جامعة الجزائر

كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية

قسم التاريخ

أطروحة شهادة الدكتوراه

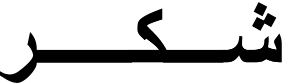
التخصّص الحديث والمعاصر

التونسيون والثورة

(1962 – 1954)

الطالب : حبيب حسن اللولب
ت إشراف: الأستاذ الدكتور مد القورصو
الأستاذ الدكتور أ د جدي

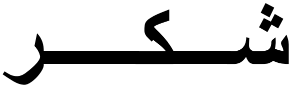
2007-2006



إلى الأستاذ الدكتور: **محمد القورصو**

الذي تفضّل بالإشراف على هذا العمل نصحًا وتوجيهًا، ولم يبخل عليّ بملاحظاته القيّمة ونصائحه السديدة. خاصة في مستوى المنهج واللّغة وقد أجريت وفق هذه الملاحظات عدة تنقيحات حتى أخرج هذا العمل المتواضع إلى النور.

وإلى عائلتي وأصدقائي الذين شجعوني معنويّا وساعدوني على تذليل ما إعترضني من صعوبات.



إلى الأستاذ الدكتور: **أحمد جدي**

الذي تفضّل بالإشراف على هذا العمل نصحًا وتوجيهًا، ولم يبخل عليّ بملاحظاته القيّمة ونصائحة السديدة. خاصة في مستوى المنهج واللّغة وقد أجريت وفق هذه الملاحظات عدة تنقيحات حتى أخرج هذا العمل المتواضع إلى النور.

وإلى عائلتي وأصدقائي الذين شجعوني معنويّا وساعدوني على تذليل ما إعترضني من صعوبات.



إن الدارس للتاريخ المغاربي يلاحظ أن العلاقات التونسية الجزائرية عريقة نسجها التاريخ المشترك عبّر عصوره من قرطاج مرورا بنوميديا ووصولا إلى الفتوحات الإسلامية التي وطدت أسسها وأعطتها نفسا وبعدا جديدين حيث صهرتها في البوتقة العربية الإسلامية وواصلت الدولة الموحدية والخلافة العثمانية هذه السياسة.

ولكن عند دخول المستعمر الفرنسي الأراضي الجزائرية والتونسية حاول فصم عرى هذه الأخوة التي تجذّرت كردّ فعل على احتلال فرنسا هذه المناطق وحاول هذا المستعمر الفصل بين الشعبين. ولكنه لم يفلح في صنيعه حيث ازدادت العلاقات قوة وتماسكا وترابطا عند اندلاع الثورة الجزائرية لتزيدها قوة، حيث تعاون الأشقاء التونسيون الجزائريون لطرد المستعمر الفرنسي.

لهذا يعتبر موضوع التونسيّون والثورة الجزائرية (1954-1962) من المواضيع التاريخية- السياسية التي أبرزت دور تونس في نصرة القضية الجزائرية خلال مرحلّة الثورة التحرّيرية. كما أنه من الضروري إلقاء الضوء على الجانب المهم والأساسي ودراسته دراسة تاريخية حتى نتمكن من الوقوف على روح التعاضدّ والتعاون بين الأشقاء المغاربة عند المحن والشدائد من جهة وكذلك المشاكل والتوتّرات الظرفية الناجمة عنها من جهة أخرى. فكانت الثورة الجزائرية ومن خلالها قضية الشعب الجزائري المحك الحقيقي الذي أظهر روح التعاضدّ وشدّ الأزر وطبيعة هذه العلاقة.

هذا إلى جانب كون الموضوع ذا أهمية بالنسبة إلى التاريخ الجزائري والتونسي حيث يصور لنا الملحمة التونسية- الجزائرية في مواجهة الاستعمار الفرنسي.

يمرّ المغرب العربي بمرحلّة الغليان والحسم، والثورة الملحة أصبحت الميزة الرئيسة في تونس والمغرب والجزائر ماذا تمثل الثورة التحرّيرية بالنسبة للجارتين تونس والمغرب وهل كان لاستقلالهما معنى دون استقلال الجزائر ثم هل كان موقف تونس من الثورة التحرّيرية بالجزائر نابع من قناعة سياسية تاريخية أم مرده شيء آخر. وكيف نفسر موقف التنظيمات والهيئات والأحزاب والحكومة التونسية إلى جانب الثورة التحرّيرية وفي ماذا تمثل مجهود تونس على الصعيد السياسي والدبلوماسي والاجتماعي والصحي والمالي واللوجوستي والعسكري ثم لماذا تحولت تونس إلى قاعدة خلفية للثورة التحرّيرية وكيف كان موقف فرنسا لاسيما أن استقلال تونس لم يكتمل بعد...

إنّ هدفنا هو تقصّي الحقائق التاريخية المتعلقة بالدعم التونسي للقضية الجزائرية ومداه ثم ما أهمية المواضيع التاريخية والسياسية على اعتبار أن فكرة الجزائر جزءا لا يتجزأ من التراب الفرنسي باطلة هذه الأمور وغيرها لم تحظ في إعتقادنا بالدراسة ولذلك رأينا من المفيد إلقاء الأضواء عليها ونفض الغبار عنها إضافة إلى وجود اعتبارات أخرى شدتنا إلى هذا الموضوع وهي:

1- الموضوع في حدّ ذاته لم يحظ بدراسة معمّقة وشاملة ما عدا بعض الإشارات البسيطة الواردة في بعض المقالات.

2- جدية الموضوع لتناوله روح التضامن المغاربي من خلال الدعم السياسي والعسكري واللوجستيكي.

3- التهميش الذي ما تزال تعاني منه تونس على دورها الداعم للثورة الجزائرية في كل من الكتابات التونسية الجزائرية على حدّ السّواء.

4- عظمة ثورة التحرّير وعدالة القضية الجزائرية شرقا ومغربا هي حالة نادرة في التاريخ العربي الإسلامي.

5- تذكير الأجيال بالملحمة التونسية الجزائرية والمصير المشترك للبلدان المغاربية وفي الآن ذاته غرس البعد الوحدوي المغاربي فيهم.

إن هدف هاته الأطروحة إثبات الشعور المغاربي على أنه ضرورة وحتمية تاريخية من خلال التضحيات التونسية المقدمة للقضية وللشعب الجزائري، وفي الآن نفسه كسر وتفنيد الطرح الاستعماري المتنامي الذي حاول ومازال يحاول إبعاد الجزائر عن أشقائها المغاربة وفصلها عن إنتمائها الحضاري.

وبناء على ذلك جاءت إشكالية الموضوع على النحو المذكور سالفا بحيث يمكن إيجازها في الأسئلة المحورية التالية: ما طبيعة العلاقات التونسية الجزائرية إبان الثورة التحرّيرية الجزائرية؟ وما خلفية الموقف التونسي الداعم للقضية الجزائرية ؟ وفيم يتمثل الدعم التونسي للثورة الجزائرية؟ وما هي المصاعب التي واجهتها تونس جرّاء مساندتها للثورة الجزائرية؟ وكيف كانت إنعكاسات ذلك الدّور المحوري الذي أدّاه التونسيون حكومة وشعبا ونتائجه في دعم الثورة الجزائرية؟.

قسمت هذا البحث إلى مقدمة وبابين وخاتمة متبوعة بملاحق وبيبلوغرافيا وفهارس: تناولت في الباب الأول موقف الحرّكة الوطنية التونسية وروافدها من الثورة الجزائرية (1954- 1962) "التأييد والمساندة" وقسمته إلى فصلين أفردت الفصل الأول منه إلى دراسة مواقف الأحزاب والرأي العام التونسي من الثورة الجزائرية، وحاولت التطرق فيه أيضا إلى مواقف كل من الحزب الحرّ الدستوري "القديم" "اللجنة التنفيذية "والحزب الحرّ الدستوري التونسي الجديد "الديوان السياسي" الذي إنقسم بدوره إلى تيارين هما الأمانة العامة والمكتب السياسي، ثم عرجت إلى موقف الحزب الشيوعي التونسي، وتطرقت ضمن هذا العنصر أيضا إلى مواقف الرأي العام التونسي الذي ضم كل من الحرّكة الزيتونية واللجنة التونسية للحرّية والسلم وجامعة قدماء المحاربين التونسيين وحرّكة التعاون الحرّ التونسي الفرنسي والمجلس القومي التأسيسي ودائرة الإفتاء والشخصيات التونسية المقيمة بالمهجر.

أما في الفصل الثاني فقد تطرقت فيه إلى مواقف الهيئات والمنظمات القومية التونسية من الثورة الجزائرية (1954-1962)، وضمن هذا السياق تناولت مواقف الهيئات الوطنية التي ضمت كل من الهيئة القومية للأطباء التونسيين وهيئة المحامين التونسيين وجمعية المهندسين الأخصائيين والجامعة القومية للتعليم والجامعة العامة للموظفين التونسيين والجامعة القومية للصحة وهيئة البريد، كما استعرضت مواقف المنظمات القومية التونسية التي ضمّت كل من الاتحاد العام التونسي للشغل القومي للصناعة والتجارة والاتحاد القومي للمزارعين والاتحاد والاتحاد القومي النسائي التونسي والاتحاد العام لطلبة تونس والكشافة التونسية.

وقد تمّ في الباب الثاني دراسة تجليات المساندة التونسية للثورة الجزائرية (1954- 1962) "التضحية والمساندة" إذ قسمته إلى ثلاثة فصول تضمن الفصل الأول دراسة مظاهر الدعم التونسي للثورة الجزائرية والذي تطرقنا فيه إلى تبيان أشكال الدعم التونسي الذي تميز بالإستمرارية والشمول والذي تمثل في التضامن الشعبي الذي تجسد في الاجتماعات والإضرابات والمظاهرات.

وبالنسبة للدعم السياسي فقد تمثل في مساعي الحكومة التونسية لدى فرنسا ودعوتها إلى الحلّ السياسي والتفاوض مع المجاهدين الجزائريين وانعقاد ندوة تونس في (26أكتوبر 1956) والوساطة التونسية وانعقاد مؤتمر طنجة في (28 أفريل 1958) وندوة المهدية في (20 جوان 1958) وندوة الرباط في 15 أكتوبر 1958 ومبادرة تنازل عن بنزرت مقابل استقلال الجزائر، ووصولا إلى التدخل لدى شارل دي غول.

وضمن هذا السياق أيضا تطرقت إلى أشكال الدعم الدبلوماسي الذي تمثل في تحرّك الدبلوماسية التونسية لدى الأمم المتحدة والدول الغربية المتمثلة في الدّول الأنقلوسكسونية(أمريكا وبريطانيا) وبعض الدول الأوربية الغربية والدول العربية والإفريقية والآسيوية.

وفي المجال الاجتماعي تحدثت عن الخدمات والمساعدات التي قدمتها الحكومة والشعب التونسي للطلبة الجزائريين واللاجئين والمساجين الجزائريين وتكلمت أيضا على المجال الإداري والقضائي حيث عرجت على التسهيلات التي قدمتها تونس.

وأشرت إلى المجال الصحي وبينت الخدمات التي قدمت للاجئين والثوار الجزائريين والتي تمثلت في الإسعافات والخدمات الطبية والأدوية، وتحدثت أيضا عن الدعم المالي الذي تمثل في التبرعات والمساهمات من قبل الشعب التونسي والحكومة التونسية والتسهيلات البنكية لجبهة التحرّير الوطني الجزائرية.

وفي المجال الإعلامي أبرزت الدور الذي قامت به الإذاعة التونسية والصحافة حيث قامت بالدعاية وبالتعريف بالقضية الجزائرية على المستوى الداخلي والخارجي وبينت كذلك التسهيلات التي قدمت للصحافة الجزائرية في الطبع والتوزيع. وفي المجال الرياضي تحدثت عن المساهمة التونسية في بروز الفريق القومي الجزائري لكرة القدم على مستوى دولي.

وفي الفصل الثاني تناولت الدعم اللوجستي والعسكري الذي قدمه التونسيون للثورة الجزائرية (1954- 1962) والذي تميز بالصمود ورفض المساومة والتهديد حيث أبرزت أشكال الدعم اللوجستي من التموين والنقل والإقامة وصولا إلى مدّ الثوار الجزائريين بالأسلحة التي يتم تهريبها برا وبحرّا وجوا وتوفير المخازن الآمنة لها ونقلها إلى الحدود التونسية الجزائرية عبّر القوافل وسيارات الجيش التونسي والحرّس الوطني والإدارة التونسية.

وبخصوص الدعم العسكري فقد سلطت الضوء على المتطوعين التونسيين والفرق المختلطة الجزائرية التونسية والمراكز العسكرية، والتي تجسدت في مراكز التدريب والمدارس العسكرية ومراكز الراحة، وتكلمت على تواجد الفرق الجزائرية بالتراب التونسي وختمته بمعارك السدود التي جاءت ردا على إدّعاء الجيش الفرنسي امتلاكه حق تتبع الإخوة الجزائريين بتونس.

وتطرقت في الفصل الثالث إلى نتائج الدعم التونسي للثورة الجزائرية(1954- 1962) الذي تميز "بالتضحية والصبر" لتحقيق الانتصار والاستقلال إذ حاولت التطرق إلى انعكاسات هذا الدعم على المستوى السياسي والاقتصادي والمالي حيث ضربت فرنسا حصارا ماليا واقتصاديا ثم عرجت على هذه الانعكاسات ومخلفاتها على المستوى العسكري حيث تميزت بالعنف والهمجية والإرهاب وسياسة الأرض المحرّوقة، وبينت الحصار والمراقبة المفروضة على الحدود التونسية الجزائرية وأبرزت وعددت الاعتداءات العسكرية للجيش الفرنسي على المناطق الحدودية ووصولا إلى استهدافه واعتدائه على ساقية سيدي يوسف ورمادة وختمتها بمجازر بنزرت كما تطرقت أيضا إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الفرنسية وبعض الدول الغربية في منع بيع الأسلحة للجيش التونسي وقوى الأمن. و تناولت بالدراسة أيضا المشاريع التي أعدت بهدف إعادة احتلال تونس مجدّدا وطرد المرضى التونسيين من المستشفيات الفرنسية وانعكاسات ذلك.

وفيما يتعلّق بالمستوى الأمني فقد تطرّقت إلى شبكات التجسس الفرنسية التي زرعت بالبلاد التونسية وأبرزت استهداف الجالية التونسية بالمهجر(فرنسا والجزائر) تحديدا وانتهاءا إلى وقف إطلاق النار واستقلال الجزائر وتثبيت الاستقلال التونسي.

وبالنسبة للمصادر الأرشيفية المعتمدة في هذا البحث فهي متنوعة إذ اعتمدت على وثائق وملفات الأرشيف الفرنسي المحفوظة بالمعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية بتونس وهي عبارة عن أرشيف مصور خاص بالأرشيف العسكري للجيش البري الفرنسي وأهمّ هذه الوثائق هي:

-Archives de Vincennes(Service Historique de l'Armée de Terre (SHAT) :

(S370,371,374,375,376,377,428,441,442,444,445,503,504,505,506507, 508, 509, 510…)

وكذلك أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية (Qo) ووثائق الأرشيف الفرنسي الديبلوماسي بنانت (Q642)

- Archives des affaires étrangères (Qo), Archives diplomatiques de Nantes

وقد اعتمدت أيضا على الجرائد الفرنسية الصادرة بفرنسا وتونس مثل جريدة لوموند Le monde ولوفيغارو Le Figaro وبتي ماتان Le Petit Matin ولادبيش تينزيان Depêche Tunisienne.

وتجدر الإشارة إلى أنّ المصادر الأرشيفيّة التونسية شحيحة على مستوى الوثائق والمذكرات وتهمّ أساسا وثائق الأرشيف التونسي في السلسلة E الفرعية للشؤون العسكرية صندوق 440 ب/ 18 ملف 266. وصندوق 63 ملف 2.

Serie E : sous serie Affaires militaires, carton 440 B/ 18 Dossier 266, Accueil et secours aux réfugies Algériens.

وملفات مركز التوثيق القومي التونسي (CDN): ملف العلاقات الجزائرية التونسية رقم 29. أما الجرائد التونسية الناطقة بالعربية والفرنسية فكانت مصدرا هاما خاصة في استجلاء المواقف السياسية وتمثلت في الجرائد التالية: **"الإرادة"** و**"الزهرة"** و**"الصباح"** و**"البلاغ"** و**"البلاغ الجديد"** و**"العمل"** و**"الطليعة"** و**"الأسبوع"** و**"الاستقلال"** و**"صدى الزيتونة"** و**"اليقظة"** و**"صوت العمل"** إلخ...

وأمّا الجرائد الناطقة باللغة الفرنسية فنذكر جريدة لاكسيون L'Action ولابراس La Presse ... ومجلة الفكر.

واعتمدت أيضا على خطب الرئيس الحبيب بورقيبة (1955- 1962) المنشورة من طرف وزارة الإعلام، واستعنت كذلك بالشهادات الشفوية لعدد من المناضلين التونسيين ممن عايشوا الأحداث أو ساهموا في نسج معالمها والمحفوظة بالمعهد الأعلى لتاريخ الحرّكة الوطنية بتونس مثل شهادة حسين التريكي والطاهر الأسود وعبد الجليل المهيري والعابد بوحافة ونجيب البوزيري وحمادي غرس وعبد الوهاب السندي وعبد القادر دغرير وعلي عوايدة و صالح بوحبيل وغيرهم....

ويعتري الشحّ المصادر الجزائرية حيث اعتمدت على صحافة الثورة الجزائرية والتي تمثلت في جريدة المقاومة والمجاهد بالعربية والفرنسية El Moudjahid.

وكتب المؤرخ الجزائري محمد الحربي:-جبهة التحرّير الوطني الأسطـورة والواقـع(1954- 1962).

-Les Archives de la Révolution Algérienne.

- Le FLN mirage et réalité les origines de la prise de pouvoir (1945- 1962).

وكتب محمد البجاوي:

-حقائق عن الثورة الجزائرية

- Vérités d'une guerre Algérienne :

ومذكرات أحمد توفيق المدني: القسم الأول والثاني والثالث

-محمد قنطاري:

-Organisation politico-administrative et militaire de révolution Algérienne (1954- 1962) T1 , T2.

وكتب أخرى بالعربية والفرنسية.

وقد اعترضتني العديد من الصعوبات لعل أبرزها تتمثل في غياب وثائق الأرشيف التونسي والجزائري التي واكبت الأحداث ولازالت في السرية وغياب مذكرات المسؤولين الجزائريين الذين كانوا متواجدين بالبلاد التونسية والذين ساهموا في صنع الأحداث التاريخية وهذا ما أدّى إلى حرّماننا من شهادات حية كانت ستدعم البحث وتكشف لنا مكامن أسرار نعتقد أنها لم تخرج إلى العلن بعد وهذا الشيء تكرر أيضا مع المسؤولين التونسيين الذين عاشوا الأحداث ولم يكتبوا مذكراتهم وماتوا ودفنت معهم الكثير من الأسرار. وأشير كذلك إلى أنه في الباب الثاني ليس هناك توازن بين الفصل الأول والثاني ومرده إلى كثافة المادة وأما الفصل الثالث فهي شحيحة.

وفي الأخير أتوجه بعبارات الشكر الصادق إلى كل من ساعدني على إنجاز هذا البحث وأخص بالذكر الأستاذين محمد القورصو وأحمد الجدي اللذين أشرفوا على هذا البحث وأعطوني الكثير من وقتهم لإخراج هذا العمل المتواضع في هذه الحلّة حيث وجدت النصح والتوجيه وعلما بأن هذا البحث حظي بقراءة الأستاذ محمد لطفي الشايبي. وأتوجه بالشكر إلى عائلتي وللأستاذ جمال بن طاهر وأساتذة قسم التاريخ بالجامعة الجزائرية وموظفي وإداريي المعهد الأعلى لتاريخ الحرّكة الوطنية والأستاذين أحمد المناعي وعبد النور والآنسة كوثر العياري ومكتب إتاحة الوثائق بالأرشيف الوطني التونسي.

الباب الأول

موقف الحرّكة الوطنية التونسية وروافدها من الثورة الجزائرية (1954-1962): "التأييد والمساندة".

الفصل الأول

مواقف الأحزاب التونسية والرأي العام التونسي من الثورة الجزائرية(1954-1962)

الفصل الثاني

مواقف الهيئات والمنظمات القومية من الثورة الجزائرية(1954-1962)

الفصـــل الأول:

مواقف الأحزاب والرأي العام التونسي من الثـورة الجـزائرية (1954-1962)

مقدمة

I- مواقف الأحزاب من الثورة الجزائرية (1954-1962)

1- الحزب الحرّ الدستوري التونسي القديم "اللجنة التنفيذية"

2- الحزب الحرّ الدستوري التونسي الجديد "الديوان السياسي"

أ- الأمانة العامة

ب- المكتب السياسي

3- الحزب الشيوعي التونسي

II- مواقف الـرأي العـام التونسي من الثورة الجزائرية (1954-1962)

1- الـحركـة الـزيـتـونـيـة

2- اللجنــة التونسيــة للحرّيــة والسلام

3- جـامـعة قـدمـاء الـمحاربـين التونسيـين

4- حرّكة التعاون الحرّ التونسي الفرنسي

5- دائــرة الإفتــاء

6- المجلس التأسيسي (مجلس الأمة)

7- الشخصيات التونسية في المهجر

أ- حافظ إبراهيم

ب-حسين التريكي

ج- العابد بوحافة

خاتمة

مقدمـة

إن العلاقات التونسية الجزائرية عريقة نسجها التاريخ المشترك وتجذرت كرد فعل على دخول الاحتلال الفرنسي إلى المنطقة. ونلمس ذلك في النضال المشترك الذي اتخذ صبغة سياسية بتكوين الجمعيات والأحزاب وبتشكيل الوفود وتقديم العرائض والكتابة في الصحافة ولكن نتائج هذا النضال كانت دون المطلوب حيث زَجَ المستعمر بزعماء الحركة الوطنية الجزائرية والتونسية في السجون والمعتقلات والمنافي ممّا اضطر مناضلي هذين البلدين إلى تغيير استراتيجيتهم من أجل تحقيق التحرّر وذلك بنقل العمل السياسي إلى فرنسا والمشرق العربي للتـّعريف بالقضية الجزائرية والتونسية إذ شكلوا الجمعيات واللّجان المشتركة لكنها لم تحقق الهدف المطلوب ممّا دفعهم إلى إنتهاج أساليب العمل المسلح حيث اقتنعوا بأنّ ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة وعرفوا إن الحرية تأخذ ولا تُهب.

ومن هذا المنطلق سعت الحرّكة الوطنية التونسية إلى دعم الثورة الجزائرية ومساندتها. ويمكن أن نستشف هذا الدعم من خلال نشاط الأحزاب السياسيّة التونسيّة المكثف والمتنوع والذي شمل عقد الاجتماعات وتنظيم المظاهرات والإضرابات المعبّرة عن احتجاجها ورفضها للاحتلال الفرنسي وتأييدها للكفاح الجزائري ومساندته.

I- موقـف الأحـزاب السياسيـة:

1- مواقف الحزب الحرّ الدستوري التونسي : اللجنة التنفيذية (1954-1960)

بعد الحرب العالمية الأولى قامت اللجنة التونسية بلمّ الشمل من جديد والعمل على تأسيس حزب سياسي وبعد اتصالات واجتماعات جمعت نحو ستين شخصية تونسيّة، وخلال مؤتمر الصلح المنعقد بباريس (1919) قدم عبد العزيز الثعالبي عريضة تشمل المطالب التونسية وتتلخص في مطالبة فرنسا بالاعتراف للتونسيين

بحقهم في تقرير المصير طبقا لمبادئ ولسن (Wilson) الأربعة عشرة التحرّرية.

وإثر انتهاء الحرب العالمية الأولى، اتفق عبد العزيز الثعالبي مع اللجنة الاشتراكية على تأسيس حزب سياسي. وبعد رفع الحظر الذي فرضته السلطات الفرنسية تم عقد المؤتمر التأسيسي يوم14 مارس 1920 بدار علي كاهية بنهج الباشا بتونس. وسموا الهيئة المسيّرة باللجنة التنفيذية. وأسندت الرئاسة إلى الشيخ عبد العزيز الثعالبي.([1])

وأصدرت بيانا يتضمن برنامج الحزب ويدعو إلى ترشيد التونسيين وتحرّيرهم من العبودية والتمتع بالحقوق مثل الشعوب الحرّة وذلك عن طريق نظام دستوري يسمح للشعب بأن يحكم نفسه بنفسه مثل العالم المتمدن، وسعى الحزب إلى تحقيق المطالب التالية:

أ- بعث مجلس نيابي منتخب بالتساوي بين الأعضاء التونسيين والفرنسيين يضع القوانين التي تهم الشؤون الداخلية ويصادق على الميزانية.

ب- إيجاد حكومة مسؤولة أمام مجلس نيابي والتفرقة بين السلطات التنفيذية والقضائية.

ج- فتح أبواب الوظائف الإدارية أمام التونسيين مثل الفرنسيين والمساواة في المرتبات والأجور بين التونسيين والأوربيين في الخطط المماثلة.

د- إحداث بلديات منتخبة.

هـ- توزيع الأراضي التي أخذتها إدارة الفلاحة على التونسيين مثل الفرنسيين.

و- حرّية الصحافة والاجتماعات وبعث الجمعيات وإجبارية التعليم.([2])

---

[1]- مناصرية يوسف، الحزب الدستوري التونسي (1919-1934)، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1988،ص58

[2]– المرجع السابق، ص58-59

وقد تفاعل الحزب مع الثورة الجزائرية بعد اندلاعها. وسعى إلى تأييدها ومساندتها منتهجا سبلا عديدة تمثّلت أساسا في دعمها إعلاميّا والدفاع عنها داخليّا وخارجيّا. واهتم الحزب بالثورة ونلمس ذلك من خلال ما ورد بصحيفة الإرادة([3]) الناطقة باسم الحزب إذ نشرت مقالا تحت عنوان "على هامش أحداث الجزائر" جاء فيه منذ غرّة نوفمبر سنة 1954 هذا الشهر ثورية واسعة أصبحت البلاد الجزائرية مسرحا لحوادث دموية مؤلمة ظهرت فيها إثر قيام حرّكة إنتفاضية على الوضع السياسي الراهن وقد امتدت هذه الحرّكة من الحدود الجزائرية المغربية إلى التخوم الجزائرية التونسية".([4])

إن أهم ما نلاحظه هو اهتمام الجريدة بالأوضاع الجزائرية ونلمس ذلك في المقال الذي نشرته وتحدثت فيه عن الانتفاضة التي كانت نتيجة الغبن السياسي الذي أنتج بروز أعمال مسلحة ضدّ التواجد الفرنسي.

كما تطرقت اللجنة التنفيذية للحزب الحرّ الدستوري التونسي خلال انعقاد مؤتمرها يوم 25 نوفمبر1955 إلى الأوضاع السياسية بالجزائر وأصدرت اللائحة التالية، "إن المؤتمر يُحيّي الشعب الجزائري الباسل المناضل في سبيل وجوده وحرّيته ويأمل له الفوز الكامل في تحقيق أمانيه". ([5]) ونستشف منها كذلك تطور موقف الحزب الحرّ الدستوري اللجنة التنفيذية ونلمس ذلك من خلال دراسة الأوضاع السياسية التي تعيشها الجزائر في جلسات مؤتمره وإصداره لائحة خاصة بإسم الجزائر حيا فيها الشعب الجزائري و بارك ثورته و تمنى له الفوز والانتصار لتحقيق دولته المستقلة. وازداد اهتمام الحزب بالثورة الجزائرية عن طريق صحافته حيث كتبت جريدة "الاستقلال" تحت عنوان "من يوم لآخر" يوميات الثورة الجزائرية ونشرت ملخصا للأحداث العامة بالجزائر نقلا عن الجرائد اليومية والإذاعات".([6])

[3]- الإرادة: جريدة أسبوعية سياسية وطنية حرّة صدرت أول أعدادها يوم 8 جانفي 1934.
[4]– الإرادة ع 916، 19 نوفمبر 1954، على هامش أحداث الجزائر، ص1و2.
[5]–الاستقلال، ع10، 2 ديسمبر 1955، لائحة الحزب الحرّ الدستوري التونسي، ص1.
[6]– نفسها، ع17، 20 جانفي 1956، يوميات الثورة الجزائرية، ص1.

وما يمكن أن نستنتجه كذلك من خلال جريدة الحزب الدستوري هو تبنيه للقضية الجزائرية و يبرز ذلك في الدعاية لها وتبني مطالبها لتحسيس الرأي العام الداخلي والخارجي بالأوضاع الجزائرية.

وفي هذا السياق أيضا عرجت جريدة "الاستقلال" على البيان الذي أصدره المجلس المليّ للحزب الدستوري التونسي الجديد " الديوان السياسي " حيث طالبت بتدخل الحبيب بورقيبة في القضية الجزائرية، وذكّرت بالعلاقات الأخوية المتينة التي تربط بين أقطار شمال إفريقيا، وطالبت بإيقاف القتال في القطر الجزائري قصد التمكين من إحداث مفاوضات مع الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري وأشادت أيضا بالقرارات التي اتخذها المجلس المليّ وخاصة السّعي والتحرّك بكل قواه لوقف سفك الدماء بالقطر الجزائري(7). ويتواصل إهتمام الحزب بالقضية الجزائرية نلاحظ ذلك من خلال تأييده للبيان الذي أصدره الديوان السياسي حيث أشاد فيه بقراراته وطالب الرئيس الحبيب بورقيبة بالتدخل لوقف إراقة الدماء والتوسط بين الطرفين للشروع في مفاوضات بين الجزائريين والفرنسيين.

وانتقدت اللجنة التنفيذية المفاوضات التونسية الفرنسية واعتبرت الاستقلال لا معنى له مادامت الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي، ونستشف ذلك من خلال مقال نشرته جريدة الحزب تحت عنوان " لا استقلال لتونس والمغرب مادامت الجزائر محتلة" ورد فيه ما يلي:"إن الجزائر هي قلب شمال إفريقيا وإن تونس والمغرب لا يهنأ لهما بال ويطمئن على استقلالهما إلا إذا استقلت الجزائر ومادامت محتلة فلا استقلال لهما.وإن الجزائر قلب شمال إفريقيا والمغرب العربي وباعث النشاط والجدّ وعلى التونسيين والمغاربة مساعدة إخوانهم حتى يصلوا إلى مبتغاهم"(8). وإثر شروع التونسيين والفرنسيين في مفاوضات لتحقيق الاستقلال اعتبرت اللجنة التنفيذية هذه الخطوة لا معنى لها ما دامت الجزائر محتلة لأنها تعرف حقيقة الفرنسيين الذين لم يكونوا صادقين في مسعاهم المتمثل في دخولهم

7– نفسها، ع21، 17 فيفري 1956، المطالبة بتدخل بورقيبة، ص1

8 - الاستقلال،ع29، 19أفريل 1956، لا استقلال لتونس والمغرب مادامت الجزائر محتلة، ص1

وشروعهم في مفاوضات مع التونسيين وأرجعته إلى الأوضاع الجزائرية التي فرضت عليهم المفاوضات لتخفيف العبء والضغط عليهم والتفرد بالثورة الجزائرية للقضاء عليها ثم يعودوا بعد ذلك إلى احتلال تونس ولهذا طالبت الجريدة بالتنبه إلى نوايا الفرنسيين وعدم تصديقهم وأكّدت كذلك على ضرورة مساعدة الجزائريين لتحقيق استقلالهم لكي تستقر الأوضاع

كما أدانت اللجنة الديمقراطية للحزب العمل الجبان الذي قامت به السلطات الفرنسية والمتمثل في اختطاف القادة الجزائريين وأصدرت البيان التالي: "نشنّع بطريقة القرصنة التي سلكتها فرنسا ونشهّر بهذه الفعلة الشنيعة، وإنّنا عبّرنا عن مناصرة الشعب الجزائري في كفاحه العظيم، ونرفع صوتنا بالاحتجاج الشديد على حادث الغدر المنكر الفظيع وبالتضامن الأكيد مع الإخوان الأبطال الجزائريين وبالإعجاب بتضحياتهم ونطالب في نفس الوقت الحكومتين التونسية والمغربية بالوقوف موقـفا حازما وصارما. "([9]) والملاحظ أن الحزب الدستوري اللجنة التنفيذية أصدر بيانا شديد اللهجة شنع فيه بطريقة إختطاف والقرصنة وفي الآن ذاته عبّر عن تضامنه ومؤازرته للشعب الجزائري وقادته وأشاد بتضحياتهم وطالب الحكومتين التونسية والمغربية بالوقوف في وجه غطرسة الاستعمار الفرنسي ووضع حدا له.

كما أصدرت الشبيبة الحرّة للحزب الحرّ الدستوري "القديم" بيانا تحتج فيه على أعمال القرصنة والغدر وخرق القانون الدولي، نقتطف منه النص التالي:"إن ما قامت به السلطات الفرنسية بإلقائها القبض على خمسة أفراد من هيئة التحرّير الجزائري وهم ضيوف تونس والمغرب يعدّ اعتداءا على دولتين وبناء على ذلك فالشبيبة بعد احتجاجها الصارم على هذا العمل، تحذّر الحكومة الفرنسية وتنذرها من العواقب الوخيمة التي تنجر عنه وتحملها المسؤولية إذ هي لم تطلق سراح المقبوض عليهم وترجعهم إلى تونس أو المغرب".([10]) وفي هذا السياق أيضا

---

[9]– نفسها، ع53، 26 أكتوبر 1956، بيان اللجنة التنفيذية للحزب الحرّ الدستوري التونسي، ص1

[10]- الاستقلال، ع53، 26 أكتوبر 1956، بيان الشبيبة الحرّة للحزب الحرّ الدستوري التونسي، ص2

أصدرت الشبيبة الدستورية بيانا احتجت فيه على القرصنة الفرنسية واعتبرتها اعتداء على كرامة الشعبين التونسي والمغربي وفي الآن نفسه أنذرت الحكومة الفرنسية من عواقب هذه القرصنة وطالبت بإطلاق سراحهم فورا.

وقد ألقى رئيس الحكومة التونسية الحبيب بورقيبة خطابا في الجمعية العامة للأمم المتحدة تعرض فيه إلى القضية الجزائرية ولهذا أصدرت اللجنة التنفيذية بيانا لتأييد خطاب بورقيبة وخاصّة ما كان متعلقا بقضية "الأخت الشهيدة الجزائر" وهو ما وجد ترحيبا في الأوساط التونسية ولهذا بادر الأستاذ صالح فرحات رئيس اللجنة التنفيذية للحزب الحرّ الدستوري بإرسال برقية لبورقيبة " شاكرا خطابه واقتراحاته في سبيل حلّ القضية الجزائرية".([11]) وقد تجاوبت اللجنة التنفيذية مع الخطاب القيم الذي ألقاه الرئيس بورقيبة بالأمم المتحدة حول القضية الجزائرية ولهذا أصدرت بيانا تؤيده وفي الوقت نفسه بادرت إلى إرسال برقية تأييد و شكر لبورقيبة حول خطابه واقتراحاته.

وإثر عرض القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة أصدرت اللجنة التنفيذية للحزب الحرّ الدستوري التونسي بيانا "حيا ا الجزائر": "إن اللجنة التنفيذية تعلن تأييدها المطلق للشعب الجزائري الشقيق، بمناسبة عرض قضيته على أنظار الأمم المتحدة. وترجو من هذه المنظمة الأممية أن تقول كلمتها مناصرة للحق وعملا بمبادئها المتضمنة حرّية تقرير المصير للشعوب المولّى عليها".

كما أن اللجنة التنفيذية للحزب الحرّ الدستوري تؤكّد تضامن الشعب التونسي مع الشعب الجزائري الشقيق تضامنا كاملا في كفاحه من أجل الحرية والاستقلال والكرامة"([12]) وواصلت اللجنة التنفيذية اهتمامها بالقضية الجزائرية ونلمس ذلك من البيان الذي أصدرته إثر عرض القضية على الأمم المتحدة حيث أعلنت تأييدها المطلق للشعب الجزائري وفي الآن نفسه طالبت الأمم المتحدة بمناصرته طبقا

---

[11]- نفسها ، ع58، 26 نوفمبر 1956، تأييد اللجنة التنفيذية لخطاب بورقيبة، ص1
[12]– الإستقلال ، ع67، 1فيفري 1957، بيان اللجنة التنفيذية حيا الله الجزائر، ص1

لمبدأ حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها وأكّدت كذلك على تضامن الشعب التونسي مع أشقائه الجزائريين في كفاحهم من أجل الحرية والكرامة والاستقلال.

في مطلع عام 1957، قام الشعب التونسي بإضراب عام وشامل للتعبير عن تضامن الشعب التونسي مع الشعب الجزائري الشقيق، عند عرض قضيته على الأمم المتحدة، وأصدرت اللجنة التنفيذية البيان التالي "لهم إبداعنا وتأييدنا للشعب الشقيق المكافح ونشكر الشعب التونسي على قيامه بإضرابه الشامل الذي لم يسبق له نظير والذي أعرب به عن شعور التضامن الحقيقي الذي يكنّه الشعب التونسي للشعب الجزائري الشقيق المستميت في سبيل حرّيته واستقلاله ([13]) وفي هذا الإطار أيضا أصدرت اللجنة التنفيذية بيانا تشكر فيه الشعب التونسي على قيامه بإضراب عام تأييدا للقضية الجزائرية بالأمم المتحدة والذي يعبّر عن شعور التونسيين إزاء معاناة الجزائريين وجدّدت كذلك تأييدها للشعب الجزائري في كفاحه ضدّ التعنت الفرنسي.

ولتعريف الرأي العام المغاربي وتحسيسه بالقضية الجزائرية وما تمثله للمغرب العربي الكبير أدلى الأستاذ محمد المنصف المستيري بحديث صحفي شامل حول الثورة الجزائرية لجريدة الرأي العام المغربية".([14]) والملاحظ أن اللجنة التنفيذية أصبحت تقوم بالدعاية للثورة الجزائرية ونلمس ذلك من خلال الحديث الصحفي القيم الذي أدلى به المنصف المستيري للجريدة المغربية حول القضية الجزائرية والذي كان يهدف إلى كسب تأييد الرأي العام المغربي وتحسيسه بواجباته إزاء الأشقاء الجزائريين.

والملاحظ أن اللجنة التنفيذية احتجت واستنكرت الاعتداءات التي كان يقوم بها الجيش الفرنسي ضدّ الجزائريين المقيمين بتونس وطالبت بجلاء الجيوش الفرنسية على الأراضي التونسية ونلمس ذلك من خلال نفي مقال نشرته صحيفة

---

[13]- نفسها، تأييد الشعب الجزائري، ص2

[14]- نفسها، ع 80، 10 ماي 1957، حديث صحفي لمحمد المنصف المستيري، ص.1

"الاستقلال" جاء فيه: " بالأمس يعمد الاستعماريون الفرنسيون إلى إلقاء قنابلهم على إخواننا الجزائريين المستظلين بعلمنا المحتمين بجوارنا ويرسلون كلابهم على الذرية الضعفاء والشيوخ العجز تنهشهم نهشا وتمزقهم. ولم يكتفوا بهذا بل أمطروا ممثلي الحكومة التونسية بوابل من رشاشاتهم تصوبها دناءتهم وتحميها طيارتهم فحولوا رجالنا صرعى ولهذا نطالب بجلاء القوات الفرنسية من أراضينا".[15]

أدانت اللجنة التنفيذية الاعتداءات العشوائية التي يقوم بها الجيش الفرنسي ضدّ الدولة التونسية وضيوفها الجزائريين ونلمس ذلك من خلال مقال شديد اللهجة صدر في صحيفة الاستقلال.

كما رفضت اللجنة التنفيذية أن تكون الأراضي التونسية قاعدة لإنطلاق العمليات العسكرية ضدّ الشعب الجزائري الشقيق وكتبت تقول "فيما يخص العمليات الحربية بالجزائر أكّد على ضرورة احترام التراب التونسي وسيادته ومنع كل ما فيه خرق للحدود التونسية أو تجاوز لها والكف عن اتخاذ التراب التونسي قاعدة لعمليات حربية تجري ضدّ إخواننا الجزائريين سواء كان ذلك في التراب الجزائري أو فوق الأراضي التونسية ونطلب من الحكومة التونسية عدم السماح للقوّات الفرنسية بالتحرّك إلا بترخيص".[16] وفي هذا الإطار نلاحظ أنها ذكرت أن تونس دولة مستقلة وصاحبة سيادة ولهذا يتحتم على الفرنسيين احترامها بعدم خرق الحدود والكف عن اتخاذ التراب التونسي كقاعدة حربية تنطلق منها الاعتداءات ضدّ الجزائريين المتواجدين بتونس أو بالجزائر.

وفي الآن نفسه طلبت من الحكومة التونسية اتخاذ قرارات جريئة تكبح حرّية الجيش الفرنسي وتحرّكاته داخل الأراضي التونسية لأنه أصبح غير عابئ بسيادة الدولة التونسية وأحاسيس مواطنيها ونستنتج مما ورد ذكره أن اللجنة التنفيذية ترفض أن تكون الأراضي التونسية منطلقا للعدوان على الشعب الجزائري.

15-الاستقلال ع84، 7 جوان 1957، اللجنة التنفيذية تحتج على الاعتداءات الفرنسية، ص.1

16- نفسها، منع تحرّكات الجيش الفرنسي بتونس، ص.2

كما أشادت بمواقف الحكومة التونسية وتبنتها ودافعت عنها إذ أوردت أيضا ما يلي " تقرّ الحكومة التونسية عدم قبول أيّة محاولة تهدف إلى جعلها تقف موقفا متنكرا لثورة الجزائريين في سبيل استقلالهم. وقد تمثل في رفض الحكومة التونسية المشاركة في لجنة مختلطة تونسية فرنسية أو دولية تراقب الحدود وتعمل على التحقق منها كما رفضت الوقوف موقف حياد من الأحداث الجزائرية". ([17]) وعلى إثر العدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف وما أفرزه من نتائج حيث تم طرح عدة مشاريع لإضعاف الثورة الجزائرية ومن بينها اقتراح تشكيل لجنة تونسية – فرنسية أو دولية لمراقبة الحدود التونسية الجزائرية.

ولهذا حذّرت اللجنة التنفيذية الحكومة التونسية من مغبّة قبول هذه المقترحات لأنها تضعف الثورة الجزائرية وتضع عراقيل وصعوبات لدخول الأسلحة والتموين ولأن تونس ليست طرفا في الحرب وملازمة الحياد وفي حين دعّمت المذكرة الفرنسية التي وجّهت إلى الحكومة التونسية موقف الجيش الفرنسي، وخوّلت له حق متابعة المجاهدين الجزائريين أصدرت جريدة "الاستقلال" في المقابل مقالا تحت عنوان "ماذا وراء هذه الحماقات؟" ممّا ترتب عنه توجيه مذكرة رسمية إلى الحكومة التونسية تقول: إن الحكومة الفرنسية مع احترامها للسيادة التونسية لا يمكنها أن تبقى مكتوفة الأيدي أمام هذه الحالة، وهي إزاء تمركز المجاهدين الجزائريين بالأراضي التونسية وقيامهم بأعمالهم الحربية من هناك ضدّ القوات الفرنسية وإنها ستضطر عندما تتعرّض جيوشها إلى الاعتداء من طرف الجزائريين أو من جهة التراب التونسي إلى دخول الأراضي التونسية للدفاع عن نفسها".([18]) أنتقدت اللجنة التنفيذية المذكرة الفرنسية والتي وجهت إلى الحكومة التونسية والتي بموجبها يخول الجيش الفرنسي حق تتبع المجاهدين الجزائريين بتونس والاعتداء عليهم واعتبرت هذه المذكرة حماقة من الحماقات الفرنسية المتكررة في الآن ذاته ذكرتهم أن تونس دولة مستقلة وصاحبة سيادة وإن

---

[17]- الاستقلال ، ع 124، 14 مارس 1958، رفض الجنة المختلطة تونسية فرنسية، ص.2

[18]– نفسها، ع233، 22 أفريل 1960، ماذا وراء هذه الحماقات؟، ص1

الجزائريين المقيمين بتونس هم ضيوفها ولا يحق لأي كان الاعتداء عليهم بأية حجة من الحجج الواهية.

نستنتج من كلّ ما تقدّم ذكره أن اللجنة التنفيذية للحزب الحرّ الدستوري التونسي "القديم" كانت لها مواقف مشرفة من الثورة الجزائرية إذ ساندتها وأيدتها وأصدرت البيانات والبلاغات وتعاطفت معها بالإضرابات والمظاهرات أحيانا والاجتماعات أحيانا أخرى التي يقوم بها الشعب التونسي للتعبير عن تضامنه مع الشعب الجزائري الشقيق وقـامت بالدعاية لجبهة التحرّير وأنارت الرأي العام التونسي وأذكت فيه الشعور بالقضية الجزائرية وبالمصير المشترك نحو تحرّير المنطقة. ويمكن تفسير هذا الموقف بإيمان الحزب بوحدة الشعوب العربية والإسلامية وبضرورة مساعدتها ومناصرتها لطرد المستعمر واعترافا بخدمات الجزائريين الذين ساندوا الحزب معنويا وماديا وله أنصار ومنخرطين بالجزائر وتوصل الحزب إلى قناعة تفيد أنه لا معنى لاستقلال تونس مادامت الجزائر محتلة وإنه لا استقرار ولا أمن لتونس مادام الجيش الفرنسي متواجد على حدودها. كل هذه الأسباب حفزت اللجنة التنفيذية على تأييد الثورة الجزائرية ومساندتها على كافة الأوجه.

2- موقف الحزب الحرّ الدستوري التونسي "الجديد" الديوان السياسي:

عقد الحزب الحرّ الدستوري التونسي مؤتمره بنهج الجبل بتونس يومي 12و13 ماي 1933 وكان منقسما إلى شقين أحدهما يمثله أحمد الصافي وصالح فرحات والشق الآخر يمثله الحبيب بورقيبة ومحمود الماطري لرص الصفوف وتقوية الحزب وقرّر ضم جماعة العمل التونسي (L’Action Tunisienne) إلى اللجنة التنفيذية.

وتواصلت الخلافات بعد المؤتمر بين اللجنة التنفيذية التي يمثلها أحمد الصافي وصالح فرحات وجماعة بورقيبة وذلك بعد أن وجهت اللجنة التنفيذية رسالة لوم إلى بورقيبة إثر مشاركته في وفد المنستير الذي قابل أحمد باي إثر

أحداث التجنيس ([19]). فكان ردّ الحبيب بورقيبة على اللجنة التنفيذية تقديم استقالته من الحزب يوم 9سبتمبر1933.

وفي هذا السياق أيضا استقبل المقيم العام الفرنسي مرسال بيرو طون- Marcel Peyrouton وفدا من اللجنة التنفيذية يتكون من صالح فرحات وعلي بوحاجب والبحرّي قيقة واتفقوا بعد خروجهم من المقابلة على بقاء الاجتماع في نطاق السرية والكتمان ولكن البحرّي قيقة أفشى سرّ المقابلة إلى جماعة بورقيبة. ولهذا قررت اللجنة التنفيذية للحزب طرده فتعاطف معه محمود الماطري والطاهرصفر ومحمد بورقيبة وقرروا تقديم استقالتهم ودعوا إلى عقد مؤتمر طارئ. وعقد المنشقون اجتماعا في جانفي 1934 ترأسه الحبيب بورقيبة والطاهر صفر واتفقوا على عقد مؤتمر استثنائي في قصر هلال يوم 2مارس 1934.([20])

وإثر انعقاد المؤتمر تمّ بعث الحزب الحرّ الدستوري الجديد بقصر هلال، وفي هذه الأثناء ندّد بعض المتدخلين بأعضاء اللجنة التنفيذية واتهموهم بالتخاذل والتعاون مع الحماية. فتقرّر إقصاء أعضاء اللجنة التنفيذية وانتخاب قيادة جديدة للحزب الجديد وبعض هياكله وهي الديوان السياسي والمجلس المحلّي والشعب الدستورية([21]).

وفي هذه الأثناء ردّت اللجنة التنفيذية على المنشقين بعقد مؤتمرها في نهاية شهر أفريل 1934 وأصبحت الساحة السياسية يتجاذبها حزبان هما اللجنة التنفيذية والديوان السياسي.([22])

- أ- موقف الديوان السياسي للحزب الحرّ الدستوري التونسي الجديد

---

[19] – المحجوبي علي، الحرّكة الوطنية التونسية بين الحربين، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1986، ص93

[20] – شاطر خليفه وآخرون، تونس عبّر تاريخ الحرّكة الوطنية ودولة الاستقلال، ج3، تونس 2005،ص103

[21]– المحجوبي، المرجع السابق، ص95

[22]– المرجع السابق، ص95

أمام اشتداد الحوادث الأليمة في حزب الجزائر، عقد الديوان السياسي للحزب الحرّ الدستوري الجديد اجتماعا استعرض فيه هذه الأوضاع وأصدر البيان التالي :
" بعد استعراض الحوادث الأليمة بالقطر الجزائري الشقيق نترحم على جميع الشهداء الذين سقطوا ضحية السياسة الاستعمارية الفاشلة ونعلن أنّ مواصلة سياسة القمع ينافي جو التهادن والتفاهم السائد اليوم في السياسة العالمية وبصفة خاصة بتونس. ويرى وجوب المبادرة بالمفاهمة مع الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري الشقيق. ويهيب بالحكومة الفرنسية والشعب الفرنسي والضمير العالمي لوضع حدّ للسياسة المتشدّدة وتعويضها بسياسة التفاهم الحرّ والتفاوض".([23]) وتضامنا مع الشعب الجزائري اجتمع الديوان السياسي للحزب الحرّ الدستوري التونسي الجديد واستعرض الأوضاع المتوترة بالجزائر وأصدر بيانا يدين سياسة القمع التي تسلكها فرنسا بالجزائر والتي أدت إلى سقوط العديد من الشهداء مبينا أن هذه السياسة تتنافى مع الظروف الدولية الجديدة وتتعارض كذلك مع المفاوضات التونسية الفرنسية ولهذا دعا الديوان السياسي إلى فتح مفاوضات بين الفرنسيين والممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري وفي الآن نفسه ناشد الحكومة الفرنسية والشعب الفرنسي والضمير العالمي للتدخل لوضع حدّ لسياسة القتل والتدمير وتعويضها بالدخول في مفاوضات.

وخلال المفاوضات التونسية الفرنسية حول الحكم الذاتي تصدّع الديوان السياسي للحزب الحرّ الدستوري وانقسم إلى قسمين : قسم رافض لاتفاقيات الاستقلال الداخلي وآخر مؤيّد لها وهما الأمانة العامة التي كان يمثلها صالح بن يوسف والمكتب السياسي وكان يمثله الحبيب بورقيبة.

- ب – موقف الأمانـــة العامـــــة:

---

[23]- الصباح، ع 1125، 24 أوت 1955، بيان الديوان السياسي للحزب الحرّ الدستوري، ص.1

تزعمها الأمين العام للحزب الحرّ الدستوري التونسي الجديد الأستاذ صالح بن يوسف الذي طرح مسألة الترابط التاريخي والمصيري بين الشعب التونسي والجزائري والمغربي في إطار الانتماء العربي الإسلامي لتونس.([24])

وأصبح صالح بن يوسف ممثلا للتوجه العربي الإسلامي وداعيا لـ"مغربة" النضال التحرّري على النطاق المغاربي. والملاحظ أن صالح بن يوسف وقادة الثورة المسلحة التونسية رفضوا هذا النهج الاستسلامي والإقليمي الضيق ورفضوا أيضا أن يدفع الشعب الجزائري وحده ثمّن الحرية والكرامة وأن تنعزل تونس عن معركة السيادة العربية الإسلامية في شمال إفريقيا وفي الآن نفسه رفضوا أن تسكت البنادق في أرض عقبة بن نافع لتركز فرنسا قواها على الجزائر وتحصد فيها أجيالا من الشباب لفرض السيطرة والاستبداد.([25])

وفي هذه الأثناء قام صالح بن يوسف بحملة لتوعية الجماهير بالقضية الجزائرية وتعديد نقائص اتفاقيات الاستقلال الداخلي وشرحها وأشرف على اجتماع جماهيري بجامع الزيتونة، وألقى خطابا تعرّض فيه إلى الثورة الجزائرية "حيث توجّه مُكْبرا ومجِلاّ لبطولتهم وكفاحهم واستبسالهم، وصرّح بأن تلك الصفات التي تحلّى بها إخواننا المجاهدون الجزائريون نجيبهم باسمكم جميعا ونعبّر لهم عن تأييدنا وتشجيعنا وتضامننا معهم لأننا نعتقد كما يعتقد إخواننا الجزائريون أنّ حرّية الشمال الإفريقي العربي المسلم تبقى حرّية لا تتجزأ ولا يمكن أن ينالها شعب من شعوب شمال إفريقية بينما يبقى الآخر تحت السيطرة الاستعمارية فإن مستقبل المغرب العربي واحد لا يتجزأ".([26]) وما يلاحظ أن بن يوسف أثنى على الثورة الجزائرية وطالب بالتضامن معها وتأييدها ومساندتها وحذّر من أبعاد وخلفيات ونتائج اتفاقية الاستقلال الذاتي على شعوب المغرب العربي لأنها جاءت نتيجة تعاون بين المقاومين التونسيين والجزائريين والعمل المسلح الذي تقوم به الثورة الجزائرية، كل هذا أدّى بالفرنسيين إلى منح تونس الاستقلال الذاتي لعزلها عن

---

[24] –الشابي المنصف، صالح بن يوسف حياة وكفاح، دار الأقواس للنشر، تونس، 1990، ص 11و 13.

[25] – الشابي المرجع السابق ، ص 176.

[26] - الصباح، ع 1164، 4 أكتوبر 1955، اجتماع جماهيري بجامع الزيتونة، ص 2.

الثورة الجزائرية ثم التفرد بها. ولهذا حذّر بن يوسف من خطورة هذه الخطوة ودعا إلى منح شمال إفريقيا حرّيتها واستقلالها.

واصل صالح بن يوسف حملته داعيا إلى التلاحم والتضامن ورصّ الصّفوف والوحدة ونلمس ذلك حينما صرّح "أن قضية المغرب العربي المجاهد قضية واحدة لا تتجزأ ذلك هو مبدؤنا الذي ندين به وندعو إليه ونعمل له ولا يمكن للمغرب العربي أبدا أن ينتزع استقلاله الغالي وأن يحطم سلاسل الاستعمار التي تطبق عليه منذ زمن بعيد إلا بالتلاحم والتضامن وتوحيد الصفوف ورصّها. ولهذا فإننا نهيب بإخواننا أبناء المغرب العربي أن لا يتركوا ثغرة في صفوفهم يتسرب منها عدو قضيتهم ليبثّ سموم التفرقة والبغضاء بينهم. ونتوجه بندائنا هذا مخلصين إلى إخواننا الجزائريين الكرام الذين نكبر بطولتهم وجهادهم الصادق في سبيل تقرير مصيرهم أن يحذّروا ويتفطنوا للمكائد التي تنصب لتفكيك وحدتهم وتسليط بعضهم على البعض الآخر. وما بلغنا من مساعي الأيدي الخبيثة في تسخير بعض أذنابها من محترفي الوطنية لتحطيم وحدة الأمة الجزائرية وإشاعة الجفاء وعدم الثقة بين عامة الأمة من جهة وبين الإخوان الميزابيين وخاصة التجار منهم الذين تمت مقاطعتهم والاعتداء على أرواحهم وأرزاقهم وأموالـهم"([27]).

يواصل بن يوسف دعوته إلى الوحدة والتضامن ورصّ الصفوف والمطالبة باستقلال المغرب العربي كله ويحذّر من الانقسام الذي سيضعف القضية ويستغله المستعمر لبثّ التفرقة وضرب مثال على ذلك قضية الميزابين الذين روجت إشاعات حولهم أنهم لا يدعمون الثورة مما أدّى إلى مقاطعتهم والاعتداء عليهم، وهذا الشيء يضعف الثورة ويقسّم ويفرّق الأمة الجزائرية ويدخلها في متاهات لا تخدمها من بعيد أو من قريب.

وفي هذا السياق اهتم صالح بن يوسف بالقضية الجزائرية على المستوى الخارجي ونستشف ذلك من خلال توجيه برقية إلى رئيس الكتلة الإفريقية الآسيوية "معبّرا عن تضامن الشعب التونسي مع الشعب الجزائري الشقيق الجريح وابتهاجه

---

[27]– الصباح، ع1165، 9أكتوبر 1955، صالح بن يوسف يدعو الجزائريين للوحدة، ص 1و2.

بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال منظمة الأمم المتحدة " وفي هذا الإطار يواصل بن يوسف مساعيه ونلمس ذلك خلال تحرّكه على المستوى الخارجي لدعم القضية الجزائرية وذلك من خلال إرساله برقية إلى رئيس الكتلة الإفريقية الآسيوية بالأمم المتحدة أكّد فيها على تضامن الشعب التونسي مع الشعب الجزائري الشقيق في كفاحه، وفي الآن نفسه عبّر عن ابتهاجه بترسيم القضية الجزائرية على جدول أعمال الجمعية العامّة للأمم المتحدة. وقد رصدت الصحيفة ردّ الفعل الإيجابي قـائلة: "أثلجت هذه البرقيّـة صدور الوفدين المغربي والجزائري اللّذين أرسلا إليه يشكران له برقيته التي كان لها التأثير العميق لدى الوفود الإفريقية الآسيوية من أجل عملكم المتمثل في وحدة الشمال الإفريقي في كفاحه ضدّ الاستعمار الفرنسي".(28)

والملاحظ أن برقية بن يوسف حفزت وفود الكتلة الإفريقية الأسيوية بالأمم المتحدة وحسّستهم بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم والمتمثلة في دعم القضية الجزائرية وتأييدها وتحسيس الوفود الأخرى بعدالتها وبضرورة مساندتها ومن هذا المنطلق أرسل أعضاء الوفدين المغربي والجزائري برقية إلى بن يوسف يشكران مسعاه ويثنيان على مواقفه الدائمة تجاه الشعب الجزائري والداعية لوحدة المغرب العربي وما يمكن استنتاجه إن طرح بن يوسف وجد استجابة ودعما كبيرين لدى أهالي المغرب والجزائر.

هذه المواقف المساندة من الثورة الجزائرية، أثلجت صدور القادة الجزائريين فبعثوا ببرقية تأييد لصالح بن يوسف وجهّها له رئيس الوفد الجزائري لجبهة التحرّير بمصر محمد خيضر" إن الوفد الجزائري لجبهة التحرّير يعبّر لكم عن تأييده الأخوي وإعجابه بمواقفكم وحملتكم الموفقة في سبيل كفاح الشعب التونسي الماجد (كذا) ضدّ الاتجاه الذي لا يعكس رغبات التونسيين فحسب بل رغبات

28– نفسها، ع1169، 14 أكتوبر1955، برقية من الوفدين الجزائري والمراكشي إلى صالح بن يوسف، ص1

شعوب الشمال الإفريقي جميعا ومصلحتهم التي هي رهن الكفاح الموحد في سبيل الاستقلال".([29])

مواقف بن يوسف أيدتها جبهة التحرّير الجزائرية ونلمس ذلك في البرقية التي وجهتها إليه حيث أثنت على مواقفه الداعية إلى توحيد الكفاح المغاربي وعدم تجزئة الاستقلال الذي يتنافى مع رغبات الجماهير المغاربية وطموحاتها.

ولتوعية الفرنسيين ولفت أنظارهم للأحداث الجارية بتونس والجزائر، أدلى صالح بن يوسف بحديث خاص للصحيفة الفرنسية "لفيغارو"(Le Figaro) فنّد فيه المزاعم الفرنسية ودحضها وقال" إن المجاهدين التونسيين يشتبكون يوميا مع الجيش الفرنسي ويدخلون معه في معارك عديدة وليست عمليات منعزلة كما يدّعي بعض الساسة الفرنسيين وإنما هنالك خطة عمل وتنسيق مشترك بين الثوار التونسيين وحركة التحرّير الجزائري".([30])

ولتحسيس الفرنسيين واطلاعهم على مجريات الأحداث بالمغرب العربي أدلى بن يوسف بحديث صحفي لجريدة فرنسية كـ ـدّب فيها الأخبار التي ينشرها الفرنسيون على المقاومة بتونس وأعلمهم أنه هنالك حرب واستدل على ذلك بالاشتباكات اليومية التي تجري بين المقاومة التونسية والجيش الفرنسي ودحض الرواية الفرنسية التي تقول أنها أحداث منعزلة بل هي نتيجة استراتيجية رسمها المقاومون التونسيون وحرّكة التحرّير الجزائري لتشتيت المجهود العسكري الفرنسي وإضعافه.

ونشرت في هذا الإطار جريدة "الزهرة" مقالا عن التنسيق العسكري بين الثوار التونسيين والجزائريين والمغربيين حيث تم الاتفاق في شهر أوت 1953 بين ممثل صالح بن يوسف ويدعى عبد ا عبعاب وأحمد بن بله ومحمد العزيز

---

[29]– الزهرة،ع3، 15171نوفمبر1955، برقية الوفد الجزائري لجبهة التحرّير الوطني بمصر لصالح بن يوسف،ص1

[30] - الصباح، ع 1290، 4 مارس 1956، صالح بن يوسف يدلي بحديث صحفي لصحيفة الفيغارو، ص 1.

شُهرَ حمادي الريفي وهو مغربي على تنظيم العمل العسكري للحرّكة الثورية التي اندلعت في أوائل 1954.[31]

وفي هذا السياق تناولت جريدة الزهرة خلفيات التنسيق العسكري التونسي الجزائري المغربي الذي لم يكن في اعتقادها وليد الصدفة بل يعود إلى اتفاق أوت 1953 الذي نصّ على توحيد العمل العسكري وتنظيمه ثم إعلان ثورة ضدّ التواجد الفرنسي في كافة أراضي المغرب العربي وحددّ ذلك ببداية سنة 1954.

كما أشرف صالح بن يوسف على اجتماع إخباري ضمّ الآلاف من الجماهير التونسية لتحسيسهم بالقضية الجزائرية وبضرورة مواصلة الكفاح المغاربي المشترك. و"افتتح الاجتماع بترحّم على شهداء تونس والجزائر والمغرب. ووجّه تحية فخر واعتزاز إلى المجاهدين الأبرار في سائر أقطار المغرب العربي الكبير الذين استطاعوا بتضحياتهم الجسيمة وتفانيهم أن يعبّدوا سبل التحرّير الحقيقية في وجه المغرب العربي وأن يقربوا إليها موعد بزوغ فجر النصر والكرامة ضمن الوحدة العربـية الإسلامـية".[32]

يواصل بن يوسف اجتماعاته التحسيسية لنشر أفكاره التي تنادي بمغربة الحرب مؤكدا على الكفاح المشترك الذي يخوضه أهالي المغرب العربي لدحرّ عدوّ استغلّ لعدّة قرون الأرض والعباد ومبشرا بقرب الانتصار والاستقلال الذي سيتحقق بفضل عزيمة المقاومين اللذين استطاعوا دحرّ العدو.

ولتحسيس الشعوب الأوربية وخاصة الشعب الأنقليزي بالقضية المغاربية أدلى صالح بن يوسف بحديث صحفي للجريدة البريطانية "سانداي تايمز" "برّر فيه أسباب استئناف المجاهدين التونسيين للمعارك بالبلاد التونسية لتهوين الجهد العسكري الفرنسي وتخفيف الضغط على المجاهدين الجزائريين".[33]

---

[31] - الزهرة، ع 15244، 13 مارس 1956، التنسيق العسكري، ص 1و2

[32] - الصباح، ع 1307، 23 ماري 1956، الافتخار بالمجاهدين، ص1 و4.

[33] -الزهرة،ع 15274،19 أفريل 1956، حديث صحفي أدلى به صالح بن يوسف لجريدة "سانداي تايمز"، ص1و2

لكسب الرأي العام الأوروبي واطلاعه على الأوضاع المضطربة بتونس أدلى ابن يوسف كذلك بحديث صحفي لجريدة بريطانية شرح فيه الأسباب التي أدت بالتونسيين إلى استئناف المقاومة ضدّ التواجد الفرنسي بتونس ومرده التخفيف عن المقاومين الجزائريين وإضعاف الجهد العسكري الفرنسي وتشتيته وعدم ترك المستعمر الفرنسي ينفرد بالثورة الجزائرية لأنّ ذلك يفتح جبهات قتال متعددة.

كما عقد ندوة صحفية بمكتب المغرب العربي بالقاهرة حضرتها الصحافة العربية والأوروبية تحدث فيها "عن الثوار التونسيين الذين يقاتلون إلى جانب أشقائهم الجزائريين لتسهيل انتصار الوطنيين الجزائريين وتعجيله. وأكّد أيضا على ضرورة بقاء الطريق مفتوحا أمام الوطنيين لوصول الإمدادات العسكرية وصرّح بأن الشعب التونسي يريد المشاركة في المعركة إلى جانب إخوانه الجزائريين".([34])

وما يمكن أن نستشفه من هذه الندوة أن بن يوسف انتقد السّاسة التونسيين الذين وقـّعوا اتفاقية الاستقلال مع فرنسا وأعلن انضمام المقاومين التونسيين إلى جانب إخوانهم الجزائريين في القتال لتسهيل الانتصار والتعجيل به وفي الآن نفسه أكّد على ضرورة بقاء الطريق مفتوحة لوصول المؤونة والأسلحة وصرّح أن الشعب التونسي يريد المشاركة في المعركة إلى جانب الجزائريين.

وخلال زيارته لروما وجه نداء أكّد فيه " إن نجاح المفاوضات التونسية الفرنسية مرتبط بجلاء الجيوش الفرنسية من بنزرت وكافة التراب الوطني التونسي".([35])

لقد ذكر صالح بن بن يوسف في ندائه المطالب التونسية التي تساهم في نجاح المفاوضات وتتمثل في جلاء الجيوش الفرنسية عن كافة الأراضي التونسية لأنها أصبحت أداة للاعتداء على التونسيين والجزائريين. وندّد باعتقال القادة الجزائريين واعتبره عملا إجراميا مؤكّدا على ضرورة قطع المفاوضات في بلاغ أوردته صحيفة "الاستقلال" والذي جـاء فيه :" أن اعتقال فرنسا لإخواننا زعماء

---

[34] -الصباح، ع 1339، 29 أفريل 1956، مؤتمر صحفي لصالح بن يوسف، ص 1.
[35] - العمل، ع 210، 27 جوان 1956، نداء صالح بن يوسف، ص2.

الجزائر ليعد عملا إجراميا وغدرا يؤكد من جديد تمسكها بالأساليب الاستعمارية الغاشمة. وأن تفاقم الاحتلال الأجنبي لأرض الوطن والسلوك الإجرامي للجيش الفرنسي أظهرا بجلاء أن الاستقلال التونسي سيظل صوريا مادامت الجيوش لم ترحلّ عن المغرب العربي. ويتحتم على الحكومتين اتخاذ إجراءات إيجابية وأن مصلحة المغرب العربي العليا تفرض في هذا الظرف الحاسم قطع كل تفاوض وكل تعاون مع الحكومة الفرنسية مادامت لم تعترف باستقلال الجزائر ولا نعود إلى التفاوض مع فرنسا إلا إذا شملت في وقت واحد تونس والجزائر والمغرب بهدف جلاء الجيوش الفرنسية من الأقطار الثلاثة".([36]) أصدر بن يوسف بلاغا استنكر فيه اعتقال الزعماء الجزائريين واعتبره عملا إجراميا وغدرا مما يدل على تمسك الفرنسيين بالأساليب الاستعمارية القديمة وفي الآن نفسه انتقد الاحتلال وطالب باتخاذ إجراءات رادعة ومنها إيقاف المفاوضات مع الفرنسيين وربطها باستقلال الجزائر ودخول المفاوضات بصفة جماعية بهدف جلاء الجيوش الفرنسية عن كافة الأراضي المغاربية.

وفي هذا السياق أيضا أرسل صالح بن يوسف برقيتين إحداهما إلى رئيس الحكومة التونسية الحبيب بورقيبة والأخرى لرئيس الحكومة المغربية مبارك البكاي "يطالبهما بالتدخل والاحتجاج والمطالبة بالإفراج عن الزعماء الجزائريين وبإدانة فرنسا على غدرها".([37]) وحثّ بن يوسف الرئيسين بورقيبه والبكاي على التدخل لدى فرنسا لإطلاق سراح الزعماء الجزائريين والاحتجاج على هذه الإجراءات.

وفي رسالة بعث بها صالح بن يوسف إلى إبراهيم طوبال رئيس مكتب تونس بالقاهرة بتاريخ 1 أوت 1961 "تحدث فيها عن اجتماعه بالمسؤولين الجزائريين واتفاقهم حول التعاون والتنسيق بين الحرّكتين وموافقته على هذا التعاون وتجسيده

---

[36] -الاستقلال ع 54، 2 نوفمبر 1956، بلاغ صالح بن يوسف،ص 1.

[37] – الذيب فتحي، عبد الناصر والثورة الجزائر، دار المستقبل العربي،القاهرة،1984 ص220

على أرض الواقع".([38]) والملاحظ أن بن يوسف واصل تنسيقه وتعاونه مع الثورة الجزائرية ونلمس ذلك من خلال الاجتماع الذي عقده مع القادة الجزائريين حيث اتفقوا على تفعيل التعاون ولهذا طلب من طوبال تجسيد هذا التعاون على أرض الواقع. ونستنتج من كل ما ورد ذكره إن صالح بن يوسف ناصر الثورة الجزائرية وظل وفيا لها حيث قدم لها الدعم والمساندة على كافة الأصعدة ونلمس ذلك من خلال اجتماعاته وخطبه وندواته وتصريحاته الصحفيّة التي كان يهدف إلى تحسيس الرأي العام الداخلي والخارجي بعدالة القضية الجزائرية وبضرورة مساندتها كما ساعدها عسكريا ولوجستيا من خلال الجيش الذي أسسه أنصاره وبتهريب الأسلحة والمؤونة وتوفير الإقامة للثوار الجزائريين والانضمام والتطوع في صفوف جيش التحرّير الجزائري.

والملاحظ أيضا إن هذه المواقف ساهمت بتعجيل الاستقلال التونسي حيث استخدمتها الحكومة التونسية ورقة ضغط ومساومة في المفاوضات التونسية الفرنسية. وبحصول تونس على استقلالها وتوفر للثورة الجزائرية غطاء سياسي وإعلامي تتحرّك من خلاله، وهذه المواقف والقناعات مردها إيمان بن يوسف بوحدة الشعوب العربية والإسلامية وبضرورة مساعدتها ومؤازرتها لتحقيق استقلالها وقناعته أنه لا معنى لاستقلال تونس مادامت الجزائر خاضعة للاحتلال نتيجة تأثر بن يوسف بالثورة المصرية وبزعيمها جمال عبد الناصر وبأفكاره القومية وبعلاقته الوطيدة بالجزائريين خلال فترة دراسته بفرنسا وبالجالية الجزائرية بتونس التي كانت عنصرا فاعلا في الحرّكة الوطنية وفي الصحافة التونسية.

ويتحدث المؤرخ الجزائري سليمان الشيخ عن موضوع اختلاف بين بورقيبة وبن يوسف "إذ كان الأول وفيا لسياسة المراحلّ، ووضع حدا للصراع المسلح، أما الثاني فكان يدافع عن التضامن المغاربي وعن ضرورة متابعة

---

[38] - الشابي، صالح بن يوسف، ص 229.

المعركة حتى النصر الكامل للمغرب العربي الكبير".[39] وما يمكن ملاحظته إن مواقف الزعيمين بورقيبه وبن يوسف كانت مكملة لبعضها البعض وأعطت دعما وزخما للثورة الجزائرية على مستوى داخلي وخارجي.

-ج- موقف المكتـ ـب السياسـ ـي:

عقد المكتب السياسي للحزب الحرّ الدستوري التونسي مؤتمرا بصفاقس أيام 15و16و17و18 نوفمبر 1955 ناقش فيه تطورات القضية الجزائرية التي أصدر فيها لائحة الجزائر- تضمنت ما يلي: "يحيي المؤتمر الشعبي الجزائري الشقيق ويعرب له عن كامل التأييد لأمانيه الشرعية في الحرية والاستقلال وينحني المؤتمر لأرواح الشهداء والضحايا الجزائريين الذين سقطوا دفاعا عن كرامة الشعب الجزائري الباسل وعن حقه في تقرير مصيره وتبوئه المركز اللائق به بين الشعوب الحرّة في العالم.وندّد المؤتمر بأعمال الإرهاب والعنف والاضطهاد التي تقوم بها قوات الاستعمار في القطر الجزائري الشقيق لكبت الحرّيات وفرض نظام استعماري جائر بالقوة على شعب أبيّ ليس له من الذنب سوى المطالبة بحقه في تقرير مصيره ودفع الظلم وجور المستعمر عن بلاده والتمتع بالحرية والاستقلال باعتبارهما حقّا طبيعيّا لجميع الشعوب.

وطالب المؤتمر فرنسا بأن تضع حدّا للحرب الاستعمارية الناشئة في الجزائر وأن تعمل على حقن الدماء البريئة والعدول بسرعة عن سياستها الجائرة في الجزائر الشقيقة، تلك السياسة التي ظهر إفلاسها في شمال إفريقيا وإن سلكت في بعض الأحيان سياسة جديدة قوامها الاحترام المتبادل بين الشعوب والاعتراف بأماني الشعب الجزائري لتفوز بصداقة المغرب العربي الكبير والعالم. كما دعا الحكومة التونسية إلى توضيح موقف الشعب التونسي من الأزمة الجزائرية لدى الوزارة الفرنسية لأنه يعتقد أنه لا هدوء ولا استقرار في تونس طالما بقي الشعب الجزائري الشقيق في محنته".[40]

---

[39] – الشيخ سليمان، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، دار القصبة، الجزائر، 2003، ص 323.

[40] - العمل، ع 22، 18 نوفمبر 1955، بيان المكتب السياسي للحزب الدستوري التونسي، ص1.

وما يلاحظ أن كل التشكيلات الحزبية التونسية اهتمت بالقضية الجزائرية من خلال اجتماعاتها ومؤتمراتها ونلمس ذلك في المؤتمر الذي عقده المكتب السياسي للحزب الحرّ الدستوري التونسي بصفاقس الذي أصدر لائحة خاصة بالجزائر حيا فيها الشعب الجزائري وقدم له التأييد والدعم من أجل الحصول على حقوقه الشرعية وترحّم على أرواح الشهداء والضحايا الجزائريين وفي الآن نفسه ندّد بالأعمال الإجرامية التي يقوم بها الجيش الفرنسي لتكميم الأفواه ومصادرة الحرّيات.

وطالب الحكومة الفرنسية بالتدخل لتضع حدّا للحرب حقنا للدماء وذكّرها أن السياسة التي تسلكها في الجزائر مفلسة وطالبها بالاعتراف بحقوق الشعب الجزائري لكي تنال صداقة المغرب العربي الكبير وتوجيه المؤتمر إلى الحكومة التونسية لتقوم بمساعي لدى الحكومة الفرنسية وتوضّح موقف الشعب التونسي الداعم والمؤيد للشعب الجزائري من أجل الحصول على حقوقه.

وتوصل المؤتمر إلى استنتاج مفاده أن الحرب بالجزائر لها نتائج سلبية على الشعب التونسي ودولته وأنه لن يسود الأمن والاستقرار بتونس ما دامت الحرب قائمة.

ونظرا إلى تطوّرات القضية الجزائرية وانعكاساتها على الأوضاع في تونس ازداد اهتمام المكتب السياسي بها ونلمس ذلك من خلال اجتماع المجلس الملّي للحزب الذي عقد بتونس أيام 21و22 و23 جانفي 1956 وناقش فيه القضية الجزائرية وأصدر بيانا قال فيه "أن المجلس الملّي يكلف الديوان السياسي بالسعي الناجع والعمل على حقن الدماء بالقطر الجزائري وتمكين الشعب الجزائري الشقيق من حلّ الخلاف بينه وبين فرنسا على قاعدة التفاوض الحرّ".([41]) وما يمكن ان نستشفه من اجتماع المجلس الملي هو تكليف الديوان السياسي للقيام بمساعي لدى فرنسا بهدف حقن الدماء وتسهيل مفاوضات بين الجزائريين والفرنسيين.

---

[41] - العمل، ع 78، 24 جانفي 1956، بيان المجلس الملي للحزب الدستوري، ص1.

وواصل الحزب اهتمامه بالقضية الجزائرية التي أصبحت شغله الشاغل وطلب من الحكومة الفرنسية الدخول في مفاوضات مع الممثلين الجزائريين ويبرز ذلك في اجتماع المجلس الملّي للحزب يومي 23و24 جوان 1956 بتونس وإصدار لائحة خاصة بالجزائر جاء فيها:" يحيي الكفاح المجيد الذي يقوم به الشعب الجزائري الشقيق في سبيل حرّيته واسترجاع سيادته وهو يعرب عن إعجابه بالتضحيات التي يبذلها هذا الشعب من أجل المثل العليا ويأمل أن تجنح فرنسا للسلم وتعترف للشعب الجزائري الشقيق بحقه في تسيير أموره بنفسه وأن تسلك في حلّ المشكلة الجزائرية الطرق السلمية بالتفاوض مع الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري الشقيق."([42]) كانت للثورة الجزائرية انعكاسات سلبية على تونس حيث تدهورت الأوضاع الأمنية على المناطق الحدودية وازدات الأعمال الحربية التي يقوم بها الجيش الفرنسي بتونس كل هذا حفز المجلس الملي لتونس اهتمام أكثر بالقضية الجزائرية خلال اجتماعاته وأصدر لائحة حيا فيها الشعب الجزائري الباسل وأثنى على التضحيات وفي الآن نفسه نصح الحكومة الفرنسية بالجنوح إلى السلم والاعتراف بحقوق الشعب الجزائري والدخول في مفاوضات مع جبهة التحرّير الجزائرية ممثله الحقيقي والشرعي.

وفي ذكرى احتلال الجزائر في 5 جويلية أصدر الحزب الحرّ الدستوري التونسي بيانا يندّد فيه بالاحتلال الفرنسي واستمراره في اعتداءاته الوحشية ويدعو إلى المفاوضات، جاء فيه:"في هذا اليوم الذي احتلت فيه القوات الفرنسية الجزائر يندّد الديوان السياسي للحزب الحرّ الدستوري التونسي بالحرب الاستعمارية القاسية والرامية إلى غزو القطر الشقيق من جديد ويشهر بالاعتداءات المتوالية على الأرواح والأرزاق والمدن والقرى الآمنة وما تجره من آلام ودماء وخراب. وترى أن حرّية الشعب الجزائري الشقيق وما يرتضيه من حكم في تقرير مصيره ويحيي كفاح الشعب الباسل في سبيل الكرامة والعزة وينحني إجلالا وإكبارا أمام

---

[42] – العمل،ع 209، 26 جوان 1956، بيان المجلس الملي لحزب الدستوري، ص6.

أرواح الشهداء والضحايا الأبرياء، ويعرب عن تضامن الشعب التونسي الكامل مع الشعب الجزائري الشقيق في محنته ويلاحظ أن استمرار الحرب في الجزائر خطر على السلم في شمال إفريقيا والعالم، وإن بقاء النظام الاستعماري تهديد دائم لاستقلال شمال إفريقيا والعالم، ويدعو إلى وقف الحرب والدخول في مفاوضات مع ممثلي الشعب الجزائري الشقيق، ويدعو أنصار السلم والحرية في العالم وفرنسا لتضافر الجهود والعمل الناجح لإنهاء تلك الحالة".[43]

وما يلاحظ أن بيانات الحزب الحرّ الدستوري أصبحت شديدة اللهجة ونلمس ذلك من خلال البيان الذي أصدره في ذكرى احتلال الجزائر حيث استنكر سياسة الأرض المحرّوقة التي يمارسها الاستعمار الفرنسي بالجزائر وطالب بحرّيته وبتقرير مصيره، وفي الآن ذاته أعرب عن تضامن الشعب التونسي معه في محنته وأدان هذه الحرب التي أضحت تهدّد الأمن والسلم والاستقرار بشمال إفريقيا ودعا إلى وقفها والشروع في مفاوضات وطلب من أنصار السلم والحرية بالتحرّك لوضع حدٍّ لها.

ولإبراز التضامن التونسي مع الشعب الجزائري الشقيق خلال عرض قضيته على الأمم المتحدة في مطلع 1957 أصدر الحزب بيانا "يعلن فيه تأييده للقطر الشقيق لدى المنظمة الأممية، وأكّد كذلك تضامن الشعب التونسي مع الشعب الجزائري في كفاحه من أجل الكرامة والحرية والاستقلال. وقرّر الحزب بهذه المناسبة القيام بإضراب عام وشامل يوم الأربعاء 30 جانفي 1957".[44]

وما يستنتج إن الحزب الحرّ الدستوري الجديد أصبحت له مواقف واضحة من القضية الجزائرية حيث اتسمت بالتأييد والمساندة ونلمس ذلك من خلال البيان الذي أصدره إثر عرض القضية على الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي جدّد فيه تضامن الشعب التونسي وفي الآن نفسه قرّر الإضراب العام والشامل لمدة يوم للتعبير عن دعمه ومؤازرته لها.

---

43 - نفسها، ع 218، 6 جويلية 1956، بيان الديوان السياسي في ذكرى احتلال الجزائر، ص 2.

44 - العمل، ع394، 29جانفي1957، بيان الديوان السياسي، ص1 وانظر كذلك الصباح،ع1570، 29جانفي 1957، ص1.

وخلال انعقاد المؤتمر السادس للحزب الحرّ الدستوري التونسي من 2 إلى 6 مارس 1959 بسوسة ناقش الحزب القضية الجزائرية واستنكر حرب الإبادة ومصير اللاجئين والدعوة إلى المفاوضات وأصدر اللائحة التالية :"بعد الاستعراض والدرس لجميع نواحي القضية الجزائرية ونظرا إلى أن استمرار الحرب بالجزائر هو عبارة عن خطر مستمر يهدد السلم والأمن في العالم ونظرا إلى أن هذه الحرب قد اكتسبت صبغة حرب إبادة مسلطة على الشعب الجزائري الشقيق مدمرة للمجتمع والاقتصاد ومفضية بمئات الآلاف من الشيوخ والنسوة والأطفال إلى مصير اللاجئين، ويشهر بفظاعة الجريمة المتمثلة في هذه الحرب ويهيب بالضمير العالمي وبجميع الأمم الحرّة والمنظمات الدولية المؤمنة بحقوق الإنسان وبمبادئ الحرية وحقوق الشعوب في الاستقلال وتقرير المصير حتى تعمل بجهود متضافرة على إنهاء الحرب والاعتراف بحق الشعب الجزائري الشقيق في الحرية والاستقلال".([45]) عقد الحزب الحرّ الدستوري الجديد مؤتمره السادس وناقش فيه القضية الجزائرية وتطوراتها وأصدر لائحة يلفت فيها نظر الرأي العام الداخلي والخارجي إلى خطورة الحرب التي شردت مئات الآلاف من اللاجئين العُزل ولهذا يدينها ويطلب من الضمير العالمي والمنظمات العالمية التدخل لإنهائها والاعتراف بحق الشعب الجزائري بالاستقلال.

على إثر إعلان وقف إطلاق النار قام وفد من أعضاء الديوان السياسي بزيارة لرئيس الحكومة الجزائرية حيث صرّح الباهي لدغم :" بأن هذه الزيارة قمنا بها لنعرب للرئيس بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائـرية عن عميق شعورنا بالفرح لانتصار الشعب الجزائري في هذه الفترة الرهيبة التي تجتازها شعوب شمال إفريقيا"([46]). وقعت الحكومة الفرنسية والجزائرية اتفاق وقف إطلاق النار الذي كان له صدى بتونس حيث عمّ الفرح والإبتهاج ونلمس ذلك من خلال الزيارة التي قام بها وفد من أعضاء الديوان

---

[45] - العمل، ع1049، 6 مارس 1959، لائحة الجزائر، ص2.

[46]- نفسها، ع1994، 19مارس 1962، وفد الديوان السياسي يزور رئيس الحكومة الجزائرية، ص2

السياسي للحزب الحرّ الدستوري بزيارة للرئيس بن خدة للتعبير له عن تهاني الشعب التونسي لانتصار الشعب الجزائري الذي يعتبر انتصار لأهالي شمال إفريقيا حيث سيعم الأمن والسلم والاستقرار وبهذا الاتفاق اكتمل الاستقلال التونسي.

وفي هذا الإطار أيضا أصدر الديوان السياسي البلاغ التالي:" إن الديوان السياسي للحزب الحرّ الدستوري التونسي يعبّر للشعب الجزائري المكافح ولجبهة التحرّير وللحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عن عظيم ابتهاجه بالنصر الذي كلل جهاد الجزائر الشقيقة من أجل السيادة والحرية وتحقيق العزة والكرامة والديوان السياسي في هذه اللحظة الرهيبة يترحم على أرواح الشهداء الأبرار الذين سقطوا في ميدان الشرف لتحيى أمتهم عزيزة كريمة وليحققوا لوطن الجزائر العزيز الحرية والاستقلال ويعبّر الديوان السياسي في الوقت الذي تنطلق فيه الدولة الجزائرية عن إيمانه بقدرة الشعب الجزائري وقادته على مواصلة الكفاح والعمل من أجل تذليل العقبات الجسيمة في طريق بناء مصيره كما يؤكد إيمانه بأن النصر خطوة حاسمة نواصل بفضلها العمل المشترك لبناء المغرب العربي الكبير على أسس التضامن الأخوي الذي قادنا في معارك التحرّير، لتحيى الجزائر حرّة مستقلة ليحيا المغرب العربي الكبير".([47]) بارك الحزب الحرّ الدستوري التونسي الانتصار الذي حققه الشعب الجزائري إثر توقيع اتفاق وقف النار يبرز ذلك من خلال البيان الذي أصدره وعبّر فيه عن سروره وابتهاجه وترحّم على أرواح الشهداء الذين سقطوا من أجل الاستقلال وفي الوقت ذاته تمنى للدولة الجزائرية التوفيق والازدهار وذكرها بالمهمة التي تنتظرها والمتمثلة في العمل المشترك لبناء المغرب العربي الكبير على أساس التضامن الأخوي.

وعقد المجلس الملي للحزب الحرّ الدستوري اجتماعا يوم 20 مارس 1962 حيث تم رفع الأعلام التونسية والجزائرية، واستهل الاجتماع بالوقوف دقيقة صمت خشوعا وترحما على شهداء كفاح الجزائر وأصدر لائحة خاصة بالجزائر جـاء

[47]- العمل، بلاغ الديوان السياسي، ص3

فيها ما يلي: " إن المجلس الملي للحزب الحرّ الدستوري التونسي المنعقد بتونس من 20 إلى 23 مارس 1962 يسجل بكل فخر انتصار الشعب الجزائري في كفاحه البطولي المجيد لتخليص وطنه من براثن الاستعمار وبعث دولة جزائرية حرّة مستقلة تساهم في كفاح الإنسانية من أجل نصرة القيم الحضارية العليا ويجل أرواح الشهداء الذين غذوا بدمائهم الزكية الطاهرة أرض الجزائر ومتّنوا لحمة الأمة الجزائرية وهيئوا لها المستقبل الذي ظلت تنشده منذ أكثر من مائة وثلاثين سنة ويحيي صمود الشعب الجزائري أمام هول القمع الاستعماري وعناد قوى الشر كما يحيي نجاح قادة الثورة للخروج بالجزائر من هذا الكفاح المرير بواسطة التفاوض إلى مجال تحقيق الأماني القومية. ويشهّر بالإرهاب الوحشي وانتشار الفظائع التي ترتكبها شرذمة المتطرفين الاستعماريين ويشيد بسياسة التضامن الحازمة التي اتبعتها الحكومة التونسية ووقفة الشعب التونسي وحزبه العنيد إلى جانب الجزائر طيلة سنوات الحرب الغاشمة. ويجدّد تضامن الشعب التونسي مع الشعب الجزائري لاجتياز هذه المرحلّة العسيرة في وحدة وثبات ويقظة ومواصلة الجهاد لبناء وطنه العزيز ويؤكد أن استقلال الجزائر الشقيقة عامل أساس لتدعيم أواصر الأخوة الصادقة وإحكام التعاون المثمر والتضامن الفعّال وبناء المغرب العربي الكبيـر".([48]) واحتفالا بهذا الحدث، عقد المجلس الملي للحزب الحرّ الدستوري اجتماعا درس فيه الأوضاع الراهنة وخاصة بعد اتفاق وقف إطلاق النار بين الجزائريين والفرنسيين وأصدر لائحة يهنئ فيها الشعب الجزائري على انتصاره وفي الوقت نفسه ندّد بالأعمال الإجرامية التي يرتكبها المتطرفون الاستعماريون الفرنسيون في حق الشعب الجزائري وبارك سياسة التضامن مع الجزائريين وتمنى أن تلعب الجزائر المستقلة دورها في تشييد وتدعيم أواصر الأخوّة والتعاون وبناء صرح المغرب العربي الكبير.

---

[48]- العمل، ع 2000، 25 مارس 1962، لائحة الجزائر، ص 2.

إضافة إلى ذلك وجّه الحزب الحرّ الدستوري التونسي دعوة إلى الجماهير لحضور اجتماع يوم 2 جويلية 1962 ولهذا أصدر الديوان السياسي للحزب البلاغ التالي "بمناسبة إعلان استقلال الجزائر الشقيقة وانتقال الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى أرض الوطن ينتظم مهرجان شعبي كبير بإشراف الرئيس بورقيبة للاحتفاء بهذا الحدث التاريخي العظيم يتم أثناءه توديع قادة الثورة الجزائرية المظفرة ويحضر الاجتماع الرئيس بورقيبة والرئيس بن يوسف بن خدة وأعضاء الحكومتين التونسية والجزائرية والمنظمات القومية وذلك يوم الاثنين 2 جويلية 1962 بالملعب البلدي بالبلفيدير."[49] وجه الحزب الحرّ الدستوري التونسي نداء إلى الشعب التونسي لحضور اجتماع وذلك بمناسبة إعلان استقلال الجزائر حيث سيتم فيه توديع أعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية ويشرف عليه الرئيسيين بورقيبة وبن خدة ويرمي من وراء ذلك إلى تكريم القادة الجزائريين الذين لعبوا دورا هاما في استقلال الجزائر.

وممّا سبق ذكره نلاحظ أن المكتب السياسي للحزب الحرّ الدستوري التونسي دعم القضية الجزائرية على كافة الأوجه ومردّ ذلك إيمانه بوحدة الشعوب المغاربية وضرورة مساعدتها حتى تتحصل على استقلالها وبوحدة شمال إفريقيا واعترفا بالخدمات الجليلة التي قدمتها الجالية الجزائرية بتونس للحرّكة الوطنية التونسية والعلاقات الوثيقة التي تربط الجالية التونسية بالجالية الجزائرية المتواجدة بفرنسا وإبعاد الحركة الوطنية الجزائرية عن المدّ القومي والناصري وقناعته بهشاشة الاستقلال التونسي وأنه لا معنى له مادامت الجزائر مستعمرة ودخول الدولة التونسية طرف في الحرب بصفة غير مباشرة حيث أصبحت أراضيها عرضة لاعتداءات وتنكر الفرنسيين للإتفاقيات المبرمة معها.

ما يمكن ملاحظته مما ورد ذكره، أن الحزب الحرّ الدستوري بجناحيه الأمانة العامة والمكتب السياسي كانت له مواقف مؤيدة ومساندة للثورة الجزائرية،

---

[49]- نفسها ع 2092، 1 جويلية 1962، بلاغ الديوان السياسي، ص 1و2

ونتلتمس ذلك من خلال البيانات والبلاغـات والاجتماعات والمظـاهرات والإضرابات والدعاية لجبهة التحرّير، وهذا ما ساهم بتعريف القضية الجزائرية وكسب أنصار وأصدقـاء لها وكل هذا أذكى روح التضامن بين الشعبين التونسي والجزائري وأثار الرأي العام الداخلي والخارجي الذي يعتبر أحد وجوه الدعم التونسي للثورة الجزائرية.

3- موقف الحزب الشيوعي التونسي (1954-1962)

عقد الشيوعيون التونسيون اجتماعا في بداية جوان 1936 تقرّر على إثره تأسيس الحزب الشيوعي التونسي على أسس قانونية وتعيين أعضاء الهيئات القيادية للحزب وهي أول مرة يتم فيها الإعلان عن هيئات مسيّرة للحزب تتمثل في الكتابة والمكتب السياسي واللجنة المركزية للحزب.([50])

ونظرا إلى الظروف السياسية التي مرّت بها البلاد لم يتمكن الحزب الشيوعي التونسي من عقد مؤتمره الأول إلاّ سنة 1939 وذلك يومي 20و21 ماي بأريانة في مقهى أحد اليهود التونسيين.وفي نهاية أشغال المؤتمر تم انتخاب لجنة مركزية متكوّنة من تسعة عشر عضوا وتعيين علي جراد كاتبا عاما للحزب الشيوعي التونسي.([51])

وقد اتسمت مواقف الحزب الشيوعي التونسي من الثورة الجزائرية (1954-1962) بالدعم والتأييد والمساندة على مختلف المستويات مثل عقد الاجتماعات والحث على المظاهرات والقيام بالإضرابات إضافة إلى جمع التبرعات وإصدار المناشير وتعليقها. وعلى إثر التطورات التي شهدتها الجزائر أصدر الديوان السياسي للحزب الشيوعي التونسي بيانا "يدعو فيه الشعب التونسي إلى التعبير عن تضامنه مع الشعب الجزائري الشقيق والمطالبة بإنهاء القمع الفرنسي وبفتح مفاوضات مع الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري على أساس تقرير المصير وفق

---

[50] - القزدغلي حبيب، تطور الحرّكة الشيوعية بتونس (1919-1943)، منشورات كلية الآداب بمنوبة، تونس 1992، ص229.
[51] – المرجع السابق، ص 282و284.

مبادئ الأمم المتحدة وإلغاء المنطقة العسكرية الواقعة على طول الحدود الجزائرية التونسية حالا".([52]) وما يلاحظ من هذا البيان أنه يقوم بتحسيس الشعب التونسي ويذكره بواجباته تجاه القضية الجزائرية ويدعوه إلى تفعيل تضامنه مع الشعب الجزائري وأن يرفع صوته ويطالب بإنهاء إرهاب الاستعمار الفرنسي وبفتح مفاوضات بين الفرنسيين والممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري على أساس تقرير مصيره وبإنهاء المنطقة العسكرية الفرنسية التي فرضها الجيش الفرنسي على طول الحدود التونسية الجزائرية والتي كانت لها إنعكاسات سلبية على الأهالي والفلاحين.

واهتم الحزب بتدهور الحالة الأمنية على الحدود الجزائرية التونسية وما يعانيه سكان تلك المنطقة من اعتداءات وإهانات وتحدث عن الحوادث التي وقعت بالرديف والتي استشهد خلالها ثلاثة عمال أبرياء وعرّج عما يقاسيه سكان ساقية سيدي يوسف.

وقد "أرجع الديوان السياسي للحزب الشيوعي التونسي أسباب هذه الحوادث إلى السياسة الفرنسية التي تستمر في استعمال القوة بدل أن تحلّ القضية الجزائرية عن طريق التفاوض والحوار وأشار إلى أن من نتائج هذه السياسة إحداث منطقة عسكرية على طول الحدود الجزائرية التونسية. ولهذا فإن الديوان السياسي يطالب الشعب التونسي بالتضامن مع الشعب الجزائري الشقيق ومؤازرته في محنته ويطالب أيضا الحكومة الفرنسية بإنهاء القمع المسلط على الشعب الجزائري والدخول في المفاوضات مع الممثلين الجزائريين وإلغاء المنطقة العسكرية التي أقيمت على طول الحدود الجزائرية التونسية".([53]) واهتم الحزب بتدهور الأوضاع الأمنية على طول الحدود التونسية الجزائرية حيث يتعرض الأهالي لعربدة وإرهاب الجيش الفرنسي واستدل بأحداث الرديف التي سقط فيها ثلاثة عمال أبرياء وبالإضافة إلى ما يعانيه سكان ساقية سيدي يوسف كل هذا بسبب السياسة

---

[52] - الطليعة، ع 2، 28 أكتوبر 1955، بيان الديوان السياسي للحزب الشيوعي التونسي، ص 1.

[53] - نفسها، الحالة الأمنية على الحدود التونسية، ص2.

المفرطة التي تعتمد على استعمال القوة والعنف بدل الحوار ومن نتائجها إحداث المنطقة العسكرية على طول الحدود التونسية الجزائرية.

وبهذا يطالب الحزب الشعب التونسي أن يعلن تضامنه ودعمه للشعب الجزائري وفي نفس الوقت يطالب الحكومة الفرنسية بإنهاء قمعها وبالدخول في مفاوضات مع الجزائريين وبإلغاء المنطقة العسكرية.

وللتعبير عن تضامنه مع الشعب الجزائري الشقيق في ثورته وجّه الحزب الشيوعي التونسي دعوة إلى المواطنين لحضور اجتماع عام يوم 22 جانفي 1956.

ويهدف الحزب من وراء هذا الاجتماع إلى تحسيس المواطنين وتوعيتهم بالقضية الجزائرية وتفعيل التضامن التونسي الجزائري. وفي ختام الاجتماع تم إصدار اللائحة التالية: " إن الوطنيين التونسيين المجتمعين بتونس يوم 22 جانفي 1956 - تلبية لنداء الحزب الشيوعي التونسي- يعبّرون عن تضامنهم الفعلي مع الشعب الجزائري في كفاحه من أجل تحقيق رغباته الوطنية وهم يشهرون بسياسة الاضطهاد العنيف والحرب ضدّ الشعب الجزائري. ويطالبون بوضع حدّ لهذه السياسة وبفتح المفاوضات مع الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري الشقيق على أساس الإعتراف بحقه في تسيير شؤونه بنفسه".([54]) وما يستنتج من هذه اللائحة تضامن الحزب وأنصاره مع الشعب الجزائري ويندّد بسياسة الأرض المحرّوقة والإرهاب الفرنسي ويطالب بوضع حدٍّ له وبالدخول في مفاوضات مع الجزائريين على أساس تقرير المصير.

وفي هذا السياق أيضا كتبت جريدة الحزب "أنه من واجب الوطنيين التونسيين أن يعبّروا عن تأييدهم للشعب الجزائري الشقيق ولحرّكة التحرّير القومي بالجزائر وأن يُطالبوا فورًا بالكف عن مطاردة الوطنيين الجزائريين وعن استعمال البلاد التونسية قاعدة انطلاق حربية ضدّ الشعب الجزائري".([55]) ويطالب الحزب الحرّكة

---

[54] -الطليعة، ع15، 27 جانفي 1956، لائحة الحزب الشيوعي التونسي، ص1.

[55] - نفسها، التضامن مع المواطنين الجزائريين، ص2.

الوطنية التونسية بإعلان دعمها ومؤازرتها للشعب الجزائري والحرّكة الوطنية الجزائرية وبالتصدي للفرنسيين الذين يطاردون الوطنيين الجزائريين المتواجدين بتونس ويستعملون الأراضي التونسية كقاعدة لاعتداءاتهم ضدّ الشعب الجزائري.

وما يلاحظ إن الحزب الشيوعي أراد تذكير الفرنسيين أن الجزائريين هم ضيوف تونس وأنهم ليسوا طرفا في الحرب.

وظل الحزب الشيوعي يواكب تطورات القضية الجزائرية وما يعانيه السكان من اعتداءات وإصدار أحكام جائرة على الوطنيين الجزائريين. فقد وجهت الشعبة الشيوعية بسوق الاربعاء تلغرافا إلى رئيس الجمهورية الفرنسية "تطالبه بالتدخّل لوضع حدّ للتجاوزات وإصدار عفو على الوطنيين الجزائريين المحكوم عليهم بالإعدام وتوقيف تنفيذ هذه لأحكام".[56]

ومن هذه البرقية أرادت الشعبة الشيوعية التحرّك على المستوى الفرنسي بلفت انتباه أنظار رئيس الجمهورية الفرنسية إلى الجرائم التي يرتكبها الجيش الفرنسي الذي يشكل محاكم صورية تصدر الأحكام الجائرة وغير العادلة. ومن هذا المنطلق طالبته بالتدخل لوضع حدٍّ لذلك وبإصدار عفو شاملٍ على الوطنيين الجزائريين الذين صدرت في حقهم أحكام بالإعدام.

هكذا اتبع الحزب الشيوعي التونسي سياسة التحرّك ولفت الأنظار على المستوى الخارجي لتحسيس المسؤولين الفرنسيين بالقضية الجزائرية والإرهاب الذي كان يمارسه الجيش الفرنسي وغلاة المستعمرين في حق الشعب الجزائري. ومن هذا المنطلق وجّهت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التونسي برقية إلى رئيس الحكومة الفرنسية جاء فيها ما يلي" "إن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التونسي تطالب أن لا ينفذ الحكم على الوطنيين الجزائريين المحكوم عليهم بالإعدام وأن تسوّى المشكلة الجزائرية تسوية سلمية عن طريق التفاوض مع الممثلين الأكفاء للشعب الجزائري الشقيق".[57] واصل الحزب الشيوعي التونسي

---

[56] - الطليعة، ع19، 24 فيفري 1956، تلغراف إلى رئيس الجمهورية الفرنسية، ص1.
[57] - نفسها، ع21، 9 مارس 1956، برقية إلى رئيس الحكومة الفرنسية، ص1.

التحرّك على المستوى الخارجي ونلمس ذلك من خلال البرقية التي أرسلها إلى رئيس الحكومة الفرنسية تطالبه بعدم تنفيذ أحكام الإعدام على الوطنيين الجزائريين وباعتماد سياسة الحوار والمفاوضات لحلّ القضية الجزائرية.

كما وزّع الحزب الشيوعي التونسي منشورات تحت عنوان "عاش كفاح الشعب الجزائري الشقيق في سبيل استقلاله ليكن التضامن التونسي مع الشعب الجزائري كاملا وفعّالا وذلك لتوعية الشعب التونسي وتحسيسه بقضية الشعب الجزائري الشقيق "([58]) يهدف الحزب الشيوعي من توزيع المناشير التي تمجد كفاح الشعب الجزائري إلى توعية الجماهير وتحسيسهم بعدالة القضية الجزائرية وبضرورة دعمها ومساندتها.

عـلاوة على ذلك تمّت مناقشة القضية الجزائرية إثر انعقاد المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي التونسي أيّام 18و19و20 ماي 1956 بتونس. وفي نهاية الأشغال أُصدرت لائحة التضامن مع الجزائر نقتطف منها ما يلي: " إن المؤتمر القومي الخامس للحزب الشيوعي التونسي يحيي بإعجاب وتقدير بطولة الوطنيين الجزائريين كما ينحني بخشوع وإجلال أمام الضحايا الذين يسقطون يوميا بالجزائر. وإن الشعب التونسي يعلن تضامنه التام مع الشعب الجزائري الشقيق المكافح في سبيل استقلاله وحرّيته ولا شك أن النصر سيكون حلّيفه. إن المؤتمر يتوجه إلى مجموع الحرّكة الوطنية الجزائرية ويحيي بكل تإثر الوطنيين ويؤكد تضامنه... والمؤتمر يدعو الشعب التونسي إلى التعبير عن تضامنه الفعلي بكل الوسائل".([59]) درس الحزب الشيوعي في مؤتمره الخامس تطورات القضية الجزائرية وأصدر لائحة تشيد ببطولات الشعب الجزائري وتؤكد تضامن الشعب التونسي من أجل حرّيته واستقلاله وفي الآن ذاته أعلن تضامن الحزب مع الحرّكة الوطنية الجزائرية ودعا الشعب التونسي إلى تفعيل تضامنه مع الشعب الجزائري.

---

[58] - الطليعة، ع 31، 18 ماي 1956، منشورات الحزب الشيوعي التونسي، ص1و2.

[59] - نفسها، ع32، 25 ماي 1956، لائحة التضامن مع الجزائر، ص1و2.

وفي هذا السياق وجّه الحزب الشيوعي التونسي دعوة إلى الشعب التونسي لحضور اجتماع عام يوم الأحد 10 جوان 1956 على الساعة التاسعة والنصف صباحا من أجل المطالبة بوقف القتال بالجزائر وتفعيل التضامن التونسي مع الشعب الجزائري الشقيق ومطالبة الجيش الفرنسي بالكف عن استعمال ترابنا ضدّ الشعب الجزائري.(60) وما يلاحظ إن الحزب الشيوعي يقوم بحملات تحسيسية وتوعوية بين أنصاره ونلمس ذلك في دعوته إلى الاجتماع الذي تناول المطالبة بوقف الحرب بالجزائر وتفعيل التضامن التونسي مع الجزائريين وبالكف عن استعمال الأراضي التونسية كقاعدة لانطلاق العدوان على الشعب الجزائري.

واستجاب الشعب التونسي لدعوة الحزب الشيوعي وتم عقد اجتماع عام إخباري يوم الأحد على الساعة التاسعة والنصف صباحا بقاعة الجمعيات بتونس تحت شعار "التضامن مع الجزائر المكافحة واجب وطني لضمان استقلال بلادنا".

افتتح الاجتماع بوقوف الحاضرين دقيقة صمت ترحما على أرواح الشهداء الجزائريين والتونسيين ثم أخذ الكلمة محمد نافع أمين عام الحزب الشيوعي التونسي، وندّد بالأعمال الإرهابية التي كان يقوم بها الجيش الفرنسي بالجزائر وأدان الحرب الاستعمارية التي كانت تهدد استقلال تونس وجدّد تأكيد تضامن تونس شعبا وحكومة وأحزابا مع الجزائر المكافحة من أجل الحصول على استقلالها.

كما طالب الحزب الشيوعي التونسي بمنع السلطات الفرنسية من استعمال المطارات التونسية مثل مطارات الخروبة والكاف وساقية سيدي يوسف وغيرها. ثمّ توجه بنداء إلى العمال التونسيين جاء فيه " إنه من العار أن يتمادّى عمال ميناء تونس في إنزال الأسلحة من البواخر الفرنسية، ثم طالب بتضافر الجهود والتوحد

60 - الطليعة،ع34، 8جوان1956،الحزب الشيوعي يوجه دعوة لحضور اجتماع تضامنا مع الشعب الجزائري الشقيق، ص1.

لمنع المحتل الفرنسي من استعمال الأراضي التونسية قاعدة حربية ضدّ الجزائر".([61])

مما سبق ذكره نستنتج إن الحزب الشيوعي آمن بعدالة القضية الجزائرية وبضرورة مساعدتها ودعمها ونلمس ذلك من خلال الاجتماع الذي عقده بأنصاره تحت شعار التضامن مع الجزائر واجب وطني وبه نحافظ على استقلال تونس. وتناول تطورات القضية الجزائرية وانعكاساتها السلبية على الاستقلال التونسي وندّد بالأعمال الإجرامية التي يقوم بها الجيش الفرنسي في حق الشعب الجزائري ولاحظ إن هذه الحرب أصبحت تهدّد الاستقلال التونسي وأكّد على تضامن الحكومة والشعب وتأييدهما ومؤازرتهما للجزائر من أجل حصولها على الاستقلال. وفي الآن نفسه حثّ الجماهير على التحرّك والمطالبة بمنع الجيش الفرنسي من استعمال المطارات التونسية التي تنطلق منها الطائرات الفرنسية لتشن غارات واعتداءات على الشعب الجزائري وأعاب على العمال تعاونهم مع الجيش الفرنسي ولهذا طالبهم بعدم إنزال الأسلحة وبالتوحد لمنع المحتل الفرنسي من استعمال الأراضي التونسية كقاعدة حربية ضدّ الشعب الجزائري.

وفي نهاية الاجتماع تمّت صياغة لائحة تضامن مع الجزائر أخذنا منها هذا النص: "إن المجتمعين يوم 10 جوان 1956 بقصر الجمعيات بتونس وتلبية لدعوة الحزب الشيوعي التونسي يعبّرون عن تضامنهم الكامل والفعّال مع الجزائر المكافحة من أجل استقلالها وهم يبتهجون بالتصريحات الصادرة عن الحكومة التونسية والمجلس التأسيسي التي تعلن تضامن تونس المستقلة مع الجزائر ويتمنون أن يزداد هذا التضامن اتساعا بالخصوص وأن يحجّر على الاستعماريين استعمال بلادنا كقاعدة حرب ضدّ الوطنيين الجزائريين والمجتمعون يتعهدون بمساعدة الجزائر على الانتصار في الحرب الاستعمارية التي تهدد استقلالنا وإقرار السلم على أساس الإعتراف باستقلال الجزائر ويتعهدون بالعمل مختلف

---

[61] - نفسها، ع 35، 15 جوان 1956، اجتماع التضامن مع الجزائر المكافحة واجب وطني، ص1و2.

الوسائل على أساس إعانة الشعب الجزائري."[62] تبرز هذه اللائحة تضامن الحزب مع الشعب الجزائري ومباركته للتصريحات التي صدرت من الحكومة والمجلس التأسيسي الذي أكّد على تضامن تونس مع الجزائر وتمنى تفعيله وتجسيده على أرض الواقع وطالب بإصدار قرار يمنع الفرنسيين من استعمال الأراضي التونسية وتعهد بمواصلة دعم الجزائر ومؤازرتها حتى تتحصل على استقلالها.

ولتحديد موقفه إزاء مشاكل الساعة ودرس تطورات القضية الجزائرية وتفعيل التضامن التونسي مع الشعب الجزائري وإستنكار استعمال الجيش الفرنسي للمطارات والموانئ والمراكز التونسية لتقتيل الشعب الجزائري.

كل هذه الأسباب حفّزت الحزب الشيوعي التونسي على عقد اجتماع اللجنة المركزية يوم 1 جويلية 1956 وتمت مناقشة هذه القضايا وأصدر البيان التالي: " إن حرب الجزائر تستمر في التأثير بصورة كبيرة على استقلال بلادنا. فالجيش الفرنسي يستعمل حدودنا لمحاصرة الشعب الجزائري الشقيق والموانئ التونسية تنزل فيها الأسلحة والنجدات ومن مراكزنا تنطلق نحو الجزائر آلات الموت والدمار، غير أن الشعب التونسي يرفض قبول استعمال بلاده بهذه الصورة في الحرب الاستعمارية ضدّ الشعب الجزائري، واللجنة المركزية للحزب الشيوعي التونسي تتضامن مع الشعب الجزائري الشقيق. وتطلب من وفد المفاوضين التونسيين بباريس أن يلح في المطالبة بأن تكون حدودنا محرّوسة من طرف الجيش التونسي وبالكف عن استعمال بلادنا كقاعدة حرب ضدّ الجزائر".[63]

واصل الحزب عقد الاجتماعات التحسيسية والتوعوية لأنصاره لصالح القضية الجزائرية ونلمس ذلك من خلال البيان الذي أصدره واعتبر فيه الحرب خطرا على الاستقلال وتهدد بتقويضه واستنكر استعمال الأراضي التونسية والمواني التي أصبحت منطلقا للعدوان على الشعب الجزائري وأكّد على رفض

---

62 - الصباح، ع 1374، 12 جوان 1956، لائحة التضامن، ص4.

63 - الطليعة، ع38، 6 جويلية 1956، بيان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التونسي، ص2.

الشعب التونسي لهذه التصرفات وطالب بنشر الجيش التونسي على طول الحدود التونسية الجزائرية.

واحتجاجا على اعتداءات الجيش الفرنسي المتكررة على مناطق الحدود الجزائرية التونسية وتضامنا مع الشعب الجزائري الشقيق شنّ سكان بلدة الرّديف إضرابا عاما يوم الخميس5 جويلية 1956 وشارك فيه كل السكان على اختلاف طبقاتهم من عمال وتجار وغيرهم.[64]

وإثر توقف المفاوضات التونسية الفرنسية التي آلت إلى الفشل بسبب تعنت المسؤولين الفرنسيين والإدلاء بتصريحات جارحة وغير مسؤولة، أصدر الديوان السياسي للحزب الشيوعي التونسي التصريح التالي:"ترغب منا الحكومة الفرنسية أن نرضى بالاحتلال لأرضنا المستقلة وبالمراكز العسكرية بما فيها بالخصوص قاعدة بنزرت. كما أنها ترغب منا أن نسمح لجيشها بالاستمرار في استخدام موانينا البحرّية وقواعدنا الجوية وحدودنا البرية ومجموع ترابنا لمقاتلة إخواننا الجزائريين، والديوان السياسي للحزب الشيوعي التونسي يستبشر بمواقف الحكومة التونسية والشيوعيين التونسيين الذين ما انفكوا يفضحون تصرفات الجيش الفرنسي ببلادنا ضدّ الشعب الجزائري ويبتهجون كل ابتهاج بما عبّر عنه رئيس الحكومة التونسية بقوله: " لا يمكن أن يكون ترابنا سببا في مساعدة الجيش الفرنسي على التغلب على إخواننا الجزائريين" ويدعو الديوان السياسي للحزب الشيوعي التونسي كافة الشيوعيين التونسيين إلى العمل الموحد مع بقية الوطنيين لربح معركة استكمال الاستقلال ولمساعدة الجزائر الشقيقة مساعدة فعّالة وحازمة".[65]

أدان الحزب الشيوعي تصرفات الحكومة الفرنسية التي رفضت الاعتراف بالاستقلال التونسي حيث لازالت جيوشها تعربد وتحتل أجزاء من التراب وتستعمل الموانى والمطارات والحدود البرية لتنطلق منها لشن عدوانها على

---

[64] - نفسها. ص 3.

[65] - الطليعة، ع39، 20 جويلية 1956، تصريح الديوان السياسي للحزب الشيوعي التونسي، ص 1و2.

الجزائر وتبارك تصريحات الحكومة التونسية الرافضة لاستعمال الأراضي التونسية ضدّ الجزائريين.

ولهذا دعا الحزب الشيوعي إلى التنسيق مع بقية التيارات السياسية لاستكمال السيادة التونسية ولمساعدة الجزائريين للحصول على استقلالهم.

وفي هذا السياق توجه الحزب الشيوعي التونسي برسالة إلى رئيس الحكومة التونسية الحبيب بورقيبة بتاريخ 7 جويلية 1956 هذا نصها:" يسجل بارتياح تسجيل مطلب الجلاء التدريجي للجيوش الفرنسية المرابطة ببلادنا. ويلفت الحزب الشيوعي التونسي أنظار رئيس الحكومة على أن الجيش الفرنسي سخّر موانينا البحرّية لإنزال العتاد الحربي والعسكري والنجدات ويستعمل أيضا قواعدنا العسكرية وترابنا لمحاصرة الجزائر ومحاربة الحرّكة الوطنية الجزائرية... وأنه ليس من المعقول أن تبقى تونس المستقلة تستعمل قاعدة حربية ضدّ إخواننا الجزائريين ولهذا يطلب من الحكومة اتخاذ موقف حازم لمنع استعمال بلادنا ضدّ الشعب الجزائري الشقيق الذي يكافح من أجل حرّيته واستقلاله وفي الآن ذاته يدعو الشعب التونسي إلى التعبير بصورة محسوسة وفعّالة عن تضامنه الكامل مع الجزائر المكافحة."([66]) وعلى إثر مطالبة الحكومة التونسية بجلاء الجيوش المرابطة بتونس بعث الحزب الشيوعي رسالة بارك فيها هذا القرار وفي الآن نفسه لفت نظارها إلى تجاوزات الجيوش الفرنسية والتي تتمثل في استعمال المراكز الحدودية والموانئ والمطارات للاعتداء على الجزائريين وإن الشعب التونسي يرفض هذا السلوك والحزب يؤيد مسعى الحكومة المتمثل في الكشف عن الجرائم والمخالفات ووضع حد لتنقل الجيوش الفرنسية واعتداءاتها على الجزائريين ولهذا يدعو الشعب التونسي إلى التضامن مع الجزائريين و دعمهم.

وفي هذا المجال أيضا نقول: "إنه لا بد أن نفكر في الخروج بتضامننا من حيز المواقف والعواطف إلى العمل المفيد كمدّ المنكوبين والضحايا بالأدوية ووسائل العلاج والكساء والغذاء وتنسيق الجهود في هيئة لمساعدة الجزائر.

---

66 - نفسها، رسالة الحزب الشيوعي التونسي إلى رئيس الحكومة التونسية، ص 1و2.

ونتوجه إلى الحكومة الفرنسية ونلفت أنظارها إلى أن أعمالها الحربية التي تنظمها فوق التراب التونسي ضدّ الجزائر الشقيقة هي مثيرة لعواطف كل التونسيين".[67]

والملاحظ أن الحزب يطالب بتجسيد التضامن وتطبيقه على أرض الواقع بمساعدة الضحايا ومدّهم بالمساعدات والإسعافات مثل الكساء والغذاء والأدوية ووسائل العلاج وقد يتطلب ذلك تأسيس لجنة لمساعدة الجزائريين وفي الآن ذاته لفت أنظار الحكومة الفرنسية إلى أن تصرفاتها وأعمالها الحربية التي تنطلق من تونس يرفضها الشعب التونسي شكلا ومضمونا.

والملاحظ أنّ الحزب الشيوعي التونسي قد بارك وأيّد التصريحات التي أدلى بها العاهل المغربي محمد الخامس حول القضية الجزائرية والتي جاء فيها:" إن الذي يمس الجزائر له تأثير عميق في المغرب وتونس وذلك ليس لمجرد الروابط الموجودة بينهم بل وللموقع الذي يجمعهم ولهذا فإن رجوع الأمن للجزائر هو من الشواغل التي تهمنا أكثر من غيرها في الوقت الحاضر وإن الاستقرار في بلادنا وفي مختلف بلدان الشمال الإفريقي وكذلك مستقبل علاقتنا مع فرنسا هو رهين الوضع الحالي بالجزائر".[68]

وقد تفاعل الحزب مع التصريحات التي أدلى بها الملك محمد الخامس والتي أكّدت على أن أحداث الجزائر لها تأثيرات سلبية على الأمن والاستقرار بشمال إفريقيا وأن تطور العلاقات مع فرنسا مرهون بحلّ القضية الجزائرية.

وعلقت "الصحيفة" على الندوة التونسية المغربية والتي تسعى لحلّ القضية الجزائرية قائلة إن الندوة سيكون أحد موضوعاتها تبادل الآراء بين الحكومتين فيما يستطيعان القيام به من عمل في سبيل إعانة الشعب الجزائري الشقيق للفوز بحرّيته.[69]

---

[67] - الطليعة، ع40، 31 جويلية 1956، تنسيق الجهود لمساعدة الجزائر، ص 1و2.

[68] - نفسها، ع45، 28 سبتمبر 1956، تصريحات العاهل المغربي، ص 1و2.

[69] - الطليعة، ع46، 14 أكتوبر 1956، الندوة التونسية المغربية، ص1و2

وأثنت "الصحيفة" كذلك على التصريحات التي أدلى بها "الحبيب بورقيبة" رئيس الحكومة التونسية إلى جريدة باريسية حيث قال:"إنّ تونس ستصوّت ضدّ فرنسا في مجلس الأمن إذا بقيت القضية الجزائرية دون حلّ ".(70)

وعلى إثر العمل الجبان الذي قامت به الحكومة الفرنسية والمتمثل في اختطاف القادة الجزائريين بتاريخ 22 أكتوبر 1956، تقابل وفد من الحزب الشيوعي التونسي مع ممثل رئاسة الحكومة التونسية يوم 25 أكتوبر 1956، وعبّر الوفد عن عزم كافة الشيوعيين التونسيين على مساعدة كل الأعمال التي تقوم بها الحكومة الرامية إلى الدفاع عن استقلال البلاد إثر اعتقال القادة الجزائريين غدرا من طرف الاستعماريين. وهي مهمة لا تنفصل عن التضامن المتزايد مع الجزائر المكافحة".(71) وقد تحرّك الحزب على المستوى الداخلي بمقابلته ممثل رئاسة الحكومة وتقديم الدعم لها ومؤازرة قراراتها وذلك في إطار تضامنه مع الشعب الجزائري.

وعلى إثر صدور الأحكام القاسية في حق المجاهدين الجزائريين، أرسل الحزب الشيوعي التونسي برقيات إلى رئيس الجمهورية الفرنسية والمقيم العام بتونس "تطالب فيها بصيانة حياة الجزائريين المحكوم عليهم بالإعدام وهذا واجب التضامن وعمل ضروري لإنقاذ أبطال الحرية من جرائم الاستعمار الفرنسي الفظيعة وبراثنه".(72) واحتج الحزب على أحكام الإعدام التي صدرت في حق المقاومين الجزائريين وذلك بإرساله برقيات إلى كل من رئيس الجمهورية والمقيم العام بتونس تطالبهم فيها بالتدخل لإيقاف أحكام الإعدام غير العادلة.

في المقابل تواصلت الأعمال الإرهابية التي كان يقوم بها الاستعمار الفرنسي حيث تم استهداف الجزائريين المقيمين بتونس بتفجير قنبلة في حي باب الجديد بمحلّ جزائري مما تسبب في استشهاد جزائري وجرح آخرين إضافة إلى حصول أضرار مادية.

---

70 - نفسها، تصريحات رئيس الحكومة التونسية، ص 1و2.
71 - الصباح، ع 1489، 26 أكتوبر 1956، وفد الحزب الشيوعي التونسي، ص4.
72 - الطليعة، ع 64، 11 فيفري 1956، برقيات إلى رئيس الجمهورية الفرنسية وممثل بتونس، ص1.

لذلك أصدرت كتابة الحزب الشيوعي التونسي بيانا "أعلنت فيه تضامن الشيوعيين مع المواطنين الجزائريين المقيمين بتونس".([73]) وأعلن الحزب تضامنه ومؤازرته للجزائريين المتواجدين بتونس إثر تعرضهم لأعمال إرهابية من قبل الفرنسيين.

والملاحظ أنّ الحزب الشيوعي التونسي دافع عن القضية الجزائرية في الخارج وسعى إلى كسب الأنصار ونلمس ذلك من خلال الزيارة التي قام بها وفد من الحزب إلى باريس من 15 إلى 17 أفريل 1957 إذ تقابل مع قادة الحزب الشيوعي الفرنسي وتمت مناقشة القضية الجزائرية وتم الإعلان عن التصريح المشترك التالي:"يستنكر الوفدان الحرب الجزائرية الاستعمارية وأن هذه الحرب الجارية ضدّ رغبات الشعب الجزائري الوطنية والشرعية دون مراعاة لمصالح الشعب الفرنسي وهي حرب تسبب الذعر في بلدان إفريقيا الشمالية وتسعى إلى تكوين هوة سحيقة بين هذه البلدان وفرنسا ولا يمكن حلّ المسألة الجزائرية دون الاعتراف بحق الأمة الجزائريـة في الاستقلال".([74]) قام الحزب بمساعي لدى الحزب الشيوعي الفرنسي وبالتعريف بالقضية الجزائرية وانعكاساتها السلبية على الأمن والسلم بشمال إفريقيا ونلمس ذلك في البيان المشترك الذي يدين الحرب ويعتبرها مخالفة لرغبات وحقوق الجزائريين وتهدد المصالح الفرنسية ومن نتائجها عدم الاستقرار وبث الفوضى في شمال إفريقيا وتسبب كذلك في تدهور العلاقات مع الفرنسيين. ولهذا يطالب بحلّها على أساس اعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الجزائري والمتمثلة في تأسيس دولته.

وقد سعت الحكومة الفرنسية إلى بث التفرقة بين التونسيين والجزائريين من خلال اعتداءاتها على الأراضي التونسية لإضعاف التضامن التونسي مع الجزائريين. ولكن هذه "الدماء الطّاهرة" زادت التضامن قوة وتماسكا وتآزرا بين الشعبين. فقد أصدر الحزب الشيوعي التونسي بيانا " يستنكر فيه هذه الأعمال

73 - الطليعة، ع 70، 31 مارس 1957، بيان الحزب الشيوعي التونسي، ص1.
74 -الصباح، ع 1643، 24 أفريل 1957، زيارة وفد الحزب الشيوعي التونسي لفرنسا، ص1.

الإجرامية وينحني إجلالا وإكبارا لأرواح الشهداء ويؤيد قرار الحكومة التونسية ويعتبر ذلك في نطاق الإجراءات العامة التي ينبغي اتخاذها".[75] أدان الحزب السياسة التي تبعتها فرنسا والمتمثلة في "فرّق تسد" وذلك بتكثيف الاعتداءات على المناطق التونسية من أجل إضعاف الدعم والمساندة. ولاحظ أن هذه التصرفات زادت في اللحمة والتماسك بين الجزائريين والتونسيين وأنه يؤيد ويساند كل القرارات التي اتخذتها الحكومة التونسية لوضع حدّ لحملات الجيش الفرنسي.

وتعاطفت الشبيبة الديمقراطية مع القضية الجزائرية واعتبرتها إحدى المسائل التي تشغل بال الشبيبة العالمية. إذ يعدّ اضطهاد الشعب الجزائري الطامح إلى الاستقلال والحرية من الأعمال الإجرامية التي أثارت سخط شعوب العالم المؤمنة بحق كل شعب في تقرير مصيره واستقلاله.

وعبّرت الشبيبة الديمقراطية في المقابل عن سرورها إثر مناقشة الأمم المتحدة القضيّة الجزائرية و أيّدت القرارات التي اتخذتها جماعيا بتبني الحلّ السلمي والعادل. ودعت إلى رفع صوتها لمساندة وتأييد قرار الأمم المتحدة حتى تتحقق رغبات الشعب الجزائري في الحرية والسلم.[76]

وعقد الحزب الشيوعي التونسي مؤتمره السادس بتونس أيام 29و30 و31 ديسمبر 1957 وتمت مناقشة القضية الجزائرية خلال كلمة الأمين العام للحزب الشيوعي التي قال فيها "إننا لا نميّز بين الشيوعي وغير الشيوعي من أبطال الكفاح الجزائري بل إننا نقدّر أهمية الدور الذي تقوم به جبهة التحرّير الجزائرية وننحني خشوعا وإجلالا لكافة الذين سقطوا في ميدان الشرف... وواجبنا هو السعي الدائم لتثمين التضامن الأخوي مع الشعب الجزائري الشقيق وبذل أقصى المجهودات لتكون الجزائر مستقلة".[77] درس الحزب القضية الجزائرية وتطوراتها في مؤتمره حيث أشاد الأمين العام للحزب بالمقاومين الجزائريين وأثنى على المجهودات التي تقوم بها جبهة التحرّير الجزائرية وترحّم على الشهداء

---

[75] - الطليعة ، ع 78، 2 جوان 1957، بيان الحزب الشيوعي التونسي على الاعتداءات الفرنسية، ص1.
[76] - نفسها، ع 79، 8جوان 1957، بيان الشبيبة الديمقراطية، ص 4.
[77] - الطليعة ، ع92، 10 جانفي 1958، كلمة الأمين العام للحزب الشيوعي التونسي، ص2.

الذين سقطوا في المعركة وأكّد على ضرورة تفعيل التضامن والدعم والمؤازرة وبذل المجهودات والمساعي حتى تتحصل الجزائر على استقلالها.

وفي ختام المؤتمر تم توجيه برقيـة تأييد إلى جبهة التحرّير الوطني الجزائرية، أخذنـا منها ما يلي: "إن المؤتمر السادس للحزب الشيوعي التونسي يؤيد تأييدا تاما نضال الشعب الجزائري الباسل تحت قيادة جبهة التحرّير الوطني الجزائرية ويؤمن إيمانا راسخا بأنّ هذا النضال لا بُدّ أنّ يُتَوّج باستقلال الجزائر الشقيقة غاية كل الشمال الإفريقي. وإن المؤتمر السادس يتعهد بالعمل المستمر مع جميع القوات الوطنية للتضامن تضامنا فعّالاً مع جبهة التحرّير الوطني الجزائري لتقريب موعد الاستقلال المنشود".([78]) وما يستنتج من هذه البرقية أن الحزب آمن بعدالة القضية الجزائرية وبضرورة دعمها ومساندتها داخليا وخارجيا ولهذا أعلن تأييده لكفاح الشعب الجزائري تحت قيادة جبهة التحرّير الجزائرية التي ستتوج نضالها بالاستقلال الذي يعتبر مطلبا لكل أهالي المغرب العربي وشمال إفريقيا. وتعهد الحزب بالعمل الدؤوب والمستمر مع جميع التيارات السياسية لتفعيل التضامن وتقريب موعد الاستقلال.

وفي هذا الإطار أيضا صادق المؤتمر على لائحة التضامن الفعّال مع الجزائر "إنّ المؤتمر القومي السادس للحزب الشيوعي التونسي يحيي كفاح الشعب الجزائري الباسل في سبيل استقلاله الوطني وينحني بإجلال أمام شهدائه في حرب الإبادة الشنيعة التي يشنها عليه الاستعمار الفرنسي... ولهذا يرى أنه من واجبه أن يوجه نداءا حارا للشعب التونسي بأكمله للتضامن الفعلي المتوالي والمنظم مع الشعب الجزائري الشقيق وأنه يوجه نداءا ملحا إلى المنظمات القومية بإفريقيا الشمالية لتكوين جبهة موحده في وجه الاستعمار الفرنسي تمكّن الجماهير الشعبية من المشاركة الفعلية المنظمة ليكون تضامننا مع الشعب الجزائري الشقيق أمتن وأنجع".([79]) وما يلاحظ من لائحة المؤتمر أنها تحيي صمود ونضال الشعب

---

[78] ـ نفسها، برقية للحزب الشيوعي التونسي إلى جبهة التحرّير الجزائرية، ص3.

[79] ـ الطليعة، لائحة التضامن الفعّال مع الجزائر، ص 2

الجزائري الباسل وتترحّم على شهدائه الذين سقطوا في المعركة التي يشنها الجيش الفرنسي لإبادة شعب أعزل.

ومن هذا المنطلق يدعو الشعب التونسي إلى تجسيد تضامنه على أرض الواقع ويتوجه إلى المنظمات القومية بشمال إفريقيا بنداء لتأسيس جبهة موحدة مهمتها مقارعة الاستعمار ودحرّه وتكون فيها الجماهير طرفا فاعلا ومؤثرا وبذلك يكون للتضامن مردود ايجابي ويساهم في انتصار الشعب الجزائري.

ومن مظاهر هذا التضامن مع القضيّة الجزائرية انعقاد مؤتمر مغاربي بطنجة ضمّ كلاًّ من الحزب الحرّ الدستوري التونسي وجبهة التحرّير الوطني الجزائرية وحزب الاستقلال المغربي وقد أصدر الحزب الشيوعي التونسي بيانا يؤيد فيه هذه المبادرة، جاء فيه" إن الديوان السياسي للحزب الشيوعي التونسي يحيي بحماس القرارات التاريخية التي اتخذتها ندوة طنجة. وقد حققت حلّما من أحلّام شعوب الشمال الإفريقي بوضع الأسس الأولى لوحدة المغرب العربي معتمدة في ذلك على واقع عريق وعميق ومستجيبة لضروريات حالية مشتركة. والحزب الشيوعي التونسي الذي لم ينفك يعمل من أجل وحدة شمال إفريقيا يعلن تأييده المطلق لقرارات ندوة طنجة باعتبارها انتصارا لشعوب شمال إفريقيا ضدّ الاستعمار الفرنسي".[80]

تفاعل الحزب مع ندوة طنجة وبارك القرارات التي اتخذتها القمة التي حققت طموحات ومطالب سكان شمال إفريقيا ووضعت اللبنة الأولى لمشروع وحدة المغرب العربي الكبير بينها روابط تاريخية عميقة ومتطلبات الحاضر الجسيمة وذكر الحزب انه نادّى منذ وقت طويل بضرورة وحدة شمال إفريقيا ولهذا أعلن تأييده ودعمه لقراراتها واعتبرها جاءت لتدعيم النصر على الاستعمار الفرنسي.

وكان الحزب الشيوعي التونسي يتابع بإستمرار كل التطورات والأحداث الجارية بمنطقة شمال إفريقيا ويصدر مواقفه وآراءه. وهو ما يظهر في انعقاد ندوة المهدية التي صدر خلالها البلاغ التالي:"إن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي

---

[80] - نفسها، ع 101، 7 ماي 1958، بلاغ الحزب الشيوعي التونسي، حول ندوة طنجة، ص1 و 4.

التونسي المجتمعة بتونس يومي 14 و15 جوان 1958 تبتهج بعقد ندوة المهدية في وقت حاسم بالنسبة إلى مستقبل كامل بلاد شمال إفريقيا وهي تمثل خطوة أخرى في طريق بناء صرح وحدة المغرب العربي. ويحقّ للشعوب المغاربية الثلاثة أن يترقبوا منها قرارات واضحة ومناسبة للظروف الجديدة ومعبّرة عن مشاكلهم المشتركة وتتلخص في هذه العبارات: "استقلال الجزائر وجلاء الجيوش الفرنسية. إن ندوة المهدية يجب أن تستجيب لإرادة شعوب شمال إفريقيا حتى تستطيع أن تجابه الأخطار وأساليب الاستعماريين، فمن واجب الندوة أن تؤكد بأن مسائل الشمال الإفريقية تمثل كُلاّ ليس من الممكن تجزئته والعمل على تطبيق قرارات طنجة". إن شعوب شمال إفريقيا هي اليوم على حق في توجيه أنظارها نحو تونس وكلها أمل وطموح في أن تكون ندوة ممثلي البلدان الشقيقة الثلاثة تجسيما لأمانيهم في مغرب موحد ومستقل."[81]

وما يلاحظ إن الحزب أصدر بيانا قبل عقد ندوة المهدية عبّر فيه عن سروره وفرحه بعقدها واعتبرها لبنة أخرى من لبنات بناء صرح المغرب العربي الكبير. وذكر بأن شعوب شمال إفريقيا تنتظر منها قرارات حاسمة وبناءة وقدم لها عدد من المطالب التي يجب إن تصادق عليها وتتمثل في استقلال الجزائر وجلاء الجيوش الفرنسية وطالبها بالاستجابة لطموحات ومطالب الجماهير وفي الآن نفسه أكّد على ضرورة حلّ مشاكل شمال إفريقيا كلها وحذّرها من تجزئتها وطالب بتطبيق قرارات طنجة على أرض الواقع. وبيّن إنّ أنظار الجماهير بشمال إفريقيا تتجه إليها وتتمنى أن تكون قراراتها تستجيب لطموحاتها وأمانيها في مغرب موحّد ومستقلّ.

وقد أيّد الحزب الشيوعي التونسي تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 ونستشف ذلك من خلال البيان الذي أصدره، ونقتطف منه بعض هذه الأسطر: "عاشت الحكومة الجزائرية "الحرّة" لقد عمّ الابتهاج والفرح شعبنا

[81] - الطليعة، ع24، 104 جوان1958، بلاغ اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التونسي حول ندوة المهدية، ص 2و3.

وكافة الشعوب العربية الشقيقة إثر إعلان مولد الحكومة الجزائرية الحرّة ويحيّي الديوان السياسي للحزب الشيوعي التونسي بأحرّ التحية. هذا الحدث التاريخي البعيد المدّى لا بالنسبة إلى القضية الجزائرية فحسب بل بالنسبة إلى مصير المغرب العربي كله، عاشت الحكومة الجزائرية الحرّة، عاشت وحدة المغرب العربي".([82]) عبّر الحزب من خلال بيان أصدره عن شعوره بالفرح إثر تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية واعتبرها حدث تاريخي بالغ الأهمية وستكون له انعكاسات ايجابية ليس بالنسبة للجزائر فحسب بل على كامل دول المغرب العربي وتمنى لها التوفيق والنجاح.

والملاحظ أنّ الحزب الشيوعي التونسي أكّد تفعيل التضامن وتجسيده على أرض الواقع ونلمس ذلك في بيان أصدره الحزب "نؤكد على ضرورة استخدام كل الإمكانيات لتعزيز التضامن العملي والسياسي مع الجزائر المكافحة ولتدعيم وحدة المغرب العربي على أساس العمل المشترك لتحرّير الجزائر من براثن الاستعمار الفرنسي". ([83]) طالب الحزب من خلال هذا البيان بتسخير كافة الإمكانيات في خدمة التضامن وتفعيله وتجسيده على أرض الواقع ليكون في صالح المغرب العربي الموحّد لتحرّير الجزائر من بوتقة الاستعمار الفرنسي.

كما عقدت النقابات المغاربية اجتماعا لجامعة شمال إفريقيا ضمّ الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد العام للعمال الجزائريين واتحاد الشغل المغربي. وقد وجه لهم الحزب الشيوعي التونسي "نداء لتأكيد العزم على بذل مزيد من الجهود لمساعدة الشعب الجزائري الشقيق حتى يفوز باستقلال بلاده وحثّـهم على العمل المشترك لتثمين التضامن والتآزر بيّن النقابات المغاربية وجعل هدف التضامن العمالي وحدة شمال إفريقيا المنتظرة".([84]) بين الحزب للمجتمعين على ضرورة بذل مزيد من الجهود والتحرّكات على المستوى الداخلي والخارجي لمساعدة

---

[82] - الطليعة،ع 110، 23 سبتمبر1958، بيان الحزب الشيوعي التونسي إثر تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة،ص1.

[83] - نفسها ، ع 123، 19 مارس 1959، بيان الحزب الشيوعي التونسي للتضامن مع الشعب الجزائري، ص 1و2.

[84] - نفسها، ع 126، 30 أفريل 1959، نداء الحرب الشيوعي التونسي للنقابات المغاربية للشغل، ص 1 و 2.

الشعب الجزائري على نيل استقلاله وحثهم على العمل بصفة جماعية لتفعيل التضامن بينهم لتتدعّم وحدة شمال إفريقيا.

وإثر العمل الإجرامي الذي قامت به الحكومة الفرنسية المتمثل في تعذيب النقابي الجزائري "عيسات إيدير" الذي أدّى إلى استشهاده أرسل الحزب الشيوعي التونسي برقية تعزية إلى اتحاد العمال الجزائريين جاء في نصّها : " أيها الإخوان الأعزاء، لقد علمنا بمزيد الأسف والإستياء الظروف التي استشهد فيها النقابي الكبير عيسات إيدير. إننا نشاطركم الحزن الذي حلّ بمنظمتكم والطبقة الشغيلة الجزائرية ومجموع الحرّكة الوطنية الجزائرية لأنه حزن كافة الوطنيين بالمغرب العربي. ولئن استطاع الاستعماريون الفرنسيون أن يغتالوا عيسات إيدير غدرا فإنهم لن يستطيعوا أن يتغلبوا على فكرة الحرية والاستقلال التي كانت فكرة ذلك الإبن البار للطبقة الشغيلة والشعب الجزائري الشقيق، إن القضية التي استشهد من أجلها هي اليوم قضية عشرات الآلاف من المجاهدين، هي قضية تتمتع بعطف ملايين البشر في العالم. إن حزبنا يقدم لكم تعازيه الحارة ويعبّر لكم عن تضامنه. وهو يعتقد أن اليوم الذي سينتصر فيه الشعب الجزائري المكافح من أجل الحرية والاستقلال ليس بعيدا و صحيح سيكون ذلك الانتصار بمثابة الثأر العيسات إيدير".[85] ندّد الحزب بجريمة اغتيال النقابي عيسات إيدير وشاطر الحرّكة الوطنية الجزائرية حزنها في مصابها الجليل وبيّن أنها لن تؤثر في القضية الجزائرية بل ستعطيها دفعا جديدا لأنها يتبناها المقاومون وتتمتع بعطف وتأييد العالم. ولهذا نعبّر لكم مرة أخرى عن تضامننا معهم ونبشركم بأن الانتصار قد قرب موعده وبذلك نثأر للشهيد "عيسات ايدير".

ولتنسيق مواقفها عقدت الأحزاب الشيوعية المغاربية اجتماعا بتونس أوائل أوت 1959 وناقشت فيه أوضاع المنطقة وفي مقدمتها القضية الجزائرية وأصدرت البيان المشترك التالي : "إجتمعت وفود عن الأحزاب الشيوعية لبلدان إفريقيا الشمالية الثلاثة وكانت القضية الجزائرية في مقدمة المشاكل التي درسها

---

[85] - الطليعة، ع 133، 19 أوت 1959، بيان الحرب الشيوعي التونسي إثر اغتيال عيسات إيدير، ص 1.

الاجتماع ونظر في الوسائل التي ينبغي استعمالها للتعجيل باستقلال الجزائر وتبّين أن التغلب على الاستعمار ومناوراته يتطلب تضامنا متزايدا بين البلدان الثلاثة والرجوع إلى مبادئ طنجة أساس التعاون مع جميع القوى العالمية المؤمنة حقا بمبدإ استقلال الشعوب العربية وتقرير مصيرها. وقد وجه الاجتماع نداءًا حارا إلى الشعوب العربية وكافة البلدان الإفريقية والآسيوية وإلى الحرّكة الشيوعية في العالم وكافة قوى التقدم والسلم بأن يعززوا تضامنهم الفعّال مع الجزائر المجاهدة".([86])

اهتمت الأحزاب الشيوعية لبلدان شمال إفريقيا بالقضية الجزائرية وجعلتها أولى اهتماماتها ونلمس ذلك من خلال التنسيق فيما بينها في اجتماع تونس حيث تم التطرق إليها ودرست الطرق التي يجب اتباعها للتعجيل باستقلال الجزائر وتبين لها إن الانتصار على الاستعمار ومناورته يتطلب مزيدًا من العمل والجهود بين بلدان شمال إفريقيا لتجسيد تضامنها وتطبيق مبادئ مؤتمر طنجة.

وفي هذه المرحلّة يتطلب منها التعاون مع جميع القوى العالمية التي تناصر الشعوب وتؤيدها في تقرير مصيرها ولهذا يتوجه الاجتماع بنداء حار إلى الشعوب العربية والإفريقية والآسيوية والحرّكة الشيوعية في العالم وكافة قوى التقدم والسلم لتفعيل تضامنهم وتجسيده على أرض الواقع لتنال الجزائر استقلالها.

وقد جرت المفاوضات بين جبهة التحرّير الجزائرية والحكومة الفرنسية لكنّها انتهت إلى طريق مسدود نتيجة الشروط التعجيزية التي وضعتها فرنسا وقد علق الحزب الشيوعي التونسي على هذه المفاوضات بقوله:" تدل هذه الخطوة على أن الاستعمار الفرنسي العنيد بدأ يشعر بإفلاس سياسته سواء تلك التي ترمي إلى التغلب عسكريا على الثورة الجزائرية أو تلك التي تلجأ إلى المساومة والمغالطة والمراوغة والمناورة قصد فرض الحلّ المستورد والإحتفاظ بالإمتيازات

---

[86] - نفسها ، ع 134، 23 أوت 1959، بيان الأحزاب الشيوعية المغاربية، ص 1 و 2.

الاستعمارية الفرنسية ونكث العهود ومحاولة إسترجاع باليسرى ما تمنحه اليمنى".([87])

بيّن الحزب الأسباب التي أدت إلى فشل المفاوضات التي جرت بين الجزائريين والفرنسيين وتتمثل في أن الاستعمار الفرنسي مازال يعيش على الأوهام والأحلّام والتي أدت به إلى الإفلاس سياسيا وعسكريا ولهذا اتبع إستراتيجية جديدة مبنية على المساومة والمغالطة والمراوغة والمناورة قصد فرض حلّول لا تعترف بحقوق الشعب الجزائري للاحتفاظ بامتيازاته ونكث عهوده واسترجاع ما تم الاتفاق عليه. كل هذا أدّى به إلى التذبذب ووضع شروط تعجيزية أدت إلى فشل المفاوضات.

وأصدر الحزب الشيوعي التونسي بيانا عبّر فيه عن تأييده للحكومة الجزائرية ومؤازرتها في مفاوضاتها مع الحكومة الفرنسية وأوردت الطليعة نصّ هذا البيان بقولها:" يسجّل الديوان السياسي بكل ارتياح التطورات الراهنة للقضية الجزائرية وإن هذه النتائج مردّها الكفاح البطولي الذي يقوم به الشعب الجزائري الشقيق وفي اتحاد كافة أبنائه بقيادة ثابتة ورشيدة للحكومة المؤقتة الجزائرية وهي ناتجة أيضا عن التأييد الذي تتمتع به القضية الجزائرية العادلة بين شعوب العالم المتعلقة بالحرية والسلم. ثم يضيف نصّ البيان إن كفاح الشعب الجزائري الذي هو جزء من حرّكة التحرّر التي تهز القطر الإفريقي برمّته، لقي التضامن الأخوي من تونس واليوم يدخل كفاح الشعب الجزائري في تطور جديد وإن الحزب الشيوعي التونسي يعبّر عن تأييده لقرار الحكومة الجزائرية المؤقتة بإرسال وفدٍ إلى باريس ويؤكد كذلك عزمه على مساندة كافة المجهودات التي ستبذلها الحكومة الجزائرية للتغلب على الصعوبات والعراقيل التي يمكن أن يضعها الاستعماريون في طريق التفاوض وإن الحزب يحيي بهذه المناسبة الجيش الوطني الجزائري المجيد ومجموع الشعب الجزائري الشقيق وكل المكافحين من أجل جمهورية جزائرية

---

[87] - الطليعة ، ع 156، 19 جوان 1960، تعليق على فشل المفاوضات الجزائرية الفرنسية، ص 1 و4.

مستقلة".(88) بارك الحزب الخطوة التي اتخذتها الحكومة المؤقتة الجزائرية بإرسال وفدٍ لباريس للمفاوضات واعتبرها نتيجة الكفاح والنضال الذي قام به الشعب الجزائري تحت قيادة موحدة وجدت الدعم والتأييد والمساندة من قبل الشعوب المحبة للحرّية والسلم حيث أصبح كفاحه جزء من الحرّكة التحرّيرية التي تعيشها القارة الإفريقية كما وجد المؤازرة والتضامن من قبل الشعب التونسي.

والحزب يجدّد دعمه لها ومساندتها في كل الخطوات التي تتخذها لمواجهة العراقيل والمناورات التي يضعها الاستعمار ويحيّي جيش التحرّير الجزائري والشعب الجزائري وكل المكافحين من أجل الجزائر الحرّة المستقلة الذين استطاعوا أن يجبروا الفرنسيين على الرضوخ للتفاوض.

وقد شهدت العاصمة الجزائرية مظاهرات إثر الزيارة التي قام بها الجنرال شارل دي غول للجزائر والتي سقط فيها العديد من الشهداء والجرحى. وقد تعاطف الحزب الشيوعي التونسي مع الضحايا. وأرسلت اللجنة المركزية للحزب برقية إلى رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية فرحات عباس جاء في نصّها :" إن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التونسي المجتمعة يوم الأحد 18 ديسمبر 1960 بتونس تنحني بكل إجلال وخشوع وتإثر أمام الشهداء الكثيرين الذين سقطوا في المدن الجزائرية وتعبّر لكم عن عميق إعجابها بشجاعة الشعب الجزائري البطل، وبفضل وحدته وسيره وراء حكومتكم وإرادته الراسخة حطّم الشعب الجزائري الشقيق مناورات دي غول. وفي هذا الظرف الحاسم يؤكد الحزب الشيوعي التونسي تضامنه الكامل مع شعبكم ضدّ العدو المشترك وتأييده لطلبكم بتنظيم استفتاء تحت مراقبة الأمم المتحدة".(89)

تإثر الحزب بالجريمة التي ارتكبها الاستعمار ضدّ المدنيين الجزائريين الذين خرجوا للتعبير عن آرائهم في مسيرات سلمية رافضين المناورات والمساومات

---

88 - الطليعة ، ع 157، 3 جويلية1960، بلاغ الحزب الشيوعي التونسي يعبّر فيه عن تأييده للحكومة الجزائرية،ص3

89 - الطليعة، ع 167، 20 ديسمبر 1960، برقية الحزب الشيوعي التونسي إلى رئيس الحكومة الجزائرية، ص1.

التي يقوم بها دي غول وتصدّت لهم أجهزة الأمن بعنف مما تسبّب في سقوط العديد من الشهداء والجرحى. وفي هذا الظرف يجدّد الحزب تضامنه المطلق مع الحكومة المؤقتة ويؤيد مطلبها المتمثل في تنظيم استفتاء لتقرير المصير تحت إشراف ومراقبة منظمة الأمم المتحدة.

والملاحظ أن الحزب الشيوعي التونسي اعتبر استقلال تونس ناقصا ما لم تستقل الجزائر ونلمس ذلك من خلال البيان الذي أصدره الديوان السياسي في الذكرى الخامسة لاستقلال تونس:" يحتفل الشعب التونسي بالعيد الخامس للاستقلال وهو عازم على إكمال الاستقلال السياسي بالجلاء عن قاعدة بنزرت وعلى تعزيز المساعدة للجزائر المجاهدة حتى تفوز باستقلالها في أقرب الآجال، لقد دخلت القضية الجزائرية في طور حاسم بعد أن تضافرت العوامل التي ضغطت على الحكومة الفرنسية ضغطا متزايدا حيث سقطت الواحدة تلو الأخرى تلك المبررات التي كانت سببا في تأجيل التفاوض المباشر بينها وبين الحكومة المؤقتة الجزائرية وأهم تلك العوامل صوت الأمة الجزائرية حكومة وشعبا وثبات جيش التحرّير الوطني الجزائري الباسل ومظاهرات شبابها ونسائها في المدن ومساعدة أشقائها وتأييد قوى الحرية والسلم. وموقف الحكومة المؤقتة الجزائرية يستحق التأييد المطلق في تأييده الاستعداد للتفاوض دون شروط مسبقة وضمانات تقرير المصير وفي هذه الأيام الحاسمة يجب تدعيم جبهة الشمال الإفريقية وتأييد الحكومة المؤقتة الجزائرية تأييدا كاملا لتقريب اليوم الذي ستحتفل بـه الجزائر".[90]

وفي الذكرى الخامسة لاستقلال تونس طالب الحزب بالاستقلال والسيادة الكاملة وبجلاء الجيش الفرنسي عن قاعدة بنزرت وبتفعيل الدعم والتضامن مع الجزائر حتى تتحصل على استقلالها وجدّد مساندته ومؤازرته للحكومة المؤقتة الجزائرية في مفاوضاتها مع الفرنسيين وطالب بتأييدها وتدعيم جبهة شمال إفريقيا بتقريب موعد استقلال الجزائر.

---

[90] - الطليعة ، ع 173، 17 مارس 1961، بيان الحزب الشيوعي التونسي، ص 1 و2.

أثارت الانتصارات التي حقّقتها الحكومة الجزائرية والتي أجبرت الحكومة الفرنسية على التفاوض الثنائي من أجل تقرير المصير غضب الغلاة الاستعماريين الفرنسيين بالجزائر فقاموا بمحاولة إنقلاب فاشلة في 22أفريل1961 أصدر فيها الديوان السياسي للحزب الشيوعي التونسي بلاغا قال فيه " إن الديوان السياسي للحزب الشيوعي التونسي يسجل بارتياح كبير خيبة أمل التمرد الفاشستي الذي قام به جنرالات وغلاة الاستعمار وبذلك فقد تخلص الشعب الجزائري الشقيق وكافة شعوب المغرب العربي من الخطر المباشر. واليوم بعد انتهاء مغامرة الغلاة البائسة لم يبق ما من شأنه أن يعطل المفاوضات. فعلى الحكومة الفرنسية أن تستخلص الدروس اللازمة من الظروف وعليها أن تعدل من شروطها ومناوراتها وأن تدخل في التفاوض مع الحكومة المؤقتة الجزائرية على قاعدة التطبيق النزيه لمبدإ تقرير المصير".([91])

عبّر الحزب عن ارتياحه لفشل المحاولة الانقلابية التي قام بها جنرالات الجيش الفرنسي وغلاة المعمرين وبذلك تخلصت الجزائر والمغرب العربي الكبير من خطر كان يتهددهم وأزالت بالتالي العراقيل التي كانت تقف سدا في تعطيل المفاوضات وعلى الحكومة الفرنسية أن تستغل هذه الفرصة وتدخل المفاوضات بدون شروط ومناورات مسبقة وعلى أساس تقرير مصير الشعب الجزائري.

كما عبّر الحزب الشيوعي عن موقفه من مفاوضات إيفيان التي بقيت بين المدّ والجزر في البيان التالي:" بعد مضي ثلاثة أسابيع على المفاوضات وقفت الحكومة الفرنسية بمفردها في مفاوضات ندوة إيفيان وهي تتحمل معاكسة الآمال في إيجاد الحلّ السلمي للقضية الجزائرية ولذلك فإن الديوان السياسي للحزب الشيوعي يرى أنه من واجب بلادنا وحكومتها :

1- أن تؤكد تضامنها الثابت مع الشعب الجزائري الشقيق وحكومته المؤقتة.

---

[91] - نفسها ، ع 175، 23 أفريل 1961، ملحق بلاغ الحزب الشيوعي التونسي " خيبة أمل غلاة الاستعمار، ص1.

2- أن تفضح وتستنكر سياسة "دي غول" وطلباته المشطّـة التي يرمي من ورائها إلى تجريد مبدأ تقرير المصير من فحواه بعد أن أرغم على الاعتراف به.

3- أن توضح الموقف التونسي من الصحرّاء كي تحبط المناورات الفرنسية.

والديوان السياسي للحزب الشيوعي التونسي متيقن أن الحكومة التونسية بعملها هذا إلى جانب الحكومة المؤقتة الجزائرية ستساهم ليس فقط في إحباط مناورات دي غول بل في تمهيد السبيل لإعادة المفاوضات والإنتهاء منها بانتصار الشعب الجزائري الشقيق".([92])

وإثر تعثر مفاوضات "إيفيان" بسبب تمسك "دي غول" بفصل جزء من التراب الجزائري أصدر الحزب بيانا جدّد فيه تضامنه المطلق مع الشعب الجزائري وحكومته وأدان مناورات "دي غول" وطلباته المجحفة التي يسعى من ورائها إلى إفراغ استقلال الجزائر من محتواه وجعله صوريا وفي نفس الوقت طالب الحكومة التونسية بتوضيح موقفها من فصل الصحرّاء الجزائرية لكي تحبط مساعي "دي غول" التي تهدف إلى زرع الفتنة والشقاق، وبهذا الموقف تكون الحكومة التونسية قد أزالت اللّبس ودعمت الحكومة المؤقتة الجزائرية وأحبطت المناورات وأعادت المفاوضات إلى مسارها الصحيح وقربت موعد انتصار الشعب الجزائري.

وعلى إثر تمسك دي غول بسياسته الداعية علنا إلى تقسيم التراب الجزائري، قررت الحكومة المؤقتة الجزائرية أن تجعل من 5 جويلية1961 يوما وطنيا ضدّ التقسيم ووجهّت نداءًا لشعوب البلدان الشقيقة وحكوماتها لتعرب في ذلك اليوم بصورة إيجابية عن مساندتها للشعب الجزائري في كفاحه من أجل استقلاله الوطني ووحدة ترابه وبهذه المناسبة أصدر الحزب البيان التالي " يؤكد الحزب

---

[92] - الطليعة، ع 179، 18 جوان 1961، بلاغ الديوان السياسي للحرب الشيوعي التونسي، ص 1و2.

الشيوعي التونسي على تأييده الكامل للشعب الجزائري الشقيق ولحكومته المؤقتة كما يحيي تحية أخوية جنود جيش التحرّير البواسل وكافة المتظاهرين بالمدن والقرى والمساجين والمعتقلين ويحّيي كافة أبناء الشعب الجزائري الشقيق وينحني إجلالا وخشوعا أمام أرواح الضحايا الذين سقطوا شهداء في ميدان الشّرف لتحيا الجزائر حرّة مستقلة في كامل ترابها.

لقد اقتنع الحزب الشيوعي التونسي بأنّ مشروع التقسيم الذي أشهره دي غول وحكومته يمثل خطرا لا على الجزائر فحسب بل على كافة الأقطار الإفريقية لأنه يعني إستمرار الحرب ويسمح للاستعمار بالمحافظة على أهم مراكزه الإستراتيجية والإقتصادية، وبمواصلة تهديداته ضدّ أمن الشعوب الإفريقية وسلامتها. وأمام هذا الخطر الدّاهم يتحتّم على جميع الأفارقة أن يتجنبوا الخلافات التي يريد "دي غول" إثارتها بينهم حول مشكلة الصحرّاء وأن يجمعوا كلمتهم على رفض كل تقسيم أو تجزئة للتراب الجزائري رفضا صريحا وصارما حتى يرغموا "دي غول" على التراجع فيما يسعى إليه.ويرى الحزب الشيوعي أنه على البلاد التونسية بالخصوص أن تكون في مقدمة المؤيّدين للجزائر والمناصرين لها في معارضتها لمشروع التقسيم وأنه على الحكومة التونسية في هذا المجال أن تعبّر للشعب الجزائري عن تضامنها بصورة إيجابية وفعّالة ولا تبقى لدى غول أية ثغرة يستغلـّها منها لمواصلة مناوراته ودسائسه الاستعمارية الجديدة".

..."إن تونس التي مدّت يد المساعدة للشعب الجزائري الشقيق دون كلل وتبنت كفاحه واعتبرته كفاحا من أجل مصالح الجميع لقادرة اليوم وفي هذه الظروف الحاسمة أن تساهم بتأييدها الصارم للحكومة المؤقتة الجزائرية مساهمة كبرى في إحباط مساعي الاستعماريين وفي حمل "دي غول" على الدخول في المفاوضات على أساس تطبيق مبدأ تقرير المصير في كامل التراب الجزائري واحترام الوحدة الترابية فلا تقسيم ولا تجزئة."([93])

[93] -الطليعة، ع 180، 12 جويلية 1961، ملحق، بلاغ الديوان السياسي للحزب الشيوعي التونسي، ص1.

اِستجابة لنداء الحكومة المؤقتة، احتفل الحزب باليوم الوطني ضدّ التقسيم وأصدر بيانا جدّد فيه تأييده ودعمه للشعب الجزائري وحكومته وحيّا جيش التحرّير والمناضلين والمساجين والمعتقلين. اقتنع الحزب بأن مشروع التقسيم لا يمثل خطرا على الجزائر فحسب بل على كافة البلدان الإفريقية لأن الاستعمار يسعى الى زرع كيان لقيط في هذه الصحرّاء لتكون منطلقا لاعتداءاته على البلدان المستقلّة وأداة للنهب وبها يستطيع المحافظة على مراكزه الاستراتيجية والاقتصادية وزرع البلبلة وعدم الاستقرار بالمنطقة. ونظرا لكل هذا يتحتم على أبناء المنطقة أن يتوحدوا ويضعوا خلافاتهم على جَنْبٍ للتصدي لمشاريع دي غول وأن يرفضوا كل تقسيم أو تجزئة للتراب الجزائري حتى يرغموه على التراجع.

وفي هذا الظرف على الحكومة التونسية أن تكون من أوائل المؤيدين والمساندين للجزائر في معارضتها لمشروع التقسيم وأن تعبّر كذلك للشعب الجزائري على تضامنها المطلق ضدّ هذا المشروع وهذا الشيء ليس بجديد على تونس التي تبنت الكفاح واعتبرته كفاحها وهذا التأييد سيكون عنصرا فاعلا في واد مشروع التقسيم وإجبار الفرنسيين على الدخول في مفاوضات على أساس تقرير المصير في كامل التراب الجزائري واحترام وحدته الترابية.

وقد اِتبعت الحكومة الفرنسية سياسة الترهيب تارة والترغيب طورا في مفاوضاتها مع الحكومة المؤقتة الجزائرية وزادت في مضايقتها للوزراء الجزائريين المعتقلين في الوقت الذي تطالب به الجزائر بمشاركة هؤلاء الوزراء في مفاوضاتها المقبلة ومحادثاتها. وهذا الأسلوب إستنكره الحزب الشيوعي التونسي واحتج عليه واعتبره من التدابير الاستفزازية البائسة وطالب برفع هذه التضييقات حالا لإزالة العراقيل في طريق فتح التفاوض.([94])

وبمناسبة اِحتفال الشعب الجزائري الشقيق بالذكرى السابعة للثورة التحرّيرية أصدر الحزب الشيوعي التونسي عددا خاصا لجريدته " الطليعة " حيّا فيه هذه الثورة المباركة واستعرض الإنجازات التي حققتها.

[94] -الطليعة، ع 192، 22 أكتوبر 1961، الوزراء الجزائريون، ص 1.

وفي هذا السياق أيضا عقد الحزب اجتماعا عاما بتونس إحياء لهذه الذكرى. وبعد الترحّم على أرواح الشهداء، خطب محمد نافع مبيّنا الأشواط التي قطعها الشعب الجزائري في طريق الاستقلال ودخول القضية الجزائرية في طورها الحاسم الذي لابد أن يتوج في النهاية بتحرّير الجزائر.

وفي ختام الاجتماع صادق الحاضرون على نص لائحة الجزائر " يحيّون فيها الشعب الجزائري الشقيق وحكومته ويثمّنون تضحيات المجاهدين. ويستنكرون أعمال القمع الوحشي التي يسلطها الاستعمار الفرنسي ويعلنون تأييدهم الكامل للثورة الجزائرية متيقنين من أن النصر سيكون حلّيف الجزائر".

احتفل الحزب بالذكرى السابعة لاندلاع الثورة حيث عقد اجتماعا عاما لأنصاره وأصدر لائحة حيّا فيها الشعب الجزائري وحكومته وثمّن التضحيات التي يقدمها المقاومون الجزائريّون من أجل عزّة واستقلال الجزائر وفي الآن ذاته استنكر الأعمال الاجرامية التي يقوم بها الجيش الفرنسي في حق الشعب الجزائري وجدّد تأييده ودعمه للثورة معتبرا أن النصر سيكون حلّيف الجزائر.

وفي هذا الإطار أيضا بعثت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي برسالة إلى أعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية جاء في نصّها :"إخواننا الأعزاء تحية طيبة وسلاما أخويا في الوقت الذي تَحْيُونَ الذكرى السابعة للثورة الجزائرية المباركة اسمحوا لنا كإخوان لكم أن نعبّر لكم باسم الحزب الشيوعي التونسي عن تحياتنا الحارة وعن تضامننا الكامل معكم ومع الشعب الجزائري الشقيق الذي حمّلكم قيادة كفاحه البطولي المجيد من أجل استقلال وطنه وصيانة وحدة ترابه بما في ذلك الصحرّاء.

"وليس تضامننا هذا مجرد عطف تمليه الأخوة والقرابة فحسب بل إنه تضامن متين قائم على أساس المصلحة المشتركة والاعتراف بالجميل لشعبكم النبيل بوصفه شعبا يناضل بكل ما أوتي من شجاعة ونكران الذات في سبيل قضية هي قضيتنا جميعا أساسها التحرّر التام لسيطرة الاستعمار القديم والجديد في كامل أراضي المغرب العربي الكبير بل في القارة الإفريقية كلها إننا نقدّر أسمى

التضحيات الغالية التي ما انفك يقدّمها إخواننا الجزائريون منذ سبع سنوات ونعتبر أن هذه التضحيات لم تكن لفائدة الجزائر وحدها بل كانت ولا تزال تضحيات لفائدة مجموع الحرّكة التحرّيرية الإفريقية وما من إفريقي يستطيع أن ينكر الفوائد التي أتت بها الثورة الجزائرية المباركة في بلاده ذاتها في بحرّ السبع سنوات. ولذلك فإن التضامن مع الشقيقة الجزائر هو أكبر واجب يفرض علينا، وعملا بهذا الواجب نحن معشر التونسيين لن نبخل أبدا بمدّ يد المساعدة للثورة الجزائرية في جميع الميادين سياسية كانت أو أدبية أو مادية وعلينا بالخصوص أن نعمل كل ما بوسعنا لتجسيم التضامن في انسجام المواقف إزاء الاستعماريين حتى نحبط إحباطا تاما جميع مناورات العدو ودسائسه ومكائده ونعجّل بانتصار الجزائر فيكون انتصار الجميع. والخطة الحكيمة التي اخترتموها للتعبير عن إرادة شعبكم المكافح تجعلنا نعتقد أن ساعة النصر قريبة، عاشت الجزائر حرّة مستقلة، عاش التضامن الأخوي بين الشعبين التونسي والجزائري وليسقط الاستعمار البغيض".([95]) جدّد الحزب تضامنه مع الشعب الجزائري وحكومته التي تقود نضالاً من أجل استقلال وصيانة وحدته الترابية والتحرّر من سيطرة الاستعمار من كامل أراضي المغرب العربي الكبير والقارة الإفريقية.

وهذه التضحيات التي قدمت لن تكون للجزائر فحسب بل لكامل القارات الإفريقية وهي مفخرة ولهذا فان التضامن معكم واجب يحتم علينا مدّكم بكافة المساعدات وبتوحيد مواقفنا إزاء الاستعمار نحبط مناوراته ودسائسه ومكائده وتعجله بإعلان انتصار الجزائر الذي يمثل انتصار كافة الشعوب المحبة للأمن والحرية والسلم والاستقرار.

وعلى إثر إضراب الجوع الذي شنّه المساجين السياسّيون الجزائرّيون بفرنسا، أصدر الحزب الشيوعي التونسي مقالا يتعاطف فيه مع المضربين تحت عنوان "إضراب الجوع صفحة خالدة جديدة :" إن العالم بأسره يتضامن مع الجزائر فيزيد الاستعمار انعزالا ويكون إخواننا المساجين السياسيون الجزائريّون

[95] - الطليعة، ع 193، 5 نوفمبر 1961، رسالة الحزب الشيوعي التونسي للحكومة الجزائرية، ص2.

في فرنسا دخلوا اليوم العشرين من نضالهم الرائع ضدّ مظالم الاعتقال الاستعماري بقيامهم بإضراب الجوع.

إن هذا الإضراب الذي يعرّض حياة المعتقلين إلى جسيم الأخطار بتماديه حتى يوم العشرين يكفي ليس مدّى عزم إخواننا على وضع حدّ للعنصرية والإهانات التي يلاقونها داخل السجون الفرنسية، كما بين الإضراب مدّى تضامن العالم بأسره مع جهادهم وجهاد الجزائر جميعا من أجل الاستقلال، لهذا هبت الجماهير في البلدان العربية وخاصة في المغرب العربي الكبير فأعلنت تضامنها مع المعتقلين وجرت مظاهرات عديدة".([96])

أشادت الجريدة بالإضراب البطولي الذي يشنه الوزراء والمساجين السياسيون احتجاجا على الممارسات والمظالم التي يرتكبها الفرنسيون وحذّرت من الأضرار والمخاطر التي يتعرض لها المضربين في حالة مواصلة إضرابهم وأكّدت على أن العالم الحرّ يتضامن معهم ويؤيدهم في مطالبهم ولذلك هبت الجماهير العربية لمناصرتهم بتنظيمها مظاهرات منّددة بالمظالم الفرنسية ومطالبة بالاستجابة لمطالبهم العادلة.

وفي هذا السياق أيضا وجه الحزب الشيوعي التونسي برقية احتجاج إلى رئيس الجمهورية الفرنسية شارل دي غول على المعاملة السيئة التي يلاقيها المساجين السياسيون الجزائريون بفرنسا في طليعتهم الوزراء الخمسة بن بلـّه وصحبه.([97])

وتحرّك الحزب على المستوى الخارجي لفضح والتنديد بالجرائم التي يرتكبها الفرنسيون في حق المساجين السياسيين من سوء المعاملة والإهانة ونلمس ذلك في برقية الاحتجاج التي أرسلها الى رئيس الجمهورية الفرنسية دي غول.

وأصدر الديوان السياسي للحزب الشيوعي بلاغا إلى الرأي العام الداخلي ولتحسيسه بقضية المضربين عن الجوع جاء في نصّه :" إن الحزب الشيوعي

---

96 - الطليعة ، ع 194، 21 نوفمبر 1961، موقف الحزب الشيوعي التونسي من إضراب الجوع، ص 1.

97 - نفسها ، برقية الحزب الشيوعي التونسي إلى رئيس الجمهورية الفرنسية، ص1.

التونسي يحتج على سياسة القمع الوحشي التي تقوم بها الحكومة الفرنسية مخاطرة بصحة بل بحياة الوزراء الوطنيين الجزائريين المعتقلين ظلما بفرنسا. إن الحكومة الفرنسية بامتناعها عن الاستجابة لمطالب المعتقلين العادلة وهي تتحدى رأي مجموع قوى التقدم في العالم وفي فرنسا نفسها وهي تبيّن عقم خطب دي غول الرسمية بخصوص تسوية المشكل الجزائري عن طريق المفاوضات. إن كل الشعوب سوف تصدر على هذا الموقف الحكم اللائق به وإن الحزب الشيوعي التونسي يحيّي أحرّ تحية الوزراء الجزائريين وكافة المعتقلين الجزائريين الذين خاطروا بحياتهم حيث اضطروا إلى اللجوء إلى إضراب جوع لمقاومة الإجراءات التعسفيّة ذات الطابع العنصري التي يقاسيها إخواننا الجزائريون المقيمون بفرنسا. إن نضالهم البطولي الرائع يبيّن عزم الشعب الجزائري على افتكاك استقلاله الوطني وعلى العيش الحرّ".

إن الحزب الشيوعي التونسي المتضامن مع قضيتهم الشريفة يطالب بشدة بتطبيق هذه الإجراءات حالا :

1- الإسراع بإطلاق سراح الوزراء ضحية عملية القرصنة.

2- منح النظام السياسي لكافة الجزائريين المعتقلين بسبب نضالهم الوطني.

وهو يعتبر هذه الإجراءات وحدها الكفيلة بأن تفتح طريق متابعة المفاوضات لحلّ عادل للقضية الجزائرية".([98])

والملاحظ أن الحزب احتج على السياسة التي تنتهجها فرنسا تجاه الوزراء والمساجين السياسيين في إضرابهم الذي أصبح يهدد حياتهم وحذّرها من العواقب الوخيمة وإنها بهذا السلوك والتصرف تتحدى إرادة العالم الحرّ وانتقد خطب دي غول العقيمة حول تسوية القضية الجزائرية عن طريق المفاوضات.

وفي هذا الظرف العصيب يجدّد الحزب تضامنه مع المضربين ويعتبر نضالهم عملاً طوليـّا يطالب بتطبيق الإجراءات التالية وتتمثل في إطلاق سراح

---

[98] ـ الطليعة، بلاغ الديوان السياسي للحزب الشيوعي التونسي، ص 2.

الوزراء والمعتقلين السياسيين ومنحهم النظام السياسي ويؤكد أن هذه الإجراءات كفيلة بإعادة المفاوضات إلى مسارها الصحيح لإيجاد حلّ عادِل للقضية الجزائرية.

استبشر الحزب الشيوعي بوقف القتال وإبرام الاتفاقيات الجزائرية الفرنسية بإيفيان فكتب الرسالة التالية إلى رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية بن يوسف بن خدة :" لقد تقبل الحزب الشيوعي التونسي بفرح عظيم نبأ الانتصار الذي توج الكفاح البطولي الذي خاضه الشعب الجزائري الشقيق وبهذه المناسبة السعيدة نبعث لكم بأحرّ تهانينا ونحيي عن طريقكم أعضاء حكومتكم والوزراء الجزائريين الذين أطلق سراحهم والمجاهدين الأبطال في جيش التحرّير الباسل ومجموع الشعب الجزائري الشقيق ونحّيي بخشوع وإجلال أرواح الشهداء الذين سقطوا في سبيل القضية الجزائرية النبيلة. ونجدّد لكم تعبيرنا عن تضامننا الأخوي مع الكفاح الذي تستمرّون في القيام به في سبيل تدعيم انتصار شعبكم وتحقيق استقلاله التام".[99]

عبّر الحزب في رسالة بعثها لرئيس الحكومة الجزائرية عن سروره وفرحته بوقف إطلاق النار وبتوقيع اتفاقية ايفيان التي جاءت نتيجة نضال وكفاح شعبكم الأبي وبهذه المناسبة نرفع لكم تهانى ونجدّد تضامننا ودعمنا لكم من أجل استرجاع سيادتكم وتحقيق أمانيكم في الاستقلال والأمن والاستقرار والسلم.

وأصدر الحزب كذلك بيانا يعبّر فيه عن موقفه من وقف القتال والإتفاقيات " يحيي الحزب الشيوعي التونسي بكامل الغبطة والفرح والنصر الذي تكلّل به نضال الشعب الجزائري الشقيق الباسل وبمناسبة هذا الحدث التاريخي يوجه الحزب الشيوعي التونسي أحرّ تهانيه إلى الحكومة المؤقتة الجزائرية وإلى كامل القوات الوطنية الجزائرية الملتفّة حولها وهو يحّيي بكل خشوع وإجلال أرواح كل شهداء القضية الجزائرية.

إن النصر الذي تحقّق هو قبل كل شيء نتيجة نضال الشعب الجزائري وكفاحه التحرّيري ضدّ الاستعمار بقيادة جبهة التحرّير الوطنية والحكومة المؤقتة

---

[99] –الطليعة، ع202، 24 مارس 1962، رسالة الحزب الشيوعي التونسي إلى رئيس الحكومة الجزائرية، ص1.

الجزائرية... وطيلة سبع سنوات ونيف برهن جيشه المحنك بتجارب نار الكفاح على بسالته التي نالت إعجاب العالم كله وحدد أبناء الشعب الجزائري وبناته مجد أبطال المقاومة الجزائرية الذين سجل التاريخ أسماءهم فقد دفعتهم روح وطنية راقية إلى مجابهة العدو الاستعماري بشجاعة ونكران الذات دون أن يبخلوا بأية تضحية في سبيل إنقاذ الوطن الجزائري من نظام الاضطهاد الذي دام 132 سنة... ولقد برهن الشعب الجزائري على أنه شعب موحد الصفوف مناضل من أجل قضية عادلة لا يمكن قهره وإن نضاله قد نال عطف كافة الشعوب... إن النّصر الحاضر المتمثّل في وقف القتال وإبرام الإتفاقيات... كلها بشرى طيبة للجزائر نفسها وأيضا لكامل المغرب الطامح للوحدة... فلا يمكن لأي كان أن يتجاهل فضل كفاح الشعب الجزائري المفعم بالبطولة والتضحية على كافة الشعوب المكافحة ضدّ الاستعمار.

لقد وقع اجتياز خطوة شاسعة في طريق استقلال الجزائر التام وتشييد جزائر حرّة وديمقراطية... ومن واجب شعبنا أن يكون دوما إلى جانب الشعب الجزائري في هذه المرحلّة الهامة من مراحلّ نضاله. إن الحزب الشيوعي التونسي الذي أعرب دوما عن تضامنه مع كفاح الشعب الجزائري ضدّ الاستعمار ومناوراته، يجدّد اليوم التعبير عن كامل تضامنه مع مجموع القوى الوطنية الجزائرية في تحقيق الأهداف والمهمات التي رسمتها لنفسها، عاش الشعب الجزائري الباسل عاشت الجزائر مستقلة، عاش التضامن الأخوي بين شعوب المغرب العربي الكبير".([100])

وما يمكن أن نستنتجه من هذا البيان أن الحزب يشارك الشعب الجزائري فرحه وسروره ويبارك هذه الاتفاقيات ويتوجه بالتهاني الحارة إلى الحكومة الجزائرية وأطيافها السياسية ويعبر هذا النصر هو نتيجة كفاح ونضال مرير توّج بالفوز للجزائر والمغرب العربي وبذلك تم قطع مرحلّة مهمة في طريق الاستقلال علما وإن الحزب كان من السابقين المؤيدين للنضال حيث أعرب في العديد من

[100] ـ الطليعة ، بيان الحزب الشيوعي التونسي، ص1.

المرات عن دعمه ومؤازرته لكم وندّد بالمناورات والدسائس التي تحاك ضدّكم ويجدّد تضامنه المطلق.

لقد عاش الشعب الجزائري الشقيق حدثا تاريخيّا تمثّل في التصويت على تقرير المصير وإسترجاع دولته المغتصبة، لهذا أصدر الديوان السياسي للحزب الشيوعي التونسي تصريحا يعبّر فيه عن فرحه وسروره وهو الآتي:" هبّ الشعب الجزائري في جموع متواصلة يوم 1 جويلية 1962 ليقرر مصيره بنفسه بواسطة الاقتراع العام. ما سبق لأبنائه الأبطال أن قرروا بعد كفاحهم المسلح المتواصل منذ أكثر من سبع سنوات قرّر الشعب الجزائري بأسره أن يعيش حرّا مستقلا في كامل أرضه مرفوع الرأس في ظل علمه الوطني يدير شؤونه بنفسه ويتمتع بخيراته وبثمرة جهوده إنه لحدث عظيم الأهمية وبعيد المغزى سيدوى صداه في شمالنا الإفريقي... ويصادف هذا الحدث ذكرى مرور 132 سنة على نزول الجيوش الفرنسية بسواحلّ الجزائر لغزو البلاد وتكبيلها بقيود العبودية والاستعمار وهاهي القيود تنكسر والجزائر الثائرة تنطلق حرّة مستقلة، بشرى للشعب الجزائري لهذا اليوم السعيد وبشرى لنا جميعا نحن أبناء الشمال الإفريقي.

إن الحزب الشيوعي التونسي لمسرور غاية السرور بمشاركة الشعب الجزائري فرحته واحتفاله بالاستقلال، وهو يزف أحرّ التهاني لجميع الجزائريين والجزائريات ويذكر معهم في إكبار وإجلال كل الذين جاهدوا في سبيل استقلال الجزائر واستشهدوا من أجله ولم يكتب لهم أن يشاهدوا نتيجة كفاحهم وتضحياتهم الغالية. وبهذه المناسبة الطيبة، مناسبة استقلال الجزائر، يوجه الحزب الشيوعي التونسي أجمل التحيات إلى جبهة التحرّير الوطني وإلى الحكومة المؤقتة الجزائرية وإلى جيش التحرّير مقدرا كل التقدير الدور القيم الذي قامت به في قيادة كفاح الشعب الجزائري.... ويأمل من أبناء المغرب العربي بالخصوص أن تكون مساهمته فعّالة في السير بشمالنا الإفريقي نحو الوحدة.... إن الشعب التونسي الذي يعتز بتضامنه مع الشعب الجزائري الشقيق سيواصل هذا التضامن ويدّعم

مساعدته للجزائر. إن الحزب الشيوعي التونسي الذي ما انفك يساند الشعب الجزائري في كفاحه من أجل القضية العادلة لا يكتفي اليوم بالمشاركة في الاحتفال وحسب بل يعرب له عن تضامنه الأخوي فيما يسعى إليه لتدعيم الاستقلال... عاشت الجزائر حرّة مستقلة، وعاش التضامن الأخوي بين الشعبين التونسي والجزائري".([101])

وما يلاحظ من هذا البيان أن الحزب يثمّن التضحيات ونضالات الشعب الجزائري الذي كافح من أجل الاستقلال وعزة الجزائر وأبناء إفريقيا الشمالية وقد حقق النصر، وأنه يبارك الاستفتاء بتقرير المصير، وفي الآن ذاته يشارك الشعب الجزائري فرحة الاستقلال ويرفع تهانيه للجزائريين شعبا وقيادة ويتمنّى أن تكون لها مساهمة بناءة في تشييد المغرب العربي وتوحيده وأن الشعب التونسي يعتز بتضامنه مع الشعب الجزائري وسيواصل هذا الطريق ويعمل على مساعدتكم ومؤازراتكم للجزائر وأن الحزب الذي يساند الكفاح وآمن بعدالة القضية الجزائرية، لا يكتفي بالمشاركة في الاحتفال بل يجدّد تضامنه ودعمه من أجل تدعيم الاستقلال.

بمناسبة استقلال الجزائر وجه الديوان السياسي للحزب الشيوعي التونسي برقية إلى رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية بن يوسف بن خدة جاء في نصّها:" بمناسبة الانتصار التاريخي للجزائر المستقلة وقبيل رجوعكم إلى أرض وطنكم الحرّ، إن الحزب الشيوعي التونسي يقدم لكم أحرّ تهانيه ويعبّر لكم من جديد عن تضامنه الأخوي مع الشعب الجزائري الشقيق إننا نتمنى لكم انتصارات جديدة في تحقيق الأهداف الديمقراطية والاجتماعية للثورة الجزائرية".([102])

بعث الحزب برقية إلى رئيس الحكومة الجزائرية يهنئه بالانتصار وبالرجوع المظفر إلى أرض الوطن ويجدّد له تضامنه ويتمنى للجزائر الازدهار والعيش في أمن وسلام ورفاهية.

---

[101] - الطليعة، ع209، 4 جويلية 1962، تصريح الديوان السياسي للحزب الشيوعي التونسي، ص1و4.
[102] -الطليعة، برقية الديوان السياسي للحزب الشيوعي التونسي إلى رئيس الحكومة الجزائرية، ص2.

إن المتتبع لمواقف الحزب الشيوعي التونسي يـُلاحظ أنه تبنى الثورة الجزائرية وعمل على مساعدتها ودعمها على المستوى الداخلي عبّر البيانات والاجتماعات والمظاهرات والإضرابات، والدعاية لها عبّر الصحف الصادرة بالعربية والفرنسية وإصدار أعدادٍ خاصة بها، وفي المستوى الخارجي من خلال التعريف بالقضية الجزائرية لدى الأحزاب والدول الشيوعية وجلب أنصارٍ لها وعطفٍ وتأييدٍ، وهذا الموقف ساهم في تلاحم الشعبين التونسي والجزائري والتعريف بالقضية الجزائرية داخليا وخارجيا..

والمواقف المشرفة مردّها إيمان الحزب بمساعدة الدول المستعمرة من قبل الإمبريالية والرجعية وإنه يعادي الظلم والاستغلال ويدعو لوحدة شمال إفريقيا وعلاقة الجوار التي تجمع بين الجزائريين والتونسيين وعلاقاته بالجالية الجزائرية بتونس وفرنسا وبالحزب الشيوعي الجزائري الذي كان متواجدا بتونس وهشاشة الاستقلال التونسي والانعكاسات السلبية للحرب الجزائرية على تونس التي أصبحت طرفا غير مباشر في الحرب، واقتناعه بأنه لا معنى للاستقلال في تونس مادامت الجزائر مستعمرة وعدم ثقته بالجيش الفرنسي المتواجد بتونس، هذه الأسباب وغيرها هي التي حفزت الحزب على تأييد الجزائر في كفاحها التحرّيري.

I- مواقف الرأي العام التونسي من الثورة الجزائرية (1954-1962)

1- موقف الحرّكة الزيتونيّــــة:

الزيتونيون هم شريحة تخرجت من جامع الزيتونة الذي يعتبر من أرفع المؤسسات العربية الإسلامية مكانة بل هو من أقدم المساجد وأشهرها وشهرته لم يكن يستمدّها من طابعه الديني فقط بل من دوره العلمي والتضامني الذي اضطلع به.([103])

وقد صار فضاءً للتعليم تلقى فيه الدروس العلمية على اختلاف مواضيعها وأنواعها منذ القرن الثالث الهجري وتم تنظيمه في عهد الدولة الحفصية التي ازدهر في عهدها التعليم. فجامع الزيتونة ذاع صيته وأخذ صبغة نظاميّة، ولكن مع مرور الأيام راعه شيء من الفتور والاختلال استوجب إصلاحه. ما ينبغي التنبيه إليه أنّ "خير الدين باشا" اهتم بالتعليم الزيتوني وأصدر مجموعة من القرارات والأوامر لإصلاح التعليم الزيتوني ونظام الدراسة فيه.([104])

والملاحظ إن الزيتونيين تفاعلوا مع الثورة الجزائرية واستبشروا بها خيرا وقدموا لها التأييد المطلق وشاركوا في كل الاجتماعات والمظاهرات المساندة للثورة وتطوعوا في صفوف جيش التحرّير الجزائري وأصدروا بيانات لجلب انتباه الرأي العام التونسي وتحسيسه بالقضية الجزائرية، وحثه على ضرورة تقديم الدعم والمساندة لها.

وخلال انعقاد المؤتمر الزيتوني في 1و2 و3 نوفمبر 1955، أصدر المؤتمر لائحة سياسية "يعارض فيها بشدة تجنيد التونسيين، لمقاتلة إخوانهم في الديـن بالجزائر"([105]).

والملاحظ إن المؤتمر درس الأوضاع الجزائرية وقضية تجنيد التونسيين والمغاربة وإرسالهم إلى جبهة القتال بالجزائر وعبّر عن معارضته الشديدة لهذه السياسة وأنه لا يحق لفرنسا تجنيد التونسيين لمقاتلة إخوانهم الجزائريين.

---

103 - الحداد الطاهر،التعليم الإسلامي وحرّكة الإصلاح في الزيتونة، تقديم وتحقيق أنور بوسنينة،تونس1981، ص19

104 – الحداد الطاهر ، ص20

105- العمل، ع. 12، 6 نوفمبر 1955، لائحة المؤتمر الزيتوني، ص..3

كما اجتمعت هيئة صوت الطالب المسلم ودرست الحالة الراهنة بالقطر الجزائري الشقيق والأعمال الوحشية التي تقوم بها القوات الفرنسية، وبعد التأمل مليا في القضية الجزائرية وبعد النداء الذي وجّهه الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين وبعد مظاهرات الطلبة التي جرت بالجزائر أصدرت التصريح التالي:" تعلن "الهيئة المركزية لصوت الطالب المسلم بتونس تأييدها الكامل وتضامنها الشامل للموقف الشريف الذي اتخذه إخواننا معاشر الطلبة الجزائريين إزاء قضيتهم الوطنية المقدسة وتعلن الهيئة المركزية أن كل ما يمس إخواننا الطلبة بأقطار الشمال الافريقي فهي بالمرصاد له ولذا فإننا نضم صوتنا للمضربين عن الأكل بفرنسا من إخواننا الجزائريين مكبرين فيهم روح التضحية والإخلاص لشعبهم النبيل المكافح من أجل الحرية وليعلم إخواننا الطلبة أن الفوارق الجغرافية لن تفصل بيننا بل نحن على صلة تامة ومهما حاول العدو تفريق الصفوف فإنه لن يصل إلى مبتغاه ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا".([106])

أعلنت الهيئة تأييدها لكفاح الطلبة الجزائريين وتضامنها معهم في إضرابهم وتحيي فيهم إخلاصهم وتضحيتهم من أجل الوطن وتحذّر كل من تسول له نفسه بالمساس بهم وأنها بالمرصاد له.

ونلمس ذلك من خلال البيان الذي أصدرته هيئة التدريس بجامعة الزيتونة بجريدة الصباح بتاريخ 29 مارس 1956 نقتطف منه الأسطر التالية:" شعورا منها بالترابط والأخوة نحو إخواننا الجزائريين وإحساسا بأن كلا منها جزء من الشعب العربي وإخلاصا للواجب الإسلامي... وانتصارا للإنسانية التي انتهكت حرّماتها على أرض الجزائر... وفزعا مما بلغت إليه الحالة من اكتساح جماعي وإبادة شاملة...وفي هذا الظرف العصيب الذي وصلت إليه القضية الجزائرية إلى أقصى حدود التحرّج عن شديد مقتهم لحلّول اليأس التي التجأ إليها فريق المستغلين... وللتدمير الذي شمل القرى والمداشر وأصاب الشيوخ والأطفال الرضع والبيوت الآمنة والأحياء الآهلة ويتأسفون ويحز في نفوسهم استمرار الحكومة الفرنسية في

---

[106]- الصباح، ع. 1255، 22 جانفي 1956، تضامن صوت الطالب المسلم مع الطلبة الجزائريين، ص..2

تجاهل شخصية الجزائر المسلمة والتنكر لشعبها العربي وفرض التدابير العسكرية الممقوتة التي لم يبق لها مفعول للنيل من شعور الشعوب الناهضة. ويوجهون نداءهم المعبّر عن عميق إحساسهم بتوقيف القتال والفتك والإمساك عن إراقة الدماء والإعلان عن إقامة دولة جزائرية حرّة ويستنجدون بالأمم والشعوب الإسلامية وزعمائها وبكل الجمعيات لحماية الإنسان وحقوقه وبالضمير العالمي ليتم التدخل السريع لوضع حدّ لتلك الإبادة والإفناء المتعرض لها الشعب الجزائري الشقيق ويضعون الحكومة الفرنسية أمام مسؤولياتها... ونصرح لها بأن موقفها الذي اختارته يوشك أن يفضي إلى قطيعة بينها وبين العالم الإسلامي وإذا لم تراجع نفسها وتعدّل موقفها سيفضي إلى عداوة لها مع العرب والمسلمين... لا يسمحون ولن يسمحوا بقيام حروب صليبية في الشمال الإفريقي تلتهم الأخضر واليابس وتخرق حقوق الإنسان بالحرب والقمع ويطالبون أولا وبالذات من رئيس الجمهورية الفرنسية ورئيس برلمانها ورئيس مجلس الحكومة الفرنسية توقيف العمليات الحربية في الجزائر، ثانيا الإعلان عن حق الجزائر في إقامة دولة جزائرية ذلك الحق السليب الذي اغتصب من الجزائر بالقوة والذي من أجله قامت الحرب بين الجزائر وفرنسا. ويسجّلون احتجاجهم الشديد على ما أصاب الشعب الجزائري الشقيق من ضروب الويلات وشدّة القمع ويرغبون أن تنتهي قضية الجزائر وتحلّ بالطرق السلمية وعلى أحسن الوجوه وترفع عنه المحنة التي نالت حتى من الحكومة الفرنسية والأمة الفرنسية كما نالت من علاقتها بالعالم الإسلامي".([107])

وما يستشف من هذا البيان أنّ أواصر الأخوة والجوار وما يعيشه الشعب الجزائري من إرهاب حفزت هيئة التدريس على التحرّك لتضع النقاط على الحرّوف ولتدق نقوس الخطر لما أصاب الجزائريين من القتل والدمار نتيجة سياسة الأرض المحرّوقة التي طبقتها فرنسا في حقه.

[107] - الصباح، ع 1312، 29 مارس 1956، بيان هيئة التدريس بجامع الزيتونة، ص 1و6.

وأمام استمرار الفرنسيين في إرهابهم لا يسع الهيئة إلاّ أن تتوجه بنداء لوضع حدّ لهذه السياسة وتوقيف الدمار والقتل والتشريد والاعتراف بحق الشعب الجزائري في دولته المستقلة ومن هذا المنطق لا يسعهم إلا أن يترجوا أصحاب الضمائر الحيّة ليستنجدوا بهم من زعماء الأمة العربية الإسلامية وجمعيات حقوق الإنسان والضمير العالمي للتدخل لوضع حدّ لسفك الدماء.

وفي الآن ذاته يحذّرون فرنسا من أنّ مواصلة سياستها ستؤدي إلى قطيعة مع العالم الإسلامي لأنها تذكرهم بالحرّوب الصليبية ولهذا يطالبون كل من رئيس البرلمان ورئيس الحكومة الفرنسية بالتدخل لوقف الإرهاب والإجرام في حق شعب أعزل وبالاعتراف بحق الشعب الجزائري في استرجاع سيادته ويسجلون استنكارهم وإدانتهم لهذه السياسة ويطالبون بوضع حدٍّ لها.

واصل الزيتونيون اهتمامهم بالقضية الجزائرية ونلمس ذلك من خلال عقدهم لاجتماع بتونس لمناصرة الشعب الجزائري الشقيق ومؤازرته حيث إجتمع المدرسون الزيتونيون يوم 5أفريل1956 وأصدروا بيانا "يعلنون فيه تضامنهم وتأييدهم للشعب الجزائري في كفاحه ويذكرون الشعب التونسي وحكومته بما تفرضه عليهم واجبات الأخوة من بذل كل المساعدات للإخوان الجزائريين في سبيل الاستقلال والتخاص من هيمنة الاستعمار الفرنسي.ويوجهون نداءاتهم الحارة إلى كل الهيئات والمنظمات أن تعمل على إقناع الحكومة الفرنسية والرأي العام الفرنسي بوجوب العدول عن السياسة المتبعة وإيجاد حلّ سلمي عادل يكفل لإخواننا حرّيتهم وكرامتهم."([108])

وما يلاحظ من هذا البيان أن الزيتونيين يعلنون تأييدهم وتضامنهم مع الشعب الجزائري في كفاحهم ويذكرون الشعب التونسي وحكومته ببذل المزيد من المجهودات وتقديم المساعدات المادية والمعنوية للإخوة الجزائريين حتى يتحصلوا على استقلالهم، وفي الآن نفسه يطالبون الهيئات والمنظمات الإنسانية بالقيام بحملات تحسيسية تجاه الحكومة الفرنسية والرأي العام الفرنسي للعدول عن

[108] - العمل، ع 150، 15 أفريل 1956، مدّرسوا الزيتونة يؤيدون كفاح الشعب الجزائري، ص3.

السياسة المتبعة والجنوح للسلم وإيجاد حلّ عادل للقضية الجزائرية يكفل لهم الكرامة والحرية.

كانت للزيتونيين مواقف مشرفة من الثورة الجزائرية التي دعموها وأيدوها وساعدوها على كافة الأوجه وشاركوا في المظاهرات والاجتماعات والإضرابات التي نظمت على شرفها وفتحوا أبواب الزيتونة وفروعها للطلبة الجزائريين. ومرّد ذلك إيمانهم بوحدة الشعوب العربية الإسلامية بضرورة مساعدتها حتى تتحصل على استقلالها وعلاقتهم الوثيقة بالجزائريين وهشاشة الاستقلال التونسي وقناعتهم بأنه لا معنى لاستقلال تونس ما لم تستقل الجزائر وجرائم الاستعمار الفرنسي بالجزائر وعدائهم للاستعمار كل هذه الأسباب وغيرها كانت حافزا لتضامنهم مع الجزائر.

2- موقف اللجنة التونسية للحرّية والسلم:

تأسست اللجنة التونسية للحرّية والسلم بتونس في 13 مارس 1949 وتولى رئاستها علي البلهوان ثم عوضه الدكتور سليمان بن سليمان([109]) وقد كانت إثر اندلاع الثورة الجزائرية من الأوائل المناصرين والمؤيدين لها ودافعت عنها خلال الاجتماعات التي عقدت داخل تونس وخارجها وأصبحت الثورة من همومها وأولوياتها واعتبرتها قضية الشعب التونسي.

ولتحسيس الرأي في العالم الغربي أرسلت اللجنة التونسية للحرّية والسلم رسائل إلى وزراء خارجية الدول الأربع الكبرى تعبّر فيها عن إحساس الشعب التونسي وشعوره العميق بما يجري في الجزائر من حوادث مؤلمة وتعرب عن تضامنها المطلق وتأييدها للشعب الجزائري في نضاله من أجل تحقيق استقلاله الوطني. وفي الوقت نفسه تحتج على الحكومة الفرنسية لإرسالها الجنود التونسيين إلى الجزائر لمقاتلة إخوانهم الجزائريين.([110])

---

[109]- Ben Sliman Sliman, Souvenirs politiques, Ceres, Tunis, 1989,p271

[110] - الطليعة، ع 14، 11 نوفمبر 1955، رسائل إلى وزراء الخارجية الأربعة الكبرى، ص 2.

كما عملت اللجنة على لفت انتباه الجماهير التونسية بالجرائم التي يرتكبها الاستعمار الفرنسي بالجزائر في القرى والمدن والمداشر ونستشف ذلك من البيان الذي أصدرته "حيث اقترحت فيه تنظيم يوم وطني للجزائر وتوجهت بنداء إلى النقابات التونسية للنظر في مسألة إنزال العمال التونسيين للأسلحة في الموانئ التونسية والتي تقتل بها إخواننا الجزائريين وتعتقد أنه من الممكن حقن الدماء ووضع حد لهذه الحرب بالكف عن القتال وإيجاد حلّ سلمي للقضية الجزائرية عن طريق التفاوض على قاعدة الإعتراف برغبات الشعب الجزائري الوطنية وتقرير مصيره".([111])

وما يلاحظ من هذا البيان أن اللجنة التونسية للحرّية والسلم تحاول ربط الجماهير بالقضية الجزائرية وتحسيسهم بعدالتها ونلمس ذلك من خلال اقتراحها تنظيم يوم وطني للجزائر يتم فيه توعية وتحسيس بما يحصل من إرهاب وجرائم وفي الآن ذاته حاولت لفت نظر النقابة إلى مسألة إنزال الأسلحة في الموانى التونسية عن طريق العمال التونسيين والتي يتم نقلها إلى الجزائر لتحصد أرواح الأبرياء وطالبت بإيجاد حلّ سلمي للقضية الجزائرية والدخول في مفاوضات على قاعدة الاعتراف بحقوق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

وفي هذا الإطار أيضا أصدرت بيانا قالت فيه "إنّ الحرب بالبلاد الجزائرية تزداد شدّة وعنفا واتساعا والقوات العسكرية الاستعمارية الفرنسية تضاعف هجماتها على الوطنيين الجزائريين وتقوم بعمليات ضدّ السكان المدنيين غير مراعية لأبسط المبادئ الإنسانية.

وهكذا فإن الشعب الجزائري يجتاز الآن مرحلّة حاسمة في تاريخ نضاله من أجل الحرية والاستقلال، غير أن القوات الاستعمارية التي اعتادت على إخضاع الشعوب بالعنف والبطش تريد أن تقمع روحا متعطشة إلى الحرية والسلم في كنف الصداقة مع جميع الشعوب. ولا يشكّ أحد في سعى الشعب التونسي تأييده لحق الشعب الجزائري الشقيق ...لأن الشعب التونسي متيقن أن تدعيم استقلاله مرتبط

[111] - الصباح، ع 1386، 27 جوان 1956، بيان اللجنة التونسية للحرّية والسلم، ص3.

تمام الارتباط بفوز الشعب الجزائري وتحقيق رغباته الوطنية.وترى اللجنة التونسية للحرّية والسلم أنه من الممكن التعبير عن هذا العطف والتضامن بصورة أوسع ولهذا تقترح على المنظّمات القومية والأحزاب النظر في إمكانية تنظيم يوم وطني للجزائر وأن تدرس النقابات مسألة إنزال العمال التونسيين للأسلحة في الموانئ التونسية وهي الأسلحة التي يقتل بها إخواننا الجزائريون.... وتعتقد اللجنة التونسية للحرّية والسلم أنّ مثل هذه المبادرات من شأنها أن تفيد الشعب الجزائري في كفاحه التحرّيري وتحقن الدماء وتضع حدا لهذه الحرب بالكف عن القتال وإيجاد حلّ للقضية الجزائرية عن طريق التفاوض على قاعدة الاعتراف برغبات الشعب الجزائري."([112])

وأمام تدهور الأوضاع واتساع رقعة الحرب التي تحصد أرواح الأبرياء والعزّل أصدرت اللجنة بيانا تحتج فيه عن سياسة التدمير والقتل والتشريد التي تمارس في حق الشعب الجزائري وحركّته الوطنية غير مراعية لمبادئ حقوق الإنسان وتحدث عن الظروف الصعبة التي يمرّ بها الشعب الجزائري حيث تطبق عليه سياسة الأراضي المحرّوقة رغم أنه يناضل من أجل تقرير مصيره.

واللجنة تثمّن موقف الشعب التونسي الذي اقتنع بضرورة استقلال الجزائر لتدعيم استقلاله بضرورة تفعيل التضامن بصورة أوسع، وبناءا على ذلك تقترح يومًا وطنيًا للجزائر للفت أنظار الرأي العام إلى الجرائم التي يرتكبها الفرنسيون في حق الجزائريين وتطالب بتدخل النقابة لاتخاذ موقف من مسألة إنزال الأسلحة من طرف العمال التونسيين في المواني التونسية والتي تشحن إلى الجزائر لتحصد وتقتل أرواح الأبرياء وتعتقد بأن هذه الخطوات كفيلة لحقن الدماء ووضع حد للحرب وإيجاد حلّ سلمي عن طريق المفاوضات على قاعدة الاعتراف بحقوق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

كما أدانت اللجنة التونسية للحرّية والسلم عملية القرصنة التي قامت بها الحكومة الفرنسية ونستشف ذلك من البيان الذي أصدرته وقالت:" إنها تستنكر

---

[112] - الزهرة، ع 15595، 10 جويلية 1956، بيان اللجنة التونسية للحرّية والسلم، ص2.

بشدة العملية الشنعاء التي ارتكبها الاستعمار الفرنسي بشمال إفريقيا باعتقاله زعماء الحرّكة التحرّيرية الجزائرية. وتعتبر اللجنة هذا العمل الخطير اعتداءا على السيادة التونسية والمغربية وضربة موجهة للشعبين التونسي والمغربي وشقيقتهما الجزائر المكافحة وهو محاولة جديدة لعرقلة أعمال السلم في شمال إفريقيا. واللجنة تطالب بإطلاق سراح القادة الجزائريين فورا والرجوع إلى التفاوض وتدعو الشعب التونسي إلى التكتل والعمل على تحقيق السلم للوحدة السياسّية في شمال إفريقيا."([113])

على إثر اختطاف القادة الجزائريين أثناء توجههم إلى تونس للمشاركة في مؤتمر السلم الذي عقد بموافقة الفرنسيين، أصدرت اللجنة بيانا شديد اللهجة يدين ويستنكر العربدة الفرنسية واعتبرته اعتداء على كرامة وشرف الشعوب المغاربية حيث جاء هذا السلوك ليعرقل المؤتمر ولهذا تطالب بإطلاق سراحهم فورا دون قيد أو شرط وحلّ المشكل الجزائري عن طريق التفاوض وتدعو الشعب التونسي إلى رصّ الصفوف بمزيد من العمل لتحقيق السلم والوحدة السياسية بشمال إفريقيا.

وفي هذا السياق كذلك وجّهت اللجنة عدة لوائح احتجاجا على اختطاف القادة الجزائريين والمطالبة بإطلاق سراحهم وبوضع حدٍ للتعسف وبجلاء الجيوش الفرنسية عن الأراضي التونسية.([114])

ولم تكتف اللجنة التونسية للحرّية والسلم بما سبق ذكره بل نجدها تنقلها إلى الخارج في محاولة لجلب انتباه الرأي العام العالمي وتدويل القضية الجزائرية إذ شاركت في اجتماع المجلس العالمي للسلام الذي انعقد بمدينة "كولومبو" عاصمة جزيرة السيلان من10 إلى 16 جوان 1957 حيث ألقى الدكتور سليمان بن سليمان "كلمة تحدث فيها عن الأعمال الإجرامية التي يقوم بها الجيش الفرنسي بالجزائر من تنكيل وإرهاب وعمليات تطهير إلى درجة هلع منها الضمير البشري وما أنتجته هذه الحرب، هي قضية اللاجئين الذين يعيشون وضعية سيئة ومزرية وختم

---

113 -الطليعة، ع 48، 21 أكتوبر 1956، بيان اللجنة التونسية للحرّية والسلم، ص4.

114 - الطليعة ، لوائح احتجاج،ص 4.

كلمته بفضح المجازر وضرورة وضع حدّ لهذه الحرب بالتفاوض والاعتراف باستقلال الجزائر".([115])

وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة عرفت المجتمعين بكولومبو بالجرائم التي يرتكبها الجيش الفرنسي في حق الجزائريين العُزل ويبرر ذلك من خلال المداخلة التي ألقاها رئيسها حيث تحدث عن الأوضاع المأسوية التي يعيشها الشعب الجزائري الذي طبقت في حقه فرنسا سياسة الأرض المحرّوقة وعملية التطهير والقتل والتشريد مما أجبر الأهالي على الفرار إلى تونس والمغرب حيث يعيشون أوضاعًا صعبة نتيجة نقص في التموين وغياب دعم المنظمات العالمية لهم.

وطالب بوضع حدّ لهذه الجرائم بتدخل المنظمات لإنهاء الحرب والدخول في مفاوضات على أساس الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

وعملت اللجنة التونسية للحرّية والسلم كذلك على توعية الجماهير وتحسيسها بالقضية الجزائرية ونستشف ذلك من خلال اجتماع عام بتونس عقد يوم الأحد 8جانفي1961 للتنديد بالجرائم التي يقترفها الاستعمار الفرنسي وأخذ الكلمة الدكتور سليمان بن سليمان فأسهب في الحديث عن حرب الجزائر وأشاد بالشعب الجزائري الذي ثار في وجه الاستعمار وأعلن عليه حربا أقضت مضاجعه وروعته وأشعرته بأن عهد الاستعمار قد ولى دون رجعة. وكان الجيش الفرنسي كلّما أصيب بنكبة توجّه إلى السكان العزل ليشفي غليله فيهم بالتقتيل والتدمير والتنكيل والتهجير فينبغي على الشعب التونسي أن يستمرّ في إعانته للشعب الجزائري الشقيق بتعزيز جانبيه ومضاعفة مساعدته له في هذه الظروف العصيبة.([116])

والملاحظ أن اللجنة عقدت اجتماعًا بأنصارها لتندّد بالجرائم التي ارتكبت في حق الشعب الجزائري الذي خرج في مظاهرات سلمية يطالب بالاستقلال والحرية

---

[115] - نفسها، ع 82، 30 جوان 1957، مشاركة اللجنة التونسية للحرّية والسلم في المؤتمر العالمي للسلم، ص3.

[116] - الطليعة ، ع 169، 15 جانفي 1961، اللجنة التونسية للحرّية والسلم تعقد اجتماعا عام، ص 1و2.

على إثر زيارة دي غول للجزائر وقد تم قمع هذه المظاهرات من قبل الشرطة والجيش الفرنسي مما تسبّب في سقوط العديد من الشهداء والجرحى.

ولهذا تم عقد الاجتماع تدخل فيها رئيسها حيث أشاد ببطولات الشعب الجزائري وتضحياته الذي استطاع أن يكـبّد الفرنسيين خسائر باهظة بفضل جيش التحرّير الجزائري مما أثار نقمة الجيش الفرنسي الذي توجه إلى المدنيين العزل ليشفوا غليلهم وقاموا بالتقتيل والتدمير والتنكيل وتشريد الآلاف الذين هاجروا إلى تونس وطالب الشعب التونسي بتفعيل تضامنه وبتقديم المزيد من المساعدات والدعم للشعب الجزائري.

ونستنتج مما سبق ذكره أن اللجنة عملت على التعريف بالقضية الجزائرية داخليا وخارجيا عبّر الصحافة والاجتماعات والمظاهرات والإضرابات المؤيدة والمساندة للثورة الجزائرية.

وهذه المواقف المشرفة مردّها إيمانها بعدالة القضية الجزائرية وبالحرية والسلم لجميع شعوب العالم وعلاقة الجوار مع الجزائريين وعدائها للاستعمار وعلاقتها بالجالية الجزائرية المتواجدة بتونس وبفرنسا والانعكاسات السلبية للحرب الجزائرية الفرنسية على تونس، وهذه الأسباب وغيرها كانت حافزا لمساندتها للقضية الجزائرية.

3- مـوقف الجامعـة التونسـيـة للقدمـاء المحاربيـن:

تضمّ الجامعة التونسية لقدماء المحاربين الجنود التونسيين الذي تطوعوا وجندّوا في الجيش الفرنسي خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية أو الذين شاركوا في حروب فرنسا في آسيا وإفريقيا وأمريكا.وقد أسست هذه الشريحة جامعة تدافع عن مصالحها كانت لها مواقف مشرّفة من الثورة الجزائرية حيث قدمت لها الدعم والمساندة والتأييد والمؤازرة.

فقد احتجّت الجامعة التونسية لقدماء المحاربين على الجرائم التي كان يقترفها الجيش الفرنسي ضدّ الإنسانيّة ونلمس ذلك من خلال البيان الذي أصدرته وقالت فيه: "لقد بلغنا أن الجيش الفرنسي سمح لنفسه باختطاف أخوات لنا في الدين من

القطر الجزائري الشقيق واستجلابهنّ إلى ثكنة منوبة حيث تعرضن لمعاملة قاسية وللتعذيب والإهانة. وباسم الجامعة التونسية لقدماء المحاربين نحتج ونستنكر بكل قوانا هذا الصنيع الفظيع الذي لا يجلب إلا العار للجيش الفرنسي وفي الوقت نفسه نلفت أنظار الحكومة التونسية إلى مثل هذا الحادث الأليم حتى لا يتكرر، والتدخل لدى السلطات الفرنسية لإطلاق سراح الأسيرات الجزائريات وتسليمهنّ إلى الحكومة التونسية".(117)

احتجت الجامعة على التجاوزات وسلوكات الجيش الفرنسي المنافية للأخلاق والمعاملات اللاإنسانية ونلمس ذلك من خلال إصدارها بيان يندّد باختطاف الجزائريات وتحويلهن إلى تونس ومعاملتهنّ بقسوة.

واعتبرت الجامعة هذا السلوك وصمة عار في سجلّ الجيش الفرنسي وطالبت الحكومة التونسية بالتدخل لدى الفرنسيين لإطلاق سراح الأسيرات وإبقاءهن في تونس.

وتواصل الجامعة التونسية لقدماء المحاربين اهتمامها بالقضية الجزائرية إذ أصدرت إثر اختطاف القادة الجزائريين بيانا أدانت فيه هذا الصنيع.

وقالت" إن الجامعة التونسية لقدماء المحاربين التونسيين تحتج احتجاجا صارما ضدّ الحكومة الفرنسية التي اعتقلت زعماء الجزائر في منطقة خارجة عن نفوذها وبذلك خرقت القانون الدولي للطيران وتعتبر هذا العمل اعتداء على تونس وشعبها ولهذا توجه نداء إلى جميع قدماء المحاربين التونسيين ليكونوا على استعداد للدفاع عن الوطن... وهي تعمل على تحقيق الحرية ووحدة شمال إفريقيا."(118)

أدانت الجامعة اختطاف الزعماء الجزائريين وهم في طريقهم إلى تونس واعتبرته عملاً مخالفًا للقانون الدولي للطيران واعتداءًا على شرف وكرامة الشعب التونسي ولهذا دعت أعضائها إلى الاستنفار والاستعداد للدفاع عن الكرامة

117- الصباح، ع 14215، 12 أوت 1956، بيان الجامعة التونسية لقدماء المحاربين، ص2.
118 - نفسها، ع1487، 24 أكتوبر 1956، بيان الجامعة التونسية لقدماء المحاربين، ص2.

والسيادة التي انتهكت من قبل الفرنسيين وإنها تعمل على تحقيق الحرية ووحدة شمال إفريقيا.

4- موقف حرّكـة التعـاون الحرّ التونسـي الفرنسـي:

تأسست حرّكة التعاون الحرّ التونسي الفرنسي (Mouvement pour une libre coopération Franco-tunisienne) بتونس من قبل التونسيين والفرنسيين سنة 1954 واهتمت بالقضية الجزائرية حيث ندّدت بعملية اختطاف القادة الجزائريين واستنكرتها ونستشف ذلك من خلال البيان الذي أصدرته هذه الجمعية ونشرته جريدة العمل بتاريخ 26 أكتوبر1956 وجاء فيه أن الحرّكة "تبدي فيه استياءها للمكيدة التي آلت إلى اعتقال زعماء الحرّكة الوطنية الجزائرية الذين نزلوا ضيوفا على سلطان المغرب وكانوا في طريقهم إلى تونس تلبية لدعوة من الحكومة التونسية وإن هذا التحدي لحرّمة الضيافة المقدسة في نظر المسلمين والفرنسيين سيكون له أسوأ الإثر على سمعة الفرنسيين. لكل هذه الاعتبارات نطالب الحكومة الفرنسية بأن لا تقرأ هذا الصنيع الخبيث وأن تعيد إلى قادة الجزائر حرّيتهم وأن تبادر إلى اتخاذ خطوات كفيلة لإعادة الثقة".([119])

إثر اختطاف القادة الجزائريين أصدرت حرّكة التعاون بيانا تشجب وتدين الاعتقال الذي ستكون له انعكاسات سلبية على العلاقات و يؤثر على سمعة الفرنسيين ولهذا تطالب الحكومة الفرنسية باستنكار هذا السلوك والتدخل لإطلاق سراحهم وأن تبادر إلى رأب الصدع لإعادة الثقة مع شمال إفريقيا.

كما أرسلت الحرّكة وفدا إلى فرنسا لشرح انعكاسات هذا الحادث والأضرار التي ستلحق بالجالية الفرنسية بتونس.([120])

وفي الآن ذاته بعثت الحرّكة برقية إلى رئيس مجلس الوزراء الفرنسي "غي مولي" تقول فيها": إن حرّكة التعاون الحرّ التونسي الفرنسي تستنكر المكيدة

---

[119] -العمل، ع311، 24 أكتوبر 1956، بيان حرّكة التعاون الحرّ التونسي الفرنسي، ص.2.

[120]- نفسها ، برقية حرّكة التعاون الحرّ التونسي الفرنسي إلى رئيس المجلس الفرنسي، ص 2.

وتدينها التي دبرّت لزعماء الحرّكة الوطنية الجزائرية، ضيوف السلطان المغربي محمد الخامس ومدعوي الحكومة التونسية وأن هذا الاستخفاف بمبادئ الضيافة المقدسة للمسلمين والفرنسيين ليضر كثيرا بالسمعة الفرنسية كما إنّ هذه الفعلة الدنيئة تهدد بحدوث مأساة في كامل شمال إفريقيا وفي الوقت الذي تحاول فيه شعوبنا إقرار السلم وإيجاد صيغة جديدة للتعاون مع فرنسا والحكومة الفرنسية تعلم منذ وقت طويل ويبدو أنها راضية على أن تشارك الوطنيين الجزائريين بصفة شبه رسمية في ندوة تونس وهي تملك الوسائل العملية للاحتجاج إذا لزم الأمر على إعطاء صبغة رسمية لرؤساء جبهة التحرّير الجزائرية ونطالب من الحكومة الفرنسية أن تستنكر هذه الفعلة الشنيعة وأن تطلق سراح الزعماء الجزائريين وتتخذ تدابير عاجلة".([121])

بعثت حرّكة التعاون برقية لرئيس الحكومة الفرنسية تعرب فيها عن سخطها واستنكارها لاختطاف الزعماء الجزائريين ضيوف تونس والمغرب واعتبرت أن هذا السلوك ستكون له انعكاسات سلبية ويدخل منطقة شمال إفريقيا في اضطرابات وسيؤثر على تطور العلاقات بين شعوب شمال إفريقيا وفرنسا الذين يعملون على إيجاد أرضية جديدة للتعاون مع الفرنسيين ولهذا تطالب الحكومة الفرنسية التي كانت راضية على مشاركة القادة الجزائريين بإدانة الاختطاف وبالتدخل لإطلاق سراحهم.

5- **موقف دائـرة الإفتـاء:**

وهي مشيخة الإسلام التي تهتم بشؤون المسلمين الدينية في تونس وقد تحرّكت دائرة الإفتاء لتحسيس الرأي العام الوطني والعالمي بالقضية الجزائرية وبجرائم الاستعمار الفرنسي التي ترتكب في حق المدنيين الجزائريين فأسّست اللجنة الدينية للدفاع عن المدنيين الجزائريين يوم 17 سبتمبر1957 وتولّى رئاستها

---

[121]-الصباح، ع1487، 24أكتوبر 1956، برقية حرّكة التعاون الحرّ التونسي إلى رئيس الحكومة الفرنسية، ص4.3

مفتي الديار التونسية الشيخ عبد العزيز جعيط: وباشرت عملها بتوجيه نداء إلى شعوب العالم المتمدن وحكوماتهم للدفاع عن المدنيين الجزائريين. ([122])

والملاحظ أنّ اللجنة الدينية للدفاع عن المدنيين الجزائريين استنكرت قرار الحكومة الفرنسية القاضي بإحداث المنطقة "الحرّام" (الممنوعة)ونلمس ذلك من خلال نداء وجهته إلى الضمير العالمي صدر عن مفتي الديار التونسية حيث قال فيه: " ادعوا العالم باسم الدين والإنسانية والإخاء والشفقة والرحمة والشعور الإنساني لإنقاذ فريق من الشعب الجزائري يقدر عدده بثلاث مائة ألف نسمة وتخليصه من براثن الهلاك والإبادة تحت ستار حماية الحدود وبتعلة منع تسرب المقاومين الجزائريين إلى الحدود التونسية وإن صدور قرار الحكومة الفرنسية بإحداث منطقة "حرّام" تبلغ مساحتها مساحة ربع القطر التونسي وتمتد على طول الحدود التونسية الجزائرية نستنكره وندينه لأنه مخالف لكافة الشرائع والقوانين".([123])

وجهت اللجنة الدينية نداءًا إلى الضمير العالمي للتدخل إثر صدور قرار الحكومة الفرنسية القاضي بإحداث منطقة "حرام" يؤدي إلى تشريد ثلاثة مائة ألف نسمة من الشعب الجزائري على مساحة قدرت بربع القطر التونسي واللجنة تدين وتستنكر هذا القرار المخالف للقوانين والدساتير الدولية وتطالب بإبطاله وعدم تطبيقه.

6- موقف المجلس القومي التأسيسي التونسي(مجلس الأمّة):

يرجع تأسيس جمعية الشورى إلى قرار صدر في 23 فيفري 1907 في عهد الحماية الفرنسية([124]) ثم تغيّر اسمها في عهد الاستقلال ليصبح المجلس التأسيسي

---

122 - الأرشيف التونسي Archives Nationales Tunisiennes Série E :sous série : Affaire militaires, carton 440-B-/18 dossier 226 : Accueil et secours aux réfugies algériens.

وانظر كذلك الشايبي محمد لطفى،الدولة التونسية الجديدةوالثورة الجزائرية(1954-1958)، الجزائر، 2002

123 - العمل، ع 592، 18 سبتمبر 1957، اللجنة الدينية للدفاع عن المدّنيين الجزائريين، ص3.

124 - بورقيبة الحبيب ، تاريخ االحرّكة الوطنية التونسية (1926-1934)،الدار العمل، تونس،1978،ص 33.

التونسي، وقد اهتمّ المجلس بالقضية الجزائرية فأصدر بيانات تأييد ومساندة ودافع عنها في الخارج من خلال الزيارات والاجتماعات التي كان يشارك فيها.

وإثر ارتكاب الاستعمار الفرنسي جرائم في حق الشعب الجزائري عقد المجلس التأسيسي اجتماعا بتاريخ 30 ماي 1956 وأصدر لائحة أوضح فيها أنه:"يؤيد كفاح الشعب الجزائري وموقف الحكومة التونسية من القضية الجزائرية ويعبّر عن تضامن الشعب التونسي مع الشعب الجزائري في سبيل الحرية".([125])

عبّر المجلس التأسيسي عن تأييده للكفاح البطولي الذي يقوم به الشعب الجزائري من أجل استرجاع حقوقه ودعمه لموقف الحكومة التونسية المساندة للجزائريين وأَعْرَبَ عن تضامن التونسيين مع الجزائريين في مطالبتهم بالحرية والاستقلال.

واستنكر المجلس اختطاف القادة الجزائريين وأعلن تضامنه مع القضية الجزائريّة ونلمس ذلك خلال جلسة عامة طارئة عقدها يوم 25 أكتوبر 1956 إذ استمع لبيان رئيس الحكومة التونسية وأصدر لائحة جاء فيها أنه:" يحي ندوة تونس التي وضعت أسس وحدة شمال إفريقيا ويحّيي جهاد الشعب الجزائري الشقيق في سبيل الحرية والاستقلال. ويستنكر بشدة عملية الغدر والعدوان التي قامت بها السلطات الفرنسية ضدّ قادة جبهة التحرّير الوطني الجزائري القادمين للمشاركة في ندوة السلم والمفاوضة وتعلن تضامن الشعب التونسي بأكمله مع الشعب الجزائري في كفاحه المجيد وسيسجّل بكامل التقدير موقف الحكومة التونسية لتدعيم أركان استقلال البلاد ولتحقيق وحدة سياسية بشمال إفريقيا".([126])

عقد المجلس جلسة استماع إلى بيانات توضيحية قدمها رئيس الحكومة ثم أصدر لائحة حيا فيها ندوة تونس وجهاد الشعب الجزائري واستنكر اعتقال القادة الجزائريين القادمين للمشاركة في ندوة السلم والمفاوضة ويعلن تضامن التونسيين

---

125 - العمل، ع 188، 31 ماي 1956، لائحة المجلس التأسيسي التونسي، ص1.

126 -الصباح، ع1489، 21 أكتوبر 1956، المجلس التأسيسي يعقد جلسة طارئة ويصدر لائحة، ص4.

مع الجزائريين في كفاحهم وتأييده لمواقف الحكومة التونسية المساندة للقضية الجزائرية.

أمّا على المستوى الخارجي فقد شارك المجلس في الندوات والاجتماعات العالمية وقد حرّص على إطلاع المشاركين وتحسيسهم بالقضية الجزائرية من ذلك مشاركة المجلس في الندوة الثامنة والأربعين للاتحاد البرلماني الدولي المنعقد بفرصوفيا. وتولى عبد الرحمان عبد النبي تلاوة اللائحة التونسية التي تحدثت عن الحرب الجزائرية المتواصلة منذ خمسة أعوام وأصبحت حرب إبادة وتسببت في هلاك خمس مائة ألف نسمة ورغم كل هذا فإن الضمير العالمي لم يتإثر بهذه الحالة.([127])

شارك المجلس التأسيسي في الندوة الدولية لاتحاد البرلمانات الدولي بفرصوفيا ببلغاريا حيث أطلع فيها المشاركين على تطورات القضية الجزائرية وقدم لائحة تحدث فيها عن الحرب التي تشنها فرنسا في حق الشعب الجزائري والتي خلفت الدمار والقتل والتشريد وهلاك خمس مائة ألف شخص وعَابَ سكوت العالم على هذه الجرائم ضدّ الإنسانية ودعا الضمير العالمي إلى الصحوة والتدخل.

وعلى إثر التصريحات التي أدلى بها عضو مجلس الشيوخ الأمريكي "السنتور" كيندي حول الحرب الجزائرية والتي انتقد فيها سياسة فرنسا في الجزائر وإصرارها على الحرب التي لا ترجى منها أي نتيجة بعث رئيس المجلس التأسيسي برقية إلى كيندي يشكره فيها على موقفه وكذلك فعلت عدة منظمات تونسية ([128])

وهذا الشيء يهدف إلى تحفيز الشخصيات العالمية على التحرّك والمجاهرة بمواقفها ضدّ الحرب والتدخل لوضع حد لها وتشجيع الفرنسيين على مراجعة مواقفهم من الحرب.

---

[127] -العمل، ع 1202، 4 سبتمبر 1959، مشاركة الوفد التونسي، ص4.

[128] - بورقيبة، خطب، ج 4، الأراضي الاشتراكية، تونس، 4 جويلية 1957 ، ص 296، 299.

وطالب المجلس التأسيسي التونسي الاتحاد البرلماني بتسجيل نقطة إضافية بجدول أعمال الدورة السادسة والثمانين لمجلس الاتحاد البرلماني المقرّ عقده بأثينا من 18 إلى 24 أفريل1960، ويتعلق موضوع النقطة الإضافية بما يجري من تعذيب في سجون الجزائر ومحتشداتها.([129])

تهدف مبادرة المجلس التأسيسي التي قدمها للاتحاد البرلماني بإضافة نقطة إلى جدول أعماله للفت أنظاره وتحفيزه على التحرّك لوضع حد للممارسات اللاإنسانية وخلال انعقاد الاجتماع تولى عبد الرحمان عبد النبي باسم الوفد التونسي الدفاع عن المشروع التونسي الـ داعي إلـى إدراج قضـية التـعذيب والمـعاملات الوحشية المسلطة علـى

المعتقلين في السجون والمحتشدات بالجزائر في جدول أعمال اللجنة الاجتماعية.([130])

تدخل رئيس الوفد للدفاع عن المبادرة التونسية حيث أطلع المجتمعين على الأوضاع المأسوية التي يعيشها الشعب الجزائري حيث يمارس في حقه التعذيب ويُعرضُ المعتقلين في السجون والمحتشدات إلى معاملات وحشية منافية للقوانين والدساتير الدولية وذلك لتحسيسهم وتوعيتهم وتكذيب الادعاءات الفرنسية.

وإثر اتفاق الحكومة المؤقتة الجزائرية والحكومة الفرنسية على فتح المفاوضات بينهما عقد المجلس التأسيسي التونسي اجتماعًا خاصًا بقصر باردو يوم الأربعاء 22 جوان 1960 للنظر في هذا الحدث التاريخي المتمثل في انتهاج سبل المفاوضات" ليعبّر عن صادق ارتياحه لهذه المبادرة المبشرة بإنهاء مأساة استعمارية يعيشها الشعب الجزائري منذ مائة وثلاثين سنة. وإن المجلس في تعبيره عن شعور الشعب التونسي إزاء هذه الظاهرة ليؤكد التجاوب الوثيق بين التونسيين جميعا والرئيس الحبيب بورقيبة فيما جاء به خطاب 20 جوان 1960 معتمدًا على تجربة أظهرت الأيام سدادها.

---

[129] - العمل، ع 1392، 14 أفريل 1960، المجلس التأسيسي التونسي يطلب تسجيل نقطة إضافية، ص6.

[130] - العمل، ع 1398، 21 أفريل 1960، مشاركة المجلس التأسيسي التونسي، ص4.

وإن المجلس إذ يحيّي اليوم الجزائر الشقيقة ليكبر فيها نضج شعبها ورشد قادتها وبطولة جيش تحرّيرها ويعتقد واثقا إنهم سيختارون هذه المرحلّة الجديدة بوحدة وثبات مثلما خاضوا المحنة الكبرى أبطالا صامدين.إن المجلس يؤكد في هذا الطور الدقيق من الكفاح التحرّيري للشعب الجزائري الشقيق مساندته المعهودة حتى تتحقق الغاية المنشودة في وحدة المغرب العربي الكبير وانتصار الحق بتجسيم كرامة الشعوب في الحرية والازدهار."(131)

عقد المجلس التأسيسي اجتماعًا للتعبير عن تضامنه المطلق مع الجزائريين حيث بارك المفاوضات بين الجزائريين والفرنسيين وتمنّى أن تضع حدا لمأساة الشعب الجزائري وفي الوقت نفسه جدّد تأييده ومساندته للشعب الجزائري في نضاله لتحقيق وحدة المغرب العربي الكبير والاستقلال والحرية والازدهار.

وواصل المجلس التأسيسي التونسي دفاعه عن القضية الجزائرية على المستوى الخارجي وذلك إثر مشاركته في الندوة الدولية للاتحاد البرلماني المنعقدة في طوكيو بتاريخ 30 سبتمبر1960 وترأس الوفد النائب عبد الرحمان عبد النبي الذي أكّد خلال مداخلته على ضرورة إنهاء الحرب بالجزائر بتنفيذ الاتفاق حول تقرير المصير بواسطة الأمم المتحدة لتشرف بصورة مباشرة على استفتاء الجزائر.(132)

وبيّن في تدخله ضرورة تضافر الجهود لوضع حدٍّ للحرب التي أصبحت غير ذي جدوى وتهدد الأمن والاستقرار وذلك بالاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره عن طريق تنظيم استفتاء تشرف عليه الأمم المتحدة ليكون نزيه ويسد الطريق أمام الفرنسيين عن التلاعب بنتائجه وتزيفيه مثلما فعلوا في الانتخابات السابقة.

وعلى إثر تهديد الحكومة الفرنسية بتقسيم التراب الجزائري، عقد مجلس الأمة اجتماعا يوم 5 جويلية 1961 نـاقش فيه القضية الجزائرية وأصدر لائحة

---

131 - نفسها، ع 1452، 23 جوان 1960، اجتماع المجلس التونسي، ص1.
132 - العمل ، ع 1541، 4 أكتوبر 1960، مشاركة الوفد التونسي، ص2.

تأييد لوحدة التراب الجزائري وردّ فيها أنـّه:" يشهر بتهديد الحكومة الفرنسية بتقسيم تراب الجزائر الشقيقة ويعلن تضامن الشعب التونسي مع الجزائر المجاهدة في سبيل وحدة التراب الجزائري وسلامته ويجدّد تأييده الكامل للشعب الجزائري في نضاله من أجل الحرية والاستقلال".([133])

تبين هذه اللائحة أن المجلس التأسيسي يعبّر عن إدانته لتهديد الحكومة الفرنسية بفصل الصحرّاء الجزائرية عن الجزائر وأكّد تضامن الشعب التونسي مع الجزائريين ودعمهم لوحدة التراب الجزائري حتى يسد الطريق أمام الفرنسيين الذين يطمحون لإثارة الخلافات بين التونسيين والجزائريين حول الحدود وبذلك رفع الإلتباس وإفشال خطط دي غول. وجدّد تأييده للشعب الجزائري في نضاله من أجل الحرية وتحقيق الاستقلال.

كما عقد المجلس التأسيسي التونسي الذي أصبح يسمى مجلس الأمة اجتماعا بمناسبة الذكرى السابعة لاندلاع الثورة الجزائرية، وبعد وقوف دقيقة صمت ترحّما على أرواح الشهداء الجزائريين ومناقشة التطورات والأحداث، أصدر المجلس في ختام الجلسة لائحة الجزائر التالية : "يسجل مجلس الأمة التونسي بكل اعتزاز وفخر صمود الشعب الجزائري الشقيق في كفاحه المتواصل طيلة سبع سنوات ودخول هذا الكفاح البطولي في عامه الثامن بالرّغم من التفاوت بين القوى في عدتها وعددها. ويأسف لفشل جميع المساعي الصادقة والمحاولات المتكررة لوضع حد لهذه الحرب القائمة بسبب تعّنت الحكومة الفرنسية واستهتار غلاة الاستعمار، ويلاحظ مجلس الأمة بكل استياء الظاهرة الجديدة التي اكتسبتها الحرب في عامها السابع والقائمة على معاني العنصرية الرامية إلى الإبادة الجنسية بتغاضي السلط المسؤولة تواطئها كل ذلك على مرأى ومسمع من منظمة الأمم المتحدة. ويؤكد مجلس الأمة باسم الشعب التونسي كامل تضامنه مع الشعب الجزائري الشقيق وتأييده المطلق للحكومة المؤقتة الجزائرية في سبيل تحقيق السيادة والاستقلال على قاعدة الوحدة الترابية لهذا الجزء من المغرب العربي

---

[133]- نفسها،ع 1773، 6 جويلية1961، لائحة مناهضة تقسيم الجزائر، ص.2

الكبير ويعبّر مجلس الأمة عن صادق أمل الأمة التونسية في أن تكون السنة الثامنة للثورة الجزائرية المباركة أول سنة لعهد السلم بالجزائر الشقيقة".([134])

عقد المجلس اجتماعًا للتعبير عن تضامنه مع الشعب الجزائري في كفاحه وأصدر بيان يبارك نضاله ويُحمّل الفرنسيين سبب فشل المفاوضات بوضع عراقيل أمامها حتى وصلت إلى طريق مسدود وندّد بمسار وانعطاف الحرب نحو إبادة الشعب الجزائري وأكّد على تضامن التونسيين مع الشعب الجزائري وحكومته من أجل تحقيق استقلاله على كامل أراضيه وتمنى أن يعم السلم ويتحقق الاستقلال للجزائر.

وعلى إثر إضراب الجوع البطولي الذي شنه الوزراء المعتقلون والمساجين السياسيّون احتجاجا على المعاملة السيئة والوحشية التي تنتهجها السلطات الفرنسية وغلاة الاستعمار في معتقلاتهم وسجونهم، عقد مجلس الأمة اجتماعا طارئا ناقش فيه تطورات القضية الجزائرية وإضراب الوزراء والمعتقلين والمساجين الوطنيين الجزائريين وفي نهاية الاجتماع تم إصدار اللائحة التالية: " إن مجلس الأمة التونسي المجتمع يوم الثلاثاء 14 نوفمبر 1961 بتونس والمهتم اهتماما بالغا بتطورات القضية الجزائرية يؤكد من جديد مساندة الشعب التونسي للشعب الجزائري الشقيق في هذه المرحلة الحاسمة.

ويلاحظ أن ما عقد من آمال على استعداد الطرفين للتفاوض آل إلى القلق المتزايد من جرّاء الحملات التعسفية المسلطة على الإخوان الجزائريين ومختلف التطبيقات المفروضة على المعتقلين منهم وخصوصا الوزراء الخمسة".

وأيّد المجلس موقف الإخوان الجزائريين المتمثل في القيام بإضراب جوع متواصل منذ بداية الشهر ويعبّر عن استنكاره لتعنت الحكومة الفرنسية أمام تعكر حالة المعتقلين الصحية وعدم اكتراثها بأبسط المبادئ البشرية وحقوق الإنسان فضلا عن أن موقف فرنسا يتناقض مع التصريحات الرسمية المؤكدة استعداد الجنرال دي غول للتفاوض مع الحكومة المؤقتة الجزائرية.

---

[134] - العمل، ع 1878، 3 نوفمبر 1961، لائحة مجلس الأمة التونسي، ص2.

ويبدي مجلس الأمة التونسي المعبّر عن إرادة الشعب التونسي شديد التخوف من الأخطار المهددة لحياة المعتقلين الوطنيين الجزائريين وهو ما قد يقضي على إمكانيات التفاوض المهددة وإرجاع السلم برجوع المغرب العربي الكبير.كما دعا مجلس الأمة التونسي الضمير العالمي والإنساني وجميع البرلمانات في العالم للقيام بتحرّكات من شأنها أن تضع حدا لهذه الحالة من التعنت الفرنسي وتتمكّن من إطلاق سراح المعتقلين حالا واستئناف التفاوض على أسلم القواعد لضمان الاستقلال والسلم بالجزائر.([135])

هذه اللائحة تبيّن اهتمام المجلس بالقضية الجزائرية وتطوراتها حيث جدّدت دعم ومساندة التونسيين لها وتأسفت عن المناورات والعراقيل التي وضعت أمام المفاوضات مما تسبب في فشلها. وفي الآن ذاته أعلن استنكاره وقلقه من تزايد حملات الاعتقال والاضطهاد في صفوف الجزائريين وخاصة الوزراء المختطفين وأعرب عن تأييده للمضربين وأدان تعنت الحكومة الفرنسية وإصرارها على عدم الاستجابة لمطالبهم رغم تدهور حالتهم الصحية معلنة عدم اكتراثها بحقوق الإنسان واستغرب من ازدواجية الخطاب حول المفاوضات، وحـ ـّذر من عواقب ونتائج هلاك المضربين التي ستعصف بالمفاوضات الدولية وتهدد الأمن والسلم بالمنطقة ولهذا يدعو الضمير العالمي والإنساني والبرلمانات إلى التحرّك لوضع حدّ لهذه الانتهاكات والتجاوزات والتدخل لإطلاق سراح المعتقلين واستئناف المفاوضات على أساس الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

كما عقد مجلس الأمة صباح يوم 4 جويلية 1962 اجتماعا وأصدر لائحة تهنئة للجزائر المستقلة التالية: إن مجلس الأمة يعبّر عن عظيم ابتهاجه للكفاح البطولي الذي خاضه الشعب الجزائري منذ ما يربو على سبع سنوات ويترحم على أرواح الشهداء الأبرار وينوه بمجهود جميع من ساهم في بعث الدولة الجزائرية ويهنئ الشعب الشقيق بما وصل إليه من تحقيق لسيادته بفضل وحدته وتضامنه ويعرب المجلس عن ثقته في أن الشعب الجزائري سيعمل لمستقبل

[135] -العمل، ع 1888، 15 نوفمبر 1961، لائحة مجلس الأمة التونسي، ص1و2.

الجزائر ولتدعيم دولته بنفس الروح التي تحلّى بها طيلة الكفاح التحرّيري ويعتقد المجلس إن الدولة الجزائرية ستواصل الجهود في خدمة الأهداف المشتركة من بعث مغربنا العربي في كنف العزة والازدهار والمساعدة على تحرّير الأجزاء الباقية من قارتنا الإفريقية وتدعيم أركان السلم في العالم".([136])

عبّر المجلس عن ابتهاجه باستقلال الجزائر مثمّنا التضحيات التي قدمها وترحم على الشهداء وشكر كل الذين ساهموا في استرداد الدولة الجزائرية ورفع تهانيه إلى الشعب الجزائري بمناسبة حصوله على الاستقلال وتمنى أن يتواصل التعاون لبناء المغرب العربي الكبير في كنف السلام والأمن والازدهار والرفاهية.

ونلاحظ مما سبق أن المجلس قام بدور كبير في التعريف والدعاية للقضية الجزائرية في اجتماعات اتحاد البرلمان الدولي والردّ على الادعاءات الفرنسية وفضح مخططاتها مما أكسب القضية الجزائرية أنصارًا ومرد ذلك إيمانه بعدالة القضية الجزائرية وبضرورة مساعدتها داخليا وخارجيا والانعكاسات السلبية للحرب الجزائرية على الاستقلال التونسي والأعمال الإجرامية التي يقوم بها الجيش الفرنسي في حق الشعبين التونسي والجزائري كل هذه الأسباب وغيرها حفزت المجلس على القيام بهذه المجهودات.

7- الشخصيات التونسية بالمهجر:

لا بدّ من الإشارة إلى أنّ هنالك شخصيات تونسية عاشت بالمهجر ودعمت الثورة الجزائرية على المستوى الخارجي وقامت بالتعريف بها والدعاية لها.

أ – حافظ إبراهيم

* الولادة والنشأة :

ولد في بلدة أكودة بالساحلّ التونسي في 14 ماي 1916 من أسرة ذات علم ونسب وفي سن الثامنة التحق بالمدرسة الابتدائية العربية الفرنسية بأكودة وفي

[136]– العمل، ع2096، 5جويلية 1962، لائحة مجلس الأمة، ص2

سنة 1929إجتاز الشهادة الابتدائية و شارك سنة 1930 في تنظيم إضراب عن الدروس احتجاجا على الاحتفال بذكرى مئوية احتلال الجزائر وانعقاد المؤتمر الأفخارستي.

وفي سنة 1934، اجتاز امتحان البكالوريا شعبة الفلسفة وانخرط في الحزب الحرّ الدستوري التونسي. وفي أكتوبر 1935، سافر إلى باريس لإتمام دراسته الجامعية في الفلسفة. ونظرا لمحدودية الآفاق تحول سنة 1936، إلى دراسة الطب وتخرّج يوم 6جوان1944. وخلال دراساته الجامعية انضم إلى جمعية طلبة شمال إفريقيا بفرنسا ليصبح كاتبها العام خلال السنة الجامعية 1935 / 1936 ثم رئيسا لها سنة 1940. ونظرا للظروف السياسية والدولية التي مرّت بها فرنسا خلال الحرب العالمية الثانيّة، فقد غادر التراب الفرنسي ليستقر بإسبانيا في أوت 1944، ثم إلى مدريد حيث فتح مخبرا للأدوية.([137])

وفي سنة1947، أسّس الدكتور حافظ إبراهيم لجنة الدفاع عن قضايا المغرب العربي وقام بالعديد من المبادرات لكسب تعاطف الرأي العام الإسباني مع كفاح شعوب المغرب العربي والمشرق العربي في التحرّير والإنعتاق([138]).

*حافظ إبراهيم والثورة الجزائرية

بحكم المساعدة التي قدمها للمقاومة المغربية تردد اسم الدكتور حافظ إبراهيم لدى جبهة التحرّير الوطني الجزائرية وذلك رغبة منها في الحصول على السلاح، فقد نظّم لقاء قبل اندلاع الثورة بين "عبد الكبير الفاسي" و"مصطفى بن بولعيد" تم خلاله الاتفاق على توحيد حركات التحرّير بأقطار المغرب العربي الثلاثة وفور

---

[137]- خليدي محمد و خباش حميد، جهاد من أجل التحرّير الدكتورعبد الكريم الخطيب والدكتور حافظ إبراهيم، منشورات إفريقيا،1999،ص. 58-63

[138]- بن يوسف عادل، من أعلام الحركّة الوطنية المناضل الدكتور حافظ إبراهيم جندي المجهول، مجلة الصادقية، ع.21 جانفي 2001 الحلقة 2، ص.24، 25.

انتهاء الاجتماع توجه عبد الكبير إلى مدريد لإعلام حافظ إبراهيم باندلاع الثورة الجزائرية([139]).

وقد اجتمع حافظ إبراهيم مع وفد من جبهة التحرّير ضمّ كلا من العربي بن المهيدي وفرحات عبّاس بحضور عبد الكريم الخطيب يوم 5 أكتوبر 1955. وخلال اللقاء وضع حافظ كامل شبكات المقاومة المغربية على ذمة جبهة التحرّير الجزائرية.

وبعد هذا الاجتماع تحوّل العربي بن المهيدي إلى مدريد حيث استقر عشرة أيام بمنزل حافظ إبراهيم قبل أن يتحوّل إلى القاهرة([140]).

والملاحظ أيضا أن حافظ إبراهيم تعرف خلال هذه الفترة على محمد بوضياف المعروف باسم محمد مزوني وأحمد بن بلة المعروف باسم محمد دريدي وشرع حافظ إبراهيم في إرسال شحنات الأسلحة إلى الجزائر ([141]).

وفي إطار التنسيق، اجتمع حافظ إبراهيم بمدريد مع أحمد بن سليم وعبد الرحمان اليوسفي ومحمد بوضياف وأعلمهم برغبة الملك محمد الخامس في مقابلة قادة الثورة الجزائرية وتقديم المساعدة لهم.

وقد مكّن محمد الخامس حافظ إبراهيم وعبد الكريم الخطيب من مبلغ قدره مائتي وخمسين مليون فرنك لشراء أسلحة لحساب جبهة التحرّير الوطني الجزائرية وقد مكّن هذا المبلغ من شراء ألفين وسبع مائة وخمسين بندقية من صنف Mauser والمعدات اللازمة لها، وتمكن حافظ إبراهيم من إفراغ هذه الشحنة في فيفري 1957 ووضعها على ذمة بوصوف، وبعدها بفترة استطاع حافظ إبراهيم مدّ كريم بلقاسم بمبلغ قدره مـائة ألف دولار([142]).

---

[139]- Mohamed le bjaoui, vérité sur la révolution Algérienne, Gallimard Paris, 1970 p. 128.

[140]- Le Bjaoui, p. 133.

[141]– بن يوسف ، المرجع السابق ،ص63

[142]- Le Bjaoui, p. 138

وما يمكن ملاحظته، أن حافظ إبراهيم قد ساهم خلال تواجده في مدريد في مساعدة الثورة الجزائرية عسكريا وذلك بتقديم الدعم اللوجستي والمادي لها([143]).

وفي هذا السياق أيضا حاول حافظ إبراهيم عقد هدنة وتوحيد جناحي الحرّكة الوطنية لجبهة التحرّير الوطني الجزائرية والحرّكة الوطنية الجزائرية التابعة لمصالي الحاج وقد بعث أحمد محساس برسالة إلى حافظ إبراهيم بتاريخ 11 أوت1957 جاء فيها "يريد الإخوة المراكشيون القيام بشيء ما بشأن الوحدة مع الحرّكة الوطنية إلا أنّ عليهم أن يتحاشوا لعب لعبة العدو وشقّ القوى التي تقاتل حقا وتكون الفائدة في الواقع أن وحدة الحرّكة الوطنية حول أهداف عديدة وانتصار أهداف أخرى كموقف الاقتتال واتخاذ موقف واحد في الأمم المتحدة ونزع سلاح العدو وتعزيز وضعنا على المستوى الدبلوماسي إلى أبعد الحدود. وبما يخصني قمت بتمهيد الطريق لكن لا ينبغي أن نعتقد كالجبهة الوطنية الجزائرية أن وقت الانتقام حان" ([144]).

ب- حسين التريكي :

من مواليد 1915 بالمنستير تحصل على شهادتي الابتدائية ثم الثانوية وبعدها سافر إلى فرنسا لإتمام دراسته الجامعية حيث درس الهندسة في برقاي ولظروف عائلية رجع إلى تونس ولم يكمل تعليمه الجامعي وكان ذو ميول عربية إسلامية.

انخرط في الحزب الحرّ الدستوري التونسي وعمل في مكتب المغرب العربي بالقاهرة وإثر الخلاف بين الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف حول الاستقلال انضم إلى الأمانة العامة وبعدها سافر إلى القاهرة وتعرف على قادة جبهة التحرّير الوطني الجزائرية([145]) .

---

[143]- دحو جربال، جيش التحرّير المغاربي(1948- 1955) ،مؤسسة محمد بوضياف الجزائر، 2004، ص. 141.

[144] - Harbi Mohamed, Le F.L.N. Mirage et Réalité des origines a la prise du pouvoir (1945- 1962), édition J.A. Paris, 1985 p. 156-157

[145]- شهادة حسين التريكي، شريط عدد 1، مسجل بالمعهد الأعلى لتاريخ الحرّكة الوطنية بتاريخ 1 فيفري 1993.

وللتعريف بالقضية الجزائرية بالخارج وكسب أنصارا لها على مستوى أمريكا اللاتينية، قررت جبهة التحرّير إرسال وفدا إليها يتكوّن من الرئيس فرحات عباس وعضوية عبد الرحمان كيوان وحسين التريكي في جويلية 1956.

وقام الوفد بزيارة كل من البرازيل والأرجنتين واركواي وبيرو والشيلي وبيركواي ووصلوا حتّى حدود المكسيك وكل بلد يزورونه يعقدون فيه مؤتمرات ويدلون بأحاديث صحفية ويشكلون لجنة أحباء الجزائر (تتكون من صحفيين وطنيين ونقابيين ومحامين) حيث استطاعوا التأثير على الرأي العام اللاتيني وكسب تعاطفه.

وفي المكسيك توقفت الجولة الأولى حيث رجع فرحات عباس إلى أمريكا للدفاع عن القضية الجزائرية بالأمم المتحدة.

وفي هذه الفترة، ألّف حسين التريكي كتابا بالإسبانية عنوانه "هذه الجزائر" يتراوح عدد صفحاته ما بين مـائة وثمانين ومائتي صفحة تم إهداؤه إلى القادة الجزائريين الخمسة الذين اختطفتهم فرنسا وكان له مفعول ساحرّ على الرأي العام اللاتيني حيث تم طبعه في البيرو والمكسيك وطبع مرّتين في الأرجنتين ([146]).

وفي سنة1957، قام الوفد بجولة ثانية وتكوّن من آيت حسن وحسين التريكي للدفاع عن القضية الجزائرية ولتحسيس الرأي العام وكسب مؤازرته.

والملاحظ أن فرنسا تلمست النتائج التي حققها الوفد الأول ولهذا أرسلت أربعة وفود إلى أمريكا اللاتينية: وفد سياسي ووفد اقتصادي ووفد رياضي ووفد ثقافي لمسح النتائج التي حققها الوفد الجزائري.

وبدأ الوفد زياراته إلى البرازيل ثم اركواي والأرجنتين والشيلي ودول أخرى لكسب أصواتها في الأمم المتحدة وكانوا يتصلون بالنقابة والطلبة.

---

[146]– المصدر السابق، شريط عدد 5 مسجل بتاريخ 9 فيفري 1993.

وقررت فرنسا الاتصال بحكومات أمريكا اللاتينية لمنع الوفد من مواصلة جولته وفعلا بدأت العراقيل توضع إذ تم توقيف آيت حسن وحسين التريكي من مواصلة الرحلّة ومنعهما من الدخول ثم ترحيلهما.

وبعدها سافر الوفد إلى الإكوادور في أوت 1957 حيث تقابل مع وزير الخارجية الأكوادوري وعقد مؤتمرا صحفيا للتعريف بالقضية الجزائرية وأجرت معهم جريدة "التاجر"Commerce حديثا صحفيا بالاسبانية ([147]).

كل ذلك يجعلنا نستنتج أن حسين التريكي والإخوة الجزائريين قاموا بالدعاية في أمريكا اللاتينية وحققوا نتائج إيجابية وعرّفوا بالقضية الجزائرية.

ج -العابد بوحافة:

ولد في 15 أوت 1913 بجرجيس درس في سوسة ثم سافر إلى فرنسا حيث تحصل على الباكلوريا ومنها انتقل إلى بريطانيا حيث سجل في الجامعة البريطانية وتحصل على الإجازة في اللغة الانكليزية.

وانتسب إلى الحزب الحرّ الدستوري القديم ثم الحزب الدستوري الجديد واشتغل في الصحافة والتمثيل ويعرف لدى أجهزة الأمن الفرنسية باسم "شكري باي" ولقب بذلك إثر تقلاده دورًا تمثيليًا لشكري باي وهو ضابط جزائري منتسب للجيش الفرنسي وأبوه هو القائد "الجيلاني بن بلقاسم بوحافة" خليفة بالمطوية([148]).

وقد سافر العابد إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأسس سنة 1946 بنيويورك لجنة تحرّير إفريقيا الشمالية، وكان يكتب في الصحافة الأمريكية عن القضية المغاربية([149]).

زار العابد القاهرة سنة 1948 وتعرف على مؤسسي لجنة شمال إفريقيا واجتمع برئيسها الأمير "عبد الكريم الخطابي" الذي عينه ممثله ومندوب اللجنة لدى الولايات المتحدة الأمريكية وفي نفس الوقت حضر اجتماع الجامعة العربية

---

[147]– شهادة حسين التريكي ، شريط، عدد 5.

[148] - شهادة العابد بوحافة ، شريط عدد46 مسجل بتاريخ 30 أكتوبر 1992.

[149]- م ا ت ح و ، بكرة، Q.O.642 العابد بوحافة ملف 1944 – 1950 ص. 30 و 115-.118

الذي عقدته بمقر الأمم المتحدة بباريس سنة 1948 وتعرف على الزعيم الجزائري "مصالي الحاج" حيث توثقت العلاقات بينهما واتفقا على القيام بالدعاية للقضية الجزائرية على المستوى الدولي والعربي ومنحه مصالي عضوية شرفّية لحزب الشعب الجزائري ([150])

قد بعث سنة 1949 برسالة إلى الرئيس الأمريكي شرح له فيها أوضاع الجزائر.

وكان يكتب في الصحافة الأمريكية مثل "نيويورك تايمز" إضافة إلى إدلائه المتواصل بأحاديث صحفية عن قضية شمال الإفريقية. ([151])

وعند اندلاع الثورة الجزائرية، بعث برسالة إلى الرئيس الأمريكي الجنرال "ايزنهاور" بتاريخ 13 نوفمبر 1954 يحتجّ فيها على استعمال الأسلحة الأمريكية من طرف الفرنسيين للقضاء على الوطنيين الجزائريين وقد سلم نسخة من هذه الرسالة إلى الصحافة ووسائل الإعلام الأمريكية([152]).

وتواصلت دعايته للقضية الجزائرية حيث بعث برسالة أخرى إلى الرئيس الأمريكي عند زيارة الرئيس الفرنسي للولايات المتحدة الأمريكية يحيطه علما بالأعمال العسكرية التي تقوم بها فرنسا بالجزائر ([153]).

وتجدر الإشارة إلى أن بوحافة كانت له علاقات وثيقة ومميزة مع الأمينين للجامعة العربية "عزام باشا" و"حسونة باشا" الذي طلب منهما دعم القضية الجزائرية. ولقد تقرر تقديم القضية الجزائرية سنة 1953 على مستوى الجامعة العربية ولكنها لم تقدم فاغتنم بوحافة زيارته إلى السعودية بدعوة من الأمير "فيصل" وزير الخارجية الذي سلمه رسالة من "مصالي الحاج".

استقبل بوحافة من طرف الملك "سعود" وطلب منه التدخل لدى الجامعة العربية لدراسة القضية الجزائرية وسلمه رسالة من مصالي الحاج وإثر تدخل

---

[150]- شهادة العابد بوحافة
[151]- بكرة، Q.O.642 ، ص. 119.,
[152]- الزهرة، ع. 1439، 19 نوفمبر 1954، العابد بوحافة يرسل برسالة إلى الرئيس الامريكي، ص..1
[153]- بكرة Q.O. 642 ص. 253.

السعودية قررت الجامعة العربية دراسة القضية الجزائرية. والملاحظ أن لعابد بوحافة علاقات وثيقة ومميزة مع أقطاب الحرّكة الوطنية الجزائرية وقد قدم المساعدة والدعم المندوبتي جبهة التحرّير مثل آيت حمد ومحمد خيضر وغيرهما([154]).

والملاحظ أنه أرسل رسالة أخرى تبنتها السفارة السعودية، علما أنه كان مراسلا لجريدة مصرية([155]). ومما سبق ذكره نلاحظ أن هاته الشخصيات قامت بدور كبير في دعم القضية الجزائرية والتعريف بها على المستوى الخارجي واستطاعت أن تدعمها على كافة الأوجه وتكسب لها أنصارًا ومرد ذلك إيمانها بعدالة القضية الجزائرية وبالأخوّة التونسية الجزائرية.

خاتمــة :

كانت مواقف الأحزاب التونسية والرأي العام التونسي من الثورة الجزائرية تمتاز بالدعم والمساندة على كافة الأوجه، ومرد ذلك إيمانهم بوحدة الشعوب المغاربية وبضرورة مساعدتهم حتى يتحصلوا على استقلالهم وبوحدة شمال إفريقيا، واعْـتِرَافًا بالخدمات الجليلة التي قدمتها الجالية الجزائرية بتونس للحرّكة الوطنية التونسية والعلاقات الوثيقة التي تربط الجالية التونسية بالجالية الجزائرية المتواجدة بفرنسا وقناعتهم بهشاشة الاستقلال التونسي، وأنه لا معنى له مادامت الجزائر مستعمرة ودخول الدولة التونسية طرفًا في الحرب بصفة غير مباشرة حتى أصبحت أراضيها عرضة لاعتداءات وتنكر الفرنسيين للإتفاقيات المبرمة معها.

ما يمكن ملاحظته مما ورد ذكره أن الأحزاب التونسية والرأي العام التونسي كانت لها مواقف مؤيدة ومساندة للثورة الجزائرية، ونلمس ذلك من خلال البيانات والبلاغـات والاجتماعات والمظـاهرات والإضرابات والدعاية لجبهة التحرّير، وهذا ما ساهم بالتعريف بالقضية الجزائرية وكسب لها أنصارًا

---

[154]– شهادة بوحافة.

[155]- بكرة Q.O. 642 ، ص. 262.

وأصدقـاء وكل هذا أذكى روح التضامن بين الشعبين التونسي والجزائري وأنار الرأي العام الداخلي والخارجي وهو يعتبر أحد وجوه الدعم التونسي للثورة الجزائرية.

مواقف الهيئات والمنظمـ ـ ـات الشعبية من الثورة الجزائريـة(1954-1962).

مقدمـ ـة

I- موقف الهيئات الوطنية من الثورة الجزائرية (1954-1962)

1- موقف الهيئة القومية للأطباء التونسيين

2- موقف هيئة المحامين التونسيين

3- موقف جمعية المهندسين الأخصائيين

4- موقف الجامعة القومية للتعليم

5-موقف الجامعة العامة للموظفين التونسيين

6- موقف الجامعة القومية للصحة

7- موقف هيئة البريد التونسي

II - مواقف المنظمات الشعبية من الثورة الجزائرية (1954-1962)

1- موقف الاتحاد العام التونسي للشغل.

2- موقف الاتحاد القومي للصناعة والتجارة.

3-موقف الاتحاد القومي للمزارعين التونسيين

4-موقف الاتحاد القومي النسائي التونسي

5-موقف الاتحاد العام للطلبة التونسيين.

6-موقف المنظمة القومية للكشافة التونسية

خـ ـاتمة

مقدمـة

تعتبر الهيئات والمنظمات التونسية من روافد الحرّكة الوطنية التي يربطها تاريخ المصير المشترك مع الحرّكة الوطنية الجزائرية، ولهذا وطدت علاقتها إبان الثورة الجزائرية ونلمس ذلك في سعيها إلى دعم الثورة الجزائرية ومساندتها. ويمكن أن نستشف هذا الدعم من خلال ما توخته الهيئات والمنظمات التونسّية بنشاطها المكثف والمتنوع والذي شمل عقد الاجتماعات وتنظيم المظاهرات والإضرابات المعبّرة عن احتجاجها ورفضها للاحتلال الفرنسي وتأييدها للكفاح الجزائري ومساندته.

I - موقف الهيئات القومية من الثورة الجزائرية (1954-1962):

1- الهيئـة القوميـــة للأطبـــاء التونسيـن :

إثر الأعمال الإجرامية والإرهابيـة التي كان يقوم بها الاستعمار الفرنسي وغلاة المعمرين في حق الشعب الجزائري عقدت الهيئة القومية للأطباء التونسيين اجتماعا عاما يوم 31 مارس 1956 بتونس، وأصدرت بلاغا تؤكد فيه تضامنها التام والكامل مع الشعب الجزائري الشقيق وزملاء المهنة وترحّمها على أرواح الشهداء الجزائريين".([156]) وعبّر الأطباء التونسيين عن تضامنهم ومؤازرتهم للشعب الجزائري في نضاله واستنكروا التضييقات التي يتعرض لها الإطار الطبي الجزائري من قبل إدارة الاحتلال الفرنسي.

وفي هذا الإطار أيضا أصدرت بيانا تستنكر وتدين فيه حادثة اختطاف القادة الجزائريين تقول فيه " إن النقابة القومية للأطباء التونسيين أدهشها خبر الاعتداء الفظيع الذي ارتكبه الاستعماريون الفرنسيون ضدّ زعماء الشعب الجزائري الشقيق وهي تقدم احتجاجا صارما ضدّ هذا العمل الشنيع وتؤكد تضامنها مع الشعب

[156] - العمل، ع151، 17 أفريل 1956، بيان هيئة الأطبـاء التونسيين، ص2.

الجزائري وهي مؤمنة بأن الحكومتين التونسية والمراكشية ستتخذان موقفا صارما لمواجهة هذا العدوان." ([157]) قدمت احتجاجًا شديدَ اللهجة على اختطاف القادة الجزائريين وجدّدت تضامنها مع الشعب الجزائري وطالبت الحكومتين التونسية والمغربية باتخاذ إجراءات رادعة ضدّ تصرفات الفرنسيين.

وبمناسبة عرض القضية الجزائرية على هيئة الأمم المتحدة، أصدرت هيئة الأطباء التونسيين بيانا تعلن فيه "تضامنها التام مع الشعب الجزائري الشقيق الذي برهن على بطولته وكفاحه من أجل تقرير مصيره ونطلب من البعثة التونسية بالأمم المتحدة أن تعمل ما في وسعها لإيقاف الحرب والاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال".([158]) وما يلاحظ أن هيئة الأطباء تجدّد دعمها وتأييدها وتضامنها مع الشعب الجزائري في كل المناسبات حيث طالبت البعثة التونسية بالأمم المتحدة ببذل مزيد من المجهودات والمساعي والتعريف بالقضية الجزائرية لدى الدول لتأييدها.

وعلى إثر الأحداث الإجرامية والإرهابية التي قام بها الجيش الفرنسي في حق المدّنيين الجزائريين العزّل الذين اضطروا إلى اللجوء إلى تونس في أعقاب ما يعرف بـ"معركة الجزائر العاصمة"، عقد الأطباء التونسيون يومي 8 و9 جوان 1957 اجتماعا أصدروا خلاله اللائحة التالية " لقد تإثر الأطباء بالحوادث الدامية الأخيرة التي تسبب فيها الجيش الفرنسي وهم يحيّون الشعب الجزائري الباسل الشقيق في كفاحه التحرّيري كما قرروا أن يمدّوا بالإسعاف والمعالجة جميع اللاجئين الذين نزحوا عن وطنهم فرارا من اضطهاد الاستعمار الفرنسي".([159])

لقد جدّد الأطباء تضامنهم مع الشعب الجزائري إثر الأحداث الدامية التي سقط فيها العديد من الشهداء والجرحى وأعلنوا استنفارهم لتقديم الإسعافات

---

[157] - نفسها، ع 311، 24 أكتوبر 1956، ص2، وانظر كذلك، الصباح، ع 1487، 24 أكتوبر 1956، بيان هيئة الأطباء التونسيين، ص2.

[158] -العمل، ع 395، 30 جانفي 1957، بيان هيئة الأطباء، ص 2.

[159] - نفسها، ع 508، 11 جوان 1957، لائحة الأطباء التونسيين، ص 1.

والمعالجة للاجئين الجزائريين الذين فروا من الجزائر نتيجة الممارسات القمعية التي مارسها الجيش الفرنسي ضدّهم.

ونظمت الهيئة القومية للأطباء التونسيين مؤتمر الطب العربي بتونس الذي تطرق إلى القضية الجزائرية ودرس تجاوزات الحكومة الفرنسية في حق مهنة الطب والصيدلة بالجزائر ولهذا صدرت لائحة الجزائر التالية " يحتج المؤتمر على الخرق الصارخ والفاضح الذي تقوم به الحكومة الفرنسية في الجزائر للمبادئ العالمية المتعلقة بمهنة الطب ويندّدون خصوصا بالقانون الذي يجبر الصيادلة في الجزائر على أن يكشفوا على هويات حرّفائهم للسلطات العدلية والبوليسية ويحتج ضدّ هذا القانون الذي يمنع بيع المواد الطبية ويحتج أيضا على مخالفة السلطات الفرنسية للمبادئ الإنسانية في معاملة الجرحى والأطفال والشيوخ العزل ويؤكد على أن هذه الأعمال فريدة من نوعها في تاريخ التقاليد الحربية والطبية وهي تجسد الطابع العنصري والاستعماري لحرب الإبادة التي تقوم بها فرنسا في الجزائر." ([160])

..."ويشهر المؤتمر باستخفاف السلطات الفرنسية بالنظم الإنسانية والدولية المعمول بها في العالم كله واستخفافها بالعهد الذي قطعته في نيودلهي ويطالب المؤتمر بأن يتاح للشعب الجزائري الشقيق كامل حقه في الحرية والاستقلال كما يفضي ذلك إلى حق تقرير المصير([161])". قدمت الهيئة إلى المؤتمر لائحة الجزائر التي تندّد فيها بالممارسات القمعية التي يتعرض لها الشعب الجزائري وتحتج على تدخل الفرنسيين في عمل الإطار الطبي وتعتبر هذه التجاوزات مخالفة للقوانين الدولية وحقوق الإنسان وأنها عنصرية وتهدف إلى إبادة الشعب الجزائري. والمؤتمر يشهّر بهذه التصرفات واستخفاف الفرنسيين بقرارات نيودلهي ويطالب بمنح الشعب الجزائري تقرير مصيره.

2- هيئـــة المحاميـن التونسيين:

[160] -العمل، ع 835، 1 جويلية 1958، لائحة الجزائر، ص 1 و 2.

[161] - نفسها، لائحة الجزائر،ص 1 و2.

عقدت اجتماعا بتونس على إثر اعتقال القادة الجزائريين من قبل الحكومة الفرنسية يوم 22 أكتوبر1956 في محكمة الاستئناف بقصر العدالة استنكرت فيه مكائد الاستعمار الفرنسي وأصدرت بيانا جاء فيه ما يلي : " نظرا لفظاعة الاعتداء على قادة حرّكة التحرّير الجزائرية الذين كانوا في ضيافة صاحبي الجلالة سلطان المغرب وملك تونس وحصانتهما. فإن المحاميين التونسيين يعلنون استنكارهم للأسلوب الشنيع الذي استعمل لخرق القوانين المتعلقة بالطيران وعلى الأخص معاهدة جنيف المتعلقة بالطيران والتي كانت فرنسا نفسها من الموقعين عليها ودوسا للقيم الأخلاقية والثقة التي كانت نتيجة المفاهمات بين فرنسا والمغرب وتونس للتوصل إلى إقرار السلم والأمن بإفريقيا الشمالية خاصة وبالعالم بصفة عامة ينتظر نتائج الندوة الثلاثية المقرر انعقادها بتونس وإنّ المحاميين التونسيين يتضامنون مهما كانت التكاليف مع شعب شمال إفريقيا ويطالبون بالتحرّير من وقع التعدي عليهم حينا حتى ينبعث الأمن والطمأنينة في القلوب.ولهذا قررت الهيئة الإضراب عن العمل احتجاجا واستنكارا لصنيع فرنسا(162)عقدت الهيئة اجتماعًا تضامنيـا مع القادة الجزائريين المخطوفين وأصدرت بيانا تستنكرفيه هذا السلوك المخالف للقوانين الدولية للطيران ومعاهدة جنيف واعتبرته اعتداءا على كرامة التونسيين والمغاربة وغدرا بهم وتطالب بإطلاق سراحهم فورا لإرجاع الأمن والسلم وتعلن قرارها بالإضراب احتجاجا على هذه التصرفات.

وللدفاع عن الوزراء المعتقلين وفضح أساليب الاستعمار، تطوّع المحامين عبد المجيد شاكر وعبد الرحمان عبد النبي للمرافعة في قضية الزعماء المخطوفين وسافرا إلى فرنسا للاطلاع على القضية وعلى إثرها تم اعتقال المحامي عبد المجيد شاكر والتحقيق معه من قبل الأمن الفرنسي.(163)

وعلى إثر تدهور حالة المعتقلين الجزائريين في السجون الفرنسية وجّه عبد المجيد شاكر محامي الوزراء الخمسة المسجونين بـ"توركوان"(فرنسا) البرقية

---

[162] - الصباح، ع1487، 24 أكتوبر 1956، لائحة هيئة المحامين التونسيين، ص2.
[163] - نفسها، تطوع محامين لدفاع عن المخطوفين الجزائريين، ص 2.

التالية إلى وزير العدل الفرنسي: " لي الشرف بأن ألفت نظركم إلى أنه قد رفضت لي عشيّة يوم 7 نوفمبر 1961 رخصة اتصال عن طريق الهاتف بموكلي المعتقلين في قصر "توركوان" إن مثل هذا الإجراء يمثل اعتداء خطيرا وصريحا على أبسط حقوق الدفاع. وإن هذا الرفض لم يسجل في الماضي وهو ما من شأنه أن يحمل الرأي العام المغربي والعالمي على التإثر والقلق على صحة موكلي نظرا لإضراب الجوع الذي يقومون به منذ خمسة أيام لذا أرجوكم بكل إلحاح أن تصدروا التعليمات اللازمة إلى إدارة السجون حتى أتمكن من جديد من الاتصال الحرّ بموكلي. كما أرجوكم من ناحية أخرى أن تمدّونا بكل التطمينات التي تهدئ قلقنا الشديد على صحة موكلي وأن تدرسوا بسرعة الأسباب التي أدت بالوزراء الجزائريين وكافة المساجين الجزائريين بفرنسا إلى إعلان إضراب الجوع"([164]) تكشف هذه البرقية استهتار الفرنسيين وتجاوزاتهم للقوانين الدولية والتي سيكون لها تتبعات وانعكاسات سلبية على الأوضاع في المغرب العربي وتطالب بتفسيرات وتوصيات من قبل المسؤولين الفرنسيين.

والملاحظ أنّ سلطات الاحتلال الفرنسي، عاملت المعتقلين والمساجين السياسيين معاملة سيئة ووحشية ولهذا قرر الوزراء والوطنيون المعتقلون الدخول في إضراب جوع للتعبير عن رفضهم لأساليب الاستعمار الفرنسي ومعاملاته، ودخل الإضراب يومه العاشر ورغم خطورة الحالة الصحية لبعض المساجين الوزراء حسين آيت حمد ورابح بيطاط ومحمد خيصر إلاّ أنّ السلطات الفرنسية لم تعر قضية الإضراب عن الطعام أيّ اهتمام.

وعلى إثر هذه الأوضاع المأساوية، أصدرت هيئة المحامين التونسيين بيانا شديد اللهجة قالت فيه " إنّ الهيئة تعبّر عن شعور المحامين تجاه الحالة الإنسانية التي أصبح عليها الوطنيون الجزائريون المعتقلون سواء بفرنسا أو بالجزائر بسبب عبث فرنسا بالقواعد الأساسية للقانون والعدالة وإنّ الهيئة متإثرة ومعجبة بموقف هؤلاء الوطنيين الذين أقبلوا على التضحية الكبرى حفاظا على كرامتهم وذلك

[164]– العمل، ع 1883، 9نوفمبر 1961 ، برقية إلى الوزير العدل الفرنسي، ص 1و2.

بإقدامهم على إضراب الجوع ونظرا إلى الهضم الفادح والخطير لحقوق الدفاع الذي ترتكبه السلط الإدارية والقضائية الفرنسية حتى أنها ضيقت على المعتقلين سجنهم وبالأخص على الوزراء الممثلين للحكومة المؤقتة الجزائرية "بتوركوان" ومنعت جميع الاتصالات وحتى المخابرات الهاتفية المرخص لها سابقا كما اتضح أخيرا من الرفض الذي لاقاه عبد المجيد شاكر أحد محامي بن بله ورفاقه.

ظلت هيئة المحامين تتأمل وتترقب الحالة الصحية المهددة بالخطر التي أصبح عليها الوطنيون الجزائريون وخاصة الأستاذ بوفيلار، وابن عبد ا ، وفير جيس وغيرهم الذين وقعت إحالتهم تعسفا على المحاكمة.ولهذا نرفع احتجاجا صارما وننأدّي بتأكيد وإلحاح ضمائر رجال الحقوق ومنظماتهم في جميع أنحاء العالم حتى يوضع حد لهذه الاعتداءات المتحدية لمبادئ الإنسانية ولكل الحضارات.([165])

تعبّر الهيئة عن دهشتها واستغرابها من تصرفات الفرنسيين المخالفة للقوانين والأعراف الدولية خاصة فيما يتعلق بالأوضاع الإنسانية للمعتقلين الجزائريين بعد دخولهم في إضراب جوع ورفض زيارة المحامي لموكليها. ولهذا تعلن الهيئة احتجاجها على هذه التجاوزات وتطالب أصحاب الضمائر الحيّة بالتدخل لوضع حدّ لها.

على إثر إطلاق سراح الوزراء الخمسة الذين وصلوا إلى المغرب بعث لهم الأستاذ عبد المجيد شاكر محامي الوزراء الخمسة إلى السادة أحمد بن بلة ومحمد بو ضياف ومحمد خيضر وحسين آيت حمد ورابح بيطاط ببرقية التهنئة التالية فور وصولهم إلى المغرب هذا نصها: " في هذا اليوم التاريخي الذي تطأ فيه أقدامهم أرض مغربنا الكبير بعد اعتقال استمرّ خمس سنوات ونصفا أود أن أعبّر الإخوان بن بلة وبو ضياف وخيضر وآيت حمد وبيطاط عن التهاني الحارة مشفوعة بتمنياتي الخالصة. وان تبصركم السياسي وتجدلكم وإيمانكم بالمثل العليا التي تجسمها الثورة الجزائرية لحتمية انتصارها قد تغلبت في النهاية على أعمال

---

[165] -العمل، ع 1884، 10 نوفمبر 1961، بلاغ هيئة المحامين التونسيين، ص6.

القرصنة وسنين الاضطهاد وإني لواثق من أن مساهمتكم الشخصية ومساهمة إخوانكم في الاعتقال وفي الكفاح ستكون فعّالة ناجعة في بناء جزائر الغد وتشييد المغرب الكبير".[166]

تعبّر هذه البرقية عن شعور بالفرح إثر إطلاق سراح الزعماء الجزائريين وترفع لهم التهاني وتتمنى أن تكون لهم مساهمة فعّالة في بناء الجزائر وتشييد صرح المغرب العربي الكبير ليعيش في أمن وازدهار.

3- جمعيـة المهندسيـن التونسييـن:

استنكرت جمعية المهندسين الأعمال الإرهابية التي قامت بها الحكومة الفرنسية والمتمثلة في اختطاف قادة الجزائر ونلمس ذلك من خلال البيان الذي أصدرته" إن جمعية المهندسين تعلن عن شديد غضبها للاعتداء الفظيع الذي قامت به السلطات الفرنسية باختطاف زعماء حرّكة التحرّير الجزائرية ساخرة من كل التقاليد الدولية وهي واثقة من أن المسؤولين في تونس ومراكش سيضاعفون مساعدتهم للشعب الجزائري المناضل باتخاذ الوسائل الإيجابيّة الصارمة التي يقتضيها هذا الظرف الخطير".[167] تستنكر الجمعية تصرفات الفرنسيين وتدينها وتطالب المسؤولين التونسيين والمغاربة بالتضامن الفعّال وبدعم الشعب الجزائري ومساندته في تحقيق أمانيه.

4- الجامعـــة القوميـة للتعليـــم:

اهتمّت الجامعة القومية للتعليم بالقضية الجزائرية وندّدت بالأعمال الإجرامية التي يقوم بها المستعمر الفرنسي في حق الشعب الجزائري الشقيق والحركة الوطنية الجزائرية ونستشف ذلك من البيان الذي أصدرته إثر اختطاف القادة الجزائريين:"إنّ الجامعة التونسية للتعليم تعبّر عن استنكارها وشدّة غضبها لما قام به الاستعمار من أعمال مشينة وغادرة باتجاه الزعماء الجزائريين وكذلك الحكومة

---

[166]- نفسها ع،1997، 22 مارس 1962 ، برقية تهنئة للوزارة الجزائرية ، ص 1و6 .

[167] - الصباح، ع 1488، 25 أكتوبر 1956، بيان جمعية المهندسين التونسيين، ص 1. وانظر كذلك العمل، ع 312، 25 أكتوبر 1956، بيان جمعية المهندسين، ص2.

التونسية والمغربية في المساعي التي يقومان بها وتؤيد الإتحاد العام التونسي للشغل والجامعة التونسية للموظفين فيما يقومان به من أعمال وتقرر الإضراب عن العمل يوم الثلاثاء 23 أكتوبر 1956."[168]

تدين الجامعة أعمال الغدر وتعرب عن غضبها وتأييدها للمساعي التي تقوم بها الحكومتين التونسية والمغربية وتحدد دعمها لقرارات المنظمات النقابية وتعلن دخولها في إضراب تضامنا مع القادة الجزائريين المخطوفين.

واصلت الجامعة القومية للتعليم الاهتمام بالقضية الجزائرية وتطوراتها ونلمس ذلك من خلال مؤتمرها المنعقد بتونس يوم 26 ديسمبر 1956 إذ أصدرت بيانا التالي تشهّر بالسياسة الحمقاء التي كانت تنتهجها الحكومة الفرنسية إزاء القطر الجزائري الشقيق القائمة على تجاهل حقه في السيادة والاستقلال وتهيب بالأمم المتحدة على التدخل لإيجاد حلّ عادل للقضية الجزائرية وتحيّي بكل اعتزاز وفخر نضال الشعب الجزائري الشقيق وتعبّر له عن تضامنهما.[169] انتقدت الجامعة السياسة الفرنسية المتبعة بالجزائر المبنية على تجاهل حقوق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وتطالب الأمم المتحدة بالتدخل وإيجاد حلّ عادل للقضية الجزائرية وفي الآن نفسه تحي الشعب الجزائري وتجدّد تضامنها معه من أجل حقوقه.

وعلى إثر صدور أحكام جائرة في حق الوطنيين الجزائريين وجّه الأساتذة التونسيون برقية احتجاج إلى شارل دي غول ضدّ استمرار الحكومة الفرنسية في تنفيذ أحكام الإعدام في حق الوطنيين الجزائريين بعد تنفيذ حكم الإعدام على الوطني الجزائري بوسته والمواطن المغربي عبد القادر بالحاج في 8 ديسمبر 1960، ولأنّ التهديد بالموت كان يخيم على مئات من الأسرى الجزائريين وخاصة الرائدين أحمد ابن الشريف ورابح ازراري والعيساوي. "فإن الأساتذة التونسيين يحتجون بكل قوة ضدّ هذه الأعمال الإجرامية ويطالبون بوضع حد لتنفيذ

---

168 -الصباح، ع 1487، 24 أكتوبر 1956، بيان الجامعة التونسية للتعليم،ص4.

169 -العمل، ع 369، 30 ديسمبر 1956، بيان الجامعة القومية للتعليم، ص2.

أحكام الإعدام المنافية لجميع الاتفاقيات الدولية، إن حوادث خطيرة لم يسبق لها مثيل جدت هذه الأيام حيث قام جيش الاحتلال الاستعماري بتقتيل مئات من الجزائريين وبفرض حصار مشدد على حي القصبة بمدينة الجزائر مهددا بذلك حياة الآلاف من الجزائريين بالمجاعة والهلاك بينما يقف العالم متفرجا أمام هيجان غلاة الاستعمار. إن أساتذة التعليم الثانوي والجامعي مشمئزون من جراء هذه الأعمال ويندّدون بكل قوة بحملة التقتيل والترويع الجماعي التي تقوم بها الحكومة الفرنسية الاستعمارية بالجزائر. ويعبّرون عن مساندتهم التامة للشعب الجزائري الشقيق في نضاله وكفاحه العادل ضدّ الاستعمار ويطالبون بإلحاح منظمة الأمم المتحدة بالتدخل السريع لوضع حد لهذه المجازر وإيفاد لجنة للجزائر للتحقيق في هذه الاعتداءات".(170)

تعبّر عن احتجاج الأساتذة على الأحكام الجائرة غير عادلة التي تصدرها المحاكم الفرنسية في حق الوطنيين الجزائريين وتعتبرها مخالفة للقوانين والاتفاقيات الدولية وهي سابقه خطيرة وتندّد بالجرائم التي يرتكبها الجيش الفرنسي بالجزائر حيث قام بالتقتيل والتشريد والتجويع والعالم يراقب المأساة ويقف على الحياد. لهذا يعلنون اشمئزازهم وتنديدهم بهذه الممارسات اللاإنسانية التي تقوم بها الحكومة الفرنسية ويعبّرون عن مساندتهم وعطفهم تجاه الشعب الجزائري في كفاحه ويطالبون الأمم المتحدة بالتدخل وإيجاد حلّ للقضية ووضع حدٍّ للتجاوزات.

5- الجامعـة العامـة للموظفيـن التونسييـ ـن:

اهتمت الجامعة العامة للموظفين التونسيين بالقضية الجزائرية وتفاعلت معها وساندتها وأيدتها ونلمس ذلك من خلال البيان الذي أصدرته إثر اختطاف القادة الجزائريين إذ عقدت اللجنة التنفيذية اجتماعا طارئا "إثر إطلاعها على أعمال الغدر التي قام بها الاستعمار الفرنسي وذلك باعتدائه على حرّية المغرب العربي وسيادته وخيانته لأصول الحرب والشرف بإلقاء القبض غدرا على زعماء الحرّكة التحرّيرية الذين اغتروا بالوعود الفرنسية وظنوا غلطا إن فرنسا تابت إلى رشدها

170 - نفسها، ع 1604، 16 ديسمبر 1960، برقية الأساتذة التونسيين، ص1.

ورجعت إلى جادة المنطق السليم فالجامعة العامّة للموظفين تشهر بهذه الأعمال التي التجأت إليها قوى الاستعمار عند العجز مما أدّى بفرنسا إلى نكث العهد ونقض الوعد والجامعة تعرب لجلالة محمد الخامس والحبيب بورقيبة عن كامل ثقة الموظفين التونسيين بهم وأملهم الوطيد في مواصلة مساعيهما الموفقة لإيجاد حلّ لمعضلة الجزائر التي تزداد تعقدا يوما بعد يوم حتى تنجح الأخت الشقيقة وتخرج من محنتها ظافرة وغانمة. وتعلن الجامعة عن استعداد الموظفين التونسيين كافة لكلّ الطوارئ وللرد على العدو الاستعماري باذلين في سبيل ذلك كل نفس. "عاشت الجزائر عاش المغرب العربي الكبير".([171])

تندّد الجامعة بالاختطاف وتحتج على نكث العهود التي قدمت للتونسيين والمغاربة من قبل الفرنسيين وتجدّد ثقتها بالقادة وتطلب منهم مواصلة مساعيهم لحلّ القضية الجزائرية ويسود الأمن والازدهار وتعلن استعداد الموظفين للذود عن الوطن.

وأصدر الاتحاد القومي للموظفين التونسيين بيانا يعلن فيه "عن تضامنه مع الشعب الجزائري ويندّد بالفظائع والتقتيل ويدعو الموظفين خاصة والشعب التونسي عامة إلى مضاعفة وسائل التأييد المادي والأدبي لكفاح إخواننا الجزائريين ويأذن بفتح اكتتاب الموظفين لفائدة الجزائر".([172])

والملاحظ أن الموظفين يعربون عن تأييدهم للشعب الجزائري في كفاحه ويندّدون بالجرائم التي يقترفها الفرنسيون في حق الجزائريين ويطالبون الشعب التونسي بتفعيل تضامنه وبزيادة المساعدات المادية والأدبية وبفتح اكتتاب ليتبرعون بالأموال لفائدة الجزائر.

وتواصل الجامعة العامة للموظفين اهتمامها بالثورة الجزائرية حيث تحتفل بالذكرى المباركة للثورة التحرّيرية وأصدرت بيانًا دعت فيه كافة الموظفين للمشاركة الجماعية في الاجتماع الشعبي العام الذي تقرر عقده يوم غرة نوفمبر

---

[171] - الصباح، ع 1487، 24 أكتوبر 1956، بيان الجامعة للموظفين التونسيين، ص2

[172] - العمل، ع 395، 30 جانفي 1957، بيان اتحاد الموظفين التونسيين، ص 2.

1960 على الساعة الرابعة مساء ببطحاء باب الخضراء لإحياء "غرة نوفمبر" ذكرى الثورة الجزائرية ضدّ الطغيان والاستعباد واسترجاع الحرية المغتصبة لشعب مؤمن أبيّ وللتعبير عن تضامن الموظفين التونسيين مع إخوانهم المجاهدين الجزائريين تضامنا فعّالا ولتعزيز حركة التحرّير الجزائرية وشدّ أزرها حتى يتمكّن الشعب الجزائري الشقيق من استرجاع استقلاله المنشود.(173) تذكر الجامعة الموظفين بضرورة المشاركة في الاجتماع الشعبي تخليدا لذكرى الثورة الجزائرية وللتعبير عن تضامنهم مع الجزائريين ومؤازرتهم حتى يتمكنوا من استرجاع حقوقهم وإعلان دولتهم المستقلة.

6- الجامعـة القوميـة للصحـة:

اهتمت الجامعة "القومية" للصحة بالقضية الجزائرية وبتطوراتها واعتبرتها قضية الشعب التونسي وأكّدت على ضرورة الدفاع عنها داخليا وخارجيا ونلمس ذلك إثر اختطاف القادة الجزائريين غدرا حيث استنكرت الاختطاف واعتبرته عملا غير مسؤول ولم تكتف بذلك بل أرسلت برقية إلى رئيس الجمهورية الفرنسية هذا نصها :"تحتج الجامعة القومية للصحة احتجاجا صارما ضدّ غدر الحكام العام الفرنسي بالجزائر باستعماله وسائل القرصنة إزاء الزعماء الجزائريين وتطالب باسترجاع حرّيتهم حالا" تعربد الجامعة عن احتجاجها لإختطاف القادة الجزائريين وتطالب بإطلاق سراحهم فورا.

وفي هذا السياق أيضا أبرقت إلى الأمين العام للأمم المتحدة برقية جاء فيها:" تطالب الجامعة القومية للصحة الأمم المتحدة بالتدخل ضدّ غدر الفرنسيين واستعمالهم لوسائل القرصنة وتطالب بإطلاق سراح الزعماء الجزائريين."(174) تطالب الأمين العام الأمم المتحدة بالتدخل لدى الفرنسيين لإطلاق سراح القادة الجزائريين.

---

173 - نفسها، ع1565، 1 نوفمبر 1960، بيان الجامعة العامة للموظفين التونسيين، ص1و8.

174 - الصباح، ع 1487، 24 أكتوبر 1956، برقيات الجامعة القومية للصحة، ص4.

وعقدت الهيئة الإدارية للجامعة "القومية" للصحة اجتماعا عاما يوم 27أكتوبر1956 وأصدرت البيان التالي"أعلنت فيه سخطها على العمل الشنيع الذي تجرأ على القيام به قراصنة الحكومة الفرنسية باختطافهم زعماء جبهة التحرّير الوطني الجزائرية واعتقالهم.وأمام هذا الغدر الفرنسي بضيوف "الأمتين" المغربية والتونسية. تعلن الجامعة "القومية" للصحة تضامنها مع الشعب الجزائري الشقيق في متابعة الحرّكة التحرّيرية الموفقة، كما أنها تضع ثقتها التامة في الحكومة التونسية لاتخاذ التدابير اللازمة لإحباط سلوك الجيش الاستعماري الفرنسي وعدوانه على المواطنين وهي على أتم الاستعداد لمجابهة ما تقتضيه حالة الطوارئ".([175]) وهكذا تعلن الجامعة عن إدانتها لاختطاف القادة الجزائريين وتعتبره اعتداءا على كرامة التونسيين والمغاربة وتجدّد تضامنها مع الشعب الجزائري.

7- هيئـــة البريـــــد التونســــــي:

ناصرت هيئة البريد التونسي القضية الجزائرية وأيدتها وأدانت الأعمال الإرهابية والإجرامية التي يقوم بها المستعمر الفرنسي وغلاة المعمرين في حق الشعب الجزائري الشقيق. وقد عقدت هيئة البريد اجتماعا لمنخرطيها لتحسيسهم بالقضية الجزائرية يوم 27 جانفي 1957 وأصدرت بلاغا جاء فيه " إن الهيئة تحيّي النضال الباسل الذي يقوم به العمال والشعب الجزائري الشقيق ضدّ الاضطهاد الدامي المنظم من الاستعمار الفرنسي وغلاة المعمرين. والهيئة تنظم إلى قافلة التضامن التي يبديها الشعب التونسي بأسره وتدعو البريديين والبريديات للمشاركة في اجتماع يوم 30جانفي 1957 للتعبير عن تأييدهم المطلق لإخوانهم الجزائريين المكافحين من أجل تقرير المصير وذلك بشتى الأساليب حتى يعينوهم على نجاحهم في المعركة التي يخوضون غمارها من أجل استقلال وطنهم".([176]) تحيي الهيئة نضال الشعب الجزائري ضدّ الاحتلال الفرنسي وتعرب

---

[175] - نفسها، ع 1493، 31 أكتوبر 1956، بيان الجامعة القومية للصحة، ص3.
[176] - الصباح، ع 1580، 9 فيفري 1957، بيان هيئة البريد التونسي، ص3.

عن تضامنها معه وتدعو منخرطيها للمشاركة في الاجتماع للتعبير عن تأييدهم للجزائريين من أجل تقرير مصيرهم .

وفي هذا الإطار أيضا وجهت هيئة البريد نداء إلى البريديين والبريديات لتوجيه برقيات إلى هيئة الأمم المتحدة والرئاسة الفرنسية "تعبّر فيها عن تضامنها مع نضال الشعب الجزائري الشقيق وتطالب هيئة الأمم المتحدة بالتدخل لفائدة فوز الجزائر المكافحة بحقها في الاستقلال والحرية".([177])دعت الهيئة منخرطيها إلى توجيه برقيات إلى كل من هيئة الأمم المتحدة والرئاسة الفرنسية يعبّرون فيها عن تضامنهم مع الشعب الجزائري في نضاله ويطالبون بالتدخل لوضع حدّ لهذه الحرب والاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

II – مواقف المنظمات الشعبية من الثورة الجزائرية (1954-1962)

1- موقف الاتحاد العام التونسي للشغل :

تأسس الاتحاد العام التونسي للشغل نتيجة جهود بذلها فرحات حشاد أحد رواد الحرّكة النقابية التّونسية. فبعد لقاءات عديدة انعقد بتونس يوم 20 جانفي 1946 المؤتمر التأسيسي الاتحاد العام التونسي للشغل وتم انتخاب فرحات حشاد كاتبا عاما له ([178]). والملاحظ أنّ الاتحاد العام التونسي للشغل كان يطمح إلى وحدة الشغالين بشمال إفريقيا ونستنتج ذلك من خلال جهوده الداخلية والخارجية.

فقد شارك وفد من الجزائريين يتكون من عيسات ايدير وأحمد بن بله في المؤتمر الخامس للاتحاد العام التونسي للشغل. وقد جرت مفاوضات بين الوفدين حول الانسلاخ أو البقاء بالجامعة العمالية الشيوعية وتمّ الاتفاق على الانسلاخ والانضمام إلى الجامعة الدولية للنقابات الحرّة([179]). تجدر الإشارة إلى أن العلاقات النقابية التونسية الجزائرية كانت وثيقة حيث كان هناك تعاون وتنسيق فيما بينهما.

---

177 - نفسها، برقيات هيئة البريد التونسي، ص3.

178- بن حميدة عبد السلام ،الحرّكة النقابة الوطنية للشغيلة بتونس (1924-1956)، ترجمة رضا سبسباس وأخرون، صفاقس دار محمد علي الحامي،1984،ص

179- شهادة أحمد بن صالح السياسية، إضاءات حول نضاله الوطني والدولي، مؤسسة التميمي، زغوان، 2002 ص 92.

إثر اندلاع الثورة الجزائرية في غرة نوفمبر1954 وجدت التأييد والمساندة الداخلية والخارجية من قبل الاتحاد العام التونسي للشغل ونلمس ذلك من خلال بياناته ولوائحه.

ولقد أدان الاتحاد العام التونسي للشغل القرار الذي اتّخذته الحكومة الفرنسية والمتمثل في إعلان حالة الطوارئ بالجزائر بعد مصادقة البرلمان الفرنسي، وأصدر التصريح التالي : "أقدم البرلمان الفرنسي بالفعل على المصادقة على قانون إعلان حالة الطوارئ بالجزائر وبذلك أصبحت الجزائر تتمتع بميزة رسمية أخرى تقربها من عائلة شمال إفريقيا بقدر ما تفصلها عن القوانين التي تطّبّق على الوطن الأم إذ أن تونس عاشت الحوادث.

إنّ إعلان حالة الطوارئ في الجزائر يعتبر حقا أخطر حادث وقع منذ ابتداء الحوادث في شهر نوفمبر1955 وستجتاز البلاد الجزائرية الشقيقة فترة من الشدة نعرف جيدا مقدار ثقلها وكابوسها وذلك بعد أن حرّمت من مؤسسات وقضي فيها على أهم الأحزاب الوطنية من قبل إعلان حالة الطوارئ وهكذا نرى أن الاستعمار لا يريد أن يتراجع إلى الوراء في شيء وإنما يقوم بخطوة إلى الأمام في طريق التورّط الذي يثير استنكار العالم كله الحرّ وغير الحرّ ونحن لا يسعنا إزاء هذا الحادث الخطير إلا أن نعلن مقتنا الشديد لأساليب التعسف التي تتبعها السياسة الاستعمارية وأن نعلن لإخواننا الجزائريين في هذه الظروف الشديدة التي يجتازونها عن عميق تمنياتنا وأن يجتازوا هذا الظرف العصيب لما عرفوا به من قوة الصبر والمجالدة حتى ينبثق الفجر"([180]).

والملاحظ أن الاتحاد قدم احتجاج شديد اللهجة إلى الحكومة الفرنسية إثر إعلانها حالة الطوارئ بالجزائر واستنكر سياسة البطش والاعتقال وأعرب عن تضامنه مع الجزائريين في نضالهم.

---

[180]- صوت العمل، ع.5، 3 أفريل 1955، "بيان حول إعلان حالة الطوارئ"، ص..1

وكان الاتحاد العام التونسي من بين النقابات التي دعت إلى توحيد المنظمة الشغيلة الجزائرية فهو قد استبشر بتشكيل اتحاد نقابات الشغالين الجزائريين وبرز ذلك خلال المؤتمر الثامن للاتحاد الجهوي المنعقد بتونس يومي 18 و19 فيفري 1956 الذي أصدر لائحة تأييد لاتحاد نقابات الشغالين الجزائريين جاء فيها: "إن المؤتمر المنعقد بقصر كوهين تحت رئاسة أحمد بن صالح الكاتب العام للاتحاد العام التونسي للشغل يحيّي بكامل السرور تكوين المنظمة النقابية الجزائرية الحرّة اتحاد نقابات الشغالين الجزائريين ويرى أن هذا التكوين فيه فخر للاتحاد العام التونسي للشغل حيث كان الاتحاد رائد الكفاح من أجل تأسيس هذه المنظمات القومية بكامل شمال إفريقيا ويقدّم تهانيه الخالصة للشعب الجزائري الشقيق ويتمنى له كل النجاح والازدهار".([181]) حيّا الاتحاد المبادرة التي قام بها النقابيون الجزائريون بتأسيسهم اتحاد النقابات الشغالين الجزائريين وتمنى أن تساهم هذه الخطوة في توحيد النقابات بشمال إفريقيا وقدم تهانيه للشعب الجزائري.

وكان الاتحاد العام التونسي للشغل يعتبر القضية الجزائرية قضيته ونلمس ذلك من خلال اجتماعاته التي ما انفكّت تتطرّق إلى أوضاع أهالي الجزائر والجرائم التي يتعرّضون إليها من قبل سلطات الاحتلال الفرنسي. ففي اجتماع مجلس الإطارات النقابية يوم 1 أفريل 1956 بقاعة اجتماعات الموظفين التونسيين أصدر الاتحاد بيانا "يعلن فيه تأييد الاتحاد وتضامنه مع الشعب الجزائري الشقيق وكفاحه للظلم والقهر في سبيل استرجاع استقلاله من كل سيطرة استعمارية".([182])

اهتم الاتحاد بالقضية الجزائرية التي آمن بعدالتها وعقد اجتماع تحسيسي وتوعوي لمناضليه وأصدر بيانا يعرب فيه عن تضامنه مع الشعب الجزائري في كفاحه من أجل استرجاع حقوقه المغتصبة.

كما اجتمعت أيضا الهيئة الإدارية للاتحاد التونسي للشغل مجدّدا يوم 18 ماي 1956 بتونس وأصدرت التصريح التالي "نحيّي كفاح الشعب الجزائري ونتمنى

[181]- الصباح، ع، 1282، 23 فيفري 1956، "لائحة تأييد لاتحاد النقابات الشغالين الجزائريين"، ص5.
[182]- نفسها،ع، 1318، 5 أفريل 1956، بيان تأييد لاتحاد النقابات الشغلين الجزائريين، ص2.

توحيد الحرّكة الجزائرية للتعجيل باستقلال الجزائر ولتمكين كامل الشمال الإفريقي من القيام بدوره".([183]) عبّر الاتحاد عن أمله في توحيد الحرّكة الوطنية الجزائرية للتعجيل بالاستقلال الجزائري وباستقرار الأوضاع بشمال إفريقيا ويعم السلام والأمن والازدهار.

ومن الملاحظ أن الاتحاد العام التونسي للشغل سعى إلى القيام بحملات تحسيسية وأخرى توعوية للجماهير التونسية والرأي العام العالمي لفضح جرائم الاستعمار الفرنسي في حق الشعب الجزائري ونستشف ذلك من خلال توجيهه رسالة إلى الجامعة الأمميّة للنقابات الحرّة نقتطف منها ما أوردته أعمدة جريدة العمل: "يطالب الاتحاد العام التونسي للشغل من المنظمة الأممية أن تتخذ موقفا صارما أمام الاعتقالات المريرة للقادة النقابيين الجزائريين ويطلب تدخل الجامعة الأممية الحرّة لدى فرنسا والمنظمة الدولية للشغل ضدّ التعدّيات المتكررة على أبسط الحرّيات ومواصلة الحرب بالجزائر ونعبّر عن تضامننا التام مع الشغالين الجزائرييـن والشعب الجزائري الشقيق".([184]) طالب الاتحاد الجامعة الأممية باتخاذ موقف واضح من الاعتقالات التي يتعرض لها النقابيون الجزائريون والتدخل لدى الفرنسيين والمنظمة الدولية للشغل لوضع حدّ لهذه التجاوزات والممارسات اللاإنسانية وإنهاء الحرب وجدّد تأييده وتضامنه مع الجزائريين.

بمناسبة ذكرى 5 جويلية 1830 تاريخ احتلال الجزائر نظّم الاتحاد العام التونسي للشغل اجتماعا تضامنيا مع الشعب الجزائري الشقيق يوم 5 جويلية 1956 بتونس وأصدر بيانا "يحث فيه الجامعة الأممية للنقابات الحرّة على التدخل لدى الحكومة الفرنسية حتى يقع إيقاف الحرب الفرنسية الجزائرية في نطاق احترام سيادة الشعب الجزائري الشقيق. وإنّ الاتحاد التونسي للشغل يعلن تضامنه الكامل مع الشعب الجزائري في ذكرى الاحتلال" ([185]). واصل الاتحاد مساعيه

[183]- العمل، ع. 179، 20 ماي 1956، "تصريح لهيئة الادارية للاتحاد التونسي للشغل". ص..2

[184]- نفسها ، ع. 186، 29 ماي 1956، "برقية إلى الجامعة الأممية للنقابات الحرّة"، ص.2

[185] - نفسها ع. 218. 6 جويلية 1956، بيان الاتحاد العام التونسي للشغل في ذكرى احتلال الجزائر، ص.1.

لدى الجامعة الأممية وحثها على التدخل لفائدة القضية الجزائرية من أجل إنهاء الحرب والاعتراف بحقوق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وأعرب عن تـ أييده ودعمه للجزائريين.

ولتجسيد التضامن مع الشعب الجزائري في هذه الذكرى قام الشّغالون بإضرابات تضامنية حيث أضرب عمال المناجم بالجنوب التونسي عن العمل لمدّة أربع وعشرين ساعة تضامنا مع إخوانهم الجزائريين. ([186])

وقد قام الاتحاد العام التونسي للشغل بمساعي لدى الجامعة الأممية للنقابات الحرّة من أجل قبول عضوية الاتحاد العام للعمال الجزائريين ونجح أحمد بن صالح يوم 5جويلية1956 ببروكسل في إقناع "السيزل"(C.I.S.L) بقبول العضوية ([187]). وهذا الموقف يذكره فرحات عباس في كتابه قائلا "إنّ أحمد بن صالح هو الذي أدخل الاتحاد العام للعمال الجزائريين إلى الجامعة الدولية للنقابات الحرّة ". ([188]) وهذه الشهادة تدل على الدور الريادي الذي قام به الاتحاد لفائدة القضية الجزائرية وللتعريف بها وكسب أنصار ومتعاطفين.

وقد شارك الاتحاد العام التونسي للشغل في اجتماع المنظمة العالمية للشغل المنعقد بفيينا من 18 إلى 25 جويلية 1956، حيث قدّم الوفد التونسي لائحة خاصة بالجزائر إلى المشاركين وقد أطلعهم على تدابير الاعتقالات التي اتخذتها السلطات الفرنسية في حقّ الأبطال النقابيين الجزائريين في كفاحهم للحصول على حقوقهم وتحرّير وطنهم من الاحتلال الفرنسي ([189]). والملاحظ أن الاتحاد يوظف مشاركته في الاجتماعات التي تعقدها الجامعة الأممية لتنوير المشاركين وتحسيسهم بالقضية الجزائرية وعدالتها حيث يطلعهم على التجاوزات والممارسات الفرنسية في حق النقابيين الجزائريين الذين يناضلون من أجل تقرير مصيرهم.

---

[186]-الصباح، ع 1394، 6 جويلية 1956، اضرابات عملة المناجم في ذكرى احتلال الجزائر،ص 4.

[187]- شهادة حمدّ بن صالح،ص 91.

[188]- الصباح ع.1419، 8 جويلية 1956، لائحة الوفد التونسي في اجتماع المنظمة العالمية للشغل ص..2

[189]- شهادة أحمد بن صالح، المصدر السابق،ص 92.

ولتوعية الطبقة الشغيلة وتحسيسها بالقضية الجزائرية وتطوراتها عقد الاتحاد العام التونسي للشغل اجتماعا بمناضليه لمناقشة الأحداث وفي الختام أصْدرت لائحة نقتطف منها النصّ التالي : "إنّ الشغالين بصفاقس المجتمعين يوم 15 أوت 1956 يحيّون الشعب الجزائري الشقيق الباسل المكافح من أجل استرداد واسترجاع استقلاله الوطني ويشهّرون باعتداءات الجيش الفرنسي وغلاة" المعمرين"([190]). وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد ناقش تطورات القضية الجزائرية في اجتماعاته وجدّد دعمه وتأييده للجزائريين من أجل استرجاع حقوقهم وندّد بممارسات الجيش الفرنسي واعتداءاته المتكررة.

وفي هذا الإطار أيضا ندّد الاتحاد العام التونسي للشغل بالأعمال الإجرامية التي كان يقوم بها الجيش الفرنسي واستنكرها وخاصة ما تعرض له حي القصبة بالجزائر من مداهمات واعتقالات يعتبرها منافية للإنسانية وينحني أمام أرواح الشهداء الجزائريين ويعبّر عن تضامنه الكامل مع الشعب الجزائري الشقيق ([191]).وقد وجّه الاتحاد العام التونسي للشغل برقّية لجاب انتباه الجامعة الأممية للنقابات الحرّة لما يتعرض له الشعب الجزائري الشقيق من إبادة جماعية من قبل الحكومة الفرنسية وفيما يلي نصّها : "إلى السيد أولد انبروك بروكسيل باسم الاتحاد العام التونسي للشغل نطلب من سيادتك التدخل الحاسم لدى الحكومة الفرنسية والدوائر الدولية لوضع حدّ للمجازر المسلطة على الشعب الجزائري الشقيق وخاصة الأعمال الإرهابية الواقعة بـ قصبة "الجزائر التي تسببت في استشهاد وجرح المئات من الأبرياء وأغلبهم شيوخ وأطفال ونساء"([192]). وفي هذه البرقية طلب الاتحاد من رئيس الجامعة التدخل لدى الفرنسيين والمنظمات الدولية لإيقاف المجازر التي يرتكبها الجيش الفرنسي في حق الجزائريين والتي أدت إلى استشهاد وجرح العديد من الأبرياء من الشيوخ والأطفال والنساء.

---

[190]- العمل، ع. 247، 10 أوت 1956، لائحة اجتماع الشغالين بصفاقس، ص.4.

[191]- نفسها، ع 250، 14 أوت 1956، بيان الاتحاد العام التونسي للشغل، ص.1 و 4

[192]- الصباح، ع.1427، 15 أوت 1956، برقية الاتحاد العام التونسي للشغل إلى أولد انبروك، ص.2

وعقد الاتحاد العام التونسي للشغل مؤتمره السادس بتونس من 20 إلى 23 سبتمبر 1956 بمشاركة وفد الاتحاد العام للعمال الجزائريين برئاسة عيسات ايدير وناقش القضية الجزائرية وفي نهاية المؤتمر أصدر لائحة حول الجزائر جاء فيها : "إنّ المؤتمر يشهّر لدى الضمير العالمي بسياسة الفناء المنظم التي تنتهجها الحكومة الفرنسية بالجزائر وفي الآن ذاته يناشد الجامعة العالمية للنقابات الحرّة أن تساند القضية الجزائرية ويحيّي بحماس تأسيس الاتحاد العام للشغالين الجزائريين ويندّد بإبعاد القادة النقابيين الجزائريين وينحني بخشوع تام أمام أرواح الشهداء الجزائريين ويعبّر عن تضامنه الكامل مع الشعب الجزائري الشقيق"([193]). وفي هذه اللائحة يندّد الاتحاد بالممارسات الفرنسية والتي أدت إلى الدّمار والقتل والتهجير ويناشد الجامعة بمساندة القضية الجزائرية ودعمها في المحافل الدولية ويحيّي أبعاد النقابيين الجزائريين ويعرب عن تضامنه مع الشعب الجزائري في كفاحه التحرّيري.

وأعلن أحمد بن صالح الكاتب العام للاتحاد العام التونسي للشغل في أعقاب المؤتمر السادس "أنّ وحدة شمال إفريقيا هي الحلّم الذي داعب فرحات حشاد وأصبح اليوم حقيقة فالاتحاد العام للعمال الجزائريين له مقرّه المؤقت بتونس بنهج محمد علي وهكذا انبعثت الجبهة القومية لعمال شمال إفريقيا"([194]).

وفي هذا التصريح يعرب بن صالح إن وحدة شمال إفريقيا التي كانت حلّما يراود الكثير أصبحت الآن واقعا ومطلبا شعبيا فقد تأسس الاتحاد العام للشغالين الجزائريين وتحصل على مقر بتونس وبذلك تشكلت الجبهة القومية لعمال شمال إفريقيا التي ستتولّى الدفاع عن مطالب العمال وحقوقهم المغتصبة.

وعلى إثر اختطاف القادة الجزائريين من قبل الحكومة الفرنسية تم عقد اجتماع طارئ للمكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل ودرس الحالة الراهنة الصادرة عن الإجراءات التعسفية الغادرة المسلطة من الحكومة الفرنسية على قادة

---

[193]- العمل، ع. 286، 25 سبتمبر 1956 لائحة الجزائر، ص.2.
[194] -نفسها، ع، تصريحات أحمد بن صالح، ص.2.

جبهة التحرّير الوطني الجزائري في طريقهم إلى تونس للتشاور مع المسؤولين التونسيين والمغاربة لإيجاد حلّ للقضية الجزائرية في نطاق احترام السيادة الجزائرية أصدر الاجتماع البيان التالي: " يستنكر الاتحاد العام التونسي للشغل بشدة صنع الاستعمار الفرنسي الذي يسعى بكل الوسائل الخبيثة لاستمرار الحرب وتأخير الحلّول السلمية وذلك للاحتفاظ بامتيازاته ضدّ مصالح الشعوب. ويضع الاتحاد العام التونسي للشغل ثقته في المسؤولين المغاربة والتونسيين بأن يواصلوا نشاطهم لإقامة ندوة تونس واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لكرامة الشعوب التي من شأنها إرجاع السلم وتمكين شعوب شمال إفريقيا الثلاثة من الانعتاق والتحرّر من الاستعمار الفرنسي ويطلب من جميع الديمقراطيين في العالم ومن جميع المنظمات الدولية اتخاذ الموقف الحازم وفرض إرادتها لحلّ المشكل الجزائري بصورة تستجيب لرغبات الشعب الجزائري الشقيق وجميع الشعوب المحرّومة من حرّيتها وينبه الشعب التونسي والطبقة الشغيلة للاستعداد لكل الطوارئ في كنف الكرامة والنظام.والاتحاد العام التونسي للشغل يتّخذُ كموقف أولي من هذا العمل الغادر إعلان الإضراب العام لجميع الشغالين التونسيين لمدّة أربع وعشرين ساعة. "تحيى الجزائر الحرّة وتحيى شمال إفريقيا".([195])

استنكر الاتحاد اختطاف القادة الجزائريين لإطالة الحرب وتأخير السلم والمصالحة والاحتفاظ بالامتيازات ولهذا دعا المسؤولين إلى عقد ندوة تونس واتخاذ إجراءات هامة تصون الكرامة وترجع السلم وتساهم في تحرّير شمال إفريقيا وطالب أحرّار العالم والمنظمات الدولية باتخاذ مواقف حاسمة وفرض إرادتها لحلّ القضية الجزائرية والاعتراف بحقوق الشعب الجزائري ولهذا قرر الاضراب عن العمل لمدّة يوم تضامنا مع المعتقلين الجزائريين.

وفي هذا الإطار أيضا تحرّك الاتحاد العام التونسي للشغل على المستوى الخارجي لتحسيس الرأي العام العالمي وجلب تعاطف المنظمات الدولية مع القضية الجزائرية. ونلمس ذلك من خلال برقيته التي بعث بها إلى الجامعة

---

[195] - الصباح، 1487، 24 أكتوبر 1956، بيان الاتحاد العام التونسي للشغل، ص.2.

الأممية للنقابات الحرّة ببروكسال يلفت أنظارها "إلى أن الاتحاد العام التونسي للشغل يشهّر بالأعمال الاستفزازية الصادرة عن الحكومة الفرنسية ضدّ زعماء جبهة التحرّير الوطني الجزائري وجيش التحرّير ويطلب من الجامعة الأممية اتخاذ الموقف الحازم والتّدخل الجدّي لدى المحافل الدولية والحكومات الديمقراطية لتوقيف هذا الضغط الصادر من السلطات الفرنسية ضدّ الشعب الجزائري المكافح في سبيل حرّيته واستقلالـه الوطنـي" ([196]).

وفي هذه البرقية ندّد الاتحاد بالسياسة الفرنسية المتبعة بالجزائر وطالب الجامعة باتخاذ مواقف حازمة والتدخل لدى المنظمات الدولية والحكومات لإجبار فرنسا على تغيير سياستها القمعية والإستبدائية.

وللاحتجاج على هذا العمل الغادر عقد الاتحاد العام التونسي للشغل اجتماعا عاما ضمّ مناضليه يوم 23 أكتوبر1956 بتونس وخطب أحمد بن صالح وندّد بالإجراءات المتّخذة من طرف الحكومة الفرنسية ضدّ القادة الجزائريين واعتبرها عملية إجرامية مخالفة للقوانين الدولية . وفي اختتام الاجتماع نظّم المشاركون مظاهرة سارت نحو ساحة الاستقلال قرب السفارة الفرنسية رافعين الأعلام التونسية والجزائرية وهاتفين بحياة الزعماء المخطوفين ومندّدين بالاختطاف ومطالبين باستقلال الجزائر وبوحدة شمال إفريقيا ([197]).

ونظرا للمساعي والمجهودات التي بذلها الكاتب العام للاتحاد العام التونسي للشغل لقبول اتحاد الشغل الجزائري لدى الجامعة العالمية للنقابات الحرّة تلقّى برقية من اتحاد العمّال الجزائري تقول "إنهم يؤيدون تأييدا متينا الأخ أحمد بن صالح الكاتب العام اللاتحاد العام التونسي للشغل للمجهودات التي بذلها لانخراط الاتحاد العام الجزائري للشغل في الجامعة الأممية للنقابات الحرّة والإعتراف بالذاتية والشخصية الجزائرية من طرف جميع المنظمات العالمية الناشطة لتدعيم الوحدة العمّالية في شمال إفريقيا، تحيا الجزائر مستقلة، ويحيا الاتحاد العام

---

[196]- نفسها ، برقية الاتحاد العام التونسي للشغل إلى الجامعة الأممية للشغل ص.2.

[197]- العمل، ع.311، 24 أكتوبر 1956، اجتماع مناضلي الاتحاد العام التونسي للشغل، ص. 2

التونسي للشغل، ويحيا الاتحاد العام للعمال الجزائريين ويحيا اتحاد المغربي للشغل"([198]).

تعبّر عن تأييد اتحاد الشغل الجزائري للمساعي التي قام بها بن صالح من أجل قبولهم في المنظمة الأممية للنقابات الحرّة حيث يمثل خطوة هامة تم فيها الإعتراف بالشخصية الجزائرية وهو مكسب هام للقضية الجزائرية.

وفي هذا السياق نظّم عمال الموانئ التونسية إضرابا عاما تضامنا مع زعماء جبهة التحرّير الوطني الجزائرية. واستجابة لنداء الاتحاد العام التونسي للشغل رفضوا إنزال الذخيرة والعتاد العسكري الموجّه للجيش الفرنسي المرابط بتونس والجزائر من البواخر الفرنسية الراسية بمينائي تونس وبنزرت ولم يكتفوا بذلك بل أعلموا نقابتهم والحكومة التونسية بأنهم مستعدون لتحطيم هذه الذخيرة إلى آخر قطعة منها إذا ما وقع إنزالها.([199])

وتكرّر هذا التضامن أيضا في ميناء حلّق الوادي بتونس حيث منع عمال الميناء باخرة فرنسية كان على متنها فيلق كبير من الجيش الفرنسي قادم من فرنسا ومنعوه من النزول. وقد أحيطوا علما بأن عمال الميناء والرصيف والحرّس الوطني يمانعون ويرفضون نزول الجيش الفرنسي مما أجبر الباخرة على الإقلاع من جديد والعودة إلى مرسيليا.([200])

ولتجسيد التضامن مع الثورة الجزائرية، أصدر الاتحاد العام التونسي للشغل بيانا جاء فيه: "ستكون غرة نوفمبر 1956 يوم الجزائر، ويوم الوحدة العمالية بشمال إفريقيا وبهذه المناسبة تقيم المنظمات النقابية بشمال إفريقيا والاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد العام للعمال الجزائريين والاتحاد المغربي للشغل مهرجانات مشتركة بكامل مناطق المغرب العربي. وينظّم الاتحاد العام التونسي اجتماعات شعبية بكامل البلاد التونسية وسيشرف عليها أعضاء الهيئة الإدارية وستعقد الاجتماعات بمراكز الاتحاد الجهوية ويضيف البيان "أيها الشغالون أيها

---

[198]- الصباح، ع. 1487، 24 أكتوبر 1956، "برقية الاتحاد العام للعمال الجزائريين"، ص..3

[199]-الصباح، ع. 1489، 26 أكتوبر 1956، إضراب عملة الموانئ، ص..2

[200]- العمل، ع. 216، 30 أكتوبر 1956، عملة ميناء حلق الوادي يرفضون نزول الجيش الفرنسي، ص.2.

التونسيون إن حضوركم جميعا ومشاركتكم في إنجاح هاته الاجتماعات تعبّر عن تضامننا الكامل مع الشعب الجزائري الشقيق المكافح وتمسكنا بوحدة الشمال الإفريقي العزيز، هلموا جميعا إلى اجتماعات غرة نوفمبر 1956، تحيى الجزائر حرّة مستقلة ويحيا شمال إفريقيا الموحد"([201]).

دعا الاتحاد مناضليه لحضور الاجتماع للتعبير عن تضامنهم مع الشعب الجزائري في كفاحه التحرّيري.

إضـافة إلى ذلك أصدر الاتحاد العام التونسي للشغل نداء جاء فيه: "أيها الشغالون، إن اتحادكم العام التونسي للشغل قرّر مع المنظمات القومية أن يكون غرة نوفمبر 1956 الذي اندلعت فيه الثورة الجزائرية المباركة يوم الجزائر وهو يوم الثورة المقدّسة على الطغيان والجبروت ويوم الكفاح الخالد في سبيل تحرّير الجزائر ويوم تحطيم القيود والأغلال ويوم الصرخة الحق على الظلم والوثبة الكبرى لفرض سيادة الجزائر وهو يوم التضامن مع إخواننا المجاهدين الجزائريين. لذا فإن الاتحاد العام التونسي للشغل يناديكم للقيام بإضراب كامل يوم 1 نوفمبر 1956 وأن تشاركوا في الاجتماع العام والقومي الذي سيعقد في "رحبة الغنم" على الساعة التاسعة لتبرهنوا على تضامنكم الفعّال واستعدادكم القوي للكفاح جنبا إلى جنب في سبيل تحرّير الجزائر في نطاق توحيد المغرب العربي الكبير "لتحيى الجزائر وليحيا المغرب العربي"([202]).

وفي هذا البيان مجد الاتحاد وبارك الثورة الجزائرية ودعا مناضليه للقيام بإضراب عن العمل لمدّة يوم وحضور الاجتماع التحسيسي.

واستجاب الشعب التونسي للدعوة التي وجهت إليه إذ نظمت اجتماعات في كامل مناطق الجمهورية وأضربت البلاد التونسية وتعطل كل نشاط وانطلقت مظاهرات كبرى في كافة المدن التونسية ورفعت فيها الأعلام التونسية

---

[201]- الصباح، عدد 1489، 26 أكتوبر 1956، بلاغ من الاتحاد العام التونسي للشغل، ص.2.

[202]- الصباح، ع. 1493، 30 أكتوبر 1956، نداء من الاتحاد العام التونسي للشغل، ص.2.

والجزائرية والشعارات المنادية باستقلال الجزائر".([203]) والملاحظ أن الشعب التونسي استجاب للنداء حيث نظمت اجتماعات وأعلن الاضراب وانطلقت المظاهرات المساندة والمؤيدة للشعب الجزائري.

ولتوحيد المواقف والجهود بين سائر بلدان المغرب العربي سافر أحمد بن صالح إلى المغرب يوم 15ديسمبر1956 للمشاركة في اجتماع المنظمات الشغيلة بشمال إفريقيا وهي الاتحاد المغربي للشغل والاتحاد العام للعمال الجزائريين، والاتحاد العام التونسي للشغل، وتم توحيد المنظمات الثلاث في جامعة إفريقيا الشمالية وذلك طبقا للوثيقة التاريخية التي أبرمت في بروكسال في شهر جويلية 1956.([204])

وتجدر الإشارة إلى أن هناك تعاونا وتنسيقا بين المنظمات النقابية بشمال إفريقيا.

وإثر اعتقال قادة الحرّكة النقابية الجزائرية، أصدر الاتحاد العام التونسي للشغل البلاغ التالي يدين فيه الأعمال الترهيبيّة التي يتعرض لها قادة الاتحاد العام الجزائري للشغل وفي الآن نفسه قام الاتحاد العام التونسي للشغل بمساع لدى الجامعة الأممية للنقابات الحرّة من أجل إطلاق سراح النقابيين الجزائريين.([205]) استنكر الاتحاد الأعمال القمعية التي يتعرض لها النقابيون الجزائريون من طرف الجيش الفرنسي وفي الآن نفسه تدخل لدى الجامعة الأممية للقيام بمساعي لإطلاق سراحهم.

علاوة على ذلك بعث ببرقيتين الأولى إلى رئيس الجمهورية الفرنسية والثانية إلى الحاكم العام بالجزائر هذا نصّها "باسم الطبقة الشغيلة التونسية يرفع الاتحاد العام التونسي للشغل احتجاجه الصارم ضدّ اعتقال قادة الاتحاد العام الجزائري للشغل ذلك الاعتقال الذي يعتبر تعديا خطيرا على الحرّيات النقابية وإنّ هاته الإجراءات لا تنقص من العزيمة الراسخة للشعب الجزائري المناضل في

---

[203]- العمل، ع. 319، 2 نوفمبر 1956 الشعب التونسي يحتفل بذكرى غرة نوفمبر 1954، ص. 4.
[204]- صوت العمل، ع.42، 21 ديسمبر 1956، اجتماع المنظمات الشغيلة بإفريقيا الشمالية، ص. 2
[205]- العمل، ع. 381، 13 جانفي 1957، بلاغ الاتحاد العام التونسي للشغل ص..2

سبيل استرجاع استقلاله الوطني وإن الاتحاد التونسي للشغل يعبّر لإخوانه الجزائريين عن تضامنه الكامل والفعّال".([206])

واحتفل الاتحاد العام التونسي للشغل بالذكرى الحادية عشرة لتأسيسه إذ تمّ عقد اجتماع عام للشغالين التونسيين وأصدر بيانه التالي: "إن الاتحاد العام التونسي للشغل يحتج بكل شدة ضدّ حرّكة الاضطهاد العمياء المسلطة على الشعب الجزائري الشقيق والحرّكة النقابية الجزائرية ويؤكدون تضامنهم الأخوي وتأييدهم التام في كفاحهم التحرّيري. وتمّ كذلك إرسال برقية إلى النقابي الجزائري الأخ الزيتوني المعتقل بمحتشد البرواقية بالجزائر تعبّر لـه عـن تضامن الشعب التونسي والطبقة الشغيلة معه في كفاحه".([207])

واصل الاتحاد تحرّكاته للاحتجاج على السياسة القمعية الفرنسية المتبعة ضدّ الشعب الجزائري والنقابيين وأكّد على تضامنه وتأييده التام للجزائريين وفي الآن نفسه بعث ببرقية إلى النقابي المعتقل في محتشد البرواقيّة عبّر له عن تضامن الشعب التونسي والطبقة الشغيلة مع الشعب الجزائري في كفاحه.

ولتحسيس الرأي العام العالمي ولفت أنظاره لما يعانيه الشعب الجزائري الشقيق من إرهاب وإبادة من طرف الجيش الفرنسي وغلاة المعمرين ولكسب التعاطف وتأييدا له إثر عرض القضية الجزائرية على الأمم المتحدة،([208]) تمّ توجيه برقية إلى الجامعة العالمية للنقابات الحرّة ببروكسال "بمناسبة عرض القضية الجزائرية على الأمم المتحدة في هذا اليوم السادس من الإضراب الذي قام به الشعب الجزائري الشقيق فإن الهيئة التنفيذية للاتحاد العام التونسي للشغل التي تحيّي شجاعة الشعب الجزائري وصموده وتوجه نداء إلى الجامعة العالمية للنقابات الحرّة لتقوم بعمل فعّال لدى هيئة الأمم المتحدة والرأي العام العالمي

---

[206]- الصباح، ع. 1557، 13 جانفي 1957، برقية الاتحاد العام التونسي للشغل، ص.2.

[207]- نفسها، 1566، 22 جانفي 1957، بيان الاتحاد العام التونسي للشغل، ص..2

[208]- العمل، ع. 399، 3 فيفري 1957، القضية الجزائرية ص..1

للتعجيل بإيجاد حلّ للمشكل الجزائري في نطاق الاعتراف بالذاتية الجزائرية وضمان السلم بإفريقيا الشمالية" ([209]).

عرضت القضية الجزائرية على الأمم المتحدة وقام الجزائريون بإضراب وأمام هذه التطورات بعث الاتحاد ببرقية الى الجامعة حيا فيها صمود ونضال الشعب الجزائري وطلب منها القيام بمساعي لدى الأمم المتحدة والرأي العام لإيجاد حلّ للمشكلة الجزائرية في إطار الاعتراف بحق الشعب الجزائري بتقرير مصيره.

واعترافا بالمجهودات التي بذلها الاتحاد العام التونسي للشغل على المستوى الداخلي والخارجي بعث إليه الاتحاد العام للعمال الجزائريين بالرسالة التالية بمناسبة مشاركة الطبقة الشغيلة التونسية في الإضراب الأخير الذي شنه الشعب الجزائري : "أيها الإخوة في الوقت الذي نخرج فيه من إضراب عصيب وشاق وفي الوقت الذي عبّرت الطبقة الشغيلة الجزائرية في مجموعها على وحدتها، وفي الوقت الذي يزج بالعناصر النقابية وحتى المشاركين البسطاء في السجون بالآلاف وفي الوقت الذي يتخبط الشعب الجزائري بأكمله في اضطهاد أعمى متوحش، فإن الاتحاد العام للعمال الجزائريين يتوجه بإعتراف للاتحاد العام التونسي للشغل وللشعب التونسي الشقيق بأجمعه لمشاركته في العمل ليعبّر عن مساعدته للشعب الجزائري. والإضراب الذي أعلنته الحرّكة النقابية التونسية أظهر مرة أخرى التضامن الكلي الذي يربط منظمتنا، ونحن على يقين من أنه لا يخفى عليكم الظروف الخطيرة التي تعيشها الحرّكة العمالية العالمية يجب أن يتسع بصفة أشدّ من قبل وذلك بالمساعدة في جميع الميادين وبالضغط المستمر والمشدد على الحكومات والمنظمات الدولية المختلفة والتي انضمت إلى صفّ المقاومة الجزائرية ونحن على يقين أن منظمتكم لا تدّخر جهدا واسعا على

---

[209]- الصباح، ع. 1575، 3 فيفري 1957، برقية إلى الجامعة العالمية للنقابات الحرّة، ص. 2.

التضامن العمالي بصفة عامة والواجب الذي عليها نحو الجامعة المغربية بالخصوص وتقبلوا إخوتي فائق تحياتنا الأخوية والنضالية" ([210]).

تتحدث البرقية عن الأوضاع الصعبة التي يمر بها الشعب الجزائري بعد الاضراب حيث تمادت سلطات الاحتلال في سياستها التعسفية فزجت بالأبرياء والمناضلين في السجون والمعتقلات واعترافا بالخدمات الجليلة التي قدمها الاتحاد العام التونسي للشغل والشعب التونسي للقضية الجزائرية حيث وجدت منه التأييد والتضامن والدعم في الداخل والخارج، ومع هذا ينتظرنا المزيد من المجهود والمساعي لدى الحكومات والمنظمات الدولية وثقتنا بمنظمتكم للقيام بهذه المهمة.

واصل الاتحاد العام التونسي حملته التحسيسية والتوعوية ولفت الأنظار إلى القضية الجزائرية لكسب أنصار جدّد وعمل جاهدا على فضح جرائم الاستعمار الفرنسية وظهر ذلك في مشاركة الاتحاد العام التونسي للشغل على رأس وفد برئاسة أحمد التليلي الأمين العام في الندوة الأربعين للمكتب الدولي للشغل المنعقدة بجنيف.

وإيمانا بعدالة القضية الجزائرية، قام الوفد التونسي بدعاية واسعة النطاق لدى الوفود المشاركة وقدم لائحة استعجالية تستنكر انتهاك الحرّيات الثقافـية والفردية وتدينـها ([211]).

وعقد الاتحاد العام التونسي للشغل مؤتمره القومي السابع بدار الشغل يوم 23سبتمبر1957 بحضور وفد من الاتحاد العام للعمال الجزائريين وأصدر لائحة حول الجزائر "يؤكد فيها تضامنه الكامل وتأييده المطلق والفعّال للشعب الجزائري الشقيق في نضاله التحرّيري ضدّ الاستعمار الفرنسي ([212]). جدّد الاتحاد دعمه وتأييده للشعب الجزائري في كفاحه ضدّ الاحتلال الفرنسي.

---

[210]- الصباح، 1586، 16 فيفري 1957، رسالة الاتحاد العام للعمال الجزائريين إلى الاتحاد العام التونسي للشغل.

[211]- العمل، ع. 522، 27 جوان 1957، مشاركة الوفد التونسي وندوة الأربعين المكتب الدولي للشغل. ص.1

[212]- نفسها، ع. 597، 24 سبتمبر 1957، لائحة الجزائر، ص.2.

في إطار التنسيق بين المنظمات النقابية، شارك الاتحاد العام التونسي للشغل في الندوة النقابية لجامعات شمال إفريقيا التي انعقدت بطنجة ودامت ثلاثة أيام: 21و22و23أكتوبر 1957 وقد تمت فيها مناقشة القضية الجزائرية ودراستها وبعثت ببرقيات احتجاج إلى الأمين العام وإلى رئيس منظمة الأمم المتحدة "تستنكر اعتقال أحمد بن بلة ورفاقه وتطالب بالتّدخل السريع لإطلاق سراحهم وبالمساعدة على إيجاد حلّ للقضية الجزائرية".([213])

والملاحظ أن المنظمات النقابية لشمال إفريقيا واصلت التعاون والتنسيق فيما بينها بعقد الاجتماعات والتحرّك على المستوى الخارجي لتحسيس الرأي العام بالقضية الجزائرية ونلمس ذلك في البرقية التي أرسلت إلى الأمين العام للأمم المتحدة تستنكر اعتقال الجزائريين وتطالبه بالتدخل لإطلاق سراحهم وإيجاد حلّ عادل للقضية الجزائرية. وطالبت الندوة الحكومات التونسية والمغربية والليبية بإقامة يوم عالمي تضامنا مع الشعب الجزائري الشقيق في كفاحه التحرّيري من أجل استرجاع استقلاله الوطني ([214]). تهدف هذه المبادرة لتحسيس وتوعية الجماهير بعدالة القضية وبضرورة مؤازرته ودعم الشعب الجزائري في كفاحه.

ولقد صادق الاجتماع على اللائحة التالية: "إن الندوة النقابية التي ضمّت ممثلي أقطار شمال إفريقيا الأربعة وهي الاتحاد المغربي للشغل والاتحاد العام للعمال الجزائريين والاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد العام الليبي للعمال قد عقدت اجتماعها بطنجة أيام 20و21و22و23أكتوبر1957 في نطاق العمل الذي تتابعه المنظمات الأربع من أجل توحيد الحرّكة النقابية بشمال إفريقيا ومساهمة الشغالين في تحرّير منطقة المغرب العربي من جميع القيود الاستعمارية، وأن تحقق لشعوب المغرب العربي الكبير رغبتها الأكيدة في التواجد وهي تعتقد أن استقلال الجزائر شرط أساسي لبلوغ هذه الغاية: 1- تحرّير شمال إفريقيا:

أ- الجـزائـر:

---

[213]- العمل، ع. 622، 23 أكتوبر 1957، الندوة النقابية لجامعة شمال إفريقيا، ص. 2

[214]–نفسها، ع. 623،24 أكتوبر 1957ا، الندوة النقابية والقضية الجزائرية، ص..2

إن حرب الجزائر كانت عاملا أساسيا من عوامل التوتر الجاثم على العلاقات الفرنسية المغاربية فهي مصدر اضطراب أمن المستمر وعقبة تشل نمو البلدان المغاربية وتشكل خطرا على السلام والأمن في العالم ولاحظت الندوة أن السياسة الفرنسية في الجزائر لم تعتبر مطلقا من توصيات الدورة الحادية عشرة للأمم المتحدة ومقررات وندوات واجتماعات الجامعة الدولية للنقابات الحرّة وأنّ فرنسا تمادت في سلوكها سياسة القمع الوحشي تجاه سكان الجزائر وأكّدت عزم الجماهير الكادحة في شمال إفريقيا على تعزيز عملها من أجل استقلال الجزائر ودعت الشغالين إلى إحياء يوم الفاتح من نوفمبر الذكرى السنوية لاندلاع الثورة الجزائرية وألحت بقوة على الجامعة الدولية للنقابات الحرّة بالسعي لدى الحكومة الفرنسية وجميع المنظمات الدولية من أجل إيجاد حلّ للمشكل الجزائري وفقا لقرارات مؤتمر تونس وتطالبها بتنظيم يوم للتضامن الدولي لفائدة الجزائر المكافحة وطالبت هيئة الأمم المتحدة بإدانة السياسة التي تنتهجها فرنسا حيال الجزائر بأن يعلن حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره ودعت الحكومة الفرنسية إلى تحرّير جميع المعتقلين النقابيين والسياسيين.

ودعت الحكومات المعنية بأن تتابع باتفاق مع قادة جبهة التحرّير إلى سياسة مشتركة إزاء مشاكل الجزائر ومشاكل الشمال الإفريقي وبأن تسعى بصفة ناجحة لدى الهيئات التي يعنيها الأمر من أجل تمكين اللاجئين الجزائريين من المساعدة الدولية. كما دعت البلدان الأربعة إلى القيام بعمل مشترك من أجل تحرّير إفريقيا الشمالية وتوحيدها"([215]). وما يلاحظ إن الندوة أكّدت على استقلال الجزائر واعتبرته شرطًا أساسيًا لتحقيق الوحدة لأن الحرب أصبحت تمثل خطرا على الأمن والسلم العالمي وهي سبب تدهور العلاقات المغاربية الفرنسية.

تمادت فرنسا في سياسة البطش والقتل والدمار وتجاهلت توصيات الأمم المتحدة والجامعة الأممية وأوصت الشغالين بالاحتفال بذكرى اندلاع الثورة الجزائرية وطالبت الجامعة الأممية بالتدخل لدى فرنسا والمنظمات الدولية من

---

[215]- العمل، ع. 634، 6 نوفمبر 1957، لائحة ندوة طنجة النقابية، ص.3.

أجل إيجاد حلّ عادل للقضية الجزائرية والاعتراف بحقه في تقرير مصيره وبإقامة يوم عالمي لفائدتها ودعت الأمم المتحدة إلى إدانة السياسة الفرنسية وطلبن من فرنسا إطلاق سراح المعتقلين السياسيين والنقابيين.

احتفل الاتحاد العام التونسي للشغل بالذكرى الثالثة لاندلاع الثورة الجزائرية المباركة وهو يوم الجزائر ونظمت في جميع المدن التونسية اجتماعات شعبية عبّرت عن تضامن الشعب التونسي مع شقيقته الجزائر ([216]). وفي هذا السياق أيضا صرّح أحد الشغالين "بأن العملة التونسيين مستعدون لبذل المال ولا للتفوه بالكلام فقط بل إنهم مستعدون إلى بذل أرواحهم في سبيل استرجاع الجزائر لاستقلالها الوطني".([217])

وما يستشف إن العمال عاقدون العزم على بذل كل ما في وسعهم ولو تطلب الأمر الاستشهاد من أجل الجزائر لتسترد حقوقها واستقلالها.

وقد شارك الاتحاد العام التونسي للشغل في المؤتمر الذي نظمته الجامعة الأممية لنقابات الحرّكة ببروكسال حيث ألقى أحمد التليلي خطابا أمام الحاضرين "تحدث فيه عن الثورة الجزائرية وأهدافها وعن الجرائم التي تقترفها فرنسا في حق الشعب الجزائري إذ تعرض إلى أعمال الإبادة والتهجير التي تمارس ضدّ الجزائريين وفي الآن نفسه طلب دعم المنظمات العالمية والرأي العام الدولي لإيقاف الحرب" ([218]) في هذا الخطاب حاول تحسيس وتوعية المجتمعين بالقضية الجزائرية وعدالتها وعرّفهم بالثورة وأهدافها واطلاعهم على الجرائم التي يرتكبها الفرنسيون في حق الشعب الجزائري الذي يتعرض للتهجير والابادة وطالب المنظمات الدولية والرأي العام بالتحرّك لوضع حدّ لمأساة الشعب الجزائري وايقاف الحرب. ونتيجة لمجهودات ودعوات الاتحاد العام التونسي للشغل لدعم القضية الجزائرية على المستوى الخارجي وتحسيس الرأي العام العالمي وتوعيته

---

[216]- العمل، ع. 631، 3 نوفمبر 1957، الاتحاد العام التونسي للشغل يحتفل بالذكرى الثالثة لثورة الجزائر، ص..3

[217]- الاستقلال، ع. 107, 15 نوفمبر 1957، الشغالون والثورة الجزائرية. ص..2

[218]- العمل، ع.611، 7 ديسمبر 1957، مشاركة الوفد التونسي في مؤتمر النقابات الحرّة ص.2 .

بالقضية الجزائريةوعدالتها انعقدت بجنيف الجلسة الأولى للندوة النقابية لأقطار شمال إفريقيا وحضرها "مستر" أولدنيروك الكاتب العام للجامعة العالمية للنقابات الحرّة وأحمد التليلي ورشيد بن عبد العزيز الكاتب العام لاتحاد العمال الجزائري ومحجوب ابن الصديق الكاتب العام لاتحاد الشغالين المغاربة وسالم شيحَة الكاتب العام لاتحاد الشغل اللّيبي وتناولت الجلسة مشكلة شمال إفريقيا، وبعد الدراسة اتخذت القرارات التالية :

1- توجّه الجامعة العالمية للنقابات الحرّة منشورا إلى المنظمات المنتمية إليها تدعوها إلى الضغط على الحكومات وعلى الرأي العام لإيجاد حلّ للقضية الجزائرية.
2- قررت الجامعة العالمية للنقابات الحرّة إرسال وفد إلى تونس لدرس الحالة الراهنة بعد حوادث الساقية والاتصال باللاجئين الجزائريين الذين توافدوا على تونس بعد إحداث المنطقة المحرّمة (الممنوعة).
3- توفد الجامعة العالمية للنقابات الحرّة وفدا من الصحفيين النقابيين التابعين للمنظمات النقابية إلى تونس لدرس الحالة السياسية على عين المكان.
4- تقوم الجامعة العالمية للنقابات الحرّة بتدخلات حاسمة لدى فرنسا لإجبارها على تمكين وفد من الجامعة من زيارة الجزائر وإجراء تحقيق عما يحدث في الجزائر
5- قررت الجامعة العالمية للنقابات الحرّة إصدار كتاب أبيض تحدد فيه موقفها من مشكلة الجزائر وشمال إفريقيا.
6- ستدرس الجامعة العالمية للنقابات الحرّة الوسائل الكفيلة بتوقيف دعم الحرب ضدّ الجزائر وإيقاف الإعانة الأمريكية لفرنسا" ([219]).

والملاحظ إنه في هذا الاجتماع اتخذت فيه قرارات هامة ستعطي القضية الجزائرية دفعا ودعما على الساحة الدولية حيث بموجبه تقوم الجامعة بإرسال

---

[219]- العمل، ع. 740، 9 مارس 1958، لائحة ندوة شمال إفريقيا بجنيف، ص.2

مناشير إلى المنظمات المنظوية تحتها تدعوها للضغط على الحكومات والرأي العام لإيجاد حلّ عادل للقضية الجزائرية وتقوم كذلك بإرسال وفد إلى تونس لدراسة الأوضاع والاتصال باللاجئين الجزائريين تم تدعيمه بوفد آخر صحافي لدراسة الحالة السياسية.

وتسعى الجامعة للتدخل لدى فرنسا للسماح لوفدها بزيارة الجزائر وإجراء تحقيق عما يحدث من انتهاكات بالجزائر بإصدار كتاب أبيض تبين فيه موقفها من القضية الجزائرية والأوضاع بشمال إفريقيا وتتدخل لإيقاف دعم الحرب وإلغاء الإعانة الأمريكية.

وفي هذا السياق وبتاريخ يوم 14 مارس 1958 نشر ببروكسل بيان الندوة الخاصة التي عقدتها المنظمات الشغيلة لشمال إفريقيا تحت إشراف الجامعة الدولية للنقابات الحرّة بجنيف من 8 إلى 9 مارس 1958.

ودرست المنظمات الشغيلة الأربع الأوضاع الأليمة التي تعيشها شمال إفريقيا وأصدرت البيان التالي: ..."وهي تحيّي وتخشع خشوعا تاما أمام أرواح الشهداء الذين قتلوا أثناء عمليات القصف الوحشي وتحتج صارم الاحتجاج على المشروع الداعي إلى إحداث منطقة محرّمة بالجزائر ذلك المشروع الذي ينتج عنه حراب المتاع والممتلكات واستعمال العنف ضدّ الأهالي ودفع الآلاف منهم نحو الضياع وتعتقد انه ما دام الشعب الجزائري لم يتحصل على استقلاله وما دامت سيادة بقية الأقطار بشمال إفريقيا وسيادتها لم تحترم فإن العلاقات بين المغرب العربي والعالم الحرّ ستبقى معرضة للخطر كما يبقى السلام مهددا في العالم مع أنها تأمل بإخلاص نجاح كل وساطة وعلى فرنسا أن تعترف للشعب الجزائري بتقرير مصيره والاعتراف بالاستقلال نظرا إلى أنّ حرب الجزائر هي السبب الرئيسي في خلق كافة المشاكل :

1- على فرنسا أن تعيد جميع الحرّيات وان تطلق كافة الأشخاص المعتقلين والمبعدين بسبب مشاركتهم في الحركة التحرّيرية الجزائرية.

2- تطالب الندوة المفاوضات حالا على قاعدة الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال.

3- بعد حصول التفاهم حول هذه القاعدة يشرع في التفاوض حول مسألة وقف القتال.

4- إن الندوة تعتقد أن تحقيق استقلال الجزائر هو شرط أساسي لرجوع السلام والاستقرار في الجزائر وفي كافة أرجاء شمال إفريقيا" ([220]).

وفي هذا البيان تحتج المنظمات النقابية بشمال إفريقيا على القصف الوحشي ضدّ الأبرياء والعزل ومشروع منطقة الحزام والذي سيتسبب في التشريد لآلاف من الجزائريين وضياعهم. ونلاحظ إن سبب تدهور العلاقات الفرنسية المغاربية احتلال الجزائر والاعتداءات المتكررة على سيادة دول شمال إفريقيا ولهذا فإنها تطالب فرنسا بإعادة الحرّيات وإطلاق سراح المساجين والمعتقلين والشروع في فتح مفاوضات على أساس الاعتراف بحق الشعب الجزائري بتقرير مصيره. ثم التفاهم حول وقف إطلاق النار وتعتقد إن استقلال الجزائر هو شرط أساسي لرجوع السلم والأمن والاستقرار في منظمة شمال إفريقيا.

وفي إطار المساعي التي يقوم بها الاتحاد العام التونسي للشغل استقبل وفد عن المنظمة العالمية للنقابات الحرّة ونظّم على شرفهم زيارة لمخيمات اللاجئين ثم عقد ندوة صحفية دارت حول أوضاع اللاجئين الجزائريين وسلّم وفد المنظمة العالمية للنقابات الحرّة مبلغا قدره ستة عشر مليون فرنك للاتحاد العام التونسي للشغل لتوزعه على اللاجئين الجزائريين ووعد بمساعدات أخرى ستقدمها المنظمات السويسرية وتقدر بستة ملايين فرنك ([221]).

والملاحظ أن الاتحاد قام بتحسيس الوفد بالأوضاع الصعبة التي يعيشها الجزائريون وخاصة اللاجئين قد تمكن من الحصول على المساعدات المالية ووعد بدعم آخر.

---

[220]- العمل. ع. 745، 15 مارس 1958، بيان ندوة المنظمات الشغيلة بشمال إفريقيا، ص. 3.

[221]- العمل، ع. 760، 2 أفريل 1958 وفد المنظمة العالمية للنقابات الحرّة، ص. 2.

وقد بارك الاتحاد العام التونسي للشغل تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية ونلمس ذلك من خلال برقية التهنئة التي أرسلها الاتحاد والتي تتضمّن تأييدا ومساندة إلى السيد فرحات عباس "بمناسبة تكوين أول حكومة للشعب الجزائري الشّقيق المكافح فإن الاتحاد العام التونسي للشغل يعبّر لكم عن أصدق التهاني وأطيب التمنيات آملا أن تقرّر رسالتكم التحرّيرية بالنصر على الاستعمار الفرنسي لتعزيز وحدة المغرب العربي الكبير". ([222])

في هذه البرقية أعرب الاتحاد عن فرحه وسروره بتشكيل الحكومة الجزائرية وتتمنى لها التوفيق في مهامها وأن تكلل بالنصر وتعزيز الوحدة المغاربية.

كما احتفل الاتحاد العام التونسي للشغل بالذكرى الرابعة لاندلاع الثورة الجزائرية المباركة بتنظيم مهرجانات واجتماعات في كافة المدن التونسية.([223])

وفي هذا السياق أيضا وبمناسبة الذكرى الخامسة لاندلاع الثورة الجزائرية نظّمت مهرجانات واجتماعات في كافة المدن والقرى التونسية وأشرف الحبيب بورقيبة على اجتماع ضمّ عشرات الآلاف من عمال مناجم المتلوي وتحدث عن الثورة الجزائرية المباركة وإنجازاتها ([224]).

إضافة إلى ذلك وجّه الاتحاد العام التونسي للشغل دعوة إلى كافة العمال للمساهمة في الاحتفال بالذكرى السادسة لاندلاع الثورة الجزائرية (غرّة نوفمبر) للتضامن مع الشعب الجزائري الشقيق إذ يقول البيان في ذلك : "تدخل الثورة عامها السابع وقد ولدت من عزيمة راسخة لشعب متعطّش للحرّية والعدالة وقد كلفت بمهمة تاريخية للقضاء على النظام الاستعماري وبفضل تلك العزيمة توصل الشعب الجزائري الشقيق بفضل كفاحه إلى مقاومة جيش عتيد متألّف من ستّ مائة ألف جندي ومجهز بأحدث الأسلحة لقد مضت ست سنوات في الإرهاب والترويع المؤلم والاضطهاد الذي تحمّله الشعب الجزائري وقضى ست سنوات

---

[222]- نفسها، ع 908، 24 سبتمبر 1958، برقية تهنئة إلى فرحات عباس، ص.3

[223]- نفسها، ع 942، 2 نوفمبر 1958، احتفالات بالذكرى الرابعة لثورة الجزائر، ص.3

[224]- العمل، ع.1564، 30 أكتوبر 1960، بيان الاتحاد العام التونسي للشغل، ص. 1و8.

في الجوع والخصاصة والتطهير العرقيّ بما فيها من دماء ودموع وتعذيب وانتهاك الأعراض والتقتيل الجماعي دون محاكمة وقد تمكّن من نيل إعجاب العالم ومساندة الديمقراطيين وجميع الذين يؤمنون بالكرامة الإنسانية وتحرّير الشعوب وكان حق التحرّر الطبيعي الذي ينقضي مفعوله بمضي الزمن طالب به الشعب الجزائري منذ مائة وثلاثين سنة ويعد تصريح الجنرال دي غول في 16 سبتمبر 1960 الذي سجله العالم ويشهد الرأي العام العالمي اليوم نوايا الحكومة الفرنسية التي مازالت تساورها أحلام إخضاع الشعب الجزائري إلى الاستسلام دون قيد أو شرط. ويؤكد الاتحاد العام التونسي للشغل باسم الطبقة العمالية التونسية مساندته من جديد للشعب الجزائري الشقيق والاخلاص للحرّية التي تخالج الشعب الجزائري وتتجه في هذا اليوم يوم التضامن مع الشعب الجزائري والترحّم على أرواح جميع الشهداء الذين سقطوا في ميدان الشرف لتعيش الجزائر حرّة ولجميع المساجين والمحتشدين والعمال الجزائريين المتألمين وجميع اللاجئين الذين ينتظرون بفارغ الصبر العودة إلى الوطن وإلى جميع المكافحين والمقاومين من أجل استقلال الجزائر الهدف الأسمـى للثـورة الجزائرية.

وبمناسبة هذه الذكرى المباركة يوجه الاتحاد العام التونسي للشغل نداء حارا إلى الضمير العالمي وإلى جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة لمساندة كل وسيلة تتدخل بها منظمة الأمم المتحدة لتسوية المشكلة الجزائرية وهو الشرط الوحيد للمحافظة على السلم في العالم ويعتبر الاتحاد العام التونسي للشغل أن الاستفتاء تحت مراقبة المنظمة الأممية هو وحده الكفيل بوضع حدّ لإراقة دماء الضحايا الأبرياء وينادي الاتحاد العام التونسي للشغل جميع الشغالين للمساهمة في هذا اليوم يوم التضامن مع الجزائر الشقيقة وحضور المهرجان الشعبي الذي سينعقد بساحة باب الخضراء يوم غرة نوفمبر1960 على الساعة الرابعة بعد الظهر، "عاشت الجزائر، عاشت وحدة شمـال إفريقيا"([225]).يتحدث البيان عن

---

[225]- العمل، ع.1564، 30 أكتوبر 1960، بيان الاتحاد العام التونسي للشغل، ص. 1و8.

الثورة الجزائرية ومهمتها المتمثلة في هزم الاستعمار والتي قد نالت إعجاب العالم وتقديره بفضل عزيمة الشعب الذي تحمل كل أصناف التعذيب والاضطهاد ولم يستسلم وينتقد تصريح الجنرال دي غول الذي مازالت تساوره أحلّامه وأوهامه بإخضاع الشعب الجزائري دون قيد أو شرط، وجدّد الاتحاد تضامنه ومساندته للشعب الجزائري وطالب الدول المنظوية تحت الأمم المتحدة بالتدخل لإيجاد حلّ عادل للقضية الجزائرية بتنظيم الاستفتاء تحت إشراف ومراقبة الأمم المتحدة كفيل بوضع حدٍّ لإراقة الدماء وأكّد كذلك على ضرورة حضور الشغالين للاجتماع للتعبير عن تضامنهم وعطفهم مع الشعب الجزائري.

وأدان الاتحاد العام التونسي للشغل جرائم الاستعمار الفرنسي في حق الشعب الجزائري الشقيق ومواصلة تنفيذ أحكام الإعدام في حق المجاهدين الجزائريين في ظلّ محاكمات صورية لا تستند لأي شرعية ونلمس ذلك في البرقية التالية التي وجّهها الاتحاد إلى الرئيس الفرنسي الجنرال شارل دي غول:"يحتج الاتحاد العام التونسي للشغل ضدّ استمرار تنفيذ حكم الإعدام في حق الوطنيين الجزائريين ويطالب بوضع حدّ لهذه الجرائم المتكررة والمنافية لجميع الاتفاقيات الدولية ومبادئ حقوق الإنسان".([226])

وقد اجتمع مندوبو المنظمات النقابية ببلدان شمال إفريقيا يوم 16أوت1961 بصفاقس، وضمّ الاجتماع كل منّ الاتحاد المغربي للشغل والاتحاد العام للعمال الجزائريين والاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد العام للعمال اللّيبيين وأصدروا بيانا جاء فيه لقد "درسوا الحالة الراهنة من جميع الوجوه التي تجتازها بلاد شمال إفريقيا في الآونة الأخيرة واستعرضوا الأحداث وخاصة منها ما يمتّ بالحرب الوحشيّة التي يسلـّطها الاستعمار الفرنسي الغاشم على الشعب الجزائري الشقيق والعدوان الغادر على الشعب التونسي المناضل من أجل تحرّيره من رواسب الاستعمار والاعتداءات المتكرّرة على سلامة التراب المغربي من طرف القوات الفرنسية وبعد تبادل وجهات النظر والإقناع الكامل بالنوايا السيئة المبيتة من

---

[226]- نفسها، ع. 1602، 14 ديسمبر 1960، برقية الاتحاد العام التونسي للشغل إلى دي غول، ص..6

طرف فرنسا وما تغمره أقطارنا من اعتداء على استقلالنا والاحتفاظ بأجزاء من ترابنا لتركيز قواعد عسكرية واستغلال ثرواتنا الطبيعية.

...ويعلنون عزم الطبقات العمالية لشمال إفريقيا على مواصلة الكفاح لتحرّير المغرب العربي الكبير تحرّيرا كاملا وتخليصه من جميع رواسب الاستعمار والقضاء على مظاهر الهيمنة الأجنبية ويؤكّدون مناهضة الجماهير العماليّة لجميع الأحلّاف مهما كان نوعها وتعويض كل القواعد العسكرية المفروضة على بلادها حتى يتقلص منها ظل الاستعمار تقلّصا كاملا وتكتمل سيادتها وكرامتها الوطنية".([227])

درس المجتمعون الأوضاع بشمال إفريقيا وما يتعرض له الشعب الجزائري من اعتداءات وحشية والتي طالت التونسيين والمغاربة وأطماع الفرنسيين في فصل جزء من التراب الجزائري والمتمثل في الصحرّاء واستغلالها وتركيز قواعد فيها. لهذا عزم العمال على مواصلة الكفاح لتحرّير كافة الأراضي المغاربية من الاحتلال الفرنسي ورفضوا الدخول في أحلّاف لأنها تنقض من السيادة.

وعلى إثر العدوان الفرنسي على بنزرت تلقى الاتحاد العام التونسي للشغل رسالة تأييد من الاتحاد العام للعمال الجزائريين هذا نصّها "في هذا اليوم الذي تعمّ فيه حملة التضامن مع الشعب التونسي الذي يعبّر فيه عن عزمه الراسخ على مواصلة المعركة لتحقيق الجلاء عن بنزرت ولتصفية رواسب الاستعمار يؤكّد لكم الاتحاد العام للعمال الجزائريين تضامنه الكامل في المعركة التي تخوضون غمارها والتي هي معركة المغرب كله. إنّ العمال الجزائريين الذين يكافحون الاستعمار الفرنسي منذ سبع سنوات ويبذلون أجسم التضحيات لتحرّير الوطن يتتبّعون بإعجاب وفخر الكفاح البطولي الذي يخوضه إخوانهم بتونس وهم ينحنون بتإثر وخشوع أمام الشهداء ويندّدون بكلّ شدّة بجرائم العصابات الاستعمارية التي تقتل وتقذف وتساب بنزرت.إنّ الشعب التونسي الذي يعزز جانبه تضامن من

---

[227]- العمل، ع 1803، 8 أوت 1961، البيان المشترك، ص 6

المغرب العربي الكبير وشعوب إفريقيا وآسيا وجميع الشعوب المحبة للحرّية والعدل والسلم سيخرج من المعركة ظافرا منتصرا.

...إنّ إفريقيا المتحرّرة ستحطّم القيود وتقف في وجه الاستعمار القديم والجديد جبهة واحدة متضامنة متآخية لأن تلك هي إرادة شعوب إفريقيا وشغاليها".

يعرب اتحاد العمال الجزائري عن تضامنه ودعمه للشعب التونسي في المعركة التي يخوضها في بنزرت ويندّد بالجرائم التي يقترفها الاستعمار الفرنسي ضدّ الأبرياء والعزل ويؤكد أنه سيخرج من المعركة منتصرا بفضل وقوف أحرّار العالم ومحبي الأمن والسلم الى جانبه.

كما أرسل الاتحاد العام للعمال الجزائريين برقيته إلى السيّد همرشولد الأمين العام للأمم المتّحدة جاء فيها "يندّد العمال الجزائريون بكل شدّة بالأعمال الفظيعة التي ارتكبها الجيش الفرنسي ببنزرت ويتمنون أن تقوم الأمم المتّحدة بدورها لتسوية مشكلة الجلاء عن القاعدة العسكرية طبقا لإرادة الشعب التونسي".([228])

وفي هذه البرقية يلفتون أنظار الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجرائم التي يرتكبها الفرنسيون في بنزرت ويندّدون بها ويطالبون بالتدخل لتسوية مشكلة الجلاء عن بنزرت وفقا للحقوق المشروعة للشعب التونسي.

علاوة على ذلك وجّه الاتحاد العام التونسي للشغل دعوة إلى منخرطيه لحضور الاجتماع الذي سينعقد بمناسبة الذكرى السابعة لاندلاع الثورة الجزائرية يوم الثلاثاء 31أكتوبر 1961 على الساعة السادسة مساء بقاعة الاجتماعات بنهج سوق "أهراس" في تونس بحضور أعضاء الاتحاد العام للعمال الجزائريين([229]) .

وتمّ عقد هذا الاجتماع وألقى علي يحييّ عبد النور الأمين العام لاتحاد العمال الجزائريين خطابا وأشاد بالمعاضدّة والتأييد اللذين يلقاهما الشعب الجزائري من لدن الشعب التونسي وحكومته واعتبر أنّ هذا التأييد يمثل نواة للوحدة التي ينشدها أبناء المغرب العربي الكبير.

---

[228]- العمل ع 1809، 20 أوت 1961، رسالة تأييد وتضامن من اتحاد العمال الجزائريين ص 4

[229]- العمل، ع. 1874، 29 أكتوبر 1961، بيان الاتحاد العام التونسي للشغل، ص.1.

وأخذ الكلمة بعده الحبيب عاشور وأشاد بالثورة الجزائرية وببطولة الشعب الجزائري الشقيق وندّد بالتصرفات الإجرامية التي يقوم بها الاستعمار الفرنسي. وفي ختام الاجتماع تم إصدار اللاّئحة التالية: "إنّ نواب الاتحاد العام التونسي للشغل المجتمعين بحضور الاتحاد العام للعمال الجزائريين بتونس مساء يوم31أكتوبر1961 بعد استعراض التطورات الأخيرة للقضية الجزائرية بمناسبة الذكرى السابعة لاندلاع الثورة الجزائرية ينحنون بخشوع وإجلال أمام كفاح المجاهدين البطولي الذين سقطوا في ميدان الشرف من أجل حرّية الجزائر واستقلالها وتشييد المغرب العربي الكبير ويجدّدون مساندتهم التامة وتأييدهم الفعلي للشعب الجزائري الشقيق وللعمّال الجزائريين في جهادهم المقدس لتحقيق مبادئ الثورة وأهدافها بقيادة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وبالرغم من حرب الإبادة المسلطة عليهم من الاستعمار الفرنسي الغاشم وذلك باستعمال الوسائل التعسفية والأعمال الإجرامية والإرهابية التي تقوم بها الشرطة والجيش الفرنسي وغلاة المعمرين ضدّ المدنيين الجزائريين سواء بالجزائر أو بفرنسا فإنّهم يستنكرون الإجراءات العنصرية الأخيرة المسلطة على كافة أبناء الشمال الإفريقي وينّددون بالاضطهاد الوحشي الذي تعرّضت له المظاهرات السلمية التي نظمها الجزائريون أخيرا بباريس ويوجهون نداءا حارّا إلى كافة المنظمات النقابية القومية والعالمية وإلى جميع الشعوب المحبة للسلام والحرية للقيام بالأعمال الرامية إلى فرض استئناف المفاوضات حالا بين حكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة والحكومة الفرنسية على أساس استقلال الجزائر ووحدة ترابها وبمشاركة الوزراء الجزائريين المعتقلين بفرنسا في المفاوضات".([230]) وما يستشف من هذه اللائحة أنها تجدّد الدعم والمساندة للعمال والشعب الجزائري وتستنكر الاعتداءات التي يتعرض لها يوميا وتندّد كذلك بالإجراءات العنصرية التي طالبت أبناء شمال إفريقيا الذين تعرضوا للاضطهاد والقمع وتطالب المنظمات النقابية العالمية والرأي

---

[230]- العمل، ع. 1876، 1 نوفمبر 1961، بلاغ الاتحاد العام التونسي للشغل ص.2.

العام بالتدخل لاستئناف المفاوضات على أساس تقرير المصير ووحدة التراب الجزائري.

وعلى إثر إضراب الجوع الذي نظمه الوزراء الجزائريون المخطوفون والمعتقلون السياسيون وجه الاتحاد العام التونسي للشغل نداءا إلى مناضليه للتضامن مع الشعب الجزائري الشقيق جاء فيه "في هذا الوقت العصيب يتعرض عشرات الآلاف من إخواننا الجزائريين إلى خطر جراء تعنيف السلطات الفرنسية وسياستها التعسفية المنافية لأبسط حقوق الإنسان والكرامة البشرية مما أدّى بالمساجين الجزائريين وفي مقدمتهم الوزراء الخمسة إلى إعلان إضراب الجوع اللانهائي احتجاجا على المعاملة غير القانونية التي تأباها المواثيق الدولية. وللتشهير بهذه السياسة الإجرامية وتضامنا مع إخواننا الجزائريين يدعو الاتحاد العام التونسي للشغل كافة الشغالين إلى الإضراب عن العمل يوم الخميس 16 نوفمبر 1961 "([231]) يتحدث هذا النداء عن الأوضاع المزرية التي يعيشها الشعب الجزائري الذي يتعرض للقمع والاضطهاد وللاحتجاج على هذه المعاملات اللاّإنسانية دخل المساجين والمعتقلين في إضراب جوع لانهائي للتعبير عن سخطهم وغضبهم للتشهير بهذه الممارسات وتضامنا مع الإخوة الجزائريين المناضلين دعا الاتحاد مناضليه إلى شن إضراب عن العمل لمدّة يوما.

وتضامنا مع الشعب الجزائري الشقيق بمناسبة إعلان وقف إطلاق النار بالجزائر أصدر أحمد التليلي باسم الاتحاد العام التونسي للشغل التصريح التالي :"في هذه الساعة الحاسمة يشهد العالم بارتياح بالغ نهاية إحدى الفواجع الكبرى التي عرفتها البشرية في القرن العشرين فيبتهج بهذا الحدث العظيم كل إنسان محب للحرّية والسلام والعمال التونسيون الذين لم ينفكوا مع سائر مواطنيهم يشاطرون إخوانهم الجزائريين آمالهم وآلامهم ويشعرون في هذا اليوم التاريخي بهزة الفرح الممزوج بالخشوع أمام تضحيات المجاهدين والترحم على أرواح

231- نفسها، ع. 1890، 16 نوفمبر 1961 نداء من الاتحاد العام التونسي للشغل، ص.6.

شهدائنا الأبطال الذين تحقق بفضل فدائهم هذا الفوز المبين ففي هذا اليوم المشهود نتقدّم إلى الجزائر الشقيقة حكومة وشعبا بأصدق التهاني وأخلصها لهذا النصر العظيم الذي يفتح عهدا جديدا لتشييد مستقبل باهر في نطاق التعاون المتين بين شعوب المغرب العربي الكبير".([232]) وفي هذا البيان يشيد الاتحاد بالتضحيات التي قدمها الشعب الجزائري من أجل تحقيق هذا النصر ويعبّر عن سروره وفرحه بوقف إطلاق النار ويتقدم بتهانيه إلى الجزائريين حكومة وشعبا.

وفي هذا الإطار أيضا وجه الاتحاد العام التونسي دعوة إلى الجماهير لحضور اجتماع حيث أصدر البيان التالي " بمناسبة الإعلان عن استقلال الجزائر الشقيقة يدعو الاتحاد العام التونسي للشغل كافة الشغالين والمسؤولين عن جميع التشكيلات النقابية لحضور الاجتماع الشعبي الذي ينظم بالملعب البلدي بالبلفيدير عشية يوم الإثنين 2جويلية1962 والذي سيشرف عليه الرئيس بورقيبة وسَيُودّع الشعب التونسي أثناء هذا الاجتماع أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قبل التحاقهم بأرض الوطن المُحرّر ويعبّر للشعب الجزائري الشقيق عن فرحه الشديد وتأييده المتواصل"([233]).

يتحدث هذا النداء على الأوضاع المزرية التي يعيشها الشعب الجزائري الذي يتعرض للقمع والاضطهاد والاحتجاج على هذه المعاملات اللاّإنسانية دخل المساجين والمعتقلين في إضراب جوع اللانهائي للتعبير عن سخطهم وغضبهم للتشهير بهذه الممارسات وتضامنا مع الأخوة الجزائريين المناضلين دعا الاتحاد مناضليه إلى شن إضراب عن العمل لمدّة يوما.

وبمناسبة استرجاع الجزائر لاستقلالها وجه الاتحاد العام التونسي للشغل البرقية التالية إلى السيّد بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية بمناسبة تحصيل الشعب الجزائري على الاستقلال بعد مائة واثنين وثلاثين سنة من السّيطرة والاستغلال الاستعماري يحيي الاتحاد العام التونسي للشغل بابتهاج

232- العمل، ع1994، 19 مارس 1962، تصريح أحمد التليلي، ص.2 و4

233- نفسها، ع 2092، 1 جويلية 1962، نداء الاتحاد العام التونسي للشغل ص.2.

هذا النصر العظيم الذي أحرّز عليه الشعب الجزائري الشقيق الذي يستعيد حرّيته بعد عدة سنوات قضاها في الكفاح وتحمل فيها التضحيات العظمى ونحن على يقين من أن استقلال الجزائر سيساهم في بناء مغربنا الكبير وتقدم شعب المغرب العربي في المضمار الاجتماعي وتمتّعه بالرخاء والازدهار". علما أن الاتحاد أرسل برقية أخرى بهذا المعنى إلى الاتحاد العام للعمال الجزائريين.([234])

يحيي الاتحاد الشعب الجزائري بهذا النصر الذي تحقق بفضل تضحياته ونضاله المستميت وتمنى أن يساهم الاستقلال الجزائري في بناء وتشييد المغرب الكبير وفي تقدم شعوبه. إن المتتبع لمواقف الاتحاد العام التونسي للشغل يلاحظ أنه تبنى الثورة الجزائرية وعمل على تأييدها ومساندتها ودعمها داخليا عبّر البيان والتصريحات والاجتماعات والمظاهرات والإضرابات والدعاية لها عبّر صحيفته.

أما على المستوى الخارجي، فقد استطاع التعريف بها لدى المنظمات النقابية والأحزاب واستغل علاقته بالجامعة الأممية لخدمة القضية الجزائرية والدعاية لها وفضح جرائم الاستعمار الفرنسي وأَقْنَعَ الجامعة بعدالة القضية الجزائرية وبضرورة مساعدتها وتبنيها. ومرّد ذلك علاقة الجوار التي تربط بين الشعبين وإيمانه بوحدة المغرب الكبير وعلاقته الوثيقة بالاتحاد العام للعمال للجزائريين وبالحرّكة الوطنية الجزائرية والجرائم التي يرتكبها الاستعمار الفرنسي بالجزائر وتونس وانعكاسات القضية الجزائرية على الأوضاع التونسية، كل هذه الأسباب وغيرها ساهمت بهذا الموقف المشرفة.

2- الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة

قام الحزب الدستوري الجديد - في إطار تعبئة كافة القوى الحية بالبلاد التونسية وتشريكها في عملية التحرّير- بتأسيس المنظمات الوطنية والمهنية وبعثها ونذكر منها الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة لتكون منظمة تونسية مستقلة عن المنظمات المهنية الفرنسية.

234- العمل، 20941 ع، 3 جويلية 1962، برقية اتحاد العام التونسي للشغل، ص.6

وفي هذا الإطار، تكونت في أعقاب الحرب العالمية الثانية في سنة 1946 جامعة نقابات الصناعيين والتجار وكانت تظمّ أصحاب المهن من أوروبيين ويهود وتونسيين ولكن التجار والصناعيين التونسيين أعلنوا يوم 17 ماي1947، الانفصال عن النقابات المختلطة وأعلنوا بعث جامعة خاصة بالتونسيين تضم الصناعيين وصغار التجار وأصبحت المنظمة الجديدة تسمى اتحاد نقابات الصناعيين وصغار التجار بتونس.

وفي أواخر ماي 1946 شرعت المنظمة بإعداد مؤتمرها وبعث فروعها وانعقد مؤتمر تأسيسي لمنظمة الأعراف يوم 17 جانفي 1947 وأصبحت المنظمة تدعى الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة([235]). وقد إهتم الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة بالثورة الجزائرية وأصدر لوائح وبيانات تأييد لها لتنوير الرأي العام التونسي وتحسيسه بالقضية الجزائرية ونلمس ذلك من خلال عقد المجلس الأعلى للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة اجتماعا عاما يوم 17 جوان 1956 درس فيه القضية الجزائرية وفي الختام أصدر لائحة لتأييد كفاح الجزائر" باعتبار أن البلاد التونسية قطر من أقطار المغرب العربي وأن القطر الجزائري كان منذ عامين في كفاح تحرّيري لاسترجاع سيادته واستقلاله. وإن الشعب التونسي يعتبر استقلاله غير كامل مادامت الجزائر ترزح تحت قيود الاستعمار ويحّيي كفاح الشعب الجزائري الباسل ويندّد بسياسة القمع والإرهاب والإبادة –الرامية آنذاك- للقضاء على العنصر الوطني وعلى عزيمة كامل الشعب الذي عزم على استرجاع حرّيته واستقلاله ودعا الحكومة التونسية إلى بذل المساعي الحثيثة لدى الحكومة الفرنسية والأوساط العالمية لوضع حدّ للحرب ودعوة فرنسا إلى سياسة التفاوض على قاعدة الاعتراف باستقلال الجزائر".([236])

---

[235]- التيمومي الهادي ، نقابات أعراف التونسيين(1932-1955)،دارمحمد علي، صفاقس، 1983،ص47 وانظر كذلك عزيز عبد الكريم، ، نضال شعب أبي(1881-1956)، مركز نشر الجامعي ،تونس،2001.،ص 373 – .374

[236]- العمل ع. 206، 21 جوان 1956، لائحة الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة ص..5

تحدثت اللائحة على أن تونس جزء من المغرب الكبير و اعتبرت استقلالها ناقص ما لم تستقل الجزائر والتونسيون يحيون كفاح ونضال الشعب الجزائري ويندّدون بسياسة القمع والإبادة التي يمارسها الفرنسيون في حق الشعب الجزائري ويطالبون الحكومة التونسية ببذل المزيد من المجهودات والمساعي لدى الحكومة الفرنسية والأوساط العالمية لوضع حد للحرب والشروع في فتح مفاوضات على قاعدة الاعتراف بتقرير المصير.

وخلال عقده المؤتمر الجهوي بسوسة يوم 15 أوت 1956 أصدر الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة بيانا جاء فيه أنه:" يحيّي فيه الشعب الجزائري ويندّد بأعمال القمع والإبادة ويعلن عن تضامنه مع الإخوة الجزائريين في كفاحهم ويناشد الضمير العالمي التحرّك من أجل وضع حدّ لتلك الحرب والإقرار بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره".([237])

والملاحظ أنه حيا الشعب الجزائري في كفاحه وندّد بالقمع الفرنسي وجرائمه وأعلن تضامنه ودعمه للجزائريين وطالب الضمير العالمي بالتدخل والتحرّك لوضع حد للحرب والاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

إضافة إلى ذلك واصل اتحاد الصناعة والتجارة اهتمامه بالقضية الجزائرية خلال عقده للمؤتمر الجهوي لاتحاد الصناعة والتجارة بتونس يوم 8 جويلية 1956 حيث أصدر البلاغ التالي "يحيي فيه الشعب الجزائري الشقيق ودعا الحكومة التونسية إلى بذل المساعي الحثيثة لدى الحكومة الفرنسية والأوساط العالمية لوضع حدّ لحرب الجزائر ولرجوع فرنسا إلى سياسة التفاوض على قاعدة الاعتراف بالاستقلال".([238])

وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد دعا الحكومة التونسية إلى التحرّك وبذل المساعي لدى الفرنسيين والمنظمات الدولية لوضع حدٍّ للحرب والشروع في مفاوضات على أساس الاعتراف باستقلال الجزائر.

---

[237]- العمل، ع.260، 25 أوت 1956، بيان الاتحاد الجهوي للصناعة والتجارة ص.3.
[238]- نفسها، ع. 225، 24 جويلية 1956، بيان الاتحاد الجهوي للصناعة والتجارة، ص.2.

كما وجه الاتحاد العام للتجار الجزائريين دعوة إلى الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة لحضور المؤتمر التأسيسي الأول يومي 13و14سبتمبر1956 بالجزائر وتم بمناسبة الدعوة توثيق عرى الأخوة بين تونس والجزائر ولهذا سافر وفد ترأسه محمد كرمة إلى الجزائر.([239])

وإثر انعقاد المؤتمر منعت السلطات الفرنسية الأخ محمد كرمة من إلقاء كلمته في الاجتماع.([240]) وفي هذا السياق وجه الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة برقية:"تهنئة التالية يحييا فيها تأسيس الاتحاد العام التجاري الجزائري ويبتهج بالموقف الذي اتخذه إلى جانب جبهة التحرّير الوطني الجزائري لخلاص "الأمّة" الجزائرية ويعبّر عن أمله في التعاون وتحقيق وحدة المغرب العربي مع المنظمات الشقيقة".([241])

يبارك الاتحاد تأسيس الاتحاد العام التجاري الجزائري ويؤيده في مواقفه المشرفة والداعمة لجبهة التحرّير الجزائرية ويعبّر عن أمله في توطيد التعاون لتحقيق وحدة المغرب العربي الكبير.

وتلقى الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والاتحاد العام التجاري الجزائري دعوة للمشاركة في مؤتمر عرّف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية في دورته السادسة التي ستعقد يوم 18 أكتوبر 1956 بطرابلس وسافر الوفدان بوفد مشترك([242]).

اعتبر الاتحاد اختطاف القادة الجزائريين عملا عدائيا موجها إلى الشعبيين التونسي والمغربي واعتداءا على كرامتهما وحـّذر من نتائجه الوخيمة على المنظمة وطالب القادة باتخاذ إجراءات رادعة تعيد للكرامة عزّتها وتساهم في استقلال الجزائر وتوحيد المغرب الكبير.

239- الصباح، ع. 456، 18 سبتمبر 1956 مشاركة الوفد التونسي لاتحاد الصناعة والتجارة ص.2.
240- نفسها، 1457، 19 سبتمبر 1956 منع الوفد التونسي من إلقاء الكلمة ص.2.
241- الصباح، ع. 1467، 30 سبتمبر 1956 برقية الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة،ص .3.
242- نفسها، ع. 1478، 13 أكتوبر 1956، مشاركة الوفد التونسي الجزائري، ص.2.

وعلى إثر اختطاف القادة الجزائريين، عقد المكتب التنفيذي لاتحاد الصناعة والتجارة، اجتماعا طارئا بتونس ودرس القضية الجزائرية وأصدر البيان الذي جاء فيه ما يلي "بعد التأمل في الوضع الجديد الذي نتج عن عمل القرصنة والغدر الذي عمدت إليه السلطات الفرنسية باختطاف ضيوف تونس والمغرب يرى أن هذا العمل العدائي الموجه للشّعبين من شأنه أن ينتج عواقب وخيمة في العلاقات الفرنسية وشمال إفريقيا وهو يؤكد على الحكومتين إزاء هذا العدوان ويحثهما على اتخاذ جميع الوسائل الكفيلة لحماية كرامة أمة المغرب العربي الكبير وتخليص الجزائر الشقيقة من الاستعمار الفرنسي وتوحيد الأقطار الثلاثة"([243]) والملاحظ أن اتحاد الصناعة والتجارة كانت له طموحات لتوحيد اتحادات المغرب العربي ونلمس ذلك في الندوة الصحفية التي عقدت بالاشتراك مع اتحاد الصناعة والتجارة الجزائري بمقرّ اتحاد تونس للصناعة والتجارة وتناول الكلمة المسؤول الجزائري سعيد وزغان وتحدث عن الصعوبات وعن المبادرات لتوحيد جهود الإقتصاديين والتجار المغاربة لتحقيق وحدة المغرب العربي لتحرّير الشعوب من القيود الاستعمارية.([244])

وتهدف الندوة إلى التعريف بالقضية الجزائرية لدى الرأي العام الداخلي والخارجي وما يعانيه الشعب الجزائري من صعوبات وعراقيل.

لقد كانت للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة علاقات وثيقة مع اتحاد الصناعة والتجارة الجزائري والذي كان يشارك في كل المؤتمرات ونلمس ذلك في حضور ممثله عباس تركي في اجتماع 13 جانفي 1957 بتونس حيث أصدر المجلس الأعلى للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة بيانه التالي "يرحب برئيس الاتحاد العام للتجارة الجزائرية عباس تركي ويعبّر له عن أصدق عواطف الأخوة والإكبار للتضحيات الجسيمة التي قام بها أرباب الصناعة والتجارة بالجزائر وبالأخص هيئة اتحادكم الإدارية التي زجّ الاستعمار بمعظم أعضائها في معاقل

---

[243]- العمل، ع. 313، 26 أكتوبر 1956، بيان الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة، ص.4.
[244]- العمل، ع. 325، 9 نوفمبر 1956، ندوة صحفية مشتركة، ص..2

الشرق بالسجون والمعتقلات ويكبر تضحية الشعب الجزائري الشقيق وكفاحه التحرّيري وانتصاراته التي يسجلها كل يوم في جبهات وساحات القتال وفي الميدان السياسي والدولي ويحّيي بخشوع وإعجاب أرواح الشهداء وحمية الأبطال المناضلين في داخل البلاد وخارجها لاسترجاع حرّية الأمة الجزائرية واستقلالها الكامل ويستصرخ الضمير العالمي ويشهّر بكل اشمئزاز بالفظائع المنكرة ضدّ السكان العزّل وحرب الإبادة والتخريب التي يسلكها الجيش الفرنسي بالقطر الجزائري كلما كبده جيش التحرّير أفدح الخسائر، ويُحيي الشعب الجزائري ويعبّر له عن تأييده الفعلي الكامل الذي ما انفك الشعب التونسي يقوم به بالأخصّ حكومته التي تبنّت القضية الجزائرية وأولتها كل اهتمام وهو يعتقد أنّ استقلال الجزائر أمر لا ريب فيه سيتحقّق بحول ا في أقرب وقت وتتحقق معه الوحدة المغربية الكاملة الممتدّة من الدار البيضاء إلى السلوم تلك الوحدة التي وضع أساسها في تونس كل من جلالة الملك محمد الخامس وممثلي جبهة التحرّير الوطني الجزائري ورئيس الحكومة الليبية مصطفي بن حلّيم والرئيس الحبيب بورقيبة"([245]).

وفي هذه اللائحة يكبر الاتحاد التضحيات التي قدمها الشعب الجزائري والتجار الجزائريين وعلى رأسهم الهيئة الإدارية التي زج بها في السجون والمعتقلات ويدين الجرائم التي يرتكبها الاحتلال الفرنسي في حق الشعب الأعزل ويطالب الضمير العالمي بالتدخل لإيقاف حرب الإبادة ويجدّد تأييده ودعمه للشعب الجزائري.

وإثر الإضراب الذي قام به الشعب الجزائري طيلة ثمانية أيام 28 جانفي-04 فيفري 1957 بمناسبة عرض القضية الجزائرية على الجمعية العامة للأمم المتحدة أصدر الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة لائحة تأييد وتضامن مع الشعب الجزائري الشقيق أكّد فيها" أنّ الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة المتتبّع بكل

---

[245]- الصباح، ع. 1559، 16 جانفي 1957، لائحة تأييد الكفاح الجزائري ص.3. وانظر كذلك العمل ع. 384. 17 جانفي 1957، ص. 4-5.

اهتمام سير الإضراب العام الذي يقوم به الشعب الجزائري الشقيق طيلة ثمانية أيام متتالية، إصرارا على الوحدة القومية الكاملة والعزيمة الثابتة في وقت صب فيه جيش الاحتلال الفرنسي جام غضبه ونقمته على الوطنيين الأحرّار فنكّل بالتجار ورمى بهم في السجون والمعتقلات واقتحم محلّاتهم بمصفحات وحطم أبوابها وجعل ما فيها طعمه للسلاب والنهب والإتلاف...

...يحيي في الشعب الجزائري روح التضحية وثبات الوحدة القومية التي تجلت هذه المرة بصفة خاصة في طبقة التّجار وأرباب الصّناعات في أخطر ظرف من حياة الأمم بينما هم مطوّقون بالحديد والنار ويشهر بعمليات التحطيم والنهب المسلّطة على المتاجر والمصانع وبأعمال القمع المستهدفة لعموم الشعب الجزائري الذي عبّر بمظهر سلمي أمام العالم عن إرادته في التخلص من النظام الاستعماري والاستغلال المفروضين عليه وهو يعبّر لاتحاد التجارة الجزائري ولعموم منخرطيه الذين نالهم شرف الكفاح الوطني عن أمتن عواطف الأخوة والتضامن لما تكبّدوه من تضحيات جسيمة من طرف قوات الظلم والتعسّف الاستعماري ويستصرخ هيئة الأمم المتحدة والضمير العالمي حتى يوضع حدّا للمأساة الجزائرية وذلك بتمكين الشعب الجزائري من حرّية تقرير مصيره بنفسه بانسحاب جيوش الاحتلال وزوال الهيمنة الاستعمارية".([246])

وفي هذه اللائحة حيّا الاتحاد الشعب الجزائري والإضراب الذي قام به وعبّر عن انشغاله بسبب الممارسات التعسفية التي ارتكبت في حق المضربين وخاصة التجار وأرباب الصناعات ويشهر بعمليات التحطيم والنهب ويعبّر عن تضامنه ودعمه لهم في هذه المحنة ويطالب الأمم المتحدة بالتدخل والتحرّك لإنهاء المأساة والاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

والملاحظ أن اتحاد الصناعة والتجارة تعاطف مع القضية الجزائرية، فلم يترك أي مناسبة تمرّ إلا وأصدر بيان تأييد وتضامن مع الثورة الجزائرية ونلمس

---

[246]- الصباح، ع. 1579، 8 فيفري 1957، لائحة تأييد تضامن مع الشعب الجزائري، ص.2 وانظر العمل ع. 402، 7 فيفري 1957، ص..2

ذلك من خلال المؤتمر الخامس للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة الذي انعقد بتونس أيام 28 و29 و30 أكتوبر1960 إذ أعرب فيها عن مناصرته وتضامنه المطلق مع الشعب الجزائري المجاهد وأكّد في بيان أصدره "أنّ طبقة التجار وأرباب الصناعة ورجال الأعمال بالبلاد التونسية سيواصلون قيامهم بالواجب في نطاق الوحدة القومية لتأييد الأمة الجزائرية المناضلة حتى تنعم بالحرية والاستقلال وتتحقق وحدة المغرب العربي ويعتبر أنّ الحرب الاستعمارية الضروس التي شنتها فرنسا منذ ستة أعوام بالقطر الجزائري الشقيق ضدّ الشعب المناضل من أجل حرّيته هي حجر عثرة في طريق التعاون الاقتصادي المغربي والإفريقي الذي لا سبيل إلى تحقيقه إلاّ في كنف الأمن والازدهار".([247])

هكذا يجدّد الاتحاد دعمه وتأييده للشعب الجزائري حتى يتحصل على استقلاله ويشهر بالحرب التي أصبحت تعرقل الاقتصاد والإزدهار والأمن والسلم بمنطقة شمال إفريقية.

واصل الاتحاد تأييده للشعب الجزائري المكافح في استرجاع استقلاله وذلك بإحياء الذكرى السادسة لاندلاع ثورته المباركة وأصدر الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة بيانا "يدعو فيه كافة التجار وأرباب الصناعات بالجمهورية التونسية إلى التعبير عن مناصرتهم للشعب الجزائري الشقيق بإعلان إضراب عن العمل يوم الثلاثاء غرة نوفمبر 1960 وبحضور الاجتماع الشعبي الذي سينعقد على الساعة الرابعة مساء بباب الخضراء".([248]) والملاحظ أن الاتحاد دعا التجار وأرباب الصناعة إلى تفعيل تضامنهم مع الشعب الجزائري والتعبير عن دعمهم ومساندتهم له بالقيام بالإضراب وحضور الاجتماع.

---

[247]- العمل، ع. 1565، 1 نوفمبر 1960، بيان المؤتمر الخامس للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة، ص. 1 و.2

[248]– العمل، ع. 1565، 1 نوفمبر1960، بيان الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة ، ص1و2.

وبمناسبة إحياء الذكرى السابعة لثورة الجزائر، صدر بيانٌ دعا فيه الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة منخرطيه إلى حضور الاجتماع العام والدخول في إضراب عن العمل يوم الأربعاء 1 نوفمبر1961.([249])

وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد طالب مناضليه بالقيام بالإضراب وحضور الاجتماع للاحتفال بالذكرى السابعة للثورة الجزائرية.

واحتفالا باستقلال الجزائر وتوديعا لأعضاء الحكومة المؤقّتة للجمهورية الجزائرية وجّه الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة النداء التالي :" يدعو الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة كافة أعضاء اللّجان الجهوية المؤقتة وإطارات النقابات بداخل الجمهورية وكافة التجار والصنائعية ورجال الأعمال لحضور الاجتماع العام الذي سيشرف عليه الرئيس بورقيبة يوم الإثنين 2 جويلية 1962 بالملعب البلدي بالبلفيدير على الساعة الخامسة مساء..." ([250]) احتفالا باستقلال الجزائر ورجوع القادة الجزائريين وجه الاتحاد دعوة إلى مناضليه لحضور الاجتماع.

إن الدارس لمواقف الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة يلاحظ أنه تبنى الثورة الجزائرية وآمن بعدالتها وعمل على تأييدها داخليا عبّر البيانات والتصريحات واللوائح والاجتماعات والمظاهرات والإضرابات والدعاية لها عبّر الصحف. ومرد ذلك علاقة الجوار بين الشعبين التونسي والجزائري وإيمانه بوحدة المغرب الكبير وعلاقته الوثيقة مع الاتحاد الجزائري للصناعة والتجارة والحركة الوطنية الجزائرية وجرائم الاستعمار الفرنسي تجاه الجزائريين والتونسيين والانعكاسات السلبية للقضية الجزائرية على الاستقلال التونسي كل هذه الأسباب وغيرها ساهمت في هذا الموقف المشرف.

3 - الاتحاد القومي للمزارعين التونسيين:

لقد ظهرت المنظمة الفلاحية في بداية الأمر على شكل جمعيات ثم اتحادات إقليمية لتصبح الاتحاد العام للفلاحة. والملاحظ أنه تمّ بعث أول تجمع مهني

---

[249]- نفسها، ع. 1875، 31 أكتوبر 1961، بلاغ عن الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة ص..1

[250]– نفسها، 2092 ع، 1 جويلية 1962، نداء من الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة، ص.2

فلاحي في شكل جمعية فلاحية في 26 جانفي 1928 تهدف إلى تحسين الفلاحة والدفاع عن مصالح الفلاّحين وإرشادهم. وفي سنة 1945 تكونت جامعات تضم جمعيات الفلاحين للتنسيق فيما بينها وبتشجيع من الحزب الحرّ الدستوري الجديد تأسست سنة 1946 الجامعات العامة للنقابات الفلاحية والتي تشكلت منها الجامعة العامة للفلاحين وعقدت مؤتمرها التأسيسي الأول أيام 1 و2 و3 أفريل 1949 بتونس.([251])

كان للاتحاد العام للفلاحة مواقف تأييد وتضامن مع الشعب الجزائري الشقيق في ثورته ونلمس ذلك خلال اجتماع المجلس الإداري للاتحاد القومي للمزارعين التونسيين بتونس يوم 2جويلية1956 حيث درس القضية الجزائرية وأصدر لائحة تأييد للثورة الجزائرية المباركة و"أكّد أنّ المزارعين التونسيين يحيون بإجلال كفاح إخوانهم الجزائريين لتحرّير وطنهم الجزائر الحرّة العربية ويُعربون لهم عن تضامنهم المتين وتأييدهم الكامل ويعلنون عن عزمهم على العمل لتحقيق وحدة المغرب العربي بحثا عن الاستقرار السياسي والاقتصادي. والمزارعون التونسيون يهيبون للشعب الفرنسي والضمير العالمي أن يساعدوا على إيقاف المأساة الجزائرية وحمل المسؤولين الفرنسيين

على سلوك سياسة التفاهم الواقعي حتى لا تضيع فرنسا صداقتها بالعرب والمسلمـين".([252]) تحيي هذه اللائحة كفاح الشعب الجزائري وتعرب عن تضامن الفلاحين التونسيين وتأييدهم لهم وتعلن عن عزمهم تحقيق وحدة المغرب الكبير ويطالبون الشعب الفرنسي والضمير العالمي بالتدخل لإيقاف الحرب والضغط على المسؤولين الفرنسيين لحملهم على الشروع في حوار وفتح مفاوضات مع الجزائريين على أساس الاعتراف بحقوقهم في تقرير مصيرهم.

وعلى إثر العمل الجبان الذي قامت به الحكومة الفرنسية والمتمثل في اختطاف القادة الجزائريين أصدر الاتحاد العام للفلاحة التونسية بيان إدانة أكّد فيه

---

[251]- المولهي محمد الحبيب، مذكرات الوطن والصمود، دار الغرب الاسلامي، بيروت 1991، ص. 103.
[252]- العمل ع. 219، 5 جويلية 1956، لائحة الإتحاد القومي للمزارعين التونسيين، ص2

"أنّ الاتحاد العام للفلاحة التونسية أمام الاعتداء الفظيع الواقع على إخواننا قادة جبهة التحرّير الجزائرية الجارح للكرامة والسيادة التونسية والمغربية والمستفز للشعور الشعبي التونسي والمخالف للتقاليد الأممية يستنكر بكل شدة باسم الفلاحين هذا السلوك الشنيع ويشهّر بالمناورات الاستعمارية الدنيئة والمنافية لما تعتز به الأمم من احترام الوسائل الشريفة في الكفاح ويعلن مساندته الكاملة وتضامنه المطلق مع الشعب الجزائري العربي الشقيق في حرّكته التحرّيرية ضدّ الاستعمار الفرنسي لتحصيله على سيادته واستقلاله التام".([253])

أدان الاتحاد اختطاف القادة الجزائريين واعتبره اعتداءا على سيادة وكرامة الشعبين التونسي والمغربي وأكّد على تشهيره بهذه السلوكيات والمناورات المنافية للأعراف الدولية وأعلن تضامنه ودعمه ومساندته للشعب الجزائري حتى يتحصل على استقلاله.

وفي هذا السياق أيضا أصدرت الحجرة الفلاحية التونسية بلاغا تدين فيه اختطـاف القادة الجزائريين : "إن الحجرة الفلاحية التونسية نتيجة خطورة الحالة التي كونتها الأعمال الشنيعة التي أدت إلى إيقاف زعماء حرّكة التحرّير الجزائري في وقت شرع فيه البحث عن حلّول من شأنها إرجاع السلم بالجزائر تعلن عن استنكارها مثل هاته الأعمال الفظيعة التي من شأنها أن تجعل السلم بكامل الشمال الإفريقي في خطر وتؤيد الجهود التي يقوم بها كل من محمد الخامس والحبيب بورقيبة وتعلن ثقتها فيهما مؤكدة لهما كامل التضامن وتطلب من الحكومة الفرنسية مراجعة مواقفها وإطلاق سراح قادة حرّكة التحرّير الجزائري حالا وذلك في صالح ما بين بلادينا من علاقات" ([254]).

استنكرت الحجرة الفلاحية اختطاف الزعماء الجزائريين وحذّرت من نتائجه الوخيمة وتهديده للسلم وطالبت الحكومة الفرنسية بمراجعة مواقفها وسياساتها وإطلاق سراحهم فورا.

---

[253]- الصباح، ع. 1488، 25 أكتوبر 1956، بيان الاتحاد العام للفلاحة التونسية، ص.2.

[254]- نفسها، بلاغ من الحجرة الفلاحية التونسية، ص.3 وانظر كذلك العمل، ع. 312، 25 أكتوبر 1956، ص. 2.

ويواصل الاتحاد العام للفلاحة إصدار بلاغات التعاطف مع القضية الجزائرية والقادة المخطوفين :" إنّ إيقاف الزعماء الجزائريين لهو تعد فادح على السيادة التونسية واستفزاز لشعور طبقات الشعب بأجمعه والاتحاد العام للفلاحة التونسية يحتج بصفة رسمية وبكل صرامة على هاته الإيقافات ويطلب من جميع الفلاحين أن يضطلعوا بكامل مسؤولياتهم للدخول في كفاح مقبل ضدّ المستعمر الغاشم الهدّام".([255])

اعتبرالإتحاد العام للفلاحة هذا البيان اعتداءا على السيادة التونسية وأعلن احتجاجه على هذا السلوك وطالب الفلاحين بالاستعداد لمواصلة الكفاح التحرّيري.

والملاحظ أن الاتحاد العام للفلاحة كان شديد الإيمان بعدالة القضيّة الجزائرية ولهذا كان يصدر بلاغات دورية لتوعية الفلاحين بالقضية الجزائرية وتحسيسهم ونلمس ذلك في بلاغه التالي : "إنّ الاتحاد القومي للمزارعين التونسيين الشاعر بوحدة المحنة والمصير مع الشعب الجزائري الشقيق وبقية شعوب الشّمال الإفريقي والمؤمن بوجوب توحيد المغرب العربي الكبير، وبمناسبة يوم الجزائر يعبّر عن إكباره ومساندته لكفاح الشعب الجزائري الباسل في سبيل نيل استقلاله واسترجاع كرامته".([256])

أعلن الاتحاد عن إكباره للكفاح الجزائري وتجديد دعمه ومساندته حتى تحقـّق الاستقلال، إذ عقد الاتحاد القومي للمزارعين التونسيين المؤتمر القومي الثاني بقصر الجمعيات أيام 16 و17 و18 أفريل 1958 بتونس حيث درس القضية الجزائرية وأصدر بيانا "يكبر فيه كفاح الشعب الجزائري الشّقيق ويعرب عن مساندته المستميتة له في سبيل الكرامة والاستقلال".([257])

في هذه اللائحة أكبر الاتحاد النضال الجزائري وأعرب عن مساندته المطلقة حتى يسترجع دولته المغتصبة.

---

[255]-الاستقلال، ع. 54، 2 نوفمبر 1956، بيان الاتحاد العام للفلاحة، ص..2.
[256]- العمل، ع. 760، 2 أفريل 1958، بيان الاتحاد القومي للمزارعين، ص. 1و2.
[257]- نفسها، ع. 1087، 21 أفريل 1959، بيان الاتحاد القومي للمزارعين، ص. 1و4.

ويبارك الاتحاد المفاوضات التي جرت بين الحكومة الجزائرية والفرنسية حيث أصدر بيانا نقتطف منه الفقرة التالية : "إنّ الاتحاد القومي للمزارعين التونسيين ليعبّر بكل ابتهاج وسرور عن تقديره للموقف التاريخي الذي اتخذته الحكومة المؤقتة الجزائرية يوم الاثنين 20 جوان 1960 الرامي إلى تحقيق السلم بالقطر الجزائري، كما يعلن عن إكباره لكفاح الشعب الجزائري في سبيل استقلاله وسيادته ويغتنم هذه الفرصة ليجدّد له تأييده المطلق ومساندة كافة المزارعين التونسيين لإخوانهم الجزائريين حتى تتبوأ الجزائر مقعدها بالأمم الحرّة وتتحقق الآمال ووحدة المغرب العربي الكبير".([258])

بارك الاتحاد الموقف الذي اتخذته الحكومة الجزائرية والمتمثل في الشروع في فتح مفاوضات مع الفرنسيين لتحقيق السلم ويعلن إكباره وتقديره لنضال الشعب الجزائري ويجدّد تأييده المطلق لهم حتى يتحقق الاستقلال.

لقد كان الاتحاد القومي للمزارعين التونسيين يحتفل كل عام بذكرى اندلاع الثورة الجزائرية المباركة ونلمس ذلك من خلال العديد من بياناته مثل بيان أول نوفمبر 1960 الذي جاء فيه: "يدعو الاتحاد القومي للمزارعين كافة الفلاحين إلى الإضراب عن العمل يوم الثلاثاء غرة نوفمبر 1960 والاتحاد يدعو كافة التشكيلات الزراعية والفلاحين إلى حضور الاجتماع الذي سيعقد بهذه المناسبة للإعراب عن تضامنهم المتين مع الشعب الجزائري الشقيق في كفاحه الباسل من أجل حرّيته واستقلاله وذلك يوم الثلاثاء 1نوفمبر1960 على الساعة الرابعة مساء بباب الخضراء".([259])

احتفالا بذكرى الثورة وتضامنا مع الشعب الجزائري دعا الاتحاد كافة الفلاحين للقيام بالإضراب عن العمل لمدّة يوما وحضور الاجتماع.

كانت مواقف الاتحاد القومي للمزارعين من الثورة الجزائرية مشرفة حيث شارك في الاجتماعات والمظاهرات والإضرابات والمساندة لها وأصدر البيانات

---

[258]– العمل، ع 1452، 23 جوان 1960، بيان الاتحاد القومي للمزارعين التونسيين ص.1

[259]- نفسها، ع. 1565، 1 نوفمبر 1960، بيان الاتحاد القومي للمزارعين التونسيين.

واللوائح المؤيدة وآمن بعدالة القضية الجزائرية ودعا لها في الصحافة التونسية.ومرد ذلك علاقة الجوار وإيمانه بوحدة المغرب العربي الكبير وعلاقته بالحرّكة الوطنية الجزائرية وجرائم الاستعمار الفرنسي في كل من الجزائر وتونس والانعكاسات السلبية للمشكلة الجزائرية على الاستقلال التونسي، كل هذه الأسباب وغيرها ساهمت في هذا الموقف المتميز الوطني.

4- الاتحاد القومي النسائي التونسي :

تم عقد اجتماع عام بسيدي أبي سعيد يوم 3 ديسمبر1936 لتوحيد الجمعيات النسائية التونسية وقد انبثقت عنه جمعية نسائية سميت الاتحاد النسائي الإسلامي بقيادة بشيرة بن مراد.

وفي سنة 1944 تأسس الاتحاد النسائي للتونسيات بإيعاز من الحزب الشيوعي التونسي ودعم منه. وفي سنة 1957 تم توحيد هذه الجمعيات تحت اسم الاتحاد القومي النسائي التونسي ([260]) وكان موقف الاتحاد القومي النسائي التونسي من اندلاع الثورة الجزائرية مؤيدا ومساندا ومتعاطفا عبّر البيانات والاجتماعات والإضرابات وجمع المساعدات المادية والمعنوية.

ولتحسيس الشعب التونسي بالقضية الجزائرية أصدر الاتحاد بيانا يدعو فيه الشعب التونسي إلى التضامن مع الشعب الجزائري ونلاحظ ذلك في البلاغ التالي: إن "اتحاد النساء التونسيات يدعو كافة الذين يريدون مدّ يد المساعدة للمقاومين الجزائريين وعائلاتهم متمثّلة في الأدوية والملابس والمبالغ المالية والمواد الغذائية إذ يعلمهم بفتح مركز قار يوميا من الساعة الرابعة مساء إلى الساعة السادسة مساء وتتقبل المساعدات بشارع باريس عدد 149".([261])

دعا الاتحاد الشعب التونسي إلى مساعدة المقاومين الجزائريين وعائلاتهم بالتبرع لهم بالمواد الغذائية والملابس والأدوية والأموال وأعلمهم كذلك بأنه فتح مكتبا لتسلم مساعداتهم.

---

[260]– عزيز، نضال شعب ابي، ص408

[261]- الصباح، ع. 1393، 5 جويلية 1956، بلاغ اتحاد النساء التونسيات، ص..2

وقد تعاطفت الفتاة التونسية مع الثورة الجزائرية وأدانت جرائم الاستعمار الفرنسي في حق الأسيرات الجزائريات ونلاحظ ذلك في البيان الذي أصدرته جاء فيه : "أن الفتاة التونسية بصفة عامة والفتاة الزيتونية بصفة خاصة تحتجّ بكل قواها أمام الدول الإسلامية على هذا الاعتداء الفظيع لأنها ما كادت تسمع النبأ الفاجع وتلك الصدمة القاسية ألا وهي وصول خمس عربات دخلت إلى ثكنة منوبة محملة بالفتيات الجزائريات لكي تنتقم الحكومة الفرنسية من الشعب الجزائري انتقامها الفظيع وارتكاب جنودها الاستفزازات الوحشية التي يقشعر منها كل قلب من جرى به دم العروبة ويتحرّك به الشعور. فالفتاة التونسية ترفع صوتها صارخة إلى حكومتها لكي تنقذ أختها الجزائرية من يد الجيش الفرنسي الاستعماري الذي أراد بأفعّاله الوحشية الإجرامية أن يخسر كلّ شيء".([262]).

وتجدر الإشارة إلى أنها احتجت على السلوك الإجرامي الذي قام به الجيش الفرنسي المتمثل في خطف الفتيات الجزائريات وتحويلهم إلى تونس ويشفي غيضه من الشعب الجزائري المناضل وطالب الحكومة التونسية بالتدخل لإطلاق سراح الأسيرات الجزائريات.

وإثر اختطاف القادة الجزائريين أصدر الاتحاد النسائي التونسي بيانا "يندّد فيه بأعمال القرصنة التي استعملتها الحكومة الفرنسية ضدّ رجال جبهة التحرّير الوطني الجزائري المدعوين من طرف الحكومة التونسية ويرى في ذلك دعوة لإثارة غضب الشعب التونسي وحكومته ويعلن مرة أخرى استنكاره للحرب الجزائرية الاستعمارية ويطالب بحلّ سلمي لها".([263])

وطالما شاع خبر الاعتداء على نادي الجزائريين بتونس والاعتداء على السكان بالحدود الجزائرية التونسية قام وفد من اتحاد النساء التونسيات بزيارة إلى نادي الجزائريين وأعربوا لهم عن استيائهم واستنكارهم وتمنياتهم بالشّفاء العاجل للجرحى.

---

[262]- الصباح، ع. 1426، 14 أوت 1956، بيان الفتاة التونسية ص2. وانظر كذلك الزهرة، 11 أوت 1956، ص.2

[263]- نفسها، ع. 1487، 24 أكتوبر 1956، بيان الاتحاد النسائي التونسي، ص..4

وإثر ذلك توجّه الوفد إلى رئاسة الحكومة التونسية وسلّم اللائحة التالية "إنّ الاتحاد النسائي التونسي يعبّر عن تأثر النساء التونسيات أمام الاعتداء المرير ضدّ اللاجئين الجزائريين ويحتجّ على الاعتداءات الأخيرة على السيادة التونسية والتي كانت سببا في سقوط العديد من الشهداء والجرحى ويعبّر عن تضامنه الفعلي مع الشعب الجزائري الشقيق".([264])

وإثر دخول اللاجئين الجزائريين إلى تونس أصدر الاتحاد بيانا نقتطف منه بعض هذه الأسطر : "علم الاتحاد النسائي بكل تأثر بدخول آلاف من اللاجئين الجزائريين إلى تونس بسبب مطاردة الجيوش الفرنسية لهم التي تشنّ منذ واحد وثلاثين شهرا، حرب إبادة ضدّ الشعب الجزائري الشقيق والاتحاد النسائي التونسي يوجّه نداءه إلى جميع النساء لتنظيم مساعدة للاجئين وذلك مع العمل على تقوية نشاطهن من أجل توقيف الحرب والاعتراف باستقلال الجزائر" أيتها النساء الوطنيات ابعثن إلينا من الآن بالمواد الغذائية والملابس والمال إلى اللاجئين الجزائريين".([265])

عبّر الاتحاد عن تأثره بدخول الآلاف من اللاجئين الجزائريين إلى تونس بسبب الممارسات الإجرامية التي يقوم بها الجيش الفرنسي ضدّهم وفي الآن نفسه طالب مناضلاته بالتحرّك والقيام بالمساعي لإيقاف الحرب والاعتراف بالاستقلال الجزائري وبتقديم المساعدات المتمثلة في المواد الغذائية والأدوية والأموال والملابس إلى اللاجئين الجزائريين.

والملاحظ أن الاتحاد النسائي التونسي لم يكتف بتحسيس التونسيات وتوعيتهن بالقضية الجزائرية بل نجد الاتحاد يقوم بحملة تحسيسية على المستوى الخارجي أو يدعو نساء العالم للتضامن مع الجزائر المكافحة وفي الآن نفسه أذاع الاتحاد النسائي التونسي نداء موجها إلى نساء العالم : "إن نساء البلاد التونسية يتوجهن إليكن اليوم لتذكّرنكن بآلام إخواننا الجزائريات وتدعوكنّ للعمل دون

---

[264]- نفسها ع. 1622، 30 مارس 1957، لائحة الاتحاد النسائي التونسي، ص2 وانظر كذلك الطليعة ع 70، 3 مارس 1957، ص2.

[265]- الطليعة. ع. 2177 جوان 1957، بيان الاتحاد النسائي التونسي، ص..1

انقطاع لتوقيف الحرب التي تجري منذ واحد وثلاثين شهرا من طرف الاستعمار الفرنسي خارقا أقدس مبادئ الإنسانية ضدّ شعب لم يرتكب الذنوب إلاّ أنه أراد أن يعيش حرّا وأن النساء التونسيات يتوجّهن إلى عواطفكنّ الإنسانية بوصفكنّ أمهات ونساء ويدعونكنّ للشروع في العمل منذ الآن لتحقيق الحلّ العادل الديمقراطي تماشيا مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويدعونكنّ لجمع الثياب والأدوية والأموال للاجئين الجزائريين وإرسالها إلى الاتحاد النسائي التونسي".([266])

وجّه الاتحاد نداءا إلى نساء العالم شرح فيه الوضعية المزرية التي تعيشها المرأة الجزائرية التي تتعرض للقمع والاضطهاد من قبل الجيش الفرنسي ودعاهن إلى التحرّك والقيام بالمساعي لإيقاف الحرب وإيجاد حلّ سلمي وعادل وفقًا لمبادئ الأمم المتحدة وإرسال المساعدات اللاجئين الجزائريين إلى الاتحاد النسائي التونسي.

كما أصدر الاتحاد القومي النسائي التونسي إثر صدور الأحكام الجائرة في حق الوطنيين الجزائريين بيانه التالي: "بعد اطلاعه على الحكم بالإعدام الذي أصدرته المحكمة العسكرية على المواطنتين الجزائريتين" جميلة بوحيرد" و"جميلة بوعزة" يعبّر الاتحاد عن استنكاره الكبير الذي يشعر به جميع سكان تونس والعالم ويهيب للاتحاد بالضمير الإنساني الفرنسي والعالمي أنه يقف في وجه هذه الأحكام الغاشمة. ويتشبث بقيمة العدالة الإنسانية ويحتج احتجاجا صارما ضدّ هذه الأحكام ويطالب بالرجوع عن هذا الحكم وبإطلاق سراح المتهمين ويدعو جميع نساء العالم إلى الاتحاد حتى تتكتّل أصواتهن لإنهاء حرب الجزائر وإيقاف هذه الأعمال العدوانية".([267])

ندّد الاتحاد بأحكام الإعدام التي صدرت في حق المناضلين بوحيرد وبوعزة وطالب الضمير الإنساني الفرنسي والعالمي بالتدخل لإيقاف هذه الأحكام الظالمة والتراجع عنها وإطلاق سراحهم وإنهاء الحرب.

---

[266]-العمل،ع. 78–8 جوان 1957، الاتحاد النسائي التونسي يدعو نساء العالم لتضامن مع الجزائر المكافحة، ص.1

[267]- العمل، ع. 538، 17 أوت 1957، بيان الاتحاد القومي النسائي التونسي، ص.3.

ويستنكر الاتحاد النسائي عدم إلغاء الأحكام الجائرة في حق المناضلات الوطنيات ويصدر بيانا جديدا "يعلن فيه الاتحاد القومي للنساء التونسيات عن صارم احتجاجه على الأحكام الجائرة التي تصدرها المحاكم العسكرية الفرنسية بالجزائر على الوطنيين الجزائريين وبالخصوص حكم الإعدام الذي أصدرته على المقاومة الأخت "جميلة بوحيرد" بعد أن أنزل بها العذاب ويهيب الاتحاد بالضمير الإنساني الفرنسي والعالمي حتى يوقف في وجه الأحكام الغاشمة".([269]) أعلن الاتحاد احتجاجه على الأحكام الجائرة والظالمة التي صدرت في حق الوطنيين الجزائريين وخاصة حكم الإعدام على المقاومة بوحيرد التي عذبت وطالب الضمير العالمي بالتدخل لوقف هذه الانتهاكات والتجاوزات.

إن الاتحاد القومي للنساء التونسيات لم يكتف بالبيانات بل نظم اجتماعا عاما تحسيسيا بقاعة قصر الجمعيات التونسية للاحتجاج على الأحكام الجائرة والعنف الشديد المسلط على المجاهدات الجزائريات وتم الاحتجاج أيضا على إلقاء القبض على الأختين "جميلة بوحيرد وجميلة بوعزة" وعقب الاجتماع تم إصدار اللائحة التالية "إنّ النسوة التونسيات المجتمعات يوم 24 جانفي 1958 تحت لواء الاتحاد القومي النسائي التونسي بقصر الجمعيات بمناسبة إصدار الأحكم الجائرة ضدّ بعض الأخوات الجزائريات المكافحات من قبل المحاكم الاستعمارية بالجزائر بعد الاستماع إلى بيان الأخوات حول تصرفات المستعمر إزاء المجاهدات الجزائريات وبعد إستعراض الحالة التي أصبحت عليها المرأة الجزائرية من جرّاء جبروت الاستعمار الفرنسي ودوسه للكرامة الإنسانية يعبّر النساء التونسيات عن عميق إستيائهن لهذه الأعمال الوخيمة المنافية لمبادئ حقوق الإنسان ... ويحتجّ بكل شدة على الحكم بالإعدام ضدّ الأربع من الأخوات الجزائريات كما يندّد أمام الرأي العام العالمي بالسياسة الاستعمارية الفرنسية الخرقاء المتبعة في الجزائر الشقيقة وهي تطالب بتوقيف تنفيذ هذا الحكم الجائر وبإطلاق سراح المكافحات إعترافا بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه وفي الحرية والاستقلال... وتعبّر عن

---

[269]- نفسها، ع. 645، 9 نوفمبر 1957، بيان الاتحاد القومي النسائي التونسي، ص. 3.

تأييدها المطلق وتضامنها الكامل مع الجزائر الشقيقة في كفاحها التحرّيري، لتحيى الجزائر حرّة مستقلة وليحيا المغرب العربي الكبير".[270]

والملاحظ أن الاتحاد عبّر على عميق استيائه من الأعمال التي يقوم بها الجيش الفرنسي في حق المجاهدات الجزائريات وفي الآن نفسه ندّد بالسياسة الفرنسية المتبعة بالجزائر القائمة على القمع والقتل والتشريد وطالب الضمير العالمي بالتدخل لوقفها وإطلاق سراحهم والاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وجدّد دعمه وتضامنه مع الشعب الجزائري في كفاحه التحرّيري.

واصل الاتحاد النسائي احتجاجه وتجلّى ذلك في عقده اجتماعا عاما ببنزرت للتنديد بجرائم المستعمر الفرنسي ولتوعية أنصاره وتحسيسهم بالقضية الجزائرية يوم 25 جانفي 1958 وأصدر الائحة التالية: "يكبر فيها كفاح الشعب الجزائري وخاصة المرأة الجزائرية المكافحة ويحتج بكلّ شدّة ضدّ الأحكام الجائرة الصادرة من المحاكم الفرنسية على مجاهداته الأربع من الأخوات الجزائريات ويطالبن بإطلاق سراحهن في أقرب وقت".[271] حيا الاتحاد الكفاح الذي يقوم به الشعب الجزائري والمرآة الجزائرية وأعلن احتجاجه على الأحكام التعسفية الظالمة والصادرة عن المحاكم الفرنسية. جزافا في حق المناضلات الجزائريات وطالب بإطلاق سراحهن فورا.

وفي هذا السياق أيضا قام وفد من الاتحاد القومي للنساء التونسيات بزيارة اللاجئين الجزائريين بكل من القصرين وسبيطلة إثر قرار السلطات الفرنسية القاضي بإنشاء منطقة حرّام بالحدود التونسية وسلّم الوفد لهم دفعة من المواد الغذائية والأدباش للنساء والأطفال كما وجه الاتحاد النسائي إلى الرأي العام العالمي نداء الإغاثة للآجئين الجزائريين يندّد فيه بالإجراءات الوحشية التي أقرتها الحكومة الفرنسية [272] قام الاتحاد بزيارة ميدانية لمخيمات اللاجئين الجزائريين للاطمئنان على أحوالهم ليعرب لهم عن تضامنه ودعمه لهم، وفي أثناء ذلك

[270]- العمل، ع. 703، 25 جانفي 1958، لائحة الاتحاد القومي النسائي التونسي، ص. 1و.2

[271]- العمل ، ع. 711، 4 فيفري 1958، لائحة الاتحاد القومي النسائي التونسي، ص.2.

[272]- نفسها، 735، 4 مارس 1958، نداء الرأي العام العالمي ص..2

وزع عليهم دفعة من المساعدات تمثلت في المواد الغذائية وملابس الأطفال والنساء ووعد بتقديم المزيد منها وفي الآن نفسه وجه نداء واستغاثة إلى الضمير العالمي للتحرّك لمساعدة اللاجئين الجزائريين والاطلاع على أحوالهم المزرية وندّد كذلك بالممارسات الوحشية التي يقوم بها الجيش الفرنسي في حق الجزائريين.

وفي هذا الإطار أيضا تعاطف الاتحاد النسائي مع مأساة اللاجئين ونلمس ذلك من خلال إرساله لوفد قام بتوزيع كميات من الملابس والأغذية على إخواننا اللاجئين بسبيطلة([273]).

هذه المبادرة تبين مدّى إحساس الاتحاد بالقضية الجزائرية وإيمانه بعدالتها وتألمه للأوضاع التي يعيشها اللاجئين فكانت خير حافز له لتقديم المساعدات وبذل المجهودات والمساعي.

عقد الاتحاد القومي النسائي التونسي مؤتمره الأول ودرس القضية الجزائرية وأصدر اللائحة التي جاء فيها "إنّ المؤتمر الأول للاتحاد القومي النسائي التونسي المنعقد بدار الشغالين بتونس أيام 7و8 و9 أفريل 1958 وبعد استعراضه للوضع الرّاهن الذي أصبح عليه القطر الجزائري من حرب الإبادة التي تشنّها جيوش الاستعمار الفرنسي منذ أربع سنوات على الشعب الجزائري المطالب بحقه في الحرية والاستقلال. ونظرا إلى مشاركة الأخت الجزائرية مشاركة فعّالة في الكفاح الوطني التحرّيري ونظرا لتشريد عشرات الآلاف من مواطني الجزائر المكافحة إثر إحداث المنطقة الحرّام على الحدود الجزائرية التونسية ونظرا إلى أن الرأي العام العالمي أصبح اليوم على بيّنة من أمر هذه الحرب الضروس التي ذهب ضحيتها آلاف من الأبرياء العزّل يجدّد الاتحاد تضامنه بتأييد مطلق وكامل للشعب الجزائري الشقيق في كفاحه ويحيّي الأبطال المجاهدين في صمودهم أمام العدوان حتى النصر النهائي وينحني بكل خشوع أمام أرواح الشهداء الذين سقطوا في سبيل تحرّير الجزائر ويهيب بالضمير العالمي أن

---

[273]- نفسها، ع. 748، 19 مارس 1958، بيان الاتحاد القومي للنساء التونسيات ص.2.

يناصر الحق في الجزائر ويطالب من المنظّمة العالمية للصليب الأحمر وكذلك الهلال الأحمر التونسي تمويل صندوق" جميلة بوحيرد" لفائدة الأسيرات الجزائريات ويناشد الأمم المتحدة أن تجعل حدّا لحرب تهدد السلم بالشمال الإفريقي وبقية العالم ويؤكد أنه لا حلّ للقضية الجزائرية إلا عن طريق التفاوض المباشر بين فرنسا وجبهة التحرّير الوطني الجزائرية الممثل الحقيقي للشعب الجزائري"([274]) في هذه اللائحة بين الاتحاد انشغاله من الأوضاع المزرية التي يعيشها الشعب الجزائري والمرأة الجزائرية حيث يتعرضون لحرب إبادة وتهجير ولهذا يجدّد الاتحاد تضامنه وتأييده للشعب الجزائري ويهيب بالضمير العالمي أن يناصر ويدعم القضية الجزائرية ويطالب كل من المنظمة العالمية للصليب الأحمر والهلال الأحمر التونسي بدعم وتمويل صندوق جميلة بوحيرد للأسيرات وفي الآن نفسه يناشد الأمم المتحدة بالتدخل لوضع حد لهذه الحرب التي أصبحت تهدد السلم العالمي والشروع في مفاوضات بين الفرنسيين وجبهة التحرّير الجزائرية في إطار الاعتراف بحق الشعب الجزائري بتقرير مصيره.

كان الاتحاد النسائي التونسي مهتمّا بالأحداث الجارية بالقطر الجزائري الشقيق حيث وجه دعوة إلى منخرطيه وكافة النسوة إلى الحضور للاجتماع الإخباري الخاص بالاستفتاء الشنيع الذي فرضته فرنسا على شقيقتنا بالجزائر وكان يوم الثلاثاء 16سبتمبر1958 على الساعة الخامسة مساء([275]). والملاحظ أن الاتحاد وجه دعوة إلى مناضلاته لحضور اجتماع تحسيسي حول القضية الجزائرية والتنديد بالاستفتاء الذي فرضته فرنسا على الشعب الجزائري وذلك في إطار التضامن معه ودعمه في كفاحه التحرّيري.

كما عقد الاتحاد القومي النسائي التونسي أيضا اجتماعا بقصر الجمعيات، وتناولت الكلمة أثناءه ممثلة النساء الجزائريات ونددت بسياسة القمع ثم تناولت الكلمة راضية حداد فاستنكرت الاستفتاء، عقد الاتحاد اجتماعا بمناضلاته للتنديد

---

[274]- العمل، ع. 773، 17 أفريل 1958، لائحة الجزائر، ص.6.

[275]- العمل ، ع. 901، 16 سبتمبر 1958، بيان الاتحاد القومي النسائي التونسي، ص.1.

بالاستفتاء وتدخلات الممثلة الجزائرية وأطلعت المشاركات على الوضع المتدهور وما تعانيه المرأة الجزائرية من قمع واضطهاد ونددت بالسياسة الفرنسية ثم تدخلات حداد واستنكرت الاستفتاء وجدّدت دعمها ومساندتها للشعب الجزائري.

ووجّه الاتحاد القومي النسائي التونسي برقية تهنئة إلى الحكومة المؤقتة الجزائرية بمناسبة تشكيلها ([276]) **و**وجه الاتحاد برقية تهنئة إلى الحكومة المؤقتة الجزائرية إثر تشكيلها وجدّد دعمه ومساندته للشعب الجزائري**.** وفي الأخير تمّت المصادقة على برقية وجهت إلى مستر "هامرشولد" الأمين العام للأمم المتحدة التالية: "يستنكرن فيها السياسة الفرنسية التي تعتمد على إجبار الشعب الجزائري على المشاركة فـي الاستفتاء".([277]) لتحسيس منظمة الأمم المتحدة بالأوضاع الجزائرية وتجاوزات الفرنسيين بعث الاتحاد ببرقية إلى الأمين العام للأمم المتحدة يستنكر السياسة الفرنسية ويعلن احتجاجه على إجبار الشعب الجزائري على المشاركة في الاستفتاء.

وعقد الاتحاد القومي النسائي التونسي مؤتمره الثاني يوم 13و14و15و16أوت 1960 بالمنستير إذ استعرض الوضع الراهن بالجزائر الشقيقة والناتج عن تواصل حرب الإبادة منذ ما يقرب عن ستة سنوات وأصدر بيانا جاء فيه:"أنه يشهّر بأعمال فرنسا الإجرامية من تشريد الآلاف من الأبرياء والعائلات وتقتيل عشرات الآلاف من الأبرياء وإعدام المجاهدين والأبطال وينحني بكل خشوع أمام أرواح الشهداء الذين سقطوا في سبيل الجزائر. ويجدّد تضامنه المطلق وتأييده الكامل للشعب الجزائري المكافح من أجل حرّيته واستقلاله ويحّيي الأبطال المجاهدين في صمودهم أمام العدوان حتى النصر النهائي. ويقدر في الأخت الجزائرية مشاركتها الفعّالة في الكفاح الوطني التحرّيري ويبعث بتحياته الخاصة للأخوات "بوحير وبوعزّة وبوشايا". ويناشد الضمير العالمي وهيئة الأمم المتحدة بأن تُعين على وضع حدّ لهذه المأساة وعمليات التشريد. ويؤكّد أن لا حلّ

---

[276]- نفسها، ع. 902، 17 سبتمبر 1958، اجتماع الاتحاد القومي النسائي التونسي ص.3.
[277]- نفسها، ع. 906، 21 ديسمبر 1958، برقية إلى الأمين العام الأمم المتحدة، ص..1

للقضية الجزائرية إلا بالاعتراف بحرّية الجزائر واستقلالها"([278]) وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد يندّد بالأعمال الإجرامية القائمة على التشريد والقتل والإعدام ويجدّد دعمه وتضامنه ومساندته المطلقة للشعب الجزائري في كفاحه التحرّير ويثني على الدور الفاعل الذي تقوم به المرأة الجزائرية ويحيي المجاهدات في ساحة المعركة.

ويناشد الأمم المتحدة بالتدخل لوضع حد لهذه المأساة والاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

وبمناسبة الذكرى السّادسة لإعلان الثورة الجزائرية يتوجه الاتحاد القومي النسائي إلى كافة المواطنات بتونس والأحواز لحضور المهرجان وذلك يوم الثلاثاء 1نوفمبر1960 على الساعة الرّابعة مساء.([279])

ومن خلال هذه الدعوة يؤكد الاتحاد على مناضلاته على ضرورة حضور المهرجان الخطابي الذي سيقام على شرف ذكرى الثورة الجزائرية للتعبير عن تضامنهم ومساندتهم للشعب الجزائري في كفاحه التحرّيري.

وفي هذا الإطار أيضا اهتم الاتحاد النسائي التونسي بتوعية الرأي العام العالمي والمنظمات الدولية بالقضية الجزائرية ونلمس ذلك في توجيه الاتحاد القومي النسائي إلى كل من السيدة لافوشو رئيسة المجلس الدولي للنساء بباريس والسيدة بيرسن رئيسة المجلس الدولي للنساء بنيويورك البرقية التالية : "إنّ الاتحاد القومي النسائي التونسي يستنكر المجازر الوحشية التي يتعرّض لها السكان المدنيون الجزائريون وخاصة الأطفال والنساء ويوجه نداء إلى الضمير العالمي حتى يضع حدا لهذه الجرائم المقترفة ضدّ الإنسانية. والاتحاد القومي النسائي التونسي يعوّل على عملكنّ وتدخلكن الحازم حتى تتخذ من منظمتكم قرارا يدين هذه الوسائل البربرية التي كنّا نعتقد إنّ عهدها ولى وانقضى"([280]).

---

[278]- العمل، ع. 1500، 17 أوت 1960 لائحة الاتحاد القومي النسائي التونسي، ص.2.
[279]- نفسها، ع. 1565، 1 نوفمبر 1960، نداء الاتحاد القومي النسائي التونسي، ص.1.
[280]- العمل، 1603، 15 ديسمبر 1960، برقية الاتحاد القومي النسائي التونسي، ص. 1 و6.

وما يلاحظ أن الاتحاد يسعى إلى اطلاع المنظمات النسائية العالمية وتنويرها ووضعها في الصورة على الحالة المأساوية التي يعيشها الشعب الجزائري وأعلن استنكاره للمجازر التي شملت النساء والأطفال ومن هذا المنطلق يناشد الضمير العالمي بالتدخل لوضع حدّ لها ويعول على المنظمات النسائية بأن يكون تدخلها فاعلا وذي جدوى ويطالبها بإدانتها.

كما تمّ أيضا عقد اجتماع نظّمه الاتحاد التونسي النسائي لتحسيس المنخرطات بالقضية الجزائرية حيث شاركت رئيسة الاتحاد النسائي الجزائري وقدّمت صورة ناطقة عمّا يقاسيه الجزائريون والجزائريات من بلاء وتعذيب في المحتشدات والسّجون وإنّ هذا الإرهاب لم يُنقصْ من عزيمتهم بل خرجوا إلى الشوارع حاملين راية بلادهم منادين بحياة جبهة التحرّير([281]).

واصل الاتحاد اجتماعاته التحسيسية والتوعوية ونلمس ذلك في الاجتماع الذي عقده واستضاف فيه رئيسة الاتحاد الجزائري التي تحدثت على المأساة التي يعيشها الشعب الجزائري وتفنن الفرنسيون في أساليب التعذيب والاضطهاد التي زادت في عزيمتهم وتحديهم للمستعمر الفرنسي.

ونظم الاتحاد القومي النسائي التونسي اجتماعا عاما بمشاركة الاتحاد النسائي الجزائري للاحتفال بذكرى أحداث الساقية واندلاع الثورة الجزائرية وأصدر لائحة احتجاج نقتطف منها ما يلي :

1- "احتجاج المرأة التونسية على الأعمال الإرهابية والتعسفية التي يقوم بها غلاة الاستعمار ضدّ الشعب الجزائري الشقيق.

2- ترحّم نساء تونس على أرواح أخواتهنّ الشهيدات اللاّتي سقطن في ميدان الشرف دفاعا عن الحرية و كرامة أرض الجزائر الطاهرة.

3- تجديد تأييد المرأة التونسية المطلق لكفاح الشعب الجزائري الشقيق من أجل الاستقلال والحرية والكرامة.

---

[281]- الطليعة، ع. 169، 15 جانفي 1961، اجتماع الاتحاد النسائي التونسي ص..2.

4-استصراخ المرأة التونسية الضّمير العالمي ليقف في وجه التقتيل الجماعي الذي يقوم به جيش الاستعمار الفرنسي ضدّ الشعب الجزائري المناضل".([282])

أعلن الاتحاد عن احتجاجه على الأعمال الإرهابية والإجرامية التي يمارسها الفرنسيون في حق الشعب الجزائري والتي راحت ضحيتها المرأة الجزائرية والتونسية وأعرب عن تأييده ودعمه لكفاح الشعب الجزائري وطالب المرأة التونسية والضمير العالمي بالتحرّك والقيام بالمساعي لإيقاف حرب الإبادة.

واحتفلت هيئة نادي عزيزة عثمانة بالذكرى السابعة لاندلاع الثورة بالجزائر وأصدرت الهيئة بلاغا" تؤكد فيه أن الهيئة تشارك بكل جوارحها الشعب الجزائري الشّقيق في تظاهرات غرة نوفمبر وتتمنى له التحرّر الكامل من الاستعمار حتى تتبوأ الجزائر الشقيقة مقعدها في العالم والبلاد الحرّة المستقلة".([283])

شاركت الهيئة الشعب الجزائري احتفاله بذكرى الثورة وتمنت له الإنعتاق والتحرّر من قيود الاستعمار وتشييد دولته المستقلة.

وقد أبرمت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية اتفاقية وقف إطلاق النار مع الحكومة الفرنسية فوجه الاتحاد القومي النسائي التونسي برقية للرّئيس بن خدة جاء في نصها : "سيادة الرئيس يوسف بن خدة إنّ الاتحاد القومي النسائي يعبّر لكم عن ابتهاج المرأة التونسية للفوز المبين الذي كلل به كفاح الشعب الجزائري الشقيق فالمجد الجزائري والعزة للمغرب العربي الموحّد".([284])

عبّر الاتحاد في هذه البرقية عن فرحه وسروره بالنصر الذي حققه الشعب الجزائري إثر استرجاع استقلاله.

على إثر استرجاع الجزائر لاستقلالها، وجّه الاتحاد القومي النسائي برقية تهنئة إلى رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوسف بن خدة تضمنت النص التالي : "بمناسبة انتصار الشعب الجزائري على قوى الظلم والطغيان

---

[282]- العمل، ع. 1876، 1 نوفمبر 1961، لائحة الاتحاد القومي النسائي التونسي، ص..2.
[283]- نفسها، بلاغ هيئة نادي عزيزة عثمانة ص.2.
[284]- العمل ، ع 1994، 19 مارس 1962، الاتحاد النسائي يهنئ الرئيس بن خدة، ص.3.

وتحصله على الاستقلال يسرّ الاتحاد القومي النسائي التونسي أن يرفع إليكم أحرّ التهاني متمنيا للشعب الشقيق العزة والازدهار".([285])

بعث الاتحاد ببرقية تهنئة إلى رئيس الحكومة الجزائرية عبّر فيها عن فرحه وابتهاجه بانهزام الاحتلال واسترجاع الجزائر لاستقلالها متمنيا للشعب الجزائري العزة والازدهار.

كانت مواقف الاتحاد القومي النسائي التونسي من الثورة الجزائرية مشرفة ونلمس ذلك من خلال المشاركة في الاجتماعات والمظاهرات والإضرابات وإصداره للبيانات والتصريحات واللوائح وتأييده ودعمه للثورة والعمل على مساعدتها ماديا ومعنويا وقيامه لها بحملة دعائية في الصحف، أما خارجيا فقد عرّف بها لدى المنظمات النسائية العالمية واستغل انخراطه ومشاركته في الاجتماعات للدعاية للثورة والتعريف بها وكسب أنصار ومتعاطفين لها وفضح جرائم الاستعمار الفرنسي. واستطاع إقناع المنظمات بعدالة القضية الجزائرية بضرورة دعمها وتأييدها. ومردّ ذلك إلى علاقة الجوار التي تربط بين الشعبين وعلاقته الوثيقة بالاتحاد النسائي الجزائري والحرّكة الوطنية الجزائرية. وإيمانه بوحدة الشعوب المغاربية وجرائم وممارسات الاستعمار الفرنسي وانعكاسات الأوضاع الجزائرية على الاستقلال التونسي، كل هذه الأسباب وغيرها ساهمت في هذا الدعم والتأييد للكفاح الجزائري.

5- الاتحاد العام للطلبة التونسيين(U.G. E.T)

ظهرت الجمعيات الطلابية بباريس من ذلك تأسيس الاتحاد العام لطلبة تونس الذي عقد مؤتمره التأسيسي الأول بباريس أيام 10 و11 و12 و13 جويلية 1955.

285- نفسها ، ع 2095، 4 جويلية 1962، برقية الاتحاد القومي النسائي التونسي، ص.3

وفي هذه الأثناء ظهرت منظمة صوت الطالب المسلم وعقدت مؤتمرها التأسيسي الأوّل من 11 إلى 13نوفمبر1955 وتم توحيد المنظمة يوم 8 جويلية 1956 وأعلن عن الوحدة الطلابية.(286)

والملاحظ أن الطلبة التونسيين اهتموا بالقضية الجزائرية وثورتها وساندوها داخليا وخارجيا ونلمس ذلك من خلال تحسيس الطلبة وتوعيتهم من خلال البيانات والاجتماعات والإضرابات والمظاهرات التي نادى بها الاتحاد.

وإثر انعقاد المؤتمر القومي الثالث للاتحاد العام لطلبة تونس أيام 26و27 و28 و29جويلية1955 بالحيّ الزيتوني بتونس، أصدر الاتحاد لائحة تضامن مع الإخوة الجزائريين : "وبعد درس الأوضاع بالجزائر والإطلاع على ما يقاسيه إخواننا الطلبة من اضطهاد وتعسف نرفع صارم الاحتجاج ضدّ القوة الغاشمة التي تزيد من تهديم الحرّكة الطالبية وحرّمانها من المطالبة بحقوقها الشرعية ويهنئ إخوانه الطلبة الجزائريين بتكوين منظمة اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين للدفاع عن حقوقهم وتوحيد صفوفهم ويتمنى لإخوانه من القطر الشقيق الفوز والنجاح في أعمالهم ويعلن مؤازرته التامة للشعب الجزائري الشقيق في كفاحه المستميت ويناشد جميع المنظمات الطالبية القومية والعالمية أن تساند إيجابيّا نضال الشعوب المستعمرة.(287)

درس الاتحاد الأوضاع الجزائرية وما يتعرض له الطلبة الجزائريون من القمع والاضطهاد وهذه الممارسات الإجرامية يعلن احتجاجه عليها ويهنئ الطلبة الجزائريين على تأسيس منظمتهم الطلابية ويثني على هذه المبادرة ويتمنى لها النجاح والتوفيق ويعلن تأييده ودعمه للشعب الجزائري في كفاحه التحرّيري ويطالب المنظمات الطلابية العالمية بمساندته وتأييده.

---

286 -Ayachi Moktar, Histoire d'un école de cadres : Lunion générale des étudiant de Tunisie au cours des années 50/60, Tunis, 2003 p. 93.

287– العمل، ع12، 6 نوفمبر 1955، لائحة المؤتمر الزيتوني، ص3

وخلال انعقاد المؤتمر الزيتوني في 1 و2 و3 نوفمبر 1955، أصدر المؤتمر لائحة سياسية "يعارض فيها بشدة تجنيد التونسيين، لمقاتلة إخوانهم في الدين بالجزائر".(288)

والملاحظ أن المؤتمر درس الأوضاع الجزائرية وقضية تجنيد التونسيين والمغاربة وإرسالهم إلى جبهة القتال بالجزائر وعبّر عن معارضته الشديدة لهذه السياسة وأنه لا يحق لفرنسا تجنيد التونسيين لمقاتلة إخوانهم الجزائريين.

ويواصل الاتحاد الاهتمام بالقضية الجزائرية إذ أصدر بيانا خلال اجتماع يوم 18 ديسمبر 1955 بقصر كوهين جاء فيه أنه يحتجّ على أعمال التعسف والقمع التي تسلّط على الشعب الجزائري المكافح لاكتساب حرّيته مثل جميع الشعوب: "ويؤكد كذلك تضامن الشباب التونسي مع الشباب الجزائري ويدعو الحكومة الفرنسية إلى حلّ المشكلة الجزائرية حلاًّ واقعيّا عادلا ليتنافى مع سياسة المماطلات الجزائرية ونكران شخصية الجزائر العربية المسلمة، ويستنكر أشدّ الاستنكار استعمال الجنود التونسيين لتقتيل إخوانهم الجزائريين ويدعو الحكومة التونسية أن تتدخل حتى تضع حدّا لهذه الفتنة".(289)

تجدر الإشارة إلى أن الاتحاد يندّد بسياسة الإرهاب والقمع المسلطة على الشعب الجزائري ويؤكد تأييده ومساندته للشباب الجزائري المكافح ويطالب الحكومة الفرنسية بحلّ المشكل الجزائري سلميا والاعتراف بحقه في تقرير مصيره.

ويحتج على إرسال الجنود التونسيين من طرف الفرنسيين لمقاتلة إخوانهم الجزائريين ويطالب الحكومة التونسية بالتدخل لوضع حد لهذه التجاوزات والممارسات اللاإنسانية.

وفي هذا السياق أيضا أعلنت الهيئة الإدارية للاتحاد العام لطلبة تونس المجتمعة يومي 29 و30 ديسمبر 1955 في بيان أصدرته أكّدت فيه عن تضامن

288- العمل، ع. 12، 6 نوفمبر 1955، لائحة المؤتمر الزيتوني، ص..3

289- الصباح، ع. 1240، 5 جانفي 1956، بيان الاتحاد العام لطلبة تونس، ص.3.

الشباب التونسي مع الشعب الجزائري الشقيق في كفاحه من أجل الحرية والكرامة وترى الهيئة من الضروري أن تُقلع الحكومة الفرنسية عن سياسة القوّة والاضطهاد بالجزائر وأن تُجري مفاوضات مع الممثّلين الحقيقيين للشعب الجزائري وتلحّ على الحكومة التونسية كي تتدخّل بصفة رسمية لدى الحكومة الفرنسية حتى توجّه اهتمامها إلى حلّ القضية الجزائرية على أساس رغائب الشعب الجزائري الشقيق وتجدّد استنكارها لإرسال الجنود التونسيين لقمع الحرّكة التحرّيرية الجزائرية ويعتبر من واجب الحكومة التونسية أن تقف موقفا صريحا من هذا المشكل وتحيي وتبارك تكوين الاتحاد العام للطلبة المسلمين بالجزائر".([290])

جدّد الاتحاد تضامنه وتأييده للشعب الجزائري في كفاحه التحرّيري وطالب الحكومة الفرنسية بعدم استعمال القوة والاضطهاد والدخول في مفاوضات مع الممثلين الجزائريين وأكّد على ضرورة تدخل الحكومة التونسية لدى الفرنسيين ببذل المجهودات والمساعي لإقناعهم بالحلّ السلمي والحوار على أساس الاعتراف بحق الشعب الجزائري بتقرير مصيره. ويجدّد إدانته على إرسال الجنود التونسيين لمقاتلة إخوانهم وقمع الحرّكة التحرّيرية الجزائرية ويطالب الحكومة التونسية بتوضيح موقفها من هذه القضية ويبارك تأسيس الاتحاد العام لطلبة المسلمين الجزائريين .

كما اجتمعت هيئة صوت الطالب المسلم ودرست الحالة الراهنة بالقطر الجزائري الشقيق والأعمال الوحشية التي تقوم بها القوات الفرنسية وبعد التأمل مليا في القضية الجزائرية وبعد النداء الذي وجهه الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين وبعد مظاهرات الطلبة التي جرت بالجزائر أصدرت التصريح التالي:" تعلن الهيئة المركزية لصوت الطالب المسلم بتونس تأييدها الكامل وتضامنها الشامل للموقف الشريف الذي اتخذه إخواننا معاشر الطلبة الجزائريين إزاء قضيتهم الوطنية المقدسة وتعلن الهيئة المركزية أن كل ما يمس إخواننا الطلبة

[290]- الصباح، ع. 1240، 5 جانفي 1956، لائحة شمال إفريقيا، ص..3

بأقطار الشمال الافريقي فهي بالمرصاد له ولذا فإننا نضمّ صوتنا للمضربين عن الأكل بفرنسا من إخواننا الجزائريين مكبرين فيهم روح التضحية والإخلاص لشعبهم النبيل المكافح من أجل الحرية وليعلم إخواننا الطلبة أن الفوارق الجغرافية لن تفصل بيننا بل نحن على صلة تامة ومهما حاول العدو تفريق الصفوف فإنه لن يصل إلى مبتغاه ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا".([291])

أعلنت الهيئة تأييدها لكفاح الطلبة الجزائريين وتضامنها معهم في إضرابهم وتحيي فيهم إخلاصهم وتضحيتهم من أجل الوطن وتحذّر كل من تسوّل له نفسه بالمساس بهم وأنها بالمرصاد له.

واستمر الاتحاد العام لطلبة تونس في إبداء اهتمامه بقضية الطلبة الجزائريين ونلمس ذلك من خلال اجتماع المكتب التنفيذي للاتحاد العام لطلبة تونس الذي عقد اجتماعا لدراسة الحالة التي كان عليها إخواننا الجزائريون بفرنسا وأصدر البيان التالي: "وبعد اطلاعه على كثير من التقارير الواردة عليه من اتحادنا الجهوي بفرنسا" فإنه يحتجّ بشكل صارم ضدّ الحوادث التعسفية التي يقوم بها الرجعيون الفرنسيون ضدّ إخواننا الطلبة الجزائريين ولذلك قرر المكتب التنفيذي أن ينظم حرّكة طلابية تضامنية مع إخواننا المضطهدين وذلك كما يلي :

1- ستتدخل الحرّكة الطلاّبيّة لدى الحكومة التونسية حتى تضغط على الحكومة الفرنسية لإيجاد حلّ للقضية الجزائرية وإيقاف القتال في هذا البلد الشقيق.

2- يُعلن الاتحاد عن تضامن الطلبة التونسيين مع الشباب الجزائري المضطهد وتأييدهم في كفاحهم من أجل الحرية والكرامة وذلك في اجتماع عام يعقد يوم 9مارس1956 مساء وسترسل إثر تلك الاجتماعات برقيات تأييد إلى الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين.

[291]- الصباح، ع. 1255، 22 جانفي 1956، تضامن صوت الطالب المسلم مع الطلبة الجزائريين، ص..2

3- سيرسل الاتحاد كذلك برقيات إلى الاتحاد العالمي للطلاب والحكومة التونسية والحكومة الفرنسية".([292])

والملاحظ أن الاتحاد أعلن تنديده بالممارسات القمعية والتعسفية التي تعرض لها الطلبة الجزائريين وعبّر عن تضامنه وتأييده لهم وقرّر التدخل لدى الحكومة التونسية للقيام بمساعي بين الفرنسيين والجزائريين لوضع حد للحرب وايجاد حلّ سلمي وعقد اجتماع تضامني مع الطلبة الجزائريين وإرسال برقية دعم وتأييد لهم في كفاحهم التحرّيري وبعث برقيات أخرى إلى كل من الاتحاد العالمي للطلاب والحكومتين الفرنسية والتونسية تحسسهم بأوضاع الجزائريين وتطالبهم بالتدخل وإيقاف الحرب.

إضافة إلى ذلك نظّم الطلبة التونسيون يوم التضامن التونسي الجزائري إذ تم إصدار البلاغ التالي: "يجتاز اليوم الشعب الجزائري الشقيق مرحلّة حاسمة من مراحلّ نضاله في سبيل التحرّر من قيود الاستعمار ويلاقي اليوم الاضطهاد الذي لاقاه بالأمس الشعب التونسي من أجل تحرّيره من نفس الاستعمار ففي كل يوم هناك حقوق تهضم وحرّيات تغتصب بلا مبرّر وأرواح تزهق بلا ذنب إنّه الاستعمار بجميع مظاهره المألوفة قد سلط عذابه على الشعب الجزائري الشقيق بجميع طبقاته إنّ إخواننا الطلبة الجزائريين يسقطون كل يوم في ميدان الكفاح وأمام هذه المظاهر المنافية للمبادئ الانسانية، وأمام الاضطهاد الذي عرفناه في أيام كفاحنا القومي وتحملنا ما تحملنا : ينظم الاتحاد العام لطلبة تونس يوم 9 مارس 1956 اجتماعا عاما بالطلبة للاحتجاج على عمليات القمع التّي تسلّط على إخواننا الجزائريين والإعراب لهم عن تضامننا معهم في كفاحهم القومي في سبيل التحرّر مـن بوتقة الاستعمار. أيها الطلبة شاركوا جميعا في يوم التضامن مع الشّعب الجزائري الشقيق المكافح . كونوا جميعا بقاعة الفتح بباب سويقة يوم الجمعة 9 مارس 1956 على الساعة الخامسة مساء لتعربوا عن استنكاركم

[292]- نفسها ، ع. 1289، 2 مارس 1956، بيان اتحاد العام لطلبة تونس ص..3

العنيف لوسائل القمع في الجزائر وتضامنكم مع إخوانكم الجزائريين في نضالهم في سبيل الاستقلال الوطني".([293])

قرّر الاتحاد تنظيم اجتماعا عاما بالطلبة للاحتجاج على عمليات القمع والاضطهاد التي طالت الطلبة الجزائريين وللإعراب لهم عن تضامنه وتأييده لهم في كفاحهم التحرّيري.

وافتتح مهرجان التضامن مع الشعب الجزائري الشقيق بدقيقة صمت على أرواح الشهداء الجزائريين ثم تناول الكلمة الخطباء إذ بينوا الصعوبات التي يقاسيها الشعب الجزائري ونّددوا بالقمع المسلّط على أهالي الجزائر وفي الأخير تم إرسال برقيات إلى كل من الاتحاد العام للطلبة الجزائريين جاء فيها: "يشنع المكتب التنفيذي للاتحاد العام لطلبة تونس بالقمع المسلط على الطلبة الجزائريين ويتمنى لكم النصر في كفاحكم القومي التحرّيري".

وفي هذه البرقية أعرب الاتحاد عن إدانته للممارسات القمعية التي يتعرض لها الطلبة الجزائريون الذين تمنت لهم التوفيق والنصر في كفاحهم التحرّيري. وأخرى إلى الاتحاد العالمي للطلاب هذا نصها يشنع المكتب التنفيذي للاتحاد العام لطلبة تونس بالقمع المسلط على الطلبة الجزائريين ويحتج ضدّ موقف الطلبة الفرنسيين الرجعيين ويطالب من الاتحاد العالمي للطلاب التدخل السّريع لحماية شعب الجزائر مما يتعرض له" ندّد الاتحاد بمواقف الطلبة الفرنسيين الرجعية وطالب الاتحاد العالمي للطلاب بالتدخل لوضع حد للقمع الذي يتعرض إليه الطلبة الجزائريين. وأرسل برقية أخرى إلى رئيس الحكومة التونسية جاء فيها : "أن المكتب التنفيذي للاتحاد العام لطلبة تونس يدعو الحكومة التونسية إلى التدخل لدى الحكومة الفرنسية حتى تضع حدّا للتعسفات المسلطة على الطلبة الجزائريين والشعب الجزائري الشقيق. كما وجّه الاتحاد برقية إلى رئيس الحكومة الفرنسية ورد فيها : "يحتج المكتب التنفيذي للاتحاد العام لطلبة تونس على موقف الحكومة

---

[293]- الصباح، ع، 1294، 8 مارس 1956، طلبة التونسيون ينظمون يوم التضامن التونسي الجزائري، ص. 1و6.

الفرنسية إزاء الطلبة الجزائريين ويشهّر بالأعمال التعسفية ضدّ الشعب الجزائري.([294])

أعلن الاتحاد احتجاجه على مواقف الحكومة الفرنسية إزاء الطلبة الجزائريين وأعرب عن تنديده لهذه الممارسات القمعية التعسفية التي يتعرض لها الشعب الجزائري المكافح.

وإثر اجتماع الهيئة الإدارية للاتحاد العام لطلبة تونس يومي 26 و27 مارس 1956 بنادي الاتحاد المركزي - وبعد الإطلاع على الحالة العامة للبلاد- تم إصدار لائحة حول الجزائر وتضمّن نصها ما يلي" يؤكد أنّ استقلال تونس مرتبط إرتباطا متينا بحالة شقيقتها الجزائر المجاهدة ويعلن عن تضامن الشباب التونسي المطلق مع الشعب الجزائري المكافح ويعتقد أنّ المغرب العربي وحدة لا سبيل لإنكارها والوقوف دون تحقيقها في رابطة شمال إفريقيا الدولية ويستنكر بشدة الإجراءات العسكرية الإستثنائية التي لا تزيد المشكلة إلا تعقيدا وتصلبا ولا تأتي بأي نتيجة".([295]).

أكّد الاتحاد أن الاستقلال التونسي مرتبط بالأوضاع الجزائرية وانعكاساتها السلبية عليه وجدّد تضامنه ودعمه للشعب الجزائري في كفاحه التحرّيري وأعلن أن المغرب العربي وحدة لا يمكن تجزئتها بأي حال من الأحوال ونأدّى بتحقيقها في إطار رابطة شمال إفريقيا وفي الآن نفسه جدّد استنكاره للممارسات اللاإنسانية التي يتعرض لها الجزائريون والتي تزيد الوضع تعقيدا.

وعلى إثر اتخاذ الاتحاد العام للطلبة الجزائريين قرارا بمقاطعة الدروس والامتحانات، أصدر مكتب جامعة فرنسا للاتحاد العام لطلبة تونس بلاغا جاء فيه : "إن القرار جاء يعبّر عن التضحية الكبيرة التي ارتضاها إخواننا الجزائريون وتوضح مدّى الخطورة غير العادية التي تكتسبها الحالة في الجزائر تجعل من المتأكّد أكثر من أيّ وقت مضى ضرورة ايجاد حلّ سلمي على أساس التفاوض.

---

[294]- الصباح، ع. 1297، 11 مارس 1956، مهرجان تضامن مع الشباب الجزائري، ص. 1 و6. وانظر كذلك العمل ع. 120، 13 مارس 1956، ص..2

[295]- الصباح، ع. 1214، 31 مارس 1956، لائحة الجزائر، ص..2

ويؤكد المكتب بهذه المناسبة تضامن الطلبة التونسيين التام مع رفاقهم الجزائريين في كفاحهم في سبيل الحرية والكرامة ويثني على حكمته وتبصّر أولئك الطلبة الفرنسيين الذين يدركون حقيقة معنى قرار الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين ويبذلون الجهد للمحافظة على روابط الصداقة مع الطلبة الجزائريين ولكنه يأسف في الوقت نفسه للموقف غير المفهوم الذي إتخذته بعض العناصر والذي من شأنه أن يوغر الصدور ويثير الحقد في النفوس ويسبب القطيعة ويذكر مكتب الاتحاد العام لطلبة تونس باجتماع مجلس إدارة الاتحاد القومي للطلبة الفرنسيين فيقول سواء أكانت هذه القرارات طيبة أو سيئة فإنه سيكون لها رد فعل يؤثر لا محالة بصورة من الصور على علاقات الطلبة الجزائريين والطلبة الفرنسيين وحدهم ولكن على علاقات الاتحاد القومي لطلبة تونس بالخصوص. وهذا الموقف الذي وقفه الاتحاد العام لطلبة تونس يعتبر خير ظاهرة للتضامن مع الإخوة الجزائريين وسيعقد مكتب هذا الاتحاد اجتماعا جديدا لاتخاذ قرارات هامة وذلك إثر التدابير التي يؤسف لها والتي إتخذها الاتحاد القومي للطلبة الفرنسيين والقاضية بالقطيعة مع الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين وذلك بموافقة الأغلبية الاستعمارية الموجودة داخل هذه المنظمة الجامعية".([296])

بارك الاتحاد إضراب الطلبة الجزائريين وأعلن تضامنه ودعمه لهم في كفاحهم وحذّر اتحاد الطلبة الفرنسيين من خطورة موقفهم من الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين وحذّرهم من نتائجه الوخيمة وهدّد باتخاذ قرارات هامة تؤدّي إلى القطيعة بينه وبين اتحاد الطلبة الفرنسيين.

وعلى إثر هذا القرار الذي إتخذه المجلس الإداري للاتحاد القومي لطلبة فرنسا عقد المكتب التنفيذي للاتحاد العام لطلبة تونس اجتماعا يوم 13 جوان 1956 وأصدر تصريح التالي: "يعتبر فيه أن قرار اتحاد طلبة فرنسا القاضي بقطع العلاقات مع الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين مخالف لمبدإ التعاون

---

[296]- العمل، ع. 1368، 5 جوان 1956، بلاغ مكتب جامعة فرنسا للاتحاد العام لطلبة تونس، ص. 1و4.

والأخوة ولهذا يرى نفسه مضطرّا أن يجعل حدّا لتعاونه والاتحاد القومي لطلبة فرنسا".([297])

احتج الاتحاد على القرار الذي اتخذه اتحاد الطلبة الفرنسيين القاضي بقطع العلاقات مع اتحاد الطلبة الجزائريين واعتبره مخالف لمبدأ التعاون ولهذا قرّر وضع حد لتعاونه وتجميد علاقته معهم.

لقد كان الاتحاد العام لطلبة تونس يتابع الأحداث وعند إطلاعه على القرار المتخذ من طرف الحكومة الفرنسية القاضي بإيقاف رئيس الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، أصدر بيانا جاء فيه "أنه يحتج فيه على تصرفات الحكومة الفرنسية ضدّ الطلبة الجزائريين ومسيرتهم للقضاء على الحرّكة الوطنية الجزائرية ويشنّع بالطرق الاستعمارية التي ما انفكت تستعمل ضدّ الوطنيين الجزائريين ويعتبر مثل هذه الوسائل لا تزيد إلا في تعكير العلاقات الجزائرية الفرنسية وتبعث على خلق جوّ يسوده الحقد والبغضاء ويناشد جميع الطلبة وخاصة الطلبة الفرنسيين الأحرّار للتشنيع بهذه الطرق والعمل عملا حثيثا حتى يجعل لها حدا ويحيّي نضال إخوانه الطلبة الجزائريين من أجل كرامة بلادهم واستقلالها ويؤيد كفاحهم للانتصارعلى قوى الاستعمار الغاشمة للتحصيل على مطالبهم المشروعة([298]).

وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد أعلن احتجاجه على مواقف الحكومة الفرنسية القمعية ضدّ الطلبة الجزائريين والتي ترمي من وراءها إلى القضاء على الحرّكة الوطنية الجزائرية وتشهر بالأساليب الملتوية والرجعية التي يمارسها المحتل على الوطنيين الجزائريين واعتبرها مغذية للحقد والكراهية وناشد الطلبة الفرنسيين بالتشهير بها والتدخل لوضع حدا لها ويعبّر عن دعمه وتأييده لكفاحهم التحرّيري.

وفي هذا السياق أيضا عقدت الهيئة الإدارية للاتحاد العام لطلبة تونس اجتماعا يومي 5و6جويلية 1956 أصدرت بيانًا قرّرت فيه أن تبارك إجماع

---

[297]- نفسها، ع. 200 : 14 جوان 1956، بيان للاتحاد العام لطلبة تونس، ص..2

[298]- العمل، ع. 208، 23 جوان 1956، بيان المكتب التنفيذي لاتحاد العام لطلبة تونس، ص. 2.

الشعب التونسي في تأييد حرّكة تحرّير الشعب الجزائري الشقيق وتحثّ الحكومة التونسية على مواصلة مساعيها حتى تساعد على إيجاد حلّ سلمي عادل يحقق للجزائر استقلالها وحرّيتها.

لقد أشاد الاتحاد بتأييد ودعم الشعب التونسي للثورة الجزائرية لايجاد حلّ سلمي عادل يعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

وأبرق برقية للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين "عبّر فيها عن تضامنها مع الإخوة الطلبة الجزائريين المكافحين مع شعبهم لتحقيق الاستقلال".[299]

جدّد الاتحاد تضامنه وتأييده للطلبة الجزائريين الذين يناضلون مع شعبهم من أجل استرجاع استقلالهم.

وخلال انعقاد المؤتمر القومي الرابع للاتحاد العام لطلبة تونس ببئر الباي بحمام الأنف أيام 1و2و3 أوت 1956، صدرت لائحة تضامن مع الشعب الجزائري المكافح جاء فيها : "إن الاتحاد العام لطلبة تونس يتألم للحالة الراهنة بالقطر الجزائري وينحني بكامل الخشوع أمام الشهداء ويقاسم إخوانه الطلبة الجزائريين المحن وكما يعلن تضامنه وتأييده المطلق لشعب الجزائر الشقيق ويحث الحكومة التونسية أن تبذل كل ما في وسعها لاقناع الحكومة الفرنسية لإيجاد حلّ عادل".[300]

والملاحظ أن الاتحاد واصل التأييد والدعم للشعب الجزائري في كفاحه التحرّيري وتعاطف مع الطلبة الجزائريين في محنتهم وظروفهم القاسية التي يعيشونها وعبّر عن تضامنه وحث الحكومة التونسية على بذل المزيد من المجهودات والمساعي لدى الفرنسيين لحلّ القضية الجزائرية سلميا والاعتراف بحقوق الشعب الجزائري.

[299]- نفسها، ع. 219، 1 جويلية 1956، اجتماع الهيئة الادارية للاتحاد العام لطلبة تونس، ص. 1و4.
[300]- العمل، ع. 243، 5 أوت 1956، لائحة تضامن مع الشعب الجزائري المكافح ص.41.

وإثر اختطاف القادة الجزائريين عقد المكتب التنفيذي للاتحاد العام لطلبة تونس اجتماعا درس فيه موضوع الإختطاف وأصدر بيانه التالي: " إنّ الاتحاد العام لطلبة تونس يستنكر الاختطاف ويؤيد مجهودات الحكومتين المغربية والتونسية لإيجاد حلّ عادل لقضية الجزائر ويؤكد تأييده المطلق لشعب الجزائر في سبيل استقلاله ويُقرر الإضراب يوم الثلاثاء 23 أكتوبر 1956.

استنكر الاتحاد اختطاف القادة الجزائريين وعبّر عن دعمه للمساعي والمجهودات التي تقوم بها الحكومتين التونسية والمغربية وأكّد على تأييده ومساندته المطلقة للكفاح الجزائري وتضامنه معه وقرر الإضراب عن الدراسة لمدّة يوم وبعث ببرقيتين واحدة للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين والأخرى للسفارة الفرنسية بتونس يحتج فيها على الاختطاف ويستنكره.([301]).

وأصدرت هيئة صوت الطالب المسلم بيانا إثر اعتقال قادة الثورة الجزائرية من طرف السلط الاستعمارية الغاشمة جاء فيه "في ظروف تأمل فيها الأمم الإفريقية عامة والعالم العربي خاصة بحلّ القضية الجزائرية بطرق سلمية وفي ظرفية يتحفز فيها المغرب الكبير إلى عقد ندوة مشتركة بين الدول الثلاث تلجأ فرنسا إلى تعكير الحالة وذلك باعتقال زعماء الثورة ظنا منها أن هذا العمل يضعف من ساعد المجاهدين الأبطال الذين بايعوا ا والوطن على تحرّير الجزائر الشقيقة كلفهم ذلك ما كلفهم وصوت الطالب المسلم تناشد الأمة العربية في كل مكان أن تقف وقفة الرجل الواحد إزاء هذا الاعتداء الفظيع. وتناشد العالم الحرّ أن يتدخل في هذا الخطب العظيم بالحسنى لان هذا الاعتداء لا يعتبر اعتداء على الجزائر فقط بل يعتبر مساسا بالذاتية التونسية والذاتية المغربية وخدشا لكرامتها. والهيئة المركزية لصوت الطالب المسلم لها الثقة التامة في الحكومة التونسية والمغربية أن يتخذا موقفا إيجابيا وأن يعرفا فرنسا نفسها التي عجزت عن إخماد نار الحرب بالحديد والنار بل عمدت على إخمادها بطريقة الغدر والخيانة ولكنها لا تنجح ولن تنجح مهما كان نوع الطريقة التي ستتخذها وسيعود

---

[301]-نفسها، ع. 311، 24 أكتوبر 1956 بيان الاتحاد العام لطلبة تونس ص. 2.

عليها بالويل والخسران وسيجلب لها العار الذي لا يمحى من جبين التاريخ الذي سيكتبه بمدار الخزي والعار وليستعد شباب تونس المثقف للطوارئ وليكن على أهمية أداها إذا دعاهم الواجب. وصوت الطالب المسلم تذكرهم بتنفيذ الإضراب الذي سبق الإعلان عنه والذي يبدأ من يوم الثلاثاء حتى يوم الاربعاء 24 أكتوبر 1956 فلتحيا الجزائر العربية الشقيقة ولتحيا وحدة المغرب العربي الكبير".(302)

أعلنت الهيئة أنه في ظرف وأجواء يسودها الأمل والتفاؤل بحلّ القضية الجزائرية وبتنظيم ندوة مشتركة مغاربية تلجأ فرنسا إلى تعكير الأجواء وإفشال الندوة بخطف القادة الجزائريين ظنا منها أنها ستضعف الثورة.

ومن هذا المنطلق تناشد الأمة العربية والعالم بالتدخل لوضع حدٍّ لهذا الاعتداء الذي مس كرامة التونسيين والمغربيين وتجدّد ثقتها بالحكومتين على اتخاذ قرارات هامة تعيد إلى الفرنسيين رشدهم.

وفي هذا الإطار أيضا اجتمعت الهيئة الإدارية للاتحاد العام لطلبة تونس وصوت الطّالب المسلم يوم 22و23 ديسمبر 1956 وأصدرت لائحة حول الجزائر جاء فيها تنديد ":بالسياسة الفرنسية وتشنّع بوسائل الغرور والخديعة التي استعملتها الحكومة الفرنسية للقبض على قادة جبهة التحرّير الوطني الجزائرية وتكرر تأييدها للطلبة الجزائريين المستمرين في إضرابهم العام عن الدروس والامتحانات وتأكيد أنّ علاقاته مع الاتحاد القومي لطلبة فرنسا متوقف على موقف هذا الأخير إزاء الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين ونطلب من الحكومة التونسية أن تسعى لايجاد حلّ للقضية الجزائرية على أساس الاعتراف بالاستقلال".(303)

ندّد الاتحاد بوسائل التغرير والخديعة التي أدت إلى اختطاف القادة الجزائريين وجدّد تأييده للطلبة الجزائريين في إضرابهم وأكّد على أن علاقاته مع اتحاد الطلبة الفرنسيين متوقفة على مواقفه اتجاه الطلبة الجزائريين وفي الآن ذاته

302- الصباح، ع. 1488، 25 أكتوبر 1956، بيان صوت الطالب المسلم. ص..3

303- العمل، ع. 365، 26 ديسمبر 1956، لائحة الجزائر، ص..5

طالب الحكومة التونسية بالسعي لدى الفرنسيين لإيجاد حلّ سلمي للقضية الجزائرية والاعتراف بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم.

واهتم الاتحاد العام لطلبة تونس بالقضية الجزائرية ونلاحظ ذلك من خلال اجتماع الهيئة الإدارية للاتحاد العام لطلبة تونس أيام 9و10و11 أفريل1957 بمقرّه بنهج سوق أهراس وأصدرت لائحة حول الجزائر جاء فيها أنه "يجدّد تضامن طلبة تونس مع الشعب الجزائري الشقيق الذي يكافح بشجاعة وبسالة في سبيل حقه في الاستقلال الوطني وتؤيد الحكومة التونسية في إعانتها الأدبية والمادية للمقاومة الجزائرية وفي المجهودات التي تبذلها لإيجاد حلّ عادل ولوضع حدّ للحرب ويعتبر أن هذه الحرب تهدد استقلالنا ويعتقد أن الوسيلة الوحيدة لإيقاف هذه الحرب هي التفاوض المباشر بين الحكومة الفرنسية والممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري للمنضمين تحت لواء جبهة التحرّير الوطني الجزائري على مبدإ الاعتراف باستقلال البلاد الجزائرية".(304)

جدّد الاتحاد تضامنه مع الشعب الجزائري في كفاحه التحرّيري وأعلن تأييده للمساعدات والاعانات المادية والأدبية التي تقدمها الحكومة التونسية للمقاومة الجزائرية وأكّد على دعمه للمجهودات والمساعي التي تقوم بها من أجل وضع حد للحرب عن طريق التفاوض والاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

وإثر انعقاد المؤتمر القومي الخامس للاتحاد العام لطلبة تونس أيام 20 و21 و22 و23 أوت 1957، أصدر لائحة الجزائر التالية "يجدّد فيها مساندته وتضامنه المطلق للشعب الجزائري الشقيق ويحيي بكل خشوع الضحايا والشهداء ويعبّر عن عطفه للمسجونين ويؤكد أنّ الحلّ الوحيد يعتمد على الاعتراف بالاستقلال وفتح مفاوضات مع جبهة التحرّير الوطني الجزائرية".(305)

---

[304]- الصباح، ع. 1644، 25 أفريل 1957، لائحة الجزائر، ص..3.
[305]- العمل، ع. 571، 24 أوت 1957، لائحة الجزائر. ص.2.

والملاحظ أن الاتحاد أعلن على دعمه ومساندته للكفاح الجزائري وعبّر عن تعاطفه مع المساجين الجزائريين وأكّد على أن الحلّ الوحيد هو التفاوض والاعتراف بحق الجزائريين في الاستقلال.

وكانت سياسة الاتحاد العام للطلبة تعتمد على التنسيق مع الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين ومع الاتحاد الوطني للطلبة المغرب إذ تم عقد اجتماع بين المنظمات الطلابية لبلدان شمال إفريقيا ثم عقدوا ندوة صحفية مشتركة تحدثوا فيها عن إنشاء المكتب الدائم للمنظمات الطلابية ومقره باريس.([306])

ولتنوير الطلبة التونسيين وتحسيسهم بالقضية الجزائرية تم تنظيم أسبوع للتضامن مع الطلبة الجزائريين المكافحين في سبيل استقلال الجزائر أشرف عليه الاتحاد العام لطلبة تونس والاتحاد العام لطلبة المسلمين الجزائريين من يوم الاثنين 4 نوفمبر إلى يوم الأحد 10 نوفمبر 1957 بتونس.([307])

وفي هذا السياق أيضا شارك الطلبة التونسيون إخوانهم الطلبة الجزائريين في إضراب الجوع بجامع"الزيتونة" المعمور وذلك لإبراز التضامن والدعم وتجسيده على أرض الواقع. وبعثوا برقية إلى الأمين العام للأمم المتحدة يلفتون نظره إلى الحالة التي تزداد مع الأيام خطورة بالغة في الجزائر الأمر الذي يستلزم استعمال نفوذكم لبعث السلم في الجزائر.([308]).

تهدف هذه البرقية إلى تحسيس الأمين العام بالأوضاع الجزائرية التي تزداد تدهورا وتعفنا مع مرّ الأيام وتطالبه بالتدخل واستعمال نفوذه وصلاحياته لإيقاف الحرب ونشر الأمن والسلم في الجزائر.

وللوقوف على ما يعانيه اللاجئون الجزائريون، زار وفد من الطلبة التونسيين والجزائريين اللاجئين الجزائريين في عين دراهم وقدّم لهم المواد الغذائية والملابس وقام الطلبة التونسيون بواسطة لدى كتابة الدولة للتعليم لفائدة

---

[306]- نفسها، ع. 574، 28 أوت 1957، اجتماع المنظمات الطلابية لبلدان شمال إفريقيا، ص..3

[307]- نفسها، ع. 632، 3 نوفمبر 1957، أسبوع التضامن مع الطلبة الجزائريين، ص..1

[308]- نفسها، 637، 9 نوفمبر 1957، الطلبة التونسيون يدخلون في اضراب جوع. ص..2

أبناء المدارس لقبولهم بقرى الأطفال والتكوين وبإحداث مركز لتوزيع الحلّيب على اللاجئين.([309])

للتعبير عن تضامنه ودعمه للشعب الجزائري في كفاحه التحرّيري، قام الاتحاد بزيارة ميدانية للاطلاع على أحوال اللاجئين، وفي الأثناء وزّع مساعدات ثم قام بالتدخل لفائدتهم لقبول أولادهم في قرى الأطفال والتكوين.

وفي إطار التنسيق بين الاتحاد العام لطلبة تونس وللاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين تم تنظيم ندوة حول القضية الجزائرية ببورصة الشغل يوم 10 نوفمبر 1957 وحضرها العديد من المفكرين الفرنسيين من دعاة التعاون التونسي الفرنسي نخص بالذكر منهم هنري دي مونتيتي Henri De montety والدكتور بروني Brunet والاستاذ دراشDrech والأستاذ بولون Bollant والأستاذ كاميليري Camilleiri وجان عميروش وعن الجانب الجزائري نذكر أحمد بومنجل والمعموري ممثلين عن جبهة التحرّير والطالبين رضا مالك ومحمد الأخضر السائحي وأما عن الجانب التونسي فنجد الأستاذ بن اسماعيل والطاهر بلخوجة وبعد تدارس تطورات القضية الجزائرية ومختلف الآراء ووجهات النظر حولها تمت صياغة لائحة "تدعو إلى الحوار والتعاون المثمر والاعتراف باستقلال الجزائر..." ([310])

سعى الاتحاد من خلال هذه الندوة إلى التعريف بالقضية الجزائرية وعدالتها للتأثير على الضمير العالمي وتحسيسه وإجباره على التحرّك والقيام بمساعي لإيقاف الحرب.

وعقد الاتحاد العام لطلبة تونس المؤتمر الثاني لجامعة الطلبة يوم 24 نوفمبر 957، وأصدر اللاّئحة التالية "يؤيد فيها الشعب الجزائري في كفاحه ضدّ الاستعمار لتحقيق رغباته الشرعية في الحرية والاستقلال ويندّد بالأعمال التعسفية التي يقوم بها الاستعمار الفرنسي بالجزائر مثل التعذيب والأحكام الجائرة ويستنكر

---

[309]- العمل، ع. 638، 10 نوفمبر 1957، زيارة وفد من الطلبة اللاجئين الجزائريين.ص2

[310]– لابراس La Presse، 12 نوفمبر 1957 ندوة حول القضية الجزائرية . ص.1

بكل قوة إيقاف الأخ محمد خميسي الكاتب العام لاتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين وتهيب بالضمير الفرنسي والعالمي للتدخل وتوقيف الحرب". ([311])

وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد يهدف من وراء نشره لهذه اللوائح والبيانات إلى توعية وتحسيس الضمائر الحية بالقضية الجزائرية وعدالتها وتطوراتها الميدانية وجعلها قضية الساعة. جدّد الاتحاد تأييده للشعب الجزائري المكافح وندّد بالأساليب الإجرامية والتعسفية التي تستعملها فرنسا في حق الوطنيين الجزائريين واستنكر إيقاف كاتب العام لطلبة المسلمين الجزائريين وطالب الضمير العالمي والفرنسي بالتدخل لإيقاف الحرب ونشر السلم.

واصل الاتحاد تنسيقه مع المنظمات الطلابية لشمال إفريقيا ونلمس ذلك من خلال اجتماع طلبة شمال إفريقيا في ندوة تونس من 31ديسمبر 1957 إلى 2 جانفي 1958 طبقا للميثاق الموافق عليه في ندوة تونس يوم 1جانفي 1958على إثره تمّ تكوين بين الاتحادات القومية الثلاثة : الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين والاتحاد العام لطلبة تونس والاتحاد القومي لطلبة المغرب جامعة شمال إفريقيا للطلبة وأصدرت لائحة الجزائر جاء في نصّها ما يلي: "إن الجامعيين بشمال إفريقيا للطلبة ونظرا إلى تعنت الحكومة الفرنسية في مواصلة الحرب الدامية من غير احترام القوانين الإنسانية ونظرا لاتساع نطاق الحرب بالجزائر وعواقبها في شمال إفريقيا بأكمله، ويُحيي السنة الرابعة للكفاح التحرّيري الذي يقوم به الشعب الجزائري وينحني أمام أرواح كل الذين ضحوا بحياتهم في سبيل انتظار أمنية شعبهم الثائر وتصرح بأن قضية الجزائر فعلا قضية شمال إفريقيا وتساند وساطة الملك محمد الخامس والرئيس الحبيب بورقيبة للوصول إلى مفاوضات بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرّير الجزائرية على قاعدة استقلال الجزائر ونؤكد مساندة الشعب الجزائري في كفاحه إنّما هي فرصة تاريخية لتحقيق وحدة شمال إفريقيا وتناشد الشعبين التونسي والمغربي

---

[311]- العمل، ع. 645، 26 نوفمبر 1957، لائحة اتحاد العام لطلبة تونس، ص..2

وحكومتيهما لمواصلة تعزيز المساندة التي يبذلانها لمساندة الشعب الجزائري وبتقوية أعمالهم الموحدة مع جبهة التحرّير والوطن الجزائري حتى يعجّل باستقلال الجزائر، الذي هو شرط أول لتوحيد الجزائر وتؤكد أنّ مواصلة الحرب في الجزائر تُهدد استقلال بلدان شمال إفريقيا وأمنها والذي من شأنه أن يؤدي إلى تعميم التطاحن في هذه الناحية ونعلن رسميا على مواصلة المساعي حتى تتحصل الجزائر على استقلالها".(312)

أدانت الائحة التعنت الفرنسي وإصراره على مواصلة الحرب واعتبرت القضية الجزائرية هي قضية شعوب منطقة شمال إفريقيا وساندت المساعي والوساطة التي يقوم بها كل من بورقيبة ومحمد الخامس لتقريب وجهات النظر والشروع في فتح مفاوضات على أساس الاعتراف باستقلال الجزائر وجدّدت تأييدها للجزائريين في كفاحهم وطالبت الشعبين التونسي والمغربي وحكومتيهما بتفعيل مساعدتهما وتجسيدها على أرض الواقع وأكّدت على أن الحرب أصبحت تهدد الأمن والسلم في المنطقة واستقرار دول شمال إفريقيا.

وعلى إثر حلّ الاتحاد العام لطلبة المسلمين الجزائريين واعتقال قادته أصدر الاتحاد العام لطلبة تونس البلاغ التالي: "لقد فوجئنا بحلّ الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين وإيقاف قادته بباريس من طرف السلطات الفرنسية التي حطّمت ناديه ونوادي الاتحاد العام لطلبة تونس والاتحاد القومي لطلبة المغرب الكائنة بمقره بجمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا بباريس كما عاثت بالملفات وداست أعلام تونس والمغرب وإن هذا العمل الاستبدادي الرّامي إلى خنق الحركة الثقافية لهو خرق للحرّيات الأولية، إن الاتحاد العام لطلبة تونس وفرع تونس لاتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين يحتجون صارم الاحتجاج لدى السلطات الفرنسية على هاته الأعمال الوحشية والرجعية... ويلفتون نظر الجامعة الفرنسية إلى خطورة مثل هذا الصنيع الذي شوّه سمعتها ومسّ تقاليدها الديمقراطية ويعتبرون هذا القرار لا يؤثر على وجود الاتحاد العام للطلبة المسلمين

312- العمل، ع. 674، 3 جانفي 1958 ،لائحة جامعة شمال إفريقيا للطلبة، ص.2.

الجزائريين الذي يبقى الممثل الحقيقي للطلبة الجزائريين لدى جامعة الشمال الإفريقية للطلبة والمنظمات القومية العالمية للطلاب".[313]

استنكر الاتحاد القرار الذي اتخذته الحكومة الفرنسية والقاضي بحلّ الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين واعتقال قادته واعتبر قرارها من الأساليب التعسفية التي لا قيمة له ويبقى الاتحاد هو الممثل الحقيقي للطلبة الجزائريين.

وفي هذا الإطار أيضا واصل الاتحاد العام لطلبة تونس احتجاجاته حيث عقد الطلبة التونسيون اجتماعا عاما يوم السبت غرة فيفري 1958 على الساعة الخامسة والنصف مساء بدار الشغالين بحضور المنظمات القومية وأصدروا لائحة الاحتجاج التالية "يعبّرون فيها عن استنكارهم الشديد لقرار الحكومة الفرنسية القاضي بحلّ الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين والذي ترمي من ورائه إلى خنق الحرّكة الطالبية الجزائرية ويشهرون بهاته الأعمال التعسفية التي تعتبر تعديا لا على الطلبة الجزائريين فقط بل على طلبة شمال إفريقيا جميعهم ويحذّرون الحكومة الفرنسية من العواقب الوخيمة التي تنجرّ عن مثل هذه الأعمال بالنسبة إلى علاقات فرنسا مع مجموعة الشمال الإفريقية ويوجّهون نداء إلى جميع الطلبة بفرنسا وإلى مختلف أنحاء العالم لمطالبة الحكومة الفرنسية بالتراجع في قرارها الظالم ويؤكّدون أنه ليس لأي منظمة خلاف مع اتحاد الطلبة المسلمين لأنه يمثل الطلبة الجزائريين ويدافع عن حقوقهم النقابية والجامعية".[314]

عقد الاتحاد اجتماعًا تضامنيا مع الطلبة الجزائريين في محنتهم للتعبير عن تأييده ودعمه لهم وأصدر لائحة استنكر فيها قرار الحكومة الفرنسية حلّ الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين وعبّر عن استنكاره لهذه الأساليب التعسفية الرجعية التي جاءت لتزيد الوضع تدهورا واعتبره تعديا على طلبة شمال إفريقيا وحـذّر من نتائجه الوخيمة وطالب جميع الطلبة في العالم بالتدخل لدى الحكومة

[313]- نفسها، ع. 706، 29 جانفي 1958، بلاغ اتحاد العام لطلبة تونس، ص..2

[314]- العمل، ع. 710، 2 فيفري 1958، لائحة احتجاج، ص.2.

الفرنسية لإبطال هذا القرار وأكّد على أنّ اتحاد العام للطلبة المسلمين سيبقى الممثل الحقيقي والرسمي للطلبة الجزائريين.

وفي هذا السياق أيضا دعا الاتحاد العام لطلبة تونس إلى الإضراب عن التعليم في كامل معاهد التعليم العالي يوم الثلاثاء 4 فيفري 1958 احتجاجا على قرار الحكومة الفرنسية بحلّ الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين. ([315])

واستمر الاتحاد العام لطلبة تونس في احتجاجه حيث اجتمعت الهيئة الإدارية يومي 8 و9 أفريل 1958 بنادي طلبة تونس وأصدرت لائحة جاء فيها "تلاحظ أن حلّ الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين هو آخر ما أدت إليه حرّكة الاضطهاد التي طالما سلّطتها الحكومة الفرنسية على الطلبة الجزائريين وتلحّ على الصبغة الاستبدادية التي اكتستها هاته القرارات المنافية للحقوق المعترف بها في الدستور الفرنسي وتذكّر بأن الطلبة التونسيين طالما أيدوا كل المواقف التي اتخذها الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين وبأنهم طالبوا في مناسبات عديدة باستقلال الجزائر ووجوب التفاوض مع جبهة التحرّير الوطني الجزائري ونصرّح بأنها المنظمة الوحيدة التي تمثل المطالب الجزائرية وأن لها الحق بأن تدافع عنهم ولازالت تعمل هي والاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين وتعبّر عن شديد احتجاجها ضدّ حلّ الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين وتؤكد تمتين التضامن الذي أصبح الطلبة التونسيون يشعرون به أكثر من ذي قبل نحو إخوانهم الجزائريين كما تؤكد أنهم لا يبخلون بأي جهد لمساعدتهم أدبيا وماليا".([316])

ندّد الاتحاد بالاستبداد والاضطهاد المسلّط على الطلبة الجزائريين من قبل الحكومة الفرنسية وجدّد تأييده ودعمه للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين الممثل الوحيد والشرعي للطلبة الجزائريين وطالب بفتح مفاوضات على أساس الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال وطالب التونسيين بتفعيل تضامنهم مع الجزائريين وبتقديم المزيد من المساعدات الأدبية والمادية.

---

[315]- نفسها، ع. 711، 4 فيفري 1958 اضراب طلبة التعليم العالي ص.2.

[316]- الصباح، ع. 1946، 1 أفريل 1958، لائحة حول حلّ الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، ص..3.

وفي إطار التنسيق بين طلبة شمال إفريقيا شارك الاتحاد العام لطلبة تونس في اجتماع الرباط لطلبة شمال إفريقيا والذي سيبحث نشاط الطلبة بجامعة شمال إفريقيا بعد التطورات الأخيرة أي حلّ الاتحاد العام للطلبة الجزائريين وإيقاف السلطات الفرنسية نشاط جامعة شمال إفريقية وعلى ضوء فقرات مؤتمر طنجة درس الموقف الموحد الذي يجب أن تتخذه جامعة شمال افريقية للطلبة في المؤتمرات العالمية للطلبة وسيدوم الاجتماع أربعة أيام.([317])

إضـافة إلى ذلك نشرت جامعة طلبة شمال إفريقيا التي تم تكوينها في جانفي 1958 بتونس بلاغا من الرباط، "أعلنت فيه أنها عقدت أول مجلس اتحاد لها من 19 إلى 22 جوان 1958 بالبلاد وقرر هذا المجلس سعيا وراء تحقيق الوحدة المغربية على النطاق الطلابي توسيع مشمولات نظام الجامعة بإنشاء منظمة جديدة تسمّى المؤتمر الاتحادي سيجتمع بتونس من 20 إلى 23 أوت 1958 وبعد أن صادق المجلس على المواقف المتّخذة أثناء الأسبوع الماضي قرّر رفض كل حلّ يمارس على المشكلة الجزائرية ولا يعترف باستقلال الجزائر الذي هو هدف الكفاح المستميت الذي يقوم به الشعب الجزائري الشقيق منذ أربع سنوات تحت قيادة جبهة التحرّير الوطني الجزائرية". وصادق على لائحة الجزائر التي "أكّد فيها أن الجنرال دي غول ليس إلا أداة في أيدي أولئك الذين مهّدوا له الطريق للحكم وأن سياسة الإدماج معارضة تماما لرغائب الشعب الجزائري الذي يطلب من حكومات جميع أقطاب العالم أن تعين الجزائر المكافحة من أجل استقلالها وتستخدم نفوذها لحمل فرنسا على التفاوض مع جبهة التحرّير الوطني وتتمنّى تشكيل الحكومة الجزائرية في الأيام المقبلة".([318])

أكّدت اللائحة على رفض الحلّول التي لا تعترف بالاستقلال الجزائري وحذّرت من مشاريع دي غول وألاعيبه ورفض سياسة الإدماج وطالبت بمساعدة

---

[317]- العمل، ع. 826، 19 جوان 1958 اجتماع طلبة الشمال الإفريقي، ص..1

[318]- نفسها، ع. 830، 24 جوان 1958، لائحة الجزائر ص..2

الشعب الجزائري من أجل استرجاع استقلاله وذلك بممارسة الضغوط على الفرنسيين حتى يتفاوضون مع جبهة التحرّير الجزائرية.

كما أصدر الطلبة التونسيون الدستوريون المجتمعون في ندوتهم السنوية بالمنستير من 29 جويلية إلى 4 أوت 1958 لائحة الجزائر جاء في نصّها ما يلي: "يرى الطلبة الدستوريون أن استقلال الجزائر شرط أساسي لتحقيق وحدة المغرب العربي الكبير وأنّ حرب الجزائر علاوة على تعطيلها لتحقيق الوحدة المنشودة فهي أكبر خطر على السلام في العالم ونستنكر الحرب الوحشية التي شنتها فرنسا على الشقيقة الجزائر ونحّيي شعب الجزائر المناضل وننحني أمام شهدائه الذين هم شهداء المغرب العربي ونرفض رفضا باتا سياسة الإدماج الرامية إلى حرّمان الجزائر من حق تقرير مصيرها بنفسها وفصلها عن بقية المغرب العربي وتستنكر بشدة الإعانة التي تحصلت عليها فرنسا من الدول الأعضاء في الحلّف الأطلسي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وعلى الحكومة التونسية والمغربية أن تستعملا كل ما لديهما من تأثير إزاء الدول الغربية وكل الوسائل السياسية والديبلوماسية لوضع حدّ لمشاركة تلك الدول في حرب الجزائر وإلا عمدّت دولتنا إلى مراجعة موقفها السياسي واتخاذ كل التدابير اللازمة لأنه لا يمكن أن نبقى مكتوفي الأيدي".([319])

طالب الاتحاد باستقلال الجزائر لتحقيق وحدة المغرب العربي الكبير وإنهاء الحرب التي تعرقله وتهدد الأمن والسلم في العالم واستنكر الأساليب الوحشية التي يمارسها الفرنسيون وجدّد رفضه لسياسة الإدماج وندّد بالمساعدات التي يمنحها الحلّف الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية لفرنسا ودعا الحكومتين التونسية والمغربية إلى القيام بالمساعي والتحرّك لديهما لوضع حدٍّ لهذه المساعدات والتهديد باتخاذ مواقف رادعة في حالة الرفض.

[319]-العمل، ع. 871، 12 أوت 1938 الطلبة الدستوريين، ص.3.

وعقد الاتحاد العام لطلبة تونس المؤتمر القومي السادس بالمرسى من 12 إلى 16 أوت 1958 وإصدار اللائحة التالية يحيي فيها بطولة الشعب الجزائري في كفاحه من أجل كرامته واستقلاله بقيادة جبهة التحرّير الوطني الجزائرية وينحني أمام الضحايا الجزائريين من أجل قضية بلادهم العادلة ويندّد بحرب الإبادة التي يواصلها الاستعمار الفرنسي ضدّ شعب يكافح من أجل حرّيته وكرامته وسياسة الإدماج التي تسلكها الحكومة الفرنسية ويندّد بعدد من دول الحلّف الأطلسي التي تعمل جاهدة على مواصلة حرب الإبادة الاستعمارية ويحذّرها من النتائج الوخيمة التي قد تؤدي إلى تهديد السلام العام ويستنكر الإعانة الفعلية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لمواصلة حرب الإبادة التي يسلكها الاستعمار الفرنسي ويرحب بقرارات ندوتي طنجة وتونس اللتين خلفتا جبهة مغربية موحدة للقضاء على بقايا الاستعمار في المغرب العربي ويؤيد الحكومة التونسية لمواصلة جهودها لتسخير جميع القوى القومية في الميدان الدبلوماسي قصد تسهيل تحرّير الجزائر وهو شرط لتحقيق وحدة المغرب العربي".([320])

أشاد الاتحاد ببطولات الشعب الجزائري وندّد بـحرب الإبادة التي تشنها فرنسا وبسياسة الإدماج التي تتعارض مع تطلعات وأماني الجزائريين وبدول حلّف الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية الذين يقدمون المساعدات لفرنسا لكي تستمر في الحرب وحـّذرهم من نتائجها الوخيمة التي تؤدي إلى تهديد الأمن والسلم ورحّب بقرارات ندوتي تونس وطنجه وأعرب عن تأييده للحكومة التونسية في مساعيها الدبلوماسية قصد تسهيل الاستقلال الجزائري.

وإثر تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة بعث الاتحاد العام لطلبة تونس برقية إلى رئيس الحكومة الجزائرية تضمّن نصّها الفقرة التالية: يحيي الطلبة التونسيون تكوين الحكومة الجزائرية الحرّة التي أتت مصداقا لنضج الثورة الجزائرية السياسي والتي تكون مرحلّة حاسمة نحو التحرّير القومي وتحسيم وحدة المغرب

---

[320]- العمل، ع. 878، 20 أوت 1958، المؤتمر السادس للاتحاد العام لطلبة تونس ص.1. وانظر كذلك الطالب، ع.2. 2 فيفري 1958 وعدد 6 – ماي 1957.

العربي وإنهم يشهرون بالاستفتاء الفرنسي وسياسة الإدماج الفرنسية ويجدّدون تأييدهم المطلق لنضال الشعب الجزائري من أجل الاستقلال".([321])

عبّر الاتحاد عن سروره بتشكيل الحكومة الجزائرية الذي أرجعه إلى نضج الثورة السياسي وشهّر بالممارسات الفرنسية التي تنوعت مثل الإستفتاء والإدماج وجدّد دعمه وتأييده المطلق للشعب الجزائري في كفاحه التحرّيري.

أغضبت هذه المواقف المساندة للثورة الجزائرية والمؤيدة لها السلطات الفرنسية فأصدرت هذه الأخيرة قرارا يوم 24 أكتوبر 1958 ينص على حرّمان الطلبة التونسيين من التمتع بالتأمين الاجتماعي نتيجة مواقفهم المؤيدة للثورة الجزائرية.([322])

ولشرح وضعية الطلبة الجزائريين، عقد الطاهر بلخوجة الأمين العام لاتحاد طلبة تونس ندوة صحفية بحضور منسق المكتب التنفيذي من الطلبة الجزائريين للاتحاد العام للطلبة المسلمين وممثل مكتب التنسيق للاتحادات الطالبية وصرّح "بأن الاتحاد سيسعى إلى الحصول على مساعدات لسبع مائة طالب جزائري بتونس".([323])

هذه المبادرة التي قام بها الاتحاد إزاء الطلبة الجزائريين لتحسين وضعيتهم الاجتماعية جاءت لتفعيل تضامنه وتجسيده على أرض الواقع.

وفي هذا السياق أيضا اجتمعت الهيئة الإدارية للاتحاد العام لطلبة تونس أيام 2 و3 و4 جانفي 1959 بنادي الطلبة وأصدرت بيانا:"اعتبرت فيه الهيئة الإدارية أنّ سياستها الخارجية يجب أن ترمي في أقرب الآجال إلى مضاعفة مساندتها للشعب الجزائري الشقيق وحكومته وتحسيم الوحدة في الشمال الافريقي".([324])

[321]- العمل، ع. 908، 24 ديسمبر 1959، برقية من الاتحاد العام لطلبة تونس إلى رئيس الحكومة الجزائري. ص3

[322]- نفسها، ع. 970، 4 ديسمبر 1958، حرّمان الطلبة التونسيين من التأمين الاجتماعي، ص.3.

[323]-العمل، ع. 972، 6 ديسمبر 1958، ندوة صحفية للاتحاد العام لطلبة تونس، ص.2.

[324]- الزهرة، ع. 35-9 جانفي 1959، بيان الهيئة الإدارية لاتحاد العام لطلبة تونس، ص.1.

أعلن الاتحاد أنّ سياسته الخارجية ستتركز على مضاعفة جهوده ودعمه ومساندته للشعب الجزائري في كفاحه التحرّيري لتحقيق هدفه المنشود ووحدة شمال إفريقيا.

وخلال انعقاد المؤتمر القومي السابع للاتحاد العام لطلبة تونس من 20 إلى 23 أوت 1959 أصدر لائحة خاصة بالطلبة الجزائريين هذا نصّها "ونظرا للحالة التي عليها الإخوة الطلبة الجزائريون من تشرّد ومضايقة ونظرا للصعوبات المادية التي يلاقونها بعد خروجهم من بلادهم ومن فرنسا والتجائهم إلى البلاد الأجنبية ونظرا لواجبنا في إعانتهم على تكوين الإطارات الضرورية للجزائر المستقلة نطالب من الحكومة التونسية أن تضاعف جهودها في إمداد هؤلاء الطلبة بمنح تعينهم على مواصلة تعليمهم في أحسن الظروف وتوفر لهم طرق العيش والعمل وأن يتمتع الطلبة الجزائريون بتونس بنفس الحقوق التي يتمتع بها طلبتنا".([325])

تعاطف الاتحاد مع الطلبة الجزائريين في وضعيتهم الاجتماعية والسياسية الصعبة وتدخل لدى الحكومة التونسية وطالبها بتحسين وضعيتهم وإمدادهم بالمنح والإعانات الاجتماعية لتعينهم على الدراسة ومساواتهم مع التونسيين في الحقوق الجامعية.

وفي هذا الإطار أيضا أصدر لائحة الجزائر التالية:"إن المؤتمر القومي السابع للاتحاد العام لطلبة تونس يحيّي الشعب الجزائري الباسل الذي يكافح منذ خمس سنوات في سبيل استقلاله وكرامته ويشّهر بحرب الإبادة التي يشنّها الاستعمار الفرنسي في الجزائر ويندّد بالوسائل الوحشية التي ترمي إلى إبادة الشعب الجزائري ويستنكر سياسة الحكومة الفرنسية ويؤكد من جديد أنه لا يمكن وضع حد لتلك الحرب إلا بمنح الجزائر استقلالها التام ويرى من ناحية أخرى أن الاستقلال شرط ضروري لتحقيق استقلال المغرب العربي الكبير ويندّد بحلّفاء فرنسا الذين يشاركونها مباشرة في متابعة حرب الجزائر بمدّها بالمعونة المالية

[325]- العمل، ع. 1199، 1 سبتمبر 1959، لائحة خاصة بالطلبة الجزائريين، ص.3.

للحكومة الفرنسية وفي هذا مسّ بكرامة الشعب الجزائري ويطالب الحكومة التونسية أن تتمادّى في الإعانة التي ما انفكت تقدمها إلى أخواتنا الجزائريين وأن تستعمل كل الوسائل حتى تتحاشى كل اعتداء على حرّمة ترابنا ويرى أنه لا يمكن حلّ المشكل الجزائري إلا بالمفاوضات مباشرة مع الحكومة المؤقتة الجزائري...ونطالب الحكومة التونسية بمناسبة انعقاد دورة الأمم المتحدة القادمة أن تبذل كل الجهود بالتعاون مع البلدان الديمقراطية وفي مقدمتها الكتلة الإفريقية الآسيوية للتنديد الشديد بسياسة فرنسا في الجزائر والاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال".([326])

حيا الاتحاد النضال البطولي الذي يقوم به الشعب الجزائري وندّد بـ حرب الإبادة التي تشنها فرنسا مستعملة أساليب همجية وحشية واستنكر سياستها والمساعدات التي تتلقاها من حلّفائها وطالب الحكومة التونسية بمواصلة تقديم المساعدات للجزائريين وعدم الرهبة والخوف من التهديدات الفرنسية وحلّ المشكل الجزائري عبّر الحوار مع الحكومة االفرنسية على أساس الاعتراف بحق الشعب الجزائري بتقرير مصيره وأكّد على الحكومة التونسية بذل المزيد من المساعي لدى الدول في الأمم المتحدة لتنديد بالسياسة الفرنسية والاعتراف بحق الشعب الجزائري في استرجاع استقلاله.

كما أصدر لائحة عيسات إيدير جاء فيها أن المؤتمر يدين جريمة إغتيال الكاتب العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين الشهيد عيسات إيدير ويستنكرها ويترحّم على روح هذا المناضل الباسل في سبيل القضية الجزائرية "ويؤكد أن هذه الجريمة الشنعاء لا يمكن إلاّ أن تقوي عزم الشعب الجزائري في كفاحه من أجل استقلاله والتعجيل بالتحرّير الوطني كما كان الأمر بالنسبة إلى المرحوم الشهيد فرحات حشاد. ويشّهر بكل قوة بالحكومة الفرنسية المسؤولة عن مثل هذه

[326]- العمل، ع. 1202، 4 سبتمبر 1959 لائحة الجزائر، ص.5.

الأعمال الإجرامية ويطالب بفتح تحقيق دولي لمعرفة الحقيقة حول التعذيب الذي سلّط عليه وحول الظّروف التي وقع فيها اغتياله".([327])

ندّد الاتحاد بجريمة اغتيال عيسات ايدير وأكّد على أنها ستقوي الكفاح الجزائري وحمل الحكومة الفرنسية المسؤولية وطالب بفتح تحقيق دولي حول ملابسات الجريمة.

وإثر الانتخابات التي نظّمها الجيش الفرنسي بالجزائر دعا المكتب التنفيذي للاتحاد العام لطلبة تونس كافة الطلبة إلى حضور الاجتماع العام الذي سيعقد للتشهير بالانتخابات المزيفة.([328]). وقد شارك الاتحاد العام لطلبة تونس في الدورة التاسعة للطلبة بسويسرا.

وأصدر بيانا نقتطف منه ما يلي "ما انفكت جامعة شمال إفريقيا للطلبة تبسط في جميع المحافل الدولية للطلبة المشكل الاستعماري وخاصة المشكل الجزائري. ومن أهم الأعمال التي قامت بها الجامعة في الميدان الخارجي هو التعريف بحقوق الشعب الجزائري الشرعية لدى جميع طلبة العالم. وفي هذا الميدان ألقى مندوبو الجامعة بيانا هاما في الدورة التاسعة للطلبة بسويسرا فلقد عقدت جلسة عمل تحت رئاسة مسعود شعلال رئيس الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين وبحضور أحد وزراء الحكومة بسويسرا إذ درس نواب الطلبة المشاكل الناتجة عن النظام الاستعماري ومشاكل إعانة البلدان المتخلفة اقتصاديا فكان لبيان الجامعة الإثر العميق لدى نواب الطلبة فانكبّوا على درس قضية الجزائر وهكذا ما انفكت جامعة شمال إفريقيا للطلبة تعلم كافة طلبة العالم بالوضع في الجزائر وتشعرهم بكفاح الشعب الجزائري الشقيق لنيل استقلاله".([329])

واستعدادا للاحتفالات بالذكرى السادسة لإندلاع الثورة الجزائرية نظّم الاتحاد العام لطلبة تونس والاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين اجتماعا كبيرا بقصر الجمعيات في شارع باريس على الساعة السادسة والنصف مساء من

---

[327]- العمل، لائحة عيسات ايدير، ص.5.

[328]- نفسها، ع. 1430، 27 ماي 1960 الاجتماع عام لاتحاد العام لطلبة تونس ص.1.

[329]– نفسها، ع. 1510، 28 أوت 1960، مشاركة جامعة شمال الافريقية ص.2.

يوم الاثنين 29أكتوبر 1960 وشارك في هذا الاجتماع مبعوثان للمنظمتين العالميتين للطلاب ومكتب التنسيق للحرّكات الطلابية والاتحاد العالمي ومبعوث جامعة إفريقيا السوداء بفرنسا وآخر للمنظمة الطالبية بألمانيا الفيدرالية ويذكر بهذه المناسبة أن المنظمتين العالميتين قد سبق أن صادقتا في ندوتيهما المنعقدتين في سويسرا وبغداد على لوائح مساندتهما للقضية الجزائرية في كفاحهما من أجل الاستقلال ثم شاركتا في إحياء الذكرى السادسة لثورة الجزائر وقد احتوى برنامج الاحتفال زيادة على خُطب المنظمات الاقليمية والدولية على عرض شريط سينمائي عن الثورة الجزائرية تحت عنوان "الجزائر لهيب".([330])

وفي هذا السياق أيضا أحيا الاتحاد العام لطلبة تونس والاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين الذكرى السادسة لثورة الجزائر في اجتماع أقيم في قاعة قصر الجمعيات بحضور الاخوة عبد الحميد المهيري والطاهر بلخوجة وعدد كبير من الطلبة وألقى ممثلو الحرّكات الطالبية في هذا الاجتماع خطبا نوّهُوا فيها بكفاح الشعب الجزائري وندّدوا بالطرق الاستعمارية التي تتبعها فرنسا لإبادة الشعب الجزائري، مطالبين بتنظيم استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة وأرسلوا برقيات لكل من الأمين العام للأمم المتحدة همرشولد وفرحات عباس والحبيب بورقيبة ومحمد الخامس.([331])

وفي إطار التضامن مع الشعب الجزائري الشقيق نظـّم الاتحاد العام لطلبة تونس والاتحاد العام للطلبة الجزائريين اجتماعا عاما يوم 31 أكتوبر1961 بقصر الجمعيات بمشاركة منظمات الشباب العالمية والمنظمات الطلابية وذلك بمناسبة الذكرى السابعة لاندلاع الثورة الجزائرية في نطاق يوم التضامن العالمي وتناول الكلمة مندوبو المنظمات العالمية الأربع ليعلنوا تأييد الشباب والطلبة في العالم لكفاح الشعب الجزائري من أجل استقلاله الوطني وهذه المنظمات من الاتحاد

---

[330]- العمل، ع. 1564، 30 أكتوبر 1960، تحضير الاحتفالات بالذكرى السادسة لثورة الجزائرية، ص..1

[331]- نفسها، ع. 1565، 1 نوفمر 1960، ذكرى السادسة لثورة الجزائرية، ص. 1و8.

العالمي للطلبة "سكريتيرية التنسيق" وجمعية الشباب والجامعة العالمية للشبيبة الديمقراطية وانتهي الاجتماع بعرض شريطين "ياسمينة" و"صوت الشعب".([332])

وبمناسبة الذكرى السابعة لثورة الجزائر المباركة نظّم الاتحاد العام لطلبة تونس بمشاركة الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين اجتماعا عاما بقصر الجمعيات بمشاركة المنظمات الشبابية العالمية والمنظمات الطالبية وذلك يوم 31 أكتوبر1961 وتناول الكلمة منتدبو المنظمات وأعلنوا تأييدهم للشعب الجزائري من أجل استقلال الوطن وانتهي الاجتماع بعرض شريطين "ياسمينة" و"صوت الشعب".([333])

ثمّ وجّه الاتحاد العام لطلبة تونس دعوة لكافة الطلبة لحضور الاجتماع الذي أشرفت عليه المنظمات القومية وعقد بساحة الحكومة يوم 1 نوفمبر 1961 على الساعة الثالثة مساءا.([334])

كما عقدت عشية يوم 31أكتوبر1961 منظمة الاتحاد العام لطلبة تونس بمشاركة الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين اجتماعا بقصر الجمعيات حضره نواب عن الاتحاد العالمي للطلاب والمجلس العالمي للشبيبة الديمقراطية وكتابة التنسيق وهي منظمات تمثل قرابة خمسين مليون نسمة وقد لبّى الدعوة ما يقارب عن ألف شابة وشاب وافتتح الأمين العام لطلبة تونس محمد الصياح الاجتماع الذي طلب من الحاضرين الوقوف دقيقة صمت على أرواح الشهداء الذين سقطوا لتحيا الجزائر واستعرض مراحلّ الكفاح الذي يخوضه الشعب الجزائري الشقيق ثم أحيلت الكلمة إلى محفوظ عوفي رئيس الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين فألقى بيانا جامعا تعرّض فيه إلى جميع وجوه الثورة

---

[332]- العمل ع 1874، 29 أكتوبر 1961، بلاغ من الاتحاد العام لطلبة تونس، ص.1

[333]- نفسها، ع. 1874، 29 أكتوبر 1961. بلاغ من الاتحاد العام لطلبة تونس، ص.1.

[334]- نفسها،ع.1،1876نوفمبر1961، اجتماع الاتحاد العام لطلبة تونس بمناسبة الذكرى السابعة للثورة الجزائرية،ص6

الجزائرية. وقد وصلت إلى الاجتماع عدة برقيات من شبّان من إفريقيا وآسيا وأوروبا، أعربوا فيها عن تضامنهم مع الشعب الجزائري المكافح.([335])

تجدر الإشارة إلى أن موقف الاتحاد العام لطلبة التونسيين من الثورة الجزائرية كانت التأييد والمساندة والدعم ونلمس ذلك في عقده ومشاركته في الاجتماعات والمظاهرات والإضرابات وإصداره للبيانات والتصريحات واللوائح وتقديم المساعدات الأدبية والمادية للطلبة الجزائريين. وفي الخارج عرف بالقضية الجزائرية في المنابر الدولية وطالب لها بالدعم والمساندة لأنها عادلة وتصدى لمواقف اتحاد الطلبة الفرنسيين الرجعية والعنصرية ونصبهم العداء وفضح الجرائم اللاإنسانية التي يقوم بها الجيش الفرنسي في حق الجزائريين.

ويرجع ذلك إلى إيمانه بالوحدة المغاربية وعلاقته بالاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين والحركة الوطنية الجزائرية والاعتداءات الفرنسية على تونس والتهديد بإعادة احتلالها كل هذا وغير ساهم في هذه المواقف المشرفة.

6- الكشافة التونسية :

كانت الكشافة التونسية في العشرينات كغيرها من المنظمات منخرطة في صلب الحرّكة الكشفية الفرنسية بتونس ولكنها في سنة 1933 استقلت عن الكشافة الفرنسية وأصبحت جمعية وطنية وتواجدت على الساحة. وفي الأربعينات تولّدت عن هذه الحرّكة الشبابية أربع جمعيات تونسية وهي الكشافة الإسلامية والاتحاد الكشفي وكشاف تونس وكشاف الرجاء في بداية الاستقلال وقع توحيدها في منظمة كشفية واحدة.([336])

وقد اهتمت الكشافة التونسية بالثورة الجزائرية وأصدرت عدة بيانات ولوائح تأييد ومساندة وعلى إثر اختطاف القادة الجزائريين أصدرت بيانها التالي جاء فيه "إن الكشافة التونسية تعتبر اعتداء الحكومة الفرنسية على قادة الثورة الجزائرية وجبهة التحرّير الوطني بالجزائر حركة استفزازية من شأنها عرقلة مساعي

---

[335] – نفسها، اجتماع الاتحاد العام لطلبة تونس، ص1

[336] –بلعيد الحبيب، الجمعيات التونسية،الندوة الدولية التاسعة المعهد الأعلى لتاريخ الحرّكة الوطنية،تونس99،ص355

الحكومتين التونسية والمغربية الرامية إلى فض المشكل الجزائري بصورة سليمة. وتبدي التأييد المطلق للحكومتين في كل ما اتخذته من مواقف إزاء هذا الوضع الجديد وتعلن أنّ الشباب الكشفي بتونس يعتبر نفسه مجنّدا لمجابهة كل الطوارئ".([337])

نددت الكشافة باختطاف القادة الجزائريين واعتبرته عملا استفزازيا معرقلا لمساعي الحكومتين الرامية إلى حلّ المشكل الجزائري بالطرق السلمية وجدّدت تأييدها للمواقف التي اتخذت لمواجهة الأوضاع ودعت مناضليها إلى الاستعداد لكل طارئ.

ولمؤازرة اللاجئين الجزائريين قامت بحملة تحسيسية حيث نشرت الصحف التونسية بيانا صادرا عن القيادة العامة للكشافة التونسية جاء فيه "أنها تستحث فيه من كافة المنضوين والمنخرطين تحت لواء الحرّكة الكشفية لجمع الإعانات المادية والمعنوية لإخواننا الجزائريين وإرسالها إلى مقر القيادة العامة للكشافة التونسية".([338])

ولتجسيد تضامنها مع الجزائريين طالبت الكشافة من مناضليها بجمع المساعدات الأدبية والمالية للاجئين للتخفيف عنهم ومواساتهم في محنتهم وظروفهم القاسية.

كما أصدر المؤتمر الثاني للكشافة التونسية المنعقد بتونس يومي 22 و23 سبتمبر 1957، لائحة الجزائر تضمنت الفقرة التالية :"يعلن المؤتمر الكشفي عن انحنائه وخشوعه أمام ضحايا العدو الاستعماري الفرنسي في الجزائر وعن تأييده المطلق للكفاح التحرّيري الذي يقوم به الإخوة الجزائريون. ويعلن المؤتمر مؤازرته التامة للكشافة الجزائرية في نضالها ويعلنون عن احتجاجهم الصارخ

---

[337]- العمل، ع. 311، 24 أكتوبر 1956، بيان الكشافة التونسية، ص.2.

[338]- العمل، ع. 501، 2 جوان 1957، بيان من الكشافة التونسية، ص..4.

لاختطاف القائد العام للحرّكة الكشفية الجزائرية الذي سيق إلى مكان مجـهول لـم يعـرف بعد".[339]

أشادت الكشافة بالكفاح البطولي للشعب الجزائري وجدّدت تأييدها ومساندتها له ونددت باختطاف قادة الكشافة الجزائرية.

لقد كانت القضية الجزائرية حاضرة في كل مؤتمرات الكشافة التونسية إذ أصدر المؤتمر القومي الثالث للكشافة التونسية المنعقد ببئر الباي بتونس في 19و20و21 سبتمبر1958 لائحة حول الجزائر جاء فيها "بعد الاطلاع على ما يقاسيه الشعب الجزائري والشباب بصفة خاصة في كفاحه لتحرّير أرض الوطن ينحني بخشوع أمام أرواح الشهداء الذين سقطوا في ميدان الشرف ويكبر كفاح الشباب الجزائري ضدّ التعسف الاستعماري ويبارك مجهودات الحكومة التونسية في تأييد القضية الجزائرية ويعبّر عن عزم الشباب التونسي على مواصلة تقديم الإعانات لإخوانه بالجزائر حتى النصر ويستنكر عملية الاستفتاء المزعوم والمفروض بالحديد والنار وتغليط الرأي العام العالمي ويوجه نداء إلى الضمير العالمي لوضع حد للفظائع الاستعمارية التي تقوم بها السلطات الاستعمارية بالجزائر ويحيّي تكوين الحكومة المؤقتة الجزائرية ويعتقد أن قضية الجزائر لا يمكن حلّها إلا بالاعتراف بالسيادة للشعب الجزائري وحقه في الاستقلال".[340]

أكبرت الكشافة كفاح الجزائريين وباركت المساعي والمجهودات التي تقوم بها الحكومة التونسية حول القضية الجزائرية وطالبت بمواصلة تقديم الدعم والمساعدات للشعب الجزائري حتى يحقق النصر والاستقلال واستنكرت السياسة الفرنسية وأساليبها والاستفتاء ودعت الضمير العالمي إلى التحرّك والقيام بواجبه لوضع حد للحرب وحيث تشكيل الحكومة الجزائرية وطالبت بحلّ سلمي والاعتراف بحق تقرير المصير.

339- نفسها ع. 597، 24 سبتمبر 1957، لائحة الجزائر، ص..2

340- العمل، ع. 907، 23 ديسمبر 1958، لائحة الجزائر، ص..3

كما أصدرت المؤتمر القومي الرابع للكشافة التونسية المنعقد ببئر الباي بتونس أيام 18و19و20 سبتمبر1959 بيانا جاء فيه "بعد استعراض الوضعية بالجزائر الشقيقة ينحني بخشوع أمام ضحايا العدوان بالجزائر المكافح ويقدّر في الشباب الجزائري تضحياته الغالية في سبيل التحرّر ويشيد بالتماسك بين الكشافين الجزائريين والكشافين التونسيين داخل الكشافة التونسية.([341])

ثمّنتالكشافة التونسية الكفاح الذي يقوم به الشباب الجزائري من أجل تحرّير الجزائر من الاحتلال الفرنسي وأشادت بالتعاون والتنسيق القائم بين الكشافتين التونسية الجزائرية.

وحرّصت على ربط علاقة وثيقة بالكشافة الجزائرية ومؤازرتها ونلمس ذلك من خلال انعقاد المخيم الكشفي الرابع بتونس في مركز تكوين الشباب ببئر الباي وببرج السدرية من 9 إلى 19 أوت 1960 وتناول الكلمة رئيس الوفد الجزائري القائد أحمد عبد القادر الذي تحدث عن الكشافة الجزائرية التي وقع حلّها إثر اندلاع الثورة الجزائرية وقد مكنتها الظروف الاستثنائية من استئناف عملها ونشاطها بتونس وعدد الكشافين بتونس 1800 أما بالمغرب فعددهم 1500.

وبفضل ما لقيناه من مساعدة لدى الكشافة التونسية التي مكنتنا من التدريب الكشفي وحضور المؤتمرات في الشرق والغرب وفي الأخير صدرت لائحة الجزائر التي "أكّدت أن المؤتمر الكشفي يحيّي كفاح الشعب الجزائري الأبيّ المجاهد ويكبر روح النضال لديه لدى الكشافة الجزائرية بوجه خاص ويتمنى أن تتكافل الجهود العربية بتعاونها وتضامنها في مساعدة الجزائر في كفاحها وحصولها على أمانيها القومية".([342])

حيت كفاح الجزائريين ومجهودات الكشافة الجزائرية وروحها النضالية ودعت العرب إلى التكافل والتعاون والتضامن مع الجزائر ومساعدتها لاسترجاع استقلالها.

---

[341]- نفسها، ع. 1219، 24 سبتمبر 1959، المؤتمر القومي الرابع للكشافة التونسية، ص.

[342]- العمل، 1495، 11 أوت 1960، لائحة الخيم الكشفي الرابع، ص. 1و2. .

والملاحظ أن الكشافة التونسية سلكت سنّة حميدة تتمثل في إحيائها كل سنة ذكرى اندلاع الثورة الجزائرية المباركة وبعثت في الذكرى السادسة رسالة إلى السيد فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية يؤكّد "إن الكشافة التونسية تنحني بخشوع تام مترحمة على أرواح شهداء الحرية وضحايا الواجب ونعرب لكم والشعب الجزائري الشقيق مؤازرتنا المطلقة وتأييدنا الكامل في الحرب المقدسة التي يخوض غمارها جيش التحرّير الباسل بكل حماس وإيمان راجية من ا أن يحقق لسعيكم المكافح في أقرب الآجال الحرية والاستقلال وللمغرب العربي الكبير الوحدة الكاملة".([343])

أعربت الكشافة عن تأييدها ودعمها للشعب الجزائري في كفاحه التحرّيري وتمنت له تحقيق النصر والاستقلال في أقرب الآجال لتوحيد المغرب العربي الكبير.

ناصرت الكشافة التونسية الشعب الجزائري في كفاحه التحرّيري حيث شاركت في الاجتماعات والمظاهرات والإضرابات وفي جمع المساعدات وإصدار اللوائح والبيانات لدعمه وتأييده وذلك من منطلق الأخوة التونسية الجزائرية والحوار وعلاقاتها بالكشافة الجزائرية والحرّكة الوطنية الجزائرية وأطماع المحتل الفرنسي بتونس كل هذه الأسباب حفزت الكشافة على دعم الجزائريين في كفاحهم التحرّيري.

خــاتمة:

كانت مواقف الهيئات والمنظمات الشعبية من الثورة الجزائرية مشرفة ونلمس ذلك من خلال المشاركة في الاجتماعات والمظاهرات والإضرابات وإصدارها للبيانات والتصريحات واللوائح التأييد ودعم للثورة وعملت كذلك على مساعدتها ماديا ومعنويا والقيام لها بحملة دعائية في الصحف وأما خارجيا فانه تم التعريف بها لدى المنظمات العالمية واستغلوا انخراطهم ومشاركتهم في الاجتماعات الدعاية للثورة والتعريف بها وكسب أنصار ومتعاطفين وفضح جرائم

---

[343]- نفسها، ع. 1566، 2 نوفمبر 1960، برقية الكشافة التونسية ص..2

الاستعمار الفرنسي، واستطاعوا إقناع المنظمات بعدالة القضية الجزائرية بضرورة دعمها وتأييدها ومرد ذلك إلى علاقة الجوار التي تربط بين الشعبين وعلاقته بالحركة الوطنية الجزائرية. وإيمانه بوحدة الشعوب المغاربية وجرائم وممارسات الاستعمار الفرنسي وانعكاسات الأوضاع الجزائرية على الاستقلال التونسي، كل هذه الأسباب وغيرها ساهمت في هذا الدعم والتأييد للكفاح الجزائري.

البــاب الثاني

تجليات المساندة التونسية للثورة الجزائرية (1954-1962) "التضحية و المؤازرة".

الفصل الأول:

مظاهر الدّعم للثورة الجزائرية (1954-1962)"الاستمرارية والشمولية".

الفصل الثاني:

الدّعم اللوجستي والعسكري للثورة الجزائرية (1954-1962) "الصمود ضدّ المساومة والتهديد".

الفصل الثالث:

نتائج الدعم التونسي للثورة الجزائرية (1954-1962) "التضحية والانتصار".

الفصل الأول:

مظاهر الدّعم التونسي للثورة الجزائرية(1954-1962)"الإستمرارية والشمولية"

مقدمـة

I- التضامن الشعبي

1- الاجتماعات

2- الإضرابات

3- المظاهرات

II- الدعم السياسي

1-مساعي الحكومة التونسية: الدعوة إلى الحلّ السياسي والتفاوض مع المجاهدين الجزائريينّ

2-ندوة تونس أكتوبر 1956

3-الوساطة التونسية

4-مؤتمر طنجة أفريل 1958

5-ندوة المهدية جوان 1958

6-ندوة الرباط أكتوبر 1958

7-مبادرات الرئيس بورقيبة لحلّ القضية الجزائرية:

أ-التنازل عن بنزرت مقابل استقلال الجزائر

ب-التدخل لدى "شارل دي غول"

III- الدعم الدبلوماسي

1- على المستوى الأمم المتحدة

2-على مستوى الدول الغربية:

أ- على المستوى الأنقلوسكسوني

*** أمريكـا**

*** بريطـانيا**

ب- على مستوى بعض الدول الأوروبية:

3- على المستوى العربي والإفريقي والآسيوي

أ- العربي:

ب- الأفريقي والآسيوي:

IV- المجـال الاجتماعي والإداري والقضائي:

1- المجـال الاجتماعي

أ- الطلبة الجزائريون

ب- اللاجئون الجزائريون

ج- المساجين الجزائريون

2- المجـال الإداري والقضـائي:

أ- المجال الإداري

ب- المجال القضائي

V- المجـال الصحي:

1- الثوار الجزائريون

2- اللاجئون الجزائريون

VI المجـال المـالي والإعـلامي والرياضي:

1- المجال المالي:

2- المجال الإعلامي والرياضي:

أ- الإعلام

***الصحافة**

*** الإذاعة**

ب- الريـاضة

خـاتمة

مقدمــة:

العلاقات التونسية الجزائرية يربطها التاريخ والمصير المشترك والجوار وقد تجذرت بدخول الاحتلال الفرنسي للمنطقة وقد أعطتها الحرّكة الوطنية التونسية والجزائرية دفعًا وزخما وصلابة ثم جاءت المقاومة المسلحة لتزيدها متانة حيث ازداد التعاون والتنسيق بين الشعب التونسي والشعب الجزائري.

وقد استرجع التونسيون استقلالهم سنة1956 واكتشفوا هشاشة استقلالهم حيث تكررت اعتداءات الجيش الفرنسي على تونس والجزائر مما حفز الدولة التونسية على تسخير كل إمكانياتها لخدمة الثورة الجزائرية بالتضامن معها ودعمها على كافة المجالات سياسيا ودبلوماسيا واجتماعيا وإداريا و قضائيا وصحيا وماليا وإعلاميا ورياضيا.

I- التضامـــــــن الشعبــــي:

اتّخذ التضامن التونسي الجماهيري والرسمي مع الثورة الجزائرية عدة أشكال وأوجه منها الاجتماعات والإضرابات والمظاهرات التي كانت أبلغ تعبير عن مساندة تونس لشقيقتها الجزائر المكافحة لنيل استقلالها.

1- الاجتماعـات:

تهدف الاجتماعات إلى تنوير الرأي العام والجماهير وتحسيسهم بالقضية الجزائرية فعلى إثر اعتقال القادة الجزائريين عقد ممثلو المنظمات القومية اجتماعا عاما شارك فيه الحزب الدستوري التونسي والاتحاد العام التونسي للشغل واتحاد الصناعة والتجارة والاتحاد القومي للمزارعين التونسيين وأصدروا بيانا جاء فيه أنهم "يشهّرون فيه بعمل السلطات الفرنسية المشين والخارج عن القانون الدولي والمنافي لكل مروءة وذلك بإلقاء القبض غدرا على الزعماء الجزائريين الذين كانوا خارج المناطق الجوية الفرنسية قادمين إلى مؤتمر السلم والمفاوضة وخاصّة أنهم كانوا في ضيافة تونس ومراكش وحمايتهما إذ يعتبر استفزاز شعوب شمال

إفريقيا عداوة سافرة تهدّد استقلال تونس ومرّاكش وطلب الممثلون من الشعب القيام بإضراب عام ليعبّر عن إيمانه بانتصار الحقّ في الجزائر".[344]

والملاحظ أن المنظمات القومية أدانت اختطاف القادة الجزائريين وهم في طريقهم للمشاركة في مؤتمر السلم واعتبرته تعديا على كرامة وحرّمة الشعب التونسي ولهذا وجهت دعوة للقيام بإضراب عام للتعبير عن نظامهم مع الشعب الجزائري في كفاحه التحرّيري.

كما عُقد اجتماع ثان لممثّلي المنظمات القومية يوم 26 أكتوبر 1956 وأصدر بيانا "يسجلون فيه ما أبداه الشعب التونسي بأسره من تضامن مع إخوانه المجاهدين بالجزائر ويؤكدون نجاح ندوة شمال إفريقيا التي انعقدت بتونس رغم مناورات الاستعمار ومكائده الخسيسة الرّامية إلى إحباط مساعي قادة شمال إفريقيا وهم يشيدون بحزم الشعب التونسي خلال الأيام العصيبة وقرّروا أن تكون غرة نوفمبر يوما قوميا مجيدا لإحياء ذكرى اندلاع الثورة الجزائرية وأن يقوم الشعب التونسي بإضراب كامل وأن يعقد اجتماعات قومية في جميع المدن وقراها وهكذا يعبّر باستمرار عن عزيمته في متابعة القضية الجزائرية حتى تحرّيرها".([345])

أثنت المنظمات القوميةعلى الشعب التونسي وما أبداه من تضامن وتعاطف مع الشعب الجزائري في نضاله التحرّيري وأكّدت على نجاح ندوة تونس التي كان الفرنسيون يضمرون ويتمنون لها الفشل وقررت أيضا الاحتفال بذكرى الثورة الجزائرية واعتباره يوما قوميا يحتفل به في كافة المدن التونسية ودعت الشعب التونسي إلى شن إضراب عن العمل لمدّة يوم وعقد اجتماعات وطنية للتعبير عن الدعم والتأييد للجزائريين في نضالهم.

واستجابة لنداء المنظمات القومية تم إحياء الذكرى الثانية لاندلاع الثورة الجزائرية بتنظيم اجتماعات في كامل البلاد شارك فيها عشرات الآلاف من التونسيين الذين عبّروا عن وحدة شعوب شمال إفريقيا ونضالها في سبيل تحرّير

---

[344]- العمل، ع 311، 24 أكتوبر 1956، بيان المنظمات القومية، ص1.
[345] - العمل،ع 314، 27 أكتوبر 1956، بيان المنظمات القومية، ص1.

المغرب العربي الكبير وإرجاع حرّيته المغتصبة وقد حيّا الخطباء في هذه الاجتماعات كفاح الشعب الجزائري الشقيق وعبّروا عن تضامنهم الكامل.([346])

أمّا بمناسبة ذكرى أوّل نوفمبر الذي أطلقت عليه تونس يوم "الجزائر"، فقد أقامت المنظمات القومية التونسية يوم 1 نوفمبر 1956 مهرجانا شعبيا بساحة الغنم شارك فيه عشرات الآلاف من التونسيين. حيث عاشت البلاد يوم حداد واعتكاف ترحّما على أرواح الشهداء وقد خطب علالة بلهوان معبّرا عن كفاح الشعب الجزائري ثم أحيلت الكلمة إلى ممثل الاتحاد العام الجزائري للشغل ثم إلى ممثلة المرأة الجزائرية ثم اختتم الاجتماع بتوجيه برقية باسم المشاركين إلى الأمم المتحدة للتعبير عن تضامنهم مع الشعب الجزائري.([347])

وعند عرض القضية الجزائرية على الأمم المتحدة عقدت المنظمات القومية (الحزب الحرّ الدّستوري التونسي والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والاتحاد القومي للمزارعين) اجتماعا، وأصدرت بيانا " أعلنت فيه تأييدها الكامل للقطر الجزائري الشقيق لدى المنظمة الأممية. وأكّدت هذه المنظمات تضامن الشعب التونسي مع الشعب الجزائري في كفاحه من أجل الكرامة والحرية والاستقلال وقرّرت القيام بإضراب عام يوم الأربعاء 30 جانفي 1957".([348])

أعلنت المنظمات القومية تأييدهما القضية الجزائرية بالأمم المتحدة وأكّدت كذلك على تضامن الشعب التونسي معه في كفاحه التحرّيري وقررت أن يكون يوم عرض القضية الجزائرية في مجلس الأمن يوما للإضراب العام عن العمل.

تمّ في هذا الإطار عقد اجتماع للمنظمات القومية يوم 31 أكتوبر 1957 بالنادي المركزي للحزب الدستوري وأصدروا بيانا " لدعوة الشعب التونسي إلى

---

[346] -نفسها، ع319، 2 نوفمبر1956، الشعب التونسي يحيي الذكرى الثانية لاندلاع الثورة الجزائرية، ص 2.
[347] -الصباح،ع 1495، 2 نوفمبر 1956، مهرجان شعبي تضامنا مع الشعب الجزائري، ص 2.
[348] - نفسها، ع 1570، 29 جانفي 1957، اجتماع المنظمات القومية، ص 1.

حضور الاجتماع الذي سيجرى يوم 1 نوفمبر 1957 على الساعة التاسعة والنصف بقاعة البالماريوم لإحياء الذكرى الثالثة لاندلاع الثورة الجزائرية".([349])

وقد تمت الاستجابة لدعوة المنظمات القومية وأحيت تونس الذكرى الثالثة للثورة الجزائرية وأعلنت تضامنها التام مع الشقيقة الجزائر المجاهدة في سبيل الحرية والاستقلال واحتفلت تونس بأكملها "بيوم الجزائر". فأقامت المنظمات القومية في جميع المدن اجتماعات شعبية ألقيت فيها الخطب المعبّرة عن تضامن الشعب التونسي مع شقيقته الجزائر وتم في أثناء ذلك عقد اجتماع شعبي في قاعة البالماريوم بحضور مدير الحزب الدستوري ووفد عن جبهة التحرّير الوطني متكوّن من الكومندان قاسي و أحمد بو منجل ورشيد قايد و تداولوا الخطب على المنصة.([350]) وفي ختام الاجتماع صدرت لائحة باسم الجزائر تؤكد " أن الشعب التونسي المجتمع بقاعة البالماريوم بدعوة من الديوان السياسي للحزب الدستوري والمنظمات القومية يكبر بطولة الشعب الجزائري المكافح ويجدّد عهد الشعب التونسي لأبطال الثورة ويتوجه إلى الضمير العالمي ليضع حدّا لحرب الإبادة بالجزائر، ويبعث بندائه الحار إلى هيئة الأمم المتحدة لفرض حلّ عادل على أساس ميثاق الأمم المتحدة ومبدأ تقرير المصير الذي يمكّن الشعب الجزائري الشقيق من استرجاع حرّيته واستقلاله".([351])

أكبرت نضال الشعب الجزائري وبطولته وجدّدت تضامن التونسيين معه وطالبت الضمير العالمي والأمم المتحدة بالتحرّك لوقف حرب الإبادة التي يتعرض لها الجزائريون وبفرض حلّ عادل على أساس تقرير المصير واسترجاع السيادة الجزائرية.

وبمناسبة "يوم الجزائر" قرّر الديوان السياسي للحزب الدستوري التونسي عقد اجتماعات عامة بكامل تراب الجمهورية التونسية للإعراب عن تضامن الشعب

---

[349] - العمل، ع 630، 1 نوفمبر 1957، اجتماع المنظمات القومية لإحياء الذكرى الثالثة للثورة الجزائرية، ص1.

[350] -العمل، ع 631، 2 نوفمبر 1957، تونس تحيّي الذكرى الثالثة للثورة الجزائرية، ص 1و3.

[351] - نفسها، لائحة الجزائر، ص1.

التونسي وتأييده للشعب الجزائري وذلك يوم الأحد 30 مارس 1958. ووجهت جامعة تونس الدستورية نداءً إلى جميع المواطنين لحضور الاجتماع العام بمناسبة يوم التضامن مع الجزائر الذي سيعقد تحت إشراف الديوان السياسي وبحضور ممثلي المنظمات القومية وجبهة التحرّير الجزائرية وذلك يوم الأحد على الساعة التاسعة والنصف صباحا بقاعة البالماريوم.([352])

وانتظمت في كافة أنحاء الجمهورية التونسية اجتماعات شعبية تلبية للنداء الذي وجهه الديوان السياسي للحزب الدستوري التونسي لإحياء "يوم الجزائر". وقد أقام الشعب الدليل الباهر على تضامنه الكامل مع الشعب الجزائري الشقيق من أجل الحرية والاستقلال".

كما نظّمت جامعة تونس للحزب الدستوري اجتماعا عاما بقاعة البالماريوم بحضور المنظمات الشعبية وممثّل جبهة التحرّير الوطني الجزائرية إبراهيم المزهودي، تحدث فيه الخطباء عن القضية الجزائرية وتمّت في الأخير المصادقة على اللوائح والبرقيات التي أرسلت إلى جبهة التحرّير الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ جاء فيها :"إنّ الشعب التونسي الذي يقيم بأسره"يوم الجزائر"يؤكد لكم باعتباركم الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري تأييده ومناصرته لكفاح شعبكم وأن هذا التضامن الفعلي بين الشعبين يمثل خير ضمان لتحرّير شمال إفريقيا تحرّيرا كاملا وحقيقيا".

احتفل الشعب التونسي بيوم الجزائر ليعبّر فيه عن تأييده ودعمه لكم في كفاحكم التحرّيري و يؤكد أن التضامن بين الشعبين يمثل خير ضمان لتحرير شمال إفريقيا من التبعية.

وأرسلت برقية أخرى إلى السيد همر شولد أمين عام الأمم المتحدة جاء في نصّها: "إنّ الشعب التونسي الذي يقيم بأسره "يوم الجزائر" يستنكر حرب الإبادة التي يتبناها الاستعمار الفرنسي منذ أربع سنوات على الشعب الجزائري المطالب بحرّيته واستقلاله ويعلن كامل تأييده ومناصرته للجزائر الشهيدة ويطلب منكم

---

[352] - نفسها، ع 757، 30 مارس 1958، نداء جامعة تونس الدستورية، ص 1.

استعمال كل ما لديكم من نفوذ لتمكين الشعب الجزائري من تقرير مصيره وفق مبادئ هيئة الأمم المتحدة ولتفتح في أقرب الآجال مفاوضات بين جبهة التحرّير الوطني الجزائرية وفرنسا لإيجاد حلّ سلمي للقضية الجزائرية".([353]) إن التونسيين يحتفلون بيوم الجزائر يستنكرون الحرب التي تشنها فرنسا ضدّ الجزائريين المطالبين بالحرية والاستقلال ويجدّدون تأييدهم ودعمهم للشعب الجزائري في كفاحه التحرّيري ويطالبونكم باستعمال نفوذكم وصلاحياتكم لإحلاّل السلم والأمن وتمكين الجزائريين من تقرير مصيرهم وفق مبادئ الأمم المتحدة وبالتوسط لفتح مفاوضات لإيجاد حلّ سلمي وعادل.

ووجهت جامعة تونس الدستورية دعوة إلى المواطنين لحضور اجتماع عام تحت إشراف الديوان السياسي وتلبية لهذه الدعوة اجتمع الآلاف من المواطنين للتعبير عن سخطهم واستنكارهم لفرض الدستور الفرنسي على الشعب الجزائري. وكان هذا الاجتماع دليلا على مدّى قوة التضامن بين الشعبين التونسي والجزائري وشاهدا على وحدة المغرب العربي وتم تزيين قاعة البالماريوم بالأعلام المغاربية.

وانعقد الاجتماع بإشراف الكتابة العامة لمؤتمر المغرب العربي والمنظمات القومية وممثل الجزائر الأخ إبراهيم المزهودي وتمّت المصادقة على لائحة الجزائر وفي الأخير وجهت لوائح تستنكر الحرب في الجزائر والإرهاب والتقتيل وكبت الحرّيات وأرسلت اللّوائح إلى أمين عام الأمم المتحدة وأمين عام الجامعة العربية ورؤساء الدول الغربية والعربية والإفريقية والآسيوية جاء فيها "إن الشعب التونسي المجتمع في 14سبتمبر1958 بناء على قرار الكتابة الدائمة لمؤتمر طنجة وبدعوة من الديوان السياسي يسجّل أن شعوب المغرب العربي وقادتهم قد أحبطوا وسيحبطون جميع المناورات التي حاولت تفريق صفوفهم وأن وحدة المغرب العربي هي الضمان الوحيد لازدهار الأجيال المقبلة وسعادتها وسيستمر الشعب التونسي في بذل مساعدته لتحقيق رغبات الشعب الجزائري المكافح من أجل حرّيته واستقلاله...

---

[353] - العمل، ع 758، 31 مارس 1953، الشعب التونسي يحيي يوم الجزائر، ص1و2.

إن حكومة الجنرال دي غول تريد بواسطة مهزلة الإستفتاء والتزوير والإرهاب أن تفرض على الشعب الجزائري ما تسمّيه سياسة الإدماج، ولهذا فإن الشعب التونسي يؤكد على رؤوس الملإ تضامنه الفعّال مع الشعب الجزائري ومساندته مساندة مطلقة ووفاءه للمبادئ واللوائح التي صادق عليها في طنجة وتونس وثقته في الحكومتين التونسية والمغربية ولجنة التنسيق والتنفيذ للتعجيل بتشييد المغرب العربي الموحد. ولهذا فإنّ ما سمّي سياسة الإدماج المتبعة في الجزائر واستعمال القمع لإجبار الشعب الجزائري على المشاركة في الإستفتاء الفرنسي ويتوجه إلى الضمير العالمي ليضع حدا للإبادة المسلطة على الشعب الجزائري يوجه نداء إلى منظمة الأمم المتحدة لفرض حلّ عادل يتلاءم مع مبادئ هذه المنظمة وميثاقها حق تقرير المصير الذي يقر حق الجزائريين في الاستقلال".

سجّل الشعب التونسي في اجتماعه العزيمة القوية التي تحلّت بها شعوب المغرب العربي وقادتهم اللذين استطاعوا إحباط وإفشال كل المناورات التي حاولت شق الصفوف وتفريق الشمل وأكّدت على ضرورة تحقيق وحدة المغرب العربي واعتبرتها الضمان الوحيد لرفاهية الأجيال القادمة وفي الآن نفسه احتجت على الحكومة الفرنسية وسياستها ومناوراتها والتي تمثلت في مهزلة الاستفتاء والتزوير والإرهاب واستطاعت إن تفرض على الجزائريين بالحديد والنار ما تسميه سياسة الإدماج والمشاركة في الاستفتاء بالقوة وإزاء هذه الوضعية المتدهورة التي يعيشها الشعب الجزائري أكّدت على تضامنها ومساندتها المطلقة له ونادت بالتعجيل بتشييد صرح المغرب الكبير.

ولهذا تطالب الضمير العالمي بالتدخل لوضع حدٍّ لحرب الإبادة المسلطة على الجزائريين وتدعو الأمم المتحدة إلى القيام بمساعي ومجهودات لفرض حلّ عادل يقر بتقرير المصير وباسترجاع السيادة والاستقلال الجزائري.

ووجه كذلك اللائحة التالية إلى أمين عام الأمم المتحدة همار شولد وأمين عام الجامعة العربية والملك محمد الخامس والملك إدريس السنوسي والرئيس الحبيب بورقيبة وجمال عبد الناصر رئيس الجمهورية المتحدة وعبد الكريم قاسم

رئيس مجلس وزراء العراق ورئيس جمهورية لبنان ورئيس مجلس وزراء السودان والإمام أحمد ملك اليمن والملك حسين عاهل الأردن.

وقد وجهت المنظمات القومية المتمثلة في الحزب الحرّ الدستوري التونسي والاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والاتحاد القومي للمزارعين التونسيين والاتحاد العام لطلبة تونس والاتحاد القومي النسائي التونسي دعوة إلى كافة الشّعب التونسي للمشاركة في إحياء الذكرى الرابعة لاندلاع الثورة الجزائرية وبهذه المناسبة فقد أعلنت المنظمات القومية المعنية والممثلين عن جبهة التحرّير الجزائرية أنّها ستشرف على الاجتماع الذي تقرّر عقده بقاعة البالماريوم يوم السبت غرة نوفمبر 1958 على الساعة التاسعة والنصف صباحا للإعراب عن التضامن الفعّال مع الشعب الجزائري المكافح من أجل حرّيته واستقلاله ولتوطيد أركان السلم في المغرب العربي الكبير.([354])

كما نظّم الديوان السياسي بمعيّة المنظمات القومية اجتماعا حاشدا بقاعة البالماريوم بمناسبة الذكرى الرابعة للثورة الجزائرية حضره عبد المجيد شاكر وأحمد التليلي وعلالة الفاسي وأحمد بومنجل وبعض نواب جبهة التحرّير الوطني الجزائرية وألقى أحمد التليلي كلمة وطلب من الحاضرين الوقوف دقيقة صمت ترحّما على أرواح الشهداء الجزائريين والتونسيين ثم تداولوا على المنصة وخطبوا جميعهم فحيوا كفاح الأبطال الجزائريين في الجبال وفي السجون وأكّدوا أنّ المقاومة لن تتوقف إلا إذا نال الشعب الجزائري استقلاله.([355])

وتضامنا مع الشعب الجزائري في مصابه الجلل وجّه الحزب الحرّ الدستوري التونسي والمنظمات القومية دعوة إلى الشعب التونسي لحضور اجتماع عام بتونس يوم الأحد 12 أوت 1959 على الساعة التاسعة صباحا بقصر الجمعيات ترحّما على روح فقيد الكفاح القومي والنقابي بالجزائر الأخ عيسات

---

[354] - العمل، ع941، 1 نوفمبر 1958، دعوة للمشاركة في إحياء الذكرى الرابعة للثورة الجزائرية، ص1.
[355] - نفسها، ع 942، 2 نوفمبر 1958، اجتماع عام بمناسبة الذكرى الرابعة للثورة الجزائرية، ص 1و3.

إيدير وتعبيرا عن إستنكار عمليّة اغتياله من طرف القوات الفرنسية[356] لهذا لبّى الشعب التونسي الدعوة التي وجهت له وحضر بكثافة وأعلن احتجاجه على عملية الاغتيال وأشرف على الاجتماع عبد المجيد شاكر وأرسل المجتمعون برقية إلى أمين عام الأمم المتحدة والنقابتين العالميتين وعباس فرحات استنكروا فيها الأعمال الوحشية التي يرتكبها الاستعمار الفرنسي وقد ورد في البرقية النص التالي: "إن الشعب التونسي المجتمع يوم الأحد 2 أوت 1959 بتونس وغيرها من المدن التونسية يستنكرون بشدة الاغتيال الفظيع لعيسات ايدير الكاتب العام لاتحاد العمال الجزائريين رغم تبرئة الشهيد أمام المحاكم العسكرية ويلفت أنظاركم لخطورة هذا الاعتداء الشنيع على الاتحادات العامة لشمال إفريقيا الذي يشكل دوسا جديدا لحقوق الإنسان وخرقا للاتفاقيات الدولية ونطالب بالتدخل العاجل لإيقاف إعدام المساجين السياسيين الجزائريين وتكوين لجنة تحقيق دولية للبحث في قضية عيسات ايدير كما نطالب بالسعي لوضع حد لحرب الإبادة التي يقوم بها الفرنسيون في حق الشعب الجزائري الشقيق ونطالب بفتح مفاوضات بين الحكومة المؤقتة الجزائرية والحكومة الفرنسية ".

ندّد الشعب التونسي بالاغتيال الفظيع الذي ذهب ضحيته النقابي الجزائري عيسات إيدير رغم تبرئته أمام المحاكم العسكرية الفرنسية وإن هذا الاعتداء سيكون له انعكاسات ونتائج سلبية حيث يشكل دوسا على مبادئ وحقوق الإنسان وخرقا للاتفاقيات الدولية. ومن هذا المنطلق نطالبكم بالتدخل والقيام بمساعي لدى الفرنسيين لإيقاف إعدام المساجين السياسيين الجزائريين وبتكوين لجنة تحقيق دولية في ملابسات قضية اغتيال عيسات وتدعوكم للسعي ببذل المجهودات لإيقاف حرب الإبادة بالإعانة على فتح مفاوضات بين الجزائريين والفرنسيين.

---

[356] - نفسها، ع 1174، 2 أوت 1959، دعوة لحضور اجتماع عام، ص3.

ووجهت هذه البرقيات أيضا إلى أمين عام الأمم المتحدة السيد همرشولد وإلى مدير مكتب العمل الدولي السيد دافيد مورسن وإلى السيد أمين عام الجامعة العالمية للنقابات الحرّة السيد اولنبروك.([357])

كما أقيمت بمناسبة الذكرى السادسة لاندلاع الثورة الجزائرية التي تزامنت مع الحملة الانتخابية اجتماعات في كامل التراب التونسي وأشرف الحبيب بورقيبة على اجتماع عام ضم عشرات الآلاف من العمال بالمتلوي وتناول فيه الثورة الجزائرية.([358])

وللتنديد بالإنتخابات الفرنسية بالجزائر عقد الحزب الدستوري والمنظمات القومية اجتماعا وأصدروا البيان التالي: " يقف الشعب التونسي مرة أخرى في هذه الظروف الدقيقة التي يواجه فيها الشعب الجزائري تعنّت الاستعمار وجبروته ويعرب الشعب التونسي في هذه المناسبة عن تضامنه الكامل مع الشعب الجزائري حتى تفضح الألاعيب الاستعمارية ويكشف القناع عن الانتخابات المزيفة المفروضة على الجزائر بواسطة وسائل القهر والرعب والإرهاب والاستفزاز والاضطهاد. وفي هذا الظرف الحاسم يدعو مندوب الديوان السياسي بتونس والأحواز كافة المواطنين لحضور اجتماع يوم الجمعة 27ماي 1960 على الساعة الخامسة بعد الظهر بدار الشغالين".([359])

وفي هذه المرحلّة الدقيقة والصعبة التي يمرّ بها الشعب الجزائري الذي يواجه الاستعمار الفرنسي وتعنته وجبروته يعرب الشعب التونسي عن تضامنه ودعمه ومساندته للجزائيين في كفاحهم و نتمنى أن تنكشف الألاعيب الاستعمارية والقناع عن الإنتخابات المزيفة المفروضة بواسطة وسائل القهر والظلم والرعب والإرهاب لذلك يتوجه إلى التونسيين ليدعوهم إلى عقد اجتماع عام لفضح هذه الممارسات.

---

[357] - العمل، ع1157، 4 أوت 1959، اجتماع المنظمات القومية التونسية، ص 1و3.

[358] - نفسها، ع1251، 3 نوفمبر1959،اجتماعات عامة بمناسبة الذكرى السادسة لاندلاع الثورة الجزائرية، ص 1و 3

[359] - العمل، ع 1430، 27 ماي 1960، اجتماع المنظمات القومية،ص1.

وفي هذا السياق ذاته واحتجاجا على الانتخابات المزيفة التي تعتزم السلطات الفرنسية إجراءها بالجزائر نظّم اجتماعا عاما ببورصة الشغل يوم 27 أفريل1960 على الساعة السادسة مساء أشرفت عليه المنظمات القومية وحضره الفرجاني بالحاج عمار عضو الديوان السياسي ونواب عن جبهة التحرّير الوطني الجزائرية وتداول على الكلمة كافة المنظمات وختم الاجتماع بالمصادقة على برقيتين أولاهما إلى السيد فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية جاء في نصّها:" إن مواطني تونس العاصمة وأجوارها المجتمعين ببورصة الشغل بتونس يوم 27 ماي 1960 تحت إشراف الفرجاني بالحاج عمار يؤكدون لحكومتكم وللشعب الجزائري تأييد الشعب التونسي بأجمعه لكفاحه المظفّر حتى تفوز الجزائر باستقلالها وحرّيتها كاملة غير منقوصة ويعلنون لكم وللرأي العام العالمي أن هذه الانتخابات التي يحرّس عليها الاستعمار الفرنسي عنوة وبقوة الحديد والنار هي انتخابات مزيفة وفاشلة".

في هذه البرقية يجدّد التونسيون دعمهم ومساندتهم للشعب الجزائري في كفاحه التحرّيري ويعبّرون لهم وللرأي العام العالمي عن احتجاجهم على الانتخابات التي يسعى الفرنسيون تنظيمها بالجزائر عنوة وبقوة وبالإرهاب وهي مزيفة وفاشلة وفاقدة الشرعية.

والثانية إلى الأمين العام للأمم المتحدة هذا نصّها: "إن مواطني تونس المجتمعين بعد استعراض تطورات الحالة التي وصلت إليها القضية الجزائرية عقب ستّ سنوات كلها حرب ودماء ودموع وبعد تبيّن الظروف المحيطة بهذه القضية وتعنت الاستعمار الفرنسي في الاستجابة لنداءات الحق وصرخات الضمير الإنساني يعلنون من جديد مواصلة التأييد للشعب الجزائري في سبيل استرجاع سيادته وكرامته والتشهير بالأعمال العدوانية التي يواصل الاستعمار الفرنسي ارتكابها دون احترام أبسط مبادئ حقوق الإنسان. ونندّد بالأساليب الملتوية التي

مازال يتبعها للتغرير بالرأي العام العالمي كإجراء انتخابات إقليمية مزعومة تحت التهديد بالسلاح الأمر الذي يشكل خرقا صريحا لمبدإ تقرير المصير".([360])

درس التونسيون تطورات القضية الجزائرية ولاحظوا تعنت الاستعمار في الاستجابة لنداءات وصرخات الضمير الإنساني وأعلنوا مواصلة دعمهم وتأييدهم للجزائريين في كفاحهم التحرّيري وندّدوا بالأعمال التعسفية والأساليب الملتوية التي يقوم بها المستعمر للتغرير بالرأي العالمي بإجراء انتخابات مزيفة تحت تهديد القوة والسلاح مما يشكل خرقا لمبدأ تقرير المصير.

واحتفالا بالذكرى السادسة لثورة الجزائر أصدر الحزب الحرّ الدستوري بلاغا عن الديوان السياسي يقول فيه " إن الحزب يدعو المواطنين إلى إحياء الذكرى السادسة لاندلاع الثورة الجزائرية الخالدة وتأييدا للشعب الجزائري الشقيق في كفاحه من أجل الحرية والكرامة فإن الحزب يدعو كافة المواطنين إلى إحياء هذه الذكرى العظيمة يوم غرة نوفمبر الذي سيكون يوم تضامن الشعب التونسي مع شقيقه الشعب الجزائري في نضاله ضدّ الاستعمار وذلك بإعلان إضراب عامّ يوم الثلاثاء أوّل نوفمبر 1960 وحضور الاجتماع الذي يعقده الحزب والمنظمات القومية برئاسة أمينه العام الباهي الأدغم على الساعة الرابعة مساء في ساحة باب الخضراء بحضور فرحات عباس".([361]) وجهت دعوة للشعب التونسي لإحياء ذكرى الثورة الجزائرية للتعبير عن تضامنهم وتأييدهم للشعب الجزائري في كفاحه التحرّيري وذلك بإعلان إضراب عام عن العمل لمدّة يوم وحضور الاجتماعات.

وفي هذا الإطار أيضا أحيا الشعب التونسي الذكرى السادسة للثورة الجزائرية مع قادة الجزائر في ساحة باب الخضراء وقد حضر الباهي الأدغم وفرحات عباس وعبد الحميد مهري، وتناولوا الكلمة وسط هتافات الجماهير وفي الأخير صدرت لائحة هذا نصّها "إنّ الشعب التونسي المجتمع بساحة باب الخضراء يوم غرة نوفمبر 1960 لإحياء الذكرى السّادسة للثورة الجزائرية

---

[360] - العمل، ع 1431، 28 ماي 1960، اجتماع عام للتنديد بالانتخابات المزيفة، ص 1و3.

[361] - نفسها، ع 1565، 1 نوفمبر 1960، بيان الديوان السياسي، ص1.

الخالدة يرأسها الباهي الأدغم الأمين العام للحزب الدستوري وبحضور فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية ليحيي بكل إكبار وإجلال الشعب الجزائري الشقيق المجاهد الذي يخوض منذ سنوات معارك ثورته التحرّيرية المباركة ببطولة وإيمان، وينحني بخشوع أمام أرواح مئات الآلاف من الشهداء والضحايا الذين سقطوا في ساحة الشرف وأثناء عمليات التعذيب الفضيع والقمع الوحشي المسلطين على الشعب الجزائري الشقيق المناضل من أجل حقه في الحرية والكرامة. ويعلن مواصلة تضامنه التام مع الشعب الجزائري الشقيق المناضل وكفاحه من أجل الحرية والاستقلال ويعرب عن تأييده للرئيس بورقيبة في سياسته الرامية إلى مناصرة الشقيقة الجزائر في جهادها ويؤكد له استعداده الكامل للتضامن الفعلي معه من أجل تقريب ساعة الخلاص وانتصاره في سبيل توحيد المغرب العربي ويكبر وقوف القوى الديمقراطية في فرنسا ضدّ إستمرار حرب الإبادة القذرة التي تلطخ تاريخ فرنسا وشرف البشرية قاطبة لعار لا يمحى أبد الدهر. تلك الحرب التي تحمّل أوزارها الشعب الجزائري طيلة ستّ سنوات إحياءا وصمودا ويهيب بهيئة الأمم المتحدة أن تتخذ في دورتها الحالية القرارات القاضية بتنظيم استفتاء حرّ ونزيه يمكّن الشعب الجزائري من تقرير مصيره طبقا لميثاق الأمم المتحدة لكي يلتحق بركب الدول العاملة من أجل تحقيق التعاون والسلم في العالم".([362])

يكّبر الشعب التونسي النضال البطولي الذي يخوضه الشعب الجزائري في كفاحه التحرّيري ويعلن تضامنه ودعمه وتأييده له من أجل تقريب ساعة الخلاص ويبارك موقف قوى الديمقراطية في فرنسا من الحرب وتطالب هيئة الأمم المتحدة باتخاذ قرارات قاضية بتنظيم استفتاء حرّ ونزيه يمكّن الشعب الجزائري من تقرير مصيره.

وإثر المظاهرات التي شهدتها الجزائر يوم الأحد 11 ديسمبر 1960 وما خلفته من نتائج دعا السيد الباهي الأدغم كاتب الدولة للرئاسة والدفاع صباح يوم

---

[362] - العمل، ع 1566، 2 نوفمبر 1960، الشعب التونسي يحيي الذكرى السادسة للثورة الجزائرية، ص1و2.

12 ديسمبر 1960 بدار الرئاسة راوول دوفال القائم بأعمال السفارة الفرنسية بتونس ودارت المحادثات حول التطورات الأخيرة للحالة السياسية بعد المظاهرات ثم تحول السيد الباهي الأدغم والصادق المقدم إلى مكتب رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية وعبّروا له عن التضامن المستمر والفعّال الذي تكنه تونس حكومة وشعبا للشعب الجزائري الشقيق أمام الأحداث المخزية التي جرت أخيرا في الجزائر.([363])

ونتيجة لهذه التطورات أشرف الديوان السياسي للحزب الحرّ الدستوري على اجتماع عقده مع المنظمات القومية يوم 13 ديسمبر 1960 على الساعة الخامسة مساء بمقر الحزب بالعاصمة لدراسة الوضع الراهن بالجزائر.

وأصدر لائحة إستنكار تندّد بموقف الاستعمار الفرنسي هذا نصها" اجتمعت المنظمات القومية بدعوة من الديوان السياسي للحزب الحرّ الدستوري يوم 13ديسمبر1960 بتونس للنظر في المأساة المفجعة التي آل إليها تطور الحالة بالجزائر في الأيام الأخيرة، والمنظمات القومية التونسية المعبّرة عن شعور الشعب التونسي تنحني بإجلال وخشوع أمام أرواح الشهداء الأبرار الذين ذهبوا ضحية الاستعمار الغاشم والعنصرية الغادرة مدافعين عن كرامتهم وعن سيادة بلادهم. وإن الشعب التونسي ليعتقد اعتقادا راسخا أن الدماء الزكية التي أُزهقت بالجزائر لن تذهب هدرا بل إنّها تؤذن بانطلاق الشعب الجزائري الانطلاقة الفاصلة في سبيل الحرية والاستقلال. وإن المنظمات القومية لتعرب إلى الشعب الجزائري الشقيق عن تأييدها وتضامنها الفعّال في هذه المرحلّة الحاسمة من كفاحه المقدس وعن إرادة التونسيين ووقوفهم إلى جانب أشقائهم الجزائريين ومشاركتهم محنتهم حتى تتحقق للشعب الجزائري الأهداف التي لم يزل يستميت من أجلها مثيرا إكبار العالم بأسره ضاربا للبشرية المثل الأعلى في التضحية والإخلاص والتجرّد لخدمة الوطن. وتشهّر المنظمات القومية التونسية بالعنصرية البشعة التي

---

[363] - العمل،ع1602، 14 ديسمبر 1960، الحكومة التونسية تستدعي القائم بالأعمال الفرنسي للاحتجاج على الإرهاب المسلط على مظاهرة الجزائر، ص1.

أظهرها غلاة الاستعمار في الجزائر وأنهم أفصحوا عن البغض المقيت الذي يكنونه للشعب الجزائري وعن رغبتهم السافرة في إبادته الأمر الذي أدّى بهم إلى مجاهرته بالعداء الصارخ وسفك دمه بحقد وفظاعة لا مثيل لهما. كما تلاحظ المنظمات القومية التونسية التواطؤ الواضح بين غلاة الاستعمار والجيوش الفرنسية في موقفهما العدائي المشترك من شعب أعزل لا ذنب له إلاّ مجرّد الإصداع برغباته الشرعية وتستغرب إقدام هؤلاء الاستعماريين على عمليات التقتيل والفتك المهولة التي قاموا بها والتي لم يراع فيها الشيوخ والأطفال والنساء لذلك فإن المنظمات القومية التونسية إذ تشهر بهذه الروح الشريرة والخطيرة فإنها تستصرخ الضمير العالمي وتلفت نظره إلى سوء مغبّة هذه النفسية وخطورة آثارها لا بالنسبة إلى الجزائريين فحسب بل بالنسبة إلى العالم كله. فلا يقف غلاة الاستعمار اليوم في وجه الشعب الجزائري فحسب بل يتحدّون الإنسانية قاطبة مستخفين بمبادئها ومثلها العليا مهددين سلامتها لا يهمّهم سوى الدفاع عن مصالحهم الشخصية. وتعبّر المنظمات القومية التونسية عن تقديرها العظيم للحرّكات التي انبثقت في ربوع العالم للدفاع عن حرّية الجزائر وخاصة الحرّكات التي ظهرت أخيرا في الدول الأوروبية والتي تسعى إلى إقناع حكوماتها بوجوب الإقلاع عن سكوتها وبضرورة الكف عن مساعدة فرنسا في مواصلة حرب ظالمة أصبح من الواضح أن خطرها لا يقف عند حدود الجزائر فحسب بل يهدد السلم العالمي بأسره. وتهيب المنظمات القومية التونسية بتأثير المنظمات في العالم وقادة الفكر وكل مسؤول عن الرأي العام وهي تدعوهم إلى مضاعفة جهودهم لاستخدام جميع وسائلهم لحمل فرنسا على توخي سياسة واقعية تضع حدا لهذه الحرب الطاحنة التي لا مبرر لها سوى الجشع والعنصرية والبغض والتخلّي عن كلّ القيم الإنسانية بعد أن أصبحت السياسة الاستعماريّة لا تعير اهتماما لحقوق البشر. وتعتقد المنظمات القومية التونسية أن الحوادث الدامية التي ابتلي بها للشعب الجزائري الشقيق تدل دلالة قاطعة على أنه يستحيل إجراء استفتاء الشعب الجزائري لتقرير مصيره بصفة نزيهة مادام الجيش الاستعماري ماسكا بزمام

الأمور في الجزائر عابثا بالأرواح والأرزاق. ونظرا لذلك فمن الواجب على قادة الفكر والحركات التي تدين بحرّية الشعوب وتسعى من أجل السلم أن تندّد بالمشروع المنقوص الذي يهيئ الشعب الجزائري والذي لا يمكن في شكله الحالي المتجاهل للممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري أن يؤول إلى السلم وأن تنادي بضرورة إجراء استفتاء حرّ ومحاط بضمانات لازمة تحت إشراف الأمم المتحدة".([364])

عقدت المنظمات اجتماعًا عاما للنظر في الأحداث الدرامية بالجزائر وأعربت عن تضامنها وتأييدها ومساندتها للشعب الجزائري في نضاله التحرّيري وندّدت بالجرائم اللاإنسانية التي يرتكبها الفرنسيون في حق الأبرياء والعزّل من الجزائريين واستصرخت الضمير العالمي للتحرّك والقيام بمساعي لوقف حرب الإبادة وفي الآن نفسه أعربت عن شكرها وإمتنانها للحرّكات التي ظهرت في أوروبا والعالم لتأييد الجزائريين في كفاحهم وتهيب بالمنظمات والقادة وتدعوهم إلى مضاعفة لإيقاف الحرب وإحلال السلّم وتستنكر المشاريع المنقوصة الجهودهم التي يتم إعدادها للشعب الجزائري والتي تتجاهل الممثلين الحقيقيين وتنادي بضرورة إجراء استفتاء حرّ ونزيه تحت إشراف الأمم المتحدة.

في إطار التضامن مع الشعب الجزائري الشقيق ضدّ التقسيم، عقد ممثلو الحزب والمنظمات القومية اجتماعا يوم 4 جويلية 1961 استنكروا فيه بكل شدة المناورة الفرنسية وأعلنوا تأييدهم لموقف حكومة الثورة وللشعب الجزائري الشقيق المناضل في سبيل وحدة الثورة في سبيل وحدة ترابه وسلامته وأصدروا البلاغ التالي: " إن ممثلي الحزب الحرّ الدستوري التونسي والمنظمات القومية: الاتحاد العام التونسي للشغل واتحاد الصناعة والتجارة والاتحاد القومي للمزارعين والاتحاد القومي النسائي التونسي والاتحاد العام لطلبة تونس والكشافة التونسية المجتمعون مساء يوم الثلاثاء 4 جويلية 1961 بالنادي المركزي للحزب بمناسبة

---

[364] - العمل، ع 1602، 14 ديسمبر 1960، لائحة المنظمات القومية إثر مظاهرات، 12 ديسمبر 1960،ص1و2.

التضامن مع الشعب الجزائري الشقيق ضدّ التقسيم الموافق لذكرى احتلال عاصمة الجزائر بعد استعراضهم لتطورات القضية الجزائرية وخاصة التصريحات المتكررة والصادرة عن كبار المسؤولين بالحكومة الفرنسية والتي ترمي إلى تقسيم التراب الجزائري وإحلال مجموعة أجنبية بجزء ممتاز منه. أولا يستنكرون أشد الإستنكار الخطة الجنونية التي ينوي المسؤولون الفرنسيون تطبيقها لحلّ القضية الجزائرية بواسطة التقسيم. ثانيا يعتبرون أن كل محاولة لتقسيم الوطن الجزائري تشكل خطرا على القطر الجزائري الشقيق والمغرب العربي وعلى الأمن في إفريقيا وسائر أنحاء العالم وفي التاريخ الحديث عدة حالات للتقسيم أدت إلى إحداث مناطق اضطراب دولية وعدم استقرار مستمر. ثالثا يؤيدون موقف الحكومة الجزائرية المؤقتة والشعب الجزائري المناضل في سبيل وحدة التراب الجزائري وسلامته، – رابعا- يحيون من جديد بإجلال أرواح شهداء الكفاح الجزائري في سبيل الحرية والاستقلال".([365])

استنكرت من المشروع الفرنسي القاضي بحلّ القضية الجزائية عبّر تقسيم التراب الجزائري واعتبرته خطرا محدقا بالمنطقة وأعربت كذلك عن تأييدها للجزائريين حكومة وشعبا ووحدة وسلامة التراب الجزائري.

وقد انعقد بمقرّ الحزب الحرّ الدستوري التونسي يوم 25 أكتوبر 1961 على الساعة الواحدة بعد الظهر اجتماعا عاما ضم كلاّ من الحزب الحرّ الدستوري والمنظمات القوية وأصدروا البلاغ التالي: إن المنظمات القومية التالية الحزب الحرّ الدستوري التونسي والاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والاتحاد القومي للمزارعين التونسيين والمجلس الأعلى للشباب والاتحاد القومي النسائي التونسي المجتمعة بمقر الديوان السياسي وبعد الاستماع إلى بسطة من مدير الحزب حول الكفاح البطولي الذي يخوض غماره الشعب الجزائري الشقيق واستعراض المواقف المشرفة الذي وقفته الحكومة الجزائرية يقررون:

---

[365] -العمل، ع، 5 جويلية 1961، يوم التضامن مع الشعب الجزائري الشقيق ضدّ التقسيم، ص 1 و 6.



1- جعل غرّة نوفمبر 1961 يوما قوميا للتضامن مع الشعب الجزائري الشقيق في كفاحه من أجل الحرية والاستقلال.

2- عقد ندوات مشتركة لإطارات الحزب والمنظمات القومية بكامل تراب الجمهورية التونسية يوم 31 أكتوبر 1961.

3- تنظيم تجمع شعبي يوم 1 نوفمبر 1961 بساحة القصبة بتونس على الساعة الثالثة بعد الزوال."[366]

قررت المنظمات التونسية بعد استعراضها للأوضاع الجزائرية الاحتفال بذكرى اندلاع الثورة الجزائرية وجعل غرة نوفمبر يوما قوميا للتضامن مع الشعب الجزائري في كفاحه التحرّيري وعقد ندوات واجتماعات في كافة المدن والقرى التونسية يوم 31 أكتوبر وتختم باجتماع شعبي يوم 1 نوفمبر1961 للتأييد والدعم الجزائريين في الحصول على تقرير مصيرهم والاستقلال.

كما أحيا الشعب التونسي ذكرى اندلاع الثورة الجزائرية المباركة إذ لبّى عشرات الآلاف من المواطنين والمواطنات نداء الديوان السياسي والمنظمات القومية وذلك بحضورهم منذ الساعة الثالثة في ساحة القصبة التي زيّنت بالأعلام التونسية والجزائرية. وقد أشرف عليها الباهي الأدغم وبن يوسف وبن خده وحضرها كلّ الوزراء التونسيين والجزائريين وأعضاء السلك الدبلوماسي وتداول على الكلمة الباهي الأدغم وبن يوسف وبن خده وحلّلوا صور الكفاح الجزائري وأصدروا اللائحة التالية:

1- " ننحني بكل خشوع أمام أرواح الشهداء والأبطال الذين سقطوا في ميدان الشرف من أجل الحرية واستقلال الشعب الجزائري".

2- "نستنكر بشدة الأعمال الإجرامية التي ما انفك يقوم بها كمشة من الفرنسيين المتعصبين ضدّ الوطنيين الأحرّار ونندّد بالأعمال الوحشية التي ترتكبها القوات الاستعمارية بالجزائر ضدّ السكان العزّل".

366- نفسها، ع 1871، 26 اكتوبر 1961، اجتماع المنظمات القومية، ص 1 و 6.

3- "نشيد ببطولة الشعب الجزائري الشقيق الذي أبهر العالم بصموده واستماتته في الكفاح من أجل حقوقه المشروعة".

4- "نعلن تضامننا الفعلي مع الشعب الجزائري الشقيق في كفاحه من أجل الحرية والاستقلال والحكومة المؤقتة الجزائرية في مواقفها الراهنة من أجل تخليص الوطن من الهيمنة الاستعمارية".

5- "نطالب بإطلاق سراح القادة الخمسة بن بلّه ورفاقه ومشاركتهم في المفاوضات".

6-"نجدّد تأييدنا للحكومة المؤقتة الجزائرية وسياستها الرامية إلى تصفية الاستعمار وتحقيق وحدة المغرب العربي الكبير".([367])

استنكرت الأعمال الوحشية والإجرامية التي يقوم بها الجيش الفرنسي وغلاة المعمرين ضدّ السكان العزل وأشادت بالكفاح البطولي الذي يخوضه الشعب الجزائري وأعلنت تضامنها معه وتأييدها لمواقف الحكومة الجزائرية وطالبت بإطلاق سراح القادة الجزائريين وبمشاركتهم في المفاوضات وجدّدت تأييدها لسياسة الحكومة الجزائرية الرامية إلى طرد المستعمر وتحقيق وحدة المغرب العربي الكبير.

كما عقد الحزب الحرّ الدستوري التونسي والمنظمات القومية والاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والاتحاد القومي للمزارعين التونسيين والاتحاد القومي النقابي التونسي والاتحاد العام لطلبة تونس والكشافة التونسية اجتماعا بنادي الحزب الدستوري برئاسة عبد المجيد شاكر للنظر في الحالة التي بلغها إضراب الجوع الذي شنه الوزراء الجزائريون المعتقلون بفرنسا وأصدر البيان التالي:" يحيي بإكبار وتقدير هذه البطولة الرائعة التي تجلت في صمود الإخوان المكافحين الجزائريين أمام التعسف الاستعماري الفرنسي وآيات الصبر والإرادة الصادقة التي عبّر عنها الإضراب اللاّنهائي. ونعبّر باسم الشعب

---

[367]- العمل، 1877، 2 نوفمبر 1961، احتفال بالذكرى السادسة للثورة الجزائرية، ص2.

التونسي عن الإستنكار الشديد للسياسة الاستعمارية وأعمال القمع والاضطهاد والإرهاق التي دفعت الوطنيين الجزائريين إلى الالتجاء إلى الإضراب دفاعا عن كرامتهم البشرية وعزتهم القومية.

ونشهّر بالتعنّت الفرنسي من هذه المعاملة المنافية لأبسط المبادئ الإنسانية وتحملها العواقب الوخيمة المتولدة عن الإضراب وتنذرها بردّ الفعل العنيف الذي قد تواجه به شعوب المغرب الكبير هذا العناد إذا ما أدّى إلى حصول فاجعة. ونعلن باسم الشعب التونسي، قلق الشعب وجزعه من إستمرار هذه الحالة التي أدت إلى تدهور صحة الوزراء والمعتقلين الجزائريين المضربين عن الطعام ونطالب بالإفراج الفوري عنهم بعد أن كان اعتقالهم عملية قرصنة استنكرها العالم بأسره وأصبح يقاوم في حالة اعتقال تحديا للسلم وللضمير الإنساني. ونطالب بحق التمتع بنظام الاعتقال السياسي وتطبيق هذا النظام بصورة عامة وشاملة على جميع المعتقلين المكافحين من أجل الجزائر ونفضح بشدة وصرامة هذه المناورة الاستعمارية التي تريد فرنسا من ورائها أن تحطم إمكانيات التفاوض من أجل استقلال الجزائر ووحدة ترابها...ونقرّر تنظيم اجتماعات لإطاراتها في نطاق مندوبيات الأحزاب والاتحادات والمنظمات القومية عشية يوم الخميس 16نوفمبر1961. ونعلن باسم جماهير الشعب التونسي المنضوية تحت لوائها إضرابا عاما يوم الخميس ونوجه نداء للشعب التونسي بأسره حتى يساهم في هذا الإضراب ويجعل من نجاحه الكامل برهانا على مناصرته لعقيدة كفاح الشعب الجزائري الباسل وتضامنه مع الوزراء المعتقلين في إضرابهم التاريخي".([368])

لقد جهت تحية إكبار وتقدير للمضربين وعبّرت عن استنكارها الشديد للسياسة الاستعمارية التي تميزت بالقمع والاضطهاد والتعسف وأدت إلى التعفن، ممّا دفع الوطنيين الجزائريين إلى الدخول في إضراب لانهائي. ومن هذا المنطلق شهرت بهذه الممارسات والتعنت الفرنسي المخالف لمبادئ حقوق الإنسان والأعراف الدولية وحملت الفرنسيين عواقبها الوخيمة وأنذرتهم برد فعل عنيف في

[368] - العمل، ع 1889، 6 نوفمبر 1961، بيان الحزب الحرّ الدستوري التونسي والمنظمات القومية، ص6.

حال وقوع فواجع وأعلنت قلقها من تدهور صحة المضربين الوزراء وطالبت بإطلاق سراحهم فورا وبمنح المعتقلين الجزائريين حق التمتع بنظام الاعتقال السياسي وقررت الاحتجاج على هذه الممارسات بتنظيم إضراب عن العمل لمدّة يوم وعقد اجتماع شعبي يوم 16 نوفمبر 1961 للتضامن مع المعتقلين الجزائريين في إضرابهم.

لقد توقفت حرّكة النشاط بمختلف أنحاء الجمهورية التونسية يوم 16 نوفمبر1961 تضامنا مع المكافحين والمعتقلين والوزراء الجزائريين المسجونين بفرنسا.وتأييدًا للقضية الجزائرية والمساجين السياسيين المضربين عن الطعام منذ خمس عشرة يوما وثمّ عقد اجتماع عام وإصدار البيان التالي "عملا بنداءات الحزب الحرّ الدستوري التونسي والمنظمات القومية اجتمعت باللّجنة التنسيق الحزبي والاتحادات الجهوية مساء يوم 16 نوفمبر 1961 بمقر مندوبية الحزب وبعد استعراض الحالة الناجمة عن إضراب الجوع اللانهائي الذي يشن المعتقلون السياسيون الجزائريون.

(1) يكبرون العزيمة الفولاذية التي تجلت في صمود إخواننا المعتقلين بوقفتهم كالرجل الواحد في وجه الاضطهاد والمعاملة القاسية.

(2) يستنكرون بمنتهى الشدة أعمال القمع والتعسف التي تتنافى مع أبسط المبادئ اللاإنسانية.

(3) يشهرون بأعمال فرنسا الإجرامية وتعنتها إزاء المطالب الشرعية والاعتراف بتطبيق نظام الاعتقال السياسي للمعتقلين الجزائريين.

(4) يسجلون التناقض السافر بين تصريحات المسؤول الأول الفرنسي وادعاءاته واستئناف المفاوضات لحلّ القضية الجزائرية وبين المعاملات الفظيعة التي يتلاقاها إخواننا الجزائريون.

(5) يعبّرون عن القلق الشديد الذي يسود المواطنين التونسيين من جراء تدهور حالة المعتقلين الصحية والعواقب الخطيرة التي تنتج عن ذلك ويعلنون عن تضامنهم الكامل مع إخوانهم المكافحين حتى النصر النهائي.

(6) يستصرخون الضمير العالمي للوقوف بجد وحزم لوضع حد سريع لهذا التحدي.

(7) يطالبون بسراح جميع المعتقلين الجزائريين وفي مقدمتهم الوزراء تسهيلا لحلّ القضية الجزائرية العادلة.([369])

يكبرت المنظمات القومية صمود المعتقلين الجزائريين في وجه الاضطهاد والمعاملة القاسية ويستنكرون أعمال القمع والتعسف والإجرام التي تتنافى مع أبسط المبادئ الإنسانية والأعراف الدولية ويشهرون بالتعنت الفرنسي إزاء المطالب الشرعية للجزائريين والاعتراف بتطبيق نظام الاعتقال السياسي للمعتقلين ويسجلون ازدواجية الخطاب والتناقض الصريح بين التصريحات والادعاءات وبين المعاملات وفي الآن ذاته يعبّرون عن قلقهم الصريح من جراء تدهور حالة المعتقلين الصحية والعواقب الخطيرة ويعلنون عن تضامنهم المطلق مع الجزائريين في كفاحهم التحرّيري ويستصرخون الضمير العالمي للتحرّك لوضع حد للحرب والتجاوزات والممارسات اللاإنسانية ويطالبون بإطلاق سراح جميع المعتقلين في مقدمتهم الوزراء تسهيلا لإيجاد حلّ عادل للقضية الجزائرية يضمن تقرير المصير.

والملاحظ أن امتيازات نظام الاعتقال السياسي منصوص عليها في القانون الفرنسي في الفصل (عدد 490 وفي الفصل 496) وهذه الامتيازات هي:

1- فصل المعتقلين السياسيين عن مساجين الحق العام.

2- حق الاجتماع يوميا.

3- حق تلقي الزيارات في سائر أيام الأسبوع.

---

[369]– العمل، ع، 1890، 17 نوفمبر 1961،بيان الحزب الدستوري والمنظمات القومية، ص 2.

4- حق التزود بالكتب والصحف.

5- الحق في الحصول على أنواع من الأطعمة التي تقدم لمساجين الحق العام 6- الحق في تلقي الطرود البريدية وفي اقتناء المواد الغذائية من الخارج.(370)

وبمناسبة الاحتفال باستقلال الجزائر ولتوديع أعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية وجّه الحزب الدستوري والمنظمات القومية دعوة إلى الجماهير لحضور الاجتماع وجاء في هذا النداء "بمناسبة الإعلان عن استقلال الجزائر الباسلة ومشاركة فرحة الشعب الجزائري الشقيق وتعزيزا لتضامن شعوب المغرب العربي الكبير يدعو الحزب الحرّ الدستوري التونسي والمنظمات القومية الشعب التونسي إلى حضور المهرجان العظيم الذي سينظم يوم الاثنين 2 جويلية 1962 على الساعة الخامسة مساء بالملعب البلدي بالبلفيدير بإشراف الرئيس بورقيبة عن الحزب الحرّ الدستوري التونسي الاتحاد العام التونسي للشغل الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والاتحاد القومي للمزارعين التونسيين والاتحاد القومي النسائي التونسي والمجلس الأعلى للشباب والاتحاد العام لطلبة تونس والكشافة التونسية والمجلس الأعلى للرياضة.(371)

والملاحظ أنه تم توجيه دعوة للمواطنين لحضور الاجتماع لمشاركة الشعب الجزائري في فرحته بالاستقلال ولتعزيز التضامن وتوديع القادة والحكومة الجزائرية.

2- الإضرابـــــــات:

تعتبر الإضرابات شكلا من أشكال التضامن التونسي مع الشعب الجزائري الشقيق والتي تعدّ من التحرّكات ضدّ "الاستعمار ولهذا السبب أعلن المساجين السياسيون التونسيون بسجن تالة التابع للحماية الفرنسية بتونس إضراب جوع لمدّة أربع وعشرين ساعة يـوم 5 جويلية 1956، ذكرى احتلال الجزائر وذلك

---

370 -العمل، ع 1893، 21 نوفمبر 1961، نظام السجن السياسي، ص 1.

371 -انفسها، ع 2092، 1 جويلية 1962، نداء الحزب والمنظمات القومية، ص 2.

تأييدا للمقاومة الجزائرية الشقيقة وتضامنا مع إخوانهم في جهادهم ضدّ الاستعمار الفرنسي.([372])

وقد أعلنت المنظمات القومية احتجاجها وإستنكارها للاعتداءات المسلحة على المدنيين وأكّدت عزمها على وضع حد لمثل هذه الاعتداءات على سياستها وأمنها وعلى اتحاد بلادنا كمركز هجوم على الشعب الجزائري وتعلن إضرابا يوم السبت.([373])

وعلى إثر اختطاف القادة الجزائريين شهدت العاصمة التونسية ومدّنها إضرابا عن العمل يوم 23أكتوبر 1956 حيث تم إغلاق الدكاكين والمقاهي، ووجهّت برقّيات إلى رئاسة الحكومة تؤكد رغبة الشعب التونسي في استئناف الكفاح القومي تضامنا مع الشعب الجزائري الشقيق.([374])

ووجهت المنظمات القومية بيانا إلى الشعب التونسي لإحياء الذكرى الثانية لاندلاع الثورة الجزائرية يدعو إلى الإضراب في مختلف المناطق تأييدا للشعب الجزائري([375]) وقد استجاب الشعب التونسي إلى هذه الدعوة التي وجهتها له المنظمات القومية لإعلان الإضراب العام في كافة الميادين بمناسبة عرض القضية الجزائرية على الأمم المتحدة. ومنذ الصباح الباكر خيّم على العاصمة سكون عميق شمل كافة ميادين العمل وانقطع جولان الحافلات والترام وأرتال القطارات وأوصدت جميع الدكاكين التجارية والأسواق البلدية أبوابها وكذلك المقاهي وكانت حرّكة الإضراب التضامني مع الشعب الجزائري عامة في جميع المناطق وشملت كافة ميادين الشغل.([376])

كما دعا الحزب الحرّ الدستوري التونسي والمنظمات القومية الشعب التونسي: - بناء على مقررات الكتابة الدائمة للمغرب الكبير واحتجاجا على

---

[372] - الصباح، ع 1396، 8 جويلية 1956، إضراب المساجين السياسيين التونسيين، ص2.
[373] - العمل، ع279، 16 سبتمبر 1956، المنظمات الشعبية تعلن عن إضراب عام، ص1.
[374] - نفسها، ع 331، 24 أكتوبر 1956، إضراب عن العمل، ص 1و2.
[375] - نفسها، ع 319، 2 نوفمبر1956، إضراب البلاد التونسية، ص2 والصباح،ع 1495،2نوفمبر 1956، ص 1و2
[376] -الصباح،ع1572،31 جانفي1957، إضراب عن العمل بمناسبة عرض القضية الجزائرية على الأمم المتحدة، ص 1و4.

الاستفتاء الفرنسي المزمع إجراؤه بالجزائر- إلى الإضراب العام يوم الثلاثاء 16 سبتمبر 1958. ([377])

وعلى إثر تدهور الحالة الصحية للوزراء المضربين عن الطعام والمعتقلين السياسيين وجّه الحزب الحرّ الدستوري التونسي والمنظمات القومية للشعب التونسي دعوة للمشاركة في الإضراب العام يوم الخميس 16 نوفمبر 1961 تضامنا مع الوزراء المعتقلين الجزائريين في إضرابهم التاريخي.([378])

3- المظاهــــرات:

هي شكل من أشكال التأييد للشعب الجزائري والتنديد بالاستعمار الفرنسي. فقد انتظمت صباح يوم 22 مارس 1956 على الساعة العاشرة صباحا مظاهرات سلمية بالأحياء العربية في العاصمة ضمت جماهيرا غفيرة تعالت أصواتها هاتفة بحياة صالح بن يوسف وبحياة الجزائر حرّة مستقلة وكانت الأعلام التونسية والجزائرية ترفرف بين أيدي الجماهير التي تنادي بحياة الجزائر و باستقلالها وتخليصها من العبودية.([379])

وعلى إثر اعتقال القادة الجزائريين شهدت العاصمة التونسية ومدّنها مظاهرات شعبية مندّدة باعتقال الزعماء وذلك يوم 23 أكتوبر 1956 وكان المتظاهرون يحملون أعلاما تونسية وجزائريّة([380])، وفي هذا السياق أيضا استجاب الشعب التونسي للدعوة التي وجهتها المنظمات القومية فقام بإضراب عام يوم 24 أكتوبر 1956 احتجاجا على اختطاف القادة الجزائريين حيث نظمت مظاهرات كبرى بصفاقس واخترقت شوارع المدينة العربية والحي التجاري وأعلن المتظاهرون سخطهم واستنكارهم لاختطاف القادة الجزائريين منادين بحياة

---

377 - العمل، ع 901، 16 سبتمبر 1958، دعوة إلى إضراب عام للاحتجاج على استفتاء، ص1.

378 - نفسها،ع 16، 1889نوفمبر1961، نداء إلى الإضراب تضامنا مع الوزراء الجزائريين المضربين عن الجوع، ص6.

379 - الصباح، ع 1307، 23 مارس 1956، مظاهرات سلمية بأحياء العاصمة لتأييد الثورة الجزائرية، ص 1و4.

380 - العمل، ع 311، 24 أكتوبر 1956، مظاهرات شعبية مندّدة باعتقال القادة الجزائريين، ص 1و3.

القائد ابن بلة ورفاقه وأحرّقوا سيارتين، وهشموا بعض واجهات المحلات التجارية الأوروبية وهاجموا قصر العدالة وهشموا بعض النوافذ فتدخلت قوات الأمن وفرّقتهم. أمّا في سوق الأربعاء فقد نظمّت أيضا مظاهرة شعبية اخترقت شوارع المدينة منادية بحياة ابن بله والجزائر ومطالبة بإطلاق سراح القادة الجزائريين.([381])

وعلى إثر النداء الذي وجهته المنظمات القومية لإحياء الذكرى الثانية لاندلاع الثورة الجزائرية نظمت مسيرات في كامل البلاد التونسية وتم رفع الأعلام التونسية والجزائريّة والمناداة باستقلال الجزائر([382]) وفي هذا الإطار أيضا استجاب الشعب التونسي يوم 30جانفي 1957 إلى الدعوة التي وجهتها المنظمات القومية حيث انتظمت مظاهرات ضمّت عددا كبيرا من التونسيين والجزائريين كانوا حاملين لأعلام أقطار شمال إفريقيا واخترقت المسيرات شوارع باب الجزيرة وباب الجديد وباب منارة وغيرها وكانت الهتافات مختلطة بين النداء باستقلال الجزائر وبين النداء بحياة زعمائها وزعماء المغرب الكبير.([383])

وما يلاحظ أن المنظمات القومية التونسية دعمت وساندت القضية الجزائرية حيث عقدت الاجتماعات واحتفلت بذكرى إعلان الثورة و حسست الجماهير بعدالتها وبضرورة تأييدها حتى النصر والاستقلال وقامت بالمظاهرات وشنت الإضرابات للتعبير عن تضامنها المطلق وأصدرت البيانات والتصريحات في الصحف ومرّد ذلك الجوار بين الشعبين وإيمانها بالأخوة والوحدة المغاربية وعلاقتها بالمنظمات الجزائرية والحرّكة الوطنية الجزائرية والأعمال الإجرامية التي يقوم بها المستعمر بتونس والجزائر والانعكاسات السلبية للقضية الجزائرية على الاستقلال التونسي، كل هذه الأسباب وغيرها حفزت المنظمات على دعم وتأييد الجزائريين في كفاحهم التحرّيري.

---

[381] - الصباح، ع 1488، 25 أكتوبر 1956، مظاهرات شعبية كبرى بصفاقس يوم الأربعاء، ص 4.
[382] - العمل، ع 319، 2 نوفمبر 1956، مسيرات شعبية، ص 2.
[383] - الصباح، ع 1572، 31 جانفي 1957، مظاهرات لتأييد القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، ص 1 و4.

II- الدعـــــــــم السياســـــي :

1- مساعي الحكومة التونسية:

الدعوة إلى الحلّ السياسي والتفاوض مع المجاهدين الجزائريين

استرجعت تونس سيادتها من الاستعمار الفرنسي سنة 1956 وقد استفادت الثورة الجزائرية من هذا الحدث إذ أصبح لها هامشا ودعما سياسيًا كبيرًا وتحرّكت الدبلوماسية التونسية لتحسيس الرأي العام الفرنسي والغربي بضرورة إيجاد حلّ سياسي للقضية الجزائرية والتفاوض مع المجاهدين والاعتراف بحقّهم في تقرير مصيرهم، ونلمس ذلك من خلال تصريحات رئيس الحكومة التونسية الحبيب بورقيبة في اجتماع انتظم بالقيـروان يـوم 30 أكتوبر 1955 فقد قال " إنّ إخواننا الجزائريين نعينهم بلا شك عندما نواصل تجربتنا بصدق وإخلاص فنعمل على تعزيز موقف أنصار السلم في فرنسا ونعينهم على التغلب على غلاة الاستعمار إلى أن يفرضوا على الحكومة الفرنسية حلا وسطا للقضية الجزائرية مثلما تمّ بتونس وتنتهي الحرب في تلك الديار".([384])

والملاحظ أن بورقيبة ربط مساعدته للجزائريين بمواصلة تجربة الاستقلال الذاتي وعدم عرقلتها علما بأن الجزائريين قد ندّدوا بالحكم الذاتي وتحالفوا مع الزعيم صالح بن يوسف واعتبر نجاح هذه التجربة بتونس سيعزز موقف أنصار السلم بفرنسا وستقدم لهم المساعدة للانتصار على غلاة المعمرين وذلك بفرض حلّ

---

[384] - بورقيبة ، خطب، الجزء الأول، تونس 1974، ص 100.

للقضية الجزائرية على الحكومة الفرنسية شبيه بحلّ القضية التونسية وبذلك تنتهي الحرب ويسود السلم ويتعزز الأمن بالمنطقة.

ومن أجل تمتين العلاقة بين جبهة التحرّير الوطني الجزائرية والحكومة التونسية اتصل محمد البجاوي بالحبيب بورقيبة بعد تعيينه رئيسا للحكومة التونسية لتنسيق المواقف. واستقبله بورقيبة بحرّارة وقدم له البجاوي عشرين مطلبا يرمي أولها إلى إنشاء منظمة لجبهة التحرّير في تونس بشكل غير معلن ويدعو ثانيها إلى تقديم مساعدة للمقاومين الجزائريين، ويطالب ثالثها بالتدخل لإطلاق سراح الموقوفين في صفوف المقاتلين الجزائريين. واستجاب بورقيبة بتلقائية وصدر رحب لكل المطالب دون استثناء.

ولم تكن هذه الموافقة التلقائية ثمرة النشاط الدبلوماسي وإنّما كانت نتيجة تضامنه الفعلي مع الشعب الجزائري المكافح من أجل استقلال الجزائر. ([385])

وأرسل الرئيس بورقيبة إلى مصر عبد الجليل المهيري لمقابلة قادة جبهة التحرّير الجزائرية في سبتمبر 1956 حيث تمت المقابلة الأولى بنزل رويال مع محمد خيضر ومحمد يزيد وقد تم عقد اجتماع ثاني بحضور أحمد بن بلة وأبلغهم رسالة من بورقيبة تفيد أن تونس على أتم الإستعداد لتقديم كل المساعدات للجزائرين لتحقيق الاستقلال واعتبر كفاحهم وهو كفاح التونسيين وطلب منهم القدوم للانتصاب بتونس وتعيين ممثل لهم ليكون مرجعًا وإقترح عليه تنظيم ندوة بين المغرب وتونس وجبهة التحرّير تطرح فيها كل المواضيع لمواصلة الجهاد ولتصفية الاستعمار.([386])

ويقول بورقيبة في اجتماع آخر نظم بالرّقاب من منطقة قفصة تحدّث فيه عن كون إعانة الجزائر الشقيقة في معركتها رهين نجاح هذه التجربة التي تجري

[385] ـ البجاوي محمد، حقائق عن الثورة الجزائرية، بيروت، دار الفكر الحرّ، 1971، ص 125.

[386]ـ شهادة عبد الجليل المهيري.

بتونس... وأعظم غنم يجنيه إخواننا في البلدين الشقيقين هو أن نسير بصدق وإخلاص في تجربتنا".([387])

وأضاف قائلا "إنّ نجاح تونس المستقلة يهيئ لتحرّير الجزائر وأنه لا يجب أن نترك المقاومين وحدهم يتحمّلون العبء بل لابد من بروز رجال سياسيين أكفاء توكل إليهم مهمة التفاوض مع فرنسا "([388]). وواصل بورقيبة حديثه متوجها للجزائريين بأن نجاح تجربة الاستقلال الذاتي بتونس ستكون له انعكاسات إيجابية على الجزائر ويساهم في تحرّيرها وطالب بضرورة بروز منظمة سياسية تتولى مهمة المفاوضات مع الفرنسيين

ويصرّح بورقيبة في خطاب آخر " بأنّ القانون يعتبر الإخوة الجزائريين أجانب في هذا البلد لذلك قرّرنا أن يصبحوا تونسيين بصفة قانونية".([389]) وقد تعاطف بورقيبة مع الجالية الجزائرية المتواجدة بتونس وقرر مساواتهم في الحقوق والواجبات واعتبرهم مثل التونسيين وذلك لكسب ودعمهم وعدم إثارتهم للاضطرابات وإبعادهم عن تحالف مع اليوسفيين. قام بورقيبة بزيارة إلى باريس في إطار المساعي السياسية لإقناع الحكومة الفرنسية بوجوب اتخاذ حلّ سريع وعادل للقضية الجزائرية، حيث صرّح بأن مجموعة الشمال الإفريقي لا يمكن أن تستقر وتتقدم وتزدهر وبعض أجزائها لا تزال في حالة حرب واضطراب مع فرنسا"([390]). وفي هذا التصريح يبيّن بورقيبة بأن منطقة شمال إفريقيا مرتبطة ببعضها البعض وأنها لن تستقر الأوضاع فيها وتتقدم وتزهر وبعض أجزائه محتلة من قبل فرنسا وهو في حالة حرب معها.

ولتحسيس الرأي العام الفرنسي أدلى بورقيبة لجريدة "باري ماتش" بحديث صحفي عن مهمته ومحادثاته مع أعضاء الحكومة الفرنسية قائلا " إنني لم أتخاف أثناء المحادثات مع أعضاء الحكومة الفرنسية عن إثارة القضية الجزائرية

---

387 - بورقيبة، اجتماع بالرقاب، في 08 جانفي 1956، ص 282.
388 - نفسه، خطاب بالرديف، 12 جانفي 1956، ص 315.
389 - نفسه، خطاب بالمظيلة، 14 جانفي 1956.
390 - العمل، ع 87 02 فيفري 1956، تصريح بورقيبة، ص 1.

وضرورة حقن الدماء، وأظن أنه لا يمكن ظهور الحلّ إلا إثر تبادل النظريات بين الحكومة الفرنسية وممثلي مختلف العناصر الشرعية للشعب الجزائري وخاصة ممثلي جبهة التحرّير الوطني الجزائرية".([391])

وأكّد بورقيبة بأنه أجرى محادثات مع المسؤولين الفرنسيين تناول فيها القضية الجزائرية وانعكاساتها السلبية على تونس وطالب بحقن الدماء وبفتح مفاوضات والتحاور مع الممثل للشعب الجزائري جبهة التحرّير الوطني الجزائرية ومن هذه المحادثة يتبين لنا الاهتمام الكبير الذي يوليه بورقيبة للقضية الجزائرية.

وألقى بورقيبة خطابا بمناسبة استرجاع تونس استقلالها حيث استعرض فيه القضية الجزائرية قائلا:" إن فرنسا إذا أدركت واجبها إزاء الشعب الجزائري الذي تزهق دماؤه الغزيرة في سبيل احترام الذات البشرية وحق هذه الذات في العيش والكرامة وإنني أؤكد إن القضية لن تسوّى مادام المسؤولون يصرّون على علاجها ببعض الإصلاحات الإقتصادية والاجتماعية فهذا خطأ فادح إذ أنّ الكفاح الجزائري إنما هو أدق من ذلك ومرماه أعمق وأقصى..." فالقضية قضية شرف إنساني وكرامة بشرية، قضية روحية بحتة لا مادية. ومخطئ كل الخطأ من يقيّم التقدم والرقي الإنساني على غير مبادئ الحرية والمساواة فالتقدم هذا يحتّم تحطيم فكرة التعصّب الجنسي والمذهبي التي لا تزال تعبث فيها هذه الفكرة فسادا كالجزائر مثلا ومهما كانت البلاد صغيرة وفقيرة فهي وطن جدير كغيره من البلدان بالعزة والعيش. وهذا ما قلته وكرّرت قوله للمسؤولين الفرنسيين فلا القوة ولا الخير ولا المال يستطيع أن يجد خطه في تسوية المشكل الجزائري ".([392])

تجدر الإشارة إلى أن بورقيبة ذكر فرنسا بواجباتها تجاه الشعب الجزائري الذي تزهق دماؤه البريئة بسبب مطالبته بالحرية والعزة والكرامة وانتقد الطريقة التي تعالج بها المشكلة الجزائرية المتمثلة في بعض الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية واعتبرها عديمة الجدوى والفائدة. وأكّد إن الكفاح الجزائري له هدف

---

[391] - نفسها، ع100، 18 فيفري 1956، حديث صحفي لبورقيبة، ص4.

[392] - بورقيبة، خطب، جII، يوم أنجز في تونس، 21 مارس 1956، ص 15.

أعمق من ذلك وأنها قضية شعب يريد العزة والكرامة والحرية وفند الطرح المادي للقضية الجزائرية.

وأعلن بأنه صارح المسؤولين الفرنسيين أثناء محادثته معهم بأن الحلّ الذي يعالجون به المشكلة الجزائرية والمتمثل في القوة والمال سيفشل في حلّها.

وفي اجتماع آخر صرّح بورقيبة:" مادام الجزائريون في حرب ففرحنا منقوص ولكن فرحنا في هذا اليوم العظيم يعتبر منقوصا إذ هناك شيء يحزّ في نفوسنا ويؤلمنا لأننا لا نفرح الفرح الكامل مادام إخوان لنا في الدين والوطن والجوار يضطهدون ويخوضون حربا دامية لا لشيء إلا للوصول إلى العزة والكرامة والاستقلال. وإني صارحت المسؤولين والرأي العام في فرنسا أنه لا يمكن أن يهدأ لنا بال مادام إخواننا الجزائريون في حرب من أجل الحرية والاستقلال وإن إخواننا الجزائريين يكافحون ويضحون بكل عزيز وغال لأنهم يعتبرون أنه لا كرامة لهم ولا عزة إذا فقدوا وطنهم وأصبح ملكا للغير وقد أفهمنا المسؤولين الفرنسيين أنه لا يمكن توقيف الحرب في الجزائر إلا بتحصيلها على نظام دولة. بعد مفاوضات حرّة أما الارتباط المفروض فيجعل الحرب محلّ السلم والصداقة والتعاون وقد بيّنا هذا للمسؤولين الفرنسيين بصفة رسمية وبيّنا لهم أننا في المغرب أمة واحدة فلا يمكن أن تبقى الجزائر في حالة حرب ودماء وتونس والمغرب مستقلان. وبيّنا أن كل المحاولات التي ترمي إلى تفريق الشعب الجزائري واستثمار بعض الخلافات فاشلة. ولابد من الاعتراف بأن الجزائر دولة والدخول في مفاوضات مع رجالها الذين يجابهون الاستعمار في الجبال باعتبارهم المكافحين. ولا أخال الحكومة الفرنسية الحالية أو المقبلة والآتية إلى هذا الحلّ ما دام الشعب الجزائري يجالد صابرا صامدًا ذلك الصبر والصمود الذي كنت أوصيكم به لأن فرنسا ترى في آخر الأمر أنه من الأفضل ترجيح السلم وارتكاب

أخف الضررين، إذ القوة لا تقهر الدخول في مفاوضات مع ممثلي الشعب الجزائري وإنني لا أخال اليوم نصر الجزائر إلا آتيا لا ريب فيه".([393])

احتفل الشعب التونسي باسترجاع استقلاله فألقى بورقيبة خطابا عبّر فيه عن شعوره الذي يسوده الحزن على أوضاع الشعب الجزائري الذي تسيل دماؤه من أجل الحرية والكرامة والاستقلال. وأنه صارح الفرنسيين خلال محادثاته معهم بفرنسا بأن الشعب التونسي متألم وغير مطمئن واستقلاله ناقص لأن الأوضاع في الجزائر مضطربة وأنه لا يمكن توقيف الحرب إلا بالاعتراف بحق الشعب الجزائري بتقرير مصيره عبّر المفاوضات وبذلك يسود السلم والأمن والصداقة والتعاون وتتحسن العلاقات وأكّد على أن المغرب وحدة متكاملة لا يمكن تجزأته وهو أمة واحدة فلا يمكن أن يقبل بالحرب بالجزائر وتونس والمغرب مستقلان وبيّن لهم إن المحاولات التي يقومون بها والمتمثل في زرع الفتنة والشقاق بين الجزائريين مآلها الفشل وانه لابد من الاعتراف بالسيادة الجزائرية وفتح مفاوضات وانهم سيقبلون هذا الحلّ آجلا أم عاجلا وان النصر لقريب.

وكتب بورقيبة مقالا في مجلة " دومان " الاشتراكية الأسبوعية عن الجزائر لتحسيس الرأي العام الفرنسي " حيث تمنى أن يكون الاتفاق الذي أبرم بين تونس وفرنسا فاتحة لحلّ القضية الجزائرية ونحن نشعر بالطبع بأننا متضامنون مع إخواننا الجزائريين، وأن الالتجاء إلى أساليب البطش بالجزائر يعكّر فرحتنا ".([394])

والملاحظ أن بورقيبة اقتنع بأنه لا معنى للاستقلال التونسي والجزائر محتلة ولهذا نجده يدعو إلى حلّ القضية الجزائرية على الطريقة التونسية وعبّر عن شعوره تجاه الجزائريين حيث أكّد على تضامنه معهم واستنكاره لأساليب البطش والإرهاب بالجزائر.

وتوجّه بورقيبة بحديث مطوّل إلى جريدة " التايمز" اللّندنية لتعريف البريطانيين بالقضية الجزائرية وكسب تعاطفهم قائلا:" يجب على فرنسا أن تعترف

---

[393] - بورقيبة، المصدر السابق، إذا جاء نصر الله، ص 20، 21.

[394] - الصباح، ع 1307، 23 مارس 1956، مقال بورقيبة في مجلة " دومان "، ص 4.

بالقومية الجزائرية وأن تتفاوض مع رجال الثورة وأن تقيم في الجزائر دولة مستقلة، وأن المليون فرنسي الموجودين بالجزائر يمكنهم إذا قبلوا أن يصبحوا مواطنين جزائريين، أما إذا كانت نعرتهم وشعورهم بالنخوة العنصرية تمنعهم من ذلك فيجب أن يعودوا إلى بلادهم التي هي في حاجة إليهم، وإن هؤلاء الفرنسيين قد ظلوا أكثر من قرن يعاملون الجزائريين معاملة المنحطين. وإنهم اليوم يحصدون ما زرعوا".([395])

طالب بورقيبة فرنسا بالاعتراف بالشخصية الجزائرية وبفتح مفاوضات مع المقاومين على أساس تقرير المصير واسترجاع السيادة المغتصبة. وتحدث على الجالية الفرنسية المتواجدة بالجزائر التي يحق لها منحها الجنسية الجزائرية وإن رفضت فعليها المغادرة والرجوع إلى فرنسا وحملهم مسؤولية تردي الأوضاع وتدهورها بسبب تصرفاتهم تجاه الشعب الجزائري.

كما عقد بورقيبة ندوة صحفية بتونس حضرها ممثلو الصحافة الفرنسية والجزائرية لتفنيد الإدعاءات والخرافات الفرنسية ودحضها قائلا " إن الادعاء بأن الجزائر قطعة فرنسيّة لوجود مليون فرنسي فيها غير صحيح ويجب على الحكومة الفرنسية أن تعترف بالدولة الجزائرية. وهذه هي الوسيلة الوحيدة للوصول إلى حلّ سلمي فالاعتماد على القوة لن يأتي بنتيجة. ونسمع بمقتل مائة ثائر وخمسين ثائرا ولكن الحقيقة عارية من الصحة، إن القتلى من السكان وأما المقاومون فإنهم مازالوا أحياء يرزقون في الجبال".([396])

انتقد بورقيبة الادعاءات الفرنسية القاضية بأن الجزائر قطعة فرنسية وأنه ادعاء عاري من الصحة ولا يمثل الحقيقة التاريخية بل هو تجني على التاريخ وتزييف له ونصح الحكومة الفرنسية بالاعتراف بالدولة الجزائرية المستقلة واعتبره الحلّ الوحيد لعودة السلم والأمن. وأما الاعتماد على القوة المفرطة لحلّ المشكلة فإن نتائجه سلبية ويزيد حاله سوءا وتدهورا وفنّد الادعاءات والأكاذيب

---

[395] - الصباح، ع 1308، 24 مارس 1956، حديث بورقيبة لجريدة " التايمز "، ص 1و2.

[396]-العمل، ع 138، 1 أفريل 1956، ندوة صحفية لبورقيبة، ص 4.

التي تدعي بمقتل مجموعة من الثوار وأنها أخبار عارية من الصحة وأن القتلى هم من السكان الأبرياء العزّل وأمّا المقاومون فإنهم في الجبال أحياء يرزقون.

وتحدث بورقيبة عن معارك التحرّير ضدّ الدول الاستعمارية الكبرى وأكّد على المزاوجة بين السياسة والبندقية قائلا إنها " تقتضي طرقا سياسية ووسائل نفسية قد تتطور في خضم الصراع إلى طرق ووسائل حربية إذا وجهت التوجيه الصائب كانت نتيجتها النصر المقرر... وإن الشعب يعلم أن الانتصار الذي أحرّزناه لم ينتزع بالحرب وحده وإنما سعينا لدى قادة فرنسا وحكامها ولدى الرأي العام فيها لإقناعهم أن مصلحة بلادهم تكمن في قبول أخف الضررين وهو الاعتراف بسيادة وطننا. وأنه من الظلم أن يتصرف مليون فرنسي بالجزائر في حظوظ عشرة ملايين من أبناء الوطن ويذيقوهم من العذاب ألوانا، فبمزيج من الدبلوماسية والسياسة والحرب والتدخلات لابد أن يتضح سبيل يستسيغه الرأي العام الفرنسي ويعيد إلى فرنسا رشدها. إذ لا يوجد عاقل يتصور أن يستقل جناحا المغرب العربي ويبقى الجسد يرزحُ تحت كلكل الاستعمار".([397])

نصح بورقيبة الجزائريين بعدم الاكتفاء بالحرب بل لابد من استعمال السياسة والمزاوجة بينهما حتى يتحقق النصر وانتقد تصرفات الجالية الفرنسية بالجزائر رغم أنها تمثل أقلية إلا أنها تتحكم في مصير الأغلبية بالبطش والاضطهاد وأكّد على ضرورة المزج بين الدبلوماسية والسياسة والحرب والتدخلات لإقناع الرأي العام وإرجاع الفرنسيين إلى رشدهم وانتقد تجزئة الاستقلال بمنطقة المغرب العربي واعتبره حلّا عديم الجدوى.

ويتحدث بورقيبة عن منظومة العلاقات بين بلدان شمال إفريقيا قائلا:" نحن شاعرون كدول شمال إفريقيا بما ينبغي أن يقوم بيننا وبين القطرين الشقيقين الجزائري والمغربي من علاقات الأخوة والتعاون والتكتل سواء كان ذلك في ميدان المبادلات الإقتصادية أو التآزر والتحالف السياسي. ففي هذا الصدد إن تونس المستقلة تتألم من الحرب الفاشية المسلطة على الشعب الجزائري الشقيق

---

[397] - بورقيبة، خطاب بباجة، في 6 أفريل 1956، ص 50،49،45.

وتصرّح بأنها سوف تبذل كل ما في وسعها لتساعد على إيجاد الحلّول السلمية التي تضمن للشعب الجزائري الشقيق حقوقه الوطنية ليسود الاطمئنان كامل أقطار شمال إفريقيا ويزول آخر عامل يكدّر صفو العلاقات التونسية الفرنسية".([398])

تحدث بورقيبة على العلاقات التي يجب أن تسود بين دول شمال إفريقيا والتي تقوم على الأسس التالية الأخوة والتعاون والتكتل في المبادلات الاقتصادية والتجارية والتآزر والتحالف السياسي وقد تـألم على الأوضاع الجزائرية بسبب الحرب وأعلن أنه سيبذل المزيد من المجهودات لمساعدة الجزائريين على إيجاد حلّ سلمي يعترف بحقهم في تقرير المصير. وبذلك يسود السلم والأمن بالمنطقة وتتحسن العلاقات مع الفرنسيين.

ولتوعية الفرنسيين بأهوال الحرب وما يعانيه الجزائريّون أدلى بورقيبة بحديث صحفي لجريدة" الفيغارو" Le Figaro الفرنسية ووجه لهم النداء التالي "أناشد الفرنسيين أن يفهموا ويدركوا أن تسعة ملايين من الرجال يكافحون الآن للخروج من حالة الإذلال والمهانة التي عاشوا فيها منذ ما يزيد عن القرن وإن الهدف الأول من حربهم هو استرجاع كرامتهم الإنسانية المهدورة وإن الحرب في الجزائر هي فضيحة العالم الحرّ". وتجدر الإشارة إلى أن بورقيبة ركّز على الجانب الإعلامي والصحفي لكسب الرأي العام الفرنسي والعالمي والمعركة ونلمس ذلك من خلال شرحه للأسباب التي جعلت الجزائريون يعلنون الثورة على الفرنسيين للخروج من الإذلال والمهانة وهدفهم هو استرجاع كرامتهم المهدورة وأن الحرب تمثل فضيحة للعالم الحرّ المتحضر لأنه ساندها وأيدها.

ثم تحدث بورقيبة عن المساعدة التونسية للثورة الجزائرية وقال "نحن لا يمكن أن نبخل بالإعانة على إخواننا الجزائريين وليست لنا مع ذلك نية استثمار الحرب على فرنسا، وإنه إذا طلب المتطوعون التونسيون خوض غمار الحرب مع الجزائر فإنني لا أقوى على رفض ذلك الطلب، أما مدنا الجيوش الفرنسية بالمساعدة لوقف الإعانة بالسلاح التي تصل عن طريق التهريب فإنه التزام

[398] - الصباح، ع 1329، 18 أفريل 1956، خطاب بورقيبة بمجلس التأسيس التونسي، ص4.

يستحيل عليّ قبوله لو طلب منيّ الاختيار بين فرنسا والجزائر لاخترت الانضمام لإخواننا الجزائريين".([399])

والملاحظ إن بورقيبة له مواقف واضحة من المساعدة التونسية للجزائريين في حربهم حيث صرح أنه لا يتردد في مساعدتهم وليست له نية في استثمارها ضدّ فرنسا وإذا تطوع التونسيون للحرب بالجزائر فإنه لا يمنعهم عن ذلك وأما فيما يتعلق بمساعدة الجيش الفرنسي في حربه بوقف تهريب الأسلحة إلى الجزائر فإنه التزام مرفوض ويستحيل قبوله وأنه لو خير بين فرنسا والجزائر سيختار الانضمام إلى الجزائريين في كفاحهم التحرّيري. اعتقد بورقيبة إن الجزائر لا تهم الجزائريين فقط بل تهم كل المنطقة وإنها معركة مصيرية يتحدد فيها مصير الشعوب المغاربية وقد فهم الإستراتيجية الفرنسية ولهذا لا يستطيع إعلان الحرب على فرنسا لأن موازين القوى في صالح فرنسا ومن صالح الجزائريين إبقاء تونس مشاركة فيها بصفة غير معلنة.

كما عقد بورقيبة ندوة صحفية بحضور ممثلي الصحافة الفرنسية والغربية وندّد بالأعمال الإجرامية التي يقوم بها الجيش الفرنسي في حق الشعب الجزائري فأكّد "أن الشعب التونسي غاضب على الأعمال الإرهابية بالجزائر ومستاء استياء كبيرا لما يلاقيه إخواننا في الدين. ولا يمكن أن تستمر هذه الحرب. ونأمل أن ترجع فرنسا إلى رشدها وتعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وإن حالة تونس والمغرب لا تستقر ما دامت الحرب قائمة بالجزائر".([400])

تحدث بورقيبة عن موقف الشعب التونسي من الأعمال الإجرامية التي تمارسها فرنسا في حق السكان العزل الأبرياء فاستنكرها وطالب بوقف الحرب بالجزائر وبرجوع فرنسا إلى رشدها وبالاعتراف بحق الشعب الجزائري في

---

[399] - نفسها، ع 1336، 26 أفريل 1956، حديث بورقيبة لجريدة الفيغارو، ص 1و4.
[400] - الصباح، ع 1340، 2 ماي 1956، ندوة صحفية لرئيس الحكومة التونسي، ص 1و4.

تقرير مصيره وصرّح بأنّ الأوضاع التونسية والمغربية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالجزائر ولا يمكن أن تستقر مادامت الحرب بالجزائر.

والملاحظ أن بورقيبة كان يدعو إلى إيقاف الحرب وإيجاد حلّ سلمي والدخول في مفاوضات مع المجاهدين الجزائريين والاعتراف بالدولة الجزائرية. وركز جهوده على إقناع الرأي العام الفرنسي ولفت انتباهه. ونستنتج ذلك من خلال الحوارات والأحاديث الصحفية والإذاعية التي يدلي بها إلى الصحف الفرنسية حيث صرح لجـريدة "لوموند" Le Monde الفرنسية قائلا:" أنه لا يمكن أن يمنع المتطوعين التونسيين من الذهاب إلى الجزائر والمحاربة فيها. ولا يمكن كذلك مساعدة القوات الفرنسية لوقف عمليات نقل السلاح عبّر الجنوب التونسي وقال: إننا نعتبر الفرنسيين أصدقاءنا والجزائريين إخواننا. ولكن إذا أجبرنا على الاختيار فسنكون إلى جانب إخواننا الجزائريين كما أنني ألتقي مع الرأي العام للشعب التونسي في تأييده للكفاح الجزائري".([401])

جدّد بورقيبة تأييده ودعمه لمساعدة الجزائريين في كافة الأوجه وأعلن عن رفضه التعاون مع الفرنسيين للقضاء على الثورة الجزائرية.

وأكّد بورقيبة أيضا أنّ تضامنه ومؤازرته للشعب الجزائري الشقيق لا حدود لها ومهما كلف الأمر، ويدعو إلى المزاوجة بين المقاومة والعمل السياسي. ونستشف ذلك في خطاب له حيث قال "أؤكد لكم أننا لن نقبل شيئا يضر بجيراننا وإخواننا المجاهدين الجزائريين واعتبر أن تضامننا مع إخواننا المجاهدين الجزائريين لا حدّ له وأننا سنقف في صفوفهم مهما كانت التكاليف ومن العيب أن تحاول الحكومة الفرنسية ادعاء أن هذا الموقف عدائي لفرنسا فهو في الحقيقية عدائي للسياسة الاستعمارية ونحن نؤمن بأن سلوك الحكومة الفرنسية بالجزائر يضر بها قبل أن يضر بغيرها. ونحن نعتبر سياستها فاشلة...وإن المجاهدين لا يرمون من وراء كفاحهم إلى محق الجنس الفرنسي

---

[401] - العمل، ع 164، 3 ماي 1950، حوار صحفي مع جريدة لوموند، ص3.

وإنّما يهدفون إلى حياة الكرامة والحرية... والكفاح السياسي لا بدّ أن يرافقه كفاح دبلوماسي ليكون مثمرا...فالكفاح السياسي عبارة عن حرب أعصاب ترمي إلى التأثير في الخصم حتى يقتنع بأن أخف الضررين في تمكين الجزائريين من سيادتهم. فإذا برزت حكومة جزائرية إلى الوجود انتهى كل شيء. ووجب آنذاك التفكير في العمل لتوحيد شمال إفريقيا وإحداث اتحاد دول وشعوب ".([402])

أكّد بورقيبة على مساندته المطلقة للجزائرين في كفاحهم التحرّيري وأنه لن يقبل بأشياء تضرهم وأن تضامنه لا حد له وسيبقى إلى جانبهم مهما كانت التكاليف والأثمان. أما موقفه فهو ليس ضدّ الشعب الفرنسي بل ضدّ السياسة الاستعمارية التي أضرت بمصالح الفرنسيين قبل غيرهم وإنها سياسة فاشلة ثم صحح المفاهيم الخاطئة لدى الفرنسيين عن المقاومين الجزائريين الذين لا يهدفون إلى محق الجنس الفرنسي بل هم يطالبون بالعزة والكرامة والحرية.

وطالب الجزائريين بالمزاوجة بين الكفاح السياسي والدبلوماسي لتحقيق الانتصار في نضالهم التحرّيري.

ويصرّح بورقيبة بأن القضية الجزائرية هي شغله الشاغل قائلا: "ولها الأهمية مثل القضية التونسية في نفوسنا فنحن مصممون على القيام بواجبنا نحو إخواننا الجزائريين وقائمون فعلا بتلك الواجبات وكونوا على ثقة بأن أحسن إعانة تقدّم للجزائريين تتمثل في إقامة الأدلة الواضحة على أن التفاوض هو السبيل الوحيد إلى حلّ المشكلة فالمسألة ليس لها جانب عسكري فحسب بل لا بد من إقناع الرأي العام بأن أخف الضررين هو الاعتراف بحق الشعب الجزائري ويجب القيام بحرّكة في الخارج وبدوائر الأمم المتحدة".([403])

أعلن بورقيبة أن القضية الجزائرية تحضى لديه بأهمية كبرى وأنه مصمم على مساعدة الجزائريين في كافة المجالات ولكن أحسن مساعدة تقدم

---

[402] - بورقيبة، خطب، ج II، تدعيمالاستقلال قبل الشروع في مفاوضات، باردو، 29 ماي 1956، ص 107- 108.

[403] - بورقيبة، في سبيل نشر العدل والسماح، تطاوين، 18 جوان 1956، ص 134 – 135.

لهم تتمثل في القيام بتحسيس وتوعية وتقديم البراهين على أن التفاوض هو الحلّ الوحيد لأن المسألة ليس لها جانب واحد عسكري فقط بل لابد من التركيز على الرأي العام الفرنسي وإقناعه بالاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره والقيام بحملة توعية أخرى لدى الأمم المتحدة للتعريف بالقضية الجزائرية.

ويقول بورقيبة في خطاب آخر "بأنه سيحاول خلال زيارته لفرنسا القيام بمساع سياسية تتمثل في إقناع الحكومة الفرنسية بأن إستمرار الحرب في الجزائر وتواصل القمع والتقتيل وارتكاب الفضائح لا يشرّف فرنسا ولا جيشها ولا يساعد على صفاء الجو بيننا وتمتين العلاقات وإن المصلحة المشتركة تقتضي عدول فرنسا عن سلوك هذه السياسة".([404])

قام بورقيبة بمساعي سياسية لدى الحكومة الفرنسية خلال زيارته لفرنسا حيث حاول إقناعها بأن استمرار الحرب وممارسة القمع والتقتيل وارتكاب الفضائع في حق السكان الأبرياء العزّل عمل لا يشرفها ولا يشجع على تحسين العلاقات وتمتينها ولهذا من مصلحتها العدول عن الحرب.

ولكسب تعاطف الرأي العام الغربي أدلى بورقيبة بحديث لإذاعة "لوزان" السويسرية متحدّثا عن القضية الجزائرية والتأييد التونسي لها قائلا: "لا ينبغي أن يكون تأييد تونس للجزائريين موضع استغراب مهما بلغت درجته فإن العلاقات بين القطرين الشقيقين متينة وهي علاقات روحية ومادية وجغرافية ثم إن الشعب الجزائري يكافح من أجل غاية نبيلة وسامية، نعم المفاوضات على قاعدة حقّ الشعوب في إدارة شؤونها بنفسها وعلى أساس العدالة الإنسانية وحق الجزائريين في العيش بعزّة وكرامة كبقيّة الأمم"([405]).

والملاحظ إن بورقيبة طالب الفرنسيين بعدم الاستغراب من التأييد التونسي للجزائريين وقد أرجعه إلى علاقة الجوار وإلى قواسم مشتركة بين الشعبين والّذين

---

[404] - بورقيبة ، في استطاعتنا الآن ربط الحوار مع فرنسا بدون مركبات، تونس، 23 جوان 1956 ص 140.
[405] - العمل، ع 212، 29 جوان 1956، حديث بورقيبة لإذاعة لوزان السويسرية، ص 1 – 4.

والعرق واللغة وكذلك الهدف النبيل الذي يكافح من أجل الجزائريين وعدالة قضيتهم وفي نفس الوقت أكّد على ضرورة فتح مفاوضات بين الجزائريين والفرنسيين على أساس الاعتراف بحق الشعب الجزائري بتقرير مصيره واسترجاع سيادته وكرامته. وأثناء زيارته لفرنسا لإقناعها بجدوى الحلّ السلمي بالجزائر والاعتراف بحق الجزائريين في الاستقلال والدخول في المفاوضات معهم وللتعبير عن تعاطفه وتأييده للجزائريين أقام على شرفهم حفلة في جامع باريس وخطب قائلا " رأيت من الواجب أن أقيم حفلة على شرف التونسيين والجزائريين والمغاربة باعتبارهم راجعين إلى أمة واحدة...وأن أهيب بالجزائريين أن يعتبروا سفارة تونس بباريس كسفارة الجزائر وأن مشاكل الجزائر مشاكل تونس لأن استقلالها منقوص مهدد بالخطر إذا لم تستقل الجزائر. ويجب أن تستقل الجزائر وأعتقد أن ضغط تونس والمغرب والمقاومين الجزائريين والرأي العام الفرنسي سيأتي أكله".([406])

أقام بورقيبة خلال زيارته لفرنسا حفل استقبال على شرف الجالية المغاربية وألقى كلمة ذكرهم فيها بأنهم أمة واحدة وطالب الجزائريين بالخصوص باعتبار السفارة التونسية بباريس سفارتهم واعتبر المشكل الجزائري هو مشكل تونس وإن الاستقلال منقوص ومهدد بالخطر والنزول ما لم تستقل الجزائر، واعتقد أن الضغوطات التي تمارس من تونس والمغرب والمقاومة الجزائرية والرأي العام الفرنسي ستأتي بنتائجها.

وفي هذا الإطار أيضا تحادث الرئيس الحبيب بورقيبة مع رئيس الجمهورية الفرنسية روني كوتي يوم 6 جويلية حول القضية الجزائرية وانعكاساتها وأكّد بورقيبة على الحلّ السلمي والشروع في المفاوضات مع المجاهدين الجزائريين. ([407])

---

[406] - بورقيبة، خطب، ج II، طريق الوحدة المغربية، باريس 2 جويلية 1956، ص 163، وانظر كذلك العمل، ع 215، 3 جويلية 1956، بورقيبة يقيم حفلة بجامع باريس، ص 1 – 4.

[407] - العمل، ع 219، 7 جويلية 1956، محادثات بورقيبة مع روني كوتي، ص 1.

وللتعبير عن تأييد الحكومة التونسية وتضامنها مع الشعب الجزائري الشقيق رفض الحبيب بورقيبة حضور حفلة استقبال أقامها السفير الفرنسي بتونس ألم جولي وقرينته بدار إقامتهما بالمرسى داعيا لها شخصيات تونسية وأجنبية وقد دعيت الحكومة التونسية لحضور الحفلة إلا أنها رفضت الدعوة نظرا إلى أهمية يوم 5 جويلية بالنسبة إلى شعوب شمال إفريقيا إذ هو يوم ذكرى احتلال الجزائر قلب شمال إفريقيا لهذا اعتذرت الحكومة التونسية عن عدم حضورها.([408])

وللتعريف بالقضية الجزائرية وكسب أنصار ومؤيدين وافقت الحكومة التونسية على أن تبث إذاعتها حصصا للجزائر الشقيقة ولكن الحكومة الفرنسية احتجّت على هذا البث ولهذا كلّف بورقيبة وزير الداخلية التونسي الطيب المهيري بمناقشة الاحتجاج وعند اجتماعه بالمسؤولين الفرنسيين وبالصحف اليمينية واليسارية "قدم لهم عواطف الشعب التونسي وشعوره نحو شقيقته الجزائر وتحمّسه لقضيتهم فقلوبهم وجوارحهم كلها تنبض مع الجزائريين". تحدث بورقيبة عن عواطف وشعور التونسيين اتجاه الجزائريين التي تميزت بالدعم والتأييد للشعب الجزائري في كفاحه التحرّيري.

وقرّرت الحكومة التونسيّة رغم الاحتجاجات والحادث الذي أثار الغضب الفرنسي "أن تبقى بالإذاعة التونسية حصة صوت الجزائر العربية الشقيقة كجواب على ما يدّعيه الجانب المقابل من أن الجزائر أرض فرنسية وأنه من المفيد أن تكون لها حصة خاصة بها تكشف للملإ أن الجزائر العربية لم تمت وأن كفاح المجاهدين من أجلها لم يذهب سدى وإن تعذر أن تكون لها إذاعة في أرضها...فإن تونس تفسح لها مجال إذاعتها على الرحب والسعة وهذا يعتبر واجبا متواضعا".([409])

قررت الحكومة التونسية مواصلة تقديم حصة صوت الجزائرية العربية على رغم الاحتجاجات الفرنسية وبررت ذلك بأنه لرد على الذين يداعون أن

---

[408] - الصباح، ع 1394، 6 جويلية 1956، الحكومة التونسية ترفض حضور حفل الاستقبال، ص 2.

[409] - بورقيبـة، خطب، ج II، الحفاظ على كرامة الشعب فوق كل اعتبار، تونس، 7 جويلية 1956، ص169-170- 176 – 178.

الجزائر أرض فرنسية ولتنوير الرأي العام الفرنسي أنها عربية وذلك في إطار التضامن التونسي مع القضية الجزائرية ودعمها على كافة الأوجه والمجالات.

كما رفضت الحكومة التونسية بقاء الجيوش الفرنسيّة بالأراضي التونسية "لأنها بذلك تساعد الجيوش الفرنسية الضاربة في الجزائر فذلك يعني أن لتونس ضلعا في حرب الجزائر وأنـّها ستؤازر فرنسا وهذا لا يمكن أن يخطر ببال من له مسة من العقل".([410])

تجدر الإشارة إلى أن الحكومة التونسية طالبت بجلاء الجيوش الفرنسية المتواجدة بالأراضي التونسية لأنها تساعد الفرنسيين المتواجدين بالجزائر في اعتداءاتهم علىالشعب الجزائري وهذا الشيء يتعارض مع السياسة التونسية وموقفها الداعم والمؤيد للجزائريين في حقهم وتقرير مصيرهم والرافض للتعاون مع الفرنسيين شكلا ومضمونا.

كما احتجت الحكومة التونسية أيضا على الاشتباكات التي جرت بين المجاهدين الجزائريين والجيش الفرنسي بأم العرائس حيث وقع تبادل النار وأسفرت المعركة عن جرحى وقتلى ولهذا تم تسليم السفير الفرنسي مذكرة احتجاج تعلم فيها الحكومة الفرنسية "بأن تونس لا تقبل بهذا السلوك وأن الجزائريين ضيوف عند إخوانهم التونسيين وإن الحكومة التونسية لا يمكنها السكوت على هذه التعديات وترفض حق المطاردة."([411])

ندّدت الحكومة التونسية باعتداءات الجيش الفرنسي على الجالية الجزائرية المتواجدة بتونس الذين اعتبرتهم ضيوفا ولا يحق للفرنسيين الاعتداء عليهم ورفضت مطاردتهم في أراضيها.

وعبّر بورقيبة عن مشاعر الشعب التونسي تجاه إخوانهم الجزائريين قائلا " إن الشعب التونسي بكل قلبه ومشاعره مع أشقائه وضدّ فرنسا في الحرب الدائرة رحاها في التراب الجزائري. وهو يعتبر وجود الجيش الفرنسي بتونس تعاونا مع

---

[410] - نفسـه، لا تعاون تحت الضغط، تونس 14 جويلية 1956، ص 201.

[411] - بورقيبـة، خطب ، أزمة في علاقتنا مع فرنسا نأمل أن تزول، تونس 21 جويلية 1956، ص 212 – 213.

فرنسا في محاربة الجزائر وأنه لا يمكن أبدا أن يكون ترابنا سبيلا إلى مساعدة الجيش الفرنسي على التغلب على إخواننا الجزائريين ومرتعا لحماية الجيوش الفرنسية التي تحارب في الجزائر".([412])

عبّر بورقيبة عن موقف الشعب التونسي بكل وضوح الذي يؤيد ويساند الشعب الجزائري في كفاحه التحرّيري ضدّ الفرنسيين في حربهم الظالمة وفي الآن ذاته اعتبر تواجد الجيش الفرنسي بتونس تعاونا مع فرنسيين ولهذا طالب برحيلهم وعبّر عن رفضه في جعل التراب التونسي مركز انطلاق العدوان والاعتداءات على الشعب الجزائري.

2- نـ ـدوة تونـ ـس في أكتـ وبر 1956 :

قام بورقيبة بمساع دبلوماسية لدى الحكومة الفرنسية في أوائل شهر سبتمبر 1956 حيث تحادث مع رئيس الحكومة الفرنسية ودار الحديث حول مشاكل إفريقيا الشمالية وكانت الجزائر محور اهتمام كليهما. ولم يخف بورقيبة عن موللي خيبة أمله العميقة أمام سياسته في الجزائر وألح على ضرورة وضع حدّ للمجازر التي يذهب الأبرياء ضحيتها وضرورة الشروع في مفاوضات مع الممثلين الرسميين للمقاومة والاعتراف برغبات الشعب الجزائري المشروعة وأضاف قائلا: "إذا لم يحدث ذلك فسياسة السلطان ينتهي أمرها وتسوء الحالة بالشمال"([413]).

والملاحظ إن بورقيبة حذّر الفرنسيين من عدم استجابتهم لمجموعة من المطالب فان الأوضاع بتونس ستتدهور ويفقد الاحتلال نفوذه وتسوء الحالة بمنطقة شمال إفريقيا.

وفي إطار مساعيه السياسية اجتمع بورقيبة يوم الجمعة 7 سبتمبر 1956 بجنيف السويسرية بوفد من جبهة التحرّير الجزائرية يضم فرحات عباس ومحمد يزيد وأحمد فرنسيس وعبد الرحمان كيّوان وشخصية أخرى سافرت من بارن

---

412 - نفسه، خطب، ج II، لا مفاوضات تحت الضغط والاحتلال، تونس 24 جويلية 1956، ص 222.

413 - الصبـاح، ع 1453، 14 سبتمبر 1956، محادثات بورقيبة، ص 1و3.

وكان الاجتماع طوال النهار مخصصا للمشكلة الجزائرية. وأوصى بورقيبة مبعوثي جبهة التحرّير لكي يكونوا متفقين فيما يتعلق بمبدإ الاعتراف بالأمة الجزائرية. ورفض كل ما له صلة قريبة أو بعيدة مع السيادة المزدوجة أو الفيدرالية. وأضاف أن الجبهة يجب أن تمضي بإلحاح بشأن دولة جزائرية.([414])

وبعد هذه المحادثات سافر إلى باريس حيث استقبله يوم 19 سبتمبر 1956 رئيس الحكومة الفرنسية موللي وأحاطه علما باتصالاته مع فرحات عباس ومساعديه معربا عن أمله في حصول اتفاق بين الجانبين للتفاوض حول مائدة مستديرة على قاعدة الاعتراف بالدولة الجزائرية.([415])

وقد اقتنع بورقيبة بأن الانقسام بين الوطنيين الجزائريين يسهّل مهمة المستعمر لذا فإنه يتمنى حصول اتحاد بين أنصار مصالي الحاج وأنصار جبهة التحرّير التي ينبغي أن تبقى الناطق الوحيد والرسمي باسم الشعب الجزائري.

والملاحظ أن بورقيبة ركّز كثيرا على الرأي العام الفرنسي لكسب تعاطفه وتأييده من خلال تصريحاته الإذاعية والصحفية حيث أدلى إلى ممثل وكالة فرانس بريس بحديث إذاعي قال فيه " إنه لم يخف على المسؤولين الفرنسيين مدى اهتمام تونس بالحالة في الجزائر باعتبار السلم في شمال إفريقيا وحدة لا تتجزأ وأعرب عن مدى شعور التونسيين بأن الوقت لم يفت للاعتراف بحق الجزائر في تقرير مصيرها والاستقلال.([416])

وفي هذا السياق أيضا أدلى بحديث صحفي لجريدة " لوموند" " Le Monde"حول القضية الجزائرية حيث قال "إن الاعتراف بحق الجزائر في الاستقلال هو الشرط الأول والأساسي لتكوين مجموعة شمال إفريقيا وأن الجزائر

---

414 - الصبـاح، ع 1453، 14 سبتمبر 1956، اجتماع بورقيبة بوفد من جبهة التحرّير الوطني الجزائرية، ص 3.

415 - نفسهـا، ع 1459، 21 سبتمبر 1956، اجتماع بورقيبة بموللي، ص 4.

416 - العمل، ع 300، 11 أكتوبر 1956، حديث إذاعي، ص 1.

مازالت عقدة مأساة شمال إفريقيا وسنعلم غدا إن كانت الجزائر قبرا لفرنسا أو مهدا لازدهارها".[417]

أكّد على ضرورة الاعتراف بحق الشعب الجزائري واعتبره شرطًا أساسيـًّا لتوحيد منطقة شمال إفريقيا التي مازال يعرقلها احتلال الجزائر.

وأطلع بورقيبة الشعب التونسي على مساعيه لحلّ قضية الجزائر في خطاب قال فيه "إن قضية الجزائر هي الشغل الشاغل وإن الحكومة لم تقتصر على إبداء تمنيات جوفاء لا تجدي نفعا بل اجتنبت هذا الموقف السلبي وفضّلت عليه مواجهة الحكومة الفرنسية ومصارحة الرأي العام الفرنسي عن طريق الصحافة الفرنسية، إذ قلت لهم إن هذه الحرب الطاحنة لا يمكن أن تنتهي ويحلّ محلّها التعاون والصداقة والسلم إلا على أساس الاعتراف للشعب الجزائري بحقه في السيادة والاستقلال. وإن القوات الفرنسية عاجزة عن القضاء على هذه الثورة بالحديد والنار فلا يبقى للعاقل أن يسبق الأحداث ويتعظ ويبادر بالاعتراف بهذا الحق ليتسنى التفاوض والحوار بين الطرفين المتنازعين وصرحنا كذلك للجانب الفرنسي بأن هذا التكافل لا يمكن أن يأتي بنتيجة مادام جزء عزيز من المغرب العربي في حالة حرب. وإن هذه الحرب التي لا طائل من ورائها تزيد الهوة عمقا والحضوة القائمة بين فرنسا وكامل المغرب العربي شدة ".[418]

نشير هنا إلى أن بورقيبة عبّر على أن القضية الجزائرية تعتبر شغله الشاغل وأنه واجه الحكومة الفرنسية بهذه الحقيقة وصارح كذلك الرأي العام الفرنسي عبّر الصحافة والأحاديث الإذاعية بأن الحرب الجزائرية ليس لها نهاية ولهذا أكّد على ضرورة وضع حدّ لها وذلك بالاعتراف بحق الشعب الجزائري بالاستقلال ليسود الأمن والسلم والتعاون وبالدخول في مفاوضات، وعبّر كذلك عن فشل سياسة التكافل مادامت الجزائر محتلة.

---

417 - الصباح، ع 1477، 12 أكتوبر 1956، حديث صحفي لجريدة " لوموند "، ص 1 و4.

418 - بورقيبة، خطب، جزء II، كي يدرك الشعب سياسة الحكومة، تونس 12 أكتوبر 1956، ص 7-8-9.

وأضاف بورقيبة قائلا:" إنّ ما يقال في فرنسا عن الجزائر لا يتماشى دوما مع الواقع. أن المسألة تتعلق بكفاح شعب مقر العزم على استرجاع وطنه وكرامته وحقه في الحياة ومثل هذا الإصرار لا يفل فيه استخدام القوة كما أنه ليس صحيحا أن مقاومة الشعب الجزائري على وشك الانهيار. فهذه المقاومة يمكن لها أن تتواصل عدة أعوام أخرى الأمر الذي يزيدها تدعيما وتعزيزا".

انتقد الطريقة التي يتناول بها الفرنسيين القضية الجزائرية بنشر أخبار خاطئة وأكاذيب وصحح لهم المفاهيم ووضح لهم إن القضية تتعلق بكفاح شعب عازم على استرجاع دولته وكرامته دحض والأكاذيب حول قرب نهاية المقاومة الجزائرية بل أكّد انه وبمرور الأيام تزداد قوة ودعما ومتانة وبمقدورها إن تتواصل لعدة أعوام..

وتحدث بورقيبة في اجتماع عن ندوة تونس وأهدافها قائلا:" ونحن على أبواب اجتماع دبلوماسي ربما يضبط أو يقرب ساعة خلاص الشعب الجزائري إذ سيسعى لإيجاد الحلّول المعقولة لتمكين الشعب الجزائري من رغباته وحقه في الحياة والعزّة والاستقلال والسيادة... نعتقد أننا على أبواب مفاهمات واتصالات ربما تأتي بنتيجتها المرجوة وأتمنى أن يكون الاجتماع الذي سيتم في الأسبوع المقبل مرحلّة حاسمة في وضع الحجر الأساس لوحدة شمال إفريقيا في نطاق الكرامة والحرية والاستقلال".([419])

تحدث بورقيبةعن الندوة الثلاثية التي ستكون لها نتائج على مستوى القضية الجزائرية حيث تقترح حلّولا تعترف بموجبها بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وبفتح مفاوضات وبوضع حجر الأساس لوحدة منطقة شمال إفريقيا.

والملاحظ أن هناك تنسيقا بين تونس والمغرب وجبهة التحرّير الوطني حول الندوة حيث قام ولي العهد المغربي الحسن الثاني باتصالات ومشاورات مع

[419] - بورقيبة، خطب، جII، مؤتمر تونس، 19 أكتوبر 1956، ص 22-28.

ممثلين عن الرأي العام الفرنسي الذين كانوا يرغبون في معرفة مدى قدرة القادة الجزائريين على إيقاف الحرب والدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية.([420])

ومن هذا المنطلق وجه الملك محمد الخامس دعوة إلى زعماء جبهة التحرّير الوطني الجزائرية لزيارة المغرب وتكوّن الوفد الجزائري من أحمد بن بلة ومحمد بوضياف وحسين آيت حمد ومحمد خيضر وفي خضم هذه الأحداث انطلقت التحضيرات لعقد قمة تونس التي تجمع المملكة المغربية والمملكة التونسية وجبهة التحرّير الوطني الجزائرية بتونس وبمشاركة الوزير الفرنسي للشؤون المغربية والتونسية ألآن سفاري وبطلب من الحكومة الفرنسية وتشجيع منها.([421])

ولهذا استقبل الملك محمد الخامس الوفد الجزائري وجرت مشاورات ومحادثات بينهما بالرباط يوم 21 أكتوبر 1956 تهدف إلى تليين موقف القادة الجزائريين لقبول مشروع وحدة شمال إفريقيا تحت المظلة الفرنسية.([422]) وتهدف ندوة تونس إلى تجسيم الفيدرالية في شمال إفريقيا وتأسيس المغرب العربي الكبير([423]) والوحدة تتطلب استقلال الجزائر ولهذا سعت تونس والمغرب إلى حمل الطرفين الجزائري والفرنسي على تليين موقفهما والقبول بمبدأ الاستقلال في نطاق التكافل الفرنسي.([424])

ولحضور الاجتماع بتونس امتطى الوفد الجزائري طائرة من المغرب قادما إلى تونس ولكن السلاح الجوي الفرنسي تعرض للطائرة وأجبرها على النزول بالجزائر واختطف الوفد الجزائري([425]) فأدانت تونس هذه العملية إذ عقد كاتب الدولة للإخبار والإرشاد البشير بن يحمد ندوة صحفية على الساعة الواحدة مساء يوم 23 أكتوبر 1956 بتونس تطرق فيها إلى اختطاف القادة الجزائريين الذين

---

[420] ـ المصدر السابق، ص28

[421] -العمل، ع 309، 22 أكتوبر 1956، تصريح وزير الإخبار المغربي عبد الله إبراهيم، ص1. وانظر كذلك
Le Monde, N° 203, Octobre 1992, Dossiers et document : L'Algerie depuis 1945 à la veille de l'indépendance.

[422] - Le Tourneau Rouger, le Magreb Jusqu'au en 1962, aperçu historique , p 11.

[423] - العمل، ع 323، 6 نوفمبر 1956، تصريح ابن حمدّ قبل اختطافه، ص 2.

[424] - نفسها، ع 308، 21 أكتوبر 1956، ندوة تونس، ص 1.

[425] - نفسها، ع 311، 23 أكتوبر 1956، اختطاف الوفد الجزائري، ص2.

كانت تنقلهم طائرة من المغرب تم تحويل وجهتها إلى الجزائر ولذلك قام الرئيس الحبيب بورقيبة باستدعاء السفير الفرنسي بتونس الم دي لاسن وابلغه إستنكاره وإدانته لهذا الصنيع وفي الآن نفسه استقبل سفراء الدول الأجنبية بتونس وطلب منهم لفت أنظار حكوماتهم إلى الحوادث وما ينتج عنها. وتم استدعاء السفير الفرنسي مرة أخرى وأعلمه رئيس الحكومة التونسية بالإجراءات المتخذة المتمثلة في عودة السفير التونسي محمد المصمودي من باريس لحفظ الأمن وتزويد سفيري تونس بواشنطن ولندن المنجي سليم والطيب سليم بجميع التعليمات والقيام بمساع حقيقية قصد لفت أنظار هاتين الدولتين.([426])

وعقد في هذا الإطار بورقيبة ندوة صحفية لشرح ملابسات الاختطاف بحضور أعضاء الحكومة التونسية ووفد من جبهة التحرّير الوطني الجزائرية واتحاد العمال الجزائريين والصحفيين وأكّد قائلا "إن الحادث الذي وقع أمس كدّر صفو كل إنسان يشعر بذرة من الشرف. واعتبرنا الخدعة كصفعة إلا أننا كنا تونسيون ومغاربة واثقين بأن فرنسا قبلت مبدأ التفاهم وكانت على علم بالمحادثة وقد تفاهمت مع الحكومة الفرنسية بشأن هذه الندوة والتي كان في الحسبان أن يحضرها القادة الجزائريون الذين ألقي القبض عليهم...

وأما من الناحية السياسية فالندوة التي كانوا يظنون أنها ستفشل قد تمت رغم هذه المكيدة وزادت في تمتين الوحدة بين شعوب المغرب العربي الكبير وقدّمنا لائحة تونسية مغربية للسفير الفرنسي تنص على "أن فرنسا مسؤولة على حياة الزعماء وانعقدت الندوة حيث اجتمعنا بالسلطان المغربي محمد الخامس وبحضور وفد جزائري وقد اتصل السلطان برئيس الجمهورية والحكومة الفرنسية".([427])

عبّر بورقيبة عن أسفه لاختطاف القادة الجزائريين الذين كانوا في طريقهم إلى تونس للمشاركة في الندوة التي وافقت فرنسا سلفا على عقدها ثم حاولت إفشالها وبدسائسها ومكائدها وأكّد على أنّ إن الندوة رغم ذلك انعقدت ونجحت في

---

[426] - العمل ، ندوة البشير بن يحمد، ص8.

[427] - نفسها ، ع 311، 24 أكتوبر 1956، ندوة رئيس الحكومة التونسية، ص 1و5.

تمتين العلاقات المغاربية قد تم تقديم لائحة مشتركة إلى الفرنسيين تحملهم مسؤولية حياة الزعماء الجزائريين وتدهور الأوضاع بالمنطقة.

وألقى بورقيبة خطابا إلى الشعب التونسي لتوضيح موقف الحكومة من حادث الاختطاف قائلا:" حادث مؤلم كدر صفوفنا فقد اعتقل غدرا خمسة من خيرة المناضلين الجزائريين وهم وافدون إلى تونس للتباحث مع المسؤولين التونسيين والمغاربة قصد التوصل إلى حلّ معقول وقد تحدثت في الموضوع مع رئيس الجمهورية الفرنسية وأصبحت هنالك آمال جسيمة ما راعنا إلا وبعض السلطات الفرنسية المتعنّتة تهدم هذه الآمال وهذا التصرف نيلا من كرامة التونسيين والمغاربة وحكومتيهما...ولاحظتم أن الشعب التونسي أسرع إلى التعبير عن سخطه فاكتسحت المظاهرات كامل تراب الوطن وربما نوى من دبّر المكيدة إلحاق الفشل بندوتنا...وتم ضبط خطة مشتركة عمادها اعتبار حرّية تونس والمغرب مهددة ما دامت الجزائر تنوء تحت وطأة الاستعمار والجيوش الفرنسية... وإن مدبري الاختطاف اعتقدوا أنهم بعملهم سيقضون على الثورة ولكن ندوتنا أثبتت أنه لا يمكن التفاهم وإقرار السلم إلا بالتفاوض مع هؤلاء المعتقلين".([428])

عبّر بورقيبة عن خيبة أمله من اختطاف القادة الجزائريين الذين قدموا للمشاركة في الندوة التي تقرر عقدها بموافقة الفرنسيين لإيجاد تسوية وحلّ للقضية الجزائرية وكشف عن فحوى اتصالاته مع الرئيس الفرنسي.

واعتبر تصرف الفرنسيين نيلا من السيادة التونسية واعتداءًا على حكومات وشعوب شمال إفريقيا والتي ردت عليها الشعوب بتنظيم المظاهرات المندّدة وأكّد على أن مدبري المكيدة يطمحون إلى إفشال الندوة والقضاء على الثورة والتي قررت ضبط خطة لمواجهة هذه التحديات واعتبرت الاستقلال التونسي والمغربي

[428] - بورقيبة، خطب، جII، لا بد من وضع حد للاعتداءات الفرنسية، تونس، 23 أكتوبر 1956، ص 29-30.

مهدد مادمت الجزائر محتلة وأكّدت كذلك على فتح مفاوضات مع المقاومين الجزائريين لإقرار السلم والأمن بالمنطقة.

وقد تمخضت الندوة على نتائج منها صدور بيان مشترك تونسي مغربي جاء فيه:"اجتمع في قصر السعادة بالمرسى ممثلو الحكومتين التونسية والمغربية وبحضور الوفد الجزائري. ودرسوا القضايا التي تهم القطرين خصوصا الحالة الأليمة في الجزائر الشقيقة وأعلنوا وجهة نظرهم في هذه المسألة وتضامنهم التام مع الشعب الجزائري الشقيق من أجل نيل حرّيته نظرا لما يربط أقطار المغرب من روابط الدين والثقافة والتاريخ والمصير المشترك كما اتفقوا على تنسيق جهودهم في الميادين التي تجعل من التعاون التونسي المغربي حقيقة واقعة، وعلى أن يظلوا على اتصال مستمر لتبادل الرأي في كل ما من شأنه أن يحقق مصلحة الجزائر الشقيقة ريثما توقّع معاهدة التعاون والتحالف التي قررت الحكومتان إبرامها".([429])

أعلنت الندوة تضامنها المطلق ودعمها للشعب الجزائري في كفاحه التحرّيري وأكّدت على ضرورة التنسيق والتعاون بين التونسيين والمغاربة لحلّ القضية الجزائرية.

والملاحظ أن نتائج ندوة تونس قد أعطت القضية الجزائرية دفعا وزخما جديدين حيث تم إعلان التضامن التام التونسي المغربي مع الثورة الجزائرية من أجل حصول الجزائر على استقلالها وأقرت أيضا أسس التعاون على حلّ القضية الجزائرية وتدعيم أواصر الأخوّة. وكانت جبهة التحرّير الوطني حاضرة خلال الاجتماعات التونسية المغربية لمواصلة الجهود ولنجدة الجزائر وتحقيق رغباتها. كما وضّحت الندوة الطريق في وجه المغاربة وأقرت التضامن مع الجزائر الشقيقة ومهّدت للتعاون الصّادق بين الحكومتين التونسية والمغربية ومن نتائجها أيضا شد أزر المجاهدين الجزائريين.([430])

---

[429] - العمل، ع 34، 24 أكتوبر 1956، بلاغ التونسي المغربي، ص1.

[430] - نفسها، نتائج ندوة تونس، ص3.

وفي إطار ردّه على الحكومة الفرنسية التي كانت تهدف إلى إفشال ندوة تونس وإفراغها من محتواها، صرّح الحبيب بورقيبة قائلا:"بأن الندوة التي يراد لها الفشل قد تمت رغم ذلك وهذه المكيدة زادت في تمتين الوحدة بين شعوب المغرب العربي الكبير".([431])

كما وجهت جبهة التحرّير الوطني الجزائرية برقية إلى الرئيس الحبيب بورقيبة هذا نصها "إن جبهة التحرّير الوطني الجزائرية تحتج بكل قواها ضدّ إيقاف خمسة من أبطالها غدرا في حين أنهم كانوا ضيوف العاهلين المغربي والتونسي، وإن الشعب الجزائري والمغربي ينتظران منكم ردّ فعل إيجابي وحاسم للمحافظة والدفاع عن شرف المغرب العربي الكبير وانتزاع إخواننا المساجين من أيدي الجلادين الفرنسيين".([432])

هكذا احتجت جبهة التحرّير الجزائرية على اختطاف القادة الجزائريين وطالبت برد فعل إيجابي للدفاع عن كرامة وشرف المغرب وفك أسرهم.

وفي اجتماع ثان ضم ممثلي الحكومتين التونسية والمغربية تمّ درس القضايا التي تهم القطرين خصوصا الحالة الأليمة بالجزائر وأعلنوا وجهة نظرهم في هذه المسألة وتضامنهم التام مع الشعب الجزائري الشقيق وأقروا أسس التعاون على حلّ القضية الجزائرية وتدعيم أواصر الأخوّة المغاربية.([433])

وقد صرّح بورقيبة قائلا:" أن الأيدي الأثيمة قد أفسدت بعضا من البرنامج الذي قررنا إنجازه ولكنها لم تفسد أهم المسائل التي اجتمعنا من اجلها وقررنا التفاوض في شأنها فانتهت بتوحيد سياسة الدولتين التونسية والمغربية في الميدان الخارجي والمطالبة بالوصول إلى حلّ سلمي للقضية الجزائرية".([434])

---

[431] - نفسها، تصريحات الحبيب بورقيبة، ص 5.

[432] - نفسها،ع 312، 25 أكتوبر 1956، برقية جبهة التحرّير الوطني الجزائرية، ص1 وانظر كذلك الصباح ع 489.

[433] - العمل، اجتماع ثنائي، ص 1.

[434] - بورقيبة ، نفسه جII، اعتداء استعماري جديد سيقرب ساعة خلاص القضية الجزائرية، باردو، 25 أكتوبر 1956، ص 34.

وقد نشرت الصحافة التونسية نص المذكرة المشتركة التونسية المغربية التي سلمت إلى السفير الفرنسي بتونس هذا نصّها "درس ممثلو الحكومتين التونسية والمراكشية بتونس الحالة الناجمة عن تعرض السلطات الفرنسية بالجزائر للطائرة المقلة للشخصيات الجزائرية المدعوين من طرف الحكومتين للبحث معا عن الوسائل الناجعة لإيجاد حلّ سلمي للنزاع القائم الآن في الجزائر وتحتج الحكومتان احتجاجا صارما على هذا الاعتداء الذي يعدّ خرقا فادحا للقانون الدولي وتشجبان حالة العنف التي اكتستها عملية اختطاف الشخصيات الجزائرية دون مراعاة لحقوق الإنسان.

وتعتبر الحكومتان أن ما قامت به السلطات الفرنسية بالجزائر يعد عدوانا صريحا ضدّ سيادة دولتيهما ومحاولة لإحباط مساعيهما في سبيل إقرار السلم في الشمال الإفريقي وعرقلة تطوّر العلاقات بصفة منسجمة بين فرنسا وأقطار شمال إفريقيا. وترى الحكومتان من واجبها لفت نظر الحكومة الفرنسية إلى الخطورة الكبرى التي تكتسيها الحالة الناشئة عما قامت به السلطات الفرنسية بالجزائر وإلى العلاقات الوخيمة التي ستنتج حتما عن العلاقات بين تونس والمغرب من جهة وفرنسا من جهة أخرى إذ أيّدت الحكومة الفرنسية هذه التدابير. وتقرّ الحكومتان أن الحكومة الفرنسية مسؤولة عن مصير الشخصيات الجزائرية المعتقلين حاليا كما أن الحكومتين تناديان الحكومة الفرنسية للإسراع باتخاذ التدابير اللازمة لإرجاع جو الطمأنينة الضروري لحلّ النزاع الخطير الذي نجم أخيرا وذلك مراعاة لمصلحة جميع الدول المعنية بالأمر".[435]

والملاحظ أن الحكومتان قدمتا احتجاجا صارما وشديد اللّهجة على الاختطاف واعتبرته اعتداء على سيادتها ومحاولة لإفشال مساعيهما لإقرار السلم والأمن في الشمال الإفريقي وعرقلة التطور والعلاقات بين المنطقة وفرنسا وحملت الفرنسيين المسؤولية وطالبتهم باتخاذ إجراءات تعيد الاطمئنان والسلام.

---

[435] - الصباح، ع 1489، 26 أكتوبر 1956، نص المذكرة التونسية المغربية، ص1.

وقد اهتمّ بورقيبة بعد خيانة فرنسا له بتحسيس أمريكا والأمم المتحدة وأوروبا بالقضية الجزائرية والتحرّك تجاهما ليقطع الدعم المالي والمساعدات عن فرنسا ولتدويل القضية الجزائرية.

وقد عقب على تصريح موللي رئيس الحكومة الفرنسية الذي قال "لا سلم ولا طمأنينة في نطاق استعباد، بوّدنا أن يشمل كافة البشر ولا يقتصر على فئة معينة وإخواننا الجزائريون هم بشر أيضا ولا يمكن أن يستقر السلم في ربوع الجزائر في نطاق الاستعباد".([436])

عقب بورقيبة على تناقض في تصريحات موللي وطالب بتعميمها وتجسيدها على أرض الواقع لكافة الشعوب وعدم الإقصاء وانتقد حرّمان الجزائريين من هذا الحق.

وتلقـّى الرئيس الحبيب بورقيبة برقية من الدكتور الأمين دباغين رئيس وفد جبهة التحرّير الوطني بالخارج يلفت فيها انتباهه إلى حرب الإبادة التي يتعرض لها الشعب الجزائري. هذا نصها " إن وفد جبهة التحرّير الوطني الجزائرية بالخارج يلفت نظركم إلى حرب الإبادة التي يشنها الاستعمار الفرنسي على الشعب الجزائري، إن فرنسا بقتلها الأسرى وبتطبيقها الإعدام الجماعي وبما ترتكبه من جرائم ثم تدعي انتحارات ان فرنسا بكل هذا ترمي إلى القضاء الكامل على العنصر الجزائري وأن الشعب الجزائري، صمّم على افتكاك استقلاله ويدعو العالم إلى التضامن معه للتنديد بهذه الجرائم اللاّإنسانية".([437])

وجهت جبهة التحرّير برقية إلى بورقيبة تلفت نظره إلى التجاوزات الفرنسية في حق الشعب الجزائري حيث ترتكب في حقه حرب إبادة وتقتيل وإعدام جماعي وهي تهدف من كل هذا إلى القضاء على العنصر الجزائري وتدعوه إلى فضح هذه الملابسات للعالم ومطالبته بالتضامن والتنديد بهذه الجرائم الإنسانية.

---

[436] - بورقيبة،ج 3، الانسجام طريق النجاح، باردو، 14 ديسمبر 1956، ص 141

[437] - العمل، ع 471، 28 أفريل 1957، برقية رئيس وفد جبهة التحرّير لبورقيبة، ص1.

كما صرّح أحمد فرنسيس في إطار تدعيم مسعى تكوين اتحاد أو فيدراليه شمال إفريقيا، " إن الجزائر جزء من شمال إفريقيا التي هي وحدة لا تتجزأ . وأملنا الوحيد هو إنشاء اتحاد فيدرالي لدول شمال إفريقيا الذي يمكن أن يمتد بعد أجل طويل إلى وحدة شمال إفريقيا".([438])

والملاحظ أن جبهة التحرّير نادت بإنشاء اتحاد فيدرالي لدول شمال إفريقيا واعتبرت الجزائر جزء منه وفي هذا الطرح نجدها تؤيد الأفكار التي ينادي بها بورقيبة.

3- الوساطة التونسية:

وتقدمت تونس باقتراحات جديدة لحلّ القضية الجزائرية تتكون من نقطتين تمحورت حول عقد مائدة مستديرة تجمع جبهة التحرّير الوطني الجزائرية وفرنسا والمغرب وتونس قبل مناقشة القضية الجزائريّة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة وينتج عنها مجموعة شمال إفريقيا([439]).

وهذه الاقتراحات درستها لجنة التنسيق والتنفيذ في ندوة انعقدت بتونس من 25 إلى 29 أكتوبر 1957 بمنزل خاص يقع بضواحي تونس وحضر الاجتماع أمين الدباغين رئيس الوفد الخارجي وكريم بلقاسم منسّق الجيش وعمار أو عمران عضو لجنة التنسيق والتنفيذ ومحمود الشريف قائد ولاية الأوراس وعبد ا بن طوبال قائد ولاية شمال قسنطينة ورمضان عبان عضو لجنة التنسيق والتنفيذ وعبد الحفيظ بوصوف قائد ولاية وهران وفرحات عباس عضو الوفد الخارجي وعبد الحميد مهري ممثل الجبهة بسوريا ومحمد يزيد ممثل الجبهة بالأمم المتحدة .

---

[438] - العمل، ع 556، 7 أوت 1957، تصريحات أحمد فرنسيس، ص 1و6.
[439] - نفسها، ع 614، 13 أكتوبر 1957، مقترحات تونسية، ص1.

واتفقوا على أن يكون الاستقلال شرطا أساسيا وأقرّوا كذلك ضرورة عقد ندوة ثلاثية في القريب العاجل.([440]) وقد استقبل الرئيس الحبيب بورقيبة وفدا عن لجنة التنسيق والتنفيذ أحاطوه علما بمقررات الندوة التي عقدوها بتونس. ([441])

ولتجسيد هذه المقررات على أرض الواقع سافر بورقيبة إلى المغرب لينسق المواقف مع الملك محمد الخامس وصرح بورقيبة إثر توجهه إلى المغرب قائلا : "سنعمل خلال هذه المرحلّة على وضع أسس صحيحة لوحدة شمال إفريقيا وتدعيمها بتقريب ساعة الخلاص وتحرّير شقيقتنا الجزائر".([442])

ومن هذا المنطلق اجتمع بورقيبة في الرباط بالملك محمد الخامس وناقش معه خطة الوساطة وأطلعه أيضا على موقف لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية واتفقوا على إحلّال التفاوض محلّ الحرب ودعوا الطرفين إلى الدخول في مفاوضات قصد إيجاد حلّ للقضية الجزائرية والاستقلال هو الحلّ العادل".([443])

والملاحظ أنّ محمد الخامس قدّم موافقة على الوساطة التونسية ونلمس ذلك من خلال نصّ البلاغ المشترك التونسي المغربي إذ يقول: "اجتمع الملك محمد الخامس والرئيس الحبيب بورقيبة بالرباط يوم 20 و 21 نوفمبر 1957 ودرسا القضية الجزائرية وأنهما يعرضان وساطتهما على فرنسا وقادة جبهة التحرّير الوطني الجزائرية ويدعوهم إلى المفاوضات "([444]) وقد ذكر فتحي الذيب في كتابه "عبد الناصر والثورة" المقترحات والخطة التي تقدّم بها الحبيب بورقيبة لحلّ القضية الجزائرية وتتمثل في:

1- إعطاء الجزائريين الضمانات الكافية لإجراء انتخابات حرّة لاختيار ممثلين لمفاوضة فرنسا.

2- لا يتم إيقاف القتال قبل التأكّد من هذه الضمانات

---

[440]- العمل ع 629، 131 أكتوبر 1957، ندوة لجنة التنسيق والتنفيذ ص 1 و 3

[441]- نفسها، بورقيبة يستقبل وفد لجنة التنسيق والتنفيذ، ص 3.

[442]- نفسها، ع 674، 21 نوفمبر 1957، تصريحات بورقيبة قبل التوجه إلى المغرب، ص 1.

[443]- بورقيبة، المصدر السابق،ج5، وساطة تونسية لانهاء الحرب بالجزائر،تونس، 22 نوفمبر1957،ص238– 239

[444]- العمل، ع 648، 23 نوفمبر 1957 نص البلاغ المشترك التونسي المغربي، ص 2 وانظر اكذلك الذيب، عبد الناصر والثورة، 359.

3- إطلاق سراح الزعماء الجزائريين المعتقلين بباريس.

4- عقد مؤتمر تونس يحضره ممثلون عن الدول العربية ودول البحرّ الأبيض المتوسط لدراسة مقترحات بورقيبة.(445)

لقد هاجم بورقيبة سياسة الحكومة الفرنسية ومشاريعها حيث تنوي إحداث منطقة الحرّام الممنوعة وهي نتيجة عنادها قائلا:"فهناك بين المغرب وتونس منطقة تسمى الجزائر فيها عشرة ملايين من البشر هم في قبضة حيوانات كاسرة لا رحمة فيها ولا شفقة مهددين بالفناء".(446)

وشهر بهذه المنطقة حيث استشهد بالإحصاءات الفرنسية التي ذكرت بأن عدد الذين تم إجلاؤهم في الجهة الغربية حسب مراسل جريدة "لوموند" من سكيكدة في رسالته الصادرة يوم 25 فيفري 1958 والتي كتبها يومي 23 و 24 فيفري وذلك إن عدد الذين تمّ إجلاؤهم بلغ مائة وثمانين ألف نسمة من الدوائر في شمال مقاطعة قسنطينة جمّعوا ووضعوا حول المراكز العسكرية الفرنسية ويقول إنّ هناك مائة وسبعين ألف نسمة آخرين يلزم إخراجهم وإن هذه المنطقة تماثل ثلث أو ربع الجمهورية التونسية وإن هذه المنطقة تمسح مسحا وتحرّق وتوضع فيها الألغام.(447)

وفي هذا السياق أيضا نشرت صحيفة "ليكود الجي" الفرنسية الصادرة بالجزائر مقالا تحدثت فيه عن المشاريع التي تنوي الحكومة الفرنسية تحقيقها على طول الحدود التونسية الجزائرية. لقد دار الحديث حول ماسمي بمنطقة عازلة والواقع أنّ التسمية غير صحيحة فالمشروع المزمع تحقيقه يشتمل على:

1- قطاع يسمى قطاع الخراب أو التخريب عرضه كيلو متر أو كيلو متران يمتد على طول السكة الحديدية التي تربط بين عنابة وتبسّه وخط

445- الذيب، عبد الناصر والثورة الجزائرية، ص 301.

446- العمل ع 731، 28 فيفري 1958، تصريحات بورقيبة عن منطقة الحرّام ، ص 1 و5.

447– نفسها.

موريس حتى بئر العاتر وتقام وسط هذا القطاع أسلاك شائكة وفخاخ وألغام... وطرق واسعة تمر بها قوات التدخل والمدّد السريعة.

2- قطاع آخر شبيه بالأول وواقع شرقه

3- منطقة تقع بين هذين القطاعين الخاليين يجمع السكان القطاعيين وعددهم يتراوح ما بين سبعين و ثمانين ألف نسمة حول المراكز العسكرية المقامة داخلها.

4- مراكز اجتماع ودفاع مجهزة خصيصا لحمل قنابل مدافع الهاون والمدفعية الخفيفة وإن هذه الأعمال تتطلب عشرة فيالق عسكرية وتفسح المجال لاستخدام عدد كبير من المدنيين.([448])

ولكسب تأييد الرأي العام الفرنسي لخطته أجرى بورقيبة حديثا مطولا مع جريدة "الاكسبراس" الباريسية حول القضية الجزائرية "حيث رأى أنّ أحسن حلّ في تسويتها هو اقتراح إنشاء مجموعة شمال إفريقيا تضمّ تونس والجزائر والمغرب".([449])

ومن هذا المنطلق قامت الحكومة التونسية بجهد للتوسط بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرّير الجزائرية لإجراء مفاوضات مباشرة تؤدي إلى حلّ عادل للقضية الجزائرية يضمن السيادة والاستقلال للشعب الجزائري الشقيق وقد قبلت جبهة التحرّير الوطني الجزائرية الوساطة التونسية والمغربية ولكن فرنسا رفضتها بحجة أن تونس والمغرب غير محايدتين.([450])

والملاحظ أن الرئيس بورقيبة بعد اختطاف القادة الجزائريين أصبح يركزا على هيئة الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة البريطانية ويتحرّك في هذا الاتجاه وبهدف من كل هذا إلى تدويل القضية الجزائرية إلى أن جاءت أحداث ساقية سيدي يوسف يوم 8 فيفري 1958 حيث قصفت الطائرات الفرنسية

---

[448]- العمل، ع 736، 6 مارس 1958، مشاريع الحكومة الفرنسية، ص 4.
[449]- نفسها، ع 518، 22 جوان 1957، حديث بورقيبة، ص 1 و 3.
[450]- عواطف عبد الرحمان، الصحافة العربية بالجزائر دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية (1954–1962) القاهرة، دار المأمون للطباعة، 1978 ،.ص 180 .

منطقة الساقية والتي عرف بورقيبة كيف يستثمرها ويفعّلها لصالح القضية الجزائرية حيث قبل بالوساطة الأنقلوسكسونية الأمريكية – البريطانية وهي لجنة المساعي الحميدة واشترط عليها معالجة المسألة الأساسية المتمثلة في الحملة العسكرية الفرنسية لإخماد الثورة الجزائرية.([451])

4-مؤتمر طنجة أفريل 1958

في خضمّ هذه الأحداث، طرحت فكرة عقد مؤتمر مغاربي حيث اجتمعت اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال في منزل علال الفاسي يوم 2 مارس 1958 ونشرت البلاغ التالي: "إن حزب الاستقلال لن يرضى أن تكون البلاد المغربية قاعدة تستخدمها القواة الفرنسية والأسبانية تقاتل الشعب الجزائري والمغربي وإنه ليدعو الحكومة المغربية إلى اتخاذ موقف صارم وجليّ إزاء وجود القوات الفرنسية في البلاد وإلى التأكيد على أن النظام الحالي الذي تتمتع به القوات الأجنبية في المغرب والذي يخدم الأهداف الاستعمارية وينبغي أن ينتهي واستطرد قائلا: إن اللجنة قد بحثت الوسائل الكفيلة بتعزيز الشعب المغربي مع الشعبين الجزائري والتونسي وأنها ترى إن حلّ المشكلة الجزائرية هو الشرط الذي لا بد من توفره للقيام بتعاون حقيقي بين بلدان شمال إفريقيا الثلاثة وفرنسا كما ترى أنه من الضروري الشروع في البحث عن الوسائل الكفيلة لتعزيز التضامن والوحدة المغربية قصد تشييد الاتحاد المغربي ثم مضى معبّرا عن احتجاج حزب الاستقلال على إنشاء منطقة داخل التراب الجزائري على طول الحدود التونسية تدعى منطقة الموت وتشريد سكانها وأعلن تأييده المطلق للمساعي التي تقوم بها تونس في الميدان الدولي لمنع تحقيق مشروع استبدادي".([452])

---

451 - نفسها

452- العمل ع 734، 4 مارس 1958، بيان اللجنة التنفيذية لحزب استقلال المغربي، ص 2.

وعلى إثر صدور بيان اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال المغربي الذي وجدت دعوته صداها في تونس، وجه الديوان السياسي للحزب الحرّ الدستوري التونسي البرقية التالية إلى السيد المهدي بن بركة مدير حزب الاستقلال المغربي " إن الديوان السياسي للحزب الحرّ الدستوري التونسي بعد اطلاعه على البلاغ الصادر عن اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال الشقيق يسجل بارتياح الانسجام الكامل بين حزبينا في الاتجاه والمواقف إزاء الوضع القائم في الشمال الإفريقي ويقترح الديوان السياسي على اللجنة التنفيذية وفق الاتفاق الذي حصل بين حزبينا عقد ندوة جلاء القوات الأجنبية وتحرّير الجزائر وبحث المغرب العربي الكبير".([453])

وفي هذا النطاق أيضا أصدر علال الفاسي البيان التالي" أكّد فيه على أن هناك شرطين أساسيين لبعث المغرب العربي الكبير هما جلاء القوات الأجنبية وتحرّير الجزائر ويقول نحن مغاربة في بلاد الشمال الإفريقية فسيحة الأرجاء الممتدة من السلم إلى الدار البيضاء وقد أصبح الوضع في كلا القطرين بعد الاستقلال وضعا واحدا وإن كان على تونس أن تتخلص من القيود القانونية السابقة وعلى المغرب أن تربط صلات قانونية جديدة فجوهر المشكلة كان قلب وضع بائد وتعويضه بوضع جديد يتلاءم مع السيادة المسترجعة وهو يخص قبل كل شيء جيش الاحتلال الذي لا تكمل بدونه سيادة ولا يتجسم بدونه استقلال وإن كل قطر من أقطار شمال إفريقيا في نظر المحتل جزء لا يتجزأ من الكل ولا يتسنّى له أن يُفرّط في أحد الأجزاء بدون أن ينهار ولا يرضى المستعمر ببقاء الجزائر وحدها تحت سيطرته لأنها إذا ضمنت له دوام نفوذه على جارتيها فإن استمرار احتلاله لهما يضمن له بقاء السيطرة عليها فالاستعمار الفرنسي هو شمال إفريقيا في الحاضر كما هو في الماضي ولن يكون إلا هكذا في المستقبل وعلى ذلك كان تـقويض أركانه رهين إقصاءه عن مجموع شمال إفريقيا وإلا فلا تكون حرية ولا يكون استقلال أما إذا تضافرت جهودنا على تحقيق الجلاء وتحرّير الجزائر

---

[453]- نفسها، ع 735، 5 مارس 1958، برقية الديوان السياسي إلى اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال المغربي، ص 1

فانبعاث المغرب العربي نتيجة حتمية ولن يبقى تشييده إلا رهين ربط العلاقات الطبيعية الوثيقة ولم يبق لدينا مجال فسيح للشروع في عملنا المشترك فالاستعمار لا يضيع وقته وإن كان سائرا مصيره المحتوم بحكم تطورات الواقع فإنه يضاعف الجهود لربح ربع الساعة الأخيرة... فإنما أن تنحو جميعا ونظفر بأمانينا وننتصر".([454])

وفي هذا السياق ألقى بورقيبة خطابا طالب فيه بجلاء القوات الفرنسية عن الأراضي التونسية واستقلال الجزائر ولهذا أبرقت له جبهة التحرّير من القاهرة تأييدها وقالت تجدّد لجنة التنسيق والتنفيذ لجبهة التحرّير الوطني الجزائرية بعد الاطلاع على فحوى خطابكم الأخير وإزاء المحنة التي تجتازها تونس وشمال إفريقيا لكم كامل تضامنها ولهذا تؤكد لكم جبهة التحرّير الوطني عزمها على توحيد مصير الأقطار الإفريقية الثلاثة لخوض المعركة إلى جانب القطرين الشقيقين لتحقيق جلاء القوّات الفرنسيّة الذي هو شرط أساسي للاستقلال والسيادة الكاملة".([455])

ولهذا وصل وفد من حزب الاستقلال المغربي إلى تونس يوم 19 مارس 1958 يتكون من بوبكر القادري ومحمد البناني لعقد مشاورات ومحادثات مع ممثلي الديوان السياسي للحزب الحرّ الدستوري التونسي حول تعيين مكان وتاريخ انعقاد المؤتمر وضبط جدول أعماله([456]).

وبعد المحادثات التي دارت بين الوفدين التونسي والمغربي تم إصدار البلاغ التالي "إن ممثلي حزب الاستقلال وأعضاء الديوان السياسي للحزب الحرّ الدستوري التونسي الذين اجتمعوا من يوم الأربعاء 19 مارس إلى يوم السبت 22 مارس 1958 بتونس للنظر في إبراز وحدة المغرب العربي من طور الفكرة النظرية إلى الطور الواقعي التطبيقي سجلوا وحدة نظرهم في المشاكل القائمة

---

[454]- العمل، ع 736، 7 مارس 1958، شروط الفاسي لبعث المغرب العربي الكبير، ص 1

[455]- العمل، 16 مارس 1958، جبهة التحرّير تبرق من القاهرة، ص1.

[456]- نفسها، ع 747، 20 مارس 1958 وصول الوفد المغربي، ص.2.

بالشمال الافريقي وعلى رأسها ضرورة تحقيق استقلال الجزائر واتفقوا على عقد مؤتمر بمدينة طنجة يوم 27 أفريل 1958 يضم حزب الاستقلال المغربي وجبهة التحرّير الجزائرية والحزب الحرّ الدستوري التونسي لوضع أسس تلك الوحدة وطرق تحقيقها في أقرب الآجال.([457])

والملاحظ أن مؤتمر طنجة تحصل على تزكية ودعم من قبل الرئيس بورقيبة الذي صرح بموافقته التامة للمبادئ التي أعلنها مدير حزب الاستقلال المهدي بن بركة والذي أكّد على وحدة المغرب العربي الكبير.([458])

وفي هذا السياق أيضا تحدّث عبد المجيد شاكر مدير الحزب الحرّ الدستوري التونسي قائلا:"إنّ هدف الحزب هو تحقيق الجلاء وتحرّير الجزائر وبعث المغرب الكبير وأن مؤتمر طنجة سيكون نقطة الانطلاق نحو تحقيق اتحاد بين شعوب شمال إفريقيا.([459])

بيّن الأهداف التي يسعى الحزب الحرّ الدستوري التونسي لتحقيقها والتي تتمثل في جلاء الجيوش الفرنسية عن الأراضي التونسية وتحرّير الجزائر من الاحتلال وبعث المغرب العربي وأكّد أن مؤتمر طنجة سيكون نقطة انطلاق لتحقيق وحدة اتحاد بين شعوب شمال إفريقيا ووصل الوفد التونسي إلى المغرب وتكوّن من الباهي الأدغم والطيب المهيري وعبد ا فرحات وعبد المجيد شاكر وأحمد التليلي وعلي البلهوان والطاهر بلخوجة، وقد عُيـّن الباهي الأدغم الأمين العام للحزب الدستوري رئيسا للوفد وعبد المجيد شاكر مدير الحزب ناطقا رسميا باسم الوفد خلال المؤتمر،([460]) وأما الوفد المغربي فتشكّل من علال الفاسي وأحمد بالافريج وعبد الرحمان بوعبيد والمهدي بن بركة وأبي بكر القادري ومحجوب بن صديق وفقيه الجسري وعُيّن علال الفاسي رئيس حزب الاستقلال المغربي رئيسا للوفد والمهدي بن بركة مدير حزب الاستقلال ناطقا رسميا باسم الوفد

---

[457]- نفسها، ع 751، 23 مارس 1958، بلاغ مشترك لاجتماع التونسي المغربي، ص 1.

[458]- نفسها ع 757، 25 مارس 1958، تصريحات بورقيبة، ص 2

[459]-نفسها ع 771، 17 أفريل، تصريحات عبد المجيد شاكر، ص 2

[460]- العمل ،ع 781، 28 أفريل 1958 الوفد التونسي، ص1

المغربي([461]) وأما الوفد الجزائري فتكون من فرحات عباس وعبد الحفيظ بوصوف وأحمد فرنسيس وأحمد بومنجل وعبد الحميد مهري والشيخ خير الدين وعين فرحات عباس رئيسا للوفد وأحمد بومنجل ناطقا رسميا باسم الوفد الجزائري،([462]) وقد وجه المؤتمرون دعوة إلى كل من المملكة الليبية وموريطانيا لحضور الاجتماع بصفة ملاحظ ([463]) وانطلقت اجتماعات مؤتمر طنجة حيث تم عقد جلستين تمهيديتين بالرباط حضرها ممثلو حزب الاستقلال والحزب الحرّ الدستوري التونسي وجبهة التحرّير الوطني الجزائرية وأمّاجدول الأعمال فيتكون من أربع نقاط هي: حرب الاستقلال الدائرة رحاها بالجزائر وتصفية وجود قوات الاستعمار الفرنسي بالمغرب العربي ووحدة المغرب العربي: أشكالها وقواعدها والمرحلّة الانتقالية لهذه الوحدة إنشاء منظمة دائمة لتنفيذ قرارات المؤتمر.([464]) وقد جاءت قرارات مؤتمر طنجة داعمة للقضية الجزائرية حيث أوصت ببعث المغرب العربي الاتحادي وتأليف وتشكيل حكومة جزائرية بعد استشارة تونس والمغرب وتوجيه نداء علني إلى بعض الدول الغربية والمقصود هي أمريكا وألمانيا وبريطانيا بالكف عن إعانة فرنسا في حرب الجزائر والإسراع بتصفية المخلفات الاستعمارية وبإنشاء وتأسيس مجلس استشاري مغاربي([465])وقد وضع مؤتمر طنجة الحجر الأساسي للوحدة الفيدرالية بين أقطار الشمال الإفريقي([466])وفي هذا السياق علقت جريدة" المجاهد" الجزائرية على المؤتمرات والدور الذي قامت به لخدمة القضية الجزائرية من الناحية الدعائية "وإن مؤتمر طنجة أعلن حق الشعب الجزائري الذي لا يرقى إليه الشك في السيادة والاستقلال وذلك كشرط أساسي لإنهاء النزاع الجزائري الفرنسي وأوصى كذلك بتشكيل حكومة جزائرية وفي نفس الوقت طالب بجلاء القوات الاستعمارية الفرنسية وبأن

---

[461]- نفسها، الوفد المغربي، ص 2
[462]- نفسها، الوفد الجزائري، ص 2
[463]- نفسها، ص 2
[464]- نفسها ع 781، 28 أفريل 1958، جدول أعمال مؤتمر طنجة ص 1
[465]- العمل، ع 784، 2 ماي 1958، قرارات مؤتمر طنجة، ص 1 و 4
[466]- نفسها، ع 785، 3 ماي 1958، الحجر الأساسي للوحدة، ص 1 و2

تتوقف فورا عن استخدام الأراضي التونسية والمغربية كقواعد انطلاق للعدوان على الشعب الجزائري وفي الآن ذاته وجّه نداء إلى الدول الغربية طالبا منها بالتوقف عن تزويد فرنسا بالمعونات المالية والعسكرية والسياسية".([467])

وأمّا جريدة "الطليعة" التونسية فاعتبرت مؤتمر طنجة "مرحلّة جديدة حاسمة في تاريخ المغرب العربي الكبير وفي نضال شعوبه ضدّ الاستعمار، ومن أجل استقلال كامل الشمال الإفريقي استقلالا كاملا فقد حقق ماكنا نطالب به دائما جبهة مغاربية موحدة تجابه كالرجل الواحد الاستعمار الذي يواصل حرب الإبادة في الجزائر ويشن على أقطارنا نفس الحرب بأشكال مختلفة وتنسف سياسة الحكومتين التونسية والمغربية واستنكار استمرار وجود القوات الأجنبية فوق ترابها ولاتخاذ الإجراءات اللازمة لتصفية بقايا السيطرة الاستعمارية وتوحدت مواقفها مع تأييد الشعب الجزائري المكافح... وهكذا نرى الأهمية الكبرى التي اكتسبها مؤتمر طنجة والذي أصبحت مقرراته سلاحا قويا في أيدينا لمقاومة الاستعمار وتقريب ساعة خلاص صرح المغرب العربي الكبير موحد متـراص الصفوف".([468])

وفي هذا الإطار أيضا أدلى كريم بلقاسم عضو لجنة التنسيق والتنفيذ بتصريح لجريدة "الأهرام المصرية" "أعرب فيه عن ارتياحه لمقررات طنجة وقال إنّ الجزائر لم تعد وحدها في معركة الاستقلال وإن الجبهة ستواصل حملتها العسكرية والسياسية والدبلوماسية بمساعدة تونس والمغرب".([469]) لقد عبّر المسؤول الجزائري عن ارتياحه للقرارات التي صادق عليها مؤتمر طنجة الذي أعلن دعمه ومساندته للكفاح الشعب الجزائري.

5- ندوة المهديّة

تطبيقا لتوصيات ندوة طنجة حلّ بتونس وفد جبهة التحرّير الوطني الجزائرية للمشاركة في ندوة المهدية يظم كل من السادة فرحات عباس وعبد الحفيظ بوصوف وكريم بلقاسم وأحمد فرنسيس وقد صرّح الناطق بإسم جبهة

[467]- المجاهد، ع 26، ماي 1958، مؤتمر طنجة، ص 1
[468]- الطليعة ع، 101، 7 ماي 1958،مؤتمر طنجة،ص 1و4
[469]- العمل، ع 362، 8 جويلية 1958، الحجر الأساسي للوحدة، ص 1و 2.

التحرّير الوطني الجزائرية للصحفيين عن جدول أعمال ندوة ستبحث المشاكل التونسية والمغربية والجزائرية على ضوء الحوادث الأخيرة التي جرت في فرنسا كما تبحث كيفية تطبيق القرارات المتخذة في ندوة طنجة بشأن إنشاء المجلس الاستشاري للوحدة في شمال إفريقيا يتكون من ثلاثين عضوا وتشكيل الحكومة الجزائرية الحرّة وسيكون كذلك فرصة للتنسيق بين الحكومة التونسية والمغربية وجبهة التحرّير الوطني الجزائرية حول الإعداد للمفاوضات المقبلة مع فرنسا([470]) علما أن هذه الندوة انعقدت في ظروف جديدة حيث سقطت الحكومة الفرنسية بانقلاب الجيش الفرنسي بالجزائر يوم 13 ماي1958 الذي جاء بشارل دي غول إلى سدة رئاسة الحكومة.

ولهذا أصدرت الكتابة الدائمة لمؤتمر المغرب الموحد البيان التالي:" اجتمعت الوفود المغربية والجزائرية والتونسية يوم الثلاثاء 17 جوان 1958 على الساعة السابعة مساء وذلك طبقا للتوصيات الصادرة عن مؤتمر طنجة وتقرر أثناء الاجتماع التعرّض بالخصوص إلى:

1- النظر في الحالة العامة من طرف الحكومتين المغربية والتونسية ولجنة التنسيق والتنفيذ لجبهة التحرّير الوطني الجزائرية.

2- النظر في تحقيق المؤسسات المقرة من طرف مؤتمر طنجة ([471]) وعقدت الكتابة الدّائمة لمؤتمر المغرب الموحد اجتماعا ثانيا درست فيه النقطة الأولى من جدول أعمالها حيث انطلق الاجتماع على الساعة الثامنة مساء حتى الحادية عشرة مساء ودرست تراتيب هذه النقطة من اعتبار تطور قضية الجلاء في المغرب وتونس وموقف فرنسا منها وسجلت الاتفاق الحاصل بين تونس وفرنسا وبحثت كذلك الوضعية التي يعيش فيها اللاجئون الجزائريون في تونس والمغرب

ووجهت الكتابة عنايتها لبحث الوسائل الكفيلة لمضاعفة الجهود وتنسيقها في الميدان الديبلوماسي بالنسبة إلى المغرب وتونس في نطاق تحرّير الجزائر

---

[470]- نفسها، ع 823، 15 جوان 1958 وفد جبهة التحرّير الوطني الجزائرية، ص 1 و3

[471]- العمل، ع 824، 18 جوان 1958، بلاغ من الكتابة الدائمة لمؤتمر المغرب الموحد.

المناضلة وتأييد القضية الجزائرية وحمل فرنسا على الاعتراف بحق الشعب الجزائري الشقيق في الحرية وتقرير مصيره وإنهاء القتال وسفك الدماء بالجزائر،([472]) في هذا الاجتماع مثّل المغرب كل من أحمد بالتفريج وعبد الرحيم بوعبيد وعبد الكريم غلاب ومحمد العربي العلمي ومن الجانب الجزائري فرحات عباس وكريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ وعدد من المسؤولين في بعثة الجبهة بتونس وأما الجانب التونسي فمثله الباهي الأدغم والطيب المهيري وعبد المجيد شاكر وأحمد التليلي([473]) وانعقد مؤتمر المغرب الموحد بالمهدية بمشاركة وفود الحكومتين التونسية والمغربية مع وفد لجنة التنسيق والتنفيذ لجبهة التحرّير الوطني الجزائرية أيام 17و18 و19 و20 جوان1958 وبحث باهتمام السياسة المسماة بسياسة الإندماج التي قررتها حوادث 13ماي1958 ويعتبر المؤتمر أن في انتهاج هذه السياسة تراجعا حتى بالنسبة إلى المواقف السياسية التي تقدمت بها الحكومات السابقة ويرى أن هذه السياسة لا يمكن أن تؤدي إلا إلى مضاعفة الحرب الضروس المشينة ضدّ شعب صَمَّمَ على المقاومة والكفاح ومتشبث بالجنسية الجزائرية دون سواها عاقدا العزم على الحياة ألا يحيا في كنف الحرية والسلم لذلك فإن المؤتمر يرفض كل خطة تهدف إلى الإدماج طالما شهرت به شعوب شمال إفريقيا والمؤتمر متمسك بمبادئ ومقررات طنجة يعلن حق الشعب الجزائري الثابت في السيادة والاستقلال وهو الشرط الوحيد لتسوية النزاع الفرنسي الجزائري، ويقرر المؤتمر بعد أن بحث الحالة الدولية أن يقوم بعمل مشترك في الميدان الدبلوماسي قصد الوصول إلى حلّ المشكل الجزائري حلا سلميا وسيسجل حسن استعداد الحكومتين المغربية والتونسية للبحث عن الوسائل الكفيلة بوضع حدّ للحرب الجزائرية، ويعرب المؤتمر إلى جانب ذلك عن ارتياحه إلى الاتفاقيات التي تمت بين الحكومة التونسية والفرنسية حول جلاء القوات الفرنسية عن البلاد التونسية ويعرب كذلك

---

[472]- نفسها، ع 825، 19 جوان 1958، اجتماع الكتابة الدائمة لمؤتمر المغرب الموحد، ص 1

[473]- نفسها

عن تضامنه التام مع الحكومة المغربية وسعيها فيما تقوم به من عمل يهدف إلى جلاء القوات الأجنبية عن الأراضي المغربية.(474)

وقد اعتبرت سياسة الإندماج خطوة إلى الوراء وتنصل من التزامات الحكومات السابقة وانتصار للحلّ العسكري وكل هذا يؤدي إلى مضاعفة الحرب ولهذا أعلنت رفضها شكلا ومضمونا ودعت إلى تطبيق مقررات مؤتمر طنجة وكلفت الحكومتين إلى القيام بمساعي وتحرّكات دبلوماسية قصد إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية.

وفي هذا الإطار أيضا قرّر القادة المغاربة المجتمعون بالمهدية بتونس بإنجاز ما أوصى بإنشائه مؤتمر طنجة من مؤسسات وقتية ريثما يستكّمل المغرب الموحد حرّيته واستقلاله فقرروا تأليف مجلس استشاري يتألف من ثلاثين عضوا يمثلون الأقطار الثلاثة.(475)

وفي هذا السياق أيضا علقت جريدة "المجاهد" الجزائرية على ندوة المهدية بالقول إنها جاءت لبحث تنفيذ توصيات مؤتمر طنجة وبحث وسائل التعاون السياسي والدبلوماسي لخدمة القضية الجزائرية في الخارج. (476)

ولتنسيق المواقف بين الحكومة التونسية ولجنة التنسيق والتنفيذ لجبهة التحرّير الوطني الجزائرية، حلّ بتونس يوم 11 أوت 1958 وفد يضمّ السادة كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف ومحمود الشريف حيث عقدوا اجتماعا مع أعضاء الديوان السياسي للحزب الدستوري التونسي وأصدروا بلاغا مشتركا جاء فيه "اجتمع وفد لجنة التنسيق والتنفيذ لجبهة التحرّير الوطني الجزائرية مرات متعددة أثناء إقامتهم بتونس بنواب الحكومة التونسية ونواب الحزب الحرّ الدستوري التونسي ووقع النظر في المسائل المتعلقة بتطور القضية الجزائرية من الوجهتين السياسية والعسكرية وكذلك في تطور العلاقات بين الطرفين ووقع التأكيد على التأييد الذي تتلقاه القضية الجزائرية من البلاد التونسية حكومة وشعبا.

474- العمل، ع 827، 21 جوان 1958، ندوة المهدية، ص 1 و 3.

475- نفسها، ع 828 22 جوان 1958، مجلس استشاري ص 1

476- المجاهد ع 28، جويلية 1958، ندوة المهدية، ص 1.

وسعيا لتحقيق استقلال الجزائر، اتفق الطرفان على أن يبقى التضامن الفعلي الذي تقوم عليه العلاقات بينهما في نطاق وحدة المغرب كما ضبط مؤتمر طنجة، فهي الرائد الرسمي الأصلي لجميع المساعي وستنظر الكتابة الدائمة لمؤتمر طنجة في تقوية هذا العمل وتتخذ لذلك مايجب من الإجراءات خصوصا بمناسبة الاستفتاء العام والجلسة المقبلة لهيئة الأمم المتحدة".([477])

لقد دارت مشاورات بين المسؤولين التونسيين والجزائريين حول أوضاع منطقة شمال إفريقيا وتطورات القضية الجزائرية واتفقوا على مواصلة الدعم والتأييد للشعب الجزائري وتفعيله في إطار المغرب العربي الكبير وفق ما جاءت به قرارات مؤتمر طنجة.

ونظرا للمستجدات الجديدة على الساحة السياسية عقدت الكتابة الدّائمة للمغرب العربي اجتماعا في مقر الديوان السياسي للحزب الدستوري التونسي ضمّ كلاّ من السادة عبد المجيد شاكر وأحمد التليلي وأحمد بومنجل وأحمد فرنسيس ومحمد بو ستة وعبد الحفيظ القادري أعضاء المكتب الدائم لمؤتمر المغرب العربي وبعد استعراض الحالة بإفريقيا الشمالية حددوا جدول أعمالهم كما يلي:

1- العمل المشترك في الميدان الديبلوماسي لفائدة القضية الجزائرية بمناسبة الدورة الجديدة والجلسة العامة لهيئة الأمم المتحدة.

2- الموقف المشترك تجاه الاستفتاء الفرنسي بالجزائر.

3- المجلس الاستشاري للمغرب العربي.

4- تنظيم سير الكتابة الدائمة للمغرب العربي.([478])

واستمرت أشغال الكتابة الدائمة لمؤتمر المغرب العربي الموحد من يوم الجمعة مساء حتى يوم الاثنين حيث تلا أحمد التليلي أمام الصحفيين وممثلي الإذاعة البلاغ المشترك التالي:

---

[477]- المجاهد ، ع 878، 19 أوت 1958، اجتماع لجنة التنسيق وأعضاء الديوان السياسي، ص 301.

[478]– العمل، ع، 888، 31 أوت 1958 اجتماع الكتابة الدائمة للمغرب العربي، ص 1 و3

"لقد درست الكتابة القارة لندوة طنجة الحالة بالجزائر وتطوراتها الأخيرة وضبطت الخطة الدبلوماسية المشتركة للأقطار الثلاثة في الدورة المقبلة لجمعية الأمم المتحدة وقررت الموقف الذي سيتخذه ممثلو المغرب العربي أثناء مناقشات هذه الجمعية، كما بحثت النقطة الثانية من جدول الأعمال فحددت موقف الأقطار الثلاثة من الاستفتاء الفرنسي بالجزائر كما اتفقت بعد تبادل الرأي في مسألة المجلس الاستشاري للمغرب العربي على توجيه دعوة إلى حكومات البلدان الثلاثة لتعجيل تنصيب هذا المجلس وضبطت في آخر الأمر تراتيب أعمال ومواعيد اجتماعاتها الدورية لنظامها الداخلي وقررت أن تجتمع بالرباط يوم 6 أكتوبر 1958 وتنتهز الكتابة القارة هذه الفرصة للتذكير بما صرّح به رئيس ندوة طنجة في الخطاب الذي ألقاه في الجلسة الختامية يوم 30 أفريل 1958 وهو أنه من مصلحة فرنسا أن تعلن عن استقلال الجزائر وتضع حدّا للحرب الاستعمارية لضمان مستقبل علاقتها مع الشمال الافريقي والعالم العربي بأسره، والكتابة القارة تلفت نظر الشعب الفرنسي الذي سيحدد مسؤولياته يوم 28 سبتمبر 1958 إلى كون الاستفتاء لا يحلّ مشكلة الجزائر وأنّ سياسة الإدماج لايمكن أن تقضي على الحرب القائمة".(479)

وللتشاور بين الحكومة التونسية ولجنة التنسيق والتنفيذ تحادث بورقيبة مع كريم بلقاسم ومحمود الشريف اللّذين أحاطاه علما بتشكيل الحكومة المؤقّتة الجزائرية وقد اختارت القاهرة مقرا مؤقتا للحكومة الجزائرية ولكن فرحات عباس وكريم بلقاسم ومحمود الشريف سيستقرّون بتونس حيث أعلمهم بورقيبة بقرار الحكومة التونسية بوضع قصر خاص تحت تصرّف الحكومة المؤقتة الجزائرية.(480)

479- العمل ع 889، 2 سبتمبر 1958، بلاغ مشترك من الكتابة الدائمة لمؤتمر المغرب الموحّد، ص 1

480- نفسها، 904، 19 سبتمبر 1958، مشاورات من بورقيبة وفد لجنة التنسيق و التنفيذ الجزائرية، ص 1

إثر الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية قررت الحكومة التونسية الاعتراف بها وقالت: "إنّه يطابق مقتضيات التضامن والأقطار الثلاثة بشمال إفريقيا وعبّرت عن عزمها على العمل بوسائل ايجابية لتدعيم السّلم".

وفي هذا الإطار أيضا قام عبد ا فرحات مدير ديوان الرئيس بورقيبة وسليم بنغازي رئيس قسم إفريقيا وآسيا بكتابة الدولة للشؤون الخارجية بزيارة السيد كريم بلقاسم ومحمود الشريف عضوي الحكومة الجزائرية وأبلغهما تهاني الرئيس بورقيبة والحكومة التونسية والشعب التونسي بمناسبة إعلان تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية.(481)

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة التونسية كانت من أوائل الدول التي دعمت الجزائريين إلى تشكيل حكومة في المنفى واعترفت بها رغم التحذيرات الفرنسية التي وجهت لها وذلك في إطار تضامنها ودعمها للقضية الجزائرية. وبعث الرئيس بورقيبة أيضا ببرقية تهنئة إلى رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية جاء فيها "حضرة صاحب الدولة فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية بمناسبة الإعلان عن قيام حكومة الجمهورية الجزائرية يسعدني أن أبعث لكم بإسمي الخاص وبإسم تونس حكومة وشعبا بأصدق التهاني وأطيب الأمنيات سائلا ا تعالى أن يجعل هذا الحدث التاريخي العظيم فاتحة عز ونصر للشعب الجزائري الشقيق المناضل وأن يعزز به المغرب العربي الكبير دوما في سبيل الستقرار والأمن والسلام.(482)

وفي هذه البرقية عبّر بورقيبة عن سعادته وفرحه بهذا الحدث التاريخي وتمنى أن يكون فاتحة لاستقلال الجزائر وتوحيد المغرب العربي الكبير.

وفي هذا النطاق أيضا أعلنت الخارجية الفرنسية أن تونس قد تلقت تحذيرا من فرنسا ضدّ الاعتراف بالحكومة المؤقّتة الجزائرية إلا أن هذا التحذير لم يحظ

---

481 - العمل، ع 905 20 سبتمبر 1958، اعتراف الحكومة التونسية بالحكومة المؤقتة الجزائرية، ص 1
482 - نفسها، ع 906، 21 سبتمبر 1958، برقية بورقيبة إلى رئيس الحكومة الجزائرية، ص1

بعين الاعتبار لهذا وجهت الحكومة الفرنسية يوم 22 سبتمبر 1958 احتجاجا رسميا لتونس.([483])

6 - ندوة الرباط أكتوبر 1958 :

عقدت الكتابة الدائمة للمغرب الكبير اجتماعا يوم 15 أكتوبر 1958 بالرباط وذلك في إطار اجتماعاتها الدورية التنسيقية في مقرّ حزب الاستقلال المغربي وحضر السادة محمد بوستة وعبد الحفيظ القادري عن حزب الاستقلال المغربي وأحمد التليلي والفرجاني بالحاج عمر عن الجانب التونسي وأحمد بومنجل وأحمد فرنسيس عن جبهة التحرّير الجزائرية.

وعند انتهاء الجلسة قرأ أحمد التليلي على الصحفيين البلاغ التالي "يحتوي جدول أعمال ندوة الكتابة الدائمة للمغرب العربي:

1) تطور القضية الجزائرية بعد إعلان الحكومة المؤقتة الجزائرية وغداة الاستفتاء الفرنسي وقبيل الانتخابات الفرنسية.
2) مضاعفة عمل المغرب العربي الموحد لفائدة استقلال الجزائر.
3) تنصيب الجمعية الاستشارية لأقطار المغرب العربي.
4) مضاعفة التعاون بين شعوب وحكومات المغرب العربي.([484])

والملاحظ أنه أصبح هناك تنسيق وتشاور بين الأحزاب الثلاثة في كل من تونس والجزائر والمغرب لمتابعة تطورات الأوضاع على الساحة واقتراح الحلّول المناسبة ونلمس ذلك في ندوة الرباط التي عالجت قضايا الساعة.

7- مبادرات الرئيس بورقيبة لحلّ القضية الجزائرية:

---

[483] - نفسها، ع 907، 23 سبتمبر 1958 احتجاج الحكومة الفرنسية، ص 1

[484]- العمل، ع 927، 16 أكتوبر 1958، اجتماع كتابة المغرب العربي ص، 1 ع

وفي هذا السياق يواصل الرئيس بورقيبة المساعي الحميدة لحلّ القضية الجزائرية عبّر المفاوضات حيث قدّم اقتراحا يرمي إلى إنهاء الحرب بالجزائر وإيجاد حلّ لقضية بنزرت.

أ- التنازل عن بنزرت مقابل استقلال الجزائر:

ألقى الرئيس بورقيبة خطابا قدم فيه مقترحه قائلا:" نحن نعتبر اليوم إيجاد حلّ لقضية بنزرت يكون تنازلا منا لفائدة فرنسا بشرط أن تقبل الحكومة الفرنسية بحلّ قضية الجزائر على أساس الاستقلال فإذا كنا نستطيع إعانة إخواننا الجزائريين بفضل بنزرت فنحن مستعدون لقبول الحلّ الوسط الذي يكون من نتائجه وضع حد للحرب الجزائرية من جهة والتعجيل بتحقيق وحدة شمال إفريقيا وإن هذا العرض يبقى قائما حتى يوم 17جوان1959". ([485])

قدم بورقيبة مبادرة للفرنسيين لحلّ القضية الجزائرية وتتمثل في تنازل عن بنزرت التي تحتل موقعا استراتيجيا وتحضى بمكانة واهتمام كبير لدى الفرنسيين أما المقابل فهو الاعتراف بحق الشعب الجزائري بتقرير مصيره واسترجاع دولته وذلك في إطار مساعدة للشعب الجزائري في كفاحه التحرّيري. ورغم الموقع الاستراتيجي الذي تحظى به بنزرت وقيمة العرض إلاّ أنّ فرنسا رفضته شكلا ومضمونا وبمرور المهلة أصبح لاغيا.

ب- التدخّل لدى دي غول:

في إطار المساعي الحميدة التي تقوم بها الحكومة والدبلوماسية التونسية لتقريب وجهات النظر بين الفرنسيين والجزائريين، تقابل سفير تونس بباريس الحبيب بورقيبة الابن مع الجنرال دي غول وتناولت المحادثات القضية الجزائرية([486]) في تقرير الجيش الفرنسي بتونس يتحدث عن الرئيس بورقيبة ومساعيه السياسية لحلّ القضية الجزائرية عبّر المفاوضات بين فرنسا وجبهة التحرّير الجزائرية بقول "إنّ بورقيبة يسعى إلى تدويل القضية الجزائرية وإخراجها

---

[485]- العمل، ع1035، 18 فيفري 1959، تنازل عن بنزرت لحلّ القضية الجزائرية، ص 1

[486]– نفسها، ع 1248، 28 أكتوبر1959 ،اجتماع دي غول مع السفير التونسي بباريس، ص 1

من منطق الثنائية الفرنسية الجزائرية.([487]) نجحت الحكومة التونسية في التوصّل إلى مفاوضات بين الحكومة الفرنسية والحكومة الجزائرية في ميلانو ولكنها فشلت ولهذا تدخلت الحكومة التونسية لتسهيل المفاوضات حيث استقبل الباهي الأدغم يوم 8 جويلية 1960 وفدا من الحكومة الجزائرية يتكون من رئيس الحكومة عباس فرحات وكريم بلقاسم والعقيد قاسي يوم 9 جويلية وعند عودة بورقيبة من إيطاليا استقبل الرئيس فرحات عباس وعدد من وزراء الحكومة المؤقتة([488])، والملاحظ أنّ الحكومة التونسية والحكومة الجزائرية سلكت سنة حميدة تتمثل في اجتماعات مشتركة شهريا للتشاور والتباحث لحلّ القضية الجزائرية عبّر المفاوضات حيث استقبل الرئيس بورقيبة يوم 25 جويلية 1960 فرحات عباس رئيس الحكومة والاخضر بن طوبال وعبد الحميد المهري والكومندان قاسي ووزراء آخرين ودارالحوار حول المساعي السياسية لحلّ قضية الجزائر عبّر المفاوضات وتذليل الصعوبات التي تعترضها.([489])

في هذا الإطار أيضا استقبل الرئيس بورقيبة وفدا من الحكومة الجزائرية يتقدمهم رئيس الحكومة فرحات عباس مصحوبا بالأخضر بن طوبال ومحمد يزيد والعقيد قاسي واستغرقت المباحثات ساعة ودارت حول القضية الجزائرية والمفاوضات الفرنسية الجزائرية ([490]) وفي سياق التنسيق التونسي الجزائري استقبل الرئيس بورقيبة وفدا من الحكومة الجزائرية يتكوّن من رئيس الحكومة فرحات عباس وكريم بلقاسم ومحمد يزيد والعقيد قاسي ودارت المحادثات حول المفاوضات الفرنسية الجزائرية والصعوبات التي تعترضها([491]) وأدلى رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية فرحات عباس بحديث لجريدة "الأهرام" المصرية يوم السبت 15 أكتوبر 1960 حول المفاوضات الفرنسية الجزائرية وعبّر فيه عن

---

[487]- م أ ت ح و بكرة رقم S371، ق ث ب، ق أ، م رقم 621، بنزرت في 13 ماي 1960،ص 13

[488]- م أ ت ح و بكرة رقم S371، ث ب، ق، أ،م رقم 970، بشرى بنزرت 9 أوت 1960،ص 13

[489]– العمل ع 1480، 26 جويلية 1960،مباحثات بين بورقيبة والحكومة الجزائرية، ص 1

[490]- نفسها، ع 1505، 23 أوت 1960 ،مباحثات تونسية جزائرية، ص 1

[491]- نفسها، ع 1521، 10 سبتمبر 1960، مباحثات بين بورقيبة والحكومة الجزائرية ،ص 1

تأييده لإنشاء وحدة تونسية جزائرية وقال "إنشاء ا مثل هذه الوحدة من شأنها أن تعجّل نهاية الحرب الجزائرية الفرنسية".([492])

وتحادث الرئيس بورقيبة في إطار التنسيق التونسي الجزائري مع وفد من الحكومة الجزائرية برئاسة فرحات عباس والذي صرّح عقب اللقاء "بأنه تحادث مع بورقيبة الذي أكّد له عزمه الراسخ على مساعدة الشعب الجزائري بماله من وسائل في كفاحه حتى يوم تنال فيه الجزائر استقلالها".([493])

وقد أعطيت تعليمات من قبل الحكومة التونسية إلى سفارتها بالخارج على مساعدة وتذليل الصعوبات التي يتعرض لها الجزائريون وخاصة الوزراء ولهذا نظّم السفير التونسي بالمغرب فتحي زهير حفل تكريم على شرف الوزير كريم بلقاسم بالرباط وتمكّن خلاله من الاتصال بعدة شخصيات مغربية وأجنبية وأعضاء البعثات الدبلوماسية.([494]) واستقبل الرئيس بورقيبة كذلك رئيس الحكومة الجزائرية فرحات عباس مصحوبا بالأخضر بن طوبال وبوزيد مدير البعثة الجزائرية بتونس بحضور الباهي الأدغم والصادق المقدم والطيب المهيري ومحمد المصمودي وجرت المحادثات حول تطورات القضية الجزائرية وآفاقها. وفي الأخير بعث بورقيبة ببرقيات ورسائل إلى داغ همر شولد الأمين العام للأمم المتّحدة والرئيس السنغالي ليوبولد سنغفور ورئيس ندوة برازافيل شرح فيها تطورات القضية الجزائرية.([495])

ونتيجة هذه الجهود والمساعي وجّه الرئيس شارل دي غول دعوة إلى الرئيس بورقيبة لزيارة فرنسا للتفاهم حول حلّ المشكلة الجزائرية ولبّى بورقيبة دعوة دي غول وجرت مباحثات ومشاورات بسط فيها الرئيس بورقيبة لدي غول وجهة نظره قائلا "أنّ الحرب لا تؤدي إلى نتيجة ويظهر أن دي غول اقتنع إلى حد أنه قال إذا لم يتسن التعايش بين العرب والفرنسيين بعد التحرّير فإنّه مستبعد

---

[492]- نفسها، ع 1552، 16 أكتوبر 1960 ،حديث رئيس الحكومة الجزائرية، ص 1

[493]- نفسها، 1557، 22 أكتوبر 1960 ،محادثات بين بورقيبة وعباس، ص 1

[494]- العمل، ع 1569، 5 نوفمبر 1960 ،تصريح كريم بلقاسم، ص 1 و 6 .

[495] - نفسها، ع 1606، 18 ديسمبر 1960، محادثات بين بورقيبة وعباس، ص 1.

إجلاء الأوروبيين والفرنسيين عن الجزائر وقلت له يجب التخلي عن الغرور والكبرياء والدخول في مفاوضات مع الحكومة الجزائرية والإفراج عن أعضاء الحكومة الجزائرية المعتقلين لإتاحة الفرصة للحكومة للاجتماع وجمع شملها ويجب غلق المحتشدات وإلغاؤها وإرجاع العناصر الفرنسية المتطرفة إلى فرنسا".([496])

وفي هذا اللقاء حاول بورقيبة إقناع دي غول وتنويره بالحلّول السليمة وأكّد له بأن الحرب عديمة الفائدة والجدوى وقد قدم له مجموعة من الاقتراحات تتمثل في إيقاف الحرب وفتح مفاوضات مع الجزائريين والإفراج عن الوزراء والمساجين السياسين وغلق المحتشدات وإرجاع العناصر الفرنسية المتطرفة إلى فرنسا. من كل ما سبق ذكره نلاحظ إن الحكومة التونسية قامت بجهود فاعلة وبناءة لإيجاد حلٍّ سلمي وعادل للقضية الجزائرية ونلمس ذلك من خلال دعوتها بفتح مفاوضات بين المقاومين الجزائريين والفرنسيين وقيامها بوسطات لدى الفرنسيين وعقدها لندوات ومؤتمرات لإيجاد حلّ للقضية الجزائرية والتدخل لدى دي غول والتنازل عن بنزرت مقابل استقلال الجزائر والتنسيق مع جبهة التحرّير بتكثيف المشاورات والاجتماعات لأنها أصبحت طرفا في الحرب الفرنسية الجزائرية وتبحث عن الاستقرار بمنطقة شمال إفريقيا.

III الدعم الدبلوماسي:

1- التحرّك على مستوى الأمم المتحدة:

في إطار تضامنها مع الثورة الجزائرية، بذلت الحكومة التونسية في بادئ الأمر مساعي سياسية لتقريب وجهات النظر بين الفرنسيين والجزائريين ولكنها فشلت ونلمس في سلوك الفرنسيين ومناوراتهم تصرّفاتهم فهم يؤيدون المساعي ثم يتراجعون عنها وقد ترجموها على أرض الواقع باختطاف القادة الجزائريين وهم قادمون للمشاركة في ندوة تونس التي ستقدم حلّولا للقضية الجزائرية وبعد هذا

---

[496] – بورقيبة، خطب، ج 12، ص 35-39

الإخفاق بدأت الحكومة التونسية تطالب بتدخل الأمم المتحدة في القضية الجزائرية من أجل إحقاق الحق وتوقيف المعتدي واستشهد الرئيس بورقيبة بقولة موللي "لاسلم تحت الاستبداد والإرهاق" فلماذا لا يطبقها في حق الجزائريين".([497]) انتقد ازدواجية الخطاب والغموض لدى الفرنسيين وطالبهم بتطبيق الشعارات التي ينادون بها على الشعب الجزائري.

وطالبت الحكومة التونسية كذلك بتدخل الأمم المتحدة بقواتها العسكرية في الجزائر الشقيقة "لتضع حدا للمجازر والجرائم التي يرتكبها الجيش الفرنسي وغلاة المعمرين في حقه وإنها أكثر فظاعة من جرائم المجر وعليه أن تقول كلمتها ليستقر الحق ويتقلص ظل الاعتداء".([498])

ونشرت جريدة "الاكسبراس" الفرنسية رسالة وجهها بورقيبة إلى الحكومة الفرنسية صرح فيها "أنه في اقتراع الأمم المتحدة المتعلق بترسيم القضية الجزائرية سيكون مناهضا وضدّ فرنسا".([499])

وخلال زيارته إلى الأمم المتحدة ألقى بورقيبة خطابا أمام الجلسة العامة للأمم المتحدة أدان الجرائم الفرنسية التي ترتكب في حق الشعب الجزائري واستنكر ازدواجية التعامل مع المجازر وقدم مشروعا لإنهاء الحرب بالجزائر قائلا:"نحن نشاهد اليوم حربا طاحنة تدور رحاها في الجزائر ضدّ شعب أبيّ لا ذنب له سوى تعلّق إرادته بالتخلص من السيطرة الأجنبية وتشدها أمم العالم الحرّ منذ ما يزيد عن سنتين في غير اكتراث وهي مجزرة فظيعة تبيد كل يوم شبابا من الجزائر فما بال الضمير المتمدن الذي استطاع أن يثور بسرعة واندفاع عندما استهدف الوطنيون بودابست "المجر"وكيف استطاع الصمت أمام الحرب المسلطة على الجزائر فهل يجب أن نعزي ذلك إلى التفرقة العنصرية أو الدينية؟ فالمنطق يفرض علينا أن نناهض العدوان أينما ظهرت معالمه ومهما كان مأتاه وعلى الأمم المتحدة أن تمدّ يدها إلى الشعوب التي مازالت تكافح لتحقيق مطامحها القومية ومن

---

[497]- بورقيبة، خطب، ج 3، ستكون دوما في صف الحق، تونس، 9 نوفمبر 1956 ص 65، 67

[498]- نفسه، الأمم المتحدة رسالة كبرى، تونس 16 نوفمبر 1956، ص 112

[499] - العمل ،ع، 332، 17 نوفمبر 1956، رسالة بورقيبة إلى الحكومة الفرنسية ،ص2

واجب الأمم المتحدة مساعدة فرنسا على الخروج من المأزق الذي تورطت فيه وتحديد صيغة علاقاتها بالشعب الجزائري والاعتراف بحقه الطبيعي في الاستقلال والحلّ الذي ننشده يمكن أن يتم بمراحلّ كأن يتحقق أولا وقف القتال وثانيا إرسال قوة بوليس دولي وثالثا إرسال لجنة وساطة مؤلفة من ثلاث أو أربع شخصيات تسعى إلى البحث عن شروط وقف القتال فإذا ما تم ذلك مهدت السبل وأعلن وقف إطلاق النار تحت ضمان الأمم المتحدة وأرسلت قوات البوليس الدولي".([500])

تجدر الإشارة إلى أن بورقيبة هو أول مسؤول تطرق وتناول القضية الجزائرية في أروقة الأمم المتحدة وكان يهدف من وراء ذلك إلى تدويلها وإخراجها من الثنائية حيث تحدث عن حرب الإبادة التي يتعرض لها الشعب الجزائري بسبب مطالبته بالحرية والكرامة والاستقلال وانتقد سكوت العالم وعدم اكتراثه بها وتساءل على ازدواجية المواقف حيث يثور وينتقض عندما تعرضت المجر إلى مجازر بينما في الجزائر يلازم الصمت وطالب الأمم المتحدة بالتدخل لمساعدة الجزائريين على استرجاع سيادتهم وإخراج الفرنسيين من مأزقهم بنصحهم بالاعتراف بحق الشعب الجزائري بتقرير مصيره وقدم مقترحا يتكون من ثلاث نقاط لحلّ المشكلة الجزائرية وتتمثل في وقف القتال وإرسال شرطة دولية وبعث لجنة دولية للوساطة.

وقد ناقشت الأمم المتحدة عبّر لجنتها السياسية القضية الجزائرية وتناول الكلمة السفير التونسي بالأمم المتحدة المنجي سليم فألفت نظر وانتباه اللجنة إلى التأكيد على إعطاء أولوية لمناقشة القضية الجزائرية في دورتها الحالية.([501])

وقام السفير التونسي بالأمم المتحدة بمساع لدى وفود الكتل الإفريقية الأسيوية يوم 6فيفري1957 لتقديم لائحة مشتركة وقد وافق عليها سبعة عشر وفدا موجهة إلى اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة هذا نصّها "الجمعية العامة تلفت نظركم إلى الحالة المضطربة وإلى الكفاح الجاري بالجزائر والذي سبب آلاما بشرية

---

[500]– الصباح، ع، 1513، 23 نوفمبر 1956، خطاب بورقيبة بالأمم المتحدة، ص 1 و أنظر كذلك بورقيبة، خطب،3، في سبيل تعاون الدولي، الأمم المتحدة في 22 نوفمبر 1956

[501]- العمل، ع 373، 4 جانفي 1957، نشاط السفير التونسي بالأمم المتحدة ص 1

عديدة تُعكّر التآلف بين الأمم ولهذا نطالبكم بالاعتراف بحق الجزائر في تقرير مصيرها بنفسها طبقا لمبادئ وميثاق الأمم المتحدة ونطلب من فرنسا والشعب الجزائري أن يدخلا حالا في مفاوضات من أجل إيقاف القتال وتسوية نزاعهما سلميا وفقا لمبادئ الأمم المتحدة" تحدثت عن الأوضاع الجزائرية المضطربة بسبّب الحرب التي أصبحت تهدد السلم العالمي وطالبت بالاعتراف بحق الشعب الجزائري بتقرير مصيره وبفتح مفاوضات بين الجزائريين والفرنسيين لإيقاف الحرب وتسوية نزاعهما وفقا لمبادئ ومقرارات الأمم المتحدة.

وفي هذا الإطار، اتصل المنجي سليم كذلك برؤساء وأعضاء الوفود المعتمدة لدى الأمم المتحدة طلب منهم تأييد القضية الجزائرية خلال المناقشات([502]) وفي هذا السياق أيضا ألقى السفير التونسي في الأمم المتحدة كلمة دحض فيها الأفكار الفرنسية وقال "إنّ الجزائر لم تكن فرنسية في يوم من الأيام ودعا إلى وقف القتال وفتح مفاوضات على أساس الاعتراف بحق الشعب الجزائري في استرجاع كرامته والتمتع بسيادته وتقرير مصيره طبقا لميثاق الأمم المتحدة".([503]) فنّد الادعاءات الفرنسية وتزييفها لتاريخ الجزائر ودعا إلى وقف القتال وفتح مفاوضات بين الجزائريين والفرنسيين.

ووجه السفير التونسي انتقادا إلى اللاّئحة التي تقدمت بها أمريكا الجنوبية وإيطاليا وقال "إنها تساند فرنسا في جرائمها المرتكبة بحق الشعب الجزائري وأفكارها خرافية ولا تعترف بحق الشعب الجزائري بتقرير مصيره وفقا لمبادئ وميثاق الأمم المتحدة".([504])

والملاحظ إن البعثة التونسية بالأمم المتحدة قامت بجهود حثيثة لتعريف بالقضية الجزائرية والتحسيس بها والتصدي للفرنسيين وحلّفائهم ونلمس ذلك في اللائحة التي حمّلتهم مسؤولية الجرائم التي يرتكبها الفرنسيون في حق الشعب

---

[502] الصباح ع، 1578، 7 فيفري 1957 لائحة الكليّة الإفريقيّة الآسيوية ص 1 و4

[503]- العمل، ع 403، 8 فيفري 1957، كلمة المنجي سليم بالأمم المتحدة ص 1 و 6

[504]- العمل، ع 408، 14 فبفري 1957، المنجي سليم ينقد لائحة امريكا الجنوبية وإيطاليا، ص 1

الجزائري وتأييدهم في أفكارهم وأحلامهم الخرافية التي تفتري على التاريخ وتـُزَوّرُه.

والملاحظ أنّ الحكومة الفرنسية اقترفت في حق الشعب الجزائري جرائم إنسانية من قتل واعتقال وسلكت سياسة الأرض المحرّوقة ولهذا هاجر الكثير منهم إلى تونس والمغرب وأصبحوا في وضعية مأساوية وقد طالب السفير التونسي بالأمم المتحدة بمقابلة الأمين العام بالأمم المتحدة "داغ هامر شولد" قصد التباحث معه حول مشكل اللاّجئين الجزائريين الذين تفاقم عددهم وسلم إلى الأمين العام تقريرا إضافيا عن الحالة التي عليها اللاجئون وانتقد التقرير ازدواجية التعامل بين الشعوب وطالب أن يعامل اللاجئون الجزائريون مثل اللاجئين المجريين وفي الآن نفسه سلم إلى الصحافيين ومندوبو الإذاعات تصريحا كتابيا.([505])

للتشهير بجرائم فرنسا بحق الشعب الجزائري الشقيق قدّم مندوب تونس بالأمم المتحدة محمود المسعدي مداخلة أمام اللجنة الاجتماعية الإنسانية والثقافية "اتهم فيها فرنسا بخرقها لحقوق الإنسان وتمثلت في اعتقالات وإيقافات لا مبرر لها والتي لا تركز على ضمانات عدلّية والاعتقالات لمدّة طويلة بدون بحث أو تهمة".([506])

للإشارة إلى إن البعثة التونسية وضفت منبر الأمم المتحدة لخدمة التعريف بالقضية الجزائرية وكسب أنصار ومؤيدين لها وفضح الفرنسيين لجرائمهم التي يقومون بها في حق الشعب الجزائري.

تقدم كذلك ممثل جبهة التحرّير الجزائرية بالأمم المتحدة محمد يزيد باقتراح أن تقوم كل من تونس والمغرب بالدفاع عن القضية الجزائرية عند شروع اللجنة السياسية في مناقشة القضية الجزائرية وعرض وجهة نظر جبهة التحرّير الوطني الجزائريّة.([507])

---

[505]- نفسها، ع 497، 29 ماي 1957، مباحثات السفير التونسي مع الأمين العام للأمم المتحدة ،ص 1.

[506]- نفسها، ع 606، 5 أكتوبر 1957، مدّاخلة مندوب تونس بالأمم المتحدة ص 1 و 2

[507]– العمل، 637، 9 نوفمبر 1957، مقترح محمد يزيد، ص 1

وفي إطار الجهود التونسية لكسب أصوات دول أمريكا الجنوبية لصالح القضية الجزائرية، عقد المنجي سليم اجتماعا بوفود دول أمريكا الجنوبية العشرين بمناسبة شروع اللجنة السياسية في مناقشة القضية الجزائرية وألقى خطابا هامّا "استعرض فيه المشكل الجزائري وأكّد على ضرورة تدخل الأمم المتحدة وأن تتحمل مسؤولياتها للتمهيد بتسوية سلمية مصدرها التفاوض".([508])

وفي هذا السياق ناقشت اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة القضية الجزائرية وكان المنجي سليم أول خطيب في هذه الجلسة "حيث طالب بالدخول في مفاوضات بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرّير الجزائرية طبقا لمبادئ الأمم المتحدة ووضع حد للقتال والاتفاق بين الطرفين وفند الاقتراحات الفرنسية وقال إنها تجاوزتها الأحداث والمتمثلة في ثلاث مراحلّ لوقف إطلاق النار وإجراء انتخابات والشروع في مفاوضات".([509])

وفي هذا الإطار أيضا ألقى المنجي سليم خطابا بالأمم المتحدة انتقد فيه المسودة التي تقدمت بها كندا وأعلن أنه لا يستطيع أن يصوّت إلا على المسودة التي تقدمت بها المجموعة الإفريقية الآسيوية([510]). ونتيجة للمساعي التونسية وجبهة التحرّير والدول الصديقة للمقاومة بالجزائر أصبحت القضية الجزائرية قضية دولية حيث تم رفعها إلى مجلس الأمن وكان لها صدى بعيد في الأوساط السياسية العالمية وهي مثلت أول خطوة في طريق تدويل القضية الجزائرية التي كثيرا ما سعت فرنسا إلى أن تجعلها قضية داخلية فرنسية ونلاحظ كذلك تغييرا في الموقف والنظرة الأمريكية للقضية الجزائرية ونلمس ذلك في تصريح كاتب الدولة للخارجيّة الأمريكية مستر دلاس الذي قال "إن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تعتبر قضية الجزائر مسألة عالمية وهي عازمة على اجتياز الاعتبارات القانونية".([511])

---

[508]- نفسها، ع 653 28 نوفمبر 1957 اجتماع السفير الدولي بالأمم المتحدة ،ص 1 و 2
[509]- نفسها، ع 655، 30 نوفمبر 1957، مدّاخلة المنجي سليم بالأمم المتحدة ص 1 و 2
[510]– نفسها، ع 661، 7 ديسمبر 1957 ،خطاب المنجي سليم نالأمم المتحدة ،ص 1و2
[511]- العمل ،ع 717، 12 فيفري 1958، تصريحات وزير الخارجية الأمريكي، ص 1 و 2

وأيدت الصحافة العالمية تصريحات كاتب الدولة للخارجية الأمريكية وشنت حملة ضدّ السياسة الفرنسية "ودعت إلى تدويل القضية الجزائرية إذ ترى هذه الحرب جرثومة تنخر عظام الدول الغربية وهي بتحالفها مع فرنسا لا يمكنها غضّ الطرف عن الحالة السيئة التي أصبحت تخيّم على الجزائر".(512)

وقامت الدبلوماسية التونسية بمساع لدى الكتلة الإفريقية الآسيوية بالأمم المتحدة لتأييد القضية الجزائرية ونجحت في عقد اجتماع لها تحت رئاسة المنجي سليم وقررت تشكيل لجنة لمتابعة القضية الجزائرية برئاسة تونس وتضم كلاّ من المغرب وأندونيسيا وسيلان ورومانيا وتركيا والحبشة ومهمّتها تتبع تطورات القضية الجزائرية والتباحث مع الأمين العام للأمم المتحدة.(513)

وفي إطار التشهير بجرائم الاستعمار الفرنسي وكشفها للرأي العام العالمي وجّه المنجي سليم سفير تونس بواشنطن مذكرة يوم 26 فيفري 1958 إلى الأمين العام للأمم المتحدة "يلفت فيها نظره إلى العواقب السيئة التي قد تترتب عن إنشاء المنطقة الحرام بالجزائر على طول الحدود التونسية الجزائرية وأصبحت تطرد الأهالي القاطنين في تلك المنطقة ويؤكد له أن نتائجها هي طرد وتشريد حوالي مائتين وخمسين ألف لاجئ جزائري من أراضيهم".(514)

وفي إطار المساعي التونسية لتحسيس الرأي العام والدول بالقضية الجزائرية اتصل المنجي سليم بوفود أمريكا اللاتينية وعقد اجتماعا مشتركا مع عشرين وفدا منهم وألقى خطابا يطلب الدعم منهم لحلّ القضية الجزائرية وفقا لمبادئ وميثاق الأمم المتحدة والتقى كذلك بنائب وزير الخارجية الكندية وسفير ألمانيا بالأمم المتحدة والسفير الأمريكي بالأمم المتحدة وأثناء محادثاته أكّد أنه لا يمكن أن ينفرج الوضع بشمال إفريقيا إلا بحلّ القضية الجزائرية.(515)

---

512 - نفسها الصحافة العالمية ص 2

513- نفسها، ع 721، 15 فيفري 1958، اجتماع بمند وبين الدول الإغريقية والأسبوعية بالأمم المتحدة، ص1

514- نفسها، 731، 28 فيفري 1958، السفير التونسي يوجّه مذكرة إلى الأمين العام للمم المتحدة، ص 3

515- العمل، ع 748، 19 مارس 1958، مشاورات المنجي سليم، ص 1.

وأدلى كذلك بتصريح ردا على المقترحات الفرنسية التي تطالب بنشر قوّات أممية على الحدود التونسية الجزائرية وقال "إنّ الحكومة التونسية لن تقبل بأي حال من الأحوال أن تخضع الحدود التونسية الجزائرية لمراقبة أممية ممّا ينجرّ عنه إقامة ملاحظين بالتراب التونسي ووصف هذا الإجراء بأنّه ضرب من العبث لا يمكننا قبوله أبدا وخصوصا إنّ هذه التدابير قد يفهم منها أن تونس تعترف بأن لها قسطا من المسؤولية في عبور اللاجئين الجزائريين إليها".([516])

رفضت الحكومة التونسية المقترح الفرنسي القاضي بنشر قوات الأمم المتحدة على طول الحدود التونسية الجزائرية لمراقبتها والحدّ من تهريب الأسلحة ودخول المقاومين الجزائريين لأنه يساعد الفرنسيين على القضاء على الثورة الجزائرية ولا يحلّ المشكلة الجزائرية بل يزيد في تدهورها.

ولكسب أصوات الدول المعتمدة بالأمم المتحدة لصالح القضية الجزائرية عقد المنجي سليم اجتماعا ضم وفود دول أمريكا الجنوبية وعرض عليهم وجهة نظر شمال إفريقيا بشأن القضية الجزائرية واستعرض معهم كذلك المراحلّ والتطورات الأخيرة للقضية الجزائرية وطلب منهم تأييد الوطنيين الجزائريين أثناء الدورة المقبلة للجمعية العامّة للأمم المتحدة.([517])

واستعدادا للدورة المقبلة للأمم المتحدة عقد المنجي سليم اجتماعا تنسيقّيا وتشاوريا مع الوفد الجزائري المغربي وآخر مع الكتلة الإفريقية حـول دعم القضية الجزائريـة.([518])

وفي هذا السياق اجتمعت اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة لمناقشة القضية الجزائرية وألقى فيها السفير التونسي المنجي سليم خطابا "فندّد ودحض فيه النظرية الفرنسية القائلة إن حرب الجزائر لاتهم إلا فرنسا وتحدث عن حرّكة اللاجئين بتونس والخروقات التي يقوم بها الجيش الفرنسي بالجزائر على الحدود

---

[516]- نفسها، ع 760، 2 أفريل 1958 تصريحات المنجي سليم، ص 1.
[517]- نفسها، ع 970، 4 ديسمبر 1958 اجتماع المنجي سليم بوفود أمريكا الجنوبية، ص 1.
[518]- نفسها، ع 972، 6 ديسمبر 1958 اجتماعات المنجي سليم، ص 1.

التونسية وطالب الأمم المتحدة بالتدخل لحلّ القضية الجزائرية وفق مبادئ وميثاق الأمم المتحدة".([519])

وردًّا على الادعاءات الفرنسية التي تفتري وتتناقض مع الواقع، صرّح المنجي سليم بأنّ هذه الحرب أصبحت تهدد السلم والأمن بالمنطقة التي عرفت حركة نزوح للاجئين إلى تونس بسبب اعتداءات الجيش الفرنسي وفي الآن ذاته طالب الأمم المتحدة بالتدخل لوضع حدّ لهذه التجاوزات وحلّ القضية الجزائرية بالاعتراف بحق تقرير المصير.

أقامت السفارة التونسية بالأمم المتحدة حفل استقبال على شرف وفد جبهة التحرّير الوطني الجزائرية المشارك في مناقشات الأمم المتحدة بحضور عدة شخصيات([520]) وفي هذا السياق بعث محمد يزيد وزير الأخبار الجزائري ورئيس الوفد الجزائري بالأمم المتحدة برقية إلى الرئيس بورقيبة عند الانتهاء من مناقشة القضية الجزائرية:"نريد أن نـُعبّر لكم عن ارتياحنا لما برهن به الوفد التونسي برئاسة المنجي سليم من مساندة فعّالة للقضية الجزائرية".([521])

وقد تحادث السفير التونسي المنجي سليم مع الأمين العام للأمم المتحدة همر شولد لمدّة ساعة بشأن الأوضاع بالجزائر ثمّ اجتمع مع الكتلة الإفريقية الآسيوية لتنسيق المواقف حول القضية الجزائرية.([522])

وفي إطار تنسيق المواقف واستعدادًا لدورة الأمم المتحدة لمناقشة القضية الجزائرية عقدت الدول المغاربية اجتماعا ضمّ وفودًا من تونس والجزائر وليبيا والمغرب وترأس الاجتماع المنجي سليم([523]) والملاحظ أنّ الدبلوماسية التونسية قامت بمساع حثيثة لدى دول الكتلة الإفريقية والآسيوية لتقديم لائحة مشتركة للأمم المتحدة متعلقة بمناقشة القضية الجزائرية وقد حصل فعلا اتفاق بين الأعضاء العشرة المتفرعة عن الكتلة الإفريقية الآسيوية والتي تضم تونس والمغرب وليبيا

---

[519]- العمل، ع 974، 9 ديسمبر 1958، مدّاخلة المنجي سليم بالأمم المتحدة، ص1

[520]- الزهرة ع 15 سلسلة الجديدة، 15 ديسمبر 1958، حول استقبال على شرف الوفد الجزائري، ص 1

[521] - العمل، ع 980، 16 ديسمبر 1958، برقية الوفد الجزائري بالأمم المتحدة إلى رئيس بورقيبة

[522] - نفسها، ع 1071 1 أفريل 1959، محادثات المنجي سليم، ص1 و2

[523] - نفسها، ع 1071، 1 أفريل 1959، محادثات المنجي سليم، 1 و 2

ودولا أخرى بعد اجتماع دام ساعتين وستقدم لائحة مشتركة للأمم المتحدة([524]) في إطار الجهود التي يبذ لها السفير التونسي لكسب أصوات تأييد جديدة للقضية الجزائرية قام المنجي سليم باتصالات واجتماعات مع مندوبي الدول الإفريقية الجديدة وصرّح "أنها ستؤيد وتصوّت لصالح القضية الجزائرية عند عرضها على بساط البحث بالأمم المتحدة" وتباحث أيضا مع وزير الخارجية السينغالي الذي يقوم بزيارة إلى الأمم المتحدة وطلب منه دعم القضية الجزائرية بالأمم المتحدة".([525])

وافتتحت اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة مناقشات القضية الجزائرية ولهذا ألقى المنجي سليم خطابا جامعا فغمر الارتياح الدوائر الأممية وعند انتهائه أدلى أعضاء الوفد الجزائري بالتصريح التالي:" نودّ أن نـُعبّر عن ارتياحنا لخطاب المنجي سليم الذي ساهم مساهمة كبيرة في نجاح القضية الجزائرية بالأمم المتحدة".

وفي هذا السياق أيضا أبرق وفد الحكومة المؤقتة الجزائرية من نيويورك برقية شكر إلى الرئيس بورقيبة هذا نصّها:"يطيب لنا أن نعبّر لفخامتكم بإسم وفدنا وبإسمنا الخاص عن عظيم ارتياحنا للبيان الهام الذي ألقاه أخونا المنجي سليم بالجمعية العامة للأمم المتحدة وأننا نعتبر خطابه القيّم حول المشكل الجزائري مساهمة ذات أهمية كبرى لفائدة نجاح القضية الجزائرية والمغرب العربي وتفضلوا يا فخامة الرئيس بقبول احتراماتنا الفائقة من كريم بلقاسم، أحمد فرنسيس ومحمد يزيد".([526]) نظرا لأهمّية القضيّة الجزائرية على الساحة الدوليّة قدم الوفد التونسي بالأمم المتحدة مذكرة تطالب بتقديم القضية الجزائرية على القضية الثانية المدّرجة بجدول أعمال اللجنة السياسية للجمعية العامة"([527])ولكسب التأييد داخل الأمم المتحدة لصالح القضية الجزائرية قام المنجي سليم سفير تونس بواشنطن والحبيب بورقيبة الابن سفير تونس بفرنسا بجهود نشيطة وحقيقية تمهيدا لمناقشة

---

[524] - العمل، ع 1274، 27 نوفمبر 1959، اجتماع الدول المغاربية

[525] – نفسها، ع 1278، 2 ديسمبر 1959 اجتماعات الكتلة الإفريقية السيوية

[526] - نفسها، 1540، 2 أكتوبر 1960، تصريح المنجي سليم، ص 1و 4

[527] - نفسها، ع 1548 12 أكتوبر 1960، الوفد الجزائري الأمم المتحدة ص 1 و4

الأمم المتحدة القضية الجزائرية حيث كانا يجريان محادثات في معابر الأمم المتحدة مع مختلف الوفود وخاصة وفود الدول الغربية والإفريقية لإقناعهما بالوقوف إلى جانب الوطنيين الجزائريين في مناقشات اللجنة السياسية التي ستفتح يوم 5 ديسمبر 1960.([528])

وفي هذا الإطار أيضا أجرى المنجي سليم مشاورات ومباحثات مع وفود دول أمريكا اللاتينية حيث اجتمع مع عشرين وفدا وأكّد لهم على ضرورة اتخاذ موقف إيجابي إزاء القضية الجزائرية وقال "إنّ غرضنا هو وضع حدّ لحرب الجزائر ودعا ممثلي دول أمريكا اللاتينية إلى تأييد حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وفقا لمبادئ وميثاق الأمم المتحدة".([529])

وافتتحت جلسة الأمم المتحدة للجنة السياسية في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم 15 ديسمبر1960 لإستئناف مناقشة القضية الجزائرية وأخذ الكلمة مندوب تونس المنجي سليم "وعبّر عن أسفه لموقف السنغال وتأسف لعدم مشاركة فرنسا في المناقشات وقال إنّ العدالة والحق يفرضان ربط مصير شعبنا نهائيا بمصير الشعب الجزائري وإنّ حرّية الجزائر لا بدّ أن تتم وتحصل عليها مهما تكن الوسائل ومهما يكن الثّمن وهذا الثّمن وهذه الوسائل هي تدخّل الأمم المتّحدة".([530])

ناقشت اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة القضية الجزائرية حيث تدخّل سفير تونس بالأمم المتحدة بورقيبة الإبن وقال" بأنّ هناك تضارب بيّنا في الإشاعات التي أحكم نسجها والقائلة بين المفاوضات الجزائرية فرنسية سرّية تجري الآن وستنتهي قريبا جدّا إلى مفاوضات علنيّة وفي الواقع الذي نشاهد ما يلاقي أعمال القمع المتواصلة وخاصة ضدّ الجزائريين الذين ينضمون مظاهرات سلمّية وأنّ الجانبين يصرّحان برغبتهما في التفاوض وأن عقبة الصحرّاء التي

---

[528] - العمل، ع 1572، 9 نوفمبر 1960 مذكرة الوفد التونسي بالأمم المتحدة، ص1

[529] - نفسها، ع 1582، 20 نوفمبر 1960 مساعي المنجي سليم والحبيب بورقيبةالإبن ص 1 و 4 وانظر كذلك العمل، ع 1585، 24 نوفمبر 1960 مباحثات سليم مع وفود أمريكا اللاتنية ص 1

[530] - نفسها ع 1604، 16 ديسمبر 1960، خطاب المنجي سليم، ص 1و 6.

كانت قائمة في الطريق قد زالت غير أنّ العالم ينتظر أن تصبح الأقوال أفعّالا وأن تكتسي التصريحات عن المبدأ وعن النوايا نور والواقع.... وأنّ وجود منظمة الجيش السرّي وانعدام الفاعلية من جانب الحكومة الفرنسية في مقاومة واضعي شحنات البلاستيك يُثيران الشك في حسن نية أحد الطرفين المتقابلين...وإنّ الحكومة المؤقّتة الجزائرية ترغب في السلم لأنها في أمس الحاجة لطاقتها حتّى تنفقها في تجديد بناء البلاد الجزائريّة وفي خصوص جهاد حقيقي ضدّ الفاقة والتخلّف..."([531])

الملاحظ أنه نبّه إلى الإشاعات التي يرّوجها الفرنسيون لتأخير مناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة والقائلة بوجود مفاوضات سرية مع الجزائريين وستظهر إلى علانية. غير أن الواقع يبين عكس ذلك حيث نجد الممارسات القمعية ضدّ السكان والمنظمة الإرهابية للجيش السري وعدم تحمس الحكومة الفرنسية للتصدي للإرهابيين واضعي القنابل التي تحصد الأبرياء من الجزائريين كل هذا يثير الشك في صدق الفرنسيين وحسن نواياهم اتجاه الجزائريين وعلى الرغم من أن الحكومة الجزائرية ترغب في السلم والتفاوض لتتفرغ لبناء وتشييد الدولة الجديدة.

والملاحظ أن الحكومة التونسية قامت بمساعي لدى الفرنسيين لإيجاد حلّ للقضية الجزائرية ولكنها فشلت ولهذا عملت على إخراجها من الثنائية بتدويلها وإشراك الأمم المتحدة والعالم في جهود التسوية السليمة.

ومن هذا المنطلق حاولت تفعيل دورها لصالح القضية الجزائرية حيث استغلت منبرها الدعاية والتعريف بها لكسب أنصار ومؤيدين وفضح الممارسات القمعية الفرنسية في حق الشعب الجزائري وتكثيف الاجتماعات والمساعي لدى الدول المعتمدة بها للتصويت لصالح القضية الجزائرية. وقد نجحت الدبلوماسية التونسية إلى حد ما في هذه المهمة بشهادة البعثة السياسية بجبهة التحرّير الجزائرية بالأمم المتحدة.

531- العمل، ع 1918، 20 ديسمبر 1961، تدخّل ممثل تونس للأمم المتحدة، ص 6.

2 التدخّل لدى الدول الغربيّة:

أ- التدخل على مستوى الأنقلوسكسونيين

على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية:

قامت الحكومة التونسية بمساع حثيثة لدى الحكومة الفرنسية لتجنح إلى السلم وتتفاوض مع الجزائريين وفقا لمبادئ وميثاق الأمم المتحدة وتعترف بحقهم في استرجاع استقلالهم ولكن قد خاب مسعاها وأملها خاصة بعد اختطاف قادة جبهة التحرّير الوطني الجزائرية ولهذا عملت على إخراج القضية الجزائرية من الثنائية الفرنسية الجزائرية وذلك بتشريك وإدخال أطراف أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا التي كانت تدعم فرنسا ماديا وعسكريا.ومن هذا المنطلق ركّزت الحكومة التونسية التحرّك على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية وقامت بحملة تحسيسية وتوعوية لفائدة القضية الجزائرية.

وقد اغتنم الرئيس بورقيبة زيارته لأمريكا لتمثيل تونس في الأمم المتحدة حيث قام بمشاورات مع المسؤولين الأمريكيين وتقابل مع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إيزنهاور يوم 21 نوفمبر 1956 وشرح له القضية الجزائرية وأطلعه على التدابير التي اقترحها على فرنسا والمتمثلة في الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال ويكون هذا الاستقلال داخلا في نطاق وحدة شمال إفريقيا الواسعة والتي تضم تونس والجزائر والمغرب وتكون بدورها مرتبطة بفرنسا بروابط التعاون الحرّ أساسه حرّية تقرير المصير وتكون هي ذاتها متحرّرة من كل شعور موروث. وطلب من الرئيس الأمريكي التدخل والمساعدة لإيجاد حلّ عادل للقضية الجزائرية.([532]) وأعطى بورقيبة تفصيلات أخرى خلال لقاءه بالرئيس الأمريكي وقال "بأن أبرز موضوع تناولته المحادثات القضية الجزائرية حيث وقع تبادل الآراء في شأن الحلّول الممكنة وصرحت أنه لا يمكن وقف القتال إلا بالاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال وكل ماعدا ذلك

[532] – العمل، ع 336، 22 نوفمبر 1956، مقابلة بورقيبة وإيزنهاور، ص 1 وانظر كذلك الصباح، ع 1527، 9 ديسمبر 1956، مقابلة رئيس بورقيبة.

من إصلاحات مقترحة لا سبيل إليها ولا يمكن أن ترضي المجاهدين الجزائريين بتسليم البلاد ووقف القتال وأنه ليس لأي كان الحق في الاقتصاص من إخواننا الجزائريين في ترابنا التونسي"([533]) تجدر الإشارة إلى أن الاستراتيجية الجديدة المعتمدة لدى الدبلوماسية التونسية هي تكثيف المشاورات والمساعي لدى الدول الانقلوسكسونية والتركيز على المشكل الجزائري. وفي هذا الإطار يدخل اللقاء الذي جمع بين الرئيس بورقيبة والرئيس الأمريكي حيث تم التطرق إلى القضية الجزائرية والتأكيد على ضرورة أن تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دورا فاعلا في حلّها وأكّد بورقيبة على ضرورة الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره ثم وقف القتال وما عدى ذلك من الحلّول لا يقنع، فالمقاومون لا يقبلون بها وأما الإصلاحات المقترحة فإنها عديمة الفائدة والجدوى.

وفي الآن نفسه رفض بورقيبة حق تتبع الجزائريين بالتراب التونسي وعبّر عن امتعاظه من الاعتداءات التي يتعرض لها. ولكسب الرأي العام الأمريكي وتحسيس المسؤولين الأمريكيين وجّه الرئيس بورقيبة نداء إلى أمريكا نشرته الصحف الأمريكية "دعاها وحثّها إلى الاقتراع والتّصويت لفائدة استقلال الجزائر عند درس ومناقشة القضية الجزائرية من طرف اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة خلال الأسبوع القادم".([534]) وفي هذا الإطار أيضا تحرّكت الدبلوماسية التونسية وركّزت على الولايات المتحدة حيث أجرى المنجي سليم محادثات هامة مع والمروبارموفي وكيل كاتب الدولة الأمريكي المساعد واستغرقت تسعين دقيقة أثيرت خلالها القضية الجزائرية واستعرض المنجي سليم نتائج هذه المساعي على وفود الكتلة الإفريقية الآسيويّة في اجتماع مقبل.([535]) وقام السفير التونسي أيضا بزيارة لوزارة الخارجية الأمريكية حيث اجتمع مع كاتب الدولة للخارجية الأمريكية جون فوستر دالاس ودامت المحادثات ساعة وركزت على القضية

---

[533] - بورقيبة، خطب، ج 3، الإنسجام طريق النجاح، باردو، 14 ديسمبر 1956، ص 145 - 144، 151.
[534] - العمل، ع 382، 15 جانفي 1957، نداء بورقيبة لأمريكا التصويت لصالح الجزائر، ص 1.
[535] - نفسها، ع 383، 16 جانفي 1957، محادثات المنجي سليم مع وكيل الخارجية الأمريكي، ص 1.

الجزائريّة وطالب السفير التونسي بالتدخّل الأمريكي وبتأييدها في مناقشات الأمم المتحدة.([536])

والملاحظ أنّ الاهتمام الأمريكي بالقضية الجزائرية ازداد وتطور ونلمس ذلك مـن تصريح عـضو مجلس الشيوخ الأمريكي كيندي الذي انتقد سياسـة فرنسا بالجزائـر وإصرارها عـلى حرب لا ترجى منها نتيجة ولهذا بعث له رئيس المـجلس التأسيسـي التونسي برقية يشكره ويثني فيها على مواقفه وكذلك فعلت عدة منظمات تونسية.([537])

وفي هذا أيضا، قامت تونس بمسعى آخر لدى الإدارة الأمريكية للتشهير بالأعمال الإجرامية والقمع والاضطهاد التي تقوم بها فرنسا ضدّ الشعب الجزائري وذلك لحملها على التدخل لإيجاد حلّ عادل للقضية الجزائرية وفقا لمبادئ وميثاق الأمم المتحدة.([538])

وقامت تونس بمسعى آخر بالاشتراك مع دول عربية الذين شكلوا وفدا استقبل من طرف وزير الخارجية الأمريكي دالاس وطالبوا منه بقطع المساعدة الأمريكية لفرنسا وسلّموا له مذكرة تحتوي على عشر أوراق" ندّدوا فيها بالغارات والقصف الجوي وإضراب النار في المداشر والقرى وطرق التنكيل والتعذيب المسلطة على المساجين الجزائريين وحشدهم في محتشدات ومعتقلات عديدة باستعمال الغاز الخانق ضدّ الأهالي ودعوا إلى فتح تحقيق في هذه الجرائم الإنسانية".([539])

وفي هذا الإطار أيضا تقابل المنجي سليم برفقة السفيرين السوري والمغربي في وزارة الخارجية الأمريكية مع وكيل كاتب الدولة المساعد للشؤون الإفريقية والشرق الأوسط ويليام رونترى يوم 11 جوان 1957 ودام الاجتماع أكثر من

536- نفسها، ع 400، 5 فيفري 1957، اجتماع سليم مع وزير الخارجية ص 1 و 5 .
537 - بورقيبة، خطب، ج 4 الأراضي الإشتراكية، تونس، 4 جويلية 1957، ص 296 و 299.
538 - العمل، ع 485، 15 ماي 1957، مساعي التونسية، ص 1
539 - العمل، ع 494، 25 ماي 1957، مساعي العربية لدى الولايات المتحدة الأمريكية، ص 1 و 6 .

ساعة ونظروا في القضية الجزائرية وطلبوا من أمريكا المساهمة بصفة فعّالة في حلّ القضية الجزائرية.([540])

وتحادث المنجي سليم مرّة أخرى مع المندوب الأمريكي بالأمم المتحدة وأحد مساعدي وزير الخارجية الأمريكي ودار النقاش حول القضية الجزائرية والمساهمة الأمريكية.([541])

وقد تقدم محمد يزيد ممثل جبهة التحرّير باقتراح أن تقوم كل من تونس والمغرب بالدفاع عن القضية الجزائرية وعرض وجهة نظر جبهة التحرّير الوطني الجزائرية.([542]) وما يمكن استنتاجه أنّ نظرة الولايات المتّحدة الأمريكية بدأت تتغيّر وتتطور نتيجة الجهود والمساعي التي بذلتها تونس والدول العربية والصديقة حيث صرّح كاتب الدولة للخارجية الأمريكية "مستر دالاس" إنّ الولايات المتّحدة الأمريكية أصبحت تعتبر القضية الجزائرية مسألة عالمية وهي عازمة على اجتياز الاعتبارات القانونية البحتة وإذا كان بحث القضية من طرف الحلّف الأطلسي أو غيرها من المنظّمات العالمية من شأنه أن يدخل تحسّنا على الوضع".([543]) اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية القضية الجزائرية مسألة عالمية وأكّدت على ضرورة حلّها وعزمها للتدخل بكل الوسائل.

وقد قامت فرنسا بقصف جوي لقرية ساقية سيدي يوسف يوم 8 فيفري 1958 ولهذا تقدمت الحكومة التونسية بشكوى إلى الأمم المتحدة وفي أثناء ذلك تدخلت أمريكا وبريطانيا بمساع حميدة وقبلت تونس هذه الوساطة الأنجلو أمريكية حيث وجدتها فرصتها المناسبة لإخراج القضية الجزائرية من الثنائية إلى التدويل.

والملاحظ أن فرنسا وتونس قد اختلفت في مهمة وصلاحيات لجنة الأنجلو أمريكيّة للمساعي الحميدة حيث ترى فرنسا ضرورة حصرها في مشكلة الجيش الفرنسي المرابط بتونس الذي منعته الحكومة التونسية من التحرّك حيث أقامت

---

[540] - نفسها، ع 509، 12 جوان 1957، محادثات مع الخارجية الأمريكية، ص 6.

[541] - نفسها، ع 635، 7 نوفمبر 1957، محادثات المنجي سليم بالأمم المتحدة، 1.

[542]- نفسها،ع 637، 9 نوفمبر 1957، اقتراح محمد يزيد، ص 1.

[543] - العمل،ع 717، 12 فيفري 1958 تصريحات كاتب الدولة للخارجية الأمريكية، ص1.

حواجز وإنه من حقه التجول بكامل الحرية داخل التراب التونسي ومراقبة الحدود واستئناف المحادثات التونسية الفرنسية وأن بنزرت لا يمكن الخوض فيها.([544])

وأمّا تونس فلها نظرة أخرى مختلفة حيث يرى الرئيس بورقيبة أن تشمل مهمة المساعي الحميدة المسألة الأساسية والتي تتمثل في الحملة العسكرية الفرنسية لإخماد الثورة الجزائرية ويرمي من ذلك إلى تدويل القضية الجزائرية".([545])

وهذا الموقف أيدته جبهة التحرّير الوطني الجزائرية ونلمس ذلك في البيان الذي نشره قسم الصحافة والدعاية بجبهة التحرّير الوطني الجزائرية "إن مهمة مستر مورفي تثير مشكلة خطيرة وهي مشكلة اتخاذ موقف ضدّ الاستعمار الفرنسي في الجزائر ومشكلة توجيه السياسة الغربية إزاء شمال إفريقيا أولا ثم إفريقيا كلها والشرق الأوسط فيما بعد ونقول إن مسؤولية الأمريكان والبريطانيين عظيمة فهم الذين غضوا الطرف عن وجود الخرافة الفرنسية القائلة بأن الحرب بالجزائر قضية فرنسية داخلية بل إنهم ساعدوا على نموّ هذه الخرافة وتطورّها وفتح خزائنهم لفرنسا ووضعوا ثقتهم فيها لتقمع الثورة الجزائرية وأقنعوا الأمم المتحدة بالمصادقة على الحلّ الذي تفرضه فرنسا واعتباره حلاّ عادلا وديمقراطيا".([546])

تساءلت جبهة التحرّير الجزائرية عن السبب التي دفع الجنة المساعي الحميدة عدم تناول لبّ الموضوع وهي مشكلة الاستعمار واتخاذ موقف منه على الرغم من أنه سبب الاضطرابات التي تعيشها المنطقة وحملت البريطانيين والأمريكيين مسؤولية تدهور الأوضاع بالجزائر بسبب الدعم المالي والأدبي الذي يقدمونه للفرنسيين الذين ارتكبوا مجازر في حق الجزائريين. مما شجعهم على مواصلة حربهم ولم يكتف بذلك بل أقنعوا الأمم المتحدة بعدم التدخل والمصادقة على الحلّول الفرنسية للمشكلة الجزائرية.

---

[544]- نفسها، ع. 724، 20 فيفري 1958، المساعي الحميدة، ص3.

[545]- نفسها، ع. 729، 26 فيفري 1958، تونس والمساعي الحميدة، ص3.

[546]- العمل، ع. 731، 28 فيفري 1958، مهمة مستر مورفي، ص.1و4.

وتحادث الرئيس بورقيبة مع مستر مورفي المبعوث الأمريكي ومستر هارولد بيلي المبعوث البريطاني حول مشكلة جلاء الجيوش الفرنسية على الأراضي التونسية وتأثير حرب الإبادة في الجزائر على تونس لاسيما بعد تفاقم عدد اللاجئين الجزائريين بتونس.([547])

وجه الرئيس بورقيبة رسالة للرئيس الأمريكي إيزنهاور"يلفت فيها نظره إلى حرب الإبادة التي تشنها فرنسا في منطقة الحدود الجزائرية التونسية ونتائجها الإنسانية بالنسبة إلى عشرات الآلاف من البشر الذين طردوا من مضاجعهم وأقبلوا ألافا على تونس".([548]) سعى بورقيبة إلى تحسيس الأمريكيين بمسؤولياتهم الإنسانية تجاه الشعب الجزائري الذي شنت عليه حرب إبادة بدعم مالي وأدبي أمريكي حملته على النزوح والالتجاء إلى تونس والعيش في ظروف صعبة.

وفي هذا الصدد تشير المعلومات المسربة إلى أن النظرية الأمريكية تتمثل فـي الشروع في جمع القوات الفرنسية وفي أن تحافظ فرنسا على بنزرت ومراقبة الحـدود التونسية الجزائرية علما أن الرئيس بورقيبة يرفض رفضا قاطعا مراقبة الحدود.([549])

وقد وافقت الحكومة الفرنسية على المقترحات الأمريكية المتمثلة في:

1- تجميع القوات الفرنسية ببنزرت

2- فرض رقابة محايدة أو تابعة للحلّف الأطلسي على المطارات العسكرية بالجنوب (رمادة وقفصة وقابس وصفاقس) والعوينة.

3- فرض مراقبة على الحدود التونسية الجزائرية تقوم بها لجنة مختلطة أومحايدة.

4- إلغاء الإجراءات المتخذة ضدّ المدنيين وضدّ القنصليات الفرنسية بتونس.

5- جلاء قسم من القوات الفرنسية عن تونس.([550])

---

[547]- نفسها، ع. 732، 1 مارس 1958، محادثات بورقيبة مع مورفي وبيلي، ص. 1و2.
[548] - نفسها، ع 733، 2 مارس 1958، بورقيبة يبعث برسالة إلى الرئيس الأمريكي، ص 1
[549]- نفسها، ع. 735، 5 مارس 1958، النظرية الامريكية، ص.1.
[550]- العمل، ع. 741، 12 مارس 1958، موافقة الحكومة الفرنسية.

وقد ذكرت صحيفة "فرانس أوبسرفاتورFrance Observateur" أن الرئيس الأمريكي بعث برسالة إلى الرئيس بورقيبة "وعد فيها بأن المساعي الحميدة لن تقف عند هذا الحدّ بل إنها تشمل بعد ذلك الدخول في محادثات بين البلدين حول القضية الجزائرية". وأبدت صحيفة "لوموند" الفرنسية هذا الطرح فذكرت أن بورقيبة تحصّل على وعود من الأمريكيين بخصوص رغبتهم في التدخل في القضية الجزائرية لإعانة فرنسا على إيجاد حلّ لها.([551])

ولكسب تعاطف الرأي العام الأمريكي أدلى الرئيس بورقيبة بحديثين واحد صحفي والآخر للإذاعة والتلفزة الأمريكية وقال فيه "إن الهدف الأول للسياسة التونسية هو وحدة الشمال الإفريقي في نطاق اتحاد يضم دولة الجزائر وتونس والمغرب وأكّد أنه لا تعاون مع فرنسا إلا بعد أن تتخلى عن سلوك السياسة الاستعمارية تجاه شمال إفريقيا وأن السلام لن يستقرّ بشمال إفريقيا ولن تقوم علاقات دائمة بين فرنسا وشعوب المنطقة إلا بعد أن تعترف فرنسا بمبدأ استقلال الجزائر".([552]) تحدث بورقيبة عن السياسة التونسية التي تهدف إلى توحيد منطقة شمال إفريقيا في اتحاد يضمّ كل من الجزائر وتونس والمغرب وقد جدّد رفضه التعاون مع الفرنسيين ما لم يتخلون عن سياستهم الاستعمارية وأطماعهم التوسعية في المنطقة وطالب الفرنسيين بالاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره لكي يعمّ السلام والأمن وتتحسن العلاقات معهم.

وفي هذا السياق تقدّم رئيس الحكومة الفرنسية بمبادرة عبّر الأمريكيين لإنشاء حلّف البحرّ الأبيض المتوسط وقد رفضتها تونس شكلا ومضمونا([553]) وفي هذا الإطار أيضا رفضت جبهة التحرّير الجزائرية أحد بنود الخطة الأمريكية وقد أصدرت بلاغا جاء فيه "أنّ جبهة التحرّير تعارض انتصاب ملاحظين وأن الجزائر ليست في حرب مع تونس ولذلك فإنه لا داعي لقدوم ملاحظين على حدود

---

[551]- نفسها، ع. 750، 22 مارس 1958، وعود أمريكية لتونس لحلّ القضية الجزائرية، ص.3.

[552]- الصباح،ع 1746، 25 مارس 1958، حديث صحفي لرئيس بورقيبة لوسائل الاعلام الامريكي.

[553]- العمل، ع. 759، 2 أفريل 1958، اقتراح فرنسي، ص. 1و4.

البادين علما أنّ الحكومة التونسية رفضت هذا البند".[554] وكتبت جريدة "الفيغار"والفرنسية: أن مراسلها علم بالمقترحات التونسية وهي قضية اللاجئين الجزائريين ومشكلة منطقة الحرّام وإمكانية فرض رقابة على انتخابات قد تدور بالجزائر وهي تهدف إلى إلقاء فشل مساعي الوساطة الانجلو أمريكية على عاتق الحكومة الفرنسية".

ويوافق مراسل "باري بارتش" على هذه النظرية والطرح ويضيف إليها "أن بورقيبة يريد أولا وأخيرا الوصول إلى تدويل القضية دون أن يتحمل خيبة المساعي".[555]

وقدمت حكومة فيليكس غايار مشروع الوساطة الأنجلو أمريكية إلى البرلمان الفرنسي للتصويت عليها ولكن البرلمان رفضها حيث صوت ضدّها واحد وعشرون وثلاثمائة صوتا مقابل خمسة وخمسين ومائتي صوت وبذلك سقطت الحكومة الفرنسية ولم تصادق الجمعية الوطنية على القرار الذي يدعو إلى التفاوض مع تونس على قاعدة المساعي الحميدة وكانت المقترحات المعروضة على الجمعية الوطنية كالآتي:

1- يقع ضبط نظام بنزرت بواسطة اتفاق خاص.
2- تراجع عن الإجراءات الخاصة بالفرنسيين المقيمين بتونس وفرض مراقبة محايدة على المطارات التونسية الخمسة حيث ترابط القوات الفرنسية.
3- جلاء القوات الفرنسية عن المناطق الأخرى باستثناء قاعدة بنزرت واستئناف المفاوضات مع الحكومة التونسية على أساس ما بلغته الوساطة الأنجلو أمريكية.[556]

وهذا التصويت أقنع الحكومة الأمريكية والبريطانية بأن فرنسا لا تريد حلاّ سلميا للمشكلة الجزائرية ونلمس ذلك من خلال معلومات أوردتها جريدة إنكليزية

554- نفسها، موقف جبهة التحرّير، ص. 4.
555- نفسها، ع. 763، 6 أفريل 1958، المقترحات التونسية، ص.3.
556- نفسها، ع. 771، 14 أفريل 1958، الوساطة الأنجلو – امريكية تسقط الحكومة الفرنسية، ص. 1و4.

حيث قالت أن فرنسا هي التي أوعزت لأمريكا وبريطانيا بالمساعي ونتيجة شهرين ونصف الشهر من المفاوضات هي فشل هذه الوساطة التي كشفت النوايا الحقيقية والمناورات للفئة الحاكمة بفرنسا.([557])

وبعد سقوط الحكومة الفرنسية يوم 15 أفريل 1958 شهدت فرنسا حرّكة تمرد للجيش الفرنسي بالجزائر بقيادة "ماسو" والتي علقت عليها جريدة "لوموند قائلة "إنّ صدى عملية "ماسو" في العالم يؤكد أنها وطدت اعتقاد حلّفاء فرنسا في ضرورة إيجاد حلّ سريع للقضية الجزائرية".([558])

ولفت انتباه المسؤولين الأمريكيين وتذكيرهم بالوعود التي قطعوها على أنفسهم ولكسب الرأي العام الأمريكي، أدلى الرئيس بورقيبة بحديث صحفي إلى الصحفي الأمريكي وليم هارسن قال فيه "إن الولايات المتحدة الأمريكية يمكنها أن تلعب دورا هاما بأن توقف كل مساعدتها العسكرية والاقتصادية لفرنسا وهكذا ستتوقف الحرب لأن فرنسا لا تستطيع مواصلتها".([559])

وأدلى بورقيبة بحديث آخر إلى وكالة يونا يتد براس الأمريكية حول العلاقات الفرنسية التونسية جاء فيه "إن هذا التعاون يصطدم بسوء النيةالاستعمارية حيث تستعمل قاعدة بنزرت لتهريب الأموال وإخفاء الجواسيس".([560])

كما عقد الرئيس بورقيبة اجتماعا تحسيسيا مع مبعوثي الوكالات الأجنبية والعربية ومراسلي الصحف وتطرق فيه إلى القضية الجزائرية التي سيناقشها مع الرئيس الأمريكي إيزنهاور خلال زيارته لتونس.([561])

واستقبلت تونس الرئيس الأمريكي ايزنهاور الذي قام بزيارة إلى تونس يوم 17ديسمبر 1959 حيث تم عقد اجتماع بالمرسى وشملت المحادثات القضية

---

[557]- العمل، ع. 772، 17 أفريل 1958، تصريحات جريدة انكليزية حول المساعي، ص. 1و3.

[558]- نفسها، ع. 796، 16 ماي 1958، صدى عملية ماسو، ص. 1و3.

[559]- نفسها، ع. 942، 2 نوفمبر 1958، حديث صحفي لرئيس بورقيبة.

[560]- نفسها، ع. 1032، 14 فيفري 1959، حديث لرئيس بورقيبة، ص. 1و3 .

[561]- نفسها، ع. 1262، 13 نوفمبر 1959، اجتماع رئيس بورقيبة مع مبعوثي الوكالات، ص. 1و2.

الجزائرية وطلب بورقيبة بالتدخل الأمريكي لدى فرنسا لحلّ القضية على أساس مبادئ الأمم المتحدة.([562])

والملاحظ أنّ جهود الدبلوماسية التونسية مستمرة وحثيثة لحلّ القضية الجزائرية وقد ركّزت على الجانب الأمريكي حيث تحادث المنجي سليم بواشنطن مع مستر هرنز كاتب الدولة للشؤون الخارجية الأمريكية حول القضية الجزائرية وأكّد على ضرورة التحرّك الأمريكي لفرض حلّ على فرنسا.([563])

وعقد السفير التونسي الحبيب بورقيبة الابن اجتماعا تحسيسيا ضمّ مائتي شخصية أمريكية من رجال الأعمال والسياسيين بنزل و"الدروف استوريا" وخصص خطابه للقضية الجزائرية حيث شكك في مجهودات فرنسا ونواياها تجاه المفاوضات حيث قال "إن فرنسا ليست بصدد القيام بمجهود حقيقي لفض المشكل الجزائري في حين يقوم الوطنيون بتقديم تنازلات لإنجاح المفاوضات وإن فرنسا تضع العراقيل في وجه المفاوضات وإنها لا تريد التفاوض إلا بعد وقف إطلاق النار وهذا ما لا يستطيع الوطنيون الجزائريون قبوله، ودعا الغرب إلى مساندة تنظيم استفتاء في الجزائر تحت مراقبة الأمم المتحدة".([564])

عبّر عن خيبة أمله اتجاه مجهودات الفرنسية لحلّ الأزمة الجزائرية وتلمس ذلك في تناقضهم حيث يصرحون بشيء ويطبقون عكس ذلك وليس لهم نية صادقة لدفع جهود السلام إلى الأمام.

وفي مقابل ذلك قام الوطنيون الجزائريون بتقديم التنازلات الواحدة تلوى الأخرى لإنجاح المفاوضات وإخراجها من الطريق المسدود وأما الفرنسيون فأنهم يضعون العراقيل في طريقها ولهذا طالب الغرب بالتدخل لإنقاذ المفاوضات من التعثر ودعم الاستفتاء بالجزائر تحت إشراف الأمم المتحدة وهكذا وضع الأمريكيين أما صورة الوضع المزري والمضطرب.

---

[562]- العمل، عز 1292، 18 ديسمبر 1959، اجتماع بورقيبة مع ارنهار، ص.1.

[563]- نفسها، ع. 1560، 1 جويلية 1960، محادثات بين المنجي سليم وهرتز، ص.4.

[564]- نفسها، ع. 1574، 11 نوفمبر 1960، اجتماع السفير التونسي مع 200 شخصية أمريكية، ص. 1.

وأجرى الحبيب بورقيبة الابن سفير تونس بواشنطن محادثات هامة مع وكيل كاتب الدولة الأمريكي المكلّف بالشؤون الإفريقيّة تناولت القضية الجزائرية وضرورة تدخّل أمريكا لدى فرنسا لإنجاح المفاوضات الجزائرية الفرنسية.([565])

وتجدر الإشارة إلى إن الدبلوماسية التونسية قامت بمجهودات ومساعي لدى الإدارة الأمريكية لتحفيزها على التحرّك لإيجاد حلّ عادل وسلمي للقضية الجزائرية ونلمس ذلك من خلال لقاءاتها واجتماعاتها مع المسؤولين الأمريكين والأحاديث الإذاعية والحوارات الصحفية لأن الحكومة التونسية أدركت أن الأمريكيين طرف فاعل في هذه القضية وأنهم يدعمون الفرنسيين ماديا وأدبيا ولهذا سعت إلى فك هذا الترابط، وقد استطاعت تغيير النظرة الأمريكية للأحداث الذين أصبحوا يضغطون على الفرنسيين ويطالبونهم بحلّ القضية الجزائرية تحت تهديد قطع المساعدات.

***التحرّك على مستوى بريطانيا**

والملاحظ أن الدبلوماسية التونسية تحرّكت أيضا على مستوى بريطانيا لتحسيسها بالقضية الجزائرية ونلمس ذلك إثر اختطاف القادة الجزائريين إذ قام السفير التونسي بالمملكة المتّحدة بزيارة إلى وزارة الخارجية البريطانية واستقبل من طرف وزير الخارجية الم سلوين لويد ودارت المحادثة حول اختطاف القادة الجزائريين وسبل تقديم بريطانيا مساعدة لحلّ القضية الجزائرية.([566])

وفي إطار هذه المساعي أيضا استقبل الرئيس بورقيبة يوم 13 جوان 1957 الم روس كاهية وزير الخارجية البريطاني المكاف بشؤون إفريقيا والشرق الأوسط ودارت المحادثة حول القضية الجزائرية وطلب بورقيبة دعم بريطانيا لإيجاد حلّ سلمي وفق مبادئ الأمم المتحدة.([567])

[565] - العمل، ع 1910، 10 ديسمبر 1961، محادثات بين بورقيبة الإبن ووكيل كاتب الدولة الأمريكي، ص 1
[566]- نفسها، ع. 311، 24 أكتوبر 1956، محادثات من السفير التونسي ووزير الخارجية، ص1
[567]- نفسها، ع. 511، 14 جوان 1957، محادثات بين بورقيبة وروس، ص1و6.

ويذكر فتحي الذيب في كتابه أن الرئيس بورقيبة طلب مساعدة بريطانيا للضغط على فرنسا لحلّ القضية الجزائرية وذلك إثر استقباله الوزير البريطاني السابق مسترنانتج.([568])

وإثر قصف ساقية سيدي يوسف وافق بورقيبة على مساعي ووساطة بريطانيا حيث عينت مبعوثا هو مستر هارولد بيلي الذي قام بزيارات عديدة لتونس واستقبل من طرف بورقيبة.([569])

اهتمت الدبلوماسية التونسية بالمملكة البريطانية وطلبت منها المساعدة على إيجاد حلّ سلمي للقضية الجزائرية وقد أجرت معها مشاورات واجتماعات لكي تضغط على الفرنسيين وتوقف مساعداتها المادية والأدبية وقد نجحت إلى حد ما في تغيير الموقف البريطاني.

ب- على مستوى الدول الأوروبّية:

تحرّكت الحكومة التونسية على مستوى الدول الأوروبية الشرقية والغربية لتنوير الرأي العام الأروبي وتحسيسها وللرّد على تصريحات الصحف الفرنسية التي تثير الذعر والهلع حيث أدلى الرئيس بورقيبة بتصريح صحفي لصحيفة "ايل تامبو" الإيطالية تحدث فيه عن الثورة الجزائرية قائلا "إن التونسيين لن يمنعوا إخوانهم الجزائريين من الالتجاء إلى أراضيهم وإن الجزائريين يكافحون من أجل قضية عادلة، وإنّ هذه الأسلحة الخفيفة والبنادق التي تهرّب عبّر الحدود التونسية وليس هنالك أيّ داع يثير الدهشة أو التإثر ولسنا مستعدين لمساعدة الجيش الفرنسي على تقتيل إخواننا الجزائريين خاصة عندما يعلم الشعب التونسي أن الانتصار الفرنسي بالجزائر يعني إعادة احتلال تونس ويعني نهايةالاستقلال".([570])

---

[568]- الذيب، المصدر السابق، ص. 303 .
[569]- العمل، ع. 732، 1 مارس 1958، مبعوث البريطاني، ص. 1و2.
[570]- نفسها، ع. 813، 4 جوان 1958، تصريح بورقيبة لصحيفة "ابل تامبو" الايطالية، ص. 1و4.

وفي هذا الإطار استقبل الرئيس بورقيبة بتونس رئيس حكومة السويد السيد تاج ايرلند وتناولت المحادثات القضية الجزائرية وطلب بورقيبة من السويد التدخل لدى فرنسا للإسراع بالمفاوضات.[571]

وخلال زيارته ليوغسلافيا، تحادث بورقيبة مع الرئيس تيتو وتناولا القضية الجزائرية وألقى بورقيبة خطابا في بلغراد تحدث فيه عن الاستعمار ومناوراته وقال: "إن حرب الجزائر تشكل بدون شكل حجر الأساس للاستعمار ودقت ساعته ولكنه أبى إلاّ أن يلفظ أنفاسه الأخيرة حيث رفع القناع عن وجهه فتغالى في ركوب الشطط وفي الاستهتار بالذات البشرية ومتفننا في طرائق القهر والاضطهاد وفيها أيضا أصيب سواء في الميدان السياسي أو الأدبي بأفدح الهزائم مما زعزع كيانه".([572]).

علما إن يوغسلافيا كان لها موقفا مميزا وفاعلا في دعم الجزائريين في كفاحهم التحرّيري حيث قدمت لهم مساعدة متعددة الجوانب.

3- على المستوى العربي والإفريقي والآسيوي

أ- على المستوى العربي:

والملاحظ أنّ الحكومة التونسية عملت على التنسيق مع الدول العربيّة وخاصة ليبيا من أجل تنسيق المواقف والتحرّك بصورة جماعيّة لمساعدة الجزائر الشقيقة حيث صرّح بورقيبة إثر زيارته إلى ليبيا "نظرنا في إمكانية القيام بعمل مشترك يرمي إلى الأخذ بيد شقيقتنا الجزائر في محنتها... وأردنا سلوك أقرب السبل وأنجعها لتخفيف المحنة التي يكابـدها أشقاؤنا الجزائـريون".[573]

وفي هذا الإطار أيضا، اجتمع بورقيبة برئيس مجلس الوزراء الليبي مصطفى بن حلّيم في الفترة الممتدة ما بين 02 و 06 جانفي 1957 وأصدروا بلاغا مشتركا "وقد تناول الطرفان بالبحث عددا من المسائل منها القضية

571- العمل، ع. 1607، 20 ديسمبر 1960، محادثات من بورقيبة ورئيس حكومة السويد ص. 1و2.
572- بورقيبة، خطب، ج. 12، بلغراد في 1 سبتمبر 1961، ص. 289.
573- نفسه خطب، ج III، القيروان 4 جانفي 1957، ص. 206.

الجزائرية وأكّدا على حلّها حلّا عادلا والذي أصبح ضرورة لاستقرار الأمن في كامل المغرب العربي ويعتقد الطرفان أنّ الحلّ العادل يقتضي الاعتراف بحق الشعب الجزائري في السيادة والاستقلال وتقرير مصيره بكامل الحرية تماشيا مع ما نصّ عليه ميثاق الأمم المتحدة وينتهز الطرفان هذه الفرصة لمناشدة الدول الحرّة والمحبة للسلام بتظافر جهودها لحلّ هذه القضية بما يحقق رغبات الشعب الجزائري ويحقن الدماء ويعيد الأمن والسلام إلى هذه المنطقة".([574])

وانعقد أيضا اجتماع آخر بين الرئيس بورقيبة ورئيس مجلس الوزراء الليبي مصطفى بن حلّيم بطرابلس وتم بحث عدة مسائل أهمها القضية الجزائرية حيث استعرض الرئيسان الخطر الناجم عن الوضع الحاضر بالجزائر وألقى بورقيبة خطابا قال فيه "إن فرنسا لن تستطيع إخضاع الجزائر بالحديد والنار".([575])

وفي ختام الاجتماع صدر بلاغ مشترك بين الحكومتين التونسية والليبية "ينص على تناول البحث في المسألة الجزائرية واتفق على ضرورة وضع حدّ للمجازر البشرية وأكّدوا من جديد على أنّ حلّ القضية الجزائرية أصبح ضرورة ووضع حدّ للمجازر البشرية وأكّدوا من جديد على حلّ القضية الجزائرية الذي أصبح ضرورة ملحة لاستقرار الأمن والسلام في كامل المغرب العربي واتفق الطرفان على الخطوات التي يجب أن تتخذ لمعالجة القضية الجزائرية".([576])

وتحركت الدبلوماسية التونسية لتنسيق المواقف مع ليبيا إثر قرار الحكومة الفرنسية القاضي بإنشاء منطقة حرّام على طول الحدود التونسية الجزائرية حيث اجتمع السفير التونسي بليبيا مع وزير الخارجية الليبي الدكتور وهبة البوزيري واستعرض الأوضاع والتحرّكات المشتركة.([577])

ب- على المستوى الإفريقي والآسيوي

[574]- الصباح، ع. 1552، 8 جانفي 1957، بلاغ مشترك، ص. 1و3.
[575]- العمل، ع. 484، 14 ماي 1957، اجتماع بورقيبة وبن حليم بطرابلس، ص. 1و3.
[576]- نفسها، ع. 486، 14 ماي 1957، اجتماع بورقيبة وبن حليم بطرابلس، ص. 1و3.
[577]- نفسها،ع 735، 4 مارس 1958، اجتماع السفير التونسي بكاتب الدولة للخارجية الأمريكية، ص1.

أقامت الحكومة التونسية علاقات دبلوماسية مع الدول الإفريقية وتحرّكت على المستوى الإفريقي وحاولت كسبهم لصالح القضية الجزائرية وأكّدت على عدالتها من خلال الزيارات الثنائية والمشاركات في الندوات والمؤتمرات الإفريقية.

وفي هذا السياق، قام الرئيس بورقيبة بزيارة إلى غانا لحضور عيد استقلالها وناقش مع المسؤولين الغانيين والوفود الحاضرة القضية الجزائرية لتحسيسهم بأهميتها وعدالة قضيتها وضرورة دعمها وألقى في عاصمتها أكرا خطابا عن الجزائر جاء فيه "لقد توغلت فرنسا بالجزائر واستعملت سياسة القوة التي لن تنجح أبدا وفهم الشعب الجزائري وطبق كلمات مأثورة إلى رئيس الحكومة الفرنسية نفسه "لا سلم في الاستعباد" وهو يكافح للتحرّر ويوجد في العالم الحرب سوى حرب القائمة بالجزائر وفي مكانة الأمم المتحدة أن تعين لجنة توفيق مهمتها التحصيل بين الطرفين على إيقاف القتال والشروع في مفاوضات للوصول إلى حلّ عادل وعلى الأمم المتحدة أن تبعث بقوة عسكرية تأخذ على عاتقها مراقبة واحتراق إيقاف القتال".([578])

وشاركت الحكومة التونسية أيضا في مؤتمر التضامن الإفريقي الآسيوي المنعقد بمصر حيث انتخبت في لجنة فرعية خاصة بالقضية الجزائرية.([579]) وقد قدم الوفد التونسي المشارك في مؤتمر التضامن الإفريقي الآسيوي عدة اقتراحات أهمها إحداث لجنة الجزائر وتدعيم وساطة الرئيس بورقيبة والملك محمد الخامس وإعانة اللاجئين الجزائريين في تونس والمغرب وإقامة يوم الجزائر في إفريقيا وآسيا.([580])

وفي هذا الإطار أيضا شاركت تونس في ندوة أكرا بغانا وألقى الصادق المقدم كاتب الدولة للخارجية التونسية خطابا "عرض فيه القضية وطلب الدعم من الأفارقة للقضية الجزائرية وأعرب عن تضامن تونس مع الشعب الجزائري

---

[578]- بورقيبة، خطب، ج.4، الدولة التونسية والسلم في العالم، 5 مارس 1957، ص60.

[579]- العمل، ع. 680، 29 ديسمبر 1957، مؤتمر التضامن الافريقي الاسيوي، ص.1.

[580]- نفسها، ع. 689، 9 جانفي 1958، مقترحات تونسية للمؤتمر الافريقي الآسيوي، ص.1.

الشقيق وندّد بجرائم الابادة التي يقترفها الجيش الفرنسي وتدخل كذلك الصادق المقدم لقبول الوفد الجزائري في قمة أكرا بصفة ملاحظ".([581])

وخلال ندوة أكرا نسّق التونسيون مع المغاربة وقدموا اقتراحات لتتبناها القمة في البيان الختامي "تتمثّل في إعلان حق الجزائر في الاستقلال واستنكار حرب الجزائر ودعوة فرنسا إلى التفاوض مع جبهة التحرّير الوطني الجزائرية بمساعدة الرئيس بورقيبة والملك محمد الخامس ودعوة جميع الأمم إلى توجيه نداء إلى فرنسا لوضع حدّ لحرب الجزائر وحثّ هذه الأمم على الكف على مساعدة فرنسا وإنشاء لجنة دائمة لتتبع تطور الوضعية الجزائرية".([582])

ومن أجل الدعاية للقضية الجزائرية ولتنوير الرأي العام الإفريقي عقد الصادق المقدم ندوة صحفية في أكرا بحضور الوفد الجزائري تعرض فيها إلى القضية الجزائرية حيث قال "إنه يتعيّن على الدول الإفريقية أن تقدّم مساعدة كاملة إلى الشعب الجزائري في كفاحه من أجل الاستقلال"([583]).

كما انعقد بتونس اجتماع تونسي غاني تمّ فيه استعراض القضية الجزائرية وسبل دعمها دبلوماسيا وصدور بلاغ مشترك جاء فيه "لقد اتفق الوفدان الغاني والتونسي على إيجاد حلّ للقضية الجزائرية ومؤازرة الشعب الجزائري على تحقيق رغائبه القومية في الاستقلال وحقه في تقرير مصيره بالكامل وفقا لمبادئ ومواثيق الأمم المتحدة".([584])

وشاركت الحكومة التونسية في ندوة منروفيا في ليبيريا للحكومات الإفريقية المستقلة وقدّم الصادق المقدم وزير الخارجية التونسية مداخلة في الندوة استنكر فيها بشدة حرب الإبادة التي يتعرض لها الشعب الجزائري من طرف فرنسا وقال "لقد ثبت أنه لا يوجد حلّ عسكري للقضية الجزائرية بل إن حلاّ سياسيا كفيل وحده بوضع حدّ للحرب وإنه علينا أن نعمل بجميع الوسائل الصالحة لإعانة

---

[581]- نفسها، ع. 773، 17 أفريل 1958، مدّاخلة الصادق المقدم في ندوة أكرا، ص..2.
[582]- العمل، ع. 775، 19 أفريل 1958، مقترحات تونسية مغربية لندوة أكرا، ص.3.
[583]- نفسها، ع. 776، 20 أفريل 1958، ندوة صحفية لصادق المقدم أكرا، ص.1.
[584]- نفسها، ع. 820، 12 جوان 1958، بلاغ تونسي غاني ص. 1و4.

الشعب الجزائري على استرجاع استقلاله وسيادته" ولقد لعبت الدبلوماسية التونسية دورا حاسما في قبول مشاركة الحكومة المؤقتة الجزائرية في المؤتمر الثالث في منروفيا بليبيريا بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري.([585])

وتحرّكت الحكومة التونسية على المستوى الآسيوي حيث تحادث الرئيس بورقيبة مع الرئيس الأندونيسي أحمد سوكارنو في قصر الجمهورية بالمرسى حول القضية الجزائرية وأكّدا على ضرورة دعمها على المستوى العالمي والامم المتحدة.

وحرّصت الحكومة التونسية على برمجة مقابلات للمسؤولين والوفود الزائرة لتونس مع الحكومة المؤقتة الجزائرية لإبرازها على المستوى الخارجي.أنّها الممثل الشرعي للشعب الجزائري حيث أجرى الرئيس فرحات عباس مباحثات مع الرئيس الأندونيسي بحضور محمد يزيد ودارت حول القضية الجزائرية والمفاوضات.([586])

واستقبل الرئيس بورقيبة بتونس الرئيس أحمد أهيجو رئيس جمهورية الكامرون ودارت المحادثات حول القضية الجزائرية والجهود المبذولة لإنجاح المفاوضات الجزائرية الفرنسية.

واستقبل كذلك رئيس النيجر هماني ديوري ورئيس حكومة السينغال محمد ضياء ودارت المشاورات حول القضية الجزائرية وسبل مساعدتها على المستوى الدولي.([587])

واجتمع الرئيس فرحات عباس في مقر إقامته بتونس بحضور عبد الحميد مهري والأخضر بن طوبال وأحمد بومنجل برؤساء دول الكامرون والنيجر

---

[585]- نفسها، ع. 1177، 6 أوت 1959، مدّاخلة الصادق المقدم في ندوة ميزوفيا ص.4.

[586]- العمل، 1408، 3 ماي 1960، العلاقات الأندونيسية التونسية، ص3.

[587]- نفسها، ع. 1579، 17 نوفمبر 1960، رئيس بورقيبة سيتصل وفد رؤساء دول افريقية، ص1و6.

ورئيس حكومة السينغال ودارت المباحثات حول القضية الجزائرية وسبل دعمها على المستوى الخارجي.([588])

وفي هذا الإطار أيضا أجرى الرئيس بورقيبة بتونس محادثات مع الوزير الأول لجامعة نيجيريا الحاج بوبكر طفاوة بليوه ودارت المشاورات حول القضية الجزائرية وضرورة دعمها على مستوى الأمم المتحدة.([589])

واستقبل الرئيس فرحات عباس الوزير الأول لجامعة نيجيريا ودارت المباحثات حول القضية الجزائرية وسبل دعمها.([590])

وأرسلت الحكومة التونسية وفدا إلى إفريقيا الغربية لتحسيسها وكسبها إلى جانب القضية الجزائرية برئاسة محمد المصمودي كاتب الدولة للأخبار والإرشاد حيث أجرى مشاورات ومحادثات مع رؤساء الدول الإفريقية لاقناعهما بالتفويت لصالح القضية الجزائرية في الأمم المتحدة.([591])

وقد رفضت الحكومة التونسية المشاركة في ندوة "لاغوس" بنجيريا التي انعقدت يوم 22و23و24 جانفي1961 وضمّت وزراء خارجية الدول الإفريقية وجاء موقفها من العدول عن المشاركة والحضور لعدم توجيه دعوة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

علما أن الحكومة التونسية أبلغت يوم 5 جانفي 1961 حكومة نيجيريا أنها ستجبر على عدم الحضور إذا لم توجّه دعوة إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الممثل الحقيقي والشرعي للشعب الجزائري الشقيق ولا يمكن أن لا تتبوأ مكانها في المحفل الإفريقي وقد اعترف بها أغلب الدول الإفريقية وكثيرا من دول العالم.([592])

---

[588]- نفسها، رئيس فرحات عباس يستقبل وفد رؤساء إفريقيا، ص 1و6.

[589]- نفسها، ع. 1591، 1 ديسمبر 1960، بورقيبة يستقبل وزير الأول لجامعة نيجيريا، ص.1.

[590]- نفسها، رئيس فرحات يستقبل وزير الأول لجامعة نيجيريا، ص1.

[591]- العمل، ع. 1602، 14 ديسمبر 1960، محادثات محمد المصمودي مع رؤساء دول إفريقيا الغربية، ص. 1.

[592]- نفسها، ع. 1643، 26 جانفي 1961، ندوة لاغوس، ص .1

في هذا الإطار تقابل سعد دحلّب وزير الخارجية للحكومة المؤقتة الجزائرية بحضور محمد يزيد والصادق المقدم مع مينان ويلياس مساعد كاتب الدولة للخارجيّة الأمريكية المكلّف بالشؤون الإفريقية وذلك أثناء زيارته لتونس وتناولت المباحثات المفاوضات الجزائرية الفرنسية وسبل دعمها.([593])

وقد استقبل رئيس الحكومة المؤقّتة للجمهورية الجزائرية يوم 18 أكتوبر 1961 رئيس جمهورية السينغال ليوبولد سنغور الذي أدّى زيارة إلى تونس بحضور سعد دحلب وزير الخارجية محمد يزيد وزير الأخبار ودامت ساعة وتناولت الأوضاع في الجزائر والمفاوضات الفرنسية الجزائرية.([594])

إلى جانب ما سبق ذكره نلاحظ أن الحكومة التونسية نسقت مع الدول الإفريقية والآسيوية على مستوى الأمم المتحدة في إطار الكتلة الإفريقية الآسيوية من خلال اجتماعات الجبهة العامة للأمم المتحدة لدعم ومساندة القضية الجزائرية.

---

[593] - نفسها، ع، 1864، 18 أكتوبر 1961، اجتماع دحلب مع المسؤول الأمريكي، ص 2.
[594] - نفسها، 20 أكتوبر 1961، محادثات بين بن خدّة وسنغور، ص2

IV- المجــال الاجتماعي والإداري والقضائي:

1- المجــال الاجتماعي

أ- الطلبة الجزائريّون:

احتلت فرنسا الجزائر ومنعت الجزائريين من التعليم لهذا هاجر الطلبة الجزائريون إلى تونس طلبا للعلم وقد سعت الحكومة التونسية إلى مساعدتهم وتوفير الدعم لهم ونلاحظ أن الدعم التونسي للطلبة الجزائريين متواصل بسبب الصعوبات التي يمرّون بها في تونس استقبل وزير المعارف التونسي وفدا من جمعية الطلبة الجزائريين ليقدّم لهم تسهيلات بعد الإضرابات المتعلقة بالامتحانات كما قرر الوزير أيضا إحداث مصلحة اجتماعية بوزارة المعارف تسهر على مصالح الطلبة الجزائريين بتونس ([595]).

وفي هذا السياق أيضا نظرت وزارة المعارف التونسية في وضعية الطلبة الجزائريين بتونس والذين لا تسمح لهم ظروفهم بالرجوع إلى الجزائر في العطلة الصيفيّة نظرا للاعتقالات التي كانت تقوم بها السلطات الفرنسية ولهذا أصدرت الوزارة البلاغ التالي"... تعلم وزارة المعارف الطلبة الجزائريين الذين اضطروا إلى الإقامة بتونس أثناء العطلة الصيفية بأنهم يمكنهم الاتصال بديوان الوزير وبالمصلحة الاجتماعية نظرا في لإمكانية إسعافهم ابتداء من يوم الثلاثاء3 جويلية 1956 من الساعة التاسعة إلى الحادية عشرة صباحا" ([596]) وترمي الوزارة من خلال هذا الإعلام إلى إحصاء الطلبة بقصد توفير المبيت والمطعم لهم علما أنّ المبيتات والمطاعم كانت تغلق في العطلة الصيفيّة ونظرا لتلك الظروف فتحت أبواب البعض منها بصفة استثنائية للطلبة الجزائريين.

وتجدر الإشارة إلى أنه كان يوجد عدد كبير من الطلبة الجزائريين الذين يزاولون تعليمهم بتونس العاصمة وقد قطعت الصلات بينهم وبين بلادهم وذويهم

---

[595]- العمل،ع208، 23جوان1956، وزير المعارف التونسي يستقبل وفدا عن جمعية الطلبة الجزائريين بتونس،ص2.

[596] - الصباح، ع 1390، 1 جويلية 1956، بلاغ وزارة المعارف التونسية، ص 2.

ولهذا قرّرت وزارة المعارف التونسية إعانة المحتاجين منهم بالاشتراك مع جمعية الطلبة الجزائريين وقد سلمت جمعية الطلبة الجزائريين قائمة تضم خمس مائة طالب وتكفّلت الوزارة بهم إذا وضمنت لكل واحد منهم ابتداء من 5جويلية 1956 وجبة طعام مرتين في اليوم وقد تم التوزيّع إلى حد الآن ما يقارب من ثلاثين ألف وجبة ولذلك طلب وزير المعارف قرضا إضافيا قدره عشرة ملايين من الفرنكات وقد وافق مجلس الوزراء في اجتماعه الأخير على هذا القرض.(597)

لقد تعاطفت وزارة المعارف مع الطلبة الجزائريين واتخذت عدة إجراءات لتسهيل التحاقهم بالمدارس التونسية ولهذا أصدرت بيانا جاء فيه : "نظرا للحالة الاستثنائية وللظروف العصيبة التي تجتازها الجزائر التي نتج عنها إغلاق أبواب المدارس ونظرا لرغبة الحكومة التونسية في تسهيل إقامة إخواننا الجزائريين اللاجئين بربوعنا وتقديم يد المساعدة لهم في جميع الميادين وخاصة الشباب الطلابي وقررت وزارة المعارف : أولا: فتح دورة استثنائية خاصة بالتلاميذ الجزائريين لامتحان القبول بالقسم السادس الزيتوني ولذا تعلمهم أن مطالب المشاركة في هذا الامتحان يجب أن توجّه إلى الوزارة في أجل ينتهي 15 نوفمبر 1956.

وأما المشاركون في هذا الامتحان فإنه يجب أن تتوفر فيهم شروط الكفاءة والعمر وعلى من فاته الحد الأقصى من العمر أن يرفق مطلبه بطلب في الإعفاء من العمر موجّه إلى وزارة المعارف مصلحة التعليم الثانوي أما مكان الامتحان وتاريخه فسيقع تعيينهما في بلاغ ينشر لاحقا.

ثانيا: ترخيص الأداء بأحد أقسام الزيتونة لمن أراد ذلك من التلاميذ الجزائريين ولذا فعلى هؤلاء التلاميذ أن يتصلوا بمدير المدرسة الثانوية بالحي الزيتوني ليحيطهم علما بكيفية تقديم المطالب والشروط اللازمة وذلك في أجل لا يتجاوز يوم 15 نوفمبر 1956.

[597] - الصباح، ع 1419، 5 جويلية 1956، وزارة المعارف والطلبة الجزائريين، ص 2.

ثالثـا: تمكين التلاميذ الجزائريين الوافدين من المعهدين الكتاني والباديسي من الإلتحاق بالمدارس الثانوية الزيتونية في نفس الأقسام التي انخرطوا فيها بمقتضى بطاقتهم المدرسيّة."([598]) ونملاحظ أنّ هذه القرارات جاءت لتخفيف المعاناة عن اللاجئين الجزائريين وخاصة شريحة التلاميذ الطلبة والذين صدرت في حقهم مبادرة لدمجهم في الحياة الدراسية وإعدادهم للمستقبل وذلك في إطار التضامن مع الشعب الجزائري في كفاحه التحرّيري.

علما أن الحكومة التونسية وفرت مقرّا للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين يوجد بتونس والكائن بنهج الجرمان عدد 29 مكرر.([599])

وقد تعاطفت الحكومة التونسية مع الطلبة الجزائريين في ظروفهم الصعبة ولهذا قرر المجلس الوزاري إشراك الطلبة الجزائريين في التمتع بالمنحة القومية للتعليم العالي المنصوص عليها في الأمر رقم 78 – 57 الصادر في 12 أكتوبر 1957([600]).

وقد قام الاتحاد العام لطلبة تونس بواسطة لدى كتابة الدولة لفائدة أبناء الشهداء لقبولهم بقرية الأطفال وتمت الاستجابة لهذا المطلب. ([601])

ولشرح وضعية الطلبة الجزائريين، عقد الطاهر بلخوجة الأمين العام لاتحاد طلبة تونس ندوة صحفية بحضور منسق المكتب التنفيذي من الطلبة الجزائريين للاتحاد العام للطلبة المسلمين وممثل مكتب التنسيق للاتحادات الطالبية وصرّح "بأن الاتحاد سيسعى إلى الحصول على مساعدات لسبع مائة طالب جزائري بتونس".([602])

هذه المبادرة التي قام بها الاتحاد إزاء الطلبة الجزائريين لتحسين وضعيتهم الاجتماعية جاءت لتفعيل تضامنه وتجسيده على أرض الواقع.

---

[598] - نفسها، ع 1500، 8 نوفمبر 1956، وزارة المعارف في خدمة الطلبة الجزائريين، ص 30.

[599] - العمل،ع 559، 10 جويلية 1957، مقر الطلبة الجزائريين، ص1.انظر العمل،ع8،324 نوفمبر 1956، ص 3.

[600] - نفسها، ع 638، 10 نوفمبر 1957، الاتحاد العام لطلبة تونس، ص 3.

[601] - نفسها، ع 860، 30 جويلية 1958، الطلبة الجزائريين، ص 1.

[602]- نفسها، ع. 972، 6 ديسمبر 1958، ندوة صحفية للاتحاد العام لطلبة تونس، ص.2.

وخلال انعقاد المؤتمر القومي السابع للاتحاد العام لطلبة تونس من 20 إلى 23أوت1959 أصدر لائحة خاصة بطلبة الجزائر هذا نصها "ونظرا للحالة التي عليها الإخوة الطلبة الجزائريون من تشرّد ومضايقة ونظرا للصعوبات المادية التي يلاقونها بعد خروجهم من بلادهم ومن فرنسا والتجائهم إلى البلاد الأجنبية ونظرا لواجبنا في إعانتهم على تكوين الإطارات الضرورية للجزائر المستقلة نطالب من الحكومة التونسية أن تضاعف جهودها في إمدّاد هؤلاء الطلبة بمنح تعينهم على مواصلة تعليمهم في أحسن الظروف وتوفر لهم طرق العيش والعمل وأن يتمتع الطلبة الجزائريون بتونس بنفس الحقوق التي يتمتع بها طلبتنا".([603])

تعاطف الاتحاد مع الطلبة الجزائريين في وضعيتهم الاجتماعية والسياسية الصعبة وتدخل لهم لدى الحكومة التونسية وطالبها بتحسين وضعيتهم وامدّادهم بالمنح والإعانات الاجتماعية لتعينهم على الدراسة ومساواتهم مع التونسيين في الحقوق الجامعية.

وفي تقرير لوزارة الشؤون الثقافية الجزائرية مقدّم إلى المجلس القومي للثورة الجزائرية من أكتوبر 1958 إلى نوفمبر 1959 يتحدّث عن الطلبة الجزائريين المسجّلين بالمدارس التونسية يقول إنّ هناك ستّ مائة طالب يتلقون التعليم العربي الزيتوني هذا بالإضافة إلى أن هنالك مـائتي طالب جزائري في الثانويات تشملهم رعاية وعناية الجمهورية التونسية([604]).

ويتحدّث التقرير كذلك عن المنح التي أسندت للطلبة الجزائرية إذ يقول" قبل تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية هنالك ثلاثة عشرة منحة من الحكومة التونسية وثلاثة عشرة منحة للطلبة الجزائريين بالخارج ثم أصبحت ستة وعشرين منحة للطلبة الجزائريين بالخارج"([605]). لقد تقرر زيادة عدد المنح المسندة للطلبة الجزائريين بتونس والخارج من طرف الحكومة التونسية مما أدّى إلى تحسين

[603]- العمل، ع. 1199، 1 سبتمبر 1959، لائحة خاصة بالطلبة الجزائريين، ص3.
[604] – المدّني توفيق ، حيـاة كفـاح، ج III، ص .372.
[605] - نفسه، ص 481.

ظروفهم. وأما فيما يتعلق بالتعليم والتمدّرس لدى أبناء اللاجئين ونجد سبع مائة طالب وعشرون مدرسة ابتدائية ومـائة مدرسة على حساب الحكومة الجزائرية المؤقتة".([606]) ويتحدث المؤرخ الجزائري محمد القنطاري عن التعليم ويقول" إنّ أبناء الشهداء وضعوا في مركز تكويني يوجد مقرّه بالمرسى وهنالك مراكز أخرى بجهة الكاف وعلى طول الحدود التونسية الجزائرية ويدرسون البرنامج التعليمي التونسي بالإضافة إلى التاريخ والجغرافية الجزائرية والتكوين السياسي للثورة الجزائرية التي يتحصّل عليها كل تلميذ".([607]) هذا إلى جـانب الرعاية التي منحتها الحكومة التونسية بالإشتراك مع الاتحاد العام لطلبة تونس ونلمس ذلك من خلال المؤتمرات والندوات الصحفيّة التي يقوم بها الاتحاد العام لطلبة المسلمين الجزائريين. وعقد الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين مؤتمره الرابع بئر الباي من 26 جويلية إلى غرة أوت1960 وعقدت جلسة الافتتاح في بورصة الشغل بتونس بحضور الرئيس فرحات عباس وأعضاء الحكومة الجزائرية والباهي الأدغم وأعضاء الحكومة التونسية وعدد من أعضاء السلك الديبلوماسي المعتمد بتونس و مـائة ممثل. ([608])

ومن جانب آخر تفيد الأرقام الرسمّية أن المعاهد والمدارس التونسية كانت تحتضن قبل الثورة الجزائرّية وبعدها مئات التلاميذ والطلبة في التعليم الثانوي والعالي سواء بالمدارس العصرية أو بجامع الزيتونة وفروعه ومنذ حصول تونس على استقلالها وعلى إثر انبعاث الجامعة التونسية في سنة 1960 قامت الحكومة التونسية بإسناد عدد هام من المنح المدرسية والجامعية إلى التلاميذ والطلبة الجزائريين وبلغ عددها خلال السنة الدراسّية 1960 – 1961، 536 منحة (مقابل 440 منحة أسندتها المملكة المغربية) وقد توزعت كالتالي :

---

606 - نفسه، ص 488.

607 - Guentari Mohamed, organisation politico-administratirve et militaire de la revolution Algérienne de 1954,Alger,OPU,T2,1990 ,p 769.

608 - م ا ت ح وبكرة S371، ص ق ث بنزرت، ق ع، أ م^2، رقم التقرير 970، بنزرت في 9 أوت 1960. وانظر كذلك العمل ع 1479.

عدد المنـح	الاختصـاص
17	الآداب
07	علوم اقتصادية
10	علـ ـ ـ ـ ـوم
1	هندسـ ـ ـة
2	حقـ ـ ـ ـ ـوق
499	تعليم ثانـ وي
536	**المجمـ ـ وع**

وقد وجد التلاميذ والطلبة الجزائريون حسن القبول والتعاون من قبل زملائهم التونسيين في المؤسسات التعليمية التي احتضنتهم.([609])

ومما سبق ذكره نلاحظ أن الحكومة التونسية قدمت الرعاية والدعم للتلاميذ والطلبة الجزائريين ونلمس ذلك في القرارات التي أصدرتها في حقهم والمتمثلة في تسهيل التحاقهم بمقاعد الدراسة بالزيتونة والمدارس والجامعات وفتح لهم المطاعم خلال فصل الصيف وإحداث مصلحة خاصة بهم بوزارة المعارف ومنحهم المنح الدراسية بتونس والخارج والتي ارتفع عددها من سنة إلى أخرى وساهمت في تحسين ظروفهم وساعدت كذلك الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين بتوفير المقر والدعم المادي والمعنوي وهذا في إطار دعمها ومساندتها المطلقة للشعب الجزائري في كفاحه التحرّيري.

ب- اللاجئون الجزائريـ ـ ـ ـون:

ارتبطت مأساة اللاجئين الجزائريين بأساليب التدمير والإبادة التي اتبعتها السلطات الفرنسية ضدّ الشعب الجزائري وقد بدأت المأساة منذ 1955 وعندما بدأت مناطق شمال شرق الجزائر تقذف بأمواج اللاجئين الذين تضاعفت أعدادهم وخاصة بعد إنشاء المناطق المحرّمة حتى بلغ عددهم حوالي خمس مـائة ألف

---

[609] - Armes, Guerre te Politique en Afrique du nord (XIX- XXème siècles) Presse de l'école Normal Supérieure, 45 Rue DULM Paris, 1977 ,pp 80-81

حبوسي حروب وسياسية بإفريقيا الشمالية في القرنين 19 و20 منشورات دار المعلمين العليا بنهج 45 باريس أولم باريس وانظر كذلك بن يوسف عادل، النخبة التونسية والحركة الوطنية الجزائرية (1927-1962)،مجلة المغاربية، ع 109، زغوان 2003 صص 30،29.

لاجئ موزعين بين تونس والمغرب وتلخّص صحيفة "لاتريبون دي جنيف" السويسرية أسباب هجرة هؤلاء اللاجئين وفرارهم إلى تونس بما يلي:

"أولا خوف هؤلاء اللاجئين من التنكيل والاعتقال وثانيا فرارهم من المحتشدات ومراكز التجميع وثالثا: هدم قراهم ودواويرهم. ([610])

ولمؤازرة الأخوة الجزائريين اللاّجئين هبت هيئات التبرع بالمواد الغذائية المختلفة حيث تبرعت شعبة لاكانيا بـ مائة وعشرين كلغ من المواد الغذائية وقرية الشويقي مندوبية طبربة لمائتين وألف كلغ من المواد الغذائية وتبرع أهالي الوردية بمائتي كلغ من السكر والسميد وأهالي قرية عين غلال والمعتصرة بـ ثماني مائة كلغ من المواد الغذائية وعلي بن الحاج محمد الشيخ من بنزرت بـ مائة كلغ من الزيت ومحمد الصفاقسي بـ مائة كلغ من زيت الزيتون وأهالي بنزرت بألف ومائتي كلغ من الزيتون([611]).

ونشرت جريدة الصباح مقالا يتحدث عن التضامنات الأخوية الصادقة التي يقوم بها التونسيون لفائدة الثورة الجزائرية المباركة ولإعانة إخوانهم في الدين واللغة والأمل والكفاح ولمشاركتهم آلامهم وللتخفيف عنهم مما يواجه الشعب الجزائري المجاهد في ثورته ضدّ قوى الطغيان والشر والعدوان ويواجه مصيره الخالد وجهاده وكفاحه وإيمانه القوي بعدالة قضيته وينصره المحقق حيث تبرع الحاج الهادي التومي بـ خمس كلغ لحما يوميا لمدّة مستمرة وأما تجار منوبة وسكان سيدي عمر وتجار وادي قريانة بالدندان وبرطال حيدر فتبرعوا بكميات من المواد الغذائية ونادي العلم بـ مائة قميص وبعشرة قناطر مواد غذائية وتبرّع محمد الغربي أصيل منزل بورقيبة بخمس مائة لتر زيت زيتون ومائتي كلغ من القمح وبمائة كلغ من الفول وصالح الطيب الديورة بـ مائة لتر من زيت الزيتون و بمائة كلغ من القمح.

---

610 - المجاهد،ع 20،مارس1958، أنظر ذلك،ع 55، نوفمبر 1959، وانظر عواطف عبد الرحمان، الصحافة العربية في الجزائر دراسة تحليلية لصحافة الثورةالجزائرية، (1954 – 1962)،القاهرة، دار المؤمون 1978، ص 113.

611 - الصباح، ع 1591، 22 فيفري 1957، تبرعات للاجئون الجزائريون، ص 1 و4.

كما تبرع عبد الكافي صاحب نزل بنهج دار الجلد ببيت يحتوي على أربعة أفرشة لسكنى جيش التحرّير وقمر حرّم محمد العياشي بثلاث غرف تحتوي على ثمانية أفرشة مساهمة منها لسكنى جيش التحرّير بنزل العياشي".([612]) والملاحظ إن كل شرائح المجتمع التونسي تحرّكت لتلبية نداء الواجب بتقديم المساعدات المادية والمعنوية لتخفيف المأساة عن الاخوة اللاجئين الجزائريين وذلك للتعبير عن تضامنهم ودعمهم ومؤازرتهم للشعب الجزائري في كفاحه التحرّيري.

ونتيجة لهذه الأوضاع السيئة وأساليب القمع والإرهـ ـاب دخل تونس ألفـ ـا نسمة من الجزائريين القادمين خاصة من منطقة عين حوت ([613]).

وتحدث الرئيس بورقيبة عن اللاجئين الجزائريين قائلا : "إن مسألة اللاجئين وما تسبّبت فيه من مضاعفات تزداد كل يوم تعقّدا فنقول لإخواننا اللاجئين على الرحب والسعة ونوفي بحاجياتهم من أكل وشرب ولباس وسكن ونتولى حمايتهم من القوات الفرنسية...ونحن قدمنا احتجاجنا ضدّ تنطع العسكريين الفرنسيين في ملاحقتهم للاّجئين الجزائريين بتونس...وإنه من واجبنا أن نلفت أنظار هيئة الأمم اللّمتحدة وللجنة المتفرّعة عنها المهتمة بشؤون اللاجئين للوضع الذي عليه الآن الشعب الجزائري حيث يقاسي آلام التشتت وضياع مكاسبه وأهله في غمرة الفرار من الموت الزوام الذي ينتظره... وإن الحكومة لم تبق تنتظر ورود المدّد الدولي بل قامت بواجبها نحو إخواننا اللاجئين الجزائريين بل إن الحكومة والمنظمات القومية والشعب بتمامه وكماله ماانفك جميعهم يبذلون العون المادي والمعنوي لكل من يلتجئ من إخوانهم إلى الأرض التونسية...وقد طلبنا من المنجي سليم سفيرنا في واشنطن أن يجري الاتصالات اللازمة لمعالجة هذه القضية وقد اتصل بكاهية وزير الخارجية الأمريكي وكلّفنا خميس الحجري بالاتصال برئيس المنظمة الدولية المتواجد بجنيف".([614])

---

612 - الصباح، ع 1593، 24 فيفري 1957، تبرعات الموطنين التونسيين، ص 1 و4.

613 - العمل، ع 496، 28 ماي 1957،اللاجئون الجزائريون، ص 1 و5.

614 - بورقيـة، خطـب، ج 4، تطهير علاقاتنا بفرنسا من كل شوائـب تونس، 30 ماي 1957، ص (204-207) (204-205).

تكلم بورقيبة عن الظروف الصعبة التي يعيشها اللاجئين الجزائريين بسبب الإجراءات القمعية التي يتعرضون لها من قبل الفرنسيين دفعتهم إلى الفرار والهجرة من ديارهم إلى تونس التي رحبت بهم ووفرت لهم حاجياتهم المادية والمعنوية والحماية من اعتداءات الجيش الفرنسي وفي الآن نفسه احتجّت على ملاحقتهم بالتراب التونسي ونظرا لهذه الأوضاع قررت الاتصال بالأمم المتحدة والمنظمة الدولية للاجئين و كلفت المندوب التونسي بالأمم المتحدة التحرّك لدى اللجنة المكلفة باللاجئين ليلفت نظرها إلى المأساة التي يعيشها الشعب الجزائري وقد اتصل كذلك بمساعد وزير الخارجية الأمريكي ومع ذلك فقد قامت بواجبها بمساعدة المنظمات القومية والشعب التونسي بمدّهم بالعون والمساعدة.

علما أن البلاد التونسية يعيش فيها عدد كبير من الجزائريين بلغ عددهم مائتي ألف إضافة إلى عدد من العمال الذين يعملون بقفصة والمتلوي وكان عدد من هؤلاء اللاجئين فرّوا إلى تونس للبحث عنهم من طرف الشرطة الفرنسية وآخرون فروا بعد أن حكم عليهم بالسجن أو الإعدام.

وقالت صحيفة " فراس سوار""France Soire" إنّ أكثر من مائة ألف لاجئ جزائري دخلوا البلاد التونسية منذ عام فقط وإثر تعليمات صدرت من الرئيس بورقيبة اتصل المنجي سليم بالأمين العام للأمم المتحدة همر شولد وطلب منه أن يصدر نداء إلى الكاتب العام لمنظّمة اللاجئين الدولية حتى تهتم عمليا بما نحن في حاجة إليه وأن الحكومة التونسية ترغب في أن يتحصّل اللاجئون الجزائريون على مثل ما يحصل عليه اللاجئون المجريون". ([615])

أصدر الرئيس بورقيبة تعليمات إلى مندوب تونس بالأمم المتحدة للقيام بمساعي لدى الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للاجئين لتحسيسهم بالوضعية الصعبة التي يعيشها اللاجئين الجزائريين بتونس ومطالبتهم بتقديم المساعدات الإنسانية ومساواتهم مع اللاجئين المجريين.

---

[615] - الصباح، ع 1675، 01 جوان 1957، اللاجئون الجزائريون، ص2.

وأصدر الاتحاد النسائي التونسي بيانا " يعبّر فيه عن تأثره بدخول آلاف اللاّجئين الجزائريين إلى تونس بسبب مطاردة الجيوش الفرنسية لهم التي تقوم منذ 31 ماي 1957 بحرب إبادة ضدّ الشعب الجزائري الشقيق والاتحاد النسائي التونسي يوجّه نداءه إلى جميع النساء لتنظيم مساعدة للاّجئين وذلك مع العمل لتقوية تضامنهم من أجل توقيف الحرب والاعتراف باستقلال الجزائر،"أيتها النساء الوطنيات ابعثنا إلينا بالمواد الغذائية والملابس والمال إلى اللاجئين الجزائريين ([616])."

وقد تجنّدت الحكومة التونسية والمنظمات الشعبية لإسعاف الإخوة اللاجئين الجزائريين ومدّهم بما يخفف عليهم النكبة ولهذا سافر وفد من الاتحاد النسائي التونسي وحمل معهم سيارتين بالمواد الغذائية والملابس لتوزيعها عليهم وهاته البضائع هي ثلاث مائة وست وثلاثون زاورة و خمس مائة حذاء، وألف من اللعب المختلفة، ثلاث مائة وستّين روبة،وثلاث مائة وخمسون مريول وخمس مائة سروال و ثلاث مائة روبة نوع نسائي وخمس مائة باكو من الحلّويات ومـائة بدلة للأطفال" وهذه البضائع قدرت بنحو مليون فرنك ومن جهة أخرى قام وفد الاتحاد النسائي بزيارة الجرحى صحبة هيئة الهلال الأحمر التونسي والهيئة الجهوية بسوق الاربعاء وتم تسليم مبلغ قدره نصف مليون من الفرنكات إلى الهيئة الولائية وذلك لإسعاف اللاجئين الجزائريين. ([617])

وقد تجندت الصحافة التونسية لفضح جرائم الجيش الفرنسي وغلاة المعمرين ولتحسيس المواطنين التونسيين بمأساة إخوانهم الجزائريين وضرورة الهّب لمساعدتهم وأجرت جريدة " العمـل " حديثا مع اللاجئين الجزائريين أوضحوا خلاله مأساتهم وأعمال الإرهاب والإجرام التي يرتكبها الجيش الفرنسي.

[616] - الطليعـة، ع 78، 02 جوان 1957. بيان الاتحاد النسائي التونسي، ص.2.

[617] - العمـل، ع 501، 02 جوان 1957، وفد الاتحاد النسائي التونسي،ص 1 و2و6.

وفي هذا الإطار أيضا تبرعت بلدية تونس للأخوة اللاجئين الجزائريين بمليون فرنك كمساعدة رمزية للاّجئين وفتح اكتتاب لمدّة يومين لجمع المال من إطارات البلدية وعمالها.(618)

ونشرت الصحف التونسية بلاغا صادرا عن القيادة العامة للكشافة التونسية تحثّ فيه كافة المنضوين تحت لواء الحرّكة الكشفية على جمع الإعانات لإخواننا اللاّجئين الجزائريين وإرسالها إلى مقر القيادة العامة.(619)

كذلك أيضا تحرّك الهلال الأحمر للقيام بالواجب نحو الإخوة اللاجئين الجزائريين فتبرع بمبلغ نصف مليون فرنك لتوزيعها على اللاجئين وبخمسمائة كيلغ من الخبز وبالإسعافات.(620)

وبقي الشعب التونسي يواصل مواساته ومدّ يد المساعدة للإخوان الجزائريين اللاجئين بتونس والذين غادروا بيوتهم وأراضيهم ونجوا بأرواحهم من اضطهاد جيوش الاستعمار الفرنسي التي ما فتئت تعيث فسادا في أرض الجزائر الطاهرة ولهذا تبرع مستخدمو ومواطنو القمارق التونسية إلى إخوانهم بمبلغ مائتين وستة آلاف فرنك كإعانة لإخوانهم اللاّجئين الجزائريين. (621)

كما قام عمال رصيف بنزرت بواجبهم نحو إخوانهم حيث تبرعوا بأجرة يوم عمل خلال غرة جوان 1957 وجمعوا أيضا 197,493 فرنك وتبرع كذلك عملة منجم الاسمنت بجهة ماطر بالمال والملابس والمؤونة. (622)

وفي هذا المجال سافر وفد من وزارة الخارجية التونسية إلى الخارج لتحسيس العالم بالقضية الجزائرية وبالأعمال الإجرامية الوحشّية التي يقترفها الجيش الفرنسي في حق السكان الجزائريين الذين اضطروا إلى الفرار واللجوء إلى تونس ويتشكل الوفد من نجيب البوزيري والباجي قائد السّبسي ومهمته كانت الاتصال بالمنظمة الدولية للاّجئين لبسط قضية اللاجئين الجزائريين علما أنه تم

---

618 – نفسها، ع 501، 2 جوان 1957، بلدية تونس واللاجئون الجزائريون، ص 5.
619 - نفسها، بلاغ الكشافة التونسية، ص 4.
620 - نفسها، الهلال الأحمر التونسي، ص 1 و 6.
621 - نفسها، ع 503، 5 جوان 1956، مستخدمو القمارق، ص 2.
622 - العمل، ع 506، 8 جوان 1957، ولاية بنزرت واللاجئين الجزائريين، ص 5.

الاتصال بالمستر لاندت رئيس المنظمة الدولية للاجئين وكذلك بالمنظمة الأممية للصليب الأحمر. ([623])

وفي هذا السياق أيضا هب سكان مجاز الباب لنجدة إخوانهم الجزائريين بجمع الإعانات المادية والمعنوية مثل الملابس والمواد الغذائية والأموال وكذلك جمع سكان أكودة كميات كبيرة من المواد الغذائية والأموال لفائدة اللاّجئين الجزائريين.([624])

ولتخفيف المأساة عن الإخوة الجزائريين نظمت المنظمات القومية بالاشتراك مع الجمعيات مقابلة رياضية يوم الأحد 16جوان1957 وقد سلمت مداخيلها إلى والي بنزرت وقدرت بمائة ألف فرنك لفائدة اللاجئين الجزائريين.([625])

وفي هذا الإطار أيضا تشكلت بولاية سوسة لجنة لمساعدة اللاّجئين الجزائريين وهي تتكون من المنظمات الجهوية حيث تم تنظيم قافلة توجهت إلى ولاية سوق الأربعاء وهي تحمل خمس وثلاثين ومائة كيسا من الحنطة وثلاثة أكياس سميد وكيسين من الحمص وأحد عشر كيسا من القمح وسبع عشرة كيسا من الفول وتسع عشر كيسا من العجين وتسعة عشرة كيسا من البطاطس وغيرها من الصابون والمواد الغذائيّة مع كميات كبيرة من الزيت كما تشكلت لجنة إسعاف من الأطباء والممرضين تجندوا لمعالجة إخوانهم الجزائريين وسلمت القافلة إلى والي سوق الإربعاء مبلغا قدره ثلاثة ملايين فرنك منحة ومساعدة للاّجئين الجزائريين. ([626])

أما في بنزرت فقد تم الشروع في جمع الإعانات والتبرعات لفائدة إخواننا الجزائريين وبمشاركة المنظمات القومية وقد لبى السكان نداء الواجب وأخذوا يمدّون يد المعونة بما لديهم من المال والملابس والمؤونة.

[623] - نفسها، ع 508، 11 جوان 1957، الوفد التونسي واللاجئين الجزائريين، ص 6.
[624] - نفسها، ع 510، 13 جوان 1957، سكان مجاز الباب وأكودة يهبّون لنجدة إخوانهم، ص 2.
[625] - نفسها، ع 515، 19 جوان 1957، مقابلة رياضية لفائدة اللاجئين الجزائريين، ص 2.
[626] - العمل، ع 520، 25 جوان 1957، وفد من ولاية سوسة يزور اللاجئين الجزائريين، ص2.

ونشرت جريدة العمل حديثا عن اللاّجئين وقالت "كلهم من النساء والأطفال وأقلية من الشيوخ وهم من قبيلة أولاد مؤمن فوجئوا بالقوات الفرنسية تطوقهم ثم أخذت تجسّدهم في عربات أعدت خصيصا لنقلهم فكان الموت حرّقا نصيب كل من امتنع عن مغادرة كوخه أو خيمته ثم تحرّكت الحافلات العسكرية الفرنسية بمن فيهما نحو البلاد التونسية تاركة وراءها النار تلتهم القرية بما احتوت عليها من بيوت وأنعام وكان نزولهم بمحطة سيدي الخميسي على بعد ثلاثة كيلومترات من الحدود التونسية حيث، أقيم لهم محتشد فراشه الأرض ولحافه السماء وجدرانه الأسلاك الشائكة وحرّاسه جنود غلاظ شداد لا يعرفون للرحمة معنى ولا للإنسانية مفهومها ويعيشون حياة من نوع آخر بين الأسلاك الشائكة في طابعها العنف والقوة ومميزاتها الظلم والتعدي والتقتيل البطيء وكان الغذاء المخصص لخمس عشر لاجئي مدّة نصف شهر لا يكفي لتغذية ثلاثة أشخاص تغذية عادية والمقرر أن ينال خمسة عشر شخصا خمسة عشر كلغ من الشعير لمدّة نصف شهر لهذا هب المجاهدون الأبطال لفك أسرهم وعيّنوا يوم الثاني عشر من شهر سبتمبر1957 موعدا لتخليص أبناء وطنهم من الذل الذي نالهم في محتشد الخميسي وكان منتصف الليل وإذا بالأسلاك الشائكة تقطع ودخل الأبطال إلى مضاجع إخوانهم وأشعروهم بقرب ساعة الخلاص وطلبوا منهم أن يبتعدوا عن هذه البؤرة ويدخلوا إلى الأراضي التونسية وبدأت المعركة بين الثوار والقوات الفرنسية المرابطة بالمحتشد وأخذ المحتشدون في الزحف عبّر الفتحة التي أعدها المجاهدون الجزائريون".([627]) يصور لنا هذا التحقيق الأعمال الإجرامية والإرهابية التي يقوم بها الجيش الفرنسي في حق الأبرياء العزل من أطفال ونساء وشيوخ حيث يتعرضون للاعتقال في المحتشدات وتطبق عليهم سياسة الأرض المحرّوقة في أرزاقهم ومحنتهم.

ولتحسيس العالم بوضعية اللاجئين الجزائريين شاركت الحكومة التونسية في اجتماع المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر في دورته التاسعة عشرة

---

[627] - نفسها، ع 590، 15 سبتمبر 1957، حديث مع اللاجئين الجزائريين، ص 3.

المنعقد في نيودلهي بالهند بوفد يقوده باجي القائد السبسي ومهمته تحسيس الوفود المشاركة بالقضية الجزائرية وحالة اللاجئين وجرائم الاستعمار الفرنسي.

ولتفعيل مشاركته اجتمع الوفد التونسي مع عدة وفود وشرح لهم وضعية اللاجئين وحالهم بالبلاد التونسية وقدم تقريرا إثر هذه الاجتماعات وعرض نداء لفائدة اللاجئين الجزائريين على أنظار المؤتمر ثم قام بعرضه.([628])

وللتضامن مع الإخوة الجزائريين في محنتهم زار وفد من الاتحاد العام لطلبة تونس اللاجئين الجزائريين في عين دراهم وقدم لهم المواد الغذائية والملابس وقام كذلك بوساطة لدى كتابة الدولة للمعارف لتأسيس وبعث مركز لتوزيع الحلّيب على اللاجئين الجزائريين.([629])

وقد استجاب الاتحاد السوفياتي للمساعي التونسية علما أن الوفد التونسي اجتمع مع الوفد السوفياتي خلال المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر وفي هذا الإطار أعلنت وكالة "تاس" السوفياتية للأنباء إن الصليب الأحمر والهلال الأحمر السوفياتي قد منحا اللاّجئين الجزائريين في تونس والمغرب عشرة آلاف كيلغ من الأرز وألفي كيلغ من مسحوق الحلّيب وخمسة وعشرين ألف متر من القماش وألفين وخمس مئة غطاء وكمية هائلة من الأدوية وستنقل هذه المساعدة إلى أحد الموانى التونسية ويستلمها الهلال الأحمر التونسي الذي يتكفل بتوزيعها ونتيجة الحملات التحسيسية التي بذلتها الحكومة التونسية لدى الرأي العام والحكومة الأمريكية واستجابة لها ستستلم الحكومة التونسية قريبا من الولايات المتحدة مواد غذائية قدرت قيمتها بمائتي وأربع وتسعين مليون من الفرنكات مرسلة إلى اللاجئين الجزائريين الموجودين بالبلاد التونسية وتتكون هذه المساعدة من سبع مائة وألفين طنا من القمح واثنتين وثلاثين طنا من الجبن وثلاثين طنا من

---

[628] - العمل، ع 680، 10 نوفمبر 1957، الاتحاد العام لطلبة تونس، ص 3.

[629] - نفسها، ع 682، 5 جانفي 1958، مساعدات إلى اللاجئين الجزائريين، ص 3.

اللبن ويقوم الهلال الأحمر التونسي بتوزيع هذه المساعدة تحت رقابة الممثل الأمريكي.([630])

قامت منظمة الهلال الأحمر التونسي بمجهودات لتحسين ظروف اللاّجئين الجزائريين وهي منظمة قومية تونسية تأسست سنة 1942 وقد قدمت خدمات جليلة ولعلّ أهمها ما قامت اللاّجئين الجزائريين من شيوخ ونساء وأطفال شردتهم قوى الاستعمار الفرنسي ففروا من الموت والتجؤوا إلى إخوانهم في تونس ونزلوا في جهات باجة وسوق الأربعاء وتالة والكاف فأسرع الهلال الأحمر بمدّهم بالإسعافات والإعانات ووزع عليهم كميات كبيرة من الأرز والسكر والدقيق والملابس والأحذية والسجائر... وآلات الحلاّقة ولما توالى توارد إخواننا لهذا استجاب الشعب التونسي عن بكرة أبيه النداء الواجب ومدّ الهلال بمختلف الهدايا وفي المدّة الأخيرة تم التوزيع للمواد التالية تسع مائة قنطار من الأرز قدمتها الرابطة الدوليّة لجمعيات الهلال الأحمر التونسي والصليب الأحمر بجنيف خمس مائة غطـاء من الصوف ووصلت من كندا كميات كبيرة من ملابس الشيوخ والنساء والأطفال أهدتها المنظمة الأنكليزية. أكسفورد كومنونيني وفورولييف فاميلي، خمسة أطنان من السكر وثلاثة أطنان من الصابون اشتراها الهلال الأحمر التونسي من الرصيد الذي وضعته المنظمة العالمية للنقابات الحرّة تحت تصرفه.

5- كمية وافرة من الأدوية أهدتها الهيئة الدولية للهلال الأحمر التونسي ولا تزال عمليات التوزيع مستمرة. وهكذا يقوم الهلال الأحمر التونسي بجهوده المتواصلة من أجل إخواننا اللاجئين.([631])

ولقد وزع الهلال الأحمر التونسي كميات وافرة من الملابس والمؤن على إخواننا الجزائريين بمشيخة أولاد سدرة من معتمدية عين دراهم وكانت الهدايا موجهة من أمريكا والسويد والهند وتتمثل في كمية كبيرة من الملابس والأغطية

---

[630] - العمل، ع 699، 21 جانفي 1958، الحكومة التونسية تتسلم مساعدات للاجئين الجزائريين، ص1.

[631] - نفسها، ع 702، 24 جانفي 1958، الهلال الأحمر التونسي واللاجئين الجزائريين، ص2.

وكميات وافرة من الأرز والسكر والسميد والصابون وقد تسلمها الهلال الأحمر التونسي ووزعها على ما يفوق ألفي نسمة من إخواننا اللاجئين الجزائريين.([632])

وفي تقرير للجيش الفرنسي ذكر أن إحصائيات عدد الجزائريين المقيمين بتونس سنة 1955 بلغ مـائة وأربعين ألف لاجئ قبل الأحداث واتّهم الحكومة التونسية بتضخيم عدد اللاجئين الذين يعيشون بالتراب التونسي حيث اعتبرت كل الجزائريين الذين يعيشون في ترابها لاجئين وأضافت إليها قوات جبهة التحرّير والثوار المتواجدين بتونس وعائلاتهم وقدمت إلى الأمم المتحدة رقم مائتي ألف لاجئ وطلبت لهم المساعدة من الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية منحتها مبلغ سبع مائة ألف دولار لعدد قليل من اللاجئين.([633])

وفي هذا الإطار حلّت بميناء حلّق الوادي بتونس الباخرة الروسية "فروفولر" التي تبرع بها الهلال الأحمر والصليب الأحمر الروسي للاجئين الجزائريين بتونس وقد تسلم هذه المساعدات بالميناء السيد صالح بو الأكباش الأمين العام لمنظمة الهلال الأحمر التونسي ومستر هرمان مساعد مندوب رابطة منظمات الهلال الأحمر والصليب الأحمر وتشتمل هذه المساعدة على عشرة أطنان من السكر وخمسة أطنان من الأرز وطنين من حلّيب المجفف وستة وعشرين ألف متر من الأقمشة وخمس مائة وألفين غطاء وكمية من الأدوية وقد وضعت هذه المساعدات تحت تصرف الهلال الأحمر التونسي والذي سيتولى توزيعها على اللاجئين الجزائريين.([634])

لقد عبّر عدد من الأخوة الجزائريين الحدود التونسية هربا من العمليات الانتقامية التي يقوم بها الجيش الفرنسي ضدّ قراهم حيث علم من سبيطلة أن عددا من اللاّجئين الجزائريين الوافدين إلى التراب التونسي من يوم 17 فيفري 1958 يزداد كل يوم وقد اجتاز الحدود من جهة فوشانة تالة ما يقرب عن ستّ مائة وألف

---

632 - العمل، ع 705، 28 جانفي 1958، توزيع الملابس والمؤن، ص 2.

633 - م ا ت ح و بكره، S371، ق، ج ف ت، ق أ، م^2، رقم 256، صلامبو. في 5فيفري 1958، ص 3و4.

634 -العمل، ع 723، 18 فيفري 1958، وصول مساعدات الهلال والصليب الأحمر الروسي، ص2.

لاجئ من النساء والأطفال وكذلك وصلت يوم 19 فيفري 1958 إلى سبيطلة عدة عائلات من اللاجئين من النساء والأطفال والشيوخ منذ أن بدأت الحكومة الفرنسية في تنفيذ منطقة الحرّام.(635)

وفي هذا الإطار لاحظت جريدة "العمل" أنه منذ أن بدأت فرنسا المدّة الأخيرة في اتحاد الإجراءات لتطبيق فكرة إنشاء المنطقة الحرّام على الحدود التونسية الجزائرية أخذت قوافل اللاجئين تتدفق على منطقة سبيطلة حيث بلغ عددهم ست مـائة وألف لاجئ جلّهم أطفال ونساء وشيوخ.(636)

ولتحسيس العالم بجرائم فرنسا في حق الجزائريين وجه الرئيس بورقيبة مساء أمس رسالة إلى الرئيس الأمريكي إيزنهاور "يلفت فيها نظره إلى حرب الإبادة التي تشنها فرنسا في منطقة الحدود الجزائرية التونسية ونتائجها الإنسانية بالنسبة إلى عشرات الآلاف من البشر طردوا من مضاجعهم واقبلوا آلافا على تونس". وفي هذه الرسالة يشرح بورقيبة لرئيس الأمريكي ما يتعرض له الجزائريون من إبادة والتي أجبرتهم على النزوح والهروب إلى تونس بالآلاف وفي الآن نفسه يطالبه بالضغط على الفرنسيين لإيقاف هذه الأعمال الإجرامية.

وسيوجه رسائل في نفس الغرض إلى رؤساء دول أخرى كالملكة اليزابيت ورئيس جمهورية إيطاليا وقداسة البابا وملك النرويج وملك الدنمارك وملك السويد وجواهر لال نهرو رئيس الحكومة الهندية.(637)

وأصدرت الحكومة التونسية إحصائية رسمية لعدد اللاجئين الجزائريين الذين وصلوا إلى منطقة سبيطلة وما حولها تتراوح بين ألفين وألفين وخمسمائة نفر ولكن المعلومات المحلّية تشير إلى أن عددهم يناهز أربعة آلاف(638) وأمام هذه الوضعية عقد الهلال الأحمر التونسي في الساعة الرابعة والنصف مساء يوم 1 مـارس 1958 ندوة صحفية دعا إليها مندوبي الصحافة ووكالات الأنباء المحلّية

---

[635] - العمل، ع 730، 26 فيفري 1958، اللاجئون الجزائريون يتدفقون على تونس، ص1.
[636] - نفسها، ع 731، 26 فيفري 1958، للاجئون الجزائريون، ص3.
[637] - نفسها، ع 733، 1 مارس 1958، بورقيبة يوجه رسائل إلى رؤساء دول، ص1.
[638] - نفسها، ع 734، 2 مارس 1958، إحصائيات، ص2.

والأجنبية وتعرض عبد العزيز الجلولي رئيس الهلال الأحمر لحال اللاجئين الجزائريين بصفة عامة والوافدين عليها ووجه النداء التالي باسم الهلال الأحمر التونسي: " لقد دخلت الوطن التونسي فرق أخرى من اللاجئين الجزائريين في حالة بؤس يرثى لها وزادوا في مضاعفة العدد الضخم من اللاّجئين الذين سبقوهم بالإقامة ولذا نطالب بالإعانة لمجابهة هذه الحالة".([639]) وما يلاحظ في هذا النداء هو ارتفاع عدد اللاجئين الجزائريين اللذين دخلوا تونس وهم في ظروف صعبة مما يتطلب مساعدة المنظمات الإنسانية الدولية التي طالبها الهلال الأحمر التونسي بالتدخل وتقديم المساعدة.

وفي هـذا الإطار مازالت وفود اللاجئين الجزائريين تجتاز الحدود التونسية وقد قدم إلى تونس عشرون ومائة شخصا ليلـة 3مارس ومـائة شخص صباح يوم 3مارس1958 ([640]) وللتضامن ومؤازرة اللاجئين الجزائريين قام وفد من الاتحاد القومي للنساء التونسيات بزيارة للاّجئين الجزائريين الذين وفدوا على القصرين وسبيطلة إثر قرار السلطات الفرنسية القاضي بإنشاء منطقة حرّام بالحدود التونسية هذا وقد سلم الوفد هدايا للاّجئين كدفعة أولى متمثلة في ألف حكة من الحلّيب ومـائة ألف فرنك وشحنة سيارة كبيرة من الأدباش للنساء والأطفال ووجه الاتحاد القومي للنساء التونسيات نداء إلى الرّأي العام العالمي لإغاثة اللاّجئين الجزائريين وندّد فيه بالإجراءات الوحشية التي أقرتها الحكومة الفرنسية.([641])

ووصفت الجريدة حالة اللاّجئين الجزائريين القادمين من مشيخة عين عسل أن جميعهم في حالة يرثى لها وأغلبهم نساء وأطفال وشيوخ.([642])

وفي السياق نفسه وجه رئيس الهلال الأحمر التونسي عبد العزيز الجلولي نداء آخر لمساعدة اللاجئين دعا فيه "كل من ينتسب إلى البشرية ليمدّ المساعدة

---

[639] - العمل، ع 734، 2 مارس 1958، الهلال الأحمر التونسي يعقد ندوة صحفية، ص2.
[640] - نفسها، ع 735، 4 مارس 1958، اللاجئون الجزائريون، ص1.
[641] - نفسها، وفد الاتحاد القومي للنساء التونسيات، ص2.
[642] - نفسها، حالة اللاجئين الجزائريين، ص 1.

والمعونة إلى الإخوة اللاجئين الجزائريين الذين شردهم الجيش الفرنسي"([643])

ولتنوير الرأي العام وفضح جرائم الاستعمار الفرنسي كتبت جريدة "المجاهد" مقالا ووصفت فيه ما يتعرض له اللاجئون الجزائريون" وصفا تفصيليا للدمار والإبادة الشاملة التي تعرضت لها دواوير اللاّجئين ومشاتيهم... فالجنود الفرنسيون لم يكتفوا بمحاصرة المشاتي وإغلاق البيوت على سكانها لمدّة أسبوع أو أكثر بل يخرجونهم بعد ذلك شبه هياكل عظمية يعرّضونهم لسلسلة أخرى من العذاب المتصل لاستنطاقهم ثم يشعلون الحرّائق في المشاتي ويستولون على النساء كسبايا ويبقرون بطون الحوامل بالإضافة إلى أساليب النهب والسلب التي وصلت إلى حد انتزاع القرمود الأحمر من الديار قبل أن يشعلوها".([644]) تحدثت الجريدة عن أعمال الإجرامية التي يقوم بها الجيش الفرنسي في حق الجزائريين الذين يتعرضون للاضطهاد والقمع والتنكيل حيث تم محاصرتهم وممارسة عليهم أصناف من التعذيب ثم التطبق عليهم سياسة الأرض المحرّوقة.

وقد أرسل الاتحاد القومي النسائي التونسي وفدا لزيارة اللاجئين الجزائريين لمواساتهم في محنتهم والإطمئنان على أحوالهم وحمل معهم كميات من الملابس والأغذية لتوزيعها على إخواننا اللاّجئين بسبيطلة وهي تحتوي على خمسمائة طرد يحتوي كل منها على سبع قطع من الملابس ومائة دثار وألفي نعل وخمسمائة حصير وثمانين قشابية ومائة كلغ من السكر وخمسين كلغ من العجين وستين كلغ من الزيت.([645])

وفي هذا الإطار تلقى الرئيس بورقيبة رسالة من للاجئين الجزائريين بعين خمود حيث تقيم مئات العائلات الجزائرية التي قاست أسوأ أنواع التعذيب والتنكيل وأرغمت على مغادرة مساكنها وأراضيها إثر شن العمليات الوحشية التي قام بها الجيش الفرنسي من تهديم وإبادة تاركة المتاع والأهل والوطن إلى "الرئيس بورقيبة واعتراف بالجميل لما وجدته في الأرض التونسية من أمن ومواساة بفضل

[643] - الاستقلال، ع 123، 7 مارس 1958، نداء رئيس الهلال الأحمر التونسي، ص1.
[644] -المجاهد، ع 20، مارس 1958، اللاجئون في عين أخمودة يفضحون فرنسا أمام الرأي العام العربي، ص1.
[645] - العمل، ع 748، 19 مارس 1958، وفد الاتحاد القومي النسائي التونسي، ص2.

العطف الأبوي وتضامن الشعب التونسي وتأمل العائلات الجزائرية أن ترى صوت بورقيبة الذي هو صوت الحكمة والعدالة يجد آذانا صاغية لدى الحاكمين بمصير العالم حتى يوضع حد لتقتيل شعب يتساوى مع كافة شعوب العالم الأخرى في الحقوق ويشاركها الأخوة البشرية."([646]) طالب جماعة من اللاجئين الجزائريين بورقيبة بالتحرّك والقيام بمساعي لدى رؤساء العالم ومطالبتهم بالتدخل ولوضع حد للحرب والاعتراف بحق الشعب الجزائري بتقرير مصيره.

وقام الاتحاد العام التونسي للشغل بمساع لدى الجامعة العالمية للنقابات الحرّة لمساعدة اللاجئين الجزائريين التي قررت مساعدة اللاجئين الجزائريين بتمكينهم من مساعدة مالية وقدرت بخمسة عشر مليون فرنك والتي تسلمها الاتحاد العام التونسي للشغل.([647])

وفي هذا السياق أيضا نظم الاتحاد العام التونسي للشغل ندوة صحفية على شرف مندوبي المنظمة الدولية للنقابات ودارت حول اللاجئين الجزائريين والظروف التي يعيشون فيها حيث تسلم الوفد مبلغ قدره ستة عشرة مليون فرنك للاتحاد العام التونسي للشغل لصرفه على اللاجئين ووعد بمساعدات أخرى ستقدم من المنظمات السويسرية وتقدر بستة ملايين فرنك.([648])

ووزّع الهلال الأحمر التونسي يوم 30 مارس1958 الإسعافات والمساعدات على اللاجئين الجزائريين بقفصة وأم العرائس والرديف([649]) علما أنه قد وصلت إلى قرية شتاتة بولاية سوق الأربعاء وفود من اللاجئين الجزائريين وقد اجتاز الحدود التونسية يوم 28مارس1958 مائة وواحد وعشرون طفلا وسبع وثمانون امرأة.([650])

---

[646]- نفسها، ع 749، 20 مارس 1958، برقية إلى الرئيس بورقيبة، ص.2.

[647] - العمل، ع 757، 29 مارس 1958، الاتحاد العام التونسي للشغل تسلم مساعدة للاجئين، ص2.

[648] - نفسها، 760، 2 أفريل 1958، الاتحاد العام التونسي للشغل ينظم ندوة على المنظمة الدولية للنقابات، ص1و2.

[649] - نفسها، ع 761، 3 أفريل 1958، توزيع الإسعافات على اللاجئين الجزائريين بقفصة، ص2.

[650] - نفسها، ع 764، 6 أفريل 1958، اللاجئون الجزائريون، ص1.

وتضامنا مع اللاجئين الجزائريين فتح الهلال الأحمر التونسي اكتتابا لفائدتهم حيث دعا المواطنين التونسيين إلى التبرع بالأموال لتخفيف محنة إخوانهم الجزائريين.([651])

وتم إحصاء تقديري لعدد مجموع اللاجئين الذين دخلوا التراب التونسي بين أيام 3و13أفريل1958 بمشيخة شتاتة مندوبية غار الدماء عددهم مائة وخمس وسبعون عائلة تضم حوالي سبع مائة نسمة من الأطفال والنساء والشيوخ.([652])

وفي هذا الإطار وتخفيفا للمحنة على اللاّجئين الجزائريين المتواجدين بولاية سبيطلة وزع الهلال الأحمر التونسي مساعدات تمثلت في كساء ثماني مائة صبي كسوة كاملة وإيصال مائتي رضيع بالقمايط وما إليها وإعطاء اللاجئين نساء ورجالا لباسا ومنح كل عائلة لاجئة ثماني مائة وستين رطلا من القمح وتوزيع نحو ثلاثين شاة وعدد من اللعب والهدايا على الأطفال. وفي هذا السياق أيضا تم توجيه رسالة إلى اللاجئين الجزائريين:" كما أنه أرى من الواجب أن أبين بهذه المناسبة لكافة الإخوان الجزائريين الذين منعتهم الظروف العسيرة حتى اضطروا إلى الرحيل والهجرة عن منازلهم ومفارقة أقربائهم والنزوح عن أرض الوطن الجزائري والتجؤوا إلى شقيقتهم تونس وإن هذه البلاد هي جزء من وطننا جميعا المغرب العربي الكبير ويعتبرون أنفسهم يعيشون فيها بين إخوانهم في كنف أهليهم مبجلين مفضلين وإن الشعب التونسي بأكمله الذي تغمره إحساسات الإخوة الصادقة نحوك يشاطرك آلامك وآمالك وإنه واثق من أنه سينتصر الحق ويزهق الباطل وأن شمس الحرية والرفاهية ستشع على أرض الجزائر ضمن المغرب العربي الكبير".([653])

[651] - نفسها، ع 766، 8 أفريل 1958، اكتتاب لفائدة الجزائريين، ص7.
[652] - نفسها، ع 773، 17أفريل 1958، عدد اللاجئين، ص2.
[653] - العمل، ع 775، 19 أفريل 1958، توزيع مساعدات على الجزائريين، ص2.

إثر نداء توجه به الهلال الأحمر التونسي قرر الصليب الأحمر اليوغسلافي إرسال مساعدة للاجئين الجزائريين بتونس وتتمثل في تسعة أطنان من السكر وسيارتي نقل تم تسليمها إلى ممثلي الهلال الأحمر التونسي.([654])

وقد أحصت مندوبية فريانة وتالة عدد اللاجئين الجزائريين الذين دخلوا التراب التونسي بحوالي مائتي لاجئ.([655]) وفي هذا الإطار أيضا أفادت " يونايتد بريس " أن ستين عائلة جزائرية تضم حوالي مائة وخمسين شخصا قد التجأت إلى مشيخة مجاورة على مقربة من قلعة الصنم بعد أن اجتازت الحدود التونسية الجزائرية يوم 6جويلية1958."([656])

ودخلت التراب التونسي أيضا ما بين يوم 12 ويوم 14 جويلية 1958 قادمة من جهة ونزه عشر عائلات من للاجئين الجزائريين تتألف من ثلاثين شخصا واستقرت بمشيخة فلتة بمندوبية قلعة الصنم.([657]) وفي هذا السياق أيضا دخل على الساعة الحادية عشرة من مساء يوم 24جويلية 1958 البلاد التونسية إلى مشيخة فلتة مندوبية قلعة الصنم خمس مائة لاجئ رجالا ونساء وأطفالا قدموا من جهة ونزه.([658])

وقدم من جهة بو جابر عشرة من اللاجئين الجزائريين وذلك يوم 27 جويلية 1958 ودخل يوم 28 جويلية 1958 ثلاثة وثلاثون لاجئا إلى مشيخة فالتة مندوبية القلعة.([659])

والتجأت يوم 27جويلية 1958 إلى البلاد التونسية عائلات جزائرية متركبة من تسعين ومائتي شخصا واستقرت بمشيختي غار الدماء وشتاتة التابعتين لمندوبية غار الدماء قادمة من الشافية وعنابة والمزازيخ وصالح ويوم 13أوت

---

[654] - نفسها، ع 778، 23 أفريل 1958، إعانة الصليب الأحمر اليوغسلافي،ص 1
[655] - نفسها، ع 836، 2 جويلية 1958، إحصائية اللاجئين الجزائريين، ص1.
[656] - نفسها، ع 842، 9 جويلية 1958، تدفق اللاجئون، ص1.
[657] - نفسها، ع 848، 16 جويلية 1958، تدفق اللاجئون، ص1.
[658] - العمل، ع 858، 27 جويلية 1958، اللاجئون الجزائريون، ص1.
[659] - نفسها، ع 860، 30 جويلية 1958، للاجئين، ص1.

1958 دخلت ثماني عائلات إلى مشيخة فالتة مندوبية القلعة وتبع هؤلاء مجموعة أخرى متركبة من ثمانية وأربعين شخصا.(660)

ولتخفيف مأساة اللاجئين الجزائريين تقدمت الحكومة التونسية والمملكة المغربية بمشروع قرار مشترك أمام لجنة الشؤون الاجتماعية والإنسانية ويطالب هذا القرار المندوب السامي للاّجئين أن يواصل إعانة اللاجئين الجزائريين بتونس وأن تخصص إغاثة اللاجئين الجزائريين بالمغرب. وفي هذا السياق ألقى المنجي سليم مندوب تونس بالأمم المتحدة بيانا "شكر فيه نشاط المندوب السامي وأثنى على جميع من لبوا نداءه ووضح كذلك بأن الإعانة التي يتلاقاها اللاجئون الجزائريون غير كافية وأنه من الضروري مضاعفة هذه الإعانة لأولئك الذين فقدوا ديارهم وشردهم الجيش الفرنسي".(661)

وإثر مساع قامت بها الحكومة التونسية لدى الإدارة الأمريكية لمساعدة اللاجئين وافقت على برنامج إغاثة حيث أفرغت يوم 2ديسمبر 1958 الباخرة الأمريكية "صندر هرلم" شحنة من الجبن الأمريكي التي تقدر بمائتي وعشرين طنا وذلك لإغاثة اللاجئين الجزائريين الذين يعيشون بتونس وبدئ بتنفيذ برنامج إغاثة اللاّجئين الجزائريين الذي تتعاون فيه البعثة الأمريكية للتعاون الفني والاقتصادي مع الحكومة التونسية في شهر أفريل 1958 وخلال الأشهر الماضية وصل تونس بموجب هذا البرنامج تسعة مائة وتسعة ألاف طنا من القمح و878 طنا من الجبن وستين طنا من الحلّيب المجفف وتقدر كميات المواد الغذائية بأكثر 1125000 دينار تونسي علما بأن منطقة سوق الأربعاء يقطنها أكثر 31000 لاجئ.(662)

وإثر جهود قام بها المنجي سليم لدى وزارة الخارجية بالولايات المتحدة أعلنت مصلحة اللاجئين في وزارة الخارجية بالولايات المتحدة الأمريكية أنها

---

660 - نفسها، ع 857، 6 أوت 1958، للاجئين، ص1.

661 - نفسها، ع 994، 5 نوفمبر 1958، مشروع قرارا مشترك للجنة الشؤون الاجتماعية والإنسانية، ص1 و3.

662 - الزهرة،ع 9، س ج، 10 ديسمبر 1958، وصول المساعدات الأمريكية، ص1.

وضعت على ذمة مدير مصالح للاجئين مائة ألف دولار لإغاثة اللاجئين الجزائريين بتونس.[663]

وفي هذا المجال أيضا قرر الدكتور أوغوست لاند المندوب السامي للاجئين باقتراح من مندوب تونس تشكيل لجنة خاصة لمساعدة على حلّ مشكلة اللاجئين الجزائريين البالغ عددهم 125000 بتونس و80.000 بالمغرب.[664]

إثر نداءات تقدمت بها الحكومة التونسية إلى العالم والرأي العام لإغاثة للاّجئين الجزائريين وافقت الحكومة اليوغسلافية على تبرع اللاّجئين الجزائريين بتونس والمغرب بستة أطنان من السكر وثلاثة أطنان من الصابون تقدر قيمتها 1.500.000دينار يوغسلافي.[665]

وفي هذا السياق أعلنت إذاعة بلغراد "إن النقابات اليوغسلافية تتأهب لإرسال كمية من الألبسة والأدوية إلى اللاجئين الجزائريين بتونس تقدّر قيمتها بمليوني دينار يوغسلافي".[666]

وقد اتخذت الحكومة التونسية والحكومة المغربية خطوات تشجيعية وتحفيزية الجمعيات الخيرية لحثها على مساعدة اللاجئين الجزائريين إثر اجتماعها بالأمين العام لجمعيات الصليب الأحمر حيث قررت إعفاء المساعدات الموجهة للاّجئين من الأداءات الجمركية بل حتى من أسعار النقل بواسطة السكك الحديدية وبموجب هذا القرار أصبحت تنقل مجانا.[667]

وفي هذا الإطار أرست بميناء حلّق الوادي بتونس باخرة إيطالية قادمة من يوغسلافيا محملة بالإعانة للاّجئين الجزائريين تبرع بها الصليب الأحمر اليوغسلافي والنقابات اليوغسلافية وتقدر بحوالي مليوني دينار يوغسلافي وتتكون

---

[663]-العمل،ع1021، 1فيفري1959، تبرع وزارة الخارجية الأمريكية، ص1.وانظرالزهرة،ع 55، 2 فيفري 1959،ص3.

[664] - نفسها، ع 1023، 4 فيفري 1959، تشكيل لجنة خاصة للمساعدة على حلّ مشكلة اللاجئين، ص3.

[665] - نفسها، ع 1025، 6 فيفري 1959، يوغسلافية تتبرع بمساعدة اللاجئين، ص5.

[666] - نفسها، ع 1027، 8 فيفري 1959، النقابات اليوغسلافية تتأهب لإرسال المساعدات، ص1.

[667] - العمل، ع 1035، 18 فيفري 1959، تصريحات الأمين العام لجمعيات الصليب الأحمر، ص 3.

من أحذية وثياب وأدوية وستة أطنان من السكر وثلاثة أطنان من الصابون وقد سلمت إلى الهلال الأحمر الجزائري والاتحاد العام للعمال الجزائريين.([668])

ودخلت إلى التراب التونسي من يوم 29 أفريل 1959 إلى يوم 5 ماي 1959 أفواج أخرى من اللاجئين الجزائريين تتكون من ألف ومائة شخص معظمهم من النساء والشيوخ والأطفال وقد اجتازوا الحدود التونسية من عدة نقاط من جبل وشتاتة وهم يقيمون بجهة ساقية سيدي يوسف.([669]) ووصلت أيضا إلى التراب التونسي بجهة غار الدماء يومي 9و10 جوان 1959 عدة عائلات جزائرية تقدر بألف نسمة تقريبا معظمهم من شيوخ ونساء وأطفال.([670])

وفي إطار تحسين ظروف اللاجئين الجزائريين بتونس والمغرب تقدمت كل من الحكومة التونسية والمملكة الليبية والمملكة المغربية بلائحة إلى لجنة الشؤون الاجتماعية التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة بخصوص وضعية اللاجئين الجزائريين المقيمين بتونس والمغرب توصي بمضاعفة المجهودات والإعانات.([671])

وإثر تدخلات قامت بها الحكومة التونسية والمملكة المغربية لدى جامعة الصليب الأحمر التي طالبت الأمم المتحدة والدول الغربية والعربية بزيادة الإعانة للاّجئين الجزائريين الذين بلغ عددهم مائتين وخمسين ألف لاجئ نسبة الأطفال منهم 50% ونسبة النساء 35% ونسبة الشيوخ 15% وتتبرع جامعة الصليب الأحمر شهريا بخمس مائة ألف دولار شهريا إلى اللاجئين وهذا المبلغ لا يكفي للإنفاق لذلك تدهورت حالة اللاجئين الصحية.([672])

وفي هذا السياق كتبت جريدة " المجاهد " الجزائرية مقالات لتحسيس الرأي العام بمحنة للاجئين الجزائريين عرضت فيه ما كتبه الصحفيون الأجانب عن

---

[668] - نفسها، ع 1045، 1 مارس 1959، وصول المساعدات اليوغسلافية، ص2.
[669] - نفسها، ع 110، 7 ماي 1959، وصول عدد من اللاجئين إلى تونس، ص3.
[670] - نفسها، ع 1133، 14 جوان 1959، وصول اللاجئين الجزائريين، ص1.
[671] - نفسها، ع 1256، 6 نوفمبر 1959، لائحة إلى الجنة الشؤون الاجتماعية، ص1.
[672] - العمل، ع 1256، 18 نوفمبر 1959، جامعة الصليب الأحمر، ص3.

مأساة اللاّجئين الجزائريين وقالت " إن مأساة الحرب الجزائرية لا تتمثل فقط فيما يلاقيه الشعب الجزائري يوميا من تعذيب وتنكيل وتقتيل جماعي ونهب وسلب ولا في السجون والمحتشدات ومراكز التجمع ولا في الحصار المضروب حول القرى إن هذه المأساة لم تبق محصورة في التراب الجزائري حيث المدافع والقنابل تقصف الأرواح والأموال طوال اليوم منذ خمس سنوات بل تخطت الحدود وعبّرت الحواجز وتبعت منكوبي الجزائر من شيوخ ونساء وأطفال حيثما حلّوا."([673])

ولتحسيس العالم بقضية اللاجئين الجزائريين وضرورة اعتبارها قضية إنسانية صرح الشاذلي زويتن نائب رئيس الهلال الأحمر التونسي "بأن عدد اللاجئين المقيمين بتونس سيرتفع من مـائة وثلاثون ألف لاجئ إلى مائة وخمسين ألف لاجئ خلال الأشهر القادمة وإن كل لاجئ يمنح أربع مائة غرام من الزيت لكل فرد خلال شهر وأربع مائة غرام من السكر للفرد كل شهر وأربعة علب من الحلّيب لكل طفل من شهر إلى عشرة سنوات خلال شهر ومائة غ من الصابون لكل فرد خلال شهر".([674])

قام المنجي سليم بمساع لدى الإدارة الأمريكية وحثها على تقديم المساعدة للاجئين الجزائريين بتونس ولهذا تسلم صباح الجمعة الموافق لـ 8 جانفي1960 مساعدة من الحكومة الأمريكية تحتوي على 10800 طنا من القمح و1800 ثماني مائة وألف طنا من الأرز هدية من الشعب الأمريكي إلى اللاجئين الجزائريين بتونس.([675])

بالإضافة إلى النداءات التونسية والمغربية والليبية وجه الدكتور الجيلاني بن التهامي مندوب الهلال الأحمر الجزائري بجنيف نداء إلى جميع الدول العربية

---

[673] - المجاهد، ع 55، نوفمبر 1959، مأساة الجزائريين فضيحة إنسانية.،ص 1

[674] - م ا ت ح و بكرة S371، ق ث بنزرت، ق أ، م^2، رقم 1547 بنزرت، 15 ديسمبر 1959، ص 13.

[675] - العمل، 1311، 9 جانفي 1960، مساعدة أمريكية للاجئين الجزائريين بتونس، ص1.

لإعانة اللاجئين الجزائريين بتونس والمغرب والذين يبلغ عددهم مائتين وسبعين ألف لاجئ.(676)

وفي الإطار نفسه أرست بميناء حلّق الوادي تونس باخرة " ساندة" الألمانية محملة بشحنة من المواد الغذائية والأكسية قدمتها حكومة العراق للاّجئين الجزائريين بتونس وتحتوي على مـائة طنّ من الأرز وخمسين طنا من عصير التمور ومائة وخمسين طنا من التمور ومائتين برميل من الزيت الصالح للأكل وعشرين ألف بارد مـن الأكسيـة والملابـس و17000م من الأقمشة و2000 غطاء وألف صندوق صابون وكمية كبيرة من الأدوية.(677)

وانتظم حفل بهيج أشرف عليه والي القصرين وحضره الوزير السويسري ونائب المنظمة العالمية للاجئين ونائب الصليب الأحمر والهلال الأحمر وصالح بو الأكباش كاتب عام الهلال الأحمر التونسي وتم توزيع المساعدات من الملابس والأغذية على اللاجئين الجزائريين.(678) واصدر الجيش الفرنسي تقريرا عن المساعدات الممنوحة للاجئين الجزائريين حيث قدر التقرير الفرنسي أنه خلال شهر مارس 1960 تم تقديم 666 صندوقا لمساعدة اللاجئين الجزائريين المتواجدين بتونس(679) علما أن المواد الغذائية التي دخلت إلى تونس عن طريق المملكة الليبية قدرت بـعشرين طنا وأما التي دخلت عن طريق البحرّ فقدرت بـتسعة وتسعين طنا من المساعدات. هذا وقد دخل إلى الحدود التونسية عدد من اللاجئين قدّروا بست عائلات جزائريـة (680) والملاحظ بأنه قد وصلت إلى مدينة امستردام قافلة تضم خمسين سيارة نقل تحتوي على خمسة عشر طنا من الملابس والمواد الغذائية والأدوية وهي في طريقها إلى تونس وستسلم إلى اللاجئين الجزائريين وتم جمع هذه التبرعات في بلجيكيا حيث نظمت " لجنة العمل من أجل

---

676 - العمل، ع 1317، 16 جانفي 1960، نداء مندوب الهلال الأحمر الجزائري، ص3.

677 - نفسها، ع 1364، 11 مارس 1960، مساعدة الحكومة العراقية للاجئين الجزائريين، ص1.

678 - نفسها، ع 1422، 18 ماي 1960، تدشين مستشفى وتوزيع المساعدات، ص 4.

679 - م ا ت ح و بكره S371 ق ث ب، ق أ، م^2، رقم 621، بنزرت، 13 ماي 1960، ص 15.

680 - نفسها، رقم 759، بنزرت، 14 جوان 1960، ص 12.

تحقيق السلم في الجزائر " حملة لفائدة اللاجئين الجزائريين وقد تطوع خمسون فردا من أصحاب السيارات لنقلها إلى الميناء الهولندي.([681])

وفي هذا المجال أيضا تمّ توزيع ثلاثة وستين طنا من المساعدات خلال شهر جوان1960 على اللاجئين الجزائريين علما أن عدد اللاجئين قد ارتفع في كل من قفصة وسوق الأربعاء إلى إحدى عشر ألف لاجئ بمنطقة قفصة حسب مصدر ونسي وبسوق الأربعاء واحد وسبعين ألف لاجئ ([682]) وفي هذا الإطار أيضا واحتفالا بسنة اللاجئين وعدت الجمعية الخيرية البريطانية بإعانة قدرها مائة ألف ليرة استرالية إلى اللاجئين الجزائريين المقيمين بتونس والمغرب.([683])

وفي تقرير للجيش الفرنسي عن اللاجئين الجزائريين أنه تم توزيع مواد غذائية خلال شهر جويلية 1960 على أربع ولايات وهي سوق الأربعاء والكاف والقصرين وقفصة والكمية هي مائة وسبع طنا من الزيت و واحد وستين طنا من السكر وإثنان وثلاثين طنا من الحلّيب دقيق مجفف وعشرة أطنان من الحلّيب والسكر وسبعة وأربعين طنا من الفول السوداني وستة عشرة طنا من الصابون علما أن ولاية الكاف وزعت 38.512 طنا من القمح على اللاجئين من شهر جانفي إلى جوان 1960 .([684])

وفي هذا السياق وجهت شبيبة الصليب الأحمر بألمانيا الفيدرالية للهلال الأحمر التونسي 144000 حكة من الحلّيب المصبّر لمساعدة اللاجئين الجزائريين بتونس بالإضافة إلى ذلك جمع طلبة الألمان مبلغا قدره 95000 دوتش مارك لإعانة الأطفال اللاجئين ووصلت إلى الهلال الأحمر التونسي خلال شهر مارس 1960، 750 "كرطونة" من الحلّيب المصبر.([685])

---

681 - العمل، ع 1446، 16 جوان 1960، مساعدات اللاجئين الجزائريين، ص3

682 - م ا ت ح و بكره، S371، رقم 871، سماكة، 9 جويلية 1960، ص 15.

683 - العمل، ع 1494، 10 أوت 1960، الوعود بالمساعدة، ص 2.

684 - م ا ت ح و بكره S371، رقم 970 بنزرت، 9 أوت 1960، ص 15.

685 - العمل، ع 1502، 19 أوت 1960، مساعدات ألمانية للاجئين الجزائريين، ص 2.

على إثر النداءات التي توجّه بها كل من الهلال الأحمر التونسي والهلال الأحمر الجزائري إلى الرأي العام العالمي والعربي لمساعدة اللاّجئين الجزائريين تبرع الشيخ عبد ا سالم الصباح أمير دولة الكويت بمنحة إلى الكوميسار الأعلى للاّجئين في الأمم المتحدة مقدارها 40.000 ليرة استرلينية حوالي 46800 دينار تونسي لفائدة اللاجئين الجزائريين بتونس والمغرب([686]) حسب تقرير الجيش الفرنسي بتونس بأنه قد تمت إحصاءات للاجئين خلال زيارة السيد لندت فإن اللاجئين الجزائريين يبلغ عددهم بسوق الأربعاء 68000 لاجئ والكاف 52000 لاجئ وقفصة 13000 لاجئ وقد تم توزيع عليهم 14 طن من المواد الغذائية و150.000 علبة من الحلّيب المجفف على هؤلاء اللاجئين علما أنه دخلت إلى الكاف أفواج بإحدى عشرة عائلة جزائرية متكونة من 49 شخصا من أطفال ونساء وشيوخ ([687]).

وفي هذا السياق أيضا غادرت الباخرة السوفياتية فحتز ميناء أوديس في طريقها إلى تونس حيث تنزل شحنة من البضاعة الموجهة للاجئين الجزائريين من طرف الاتحاد النقابي السوفياتي وتشتمل على الملابس والأدوية وكميات من الحلّيب المجفف واللحم المصبّر والسمك المصبّر وآلات خياطة وجرارات وسيارات ووجه الاتحاد النقابي السوفياتي الدعوة إلى مائة وعشرين نقابيا عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين لكي يقضوا مدّة تربص وتكوين بالاتحاد السوفياتي.([688])

وقد أرست ليلة 22أكتوبر 1960 باخرة سوفياتية محمّلة بشحنة من الإسعافات المختلفة للاجئين الجزائريين بتونس وسينتظم صباح يوم 23 أكتوبر 1960 حفل بميناء حلّق الوادي تونس يتم إنزال الشحنة بحضور ممثلين عن

---

[686] - العمل، ع 1520، 9 سبتمبر 1960، الشيخ عبد الله الصباح يتبرع للاجئين الجزائريين، ص 2.

[687] - م ا ت ح و بكره، S371، رقم 1091 السماكة، 10 سبتمبر 1960، ص 16.

[688] - العمل، ع 1553، 18 أكتوبر 1960، باخرة سوفياتية في طريقها إلى تونس، ص 4.

الحكومة المؤقتة الجزائرية والهلال الأحمر التونسي والهلال الأحمر الجزائري.(689)

وتم إحصاء اللاّجئين الجزائريين إثر توزيع المواد الغذائية على النحو التالي قفصة 12000 والقصرين 22.500 ويوم 15 أوت 1960 قدمت مساعدة من الصليب الأحمر البريطاني وقدرت 12 طنا من المواد الغذائية يوم 29 أوت 1960 قدمت مساعدة من الصليب الأحمر الألماني وقدرت 72 طن من المواد الغذائية وعلما بأنه سلمت المساعدات إلى الهلال الأحمر التونسي لتوزيعها على اللاجئين الجزائريين.(690)

وفي هذا السياق أيضا تقدمت كل من الجمهورية التونسية والمملكة المغربية والمملكة الليبية إلى اللجنة الاجتماعية للأمم المتحدة بلائحة تدعو إلى تكفل المندوبية السامية الأممية باللاجئين الجزائريين المقيمين بتونس والمغرب. وقد ألقى المندوب التونسي الحبيب الشطي بيانا قال فيه "إن الصليب الأحمر قرر وقف إعانته للاّجئين الجزائريين ابتداء من غرة جانفي 1961 ودعا إلى مواصلة الإعانة وفي حالة عدم مواصلتها أكّد على ضرورة تكفل اللجنة الأممية بالإعانة وإن اللاجئين الجزائريين بتونس يقدر عددهم بـ 157 ألف شخص من بينهم أكثر من 84 ألف طفل و39 ألف امرأة".(691)

وقد تحادث في مقر الأمم المتحدة بتونس كل من الدكتور أرنولدرو هولت ممثل المندوبية السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة بتونس والدكتور الطونيو هيرلغ ممثل رابطة الهلال الأحمر والصليب الأحمر وتناولت المحادثات أوضاع اللاجئين الجزائريين. وفي هذا الإطار أيضا عقد الدكتور أرلوند وهولت ندوة صحفية تحدث فيها عن اللاجئين الجزائريين وأنه تم صرف مبلغ قدر بأكثر من مليارين من الفرنكات كإعانة عالمية وإن اللاجئين الجزائريين بتونس يبلغ عددهم

689 - نفسها، ع 1558، 23 أكتوبر 1960، وصول الباخرة السوفياتية، ص1.
690 - م ا ت ح و بكره، S371، رقم 1203، بنزرت في 12 أكتوبر 1960، ص 18.
691 - العمل، ع 1562، 28 أكتوبر 1960، لائحة تونسية ليبية مغربية إلى اللجنة الاجتماعية ص، 1.

160.000 لاجئ والمساعدة التي وزعت عليهم في فصل الشتاء 240 طنا من الملابس والأحذية و82000 غطاء و1000 خيمة بالإضافة إلى ما يوزع شهريا وطوال السنة وهو 62000 كلغ من السكر و60000 كلغ من الحلّيب و41000 كلغ من الحمص و20000 كلغ من الصابون بالإضافة إلى هذا يتسلم كل لاجئ شهريا 12 كلغ من القمح و2 كلغ من الأرز من الحكومة التونسية عن المساعدة الأمريكية بالإضافة إلى الوجبات الحاضرة ونوّه الدكتور أرنولد بالمجهودات التي تقوم بها الحكومة التونسية والمنظمات القومية التونسية والعالمية وإن اللجنة أقرت ميزانية سنة 1961 للاجئين الجزائريين بتونس والمغرب قدّرت بـ 680.000 دولار منها مقدار أربعة ملايين مساعدة في صيغة مواد وأكثر من نصف هذه الميزانية سيكون من نصيب اللاجئين الجزائريين بتونس" ثم أخذ كلمة الدكتور هبرلنغ ممثل رابطة الهلال الأحمر والصليب الأحمر فقال "إن اللجنة التنفيذية قررت في الشهر الماضي مواصلة مساعدة رابطة الصليب الأحمر لفترة ثمانية أشهر". ([692])

وفي هذا الإطار أيضا وصلت إلى ميناء حلّق الوادي بتونس يوم 6 مارس 1961 باخرة تحمل شحنة من المواد الغذائية والملابس للاجئين الجزائريين بتونس تبرع بها الاتحاد النسائي الفرنسي وقد وصل معها وفد نسائي فرنسي وكان في استقبالهن وفد عن الاتحاد النسائي التونسي وممثلات عن النساء الجزائريات. ([693])

وقد طالبت تونس الأمم المتحدة بمواصلة بذل الإعانة للاجئين الجزائريين المقيمين بالجمهورية التونسية والمملكة المغربية وقد اشتركت تونس مع ثلاث عشرة دولة في إعداد لائحة في هذا الشأن إلى المجلس الاجتماعي والثقافي التابع للأمم المتحدة حيث طالب المندوب التونسي بمواصلة الجهود التي تبذلها المندوبية الأممية السامية للاجئين بالتعاون مع المنظمة الدولية للصليب الأحمر وذلك قصد

---

[692] - العمل، ع 1575، 12 ديسمبر 1960، ندوة صحفية لممثل المندوبية السامية للاجئين، ص 31.
[693] - الطليعة، ع 173، 17 مارس 1961، باخرة الاتحاد النسائي الفرنسي تصل إلى تونس، ص2.

مدّ يد المساعدة للاجئين الجزائريين ودعا أيضا إلى إعداد برنامج لإرجاع اللاجئين إلى وطنهم حالما تسمح الظروف بذلك.([694])

وفي هذا الإطار أيضا تم تقديم هذه اللائحة إلى اللجنة الاجتماعية للجمعية العامة للأمم المتحدة أوصت فيها الكوميسار الأمم المتحدة الأعلى بمواصلة مجهوداته وبالتفكير في إدخال برنامج تسهيل إعادة للاّجئين إلى وطنهم وأوصت كذلك بمتابعة مجهوداته لجمع الوسائل الكفيلة بإنجاح هذه المهمة.([695])

وقد صرح شنيدر المندوب السامي للاّجئين أمام لجنة الشؤون الاجتماعية والإنسانية والثقافية يوم 24 نوفمبر 1961 " بأن هنالك حوالي ثلاث مائة ألف لاجئ جزائري أغلبهم من الأطفال يوجدون بتونس والمغرب أقد قدمت لهم مساعدات دولية بلغت ثمانية ملايين دولار".([696])

ما يجدر ملاحظته أن اللاجئين الجزائريين اللذين دخلوا إلى البلاد التونسية بأعداد كبيرة وجدوا الترحيب والدعم والمساندة من قبل الشعب التونسي وحكومته حيث قدمت لهم المساعدات المادية والمعنوية والإسعافية، ولم تكتف بهذا بل إنها تحرّكت على مستوى الدبلوماسية التونسية والهلال الأحمر التونسي في اتجاه الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للاجئين والرأي العام العالمي والمنظمات الإنسانية لتحسيسهم بوضعية اللاجئين الجزائريين و المطالبة بمساعدات ماديّة ومعنويّة لان موارد الدولة محدودة.

ولدعم هذا المجهود قام الاتحاد العام التونسي للشغل بمساعي لدى الجامعة الدولية للنقابات الحرّة لمساعدة اللاجئين الجزائريين التي تجاوبت مع هذه المبادرة وقدمت المساعدات وهكذا نجحت الحكومة التونسية في تأمين المساعدات لتحسين ظروف عيشهم.

ج – المساجيـن الجزائرييــن:

---

[694]- العمل، ع 1895، 29 نوفمبر 1961 ،تونس تطـالب الأمم المتحدة لمواصلة المساعدات، ص 1

[695]- نفسها، ع 1986، 24 نوفمبر 1961 ،تقديم لائحة إلى اللجنة الاجتماعية، ص 1

[696]- العمل، 1987 25 نوفمبر 1961، اللاّجئين الجزائريين، ص 6.

احتلت فرنسا تونس وبنت فيها سجونا للتعذيب وسجنت فيها الوطنيين التونسيين والجزائريين وعندما استقلت تونس تحولت هذه السجون إلى الحكومة التونسية وأرادت فرنسا نقل المساجين الجزائريين إلى فرنسا ولكن الحكومة التونسية رفضت ذلك.

وفي هذا الإطار نشرت الصحافة رسالة بعث بها الأخوان محمد الشنيري والرزقي بسطه وهما من الوطنيين الجزائريين الموقوفين بالسجن المدني بتونس هذا نصها:" يحصل لنا الشرف بأن نطلب منكم نشر هاته الكلمات الصادرة عن الوطنيين الجزائريين الموقوفين بالسجن المدني بتونس، إننا نوجه أحرّ تشكراتنا القلبية إلى جميع إخواننا المساجين السياسيين التونسيين المقيمين بالسجن المدني بتونس على الاستقبال الأخوي الحار الذي حظينا به وعلى مدّهم إيانا بالإعانات والمساعدات اللازمة لحاجاتنا كما إننا نتوجه بالشكر الجزيل للشعب التونسي الذي نظرا لبعدنا عن عائلاتنا مدّنا بإعانات وافرة بمناسبة عيد الأضحى".([697])

تحدث المساجين الجزائريين عن العطف والدعم والمساندة التي وجدوها من قبل الشعب التونسي الذي آزرهم في محنتهم وغربتهم بتقديم المساعدات.

وفي هذا السياق أيضا دخل المساجين السياسيون التونسيون بسجن تالة بالقصرين في إضراب عن الجوع لمدّة أربع وعشرين ساعة يوم 5 جويلية 1956 ذكرى احتلال الجزائر وذلك تأييدا لكفاح الجزائر الشقيقة وتضامنا مع إخوانهم الجزائريين في جهادهم ضدّ الاستعمار الفرنسي. ([698])

وإثر حصول المملكة التونسية على استقلالها، قررت الحكومة الفرنسية نقل المساجين الجزائريين من السجون التونسية إلى السجون الفرنسية ولهذا رفع المساجين الجزائريون أصواتهم للإستغاثة بالحكومة التونسية كي تقف دون رغبة السلطات الفرنسية لأن الأمر يثير فيهم تخوفات التشفي لهذا تدخلت الحكومة التونسية ورفضت نقل المساجين الجزائريين خارج تونس استجابة لرسالة وجهها

---

[697] - الصبـاح، ع 1119، 17 أوت 1955، رسالة من وطنيين جزائريين، ص 2.

[698] – الصباح، ع 1396، 8 جويلية 1956، المساجين السياسيين يتضامنون مع الثورة الجزائرية، ص2.

لها المساجين هذا نصها:" نحن المساجين السياسيين الجزائريين المعتقلين بتونس نلتجئ إلى الحكومة التونسية المستقلة كي تقف دون رغبة السلط الفرنسية التي تنوي نقلنا إلى السجون الفرنسية وهي التي اعتقلتنا في ظروف غامضة وفوق الأراضي التونسية إننا نلوذ بحمى الحكومة التونسية التي نادت بضرورة احترام السيادة التونسية من طرف جميع الأجناس وبوجوب عدم التصرف في متساكني تونس المستقلة من طرف سلط غير تونسية كي تقف دون رغبة السلط الفرنسية الاستعمارية باعتبارنا من سكان البلاد التونسية تلامذة وتجارا وعملة. إننا نبعث بهاته الصرخة المدوية من الأعماق باعتبار نقلتنا من السجون التونسية إلى الفرنسية وحرب الإبادة الاستعمارية تتواصل ببلادنا الجزائرية أمر يثير فينا تخوفات التشفي والانتقام إننا نحيط علما بعزمنا على الامتناع عن مبارحة الأرض التونسية وأملنا وطيد في عطف الحكومة التونسية علينا عامة وعلى الجزائر بصفة خاصة وعاشت تونس حرّة وعاشت الجزائر عربية مسلّمة مستقلة (الإمضاء من المساجين السياسيين الجزائريين)." ([699]) شرح المساجين ظروف اعتقالهم بتونس من طرف الفرنسيين يحيطها غموض والريبة ويتكونون من عدة شرائح من التجار والتلامذة والعمال وقد طالبوا الحكومة التونسية بمساندتهم ورفض الطلب الفرنسي القاضي بنقلهم إلى السجون الفرنسية لممارسة المزيد من القمع والاضطهاد والتعذيب رغم براءتهم من التهم الموجهة إليهم.

والملاحظ أن الحكومة التونسية قد استجابت لصرخة السجناء الجزائريين المسجونين بتونس عندما انتقلت صلاحيات السجون من الحكومة الفرنسية إلى الحكومة التونسية سنة 1957 حيث أصدر الرئيس بورقيبة قرارا بإطلاق جميع السجناء الجزائريين بالسجون التونسية([700]) ولاحظت التقارير الفرنسية بأن هنالك تنسيق وتعاون بين جبهة التحرّير الجزائرية والشرطة التونسية التي تسلمت قائمة

---

[699] – نفسها، ع 1419، 5 أوت 1956، المساجين الجزائريون بتونس يطلبون مساعدة الحكومة التونسية، ص1.
[700] - الصباح ، ع 1957، إطلاق سراح السجناء الجزائريين، ص2.

المطلوبين من جبهة التحرّير حيث تمّ إيقافهم وتسليمهم للجبهة.([701]) تجدر الإشارة إلى أن المساجين الجزائريين بتونس وجدوا الدعم والمساندة من قبل التونسيين وعند الاستقلال انتقلت صلاحيات السجون إلى الحكومة التونسية التي رفضت نقل المساجين الجزائريين من تونس ولم تكتف بذلك بل أطلقت سراحهم وأصبحت تتعاون مع جبهة التحرّير الجزائريّة وتنسق معها في قضية الجزائريين المتعاونين مع الفرنسيين.

2- المجـال الإداري والقضائـي :

أ- المجال الإداري:

ساعدت الحكومة التونسية جبهة التحرّير الجزائرية على بسط نفوذها على الجزائريين المقيمين بتونس حيث وافقت على إحداث مكاتب وفتحها للجبهة في مقر الديوان السياسي وهنالك عنصران مهمان موجودان في تونس ومسؤولان عن العلاقة مع تونس.

وفي هذا الإطار تم تشكيل لجنة تونسية جزائرية متكونة من عنصرين جزائريين وعنصرين تونسيين هما الطيب المهيري وعبد ا فرحات مسؤولان عن ملف العلاقة بين الجزائريين والحكومة التونسية وتجنيد المتطوعين.([702])

وقد ذكرت جريدة فرنسية " أن أغلبية الناس في تونس يعلمون أن قيادة جبهة التحرّير الوطني الجزائرية قد انتقلت من القاهرة إلى تونس وإن مراكز الديوان السياسي يضم المكاتب السياسية لجبهة التحرّير الوطني الجزائرية وأن الزعماء الجزائريين يسكنون في القسم العربي الأنيق للمدينة وأن معهد الصحافة عبارة عن مدرسة تكوين أبواق دعاية لجبهة التحرّير".([703])

وفي هذا السياق أيضا ذكرت المجلة الأمريكية " نيوزويك " أنّ جبهة التحرّير قد نقلت مركز قيادتها من القاهرة إلى تونس" ([704]) وأصبحت جبهة التحرّير

---

[701] - م ا ت ح و بكره، S505، تقرير رقم 641، قابس، 30 أفريل 1957، ص 783.
[702] - بكره، S505، ق، أ، ج ف ت، م^2، رقم ت 1380، تونس، 8 جوان 1956، ص 472.
[703] - العمل، 349، 7 ديسمبر 1956، انتقال ج ت و ج إلى تونس، ص 3.
[704] - نفسها، ع 461، 17 أفريل 1957، جبهة التحرّير الوطني في تونس، ص.2.

الوطني تشرف على الجزائريين المتواجدين بتونس بمؤازرة ومساعدة الحكومة التونسية فيما يتعلق بالشؤون المدنية: بطاقة ولادة، بطاقة وفاة، عقد زواج، طلاق .وفي الآن ذاته تشرف على الجمعيات الثقافية والاجتماعية والرياضية والتعليمية وتقوم بندوات تكوينية ([705]) منحت الحكومة التونسية بطاقات تعريف وهوية تونسية للمسؤولين الجزائريين لتسهيل انتقالات المسؤولين الجزائريين ومغالطة الجيش الفرنسي. ([706])

وفي هذا الإطار يؤيد تقرير الجيش الفرنسي ما ذهب إليه المؤرخ الجزائري قنطاري فقد منحت الحكومة التونسية حق الإشراف على الجزائريين المقيمين بتونس لجبهة التحرّير حيث أصبحت لها شبه قنصلية تمنح الجزائريين أوراقا رسمية تهمّ الحالة المدنية مثل بطاقة ولادة وشهادة وفاة وبطاقة هوية ومنحتهم أيضا الجنسية الجزائرية وهي مفروضة على كل الجزائريين المقيمين بتونس ومنحتهم حق التتبع والمراقبة.

وفي الخارج أصبحت القنصليات والسفارات التونسية تمنح جوازات سفر تونسية مزيفة للجزائريين المقيمين بالخارج الذين يريدون الالتحاق بجبهة التحرّير الوطني الجزائرية ويأتون إلى تونس.([707])

وفي هذا السياق أيضا تحدث رئيس الحكومة الفرنسية غايار عن المساعدات التونسية المقدمة لجبهة التحرّير الوطني الجزائرية قالا " إن هذه المساعدات سائرة نحو التضاعف فكم عثرنا على أعوان جبهة التحرّير متنقلين بين مختلف طرقات العالم حاملين جوزات سفر تونسية."([708]) وتحدّث المسؤول الفرنسي عن المساعدات التونسية المقدّمة لجبهة التحرّير وتمثلت في منح جوازات سفر تونسية للجزائريين. علما أن هنالك لجنة مكلفة من الحكومة التونسية مسؤولة عن الملف الجزائري ومتكونة من عبد المجيد شاكر وعبد ا فرحات وأحمد التليلي والطيب

---

[705] - Guentari, organisation, T II, p 766.

[706] - م ا ت ح و بكره، S504، ف ج ق ت، ق أ، م[2]، رقم ت 50، صلامبو، 6 جانفي 1957، ص 213.

[707] - نفسها، S371، ق ج ف ت، ق أ، م2، رقم ت 265 صلامبو في 5 فيفري 1958، ص 3.

[708] – العمل ع،717 11 فيفري 1958، تصريحات غارن حابار رئيس الحكومة الفرنسية، ص3.

المهيري، وعزوز الرباعي ومهمتها تذليل الصعوبات التي تعترض المسؤولين الجزائريين بتونس.([709])

سهلت الحكومة التونسية المعاملات الإدارية المتعلقة بالأخوة الجزائريين وخاصة إطـارات جبهة التحرّير الوطني ونلمس ذلك من خلال شهادة الدبلوماسي التونسي نجيب البوزيري الذي صرح "بأنه تم إحداث مصلحة بوزارة الداخلية التونسية تشرف على منح جوازات السفر للجزائريين حيث تم منح أحد طـالب الإبراهيمي جواز سفر تونسي.

وهذه تسهيلات وجدت كذلك لدى السفارات التونسية بالخارج حيث منحت السفارة التونسية بإيطاليا عديد من جوزات السفر التونسية للجزائريين المحاصرين من قبل الشرطة الفرنسية وفي هذا الإطـار أيضا سمح لجبهة التحرّير الوطني الجزائري ببعث تقريرها ومراسلاتها الإدارية عبّر الحقيبة الدبلوماسية التونسية ([710])."

وفي هذا السياق يشير عبد الجليل المهيري الذي كان يشغل خطة سكرتير ومستشار بالسفارة التونيسة بروما في شهادته "بأنه تم منح طـابق كامل في السفارة التونسية بإيطـاليا لجبهة التحرّير لتدبر الأمور الإدارية لجـالية الجزائرية بأوروبا والذي شرف عليه الطيب بو لحرّوف وصالح وعبد القادر اليوسفي وآيت حسن".([711])

وعددت التقارير الفرنسية تسهيلات التي منحتها الإدارية التونسية للأخوة الجزائريين وخاصة المتعلّقة بتنقلهم إلى الخارج حيث تم منحهم رخصة مرور وجوازات سفر ووثائق ديبلوماسيين معتمدين لدى الحكومة التونسية.

وفي هذا الإطـار تم منح جوازات سفر تونسية لكل من أحمد فرنسيس جواز سفر تحت رقم 226 الصادر بتاريخ 26 نوفمبر 1958 وبن يوسف بن خدة

---

[709] - - م ا ت ح و بكره، S371، رقم تقرير 1120، صلامبو في 8 أوت 1958، ص 2.

[710] - أ م أ ت ح و، شهادة نجيب البوزيري، تونس في 6 مـاي 2006 وكذلك الأرشيف الفرنسي-M E C-4-9 3T, N5240, Paris 29/03/1960 P4

[711] - م ا ت ح، شهادة عبد الجليل المهيري، رقم 218 تونس في 2004/11/22

جواز تحت رقم 41195 الصادر بتاريخ 26 جوان1958 وأحمد بومنجل جواز تحت رقم 49763 الصادر بتاريخ 9 سبتمبر 1959 والقائد عمارأوعمران جواز تحت رقم 13365 الصادر بتاريخ 9 فيفري 1959 وكريم بلقاسم جواز سفر دبلوماسي تحت رقم 47 الصادر بتاريخ 5مـاي 1959 ودكتور فانون جواز تحت رقم 01848 الصادر بتاريخ 10 سبتمبر 1959([712]) وتم منح كذلك النقابي الجزائري محفوظ زقوني جواز سفر تونسي لدخول إلى ايطـاليا.([713]) وقد ذكر رضا مالك في كتابه "إيفيان" بأنه دخل إلى سويسرا للمشاركة في المفاوضات الفرنسية الجزائرية بجواز سفر تونسي.([713♦])

وما يلاحظ مما سبق ذكره إن الحكومة التونسية ساعدت الجزائريين على المستوى الإداري ونلمس ذلك في أحداث مصلحة خاصة بهم بوزارة الداخلية تشرف على منحهم الجوزات وبطاقات هوية وفي الآن نفسه فرضت على الجزائريين المقيمين بتونس الجنسية الجزائرية والتعامل مع جبهة التحرّير التي منحت لها حق الإشراف على جاليتها وفرت لها المقرات الإدارية بتونس وبالإضافة إلى ذلك نجد تسهيلات أخرى منحتها السفارات والقنصليات التونسية بالخارج لجبهة التحرّير والجالية الجزائرية باروبا حيث تم منحهم جوزات ووثائق ومكاتب واستعمال الحقيبة الدبلوماسية كل هذا في اطار الدعم التونسي للشعب الجزائري في كفاحه التحرّيري.

ب- المجـال القضـائـي:

الملاحظ أن الحكومة التونسية ساعدت جبهة التحرّير على اعتقال الجزائريين وتوقيف المشبوهين الذين يعملون جواسيس ومخبرين مع الجيش الفرنسي.([714])

712- الأرشيف الفرنسي MGC 4-9-3 Tunisie, N° 5240, Paris 29/3/1960, p 4 .

713- Bourouba Boualem, Les syndicalistes algériens leur combat de L eviel à la libération (1936-1962), Dahlab édition, Alger, 2001, P 351.

713♦ - مالك رضا..

714 - م ا ت ح و بكره، S504 ت رقم 295، 28 جانفي 1957، ص579، وترقم 657، 5 مارس 1957، ص 595.

فتم تشكيل لجنة Comite locale تحت إدارة حسن بوراي Bourray وتشرف على إدارة F.M.A المتواجدين بالكاف وتصدر أحكاما في مخالفات الجزائريين المتواجدين بالكاف لتحقيق العدالة وتنظر في الخصومات بين F.M.A والثوار ورئيسها الشيخ الجزائري وهو قائد سابق للكاف وتمت تنحيته لكبر سنه ولعجزه عن ممارسة مهامه لظروفه الصحية وتعويضه بشخص مـن F.M.A من الكاف يدعى وومالي إيدير Oumal Idir.[715]

وبامتداد تنظيم جبهة التحرّير خارج الحدود بعد تشكيل وحدات جيش التحرّير المرابطة على الحدود وفي القواعد الخلفية بين سنتي(1958-1959)حيث تم تأسيس محاكم عسكرية في التراب التونسي تنظر في المخالفات الخطيرة التي يرتكبها الجنود وأفراد الشعب الجزائري المقيمين بتونس ومن بين هذه المحاكم العسكرية التي أنشأها جيش التحرّير في هذه الفترة المحكمة العسكرية بواد ملاق التي تنظر في المخالفات المرتكبة بين جنود جيش التحرّير وأفراد الشعب الجزائري الذي يعيشون بتونس.[716]

علما أنه كانت لجبهة التحرّير سجون على التراب التونسي يسجن فيها الجزائريون الذين يقومون بمخالفات توجد بمرناق والدندان بتونس العاصمة وفي الشمال تقع في باجة وتاجروين.[717]

تجدر الإشارة مما سبق ذكره إلى إن الحكومة التونسية تعاونت مع جبهة التحرّير الجزائرية في مجال القضائي ونلمس ذلك في منحها الإشراف على الجالية الجزائرية في مجال القضائي وأحداث سجون والقبض على المطلوبين وتسليمهم إلى الجبهة التحرّير.

[715] - م ا ت ح و بكره، S503، فرقة المشاة، منطقة الكاف رقم التقرير 309، 26 فيفري 1957.

[716] - المنظمة الوطنية للمجاهدين التقرير الولاتي لتاريخ الثورة سوق أهراس 18 سبتمبر 1986،ص 10-11.

[717] - HARBI : Le FLN, p 263 وانظر كذلك عوادي عبد الحميد، القاعدة الشرقية، دار الهدى، الجزائر،1993، ص 93.

V- المجـــــال الصحّـــــي:

تعاونت الحكومة التونسية مع جبهة التحرّير الوطني الجزائرية في كافة المجالات وساعدتها في المجال الصحي حيث فتحت لها المستشفيات والمستوصفات لإسعاف ومدّاواة الجرحى الجزائريين من الثوار واللاجئين ولهذا نلاحظ أن الحكومة التونسية نسقت مع جبهة التحرّير ونلمس ذلك في تكليف الرئيس بورقيبة لحسن زروق رئيس الجامعة الدستورية بالقصرين بالتعاون والتنسيق مع المجاهدين الجزائريين ولهذا تم عقد اتفاق ينص على التعاون في جميع الميادين وتتكفل الحكومة بمدّ المساعدة الطبيّة للمجاهدين لإسعاف الجرحى والمرضى وتم تفعيل هذا الاتفاق حيث أعطى الديوان السياسي للحزب الحرّ الدستوري الضوء الأخضر لرئيس جامعة القصرين الدستورية للاتصال بالمسؤول العسكري الجزائري والتنسيق معه والاستجابة لكل طلباته من المساعدة.([718])

ولتجسيد هذا التعاون وإعطائه دفعا إلى الأمام زار وفد من جبهة التحرّير تونس يوم 17 أفريل 1956 متكون من المسؤول السياسي لجبهة التحرّير الطيب بوحوش برفقة عمر جابر الملقب بالقايد علي المسؤول عن القطاع بالجزائر حيث اجتمع مع الديوان السياسي للحزب الدستوري ثم استقبل من طرف رئيس الحكومة التونسية بورقيبة بحضور المنجي سليم والطيب المهيري ووزير الدولة ووزير الداخلية. وفي هذا الاجتماع طلب الطيب بوحوش مساعدة طبية في المستشفيات والمستوصفات الموجودة على طول الحدود الجزائرية التونسية.([719])

وفي هذا الإطار أيضا تقابل حسن حشاني والطيب بوحوش مع بورقيبة في ماي 1956 وتم الاتفاق على إسعاف الجرحى الجزائريين على عين المكان وفي

---

[718] - Borsson Jean, Ben Bella est arrêté le 22 Octobre 1956, Paris, 1978, p 422-423.

[719] - Ibid, p 423.

جميع المستشفيات التونسية الواقعة على الحدود التونسية الجزائرية وأما الحالات الخطيرة والبليغة فيتم نقلها إلى تونس.(720)

1- إسعاف الثوار الجزائريّين ومعالجتهم :

أصدر وزير الصحة التونسية محمود الماطري تعليمة ومذكرة بتاريخ 30 ماي 1956 إلى مستخدمي المستشفيات تحجر وتمنع عليهم الإدلاء بالتصريحات أوالمعلومات عن المرضى والجرحى والموجودين في المستشفيات أوعن حرّكية ونشاط المستشفى.(721) من أجل التستر على عناصر جيش التحرّير الوطني الجزائري ولتأطير الجزائريين على المستوى الطبي تم فتح مركز تعليمي صحي وتكويني متعدد الاختصاصات في الزاوية البكريةBoukria بتونس سنة 1956 حيث قام هذا المركز بدورات تكوينية لتخريج الممرضين والممرضات علما أن العمل الطبي كان في البداية يقوم به أطباء تونسيون ويساعدهم ممرضون حيث تم استقبال المرضى والجرحى الجزائريين في المستشفى الصادقي ومستشفى الحبيب ثامر بتونس ومستشفى الكاف ومستشفى سوق الأربعاء ومستشفى القصرين إلى جانب المستشفيات الصغيرة التابعة لجيش التحرّير المركز الصحي بغار الدماء والمركز الصحي بتاجروين والمركز الصحي بتالة إلى جانب الدورات التكوينية الحكومية في مراكز الإسعاف.(722)

ويعدد المؤرخ الجزائري القنطاري مراكز الإسعاف التي تمت فيها معالجة الجزائريين وهي مستشفى الحبيب ثامر ومستشفى بشارل فوكولد Foucauld ومستشفى عزيزة عثمانة ومستشفى أرنست كنساي Ernest Kensayومستشفى الرازي ومستشفى عبد الرحمان مامي ومستشفى باجة ومستشفى بنزرت ومستشفى مدنين ومستشفى الساحلّ ومستشفى سوسة ومستشفى صفاقس ومستشفى الكاف

---

720 - بنيامين سطورا، مصالي الحاج (1898-1974) رائد الوطنية الجزائرية، ترجمة صادق عمارة ومصطفى ماضي، الجزائر، دار القصبة للنشر، 1998، ص 235.

721 - Borsson,op,cit,p424

722 - انظر أسطوا، ص 235 Guentari, organisation, T II p 306.

ومستشفى القصرين ومستشفى قفصة ومستشفى قابس ومستشفى سوق الأربعاء ومستشفى القيروان.

وتكفّلت هذه المستشفيات بإسعاف الجرحى. وللتذكير كانت كل هذه المستشفيات والمستوصفات مفتوحة في وجه الجزائريين من الجرحى والمرضى.([723])

وقد تحدثت تقارير الجيش الفرنسي عن المساعدة الصحية من طرف الحكومة التونسية للجزائريين وقالت إنه يتم إسعاف الجرحى من الجزائريين في كثير من المناطق التونسية وخاصة في مستشفى الكاف وغار الدماء وتونس.([724])

وذكرت كذلك أن الجرحى من الثوار الجزائريين كان يتم معالجتهم وإسعافهم في مستشفى الكاف حيث تم تخصيص جناح على ذمة الجزائريين كان هؤلاء الجرحى والمرضى يعالجون كذلك في مستوصفات تاجروين والجريصة.([725])

وتحدث تقرير آخر للقنصلية الفرنسية بصفاقس عن أن المستشفى الجهوي بصفاقس عالج الثوار الجزائريين بتدخل من الحزب الدستوري والاتحاد العام التونسي للشغل وتشير معلومات أخرى واردة من قفصة بتاريخ 24 أكتوبر1956 بأنه قدم يوم 22 أكتوبر 1956 ثائران مجروحان تم إسعافهما ومعالجتهما في مستشفى توزر ثم توجيههما إلى مستشفى صفاقس لمواصلة العلاج وبتدخل من والي قفصة وبأمر منه تم إسعاف ثائر جزائري في مستشفى المظيلة كما وجد بمنطقة نفطة مستشفى آخر خاص بالثوار الجزائريين.([726])

ودارت معارك واشتباكات بين الجيش الفرنسي وجيش التحرّير الجزائري حيث جرح العديد من الثوار الجزائريين الذين تم نقلهم إلى مستشفى غار الدماء

---

[723] - Ibid, p 768.

[724] -م ا ت ح و، بكرة، S504، ج ف تونس، منطقة الشمال، ق ع، مII رقم ت 1324 ،صلامبو، في28 جويلية 1956، ص .152

[725] - م ا ت ح و، بكرة، S503، فرصة المشاةعدد11، م الكاف، رقم ت1296، الصادرة في15 أوت 1956 وانظر كذلك تقرير رقم 1462 الصادر في 29 سبتمبر 1956.

[726] - م ا ت ح و بكرة S506، إقليم الجنوب، قابس، م2 وثيقة رقم 1242 الصادرة في 13 أكتوبر 1956 وانظر كذلك تقرير رقم 1335 الصادر بتاريخ 8 نوفمبر 1956 وانظر كذلك ت رقم 1446 الصادر 21 نوفمبر 1956 مكتب قفصة.

لإسعافهم ثم أرسلوا إلى مستشفى الأربعاء ثم إلى ثكنة الحرّس الوطني أما في باجة فقد تم بعث عيادة تمريض خاصة بالجزائريين.([727])

وفي هذا الإطار أيضا تمت مداواة ومعالجة جريحين من الثوار الجزائريين بمستشفى توزر ثم نقلا إلى مستشفى صفاقس لمواصلة العلاج أما في الرديف في حي السوفي فوجد منزل فيه عيادة ينتمي إلى زين اللموسي وعبد ا نقراني تمت معالجة جريح جبل منع روحه وفي مدينة قفصة عالج العربي بن صالح خاف ا المجروحين الجزائريين في مستوصف داخل مدينة قفصة.([728])

علما أن الثوار الجزائريين كانوا يتحصلون على الأدوية من الصيدلية المركزية بتونس والتي يتم نقلها إلى الجزائر وأما العمليات الجراحية والإسعافات فإنها تجري في مستشفى بئر علي بصفاقس وقد أرسلت كذلك الحكومة التونسية مساعدة صحية أخرى للثوار الجزائريين متمثلة في أدوية مرسلة من الصيدلية المركزية بتونس لإسعاف الثوار المتواجدين داخل الجزائر.([729])

وخلال معركة دارت بين الثوار الجزائريين من فرقة محمود الشريف والجيش الفرنسي في منطقة جنوب بئر علي على بعد كيلومترين من الحدود الجزائرية التونسية استطاع الجيش الفرنسي حجز كيسين من الأدوية كان مصدرها الصيدلية المركزية التونسية وتبين له أن الجرحى كان يتم إسعافهم ومداواتهم في العيادات وغرف التمريض والمستوصفات والمستشفيات مثل الكاف وتاجروين وباجة وقلعة سنان وغار الدماء وتالة وغيرهما من المستشفيات والمستوصفات.

وفي هذا السياق أيضا كان الثوار الجزائريون يتلقون مساعدات صحية في عيادات خاصة في تونس وباجة ووادي مليز وسوق الأربعاء وهناك عيادة يشرف عليها الدكتور نقاش تقع في 28 شارع الزاوية البكارية بتونس Zaoue

---

727 - م ا ت ح و بكرة S504، تقرير رقم 2153 الصادر في 26 نوفمبر 1956، ص 307.

728 - م ا ت ح و بكرة S505، د.ق ع ح ف ت، م ج، ق أ، م2، لعدد رقم 1411 ،قابس، في 28 نوفمبر 1956، ص 647-648.

729 - م ا ت ح و بكرة S506، ق ح ف سيدي بوزيد رقم تقرير 614 الصادرة 3ديسمبر 1956 وانظر كذلك بـ504 رقم تقرير 2385 قابس 28 ديسمبر 1956.

Nekkarie وعيادة أخرى في شارع ماسكولت Rue Massicoult وعيادات أخرى.([730])

وتجدر الإشارة إلى أن مستشفى الكاف كان يستقبل الجرحى من الجيش الجزائري حيث عالج يوم 26 نوفمبر 1956 ستة جرحى ويوم3 ديسمبر 1956 ثلاثة جرحى من فرقة السبتي بو معراف ويوم 14 ديسمبر أرسل مستشفى تالة ستة جرحى من الجيش الجزائري إلى مستشفى الكاف لمواصلة علاجهم علما أنه يتم نقل الجرحى بسيارات خاصة أو بسيارات تابعة للسكك الحديدية التونسية إلى الكاف حيث يوجد طبيب خاص بالجرحى وهناك منازل للراحة ولنقاهة المرضى والمجروحين بعد العلاج في تاجروين وقلعة الجردة([731]) وفي توزر تم بعث مستشفى خاص بالثوار الجزائريين وأشرف عليه ثلاثة أطباء من وزارة الصحة التونسية التي عينت طبيبا بالمحرّص صفاقس من أصل جزائري، وأما عن كيفية نقل الجرحى الجزائريين من منطقة إلى أخرى فقد كان مبارك القصريني ينقل الجرحى الجزائريين إلى القصرين وإلى صفاقس لمصحة الدكتور قتات Guettatالإسعافات الأولية كان يقوم بها العربي خاف ا Kalfalah، وهو ممرض مدني بقفصة يعالج ويسعف الثوار الجزائريين الجرحى في مقرحي المدينة بمكان تم تأجيره من قبل الجامعة الدستورية وفي مستشفى صفاقس عينت وزارة الصحة التونسية ثلاثة أطباء من أصل جزائري وهم الدكتور زيزا Duarniziza والدكتور فتاحي عرواني والدكتور التومي لمعالجة الجرحى الجزائريين.([732])

وتشير التقارير الفرنسية إلى أن وزارة الصحة التونسية تقدم للثوار الجزائريين مساعدة على المستوى الصحي حيث تم بعث مجموعة من العيادات بها أطباء وممرضون مستقرون بتوزر على ذمة الثوار الجزائريين حيث يتم إسعافهم

[730] - م ا ت ح و بكرة S504، تقرير رقم 2275 تونس 13 ديسمبر 1956 ،ص 311، 313، 317، 318.
[731] - م ا ت ح و بكرة S503، رقم تقرير، منطقة الكاف، 1976 الصادر في 26 ديسمبر 1956.
[732] - م ا ت ح و بكرة، S505، تقرير رقم 1514، قابس، في 29 ديسمبر 1956، ص 682.

ومعالجتهم أما والحالات الخطيرة فإنها كانت تنقل إلى مستشفى صفاقس لمواصلة العلاج.([733])

إضـافة إلى ذلك قامت الحكومة التونسية بإعادة تهيئة مستوصفات تالة وجهة القصرين لاستيعاب الجرحى والمرضى الجزائريين وتعزيزها بإطار طبي من الممرضين والأطباء الجدّد أما بحاجب العيون تم فقد إحداث قسم جديد للجراحة.([734])

وقد خصص مستشفى الكاف لمعالجة الجرحى الجزائريين القادمين من داخل الجزائر أو من منطقة الحدود الجزائرية التونسية أما في حالة عدم وجود أماكن للمرضى فإنه يتم إرسالهم عبّر سيارات الحرّس الوطني والولاية إلى مستشفيات أخرى وكان المسؤول عن هذه العملية ميزوني الطاهر وفي الكاف أيضا كانت توجد دار تم تحويلها إلى عيادة للتمريض والمستوصف وقاعة تمريض بالمستشفى فهي مخصصة للمرضى والجرحى الجزائريين وفي تاجروين كانت توجد عيادة تمريض خاصة بالجرحى الجزائريين الذين هم في حالة خطيرة.([735])

وفي هذا السياق قدمت وزارة الصحة التونسية مساعدة لجبهة التحرّير الجزائرية تمثلت في إسعاف الثوار الجزائريين وإدخال الجرحى إلى المستشفيات التونسية وهنا تجدر الإشارة إلى أن أحد تجار غمراسن نقل في سيارته خمسة جرحى جزائريين إلى مستشفى القيروان ثم توجه إلى صفاقس وأخرج من مستشفى صفاقس أربعة جرحى. والملاحظ أنه في القصرين كانت تتم مداواة وتقدّم إسعافات أولية إلى جرحى في المستوصف ثم يتم تحويلهم إلى مستشفى صفاقس حيث يرافقهم ممرض وفي بعض الأحيان طبيب سبيطلة وكل هذا يؤكد أن الثوار

---

[733] - م ا ت ح و بكرة، S506، إقليم ج، قابس، 210 رقم تقرير 51 الصادر في 14 جانفي 1957.
[734] - م ا ت ح و بكره، S504، تقرير رقم 295 قابس 22 جانفي 1957، ص 579.
[735] - م ا ت ح و بكره، S503، تقرير رقم 140، الصادر بالكاف في 25 جانفي 1957، ص 313.

الجزائريين كانوا يجدون في تونس المساعدة الصحية من أدوية وإسعافات والمعالجة المطلوبة للجرحى والمرضى.([736])

علما أن الجرحى الجزائريين قرب الحدود الجزائرية التونسية كانوا ينقلون في سيارة إسعاف تابعة للحرّس الوطني التونسي لمغالطة الجيش الفرنسي ثم تتجه مباشرة إلى الكاف حيث توجد عيادة يشرف عليها الرائد الجزائري محمد عوادة حيث يتم تعمير استمارة للمريض أوالجريح ويكشف عنه ثم يتقرر أين يرسل إلى عيادة أومستشفى.([737])

لقد دارت معركة واشتباكات بين الجيش الفرنسي والجيش الوطني الجزائري من فرقة علي بن أحمد متكونة ثلاثة مـائة ثائر بتبسة وحسب المعلومات الواردة فإن عددا كبيرا من الثوار أصيبوا بجروح وتم نقلهم إلى الحدود الجزائرية التونسية وتوزيعهم على مستشفيات كل من القيروان وتونس والكاف.

والملاحظ كذلك أن جبهة التحرّير الجزائرية كانت تتلقى مساعدة من قبل وزارة الصحة التونسية التي تقدم الإسعافات والعلاج للجرحى والمرضى الجزائريين في مستشفى صفاقس ومستشفى قابس.([738])

ففي صفاقس كان يتم تقديم الإسعافات والعلاج للمبعدين والاجئين الجزائريين حيث تم فحصهم يوم 18 مارس 1957 بمصحة صفاقس والتي كان يشرف عليها دكتور محمد قارة مبارك بمساعدة صيدلي.([739])

ونشير أيضا إلى أن الجرحى كانوا يسعافون في مستشفيات قفصة وصفاقس وقابس ونلاحظ كذلك قدوم سيارة إسعاف من صفاقس إلى سيدي بوزيد حيث

---

[736] - 506 Sبكرة، S505، تقرير رقم 122 قابس في 29 جانفي 1957 ص 700 وانظر كذلك م ا ت ح و بكره 506 S رقم تقرير 218 قابس 14 فيفري 1957.

[737] - م ا ت ح و بكرة، S503، تقرير رقم 309 الكاف، 26 فيفري 1957.

[738] - م ا ت ح و بكرة، S504، رقم تقرير 637، تونس في 1 مارس 1957، ص 239 وانظر كذلك م ا ت ح و بكره 506 S تقرير رقم 354 قابس في 14 مارس 1957.

[739]ـــ م أ ت ح و، بكرة 506 ت ،رقم 82 ، صفاقس 23 مارس 1957

حملت معها الجرحى والمرضى من جانب ساحة السوق إلى صفاقس وإن الكثير من الجرحى نقلوا إلى صفاقس إثر اشتباكات نشبت يوم 21 فيفري 1957 .(740)

وإثر اشتباكات أخرى بين الجيش الفرنسي والثوار الجزائريين تم توقيف فريق من الممرضين في منطقة الأوراس وقد تم استجوابهم وصرحوا بأنهم قدموا متطوعين من تونس ويقطنون في منطقة تالة وحيدرة وجبل بوريبة وجبل دير وأنهم جاؤوا لإسعاف الجرحى الجزائريين وعلاجهم.(741)

ويؤكد التقرير أيضا بأن الثوار الجزائريين كانوا يتلقون الإسعاف والعلاج في كافة المستشفيات التونسية بما في ذلك مستشفى قابس وأن الحالة الصحية للاّجئين الجزائريين متدهورة وأن الجرحى ينقلون في سيارة الحرّس الوطني التونسي من الحدود الجزائرية التونسية إلى توزر وقفصة وصفاقس حيث يعالجون في صفاقس في إقامة يملكها أحد الدستوريين وتحت حماية الحرّس الوطني التونسي.(742)

وفي هذا السياق أيضا تداوى وعولج الثوار الجزائريون في مستشفى باجة حيث تمت ملاحظة نشاط وحرّكية الدكتور محمد أورس Arours والدكتور قادي Kadi ورانتس من FMA وهنالك عيادة وغرفة تمريض خاصة لمداواة ومعالجة وإسعاف الثور الجزائريين في شارع بارتوي Bartheoui في باجة أشرف عليها عثمان الشواشي.

حيث تشتغل بالتناوب وهنالك عيادة وغرفة للتمريض في منطقة مجاز الباب تحت إشراف طبيب تونسي يعالج ويداوي الجرحى الجزائريين ويفحص المتطوعين التونسيين للثورة الجزائرية والمجندين الجزائريين.(743)

---

740 - م ا ت ح و بكرة،S505، تقرير رقم 461 قابس، 29 مارس 1957، ص 757.

741 - م ا ت ح و بكرة، S504، تقرير رقم 926، الصادر في 29 مارس 1957، ص 603.

742 - م ا ت ح و بكرة، S506، تقرير رقم 587، قابس الصادر في 18 أفريل 1957 وانظر كذلك م ا ت ح و بكرة S505، تقرير رقم 643 قابس 30 أفريل 1957 ص 817.

743 - م ا ت ح و بكرة، S504، تقرير رقم 415 ،مجاز الباب في 24 أفريل 1957 ص 822.

أما في منطقة الكاف حيث تواجد الحاج الأخضر العبيدي الذي أبدل مقر قيادة الولاية الأولى P.C وانتقل إلى مركز جديد أما القديم فقد تحول إلى مركز للاستقبال والتمريض يتداوى ويعالج فيه عدد من الجرحى من جيش التحرّير الجزائري ويتم إرسال الحالات الخطيرة والمستعجلة إلى مستشفى الكاف وهناك كذلك مركز وعيادة منظمة تحت إشراف محمد عوادي وهو الذي يوزع المرضى والجرحى على مستشفيات القيروان وسوسة وتونس. ([744])

وتحدثت جريدة العمل عن المستشفيات التونسية وقالت إن معظم الأسّرة وأغلبها محجوزة للمرضى والجرحى من الثوار الجزائريين الذين أصيبوا إثر اشتباكات ومعارك مع الجيش الفرنسي بالرصاص والقنابل الفرنسية. ([745])

ونشير إلى أنه في عهد الحكومة المؤقتة الجزائرية تم استدعاء الأطباء والجراحين إلى المستشفيات الحدودية بالكاف وسوق الأربعاء والقصرين حيث أصبحت هنالك عيادات ومستوصفات وأسرّة خاصة بالجزائريين والمناطق الحدودية كغار الدماء وتاجروين وتالة تشرف عليها جبهة التحرّير الجزائري وجيش التحرّيرALN وأصبحت هنالك حرّكية في مصلحة الإستعجالي والمعطوبين من خط موريس ويتم إسعاف الجرحى في مستوصفات ALN وإن كانت الحالات والإصابات خطيرة يتم تحويلهم إلى المناطق الحدودية أو إلى المناطق الداخلية مثل سوسة وصفاقس. ([746])

أمّا على المستوى الخارجي فقد قررت يوغسلافيا إسعاف المرضى والجرحى من الثوار الجزائريين حيث هبطت طائرة يوغسلافية بمطار العوينة لنقل الجرحى من جيش التحرّير الجزائري لمعالجتهم في المستشفيات اليوغسلافية. ([747])

---

[744] - م ا ت ح و بكرة، S503، تقرير رقم 702، الكاف في 26 أفريل 1957.
[745] - العمل، ع 727، 22 فيفري 1958، المستشفيات التونسية، ص 3.
[746] - Guentari, organisation, T1 p 310, 311.
[747] - م ا ت ح و بكرة،S371، قيادة ثكنة بنزرت، ق أ، م^2، تقرير رقم218الصادر في17فيفري 1960 ببنزرت ص 13.

وفي الإطار أيضا تحولت صلاحية الإشراف على القطاع الصحي إلى قيادة الأركان العامة حيث كان يتم تحويل المرضى إلى مستشفيات الكاف وسوق الأربعاء.التي كان بها ثمانين جزائريا ومتخصصا في الجراحة وهنالك مائة إطار متخصص وإذا كانت الإصابات بالغة وخطيرة ودقيقة يتم تحويلهم إلى مستشفيات تونس وسوسة وصفاقس.

وفي السياق ذاته تم تأسيس سنة 1960 مركز صحي بتونس C. Paaserie ويشرف عليه الدكتور يعقوبي. ([748]) في نطاق التضامن والأخوة بين الشعبين التونسي والجزائري تطوع بعض الأطباء التونسيين المتخرجين الجدّد من الكليات الفرنسية وتحولوا إلى الجزائر لإسعاف ومداواة جرحى ومعوقي حرب التحرّير من المجاهدين الجزائريين بداية من سنة 1961 ونذكر منهم الدكتور المنجي بن حميدة كما نسج على منواله الأطباء الجدّد فتحولوا من تونس إلى الجزائر والمناطق الحدودية المجاورة ونذكر من بينهم الحكيم مختار المعتمري.([749])

وقد تحدث كاتب الدولة للصحة أحمد بن صالح عن هذه المساهمة التونسية فقال "كنت أستقبل الجزائريين رجالا ونساء البعض منهم يدخلون المدرسة الصحية: ابن سينا ليتخرجوا منها ممرضين وكما عينت العديد من الأطباء الجزائريين في المستشفيات التونسية الداخلية والخارجية ومكّنت الثوار الجزائريين مـن الحصـول علـى الأدوية".([750])

والملاحظ أن الحكومة التونسية قامت بفتح المدارس الصحية في وجه الجزائريين لقبولهم بشعبة التمريض حيث تخرج العديد منهم ممرضين وكذلك عينت أطباء جزائريين في المستشفيات التونسية ووفرت الأدوية والإسعافات للثوار لمساعدتهم على مواصلة كفاحهم التحرّيري.

---

[748] - Guentari organisation T1 p 314.

[749] - بن يوسف عادل، النخبة التونسية والحركة الجزائرية (1927-1962)، المجلة المغاربية ع 109، زغوان، 2003، ص 23..

[750] - نفسه، شهادة أحمد بن صالح السياسية، إضاءات حول نضاله الوطني والدولي، منشورات مؤسسة التميمي، تونس، زغوان 2002 ص 93.

2- إسعـاف اللاجئين الجزائريـيـن ومعالجتهم :

عملت الحكومة التونسية على توفير الإسعافات والأدوية للاجئين الجزائريين وقد شاركتها المنظمات الشعبية والمنظمات الدولية ففي صفاقس كان يتم تقديم الإسعافات والعلاج للمبعدين والاجئين الجزائريين حيث تم فحصهم يوم 18 مارس 1957 بمصحة صفاقس والتي كان يشرف عليها دكتور محمد قارة مبارك بمساعدة صيدلي.([751]) وقد قام وفد من الاتحاد النسائي التونسي ومعه فريق طبي بزيارة الجرحى والمرضى من اللاجئين الجزائريين حيث تم الكشف عنهم صحبة الهلال الأحمر التونسي والهيئة الجهوية سوق الأربعاء وسلّم مبلغا قدره نصف مليون من الفرنكات إلى الهيئة الولائية لإسعاف الجرحى والمرضى ولشراء الأدوية.([752])

وعلى إثر الأعمال الإجرامية التي قام بها الجيش الفرنسي في حق المدنيين الجزائريين العزل من أطفال ونساء وشيوخ الذين اضطروا إلى الهجرة واللجوء إلى تونس عقد الأطباء التونسيون اجتماعا عاما بتونس يومي 8و9 جوان 1957 وأصدروا اللائحة التالية "لقد تأثر الأطباء بالحوادث الدامية الأخيرة التي تسبّب فيها الجيش الفرنسي ويحيّون الشعب الجزائري الباسل الشقيق في كفاحه التحرّيري وقرروا أن يسعفوا ويعالجوا جميع اللاجئين الجزائريين الذين نزحوا عن وطنهم فرارا من اضطهاد الاستعمار الفرنسي ومن غلاة المعمرين".([753])

وقامت اللّجنة الولائية المكلفة بمساعدة اللاجئين الجزائريين التابعة لولاية سوسة بزيارة اللاجئين بولاية سوق الأربعاء واصطحبت معها وفدا طبيا متكوّنا من أطبّاء وممرضين تجنّدوا لمعالجة ومداواة اللاجئين حيث تمّ الكشف عن العديد

---

[751]- م أ ت ح و، بكرة 506 ت ،رقم 82 ، صفاقس 23 مارس 1957

[752] - العمل، ع 501، 2 جوان 1957، زيارة للمرضى والجرحى من اللاجئين الجزائريين، ص 6.

[751]- م أ ت ح و، بكرة 506 ت ،رقم 82 ، صفاقس 23 مارس 1957

[752] - العمل، ع 501، 2 جوان 1957، زيارة للمرضى والجرحى من اللاجئين الجزائريين، ص 6.

[753] - نفسها، ع 508، 11 جوان 1957، بيان الأطباء التونسيين، ص 1.

من المرضى ومعالجة الجرحى وإعطائهم أدوية وتم توجيه بعض المرضى إلى مستشفيات تونس.([754])

وفي إطار المساعدة التونسية للتخفيف من محنة اللاجئين الجزائريين استقبل محمود الماطري وزير الصحة يوم 13جويلية1957 العمومية صباح أمس الدكتور كرياق مبعوث الهيئة العالمية للصليب الأحمر ودارت المحادثات حول اللاجئين الجزائريين ثم عقدت جلسة عمل مشتركة حضرها كل من وزير الصحة العمومية والدكتور كرياق وعبد العزيز الجاولي رئيس الهلال الأحمر التونسي والباجي قائد السبسي ممثل وزير الداخلية التونسي وقدم الدكتور كرياق هدية للاجئين تمثلت في كمية من الأدوية قدرت بـ 4820 فرنكا سويسريا وذلك كإعانة أولى للاّجئين الجزائريين بتونس.([755])

كما أهدت الهيئة الدّولية للصليب الأحمر كمية كبيرة من الأدوية إلى الهلال الأحمر التونسي الذي تكفل بتوزيعها على المرضى والجرحى من اللاّجئين وعلى المستشفيات والمستوصفات والعيادات التي تشرف على معالجتهم. ([756])

وفي هذا الإطار أيضا تبرّع الهلال الأحمر والصليب الأحمر السوفياتي بكميات من الأدوية وسلّمها إلى الهلال الأحمر التونسي ومندوب هيئة الصليب والهلال الأحمر بتونس لتوزيعها على اللاجئين والمستشفيات المتواجدين فيها.([757])

ولتفقد اللاجئين والاطمئنان على أحوالهم الصحّيّة أوفد كاتب الدولة للصحة أحمد بن صالح وفدا برئاسة رئيس الديوان إلى سبيطلة وبرفقته عدد من الأطباء والممرضين وحملوا معهم كمّيّة من الأدوية وبيتا خشبيا لإسعاف المرضى

---

[754] - نفسها،ع 520، 25 جوان1957، وفد صحي من ولاية سوسة يقوم بزيارة للاجئين بولاية سوق الأربعاء، ص2.

[755] - الصباح، ع 1686، 14 جويلية 1957، جلسة عمل بين وزارة الصحة التونسية وهيئة الصليب الأحمر، ص4.

[756] - نفسها، ع 702، 24 جانفي 1958، الهلال الأحمر التونسي يوزّع الأدوية، ص 2.

[757] - نفسها، ع 723، 13 فيفري 1958، الهلال الأحمر والصليب الأحمر السوفياتي يتبرع بالأدوية، ص 2.

ومداواتهم وتمّ تكليف ممرّضين بالبقاء بسبيطلة للسهر على صحة هؤلاء المرضى والجرحى.([758])

كما انتظم بالقصرين حفل بهيج أشرف عليه والي القصرين وحضره الوزير السويسري ونائب المنظمة العالمية للاّجئين وممثل عن الصليب الأحمر والهلال الأحمر وصالح بولكباش كاتب العام الهلال الأحمر التونسي والمسؤولين الجزائريين والهلال الأحمر الجزائري وتمّ أثناء ذلك تدشين مستوصف للاجئين الجزائريين الذي بنته وجهّزته الحكومة السويسرية وسلّمت مفاتيحه إلى الكاتب العام للهلال الأحمر التونسي.([759])

وقد وصلت إلى ميناء حلّق الوادي(تونس) سيارة إسعاف وهي هديّة من الشعب البريطاني للاّجئين الجزائريين بتونس ومساهمة في العمل البشري السامي من أجل إنقاذ ونجدة هؤلاء اللاجئين وتمّ تسليمها بالميناء بحضور ممثلين عن الهلال الأحمر التونسي والهلال الأحمر الجزائري.

كانت هذه السيارة في شكل مستشفى متنقل يحتوي على جميع المرافق الطبية لإسعاف المرضى في الحال وهي السيارة الأولى تلتها خمس سيارات أخرى كهدية من الشعب البريطاني إلى اللاجئين الجزائريين علما أن الجمعية الخيرية باكسفورد هي التي أشرفت على هذه المساعدة.([760])

وفي هذا النطاق أيضا تسلّم الهلال الأحمر التونسي من الكلّية العالميّة ببون ثلاثة صناديق دواء وصلت إلى تونس يوم 5 نوفمبر 1959 وثلاثة صناديق دواء سلّمت إلى السفارة التونسية ببون ألمانيا ووصل الأول يوم 17 جويلية 1960 والثاني يوم 26 جويلية 1960 والثالث يوم 05 أوت 1960 .([761])

ولتحسين الظروف الصحّية للاّجئين الجزائريين بتونس سلّمت مندوبية جمعيات الصليب الأحمر بتونس في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم 13

---

[758] - نفسها، ع 734، 02 مارس 1958، كتابة الدولة للصحة ترسل وفدا من الأطباء إلى سبيطلة، ص2.
[759] - نفسها، ع 1422، 18 ماي 1960، تدشين مستشفى، ص 4.
[760] - العمل، ع 1493، 09 جويلية 1960، وصول سيارة إسعاف هدية للاجئين، ص 2.
[761] - نفسها، ع 1502، 19 أوت 1960، مساعدات ألمانية للاجئين الجزائريين، ص 2.

ديسمبر 1960 إلى كتابة الدولة سيارتين مجهزتين لمعالجة المرضى مخصّصتين إلى اللاجئين الجزائريين وذلك بميناء حلّق الوادي بتونس العاصمة وحملت هاتان السيارتان اللتان أهديتا من الجامعة العالمية للنقابات الحرّة ومشروع إعانة العمال السويسري يسلّمها ألفراد شميد مندوب جامعة الصليب الأحمر بتونس إلى الطيب حطاب ملحق بديوان كتابة الداخلية المكلّف بمهمة مساعدة اللاجئين الجزائريين.(762)

ومما يلاحظ مما سبق ذكره إن الحكومة التونسية قدمت مساهمة فعّالة للجزائريين في المجال الصحي ونلمس ذلك في فتحها جميع مستشفياتها ومستوصفاتها وعياداتها في وجه الثوار الجزائريين واللاجئين وتوفير لهم سيارات إسعاف آمنة يشرف عليها الحرّس الوطني لتنقلهم من الحدود إلى المستشفيات وقبولها للجزائريين في المدارس الصحية ليتخرجوا منها ممرضين وتعيينها أطباء جزائريين في المستشفيات والمستوصفات التونسية وتوفير الأدوية والإسعافات وبالإضافة إلى ذلك تحرّكت على المستوى الخارجي فتحصلت لهم على مساعدات مثل الأدوية وغيرها منحتها للجزائريين كل هذا في طار التضامن التونسي مع الشعب الجزائري في كفاحه التحرّيري لاسترجاع استقلاله.

VIالمجـــــال المالـــــي والإعـلامي والرياضي :

1- المجــــــال المالــــي

ساهمت الحكومة التونسية في دعم الثورة الجزائرية على المستوى المالي حيث اتخذ جمع المال عدّة أشكال منها التبرعات والاقتطاع من أجور الموظفين والعملة وفرض طابع جبائي على التجار ومساهمة الحكومة التونسية وتبرّعها لميزانية جبهة التحرّير.

ولقد تعاطف التونسيون مع الثورة الجزائرية وعملوا على مساعدتها ماديا ونلمس ذلك في تبرّع مواطنين من منطقة عين بو دريس Ain Boudries مثل

762 - نفسها، ع 1601، 13 ديسمبر 1960، مندوبية الصليب الأحمر بتونس، ص 2.

الصادق بن كديري الفرشيشي الذي تبرّع بمبلغ قدره ثلاثة آلاف فرنك فرنسي للثوار الجزائريين وأعطى وصل استلام بتاريخ 9 جانفي 1956 ممضى من طرف محمد صالح الذي تسلم المال.(763)

ويتحدث تقرير للجيش الفرنسي أيضا عن النشاط الذي كانت تقوم به شعبة الحزب الدستوري بتبرسق ورابطة الجزائريين بتبرسق حيث كانوا يقومون بحملة يتم فيها جمع الأموال لصالح الثوار الجزائريين وتـم جمع مبلغ قدره460.000 ألف فـرنك فرنسـي.(764)

وفي هذا السياق أيضا أصدر الرئيس بورقيبة أوامر بتاريخ 27 جوان 1956 إلى الجامعات والشعب الدستورية في إطار تفعيل اتفاقية مع الثوار الجزائريين بجمع الأموال والتبرّعات من المواطنين والتجار التونسيين لصالح الثوار الجزائريين.(765) وتواصل التنسيق بين الشعبة الدستورية ورابطة الجزائريين بتبرسق حيث قاموا بحملة أخرى كبيرة لجمع الأموال للثورة الجزائرية خلال عيد الأضحى وتم إحداث ضريبة على الأعياد والخرفان وتم جمع مبلغ من منطقة الكريب بقدر 120.000 ألف فرنك فرنسي.(766)

ويشير تقرير آخر إلى المساعدة المالية لجيش التحرّير الوطني الجزائرية وذلك بجمع التبرعات من المواطنين وبفرض ضريبة جبائية على التجار وهذه الأموال كانت تدّخر ويتم إنزالها في حساب خاص جاري لجبهة التحرّير وجيش التحرّير.(767)

وتواصل جمع المال حيث قامت الشعب الدستورية بحملة لجمع المال لصالح الثورة الجزائرية عن طريق فرض ضريبة جبائية شهرية على التجار وبيع

---

763 - م ا ت ح و بكرة، S504، منطقة القصرين، رقم التقرير 290، بتاريخ 22 مارس 1956.

764 - م ا ت ح و بكرة، S503، فرع بنزرت، عدد11، منطقة الوسط، تقرير رقم 988 تبرسق، في10جويلية 1956

765 - م ا ت ح و بكرة، S505، رقم تقرير 906، قابس، في 27 جويلية 1956.

766 - م ا ت ح و بكرة، S 505 ، تقرير رقم 1197، تبرسق، في 10 أوت 1956.

767 - م ا ت ح و بكرة،S504، الجيش الفرنسي، منطقة الشمال، ق ع، م 2، رقم 1829، صلامبو، في 14 أوت 1956 ص270.

اشتراكات وفرض طابع جبائي جزء وقطع من رواتب الموظفين والعمال والملاحظ أنّ حملة جمع الأموال كانت تنشط خلال عيد الأضحى حيث يتم بيع اشتراكات وقسمات من فئة 500 ف- و1000 ف- و1500 ف- وتم جمع مبلغ قدره 150.000 فرنك فرنسي لصالح الثورة الجزائرية.([768])

ويتحدث التقرير الفرنسي عن حملة جمع الأموال التي قامت بها عناصر دستورية بمنطقة نفزاوة "بجمع الأموال " حيث عثر على دفتر تبرعات لدى أحد العناصر الدستورية بتاريخ 18 أوت 1956 TST.وفي منطقة جرجيس بالجنوب الشرقي التونسي كان يتم جمع الأموال للثورة الجزائرية عن طريق مسؤولي الشعبة الدستورية بجرجيس وتبرّعت مدينة تاجروين بمبلغ قدره ثماني مائة فرنك فرنسي. ([769])

ويتحدث التقرير أيضا عن منطقة دوز وقبلي حيث تبرّع موظفو المخزن بدوز وقبلي بمبلغ مالي إلى الجيش الجزائري وتم جمع 2000 فرنك فرنسي من دوز وألف فرنك فرنسي من قبلي. ([770])

وتحدّث التقرير أيضا عن حملة في الرديف حيث تم جمع مبلغ مالي من عمال منجم الرديف لصالح الثوار الجزائريين أما في توزر فتبرع المواطن السيد بن شاوش ناقل بتوزر بمبلغ قدره 50.000 فرنك فرنسي لصالح الثوار الجزائريين. ([771])

ويشير التقرير كذلك إلى الحملة بالمظيلة حيث تبرع عمال منجم المظيلة بمبلغ مالي إلى الثوار وتمت مشاهدة كل من علي بن سالم بشطولة Bachtoula الرئيس السابق للشعبة الدستورية بدوز برفقته سالم بالقاضي Belcadhi المسؤول السابق عن قوم بن قردان يقومان بحملة لجمع الأموال من المواطنين والتجار

---

[768] - م ا ت ح و بكرة، S505، ق ع ج ف ن، م ج، ق أ، م2. ، وثيقة رقم 1036 قابس 26 أوت 1956، ص 571

[769] - م ا ت ح و بكرة، S505، ق ح ف، م ج، ق أ، م 2، رقم 1036 قابس في 28 أوت 1956 ص 597.

[770] - نفسها، تقرير رقم 1167، قابس في 27 سبتمبر 1956، ص 619.

[771]- م ا ت ح و بكرة، S505، ، تقرير رقم 1411 قابس في 28 نوفمبر 1956 ص 647 و 648.

لصالح الثوار الجزائريين. وفي هذا السياق أيضا وصل إلى مدينة الرديف خمسة جامعي ضرائب وتبرعات للثورة الجزائرية ثم اتجهوا بعد ذلك إلى المظيلة لجمع ضرائب شهر نوفمبر من عمال المنجم.([772])

وفي مدينة توزر تم جمع الأموال لصالح الثورة الجزائرية من قبل الشعبة الدستورية حيث سلم التاجر زين بن لخضر بن عمار مبلغا ماليا قدره مليون فرنك فرنسي إلى قائد الثوار الجزائريين بالجنوب التونسي الطالب العربي "قمودي". ([773])

وفي إطار التضامن مع الشعب الجزائري الشقيق أصدر الاتحاد القومي للموظفين التونسيين بيانا " أعلن فيه عن تضامنه مع الشعب الجزائري وندّد بالفظائع والتقتيل ودعا الموظفين التونسيين خاصة والشعب التونسي عامة إلى مضاعفة وسائل التأييد المادي والأدبي لكفاح إخواننا الجزائريين وأذن بفتح اكتتاب بين الموظفين لفائدة الجزائر المكافحة من أجل الاستقلال ".([774])

كما قرر الموظفون التونسيون مؤازرة الثورة الجزائرية ومساعدتها على المستوى المادي بالتبرع بأجرة يوم عمل كامل لفائدة جبهة التحرّير وجيش التحرّير الجزائري ومساندة لهذا المسعى شرع الموظفون التونسيون في فتح اكتتاب لإعانة الثورة الجزائرية ودعوا المحامين إلى التبرع بالأموال لجبهة التحرّير الجزائرية([775]) ودعت الإطارات النقابية عمال الجبهة إلى التبرع بالأموال لفائدة العملة الجزائريين وقد خطب الطاهر بن يوسف بوريال النائب بالمجلس التأسيسي خلال الاجتماع الذي تم عقده بعين دراهم يوم 8جانفي 1957 ودعا إلى اقتناء إشارات أعدها الاتحاد المحلّي بعين دراهم ليهدي محاصيلها من الأموال

---

772 - نفسها، تقرير رقم 1514 ،قابس في 29 ديسمبر 1956 ص 680 و 687.
773 - نفسها، تقرير رقم 122 ،قابس في 29 جانفي 1957 ص 727.
774 - العمل، 395، 30 جانفي 1957، بيان الاتحاد القومي للموظفين التونسيين، ص2.
775 - العمل، 396، 31 جانفي 1957، تبرع بأجرة يوم عمل وفتح اكتتاب لصالح الثورة الجزائرية، ص 1 و 6.

للجنة الفرعية لجبهة التحرّير مساهمة في إعانة الإخوان الجزائريين المضربين عن العمل.([776])

وقد وجد البيان الذي أذاعه الاتحاد القومي للموظفين التونسيين بتاريخ 30 جانفي 1957 صدى واسعا. قد تم الإعلان عن انطلاق حملة تضامن الموظفين مع الشعب الجزائري الشقيق واعترافهم بحقه في تقرير مصيره ثم الإعلان عن فتح اكتتاب فيما بين الموظفين لمساندة الكفاح الوطني الجزائري.

لهذا بادر الموظفون في ذلك اليوم بتقديم التبرعات بحماس وكان على رأس السّباقين في هذا العمل الطيب موظفو إدارة الأوقاف حيث تم جمع مبلغ قدره خمسون ألف فرنك فرنسي في بضع ساعات. ولهذا طاب الاتحاد القومي للموظفين من كافة الموظفين المبادرة بتقديم تبرعاتهم للثورة الجزائرية، وتحيا الجزائر..([777])

ولمؤازرة هذا التضامن قام العملة والمستخدمون بقسم الأشغال العمومية بسوق الأربعاء بالتبرع بأجرة يوم عمل كاملة لفائدة إخوانهم الجزائريين وقد تم تسليم مبلغ قدره 31293 فرنك فرنسي إلى اللجنة الفرعية لجبهة التحرّير بسوق الأربعاء.

وقرر كذلك عملة الأشغال العمومية بشركة كومباني برنار سد بني مطير القيام بحملة لجمع الأموال لمساعدة الثورة الجزائرية حيث تم جمع مبلغ قدره 100 ألف فرنك فرنسي.

وقام كذلك عملة البلدية بسوق الأربعاء بحملة لجمع الأموال لفائدة إخوانهم الجزائريين حيث تبرعوا بأجرة يوم عمل كامل وتم تسليم المبلغ المالي للجنة الفرعية لجبهة التحرّير الوطني بسوق الأربعاء.([778])

لقد هبّ الشعب التونسي عن بكرة أبيه لمساعدة ومؤازرة إخوانه الجزائريين في ثورتهم المباركة حيث نشرت صحيفة الصباح قائمة الإخوان المتبرعين

---

[776]- صوت العمل، ع 46، 4 فيفري 1957، الدعوة إلى التبرع بالأموال، ص2.

[777] - الصباح، ع 1580، 9 فيفري 1957، فتح اكتتاب للتبرع بالأموال للثورة الجزائرية، ص3.

[778] - الصباح، ع 1586، 16 فيفري 1957، حملة تبرعات لفائدة الثورة الجزائرية، ص3.

وأسمائهم والهيئات والمعامل التي جاءت لتقوم بالواجب حيث تبرعت شركة "استيلاييبات باب سعدون بمبلغ قدره مائة ألف فرنك فرنسي كدفعة أولى وقام عمال شركة السكك الحديدة فرع صفاقس- قفصة بتبرع بمبلغ قدره 280 ألف فرنك فرنسي وقررت جمعية الهلال التمثيلي بصفاقس تقديم تمثيلية على المسرح البلدي بصفاقس تكون مداخيلها لفائدة الثورة الجزائرية.

وفي هذا السياق أيضا تبرع الأطباء والممرضون والمستخدمون والعملة بمستشفى الأمراض العقلية بمنوبة بمبلغ قدره 53.500(ثلاثة وخمسين ألف وخمس مائة) ألف فرنك فرنسي لفائدة إخوانهم الجزائريين.

وكما تبرع العملة بالديوانة التونسية فرع المرسى تونس بمبلغ قدره خمسون ألف فرنك فرنسي لفائدة الثورة الجزائرية. وتبرع الأخوة المغاربة المقيمون بتونس العاصمة بمبلغ قدره سبعون ألف فرنك فرنسي لفائدة إخوانهم الجزائريين.([779])

وفي هذا المجال أيضا تبرع المستخدمون من عملة شركة روني لفائدة إخوانهم الجزائريين بمبلغ قدره ست وثلاثين ألف وخمس مائة ألف فرنك فرنسي، أما عمال معمل الصابون بمقرين فقد تبرعوا بمبلغ قدره عشرون ألف فرنك كما تبرع العمال المستخدمون بشركة "ايتان روني" لفائدة إخوانهم الجزائريين بمبلغ قدره خمس عشرة ألف وخمس مائة وثمانين فرنك فرنسي.

وأما على مستوى الأفراد فقد تبرع محمد شنيق بمائة ألف فرنك ومصطفى بومعيزة بـ ستين ألف فرنك وتبرع محمد العروسي وعملته بـ عشرين ألف فرنك وأحمد بوقامة بـ ثمانية عشر ألف فرنك وتبرع عزوز الماجري بخمس ألاف فرنك فرنسي وتبرع السنوسي بن أحمد الطرابلسي ومحمد بن خليفة وخمّيس اليحياوي بتبرعات نفيسة وغالية ذهب وفضة كما تبرع عمال السكة الحديدية فرع سيدي فتح ا بـ خمس وثلاثين ألف فرنك وعمال بلدية الحاضرة تونس بـ خمسة

[779] - نفسها، ع 1591، 22 فيفري 1957، حملة تبرعات لفائدة الثورة الجزائرية، ص1و4.

عشر ألف فرنك وتبرعت شعبة لاكانيا الدستورية بثمانية عشرة ألف فرنك فرنسي وتبرعت قرية الشويقي مندوبية طبربة بإثنتي عشر ألف فرنك وقرية دخيلة طبربة بعشرة آلاف فرنك فرنسي وتبرع مستخدمو مستشفى منوبة بخمسين ألف فرنك فرنسي.(780)

واستمرت الصحيفة في نشر أسماء المتبرعين والمتضامنين مع الثورة الجزائرية حيث تبرع عمال شركة ستيل بـ 37.500 ألف فرنك فرنسي وشركة النفط بحلّق الوادي بـ خمس مائة فرنك لكل عامل وللإشارة تضم شركة أوزوو سبعة عشر عاملا وشركة ستيل خمسة وعشرين عاملا وشركة بورفينا خمسة عشر عاملا وجميعهم بمركز حلّق الوادي ونادي العلم بـ 3500 فرنك فرنسي وعمال هنشير تاجرة بأجرة يوم عمل كامل وعمال معمل الاسمنت بجبل الجلود 8500 فرنك فرنسي وشركة الطحين بجبل الجلود تبرّع خمس وثلاثين عاملا بأجرة يوم عمل كامل وشركة سومانتي تبرع ثلاثون عاملا بأجرة يوم عمل كامل وتبرع عبد الكافي صاحب نزل دار الجلد ببيت يحتوي على أربعة أفرشة لسكنى جيش التحرّير الجزائري وتبرعت قمر حرّم محمد العياشي بثلاث غرف تحتوي على ثمانية أفرشة مساهمة منها السكنى الجيش الجزائري وذلك بنزل العياشي.(781)

وتحدثت التقارير الفرنسية عن قائمة المتبرعين لجيش التحرّير وقد نشرت كذلك جريدة لبتي ماتان "Le Petit Matin" قائمة المتبرعين حيث ذكرت ثلاثة عشر متبرعا من عناصر الاتحاد الجهوي للشغل سوق الأربعاء إلى مقر جبهة التحرّير المحلّي.(782)

780 - الصباح، ع 1591، 22 فيفري 1957، تبرعات الهيئات والمعامل والمناطق، ص1و4.
781 - نفسها، ع 1593، 24 فيفري 1957، التضامن مع الشقيقة الجزائرية يتواصل، ص1و4.
782 - م ا ت ح و بكرة، S505، وتقرير رقم 461 29 مارس 1957، ص 772.

وأشارت الصحيفة أيضا إلى حملة جمع الأموال في قفصة لصالح الثوار الجزائريين وكـان المسؤول عن العملية يدعى عبد القادر مهدي الجزائري ويرافقه رجل مجهول الهوية أما في صفاقس فقد تم جمع الأموال لفائدة الثورة الجزائرية وكان المسؤول عن العملية رجل مهنته ساعاتي.([783])

كما تحدثت عن جمعيات تونسية تنشط وتقوم بحملات تحسيسية بين أفراد الشعب التونسي لصالح الثورة الجزائرية وتأمرهم وترشدهم إلى ضرورة مساعدة جبهة التحرّير الوطني الجزائرية ماديا وفي الآن ذاته تقوم بجمع الأموال لجبهة التحرّير.([784]) كما تم طرح اكتتاب وطني لصالح الثورة الجزائرية وتم فرض إجبارية الدفع من قبل الولاة والمعتمدين على الشعب التونسي لصالح الثورة الجزائرية وتقوم كذلك الحكومة التونسية بتقديم الدعم المادي لفائدة الثورة والفرق العسكرية الجزائرية.([785])

وقد قام الاتحاد النسائي التونسي بزيارة للاّجئين صحبة الهلال الأحمر التونسي والهيئة الجهوية بسوق الأربعاء وتم تسليم مبلغ قدره نصف مليون من الفرنكات الفرنسية إلى الهيئة الولائية وذلك لإسعاف اللاجئين الجزائريين وتبرعت بلدية تونس بمبلغ قدره مليون فرنك فرنسي كمساعدة رمزية للاّجئين وتم تنظيم حملة توعوية وتحسيسية لمدّة يومين لجمع المال من مستخدمي البلدية وعمالها([786]) ومعاضدّة لهذا المجهود تقدم الهلال الأحمر التونسي لفائدة اللاجئين الجزائريين بمساعدة نقدية بنصف مليون فرنك فرنسي إلى الهيئة الجهوية للهلال الأحمر التونسي بسوق الأربعاء.([787])

وبقي الشعب التونسي في مؤازرته ومدّ يد المساعدة للأخوة الجزائريين اللاجئين بتونس حيث تبرع مستخدمو القمارق التونسية بمبلغ قدره مائتين وستة آلاف فرنك كإعانة لإخوانهم الجزائريين.([788])

ففي ولاية بنزرت وبمشاركة المنظمات القومية التونسية شرع في جمع الإعانات المادية لفائدة الأخوة الجزائريين ولقد لبّى السكان نداء الواجب وتم جمع الأموال وقام عمال رصيف بنزرت بواجبهم تجاه إخوانهم حيث تبرعوا بأجرة يوم عمل كامل يوم غرة جوان 1957 وقد جمعوا مبلغ قدره 197493 فرنك وأما عمال منجم الإسمنت بمنطقة ماطر فقد تبرعوا بدورهم بالمال لإخوانهم الجزائريين([789]) وفي مجاز الباب وأكودة تم جمع الإعانات المادية للأخوة الجزائريّين([790]) وفي هذ المجال نلاحظ أن المنظمات القومية التونسية والجمعيات كانت تقوم بحملات تحسيسية وتوعوية وتضامنية لفائدة الشعب الجزائري الشقيق وذلك لمساعدته والتخفيف من محنته ونلمس ذلك من خلال تنظيم مقابلة رياضية يوم الأحد 16 جوان 1957 خصصت

783- م ا ت ح و بكرة، S505، وتقرير رقم 461 قابس 29 مارس 1957، ص 772.

784- م ا ت ح و بكرة، S506، تقرير رقم 643 قابس، 13 أفريل 1957، ص 783.

785- م ا ت ح و بكرة، S505، رقم تقرير 643 قابس، 30 أفريل 1957، ص 783 .

786- العمل، ع 501، 2 جوان 1957، تبرعات مالية لفائدة اللاجئين الجزائريين، ص

787- نفسها، الهلال الأحمر التونسي، ص 1 و 6.

788- نفسها، ع 503، 5 جوان 1957، تبرع مستخدمي القمارق التونسية، ص 2.

789- العمل ، ع 506، 8 جوان 1957، ولاية بنزرت تتبرع بالمال للإخوة الجزائريين، ص5.

790- نفسها، ع 510، 13 جوان 1957، جمع المال من مجاز الباب وأكودة، ص2.

مداخيلها لفائدة دعم الثورة الجزائرية ولهذا تم تسليم مبلغ قدره 100 ألف فرنك فرنسي إلى والي بنزرت.([791])

كما تأسست في ولاية سوسة لجنة لمساعدة اللاجئين الجزائريين وهي تتكون من جميع المنظمات الجهوية وقد نظمت اللجنة زيارة إلى اللاجئين الجزائريين وتبرعت بمبلغ قدره ثلاثة ملايين فرنك فرنسي([792]) وتضامنا مع الثورة الجزائرية قررت الحكومة التونسية تحجير بيع اليانصيب الجزائري والفرنسي وحرّمان فرنسا من نصف مليار من الفرنكات التي تستعمل ضدّ الثورة الجزائرية وصرحت بأنه من الأجدر التبرع بهذه الأموال للإخوة الجزائريين.([793])

ونشرت الصحيفة الفرنسية " كوبار بزيان ليبرى" مقالا تحدثت فيه عن الإعانة التونسية والمغربية بالمال والسلاح والعتاد والرعاية واعتبرت أنه ولولا هذه المساعدة لتمكن الجنود الفرنسيون أن من القضاء على الثورة الجزائرية.([794])

وتشير التقارير الفرنسية إلى أنه توجد في الميزانية التونسية منحة مخصصة للثوار الجزائريين غير معروفة وهناك مساعدة أخرى عبّر جمع التبرعات والاكتتاب والملاحظ أنه تم فتح حساب جاري لجبهة التحرّير الوطني الجزائرية باسم الحكومة التونسية حيث يتم من خلاله القيام بالتحويلات ويتلقى الأموال من الدول العربية وتقطع من خلاله الأموال لشراء الأسلحة والأدوات. وبالنسبة إلى المعاملات التجارية والمالية لجبهة التحرّير الجزائرية في الخارج كانت تقوم بها الشركة التونسية للتصدير والتوريد وهي شركة مرخص لها بتونس وقد تم إعفاؤها من الأداءات الجمركية.([795])

وساهمت الحكومة التونسية بنقل الأموال المجمعة في أوروبا حيث وصلت الأموال في مطلع عام 1958 إلى أكثر من أربعمائة مليون فرنك شهريا تحتاج إلى ست أو ثماني حقائب كبيرة لنقلها وبقيت المشكلة كيف يتم نقلها إلى ما وراء الحدود الفرنسية ووجد الحلّ حيث تم نقلها عبّر الحقيبة الدبلوماسية وقد تطوعت السفارة التونسية بباريس بهذه المهمة في حقيبتها بعد أن أذنت لها الحكومة التونسية بذلك.([796])

وفي هذا الإطـار أيضـا استعانت جبهة التحرّير بسكريتير ومستشار السفارة التونسية بروما حيث وضعت الأموال في بيته بروما (إيطـاليا) الذي وضعها في بنك سويسري ثم تم تحويلها إلى الشركة التونسية للبنكS.T.B ويتم كذلك عن طريق البعثات الدبلوماسية تحويل أموال جبهة التحرّير بالسعودية إلى الشركة التونسية للبنك. ([797])

---

[791]- نفسها، ع 515، 19 جوان 1957، مقابلة رياضية مدّاخيلها للثورة الجزائرية، ص.2
[792]- نفسها، ع 520، 25 جوان 1957، ولاية سوسة تتبرع بمبلغ مالي للاجئين الجزائريين، ص.2
[793]- نفسها، ع649، 23 نوفمبر، 1957، صحيفة لوباريزيان، ص .3
[794]- نفسها ، ع 621، 22 أكتوبر 1957، تحجير بيع اليانصيب الجزائري والفرنسي بتونس، ص 1و2.
[795]- م ا ت ح و بكرة، S371، رقم تقرير 265، صلامبو في 5 فيفري .1958
[796]- هيرفي هامون وباترنك روتمان، حملة الحقائب المقاومة داخل فرنسا للحرب الاستعمارية في الجزائر (1954-1962)، تعريب حسن العودات ونور الدين سكوتي، دار الكلمة للنشر، بيروت لبنان، ط 2، 1983، ص 77
[797]- م ا ت ح و : شهادة عبد الجليل المهيري، رقم 218 تونس في 2001/11/22.

ولمواساة اللاجئين الجزائريين قام وفد الاتحاد القومي للنساء التونسيات بزيارة للاّجئين بجهة القصرين وسبيطلة وتبرعا بمبلغ قدره 100 ألف فرنك فرنسي كمساعدة لأخوانهم الجزائريين.([798])

وبمناسبة عقد القمة المغاربية بالمهدية أهدي أهالي المهدية إلى جبهة التحرّير الوطني الجزائرية صكا ماليا يقدر مليونين من الفرنكات الفرنسية حيث سلمه محمد المصمودي إلى رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية فرحات عباس.([799])

ومن خلال التقرير المالي، الذي قدمه الوزير أحمد فرنسيس إلى الحكومة المؤقتة الجزائرية سنة 1960 يتحدث فيه عن مساهمة الدول العربية المالية التي تقدر بـ اثنتي عشر مليار فرنك التي كان نصيب الدول المغاربية الثلاث تونس والمغرب وليبيا منها يقدر بـ 150 مليون وتدفع إلى خزينة الحكومة المؤقتة الجزائرية ويشير كذلك إلى أن البنوك التونسية تستقبل الأموال الجزائرية القادمة من فرنسا.([800])

وتجدر الاشارة إلى أن الشعب التونسي وحكومته قام بدعم الشعب الجزائري على المستوى المادي ونلمس ذلك في حملة التبرعات وفتح الاكتتابات والاقتطاع من الاجور وفرض طابع جبائي وحصة سنوية مالية للحكومة التونسية إلى الحكومة الجزائرية وقدمت كذلك البنوك التونسية مساعدات وتمثلت في استقبال الأموال الجزائرية في أوروبا والوطن العربي ونقل أموال الجزائريّين في الخارج عبّر الحقيبة الدبلوماسية التونسية وذلك في اطار دعم الشعب الجزائري في كفاحه التحرّيري لانجاح ثورته.

2- المجـال الإعلامـي والريـاضي

أ- الإعلامـ ـ ـ ـي

* الصحـافة

لقد مثلت الصحافة التونسية وعاء تطورت فيه الثقافة التونسية وفضاء تبلورت من خلاله فكرة الوطنية بمختلف أبعادها لذلك فإنه لا يمكن دراسة تاريخ الحرّكة الوطنية التونسية وتاريخ الثورة الجزائرية دون الاعتماد على الصحافة التونسية المقروءة والمسموعة لأنها تمثل سندا مهمّا في تسجيل الوقـائع الاجتماعية والتاريخية والملاحظ أن الصحافة التونسية اهتمت بالقضية الجزائرية قبل 1954 وخلال الثورة الجزائرية كانت ناطقة باسم الثورة تنشر أخبارها السياسية والعسكرية وتقوم لها بالدعاية على المستوى الداخلي والخارجي وكتب فيها العديد من المناضلين الجزائريين.

798- العمل، ع 735، 4 مارس 1958، الاتحاد القومي للنساء التونسيات، ص2.
799- نفسها، ع 827، 20 جوان 1958، أهالي المهدية يتبرعون بمبلغ مالي لجبهة التحرّير، ص1
800- Guentari. Organisation, T II, p 597, 598.

* الصحف العربية:

1- "الزهرة" (1890-1959)

وهي جريدة سياسية أدبية أصدرت عددها الأول يوم 20 جويلية 1890 وهي نصف أسبوعية ثم أصبحت ابتداء من1905 يومية وهي صحيفة جامعة واتجاهها وطني إصلاحي([801]) ومؤسسها عبد الرحمان الصنادلي أمّا عدد صفحاتها فإنها بدأت بصفحتين ثم تطورت إلى ست ومعدل سحبها يتراوح ما بين ثماني مائة وألفين وقد ترأس تحرّيرها أحمد توفيق المدني وهي قريبة من الحزب الحرّ الدستوري القديم وآخر أعدادها كـان يوم 9 أفريل 1959 ([802])

2- "الإرادة" : (1934 – 1955)

جريدة سياسية إخبارية شعارها "إرادة الشعب من إرادة ا وإرادة ا لا تقاوم" وأصدرت أول أعدادها يوم 8 جانفي 1934 بدأت يومية ثم أصبحت أسبوعية وهي إخبارية جامعة وتنطق بلسان حال الحزب الحرّ الدستوري القديم ومديرها محمد المنصف المستيري وآخر أعدادها كان يوم 18 مارس 1955 ([803])

3- "الصبـاح" (1951)

جريدة سياسية إخبارية جامعة أصدرت أول أعدادها يوم 1 نوفمبر 1951 وهي يومية قريبة من الحزب الحرّ الدستوري الجديد مديرها الحبيب شيخ روحه. تعطلت من 21 أوت 1957 إلى 21مارس 1958 ثم عادت إلى الصدور([804]). وقد أصدرت البلاغ التالي:"تعلم إدارة جريدة "الصباح" عموم متعهديها وقرائها في القطر الجزائري الشقيق أن قرار تحجير رواجها بالجزائر الذي اتخذه الوالي العام بتاريخ 9 جوان 1951 قد وقع إلغاؤه بقرار جديد من الولاية العامة مؤرخ في 23 جوان 1955 لذا فإن بيع جريدة الصباح ورواجها في القطر الجزائري قد أصبح مرخصا فيه وهي تطلب إلى المتعمدين لديها أن يوافوها بطلباتهم في الكميات التي يرغبون أن توجه إليهم مع الإلتزام بشروط التعامل".([805])

ومن كل هذا نستشف أن جريدة "الصباح" كانت توزع بالجزائر وخاصة منطقة الشرق. وقد ساهمت في توعية الشعب التونسي وتحسيسه بالقضية الجزائرية وقد علقت على مسألة الجنود التونسيين الذين يشاركون في الحرب الجزائرية ضدّ فرنسا وطالبت بالتصدي لهم ومنعهم من التوجه إلى الجزائر وقالت " إنها متأكّدة أن هناك جنودا تونسيين غرر بهم يستخدمون في مناطق قسنطينة لمحاربة رجال المقاومة الجزائرية وقد اندلعت اشتباكات يومي 26 و28 سبتمبر 1955 سقط فيها عشرات من الموتى من الجانبين وشاركت فيها عناصر من قومية من التونسيين والمغاربة وقتل فيها أكثر من عشرة من رجال القوم التونسيين وجرح عدد

---

[801]- الزهرة، عدد 1، 20 جويلية 1890، وانظر أ ع ج تقرير إقامة العالم حول الصحافة الأهلية ص 32 وانظر كذلك م ت ق ملف ب 2-6 الحرّة الوطنية.

[802]– حمدان محمد، دليل الدوريات الصادرة بالبلاد التونسية من سنة 1838 إلى 20 مارس 1956. بيت الحكمة، قرطاج، تونس، 1989، ص 84 و 85.

[803]- نفسه، ص 5.

[804]- حمدان محمد، الدوريات، ص 92، 93

[805]- الصباح، ع 1087، 9 جويلية 1955، رفع تحجير دخول الصباح إلى الجزائر، ص.1

كبير آخر منهم ولقد تألمنا وتعذبنا طويلا من استعمال أبناء شمال إفريقيا لمحاربة بعضهم البعض وإننا لا نقبل ذلك".([806])

كمـا احتجت ونّددت على إبعاد الأديب الصحفي الجزائري الحاج محمد الناصر إلى الجزائر مراسل جريدة الرأي العام المغربية ومندوب إذاعة المغرب الذي استدعته مصلحة GMS أعوان أمن الحدود وأبلغته بصدور حكم في حقه بالإبعاد من الأراضي التونسية إلى الجزائر وتشهرت جريدة "الصباح" بهذه الأساليب التعسفية التي كانت تستهدف حرّيات الأفراد لخنقها والاستهتار بها([807]) ونّددت جريدة "الصباح" أيضا بازدواجية القضاء الذي كان يسمح للسلطات الفرنسية بالبلاد التونسية بالتصرف بإخواننا الجزائريين اللاجئين بإيقافهم وإحالتهم على محاكمها الخاصة متى شاءت.([808])

وأثنت على قرار الحكومة التونسية الذي صدر في حق جريدة "لابريس""La Presse" بتعطيلها إلى أجل غير مسمى وقد تسلمت قرارا من وزارة الداخلية التونسية([809]) ثم طرحت وجهة نظر الحكومة التونسية التي عللت قرار تعطيل "لابريس" حيث صرح البشير بن يحمد كاتب الدولة للإعلام في ندوة صحفية بأن جريدة "لابريس" أصبحت ناطقة باسم السفارة الفرنسية بتونس وهي تدافع بكل حماس عن سياسة سوستال ولاكوست في الجزائر.([810])

وكانت لجريدة "الصباح" مواقف مشرفة من الثورة الجزائرية التي أيدتها وساندتها وقامت لها بالدعاية ولهذا صدر في حقها قرار بمنع دخولها إلى الجزائر أين كانت هذه الجريدة تتعرض إلى رقابة من طرف الإدارة الاستعمارية. فقد ابتدأ تعطيل الجريدة من طرف السلطات المحلّية في المقاطعات منذ يوم 24 جوان 1951 ثم صدر في يوم 18جويلية1951 قرار الوالي العام نجلان بمنع دخول الجريدة إلى كامل التراب الجزائري ولم يسمح لها بالدخول إلا في 9 جويلية 1955 ولكن لم تمض بضعة أشهر حتى صدر في حقها قرار جديد في نوفمبر 1955 من طرف الوالي العام سوستال يمنعها من الدخول إلى للجزائر.

كما تحدّثت الصحيفة عن مساندة التونسيين لإخوانهم الجزائريين وأنها لم تكن مساندة أفلاطونية بل كانت مساندة النصير لزميله في الكفاح ولذلك كانت أعمال الصحيفة لفائدة الجزائر غير مقتصرة على نشر الأخبار بل تجسمت في تبني رغبات الشعب الجزائري المناضل في وقت حرّمت فيه الجزائر من الصحف الوطنية فكانت الحرّكة التحرّيرية الشقيقة تجد هذه الأعمدة مجالا تبلغ صوتها إلى العالم".([811])

وكانت جريدة "الصباح" تقوم بالدعاية السياسيه والإعلاميه لجبهة التحرّير الوطني الجزائرية من خلال نقلها للندوات والمؤتمرات الصحفية ونلمس ذلك من خلال إعلانها أن جبهة التحرّير ستعقد ندوة صحفية في مقر

---

[806]- نفسها، ع 1160، 4 أكتوبر 1955، تعليق على مشاركة الجنود التونسيين، ص.2.
[807]- نفسها، ع 1284، 25 فيفري 1956، إبعاد الصحفي والأديب الجزائري محمد الناصر، ص.6.
[808]- نفسها، ع 1429، 17 جويلية 1956، تنديد القضاء المزدوج، ص .2.
[809]- نفسها، ع 1500، 8 نوفمبر 1956، تعطيل جريدة "الابريس"، ص .4.
[810]- الصباح، ع 1501 9 فيفري 1956، ندوة صحفية، ص .4.
[811]- نفسها، ع 1573، 1 فيفري 1957، جريدة الصباح والقضية الجزائرية، ص .3.

جامعة الموظفين التونسيين بشارع سوق أهراس يحضرها الأخ فرحات عباس عضو جبهة التحرّير الوطني الجزائرية.([812])

وقد عقدت جبهة التحرّير على الساعة العاشرة صباحا في مقر جامعة الموظفين التونسيين ندوة صحفية حضرها عدد غفير من الصحافيين و شارك في هذه الندوة كل من عباس فرحات والأمين الدباغين وآيت حسن وأحمد محساس وضم أيضا أعضاء جبهة التحرّير الرشيد بن عبد العزيز الكاتب العام لاتحاد العمال الجزائريين عمار عمران وإبراهيم المزهودي وبن عودة الممثلين لجيش التحرّير الوطني وألقى الأمين دباغين بيانا قال فيه: "نريد أولا شكر الحكومة التونسية على الدعوة الرسمية وهذه الفرصة سنحت لنا باجتماع بعض أعضاء وفد جبهة التحرّير الوطني الجزائرية بالخارج وبعض قادة جيش التحرّير الوطني".([813])

وللتشهير بأعمال القمع والإرهاب التي كانت تمارسها فرنسا بالجزائر عقد مندوب جبهة التحرّير بتونس ندوة صحفية على الساعة الرابعة والربع بمقر الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة كانت تتمحور حول سياسة التقتيل التي تتبعها فرنسا بالجزائر.([814])

علما أن الكتب التي أصدرها الدكتور عبد ا شريط أغلبها صادر في الصحف التونسية وخاصة كتابه الثورة الجزائرية في الصحافة العالمية لسنة 1955 و1956 كانت كلها موجودة في جريدة "الصباح" وقمت بجرد ذلك بل هناك بعض المقالات لم ينشرها. كما أنه لم يشر إلى أن هذا الكتاب كان ثمرة لممارسته الكتابة الصحفية على أعمدّة هذه الجريدة التونسية البارزة.

4- "العمـل" (1934 – 1988) :

هي لسان الحزب الحرّ الدستوري التونسي وأصدرت عددها الأول يوم 1جوان1934 وهي جريدة نصف أسبوعية ثم أسبوعية ويومية بداية من سنة 1955 مضمونها سياسي إخباري جامعة وهي أول جريدة أصدرها الحزب الحرّ الدستوري باللغة العربية وعطلتها سلطات الاحتلال الفرنسي بداية من يوم 1 سبتمبر 1934 ثم عادت للصدور يوم 8 ماي1937 إثر عودة القادة المنفيين من الجنوب واحتجبت بعد يوم 7أفريل1938 وأحداث 8 أفريل 1938 وعوّضتها "إفريقيا الفتاة" ثم "الحرية وعادت العمل" للصدور يوميا بداية من يوم 25 أكتوبر1955 وكانت توزع في عشرين ألف نسخة([815]) والملاحظ بأن جريدة "العمل" كانت من مناصري الثورة الجزائرية وداعميها حيث تقوم بالدعاية لها في مختلف المجالات سياسيا وإعلاميّا وعسكريا.

---

[812]- نفسها، ع 1615، 22 مارس 1957، جبهة التحرّير تعلن عن عقد ندوة صحفية، ص 3.

[813]- الصباح، ع 1616، 23 ماس 1957، ندوة صحفية لجبهة التحرّير الوطني الجزائري، ص 1 و4.

[814]- نفسها ع 1677، 4 جوان 1957، ندوة صحفية، ص 1و4

[815]- حمدّان، الدوريات، ص 102.

ونلمس ذلك من خلال تخصيصها ابتداء من عددها 405 الصادر يوم 10 فيفري 1957 ركنا خاصا تحت عنوان صوت الجزائر يكتبه صحفي بإسم مستعار رابح بالإضافة إلى ذلك كانت تخصص صفحات كاملة للحديث عن الجزائر سياسيا وعسكريا وأعداد خاصة بالثورة.([816])

كما كانت تقوم بالدعاية للندوات الصحفية التي تعقدها جبهة التحرّير ونستشف ذلك من خلال حديثها عن الندوة التي عقدها وفد جبهة التحرّير بتونس بقاعة مختار عطية وفي النادي المركزي للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والتي حضرها عدد كبير من الصحفيين التونسيين والأجانب وممثلي الصحف الأنكليزية والأمريكية والإيطالية والفرنسية ومراسلي وكالات الأنباء وقد افتتحت هذه الندوة الصحفية ببيان ثم سمح للصحافيين بطرح الأسئلة وتدخل القائد حواس للإجابة عن الأسئلة.([817])

وتحدثت كذلك عن الندوة الصحفية الأخرى التي عقدها محمد يزيد وزير الأخبار الجزائري بعد انتقال وزارته من القاهرة إلى تونس على الساعة الخامسة بعد الظهر من يوم 16 جويلية 1959 بإحدى قاعات نزل "تونيرنا بالاس" بحضور محمد المصمودي وزير الأخبار التونسي وافتتح الندوة أحمد بومنجل رئيس مكتب الأخبار والنشر التابع لجبهة التحرّير بتونس.([818])

وفي هذا الإطار كتبت الصحيفة أن تونس أصبحت مقرا للحكومة المؤقتة الجزائرية حيث كان يتم عقد ندوات صحفية أسبوعية تنظمها وزارة الأخبار الجزائرية.([819])

5- "الطليعة" (1937-1962)

جريدة أسبوعية سياسة إخبارية جامعة أصدرت أول أعدادها يوم 11 جوان 1937 في الذكرى الأولى لتأسيس الحزب الشيوعي التونسي وهي اللسان المركزي للحزب الشيوعي التونسي تعطلت منذ 1939 وصدرت بصفة سرية خلال الحرب العالمية الثانية لكن بصفة غير منتظمة وعادت للصدور في سلسلة جديدة ثانية من 10 جوان 1947 إلى 16 فيفري 1952 وبعد انقطاع عادت في السلسلة الثالثة يوم 21 أكتوبر 1955 واستمرت حتّى 23 ديسمبر 1962([820]) وقد سبقت الإشارة إلى مواقف هذه الجريدة من خلال استعراضنا لمواقف الحزب الشيوعي التونسي. وكانت من مناصري الثورة الجزائرية ومؤيديها وقامت لها بالدعاية وأصدرت أعدادا خاصة بالثورة الجزائرية.

---

[816]- العمل، ع 407، 13 فيفري 1957، ركن خاص تحت اسم صوت الجزائر، ص6

[817] - نفسها، ع 502، 2 جوان 1957، وفد جبهة التحرّير بتونس يعقد ندوة صحفية، ص 2.

[818]- نفسها، ع 1160، 17 جويلية 1959، تونس مقر الحكومة المؤقتة الجزائرية، ص 1.

[819]- حمدّان، دوريات، ص 64.

[820] – حمدّان ، ص 95 و96.

6- "صوت العمل" (1947-1957)

جريدة أسبوعية نقابية ناطقة بلسان الاتحاد العام التونسي للشغل أصدرت أول أعدادها يوم 30 أفريل1947 ومديرها فرحات حشاد تأسست بعد تأسيس اتحاد الشغل بمناسبة عيد الشغل واحتجبت من سنة 1948 إلى حدود شهر فيفري1955 وصدرت من جديد منذ يوم 2 مارس 1955 تحت إدارة أحمد بن صالح وآخر أعدادها كان يوم 6ماي1957.([821])

7- "البـــلاغ" (1954 – 1955)

جريدة يومية إخبارية جامعة أصدرت أول أعدادها يوم 21 أوت1954 وهي قريبة من الحزب الدستوري الجديد الأمانة العامة وتعطلت عن الصدور منذ يوم 7نوفمبر1954 حتى شهر فيفري1955 بقرار صادر يوم 6نوفمبر1954 واحتجبت نهائيا في 6ديسمبر1955.([822]) وكانت من مناصري لثورة الجزائرية وداعميها.

8-"الاستقلال" (1955-1960)

جريدة أسبوعية إخبارية سياسية جامعة أصدرت أول أعدادها يوم 30 سبتمبر 1955 وهي اللسان الرسمي للحزب الدستوري التونسي القديم تأسست بعد احتجاب جريدة "الإرادة" وآخر عددها كـان يوم 22أفريل1962 ([823]) وكانت من مناصري الثورة الجزائرية. ولما كانت هذه الجريدة ناطقة باسم أهم الأحزاب السياسية في تونس فقد فضلنا الإكتفاء بما أشرنا إليه من مواقف الحزب الحرّ الدستوري القديم على صفحاتها.

---

[821] - نفسه، ص 56.

[822] - حمدّان، دوريات، ص 64.

[823] - نفسه، ص 64

9- "البلاغ" الجديد 1956

جريدة يومية إخبارية سياسية جامعة أصدرت أول أعدادها يوم 3 جانفي 1956 وهي قريبة من الحزب الدستوري القديم ومن الأمانة العامة للحزب الجديد بقيادة صالح بن يوسف وآخر أعدادها كان يوم 28 جانفي 1956.([824])

***الصحف الصادرة باللغة الفرنسية**

1) "لاكسيون" L'Action (1932-1988)

جريدة استقلالية ناطقة بالفرنسية أصدرت أول أعدادها يوم 1 نوفمبر 1932 قريبة من الحزب الحرّ الدستوري التونسي مديرها الحبيب بورقيبة تمت مصادرتها في 30ماي1933 ثم عادت إلى الصدور يوم 16 ديسمبر 1936 وإثر أحداث أفريل 1938 تمت مصادرتها يوم 10 أفريل 1938 لتصدر بعنوان آخر هو لاكسيون شمال إفريقيا، "صوت الشباب"، لتعود بشكل يومي سنة 1955 وهي ناطقة باسم الحزب الحرّ الدستوري التونسي وآخر أعدادها كان يوم 1 نوفمبر 1988.([825])

2) "لبتي ماتان" le Petit Matin (1923-1967)

جريدة سياسية إخبارية ناطقة بالفرنسية أصدرت أول أعدادها في شهر ماي 1923 وآخر أعدادها في 9 سبتمبر 1967.([826])

***المجـــــلات**

1) "الفكر" (1955-1986)

مجلة أدبية ثقافية أصدرت أول أعدادها منذ شهر أكتوبر 1955 ومديرها محمد مزالي وآخر أعدادها كان في سنة 1986.([827])

---

[824] - حمدّان ، ص 163.

[825] - Hamdane Mohamed, Guide des périodique Parus En Tunisie de 1838 au 20 Mars 1956, Fascicule 2 en langue FrançaisCarthage, Tunis, 1989, p 60.

[826] - Ibid p 231, 232.

[827] - حمدّان، دوريات، ص.105.

والملاحظ أن مجلّة الفكر كانت قد تجاوبت مع الثورة الجزائرية منذ بروز عددها الأول في شهر أكتوبر 1955 واستمرت تتابع أحداثها شهر فشهرا طيلة سبع سنوات وهذه المجلة يمكن أن تدرجها ونحتسبها في أعداد أهم المجلات الإعلامية التي خدمت الثورة الجزائرية ويتجلى لنا ذلك في تلاحم المجلة والثورة الجزائرية من خـلال إفرادها سبعة أعداد خاصة في المناسبات المختلفة للثورة وخاصة مناسبة الاحتفال بذكرى اندلاعها في مطلع شهر نوفمبر من كل سنة وتسجيل المراحلّ المختلفة التي تقطعها الثورة موشحة غلاف كل عدد من هذه الأعداد تارة بصورة للعلم الجزائري وطورا برسم تذكاري.

وكتابتها ومقالاتها تلح على عمق الترابط الأخوي والمصيري بين الشعبين وتستجلي أعماقه التاريخ نشر الصفحات الخالدة من كفاحهما المشترك وكرست ثلاث عشرة إفتتاحية لتنويه بهذه الثورة وتحلّيل أبعادها والرد على مناوئيها ولهذا يمكن أن نعتبرها من المصادر الأساسية التونسية حول الثورة الجزائرية.([828])

2) "الندوة" (1953-1957)

مجلة شهرية جامعة أصدرت أول أعدادها منذ شهر جانفي 1953 مضامينها أدبية وتاريخية وفلسفية اتجاهها المحافظ على الهوية العربية مع التفتح على الأدب المعاصر وآخر عدد لها صدر منذ شهري جانفي و فيفري 1957.([829])

3) الشعب" (1959-

مجلة نقابية إخبارية جامعة أصدرت أول أعدادها يوم1 ماي 1959 وهي لسان حال الاتحاد العام التونسي للشغل عوضت جريدة "صوت العمل"ومديرها أحمد التليلي.([830])

نستنتج مما سبق ذكره أن الصحافة التونسية الناطقة بالعربية والفرنسية قامت بدور فعّال في دعم الثورة الجزائرية على المستوى الإعلامي ونلمس ذلك في

---

[828] - الجابري محمد صالح، التواصل الثقافي بين الجزائر وتونس، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1990، ص، 181 و182، 183، 204.

[829] – حمدّان، دوريات، ص 130.

[830] - نفسه، ص 179.

الدعاية السياسية والعسكرية وتحسيس الجماهير التونسية بضرورة مساندتها ودعمها وإصدارها أعدادا خاصة بالثورة، وبذلك تمكنت من إيصال صوت الجزائر والتعريف بثورتها وكسب أنصار ومؤيدين بالخارج اللذين اقتنعوا بعدالة القضية الجزائرية وبضرورة مساندة الشعب الجزائري في كفاحه التحرّيري والملاحظ أيضا أن الصحافة التونسية تعتبر من المصادر الأساسية التي يعتمدها دارس تاريخ الثورة الجزائرية.

***الصحف الجزائرية**

نقصد بها هنا الصحف التي صدرت بتونس بدعم من الحكومة التونسية ومساندتها خلال سنوات حرب التحرّير الجزائرية.

أ) "المقاومة الجزائرية" (1956-1957)

جريدة إخبارية سياسية جامعة وهي لسان حال جبهة التحرّير وجيش التحرّير الجزائري صدرت نصف شهرية ثم أسبوعية وأول أعدادها صدر يوم 1 نوفمبر 1956 بالجزائر والمغرب ثم انتقلت إلى تونس وآخرها كان يوم1 جويلية 1957، وظهرت إلى الساحة الإعلامية بمناسبة الذكرى الثانية لاندلاع الثورة الجزائرية وصدرت إلى جانبها نشرة باللغة الفرنسية بالعنوان نفسه كان مقرها في تونس.([831])

ب- "المجاهد" (1957- 1962)

جريدة أسبوعية سياسية إخبارية وتعتبر اللسان المركزي لجبهة التحرّير صدر وأول أعدادها سنة 1957 وآخرها سنة 1962 تواجد مقرها بتونس 42 مكرر نهج مختار عطية ولغتها العربية علما بأن المجاهد صدرت بالجزائر والمغرب ومنذ العدد8 يوم 5أوت1957 بدأت تصدر في تونس بعد احتجاب المقامة الجزائرية.([832])

---

[831] – حمدّان محمد، دليل الدوريات الصادر بالبلاد التونسية منذ الاستقلال إلى 1993، تونس، 1990، ص 281و 282.

[832] – حمدّان، دوريات، ص 234.

ج- الشباب الجزائري (1959- 1962)

صحيفة تهذيبية تثقيفية شهرية أصدرت أول أعدادها في جوان 1959 مضمونها اهتمامات شبابية جزائرية نشرتها جبهة التحرّير الوطني والقسم الثقافي وأسرة تحرّيرها تتكون من عبد المجيد بن هدوقة ومفدي زكريا والأخضر السائحي ومسعود الشابي ومقرها تونس 14 نهج الدباغين واحتجبت عند استقلال الجزائر.(833)

وتحدثت التقارير الفرنسية عن الصحف الجزائرية بتونس بأن جريدة المقاومة الجزائرية والمجاهد كانت تطبع في مطابع جريدة العمل التونسية ويتم توزيعها بتونس عن طريق عناصر دستورية.(834)

وفي تقرير فرنسي آخر أشار إلى جبهة التحرّير بأنها كانت تتلقى مساعدة في المجال الإعلامي على المستوى النفسي والمعنوي وإن طبع جريدة المقاومة ثم المجاهد بالعربية والفرنسية كان يتم في مطبعة بتونس في جهة الشمال.(835)

د-المجاهد El Moudjahid (1957-1962)

جريدة سياسية ناطقة بالفرنسية وهي بلسان جبهة التحرّير وجيش التحرّير أصدرت أول أعدادها بالجزائر في جوان 1956 ثم في تطوان بالمغرب يـوم 15أوت 1957 انتـقلت إلى تونس يوم 1نوفمبر1957 مقـرها42 مكرر نهج مختار عطية تـونس.(836) ويتحدث قنطاري عن الصحافة الجزائرية بتونس مشير إلى أن جريدة المقاومة الجزائرية أصبحت تطبع بتونس في نهاية 1956 ثم احتجبت وظهرت جريدة المجاهد بالعربية والفرنسية ومقرها بتونس ابتداء من نوفمبر1957 إلى سنة 1962".(837)

---

833 - بكرة، 174و 175.

834 - بكرة، S504، تقرير رقم 2275 تونس في 13 ديسمبر 1956، ص.318

835 - نفسه،S504 ، رقم تقرير رقم 128 تونس في 1 مارس 1957، ص 237.

836- Hamdane Mohamed , Guide des Périodiques parus en Tunis de l'indépendance à 1993 CDN, Tunis, 1994, P74

837 - Guentari, organisation, T1, P 122, Tunis, 1994, p 74.

والملاحظ انه صدرت في تونس عدة جرائد جزائرية تابعة لجبهة التحرّير الوطني وقد وجدت الدعم والمساعدة من الحكومة التونسية وتمثلت في الطبع والتوزيع.

وتجدر الإشارة إلى أنه بفضل الجهود التونسية والجزائرية تمكنت الدعاية الصحفية والإذاعية من إسماع صوت الثورة الجزائرية خارج الحدود وهي ميزة أعطتها دفعة قوية للنجاح على المستوى الإعلامي حيث تم إيصال الحقيقة دون مغالطة أو مزايدة وتصحيح المفاهيم الخاطئة للرأي العام الفرنسي والأوروبي والآسيوي والإفريقي ثم وصلت حتى إلى أروقة الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية.

كل هذا أدى إلى اقتناع العالم بعدالة القضيّة الجزائرية مما نتج عنه تأييد ودعم عالمي لكفاح الشعب الجزائري وتقريب موعد النصر والاستقلال.

*** الإذاعـــة :**

اعتمدت الثورة الجزائرية في البداية على إذاعات الدول العربية لإيصال صوتها إلى العالم الخارجي وكانت إذاعة تونس من أوّل الإذاعات العربية التي خصصت برامج محددة في فترات ثابتة لإذاعة أخبار الثورة الجزائرية.

وقد بدأ البث في تونس سنة 1956 وكان عبارة عن برنامج بعنوان "هنا صوت الجزائر المجاهدة الشقيقة ويذاع ثلاث مرات في الأسبوع ومدّته ربع ساعة ويشمل أخبارا عسكرية وتعليقات سياسية قصيرة يبدأ وينتهي بالنشيد الجزائري "قسم الثورة" وقد اقتصر دور الإذاعة التونسية على التوجيه والدعاية الداخلية والخارجية.([838])

وعلى إثر بث الحكومة التونسية لصوت الجزائر احتجت فرنسا وقدمت مذكرة احتجاج عن طريق دي ألم جيلي الوزير المفوض المعتمد بالسفارة الفرنسية بتونس بتاريخ 3 جويلية 1956 والتي تتعلق بالإذاعة الموجهة إلى الجزائر من

---

[838] - عواطف، عبد الرحمان، الصحافة العربية، ص 59 و 60، 63.

القسم العربي بتونس ببرنامج "صوت الجزائر" وعلى إثر هذا الاحتجاج استدعت الحكومة التونسية ألم جيلي من طرف الطيب المهيري رئيس الحكومة التونسية بالنيابة الذي سلمه مذكرة ترفض فيها الحكومة التونسية قبول الاحتجاج الفرنسي الخاص بحصّة "الجزائر الحرّة "من إذاعة تونس المناهضة لسياسة فرنسا بالجزائر.

وفي هذه الفترة كان بورقيبة بباريس يجري محادثات مع الحكومة الفرنسية وأجاب والم ألان سفاري الكاتب الفرنسي الدولي المكلف بشؤون تونس والمغرب "أن تلك الحصة من برنامج الإذاعة التونسية هي حصة عادية تتماشى مع موقف الحكومة التونسية والرأي العام بشأن المعضلة والمشكلة الجزائرية وأنه يود أن تنصاع الحكومة الفرنسية إلى نصائح الصديق للصديق وإيجاد حلّ سلمي عادل للمشكل الجزائري".

وأما في باريس فقد استدعت الخارجية الفرنسية السفير التونسي حسان بلخوجة الذي استقبله وزير الخارجية الفرنسي المبينو ودارت المحادثات حول حصة "الجزائر الحرّة".([839])

وقد علقت الجريدة الفرنسية "لوباريزيان ليبري" عن بث الإذاعة التونسية "لصوت الجزائر الحرّة" أنها تقول الكلام الذي تبثه الإذاعة المصرية "صوت العرب" المعادي للحكومة الفرنسية.([840])

والملاحظ بأن الفنيين الفرنسيين الذين كانوا يعملون بالإذاعة التونسية تضامنوا مع الحكومة الفرنسية وهددوا بالإضراب في حالة بث صوت الجزائر ثانية.([841])

وتحدث الرئيس بورقيبة عن هذا البث الإذاعي في خطابه وقال "لقد وصلنا الاحتجاج الفرنسي على حصة صدرت في الإذاعة التونسية تخصّ الشقيقة الجزائر

---

[839] - الصباح، ع 1393، 5 جويلية 1956، إذاعة صوت الجزائر الحرّة، ص1و4. وانظر كذلك العمل ع 217، 5 جويلية 1956، حصة الجزائر، ص2.

[840] - العمل، ع 218، 6 جويلية 1956، جريدة لوبار يزيان ليبري، ص 3.

[841] - العمل، ع 219، 7 جويلية 1956، الفنييون الفرنسييون، ص2.

وقد كلفت الأخ الطيب المهيري بأن يرفض الاحتجاج الفرنسي...وعند اجتماعنا بالمسؤولين الفرنسيين وبالصحف اليمينية واليسارية قدمنا لهم إحساساتنا الحقيقية نحو شقيقتنا الجزائر وتحمس شعبنا لقضيتها وإن قلوبنا وجوارحنا كلها تهفوا إلى الجزائريين...ورغم الاحتجاجات ورغم الحادث الذي أثار الغضب قررنا أن نبقى بالإذاعة التونسية على حصة "صوت الجزائر العربية" الشقيقة كجواب على ما يدعيه الجانب المقابل من أن الجزائر فرنسية وأنه من المفيد أن تكون لها حصة خاصة بها تكشف للملإ أن الجزائر العربية لم تمت وأن كفاح المجاهدين من أجلها لم يذهب سدى وإن تعذّر أن تكون لها إذاعة في أرضها...فإن تونس تفسح لها مجال إذاعتها على الرحب والسعة وهذا يعتبر واجبا متواضعا".([842])

والملاحظ أن الحكومة التونسية رفضت الاحتجاجات الفرنسية على حصة صوت الجزائر وواصلت بثها للرد على الادعاءات الفرنسية القائلة بأن الجزائر فرنسية ولتصحيحها بانها لا زالت عربية على الرغم من احتلالها واعتبرت بث هذا البرنامج واجب متواضع تقدمه وذلك في إطار الدعم التونسي للشعب الجزائري في كفاحه التحرّيري.

وتحدثت التقارير الفرنسية عن هذا البث بأنه يتم الاستماع إلى الراديو وبرنامج "صوت الجزائر" في القناة SCR300 chanel3 في جهات القصرين وباجة.([843])

وأشار كذلك إلى أن الإذاعة التونسية أصبحت على المستوى الفني سندا للثوار الجزائريين

وتقوم بالدعاية لهم حيث صرّحت بقائمة المتبرعين بالمال لجبهة التحرّير ولجيش التحرّير في حصة يوم 21 فيفري 1957.([844])

---

[842] - بورقيبة،خطب جII،الحفاظ على كرامة الشعب فوق كل اعتبار، تونس،7جويلية 1956، ص 170،169، 176، 278.

[843] - بكر، S504، رقم تقرير 597، تونس في 26 1957، ص351.

[844] - بكر ، تقرير 637 تونس، 1 مارس 1957، ص 237.

وفي هذا الإطار أيضا تحدث أسطور في كتابه حيث بيّن أن الإذاعة التونسية كانت تبث كل يوم حصة لجبهة التحرّير الوطني وصوت الجزائر الشقيقة.([845])

ولقد احتضنت تونس البرنامج الإذاعي الجزائري هنا صوت الجزائر المجاهدة الشقيقة وكان يذاع عدة مرات في الأسبوع ومدّته ساعة ويشمل أخبارا عسكرية وتعاليق سياسية قصيرة الذي يبدي وينتهي بالنشيد الوطني الجزائري كما أن نشيد " ا أكبر كان يفصل بين الأخبار العسكرية والسياسية، وأما الذين يسهرون على مهمة إعداد وتقديم البرنامج الذي يبث من الإذاعة التونسية عيسى مسعودي ومحمد بوزيدي ولمين بشيشي والعربي سعدوني وسيراج ميشال للتعاليق السياسية بالفرنسية ([846]) ومن كل هذا نلاحظ أن الإذاعة التونسية قامت بدور فعّال في الدعاية للثورة الجزائرية والتعريف بها على المستوى الداخلي والخارجي. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن برنامج صوت الجزائر ومحتواه موجودا في بكرات في المعهد الأعلى لتاريخ الحركّة الوطنية بتونس.

ب- المجـ ـال الرياضـ ـ ـي

شاركت الفرق الرياضية التونسية في التضامن مع الشعب الجزائري الشقيق وظهر ذلك من خلال رفضها لإجراء المقابلات مع الفرق الفرنسية بالجزائر ثم احتضنت الفريق القومي الجزائري.

وفي هذا المضمار تحدث إبراهيم المحواشي في مذكراته عن هذا التضامن بالقول "إنه خلال السنوات الفاصلة بين الاستقلال وعام 1960 لم نكن نفكر كثيرا في المشاركة في البطولة الإفريقية... كان التفكير منصبا على المغرب العربي خاصة أن الجزائر دخلت في جهادها الشرعي مع فرنسا وعندئذ كان لابد من التضامن الرياضي مع الشعب الجزائري".([847]) ومما يلاحظ أن الأندية الرياضية

---

[845] – أسطور، مصالي الحاج، ص 235.

[846] – الصباح، ع18002، 8 فيفري 2005، صوت الجزائر من تونس ، ص4

[847] - الشروق، ع1886، 17 مارس 1994، إبراهيم المحواشي يستنطق الذاكرة والمذكرة، الحلقة السادسة، ص27.

التونسية جمّدت مشاركتها في البطولات الإفريقية تضامنا مع الشعب الجزائري في كفاحه التحرّيري.

ولتفعيل هذا التضامن أصدرت كتابة الدولة للشبيبة والرياضة البلاغ التالي: " كان من المقرر أن يمثل تونس هذا العام في بطولة شمال إفريقيا لكرة القدم نادي حمام الأنف الفائز ببطولة تونس لهذا الموسم بالنسبة لأندية القسم القومي وكذلك بطل تونس لقسم الأشبال نادي النجم الرياضي الساحلّي ونظرا للحالة الراهنة التي يعيش عليها القطر الجزائري الشقيق والتي تسببت في تخلي الكثير من الجمعيات الجزائرية والتي تعتبر في نظرنا جميعا الممثلة الحقيقية للجزائر.فقد رأت كتابة الدولة للشبيبة والرياضة من الواجب أن نتضامن مع إخواننا الجزائريين، لذا قررت أن تحجم فرقنا عن المشاركة في بطولة شمال إفريقيا السنوية".([848]) للإشارة فان الفرق الرياضية التونسية أحجمت على المشاركة في بطولة شمال إفريقيا بسبب غياب الجمعيات الجزائرية ويدخل هذا في إطار التضامن مع الجزائريين.

ومرد هذا القرار هو أن الفرق الجزائرية الأصلية التي يهمها وحدها ربط أواصر الأخوة معها دون غيرها عن طريق تبادل الزيارات الرياضية العاطلة اليوم عن نشاطها الرياضي.

وكان الرياضيون التونسيون يسعون إلى أن تتحد كتابة الدولة للشبيبة والرياضة وهذا القرار ويدل كذلك على يقظة الوزير عزوز الرباعي وإحساسه القومي النبيل نحو أبناء القطر الجزائري الشقيق.([849])

ثم يأتي التضامن مع فريق جبهة التحرّير الجزائرية لكرة القدم الذي يتكون من كبار اللاّعبين المحترفين في النخبة الفرنسية وقد فرض عليهم الواجب الوطني ترك الفرق الفرنسية والتحول إلى تونس حيث أعدت لهم جبهة التحرّير الوطني خطة مستقبلية يقومون فيها بالدعاية ويشهرون بالحرب وأعمال الاستعمار الفرنسي

---

[848] -العمل، ع192، 5 جوان 1956، بلاغ كتابة الدولة للشبيبة والرياضة، ص6.
[849] - الشروق، نفسها.

بواسطة مبارياتهم واتصالاتهم وتجولاتهم في مختلف البلدان وخاصة الدول الأسيوية ودول أوروبا الشرقية وبعض الدّول العربية.([850])

وأصدرت جبهة التحرّير البلاغ التالي " تجدّد جبهة التحرّير الوطني عبارات الشكر للرئيس بورقيبة والشعب التونسي وكافة الرياضيين التونسيين للاستقبال الأخوي الذي حظي به لاعبو كرة القدم الجزائريون الذين حلّوا أخيرا بتونس للقيام بواجبهم الوطني ويسعد جبهة التحرّير أن تعلن بهذه المناسبة عن تشكيل الفرقة القومية الجزائرية لكرة القدم التي تحتوي على لاعبين لهم شهرة عالمية.. ولكن الفرقة القومية أبت إلا أن تقابل قبل ذلك تحية الفرق التونسية أثناء مهرجان رياضي كبير ينظم يوم الجمعة 2 ماي1958 بالملعب البلدي بتونس هذا وسينتظم مهرجان رياضي آخر يوم 9 و10 ماي بالملعب البلدي بتونس تشارك فيه بمناسبة مباراة شمال إفريقية الفرق القومية المغربية والتونسية والليبية والجزائرية وستجسم أثناء هذه المقابلات الحيوية الرياضية بشمال إفريقيا كما ستكون عبارة عن مظاهرة ملموسة لتضامن المغرب العربي وتعلن لجنة تنظيم المهرجانات الرياضية التي كونها نواب اللجنة الجزائرية للشباب والرياضة وجريدة والرياضة ما يلي:

1- تنظيم مباراة رياضية لكرة القدم لفائدة اللاجئين الجزائرين يوم الجمعة 2ماي1958 وبرنامج المهرجان كما يلي الساعة الثانية والنصف المباراة الأولى بين الفرق المحلّية والساعة الرابعة والنصف: منتخب تونسي ضدّ الفرقة القومية الجزائرية وأما ثمّن الدخول فهو من 200 فرنك إلى400 فرنك.([851])

والملاحظ أن اللاعبين الجزائريين خرجوا من فرنسا بصورة فجئية لهذا تحرّك الاتحاد الفرنسي لكرة القدم وتقدم بشكوى لدى الاتحاد الدولي لكرة القدم الذي اتخذ قرارا بتهديد الفرق القومية بالمعاقبة وتشطيب عضويتها إذا قبلت اللعب مع الفريق القومي الجزائري وانضموا إلى الفريق القومي الجزائري لكرة القدم

---

[850] - الشروق، نفسها.

[851]- العمل، ع 1783 ،30أفريل 1958، الفريق القومي الجزائري يشارك في مباراة بتونس.

وقد وفرت الحكومة التونسية للفريق الجزائري ملعبا للتدريب فيه وضربت بتهديدات الاتحاد الدولي لكرة القدم عرض الحائط حيث تقابل الفريق القومي التونسي مع الفريق القومي الجزائري لكرة القدم.

ولهذا أصدر الاتحاد الدولي لكرة القدم قرارا بتشطيب عضوية تونس نتيجة تقابلها مع الفريق الجزائري لكرة القدم.([852])

وفي هذا الإطار أيضا استقبلت تونس بحفاوة ستة لاعبين في كرة القدم الذين اختفوا أخيرا في فرنسا وقد تجمعوا بجنيف وقد صرحوا للصحافيين بأنهم وطنيون جزائريون وهم حسيـن بو شاس محمد مصوف وموفران ونيكان وسعيد عـمارة ومحمد بوريشة.([853]) وقد سلمت لهم السفارة التونسية بإيطاليا جوزات سفر تونسية لكي يتمكنوا من الإلتحاق بتونس.([854])

وأصدرت الأسرة الرياضية التونسية بمناسبة وقف إطلاق النار البيان التالي: "أطل هلال النصر والسعد مساء يوم الأحد 18 مارس 1962 بإمضاء اتفاق بين الجزائر وفرنسا على وقف إطلاق النار وبهذه المناسبة تتقدم الأسرة الرياضية التونسية إلى الأسرة الرياضية الجزائرية بتهانيها وتمنياتها القلبية بهذا الحدث السعيد متمنية للشعب الجزائري والأسرة الرياضية الجزائرية المزيد من التقدم والهناء وتبتهج أسرتنا الرياضية بظهور عضدّها الذي سيقف إلى جانبها في المنافسات الدولية لتحقيق انتصارات مشرفة على المسرح الدولي".([855]) مما سبق ذكره نلاحظ أن الرياضة التونسية تضامنت مع الشعب الجزائري ونلمس ذلك في إحجامها على المشاركة في البطولة الإفريقية واحتضانها الفريق القومي الجزائري ومساعدتها للاعبين القادمين من فرنسا ذلك بتوفير الجوازات وبطاقات الهوية وفي تحديها للاتحاد الدولي لكرة القدم الذي قرر طردها وتشطيب عضويتها بسبب

---

[852] ـ العمل، ع933، 24 أكتوبر 1958، الاتحاد الدولي لكرة القدم، ص2.
[853] ـ نفسها، ع 1560، 28 أكتوبر 1960، وصول ستة لاعبين جزائريين لتونس، ص 2.
[854]ـ م أ ت ح و شهادة نجيب البوزيدي وعبد الجليل المهيري.
[855]ـ العمل،ع 1995، 20 مارس 1962 ،تحية رياضية للجزائر.ص 5

إجراءها للمقابلات الرياضية مع الفريق القومي الجزائري وهذا في إطار مساندتها ودعمها للشعب الجزائري في كفاحه التحرّيري.

خــاتمة:

ولقد تبنت الحرّكة الوطنيةالتونسية وروافدها والحكومة التونسية مطالب وشعارات الثورة الجزائرية وآمنت بعدالتها ونلمس ذلك من خلال عقدها للاجتماعات وتنظيمها للمظاهرات والإضرابات لتحسيس الرأي العام الداخلي والخارجي بالقضية الجزائرية والدعاية لها عبّر صحافتها وكذلك ومن خلال مشاركتها في المؤتمرات والندوات في الخارج وبتقديم العون والمساعدة المادية والأدبية وقد إقتنعت الحكومة التونسية بمرور الأيام أن الفرنسين منحوا التونسيين استقلالا مؤقتا وأنه سيتم استرجاعه واحتلال تونس من جديد بعد الإنتهاء من إخماد الثورة الجزائرية لهذا قدمت هذه الحكومة المساعدات السياسية والديبلوماسية والاجتماعية والصحية والتعليمية والإدارية والمالية واللوجستية والعسكرية لإنجاحها وعملت كذلك على تنظيم الندوات والمؤتمرات لحلّ المشكلة الجزائرية بالطرق السلّمية كندوة تونس وطنجة والمهدية والرباط والتدخل لدى الفرنسين لإقناعهم بالحلّ السياسي والدخول في مفاوضات وتقديم الإغراءات بالتنازل عن بنزرت مقابل الإعتراف باستقلال الجزائر وواصلت كذلك مساعيها حتى تمكنت من إقناع الطرفين الجزائري والفرنسي بجدوى الحلّ السلمي عبّر المفاوضات وقد قامت الدبلوماسية التونسية بدور كبير وفعّال في التعريف بالقضية الجزائرية واستغلال المنابر الدولية لخدمتها ونصرتها والدعاية لها.

كما عملت على تدويل القضية الجزائرية وإخراجها من الثنائية القُطرية والتأثير على الموقف البريطاني والأمريكي إذ دافعت على القضية الجزائرية في منابر منظمة الأمم المتحدة واستطاعت تفنيد الإدعاءات الفرنسية وكشف جرائمها في حق الشعب الجزائري والتونسي وكسب أنصار لها.

وأما اجتماعيا فقد ساعدت اللاجئين الجزائريين بتوفير الإقامة والمؤونة والحماية،إلى جانب القيام بمساعي لدى المنظمات الدولية لتقديم المساعدات

وتوفيرها وكذلك اعتنت بالنخبة والشبيبة الجزائرية بفتح المدارس والجامعات في للتعليم وتوفير المنح للدراسة في تونس والخارج وأمّا إداريا فقد منحت حق الإشراف على الجالية الجزائرية لجبهة التحرّير الجزائرية وتوفيرها المكاتب والمقرات إلى جانب الديوان السياسي ومكنت الجزائريين من جوزات سفر تونسية لتنقل بها وأمّا السياسيين فقد منحتهم جوازات سفر ديبلوماسية.

أمّا على المستوى المالي حاولت تونس تقديم المساعدة للثورة عبّر فتح الإكتتاب وجمع التبرعات للمواطنيين والقطع من الأجور وفرض طابع جبائي وتخصيص منحة سنوية للحكومة الجزائرية واستقبلت البنوك التونسية الأموال الجزائرية من أروبا والدول العربية ونقلت كذلك الحقيبة الديبلوماسية التونسية والدبلوماسيين والأموال الجزائرية من البنوك الأوروبية إلى التونسية كذلك.

وأمّا صحيّا فقد فتحت البلاد التونسية المستشفيات والمستوصفات والعيادات التونسية في وجه المقاومين الجزائريين واللاجئين للمعالجة والتداوي وسعت كذلك إلى توفير الأدوية لهم، وبالإضافة إلى ذلك فقد عينت أطباء وممرضين جزائريين في مستشفياتها وقامت بتكوين الممرضين وقبولهم في مدارس الصحة.

وأمّا إعلاميا فقد قامت الحكومة التونسية بتجنيد الصحافة والإذاعة لخدمة القضية الجزائرية والتعريف بها على المستوى الداخلي والخارجي لكسبْ الأنصار والمؤيدين لها. ورياضيا حاولت إبراز الفريق القومي الجزائري لكرة القدم على الساحة الدولية وفرت له أسباب النجاح والتألق واحتضنت لاعبيه إذ وفرت لهم جوزات السفر والتباري مع المنتخب التونسي ممّا تسبب في شطب إسمه من طرف الجامعة الدولية لكرة القدم.

الفصــل الثانــي

الدعم اللوجستي والعسكري للثورة الجزائرية (1954-1962)

"الصمود ضدّ المساومة والتهديد"

مقدمة

I- الدعم اللوجستي

1- التموين والنقل والإقامة

أ- التموين

ب- النقل

ج- الإقامة

2- الأسلحة

أ- تهريب الأسلحة

ب- مخازن الأسلحة

II- الدعم العسكري:

1- إنضمام التونسيين للثورة الجزائرية

أ-المتطوعون التونسيون

ب-الفرق المختلطة تونسية-جزائرية

2- المراكز العسكرية

أ-مـراكز التدريب

ب-المدارس العسكرية

ج- مراكز الراحة

3- الفرق الجزائرية

4- السدود

خاتمة

مقدمة

فشل تجربة النضال السياسي المشترك بين التونسيين والجزائريين أدّى إلى تغيير الاستراتيجية المتبعة وانتهاج العمل المسلح والاقتناع بأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة و عرفوا كذلك بأن الحرية تؤخذ ولا توهب .

ولهذا تم الاتفاق على تنظيم العمل المسلح والثورة في وجه الاحتلال الفرنسي منذ 1952 وعندما استرد التونسيون استقلالهم حاولوا تفعيله وقد اكتشفوا عدم جدية الفرنسيين في مسعاهم التفاوضي وهشاشة استقلالهم الذي اعتبروه لا معنى له ما لم تستقل الجزائر كما تعدّدت إعتدا ءات الفرنسيين على الشعبين الجزائري والتونسي كل هذا حفزهم على الدخول بصفة غير مباشرة في الحرب وتسخير وكل امكانياتهم لخدمة الثورة الجزائرية بدعهما على المستوى اللوجستي والعسكري.

I- الدعـــــم اللوجستـــي

1- التموين والنقل والإقامة

أ- التموين

كان المجاهدون الجزائريون يقومون بالتموين بمساعدة اليوسفيين والأهالي حيث يتم تهريب المؤن إلى الحدود التونسية الجزائرية. وفي جانفي 1956 كلف الرئيس بورقيبة حسن زروق بالتعاون مع الجزائريين والتنسيق معهم في جميع المناطق الحدودية. واتفقوا على أن تتكفل الحكومة التونسية بتموينهم ومدّهم بالأغذية. وفي فيفري 1956 كلّف الديوان السياسي أيضا رئيس جامعة القصرين كي يتصل بالمسؤول العسكري الجزائري وينسق معه وستجيب لكل طلباته.

وفي هذا الإطار أيضا استقبلت الحكومة التونسية في أفريل 1956 وفدا جزائريا متكونا من الطّيب بوحوش وعمر جابر الملقب بالقايد علي كما استقبلوا من قبل الديوان السياسي والرئيس بورقيبة بحضور المنجي سليم والطيب المهيري

وقد طلب بوحوش مساعدة غذائية فتمت الاستجابة لمطلبه فورا.([856]) وهو ما يدل على أنه كان هنالك تنسيقا وتعاونا بين الحكومة التونسية والأهالي من جهة والمجاهدين الجزائريين في نقل التموين لثوار الجزائريين من جهة أخرى.

أشارت التقارير الفرنسية أن المواد التموينية والمعيشية واللباس ترسل إلى صفاقس ثم تنقل إلى قلعة "سنان" وفي منطقة تاجروين يتكفل علي صالح الماراوي بتهريبها إلى الحدود الجزائرية.([857]) ويوضح لنا الطريق الذي تشكله قوافل التموين.

وتحدثت هذه التقارير أيضا عن مجموعة من الثوار الجزائريين المتمركزين بالجنوب الغربي التونسي وهي متكونة من عشرة أشخاص من نقطة مسؤولون عن ربط اتصالات بين نقطة "وفوم الكرنجي" Foum Elkarang وعلى المعيشة والتغذية.([858]) تقرّ بأن الثوار الجزائريين وحدوا صفوفهم في الجنوب التونسي لتوفير التموين لهم.

وفي تقرير آخر عن التموين أفاد أن الفرق العسكرية الجزائرية المتواجدة بالجزائر وتونس كان يتم تموينها بالمواد الغذائية من تونس.([895])

وفي هذا السياق أشرف العقيد أحمد بن عبيد مسؤول عسكري بتوزر على بعث المؤونة إلى الثّوار حيث كان هنالك فرقة متواجدة بين توزر وقفصة.([860]) ونستنتج أن المواد التموينية في منطقة الجنوب التي كانت تحت إشراف مسؤول عسكري تونسي الذي كان يقوم بتوزيعها على الفرق الجزائرية المقيمة بتونس لتمويه على الفرنسيين.

---

[856] - Boisson, Ben Bella, pp422-423.

[857] -م.ا.ت.ج.و بكرة، S505، تقرير رقم 1036، الصادر بقابس في 28 أوت 1956، ص 595.

[858] - م.ا.ت.ج.و بكرة، S505، رقم 1167، قابس، في 27 سبتمبر 1956، ص 18.

[895] - م.ا.ت.ج.و بكرة،S504،تقرير رقم 2385 الصادر في 28 ديسمبر 1956، ص568.

[860] -م.ا.ت.ج.و بكرة، S505، رقم 1514، قابس، 29 ديسمبر 1956، ص 682.

كما أن الحرّس الوطني التونسي كان يقوم بتموين الثّوار الجزائريين بالمواد الغذائية من منطقة حيدره والجريد.(861) وكان الحرّس الوطني التونسي يشرف على المواد التموينية في هذه المنطقة سبب رقابة الجيش الفرنسي الذي كان يقوم بعمليات تفتيش، بالإضافة إلى ذلك تعهّد كل من الحزب الحرّ الدستوري التونسي والاتحاد العام التونسي للشغل بتقديم المساعدة لجبهة التحرّير الوطني الجزائرية وجيش التحرّير الجزائري وسعى المسؤولون إلى توفير المواد الغذائية والمعيشية والملابس والأدوية للثّوار الجزائريين.(862) وهذا ما يبيّن أن المسؤولين في الحزب الدستوري والاتحاد العام التونسي للشغل أخذوا على أنفسهم وعاتقهم مسؤولية توفير المواد التموينية للثورة الجزائرية وذلك لإنجاحها وهو يمثل أحد وجوه الدعم التونسي.

وقد تم اعتماد خطة لوجستية تعتمد على مجموعة من محطات التموين والتزويد تنطلق من تونس والشاطئ والساحلّ الشرقي التونسي حتى تصل إلى الحدود، والقاعدة الرئيسية اللوجستية في تونس منها ينطلق النقل عبّر شاحنات الحرّس الوطني والجيش التونسي يؤمن لها الطريق لتزوّد الثوار بالمؤن والمواد الغذائية حسب اتجاه خط المخازن والقواعد الخلفية مثل سوق الأربعاء والكاف وتاجروين وتالة وتلابت وقرب الحدود التونسية الجزائرية يتم تسليم المؤن. وإنزالها(863) كما أن هنالك استراتيجية اعتمدها التونسيون والجزائريون لإيصال المؤن للثوار حيث اتبعت أسلوب التمويه والمغالطة للجيش الفرنسي تعتمد على المراحلّ وتقسيم المناطق التونسية إلى مناطق ويشرف عليها الجيش التونسي والحرّس الوطني وقاعدته تونس ويتكفل مركز الحرّس الوطني بتوزر بنقل المواد التموينية والمعيشية إلى الثوار الجزائريين بين قفصة وتوزر وسيدي بوهلال التي تقع على بعد ثمانية عشر كلم شمال شرق توزر.(864)

---

861 - م.ا.ت.ج.و بكرة، S504، ت رقم 295، 28 جانفي 1957، ص .579

862 - م.ا.ت.ج.و بكرة، S506، ت رقم 218، قابس، 4 فيفري .1957

863 - م.ا.ت.ج.و، بكرة، S504، ت رقم 311 تونس 4 فيفري 1957، ص .225

864 - م.ا.ت.ج.و ،بكرة، S505، ت رقم 461، قابس، 29 مارس 1957، ص .778

وفي هذا السياق أيضا نلاحظ أن التموين والتزويد بالتغذية كان يأتي من تونس وقاعدة سوق الأربعاء وهو موجّه إلى سوق أهراس والولاية الأولى والثانية وأما قاعدة تاجروين وقلعة سنان فهي تموّن وتزوّد الولاية الأولى وخاصة منطقة سدراته وقاعدة تلابت وأمّا تالة فهي مسؤولة عن تموين منطقة الأوراس.([865]) وما يستنتج أن التراب التونسي وقع تقسيمه حيث نجد توزيع الأدوار على المدن لتزويد الجيش الجزائري وذلك لتخفيف الضغط لأن الجيش الفرنسي كان متواجدًا بهذه المناطق.

وذكرت التقارير أيضا أن الحرّس الوطني بصفاقس كان ينقل المؤونة التابعة للثوار الجزائريين إلى قابس.([866])

وبالإضافة إلى ذلك أرسلت لجنة مساعدة الجزائريين بعين دراهم التي كان يشرف عليها الطاهر بن يوسف رئيس شعبة عين دراهم ويساعده الأخضر بن زغدود في الأشهر الفارطة المواد الغذائية والصيدلية للثوار الجزائريين في شمال قسنطينة.([867])

وأشارت التقارير أيضا إلى أنّ مركز التوزيع والتموين والتزود بغار الدماء كان يقوم بتموين الولاية الثالثة والساقية لمؤن الولاية الثانية وتاجروين لمؤن الولاية الأولى والثانية والرابعة والسادسة.([868])

والملاحظ أنه في منطقة قفصة تمغزة تمّ تحويل القاعدة اللوجستية من تمغزة إلى قفصة تموين نقل الإيواء ومنها إلى بئر العاتر في الجنوب ويأتي التموين من بن قردان وتونس ويتوجه إلى المنطقة الصحرّاوية من تونس والمنطقة الثانية من قفصة.([869])

وما يلاحظ في استراتيجية التموين بأنها غير ثابتة حيث يتم تغييرها من فترة إلى أخرى ويرجع ذلك إلى رقابة الجيش الفرنسي الذي يقوم بعمليات مصادرة.

---

[865] - م.ا.ت.ج.و ،بكرة،S504 ، رقم، 1154، تونس، 14 أفريل 1957، ص 372.

[866] م.ا.ت.ج.و ،بكرة ،S504 ،رقم 643، قابس، 30 أفريل 1957، ص 797.

[867] - م.ا.ت.ج.و ،بكرة، S503، رقم 223، منطقة الحدود، 8 أكتوبر 1957.

[868] - م.ا.ت.ج.و، بكرة، S370، رقم 46، صلامبو 8 جانفي 1958، ص.5

[869] - م.ا.ت.ج.و ،بكرة، S371، رقم 636 صلامبو 10 أفريل 1958، ص.6

وفي هذا الإطار أيضا يتم إدخال المواد التموينية والمعيشية من ليبيا عبّر الحدود التونسية الجزائرية حيث دخلت إلى تونس ما بين 20 و30 سبتمبر 1960 قرابة ثلاث مائة طن من البضاعة والسلع وتمّ تهريبها إلى الجزائر.([870]) ويلاحظ أيضا تنوع مصادر المواد التموينية المحافظة على ديمومتها لأن الكثير من الشحنات التموينية تصادر من قبل القوات الفرنسية قبل أن تصل الثوّار الجزائريين. تحدث المجاهد عمار بوقلاز عن التموين خلال الثورة الجزائرية حيث أكّد أنه تكفلت به مصلحة التموين بتغطية كل الحاجيات بالأغذية والألبسة وقد شملت عن طريق فروعها لكل التشكيلات العسكرية وأهم ما قامت به بالتعاون مع مصالح أخرى هو شحنها الباخرتين محملتين بمادة الفلين وتصديرها إلى إيطاليا عبّر الموانى التونسية وبأموال المبيعات اشترت الأدوية.([871])

مما سبق ذكره نلاحظ أن الحكومة التونسية عبّر الجيش التونسي والحرّس الوطني والحزب الدستوري وكذلك اليوسفيين ساعدت الجزائريين في توفير المواد الغذائية والملابس والأدوية وتهريبها إلى الحدود التونسية الجزائرية لدعم الشعب الجزائري في نضاله.

ب- النقـ ـ ـل

لقد تكفلت الحكومة التونسية بنقل الجنود الجزائريين والأسلحة عبّر سيارات الجيش التونسي والحرّس الوطني والإدارة والأهالي وسيارات الأجرة وأفادت التقارير أيضا أن الشعبة الدستورية بصفاقس ومكتب الشباب الدستوري كانوا يقدمون مساعدات للثوار الجزائرين وذلك بنقلهم إلى الحدود الجزائرية التونسية بشاحنة الحرّس الوطني وتذكر المستندات أنه تم نقل مجموعة من الثوار الجزائريين من قابس إلى صفاقس نحو محمد بن سليمان بباب الجبلي بصفاقس.([872])

---

870 - م.ا.ت.ج.و، بكرة، S371، رقم 1203، بنزرت، 12 أكتوبر 1960، ص 18.
871 - مجلة الجيش الجزائري، ع 346، نوفمبر 1993، لقاء مع المجاهد بوقلاز، ص 43
872 - م.ا.ت.ح.و بكرة،S506، رقم 1242، قابس، 13 أكتوبر 1956.

وقد أشارت التقارير الفرنسية إلى أن شاحنتين تابعتين للجنة اليقظة بمدنين وبن قردان نقلت على متنها ثمانية عشر جزائريا من العسكريين من مدنين إلى بن قردان وقد صاحبهما معتمد بن قردان إلى الحدود التونسية الليبية.([873]) والملاحظ أنه تم تطبيق خطة واستراتيجية موحّدة يقوم الجيش التونسي والحرّس الوطني والأهالي بنقل الثّوار الجزائريين وذلك لتظليل الجيش الفرنسي.

وتحدثت التقارير كذلك عن خمس مائة عسكري جزائري دخلوا عن طريق الحدود الليبية التونسية وتم نقلهم إلى مدنين بواسطة سيارات الولاية والمعتمدية واستعانوا أيضا بسيارة أجرة وبعد ذلك تم نقلهم إلى قابس ومنها إلى تونس.([874]) ونستنتج كذلك أنه تم تسخير السيارات الإدارية لنقل الثّوار الجزائريين وذلك لتأمين سلامتهم وإبعادهم على الجيش الفرنسي المتواجد بالمناطق التونسية.

كما تحدّثت التقاريرعن المجاهدين الجزائريين يتنقلون عبّر حافلات على ملك أحد الخواص يدعى صالح القمودي من أم العرائس إلى قفصة.([875]) ويلاحظ كذلك تنوع وسائل النقل التي سخرت للثورة الجزائرية. وأفادت القنصلية الفرنسية بصفاقس أن العائلات التونسية تقدم السيارات والشاحنات وتضعها على ذمة الثوار الجزائريين لاستعمالها في تنقلاتهم.([876])

وقد نزل بثكنة مدنين يوم 13 فيفري 1957 ثلاثة وعشرون جزائريا قدموا من ليبيا وتم نقلهم عبّر شاحنات الجيش التونسي إلى تونس.([877])

وأشارت التقارير أيضا إلى أن جبهة التحرّير كانت تتحصل على المساعدات من خلية الحزب الدستوري ومن السكان والشرطة والجيش ومعتمد تمغزة إذ تمت مشاهدة وفد يزور جبل سنداس وبعدها نقلوا معهم مجموعة من الثوار الجزائريين

---

[873] - م.ا.ت.ج.و ،بكرة، S505، تقرير 1036 الصادر، بقابس في 28 أوت 1956، ص .595
[874] - نفسها، رقم 1411، قابس، في 28 نوفمبر 1956، ص641.
[875] - م.ا.ت.ج.و، بكرة،S504، رقم 1514 قابس في 29 ديسمبر 1956، ص 685.
[876] - م.ا.ت.ح.و، بكرة، S506، 1224، قابس في 13 أكتوبر 1956، ص .4
[877] - م.ا.ت.ح.و ،بكرة، S505، رقم 122 قابس في 29 جانفي 1957، ص 300-302.

خفية وتم إدخال اثنين من رجال جبهة التحرّير الوطني الجزائرية بسيارة الوالي مدعومة بحماية أمنية من قوات المخزن.([878])

والملاحظ بأنه خلال اشتباكات بين الجيش الفرنسي والثوار الجزائريين بين الذين يتمكنوا من دخول التراب التونسي وليتجهوا إلى مراكز الحرّس الوطني التونسي الذي يوفر لهم الحماية والنقل.([879])

وعلم أن شاحنات الجيش التونسي تنقل الثوار الجزائريين من توزر إلى الشبيكة وتعتبر منطقة سيدي بو هلال مركزا هاما وتبعد ثمانية عشر كلم شمالا.([880])

وتحدث التقارير كذلك عن أن كل التسهيلات قد منحت للثوار الجزائريين للتحرّك في الأراضي التونسية وأن سياراتهم تحمل لوحات خاصة كما منح التونسيون الجزائريين سيارات بأرقام خاطئة.للتمويه حتى لا يكتشف الجيش الفرنسي هذه العمليات السرية.([881]) وعلم كذلك حسب المصادر الفرنسية أن مجموعة من جيش تحرّير الجزائري تقيم في قاعدة الحرّس الوطني التونسي في جبل خمير.([882])

ويظهر أن المساندة والدعم قد قدم من أطراف عديدة وذلك لإنجاح الخطة التي رسمت وتتمثل في عدم إقحام تونس في حرب مع القوات الفرنسية

وقد منحت الحكومة التونسية سيارات لجبهة التحرّير الوطني الجزائري لاستعمالها في تنقلاتها رقمت تحت د.د D.D ومنحتهم المساعدات والأمان واعتبرتهم مثل بعثات الدبلوماسيين الأجانب([883]) وقد أشار التقرير الفرنسي إلى أن ثمانية عسكريين من الجيش التونسي نقلوا يوم 31 مارس 1957 أربعين عسكريا من الجزائر على مسافة ستة كلم غرب نفطة باتجاه نقرين ونقل الحرّس الوطني والجيش التونسي أيضا عبّر شاحناتهم الثوار الجزائريين باتجاه توزر وسيدي بو هلال ونقل كذلك المتطوعين التونسيين وسلمتهم إلى جبهة التحرّير قرب الحدود

---

[878] - م.ا.ت.ح.و ،بكرة،S505 ، رقم 288 قابس، 1 مارس 1957، ص 746.

[879] - م.ا.ت.ح.و ،بكرة،S504 ، رقم 657، قابس، 5 مارس 1957، ص591.

[880] - م.ا.ت.ح.و ،بكرة،S505، رقم 461، تونس، 4 أفريل 1957، ص 248.

[881] - م.ا.ت.ح.و ،بكرة،S506، رقم 587، قابس، 18 أفريل 1957.

[882] - م.ا.ت.ح.و ،بكرة،S504 ،رقم 657 ،قابس 5 مارس 1957 ،ص.591.

[883] - م .ا.ت.ح.و بكرة، S505، ، رقم 641، قابس، 30 أفريل 1957، ص 783.

التونسية الجزائرية. ونقلت أيضا سيارة الحرّس الوطني بمدنين ستة ثوار من مدنين إلى قفصة([884]) وفي هذا الإطار أيضا اصطحبت فرقة عسكرية تونسية بحيدرة فرقة من الثوار الجزائريين إذ أدخلتهم إلى الحدود التونسية الجزائرية.([885])

وفي هذا الإطار استقرّت بعض الفرق العسكرية التونسية على الحدود التونسية الجزائرية وكذلك بمنطقة حيدرة وتكفلّت بتقديم خدمات للثوار الجزائريين ومساعداتهم حيث تدخلهم إلى تونس وتقوم بتمريرهم إلى الجزائر.([886]) وما نلاحظ أن الحكومة التونسية تكفلت بنقل المقاومين الجزائريين القادمين من ليبيا والجزائر وكذلك الذاهبين إليها بتسخيرها السيارات الإدارية والجيش التونسي والحرّس الوطني والمخزن وكذلك تطوع الأهالي بسياراتهم وذلك للتمويه ومغالطة الجيش الفرنسي وكل هذا في إطار دعم الثورة الجزائرية ومساندتها في نضالها التحرّيري

ج- الإقامـ ـة

تحدثت التقارير الفرنسية عن إقامة الثوار لدى الأهالي أو في أماكن يخصّصها الحزب الدستوري التونسي أو الحكومة التونسية والاتحاد العام التونسي للشغل والأهالي. وذكرت أنّ معلومات وردت من قفصة تشير إلى أن هنالك مجموعة من الثوار متكونة من عشرة أشخاص كانت تقيم في برج الديوانة بنقطة وهم مسؤولون عن ربط الاتصالات بين نقطة فوم الكرنجيFoum Elkrang وأن هنالك عددا من الثوار الجزائريين بمدنين تم توفير الإقامة لهم.([887])

وأنّ عددا من الثوار قدموا إلى قفصة بواد عين Aielou في الليلة الفاصلة بين يومي 4 و5 أكتوبر 1956 وأقاموا لدى الشيخ علي بن مصباح بن الهاني وابنه وفي يوم 11 أكتوبر 1956 ترك الشيخ علي بن مصباح مسكنه لثمانية من الثوار الجزائريين للإقامة فيه.([888])

---

[884] -م .ا.ت.ح.و بكرة، S505، تقرير رقم 643، قابس، 30 أفريل 1957، ص، ص 797، 816.
[885] - -م .ا.ت.ح.و ،بكرة، S371، تقرير رقم 1120، صالمبو، 8 جويلية 1958، ص5.
[886] -م .ا.ت.ح.و ،بكرة، S371، رقم 1120، صلامبو، 8 جويلية 1958، ص 5.
[887] - م .ا.ت.ح.و ،بكرة، S505، رقم 1167، قابس في 27 سبتمبر 1956، ص 618 و .619
[888] - م .ا.ت.ح.و ،بكرة، S506، رقم 1242، قابس في 13 أكتوبر .1956

وفي تقرير القنصلية الفرنسية بصفاقس إشارة إلى أن الاتحاد العام التونسي للشغل أصدر تعليمات لمناضليه والسكان بضرورة توفير المساعدات إلى الثّوار الجزائريين وإيوائهم لدى العائلات التونسية وخاصة في منطقة الجريد.([889])

وأفادت التقارير أيضا حسب المعلومات الواردة من قابس أن خمس مائة عسكري جزائري أقاموا بمدنين وعند انتقالهم إلى قابس قطنوا في مقر الحزب الدستوري وإن عددا كبيرا من الثوار أقاموا في منطقة السوفي بالرديف.([890])

وفي هذا السياق أيضا تحدثت هذه التقارير عن الثوار الجزائريين وقالت إنّهم يقيمون في كثير من الأماكن على طول الحدود الجزائرية التونسية عند الأهالي وفي المدن حسب تواجد الفرق العسكرية الجزائرية.([891]) والملاحظ أنه تمّ رسم إستراتيجية وخطّة لتوفير إقامة آمنة للثّوار الجزائريين بالمناطق التونسية وقد تعدّدت الأطراف المساهمة فيها من الحكومة والحزب والدستوري والأهالي وذلك لإنجاحها.

وأشارت أيضا إلى تواجد خمس مائة ثائر في ضيعة وبستان نخيل بقفصة وهم باتصال مباشر مع والي قفصة.([892]) وتسهيل إقامة الثوار الجزائريين في المناطق التونسية وزّعت عليهم الحكومة التونسية بطاقات إقامة وسمحت لهم بالإقامة لدى الشعب الدستورية وفي الآن ذاته قبلت إقامة الثوار الجزائريين لدى العائلات التونسية.([893])

وأفادت التقارير الفرنسية أن السلطات التونسية تزيل كل العراقيل والصعوبات التي تواجه جيش التحرّير الجزائري بتونس حيث تم تسهل لهم السكن مثل عمارة العسكري رئيس محطة مراقبة بسوق الأربعاء وعبد ا بلهووشات رئيس محطة مراقبة بتاجروين حيث يوجد P.C بجانب المسجد. ويقيم فيها كذلك كل من السبتي ومحمود قينز وعبد ا ولشنب وهم باتصال مع

---

889 - نفسها.

890 - م.ا.ت.ح.و ،بكرة S504، رقم 2275 تونس في 13 ديسمبر 1956، ص 316.

891 - م.ا.ت.ح.و بكرة، S505، رقم 1514، قابس في 29 ديسمبر 1956، ص 686.

892 - م.ا.ت.ح.و،.بكرة، S506، رقم 51 قابس في 14 جانفي 1957.

893 - م.ا.ت.ح.و ،بكرة،S506، رقم 51، قابس في 14 جانفي 1956.

المسؤولين الجزائريين بتونس وممثيلها مثل الفقيه الحاج الأخضر الذي قدم للإقامة بالكاف وأصبح يبحث عن إقامة لعناصر جيش التحرّير والشرطة.([894])

وعلاوة على ذلك تمت ملاحظة توجه جديد لدى الشعب الدستورية حيث أصبحت تستقبل وتسكن الأخوة الجزائريين وتعمل على مساعدتهم في كل شيء وإن الطاهر بوريل Bouriel والأخضر زغدود كانا مكلفين باستقبال الفرق العسكرية الجزائرية وتوفير الإقامة لهم.([895])

كما قدم الحزب الحرّ الدستوري التونسي والاتحاد العام التونسي للشغل مساعدة إلى جبهة التحرّير وجيش التحرّير تمثلت في الإقامة وقد وافقت الحكومة التونسية على إقامة الثوار الجزائريين لدى العائلات التونسية كما أنّ عددا من العائلات الجزائرية قد استقرت بقفصة.([896])

وعلم كذلك حسب المصادر الفرنسية أن مجموعة من جيش التحرّير الجزائري تقيم في قاعدة الحرّس الوطني التونسي في جبل خمير.([897])

وأشارت التقارير أيضا إلى أن الحكومة التونسية توفر السكن لقادة جبهة التحرّير الموجودين بتونس أو الذين جاؤوا للراحة والاستراحة وقد وفرت ولاية مدنين الإقامة لأثني عشر متطوعا جزائريا وفي سيدي بوزيد وفّرت إقامة عبد الحفيظ وصوف تحديدا كما تم توفير السكن لعدد آخر من الجزائريين المدنيين والعسكريين.([898]) ومما تقدّم نلاحظ أنه تم تقديم دعما غير محدود للثوّار الجزائريين حيث وفّرت لهم إقامة آمنة ساهمت بإستمرارية ونجاح الثورة الجزائرية. للإشارة فانه قد تضافرت الجهود بين الحكومة التونسية والحزب الدستوري والاتحاد العام التونسي للشغل والأهالي على توفير إقامات آمنة للثوار الجزائريين ومسؤولي جبهة التحرّير عبّر كامل التراب التونسي لدعم الجزائريين في كفاحهم التحرّيري.

---

[894] - م.ا.ت.ح.و ،بكرة، S503، رقم 140، الكاف في 25 جانفي 1957 ص 311.

[895] - م.ا.ت.ح.و ،بكرة، نفسها، رقم 193.

[896] - م.ا.ت.ح.و ،بكرة، S506، رقم 248، 4 فيفري 1957.

[897] - م.ا.ت.ح.و بكرة،S504، رقم 765،قابس 15 مارس 1957، ص353.

[898] - م.ا.ت.ح.و بكرة،S505، رقم 461 قابس 29 مارس 1957 ص 771- 772.

2- الأسلحـــــة:

أ- تهريب الأسلحة:

كانت الثورة الجزائرية في حاجة إلى الأسلحة لمواصلة نضالها لهذا استعان الجزائريون بإخوانهم التونسيين لمنحهم وتسليمهم الأسلحة التي في حوزتهم ولإدخال الأسلحة القادمة من مصر وأوروبا إلى الجزائر عبّر الأراضي التونسية برا وبحرّا وجوا وقد تعاون التونسيون مع الثوار الجزائريين لتهريبها إلى الجزائر عبّر الجبال بقوافل الإبل والأحمرة وسيارات الإدارة والجيش التونسي والحرّس الوطني والزوارق والسفن والطائرات.

والملاحظ أنه قبل استقلال البلاد التونسية كان اليوسفيون والثوار التونسيون يشرفون على إدخال هذه الأسلحة وبعد سنة 1957 أصبحت الدولة التونسية هي التي تشرف عليها.

وصرح المقاوم عبد الوهاب السندي بأنه تم تسليم الأسلحة التي كانت في حوزة المقاوميين التونسيين بعد إبرام اتفاقية الاستقلال الذاتي إلى الثوار الجزائريين([899])

وقد أصدرت السلطات الفرنسية بيانا حول فرقة اليعقوبي التي تعتبرها منظمة سرية تعمل على تحرّير تونس والجزائر وتتلقى أوامرها من لجنة تحرّير المغرب العربي بالقاهرة عن طريق ليبيا وإنها تشتري الأسلحة وترسلها إلى الجزائر عبّر الجهات الجبلية.([900])

وألقت مصلحة مراقبة التراب بتونس القبض على جزائري معه أسلحة في يوم 5أوت 1955 وأصدرت بيانا يفيد"بأنّ جزائريا غادر تونس العاصمة يوم 5أوت 1955 على متن القطار متوجّها إلى القلعة الجرداء حاملا معه كمية من الأسلحة وقع شرائها لفائدة الثوار الجزائريين و في الساعة السابعة والنصف مساء تمّ توقيفه بمحطة القطار بالفحص. وتبيّن بأنّه من أصل جزائري ويسمّى جلال

---

[899]- م.ا.ت.ح.و ،شهادة عبد الوهاب السندي، قفصة في 30 ديسمبر 1993.

[900]-الزهرة، ع 15020، 3 أفريل 1955، بيان من السلطات الفرنسية، ص1.

الأغه ابن الصيدي ومهنته فلاح من جهة تبسّة وعمره اثنان وأربعون عاما وجدت عنده كمية من الأسلحة تتمثل في مسدس رشاش من الصنع الألماني ومعه مائة وتسعون خرطوشة من عيار تسعة مليمتر وبندقية "موزير" ومعها مائة وسبعة وأربعون خرطوشة من عيار 7.92 ومسدّس اتوماتيكي من عيار 6.35 وعدد من الخراطيش من نفس العيار ونضارة مزدوجة وقد اشتراها من فرنسي "كانيلاقي" بمبلغ قدره خمسين فرنكا الذي اعترف من أحد مزودي الثوار الجزائريين يدعى سعد بن محمد كواكب شهر علي الحجام وهو من أصل تونسي من سكان منوبة وقد ألقي عليه القبض بمعيّة مساعد قائد عصابة الثوار الطاهر الحداد وخليفة الجنيدي رئيس ودادية الطلبة الجزائريين بجامع الزيتونة وتقول السلطات بأنه لكليهما مهمة جمع المتطوعين للعمل مع الثوار الجزائريين وشراء الأسلحة والذخائر الحربية وتسهيل مرور مموني الثوار بين الجزائر وطرابلس".([901])

يبرز التعاون والتنسيق بين التونسيين والجزائريين في توفير الأسلحة ثم تهريبها إلى الجزائر لدعم المقاومين وحفزهم على مواصلة النضال.

وأشار تقرير فرنسي إلى أن المنطقة الحدودية بين سوق الأربعاء وجنوب غرب فرنانة تستعمل كطريق لتهريب الأسلحة إلى الجزائر([902]) وقد كشف الجيش الفرنسي قافلة أسلحة وجرت اشتباكات بجبل كبرشي توزر وأسفرت عن استشهاد تسعة أشخاص وجرحى إثنين في صفوف مسيري القافلة وقد أستفيد من المصادر الفرنسية إن خمسة قتلى هم جزائريون وأربعة تونسيون.([903]) والملاحظ أن عمل تهريب الأسلحة الذي يقوم به الجزائريون والتونسيون مهمة شاقة وخطيرة حيث يتعرضون إلى الموت والسجن عند اكتشافهم من قبل الجيش الفرنسي ورغم ذلك يقومون بالتضحيات من أجل إنجاح الثورة الجزائرية.

---

[901]- الصباح، ع 1123، 21 أوت 1955، تهريب الأسلحة، ص 2

[902] - م.ا.ت.ح.و بكرة 503 رقم 1304، صلامبو، 26 أوت 1955.

[903]- الزهرة، ع 15476، 20 ديسمبر 1955، اشتباكات بين الجيش الفرنسي وقافلة أسلحة، ص2..

وقد تبرع مواطن تونسي لفرقة جزائرية بقيادة الفهرمي بخمس عشرة قطعة سلاح من نوع إيطالي.(904)

وفي هذا السياق أيضا صرح اللم ديمارسي الوزير الفرنسي المفوض بطرابلس لصحيفة اللندنية " دايلي تلغراف قائلا" أن تهريب الأسلحة والمتفجرات من مصر يتم عبّر طريق الصحرّاء الليبية وهو أمر لا جدال فيه وقد أثبت ذلك وتم ضبط عدّة قوافل بالتراب التونسي.(905)

وفي هذا الإطار أيضا أفيد بأن المرازيق يشرفون على القوافل العسكرية لحساب جبهة التحرّير الجزائرية علما أن تهريب الأسلحة إلى الجزائر يتم تحت إشراف الحرّس الوطني والجيش التونسي والشبيبة الدستورية والذين اندمجوا في شبكة واحدة للتهريب ويسلكون طريق مدنين إلى الرديف في اتجاه قابس والقطار وقفصة ونفطة وفي اتجاه قابس الحامة المنصف El Monceif والكريب Krib وهناك مجموعات أخرى تأتي من صفاقس في سيارات الحرّس الوطني قاصدة تلابت عبّر سبيطلة والقصرين.(906)

وتوضّح المصادر كذلك أن جزائريين مقيمين بتونس كانوا يقومون بعملية تهريب الأسلحة للثوار الجزائريين حيث أصدرت المندوبية السامية لفرنسا بتونس البيان التالي:"بلغ إلى علم مصالح الأمن منذ مدّة قليلة بأن هناك بعض الجزائريين بتونس والمتلوي يقومون بعملية تموين عصابات الثوار العاملة على الحدود الجزائرية من ناحية الجنوب الغربي بالأسلحة والذخيرة وبعد البحث ألقت مصالح أمن التراب والإستعلامات العامة القبض يوم 11 نوفمبر 1956 على المسمى بدر الدين بشير بن عبد الرحمان بن صالح بن ساسي جزائري وعمره أربعة وثلاثون عاما ومهنته عامل يومي وقد عثر بحوزته على مسدس أوتوماتيكي من عيار تسعة ميلّيمتر وبداخله رصاصة ولديه قناة إحتياطية بها ثماني خرطوشات وبتفتيش منزله تم العثور على ما يلي:

---

904 - م.ا.ت.ح.و ،بكرة، S504، رقم 135، القصرين، 20 ديسمبر 1955.

905- العمل، ع 71، 14 جانفي 1956، تهريب الأسلحة، ص.1

906 - م.ا.ت.ح.و، بكرة،S506، رقم 1487، قابس، 19 جانفي 1956.

1- مسدس أوتوماتيكي من نوع بيريتامي عيار تسعة ملليمتر.

2- مسدس من نوع سانت اتيان من عيار ثمانية تسعة ملليمتر.

3-نظارات بحرّية من نوع ديا ستغلاس قياس ثمانية فوق ستى وخمسين ب.م.ج

أ- مسدسين أود وناس من نوع اثنين وتسعين ماركه سانن إتيان عيار ثمانية ملليمتر.

ب-خمس مائة وتسع بندقيات حربية و ثامني وسبعين خرطوشة من عيار ستة فاصل خمسة وثلاثين وتسعة خرطوش متنوعة.

ج- حزام للخرطوش إيطالي صنع.

– د. موسى للحلّاقة من نوع كارنيرول.

4- مسدس رشاش ألماني وقناتين احتياطتين حاصتين له وكل منهما اثنان خرطوشة وبندقية حربية من نوع موزر عيار سبعة فاصل اثنان وتسعين مزودة بأربعة خرطوشيش وتم اعتقال مجموعة من الجزائريين هم بدر الدين بشير وعلي بن محمد مكاف بجمع الأسلحة والذخيرة وادخارها بتونس العاصمة علي بن محمد مكاف بجمع الأسلحة وإرسالها إلى المتاوي وحسن بن محمد بن مبارك وعبد ا جزائري مهنته سابق تاكسي مكاف بنقل الأسلحة إلى الساحل".[907] تجدر الإشارة إلى أن الجالية الجزائرية المقيمة بتونس قامت بمجهود كبير يتمثل في تهريب الأسلحة من تونس إلى الجزائر إلى المقاومين الجزائريين.

وفي تصريح آخر للسفير الفرنسي بطرابلس قال " إن ليبيا غير قادرة على إيقاف تيار الأسلحة المصرية المهداة إلى إفريقيا الشمالية والمخابرات الفرنسية ترجح أن أفرادا من التونسيين أنصار صالح بن يوسف الدين يقيمون بطرابلس يسهلون عملية تهريب الأسلحة إلى الجزائر".[908] يبين لنا هذا التصريح الدور

[907]- الصباح،ع 1254، 21 جانفي 1956، تهريب الأسلحة، ص2

[908]- الزهرة، ع 15200، 24 جانفي 1956، تصريح السفير الفرنسي لديلي تلغراف، ص1و2.

الهام والمحوري الذي لعبه اليوسفيون في توفير الأسلحة وتهريبها إلى الجزائر لدعم الشعب الجزائري في نضاله.

وأشارت التقارير إلى أن الأسلحة كانت تنقل من الجريد بين قبلي وقفصة والمتلوي وهنالك ثلاث محطات وهي نفطة وتوزر وتمغزة.([909])

وبالإضافة إلى ذلك نشرت الجريدة الفرنسية " لفيغارو"Le Figaro مقالا حول الطرق التي كانت تتبعها قوافل البدو الرحلّ لتهريب الأسلحة والذخائر، جاء فيه إنّ الطريق الأول الممتد طول الساحلّ يخترق الكثير من المسـتـنقعات التي يبلغ فيها الماء إلى فوق حزام الرجل ويوصل إلى واحة بن قردان وأما الثاني في الناحية الجنوبية إلى تطاوين والثالث طريق ضيق وهو الأكثر استعمالا من غيره الذي يمر حذو التلال الحجرية لجبال مطماطة وهو عبارة عن مسالك ضيقة وتوجد فيه الصخور والمنعرجات الجبلية التي لا تترك أثار خفاف الإبل والرابعة تسلك طريق أقصى جنوب غدامس.([910])

يبرز لنا الإستراتيجية التي تبعها مهربي الأسلحة في اختيارهم لطرق صعبة وتنويعها حتى تصل الأسلحة إلى المقاومين الجزائريين والابتعاد قدر المستطاع على الجيش الفرنسي وعدم الدخول معه في اشتباكات ومواجهات.

وأفاد التقرير أيضا أنه خلال شهر سبتمبر1956 تم تهريب الأسلحة عبّر شبكة الذهيبات ونالوت وهي مرتبطة ببن قردان وجربة وتطاوين والحامة ودوز ثم تنقل إلى قفصة وتوزر.([911])

وفي هذا السياق أيضا تم تهريب الأسلحة عبّر البحرّ حيث تمت مشاهدة زورقين وسفينتين من قرقنة متواجدتين في جرجيس قامت بتهريب الأسلحة من الزواره (ليبيا) إلى الشمال التونسي والمسؤول عنها محمد الشالي(Chali) ويتم إدخال الأسلحة إلى جنوب مطماطة وجبل هديفة Hadifi وسيدي بوزيد وأما

---

[909]- م.ا.ت.ح.و، بكرة، S505، رقم 260، قابس، 10 مارس 1956، ص 385.
[910]- الزهرة، ع 15241، 9 مارس 1956، تهريب الأسلحة، ص1و2.
[911]- م.ا.ت.ح.و بكرة، S506، رقم 1242، قابس، 13 مارس 1956.

الطريق الآخر فهو عبّر جبل مزار Mzar وجبل أم القصبة ومنطقة قبلي، شط الجريد وجبل نفطة الكاس Elks أولاد لجواد Layoued.([912])

وفي هذا الإطار فإنّ عملية التهريب تنطلق من ميناء طرابلس (الغرب) حيث تقلع المراكب والسفن والزوارق لتنقل شحنتها السرية من الأسلحة وتنزلها في بعض السواحلّ المجهولة من البلاد الجزائرية والتونسية.

وأما الطريق البري الذي تنطلق منه القوافل فيبدأ من طرابلس إلى نالوت ومنها إلى غدامس ويتم اختيار ساعة معينة لاجتياز الحدود التونسية بواسطة القوافل الصحرّاوية حيث تجتاز الحدود ليلا وتجد الحماية الأمنية في مدنين وبن قردان إذ هنالك مجموعات تضمن لها الأمن التام ثمّ يتم تغيير المهربين إذ يستلم شخص جديد البضاعة ويسلك بالقافلة طرقا جديدة ليصل إلى الرديف ونقرين وهناك تشحن في شاحنات بكميات صغيرة حتى قفصة والباقي يتم إرساله عبّر طرقات أخرى حتى تونس.([913])

ويتم تهريب الأسلحة أيضا بين الزوارة وجربة ثم سبخة ووادي أم جسار بين الزارات والقرين ثم تحمل الأسلحة عبّر الجمال إلى كتانة إلى الإخوة علي وبشير الخمدّري Khamdri.

وهنالك خط آخر يشرف عليه صالح المراوي Elmaroui بصفاقس الذي كان يأتي إلى مارث ليحمل الأسلحة القادمة من طرابلس ليبيا وهنالك قافلة أخرى كانت تتجه إلى منطقة الجريد ثم الحامة واخيرا قابس. وأما الأسلحة المهربة من البحرّ من جهة غرب جزيرة جربة وشمال مدنين فتفرغ في التموين ثم تشحن إلى بني خداش([914]) وعلاوة على أن مسؤول الحزب الدستوري بمزونة يقوم بتهريب الأسلحة صحبة أخيه إلى جربة حيث يتم تهريب شاحنة حمولة خمسة أطنان من الأسلحة بين قابس ورفات عبّر مزونة كما أن المهندسين التونسيين الذين كانوا

---

[912]- م.ا.ت.ح.و بكرة S505، رقم 417، قابس، 12 أفريل 1956، ص 416.

[913]-الزهرة، 15280، 21 أفريل 1956، تهريب الأسلحة، ص 1و2.

[914] - م.ا.ت.ح.و،بكرة،S505 ، رقم 578 قابس، 12 ماي 1956، ص 452.

يشتغلون ما بين الحدود الليبية والجزائرية كانوا يشاركون في تهريب الأسلحة بشاحنات T.P وإن الأسلحة ترسل عبّر الزواره إلى جربة أو الزواره بن قردان ثم تحمل الأسلحة إلى قصر تونكت Tounket وأخيرا إلى قصر أولاد دباب.

وقد شارك الثوار الحواية بني خداش في تهريب قافلة للأسلحة إلى الجزائر في منطقة الشمال كما تم تفريغ أسلحة سفينة إيطالية على الساحلّ التونسي ثم شحنت إلى مناطق أخرى.([915])

وتحدثت التقارير كذلك عن أسماء المسؤولين عن تهريب الأسلحة وهم مبروك بن العروسي من الحامة وعمره خمسة وأربعون عاما والعربي بن جهة حزام من قابس وعمر بن عمار من قابس وحسين بن جيلاني من الحامة وندلي بالخير، وجيلاني بن السوداني من الحامة Ouedli Balhir Beng والعربي الصامت Essammet وعلي كشردة من الحامة وبلقاسم بن مبروك من قبلي وعلي بن الأخضر السوفي من أصل سوفي ويشتغل قاضي بمظيلة وأحمد بن عمار ومحمد بن علي بن بو بكر من تطاوين الجليدات وعمر بالحاج عمار من بن قردان والطاهر الأسود.

وعند تهريبهم للأسلحة يسلكون طرقا غير معبدة بغدامس ورمادة وبرجح مغويس Mghiguis جنوب رمادة ثم شرقا في اتجاه الحامة ثم جبال أسيريا وجبل شهيب، وجبل الرديف، وجبل سند جنوب تمغزة.([916])

وترسل الأسلحة المهربة إلى تونس عبّر البر من الحدود الليبية أو عبّر البحرّ ومن ليبيا إلى ساحلّ الوطن القبلي وتونس ومنها إلى سوق الإربعاء ومكثر ثم إلى الجزائر.([917])

وعلم أن بلقاسم يشتغل قابضا ببريد مطماطة كان يسافر يوميا من مطماطة إلى بن قردان بسيارة البريد والتي يشحن فيها الأسلحة وفي يوم 20 ماي 1956

---

[915]- م.ا.ت.ح.و ،بكرة، S505، رقم 639، قابس، 28 ماي 1956، ص .460

[916]- م.ا.ت.ح.و، بكرة، S506، رقم 1006، عنابة دائرة تبسة، 16 جوان .1956

[917]- م.ا.ت.ح.و ،بكرة، S505، رقم 1380، تونس، 8 جوان 1956، ص .472

تمت مشاهدة ستة جزائريين قدموا إلى مدنين لتهريب الأسلحة بمساعدة لجنة اليقظة بمدنين حيث تم شحن الأسلحة في شاحنات المخزن وأفادت كذلك أن بلقاسم صرماني بعث بالأسلحة إلى الرديف واليوسفيين بجهة تطاوين ويقومون بتهريبها من ذهيبة.([918])

وأشرفت الجامعة المحلّية للحزب الدستوري على تهريب الأسلحة عن طريق البحرّ إذ كان يتم تفريغها وإنزالها في منطقة الوطن القبلي بقليبية وفي منطقة الساحلّ بجهة أكودة وسوسة والمهدية وطبرقة والقالة.في الشمال.

وعلما أن الحكومة التونسية والديوانة كانتا تأمران بإنزال المواد الحربية في كل المواني التونسية دون تفقد ثم يتم إرسالها إلى الجزائر وتنقل الأسلحة الموجودة في المخازن بالسيارات المدنية والإدارية وفي بعض الأحيان في سيارات الحزب الحرّ الدستوري والنقاط التي يتم سلكها عبّر وادي ملاق وجبل بو جابر شرق قلعة سنان ثم تسلك طرقا ومسالك غير معبدة قرب حلّفاوي الإيبار وغربا غار الدماء وجنوبها وعبّر واد كحول Khoul وعديلة Adila ووادي بيدور ومسلك دوار بني زايد وهنالك أربعة فروع وقد تم تكليف محجوب جميلي بمناطق خمير والكاف والوسط وسوق الأربعاء بنقل الأسلحة وتخزينها وتوزيعها وإرسالها وهنالك شحنة صغيرة تحمل بالليل في كل الاتجاهات ويتم شحن الأسلحة عبّر سيارات مدنّية تونسية وتوزع وتسلم إلى فرق عسكرية جزائرية عندما تأتي للراحة في الأراضي التونسية والجهات التونسية الرسمية تتكفل بالأسلحة.([919])

وفي هذا السياق تم تهريب كمية كبيرة من الأسلحة عبّر الحدود الليبية عن طريق فرقة الطاهر الأسود المتكونة من ثلاثمائة فرد وتحت إشراف صالح بن يوسف وبمساعدة الطاهر الأسود والبشير بالحاج الأخضر وأما الطريق الذي تسلكه فهو رمادة والحامة وقابس والمظيلة وقفصة وجبال الرديف ويتم كذلك تهريب الأسلحة عبّر البحرّ من ليبيا إلى الزارات. وعلم كذلك أن الثائر سعد الحاج

---

[918]- م.ا.ت.ح.و ،بكرة، S505، رقم 694، قابس، 16 جوان 1956، ص 524، 525.

[919]- م.ا.ت.ح.و بكرة، S503، رقم 1084، صالمبو، 26 جوان 1956، ص 130، 131.

علي عزوز مساعد والي مدنين وصل إلى تونس يوم 16 جوان 1956 لتنسيق تهريب الأسلحة.([920])

بالإضافة إلى تهريب الأسلحة من ليبيا يتم جمع الأسلحة القديمة من بقايا الحرب العالمية الأولى والثانية وتسليمها للثوار الجزائريين وشهدت تبرسق حملة جمع من طرف أعضاء في الحزب الدستوري التونسي ورابطة الجزائريين وتمثلت في جمع أربعة أسلحة من نوع مسدس رشاش Pistolet Mitrailleur وست عشرة بندقية حرب Fusil de guerre وستة عشر مسدس Pistoletوخمس وعشرين بندقية صيدFusils de chasse والفين وخمس مائة خرطوشة cartouches.([921])

وفي هذا السياق تم إيقاف صالح عوادي رئيس شعبة الحزب الدستوري في 3جويلية 1956 ومعه اثنتا عشرة قطعة سلاح وهو يستعد لتسليمها إلى المتطوعين للحرب بالجزائر وفي تبرسق تمت ملاحظة نشاط كبير تقوم به العناصر الدستورية والتي تنسق مع رابطة الجزائريين.([922]) وقد صرّح عبد القادر دغرير أنه تم تسليم أسلحة المقاومين التونسيين بجهة سوسة بعد إعلان استقلال البلاد التونسية سنة 1956 إلى معتمد جروين الشيخ يوسف الذي سلمها إلى الثوار الجزائريين في إطار التعاون التونسي الجزائري([923])

وقد وردت معلومات إلى السلطات الفرنسية تفيد أن هنالك نوعين من عمليات التهريب: الأولى يشرف عليها الجزائريون التابعون لجيش التحرّير الجزائري بالخارج وتنطلق من طرابلس الغرب إلى الأوراس والنمامشة وتحظى بدعم الحكومة التونسية والجهات الرسمية التي تقدم لها كل الدعم والمساندة والثانية يشرف عليها اليوسفيون وتجار الأسلحة وهي غير مدعومة من الحكومة التونسية.

---

[920]- بكرة، S505، رقم 748، قابس، 27 جوان 1956،ص 534، 566.
[921]- بكرة، S503، رقم 988، تبرسق، 10 جويلية 1956.
[922]- بكرة، S504، رقم 1217، صلامبو، 17 جويلية 1956، ص 263.
[923]- م.ا.ت.ح.و.،شهادة عبد القادر دغرير، سوسة 18 جوان 2006

علما أن العملية الأولى يشرف عليها محمد الهادي وهو مسؤول جزائري مدعوم من الحكومة التونسية حيث تيسّير له الدخول إلى ليبيا وهو مرتبط بالأوراس والنمامشة وتهريب الأسلحة يقوم به جزائريون بمساعدة أدلة ومرشدين تونسيين وتشحن الأسلحة في سيارات المخزن وترسل إلى الجزائر والطريق الذي تسلكه هو بن قردان ومدنين وقابس والحامة وقفصة وفريانة وتلابت وفي منطقة مشجرة بين تلابت وبوشكبة يتم إرسال كمية الأسلحة إلى القائد عباس لغرور في منطقة النمامشة.(924)

وأما العملية الثانية من تهريب الأسلحة فتتم بواسطة اليوسفيين الذين كانت تربطهم علاقة مع جيش التحرّير الجزائري بليبيا حيث كانوا ينسقون مع بعضهم البعض وقد قامت فرقة الطاهر الأسود بتهريب الأسلحة يوم 20 جوان 1956 إلى المكناسي ثم إلى الشمال الغربي وفي يوم 24 جوان 1956 إلى تطاوين ومنها اتجهت قافلة إلى الشمال الغربي ما بين يومي 12 و13 جويلية 1956 وانطلقت القافلة الثانية متكونة من ثمانية جمال بحرّاسة خمسة رجال وسيدتين إلى قابس والحامة وأخيرا قفصة.(925)

وفي هذا الإطار تقوم سيارات المخزن بدورها المتمثل في نقل الأسلحة إلى تونس بمساعدة العناصر المحلّية للشعب الدستورية حيث تقوم بنقل الأسلحة وتوزيعها وعلما أنه في تبرسق تم جمع احدى وستين قطعة حربية وألفين وخمس مائة خرطوشة قد جمعتها عناصر محلّية تابعة للشعبة الدستورية وتم إرسالها إلى تونس وأفادت أيضا التقارير أن سيارة والي قفصة يقودها أحد عناصر المخزن تم شحنها بالأسلحة ثم توجهت نحو تونس. والأسلحة المهربة تنقل إلى الجزائر عبّر سيارات المخزن إلى أمّ عليّ Oum Ali وفي حدود الجنوب ضمن منطقة بوشبكة.(926)

924- م.ا.ت.ح.و. بكرة، S505، رقم 906، قابس، 27 جويلية 1956، ص 547.

925- م.ا.ت.ح.و. بكرة، S505، رقم 906، قابس، 27 جويلية 1956، ص 548.

926- م.ا.ت.ح.و. بكرة، S504، رقم 1324، صلامبو، 28 جويلية 1956، ص 152.

وقد ذكرت الصحيفة أنه تمّ رصد تحركات محجوب الجميلي في منطقة مكثر الذي ينقل الأسلحة إلى بن يحمدّ ثم ترسل إلى سوق الأربعاء.(927)

علما أن تهريب الأسلحة بجهة مكثر كان يشرف عليه إبراهيم بن يحمدّ وهو من أسرة جربية ولمساعدة القائد السابق للثوار التيجاني Tidhani.(928)

وأفادت التقارير أنه يتم نقل الأسلحة في سيارات الأجرة والمخزن مباشرة من بن قردان إلى مطماطة ثم جنوب شط الجريد وتمغزة وفي الآن نفسه عبّر قوارب صيد السمك إلى صفاقس وإتباع الطريق البحرّي: جرف ومارث وصفاقس وهي مخبأة في أكياس ومن غدامس إلى الوادي.(929)

أما الطاهر الأسود فقد كان يشتري الأسلحة ويسلمها إلى الحاج مصطفى القاطن بقبلي وأحمد بن الحاج علي درين شلنديChelendi القاطن بمشيخة الموانسة بجرجيس الذي يشرف على تهريب الأسلحة المتجهة إلى الجزائر من ليبيا إلى جرجيس. وكانت هناك مجموعة متكونة من عدد يتراوح ما بين اثني عشر وخمسة عشر فردا وقد استقرت مدّة تقارب شهر في جهة جبال بوقفر Bougafer وهي متخصصة في نقل الأسلحة وتهريبها في السيارات إلى تلابت ثم ترسلها إلى منطقة النمامشة للقائد الأزهر شريط.(930)

وحسب المعلومات من FTN توجد في منطقة بن قردان أربعون محطة لتهريب الأسلحة من ليبيا إلى الجزائر وعشر محطات ما بين بن قردان ومدنين اعتمادا على معلومات تفيد أنّ قفصة هي أول محطة يسلمها المكي السوفي وبأم العرائس أحمد زرمرة Zremra وصالح العربي ومحمد صالح زروندي Zrondi. وأما الخطوط سير شبكة التهريب القادمة من ليبيا فتتمثل في:

1- الرديف:الرديف وعين الرطام Rata'm-والشبيكة- وأم الكماكم El Kemakm.

927- م.ا.ت.ح.و. بكرة،S503، رقم 1197، تبرسق، 10 اوت 1956.

928- م.ا.ت.ح.و. بكرة،S504، رقم 1829، صلامبو، 14أوت 1956 ص 269، 270.

929 - م.ا.ت.ح.و بكرة،S506، ت رقم 999 قابس، 15 أوت 1956.

930- م.ا.ت.ح.و بكرة، S505، رقم 1036، قابس، 26 أوت 1956، ص 597، 598.

2- تلابت: تلابت – ولوكتب بين أم علي وجبال الشمال جبل فواهFoua- ودرامونDarmoun- وأم الكماكم[931] وتذكر الأخبار أن سيارة تابعة لمركز المخزن التونسي بسبيطلة كانت تنقل الأسلحة إلى جيش التحرّير الجزائري عند الحدود.[932]

وعلم أنه قد شرع في إجراء اتصالات بين ممثلي جيش التحرّير التونسي وجيش التحرّير الجزائري بمنطقة تبسة وقسنطينة لتنسيق العمل بين الجهتين التونسية والجزائرية مع التزام قيادة الكفاح التونسي ببذل كل الجهود لإيصال الأسلحة والذخيرة إلى جيش التحرّير الجزائري.[933]

وفي هذا الإطار عرضت السلطات التونسية على أحمد بن بلة استعدادها لإرسال مركبات بحرّية سريعة لنقل كميات من الأسلحة إلى الشاطئ التونسي ليتم نقلها إلى جهة قسنطينة ولهذا السبب شرع في التنسيق بين بن بلة والسلطات التونسية حول إسقاط السلاح بقسنطية والمراكب التونسية تحمله.[934]

وقد أوقفت قوات الجيش الفرنسي شاحنة تابعة للمخزن محملة بالأسلحة بسبيطلة في بئر بو نحي بتلابت واعتقلت سائقها ومرافقيه.[935]

وفي هذا السياق أيضا شوهدت شاحنة تابعة للمخزن بسبيطلة في بئر بونجي يوم 6أوت 1956 عبّر G.S.2 بتلابت وهي محملة بالأسلحة الموجهة إلى الثوار الجزائريين وأمّا تهريب الأسلحة فقد كان يتم عبّر محور الطريق الرئيسي وقد تزايد بالقلعة الجرداء وسبيبة ومورسوت Morsott وأمّا نقاط تفريغ والأسلحة وشحنها فبقيت هي نفسها في القلعة الجرداء حيث تأتي القوافل بواسطة الجمال أو البغال وتعبّر جبل سيف، وعين بودرس وجبل تامسديمة Tamesmida.[936]

931- نفسها.
932- م.ا.ت.ح.و بكرة، S504، رقم 15821، صلامبو، في 31 أوت 1956، ص 165.
933- الذيب، عبد الناصر والثورة الجزائرية، ص 139.
934- نفسه، ص 240، 242.
935- م.ا.ت.ح.و بكرة، S504، رقم تقرير 1286،القصرين، 3 سيبتمبر 1956، ص 490.
936- م.ا.ت.ح.و بكرة، S504، رقم 1286، القصرين، 3 سبتمبر 1956، ص.491

وتحدثت التقارير كذلك عن تهريب الأسلحة عبّر البحرّ من ليبيا إلى جرجيس حيث وصلت حمولة تقدر بسبعين طنا.[937]

ووردت معلومات يوم 7 سبتمبر 1956 فأفادت أن هنالك محطة إنزال وتفريغ بتونس وبين نابل والحمامات حيث كان يتم شحن السيارات والشاحنات وفي يوم 5سبتمبر1956 تم نقل الأسلحة عبّر متطوعين في شاحنتين واتبعت خط سير ضيّعة هنشير دمينا Demina في اتجاه فرنانة غار الدماء قادمة من طريق مجاز الباب. وفي يوم 6 سبتمبر 1956تم شحن شاحنة تحت رقم 766AM93 بالأسلحة إلى الجزائر بخط سير تونس طبرقة وحسب المعلومات الواردة فإن منطقة تالة والقلعة الجرداء تعتبر نقاط عبور الأسلحة وفي تلابت يتم إبدال وتغيير طريق إرسال الأسلحة إلى الجزائر حيث تتجه نحو الشمال.[938]

والملاحظ أيضا بأن هنشير تامسديمة وهنشير عين دراسن أصبحت نقاط ربط وتهريب الأسلحة.[939]

وأفادت المصادر الفرنسية أيضا أن هنالك أربعة خطوط لتهريب الأسلحة من ليبيا إلى تطاوين أما الأول فينتهي بذهيبة ويتم إرسال الأسلحة عبّر الثوار الجزائريين ويمر عبّر جبال الظاهر أو عبّر الحواية بني حذاش وأمّا الثاني فيتم تهريبه عبّر سيارات المخزن والسيارات الإدارية وأمّا الثالث فله مسلك آخر والرابع ينطلق من بن قردان ويمر عبّر النقاط التالية: السمار وتطاوين.[940]

وفي هذا الإطار تم نقل كمية من الأسلحة من تونس ونابل قدرت بخمس حمولات هامة من الأسلحة في اتجاه الجزائر.[941]

وأشارت هذه التقارير كذلك إلى انّه في الليلة الفاصلة ما بين 23و24 سبتمبر 1956 قد تم تفريغ شحنة من الأسلحة في رأس لمسة على بعد اثني عشر كلم

937- م.ا.ت.ح.و بكرة، S506، رقم 313، صلامبو، 11 سبتمبر 1956.
938- م.ا.ت.ح.و بكرة، S506، رقم 1671، صلامبو، 13 سبتمبر 1956، ص.275
939- م.ا.ت.ح.و بكرة، S506، رقم 1470، القصرين، 24 سبتمبر 1956، ص.505
940- م.ا.ت.ح.و بكرة، S505، رقم 1167، قابس، 27 سبتمبر 1956، ص 621.
941- م.ا.ت.ح.و بكرة، S504، رقم 1741، تونس، 26 سبتمبر 1956، ص 182.

جنوب جرجيس ويشرف عليها معتمد جرجيس الذي نقلها عبّر سيارته الخاصة بحضور الجيش التونسي وتم توجيهها إلى مدنين وتفريغها بالمدرسة العربية الفرنسية.

وأصبح معتمد ذهيبة هو المسؤول عن ملف تهريب الأسلحة وفي مدنين تولى الوالي بنفسه الإشراف على تهريب الأسلحة من ليبيا إلى الجزائر.([942])

ووردت معلومات من الكاف تفيد أن قهوة دخّون Dakhoun وهي تقع في ممر تقاطع Rond-point حمام الأنف Hammam lif وقد أصبحت قاعدة لتهريب الأسلحة لفائدة جيش التحرّير الجزائري وفي مكثر تم تأمين خمسيين قطعة سلاح وهي موجودة لدى إبراهيم بن يحمدّ الذي حولها إلى تونس. وحسب أنباء وردت من سوسة أفادت أن هنالك شحنة أسلحة قدمت إلى الحدود يومي 6و7 أكتوبر 1956 ونقاط عبورها هي بوشبكة وتمغزة ونفطة لتلتقي بالجزائر في منطقة نقرين Negrine جنوب تبسة.

وفي هذا الإطار أيضا علم أنه في يوم 10و12 أكتوبر 1956 قدمت من ليبيا قافلة متكونة من خمسين جملا محمّلة بالأسلحة قادمة من ليبيا وسلكت طرقا وعرة ومنعزلة فمرّت عبّر طويلات Twlet وغزالة Gazala وممر القترانة Col de Gatrana الذي يبعد خمسة وعشرون كلم عن جبل القطارGuettar وسلكت طريق نفطة ودقاش والقصرين وتسير بطرق غير معبدة Piste.([943])

وفي هذا السياق أيضا كان يتم نقل الأسلحة المخزنة من جرجيس إلى الساحلّ ويستعمل المهربون سيارات من نوع ستفات Staphet علما أن قوافل الأسلحة تمر من جنوب غدامس وفورت بولينة Fortpoligna ويشرف عليها الثائر السابق حسين بن عبد العزيز الورداني Ouardani وفي صفاقس يستلمها الدستوريون ويقسمونها.([944])

[942]- م.ا.ت.ح.و بكرة،S505، رقم 1167، قابس، 27 سبتمبر 1956، ص 620، 621.
[943]- م.ا.ت.ح.و بكرة،S504، رقم 1829، صلامبو، 14 أكتوبر 1956، ص 285.
[944] - م.ا.ت.ح.و بكرة،S506، رقم 1246، قابس، 15 أكتوبر 1956.

وتحدثت التقارير عن أن الجيش التونسي ينقل الأسلحة من مدنين إلى قابس عبّر سيارته وشاحناته([945]) وأن قافلة متكونة من سبعة جمال تم تهريبها من طرف اثني عشر فردا جزائريا وأربعة أفراد تونسيين من ذهيبة.([946])

وتشير هذه التقارير كذلك إلى دخول الأسلحة إلى نفزاوة وقبلي ودوز وتأتي من غمراسن ومن جهة الحواية "بني خداش"ومطماطة وتذهب كذلك إلى الجم والقلعة Gollaa والي جهة دوز وجهة قبلي عبّر رزما Razama وأمّا المهربون فهم ينتمون إلى الحزب الحرّ الدستوري ويشتغلون في التجارة في دوز والقلعة وعبّر الحامة يتم التهريب الذي يقوم به تجار بقبلي وأما في جهة نفزاوة وقبلي ودوز فيتم تفريغ الأسلحة في أماكن مختلفة ثم تشحن إلى الجزائر عبّر قفصة وتوزر أو إلى الثوار الجزائريين المتواجدين في جهة شط الجريد ويتم شحن الأسلحة في سيارات نقل من توزر وقفصة والمتلوي التابعة لتجار الدقلة الذين يهربونها إلى الجزائر.([947])

وفي تقرير آخر يشير إلى أن تهريب الأسلحة كان يسلك خطين الأول اتجاه بحرّي وهو هام والمسؤوليون عنه في مدنين وجرجيس وعند الدخول من ليبيا إلى رأس الجدير ثم الشوسة حيث يتسلم بحارة عكارة شحنة الأسلحة وينقلونها عبّر البحرّ إلى رويسن مفتاح Rouismeftah وشواخ Saouakh وبوار Bawar جنوب جرجيس حتى تصل إلى منزل الشاوش محمد الغول ثم تشحن في سيارات في اتجاه تونس تحت حرّاسة أمنية والشاوش ومحمد الغول هذا يساعده عدد من التجارة منهم الجيلاني بن عمر كليس تاجر بجرجيس وله علاقات خاصة بزواره وعلي بن الغالية وبحارة من قرقنة وبلقاسم بن مصباح وكريشة مسؤول نقابة البحارة وأما الثاني البري في المركز الحدوديAlouet Egounna علوات قونة تعبأ الأسلحة في أكياس ثم تنقل إلى بن قردان وأما الأسلحة الموجودة بتطاوين

---

[945]- م.ا.ت.ح.و بكرة، S506، رقم 1335، قابس، 8 نوفمبر 1956.
[946]- نفسها، رقم 865 قابس، 8 نوفمبر 1956.
[947]- نفسها، رقم 432، قبلي، 9 نوفمبر 1956.

فتنقل إلى غمراسن البلاد وأولاد شهيد والحمايدة والجليدات وكذلك الودارنة وذكر التقرير أنّ أسعار الخرطوش Cartouches تقدّر بثماني مائة فرنك وبنادق من نوع موزر fusils mauser تقدّر بخمسة عشر ألف فرنك وتصل إلى عشرين ألف فرنك أحيانا والخراطيش مليانة Cartouches Maliennes تتراوح أسعارها ما بين ستة آلاف فرنك وسبعة آلاف فرنك والبنادق الأنقليزية Fusil Anaglais تسعّر بثمّن يبدأ من عشرين ألف فرنك ويصل إلى حد خمس وعشرين ألف فرنك ([948])

وتذكر المصادر أن محجوب الجميلي قدم إلى ثكنة الحرّس الوطني بسوق الأربعاء حيث توجد الأسلحة وقد تطوع الكثير من الأفراد لخدمة سفرات التهريب حيث تم شحن الأسلحة على متن ثلاث أو أربع سيارات تابعة للحرّس الوطني التونسي وفي يوم 21نوفمبر 1956 توجه أحمد القبائلي إلى الجزائر ومعه شحنة المتفجرات تم شحنها من ثكنة الحرّس الوطني بسوق الأربعاء وفي يوم 20 نوفمبر 1956 تم شحن الأسلحة إلى غار الدماء وسوق الأربعاء.([949])

وجاء في بعض المصادر أن ستة قوارب صيد قد غادرت جرجيس إلى ليبيا في مهمة تهريب الأسلحة إلى الجزائر.([950])

وأفادت هذه التقارير أنه خلال الليلة الفاصلة ما بين 4 و5 نوفمبر 1956 قدمت شاحنة على ملك عبد الرحمان بوعواجه إلى الحدود الليبية وحملت شحنة من الأسلحة واتجهت نحو الجزائر أنّ نفطي البارمي رئيس الجامعة الدستورية بنفزاوة يشتري الأسلحة وأن شحنة الأسلحة قدمت إلى الرديف وتم تفريغها لدى بوريات بن علي بن عمر وتم تفريغ كذلك شحنة أسلحة أخرى بذهيبة لدى محمد بن عبد ا بن علي.([951])

---

[948]- نفسها، رقم 464، تطاوين، 22 نوفمبر 1956.
[949]- م.ا.ت.ح.و بكرة، S504، رقم 2153، تونس، 26 نوفمبر 1956، ص 307.
[950]- م.ا.ت.ح.و بكرة، S505، رقم 1411، قابس، 28 نوفمبر 1956، ص 640، 642.
[951] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S505، رقم 1411، ص 641، 642.

وفي هذا الإطار أيضا وصلت إلى المحرّس بصفاقس شحنة أسلحة وتم تخزينها لدى مسؤول الحزب الدستوري عبد ا بن الحاج صالح وبقبلي تم شحن أسلحة في مقر الحزب الدستوري والمسؤول عنها هو علي الحاج مصطفى وهنالك شحنة أخرى بدوز لدى الطاهر بن علي بالحاج وبذهيبة كان يتم تهريب الأسلحة ويشرف عليها سعد بن سالوم ويساعده محمد بالحاج بن محمد ومحمد بن سعد لحرّن ومسعود بن إبراهيم الحداد وهم ينتمون إلى عرش أولاد شهيد بتطاوين وأن كميات كبيرة من الأسلحة كانت تنقل من طرف الجيش التونسي عبّر سيارتهم وشاحنتهم.([952])

وفي هذا السياق أشرف معتمدّ المهدية على الأسلحة الموجودة في مخزن رأس ديماس Ras Dimasحيث زارالمقر عديد المرات ووزع الأسلحة على المهربين.([953])

وتحدثت هذه التقارير عن تهريب الأسلحة يوم 24 نوفمبر 1956 إذ دخلت قافلة متكونة من ست مهاري محملة بالأسلحة والذخيرة تحت حماية رجال صالح بن يوسف عبّر الحدود الليبية من منطقة الذهيبة ودخلت منطقة بني خداش وأفادت أيضا أن رحومة بن مسعود من قصر خراشنة مهرب ووسيط أسلحة بمنطقة الحواية وهو مسؤول عل توفير إقامة الثوار الجزائريين وتوجيههم وإرشادهم عبّر الطريق.([954])

وأفادت التقارير أنّ الشركة التونسية لتغذية السمك وصيانة المبردات Société Tunisienne Alimentaire de la pêche et d'entretient Frigorifique كانت تشرف على تهريب الأسلحة للجزائريين ومقرها 16 شارع انكلترة – تونس ولها فرع تحت عنوان مؤسسة تبريد السمك بجرجيس ومديرها

---

[952]- نفسها، ص 642، 643.
[953] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S504، ت رقم 2153، تونس، 26 نوفمبر 1956، ص 307.
[954]- م.ا.ت.ح.و بكرة،S506، رقم 1446، تطاوين، 30 نوفمبر 1956.

تونسي له علاقات بمصر وليبيا وهذه الشركة تنقل السمك المثلج وتصدره إلى الجزائر في سيارات عبّر خط جرجيس – قابس – قفصة- تبسة.[955]

والأسلحة التي تأتي إلى الجزائر من مصر عبّر البر تدخل إلى الجنوب التونسي والمناطق المجاورة لشط الجريد وأما التي تصل عن طريق البحرّ فتشحن في سيارات عسكرية وتحملها إلى جهة الكاف.[956]

وترسل الأسلحة إلى الجزائر عبّر تلابت وسوق الأربعاء والساقية ومنقار البط Bec canard وحيدرة والأماكن التي لا يوجد فيها الجيش الفرنسي وتنقل كذلك من منطقة الكاف إلى حيدرة.[957]

وقدمت قافلة متكونة من عشرين جملا من ليبيا ودخلت القصرين على بعد ثلاثين كلم جنوب غرب القصرين متوجهة إلى الحدود التونسية الجزائرية وقافلة أخرى محملة بمائة قطعة من الأسلحة من صنع يوغسلافي تم إرسالها إلى ليبيا عبّر الخطوط الجوية اليوغسلافية ثم إلى تونس ونقلتها سيارات الحرّس الوطني.التونسي وشاحناته.[958]

في هذا الإطار أيضا كان يتم تهريب الأسلحة من جهة مكثر إلى الحدود التونسية – الجزائرية والمسؤول عنها هو إبراهيم بن يحمدّ شقيق وزير الإعلام التونسي ورئيس الشعبة الدستورية بمكثر وتنقل الأسلحة في سيارات الحرّس الوطني التونسي وتقسم بين المراكز وتتجه إلى ساقية سيدي يوسف أو إلى لفاتة La Faita غرب سيدي عمر ثم توزع على أفراد يشحنونها عبّر أحمرة درّبت على تهريب الأسلحة ويسلكون بها طريق الكاف- الساقية: سوق الأربعاء- غار الدماء إلى الجنوب عبّر القلعة الجرداء وحيدرة وفي الساقية يوجد تنسيق بين المسؤولين الدستوريين في المعتمدية والولاية وفرقة عبد ا بلهوشات.[959]

---

[955]- م.ا.ت.ح.و بكرة،S506، رقم 2764، صلامبو، 30 نوفمبر 1956

[956]- العمل، ع 349، 7 ديسمبر 1956، تهريب الأسلحة، ص3

[957]- م.ا.ت.ح.و بكرة، S504، رقم 2275، تونس، 13 ديسمبر 1956، ص .318

[958]- نفسها،

[959]- م.ا.ت.ح.و بكرة، S503، رقم 1976، الكاف، 26 ديسمبر .1956

وأفادت المعلومات:"أن الحرّس الوطني التونسي نقل شحنة متكونة من مائة وخمسين قطعة حربية إلى تلابت عبّر السيارت وأن والي مدنين بعث يوم 7 ديسمبر 1956 بحمولة أسلحة في شاحنة تابعة للحرّس الوطني إلى تونس وتنقل الأسلحة كذلك إلى صفاقس ومنها إلى سبيطلة بسيارات تابعة للحرّس الوطني بصفاقس وإلى فريانة بسيارة تابعة لمحمد بوعصيدة.([960])

ووردت معلومات أخرى أفادت أن سفينة بحرّية نقلت ثلاثين كيسا من الأسلحة من زوارة إلى قابس ثم شحنت عبّر سيارات الجيش التونسي يوم 14 نوفمبر 1956 من تمغزة إلى الرديف ثم تم شحنها مرة أخرى في سيارة للجيش التونسي إلى فوم من تمغزة الكريسة والشبيكة وفوم الخنقة Foum Eiklh Aiga.([961])

كما قدمت قافلة من ستة جمال محملة بالأسلحة يقودها أحد رجال صالح بن يوسف ويدعى عمار بن مسعود بن عمر الوزاني ودخلت من جهة ذهيبة واتجهت نحو بني خداش وتذكر بعض المصادر أن المرازيق اليوسفيين كانوا يشترون الأسلحة للثوار الجزائريين. وقد قدمت أيضا باخرة أسلحة تحمل اسم "طارق" محملة بثلاثين كيسا من الأسلحة قادمة من مصر وانطلقت من زواره إلى قابس.([962]) وصرحت التقارير أن والي مدنين ومعتمدها لعبا دورا كبيرا في تهريب الأسلحة إلى سيدي بوزيد حيث استقبل الوالي شاحنات الأسلحة وأن معتمد بني خداش بعث أيضا بكمية من الأسلحة إلى معتمد دوز.([963])

وعلمنا من بعض المستندات أن أربعة أفراد من مشيخة زورقان قدموا في قافلة من مصراطة عبّر طريق بئر جوان Jouane وبئر علي حيث تم تهريب شحنة أسلحة من تطاوين إلى الحدود الجزائرية وإلى منطقة مكثر وأفادت هذه

---

[960]- م.ا.ت.ح.و بكرة،S505، رقم 1514، قابس، 29 ديسمبر 1956، ص 575.
[961]- نفسها، رقم ص 655.
[962] -نفسها، ص 679.
[963]- م.ا.ت.ح.و بكرة، S505، رقم 1514، قابس، 29 ديسمبر 1956، ص 679.

التقارير أيضا أن جرجيس تعتبر مركزا هاما واستراتيجيا في الجنوب التونسي لتهريب الأسلحة.([964])

وأفادت المعلومات كذلك أن أربعة أشخاص يحملون الجنسية التونسية وهم عثمان يونس وصالح بن محمد بن العربي وصالح بن محمد بن نطيشة والهادف بن أحمد هم معتمدون رسميا لدى الثوار الجزائريين لشراء الأسلحة ويشتغلون على خط ليبيا – المتلوي.([965])

وفي إطار التنسيق بين الحكومة التونسية وجبهة التحرّير الوطني الجزائرية انعقد اجتماع في جانفي 1957 بين الصادق المقدم والطيب سليم وأحمد توفيق المدّني والأمين دباغين وانتهى بتوقيع اتفاق بين الحكومة التونسية وجبهة التحرّير وتضمن البنود التالية: 1-تتعهد الحكومة التونسية بنقل الأسلحة الجزائرية التي ترد عليها إلى الحدود وتسلمها لمن تعينه جبهة التحرّير الوطني.

2- تكون هذه الأسلحة تحت حرّاسة وضمان هيئة مشتركة مؤلفة من ممثلين عن الديوان السياسي التونسي وممثلين عن جبهة التحرّير الوطني الجزائرية.

3- تتعهد هذه الهيئة بأنها لن تتسرب إلى البلاد التونسية أي قطعة من السلاح الجزائري أو أي جزء من الذخيرة المخصصة للجزائر.

4- لا تتم معاملة النقل إلاّ بين الجزائريين المفوضين من قبل جبهة التحرّير والتونسيين المفوضين من قبل الديوان السياسي التونسي دون أي مشاركة خارجة عنهما.

5- المسائل الفنية المتعلقة بتنفيذ هذا الاتفاق بصفة شرعية وعملية تتولاها لجنة مسؤولة مشتركة مؤلفة من عضو يعينه الديوان السياسي وعضو آخر تعينه جبهة التحرّير الوطني.

6- تبدأ اللجنة أعمالها حال مصادقة الأخ الرئيس الحبيب بروقيبة.([966])

---

[964] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S505، رقم 1514، ص 680-681.

[965] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S505، رقم 1514، ص 686.

[966]- المدّني توفيق، حياة كفاح، ج III، ص 278، 279.

هذا الاتفاق يبين لنا المساعدة التي قدّمتها الحكومة التونسية للثورة الجزائرية ونلمس ذلك في تكفلها بنقل الأسلحة الواردة عليها من الخارج إلى الحدود التونسية الجزائرية وتسليمها للمقاومين الجزائريين والتنسيق والتعاون مع جبهة التحرّير لان معركة الجزائريين هي معركة التونسيين أيضا.

وذكرت الإحصاءات الفرنسية أن عدد الشاحنات المحملة بالأسلحة التي دخلت إلى الجزائر أكثر من خمس مائة. شاحنة حيث تم نقل الأسلحة من صفاقس ثم إتجهت إلى سبيطلة والقصرين وتلابت وهناك شحنات تمر ببلاد الكتيب وأخرى سلكت طريق بوشبكة وغادرت درنيه Denaicis ثم إتجهت إلى سيدي بن بنيسسSidi Bernaia ونقلت أيضا من صفاقس إلى سبيطلة وتكفل الحرّس الوطني بنقلها بسياراته حتى سبيطلة ثم فرغت وتحملها سيارات خاصة كما إتجهت كمية كبيرة من الأسلحة إلى حيدرة ومنها إلى الجزائر بحماية عناصر الحرّس الوطني التي تتواجد بحيدرة.[967]

كما دخلت قوافل من الأحمرة والجمال محملة بالأسلحة إلى جهة الظاهر وفي مناطق الجنوب كانت هناك سيارات تهرب الأسلحة لحساب جبهة التحرّير الوطني الجزائرية وهي تحت حرّاسة الحرّس الوطني التونسي وهناك قافلة أخرى تنقل السلاح من بن قردان إلى الرديف وتمر عبّر منطقة دوقلة مزارا Dogla Mzara وهي نقطة عبور القوافل المحملة بالأسلحة وقد قام الطاهر الأخضر الشريبي الأسود بصحبة خمسين ثائرا بجهة شمال الجريد بمهمة تسهيل عبور السلاح إلى الجزائر خاصة الثوار الجزائريين.[968]

والملاحظ أن تهريب الأسلحة إلى الجزائر أصبح تحت رعاية الجيش التونسي وقد تم نقل خمس مائة سلاح ناري هجومي من تونس إلى الساقية عبّر

---

[967] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S504، رقم 50، تونس، 6 جانفي 1957، ص.214.
[968]- م.ا.ت.ح.و بكرة،S506، رقم 51،قابس، 14 جانفي 1957.

وقد شوهد قدوم فرق عسكرية تونسية إلى الساقية لتفريغ الأسلحة في Gmcat مركز للحرّس الوطني.(969)

ووردت معلومات تفيد أنه تم تهريب ثلاثة ألاف قطعة سلاح أوتوماتيكية automatique armes وأكثر من خمس مائة سلاح ناري هجومي أو توماتيكي ومدافع الهاون وثمانين ألف خرطوشة تم تهريبها إلى الجزائر وتم أيضا تهريب ألفين وخمس مائة سلاح ناري هجومي واثنين وسبعين ألف خرطوشة عن طريق مركز مكثر وهناك قافلة متكونة من سبعة جمال قادمة من ليبيا وصلت إلى مكثر. وفي هذا السياق أيضا هنالك شحنة أسلحة تحتوي على ثلاث مائة بندقية مخبأة في أكياس تم شحنها في شاحنة متجهة إلى تالة عبّر الروحية وخلال الشحن تمت ملاحظة توقف سيارة من نوع لاند روفر Landrover تابعة لإبراهيم بن يحمد متوقفة قربهم. علما أن هذه الأسلحة كان يتم إنزالها وإفراغها على الساحلّ الشرقي للوطن القبلي ثم يتم إرسالها إلى مكثر وسبيطلة.(970)

كما لاحظ أن مركز مكثر أصبحت له مكانة هامة لتهريب الأسلحة إلى الجزائر وقد اتبع مهربي الأسلحة طريقة جديدة تتمثل في إرسال الأسلحة في طرود عبّر الخط الحديدي بعنوان تجار تونسيين في قلعة سنان.(971)

وذكرت التقارير أن التهريب ازداد في منطقة القصرين ويتبع خط السير التالي للقلعة الجرداء – حيدرة- وهو خط هام وخط تلابت بوشبكة عين بودس وتم تعويض خط تلابت بأم علي.(972) وأفادت التقارير وجود حرّكة كبيرة لتهريب الأسلحة بين مكثر وتونس والوطن القبلي وسوسة في اتجاه الكاف والقلعة الجرداء وحيدرة وإلى سبيطلة – القصرين وبالنسبة إلى الأسلحة القادمة إلى الكاف كانت

969- م.ا.ت.ح.و بكرة، S504، رقم 128، تونس، 15 جانفي 1957، ص .329

970 - م.ا.ت.ح.و بكرة، S504، رقم 128، ص328.

971- م.ا.ت.ح.و بكرة، S504، رقم 128،تونس، 15 جانفي 1957، ص .328

972- نفسها، رقم 295، قابس، 22 جانفي 1957، ص .578

هنالك نقاط توقف في جهة قرن الحلّفاوية جنوب غرب الكاف بجانب الحدود وتاجروين.([973])

وفي إطار التنسيق بين الحكومة التونسية وجبهة التحرّير التي تم إعطاؤها الترخيص بأنها الجهة الوحيدة المخولة لإدخال الأسلحة ويتم الشحن أسبوعيا وفي الآن ذاته يتم إدخال الأسلحة عبّر ذهيبة الطريق الرابطة بين بن قردان وذهيبة.

في داخل منطقة الجنوب على وجه التحديد في تطاوين كان أحد الجزائريين ويدعى الهادي المؤمن يقوم باتصالات مع مهربي الأسلحة وذلك بتسهيل من الجيش التونسي ومساعدته وكذلك في جهة غمراسن وبني خداش حيث يتم شحن الأسلحة وفي بعض الأحيان إلى الحامة وقابس ويتكفل بها عرش بني زيد ثم يتم شحنها في سيارات وتتجه إلى قفصة وقابس وحسب المعلومات المتوفرة فأن سيارات الحرّس الوطني تقوم بتهريب الأسلحة لجبهة التحرّير الجزائرية.([974])

وفي هذا الإطار أيضا تمت مشاهدة زورق إيطالي يقوم برحلّات بين جاله Gela ومالطة وصفاقس التي يتم فيها تفريغ الأسلحة المهربة وفي الآن نفسة يتم التهريب أيضا إلى بن تيتال Ben Tetaiel على بعد خمسة كلم شمال جرجيس علما أن التهريب عبّر البحرّ إلى جرجيس يشرف عليه معتمد الجهة ويساعده فرسان وخيالة المخزن وتبقى الأسلحة في منطقة جنوب لا له مريم أو في ميناء صانقو ثم تشحن في الشاحنات المخصصة لنقل الأسماك إلى تونس.([975]) وتفيد بعض المصادر أن فرقة من الحرّس الوطني التونسي نقلت الأسلحة يوم 1فيفري1957 من الحدود التونسية الليبية إلى صفاقس ومنها إلى تبسة.بالجزائر([976]) ووردت معلومات تفيد أن الجزائري الهادي المؤمن يقيم

---

[973]- م.ا.ت.ح.و بكرة،S503، رقم 140، الكاف، 25 جانفي 1957، ص ص 313، 314.
[974]- م.ا.ت.ح.و بكرة، S505، رقم 122،قابس، 29 جانفي 1957، ص 498، 499.
[975]- م.ا.ت.ح.و بكرة، S505، رقم 122، قابس، 29 جانفي 1957، ص 723.
[976] - م.ا.ت.ح.و -بكرة، S506، رقم 218، قابس، 14 فيفري 1957.

بتطاوين ومهمته شراء الأسلحة الواردة من ليبيا وتهريبها إلى الجزائر عبّر بني خداش والحامة وقابس.([977])

وفي هذا السياق أيضا نقلت الأسلحة بكثرة عبّر الحرّس الوطني والجيش التونسي في العديد من الشاحنات من مدّنين إلى تونس.([978]) نظرا لطول الحدود التونسية الجزائرية وإقامة الفرق العسكرية الفرنسية على بعد عشرة كلم داخل التراب التونسي وفإن الثوار الجزائريين الذين كانوا يتفادون جلب الانتباه إليهم ويقومون بعملياتهم سرّا فقد كانوا يتبعون مسالك التهريب هي: تونس- والكاف- وتاجروين وطريق سوق الأربعاء وغار الدماء والمهربون هم شبان وقائدهم من منطقة تاجروين وهو ناجح الحاج الأخضر الذي كان على إطلاع دقيق بمنطقة تاجروين وجهة جبال سلافة وفالتة وفي حال وجود صعوبات كان يتم تغيير الخط فيصبح: تاجروين سيدي عبد الباسط أكودة أرني في جهة سيدي أحمد وجبل كرابة وكرنكات نارا وتحمل عبّر سيارات التي تسلك طريق عبّر معبّر حون جبل جرابة وهناك ممر آخر ينطلق من تاجروين ويمر بين هنشير زعرون وقلعة سنان في اتجاه بياد Bayad أو في جهة بو خضرة Boukadra وعلى طول الحدود ونقاط العبور جبل السلاطة لا فالة Djebel Slata La Fella كدية عزّة Koudiat Azza كرالة كارنكات ماوز Karenquat maoze هرّابة Harraba هنشير زاروان Hinchir Zarrouane .([979])

والملاحظ أن نفطة تعتبر منطقة عبور لقوافل تهريب الأسلحة إلى الجزائر وتشحن من مدنين إلى تونس أو المنستير والساحلّ وتشحن كذلك من تطاوين ومدنين وبني خداش في سيارات ثم عبّر جمال من مطماطة إلى الحامة وتسلك طريق بن قردان مدنين ومنها إلى صفاقس أو من بن قردان مدنين ومنها إلى قفصة.([980]) كما تقول بعض المصادر أن جمعية تالة كانت تنقل الأسلحة عبّر

977- نفسها.

978- م.ا.ت.ح.و بكرة، S504، رقم 597،تونس، 26 فيفري 1957، ص 351.

979- م.ا.ت.ح.و بكرة، S503، رقم 309، الكاف، 26 فيفري 1957.

980 - م.ا.ت.ح.و بكرة،S505، رقم 288، قابس، 1 مارس 1957، صص 732-741.

شاحنات الحرّس الوطني إلى الثوار الجزائريين والخطوط الهامة لتهريب الأسلحة عبّر خط تالة وبوربابة Bourbaiba تالة والجردة وسيف وتلابت وعين بودريس وتلابت وبوكفر Boucaffer.([981]) وأصبحت منطقة نفطة منطلقا لتهريب الأسلحة إلى الجزائر ويتم ذلك بترخيص من الحكومة التونسية وفي الآن ذاته أصبحت سبيطلة تمثل نقطة ترابط بالنسبة إلى تهريب الأسلحة إلى الجزائر.([982])

وذكرت التقارير أنه يوم 2 مارس 1957 وصلت إلى الرديف قافلة من عشرة جمال محملة بالأسلحة وهي قادمة من بن قردان إلى أم العرائس عبّر سيارات الجيش التونسي كانت تحمل اللوحات التالية من فيدات سوداء Vedette noire N°9180 TU9 بيجو نوع 203 زرقاء فاتحة Peugeot 203 bleu marin N°55109 TU9 على ملك خليفة بن يحمد يقطن بفرنانة وبيجو 203 رقم 8785TU9 وبيجو 203 رقم 2365TU10 وسيتروان رقم 9697TU10 Citroen T.A.N وستروان رقم 1790TU8 وشاحنة بارليه camion Berliet n°2820TU8 وهي على ملك الغريبي من ماطر.([983])

وفي هذا الإطار تأتي الأسلحة المهربة إلى الفرق الجزائرية القريبة من الحدود داخل الجزائر وفي جنوب عنابة Philippe Ville وتعتبر تاجروين أهم قاعدة لتهريب الأسلحة.([984])

وتذكر المصادر أن الأسلحة يتم تهريبها عبّر البحرّ إلى جرجيس والقنطرة والزارات ووردت معلومات تفيد أنه خلال شهر ديسمبر 1956 تم تهريب الأسلحة عبّر طريق GP1 ليبيا- تونس حيث تمر كل يوم ست سيارات في اتجاهين وأما في شهر مارس فتدخل كل يوم اثنتا عشرة سيارة من ليبيا وإن تطاوين تلعب دورا كبيرا في تهريب الأسلحة من ليبيا وإن سيارات التهريب تستعمل أرقاما تونسية مزوّرة وينقل الجيش والحرّس الوطني الأسلحة من توزر إلى شبكية وتعتبر نفطة

---

[981]- م.ا.ت.ح.و بكرة، S504، رقم 657، قابس، 5 مارس 1957، ص .591

[982]- م.ا.ت.ح.و بكرة، S506 رقم 354، قابس، 14 مارس .1957

[983]- م.ا.ت.ح.و بكرة، S506 رقم 354، قابس، 14 مارس .1957

[984]- م.ا.ت.ح.و بكرة، S504، رقم 887، تونس، 26 مارس 1957، ص.365

وتوزر وتمغزة وشبيكة نقاط تبديل والالتقاء لتهريب الأسلحة المتجهة إلى الجزائر.([985])

وفي هذا السياق أيضا تمت مشاهدة شاحنة جزائرية في مركز الحرس الوطني بصفاقس حيث تم شحنها بأكياس مملوءة بالأسلحة وتنقل الأسلحة كذلك من مركز الحرّس الوطني بتوزر إلى نفطة وسيدي بو هلال ثمانية عشر كلم شمال شرق توزر.([986]) وأفادت التقارير أن شاحنة تابعة للجيش التونسي من الفوج الأول نقلت الأسلحة من توزر إلى شبيكة وفي الآن ذاته تمت الإستعانة بشاحنات الجيش من قبل الحرّس الوطني لنقل الأسلحة.([987])

كما تنقل الأسلحة والعتاد الحربي من طرف الحرّس الوطني التونسي وسيارات بعض الإدارات التونسية مثل البريد التونسي(PTT) حيث تم شحن ألف سلاح.([988])

وقد وجدنا في بعض المصادر أنّ هناك قاعدة بسوق الأربعاء تزود منطقة سوق أهراس والولاية الأولى والثانية بالأسلحة وقاعدة تاجروين وقلعة سنان تزود الولاية الأولى خاصة منطقة سدراته وقاعدة تلابت وتالة تزود منطقة الأوراس بالأسلحة.([989])

أن مسعود المقراني رئيس جمعية رابطة مساعدة الجزائريين في منطقة باجة يقوم بتهريب الأسلحة من تونس إلى منطقة خمير.([990])

ووردت معلومات تفيد أن الأسلحة يتم تهريبها في اتجاه وادي سومية Ouad Soumiesوالهمامة في سيارات من الكاف وتاجروين وتالة والباكسور Ebba Ksour في عدة نقاط من المناطق المتاخمة لحدود الساقية، بورهانم Bour Hanem وقلعة سنان. وخط سير التهريب في اتجاه الشمال منطقة وادي ملاّق

[985] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S505، رقم 461، قابس، 29 مارس 1957، ص.754.

[986] -نفسها، ص 771.

[987] -نفسها، ص772.

[988] - م.ا.ت.ح.و بكرة،S504، رقم 987، تونس، 4 أفريل 1957، ص 240.

[989] - م.ا.ت.ح.و بكرة،S504، رقم 1154، تونس، 17 أفريل 1957، ص372.

[990] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S504، رقم 1415، مجاز الباب، 24 أفريل 1957، ص .822

Mellegue والمين Mins واسطة D'louasta والهمامة والفتلة ولتربط بالشيخ محمد وتمر بقرن الحلّفايةGuer Halfaya والهرابة.([991])

وأصبح معتمد ذهيبة منسقا ومسؤولا عن تهريب الأسلحة من وزان ونالوت إلى ذهيبة.([992])

وتذكر لنا المصادر أن صالح بن يوسف بعث بكمية كبيرة من الأسلحة إلى الثوار الجزائريين.([993])

وأفادت التقارير أن الأسلحة كانت تدخل أيضا من نالوت عبّر سيارات الشرطة الليبية إلى ذهيبة ومنها إلى مدنين بسيارة معتمد الذهيبة وتعتبر دوز منطقة هامة جدا لتهريب الأسلحة حيث تنطلق الشاحنة محملة بالأسلحة من تطاوين إلى تبرسق أمّا الحرّس الوطني فينقل الأسلحة في شاحنة من مدنين إلى تونس. وأشارت المصادر أيضا إلى أنه تم نقل أكثر من ألف سلاح خلال شهر مارس 1957 وأكّدت المعلومات الواردة أن التهريب يتم من تونس والقواعد الخلفية مثل سوق الأربعاء وتاجروين وتلابت وتبقى هذه المناطق هامة وهنالك مسالك وطريق بحرّي بين طبرقة والقالة. وفي الفترة الممتدّة من 14 نوفمبر 1956 إلى 13 جانفي 1957 وخلال شهرين تم تهريب ثلاث مائة وأربعة وتسعين سلاحا في أكياس كبيرة وتحويل مائتي كيس في شهر، حيث تحول إلى تلابت ثم توزع على الفرق العسكرية المتواجدة في الأوراس والنمامشة. ويعتبر نشاط قاعدة سوق الأربعاء وتاجروين نشاطا متشابها ولها ارتباط ضعيف مع قلعة سنان والكاف وعين دراهم وطبرقة وهنالك ألف سلاح يهرب عبّر الحدود التونسية الجزائرية ثم إلى الجزائر من المنطقة الشمالية.([994])

وقدمت يوم 16 أفريل 1957 من طرابلس قافلة تهريب متكونة من عشرة جمال خاصة بالجزائر واتبعت طريق بني خداش- الحامة- الرديف ويحرّسها

---

[991] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S503، رقم 702، الكاف، 26 أفريل 1957.
[992] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S505، رقم 643، قابس، 30 أفريل 1957، ص 782.
[993] - نفسها، ص 783.
[994] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S504، رقم 987، تونس، 16 أفريل 1957، ص 249.

عشرة أفراد تونسيون وعشرون فردا جزائريا وقافلة أخرى تتكون من ثلاثة جمال قادمة من بئر الحافي وانطلقت من جميلة بن قردان طريق بئر الحافي قفصة.([995])

تسلك القوافل العسكرية طريقا صحرّاوية لتصل إلى مدنين وجميلة وتمر بين الفات Alovet والقونو Elgouno والمقيسم M'guissem وعلم بمرور سيارة يقودها الطالب العربي، محملة بالأسلحة سلكت طريق بن قردان- مدنين- قبلي- قفصة - قبلي - توزر.([996])

وفي هذا السياق أيضا يتحدث فتحي الذيب عن أن هنالك دفعة من الأسلحة تم نقلها إلى الحدود التونسية حيث استلمها المسؤول الجزائري مكلف بإدخالها إلى الجزائر.([997])

وبداية من النصف الثاني من شهر ماي 1957 تم إمداد الجبهة الشرقية بالسلاح عبّر التراب التونسي حيث تم تهريب الصفقة التشيكية وهي تحتوي على ثلاث مائة وخمسين طنا تم إيصالها إلى الجبهة الشرقية وفي الآن نفسه تم تهريب أيضا الكمية المخزونة بمطروح حيث عبّرت الأراضي التونسية.([998])

وفي هذا الإطار اعترف الجنرال سلانSalan في شهر جويلية 1957 بتهريب ألف وخمس مائة قطعة بسلاح إلى الجزائر كل شهر بصفة رسمية وتأتي نسبة ثلاثة أرباع من هذه الأسلحة من تونس والربع الآخر من المغرب وأشار كذلك أحد المؤرخين الفرنسيين إلى أن قطع الأسلحة التي نقلت من تونس إلى الجزائر في النصف الأول من سنة 1957 قدرت بأكثر من ثمانية ألاف قطعة سلاح.([999])

وتفيد المعلومات الواردة في الوثائق أنه تمّ تهريب أكثر من خمس مائة قطعة حربية منها عشرون رشاشا تم إرسالها إلى تونس وتاجروين وكان التهريب يتم

---

[995] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S505، رقم 505، قابس،27 أفريل 1957، ص 433.
[996] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S505، ت رقم 634،قابس، 30 أفريل 1957، ص 799.
[997] - الذيب، عبد الناصر والثورة الجزائرية، ص.331
[998] - الذيب، عبد الناصر والثورة الجزائرية، ، ص 353-355.
[999] - Teguia Mohamed, L'Algérie en guerre, Alger, 1981,p323.

من المنطقة الحدودية التونسية الليبية عن طريق ليبيا إلى مدنين باتجاه تونس وفي سيارات مدنية وسيارات الحرّس الوطني وتمر الشاحنات الدولية في الليل من الساعة 19 إلى 22 من الديوانة التونسية ويرافقها الحرّس الوطني إلى مدنين ومن 13 إلى 21 أكتوبر 1957 دخلت ثلاث عشرة شاحنة مملوءة بالأسلحة وفي مدنين شحنت الأسلحة عبّر سيارات الجيش التونسي والحرّس الوطني إلى تونس.([1000])

إضافة إلى وجود أسلحة تأتي من ليبيا من قاعدة الجهة بسيدة Pisida بطرابلس إلى مخزن مدنين كما أنه تم أيضا شحن الأسلحة التي قدمت من سوريا إلى مدنين.([1001])

وفي هذا الإطار أيضا كانت تونس تستقبل الأسلحة وتأوي قادة الجبهة وتنقل الأسلحة وتخزنها حيث تأتي شاحنات محملة من ليبيا وتحمل لوحة بها رقم ليبي وفي مدنين يتم تفريغها لتنقلها شاحنات عسكرية تابعة للجيش التونسي علاوة على أن لجبهة التحرّير الجزائرية شاحنات موجودة بليبيا من نوع مرسديس وهي تحمّل رقم ولوحة ليبية وتتجه مباشرة إلى تونس تحت حماية الحرّس الوطني من الحدود الليبية التونسية ويتم خزن الأسلحة في قاعدة الحرّس الوطني بتونس ثم تشحن إلى القواعد الحدودية بسيارات الحرّس الوطني والجيش التونسي ولكن بعد أحداث الساقية وضعت كتابة الدولة للداخلية التونسية سيارات الحرّس الوطني تحت ذمة الثوار الجزائريين وتصرفهم ([1002])

وتحدث الذيب أيضا عن دخول كمية جديدة من المتفجرات يوم 19 فيفري1958 والتي تم ترحيلها فورا إلى تونس ثم إدخالها إلى الجزائر.([1003]) وفي هذا السياق أشارت صحيفة العمل التونسية إلى أن كميات من الأسلحة تتسرب من ليبيا والمواقع الشرقية عبّر الحدود.([1004])

[1000] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S370، رقم تقرير 2519، صلامبو، في 12 نوفمبر 1957، ص4.

[1001] - نفسها، رقم تقرير 2716، صلامبو، في 12 8 ديسمبر 1957، ص5.

[1002] - م.ا.ت.ح.و بكرة،S371، ت رقم 265، صلامبو، في 5 فيفري 1958، ص ص 4و5.

[1003] - الذيب، عبد الناصر والثورة الجزائرية، ص373.

[1004] - العمل، ع 727، 22 فيفري 1958، دخول الأسلحة إلى الحدود، ص3.

وتحدث المؤرخ القنطاري عن أنه كان يتم صنع الأسلحة في منطقة سوق الأربعاء بداية من سنة 1958 والأنواع هي تركيب القنابل وصنع القنابل الإنقليزية Bungalor وفي المنطقة الثامنة وفيها الجبهة الثانية من قطاع أربعة عشر exsecteur من جبل مكثر حتى عين الصفراء.([1005]) وهذا الشيء يذكره الجنرال الفرنسي الذي أقر بوجود معمل لتصليح الأسلحة ولصنع الخراطوش في جبل جالوDjello ([1006])

وأشارت التقارير أيضا إلى أن جبهة التحرّير الجزائرية كانت تشكو من قلة المخزونات العسكرية بتونس ممّا دفعها إلى الإكثار من شحن الشاحنات القادمة من ليبيا.([1007])

وأدلى الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة بحديث إذاعي إلى وكالة الأنباء الشرق الأوسط: قال فيه" لقد قلت منذ سنتين غداة إحرّاز تونس على استقلالها إنني أنصح الجزائريين بأن يواصلوا الحرب ضدّ فرنسا إلى ما لا نهاية حتى تعترف بحق الجزائريين في الاستقلال وإنني لن أعطّل حرّكة تهريب السلاح نحو الثوار الجزائريين".([1008])

نصح بورقيبة الجزائريين بمواصلة القتال حتى الاعتراف باستقلالهم وأكّد أنه لن يرضخ للمساومات والإغراءات والاعتداءات الفرنسية بتعطيل حرّكة تهريب السلاح إلى الجزائر.

والملاحظ أن الأسلحة قد هربت عبّر الجو سنة 1958 ونلمس ذلك في شهادة عبد الجليل المهيري الذي صرح انه تم شحن طائرة أسلحة من إيطاليا إلى مطار العوينة بتونس ورافقها محمد الغرياني وحتى لا ينكشف أمرها من قبل الفرنسيين

[1005] - Guentari, organisation, pp 635-654.

[1006] - Faivr Maurice, LALN exterieure, face aux barrages frontière,RIHM N°76 p22

[1007] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S371، ت رقم 636 صلامبو، في 10 فريل 1958، ص.6

[1008] - العمل، ع 837، 3 جويلية 1958، تصريحات الرئيس بورقيبة، ص1و3.

أقلعت في الوقت المخصص للطائرة المدنية التونسية المتجه إلى تونس وذلك لتغليط الفرنسيين وعدم جذب إنتباههم".([1009])

وللإشارة فان هذا الطرح أكّده الجنرال الفرنسي الذي اقر بتهريب الأسلحة عبّر الطائرات وذكر أجهزة الاتصال الراديو السلكية واللاسلكية التي تم شحنها عبّر الطائرات.([1010])

وقد صرح الزعيم صالح بن يوسف لإحدى وكالات الأنباء "بأنه أعطى أوامر بقتل حسين بوزيان لأنه يتعرّض لقوافل التسليح الجزائرية".([1011])

رفض بن يوسف المساومة على السلاح الجزائري وأعطى أوامر بقتل كل من تسول له نفسه اعتراض قوافل تهريب الأسلحة الجزائرية حتى يكون عبّرة لمن يعتبر.

وأشار تقرير آخر إلى تهريب الأسلحة عبّر الحدود البرية التونسية الليبية وكذلك عبّر الموانئ التونسية وخاصة ميناء تونس وسوسة وصفاقس.([1012])

وفي هذا الإطار أيضا تمت ملاحظة دخول العديد من السيارات المحملة بالأسلحة من ليبيا وتوجهت نحو القيروان والكاف.([1013])

ويقول بلقاسم المرزوقي في استجواب له بأنه " كان يعمل مع الثوار الجزائريين مثل صالح القبايلي ومحمد الجزائري اللذين كانا يعملان ضمن فرقة الطالب العربي السوفي وقال كذلك:" كنت أهرب الأسلحة بين مدنين وقابس ودوز والمتلوي وذلك لإعانة الأخوة الجزائريين".([1014])

[1009] – شهادة عبد الجليل المهيري.

[1010] - Faivr Maurice, LALN exterieure, face aux barrages frontiere,p22,23, RIHM N°76

[1011] - العمل، ع 1033، 15 فيفري 1959، تصريحات صالح بن يوسف، ص1.

[1012] – م.ا.ت.ح.و بكرة،S371، ت رقم 262، بنزرت، 6 مارس 1959، ص9.

[1013] - نفسها، ت رقم 737 بنزرت، 4 جوان 11959، ص8.

[1014] – نفسها، ع 1207 ، 10 سبتمبر 1959 ، تهريب الأسلحة ، ص 5

والملاحظ أن الأسلحة كان يتم تهريبها من تونس إلى سوق الأربعاء وهنالك طريق من الكاف إلى الساقية ومن الكاف إلى قلعة السنان.([1015])

ويذكر مصدر فرنسي آخر أن تهريب الأسلحة يتم عبّر شاحنات تنطلق من تونس إلى الكاف ومن تونس إلى غار الدماء ومن ليبيا إلى تونس مباشرة.([1016])

وشهدت حرّكة التهريب نسقا متسارعا خلال شهر نوفمبر1958 وذلك بمرور خمس شاحنات لجبهة التحرّير الوطني الجزائرية قادمة من ليبيا محمّلة بالأسلحة عبّر الطريق السريعة رقم GP1 1 متجهة إلى تونس تحمل خمسين طنا من الأسلحة والمعدّات وفي الآن نفسه توجهت إلى ليبيا اثنتا عشرة شاحنة حيث تم إرسال الأسلحة إلى القواعد الخلفية.([1017])

لكن سرعان ما شهدت حرّكة تهريب الأسلحة مرحلّة تذبذب مردّه إلى سوء تفاهم بين تونس والجبهة حول العقد الذي برمته الحكومة التونسية والشركة الفرنسية للبترول الذي يسمح بمرور أنبوب البترول من تونس وهذا الشيء رفضته جبهة التحرّير ولذلك توترت العلاقات بين الطرفين وانعكست على دخول الأسلحة ويتحدث محمد حربي عن "أن السلطات التونسية قد أوقفت عمليات تهريب الأسلحة خلال شهر جوان 1958 واستولت على كمية من الأسلحة وكررت الشيء ذاته في ما بعد على مرحلّتين الأولى في ديسمبر 1958 والثانية في فيفري وجوان 1959".وللتذكير فأنّ هذه الإتفاقية وقع تجميدها ولم تطبق إلاّ بعد حصول الجزائر على استقلالها بسنوات طويلة.([1018])

ولكن سرعن ما عادت العلاقات التونسية الجزائرية إلى وضعيتها الطبيعية واسترجعت عملية تهريب الأسلحة نشاطها الطبيعي عبّر طريق GP1 في اتجاه تونس حيث تم إدخال خمسين طنا من الأسلحة وإرساء سفينتين إيطاليتين بميناء تونس لحساب شركة النجار وهي تعمل لحساب جبهة التحرّير الوطني الجزائرية

[1015] - م.ا.ت.ح.و بكرة،S371، ت رقم بنزرت 19 أكتوبر .1959
[1016] - م.ا.ت.ح.و بكرة،S371، رقم 1429، بنزرت، 17 نوفمبر 1959.
[1017] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S371، رقم 1547، بنزرت، 15 ديسمبر 1959.
[1018] - حربي، جبهة التحرّير، ص 178

وتم تفريغ حمولة قدّرت بأربعين طنا من الأسلحة ذات صنع ألماني.([1019]) وأفادت المعلومات أيضا أنه خلال شهر جوان 1960 دخلت ثلاثون شاحنة محملة بالأسلحة والمدافع إلى تونس العاصمة والكاف.([1020])

وخلال شهر جويلية تم توزيع مائة وعشرين مدفع هاون على الجيش الجزائري ودخلت شاحنتين([1021]) ووردت معلومات تفيد أنه تمت مشاهدة قافلة من خمسة جمال تابعة لجيش التحرّير الوطني الجزائري قرب برج بورقيبة بذهيبه محملة بالأسلحة في الطريق الصحرّاوية.([1022]) وفي هذا الإطار أيضا تم تهريب ذخيرة ومتفجرات من بلجيكا بقيمة أربعين ألف دولار وهي من أصل بولوني وكذلك تم تهريب تسع عشرة مركبة أومدرعة يوغسلافية قدمت من ليبيا وقد استلمها جيش التحرّير الجزائري. وتم أيضا شحن أسلحة من 75.SR إلى معسكر وادي ميلاق من صنع صيني.([1023])

نلاحظ مما سبق ذكره تكاثف الجهود لإنجاح عملية توفير الأسلحة للثورة الجزائرية عن طريق جمع الأسلحة الموجودة بتونس التي تبرع بها المواطنين والمقاومين التونسيين بعد إعلان الاستقلال أو عن طريق تهريب الأسلحة إلى الجزائر القادمة عبّر البر والبحرّ والجو من الخارج والتي شاركت فيها الحكومة التونسية بنقلها عبّر الجيش التونسي والحرّس الوطني والمخزن والولاة والمعتمدين ورؤساء الشعب الدستورية واليوسفيين والجزائريين وقد تم اعتماد استراتيجية محكمة حيث تم تنويع طرق ومسالك شملت كافة التراب التونسي وقد عرفت نوع من تذبذب ولكن سرعان ما عادت إلى سالف عهدها.

[1019] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S371، رقم 47، بنزرت، 15 جانفي 1960، ص12

[1020] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S371، رقم 871، بنزرت، 9 جويلية 1960

[1021] - نفسها، رقم 1970، بنرزت، 9 أوت، 1960،ص1

[1022] - نفسها، رقم 1091، بنرزت، 10 سبتمبر 1960، ص 19

[1023] - الزهرة، ع15084، 25 جوان 1956، مخازن الأسلحة، ص2

والملاحظ أن عملية تهريب الأسلحة هي مهمة شاقة وخطيرة حيث تعرض المشرفين عليها إلى اعتداءات الجيش الفرنسي مما أدّى إلى استشهاد البعض منهم وجرح آخرين والوقوع في الأسر ودخول السجن.

وكل هذه الجهود من أجل إنجاح الثورة الجزائرية والمحافظة على ديمومتها وحفزها على مواصلة الكفاح لتحقيق الاستقلال.

ب- مخازن الأسلحة:

لقد شهد تخزين الأسلحة التي تهرب إلى تونس عبّر البروالجو أو البحرّ تطورا وتوسّعا بمرور الأيام في مخازن منتشرة في كامل البلاد التونسية وقد تحدثت عنها التقارير الفرنسية وقد عثرت السلطات الفرنسية على مجموعة جزائرية تعمل بين تونس وعنابة ولها مخزن للأسلحة بمنطقة متيال فيل([1024]) وذكرت بعض المصادر أنّ هنالك مخزن للأسلحة بجربة يتم تخزين الأسلحة فيه من طرف البحارة بجرجيس.([1025]) كما وجدت خمسة مخازن أسلحة في منطقة رقدالين Regadalin. ([1026])

وتحدثت التقارير كذلك عن طريقة تخزين الأسلحة ففي المرحلّة الأولى تخزن الأسلحة في مخازن مكثر وسوق الأربعاء ثم تنقل في المرحلّة الثانية إلى الجزائر في سيارات وزارة التجهيز.([1027])

وأشارت التقارير أيضا بأن الأسلحة القادمة عن طريق البحرّ يتم تفريغها وانزالها وخزنها في منطقة الوطن القبلي بقليبية ومنطقة الساحلّ بأكودة وسوسة والمنستير ووجدت مخازن أيضا وبني خيار والأنبار بجبل الجلود وتخزن الأسلحة في المخازن عبّر عناصر من الحزب الحرّ الدستوري وأهم مراكز التخزين كانت بالمهدية وسليمان والقيروان وقرنبالية ومجاز الباب ومكثر وسوق الأربعاء.([1028])

[1024] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S505، رقم 417، قابس، 12 افريل، 1956، ص 416.

[1025] - نفسها

[1026] - نفسها، رقم 634، قابس، 30 أفريل 1960، ص.798

[1027] - نفسها ، S504، رقم 1000، صلامبو، 13 جوان 1956، ص .118

[1028] - نفسها ، S503، رقم 1084، صلامبو، 26 جوان 1956، ص.130

وتحدّثت التقارير عن وجود مخزن أسلحة بمغفيق Mghiguig ([1029])

واكتشفت السلطات الفرنسية يوم 12 أوت 1956 مخزنًـا هامًـا للأسلحة بمدينة منوبة تحت حماية وحرّاسة متطوعين تونسيين وجزائريين وجدت فيه أسلحة وسيارات رونو ذات لوحات جزائرية.([1030])

كما أفادت المعلومات الإستعلماتية فرنسية بوجود مخزن للأسلحة في منطقة هدّاش Haddeche وكان في كلفت زايد بن علي وهو قائدا للثوار التونسيين سابقا وفي جهة توجان بمطماطة ومنطقة الشوامخ بني خداش هنالك مخزن للأسلحة لدى تاجر عين تونين.([1031]) وعموما فلقد تعددت مخازن الأسلحة في عديد من المناطق من البلاد وقد عمل عديد التونسيين على المحافظة على سرية هذه المخازن أو المخابئ، بل سعي العديد منهم إلى وضع مخازنه الخاصة ومحلّاته على ذمة هذه الأسلحة المهرّبة حتى لا ينكشف أمرها ممّا يوقع الحكومة التونسية في مأزق وربما تكون عرضة إلى اعتداء الفرنسية.

إذ تحدثت هذه التقارير عن وجود مخزن أسلحة هام بمنوبة تحت حرّاسة مشتركة من عناصر أمن باردو وعسكريين جزائيين([1032]) وحسب معلومات وردت يوم 7سبتمبر1956 بأن هنالك محطة إنزال وإفراغ الأسلحة بتونس ونابل والحمامات.([1033])

وأشارت هذه التقارير كذلك إلى وجود مخزن صغير للأسلحة في منطقة دلأوبيرة([1034]) وحسب المعلومات الواردة تتحدث عن وجود مخازن للأسلحة في جرجيس وجربة حيث يتم خزن الأسلحة المهربة عبّر البر والبحرّ بجرجيس.([1035])

[1029] - نفسها ،S505، رقم 748، قابس، 27 جوان 1956، ص.543.

[1030] - م.ا.ت.ح.و بكرة،S504، رقم 1829، صلامبو، في 14 أوت 1956، ص .270.

[1031] - م.ا.ت.ح.و بكرة،S505، ت رقم 1036، قابس،26 أوت 1956، ص 598.

[1032] - نفسها ،S504، ت رقم 1582، صلامبو، 31 أوت 1956، ص165.

[1033] - نفسها، ت رقم 1671، صلامبو، في 13 سبتمبر 1956، ص .275.

[1034] - نفسها، ت رقم 1470، صلامبو، في 24 سبتمبر 1956، ص 505.

[1035] - نفسها ،S506، رقم 1264، قابس، 15 أكتوبر 1956.

والملاحظ أنه يوجد في ثكنة الحرّس الوطني كذلك بسوق الأربعاء مخزن للأسلحة وقد صرح أسير بذلك خلال استجوابه بأن هنالك مخزن للأسلحة على بعد ستة عشرة كلم غرب غار الدماء وهنالك كمية هامة من الأسلحة في مخزن جزر كرياتس I lesKuriats ويوجد مخزن برأس الرديماس على بعد خمسة عشرة كلم شمال المهدية.([1036])

أشارت هذه التقارير أيضا إلى وجود مخزن غرب الوطن القبلي بين منزل خيار وقربة وما بين القالة وطبرقة.([1037]) وتم فتح ثلاثة مخازن للأسلحة بجهة نفزاوة منذ أسبوع علما بأنه يوجد الأول بقبلي والثاني بنقةNegaa والثالث بسوق الأحد.

وأشارت هذه التقارير أيضا إلى وجود مخزن للأسلحة بقفصة حيث ترسل إليه الأسلحة عبّر وذرف وهنالك شحنة أسلحة وصلت إليه وأشرف عليها الحرّس الوطني والجيش التونسي إذ تم نقلها عبّر سيارتهم وتم تخزين الأسلحة في خنقةHanga سيدي بوزيد وهنالك مخزن للأسلحة بريات الكرشاوا Reblet El Karchawa وهي تبعد أربعة وستون كلم على بن قردان.([1038])

ووردت معلومات أخرى تفيد بوجود مخزن هام للأسلحة في منطقة بئر أم علي وتونس وأن الغابة هي حامية مخزن بئر أم علي.([1039]) وأفادت كذلك بوجود مخزن هام للأسلحة بتلابت ومنها أم بئر أم علي.([1040]) وتحدثت المعلومات عن وجود أهم المراكز لفرز الأسلحة وخزنها ببني خذاش وجرجيس والساحلّ.([1041])

وأشارت كذلك إلى وجود مخزن للأسلحة بمنجم الشواشية Mine Chouachia على بعد عشرة كلم شمال شرق وادي مليز.([1042])

[1036] - نفسها ، S504، رقم 2153، تونس، 26 نوفمبر 1956، ص .307.
[1037] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S504، رقم 2275، تونس، 13 ديسمبر 1956، ص318 .
[1038] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S505، رقم 1411، قابس، 28 ديسمبر 1956، ص ص 641، 642.
[1039] - نفسها ، S504، رقم 2385، قابس، 28 ديسمبر 1956، ص 567
[1040] - نفسها، رقم 50، تونس، 6 جانفي 1957، ص .214.
[1041] - نفسها ، S505، رقم 122، قابس، 29 جانفي 1957، ص 723.
[1042] - نفسها ، S504، ت رقم 597، تونس، 26 فيفري 1957، ص 351.

وقد أقر الأسير خنّوف Khennouf وهو عسكري سابق وسائق القائد عمارة العسكري خلال استجوابه بوجود مخزن هام للأسلحة والمواد المعيشية والغذائية والأدوات في ثكنة الحرّس الوطني بسوق الأربعاء حيث يوجد كذلك مقر لإيواء سائقي سيارات جيش التحرّير الجزائري وأقر أيضا بوجود مخزن للأسلحة في تاجروين.([1043])

ومراكز توزيع الأسلحة هي سوق الأربعاء وتاجروين وتالة وتلابت والرديف وهنالك مخزن للأسلحة بتطاوين.([1044])

هنالك مخزن للأسلحة في برج الحمام على بعد عشرة كلم غرب عين دراهم.([1045]) والأسلحة التي تهرب عبّر البحرّ إلى جرجيس والقنطرة والزّارات والتي تعتبر مخزنا هاما للأسلحة المهربة.([1046])

وتذكر بعض المصادر أنه تم تحويل مخزن ومستودع القائد عمارة العسكري من سوق الأربعاء إلى مكان مجهول ما بين 19 و20 مارس 1957، وهذا بتأييد وتشجيع من والي سوق الأربعاء.([1047])

وأشارت المعلومات أيضا إلى أن الحرس الوطني كان يخزن الأسلحة في نفطة وتوزر وقبلي ثم ينقلها إلى مخزن سيدي بوهلال بقفصة بمساعدة مـن الجيش الـتونسي.([1048])

وتقول بعض المصادر إن الهادي مؤمن عين الممثل العسكري لجبهة التحرّير الجزائرية بولاية مدنين ليساعده مهربو الأسلحة بتطاوين على تهريب الأسلحة من الذهيبة ورمادة ورؤساء الشعب الدستورية في تلك المناطق ومنهم مبروك بن محمد الفلاح ومحمد بن ضيف ا وعبد ا محمد بن عبد المؤمن من

[1043] - نفسها ، S504، ت ، رقم 637، تونس، 1 مارس 1957، ص .237.
[1044] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S505، رقم 288، قابس، 01 مارس 1957، ص ص 741-742.
[1045] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S504، رقم 887، تونس، 26 مارس 1957، ص365.
[1046] - نفسها ، S505، رقم 461، قابس، 29 مارس 1957، ص 754.
[1047] - نفسها ، S504، رقم، تونس، 04 أفريل 1957، ص248.
[1048] - نفسها ، S505، رقم643، تونس، 30 أفريل 1957، ص817.

جليدات تطاوين يسكن بالرقبة وقد أصبح مسؤولا جديدا يساعد الهادي مؤمن وكذلك شبابي بن محمد كيس من زورقان.([1049])

والملاحظ أن جبهة التحرّير أصبحت تشكو من قلة مخازن الأسلحة ولهذا أصبحت تخزن الأسلحة لدى مراكز الحرّس الوطني وثكناته بولاية مدّنين وثكنة بيشون Bichon (حفوز) بالقيروان ومنها تشحن إلى الثوار المتواجدين بمكثر.([1050])

وفي هذا الإطار أيضا تحدثت التقارير عن أن الأسلحة المهربة كانت تتجه إلى مخازن موجودة في بناءات وعمارات بتونس.([1051])

وتشير التقارير كذلك إلى أن الكثير من الشاحنات المحملة بالأسلحة دخلت من ليبيا واتجهت إلى تونس حيث يوجد مخزن للأسلحة في ثكنة الحرّس الوطني بتونس ومنها تنقل إلى ثكنة الحرس الوطني بيشون غرب القيروان والتي تعتبر مركزا وسطا لتشحن إلى القواعد الحدودية وهي قريبة من مكثر وفي منطقة بيشون يتم تخزين الأسلحة وتوزيعها على بقية المناطق الحدودية.([1052])

وعلى المستوى اللوجستي أصبحت القيروان مركز ربط ونقطة متقدّمة وقد عوضت تونس وأصبحت تستقبل الأسلحة الواردة من ليبيا ثم توجه إلى مخزن للأسلحة بباجة ثمّ تنقل منه الأسلحة إلى سوق أهراس.([1053])

وفي هذا السياق يبقى أهم مخزن للأسلحة لجبهة التحرّير الجزائرية قاعدة تونس حيث تأتي إليه الأسلحة القادمة من ليبيا ومن البحر.([1054])

وتحدث المؤرخ قنطاري عن مخازن للأسلحة والذخيرة والمواد الغذائية إذ تأتي هذه المواد من مصر وليبيا وأوروبا عبّر البر والبحر تكون تحت حراسة مشددة وفي مناطق سرية وتوجد المخازن بتونس ومقرين وسوق الأربعاء وباجة

[1049] - نفسها.

[1050] - نفسها ، S370، ت رقم 2716، صلامبو، 8 ديسمبر 1957، ص3

[1051] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S371، ت رقم 636، صلامبو، 10 أفريل 1958،

[1052] - م.ا.ت.ح.و بكرة ، ت رقم 786، صلامبو، 9 ماي 1958، ص 5و6

[1053] - نفسها، ت رقم 941 صلامبو، 6 جوان 1958، ص6

[1054] - نفسها، رقم 1416، بنزرت، 20 سبتمبر 1958. ص6.

وتاجروين والقيروان وحسي عين دراهم وغار الدماء وحيدرة وتلابت والرديف وقفصة ومدنين وتالة وتوزر والكاف وقلعة سنان والقصرين وفرنانة والمتاوي وهذه الأسلحة تنقل عبّر جمال وسيارات جبهة التحرّير والحرس الوطني والجيش التونسي إذ تنقل في البداية إلى ثكنة فورد جامول Ferdjamoul بتونس ثم توزع على عدّة معسكرات قريبة من سوق الأربعاء والوشتاتة Chattata وساقية سيدي يوسف وقلعة سنان والمناطق الداخلية المحاذية للطريق الداخلي.([1055])

ما يلاحظ إن الحكومة التونسية عملت على توفير مخازن آمنة للأسلحة الجزائرية في كافة الأراضي التونسية وفي قواعد الجيش والحرّس الوطني والمراكز الأمنية وفق استراتيجية مدروسة ومحكمة ومنها تنطلق سيارات وشاحنات محمّلة بالأسلحة إلى الحدود الجزائرية التونسية.

II- الدعم العسكري

1- انضمام التونسيين للثورة الجزائرية

اندلعت بالبلاد التونسية ثورة مسلحة سنة 1952 ضدّ الاحتلال الفرنسي وقد آزرها المجاهدون الجزائريون ونلمس ذلك من خلال حديث المجاهد الجزائري بو بكر بن زينة أنه قام بتدريب فوج من المناضلين لمدّ الدعم لأشقائهم التونسيين وكانوا على أتم الاستعداد للإلتحاق بهم وأكّد أنه اتصل بالثوار التونسيين وبقي معهم.([1056]) مما سبق ذكره نلاحظ أنّ هناك تنسيق وتعاون بين التونسيين والجزائرين ونلمس ذلك من خلال المساعدة التي قدّمت للتونسيين خلال ثورتهم لأن العدوّ واحد.

وفي هذا الإطار صرّح المقاوم عبد الوهاب السندي بأنه خلال اندلاع الثورة التونسية صدرت أوامر من الديوان السياسي للحرب الدستوري التونسي سنة 1954 إلى المقاومين التونسيين للدخول إلى الجزائر والدعوة الجزائريين للثورة وطلب منهم المساعدة ومن هذا المنطلق دخلت أربع فرق من المقاومة المسلحة

[1055] -.Guentari, organisation, T II, pp 772-773

[1056] - مجلة أول نوفمبر، ع 87 نوفمبر 1987، المجاهد بو بكر الصديق بن زينه، ص ص 19-20.

التونسية إلى الجزائر والشرق الجزائري ومن بينهم فرقة بوزيان التي توجهت إلى جبهة الشريعة وعقدت اجتماعات بالجزائريين وطلبت مساعدتهم بتقديم الأسلحة والأموال وبقوا لمدّة شهر ثم دخلوا إلى جبهة النمامشة وبئر العاتر وبقوا اشهرا ثم عادوا وقد تطوع أربعة جزائريين في المقاومة التونسية وتحصلوا على الأسلحة والأموال.([1057])

وهذا الرأي يذهب إليه الباحث محمد لحسن الزغيدي حيث أكّد "أن من بين الأسباب التي أدت إلى خروج فوج من المجاهدين إلى الجبال ما بعد ماي 1954 في زي الثوار التونسيين التحضير للثورة المسلحة بهدف إزالة الخلافات وتحضير الأعراش للانضمام إلى هذا الخط الجديد وتنظيم عملية التنسيق مع الثوار التونسيين الذين كانوا يتسلّلون إلى الأراضي الجزائرية".([1058])

وهذا الطرح أشارت إليه جريدة "الزهرة"أيضا إذ ذكرت أن صالح بن يوسف اتصل بواسطة عبد ا عبعاب في شهر أوت 1953 بأحمد بن بله وبمحمد بن حمادي الغرير شهر بإسم حمادي الريفي "المغربي" واتفقوا على التنظيم الفني للحرّكة الثورية التي وقعت في أوائل 1954.([1059]) ونستنتج من هذا الإتفاق هو توحيد العمل العسكري في المناطق المغاربية لتوهين واضعاف الجيش الفرنسي بتشتيته عبّر المناطق وأن القادة يهدفون إلى مغربة الحرب.

وفي هذا السياق أيضا أدلى صالح بن يوسف بحديث إلى صحيفة بريطانية" السونداي تايمز" أكّد فيه " أن سبب استئناف المجاهدين التونسيين للمعارك العسكرية ضدّ الجيش الفرنسي هو لتهوين الجهد العسكري الفرنسي بالبلاد التونسية".([1060]) ومن هذا التصريح نتلمس أن استئناف المقاومة التونسية لنشاطها

[1057] - م ت ح و، شهادة عبد الوهاب السندي، رقم 101، قفصة، 30 ديسمبر 1993.

[1058] - زغيدي محمد لحسن ، التحضيرات السرية للثورة التحرّيرية، مجلة الذاكرة، ع 1، الجزائر، 1994، ص 25.

[1059] - الزهرة، ع 15244، 13 مارس 1956، اتصال صالح بن يوسف بأحمد بن بله وحمادي الريفي.

[1060] - نفسها، ع 15274، 19 أفريل 1956، تصريحات صالح بن يوسف، ص 1و2.

العسكري ضدّ الجيش الفرنسي لتخفيف الضغط على المجاهدين الجزائريين ولتشتيت وإضعاف وتهوين مجهوده الحربي.

وصرّحت الجريدة الفرنسية بأن العمليات العسكرية كانت عديدة بتونس وتتجدّد كل يوم وليست عمليات منعزلة إنما وراءها خطة عمل وتنسيق بين الثوار التونسيين وحركة التحرّير الجزائرية.([1061]) وما يمكن أن نستنتجه هو وجود تنسيق بين المقاومين التونسيين الجزائريين لمقارعة القوات الفرنسية في كافة المناطق المغاربية.

وأكّد بن يوسف أيضا على مواصلة الكفاح لتقويض صرح الاحتلال الفرنسي وقال:" بهذه المناسبة انحني بخشوع على لأرواح الشهداء من ضحايا تونس والجزائر والمغرب وأحيّي بكل فخر واعتزاز المجاهدين الأبرار في سائر أقطار المغرب العربي الذين استطاعوا بتضحياتهم وتفانيهم أن يعبّدوا سبل التحرّير الحقيقية في وجه المغرب العربي وأن يقرّبوا إليها موعد بزوغ فجر النصر والكرامة ضمن الوحدة العربية الإسلامية".([1062]) ونلاحظ كذلك الدور البارز الذي لعبه صالح بن يوسف في الدعوة والحثّ على المقاومة بصورة جماعية لإضعاف الفرنسيين وعدم ترك الأخوة الجزائريين لأنه يدرك أنّ الفرنسيين غير صادقين وأنه لا معنى لاستقلال تونس ما لم تستقل الجزائر.

وقد انتهت الثورة المسلحة التونسية بمفاوضات بين الحكومة التونسية والحكومة الفرنسية والملاحظ أنه تم رفضها من قبل الأستاذ صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الحرّ الدستوري الجديد وبعض القادة العسكريين. ولهذا انظم عـدد كبير مـن أنصاره إلى صفوف جيش التحرّير الجزائري عند اندلاع الثورة الجزائرية بصفة فردية أو بتكوين فرق عسكرية تونسية للمؤازرة والدعم أو بفرق عسكرية مشتركة تونسية جزائرية.

[1061] - الصباح، ع 1290، 4 مارس 1956، العمليات العسكرية بتونس، ص1.
[1062] - الصباح، ع 1307، 23 مارس 1956، خطاب صالح بن يوسف، ص1 و 4.

أ- المتطوعون التونسيون

تحدثت التقارير الفرنسية عن المتطوعين التونسيين الذين انظموا لمؤازرة الثورة الجزائرية لهذا تخوّفت الحكومة الفرنسية فعقد جاك شوفالي كاتب الدولة للدفاع الفرنسي اجتماعا مع الحاكم العام في الجزائر وبحث معه قضية تسرب الثوار التونسيين إلى الأراضي الجزائرية وفي الآن نفسه قام بزيارة إلى الحدود الجزائرية التونسية لدرس التدابير التي وجب اتخاذها لوضع حد لتسلّل الثوار التونسيين إلى الجزائر ومنعهم من مواصلة أعمالهم التي سجلت منذ فترة والذين ينشطون في المنطقة الترابية التي تمتد من سوق أهراس إلى تبسة.([1063])

وذكرت بعض المصادر الفرنسية عن وجود بعض العناصر التونسية من المتطوّعين للحرب بالجزائر مع الفرق العسكرية الجزائرية.([1064])

كل هذا أدّى بوزير الداخلية الفرنسي فرنسوا ميتران إلى تصرح قائلا:" أنه يعتقد أن هنالك بعض المستشارين العسكريين التونسيين مع الثوار الجزائريين.([1065])

وفي هذا السياق أيضا أشارت الصحف الفرنسية إلى التنسيق بين حرّكتي المقاومة المسلحة في البلدين إذ علم بوجود عدد من رجال المقاومة التونسية في صفوف المقاومة الجزائرية.([1066])

كما أشارت هذه الصحف إلى اشتباك وقع يوم 7 ديسمبر 1954 شمالي جهة الوادي بين فرقة تتركب من عشرة ثوار تونسيين كانوا متجهين نحو الحدود التونسية الجزائرية وبين فرقة من جند المهاري وقد جرح أثناء هذا الاشتباك أحد الثوار وألقي عليه القبض.([1067])

[1063] - الزهرة، 14378، 2 نوفمبر 1954، جاك شوفالي يبحث قضية تسرب الثوار التونسيين بالجزائر، ص1.
[1064] - نفسها، ع 14379، 3 نوفمبر 1954، وجود عناصر تونسية بالفرق العسكرية الجزائرية، ص1.
[1065] - نفسها، ع 14383، 7 نوفمبر 1954، تصريحات ميتران، ص1.
[1066] - الإرادة، ع 916، 16 نوفمبر 1954، تنسيق بين حرّكتي المقاومة التونسية والجزائرية، ص1.
[1067] - الصباح، ع 8,903 ديسمبر 1954، اشتباك بين ثوار تونسيين بالجزائر وفرقة المهاري، ص 1

وقد أدلى روجي ليونارد الحاكم العام على الجزائر بتصريح للصحافة قال فيه " إنه متأكّد بأن هنالك عددا قليلا من الثوار التونسيين تطوعوا للعمل إلى جانب الثوّار الجزائريين خصوصا في منطقة جبال الأوراس".([1068])

علاوة على ذلك ألقى رجال الجندرمة الفرنسية في عين مقره الواقعة قرب عنابة القبض على خمسة ثوار تونسيين قدموا لمساعدة الثوار الجزائريين.([1069])

وتحدثت المصادر الجزائرية عن خلايا وهي النواة الأولى لنظام جبهة التحرّير الوطني بالقالة والتي كان من أعضائها تونسي الأصل يدعى عثمان العبيدي.([1070])

وفي هذا الإطار أيضا وقع اشتباك بين القوات الفرنسية في الجزائر وفرقة الطاهر الأسود المتكونة من أربعة عشر ثائرا من التونسيين وقد أسفر هذا الاشتباك عن قتل جندي فرنسي وجرح ثلاثة وأما الثوار فقد استشهد منهم ثلاثة وجرح خمسة وأسر أربعة مجاهدين وجرى الاشتباك بجوار دوار سيدي أحمد وغربه.([1071])

وقد تحدث المقاوم علي عوايدة أنه في مارس 1955 قام بتجنيد أربعة تونسيين ثلاثة من نابل والآخر من بني يزيد الحامة وأدخلهم إلى الجزائر وسلمهم إلى الشيخ عبد الباقي بتسبه وفي مرة أخرى اصطحب معه من تونس شخصين من عرش الودارنة تطاوين وهما عجمي زورقاني ومحمد زورقاني وأدخلهما إلى تبسه وسلمهم إلى مسؤول الجزئري عن التجنيد. ([1072])

ثم قرر علي عويدة بعد ذلك التطوع في صفوف جيش التحرّير الجزائري في سبتمبر 1955 وانضم إلى فرقة تحت قيادة عمر جبار ويساعده حذيري جبار

[1068] - نفسها ، ع 904، 9 ديسمبر 1954، تصريحات والي الجزائر، ص 1و5.

[1069] - نفسها، ع 923، 31 ديسمبر 1954، إلقاء القبض على تونسيين بالجزائر، ص6.

[1070] - بوشلاغم الزوبير،حقائق وأضاء على عمليات الإعداد للثورة بناحية القالة،مجلّة أول نوفمبر954،ع 43،1993،ص20.

[1071] - الزهرة، ع 14132، 5 جانفي 1955، اشتباكات بين فرقة الطاهر السود والقوات الفرنسية بالجزائر، ص2.

[1072] - شهادة عوايدة علي، مدّنين، أوت 2006.

حيث شارك في عدة هجومات على الجيش الفرنسي وبعدها انتقل إلى مجموعة أخرى تحت قيادة محمد لخضر وفي إحدى المعارك أصيب بجروح بليغة وتـم أسره من قبـل الجيش الفرنسي في مارس 1956 وأودع السجن ولم يطلق سراحه إلا في 19 نوفمبر1959 في إطار صفقة تبادل الأسرى بين التونسيين والفرنسيين.([1073])

وأذاعت السلطات الفرنسية بيانا حول قضية فرقة اليعقوبي وهي فرقة عسكرية تونسية بمثابة لجنة سرية تعمل لتحرّير تونس والجزائر وتتلقى معلوماتها وأوامرها من لجنة تحرّير المغرب العربي بالقاهرة عن طريق ليبيا ولا يقتصر عملها العسكري على تونس بل يشمل أيضا البلاد الجزائرية حيث يرسلون الثوار التونسيين إلى الجزائر وهم باتصال مع الثوار الجزائريين.([1074])

وذكرت المصادر الفرنسية أيضا أن أربعة أشخاص تونسيين من وادي مليز أدّوا القسم للالتحاق بصفوف الثورة الجزائرية وهم حمزة بن الشريف بن أحمد وعمارة بن يوسف بن إبراهيم وشابان ينتميان إلى الحزب الحرّ الدستوري التونسي.([1075])

وبالإضافة إلى ذلك أصدرت الإقامة العامة بتونس بيانا أكّدت فيه "أنه في يوم 16 أوت 1955 ألقت فرقة جند الحدود القبض على أربعة أشخاص كانوا يستعدون لاجتياز الحدود الجزائرية بصورة سرية وهم محمد السعيد بن حميدة جزائري الأصل أما الأشخاص الثلاثة الآخرون فهم من الرعايا التونسيين تمت تهيئتهم من قبل بن حميدة ليقاتلوا في الجزائر ومكّن البحث أيضا من إلقاء القبض على ثلاثة تونسيين آخرين وهم من أعوان بن حميدة ومساعديه ".([1076])

هذا البيان يؤكد أن التونسيين تطوعوا للمشاركة في حرب التحرّير الجزائرية لمساعدة إخوانهم الجزائريين على استرجاع استقلالهم.

[1073] ــ شهادة عوايدة علي.

[1074] - نفسها، ع 15020، 3 أفريل 1955، بيان حول فرقة اليعقوبي، ص1.

[1075] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S503، التقرير الصادر في 25 جوان 1955، ص 295.

[1076] - الصباح، ع 1126، 25 أوت 1955، إلقاء القبض على أربعة أشخاص، ص2.

وقد دارت معركة بين الثوار الجزائريين والجنود الفرنسيين بالتراب التونسي وإثر انتهاء المعركة عثرت السلطات الفرنسية على جثة شهيـد تونسي تبـيّن أنه ينـتمـي إلى مشيخة الركاركة بعمالة توزر وهو يحمل بطاقة الأمان وترى الدوائر الأمنية أن الإكتشاف هو دليل على أن هنالك قدماء من ثوار التونسيين قد انظموا إلى صفوف الجزائريين وأن الثوار الجزائريين يتمتعون بعطف السكان التونسيين.([1077])

وقد أكّدت المصادر الجزائرية أنّ أنصار الزعيم صالح بن يوسف قد ساعدوا الجنود الجزائريين مباشرة وهذا الشيء يؤكد تحالف وحدات جيش التحرّير الوطني الجزائري وجيش التحرّير التونسي ويسجل واقعا في إطار مشروع الثورة العامة بشمال إفريقيا.([1078])

وبالإضافة إلى ذلك ذكرت هذه المصادر انضمام التونسيين من أنصار صالح بن يوسف إلى الثورة الجزائرية في منطقة الأوراس والنمامشة في إطار جيش تحرّير المغرب العربي وكانوا يتمتعون بمستوى ثقافي عال.([3])

وإثر التنسيق بين المجاهدين التونسيين والجزائريين خلال الثورة الجزائرية ولمواجهة الوضع تمّ عقد اجتماع بين الجنرال دي لاتور المقيم العام الفرنسي بتونس والم شال سوستال على الجزائر بتبسّة واتخذوا عدة إجراءات لتضييق الخناق على الدخول إلى الجزائر وأصدرت الإقامة العامة بتونس تفاصيل هذه التدابير: " لقد وجب اتخاذ بعض التدابير للتضييق سواء على اجتياز الحدود بالذات أو للقيام بمراقبة المنطقة التي تحاذي هذه الحدود وذلك لفرض مراقبة ناجعة على الحدود وتلافي تهريب الأسلحة والحيلولة دون دخول بعض العصابات الموجودة قرب الحدود التونسية الجزائرية والمنطقة المذكورة تمتد من البحرّ إلى نهاية أراضي الجنوب ويتراوح عرضها من خمسة كلم إلى خمسة عشر كلم وقد أعطيت

[1077] - الزهرة،ع 15143، 31 أوت 1955، عثور على جثة تونسي في معركة بين الثوار الجزائريين والجيش الفرنسي، ص 1و 4.

[1078] - جربال دحو، جيش التحرّير المغاربي (1948-1955)،أعمال ملتقى مؤسسة بو ضياف، الجزائر، 2004، ص9

[3] - محمد زروال ، اللمامشة في الثورة، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 232.

التعليمات للسلطات العسكرية حتى لا تسلّط على سكان التخوم ضغوطات كبيرة وأمّا التدابير التي تم اتخاذها فيمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- فيما يخص سكان المنطقة المذكورة ينبغي عليهم أن يكونوا حاملين لإحدى البطاقتين الفردية أو الجماعية التي نصّ عليها الاتفاق الجزائري التونسي المبرم في سنة 1941 وتكفي هاتان البطاقتان لاجتياز الحدود وأما الظروف المحلّية لهذا الاجتياز فإنها ستضبط من طرف السلطات العسكرية.

ب- أما بالنسبة إلى الأشخاص الذين يقطنون في منطقة المراقبة فإنه يكون من الضروري بالنسبة إليهم حمل جوازات للمرور سواء في الذهاب إلى الجزائر أو إلى المنطقة المراقبة وهذه الجوازات تسلم حسب الشروط التالية:

1- بالنسبة إلى الأشخاص الراغبين في الذهاب إلى الجزائر

أ- التسليم يقع من طرف إدارة مصالح الأمن بالعمارة القائمة شارع جول فيري بالنسبة إلى أحواز تونس: يقع التّسليم من طرف كوميسار حمام الأنف، باردو، حلّق الوادي.

ب- في بقية مناطق المملكة ما عدا التراب العسكري يقع تسليم البطاقات من طرف المراقبين المدنيين الذين في وسعهم تكليف كوميسار البوليس بهذه المهمة في حدود سلطتهم وتكليف جندرمة فريانة.

ج- في التراب العسكري يقع التسليم من طرف مكاتب الشؤون الأهلية

2- بالنسبة إلى الأشخاص الذين يقصدون منطقة المراقبة بدون أن يختاروا الحدود تطبّق عليهم التدابير التالية.

وعلاوة على هذا و لراحة السكان المجاورين لمنطقة الحدود وغير القاطنين فيها من القيام بتنقلات بعيدا فإن المراقبين المدنيين بطبرقة وسوق الأربعاء والكاف والقصرين وقفصة وتوزر يستطيعون باتفاق مع قيادة المناطق التي يهمها الأمر تكليف قادة الحاميات الكائنة بهذه المناطق كي يسلّموا جوازات مرور للسكان التي ترجع عهدة الأمن فيها إليهم من الناحية العسكرية.

وإن جوازات المرور أخرجت طرازا واحدا سواء كان الراغب فيها يريد اجتياز الحدود أو دخول منطقة المراقبة فحسب والفرق الوحيد يتمثل في ذكر اسم المكان المقصود".([4])

وقد أفاد الناطق العسكري باسم الإقامة العامة بأن هذه التدابير ستكون نافذة المفعول ابتداء من 15 جويلية 1955 وفي آن واحد في تونس والجزائر واستطرد قائلا إنّ "هذه الجوازات مفروضة على كل من يرغب في اجتياز الحدود التونسية الجزائرية أو دخول منطقة المراقبة وذلك مهما كانت جنسيته سواء كان المرور من الطريق أو السكة الحديدية وإن هذه الجوازات تكون صالحة لعدّة سفارات والقبائل الضاربة في المناطق المراقبة فقد سلمت إليها بطاقات جماعية فيها أسماء أفرادها".([5])

وتجدر الإشارة إلى أن الفرنسيين تنبهوا إلى خطورة الأحداث الجارية بالجزائر ولهذا قرروا اتخاذ عدة إجراءات تحد من دخول المتطوعين والأسلحة إلى الجزائر حيث أصبح على كل داخل إلى الجزائر ترخيص والذي يصعب الحصول عليه ويهدفون إلى تطويق الثوار بالجزائر ومنع عنهم الأسلحة والمؤونة والمتطوعين.

وأشارت المصادر أيضا إلى أن جبهة التحرّير قدّمت لها مساعدة من طرف صالح بن يوسف وأنصاره ونلمس ذلك في رسالة بعث بها أحمد بن بلة إلى صالح بن يوسف تحدث فيها عن الثورة الجزائرية وجيش التحرّير الجزائري بليبيا ودعم ثلاث مائة ثائر من اليوسفيين في الجنوب التونسي.([6]) لهذا تم تكوين لجنة تنسيق بين صالح بن يوسف وأحمد بن بلة لتنسيق الكفاح المسلح طبقا للخطة العامة لتوحيد الكفاح في الأقطار الثلاثة.([7])

---

[4] - الرائد الرسمي، ع 53، 5 جويلية 1955، قرارات.
[5] - الصباح، ع 1084، 6 جويلية 1955، إجراءات جديدة، ص2.
[6] - Boisson, Ben Bella, p 422.
[7] - الذيب، عبد الناصر، ص99.

وعلم أن القائدين سعد عبد الحي والطالب العربي وهما من قادة المنطقة الأولى للثورة في الجزائر كانا يتعاونان مع أنصار صالح بن يوسف وأن البشير شيحا قائد الأوراس إستقبل في شهر أفريل 1955 عثمان خوخة مبعوثا خاصا إلى صالح بن يوسف والهدف هو التنسيق بين التونسيين والجزائريين وجرى الاتصال بجربة وتعهد بن يوسف بتقديم الدّعم والمساندة للثورة الجزائرية ولهذا كوّن البشير شيحاني فرقة عسكرية أطلق عليها اسم جيش تحرّير المغرب العربي وكانت تتكون من الجزائريين والتونسيين اليوسفيين.([8])

وفي هذا السّياق أصدرت القيادة العامة لجيش التحرّير التونسي بيانا جاء فيه" تعلن فيه بعث جيش التحرّير الوطني التونسي وتقرر ضمّه إلى جيوش إخواننا الجزائريين والمغاربة" بإمضاء القائد الطاهر الأسود.([9]) وقد انتظم في منطقة فريانة اجتماع تحسيسي يوم 1 ماي 1956 وخطب فيه الطاهر بن يوسف حيث قال "إنّه بدأ تكوين وتأسيس مجموعات من المتطوعين التونسيين للانضمام إلى الثورة الجزائرية".([10])

وأفادت التقارير أيضا أن هنالك تنسيقا بين الثوار الجزائريين والتونسيين ولاحظت دخول مجموعة من المتطوعين التونسيين من نفزاوة ومدنين ومارث وبن قردان وعددهم يقدر بمائتي ثائر بقيادة القائد سعيد شيبة من منطقة مدنين ودخلوا إلى الجزائر لمساعدة الثوار الجزائريين.([11])

وذكرت التقارير كذلك أنّ الثوار الجزائريين كانوا يتلقون مساعدة مهمة وهنالك الكثير من المتطوعين التونسيين أرسلوا إلى الجزائر وانتدبوا باتصال مباشر مع جيش التحرّير الجزائري (ALN) وقد تمت مشاهدة أربعة وخمسين متطوعا تونسيا في جبل سعادين (Saadine).

---

[8] - زروال، اللمامشة في الثورة، ص 232، 385، 389.
[9] - الصباح، ع 1273، 12 فيفري 1956، بيان القيادة العامة لجيش التحرّير الوطني التونسي، ص1و4.
[10] - م.ا.ت.ح.و.بكرة، S503، تقرير الصادر في 20 ماي 1956، ص 261.
[11] - م.ا.ت.ح.و.بكرة، S506، تقرير رقم 1007 الصادر بونه "عنابة، دائرة تبسة، بتاريخ 16 جوان 1956.

وأشار تقرير آخر إلى أن عملية تجنيد المتطوعين التونسيين تتم عبّر القيّاد والعناصر الدستورية ثم يتم إرسالهم إلى الحدود التونسية الجزائرية ومنها يدخلون إلى التراب الجزائري. وعمليّة تجنيد المتطوّعين التونسيين تتمّ عبّر ثلاث طرق أما الأولى فتتم عبّر المبعوثين الجزائريين المنتشرين بكامل التراب التونسي والذين يتم استقبالهم من طرف القياد ورؤساء شعب الحزب الحرّ الدستوري التونسي في سبيطلة وبو مرداس وغار الدماء وعين دراهم وغيرها ويمنح المتطوعون التونسيون هويات وأوراق جزائرية ومبلغ مالي.

وأما الثانية فتتم بإرسال المتطوعين التونسيين في سيارات إلى مراكز يجتمعون فيها بالكاف ودلالة(D'Elala) وقرب بيشون وجبل سلّوم وجبل برقو وسوق الأربعاء وغار الدماء والمسؤول على تجنيد المتطوعين هو محجوب الجميلي وهو تونسي الأصل وأمّا الثالثة فتتمثّل في دخول المتطوعين التونسيين مباشرة في صفوف جيش التحرّير الجزائري والفرق العسكرية الجزائرية التي تأتي إلى تونس أو عبّر الحدود التونسية الجزائرية إذ يتم تقسيمهم إلى مجموعات صغيرة وعبّر نقاط العبور التالية ساقية سيدي يوسف وقلعة سنان وجنوب غار الدماء وعبّر الوديان ومابين مجردة وملاق.([12])

وذكرت التقارير في هذا الشأن أنه تم تجنيد عشرين متطوعا من جهة سليانة والحامة([13]) وتحدثت أيضا عن حملة تحسيسية وتوعويّة للمواطنين التونسيين في منطقة مدنين لتجنيد المتطوعين للمحاربة مع إخوانهم في الجزائر.([14]) علما أن عملية تجنيد المتطوعين التونسيين كانت تشرف عليها عناصر منتمية إلى الحزب الحرّ الدستوري التونسي الذين استطاعوا في منطقة سليانة تجنيد عدد كبير من المتطوعين منهم من دخل إلى الجزائر وآخر ينتظر دوره.([15]) أفادت أن

---

[12] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S504، تقرير رقم 1048، صلامبو، في 26 جوان 1956، ص 132.
[13] -م.ا.ت.ح.و بكرة، S503، رقم 988، تبرسق، 10 جويلية 1956.
[14] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S506، رقم 1439، قابس، في 19 جويلية 1956.
[15] - م.ا.ت.ح.و بكرةS503 ، تقرير رقم 1197، تبرسق، في 10 أوت 1956.

المسؤولين على تجنيد وانتداب المتطوعين التونسيين في منطقة الشمال التونسي هم عائلة بن يحمد ودبيش وهم تونسيون في الأصل.([16])

وأما في منطقة بنزرت فقد تم تجنيد المتطوعين الجدد إرسالهم إلى تالة عبّر تونس وسوسة وذلك باستعمال السلسلة الملتوية سوسة تالة وأما المجندون من منطقة ماطر وطبربة فقد أرسالهم إلى سوق الأربعاء وفرنانة باستعمال السلسلة الملتوية وأشرف على هذه العملية محجوب الجميلي.([17])

وأما في القيروان فقد أذن الوالي بنقل المتطوعين التونسيين في شاحنتين وعددهم سبعون فردا ومن بينهم خمسة وثلاثون فردا يقطنون بالجنوب التونسي وفي قفصة وقد تم فتح مكتب في مقر الولاية لتجنيد المتطوعين ثم يقع تجميعهم في مقر الشعبة الدستورية ثم ينتقلون بعدها إلى الحدود التونسية الجزائرية عبّر شاحنات وسيارات أجرة وكل هذا يتم تحت إشراف والي قفصة علما أن المجندين المتطوعين هم من أنصار اليوسفيين من منطقة الرديف وأم العرائس.وفي صفاقس هنالك فريق مسؤول عن تجنيد المتطوعين للإنضمام إلى الثوّار الجزائريين متكون من أحمد زيد وبلقاسم محمد والحاج علي زين من شعبة الدستورية أولاد الحاج بصفاقس.([18]) كما أشارت التقارير إلى أنه تم نقل خمسين متطوعا تونسيا من تونس إلى الجزائر يوم 16 أوت 1956 عبّر قفصة قادمين من صفاقس ومنها نقلوا على متن شاحنة إلى جبل الشبكية.([19])

وفي جهة القصرين يوجد مسؤول لانتداب المتطوعين التونسيين الجدّد وهو تونسي الأصل حيث سافر يومي 11و12أوت 1956 واصطحب معه ستة شبان إلى القلعة الجردة في القطار قادما من تونس وفي يوم 16 أوت 1956 تم فحص

---

[16] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S504، تقرير رقم 1324، بصلامبو، في 28 جويلية 1956.

[17] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S504، رقم 1829، بصلامبو في 14 أوت1956، ص 15.

[18] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S505، رقم 1036، قابس 28 أوت 1956، ص 595.

[19] - م.ا.ت.ح.و بكرة،S505, رقم 1036، قابس، ص 597.

عشرة متطوعين تونسيين وفي اليوم نفسه تم انتداب ستة وسبعين متطوعا تونسيا.([20])

وتحدثت هذه التقارير كذلك عن متطوعين تونسيين تمت مشاهدتهم بين منطقة حيدرة وكويف (Kouif) كانوا متجهين إلى الجزائر للمشاركة في الحرب إلى جانب الثوار الجزائريين ويحملون أوراقا وهويات جزائرية مزيفة سلمت لهم من طرف علي بوزيان.([21])

والملاحظ أن حملة التجنيد تواصلت حيث تم تجنيد ثلاثين متطوعا في جهة فريانة وأن الحكومة التونسية تقدم للثوار الجزائريين مساعدات تتمثل في انتداب المتطوعين وإرسالهم إلى الجزائر لمؤازرة جيش التحرّير الوطني الجزائري ومحاربة الجيش الفرنسي.([22])

وأفادت التقارير أيضا اعتمادا على معلومات وردت من قفصة بأنه تم عقد اجتماع تحسيسي وتوعوي ضمّ دستوري توزر ويتعلّق موضوعه بانتداب مواطنين متطوعين وتجنيدهم للمشاركة في حرب الجزائر حيث تم الإعلام عن انتداب أربع مائة وخمسين متطوعا وقد حضر خمسة عشر متطوعا. وأما في منطقة مدنين فتمت حملة لتجنيد المتطوعين والمسؤول عليها عمار يونس صاحب مطعم بمدنين.([23])

وردت معلومات كذلك من صفاقس تفيد أن هنالك حملة لتجنيد المتطوعين للمشاركة في حرب الجزائر والمسؤول عنها عناصر دستورية من شعبة أولاد الحاج بصفاقس حيث تم تجنيد تسعة متطوعين تتراوح أعمارهم بين خمسة وعشرين عاما وثلاثين ستة ودخلوا إلى الجزائر يوم 12 أوت 1956.

---

[20] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S504، تقرير رقم 1286، القصرين في 3 سبتمبر 1956، ص 183، 270.

[21] - م.ا.ت.ح.و نفسها، رقم 1470، القصرين، 24 سبتمبر 1956.

[22] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S504، رقم 1741، تونس في 26 سبتمبر 1956، ص 183، 270.

[23] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S505، رقم 1167، قابس، 27 سبتمبر 1956، ص 618.

وتم تجنيد سبعة متطوعين من أولاد الحاج والذين سافروا إلى تونس يوم 11أوت1956 في سيارات مصطفى بن صالح الحرّشي وإبراهيم بن الشيخ بشير بن مقطوف الأمين وينتميان إلى مشيخة أولاد الحاج.بصفاقس.

وفي قابس تم فتح مكتب لتجنيد المتطوعين للثورة الجزائرية ويشرف عليه إبراهيم جحا نائب رئيس الجامعة الدستورية بمطماطة.([24]) وأفادت القنصلية الفرنسية بصفاقس أن العائلات التونسية قدمت متطوعين للمشاركة في الثورة الجزائرية.([25])

وفي مجال تجنيد المتطوعين الجدّد وإرسالهم إلى الجزائر أجريت حملة توعوية وتحسيسية وإعلامية من أجل المساعدة على تكثيف عمليات التجنيد المتطوعيين التونسيين ووردت معلومات أن هنالك تونسيين وجزائريين يتم تجنيدهم بفرنسا ثمّ يصلون إلى تونس ومنها إلى قلعة سنان والتي يوجد فيها مسالك عبور حدودي.

وأما في الساحلّ التونسي فتمّ فتح مكاتب لتجنيد المتطوعين التونسيين ويشرف عليها محمد قرونيGarrouni وهو متواجد بجمالDjemel وأكودةAkouda والقلعة الكبيرة ومساكن وتم تسجيل ثماني مائة متطوع بتاريخ 29 أكتوبر 1956.

وفي تونس العاصمة كان هنالك مكتب لتجنيد المتطوعين متكون من عناصر الحزب الدستوري التونسي منتدبين من المكتب السياسي ومهنته درس مطالب المتطوعين وتنظيم عملية إرسالهم إلى جهة وادي مليز وتالة وتلابت.([26])

وفي منطقة تطاوين بالجنوب الشرقي التونسي وجد مكتب لتجنيد المتطوعين ويشرف عليه رئيس الشعبة الدستورية بتطاوين وقد استطاع تجنيد خمسة

---

[24] - م.ا.ت.ح.و بكرة،S505، رقم 1167، قابس، في 27 سبتمبر 1956، ص 618.
[25] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S506، رقم 12242، قابس، في 13 أكتوبر 1956، ص4.
[26] - م.ا.ت.ح.و بكرة،S504، رقم 2153، تونس، في 26 نوفمبر 1956، ص 307، 308.

متطوعين للمشاركة في الحرب الجزائرية.([27]) عقدت لجنة جبهة التحرّير بتونس وFMA وكاتب للداخلية بتونس اجتماعا حول قضية المتطوعين التونسيين في قلعة سنان وإرسالهم إلى الجزائر لمؤازرة إخوانهم في ثورتهم.([28])

وأشارت التقارير إلى المساعدة المقدمة للثوار الجزائريين بموافقة الحكومة التونسية في منطقة الجنوب حيث نظمت حملة لانتداب المتطوعين والذين يخضعون لتربص ثم يرسلون إلى الجزائر.([29])

وفي منطقة توجان التابعة لمطماطة نُضمت حملة لانتداب المتطوعين التونسيين للمشاركة في الحرب الجزائرية وقد حضر عدد كبير من المتطوعين وقد وصل إلى منطقة فريفيل Ferry ville (منزل بورقيبة) ثلاثة ليبيين من واحد وعشرين متطوعا للجزائر.([30]) والمتطوعون التونسيون للحرب بالجزائر يخضعون لتدريبات عسكرية بحضور القائد عمار أو عمران.([31])

تحدث المقاوم صالح بوحبيل وهو من أنصار صالح بن يوسف حيث تدرب في ليبيا ومنها دخل مع فرقة من المقاومين التونسيين تضم نحو خمسين فردا وبها سبعة جزائريين إلى تونس والتي انقسمت إلى قسمين قسم سلم سلاحه بتونس والآخر قرر دخول إلى الجزائر لمساعدة إخوانهم الجزائريين تحت قيادة باك نصر ولهذا اتصلوا بقيادة جبهة التحرّير الجزائرية بمنطقة المتلوي والتي ساعدتهم على الدخول إلى الجزائر حيث كلفت خبيرين باصطحابهم إلى الحدود التونسية الجزائرية ومنها إلى تبسة. وفي جبل الظاهر وجدوا فرقة تونسية أخرى تتكون من مائتي مقاوم وحيث قررت هي الأخرى الدخول إلى الجزائر حيث دخلوا عن طريق حزوة.

---

[27] - م.ا.ت.ح.و بكرة،S506، رقم 1439، قابس، في 27 نوفمبر 1956.
[28] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S504، رقم 2275، تونس، في 13 ديسمبر 1956، ص 318.
[29] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S505، رقم 1514 قابس 29 ديسمبر 1956، ص 656.
[30] - نفسها، ص 685.
[31] - م.ا.ت.ح.و بكرة،S504، رقم 1278، تونس، 1 جانفي 1957، ص.254

وتوحدت الفرقة الأولى والثانية ودخلوا إلى تبسة وبئر العاتر ولكن الجيش الفرنسي الذي كانت له دوريات اكتشف أمرهم وأرسل طائرات لقصفهم وبعد ذلك دارت معركة حامية الوطيس في بداية سنة 1957في منطقة مغطة والتي استشهد فيها الكثير من التونسيين وجرح آخرون وكان من ضمنهم العم صالح بوحبيل الذي أصيب بجروح خطيرة في يده ورجليه ونقلته جبهة التحرّير الوطني الجزائري إلى تونس للعلاج.([1107])

وذكرت التقارير أنّ الطريق الذي يسلكه المتطوعون للوصول إلى الجزائر هو إتباع سلسلة جبلية تمتد من تونس إلى الجزائر عبّر تلابت ويتم نقلهم عبّر شاحنات الحرّس الوطني التونسي.([32]) ولهذه العملية مقاصدها فإتباع طريق جبلية وعرة قد يعسر على الجيش الفرنسي المرابض على الحدود لمراقبة هذه العمليات وإفشالها.

والملاحظ أنه خلال انتداب المتطوعين وقبل أن يصبحوا جنودا يمرون بدورة تكوينية وايديولوجية وعسكرية يشرف عليها المحافظ السياسي لجيش التحرّير تحت قيادة جبهة التحرّير الوطني الجزائرية ويشرحون لهم فيها مغزى انضمامهم لجيش التحرّير الجزائري وهدفه هو الاستقلال أو الاستشهاد في سبيل الجزائر.([33])

وفي منطقة ذهيبة هنالك حملة لتجنيد المتطوعين التونسيين للحرب بالجزائر والمسؤول عنها مبروك الفلاح رئيس الشعبة الدستورية بذهيبة الذي حث الشباب على المشاركة في الحرب إلى جانب جبهة التحرّير الجزائرية وقد قام بزيارة إلى طرابلس لتجنيد اليوسفيين.

وفي مدنين أشرف الوالي على تجنيد المتطوعين حيث تمكّن من انتداب خمسة مائة متطوع لجبهة التحرّير الجزائرية ثم قام بإرسالهم إلى الجزائر.

[1107]- شهادة بوحبيل صالح، مدنين، 19 أوت 2006.

[32]- م.ا.ت.ح.و بكرة، رقم 128 تونس 15 جانفي 1957، ص 254

[33] -.Guentari, organisation, T2 p641

وفي هذا الإطار أيضا قام الهادي المؤمن المسؤول العسكري الجزائري بتطاوين وجرجيس وبن قردان وغمراسن وبني خداش بحملة لتجنيد المتطوعين من الحواية ببني خداش وغمراسن وهؤلاء المتطوعون توجهوا إلى الجزائر تحت قيادة حداد والقروي وقازور من قسنطينة.(34)

وقد وردت معلومات أشارت إلى أن عدد المتطوعين التونسيين للحرب بالجزائر بلغ المئات وخاصة في جهة صفاقس.(35) وأشارت أيضا إلى أن هناك أوامر وصلت إلى والي توزر من الحكومة التونسية بإرسال فرقة عسكرية من مائة فرد إلى الجزائر لمدّة ثلاثة أشهر.(36)

وأفادت أيضا أن عدد المتطوعين للحرب بالجزائر الذين تم انتدابهم بولاية مدنين وصل إلى اثني عشر متطوعا.(37) وفي منطقة مجاز الباب تمت حملة لتجنيد التونسيين قام بها تونسي لفائدة جبهة التحرّير وجيش التحرّير الجزائري.(38)

وفي هذا السياق أيضا تم انتداب سبعين متطوعا من منطقة باجة وسوق الأربعاء للمشاركة في الحرب الجزائرية.(39)

وأشارت التقارير الفرنسية إلى أن الطاهر بن يوسف بوريال رئيس الشعبة الدستورية بعين دراهم قام بحملة لتجنيد المتطوعين التونسيين للمشاركة في الحرب بالجزائر منذ أواخر سبتمبر 1957 في منطقة سوق الأربعاء وسوق الخميس وباجة وخلال ثلاثة أسابيع نجح في تجنيد خمسين متطوعا وقد سلّم لكل واحد منهم مبلغا قدره خمسة ألاف فرنك فرنسي.كما تواصلت حملة تجنيد المتطوعين في جهة الساحلّ للمساندة الثوّار الجزائريين ويشرف عليها عبد اللطيف بن محمد.(40)

---

[34] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S505، رقم 122، قابس في 29 جانفي 1957، ص 727.
[35] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S506 رقم 218، قابس في 4 فيفري، 1957.
[36] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S505، رقم 288 قابس 01 مارس، 1957، ص 746.
[37] - م.ا.ت.ح.و بكرةS505 ، رقم 461 قابس، في 29 مارس 1957، ص 772.
[38] - م.ا.ت.ح.و بكرة S504 رقم 415، مجاز الباب، 24 أفريل 1957، ص 821.
[39] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S503، رقم 223، بمنطقة الحدود في 8 أكتوبر 1957.
[40] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S503، رقم 1451، الصادر في 11 أكتوبر 1957.

قامت جبهة التحرّير الوطني الجزائرية في منطقة قفصة بحملة لانتداب المتطوعين من الجزائريين القاطنين في هذه المنطقة وكذلك التونسيين.([41])

وعند تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية التي كلفت وزارة الداخلية الجزائرية بانتداب المتطوعين الجزائريين والتونسيين التطوع يتم في صلب المكاتب التي فتحت للعرض في كل من سوق الأربعاء وعين دراهم وغار الدماء.([42])

وفي هذا السياق أيضا جندت جبهة التحرّير الجزائرية خمس مائة متطوع وتم إرسالهم إلى باجة ومنها إلى غار الدماء.([43])

وقد أدلى الرئيس بورقيبة بحديث إذاعي لوكالة الشرق الأوسط للأنباء قال لقد قلت منذ سنتين غداة إحرّاز تونس على استقلالها إنني أنصح الجزائريين بأن يواصلوا الحرب إلى ما لا نهاية حتى تعترف فرنسا بحق الجزائريين في الاستقلال....وقلت إنّه إذا ما كانت الثورة الجزائرية في حاجة إلى متطوعين تونسيين فلن أمنع التونسيين من الذهاب إلى الجزائر لخوض معركة التحرّير إلى جانب إخوانهم وإن التعاون مع فرنسا غير ممكن حتى تتحصل الجزائر على استقلالها.([44])

وفي هذا الإطار صرّح المتطوع التونسي محمد بن عمار الغربي الذي انضمّ إلى الثوار الجزائريين من سنة 1956 إلى سنة 1957 "إنّ مهمته تتمثل في إعانة الجزائريين بالمؤن ونقل المدّد إليهم بالجبال وحملت معي مرتين جنودا مصابين للتداوي بمستشفى توزر"([45]) وأشارت التقارير إلى أنه تمّ انتداب ثلاث مائة متطوّع وقد توجّهوا إلى معسكر شامتو.([46])

---

[41] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S371، رقم 786، صالمبو في 9 ماي 1958.

[42] - Aleya Sghaier A : Les Tunisiens et la révolution Algérienne, Intact 1er congres du - Forum d'histoire contemporaine sur : méthodologie et histoire des mouvements nationaux au Maghreb, Tunisie 1988, pp 123, 124.

[43] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S371، رقم 557، سماكة، في 7 ماي 1959، ص 5.

[44] - العمل، ع 837، 3 جويلية 1958، تصريحات بورقيبة، ص1و3.

[45] - العمل، ع، 1214، 18 سبتمبر 1959، تصريحات المتطوع التونسي، ص4

[46]- م.ا.ت.ح.و بكرة S371، رقم 1203، بنزرت، 12 أكتوبر 1960.

مما سبق ذكره نلاحظ أن التونسيين انضموا إلى صفوف المقاومة الجزائرية وخاصة اليوسفيين بأعداد كبيرة ثم تم بعد ذلك تنظيم عملية التطوع بفتح مراكز انتداب يشرف عليها الولاة والحزب الدستوري والتي استطاعت تجنيد أعداد كبيرة وإرسالها إلى الجزائر عند تشكيل الحكومة الجزائرية التي أصبحت تشرف على عملية التجنيد المتطوعين.

ومن كل هذا نستنتج أن التونسيين كانوا يدركون قيمة معركة الجزائريين واعتبروها معركتهم ولهذا لبوا نداء الواجب لمؤازرة ودعم المقاومة الجزائرية لطرد المستعمر الفرنسي.

ب- الفرق المشتركة التونسية الجزائرية

إلى جانب الفرق العسكرية المشتركة التونسية الجزائرية كانت هنالك فرق تونسية وأخرى جزائرية لكنهما يتعاون مع بعضها البعض في المعارك ضدّ الجيش الفرنسي المحتل حيث دارت معركة بجبل هرابة في يوم 3 جانفي 1955 في المنطقة الشرقية للجزائر بين الجيش الفرنسي والثوار الجزائريين والتونسيين وحسب معلومات صرح بها أسير تونسي يوم 3 جانفي 1955 أفادت أن القائد الطاهر الأسود وفرقته غادرا جبل ساما Samma يوم 20 ديسمبر 1954 إلى جبال منطقة الأوراس.([47])

وفي منطقة قفصة في جهة ماجن الفج Madjen El Fedj تمت مشاهدة عشرات من الثوار الجزائريين والتونسيين يعملون جنبا إلى جنب وينتقلون بين جبل سيدي عيش أورباطة Lorbata.([48])

وقد رفضت عناصر كثيرة من المناضلين التونسيين تسليم أسلحتهم واحتفظت بها لنفسها لمواصلة النضال إلى جانب أشقائهم الجزائريين ومنهم من انضم إلى

---

[47] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S503، تقرير رقم 592، الكاف في 10 جانفي 1955.
[48] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S505، تقرير رقم 323 قابس 3 ديسمبر 1955.

صفوف جيش التحرّير الجزائري بمنطقة الأوراس وسوق أهراس وكانوا يمثلون مجموعة منظمة تحت قيادة الطاهر الأسود.([49])

وفي هذا السياق أيضا جرت اتصالات بين ممثلين عن جيش التحرّير التونسي وجيش التحرّير الجزائري بمنطقة تبسة وقسنطينة لتنسيق العمل بين الجبهتين التونسية والجزائرية.([50])

علما أن جيش تحرّير المغرب العربي تأسس إثر اجتماع انعقد بالقاهرة يوم 25فيفري 1956 وضم كلا من أحمد بن بلة من الجزائر والطاهر الأسود من تونس وعبد الكريم الخطيب من المغرب.([51])

كما تشكلت كذلك فرقة عسكرية جديدة موالية للزعيم صالح بن يوسف وهي تتكون من خمسين تونسيا وخمسة عشر جزائريا وقائدها جزائري يدعى عبد القادر السّوفي وتم انتداب التونسيين في شهر ديسمبر1955 وهم من فرقة الحاج نوري البعسوسي El Baassousi وفرقة عبد القادر السوفي متكونة من خمسة عشر جزائريا (سبعة شاوية وثلاثة نمامشة وخمسة سوافة بما فيهم القائد) وأما التونسيون فهم من جهة القصرين وتابعون للجناح اليوسفي.([52])

وأشارت أيضا إلى أن هنالك فرقة تاسعة تتكون من تسعين جزائريا وعشرة تونسيين وقائدها من F.M.A يلقب بعبد المجيد وهو جزائري وينتمي إليها القائد الطيب زلاق وتسعة تونسيون يقطنون بوادي مليز وهي موجودة بجبال خمير Kroumirie وبجهة الكاف بمشيخة سرة وملالة وهي منقسمة إلى مجموعات تتكون من خمسة عشر فردا إلى عشرين فردا.

وهنالك فرق تونسية مثل الفرقة العاشرة مدانية Medeni والفرقة الحادية عشرة تتكون من عشرة أشخاص والفرقة الثانية عشرة موجودة في جهة نبّر Nebeur وتحت قيادة عبد ا بن زايز Zaiz والذي يلقب بعبد ا الحامي

---

[49] -الذيب، عبد الناصر، ص 132.
[50] - نفسه، ص 139.
[51] - الذيب، عبد الناصر ، ص 170.
[52] - م.ا.ت.ج.و بكرة، S504، رقم 153، القصرين، 9 جانفي 1956، ص 409.

ويتراوح عددها بين خمسة عشر وعشرين ثائرا وفرقة مشيخة دلاسن وهذه فرق تونسية تنسّق أعمالها مع الفرق الجزائرية والجزائرية التونسية.([53])

وأفادت التقارير الفرنسية بوجود فرقة تونسية جزائرية تحت قيادة حسن بن عبد الحفيظ بن محمد بن نصر وهو من الثوار الذين شاركوا في المقاومة التونسية سنة 1952 ويساعده بلقاسم بن خليفة بن علي العبيدي وينتمي للجناح اليوسفي من قبيلة أولاد الحاج وقد سمي الطاهر الأسود في 28 جانفي 1956 مفتشا للفرق التونسية الجزائرية.([54])

وأما في منطقة خمير فتوجد فرقة يشترك فيها الطيب زلاق وأحمد الشريف وتتشكل من مائة جندي. وفي الوسط ومنطقة القصرين التي تدين بالولاء للطاهر الأسود توجد فرقة عبد القادر السوفي ضمّت تونسيين وجزائريين يتراوح عددهم بين أربعين وخمسين جنديا.([55])

وتحدثت التقارير الفرنسية أيضا عن الطريق الذي تسلكه فرقة الطاهر الأسود من مكثر بيشون Pichon(حفوز) وسبيطلة والروحية.

وفي هذا السياق تشكلت فرق تونسية جزائرية مثل فرقة الطيب زلاق ومحمد الشريف والتي تنقسم إلى أربع مجموعات الأولى بقيادة أحمد الشريف وتتشكل من عشرة جزائريين وخمسة تونسيين والثانية بقيادة محمد الشريف وتتكون من عشرة جزائريين وخمسة تونسيين والثالثة بقيادة الطيب زلاق وتتشكل من خمسة عشر تونسيا والرابعة تحت قيادة المنجي وتتكون من خمسة عشر تونسيا.([56]) وفي جبل الوسط (oust) توجد فرقة تحت قيادة تكسير الخط تونسي أصيل بوشبكة([57])

وقد أصدرت المندوبية الفرنسية بيانا تحدثت فيه عن اشتباكات بين الفرنسيين والمقاومين التونسيين الجزائريين جاء فيه: " إن معركة دارت أمس بين دورية من المشاة التابعة للجيش الفرنسي وفرقة من المقاومين التونسيين والجزائريين بلغ

---

[53] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S503، رقم 190، الكاف، 6 فيفري 1956، ص 392 و 393.
[54] - م.ا.ت.ح.و بكرة،S505 ، رقم 142 قابس، الصادر، 13 فيفري 1956، ص 352.
[55] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S504، رقم 225، صلامبو، في 14 فيفري 1956.
[56] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S503، رقم 198، سوق الأربعاء، 6 مارس 1956.
[57] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S504، رقم 887، تونس 27 مارس 1956

عددهم مائة شخص بجبال خمير على مقربة من الحدود التونسية الجزائرية وقد استعمل المقاومون التونسيون والجزائريون الأسلحة الأوتوماتيكية والبنادق الحربية وقد أسفرت المعركة عن استشهاد ثمانية من جانب المقاومين وجرح اثنين من جانب الجيش الفرنسي".([58])

والملاحظ أنه كان للمقاومة التونسية والجزائرية استراتيجية حربية تهدف إلى تعميم الحرب ومغربتها ورفض الاستقلال التونسي ونلمس ذلك في الهجمات التي كانوا يشنوها في البلاد التونسية من أجل تهوين المجهود العسكري الفرنسي واضعافه وعدم تركه يركز على الجزائر. وقد تحدثت الجريدة الفرنسية "فرانس سوار France Soir" عن الثوار التونسيين الذين ظهروا من جديد بالجنوب التونسي ولهم اتصال وثيق مع جيش التحرّير الجزائري.([59])

والملاحظ أن المقاومين التونسيين والجزائريين كانوا يقومون بعمليات ضدّ الجيش الفرنسي والمستوطنين الأوروبيين بالتراب التونسي ونلمس ذلك في بيان المندوبية الفرنسية إذ أكّدت " إن مجموعة من المقاومين التونسيين والجزائريين قد اعترضوا مساء يوم 03 أفريل1956 في الطريق الرابط بين قفصة وسيدي بوزيد على بعد خمسة وثلاثين كلم من مدينة قفصة لحافلة نقل تربط بين صفاقس وقفصة ثم لعربة تابعة لأحد المعمرين يدعى الم فينو وسيارة صغيرة يقودها معمر يدعى الم نودين مستخدم بمنجم المتلوي وكان مصحوبا بزوجته وبعد أن أجبروا ركاب هذه العربات على النزول أضرموا فيها النار واحتفظوا بأربعة أشخاص ثلاثة أوربيين وتونسي وقد عثر عليهم مذبوحين فيما بعد وكما هجم على الساعة التاسعة من مساء يوم 03 أفريل 1956 مجموعة من المقاومين التونسيين والجزائريين على مزرعة المعمر الفرنسي بجهة الكاف".([60])

---

[58] - الصباح، ع 1308، 24 مارس 1956، معركة بين فرقة تونسية جزائرية والجيش الفرنسي، ص2.
[59] - الزهرة، ع 15260، 31 مارس 1956، المقاومين التونسيين والجزائريين، ص1.
[60] - الصباح، ع 1318، 5 أفريل 1956، والمقاومين التونسيين والجزائريين، ص 2.

وفي إطار التعاون بين الفرق التونسية والجزائرية تمت مشاهدة فرقتين مختلطتين تونسية جزائرية متكونتين من أربعين فردا تحت قيادة علي درقال Derghal في منطقة قفصة وذلك يوم 31 مارس 1956 وأشار التقرير أيضا إلى أن هنالك تعاونا وتنسيقا بين الثوار الجزائريين والثوار التونسيين وجيش التحرّير الجزائري وهنالك كثيرا من الفرق المختلطة تجمع التونسيين والجزائريين.([61])

وأفاد التقرير كذلك أنّ فرقة تونسية جزائرية دخلت إلى الجزائر وتحديدا إلى عنابة ومنطقة سوف وقامت بهجومات على الجيش الفرنسي بقيادة الطيب زلاق يوم 3أفريل1956.([62])

وقد نشرت المندوبية الفرنسية بيانا حول الأعمال العسكرية التي تقوم بها الفرق التونسية الجزائرية ضدّ المعمرين الفرنسيين وورد فيها:" أن فرقة من الثوار التونسيين والجزائريين يبلغ عددهم خمسين ثائرا. قد هاجموا على الساعة التاسعة والنصف من مساء يوم 18 أفريل 1956 مزرعة المعمر ليدرلي الكائنة على بعد أربع كلم من الشمال الغربي لتاجروين فأجبروا الناظر المكلف بالمزرعة وكان المعمر متغيبا على أن يسلم لهم أربعين ألف فرنك وبغلا وثماني وستين شاة وقبل أن ينصرفوا متوجهين إلى الحدود التونسية الجزائرية تركوا بالمزرعة منشورا ممضي عليه من طرف منظمة "السيف الأسود".([63])

والمتتبع لهجومات المقاومين يلاحظ انهم اعتمدوا على حرب العصابات لارباك الفرنسيين وقاموا بتنويعها تارة ضدّ المعمرين وتارة أخرى ضدّ الجيش الفرنسي.

وفي هذا السياق أيضا تواجدت بجهة قفصة فرقة من الثوار بقيادة التونسي عبد ا بن الشيخ عمار بمساعدة جزائريين وتنقسم إلى سبع مجموعات كما أنّ هناك فرقة عبد ا بن الشيخ وتتواجد في شمال شط الجريد إضافة إلى محمد بن

---

[61] - م.ا.ت.ح.و بكرة،S505، رقم 417، قابس، 12 أفريل 1956، ص 401 و 404.

[62] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S504، رقم 699، القصرين، 17 أفريل 1956، ص 772 وانظر كذلك S503، سوق الأربعاء 20 أفريل 1956.

[63]- الصباح، ع 1331، 20 أفريل 1956، فرقة تونسية جزائرية تهاجم مزرعة معمر فرنسي، ص2.

العربي قائدا للمجموعة الجزائرية ويقوم بالربط والتنسيق بين عبد ا
والمجموعات الجزائرية المتواجدة في الجبل الأبيض Abiod. والفرق التونسية الجزائرية التي ينتمي إليها تونسيون من أولاد يحيى وعكاري وبني زيد بوعمران وقيطانيةGuattenia وسيدي بوعلي وشتاوية Chetaoue ورحركة Reherka وجريدية Djerdia ونفزاوة والمرازيق وفرقة عبد ا بن الشيخ بوعمران وتتشكل من مائتي جندي وتتواجد بجهة الجريد وأورباطة Orbata وسقي Segu وتنقسم إلى خمس مجموعات الأولى بقيادة عبد ا بن الشيخ وهو تونسي وتتكون من أربعين جنديا والثانية بقيادة محمد العربي وهو جزائري وتتشكل من فئة تضم ما بين أربعين وثمانين جنديا والثالثة بقيادة محمد بن العربي بن سماط Samet وتتكون من أربعين جنديا والرابعة والخامسة قائدهما غير معروفين وتتشكلان من أربعين جنديا وهناك ثلاث فرق أخرى الأولى بقيادة الطاهر الأسود وتتواجد في شمال الرديف بجبل الرديف والثانية بقيادة الزين الأسود والثالثة بقيادة علي درقال وتتواجدان بجبل مرابط وأم العرائس.([64])

وأشار تقرير آخر وردت معلوماته من C.LEA تبسة حول وجود فرق تونسية جزائرية في منطقة قفصة وسيدي بوزيد حيث كان يتواجد جيش التحرّير الجزائري في المنطقة التونسية وهي مرتبطة بمنطقة تبسة وقائد المنطقة التونسية الجزائرية سي فريد عثمان أحمد وينحدر أصله من الأوراس ويساعده مفوض أو مندوب سياسي يدعى عنتر إبراهيم بن الحاج وثلاثة قادة عسكريين.

وتواجدت في منطقة شمال فريانة فرقة تحت قيادة عبد القادر السوفي وبالوسط بين سيدي بوزيد وتمغزة فرقة تحت قيادة حسين بن عبد الحفيظ ومنطقة الجنوب بين جهة مينس des minis والجريد فرقة تحت قيادة محمد الجبالي بن عمر السوفي وأما فرقة السيف الأسود فهي تحت قيادة زين الأسود بن عبيد وهو من أصل تونسي.

[64]- م.ا.ت.ح.و بكرة، S505، رقم 505، قابس، 27 أفريل 1959، ص ص 419، 420، 435.

وبمنطقة الوسط تواجدت فرقة عسكرية وقائدها العام حسين بن عبد الحفيظ بن محمد بن نصر ويلقب الحاج وتتكون من مجموعة يتراوح عددها ما بين مائة ومائة وخمسين جنديا وتنقسم إلى مجموعات الأولى بقيادة الهادي شبال Chebbel والثانية بقيادة الأزهر بن عثمان والثالثة بقيادة علي بن أحمد بن علي والرابعة بقيادة محمد بن خليفة المباركي.

وأما في منطقة الجنوب فتتواجد فرقة عسكرية قائدها العام محمد الجبالي بن عمر السوفي وتنقسم إلى ثماني مجموعات الأولى بقيادة الطاهر الأسود وتتكون من عشرين جنديا وتتواجد بمنطقة توزر والثانية بقيادة محمد العربي بن عمر السوفي وتتشكل من أربعين فردا وتتواجد بمنطقة الجريد والثالثة بقيادة علي درقال بن علي اللموشي وهو تونسي وتتكون من ستين جنديا وتتواجد في منطقة أم العرائس وجبال مراطة Marti والرابعة بقيادة الزين الأسود بن عبيد اللموشي قائد فرقة "السيف الأسود" تتكوّن من ثلاثين جنديا وتتواجد بمنطقة الرديف والخامسة بقيادة عبد ا بن الشيخ عمر بو عمران وتتكون من مائة جندي وقد غادرت الجريد إلى تمغزة وأمّا رؤساء المجموعات فهم القادة العربي صماص العكرمي Sames وقد عوض عبد ا الشيخ عمر والقائد محمد بحالة Bahala والتركي بن عبد الرحمان وعبد الجليل الزيدي ومحمد الشتوي والحاج. وأما السادسة فهي بقيادة بلقاسم بن عبد ا وتتكون من ثلاثين جنديا وتتواجد بمنطقة الرديف وتمغزة.([65])

وهاجم المجاهدون التونسيون والجزائريون سيارة شحن عسكرية فرنسية تابعة للفرقة الثانية من طابور المشاة في منطقة الجنوب الغربي للبلاد التونسية على مقربة من القصرين وقد قتل في هذه الحادثة جندي إضافي وجرح آخر وتمكن المقاومون من إشعال النار بالسيارة وأتلفوا ما فيها.([66])

[65]- م.ا.ت.ح.و بكرة، S505، رقم 578، قابس، في 12 ماي 1956، ص 430.
[66]- الصباح، ع 1398، 11 جويلية 1956، المقاومون يهاجون سيارة شحن عسكرية فرنسية، ص2.

وتحدثت هذه التقارير كذلك عن فرقة الطالب العربي السوفي المتكونة من خمسين ثائرا وهي فرقة مختلطة تونسية جزائرية تتواجد في جنوب جبل منع روحه Manarouho وبنقطة قرب مياه عين طاره وتتحرّك في جهة دومينييس des minis ويساعده العبيدي بن صغير يدعى بابي Babya وهنالك مجموعة أخرى متكونة من ثلاثين جنديا وتتواجد بأم العرائس.(67)

ويشير كذلك التقرير الفرنسي إلى أن المقاومين التونسيين يدخلون إلى الجزائر ويشكلون فرقا عسكرية مختلطة تونسية جزائرية.(68)

وعلى إثر تعرض وحدة من الجيش الفرنسي لهجمات المقاومين نشرت السفارة الفرنسية البيان التالي جاء فيه:" تعرضت وحدة من الجيش الفرنسي يوم 3 أكتوبر 1956 في جبل الأحمر الكائن على بعد خمسة وعشرين كلم من جنوب تالة لهجوم من عصابة تونسية جزائرية كانت ترابط منذ زمن في هذه المنطقة الجبلية من التراب التونسي واستعملت سلاحا أوتوماتكيا ومدافع هاون وذخيرة حية وتواصلت المعارك إلى يوم 4أكتوبر 1956 وقدرت الخسائر الفرنسية بثمانية قتلى منهم ظابطان وستة عشرة جريحا منهم ضابطان وأما الثوار فقد تم إحصاء جثث سبعة عشر قتيلا وجريح واحد".(69)

وفي هذا الإطار أيضا أصدرت السفارة الفرنسية بلاغا آخر إثر تعرض الفرقة الفرنسية لكمين وجاء فيه " أن كتيبة فرنسية من المشاة وقعت في كمين نصبه المقاومون التونسيون والجزائريون يبلغ عددهم مائة فرد بين بلدتي تلابت وبو شبكة بمنطقة سبيطلة وبلغت الخسائر في صفوف الفرنسيين أربعة عشر قتيلا وعددا من الجرحى وأما المقاومون فقد قتل منهم ثلاثة".(70)

67- م.ا.ت.ح.و بكرة، S505، رقم تقرير 906، قابس، 27 جويلية 1956، ص ص 548و 549.

68- نفسها، ص 555.

69- الصباح، ع 1472، 6 أكتوبر 1956، فرقة فرنسية تتعرض لهجوم من المقاومين التونسيين والجزائريين،ص2

70- نفسها، ع 1481، 17 أكتوبر 1956، فرقة فرنسية تقع في كمين، ص2.

تجدر الإشارة إلى أن المقاومين أصبحت بحوزتهم أسلحة متطورة لهذا أصبحوا يقومون بهجومات ضدّ الجيش الفرنسي ملحقين به خسائر فادحة في الأرواح والعتاد والتي استطاعت إرباكه وهذا الشيء يدل على تغيير في استراتيجية المقاومين.

وتحدثت هذه التقارير كذلك عن فرقة تونسية جزائرية ضمّت مائتين وخمسين ثائرا تمركزت بجبال توريش Torricch وغرب جبال الزيتونة وأما الفرقة الثانية وهي تونسية جزائرية فقد تشكلت من ستة مائة جندي وتتواجد بين جبال سيدي بو هلال وجبل عسكر وأما الثالثة بقيادة عمار لموشي فهي متواجدة بجبال زرقة وفرقة أخرى تتكون من خمسة عشر فردا وهي مختلطة ضمّت تونسيين وجزائريين تتواجد بجبل الزيتونة وقائدها محمد بن الصغير ويساعده عز الدين بن محمد بن عبد ا رزقي وفرقة مختلطة تتكون من ستين جنديا تتواجد بين جبال الشعابني وأرباطة وبدرة ومنطقة قصر لحمر.[71]

وأشارت المعلومات إلى وجود فرقة الحاج نوري البلسوسي في منطقة بلاد بوهايو Le beld Bou Hayo التابعة لمشيخة بوعيسة Boassa وفورذه Fordha وزواهري Zoahri وهذه الفرقة متكونة من سبعة وثلاثين تونسيا من جنوب هندره Hanadra وبوعيسة Boassai وأفراد من الهمامة Hamama وقد ارتبطت مع اثني عشر جزائريا ينتمون إلى فرقة جزائرية بقياد أحمد طاهر النايلي Naili ,وأعطيت القيادة العامة لابن مشيخة هندرة الشمالية وهو الكاتب العام للشعبة الدستورية بالقصرين للجناح اليوسفي.

وهنالك رواية أخرى تقول إن سبعة وثلاثين تونسيا ارتبطوا مع واحد وعشرين جزائريا وشكّلوا فرقة وهي متواجدة في جبل الشعانبي وإن جزائريا من

---

[71]- م.ا.ت.ح.و بكرة، S505، رقم 1411 قابس، 28 نوفمبر 1956، ص 646و 647.

باتنة معه مبلغ يـقدر بتسع مائة ألف900.000 فرنك وله اتصالات بالمهربـين للأسلحةdeux compatriotes من سبيبة لشراء الأسلحة.[72]

وفي هذا السياق أيضا هنالك مجموعة محمد الصغير وعز الدين بن رزقي مستقرّة في جبل بدرة وسهيب وأعدادها تتزايد وهم من المظيلة القطار ولهم علاقة وثيقة مع مجموعة الطالب العربي السوفي.

وأشارت كذلك إلى مجموعة تتكون من مائة وعشرين ثائرا تونسيا قدموا من مدّنين وانظموا إلى الثوار الجزائريين وأما في جهة بني حداش فهنالك مجموعة من اليوسفيين اندمجت مع الثوار الجزائريين.[73]

وأفادت أيضا أن هنالك فرقة مختلطة تونسية جزائرية تتكون من خمسة وأربعين جزائريا وثلاثة تونسيين تمت مشاهدتهم يوم 14 جانفي 1957 في جبل رملي على بعد خمسة وعشرين كلم شمال غربي قفصة. ومن فرقة محمد الصغير وعز الدين بن رزقي انضم إليها مائة وعشرون تونسيا من مدنين حيث بقي أربعون ثائرا في شمال الجريد تحت قيادة بن عافية Ben Afia والبقية دخلوا إلى الجزائر.[74] وأضافت أيضا إلى أن هنالك تنسيقا بين فرقة الطاهر الأسود وفرقة الطالب العربي في منطقة الجنوب وفي جهة شمال أم العرائس والرديف بقفصة[75]

ممّا سبق نلاحظ أن التونسيين والجزائريين شكلوا فرقا عسكرية مشتركة آمنت بالكفاح المغاربي المشترك وبمغربة الحرب واعتمدت على استرتيجية حرب العصابات والتي تطورت من فترة إلى أخرى واستطاعت تكبيد الجيش الفرنسي والمعمرين خسائر فادحة في الأرواح والعتاد وتشتيت مجهودهم العسكري وعدم تركه يركز على الجزائر وقد تمركزت في المناطق الحدودية التونسية الجزائرية والتي أعلنت فرنسا الحرب بقصفها عبّر الطائرات وبتكثيف عليها الهجومات البرية والتي استشهد فيها الكثير من المقاومين التونسيين والجزائريين كل هذا من

---

72 - م.ا.ت.ح.و بكرة، S504، رقم 135، القصرين، 20 ديسمبر 1956، ص405.

73- م.ا.ت.ح.و بكرة، S506، رقم 51، قابس، 14 جانفي 1957.

74- م.ا.ت.ح.و بكرة،S505، رقم 122، قابس، 29 جانفي 1957، ص700 و 725.

75- نفسها، رقم 643، 30 أفريل 1957، ص 781.

أجل تحقيق أهدافهم والمتمثلة في انجاح الثورة الجزائرية وفي استرجاع الاستقلال الجزائري وتثبيت الاستقلال التونسي.

2- المراكز العسكرية

أ- مراكز التدريب

تم إحداث عدة مراكز تدريبية بتونس لتدريب المتطوعين التونسيين والجنود الجزائريين وقد تحدثت التقارير الفرنسية عن دورات لتدريب المتطوعين حيث وجدت دورتان في كل من تلابت والكاف ويشرف عليها مدرّب تونسي وأما في الساحلّ فيوجد معسكر لتدريب المتطوعين التونسيين وآخر في الحماداتHammadet والمحارزة(بصفاقس) M'harza والتي تبعد عشرين كلم جنوب الجم.(76)

وفي هذا الإطار تقيم فرق عسكرية جزائرية في معسكرات مهيأة في الجبال وفي جنوب شرق باجة وجبل سودان Soudane وجبل سادين Sadine وجبل الشعانبي Chaambi وكذلك في معسكرات قريبة من الحدود للانطلاق إلى الجزائر مثل بني مازن Bni Mazen حيث تنطلق منه فرقة العلاوة Allaoua وتم إحداث أيضا معسكر جديد في سوق الأربعاء في ضيعة على بعد اثني عشر كلم جنوب شرق باجة وفي جبال الشعانبي Chaambi وفي بئر الباي بحمام الأنف.(77)

وعلما بأنه قد وضعت تحت تصرف قادة الثورة الجزائرية مراكز لاستقبال الثوار المتطوعين وتواجدت مراكز المعسكرات للتدريب على طول الحدود وداخل الأراضي التونسية وهذا بمساعدة الحكومة والشعب التونسي ومن هذه المعسكرات نذكر: غار الدماء والكاف وفريانة وتالة وعين دراهم وسوق الأربعاء والرديف وتبرسق وساقية سيدي يوسف والقصرين وقفصة وقابس وهنالك مراكز أخرى هامة لمساعدة اللاجئين الجزائريين والثوار وقبل سنة 1958 نلاحظ أن التدريبات

---

[76] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S504، رقم 2153، تونس، 26 نوفمبر1956، ص308

[77] - نفسها، رقم 2275، تونس 13 ديسمبر 1956، ص 317و 318

كانت تتم في الغابات والجبال وداخل الأراضي التونسية وهي سرية وفي داخل البلاد تجرى التدريبات على شكل دورات تدوم شهرا.([78])

وفي هذا الإطار أيضا أشارت هذه التقارير إلى وجود الكثير من المعسكرات للتدريب في منطقة الشمال ومن أهمها معسكر حمام سيالة Hamam Seiala في باجة الذي توجد به مجموعة متكونة من ثلاث مائة فردا من جيش التحرّير الجزائري وقد زارها والي باجة يوم 18 ديسمبر 1956.([79])

وأفادت المعلومات أيضا بوجود معسكر ومخيم للثوار الجزائريين في حمام سيالة([80]). وفي هذا السياق أيضا أنشأت جبهة التحرّير الجزائرية معسكرات ومراكز لتدريب المنتدبين الجدّد الذين يخضعون لتربص منتظم في هنشير زروان Zarouane على بعد خمسة وعشرين كلم غرب تاجروين بمنقار البطة Bec de canard وجبال خمير وحمام سيالة وقرب باجة وفي ضواحي تونس.([81])

وقد أقر الأسير خانوف وهو عسكري سابق بجيش التحرّير الجزائري خلال استجوابه بوجود مركز للتدريب بحمام سيالة قرب باجة.([82])

ويوجد كذلك في برج الحمام على بعد عشرة كلم غرب عين دراهم مركز ومعسكر لتدريب الثوار الجزائريين والمتطوعين.([83])

علما أنه يوجد كثير من مراكز التدريب تتبع جيش التحرّير الجزائري بجهة سوسة والنفيضة ومعسكر حمام سيالة الذي خف عنه النشاط ومنذ فترة رجع إلى سابق نشاطه حيث يوجد مركز الشرطة P.C تابع لعمارة العسكري.([84])

وأشارت التقارير كذلك إلى وجود مخيم ومعسكر في ضيعة عين الجيفه Ain et Dje وفي حمام سيالة يتدرّب فيه الثوار الجزائريون بمساعدة عشرين شابا

---

[78] - Guentari, organisation, T II pp 771.

[79] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S504، رقم 50، تونس، 6 جانفي 1957، ص 214

[80] - نفسها، رقم 128، تونس، 15 جانفي 1957، ص329.

[81] - نفسها، رقم 331 تونس، 4 فيفري 1957، ص 225.

[82] - نفسها، رقم 637، تونس، 1 مارس 1957، ص 237.

[83] - نفسها، رقم 987، تونس، 27 مارس 1957، ص 365.

[84] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S504، رقم 415، تونس، 24 أفريل 1957، ص ص 881 و 822.

جزائريا متواجدين في منطقة هيدوس Hedous على بعد سبعة كلم من مجاز الباب وتم أيضا بعث معسكر آخر للتدريب في جبل الأبيض Aboid وهو في طور الإنجاز.([85])

وقد زار القائد العسكري عمار أو عمران ما بين 17 و20 أفريل 1957 معسكرات تدريب المتطوعين إلى الجزائر والتي توجد بسيدي بوعلي على بعد عشرين كلم شمال غرب سوسة وفي منطقة أبو ثادي Abou Thadi على بعد ستين كلم شمال غرب صفاقس وآخر في منطقة مزونة Mezzouna على بعد تسعين كلم غرب جنوب صفاقس علما أن هذه المعسكرات مجهزة لاستقبال المتطوعين خلال شهر مارس 1957.([86])

ويلاحظ القنطاري أن بعد كهربة الحدود التونسية الجزائرية تتضاءل عدد الداخلين إلى الجزائر وأصبحت تدريبات اللآجئين والجزائريين المقيمين بتونس وبفرنسا والطلبة تجرى تدريبات في المعسكرات المتواجدة على طول الحدود وفي المناطق الداخلية ومن أهم المراكز:

1- حمام سيالة Sayala بجانب باجة والذي افتتح سنة 1956 وتم تحويله إلى مركز راحة ورعاية الرجال المسنين.

2- قرن حلّفايه التي توجد بأحواز الكاف.

3- وجبل الزيتون Zaitoun.

4- وشامتو وادي مليز شرق غار الدماء.

5- غابة أو ضيعة باني Peny وتعرف كذلك بضيعة موسى حواسنيه وهو أول مسؤول عسكري جزائري.

6- وادي ميلاق جنوب الكاف.([87])

---

[85] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S504، رقم 415، تونس، 24 افريل 1957، ص ص 881-882

[86] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S504، رقم 1278، تونس 1 ماي 1957، ص254.

[87] - Guentari, organisation, T II p 772.

وأشارت التقارير إلى وجود معسكر لتدريب وتثقيف وتعليم التلاميذ وهناك معسكر آخر لتكوين الإطارات المتواجدة داخل التراب التونسي حيث يوجد في شرق باجة ويتسع لخمس مائة فرد وهنالك معسكرات ومخيمات جديدة في زاوية مرناق قرب تونس وتتسع لمائتين وخمسين فردا وهنالك معسكرات في تبرسق وسيدي بوزيد.([88])

وفي تقرير آخر تحدث عن وجود معسكر في منطقة غار الدماء وسوق الأربعاء ويوجد معسكر آخر للتدريب على بعد كيلو متر شمال غرب غار الدماء في ضيعة وغابة حيث يتدرب فيه المتطوعون والمنتدبون من الولاية الثانية والثالثة والثوار الذين يأتون من شمال قسنطينة وبلاد القبائل. وأما في منطقة تاجروين ومكثر والتي يتواجد فيها قرابة ألفي عسكري من الولاية الأولى والثانية والرابعة والسادسة فيوجد في معسكرات للتدريب الأول في معسكر سوق الجمعة وآخر يوجد في الغارية Elgaria وبيشون بالقيروان وهنالك قواعد على الحدود بتاجروين وربيبه Rebiba وقرن حلّفايةGharnelfaya وعلى طول هول الحدود حتى إلى جنوب في قفصة وتمغزة والتي تستقبل المتطوعين من الجنوب الجزائري.([89]) وأفادت المعلومات بوجود معسكر لتدريب الثوار الجزائريين بالقطار بقفصة حيث يتواجد فيه خمس مائة ثائر وهو معسكر فرنسي سابقا.([90])

ويوجد كذلك في باجة معسكر للتدريب يتسع لأربع مائة ثائر وآخر في ماطر يتسع لثلاث مائة ثائر وفي مرناق جنوب شرق تونس هنالك معسكر للتدريب يتسع لمائتين من الثوار وتتواجد فيه قيادة أركان جيش التحرّير ALN.([91])

وأشارت التقارير أيضا إلى وجود معسكر للتدريب في عين الكحول يتسع لمائتين وخمسين ثائرا وهم ينتمون للولاية الرابعة والمسؤول عنها الرائد أحمد

---

[88] - م.ا.ت.ح.و بكرة،S370، رقم 46 صلامبو، في 8 جانفي 1958، ص5.
[89]- م.ا.ت.ح.و بكرة، S371، رقم 636، صلابمو، 10 افريل 1958، ص 5و6.
[90] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S371، رقم 636، صلابمو، 10 افريل 1958، ص 6.
[91] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S371، رقم 768، صلامبو، 9 ماي 1958، ص8.

ويبقى أهم مركز للتدريب في شامتو وادي مليز Chemtou غرب غار الدماء.(92)

وفي هذا الإطار أيضا عدد عمار حمّداني أهم مراكز التدريب المتواجدة على التراب التونسي من مراكز الزيتون رقم 1و2و3 وهي تقع في غار الدماء علما أن المركز 1و2 مخصصان لاستقبال المرضى والمرهقين من جنود جيش التحرّير الجزائري ويفسر أيضا كمقر للقيادة العامة.(93)

وفي هذا السياق كذلك يوجد مركز للتدريب في وادي مليز شامتو ومركز وادي ملاق على بعد أربعة كلم من مدينة الكاف حيث يستقبل اللاجئين بتونس وفيه يتلقى الثوار تدريباتهم العسكرية الأولى وهنالك كذلك مركز للتدريب على حسن استعمال المتفجرات والألغام يقع بالقرب من ساقية سيدي يوسف ومركز التدريب بيرينو حيث يقع قرب تالة ومركز قرن الحلّفاوية للتكوين السياسي ويقع قرب الكاف وهو عبارة عن قاعدة دعم اللجوستي للثورة الجزائرية (94) وفي هذا السياق أيضا يتواجد مركز بجندوبة يسهر على صيانة أجهزة الاتصالات السلكة واللاسلكية والتكوين على استعمالها.(95)

في اطار الدعم التونسي للشعب الجزائري في كفاحه التحرّيري تواجدت بالبلاد التونسية مراكز لتدريب المتطوعين التونسيين والجيش التحرّير الجزائري في كافة المدن التونسية تحت اشراف ثنائي الحكومة التونسية وجبهة التحرّير الجزائرية وقد استطاعت هذه المراكز تخريج جنودا يتميزون بالكفاءة والخبرة وقادرين على مقاومة الفرنسيين وهزمهم في المعركة التحرّيرية.

---

92 - م.ا.ت.ح.و بكرة، S371، رقم 1326، بنزرت، 19 أكتوبر 1959، ص9.

93 Hammadi Amar, Krim. Beckacem le lion des jebels, Edition Dahlab, Alger, 1993, p 319.

94 - مجلة أول نوفمبر، ع 65، نوفمبر 1984، ص 29و30.

95 - المنطقة الوطنية للمجاهدين، التقرير الولاتي لتاريخ الثورة، سوق أهراس، 18 سبتمبر 1986، ص10.

ب- المدارس العسكرية

أسست جبهة التحرّير الوطني الجزائرية مدارس لتكوين الجنود وضباط جيش التحرّير الجزائري بمساعدة الحكومة التونسية وتوجد في ماتيبل فيل في ضواحي تونس مدرسة لتكوين الفدائيين الجزائريين ويدرس فيها ضباط تونسيون.([96])

وفي أواخر سنة 1957 تم بعث مدرسة لتكوين الإطارات من طرف القيادة الأولى غرب مدينة الكاف وقد تواجدت فيها مجموعة من الضباط ذوي الكفاءة العالية في ميدان التدريب وكان يديرها عباس عزيل.([97])

وأشارت التقارير أيضا إلى وجود مدرسة أخرى للإطارات وتوجد في معسكر باجة وينتمي إليها ثلاث مائة طالب جزائري وفي الآن نفسه تم فتح مدرسة الإطارات لأصحاب الرتب قرب الكاف في منطقة وادي ملاق حيث تقوم بإجراء دورات تكوينية يتخرج منها خبراء في استعمال الجهزة اللاسلكية إضافة إلى اختصاصهم في إزالة الألغام والمتفجرات وتتسع لمائتي جندي من أصحاب الرتب.([98])

وتحدث التقرير كذلك عن مدرسة لتكوين إطارات الجيش الجزائري تتسع لمائتين وخمسين طالبا وتوجد بالكاف.([99])

وفي هذا الإطار قام العقيد هواري بومدين بمساعي لدى الحكومة التونسية لتأطير خمسة عشر طالبا جزائريا في المدرسة العسكرية التونسية وقد وافقت الحكومة التونسية على قبولهم.([100])

---

[96] - العمل، ع 349، 7 ديسمبر 1956، مدّرسة لتكوين،ص3.

[97] - المنظمة الوطنية للمجاهدين، التقرير الولاتي لتاريخ الثورة، سوق أهراس 18 سبتمبر 1986، ص10 وانظر كذلك عوادي، القاعدة الشرقية، ص98.

[98] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S371، تونس رقم 636، صلامبو، 10 أفريل 1958، ص6.

[99] - نفسها، رقم 786، صلامبو، 9 ماي 1958، ص6.

[100] - نفسها، رقم 871، بنرزت، 9 جويلية 1960، ص13.

وأفتحت مدرسة للإطارات العسكرية الجزائرية في ضيعة أو غابة باني Beni قرب الكاف وبعد القصف الجوي الفرنسي تم تحويل المدرسة إلى منطقة سيدي إسماعيل في الجنوب الغربي من سوق الخميس.([101])

علما أنه تخرج من مدرسة وادي ملاق يوم 10 سبتمبر 1960 أربع مائة وخمسون جنديا متخصصون في استعمال الأسلحة الثقيلة.([102])

ما يلاحظ انه مما سبق ذكره انه تم فتح مدارس عسكرية لتأطير جيش التحرّير الجزائري من ضباط وجنود في كافة الاختصاصات وتخرجت منها دفعات امتازت بالكفاءة العالية واستطاعت هزم الفرنسيين وتكبيدهم خسائر فادحة وأرغمتهم على دخول في مفاوضات.

ج- مراكز الراحة

أسست جبهة التحرّير مراكز للراحة والاستراحة وقد تحدثت عنها التقارير الفرنسية وفي هذا السياق أشارت إلى أن قهوة دخوّن Dakhoun وهي تقع بممر تقاطع Rond point حمام الأنف أصبحت قاعدة لتوقف الثوار الجزائريين.وراحتهم.([103])

وأشارت هذه التقارير كذلك إلى تواجد الثوار الجزائريين في كثير من المناطق ومراكز الاستقبال والراحة من الشمال إلى الجنوب وفي لادمو من يتواجد محمد لشنيب ولان وحدادة Ouillen et Haddada دياب عمر الملقب عبد ا بربي Barbi وفي الهمامة بومعراف السبتي وبسيدي يحي قينز محمود وبمحطة بو عديله لشنب وبجبل سواد وواد زانة Zana عبد ا وفلتة ومزيتسه Felta et Mezita ويتواجد أيضا خلال الأيام الأسواق بتاجروين يوم الاثنين وقلعة سنان

---

[101] - نفسها، رقم 970، بنزرت، 19 أوت 1956، ص 14.

[102] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S371، رقم 970، بنزرت، 12 أكتوبر 1960، ص17.

[103] - م.ا.ت.ح.و بكرة،S504، ت رقم 1829، صلامبو، 14 أكتوبر 1956، ص285.

يوم الأربعاء والساقية يوم السبت وسبتي وعبد ا يقدمون إلى الكاف ويتجهون إلى الساقية وتاجروين.([104])

وفي تقرير آخر تحدث عن هذه المراكز الراحة وأنها موجودة في كافة المدن وهنالك مركزان كبيران يوجدان بالكاف وتاجروين ولاحظ أن مقر ولاية الكاف يلعب دورا كبيرا في ربط الصلة.([105])

وأفادت أيضا أن الثوار يتوقفون قرب الحدود وغرب مرديان وتاجروين ولهم مركزا للراحة في كل من باب الكسور ومكثر وكسرة وكبوس وفي مناطق أخرى علما أن القادة العسكريين لا يتوقفون قرب الحدود.([106])

وأفادت التقارير أيضا أن الثوار يتواجدون أيضا في الكثير من المزارع والضيعات التي توجد فيها أماكن للراحة في منطقة تونس ومجاز الباب.([107])

وتحدثت أيضا عن أن نزل مبروك بصفاقس تحول إلى مركز لاستراحة الثوار الجزائريين وأصبحت مقهى العربي صماط بقفصة مركز راحة واستراحة للثوار الجزائريين.([108])

وتذكر المصادر أن كثيرا من الضيعات والحقول بتبرسق أصبحت محجوزة وأنّ حيا في المدينة أصبح يوجد فيه مركزا لشرطة التفتيشP.C تابع لجيش التحرّير الجزائري.([109])

3- الفرق العسكرية الجزائرية:

تواجدت الفرق العسكرية الجزائرية بالتراب التونسي الذي اتخذت منه مراكز للتدريب والراحة وقواعد للإنطلاق إلى الجزائر وقد تحدثت التقارير الفرنسية عنها وقالت بأنها تواجدت بين الحدود ودروب ومسالك شمال جنوب حيدرة وفي جنوب منطقة ودرينة Dernaina وفي غرب فريانة منطقة ديلوبيرا deloubira وفي

---

104 - نفسها،S503، ت رقم 1976، الكاف، في 26 ديسمبر1956 ص 314.
105 - نفسها، رقم 140، الكاف، في 25 جانفي 1957، ص311.
106 - م.ا.ت.ح.و بكرة،S504، ت ، رقم 309 الكاف 26 فيفري 1959.
107- نفسها ،S504، رقم 887 تونس، 27 مارس 1957، ص365.
108 - م.ا.ت.ح.و بكرة، S505، رقم 461، قابس، 29 مارس 1957، ص 772.
109 - م.ا.ت.ح.و بكرة، S504، رقم 987، تونس، 4 أفريل 1957، ص 249.

مشيخة هويدانتdes haouadeth والذين قدموا من مشيخة عين بهير بالجزائر Ain Bahir وقد انظمت إليهم فرقة من الثوار اليوسفيين في جبل سيف Sif وتتحرّك وتتواجد أيضا في المثلث المتكون من ديلوبيرا وبوشبكة والعلمة وجبل الأبيض Elail Abiod ويتواجدون كذلك في ثكنة شيدت من طرف التونسيين والجزائريين بمشيخة الهويدات في الجزء الجنوبي والغربي من منطقة بوعيسة Baossa.([110])

وفي هذا الإطار أيضا أشارت التقارير الفرنسية إلى أن الثوار الجزائريين بتونس كانوا يرغبون من قيادتهم في توسيع عملياتهم الحربية لتشمل البلاد التونسية والدليل على ذلك الرسالة الواردة من القاهرة التي وجدتها الفرقة الفرنسية لحفظ الأمن بمنطقة النمامشة والتي جاء فيها " إنه ينبغي منع انتشار سياسة الزعيم بورقيبة بالجزائر بجميع الوسائل ولذلك فإنه يجب توسيع العمليات العسكرية"([111]) وبناء على هذه الرسالة يسعى الثوار إلى اعطاء الحرب التحرّيرية منحى مغاربيا ولهذا نفذت فرقة علي المتواجدة بالمثلث بوشبكة البكارية برج أم علي عملية في الأراضي التونسية تمثلت في قطع خمس مائة وسبعة وسبعين عمودا هاتفيا.([112])

وفي هذا الإطار أيضا عدد التقرير الفرنسي الفرق الجزائرية التي كانت تتعامل مع إقليم الكاف وتدخل إلى الأراضي التونسية من جهة سوق أهراس والقالة وجهة جبال بني صالح التي تتواجد فيها فرقة وقائدها مرزوق أحمد ويدعى بأحمد القبايلي ويساعده الطيب جابر وفي جنوب رقاما Sud Reguama وجدت أيضا فرقة صالح بوروينةSalah Bourouina التي تتشكل من عشرين فردا وفرقة عمار تتكون من اثنين وعشرين ثائرا وتتواجد أيضا بجنوب بو حجر Bou Hadjar وفرقة لويمي Leuimi وتتكون من عشرين ثائرا وتوجد غرب أولاد بشياش Bechiach وفرقة طياشM. Tayiche وتتشكل من عشرين ثائرا

---

110 - م.ا.ت.ح.و بكرة، S504، رقم 153، القصرين، 9 جانفي 1956، ص408.
111 - الزهرة، ع 15204، 28 جانفي 1956، الثوار الجزائريين، ص1و2.
112 - م.ا.ت.ح.و بكرة، S504، رقم 195، 5 فيفري 1956، ص 414.

وتتواجد جنوب أولاد بشياش وفرقة المكي التي تتكون من خمسة عشر ثائرا وتتواجد في دوار أولاد داهية Dhia علما أن هذه المنطقة هامة حيث كان ينتقل منها الثوار إلى تونس.

وأما جهة الونزه Delouenz فإنّ قائدها جبّار عمر ويساعده طاهر الزبيري ومنطقة كدارة Khedarra قائدها محمد لشنب Lashneb وتتواجد أيضا فرقة سعيد زويته Zouita Said والتي تتشكل من عشرين ثائرا ويتواجدون بدوار أولاد مؤمن Moumen وفرقة دويبتDouibet عبد ا البارني وتتشكل من عشرين ثائرا وتتواجد بدوار عويلم Ouillem وفرقة لولو حمة Hamma وتتشكل من عشرين ثائرا وتتواجد بدوار مراحنة M'rahna وفرقة الحاج الأخضر وتتكون من عشرين ثائرا وتتواجد بدوار الحداد Hadada وأما في منطقة غمبطا-وانزة S. de Gambatta- Ouenza وقائدها محمد الأخضر يقود مجموعة من منطقة. غمبطا-وانزه ([113])

وتوجد كذلك فرقة بومعرافي السبتي بدوار الهمامة وهو في اتصال بتونس وتتشكل فرقته من عشرين ثائرا وفي دوار سكاية Soukies توجد أيضا فرقة عبد المجيد وتتكون من عشرين ثائرا. وأما في منطقة جنوب مورسوط S.Morsottوقائدها بولعراف Bouarf فتتواجد كذلك فرقة السبتي بن الأخضر وتتكون من ستين ثائرا وتوجد في منطقة بوخضرة Boukadra ومجموعة الحامدي El Hamdi وتوجد في منطقة مرسوط وتتشكل من عشرين ثائرا وإلى جانب ذلك نجد فرقة بوقرة Bouguerra إذ تتشكل من عشرين ثائرا وتستقر في جنوب شرق مرسوط وفي جبل دير Dyr وتوجد كذلك مجموعة الطيب التي تتشكل من عشرين ثائرا. وأشار التقرير إلى عدد الثوار الذين يتواجدون في جهة سوق أهراس وجهة وانزة ويعتبرون جيشا نظاميا وعددهم ثماني مائة جندي وأما

---

[113] - م.ا.ت.ج.و بكرة،S503، رقم 190، الكاف، 6 فيفري 1956، ص 389، 390، 391.

عدد الجيش الإضافي فهو ألف وخمس مائة جندي وكل هذه الفرق سابقة الذكر تدخل ثم تخرج من تونس.([114])

وأشار هذا التقرير أيضا إلى وجود فرقة عبد القادر السوفي الجزائري ويساعده التونسي ويدعى عزيز بالحاج بلقاسم وتتواجد بتونس.([115]) وفي منطقة حيدرة تطوع علي بن محمد الجبالي وسعد بن سعيدي كمرشدين للثوار الجزائريين.([116]) وفي هذا الإطار أشارت جريدة " فرانس سوار"France-Soire إلى تواجد عشرين كتيبة جزائرية من الثوار في الأراضي التونسية.([117]) وأفاد أيضا أن فرقة طالب العربي تتواجد في جهة قفصة وأما الطريق الذي تسلكه للدخول إلى الجزائر فهو جبل شبيكة وجبل أم القماقم وجبل الأبيض.([118])

وفي هذا السياق أيضا تحدثت المصادر عن أن منطقة الحدود تقسم إلى أربع مناطق الأولى تمتد من الشمال منقار البط الصغير du petit Bec de canard شمال غرب روم السوق والثانية من وادي مجردة بين محطة الوادي مقراس Mougras وغار الدماء والثالثة من دوار الهمامة بين وانزه والساقية والرابعة المثلث المريج وموريست وحيدرة. وأما الطريق الذي يسلكه الثوار فيكون عبّر جبل برقو- و تبرسق ونبر والساقية.([119])

وذكر التقرير كذلك أن فرقة جزائرية تتشكل من ستين فردا تواجدت برأس جدير يوم 1 جوان 1956 وتم تقديم المساعدة لها.([120])

وفي هذا الإطار تحدث التقرير أيضا عن الفرق الجزائرية التي كانت تتواجد في تونس منها فرقة علي الفهري ويلقب علي التكوكيTakouki الذي خاف بشير الفهري الذي استشهد وأما المناطق التي تتواجد فيها بكارية Bekkaria وكويت

---

[114] - م.ا.ت.ح.و بكرة،S503، رقم 190، 6 فيفري 1956، ص ص 392، 393.
[115] - نفسها ،S504، رقم 193، 25 فيفري 1956.
[116] - نفسها، رقم 290، 22 مارس 1956.
[117] - الزهرة، ع 15260، 31 مارس 1956، الثوار الجزائريين، ص1.
[118] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S506، رقم 502 قابس، 5 أفريل 1956.
[119] - م.ا.ت.ح.و بكرة،S504، رقم 1084، صلامبو، 26 جوان 1956، ص 129، 130.
[120] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S505، رقم 748، قابس، 27 جوان 1956، ص 530.

du Kouit ودمنة Demna وجبل الأبيض وخاصة في فضاء الفراشيش فتتكون ما بين مائة ومائة وخمسين ثائرا والمنطقة التي تتحرّك فيها جبل طازبنت Tazbint وجبل درينةDernaia وجبل الجريد Ajerd وجبل أبكفيف Ibelkfif وتتواجد أيضا فرقة صالح بن علي والتي تتكون من مجموعة عددها ما بين أربعة وستة عشر فردا في منطقة جبل دوكان Doukane وشمال كويف Nord Kouif وجبل دير وجبل سيف SIF.([121])

وتكلمت التقارير أيضا عن فرقة بوزيد Bouzid التي تتكون من عدد يتراوح ما بين ثلاثين إلى أربعين فردا وتتحرّك في منطقة جبل الأبيض وفرقة الطيب بن سلطان اللومند Tayeb Ben Soltan Allomnd التي تتحرّك في جبل الأبيض أما فرقة بلقاسم الجريدي فتتحرّك في جهة جبل قوبل Gohbel وتتجه نحو شمال بو شبكة وغربها وتتواجد أيضا فرق صغيرة تأتي من الجزائر وتقيم وتتوقف في جبل الشعانبي والجريد وسماسة Smmama ومرحلّة Mrhila وسلومSelloum.([122])

وأفادت التقارير أيضا أن الشعبة الدستورية بصفاقس ومكتب الشباب الدستوري كانوا يقدمون مساعدات للثوار الجزائرين وذلك بنقلهم إلى الحدود الجزائرية التونسية بشاحنة الحرّس الوطني وتذكر المستندات أنه تم نقل مجموعة من الثوار الجزائريين من قابس إلى صفاقس نحو محمد بن سليمان بباب الجبلي بصفاقس.([123])

وتحدثت التقارير عن لقاءات تمت بين الزعيم صالح بن يوسف والثوار الجزائريين خلال زياراته إلى الجنوب لمدّة أسبوع حيث تقابل في بني خداش مع

---

[121] - نفسها، رقم 1286، القصرين، 3 سبتمبر 1956 ص ص489و 490.

[122] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S504، رقم 1286، القصرين، 31 سبتمبر 1956، ص 489، 490.

[123] - نفسها ،S506، رقم 1242، قابس، 13 أكتوبر 1956.

عدد من قادة الثورة الجزائرية يوم 31 أكتوبر 1956 ومن بينهم واحد من سوق أهراس ويدعى الحاج عبد ا وآخر من تبسة.([124])

وأشارت هذه التقارير كذلك إلى وجود الثوار الجزائريين في شمال الجريد ولهم ستة مراكز ويتواجدون كذلك في خط قابس – نفطة ولهم أربعة مراكز.([125])

والملاحظ بأن الحكومة التونسية قدمت مساعدة للثوار الجزائريين وتتمثل في إغلاق الحدود في وجه القوات الفرنسية بينما كانت تفتحها في وجه الثوار الجزائريين.([126])

وفي إطار التنسيق بين الثوار المتواجدين بالجزائر وتونس قدم من الجزائر القائد محمد لشنب ووصل إلى سوق الأربعاء ولهذا بعث القائد العسكري عمارة استدعاءات إلى القادة العسكريين وهم أحمد بن سالم وأحمد القبائلي لحضور اجتماع بسوق الأربعاء يوم 21 نوفمبر 1956.([127]) وأفادت التقارير بوجود معسكر بقبلي التابع الأوراس ويتسع لستين عنصرا من الثوار الجزائريين.([128])

وفي هذا الإطار أيضا تحدثت التقارير عن وجود قائد ثوار الأوراس النمامشة الأزهر شريط بجهة القصرين فريانة – تلابت وأما المسؤولون عن مساعدته فهم الأخضر بورقعة تاجر مقيم بتلابت وأصبح يلقب بحسن البوعلاقي ElBouallagui المقيم بسبيطلة علما أنهم هم مسؤولون على خط سبيطلة وتلابت وفريانة وما يلاحظ كذلك في هذا الخط موجود تنسيق بين الثوار الجزائريين واليوسفيين علما أن الثوار الجزائريين يأتون من ليبيا عبّر البر والبحرّ ويسلكون ثلاثة خطوط مختلفة الأول تونس – سوق أهراس والثاني تونس – ساقية سيدي يوسف والثالث تونس تلابت- فريانة.([129])

---

[124] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S504، رقم 995، تونس، 16 نوفمبر 1956.

[125] - نفسها، رقم 1446، قفصة، 21 نوفمبر 1956.

[126] - نفسها ، S504، رقم 1411 قابس، 28 نوفمبر 1956، ص 640.

[127] - م.ا.ت.ح.و بكرة،S504، رقم 218 تونس، 26 نوفمبر 1956.

[128] - م.ا.ت.ح.و بكرة،S505، رقم 1411 قابس، 28 نوفمبر 1956، ص640.

[129] - م.ا.ت.ح.و بكرة،S506، رقم 614، سيدي بوزيد، 3 ديسمبر 1956.

وفي هذا السياق أيضا أفادت التقارير بوجود الثوار الجزائريين على شكل مجموعات بسوق الخميس والكاف ومكثر وتالة والقصرين وفريانة والرديف وينتقلون بكل حرّية وهم تحت حماية السلط المحلّية التونسية. وتذكر المصادر كذلك بأن الثوار الجزائريين يعتبرون هذه المناطق هي للراحة والاستراحة وللتدريب وأماكن يلتجئون إليها عند الحاجة وينطلقون منها لمجابهة الفرنسيين بالجزائر.(130)

وتحدثت التقارير أيضا عن أن أهم المراكز التي كان يتواجد فيها الثوار الجزائريين هي طبرقة وسوق الأربعاء وسوق الخميس والكاف وتاجروين ونبر والقلعة الجرادء وتالة والباكسور Ebbaksour ومكثر.(131)

وذكر التقرير أيضا أن القادة العسكريين الجزائريين يتواجدون في مناطق الشمال التونسي حيث يقيم في سوق الأربعاء العسكري عمارة وفي منطقة عين لودرياس سعيد الفهري وفي تلابت محمود الشريف وفي تالة مكي جدياتDjedaiet وبالكاف السبتي بومعراف ووادي ملاق أحمد القبايلي.(132)

وأشار التقرير إلى وجود تنسيق بين المسؤولين التونسيين وجيش التحرّير الجزائري الذي يتواجد بالكاف وهو منظم ويشرف عليه مخلوف المسؤول المالي والتمويني والاجتماعي لودادية الجزائريين وحسان بن الهاشمي له رتبة الوالي على الجزائريين ومحجوب بن الشيخ النماطي وبلعيد بن حمزة نيقاسي علما أنّ اللاجئين السياسيين لهم صلاحيات إعطاء الأوامر للجيش والشرطة وهنالك ضباط بجيش التحرّير لهم مهمات تهريب الأسلحة والمسؤول عنها هو صالح قوادري ويساعده في اللجنة تهريب الأسلحة والمخازن وهم عيسى شاوي وعبد المجيد بن تالة ويلقب المجيد تشوم وثائر الأسود ويوسف عمران وفريقه لهم مسؤولية التفقد والمراقبةFMA.(133)

---

[130] - العمل، ع 349، 7 ديسمبر 1956، الثوار الجزائريين، ص3.
[131] - م.ا.ت.ح.و بكرة،S504، رقم 2275، تونس، 13 ديسمبر 1956، ص316.
[132] - م.ا.ت.ح.و بكرة،S504، رقم 2275، تونس، 13 ديسمبر 1956، ص 317.
[133] - م.ا.ت.ح.و بكرة ،S503، رقم 1976، الكاف، 26 ديسمبر 1956.

وأشار التقرير كذلك إلى تواجد الثوار الجزائريين بالكاف وأن عددهم تجاوز المئات ويتجولون في أيام الأسواق الأسبوعية في تاجروين يوم الاثنين وقلعة السنان يوم الأربعاء والساقية يوم السبت وتمت مشاهدة القادة بومعرافي سبتيّ وعبد ا بالهوشات يتجولون بالكاف وتاجروين والساقية وينتقلون عبّر سيارات الأجرة من الكاف إلى الباكسور ومكثر وسوق الأربعاء وتونس.([134])

وعلم كذلك أن رشيد ساووس Saous أحد أعضاء جبهة التحرّيرالوطني FLN وهو المسؤول العسكري على منطقة بالجنوب والحامة وقابس وأفادت هذه التقارير أيضا أن قيادة أركان الثوار الجزائريين توجد بليبيا ويستعملون البواخر للتهريب مثل الباخرتين هلين Helline وطارق.([135]) وفي هذا الإطار كذلك قدمت الحكومة التونسية كل التسهيلات لإقامة الثوار الجزائريين والتواجد في مناطق الجنوب التونسي.([136])

والملاحظ أن الفرق العسكرية الجزائرية المتواجدة في الأراضي التونسية تصنف إلى ثلاثة أصناف: الأولى هي فرقة قارة أي جيش نظامي ومقرها بتونس وجبل خمير ومناطق أخرى والثانية شبه نظامية تتواجد بين تونس ومناطق الاستراحة والمسؤول عنها سعيد الفهري وتتواجد في منطقة القصرين والثالثة فرقة صغيرة تأتي للراحة من الحدود غربها وشرقها وتقيم بالكاف وسوق الأربعاء وتنتقل هذه الفرق بسيارات الحرّس الوطني التونسي علما أن عناصر جيش التحرّير الجزائري كانت تحت حماية الجيش التونسي والحرّس الوطني.([137])

وفي هذا الإطار أيضا عبّرت فرقة عسكرية جزائرية إلى الحدود التونسية عن طريق تمغزة واستقرت بيشون وهي تحت حماية ورعاية معتمد تمغزة.([138])

---

134 - م.ا.ت.ح.و بكرة،S504، رقم 2275، تونس، 13 ديسمبر 1956.

135 - م.ا.ت.ح.و بكرة ، S505، رقم 1514، قابس، 29 ديسمبر 1956، ص682.

136 - م.ا.ت.ح.و بكرة ، ص 656.

137 - م.ا.ت.ح.و بكرة،S504، رقم 50، تونس، 6 جانفي 1957، ص 214 و215.

138 - م.ا.ت.ح.و بكرة ،S506، رقم 51، قابس، 14 جانفي 1957.

وبمنطقة الكاف قام الحاج الأخضر العبيدي المسدي بزيارة تفقدية للثوار الجزائريين بساقية سيدي يوسف يوم 4 جانفي 1957 وسلم لهم الأسلحة.([139])

وفي هذا المجال عدّد التقرير الفرنسي الأماكن التي يتواجد فيها الثوار الجزائريون بجبل قماطة Guemat جنوب غرب حيدرة بجبل بوريبة Bouraia حيث تواجدت فرقة تتكون من عدد يتراوح بين مائة ومائتي وخمسين جنديا وقائدها محمود قينز Guenez وفي منطقة قيماط تتواجد فرقة تعدادها مائة ثائر تنتمي إلى محمود قينز أو إلى حمة بن زروال الفهري.

وفي جبل حمرة Hamra تتواجد أيضا فرقة تتشكل من مائتي وخمسين جنديا تحت قيادة على بن أحمد الفهري الذي عوض سعيد الفهري وأما بجبل برنوborno فنجد فرقة تتكون من مجموعة تتراوح ما بين مائة ومائتي ثائر وفي جبل سيف درناية Dernaia وجبل الشعانبي تواجدت فيهما فرقة صالح إسماعيليSmaali Salih وفي جبل سلوم تتواجد فرقة صغيرة تتكون من خمس مجموعات يوجد بها مركز الشرطة PC والتي تتواجد كذلك في تالة وتعتبر إقامة مسكن للقادة العسكريين الجزائريين.([140])

والملاحظ أن الرئيس بورقيبة التقى خلال زيارته إلى الكاف يوم 28 ديسمبر 1956 بعدد من جنود جيش التحرير الجزائري يقدّر عددهم بمائتي جندي واجتمع كذلك مع قادة الفرق العسكرية المتواجدة بالمنطقة وكان من بين الحاضرين القادة العسكريون عمارة العسكري وسبتي بو معراف ومحمود قينز وعبد ا .([141])

وفي هذا الإطار علم أن الثوار كانوا يتواجدون على طول الحدود منذ يوم 15جانفي1957 ويتراوح عددهم ما بين ألفين وألفي وخمسة مائة ثائر وهم مقسمون بين المناطق حيث يتواجد في منطقة خمير ما بين ست مائة وسبع مائة ثائرا وفي الكاف يتواجد ما بين ثماني مائة وألف ومائتي ثائرا وفي منطقة

---

[139] - م.ا.ت.ح.و بكرة ،S504، رقم 128، تونس، 15 جانفي 1957.

[140] - م.ا.ت.ح.و بكرة،S504، رقم 295، تونس، 22 جانفي 1957، ص 578.

[141] - م.ا.ت.ح.و بكرة،S503، رقم 140، الكاف، 25 جانفي 1957، ص 311.

القصرين التي يبقى فيها الثوار من شهر إلى شهرين في الجبال ويأتون كذلك إلى سوق الأربعاء وطبرقة وغار الدماء والكاف وتاجروين والقلعة الجرداء وتالة وجبال منطقة القصرين وفي بوعرادة Bourrada حيث تواجدت مجموعة يتروح عددها ما بين مائة وخمسين ومائتي ثائر من فرقة محمود قينز وفي قماطة وتباكة التي يتواجد فيها حمة بن ززوال الفهري وفي حمارة نجد مجموعة تتشكل من مائتي وخمسين وثلاث مائة وخمسين فردا وفي الزقاق Zgag التي تبعد عشرة كلم جنوب شرق تالة بتواجد فيها ما بين ثمانين ومائة فرد وفي منطقة زيببيس Zebbeus شمال الشعانبي يتواجد أيضا ستون فردا وأما في الجزء الغربي من سمامة فيتواجد فيها ستون فردا علما أن الثوار الذين يتواجدون ببرينو Biereno والزقاق وزبيس وسمامة كانوا تحت قيادة القائد صالح السماعيلي.([142])

وأشار التقرير أيضا إلى اجتماعات دورية لقيادة الفرق والمراكز العسكرية الجزائرية ويساعدهم في سوق الأربعاء وتالة وتاجروين وتلابت كل من عمارة العسكري ومحمود الشريف و سعيد الفهري والمكي وصالح اسماعيلي.([143])

وفي هذا الإطار أيضا ذكر التقرير أن القادة الجزائريين البارزين يتواجدون في كل من سوق الأربعاء والكاف وتاجروين وتالة وتونس وأصبحوا يكوّنون قيادة أركان بدعم من الجهات الرسمية التونسية والحزب الحرّ الدستوري التونسي.([144])

وأفادت المعلومات أيضا أن عدد الثوار الجزائريين المستقرين في الحدود بلغ عددهم خمس مائة فرد وفي الكاف حيث كان يقيم الحاج الأخضر قائد شرطة المراقبة P.C منذ شهر وهو القائد العام للفرق التي تضم فرقة الحاج عبد ا المتواجدة بالساقية وفرقة السبتي بومعرافي بالكاف ونسرين محمد الأخضر بتاجروين علما أنه تمّ عقد اجتماع هام في سوق الأربعاء يوم 10 فيفري 1957 مع القادة البارزين في جيش التحرّير منهم القائد كريم بلقاسم وأشارت التقارير

---

[142] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S504، وثيقة رقم 331، تونس، 4 فيفري 1957، ص 223.

[143] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S504، وثيقة رقم 331، تونس، 4 فيفري 1957، ص 223.

[144] م.ا.ت.ح.و بكرة، S504، وثيقة رقم 331، تونس، 4 فيفري 1957، ص225.

كذلك إلى استقرار الحاج الأخضر بعائلته منذ 17جانفي1957 بالكاف حيث توجد مقرات مساكن وإقامة شرطة المراقبة P.C وتوجد كذلك المصالح المختلفة للتموين والمالية واللاجئين السياسيين والاستخبارات والعماليات الحربية وهنالك أيضا عمارات مخصصة لسكن الموظفين والمارين أو للراحة.

علما أن مركز الكاف كان تحت قيادة العسكري عمارة وأن سوق الأربعاء قد ازدادت أهميتها وأن الحاج الأخضر ينتظر موافقة من القيادة بأن تصبح تاجروين تحت نفوذه ولأنها أصبحت تحت سيطرة الثوار ونفوذهم إذ إنّ أحياءها محجوزة لهم وممنوعة على التونسيين وإن القادة عبد ا بلهوشات وسبتي بو معرافي قد أقاموا مراكز لعبور الحدود وأن الساقية يوجد فيها مركز للشرطة المراقبة P.C التي هي تحت قيادة الحاج عبد ا وإن شرطة جبهة التحرّير تتفقد كل الجزائريين الذين يأتون للمنطقة.([145])

وفي هذا الإطار وضعت تحت تصرف الجزائريين اللآسلكية المتطورة يستعملونها في منطقة القصرين وخمير إذ أن هذه الأجهزة من نوع S.CR 300 وهي من صنع أجنبي بقوة 20و30 واط Wats وهي تسهل اتصال الثوار ببعضهم البعض للتنسيق فيما بينهم.([146])

والملاحظ بأنه خلال الشتباكات دارت بين الجيش الفرنسي والثوار الجزائريين والذين يتمكنوا من دخول التراب التونسي ويتجهوا إلى مراكز الحرّس الوطني التونسي الذي وفر للثوار الحماية والنقل.([147])

وأشارت التقارير أيضا إلى أن فرقة تكوكي Takoukis دخلت إلى الجزائر وفرقة علي بن أحمد اشتبكت مع الجنود الفرنسيين ثم التحقت بصحبة فرقة حمة بن زروال في جبل سيف وعددها يناهز مائة ثائر وفي جبل الجريد تواجدت مجموعة تتكون من مائتين إلى ثلاث مائة ثائر وأيضا فرقة أخرى في الجهة

---

[145] - م.ا.ت.ح.و بكرة،S503، رقم 390، الكاف، 26 فيفري 1957.
[146] - م.ا.ت.ح.و بكرة ،S504، رقم 637، تونس، 1 مارس 1957، ص 236.
[147] - م.ا.ت.ح.و بكرة،S503، رقم 657، قابس، 5 مارس 1957، ص591.

وعلما أن فرقة صالح السماعيلي التي كانت تتشكل من ثلاث مائة فرد في جبل الشعانبي وعين عزيز Azeiz وبئر عبد العهد وكرشم Krecchem وجبل سمامة والكاف والكريب ووادي كساب Kseub وهنالك فرقة تتراوح ما بين ثلاثين وأربعين عنصرا من الثوار قد استقرت في جنوب جبل سلوم وبئر دبان Debane وبئر كمور Kamour كما أن هناك عناصر تنتمي إلى جهة الأوراس والنمامشة جاءت إلى المنطقة واستقرت فيها.(148)

وما يلاحظ أيضا هو حضور شرطة التـ ـفقد P.C وشرطة جبهة التحرّير في المناطق إضافة إلى ذلك أن هنالك اجتماعات للقادة العسكريين وقادة جبهة التحرّير بموافقة السلطات المحلّية والجهوية وكل هذا يدل على التعاون التونسي الجزائري.(149)

وفي هذا المجال تعتبر تونس قاعدة لوجيستية بالنسبة إلى عناصر جيش التحرّير الجزائري لمنطقة شرق قسنطينة وP.C استقروا بتونس لتوفير وجمع النقود التي يشترون بها المواد الغذائية والأسلحة ويوفرون بها مصاريف النقل.(150)

وعلم كذلك حسب المصادر الفرنسية أن مجموعة من جيش التحرّير الجزائري تقيم في قاعدة الحرّس الوطني التونسي في جبل خمير.(151)

وفي منطقة القصرين تتواجد مجموعة تتكون من ثمانين فردا من فرقة علي بن أحمد الفهري بجبل سيف وبيرنو والجريد ونجد مجموعة صالح لاندوشين نسبة إلى تجربته في الهند الصينية Indochine التي تتكون من عشرين فردا وتوجد بشمال جبل طبرقة وفي فريانة تتواجد فرقة متكونة من مائة فرد تحت قيادة محمد طالب العربي.

---

[148] - م.ا.ت.ح.و بكرة ، S504، رقم 657، قابس، 5 مارس 1957، ص591.
[149] - م.ا.ت.ح.و بكرة ، S504، رقم 657، قابس، 5 مارس 1957، ص591.
[150] - نفسها.
[151] - نفسها، رقم 765، تنس 15 مارس 1957، ص353.

وفي منطقة الكاف تتواجد أيضا مجموعة من الثوار وتنتمي إلى فرقة سبتي و الحاج الأخضر وعبد ا بالهوشات والملاحظ أيضا أن منطقة تاجروين أصبحت منطقة هامة للثوار الجزائريين وجبل هرابة أصبح تحت سيطرة الثوار ومنطقة خمير ومنطقة برج الحمام مرجانMourgen وفي سوق الأربعاء تتواجد عدة مجموعات والتي يتشكل عددها ما بين مائة وخمسين ومائتي ثائر ويتواجد الثوار أيضا في مزارع في منطقة تونس ومجاز الباب.([152])

وفي هذا السياق علم أن فرقة تكوكي وفرقة حمه بن زروال الفهري دخلت الجزائر وفي هذا الإطار أيضا غادرت تونس فرقة علي الفهري وفرقة محمد بن علي وفرقة مقداد الجديدي وفرقة بن حفناوي وأما فرقة محمود قينز فتتواجد بصحبة الشرطة P.C في حيدرة وقلعة الجرداء وتاجروين. وعلم كذلك أن شرطة P.C قامت بمهمة تفقد جهة الكاف والعناصر اللوجستية بتالة تحولت إلى تاجروين وشرطة التفقدP.C بتلابت مازالت تتواجد في أماكنها السابقة وإن عناصر من فرقة تكوكي مازالت تتواجد في تونس وخاصة القادة العسكريين.([153])

وعلم أن شاحنات الجيش التونسي تنقل الثوار الجزائريين من توزر إلى الشبيكة وتعتبر منطقة سيدي بو هلال مركزا هاما وتبعد ثمانية عشر كلم شمالا.([154])

وفي الميدان اللوجستي أيضا كانت بالقواعد الخلفية التي أقيمت على طول الحدود وفي طبرقة وتلابت حرّكة كثيفة وفي مجال النقل بين هاتين القاعدتين وعلم أنه بداية من شهر مارس تم إجلاء وإفراغ قاعدة تالة وتحويلها إلى تاجروين والكاف وأما قاعدة تلابت فتم ترحيلها إلى الرديف.([155]) وأما في جهة تبرسق فنلاحظ أن الكثير من الضيعات أصبحت على ذمة الثوار وكذلك حي في المدّينة للشرطة P.C والثوار واستقر الثوار أيضا في الكريب حيث هنالك إدارة

---

[152] - م.ا.ت.ح.و بكرة ، S504، رقم 887، تونس، 27 مارس 1957، ص 364.
[153] - م.ا.ت.ح.و بكرة ، رقم 926، قابس، 29 مارس 1957، ص 603.
[154] - نفسها ،S505، رقم 461، تونس، 4 أفريل 1957، ص 248.
[155] - م.ا.ت.ح.و بكرة ،S504، رقم 987، تونس، 4 أفريل 1957، ص248.

ومسؤولون عسكريون وإن السلطات التونسية حددت هذا الخط وهو يوجد شرق مكثر.([156])

وأشارت التقارير كذلك إلى تواجد الثوار الجزائريين في الكثير من النقاط الحدودية وحتى في داخل الحدود التونسية بمسافة خمسين كلم وأهم المناطق التي يتواجد فيها هؤلاء هي منطقة القصرين وتحديدا في جبل الشعانبي وجبل سمامة وجبل سالوم وفي الكاف بجبل مزيطة M'zita وقرن حلّفاية وجبل سودانSoudane وفي منطقة خمير بجبل الكاب Elkelb ومنقار البط Bec canard حيث تتواجد فرقة شرطة التفقد P.C وقائدها أحمد بن سالم وفي جبل بن يحمد Ben Ahmed جنوب فريانة ومنقار البط الصغير

Le petit Bec de canard نجد شرطة P.C علاوية Allaoua. ([157])

وتحدثت التقارير كذلك عن أن كل التسهيلات قد منحت للثوار الجزائريين للتحرّك في الأراضي التونسية وأن سياراتهم تحمل لوحات خاصة كما منح والتونسيون الجزائريين سيارات بأرقام خاطئة.للتمويه على الجنود الفرنسيين حتى لا يكتشفوا هذه العمليات السرية.([158])

وذكر التقرير أن الثوار الجزائريين كانو يتواجدون في منطقة خمير حيث تتواجد فرقة علاوية بمنقار البط وتتحرّك نحو برج الحمام وعرقوب الدبان Argoub-Eddbene ونجد كذلك فرقة أحمد بن سالم في جنوب منقار البط الكبير وله قاعدة بفج الكس Fedj Elkés وأما في منطقة الكاف فإنّ الثوار الجزائريون يتواجدون بجبل سودان ويتحركون إلى جهة سيدي بو عديلي Sidi Bou Adili وبالقصرين نجدهم في جبال منطقة السالوم وبجبل سمامة وجبل بيرنو والشعانبي ويعتبر جبل السلوم قاعدة هامة حيث يتواجدون فيه بكثرة.([159])

---

[156] - نفسها، ص 249.

[157] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S504، رقم 1154 تونس، 17 أفريل 1957، ص ص 371، 372.

[158] - م.ا.ت.ح.و بكرة،S506، رقم 587، قابس، 18 أفريل 1957.

[159] - م.ا.ت.ح.و بكرة،S504، رقم 1240 تونس، 26 أفريل 1957، ص376.

وأعلنت المصادر العسكرية الفرنسية أنّ الهادي المؤمن قد عين ممثلا عسكريا لجبهة التحرّير الوطني الجزائرية بولاية مدّنين وهو المسؤول كذلك عن الأسلحة والثوار.([160])

وفي هذا الإطار أيضا وضّحت هذه التقارير أن الثوار الجزائريين يتوقفون في الجهة الغربية من جبل خمير والمنطقة الحدودية الممتدة من تاجروين حتى تالة ويتواجدون أيضا بقفصة والرديف وتوزر وأكّدت كذلك على تزايد عدد المتطوعين للجزائر وقد بلغ عدد الثوار الذين كانوا يتواجدون في المناطق الحدودية بثلاثة ألاف ثائر.وهو عدد هام يؤكد أهمية العمل المسلح الدي اتخذه الجزائريون كخيار لكبح تحديات غلاة الاستعمار الفرنسي المستندين على قوتهم العسكرية المتطورة عددا وعدة وهو خيار رأى فيه الجزائريون السبيل الوحيد نحو خلاصهم وترسيخ حقوقهم ومنحهم حقهم المشروع في الاستقلال كبقية بلدان المغرب العربي فكان بذلك خيار الثورة المسلحة رهانا عوض العمل الديبلوماسي الذي لم يجد نفعا.([161])

وأفادت هذه المصادر أيضا أن الفرق العسكرية الجزائرية تأتي من المناطق المجاورة والمتاخمة لتونس من ولاية سوق أهراس المنطقة الثالثة والخامسة والسادسة من الولاية الأولى ومن الأوراس وقنسطنية والقبائل والجزائر والمنطقة الصحرّاوية إذ تأتي للتزوّد بالأسلحة والمؤن وخلال شهر نوفمبر 1957 بلغ عدد الثوار الموجودين بالتراب التونسي خمسة آلاف ثائر.([162])

وفي هذا السياق تحدثت التقارير عن تواجد ثلاث كتائب عسكرية بجبل خمير بقيادة عمارة العسكري المسؤول عن ولاية سوق أهراس الذي يقيم بالأراضي التونسية حيث أصبحت وسط سوق الأربعاء وغار الدماء والساقية قواعد خلفية لمرور وعبور الثوار الجزائريين إلى بلاد القبائل وقسنطينة وحسب المعلومات الواردة يوجد ست مائة ثائر من القبائل وأربع مائة جندي من شمال قسنطينة ويوجدون بمعسكر بباجة الذي يقوم بدورات تكوينية لإطارات جيش التحرّير

---

[160] - م.ا.ت.ح.و بكرة،S505، رقم 634، قابس، 30 افريل 1957.

[161] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S370، رقم 2519 صلامبو، 12 نوفمبر 1957، ص4.

[162] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S370، رقم 2716، صلامبو، 8 ديسمبر 1957، ص3.

الجزائري ويتسع لأكثر من خمس مائة ثائر. وأما في منطقة تاجروين وتالة والقصرين فيتواجد فيها ثماني مائة ثائر من المنطقة الخامسة والسادسة وهنالك أيضا قاعدة تتسع لألفي ثائر قدموا من الولاية الأولى والثانية والرابعة.

وأما في الجنوب الغربي التونسي بمنطقة قفصة وتوزر وقبلي التي يتواجد فيها المنطقة الثالثة الصحرّاوية وفي منطقة وسط تونس يتواجد فيها القادة العسكريون وشرطة الجهة P.C والثوار في مهمات وفي تونس تتواجد قيادة الأركان وأعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ ومكتب الصحافة والتوزيع.([163])

علما أن هذه الأرقام تتغيّر من فترة إلى أخرى حيث ذكر تقرير أن عدد الثوار المتواجدين بتونس بلغ ستة ألاف ثائر يتوزّعون عبّر المناطق كالآتي: ألفي ثائر جزائري في المنطقة الجزائرية المتاخمة لتونس ويقيمون في شرق الحدود وهذا الرقم يرتفع إذا أضيف إليه عدد الثوار في منطقة قفصة والرديف وتوزر الذي يصل إلى حوالي ألف ثائر.([164])

وتحدث التقرير أيضا عن قدوم ثلاث ألاف وخمس مائة ثائر أغلبهم من ولاية الجزائر بأمر من لجنة التنسيق والتنفيذ يقيمون في المنطقة الحدودية على طول خمسين كلم ويتواجدون أيضا في دوز وقبلي ونفطة وهي مناطق لحماية القاعدة الخلفية للمنطقة الصحرّاوية والمسؤول عنها القائد الحواس وعدد المتواجدين يتجاوز مائة عنصر.([165])

وذكر هذا التقرير أيضا إنّ عدد المتواجدين داخل الحدود التونسية وفي القواعد الخلفية خلال شهر جانفي 1958 يتراوح بين ثلاثة ألاف وخمس مائة وخمسة ألاف جندي وفي جهة قفصة والرديف يوجد ألف وخمس مائة ثائر الذين استقبلوا شاحنة أسلحة هامة من سوريا ومصر وإن عدد القواعد يزداد من فترة إلى اخرى.([166])

---

[163] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S370، رقم 46، صلامبو، 8 جانفي 1958، ص5.

[164] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S370، رقم 46، صلامبو، 8 جانفي 1958، ص4.

[165] - م.ا.ت.ح.و بكرة،S370، رقم 46، صلامبو، 8 جانفي 1958، ص 5.

[166] - م.ا.ت.ح.و بكرة،S371، رقم 265، صلامبو، 5 فيفري 1958، ص ص 5و6 وملحق 1.

وذكر التقرير سالف الذكر أنّ عدد القواعد ما انفكّ يتزايد من فترة إلى أخرى توازيا مع ارتفاع العمليات المسلحة ضدّ الجيش الفرنسي ونورد فيما يلي الجدول التوضيحي التالي الذي يعبّر عن:

توزيع وانتشار جيش التحرّير الوطني في المدن التونسية المحاذية للحدود الجزائرية (إحصاء عام 1958) حسب وثيقة عسكرية فرنسية:

قيادة	شرطة PC	المنطقة	فرق	قاعدة العبور	الجملة
ولاية سوق أهراس قاعدة الشرق	سوق الأربعاء	جبل خمير ساقية سيدي يوسف الكاف	ثلاث كتائب حوالي ألف جندي	ألفا جندي بالولاية الثانية والثالثة	ثلاثة ألاف جندي
الولاية الأولى	تاجروين	تاجروين← القصرين← الرديـف← قفصـة	خمس مائة جندي ألف وخمس مائة جندي ألفا جندي	ثلاثة ألاف جندي الولاية الأولى والثانية والرابعة والسادسة وتنقسم إلى القاعدة الأولى تاجروين وربيه RIBIA القاعدة الثانية: قلعة سنان القاعـدة الثالثة: تالـــــــة القاعدة الرابعة: تلابـــت القاعدة الخامسة: الرديف القاعدة السادسة: قفصـــة القاعدة السابعة: تـــــــوزر القاعدة الثامنة: القصريـن	خمسة ألاف جندي
معسكر تدريب		باجة ومنطقة تونس			خمسة مائة جندي

الجملـــــــــة: ثمانية ألاف وخمس مائة جندي[167]

[167] - م.ا.ت.ج.و بكرة، S371، رقم 265، صلامبو، 5 فيفري 1958، ص 5و6 وملحق 1.

والملاحظ أن ساقية سيدي يوسف أصبحت تحتل موقعا استراتيجيا هاما بالنسبة إلى جبهة التحرّير الوطني الجزائرية وفي الآن نفسه تعتبر مركزا هاما لتحركات الثوار الجزائريين ونشاطهم حيث يوجد بها على بعد كيلو مترين جنوب شرق المنجم معسكر ومخيم لتدريب المتطوعين الجدّد من شرق قسنطينة وشمالها والولاية الثانية حيث يتواجد بها حوالي ست مائة جندي وتوجد بها شرطة P.C وقواعد خلفية للفرقة أو السرية الثامنة والتاسعة من الكتيبة الثالثة لقاعدة شرق سوق أهراس وقائدها هو بومعرافي السبتي وله مركز شرطةP.C في الساقية.([168])

وإثر أحداث ساقية سيدي يوسف انتقل الثوار المتواجدون بغار الدماء يوم 14فيفري1958 إلى باجة والتي كان يتواجد فيها كذلك ثلاثة آلاف ثائر في منطقة تاجروين وتالة والقصرين والذين انتقلوا إلى غرب مكثر للابتعاد عن الجيش الفرنسي.([169])

وعلم كذلك من مصادر الفرنسية أنه خلال شهر مارس 1958 تواجد الثوار الجزائريين في المنطقة الحدودية وفي تونس حيث نجد مركز الشرطة P.C وولاية سوق أهراس وثلاث كتائب من شرطةP.C من والولاية الأولى والمنطقة الخامسة حيث تواجد عدد يتراوح ما بين ألفي جندي على المنطقة الحدودية.([170])

وفي هذا الإطار أيضا تحدثت التقارير عن دخول الثوار إلى الحدود التونسية من الولاية الثانية والثالثة باتجاه منطقة غار الدماء والتي كان يتواجد فيها معسكر يتسع لقرابة ألف وست مائة جندي ومنطقة تاجروين ومكثر والتي كان يتواجد بها معسكر يتسع إلى حوالي ألفي جندي وأما في منطقة قفصة فإن الثوار يتمركزون في معسكر فرنسي سابق بالقطار يتسع لعدد يتراوح ما بين خمس مائة وست مائة

---

[168] - م.ا.ت.ح.و بكرة،S371، رقم 500، صلامبو، 11 مارس 1958، ملحق1.
[169] - نفسها، ص 5 و 6.
[170] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S371، رقم 636، صلامبو، 10 أفريل 1958، ص 4و5.

وهم من المنطقة السادسة والرابعة وهنالك معسكر آخر بتمغزة في غابة نخيل كما تواجدت أيضا في قلعة السنان وحدة عسكرية من المنطقة الخامسة.([171])

وفي هذا الإطار استقرّت بعض الفرق العسكرية التونسية على الحدود التونسية الجزائرية وكذلك بمنطقة حيدرة وتكفلّت بتقديم خدمات للثوار الجزائريين ومساعداتهم حيث كانت تدخلهم إلى تونس وتقوم بتمريرهم إلى الجزائر.([172])

وفي إحصاءات جديدة بلغ عدد الثوار الجزائريين المتواجدين بتونس ثمانية ألف جندي في عام 1958 ومهمتهم إدخال الأسلحة والمواد التموينية إلى الجزائر وقد بلغ عدد الثوار بالمعسكرات حوالي أربعة ألف جندي.([173])

والملاحظ أن تونس أصبحت مقرا ومركزا للقيادة المشرفة على العمليات العسكرية ضدّ فرنسا وتجمعات الثوار الجزائريين المستقرة في ثكنات وقد انتظمت على طول الحدود وفي غار الدماء وسوق الأربعاء والكاف وتاجروين وتالة والقصرين وهنالك مراكز أخرى في المتلوي والرديف وأم العرائس وقبلي وتوزر ودوز وهي واحات متصلة بالمسالك الصحرّاوية. وفي هذا الإطار نتبين أن هؤلاء الثوار لا ينقطعون عن القدوم والذهاب إلى تونس بأزياء عسكرية ومدنية ويتواجدون بالقيروان حيث يتواجد أيضا مركز الأسرى.([174])

وفي هذا السياق أيضا تعتبر منطقة الرديف وتمغزة وتوزر ونفطة قواعد انطلاق إلى الجزائر.([175])

وذكرت أيضا بأن أهم منطقتين في الحدود يتحرّك منها الثوار هما غرب وشمال غرب غار الدماء وبين قلعة سنان بودرياس حيث تم وضع شبكة وتهيئة مكان لتوقف السيارات.([176])

[171] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S371، رقم 786، صلامبو، 9 ماي 1958، ص5.
[172] -م .ا.ت.ح.و بكرة، S371، رقم 1120، صلامبو، 8 جويلية 1958، ص 5.
[173] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S371، رقم 1515 بنزرت، 14 أكتوبر 1958.
[174] - الزهرة، ع 65، 16 فيفري 1959، الثوار الجزائريين، ص2.
[175] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S371، رقم 262، بنزرت، 6 مارس 1959، ص4.
[176] - م.ا.ت.ح.و بكرة،S371، رقم 1416، بنزرت، 210 سبتمبر 1959، ص9.

مع العلم أن الثوار يتواجدون بكثرة في منطقة تالة وخاصة في جبل بيرنو والجريد وعددهم يتراوح ما بين ألف وخمسة مائة وألفين ثائر وهنالك عدد من الثوار استقروا في غابة ولفريد موزنت Wilfrid Muzant.([177])

وفي هذا الإطار أيضا تم تعيين الرائد الطاهر مساعد لوجستي للحاج الأخضر والرائد عمار راجعي Redjaiamar مساعدًا سياسيًا للحاج الأخضر.([178])

وأفادت التقارير أيضا أنه وقعت تغييرات في قيادة منطقة الجنوب حيث تم تعيين قائد جديد وهو صالح السوفي خلفا ناصر المشري.([179]) وفي الجنوب التونسي يتواجد أيضا الفيلق الخامس حيث تم تأسيس قاعدة رقم خمسة وهي مسؤولةعن المساعدة اللوجستية على لثلاث وخمسين كتيبة وهي تتواجد في منطقة بسيدي رمان ويوجد كذلك معسكر كتيبة TX22F4 ([180]) وفي هذا الإطار أيضا أدخل العقيد هواري بومدين تغييرات على قسم شحن الأسلحة وتم تعويضه بفيلق.([181])

كما نلاحظ أن الحكومة التونسية سمحت للعديد من القادة العسكريين السابقين بالتواجد في منطقة الجنوب بجهة نفطة إذ يوجد ثلاثة قادة قلعة الفرسان Fortsaint وبقفصة أربعة عشر قائدا وبمدنين قائدان وبتونس قائدان يقيمان بـ 14 شارع تنار Tanneurs وعلم كذلك أن العقيد بومدين كانت له فرقة عسكرية من الكتيبة إحدى عشرة المسلّحة بأسلحة ثقيلة ومدافع هاون من عيار 120 و75 ويقيم بفرج فرنانةFerdj el Fernane وله محطة شمال شرق عين دراهم ويتجه إلى منطقة سيدي إسماعيل حيث توجد مدرسة الإطارات وهي قريبة منه.([182])

---

[177] - م.ا.ت.ح.و بكرة،S371، رقم 1326، بنزرت، 19 أكتوبر 1959.

[178] - م.ا.ت.ح.و بكرة ، رقم 879، بنزرت، 9 جويلية 1960، ص14.

[179] - نفسها، رقم 970، بنزرت، 9 أوت 1960، ص14.

[180] - نفسها، رقم 1091، بنزرت، 10 أكتوبر 1960، ص15.

[181] - نفسها، رقم 1203، بنزرت، 12 أكتوبر 1960.

[182] - نفسها، S371، رقم 1091،بنزرت، 10 سبتمبر 1960، ص14.

وقد تناول هذه المسألة المؤرخ سليمان الشيخ عندما أشار إلى جبهة التحرّير الوطني الجزائرية نقلت قواعدها اللوجيستيكية ما بين سنة 1957 و 1958 وأجهزتها السياسية والإدارية وأسست قاعدة "الشرقية" بغار الدماء وأشرف عليها العقيد محمدي السعيد وتتبعها ولاية الأوراس وقسنطينة والقبائل وهي كذلك مقر لشرطة P.C وخلال انعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته الثالثة بطرابلس من ديسمبر 1959 إلى جانفي 1960 تم إنشاء هيئة الأركان.[183]

وقد أسندت قيادة هيئة الأركان إلى العقيد هوّاري بومدين ويساعده الرواد الثلاثة علي منجلي والقائد أحمد والرائد عز الدين وقد استلموا مهامهم يوم 22جانفي1960.[184]

ويتواجد بتونس ألف وخمسة جنود وانظم إليهم ثلاثة وعشرون فيلق وخمس كتائب مسلّحة بأسلحة ثقيلة وأربعة أفواج بمدفعيّة هاون.[185]

وأما المؤرخ قنطاري فيقول إنه قبل تمركز قيادة الأركان (15 جانفي 1960) كانت منطقة الحدود تنقسم إلى منطقتين الأولى منطقة الشمال وتبدأ من طبرقة إلى جبل سيدي أحمد وفي هذه المنطقة هنالك كتائب جبهة التحرّير وبداية من سنة 1960 تم تعويضها بالفيالق وأما الثانية فهي توجد بالجنوب وتبدأ من جبل سيدي أحمد حتى أقصى الجنوب وفي هذه المنطقة هنالك فيالق متكونة من أربع كتائب مسلحة بأسلحة ثقيلة ومدافع الهاون ويوجد معسكر ومخيم تنظم فيه الدورات التكوينية للتدرّب على استعمال الأسلحة الثقيلة.[186] وفي هذا الإطار أيضا ذكرالقنطاري أنّ عدد الجنود المتواجدين في بعض المراكز والمعسكرات بالبلاد التونسية كان على النحو التالي:

---

183 - الشيخ سليمان، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، دار القصبة، الجزائر، 2003، ص 291.

184 - حربي، جهة، ص 211، 217.

185 - نفسه، ص 219

186 - Guentari, organisation, T II, P11

الجهة	العدد
سوق الأربعاء	**750**
عين دراهم	3700
غار الدماء	3850
طبرقة	595
الكاف	3436
ساقية سيدي يوسف	2300
تاجروين	4367
قلعة سنان	2100
القصرين	1850
فريانة	3461
تالة	1740
المجموع	28149

يوجد اربعة عشر فيلقا		
رقم الفيلق	**المكان**	**القائد**
11	طبرقة	فاضل
13	عديسة	عبد القادر عبد اللاوي
24	واد باجية	علي الفلالي بو حاجة
15	عين سلطان	محمد عاطلية
56	شحم حمار	عموري شكلة
12		لأخضر واسطى ثم بوقادير
27		محمد بشيش
17		مخلوف ديب
19		سالم سعدي
39		شريف براكتية
14		
21		
25		

وعلما أن هذه الفيالق تتكون من أسلحة خفيفة وبنادق بزوكة والفليق يتكون من ثلاث كتائب أسلحة ثقيلة والكتيبة الأولى والتاسعة والخامسة من نوع 60 و85 وهاون من نوع 75.(187)

والملاحظ أن منطقة الجنوب كانت تمتد من غابات سيدي أحمد إلى أقصى الجنوب حيث يتواجد فيها خمسة فيالق للعمليات العسكرية وكتيبة واحدة للأسلحة الثقيلة.

جدول توضيحي لرؤساء الفيالق

عدد الفيالق	اسم رئيس الفيلق
53	بن عرفة
45	العربي بلخير
71	حاشيشي
72	عبد الرحمان لكاش
60	سعد كستال

بعض الوحدات التي تتحرّك على الحدود الجزائرية التونسية.(188)

Ibid p 779 -[187]

. Guentari, Ibid pp 779, 880- [188]

جدول توضيحي حول الهجومات التي قامت بها وحدات جيش التحرّير الجزائري المتواجد بالأراضي التونسية على الجيش الفرنسي

تاريخ ومكان	هجوم جوي	مرور	قنبلة	اشتباكات		اختطاف	جرحى	شهداء
1957								
باجة		1	2				1	
سوق الإربعاء	1	4	3	2	1	1	12	14
الكاف	4	1	7			1	11	3
القصرين		2		1	1			
قفصة	1	8	2		1		20	
مدنين				1				
1958								
سوق الإربعاء	10	11	27		1	7	11	8
الكاف	8	18	32	1	7	11	98	79
القصرين	5	8	19	1	2	4	1	3
قفصة	4	15	3		5	22	5	3
مدنين	1			1			4	26
1959								
سوق الإربعاء	37	8	51		3	6	22	17
الكاف	18	51	25	2	24	85		2
القصرين	7	15	15	1	5	6	5	5
قفصة	15	5	1			7	8	
مدنين	5	4	1					
1960								
سوق الإربعاء	73	8	166	5			25	2
الكاف	98	38	49		8	8	7	4
القصرين	52	13	55	4	6	9		1
قفصة	24	8			2	5		1
1961								
سوق الإربعاء	229	165					39	14
الكاف	181	19	113	6	11	22	21	
القصرين	282		113		1		10	
قفصة	291	13	13	2	2	1	2	1
مدنين	20							
1962								
سوق الإربعاء	48		60	4			2	2
الكاف	24		20	1		1	2	4
القصرين	53		16	1	1		3	1
مدنين	492	2	1		1	1	3	1
الجملة	1542	212	938	34	82	217	293	200

نلاحظ مما سبق ذكره أنه تواجدت بالتراب التونسي فرق عسكرية جزائرية قادمة من الجزائر ثم تطورت وأصبحت تنقسم إلى قسمين فرق نظامية وأخرى شبه نظامية. وقد وجدت في المناطق التونسية الدعم والمساندة وتم توفير مراكز

التدريب والراحة والقواعد والتموين والتنقل والإقامة وغلق الحدود التونسية الجزائرية في وجه القوات الفرنسية ورفض تواجد القوات الأممية لأنها تعيق تحرّكات الفرق الجزائرية

ولتنظيم هذه الفرق وهيكلتها تم تأسيس القاعدة الشرقية التي أصبحت تسمى قيادة هيئة الأركان ومن كل هذا نستنتج بان البلاد التونسية مثلت قاعدة لوجستية هامة وفاعلة للفرق العسكرية الجزائرية ساهمت في نجاح الثورة الجزائرية وفي ديمومتها وهذه الفرق العسكرية أصبحت بعد استقلال الجزائر تشكل جيش التحرّير الجزائري.

4-الســـــــــدود الحربية

هي سلسلة من المعارك والاشتباكات جرت بين التونسيين والجيش الفرنسي وهي شكل من أشكال المقاومة التونسية وتتمثل السدود أو الحواجز (Les Barrages) في إقامة حواجز تعيق زحف الجيش الفرنسي وتعرقل مناوشاته ومقاومته وإنذاره بالمحاصرة.([189])

والسدود في تونس هي مجرد حواجز من حجارة وجذوع أشجار ونخيل وأكياس من رمل يقيمها الأهالي في مواجهة ثكنات الجيش الفرنسي أو على الطرقات الرئيسية لشل حرّكتهم.([190]) وقد لعبت قوات الحرّس الوطني والجيش التونسي دورا هاما في معركة السدود، ووقفت في وجه الجيش الفرنسي وكانت الاشتباكات في عين دراهم وسوق الأربعاء والكاف وقفصة وتطاوين حامية الوطيس.([191])

بالإضافة إلى دورقوات الحرّس الوطني والجيش التونسي في حفظ الأمن ومساعدة المقاومين والمدنيين على القيام بعملياتهم ضدّ التواجد الفرنسي وحمايتهم

---

[189]- التركي عروسية، فصول من تاريخ الحرّكة الوطنية في تونس المعاصرة، صفاقس تونس جوان2005 ص 223

[190] - .نفسها، ص 225.

[191] - بورقيبة، خطب، جIII.

من القوات الفرنسية المرابطة بتونس والتي كانت تطارد الثوار الجزائريين وتعيق عمليات الدعم للثورة الجزائرية بقطع الطريق عن القوافل المهربة للسلاح.

فالتقارير العسكرية بالجنوب تكشف عن مطاردات واشتباكات دامية وقعت بين مهربي الأسلحة والقوات الفرنسية حيث أسفرت معركة اندلعت يوم 8 جوان 1956 ودارت بين فرقة من المقاومين التونسيين تتشكل من مائتي ثائر بقيادة الحرّازي والقوات الفرنسية عن استشهاد عشرين مقاوما وأسر ستة منهم اثنان من قفصة وأربعة من قابس.(192)

وعلى إثر اختطاف القادة الجزائريين اندلعت مصادمات واشتباكات بين الجيش الفرنسي والأهالي التونسيين الذي أقاموا السدود على الطرقات لشل تحرّكات العسكريين الفرنسيين وحبسهم في ثكناتهم(193). ثم تجدّدت الإشتباكات بين المدنيين التونسيين والقوات الفرنسية في جهات متعددة حيث أقام المواطنون السدود في وجه القوات الفرنسية القادمة من الجزائر او من القواعد التونسية مما أدّى إلى استشهاد سبعة وجرح أربعين مواطنا واما من الجانب الفرنسي فقد تم قتل ستة جنود وجرح ستة آخرين.(194)

ولهذا أصدرت القيادة العليا للجيوش الفرنسية بتونس بيانا أكّدت:" أن حوادث" يؤسف لها وقعت في عدة نقاط من التراب التونسي عند حواجز أقيمت على الطرقات المعرضة للحرّكة التي تضطر الجيوش للقيام بها لأسباب معاشية فكان تعرض عناصر مسلحة من السكان لوحدات من الجيش ومنعها من المرور مما أدّى إلى جرح ما يقرب عن عشرين جنديا فرنسي وقتل جندي".(195)

---

192 - DH. No renseignement de 16 Juin 1956

193 - الصباح، ع، 26 أكتوبر 1956، اشتباكات، ص 6

194 - العمل، ع 315، 28 أكتوبر 1956، اعتداءات الجيش الفرنسي ص 1 و2

195 - .الصباح، ع، 30 أكتوبر 1956، بيان القيادة العليا للجيوش الفرنسية، ص2.

ومن نتائج معارك السدود على المستوى العسكري انخفاض عدد الجنود الفرنسيين تدريجيا بعد أن كان ستة وخمسين ألف جنديا سنة 1956 أصبح في جويلية 1957 خمسة عشرة ألف جنديا.([196])

ثم جاءت أحداث ساقية سيدي يوسف حيث طالبت الحكومة التونسية بجلاء القوات الفرنسية وتم إبرام اتفاق يوم 17 جوان 1958 الذي نص على جلاء جميع الجيوش الفرنسية عن التراب التونسي في أجل مضبوط باستثناء بنزرت.([197])

والملاحظ أنّ فرنسا التزمت بهذا الاتفاق وانسحبت من رمادة يوم 3 جويلية 1958 ومن صفاقس يوم 6 جويلية 1958 ومن قفصة 21 جويلية 1958 وفي 20 أوت انسحب آخر جندي من منطقة قابس.واحتفظت ببنزرت نظرا لأهميتها الإستراتيجية والعسكرية إذ أن أغلب الثكنات العسكرية الفرنسية والقواعد الجوية إضافة إلى الميناء توجد ببنزرت كما أن السيطرة على كامل حوض المتوسط الغربي ومراقبة تحرّك السفن المتجهة سواء نحو مضيق جبل طارق أو منه نحو مضيق صقلية او مضيق قناة السويس ([198])

قدّمت الحكومة التونسية مساعدة للثوار الجزائريين وتتمثل في إغلاق الحدود في وجه القوات الفرنسية بينما كانت تفتحها في وجه الثوار الجزائريين.([199])

وأشار التقرير الفرنسي أيضا بأنها كانت تستعمل السرية في تنقلات الثوار الجزائريين([200]) ومن هذا المنطلق نلاحظ بأن معارك السدود خدمت الثوار الجزائريين حيث قيدت تحرّكات الجيش الفرنسي وشلت حرّكتهم ومنعتهم من الخروج من ثكناتهم ورفضت أيضا حق تتبع الثوار الجزائريين في المقابل أطلقت

---

[196] - Bessis.S et Belkassen S : Bourguiba à la conquête d'un destin (1901- 1957), Jeune Afrique, Paris, 1988 p 173

[197] - لمحة عن تاريخ الحرب الاشتراكي الدستوري (1934-1974)، كتابة الدولة للإعلام تونس 1975، ص91.

[198] El Machat , les états p 187-

[199] - م.ا.ت.ح.و بكرة، S504، رقم 2153 بنزرت، 26 نوفمبر 1956، ص 306.

[200] -. نفسها، قم 128، تونس، 15 جانفي 1956، ص329.

يد المجاهدين في التحرّك بحرّية داخل التراب التونسي وإدخال الأسلحة وإقامة المعسكرات بالبلاد ورفضت الحكومة التونسية تواجد قوات الأمم المتحدة على الحدود التونسية لأنها تشل حرّكة الثوار الجزائريين وتقيدها.

ويبرر الرئيس بورقيبة عدم دخول تونس في الحرب إلى جانب الجزائر خلال استضافة وفد من الجزائريين حيث ألقى خطابا قائلا:"إن بعض إخواننا الجزائريين ينظرون إلى الأمور نظرة سطحية ويقولون أن تونس لا يمكن أن تفيد الجزائر ما لم تعلن الحرب على فرنسا وقد كان جوابنا أن مساعدتنا في نضالكم بالكيفية التي اخترناها خير لكم لأن دخولنا في الحرب إلى جانبكم يفضي إلى اكتساح الجيش الفرنسي من جديد ولا تعود على الثورة إلاّ ببضعة آلاف من المجاهدين بينما يحرّمها من اللجوء إلى دولة مستقلة والإحتماء بحماها المعترف به دوليا ومن مجال واسع لجلب الأسلحة وتهريبها، كنا نسخر سيارات الحرس والشرطة والولاة لإيصال الأسلحة والذخيرة للمجاهدين الجزائريين رغم الحراسة الشديدة التي تقوم بها الجندرمة الفرنسية.... مما عرضنا لحملات انتقامية فظيعة، كنا نتحلّى برباطة جأش وكنا مع ذلك نصرح بأن لا سلم بيننا وبين فرنسا ما لم نحرّر الجزائر". وبهذا رد بورقيبة على المشككين في فعّالية الإستراتيجية التونسية التي رسمت لمساعدة الإخوة الجزائريين[201]

نلاحظ مما سبق ذكره أن حرب السدود التي جرت بين الجيش الفرنسي والجيش التونسي الذي آزره الحرّس الوطني والأهالي والتي أدت إلى تقيد تحرّكات الجيش الفرنسي وحبسه في ثكناته وفي الآن ذاته أغلقت الحدود التونسية الجزائرية في وجه الجيش الفرنسي القادم من الجزائر مما أدّى إلى انخفاض أعداده وجلاؤه من كثير من المناطق التونسية ورفضت الحكومة التونسية تواجد فرق الأمم المتحدة على الحدود ورفضت كذلك حق تتبع الجزائريين في أراضيها ومعركة السدود استشهد فيها الكثير من التونسيين وجرح البعض الآخر من أجل دعم الثورة الجزائرية وتثبيت الاستقلال التونسي كل هذا أعطى للفرق الجزائرية

[201] العمل، ع1995، 20 مارس 1962، خطاب بورقيبة أمام الجزائريين ص 6

التحرّك بحرّية تامة داخل التراب التونسي والاستعداد للمعركة ببعث مراكز التدريب والاستراحة والقواعد.

خاتمــة

وفي الختام نلاحظ إن البلاد التونسية لعبت على المستوى اللوجوستيّ دورا مميزا وفعّالا في تقديم الدعم ومساندة الجزائريين حيث سعت إلى توفير الإقامة والنقل والتغذية للمقاومين الجزائريين وفتحت أرضيها لتهريب الأسلحة عبّر البرّ والبحرّ والجوّ وتوفير مخازن آمنة ثم نقلها عبّر شاحنات الحرّس الوطني والجيش التونسي إلى الحدود الجزائرية التونسية.

وعسكريا فقد انظم التونسيين إلى صفوف جيش التحرّير الجزائري بتشكيل فرق مشتركة أو بصفة فردية بعد سنة 1955 خاصة اليوسفيين وعند الاستقلال عملت الحكومة التونسية على تجنيد المتطوعين وإرسالهم إلى الجزائر لمشاركة إخوانهم الجزائريين حربهم التحرّيرية. وعملت كذلك بالتعاون مع جبهة التحرّير وجيْش التحرّير الجزائري على المساعدة بفتح مراكز للتدريب والراحة والإستراحة والمدارس العسكرية والقواعد العسكرية.

وقامت كذلك بتامين تواجد الجزائريين وبمنع الفرنسيين من ملاحقتهم فوضعت الحواجز والسدود في وجه الجيش الفرنسي بتونس أو القادم من الجزائر وسرّبت معلومات عن تحركات للجزائريين ودخلت معهم في مواجهات ومعارك حربية دامية استشهد فيها الكثير من التونسيين وجرح البعض الآخر وسهلت دخول الفرق الجزائرية إلى داخل البلاد التونسية.

الفصل الــثالث

نتــائج الدعم التونسي للثورة الجزائرية "التضحية والانتصار"

مقدمة

I- على المستوى السياسي والإقتصادي والمالي:

1- المستوى السياسي:

2- المستوىالإقتصادي والمالي:

II- على المستوى العسكري:

1- مراقبة الحدود:

2- الاعتداءات العسكرية:

أ- المناطق الحدودية:

ب-ساقية سيدي يوسف ومناطق أخرى:

ج-رمادة ومناطق أخرى:

د- بنزرت ومناطق أخرى:

3- الأسلحة:

4- التهديد بإعــادة احتلال تونس:

5- طرد المرضــــى:

III- على المستوى الأمنــي:

1- الجوسسة:

2- استهداف الجــالية التونسية بالمهجر:

أ- فرنســا

ب-الجزائر

IV- صدى إطلاق النار والاستقلال الجزائري

خاتمة

مقدمة:

لقد كان للتعاون والتنسيق التونسي الجزائري خلال الثورة الجزائرية في كافة المجالات إنعكاس سلبي على العلاقات التونسية الفرنسية حيث ندّدت به الحكومة الفرنسية وحاربته على جبهتين واحدة سياسية ومالية واقتصادية وأخرى عسكرية وأمنية وتهدف من هذا إلى ترهيب التونسيين وثنيهم على مواصلة تعاونهم مع الجزائريين وافراغ الاستقلال التونسي من محتواه.

I- على المستوى السياسي والاقتصادي والمالي:

التضامن التونسي الجزائري خلال الثورة الجزائرية انعكس بصورة سلبية على العلاقات التونسية الفرنسية ونلمس ذلك في المستوى السياسي والعسكري والمالي حيث تنكرت فرنسا للإتفاقيات المبرمة بين الطرفين.

1- المستوى السياسي :

يلاحظ الدارس للعلاقات التونسية الفرنسية أنها متوترة ونلمس ذلك من خلال استدعاء الوزير المفوض لسفارة الفرنسية بتونس لأعضاء الحكومة التونسية لحضور حفل أقامه بعد ظهر يوم 5 جويلية 1956 بدار السفارة بالمرسى وقد اعتذرت الحكومة التونسية عن تلبية الدعوى وعدم حضور أعضائها الحفل نظرا إلى أهمية هذا اليوم في تاريخ الجزائر(5 جويلية 1956) حيث احتلت فيه من قبل فرنسا ([202]) ورَفْضُ هذه الدعوة يرجع إلى أن الحكومة التونسية لا تريد تزكية الاحتلال الفرنسي للجزائر الذي اعتبرته وجودًا غير شرعي.

وفي خضم هذه الأحداث كثفت فرنسا من اعتداءاتها على المناطق الحدودية مدعية أنّها تلاحق الثـّوار الجزائريين الأمر الذي رفضته الحكومة التونسية مما زاد في تدهور العلاقات إلى أن جاء حادث اختطاف القادة الجزائريين من قبل فرنسا وقد احتجت عليه تونس باستدعائها لسفيرها من فرنسا.([203])

---

[202] - العمل، ع 218، 6 جويلية 1956، ندوة صحفية، ص1.

[203] - نفسها، ع 311، 23 أكتوبر 1956، ندوة لكاتب الدولة للإخبار والإرشاد، ص 1و8.

إن الحكومة التونسية اعتبرت نفسها دولة مستقلة ولها سيادة وإن الذين يتواجدون في أراضيها هم ضيوف تونس ولا يحق لأي دولة ملاحقتهم في الأراضي التونسية وإنها لا تريد أن تدخل في الحرب لأن موازين القوى مختلة وغير متوازنة ومن صالح الثورة الجزائرية أن تبقى تونس خارج دائرة الحرب لتوفير القواعد والدعم اللوجستي، ومما زاد في تدهور العلاقات اختطاف الجزائريين لأن فرنسا قد وافقت على الوساطة التونسية المغربية ثم تنكرت لها ولهذا احتجت تونس بسحب سفيرها من فرنسا

وعلى إثر الاعتداء على ساقية سيدي يوسف في فيفري 1958عقدت الحكومة التونسية اجتماعا استغرق ساعة وقررت استدعاء السفير التونسي بباريس محمد المصمودي احتجاجا على العدوان الفرنسي.([204])

تجدر الإشارة إلى أن فرنسا أرادت فصم العلاقات التونسية الجزائرية وضرب التعاون بين تونس والمجاهدين الجزائريين باعتدائها على ساقية سيدي يوسف ولكنها لم تنجح لأن التونسيين كانوا مقتنعين بصحة موقفهم وجهة نظرهم وأنه لا معنى لاستقلال تونس ما لم تستقل الجزائر ولهذا سحبت سفيرها للاحتجاج على الاعتداء الفرنسي.

وقد توترت العلاقات التونسية الفرنسية إثر اكتشاف شبكة تدعى "ماجينا" للجوسسة على الحكومة التونسية والجزائريين ولتخريب الاستقلال وبث الفوضى والرعب. وتدهورت العلاقات كذلك إثر مطالبة الحكومة التونسية الفرنسيين بالجلاء عن مدينة بنزرت والتي رد عليها الفرنسيون بقصفها وانزال جنود المظليين ولهذا تم قطع العلاقات الديبلوماسية.

2- **المستوىالإقتصادي والمالي**

[204] - العمل، ع 715، 9 فيفري 1958، قرارات الحكومة التونسية، ص3.

وعدت فرنسا الحكومة التونسية بتقديم الدعم الإقتصادي والمالي والقروض لها عند توقيعها على اتفاقية الحكم الذاتي ثم الاستقلال ولكنها أصبحت تساوم وتضع شروطًا مسبقة للحصول على المساعدات والقروض.

قايضت فرنسا الحكومة التونسية واشترطت عليها عدم دعم المجاهدين مقابل حصولها على قروض وقد تناول رئيس الحكومة التونسية هذه المسألة في خطابه حيث قال: " إن قضية الجزائر ستبقى لا محالة مشكلا قائما بيننا وبين فرنسا...وإذا كانت فرنسا تريد أن تفرض علينا شروطا سياسية مقابل القروض فنحن نقول لسنا في حاجة إليها وفي إمكاننا الاستغناء عنها".([205]) ومن كل هذا نستنتج أن الحكومة التونسية رفضت هذه المساومة واعتبرت القضية الجزائرية مشكلة بينها وبين فرنسا لأنها أصبحت تهدد السلم والاستقرار العالمي وأمن تونس.

وتواصل الإهتمام التونسي بالثورة الجزائرية حيث علقت جريدة الاستقلال على المساعدة الفرنسية بالقول" إنّ المساعدة المالية لا ترجع للميزانية المقبلة بل الحالية والحكومة الفرنسية تجعل من هذه المساعدة وسيلة للضغط الإقتصادي حتى تحملها لما تريد عليه في الميدان السياسي والتي قدرت بستة عشر مليارا من الفرنكات".

ويقول موريس فور كاتب الدولة بوزارة الخارجية الفرنسية المكلف بوزارة الشؤون التونسية والمغربية " إن فرنسا لا يمكنها أن تساعد تونس إلا في نطاق التعاون ولم تتوفر شروطه بعد إلا حين تكف إذاعة تونس عن بث حصص معادية لمصالح فرنسا".([206])

ومن خلال هذه التصريحات نستنتج أن فرنسا كانت تونس تطالب بالتعاون معها في حلّ القضية الجزائرية حسب نظرتها وتوقف دعمها للجزائرين بمختلف أشكاله وخاصة الإذاعي.

---

205 - بورقيبة، خطب، جIII، اتحاد سياسي أمريكي جديد إزاء الشعوب المستعمرة، تونس 21 ديسمبر 1956، ص 163-165.

206 -الاستقلال، ع 160، 14 ديسمبر 1956، المساعدات الفرنسية، ص1و2.

وقد تقابل موريس فور (Maurice Faure) مع رئيس الحكومة التونسية الحبيب بورقيبة وتناولوا هذه المسألة وقد صرح " بأني تحدثت مع بورقيبة صراحة وألححت عليه كثيرا أثناء المقابلة الأخيرة في ما بيننا من 14 إلى16 فيفري 1957 على الإعانة والمساعدة التي يجدها الثوار الجزائريون في تونس فقد رفضت أن أوقع على الاتفاقية المالية لتونس ولم يرصد فرنك واحد للبلاد التونسية من ميزانية 1956 لأننا لا نفهم المساعدة والتضحية من جانب دون الآخر".([207]) ونتبين من خلال هذه المقابلة أن الرفض الفرنسي للمساعدات والقروض مرده إلى الدعم والمساعدات التي تقدمها تونس إلى الثوار الجزائرية.

وتناول الرئيس بورقيبة مسألة المساعدة المالية والقروض الفرنسية والتي ربطتها فرنسا بالتخلي عن مساندة الجزائريين في خطابه قائلا "إن الإتفاقية المالية التي تمدّ فرنسا بمقتضاها تونس بقروض مالية والتي لم يقع توقيعها ولا إتمامها حتى الآن والحال أن السنة الجبائية 1956-1957 قد انتهت ويقع الربط بين هذا التردد وبين التصريحات التي صدرت عن الوزير الفرنسي والتي مفادها أن الحكومة الفرنسية غير مستعدة لإبرام هذه الاتفاقية ولا تنفيذها ما دامت تؤيد الثورة الجزائرية وهذه التصريحات صدرت بجريدة لاديش يوم 23 مارس 1957 وهي ضرب من ضروب الضغط... وإننا متضامنون مع الشعب الجزائري في السراء والضراء ولا يمكن لنا مقابل قرض وامتياز أو شيء من قبل فرنسا أن نتخلى عن مساندة إخواننا الجزائريين وهم يخوضون معركتهم الحاسمة معركة الحياة أو الموت."([208]) وما يمكن أن نلمسه من هذا الخطاب أن بورقيبة رفض المقايضة والمساومة على موقف الحكومة التونسية المؤيد للثورة الجزائرية وأن القروض والمساعدات الفرنسية لم تغير الموقف التونسي الثابت والمساند للجزائريين لتحقيق استقلالهم.

---

[207] -الصباح، ع 1592، 23 فيفري 1957، تصريحات موريس فور، ص 1و4.

[208] - بورقيبة، خطب، ج4، سياستنا تعتمدّ الوضوح والصراحة تونس، 4 أفريل 1957، ص97.

واصلت الصحف التونسية التعليق على الموقف الفرنسي بأن تجوع الحرّة ولا تأكل من ثدييها " وأن فرنسا لا يمكنها أن تقرض تونس ما لم تتعهد هذه الأخيرة بالوقوف إلى جانب فرنسا في القضية الجزائرية.([209])

والملاحظ أن الصحافة الفرنسية تحدثت عن الإعانات الأجنبية المقدمة للثورة الجزائرية ولهذا قررت الحكومة الفرنسية أنه لا إعانة مالية إلى تونس ما دامت أموال فرنسا ينتهي بها السير إلى جيوب المقاومين الجزائريين.([210]) وبررت فرنسا موقفها من الإعانة بأن الأموال والمساعدات الفرنسية ستتوجه إلى الثوار الجزائريين.

وفي حديث آخر صرح بورقيبة "بأن فرنسا فرضت علينا شروطا مسبقة للإعانة وإنها تريد إقحامنا في بوتقة الدفاع المشترك فرفضنا هذه الإعانة.([211])

وذكر بورقيبة "الأسباب التي أدت إلى رفض المساعدة من قبل الحكومة الفرنسية وهي التي قررت وقف العمل منذ شهر فيما يخص القرض المالي الاثني عشر مليارا وسبب نكوص من موقفنا العدائي تجاه فرنسا وإننا نؤازر المجاهدين الجزائريين... فتم إلغاء اتفاقية القروض والإعانة المالية.وقالوا أيضا إن ثمة أسلحة تصل إلى المجاهدين الجزائريين عن طريق تونس وأحيانا تنقل في شاحنات تابعة للحرّس الوطني وهذا ما وجب تمجيد القرض".([212]) ويعدد بورقيبة أسباب الرفض الفرنسي للقروض حيث تتمثل أساسا في تأييد ودعم التونسي للثورة الجزائرية والأسلحة التي كانت تدخل إلى تونس من ليبيا حيث تنقلها شاحنات الحرّس الوطني والجيش التونسي وتسلمها إلى المجاهدين الجزائريين.

ويواصل الحديث عن القروض قائلا: "إن القروض الفرنسية التي ما فتئ بعض الفرنسيين يتبجحون بها ويطالبون بتعطيلها لحرّمان تونس منها نظرا لموقفها من الثورة الجزائرية... وفعلا عمدت فرنسا إلى سلوك هذه السياسة

---

209 -الاستقلال، ع 77، 12 أفريل 1957، القروض الفرنسية، ص 1و2.

210 - العمل، ع 470، 27 أفريل 1957، الإعانات الأجنبية لثورة الجزائرية، ص 1و4.

211 - بورقيبة، نفسه، ص119.

212 - بورقيبة، نحو حلّ عادل للقضية الجزائرية تونس،23 ماي 1957، ص 163-169.

الانتقامية...وإنهم يحاولون إقناعنا من جديد بقبول هذه القروض من جديد مقابل إعطائهم بعض الضمانات بشأن ما نقدمه من مساعدات للجزائر الشقيقة والحال أننا أعلنا منذ سنتين على رؤوس الملأ أننا مع الجزائر وسنبقى معها إلى الأبد الأبديين".([213])

ويستنكر بورقيبة تبجح الفرنسيين بالقروض والمساعدات وإن تونس لا يمكن أن تساوم على موقفها الذي لا يخضع للبيع والشراء وأنها مع الجزائريين حتى يتحصلوا على استقلالهم.

وفي هذا الإطار أيضا قررت فرنسا إلغاء اتفاقية المساعدات المالية لتونس لسنة 1957 والتي تقدر بمليارين من الفرنكات وقد أبلغ السفير الفرنسي بتونس هذا القرار خلال محادثاته مع بورقيبة ومرّده إلى موقف الحكومة التونسية من القضية الجزائرية.([214])

وبعد هذه المساومات التي لم تجد صدى لدى الحكومة التونسية قررت الحكومة الفرنسية الغاء الإتفاقيات المالية.

وقد تناولت الجريدة الفرنسية " فرانس سوار" (France Soire) هذه المسألة في مقالة بعنوان تهريب الأسلحة بين تونس والجزائر هو الذي تسبب في وقف المساعدة الفرنسية.([215]) وفرد بورقيبة على ذلك قائلا: "إن فرنسا تريد أن تربط بين مسألة القروض ومسألة إعانة تونس للمجاهدين الجزائريين.([216]) كما أعلن رئيس الحكومة الفرنسية موللي أن الحكومة قررت التوقف عن دفع هذه المساعدة لتونس بسبب موقف تونس من المشكلة الجزائرية والحكومة الفرنسية تعتبر التوقف عن المساعدة قبل كل شيء عقابا اقتصاديا ووسيلة للضغط نستعملها لردع كل من يقف ضدّ المصالح الفرنسية".([217])

---

[213] - نفسه، ص 186، 187و191.
[214] - العمل، ع 492، 24 ماي 1957، إلغاء اتفاقية المساعدة المالية، ص6.
[215] - نفسها، ع 495، 26 ماي 1957، تهريب الأسلحة، ص6.
[216] - بورقيبة، نفسه، ص 200.
[217] -الاستقلال، ع 83، 31 ماي 1957، تصريحات موللي، ص 1و2.

وبسبب تأييد تونس للثورة الجزائرية قررت الحكومة الفرنسية وقف المساعدات والإعانات لتونس.([218]) ومن كل هذا نستشف أن الحكومة الفرنسية أرادت معاقبة تونس على موقفها بفرض عقوبات اقتصادية عليها لابتزازها وتخويفها.

وفي هذا السياق أيضا صرح بورقيبة "بأن رؤوس الأموال والقروض قد أوصدت أبوابها في وجوهنا لأن فرنسا تشترط علينا أن لا نعين الجزائريين وأمريكا ترفض التعامل معنا مجاملة لفرنسا".([219]) ويواصل بورقيبة حديثه عن القروض التي أوقفتها فرنسا "رغم أنها ملتزمة بها تجاه تونس بدعوى تبرمها بسياستنا إزاء الجزائر وإنكارها لمساندتنا لإخواننا الجزائريين ونحن لا نرضى بحال أن تكون سياستنا رهينة ضغط اقتصادي".([220])

وعلل بورقيبة رفض فرنسا تقديم القروض لتونس بسبب موقفنا من القضية الجزائرية وإعانتنا للجزائريين فهي تخيرت بين العدول والتمتع بهذه القروض.([221])

ومن خلال هذه التصريحات نستنتج أن فرنسا أغلقت في وجه الحكومة التونسية كل الأبواب الأمر الذي دفع بالرئيس بورقيبة إلى القيام بمساع لدى الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على القروض ولكنها رفضت ذلك مجاملة للموقف الفرنسي إلاّ أن الموقف التونسي كان واضحا من القضية الجزائرية فرفضت المساومة.

نلاحظ أن العلاقات التونسية الفرنسية تدهورت على المستوى السياسي والاقتصادي والمالي ومرد ذلك إلى الموقف التونسي الثابت والمؤيد للجزائريين في كفاحهم التحرّيري والذي اتخذته الحكومة الفرنسية ذريعة بعدم تقديم

---

[218] - نفسها، ع88، 5 جويلية 1956، وقف المساعدات والإعانات، ص1.
[219] - بورقيبة، ج5، ص 78.
[220] - نفسه، ج6، ص 62.
[221] -بورقيبة، ص 72.

المساعدات المالية والقروض لم تكتف بهذا بل تدخلت لدى الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية لتثنيها على عدم مساعدة التونسيين.

ورغم كل هذا رفضت الحكومة التونسية المقايضة والمساومة على موقفها الداعم والمؤيد للشعب الجزائري في نضاله.

II- على المستوى العسكري:

1- مراقبة الحدود:

اندلعت الثورة الجزائرية التي وجدت المساندة والتأييد من الشعب التونسي لهذا سلكت القوات العسكرية الفرنسية أسلوب المضايقة والاعتداءات من أجل ترهيب السكان وتخويفهم للكف عن تقديم المساعدات للمجاهدين الجزائريين، وقد بيّنت جريدة الصبـاح أنه تم إيقاف ستة رجـ ـال من أهالي أولاد مسلم امرأتين يوم 18 أفريل 1955 وقع تعذيبهم ثم إطلاق ثلاثة أشخاص وتحويل مواطنين تونسيين إلى عنابة وبقيا لمدّة ثلاثة أشهر.([222])

والملاحظ أن الجيش الفرنسي طبق سياسة الرعب والاختطاف والاعتقال والتعذيب على المناطق الحدودية ليثنيهم على موقفهم الداعم للثوار الجزائريين في نظالهم التحرّيري.

ولما لاحظت القوات الفرنسية أن هنالك تنسيقا وتعاونا بين المقاومين التونسيين والجزائريين دعت إلى عقد اجتماع بتبسة بين الجنرال دي لاتور المقيم العام لفرنسا بتونس جاك سوستيل الحاكم العام على الجزائر وتمت دراسة الوضع واتخاذ عدة إجراءات لمراقبة الحدود التونسية الجزائرية تم نشرها في جريدة الرائد الرسمي التونسي: "لقد وجب اتخاذ بعض التدابير بخصوص اجتياز الحدود بالذات وللقيام بمراقبة منطقة تحاذي هذه الحدود وذلك لفرض مراقبة ناجعة على الحدود وتلافي تهريب السلاح والحيلولة دون دخول بعض العصابات الموجودة قرب التراب التونسي والمنطقة المذكورة تمتد من البحرّ إلى نهاية أراضي الجنوب

---

[222] - الصباح، ع1084، 21أفريل 1955، إجراءات جديدة، ص2.

ويتراوح عرضها من خمسة إلى خمسة عشر كيلو مترا وقد أعطيت تعليمات للساطات العسكرية حتى لا تسلط على سكان التخوم ضغوطـ ـا كبيرة وأما التدابير التي تم اتخاذها فيمكن تلخيصها كما يلي: "

أ- فيما يخص سكّان المنطقة المذكورة ينبغي عليهم أن يكونوا حاملين لإحدى البطاقتين الفردية أو الجماعية التي نص عليها الاتفاق الجزائري التونسي المبرم سنة 1941 وتكفي هاتان البطاقتان لاجتياز الحدود: أما الظروف المحلّية لهذا الاجتياز فإنها ستضبط من طرف الساطات العسكرية.

ب- أما بالنسبة إلى الأشخاص الذين يقطنون في منطقة المراقبة فإنه يكون من الضروري بالنسبة إليهم حمل جوازات للمرور سواء للذهاب إلى الجزائر أو للذهاب إلى منطقة المراقبة وهذه الجوازات تسلم حسب الشروط الآتية :

1- بالنسبة إلى الأشخاص الراغبين في الذهاب إلى الجزائر:

أ- تونس: التسليم يقع من طرف إدارة مصالح الأمن بالعمارة القائمة بشارع جول فيري أما بالنسبة إلى أحواز تونس فالتسليم يكون من طرف محافظي الشرطة في حمام الأنف،أو باردو، أو حلّق الوادي

ب- في بقية مناطق المملكة ما عدا التراب العسكري يقع تسليم البطاقات من طرف المراقبين المدنيين الذين في وسعهم تكليف محافظي الشرطة بهذه المهمة في حدود سلطتهم المحلّية ويستطيعون تكليف جندرمة فرنانة.

ج- في التراب العسكري يقع التسيلم من طرف مكاتب الشؤون الأهلية.

أمّا بالنسبة إلى الأشخاص الذي يقصدون منطقة المراقبة دون أن يجتازوا الحدود فتطبق عليهم نفس التدابير المذكورة أعلاه.

علاوة على هذا ولإراحة السكان المجاورين لمنطقة الحدود وغير القاطنين فيها من القيام بتنقلات طويلة فإن المراقبين المدنيين لطبرقة وسوق الأربعاء والكاف والقصرين وقفصة وتوزر يستطيعون باتفاق مع قادة المناطق التي يهمها الأمر تكليف قادة الحاميات الكائنة بهذه المناطق بتسليم جوازات مرور لسكان

الأراضي التي ترجع عهدة حفظ الأمن فيها من الناحية العسكرية إلى هؤلاء الضباط وقد أخرجت جوازات المرور على طراز واحد سواء كان الراغب يريد اجتياز منطقة المراقبة أو دخولها فحسب والفرق الوحيد يتمثل في ذكر اسم المكان المقصود.

هذا وقد أفاد الناطق العسكري باسم الإقامة العامة أن هذه التدابير ستكون نافذة المفعول ابتداء من يوم 15 جويلية 1955 في آن واحد بتونس والجزائر واستطرد قائلا إن هذه الجوازات مفروضة على كل من يرغب في اجتياز الحدود التونسية الجزائرية أو دخول منطقة المراقبة وذلك مهما كانت جنسيته سواء كان مروره من الطريق أو على السكة الحديدية. وهذه الجوازات تكون صالحة لعدة سفارات والقبائل الضاربة في مناطق المراقبة فقد سلمت إليها بطاقات جماعية فيها أسماء أفرادها.([223])

وقد أحست الحكومة الفرنسية بالخطر الذي أصبح يهدد تواجدها بالجزائر وتونس بسبب التعاون بين المقاومين التونسيين والجزائريين الذين وجدوا الدعم والمساندة لدى الأهـالي لهذا قررت عقد اجتماع بين الإقـامة العامة بتونس والجزائر الذي اختتم بالمصادقة على عدّة إجراءات وقرارات تقيد حرّكة الأهـالي وتشل عملية تهريب الأسلحة وتضرب حصارا على المناطق الحدودية.

إن هذه القرارات أثارت حفيظة السكان حيث احتجوا عليها ونلمس ذلك من خلال إرسالهم لكتاب مفتوح إلى رئيس الحكومة التونسية الطاهر بن عمار : " إن سكان جهة خمير عمل عين دراهم يلفتون أنظاركم حول القرار السفيري المدرج بالرائد الرسمي... وخصوصا الفقرة التاسعة منه المتعلقة بجولان منطقة الحدود بالشروط..." وهذا القرار يقضي بضرب الحصار على الجهة الغربية من عمل عين دراهم الشامل لتسع مشيخات يقدر سكانهم بثلاثين ألف نسمة بدعوى حرّاسة الحدود الجزائرية مع أن المنطقة المحاصرة تبعد عن الحدود عشرات الأميال علما أن سكان هاته المنطقة متفرقون في قطاعات متباعدة المسافات ولهذا البعد فهم في

[223] - الصباح، ع 1084، 6 جويلية 1955، قرارات، ص2.

حاجة للاتصال ببعضهم البعض لقضاء شؤونهم وضرورياتهم الحيوية وممارسة أعمالهم المختلفة من اقتناء الخضر على اختلاف أنواعها وجمع دخانهم المبذور بكامل المشيخات المحاصرة ورعي دوابهم وماشيتهم وتصدير بضائعهم إلى الأسواق والاستيراد منها. وقد علمنا أنه لا يمكن لأي إنسان بهاته المنطقة مبارحة منزله إلى جاره أو إلى السوق أو إلى مركز عمله إلا إذا منحته المراقبة المدنية رخصة جواز السفر وهاته الرخصة متعذرة على السكان إن لم تكن مستحيلة إذ كيف يمكن لثلاثين ألف نسمة اقتناء رخصهم في يوم واحد من المراقبة بعشرات الأميال وأن يأخذوا رخصهم مع أن الأغلبية الساحقة أن لم نقل الكل يبعدون عن مركز المراقبة عشرات الأميال فضلا عن عدم وجود الطرقات لأن الأرض جبلية كما يعلمون فقدان المواصلات والمخابرات الهاتفية. هذا وقد وقع ترويع النساء والأطفال حيث داهمتهم القوة العسكرية الفرنسية المحاصرة بغربي فرنانة ونحن أهالي المنطقة وإزاء هاته القرارات التي تقضي بتعطيل حرّكة الأهالي وأعمالهم والتضييق عليهم وتشويش راحتهم وتبلبل فإننا جناب الوزير كتونسيين وفوق أرض تونسية، إننا نطالب برفع الحصار المضروب على الأهالي وإذا كانت نية الحكومة الفرنسية حماية الحدود فمتى كانت هذه المنطقة البعيدة عن البلاد الجزائرية من الحدود تستوجب الحرّاسة كما أننا نرغب من حكومتكم إرسال لجنة لتعاين المنطقة وبعدها عن الحدود".([224]) ومن كل هذا نستنتج أن سكـان المناطق الحدودية رفضوا هذا الحصار الظالم الذي يهدد أرزاقهم وعيشهم واعتبروه غير مبرر وأن المبررات الفرنسية واهية ولا صحة لها. ولهذا طلبوا من الحكومة التدخل لوضع حد لهذه الإجراءات اللاّإنسانية التي قطعت مصادر أرزاقهم.

والملاحظ أن العمليات العسكرية قد تكثفت على الحدود الجزائرية التونسية وتمثلت في التفتيشات والمضايقات وغيرها ولهذا أصدرت الجامعة الدستورية للشمال الغربي الاحتجاج التالي: " إن الجامعة الدستورية للشمال الغربي بباجة تحتج بشدة ضدّ عمليات التطهير المتتالية في الحدود الجزائرية التونسية وتطالب

---

[224] - الصباح، ع 1097، 21 جويلية 1955، كتاب مفتوح إلى رئيس الحكومة التونسية، ص3.

بالتدخل السريع لجعل حد لها وتوثيق الأمن في القلوب والأفكار وتعتبر هاته العمليات مخالفة لجو الهدوء السائد في البلاد التونسية في الوقت الحاضر.([225])

بالإضـافة إلى الاحتجاج سالف الذكر أصدرت الجـامعة الدستورية بيـانا تستنكر وتندّد فيه بعمليات التطهير التي كانت تقوم بها فرنسا في حق المناطق الحدودية وتطلب من الجهات الرسمية التدخل لوضع حد لها.

تجدر الإشارة إلى أن الحكومة الفرنسية اتخذت عدة إجراءات تحد من دخول المقاومين والأسلحة إلى الجزائر وضربت حصارا اقتصاديا على المناطق الحدودية تسبب في ضياع الأرزاق والبطالة وتقييد تحرّكات السكان بالإضافة إلى ذلك شنت الوحدات العسكرية الفرنسية المداهمات واعتقالات السكان لترويعهم وترهيبهم وتهدف إلى عزل الثوار الجزائريين على السكان.

3) الإعتداءات العسكرية:

أ- في المناطق الحدودية:

وجدت الثورة الجزائرية الدعم والمساندة من قبل الشعب التونسي فردت عليه فرنسا بالاعتقالات والإختطافات ونلمس ذلك من اعتقال الجندرمة الفرنسية يوم 16 أوت 1955 من منطقة فرنانة "الأخوة محمد العسكري والعابد بن إبراهيم ومحمد بن محمد والشريف بن محمد ومازالت حالة الضغط ومنع الجولان مسلطة على الجهة مما زاد في استياء وقلق الرأي العام علما بأن التهمة الموجهة إلى المعتقلين هي تموين الثوار الجزائريين".([226])

وتواصلت الاعتقالات حيث أفاد الناطق بلسان الإقامة العامة بتونس بأنه قد تم إلقاء القبض يوم 17 أوت 1955 على جزائري وثلاثة تونسيين مصاحبين له بجهة غار الدماء وأثبتت الأبحاث أن الجزائري تابع للثوار الجزائريين.([227])

---

[225] - الصباح، ع 1097، 21 جويلية 1955، كتاب مفتوح إلى رئيس الحكومة التونسية ، ص2.
[226] - الصباح، ع 1120، 18 أوت 1955، اعتقالات، ص3.
[227] - نفسها، ع 1122، 20 أوت 1955، إلقاء القبض، ص4.

وقامت الجندرمة الفرنسية يوم السبت 13 أوت 1955 بتفتيش دوار أولاد فارح وقرعة الناظر بدعوى البحث عن الثوار الجزائريين وفي الآن نفسه أصدرت بلاغا تمنع فيه الجولان ليلا نشرته صحيفة "لا بريس" La Presse في عددها الصادر يوم 25أوت1955 بلاغا عن المراقب المدني بالقصرين هذا نصه "يحيط المراقب المدني بالقصرين العموم علما أنه بمقتضى القرار المؤرخ في 19 أوت 1955 قررت السلطة العسكرية تحجير الجولان للعربات المدنية بمختلف طرق القصرين من الساعة السابعة مساء إلى الساعة السادسة صباحا".([228])

وما نستنتج من هذا البيان أنه جاء ليعرقل حرّكة دخول الأسلحة والمقاومين إلى الجزائر.

بقيت الاعتداءات الفرنسية على المناطق الحدودية متواصلة حيث توغلت دورية من الجيش الفرنسي بمنطقة شتاتة وقامت بحرّق بعض المساكن واختطفت معها ثلاثة تونسيين فقد عثر على جثتين منهم وبقي الثالث مفقودا.([229]) هذه التجاوزات الفرنسية في حق الأهـ ـالي التونسيين الآمنيين.

لقد ندّد مؤتمر الحزب الحرّ الدستوري التونسي الجديد المنعقد بصفاقس من 15 إلى 20 نوفمبر 1955 بهذه الاعتداءات وبالحصار المفروض على المنطقة الحدودية ونلمس ذلك من خلال إصداره اللائحة التالية: " إن المؤتمر يستنكر... مضايقة الجنود الفرنسيين وتدخلاتهم ضدّ السكان وخاصة بمناطق الحدود ويطالب بوضع حد لهذه التصرفات التي تتسبب في اضطراب الأمن حتى أن حالة الحصار التي رفعت... مازال العمل جاريا بها في كثير من المناطق تحت ستار الحيطة من الثوار الجزائريين".([230]) ومن خلال هذا البيان نتلمس إن الحزب الدستوري يدين ويستنكر الحصار والإعتداءات الفرنسية التي يقوم بها الجيش الفرنسي بحجج

---

[228] - نفسها، ع 1127، 26 أوت 1955، وتفتيش ومنع الجولان، ص 4، وانظر كذلك لابريس 1955، Août 25، La Presse,N6620 .

[229] - البلاغ، ع،136، 17 نوفمبر 1955، اعتداءات، ص2.

[230] - مؤتمر صفاقس، المؤتمر الخامس للحزب الحرّ الدستوري، وزارة الثقافة والأخبار، تونس، 1971، ص 80.

واهية كانت سببا في اضطراب الوضع الأمني في المناطق الحدودية. وفي هذا السياق واصل الجيش الفرنسي اعتداءاته حيث قام بعملية تطهير فظيعة في منطقة أم العرائس يوم 18 جويلية 1955 بحجة البحث عن الثوار الجزائريين حيث قاموا بتفتيش منازل التونسيين والجزائريين وقتلوا التونسيين واختطفوا عشرة رجال وأوقفوا مائة شخص ثم حبسوا اثني عشر فردا من بينهم سيدتان"([231])

وفي هذا الإطار أصدرت المندوبية الفرنسية بيانا تفند فيه المزاعم التونسية حول أحداث قرية السوافة قرب أم العرائس جاء فيه "أن الثوار العشرين الذين عثر عليهم أعوان الجندرمة في دكان كانوا من الثوار الجزائريين يرتدون بدلة كاكي ويحملون علامات جيش التحرّير الجزائري وأسلحة بارزة وقد تفرق الثوار بمجرد ما وقع اكتشافهم والتجؤوا إلى عدة بيوت في القرية وهم يطلقون النار على قوات الأمن أثناء معركة قتل ثائران جزائريان لا مدنيان تونسيان وهما شاهري السلاح لم يلحق أي ضرر بالأشخاص أو بالأموال ما عدا بعض الأضرار التي حصلت في بعض الجدران وتم أسر ثلاثة ثوار جزائريين وهم يحملون السلاح واعتقل ستة أشخاص تونسيين بتهمة مسك السلاح وإعانة الثوار الجزائريين وأما الإمرأتان المعتقلتان بتهمة حمل السلاح فقد أطلق سراحهما وهكذا فإن العملية ليست عملية تطهير في شيء بل إنها عملية ترمي إلى الضرب على أيدي الثوار الجزائريين".([232])

أصدرت المندوبية الفرنسية بيان تشكك فيه في الإدعاءات التونسية حول الأحداث التي جرت بقرية السوافه التي تفيد فيه بتواجد الثوار الجزائريين اللذين دخلوا في اشتباكات مع الجندرمة الفرنسية و انتهت المعركة بقتل ثائرين جزائريين واعتقال ثلاثة ثوار جزائريين وستة تونسيين ووجهت لهم تهمة مسك السلاح وإعانة الجزائريين وتم إطلاق سراح امرأتان وأكّدت إن العملية ليست

---

231 - الصباح، ع 1405، 19 جويلية 1956، أحداث أم العرائس، ص 1و4 وانظر كذلك العمل، ع، 229، 19جويلية1956، ص 1و6.

232 - نفسها، ع 1406، 21 جويلية 1956، بيان المندوبية الفرنسية، ص1و2.

تطهرية بل ترمي إلى ضرب الثوار الجزائريين وتصدى لهم والملاحظ أنه هناك تضارب في الرّواية الفرنسية والتونسية.

وقد تحدث بورقيبة في خطابه عن اشتباكات دارت بين الثوار الجزائريين والجيش الفرنسي في أم العرائس حيث قال " وقع تبادل النار وأسفرت المعركة عن جرحى وقتلى ولا بد أن نعلم الحكومة الفرنسية بأن تونس لا تقبل بهذا السلوك وإن الجزائريين ضيوف عند إخوانهم التونسيين ولهذا قدمنا احتجاجا لدى السفير الفرنسي بتونس وأن الحكومة التونسية لا يمكنها السكوت على هذه التعديات."([233]) ومن هذا الخطـاب نستنتج أن الحكومة التونسية كانت تدين الإعتداءات الفرنسية على الأخوة الجزائريين الذين كانت تعتبرهم ضيوفا لديها ولا يحق لأي إنسان القصاص منهم على التراب التونسي.

قام الجيش الفرنسي بخطف مواطنين تونسيين يوم 3 سبتمبر 1956 وساقوهم إلى مركز أمني بالجزائر حيث قتلوا أحدهم.([234]) ووردت أنباء عن اعتداءات جديدة للجيش الفرنسي حيث اختطف أربعة تونسيين ودخلوا بهم إلى الأرض الجزائرية وقتلوا واحدا وأطلقوا سراح البقية واختطفوا أيضا خمسة مواطنين تونسيين قرب عين دراهم.([235]) وفي هذا الإطار أيضا شنّ الطيران الفرنسي هجوما جويا على قرية بودرياس قرب فريانة حيث تم جرح خمسة أشخاص وقتل طفل.([236]) إن الأحداث تكشف أن الجيش الفرنسي يقوم بتنويع أساليبه الإرهـابية من اختطـاف واعتقال وقتل الأبرياء وترويع الأمنيين وتوغلات عسكرية في التراب التونسي إلى اعتداءات جوية ليثني التونسيين عن دعمهم لأشقائهم الجزائريين. وقد تحدّث بورقيبة عن الإشتباكات قائلا: "بأن الجيش الفرنسي يواصل اعتداءاته حيث شهدت منطقة تلابت اشتباكات بين الجيش الفرنسي والمقاومين الجزائريين... ومن باب التشفي أو تحت ستار التفتيش عن

---

[233] -بورقيبة خطب، ج II أزمة في علاقتنا مع فرنسا نأمل أن تزول، تونس، 21 جويلية 1956 ،ص213.
[234] - العمل، ع 271، 7 سبتمبر 1956، اعتداءات، ص1.
[235] -الاستقلال، ع 47، 14 سبتمبر 1956، اعتداءات الجند الفرنسي تتكرر، ص1.
[236] - العمل، ع 278، 15 سبتمبر 1956، غارة جوية، ص1.

الثوار الجزائريين صدرت عن السلطة الفرنسية أعمال ضدّ التونسيين المدنيين تسببت في خسائر لبعض القرى والأهالي والعروش وأحرّقت أكواخ وتم إيقاف عدد من التونسيين وجرح آخرون من بينهم بعض النسوة قدّمن احتجاجا وأنه من واجبنا أن نقوم بعمل لضمان الأمن."([237])

وفي هذا الخطـاب أقرّ بورقيبة بتجاوزات الجيش الفرنسي في حق الأهـالي، بحجة البحث عن الثوار الجزائريين وتمت معاقبة الأهالي على موقفهم ودعمهم وتأييدهم للشعب الجزائري في كفاحه بتطبيق سياسة الأرض المحرّوقة التي خلفت خسائرجسيمة في الأرواح والأرزاق و تعدت إلى الإختطـافات والاعتقالات شملت حتى النساء.

وقعت اصطدامات جديدة في أكتوبر 1958 بين المدنيين التونسيين والقوات الفرنسية في جهات متعددة حيث قام المواطنون بسدود في وجه القوات الفرنسية القادمة من الجزائر أو من القواعد التونسية مما أسفر عن استشهاد سبعة وجرح أربعين مواطنا وقتل ستة فرنسيين وجرح عشرين فرنسيا.([238]) لمواجهة هذه الإعتداءات اهتدى التونسيون إلى السدود التي وضعها في طريق الجيش الفرنسي القادم من الجزائر والموجود في تونس لعرقلته مما أدّى إلى استشهاد عدد من المواطنين وجرح عدد آخر

لم تكتف الحكومة الفرنسية بقواتها الفرنسية الموجودة بالتراب التونسي وترويع الشعب التونسي والإنتقام منه بل "إن الدوريات الفرنسية أخذت تجتاز الحدود الجزائرية إلى تونس وتقوم بتفتيشات أفضت إلى إحرّاج الشعب ومضايقته".([239])

إثر تعدد هجمات المجاهدين الجزائريين على مواقع الجيش الفرنسي بالجزائر انطلاقا من الحدود التونسية واضطرارها أحيانا إلى التراجع والانسحاب

---

[237] - بورقيبة، خطب،ج III، سنرد كل عدوتن عن أرضنا تونس 19 أكتوبر 1956، ص 20.
[238] - العمل، ع 315، 28 أكتوبر 1956، اعتداءات فرنسية، ص1و2.
[239] - بورقيبة، خطب، جIV، بناء المغرب العربي الكبير، تونس 16 ماي 1957.

إلى المواقع التونسية فكرت السلطات الفرنسية تحت ضغط القيادات العسكرية الفرنسية بالجزائر في طريقة للحد من هجمات المجاهدين الجزائريين فسمحت لقواتها بداية من سنة 1957 بتطبيق "حق الملاحقة"droit de poursuite بالأراضي التونسية في حالتين الأولى الرد على هجوم يشنه الثوار الجزائريون انطلاقا من البلاد التونسية على القوات الفرنسية بالأراضي الجزائرية الثانية عند إنهاء عملية التوغل داخل الأراضي التونسية.(240)

"إنّ في هذا السياق أيضا ذكرت جريدة العمل أن طائرة فرنسية ألقت الصباح الباكر يوم 28 ماي سنة 1957 قنابل على هنشير دويو الواقع بوشابة قرب غار الدماء وفي الآن نفسه وجهت فرقة من الجيش الفرنسي الرابضة بالجزائر طلقات مدفعيتها نحو لقطر التونسي فأصابت بجروح عددا من السكان المدنيين ثم هاجمت وحدات من الجيش التونسي المكلفة بمراقبة الحدود فأصيب ثلاثة جنود تونسيين بجروح كما أصيب اثنان بجروح خطيرة، هذا وقد وجهت الحكومة التونسية إلى السفارة الفرنسية بتونس احتجاجا على هذا التعدي".(241)

وفي هذا الإطـار أيضا أنه " وقع اشتباك بين الجيش الفرنسي والجيش التونسي مما أدّى إلى استشهاد أربعة جنود وثلاثة أعوان من الحرّس الوطني وجرح عشرة جنود وأربعة من الحرّس الوطني وإصابة الكاتب العام لوزارة الخارجية التونسية وتحطيم أربع عربات نقل عسكرية وإضرام النار في أربع ضيعات بمنطقة عين دارهم".(242)

وقد عددت صحيفة "العمل" الجرائم التي اقترفها الجيش الفرنسي في التراب التونسي والتي راح ضحيتها الأهالي الأبرياء في شهر أكتوبر 1956 تحت ذريعة حق التتبع حيث تم اكتساح مشيختين بمندوبية فريانة والاعتداء على الأهالي بمندوبية القصرين واكتساح مشيخة الحنادرة من طرف الجنود الفرنسيين وإصابة

---

240 - م أ ت ح و وبكرة، S437، قسنطينة 10 جانفي 1957.
241 - العمل، ع 497، 29 ماي 1957، اعتداءات جديدة، ص 1.
242 - نفسها، ع 500، 1 جوان 1957، اعتداءات، ص1و6.

عدد من الأهالي بجروح وفي يوم 17 أكتوبر 1956 ألقت طائرة فرنسية قنبلة محرّقة على جبل سمامة وفي يوم 24 أكتوبر 1956 تمت مهاجمة المركز الحدودي بتونس بولاية سوق الأربعاء من طرف الجيش الفرنسي وفي الآن نفسه رمت طائرة عسكرية برصاصها راعيا تونسيا قرب بو شبكة فأردته شهيدا."([243])

والملاحظ أن حق التتبع وملاحقة الثوار الجزائريين أصبح يطبق في حق الأهـالي التونسيين حيث كثرت المداهمات والإعتداءات الجوية التي ضـاق بها السكان ذعرا ومن تداعيات الدعم التونسي للثورة الجزائرية أن وحدات من الجيش الفرنسي قادمة من الجزائر قامت باعتداءات على الحدود التونسية بمنطقة عين كرمة قرب مركز حيدرة مدعية أنها تلاحق الثوار الجزائريين حيث قتلت أربعة جنود من الجيش التونسي واختطفت إثنين وقادتهما إلى الجزائر".([244])

كما واصل الجيش الفرنسي إمعانه في الاعتداء على المواطنين العزّل حيث أطلق النار وقتل ستة مواطنين ونهب أموالا وسرق أمتعة."([245]) تعرضت أيضا مشيخة خمارية مندوبية عين دراهم إلى اعتداء من قبل وحدات من الجيش الفرنسي بالجزائر حيث قتلت مواطنين وجرحت العديد من المواطنين"([246])

وتواصلت إعتداءات الجيش الفرنسي ونلمس ذلك في قدوم فرقة فرنسية من الجزائر إلى الحدود التونسية التي دخلت مشيخة البعاصة التابعة لمعتمدية القصرين وقامت بتفتيش المنازل والمتاجر واختطفت أربعة تونسيين مدنيين ثم عادت من حيث أتت."([247])

وقد تناول الرئيس بورقيبة في خطابه الاعتداءات الفرنسية المتكررة بحجة ملاحقة المجاهدين الجزائريين بالقول "إن القوات الفرنسية هاجمت نقطة حدودية وقتلت عددا من الجنود وافتكت أسلحتهم وهجمت كذلك على مشيخة خمير مما

---

[243] - نفسها، اعتداءات، ص1و6.
[244] - العمل، ع 579، 3 سبتمبر 1957، اعتداءات، ص2.
[245] -الاستقلال، ع 97، 6 سبتمبر 1957، اعتداءات، ص2.
[246] - العمل، ع 583، 7 سبتمبر 1957، اعتداءات، ص1.
[247] - نفسها، ع 586، 11 سبتمبر 1957، اعتداء، ص1.

أدّى إلى سقوط شهيدين واعتدت على حيّ سكني بالقصرين مما أدّى إلى استشهاد أربعة مواطنين".([248])

وإستنكر بورقيبة الإعتداءات الفرنسية بحجة ملاحقة المجاهدين الجزائريين حيث إنتقد هذا الإدعـاء و بين أن هذه الإعتداءات تقع في حق الأهالي والجنود التونسيين حيث اغتالت القوات الفرنسية شابين من عين دراهم كانا يرعيان الأغنام.([249]) وكنتيجة لذاك حذّرت الحكومة التونسية قوات الجيش الفرنسي من مغبّة تكرار العدوان حيث أغارت الطائرات على مركز سيدي أحمد ولهذا أعلنت بأنها ستستعمل حق الدفاع وفرضت حالة الطوارئ في خمس مناطق.([250]) وعلى ضوء ما سبق قررت الحكومة التونسية الدفاع ولهذا أعلنت حالة الطوارئ وعلى إثر هذه القرارت التونسية تصاعدت الإعتداءات حيث شن الطيران الفرنسي يوم 1 أكتوبر 1957 اعتداءين على الأراضي التونسية أما الأول فتمثل في تحلّيق طائرتين فرنسيتين على مركز حدود بو غانم مما أدّى إلى جرح جنديين تونسيين وكانت جروح أحدهما خطيرة والاعتداء الثاني كان على ساقية سيدي يوسف حيث حلّقت طائرتان على الساعة السابعة صباحا وألقت القنابل على مركز الجمارك فحطمت غرفة وقتلت فتاة وجرحت أربعة أطفال.([251])

وتواصلت الغارات الجوية على قرية ساقية سيدي يوسف حيث شنت طائرتان عسكريتان قدمتا من الجزائر على الساعة الثامنة والنصف صباحا بتاريخ 03أكتوبر1957 وألقت خمس قنابل وأطلقت نيران رششاتها على مركز المندوبية وفي الوقت نفسه أطلقت قنابل مدافع الهاون من برج الساقية بالجزائر على قرية ساقية وقد أسفرت الاعتداءات على جرح أربعة مدنيين أحدهم جروحه خطيرة وتدمير المندوبية.([252])

---

[248] - بورقيبة، ج5، سنحافظ على سيادتنا رغم كل المناورات، تونس 12 سبتمبر 1957، ص 71، 72، 74.
[249] -الاستقلال، ع 98، 13 سبتمبر 1957، اغتيال، ص1..
[250] - الاستقلال، ع 99، 20 سبتمبر 1957، الحكومة التونسية تحذّر الجيش الفرنسي، ص2 وانظر كذلك العمل، 18 سبتمبر 1956
[251] - العمل، ع 604، 2 أكتوبر 1957، الطيران الفرنسي يشّن غارة، ص1.
[252] - نفسها، ع 605، 3 أكتوبر 1957، الطائرات الفرنسية تقصف الساقية، ص1.

وفي هذا الإطار حلّقت يوم 4 أكتوبر 1957 طائرتان عسكريتان فرنسيتان قادمتان من الجزائر من جهة أم علي فوق منطقة" خنفة قوبل" علي الكائنة على مسافة خمسة عشر كيلو مترا من الحدود جنوبي شرق "برج أم علي" وأطلقت الطائرتان النار من مدافعها الرشاشة على قافلة من الحمير محملة بالفحم يقودها مجموعة من التونسيين بينما كانت في طريقها إلى المكان المسمى "فخ بو حسين" إلى "ماجن بن عباس" وقتلت ثلاثة أفراد وجرحت واحدا وقتلت سبعة أحمرة.([253])

وتوغلت دوريّة فرنسية قادمة من الجزائر يوم 5 أكتوبر 1957 في المناطق الحدود التونسية حيث وصلت إلى "نفطة" و"نزلات غريب" على مقربة من نفطة وبادرت بإطلاق الرصاص على الأهالي واعتقلت ستة أفراد وساقتهم إلى داخل الأراضي الجزائرية.([254])

وفي يوم 8 أكتوبر 1957 أطلقت الجيوش الفرنسية من الجزائر نيران مدافعها على مركز الحمرة بالقرب من الحدود ونزلت شظايا الرصاص "بالحمام" بمشيخة "الخمايرية" وفي نفس الوقت اخترقت الطائرات الفرنسية الفضاء التونسي على ارتفاع نحو ألف متر فوق الحمام ووادي الظلمة بمشيخة الخمايرية بعين دراهم.([255])

وفي هذا السياق أيضا قام جنود فرنسيون قادمون من الجزائر يوم 8 أكتوبر 1957 على الساعة الرابعة بعد الظهر باختطاف تونسيين من ناحية "سيدي بكر" "أم القصب" بمندوبية الرديف وبعد مرور ساعة قامت طائرة فرنسية بقصف قطيع من الغنم.([256])

استمر الجيش الفرنسي في عدوانه حيث توغل يوم 8 اكتوبر 1957 جنود فرنسيون على متن دبابتان إلى "فريد" في دائرة مندوبية الرديف وأطلقوا وابلا من

---

[253] - نفسها، ع 607، 5 أكتوبر 1957، قتل ثلاثة تونسيين وجرح واحد، ص1.
[254] - نفسها، ع 609، 8 أكتوبر 1957، اختطاف ستة مواطنين، ص1.
[255] - العمل، ع 610، 9 أكتوبر 1957، خرق جديد للحدود التونسية، ص1.
[256] - نفسها، ع 611، 10 أكتوبر 1957، اختطاف، ص1.

نيران المدافع الرشاشة فقتلوا جملين واختطفوا ثلاثة من الرعاة التونسيين وكانت الدبابتان معززتين بالطائرات.([257])

كما قام الجيش الفرنسي يوم 27 نوفمبر 1957 على الساعة الخامسة ثم على السّاعة والحادية عشرة صباحا بعمليات عسكرية بين "الرميلية" و"جبل بوربيعة" ثم دخلوا هنشير الرزقي التابع لولاية سبيطلة واختطفوا أربعة تونسيين وجزائريا.([258])

واخترقت سرية فرنسية يوم الخميس 2 جانفي 1958 على الساعة الثالثة بعد الظهر الحدود التونسية قرب "سندس" بجهة الرديف واتجهت إلى قرية "فم الخنقة" الكائنة على مسافة تسعة كيلو مترات من "تمغزة" وحاصروا القرية ثم قاموا بتفتيشات ومداهمات المنازل وأطلقوا النار لإرهاب الناس مما أدّى إلى استشهاد رجلين وامرأة وجرح أربعة أشخاص كما افتك الجنود الفرنسيون عنوة مبالغ مالية قدرت بمائة وخمسة وأربعين ألفا وخمس مائة فرنك وثلاثة كيلوا غرامات من الفضة وعنزتين وكمية وافرة من الملابس.([259])

علما أن الجيش الفرنسي قد اختطف في نفس اليوم 2 جانفي 1958 من بئر الحنيفة سبعة عشر فردا وحولهم إلى الجزائر لاستنطاقهم.([260]) واستمر الجيش الفرنسي في اعتداءاته حيث توغلت في الأراضي التونسية مصفحتان وحافلتان ج.م.س محملة بالجنود الفرنسيين قادمة من الجزائر في جهة قلعة سنان يوم 17 جانفي 1958 وقام الجنود بحملة تفتيش المساكن باعثين الفزع في نفوس السكان وقد تسببوا في إضرار مادية وعند الانسحاب تم اختطاف تونسي.([261])

كما وقع يوم 24 جانفي 1958 قذف شديد بالمدفعية الثقيلة على مركز الجيش التونسي بعين كرمة جهة حيدرة وكان القذف صادرا من المراكز الفرنسية

---

[257] - نفسها، ع 612، 11 أكتوبر 1957، اختطاف ثلاثة رعاة، ص1.
[258] - نفسها ، ع 653، 28 نوفمبر 1957، الجيش الفرنسي بخرق الحدود، ص1.
[259] - نفسها، ع 685، 4 جانفي 1958، اعتداءات، ص1.
[260] - العمل ، ع 686، 7 جانفي 1958، اختطاف، ص1.
[261] - نفسها، ع 696، 17 جانفي 1958، اعتداءات، ص1.

بمنجم الكويف ابتداء من الساعة الخامسة والنصف حيث ألقيت نحو خمسين قنبلة.([262])

وقد اخترقت خمس عشرة سيارة ثقيلة مشحونة بالجنود الفرنسيين الحدود التونسية بناحية هنشير زروم مندوبية قلعة الصنم على الساعة الثالثة بعد الظهر أمس وقد اختطفوا أربعة تونسيين لاستنطاقهم بالجزائر.

كما أخبرت جريدة "العمل" أن الطائرات الفرنسية حلّقت قريبا من الأرض مرارا فوق الكاف وتاجروين وساقية سيدي يوسف وقلعة الصنم.([263])

أ- العدوان على ساقية سيدي يوسف ومناطق أخرى:

اندلعت معركة بين الجيش الفرنسي وجيش التحرّير الجزائري بجبل الكوشة يوم 11 جانفي 1958 تكبدت فيها القوات الفرنسية خسائر باهضة تمثلت في قتل خمسة عشرة جنديا فرنسيا وأسر أربعة ولهذا قررت فرنسا الانتقام من هذه القرية التي ساندت ودعمت الثوار الجزائريين واختارت السبت يوم السوق الأسبوعي بقرية ساقية سيدي يوسف ويأتي إليه الفلاحون لبيع محاصيلهم وشراء البضائع ويعرضون منتوجاتهم بساحة السوق الواقعة أمام دار المندوبية. ومن كل هذا نلاحظ تنوع الإعتداءات وتكرارها على المناطق الحدودية الفرنسية مخلفة العديد من الشهداء والجرحى وكلما يقوم المجاهدين الجزائريين بهجومـات على القوات الفرنسية انطلاقا من الأراضي الفرنسي ألا تصب نار غضبها على الأهـالي والجيش التونسي علما أن المندوبية قد استدعت اللاجئين الجزائريين كي يأتوا بأطفالهم لتوزع عليهم الإسعافات وتم نقل هذه المعونة بثلاث شاحنات واحدة بقيت في الكاف واثنتان قدمتا إلى الساقية وربضت أمام المندوبية.

وفجأة انطلقت أسراب من الطائرات حيث قذفت المندوبية فاستولى الهلع على أولئك المواطنين في ساحة السوق ويقدر عددهم بعشرة آلاف نسمة فلاذوا بالفرار وراح كل منهم يبحث عن حمى تاركا خلفه متاعه.

---

[262] - نفسها، ع 679، 18 جانفي 1958، اعتداءات، ص1.

[263] - نفسها ، ع 703، 25 جانفي 1958، المدّفعية الفرنسية تدفق مركز الجيش،ص 2.

علما أن الطائرات كانت تتعاقب على القذف سربا بعد سرب حتى بلغ عدد الطائرات المجتمعة في الجوستة عشر قاذفة وأربع مطاردات أخذت تطارد الهاربين العزل لترميهم بالقذائف اليدوية وبنيران رشاشاتها وهي على علوّ منخفض حتى تقترب من الأرض لتصيب فرائسها واستمرت تطاردهم على بعد كيلو مترات من القرية في مختلف الاتجاهات وفي الآن نفسه تقوم الطائرات بغاراتها المتكررة تارة على الساقية وتارة أخرى على قرية منجم الساقية ودامت هذه الغارة ساعة زمنية من الحادية عشرة صباحا إلى منتصف النهار.

وأما محصول هذا العمل الإجرامي فهو سقوط ثمانية وستين شهيدا من بينهم تسع نساء واثنا عشر طفلا والبقية من الرجال وفي الآن ذاته تم العثور على سبع وخمسين جثة هامدّة وعشرة جرحى استشهدوا عندما نقلوا إلى المستشفى وكان من بين القتلة أحد أعوان الجمارك التونسية.

وأما الجرحى قدر عددهم بسبعة وثمانين جريحا من بينهم عدد كبير من النساء والأطفال وجنديان وعونان من الحرّس الوطني.

أمّا الخسائر المادية فتمثلت في تحطيم خمس سيارات عسكرية وخمس سيارات مدنية منها سيارة الصليب الأحمر الدولي والهلال الأحمر التونسي وتهديم دار المندوبية وثلاثة وأربعين مسكنا وأربعة وثمانين متجرا ومركز الجمارك وإدارة البريد والمدرسة الابتدائية ومركزين آخرين للحرّس الوطني".([264])

وأما في قرية منجم الساقية فقد تم تهديم مركز الحرّس الوطني وإدارة الغابات وإدارة المنجم وستة وتسعون مسكنا وألحقت أضرارا بتسعة مساكن وتحطمت سيارتان واحدة من نوع جيب والثانية تابعة للحرس الوطني وتحولت مساكنها ومبانيها إلى ركام من الحجارة والتراب.

علما أنه تم استعمال القنابل الحارقة والقنابل المدّمرة والقنابل اليدوية ونيران الرشاشات مما أدّى إلى إضرام النار في عدة مساكن ومتاجر وأصبحت ساحة السوق بحيرة من الزيت الممزوج بالدماء حيث امتزج القمح والشعير بالحصباء

---

[264] - العمل، ع 715، 9 فيفري 1958، ص 1و2.

واختلطت الخضر والغلال بالتراب وانتشرت الملابس والخيام (مبعثرة) هنا وهناك وتم الإعلان عن منع الجولان من الساعة الخامسة مساء إلى السابعة صباحا.([265])

والملاحظ أن القيادة العليا للقوات الفرنسية بالجزائر أرجعت هذا العدوان إلى الاعتداءات التي يتعرض لها الطيران الفرنسي ونلمس ذلك من خلال البيان الذي وزعه الكولونيال جويل مدير ديوان الجنرال راوول سالان القائد الأعلى للقوات الفرنسية بالجزائر على الصحافة هذا نصه: " أطلقت النار على طائرة فرنسية من نوع " ت-6" في يوم 30 جانفي 1958 من طرف سلاح كان موجودا على الحدود التونسية على مسافة خمسة كيلو مترات شمالي ساقية سيدي يوسف عندما كانت تقوم بمهمة داخل قافلة عسكرية غادرت برج مراعو نحو سوق أهراس على مسافة ثلاثة كيلو مترات من الساقية وثمان مائة متر غرب الحدود وفي يوم 7 فيفري 1958 على الساعة العاشرة وثمان وثلاثين دقيقة صباحا أطلقت النار على طائرة فرنسية كانت تقوم بحرّاسة قافلة عسكرية من جانب المدفع المضاد للطائرات الذي كان موجودا بالتراب التونسي وكانت الطائرة تحلّق فوق البرج الفرنسي من ساقية سيدي يوسف وفي يوم 8 فيفري 1958على الساعة التاسعة وخمس دقائق صباحا أطلقت النار على طائرة فرنسية من نوع "داسو" بينما كانت تقوم بمهمة استكشافية بمنطقة الساقية وقد أطلقت النار على المدفع المضاد للطائرات بساقية سيدي يوسف وقد أجبرت الطائرة على النزول بأرض تبسة بعد أن أصيبت بعطب وقد قام السلاح الجوي الفرنسي برد فعل على النيران التي أطلقت عليه من التراب التونسي وذلك عملا بالتعليمات التي تلقاها في هذا الشأن".([266])

وقد تعدّدت تصريحات المسؤولين الفرنسيين لتبرير العدوان حيث قال روبير لاكوست الوزير المقيم بالجزائر "بأنه كان قد بين منذ يومين أن المسألة الدفاعية بالجزائر مازالت تحت بساط النظر... وأن الفرنسيين يخضعون إلى معركة

---

[265] - نفسها، اعتداءات على ساقية سيدي يوسف، ص1و3.

[266] - العمل ، بيان الكولونيال جويل مدّير ديوان الجنرال سالان، ص 1و3.

الحدود هذه المعركة تشن ضدّ تسرب بعض العناصر المسلحة الخارجية إلى الجزائر... وأن الثوار القادمين من تونس يبذلون الآن جهودا مضاعفة لمحاولة الدخول إلى الجزائر حاملين أحدث الأسلحة وأهمها".([267])

وفي هذا الإطار أيضا صرح جاك شابان دلماس وزير الدفاع والقوات المسلحة الفرنسية من أجل تبرير العدوان قائلا: "إن طيارينا لم يقوموا بشيء عدا تطبيق حقهم الشرعي في الدفاع إزاء المدافع المضادة للطيران التي كانت توجه نيرانها من التراب التونسي والتي لا يمكن التسامح معها نظرا إلى الأضرار التي لحقت بطياراتنا وطيارينا ووجب التأكيد من جديد بأن تونس أصبحت قاعدة أساسية توجه منها العمليات المتكررة والتي لولا تدخلاتها المتعددة لوضع حد للعمليات الجزائر".([268])

وفي هذا السياق أيضا نشرت وكالة الأنباء الفرنسية "فرانس براس" برقية من مصلحتها الإخبارية الموجهة إلى باريس عن حادثة ساقية سيدي يوسف جاء فيها "أطلقت النار على الساعة التاسعة وخمس عشرة دقيقة من صباح يوم 8 فيفري 1958 أسلحة ثقيلة تتركب من مدافع الهاون والرشاشات وكانت موجودة بالتراب التونسي على الطائرة فأصيبت بأضرار مادية إلا أنها تمكنت من النزول بالتراب الجزائري وعلى إثر هذا الحادث تدخلت قوة من سلاح الجو الفرنسي تشتمل على خمس وعشرين طائرة من بينها إحدى عشرة طائرة نفاثة "ب-26" وست طائرات من "نوع كورسبير" وثماني طائرات من نوع " ميتران" وقد تم تخريب مركزان للمدافع المضادة للطائرات داخل التراب التونسي وأصيب مركز ثالث بأضرار مادية جسيمة كما تم هدم قسم كبير من معسكر الثوار حسب ما صرح به الملاحظون الجوّيون".([269])

---

[267] - نفسها، ع 716، 9 فيفري 1958، تصريحات روبيرلاكوست، ص3.
[268] - نفسها، تصريحات جاك شابان دلماس وزير الدفاع والقوات المسلحة الفرنسية، ص 3.
[269] - العمل ، برقية وكالة الأنباء الفرنسية "فرانس براس، ص1.

وعلى إثر الاعتداء على ساقية سيدي يوسف عقدت الحكومة التونسية جلسة وزارية استغرقت ساعة وقررت الإجراءات التالية:

1- دعوة السفير التونسي بباريس للالتحاق بتونس للاستشارة

2- إحاطة سفير تونس بالأمم المتحدة علما للقيام بالإجراءات اللازمة

3- حجّر على الوحدات الفرنسية مغادرة ثكناتها دون ترخيص خاص حفظا للنظام وتفاديا من وقوع ما لا يحمدّ عقباه.

4- تأكيد على إجلاء الجيش الفرنسي من كامل التراب التونسي بما فيه بنزرت التي أصبحت أم القضايا ويجب فضها في أقرب الآجال"([270])

علما أن القوات الفرنسية قامت بانتهاك السيادة التونسية للمرة السابعة والعشرين بعدوانها على ساقية سيدي يوسف وقد اقترفت يوم 8 فيفري أجرم اعتداءاتها إذ سجل الأول منها في 9 جويلية 1956 وقد أسفرت الاعتداءات عن استشهاد مائة مدني من بينهم خمس نساء.([271])

وفي تصريح آخر لوزير الدفاع الفرنسي دلماس "لقد اضطرنا يوم 8 فيفري 1958 رغبة في القضاء على سبب من أسباب نزاع حقيقي لمحق عش من أعشاش الثوار والقتلة".([272])

وفي هذا السياق أيضا تحدث رئيس الحكومة الفرنسية غايار عن المساعدات التونسية المقدمة لجبهة التحرّير الوطني الجزائرية قال " إن هذه المساعدات سائرة نحو التضاعف فكم عثرنا على أعوان جبهة التحرّير متنقلين بين مختلف طرقات العالم حاملين جوزات سفر تونسية."([273])

وتحدّث المسؤول الفرنسي عن المساعدات التونسية المقدّمة لجبهة التحرّير وتمثلت في منح جوازات سفر تونسية للجزائريين وقد صرح وزير الخارجية الأمريكية دالاس في ندوته الصحافية خاصة بأحداث ساقية سيدي يوسف "أن هذا

---

[270] - نفسها، ع 716، 9 فيفري 1958، إجراءات تونسية، ص3.

[271] - نفسها، اعتداءات، ص1.

[272] - نفسها، ع 717، 11 فيفري 1958، تصريح وزير الدفاع الفرنسي، ص1.

[273] - العمل ، تصريحات غار رئيس الحكومة الفرنسية، ص3.

يدل دلالة قاطعة على أنه يصعب فصل القضية الجزائرية عن قضيتي تونس والمغرب".([274]) ومن هذا التصريح نستشف تحول وتطور في الموقف الأمريكي من القضية الجزائرية حيث ربطتها بالأحداث التي تجري في كل من تونس والمغرب.

لكن الجنرال جويل عقد مؤتمرا صحفيا قال فيه " لقد عقدنا العزم إذا ما وقع اعتداء علينا من طرف عصابة تحتمي بالأراضي التونسية، أن نتعقبها وأن نحطمها لأن الحدود ليست ستارا يختفي وراؤها الثوار لكي لا ينزل بهم العقاب".([275]) هذا التصريح يؤكد أن الجيش الفرنسي مصرا على مواصلة في خطـته وإعتداءاته حتى يقضي على الثوار الجزائريين

وفي هذا الإطار أيضا أصدرت كتابة الدولة للشؤون الخارجية التونسية البيان التالي: "إزاء تكرار الغارات العدوانية التي يقترفها الجيش الفرنسي ضدّ الجمهورية التونسية وخاصة الغارة الجوية المسلطة على ساقية سيدي يوسف قررت الحكومة التونسية أن تعرض على مجلس الأمن تلك الحالة التي أصبحت تهدد السلم والأمن العالميين وقد أعطيت تعليمات إلى مندوبها الدائم بمجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة ليشرع في اتخاذ الإجراءات الواجبة".([276]) وإثر هذا العدوان نقلت الحكومة التونسية القضية إلى مجلس الأمن لتدويلها.

وتواصل العدوان الفرنسي على الشعب التونسي من خلال اختراق الحدود التونسية من قبل وحدة فرنسية يوم 9 فيفري 1958 بهنشير زرداب بمشيخة بودرياس مندوبية فرنانة حيث قام الجنود الفرنسيون بتفتيش المساكن والدكاكين ثم اغتالوا شخصين واختطفوا واحدا ورجعوا إلى الجزائر.([277])

ولقد تضامنت جبهة التحرّير الوطني الجزائرية مع الشعب التونسي إثر العدوان على الساقية وأصدرت بيانا تدين فيه هذه الاعتداءات الفرنسية جاء فيه"

---

[274] - نفسها، تصريح وزير الخارجية الأمريكي، ص2.

[275] - نفسها، ع 717، 11 فيفري 1958، مؤتمر صحفي، ص5.

[276] - نفسها، ع 718، 12 فيفري 1958، بيان كتابة الدولة للخارجية التونسية، ص1.

[277] - العمل ، اعتداءات، ص1.

إن جبهة التحرّير تسجل السخط العالمي الذي أعقب العدوان الإجرامي على الساقية وتلاحظ أن الرأي العام الأممي المتإثر بهذا الحادث قد اكتشف أخيرا طبيعة إنكار نتائجه الفاجعة وأنه يمثل تهديدا مستمرا السلام العالمي وإن جبهة التحرّير الوطني تريد أن تذكر العالم بأن الاستعمار الفرنسي عندما قام بهذا العدوان الوحشي ضدّ الجمهورية التونسية. قد ظن أنه استطاع معاقبة الرئيس بورقيبة الذي بدا يعرض وساطته من أجل إيقاف.. المأساة الجزائرية والذي بلغت به الجرأة إلى أن يحصل على موافقة هيئة الأمم المتحدة على وساطته مع وساطة جلالة الملك محمد الخامس. إن هذا الاستعمار الذي رفض الحلّ الديمقراطي العادل الذي أوصت به هيئة الأمم المتحدة فرنسا منذ ثلاث سنوات قد اختار الآن الحلّ: وحلّ القوة... وهكذا يقوم الدليل على أن حكومة فرنسا التي أنطت منذ 6 فيفري 1956 بالجزائر ليست قادرة على التفكير في سياسة جديدة. لقد قامت الدليل مرة أخرى على أن مصير وطننا يستلزم وجود كيان وطني حرّ مستقل ذوي سيادة. وأخيرا هل يقبل الرأي العام العالمي بأن تستر جرائم الحرب لا لسبب إلا لأنّها موجهة ضدّ شعب أعزل وأهل يقبل العرب بأن يشارك في هذه الجرائم بسكوته عنها، هل تقبل هيئة الأمم المتحدة السكوت... وأمريكا وانقلترة اللتان تتحملان مسؤوليات كبرى في نظر الشعوب الإفريقية هل ستحاولان خنق الإجراءات الأممية التي ستقوم بها تونس ضدّ المعتدي وحلّاف مستر فرانكلان و"روزفيلت" هل يقبل بانتشار عوامل حرب عالمية..."([278]) وما يمكن أن نستنتجه من بيان جبهة التحرّير الجزائرية أنّ العدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف متن العلاقات التونسية الجزائرية وزاد في التضامن وأفشل الخطة الفرنسية التي تسعى إلى إحداث شقاق وفُـرقة بين التونسيين والجزائريين خيب آمالهم.

وفي هذا السياق عقد الرئيس بورقيبة ندوة صحفية عدد فيها القرارات التي اتخذتها الحكومة التونسية وتتلخص في منع تحرّكات الجيش الفرنسي المرابط بتونس وتشجيعه بجميع الوسائل على مغادرة تونس والتصدي إلى أي قوة إضافية

[278] - نفسها، ع 720، 14 فيفري 1958، بيان جبهة التحرّير الجزائرية، ص4.

تهم بالدخول إلى تونس وإخلاء قاعدة بنزرت لأنه لا يمكن لنا التعاون مع الجيش الفرنسي وأعلن كذلك أن كتابة الدولة للشؤون الخارجية أبلغت مجلس الأمن بالقرارات التي تم اتخاذها:

1- يحجر كل تحرّك للقوات المسلحة الفرنسية المختلفة بل مناطق التونسية.

2- يحجر دخول الوحدات البحرّية الحربية الفرنسية إلى الموانئ التونسية

3- يحجر قدوم أي امدادات أو إنزالها بالمظلات وكل تحلّيق للطيران العسكري فوق التراب التونسي".(279)

إنّ أهمّ ما يمكن ملاحظته في هذا السياق أن الحكومة التونسية بعد العدوان صعدت في لهجتها اتجـاه الجيش الفرنسي حيث اتخذت عدة قرارات تحد من تحرّكاته وتطـالبه بالإنسحاب من الأراضي التونسية

وفي هذا الإطار نلاحظ أن فرنسا بعد عدوانها على الساقية أقدمت على رفع شكوى ضدّ الحكومة التونسية بمجلس الأمن التالية "التي تلفت فيها النظر إلى الحالة الناجمة عن إعانة تونس للثوار الجزائريين مما يسمح لهم بالقيام بعمليات مدبرة ضدّ وحدة التراب الفرنسي وأمن أشخاص وأملاك الرعايا الفرنسيين.... وأن الحكومة التونسية عاجزة عن حفظ الأمن على الحدود الفرنسية التونسية وقد أنشأ الثوار الجزائريون منذ عدة أشهر في تونس وبتواطؤ السلطات التونسية منظمة كاملة تمكنت من خرق الحدود عدة مرات ومن القيام بعدة غارات على الأرض الفرنسية حيث اقترفت جرائم فظيعة وأقامت جهازا عسكريا يسيّر من تونس العاصمة وقد أصبحت هذه المنطقة منذ شهر جويلية الماضية قاعدة لهيئة أركان حرب جزائرية تسير العمليات في شرق الجزائر.

زيادة على ذلك تمدّ تونس الثوار الجزائريين بالإعانة المباشرة من طرف القوات التونسية والحرّس الوطني، والسلطات التونسية تساهم في تهريب السلاح إليهم ونقلهم ومساعدتهم على المرور عبّر الحدود ومما زاد الطين بلة هو كثرة

---

279 - العمل، ع 720، 14 فيفري 1958، ندوة صحفية لرئيس بورقيبة، ص 1و3.

عدد الإصابات بين العسكريين والمدنيين الفرنسيين خلال الأشهر الأخيرة ووجود جموع من الثوار يعملون وراء الحدود ممّا جعل الفرنسيين يرفعون لائحة إلى مجلس الأمن جـاء فيها: كثيرا ما أطلقت النيران من وراء الحدود على جنودنا وطياراتنا حتى جرى الحادث يوم 11جانفي 1958 الذي قتل فيه ستة عشر جنديا وأسر أربعة قرب ساقية سيدي يوسف التي اتخذها الثوار قاعدة لهم فانذرنا الحكومة التونسية بسوء العاقبة إذا استمرت في إعانة الثوار فلم تستجب لنا وكانت غارة الطائرات الفرنسية على تلك البلدة... وإن تحرّكات الجنود الفرنسيين قد منعت تماما... ومن جهة أخرى فقد أقصى أربعة مائة فرنسي أي نحو مائة وعشرين عائلة عن مناطق الحدود... ووقع إغلاق قنصليتي فرنسا بقفصة ومجاز الباب..."([280])

وما يلاحظ هو أن الحكومة الفرنسية أحست بفداحة العمل الذي قامت به حيث خرجت القضية الجزائرية من الثنائية لتصبح دولية لهذا أرادت القيام بهجوم دبلوماسي معاكس بعد أن رفعت الحكومة التونسية شكوى لمجلس الأمن وذلك برفع قضية ضدّ تونس تضع نفسها في مقام معتدى عليها والسبب هو المساعدات والإعـانات التونسية المقدمة للثوار الجزائريين الذين يعتدون على التراب الفرنسي وأن الحكومة التونسية ليس لها مقدرة لحماية الحدود التونسية الجزائرية وان جيش التحرّير الجزائري يتواجد على الأراضي التونسية وله قواعد وهيئة أركان وتشيراتهاماتها إلى تعاون وتنسيق بين الجيش الجزائري والجيش التونسي والحرّس الوطني في كافة المجالات حيث يتم تهريب الأسلحة لصالح للجزائريين مما زاد في أعداد الإصابات في صفوف الجيش الفرنسي انطلاقا من الأراضي التونسية التي كانت تمثل قاعدة لإستهداف الطـائرات والإشتباكات مع الجيش الفرنسي مثل ما حدث يوم 11 جـانفي 1958 قرب ساقية خلفت ستة عشرة قتيلا وأسر أربعة جنود.

---

[280] - العمل، ع 721، 15 فيفري 1958، شكوى إلى مجلس الأمن ضدّ الحكومة التونسية، ص4

ولتوثيق العلاقات الجزائرية التونسية تقابل أحمد توفيق مدني مع الصادق المقدّم وأعرب له عن تضامن الجزائر مع شقيقتها تونس وقد رد عليه المقدم أن أحداث الساقية لا تؤثر علىالعلاقات وأن الدم التونسي والجزائري أصبح دما واحدا. وبهذا زاد العدوان في تمتين العلاقات على الرغم من التضحيات الجسيمة التي تكبدتها وكشف أن تونس لم تتخل عن دعمها للقضية الجزائرية.

في إطار التضامن التونسي الجزائري أدّى أحمد توفيق المدني عضو وفد جبهة التحرّير الوطني الجزائرية زيارة إلى الصادق المقدم كاتب الدولة للخارجية التونسية بعد العدوان الفرنسي على قرية ساقية سيدي يوسف لتعبير عن تضامن الجزائر مع تونس وقد صرح له الصادق المقدم بأن "أحداث الساقية لا تؤثر إطلاقا في اتفاقنا مع الجزائر وأن الدم التونسي والجزائري اللّذين قد سالا معا واختلطا في ميدان الشرف لا يمكن أن ينفصلا إطلاقا".([281])

وفي هذا الإطار أيضا علقت جريدة "المجاهد" الجزائرية على العدوان الفرنسي على الساقية وفندت الحجج التي برّرت بها فرنسا هذا العدوان بأنها تستهدف تجمعات الثوار الجزائريين الذي اتخذوا من الساقية مركزا لهم وقالت بأن "قرية الساقية الشهيدة فضحت الاستعمار العالمي وحسمت وحدتنا وفي الآن نفسه طالبت الرأي العام العالمي والأمم المتحدة باتخاذ موقف حاسم من هذا الحادث وأن يتحقق من صحة مازعمته البلاغات الفرنسية من أن المنجم الذي يقع جنوب القرية يتخذ مركزا للثوار فقد أثبت هذا الهجوم أن المكان لا يوجد به أي سلاح أو تجهيزات عسكرية وأن ما أسموه بمعسكر الثوار ومراكز المدافع المضادة للطائرات ليست سوى دكاكين متواضعة وسوق مزدحمة بسكان القرية..."([282])

بعد الفشل الذريع الذي مـُنيَ به الجيش الفرنسي بعد العدوان على الساقية حيث خاب مسعاه في إحداث شقاق بين التونسيين والجزائريين. واصل اعتداءاته ضدّ التراب التونسي والأهالي حيث إحتلت منطقة رمادة من طرف القوات

---

[281] - المدني توفيق، كفاح، جIII، ص 367.

[282] - المجاهد، 18 فيفري 1958، قرية ساقية سيدي يوسف الشهيدة فضحت الاستعمار العالمي وحسمت وحدتنا، ص2

المسلحة التابعة لمركز قيادة التشكيلة العسكرية الصحرّاوية المرابطة بالجنوب على الساعة السادسة والربع مساء يوم 20 فيفري1958 والتي حاصرت البلدة واعتقلت المعتمد وعونين من الحرّس الوطني وعشرين مواطنا بتهمه المشبوه فيهم.([283])

وفي هذا السياق أيضا زرعت القوات الفرنسية ألغاما بالتراب التونسي حيث انفجر يوم 25 فيفري1958 لغم فرنسي ببلدة روية مندوبية عين دراهم وقتل مواطنان تونسيان.([284])

كما اجتاز عدد من الجنود الفرنسيين على الساعة السابعة من صباح يوم الثلاثاء 6ماي1958 الحدود التونسية الجزائرية وتوغلوا في التراب التونسي مسافة مائة وخمسين مترا تقريبا بجهة "خفقة البريكات" "مشيخة فم الخنقة" مندوبية تالة واختطفوا تونسيا يدعى الهادي بن صالح وعمره عشرون سنة وقتلوا آخر يدعى الهادي بن إبراهيم وعمره أربعون سنة وهو متزوج وله أربعة أطفال([285]) وأفادت المعلومات أن دورية قادمة من نقرين ومن على بئر الحوش واختطفت يوم 9 ماي 1958 ثلاثة مواطنين تونسيين كانوا بصدد حصاد مزارعهم بجهة روسي نادق مندوبية الرديف.([286])

وتواصلت اختراقات الجيش الفرنسي للتراب التونسي حيث اجتازت يوم الاثنين 12 ماي 1958 تسع عربات الحدود التونسية الجزائرية بجهة واد فريد واختطفوا ثلاثة مواطنين كانوا على مقربة من الحدود وأخذوا معهم أيضا ثلاثا وعشرين نعجة وعشر عنزات.([287])

والملاحظ أن اعتداءات الجيش الفرنسي زادت بعد حرّكة التمرد وانقلاب العسكريين بالجزائر في 13 ماي1958 حيث جاء بـ"العمل" أنه على الساعة التاسعة صباحا من يوم 17 ماي 1958 تحركت القوات العسكرية الفرنسية قادمة

---

[283] - العمل، ع 726، 21 فيفري 1958، احتلال رمادة، ص 1و3.
[284] - نفسها، ع 730، 25 فيفري 1958، انفجار لغم، ص1.
[285] - نفسها، ع 797، 17 ماي 1958، جيوش الاستعمار تختطف ثلاثة مواطنين، ص1.
[286] - نفسها، ع789، 8 ماي 1958، اعتداء فرنسي جديد، ص 1.
[287] - نفسها، ع 793، 13 ماي 1958، الجيوش الفرنسية تخرق الحدود، ص1.

من هاميس بالجزائر ولها أسلحة مدافع رشاشة من نوع مـ ـائة وخمس الأمريكية ووصلت إلى مركز فواض الذي يبعد على الحدود التونسية أربعة كلم وفي الساعة الحادية عشر خرج من معسكر فواض ست سيارات مصفحات معززات بأسلحة خفيفة ودخلت الأراضي التونسية وتوغلت على بعد كيلومتر.([288])

وفي هذا الإطار أيضا أصدرت كتابة الدولة للأخبار والإرشاد البيان التالي: " منذ صباح يوم 18 ماي1958 ازدادت الحالة خطورة بجهة رمادة بالجنوب التونسي فقد غادرت تشكيلة فرنسية مركزها برمادة وحاولت احتلال مراكز بئر عمير وواد دكوك الموجودتين على بعد أربعين كلم شمال رمادة علما أن هذه المراكز واقعة تحت سيطرة الجيش التونسي وتتكون فرقه من ثلاثين سيارة مصفحة مزودة بالرشاشات وبقطع المدفعية وفي أثناء هذه العملية اختطفت ستة جنود تونسيين ويوم 19 ماي1958 أعاد الجيش الفرنسي اعتداءاته.([289])

وفي هذا السياق، واصلت القوات الفرنسية في المنطقة الجنوبية ناحية رمادة تحرّكاتها حين احتلت الطرقات الأساسية بملتقى السبل التي تصل بين برج الساف ورمادة وفم تطاوين وفي الآن نفسه تأزمت الحالة بمنطقة قفصة إذ وقعت اشتباكات بين الجيش التونسي والقوات الفرنسية وتبادلت خلالها طلقات السلاح الأتوماتيكي ومدفعية الهاون صبيحة يوم 22 ماي1958.([290])

والملاحظ أيضا أن الطائرات الفرنسية قد خرقت المجال التونسي حيث حلّقت طائرة فرنسية من قاذفات القنابل صباح يوم 23 ماي1958 فوق قرية بئر دراسن وحلّقت طائرة أخرى فوق وشتاتة وغار الدماء والساقية وعاودت كذلك التحلّيق فوق منطقة فج الكحلّة بمشيخة أولاد سدرا وواد ظلمة الحمام بمشيخة الخمايلية وسربوا المشيخة أولاد مسلم بالكاف منطقة قلعة الصنم.([291])

---

[288] - العمل ، ع 798، 18 ماي 1958، جيوش الاستعمار توالي اعتداءاتها على الحدود التونسية، ص1.

[289] - نفسها، ع 799، 20 ماي، 1958، تشكيلات فرنسية تتحرّك بالجنوب التونسي والحالة في واد لكوك في غاية الخطورة، ص1.

[290] - نفسها، ع 802، 23 ماي 1958 اشتباكات، ص1.

[291] - نفسها، ع 804، 24 ماي 1958، خرق حرّمة الفضاء التونسي، ص1.

ج- العدوان على رمادة ومناطق أخرى:

كما دارت معركة حامية بمنطقة رمادة حيث حاولت القوات الفرنسية على الساعة السادسة والنصف بعد ظهر يوم 24 ماي 1958 أن تخرق السد الواقع ببئر كنبوط على بعد سبعة كلم جنوب غرب رمادة على الطريق الواصلة إلى برج الباف وأطلقت النار على التونسيين القائمين على حرّاسة السد وقد قامت القوات التونسية برد الفعل وفي الساعة السابعة تجدّدت الاشتباكات حتى الساعة الثانية صباحا ظلت المعركة مستمرة حامية الوطيس بين القوات التونسية والقوات الفرنسية وتم استعمال مدافع الهاون والأسلحة الأوتوماتيكية.([292])

للرّدّ على الإعتداءات الفرنسية ضدّ الأهالي والأراضي التونسية منعت السلطات التونسية الوحدات العسكرية الفرنسية من الخروج من ثكناتها مما أدّى إلى تبادل إطلاق النار بين الجيش الفرنسي والتونسي إثر خروج الوحدات الفرنسية وتم استخدام سلاح الجو القادم من الجزائر تبسة وكانت والمتمثلة في قاذفات القنابل وكانت المنطقة التي أصابتها نيران الطائرات الفرنسية تبلغ أربعين كلم ووجهت الطائرات الفرنسية نيرانها على الأخص نحو المراكز التونسية الواقعة ببئر عمير وواد دكوك وقد أصابت القنابل حظيرة الاشغال العمومية وعربات صحية وأصيب ثمانية مواطنين بجروح وعمدت كذلك طائرات الاستكشاف التحلّيق فوق رمادة بعد الظهر.

وأما الخسائر التي وقعت في صفوف الفرنسيين في المواجهة الأولى فتمثلت في أربعة قتلى وإتلاف أربع سيارات عسكرية وحجز سيارتين وأما المعركة الثانية وقتل فيها واحد ووقع تحطيم سيارتين وستة عشر جريحا.([293])

واصل الجيش الفرنسي اعتداءاته غير مكترث بالقوانين والمواثيق الدولية والوسطات ولجنة المساعي الحميدة الأنكلوسكسونية حيث اعتدى الطيران الفرنسي القادم من الجزائر على رمادة مما تسبب في سقوط العديد من الشهداء والجرحى

---

[292] - العمل، ع 805، 25 ماي 1958، معركة حامية برمادة، ص1.

[293] - نفسها، ع 805، مكرر، 26 ماي 1958، تبادل إطلاق النار والغارات الجوية، ص1.

وبذلك أصبحت تونس في حرب غير معلنة مع فرنسا وبدى وأن اتفاقية الاستقلال لم يكن لها أي معنى حيث كانت تنتهك مرارًا وجهارًا من طرف الحكومة الفرنسية.

وفي هذا الإطار أصدرت كتابة الدولة للأخبار والإرشاد البلاغ التالي "أن الأوساط العسكرية التونسية تؤكد بأن طائرات من طراز ب ـ 26 التي شاركت في الغارات الجوية على منطقة رمادة صباح يوم 26 ماي1958 تنتمي إلى الوحدات الجوية الفرنسية وقد وقع ضبط الطريق الذي سلكته هذه الطائرات إذ كانت تعبّر الحدود التونسية من ولاية سبيطلة وهكذا يصبح التواطؤ بين القوات الفرنسية بالجزائر وتونس في الميدان الحربي مؤكدا بالحجج والقرائن".([294])

كل هذا يؤكد أن القوات الفرنسية المتواجدة بتونس والجزائر كان تسعى إلى تصعيد الموقف السياسي والعسكري لصالحها فقد أحرّقت القوات الفرنسية أثناء عدوانها الأخير على رمادة مساكن صغيرة ومستودع قمح مخصص لحضائر الشغل المقامة لمكافحة البطالة ورمت القنابل على عدة مساكن أخرى وقام أيضا الجنود الفرنسيون بنهب الدكاكين والمساكن وتخريب مركز المندوبية ومركز الحرّس الوطني ونصبوا سدودا في مدخل رمادة وقاموا بتفتيش المارّين.([295])وهو ما يكشف أن القوات الفرنسية كانت تطبق سياسة أرض المحرّوقة ولا تفرق بين المدني والعسكري وتنتهك القوانين الدولية التي تنص على عدم استهداف المدنيين العزل.

وزيادة على النتائج السابقة للعدوان الفرنسي على رمادة عثرت السلطات التونسية على جثث ستة مواطنين بوادي العشوش قرب رمادة و كما عثر أيضا على جثتين لراعيي أغنام قتلا غداة اشتباك يوم 25 ماي1958 ووجدت جثة أخرى لمواطن محترقة وتم اختطاف خمسة مواطنين اثنان من رمادة وثلاثة من كنبوط وقد استشهد تسعة مواطنين سجّل خمسة مفقودين وتم استهداف مدرسة

[294] ـ العمل، بلاغ كتابة الدولة للإخبار والإرشاد، ص1
[295] ـ نفسها، ع 807، 28 ماي 1958، نتائج اعتداء على رمادة، ص3.

برمادة بنيران الرشاشات فخرّب جانب منها ولم يعثر على المدير وعائلته المتكونة من زوجة وثلاثة أطفال واحرّقت ستة دكاكين ومستودع حلّفاء. ([296]) كما عثر على خمس جثث تعود لمدير مدرسة رمادة وزوجته وأطفاله الثلاثة.([297])

إضافة إلى أن الجيش الفرنسي اختطف يوم 5 جوان 1958 على الساعة الرابعة مساء أربعة تونسيين من وادي فرور بمشيخة أولاد سدرة مندوبية عين دراهم.([298])

وأفادت المعلومات أن الجيش الفرنسي قام بعدوان على الساعة التاسعة ليلا من يوم 4 جوان 1958 على مركزين برمادة الأول على بعد عشرة كلم شمال رمادة والثاني يعرف باسم "غويرة سالم" ودامت المناوشات والاشتباكات ساعتين تبادلت خلالها الطلقات النارية ومدافع الهاون ورشاشات. وتوغلت أيضا القوات الفرنسية يوم الخميس 5جوان1958 في التراب التونسي على عمق ثلاثة كلم حيث حاصرت دوار القصار بمشيخة أولاد سدرة وبعد أن قامت بتفتيشات اغتصبت ستين رأسا من البقر وبعدها دارت اشتباكات بينها وبين الجيش التونسي.([299])

وقد ذاقت الحكومة التونسية ذرعا بالإعتداءات الفرنسية ضدّ المدنيين الذين تعرضوا للإختطـاف والاعتقال والقتل والسجن و انتهاكات حرّمة الأراضي التونسية ولهذا استقبل السيد الباهي الأدغم كاتب الدولة للرئاسة والدفاع الوطني "جورج قورس" السفير الفرنسي بتونس وطلب منه إبلاغ الحكومة الفرنسية مذكرة احتجاج ضدّ الاعتداءات المتكررة على الحدود من طرف وحدات الجيش الفرنسي القادمة من الجزائر وقد اكتسبت الاعتداءات صبغة غاية في الخطورة إذ كانت متبوعة بطلقات مدفعية على المراكز التونسية وإطلاق نار البنادق الرشاشة على المدنيين واختطاف أشخاص وإعدامهم حيث تم اختطاف شاب تونسي يوم 10 سبتمبر 1958 وسيق إلى الجزائر وقد تركت جثته مخربة بالرصاص وفي حالة

---

[296] - العمل ، ع 808، 29 ماي 1958، العدوان الفرنسي على رمادة، ص1.
[297] - نفسها، ع 809، 30 ماي 1958، الجيش الفرنسي يغتال مدّير المدّرسة وعائلته، ص1.
[298] - نفسها، ع 814، 5 جوان 1958، اختطاف أربعة تونسيين قرب الحدود التونسية، ص1.
[299] - نفسها، ع 815، 6 جوان 1952، القوات الفرنسية تهاجم، ص1.

فظيعة صوبت وحدات من الجيش الفرنسي المرابطة ببو حجر بالجزائر يوم 15 سبتمبر 1958 مدافعها على المراكز التونسية فأصابت قذائفها وعددها واحد وعشرون دوّار محمد بن عمر بمنطقة بوشنابة مندوبية غار الدماء وأصابت بنيرانها امرأة.والملاحظ أن الإعتداءات الفرنسية تكررت حيث أطلقت دورية فرنسية نيرانها على المدنيين "برقاب السدان" مندوبية عين دراهم وأصابت شخصين أحدهما توفي وآخر أصيب بجروح. ما وقع أيضا اختطاف اثنين من المواطنين التونسيين[300] ومن خلال هذا الإستقبال نستنتج أن الحكومة التونسية رفعت احتجاجها إلى الحكومة الفرنسية منّددة ومستنكرة بتهور الجيش الفرنسي الذي اقترفت جرائم إنسانية في حق الأهالي وفي هذا السياق أيضا قامت القوات الفرنسية المرابطة بالجزائر عند الساعة السابعة والنصف صباح يوم 2نوفمبر1958 بقذف جبهة بوجابر مندوبية قلعة الصنم وتسببت في جرح مواطن تونسي وفي المساء قذفت قرية ساقية سيدي يوسف بالهاون حيث أصابت معسكرا تونسيا وتسببت في استشهاد جندي وجرح آخر وأما في يوم 5 نوفمبر 1958 فقد اجتازت القوات الفرنسية المقدرة بسيارتين اثنتين وأربعين دبابة الحدود التونسية وتوغلت في التراب التونسي بجهة بو جابر ثم توجهت نحو الشمال في اتجاه قلعة الصنم والتي كانت تقذفها بقنابل الهاون وهي ما تزال داخل التراب التونسي على عمق ثلاثة كلم.[301]

تواصلت اعتداءات الجيش الفرنسي على التراب التونسي وتسببت في خسائر في الأرواح والأرزاق ولهذا عقد محمد المصمودي كاتب الدولة للإخبار والإرشاد ندوة صحفية للاحتجاج عليها وكشفها وفضحها أمام الرأي العام الدولي حيث قال "إنه وقع اعتداء يوم 10 فيفري 1959 على الساعة التاسعة مساء بجهة القصرين حيث وجهت المدفعية طلقات نحو الحدود التونسية من مركز خنقة بالجزائر وبلغ

---

[300] - العمل، ع 905، 19 سبتمبر 1958، احتجاج تونس على خرق الحدود، ص1.
[301] - نفسها، ع 946، 6 نوفمبر 1958، اعتداءات، ص1.

عدد الطلقات ست عشرة وأسفر عن استشهاد مواطن وجرح عدد كبير من المواطنين".([302])

وفي هذا الإطار أيضا شنت ثلاث طائرات فرنسية غارة جوية يوم 14 فيفري 1959 على الساعة التاسعة صباحا وقذفت على ارتفاع ضئيل رصاص رشاشاتها على جمع من المواطنين بمنطقة غاب الرتمة الواقعة على مسافة واحد وعشرين كلم غرب نفطة وأسفرت عن استشهاد مواطنين وإصابة ثمانية مواطنين بجروح.([303]) وعلما أن نتائج الغارة الجوية تمثلت في ارتفاع عدد الشهداء إلى أربعة وعدد الجرحى إلى عشرة ومازال مواطنون مفقودين.([304])

كما صوبت عناصر تابعة للجيش الفرنسي بالجزائر نيران مدافع الهاون يوم 3أفريل1959 نحو الأراضي التونسية بمركز بو شبكة حيث استشهد مواطن تونسي ومن جهة أخرى توغلت دبابتان للجيش الفرنسي في الحدود التونسية لمسافة كلم بقلعة السونجي واختطفوا لاجئا جزائريا ثم انسحبوا.([305])

وفي هذا السياق واصل الجيش الفرنسي انتقامه من الشعب التونسي بسبب موقفه المؤازر للمجاهدين الجزائريين حيث ارتكبت الجيوش الفرنسية المرابطة بالجزائر خلال الأسبوع الفارط سلسلة من الحوادث على الحدود الجزائرية التونسية مسببة بذلك خسائر في الأرواح والأرزاق بولاية القصرين ففي يوم 6 أفريل 1959 اجتازت عناصر من القوات الفرنسية المرابطة بالجزائر الحدود الجزائرية التونسية من جهة مشيخة بودرياس معززة بالدبابات والمصفحات وناقلات الجيش حيث دخلت التراب التونسي وتوغلت فيه مسافة ستة كلم إلى المكان المسمى رأس أولاد الرباب وأثناء الغارة وقع تدمير عدة منازل واختطاف عدد كبير من رؤوس الأغنام من طرف الجيش الفرنسي. وفي نفس اليوم دخلت القوات الفرنسية التراب التونسي من خلال ثلاث جهات عين حنان وعين سانية

[302] - نفسها، ع 1029، 11 فيفري 1959، ندوة صحفية، ص 1و3.
[303] - نفسها، ع 1033، 15 فيفري 1959، اعتداءات، ص1.
[304] - العمل، ع 1034، 17 فيفري 1959، ارتفاع عدد الشهداء والجرحى، ص1و3.
[305] - نفسها، ع 1076، 7 أفريل 1959، اعتداءات، ص 1و3.

وعين الزيت وتوغلت على مسافة سبعة كلم وصلت إلى مكان يسمى "الزرداب سبعة ديار" وكانت أعمالهم تتمثل في اختطاف المواشي ونقلها إلى التراب الجزائري على متن عربات وقد بلغ عدد المواشي المختطفة مائة وتسع وعشرين بقرة وعشرين جملا وأربعة وعشرين حصانا وثلاثة عشر حمارا وتم إطلاق النيران على الحدود الجزائرية التونسية وتهديم المنازل وإحرّاق اثنتي عشرة سيارة بالزرداب وأربعة منازل بشعبة دبار وتدمير منازل غير مسكونة وستة عشر منزلا بالزرداب وثمانية بشعبة دبار وتمثلت خسائر الأرواح في استشهاد مواطنين أحدهما تم حرّقه في كوخه وفقد آخر في يوم 7أفريل1959 دخلت الدبابات الفرنسية التراب التونسي وضربت حصارا حول المركز التونسي وتم إطلاق وابل من الرصاص في الآن نفسه حلّقت سبع طائرات فوق منطقة أم العرائس.([306])

وتوغلت القوات الفرنسية كذلك بولاية سوق الأربعاء يوم 8 أفريل 1956 حيث دخلت وحدة عسكرية قوامها مائة جندي الحدود التونسية من جهتي سيدي مهرب وسيدي عبد المالك مشيخة غار الدماء حيث توغلت على امتداد السكة الحديدية بمسافة أربعة كلم داخل التراب التونسي حيث وصلوا إلى نقطة تبعد خمس مائة متر عن غار الدماء وفي يوم 9 أفريل1959 اخترقت وحدة مجهزة وتضم أربع عربات جيب وأربع دبابات وثلاث ناقلات للجيش وعربتين اجتازت الحدود من جهة أم علي فرنانة وقد سجلت خسائر مادية.([307])

وتواصل العدوان الفرنسي حيث قذفت القوات الفرنسية المرابطة برمل السوق الجزائر يوم 12 جويلية 1959 على الساعة التاسعة مساء سبع عشرة قنبلة مدفعية من عيار مائة وخمسة وسقطت داخل التراب التونسي على مسافة مائة متر بالقرب من قنطرة الرمل -السوق بمشيخة أولاد مسلم معتمدية عين دراهم وفي نفس الوقت أطلقت القوات ثلاثة عيارات مدفع رشاش على مركز الحرّس الوطني

---

[306] - العمل ، ع 1080، 12 أفريل 1959، اعتداءات، ص1و3.

[307] - نفسها، ع 1080، 12 أفريل 1959، اعتداءات ، ص3.

بعين صورية وفي الساعة السابعة من يوم 13 جويلية 1959 قذفت القوات الفرنسية المرابطة بالعيون بالجزائر عدة قنابل مدفعية من عيار مائة وخمسة وسقطت بمشيخة أولاد سيدرة وفي نفس اليوم أيضا اجتازت فرقة فرنسية متكونة من ثلاث مائة جندي معززين بالمصفحات والطائرات قاذفات القنابل الكاسحة التراب التونسي وتوغلوا بجهة البيرة تالة وطوقوا الدواوير واستنطقوا الأهالي بواسطة القوم وفتشوا المنازل ونهبوا واختطفوا الحيوانات.([308])

وفي هذا الإطار أيضا صوبت المراكز الفرنسية من الجزائر يوم 14أفريل 195 على الساعة التاسعة بنيران مدافعها على التونسيين قرب فرنة سيدي يوسف وسقطت قنابل كثيرة على مقربة من الجمارك وإن طلقة من المدفعية وجه على منطقة الحجرة السوداء من ولاية القصرين وتوغلت القوات الفرنسية في الولاية وأصابت مواطنين بجروح وتحطمت عدة منازل.([309])

اعتدت القوات الفرنسية كذلك على الأراضي التونسية يوم 24 جويلية 1959 على الساعة السابعة مساء حيث صوبت المدفعية التابعة للمركز الحرّس التابع للأمن الجزائري المركز العسكري التونسي بالمري حيث سقطت ثماني وعشرون قذيفة على دائرة القرعة مندوبية وغار الدماء مما تسبب في مقتل مواطنة عمرها عشرون سنة وإصابة والدها وتهديم المسكن وقتل الأغنام وحرّق زراعات التبغ وجرح عدد من الأشخاص وفي الساعة التاسعة من نفس اليوم وقع اعتداء آخر على المركز العسكري بالمري وقد وجدت بالقرب من المركز ثماني عشرة قذيفة هاون من عيار مائة وعشرين وفي ليلة 24 و25 جويلية 1959 كان المركز العسكري ببو جابر عرضة للمدفعية الفرنسية من مركز المريج والصفصاف وقد أصابت المركز وفي يوم 26 جويلية 1959 اعتدت المدفعية الفرنسية على المركز بلوبيره تالة.

---

[308] - نفسها، ع 1157، 14 جويلية 1959، اعتداءات، ص1و3.
[309] - العمل ، ع 1158، 15 جويلية 1959، اعتداءات، ص1.

وحدثت عملية انتهاك الحرّمة الجوية التونسية فوق الحدود الجزائرية التونسية من طرف الطائرات الفرنسية في يوم 27 جويلية1959 على الساعة السادسة والنصف أين حلّقت طائرتان وصوبت نيران رشاشاتها لحرّق أكّداس الخفاف وفي يوم 28 جويلية1959 تسببت الغارات في حرّق عدة منازل.([310])

وفي هذا السياق أيضا اعتدت القوات الفرنسية يوم 3 أوت 1959 على بلدة المزاغية قلعة الصنم الكاف مما تسبب في قتل شخص وجرح آخر.([311])

و لهذا أصدرت السلطات التونسية بيانا تعلن فيه "أن الدوريات التونسية تعترض منذ أيام التشكيلات العسكرية الفرنسية المتسللة من التراب الجزائري ومكلفة بمهمة اختلال الأمن وبث الاضطرابات في الاعتداء على طول الحدود الجزائرية التونسية حيث تقوم بالتخريب وهي متخصصة أيضا في الاعتداء على المراكز العسكرية التونسية وفي زرع الألغام ونتيجة لهذه الأعمال العدوانية فقد استشهد عدد من المواطنين بسبب انفجار الألغام وأنّ عددا من الجنود التونسيين كلفوا برفع الألغام حيث استشهد جنديان وجرح ثلاثة.

واجتازت دورية فرنسية الحدود يوم 22 أفريل 1960 حيث تسللت إلى منطقة تالة وألقت القبض على مواطن تونسي وفي يوم 23 أفريل1960 أغارت خمس طائرات فرنسية من نوع (ب-26) على أولاد بولاية على مسافة كيلومترين من الحدود وتم قذفها بالقنابل وأطلقت عليها نيران المدافع الرشاشة".([312])

وعلقت جريدة " الطليعة" على الاعتداءات الفرنسية المتكررة والتي لا نهاية لها "أن فرنسا تستمر في غيها وتكرار اعتداءاتها الغادرة على ترابنا فتحرّق حدودنا وتعبث بفضائنا وتضع الألغام وتقتل الأبرياء من المواطنين فإن تكالب الاستعماريين يزداد وكذلك غدرهم وشرورهم كلما أحسّوا بالخيبة والإفلاس وإنهم يحسون اليوم بإفلاسهم في الحرب الظالمة التي شنوها على الشعب الجزائري

---

[310] - نفسها، ع 1170، 29 جويلية 1959، اعتداءات، ص1.
[311] - نفسها، ع 1179، 7 أوت 1959، اعتداءات، ص1.
[312] - العمل، 1401، 24 أفريل 1960، اعتداءات، ص1.

الشقيق وباستحالة القضاء عسكريا على الثورة الجزائرية ولذلك نراهم يستمرون في غيهم وتكالبهم...ولنتمكن من إفشال المساعي الاستعمارية الرامية في الحقيقة إلى إضعاف تضامننا مع الجزائر المجاهدة والمساعدة للشعب الجزائري الشقيق فنقرب ريع ساعة الخلاص ولنا ساعة التحرّر الكامل وتوحيد المغرب الوحدة المنشودة ونتمكن من تعزيز التضامن وتقويته والتفرغ للبناء الإقتصادي"...([313])

والملاحظ أن القوات الفرنسية بالجزائر مازالت تشن اعتداءاتها على الحدود التونسية حيث استهدفت المركز العسكري الواقع بمنطقة "بوجابر" ولاية الكاف يوم 26 أفريل1960 حيث تم إطلاق ناري عنيف برشاشات من عيار 127 صادرة من وحدات مصفحة بالجيش الفرنسي وأصابت المركز وألحقت أضرارا ببرج الاستكشاف وفي الآن ذاته ألقت الطائرات الفرنسية يوم 26 و27 أفريل 1960 قذائف على قلعة داموس الأكحلّ.([314])

وفي هذا الإطار أيضا علمت السلطات التونسية أن المركز العسكري الفرنسي القائم في الخنيق بالتراب الجزائري صوّب يوم 27 أفريل1960 نيران مدفعيته نحو مركز البوبرة الواقع قرب الحدود الجزائرية بولاية القصرين حيث سقطت خمس عشرة قذيفة من عيار 105 قرب قرية الحجرة السوداء على بعد ثماني مائة متر من المركز العسكري التونسي.([315])

د- بنزرت ومناطق أخرى:

أصبحت القوات الفرنسية الموجودة بتونس مصدر قلق وإزعاج حيث كانت تقوم باعتداءات وتواجدها أصبح غير مرغوب فيه وينقص من قيمة استقلال تونس ولهذا طالبت الحكومة التونسية القوات الفرنسية بالجلاء من بنزرت ولكن فرنسا قابلت هذه الدعوة بتعزيز قواتها ببنزرت بست مائة جندي من جنود المظلات والكومندوس اللذين سحبتهم من الحدود الجزائرية المغربية وبإرسال ثماني عشرة

---

[313] - الطليعة، ع 152، 28 أفريل 1960، اعتداءات، ص 1و2.
[314] - العمل، ع 1405، 25 أفريل 1960، اعتداءات، ص1.
[315] - العمل ، ع 1406، 29 أفريل 1960، اعتداءات، ص1.

طائرة إلى بنزرت حاملة للوحدات الحربية وأرسى جزء من الأسطول الفرنسي عرض البحرّ المتوسط وحاملة الطائرات "أورمانس" في عنابة على بضعة كيلو مترات من المياه التونسية وأرسلت مرة أخرى ثماني مائة جندي من المظلات استعداد لتنفيذ جريمتها ضدّ الشعب التونسي.([316])

تمادت الحكومة الفرنسية في عجرفتهابعدم اكتراثها حيث قابلت الدعوة التونسية بارسال المزيد من التعزيزات العسكرية استعدادا لتنفيذ جريمتها رافضة لغة الحوار ومتناسية أن تونس دولة مستقلة ذات سيادة وان الوجود الفرنسي غير شرعي.

وفي هذا السياق أيضا نفذت الطائرات الفرنسية غارة على بنزرت حيث أمطرتها بوابل قنابلها المدّمرة والحارقة ضدّ المدنيين الأبرياء ببنزرت والقرى المجاورة لها والبواخر الحربية تقذف بمدفعيتها سواحلّ بلادنا وجنود من فيلق المظلات تحت حماية الدبابات والمصفحات يصوبون نار أسلحتهم الفتاكة نحو المتظاهرين العزل والمتطوعين المرابطين بالسدود والحواجز تلك هي الصورة الشنيعة للعدوان الفرنسي.([317])

وهكذا نفذت فرنسا جريمتها ضدّ الشعب التونسي الذي كان يطالب بسيادته الكاملة وبحقه في بسط نفوذه على الأراضي التونسية وإنها تكن له الحقد والضغينة ولم تغفر له مواقفه الداعمة للشعب الجزائري الشقيق ولهذا نراها تستغل الأحداث لتصب جم غضبها على هذا الشعب الأبي الذي طبقت في حقه الحصار المالي الإقتصادي والاعتداءات المتكررة.

وقد تعاطفت الحكومة المؤقتة الجزائرية مع الشعب التونسي ونلمس ذلك من خلال برقية تأييد ومساندة أرسلها فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية إلى الرئيس بورقيبة هذا نصها: " أمام الاعتداء السافر الذي كان ضحيته الشعب التونسي ببنزرت نؤكد لكم تضامننا معكم وأننا نستنكر مرة أخرى هذه الجريمة

---

[316] - نفسها، ع 1782، 16 جويلية 1961، تعزيزات فرنسية، ص1.

[317] - الطليعة، عدد خاص، 23 جويلية 1961، اعتداءات على بنزرت، ص1

الاستعمارية الجديدة كما أننا متيقنون من أن الشعب التونسي الشقيق سيخرج من هذه المحنة منتصرا".وإثر هذه الجريمة عبّرت الحكومة الجزائرية المؤقتة عن تضامنها مع الشعب التونسي وفي الوقت نفسه ادانت جريمة الجيش الفرنسي في حق الأهالي العزّل.

وفي هذا الإطار أيضا نشرت الحكومة المؤقتة الجزائرية البلاغ التالي: " إن العدوان الذي أصبح ضحيته الشعب التونسي في بنزرت هو عدوان موجه ضدّ كافة الشعوب المكافحة في سبيل تحرّير بلدانها تحرّيرا كاملا من الاستعمار ومخلفاته إن الشعب الجزائري وحكومته ساندوا دائما ويساندون اليوم أكبر ممّا كان في الماضي كفاح الشعب التونسي لتحرّير بنزرت من الاحتلال الأجنبي. وقد عبّرت الثورة الجزائرية دائما وباستمرار عن تضامن الشعب الجزائري وحكومته مع الشعب التونسي في خصوص قضية الجلاء عن بنزرت وكنا نرى هذا التضامن دائما وممكنا إلى حد المشاركة الإيجابية. موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ويعبّر عن مشاعر كامل الشعب الجزائري الذي يعتبر الكفاح الذي يقوم به الشعب الجزائري لتحرّير كامل ترابه الوطني... وتندّد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالعدوان الفظيع الذي ذهب ضحيته الشعب التونسي الشقيق والذي نعرب له مرة أخرى عن تضامننا الأخوي معه ومساندتنا له في كفاحه من أجل تحرّير بنزرت".

وللإشارة فإن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أصدرت تعليمات للجزائريين المقيمين بالبلاد التونسية حتى يرسموا أسماءهم في قائمات المتطوعين للقيام بالأعمال المقررة من طرف الحكومة التونسية ببنزرت.([318])

ومن خلال هذا البيان نستشف أن الحكومة الجزائرية كانت تعتبر أن المعركة مع الاستعمار هي معركة واحدة ولا تخص شعبا معينا وتدعو إلى تضافر الجهود لهزمه وطرده وفي الآن نفسه تعبّر عن تضامنها ومساندتها لكفاح الشعب التونسي لتحرّير بنزرت من الاحتلال الفرنسي.

---

[318] - العمل، ع 1786، 21 جويلية 1961، فرحات عباس يبرق إلى الرئيس بورقيبة، ص5.

أدلى الرئيس بورقيبة بتصريح للصحافة تحدث فيه عن نتائج العدوان الفرنسي" بأنه في يوم 20 جويلية1961 استشهد عشرون مواطنا بمنزل بورقيبة وأصيب عدد آخر بجروح وسقط كذلك بمنزل جميل أحد عشر عونا من الحرّس الوطني شهيدا كما جاء في "العمل" أن هنالك فرقة من الجنود التونسيين تتكون من مائة وثلاثين جنديا ليست لنا أخبار عنهم".([319]) وفي بيان آخر ذكر أن عدد ضحايا الغارة الجوية قد بلغ ست مائة جريح من بينهم مائة جريح في حالة خطيرة".([320])

وقد عبّر الرئيس بورقيبة "عن شكره وامتنانه للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ورئيسها فرحات عباس الذي عرض علينا قبول المتطوعين وأننا مستعدون لقبولهم وخاصة أن الإخوة الجزائريين المدربين على حرب العصابات والذين لهم خبرة برجال المظلات وحربهم ويريدون أن يتعاونوا مع الشعب التونسي في نطاق تضامن المغرب العربي فتكون هذه خطوة عملية حساسة في طريق تكوين هذا المغرب الكبير وتدعيمه وإخراجه من حيز الفكر إلى حيز الوجود".([321])

سلمت القوات العسكرية الفرنسية بعد ظهر يوم 21 جويلية1961 إلى السلطات التونسية بمنزل بورقيبة مائة وخمسين جثة من الشهداء من بينها عدد من المدنيين التونسيين الذين أسروا ليلة 20 جويلية1961 ثم أعدموا من طرف الجيش الفرنسي.([322])

وفي هذا السياق وجه الرئيس بورقيبة برقية إلى الرئيس فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هذا نصها: " لقد تأثرت شديد التأثر للبرقية التي تفضلتم بتوجيهها إلي باسمي الخاص وباسم الحكومة والشعب التونسي أعبّر لكم عن أحرّ تشكراتي لتضامنكم معنا في المعركة التي نخوضها لتحرّير

---

[319] - نفسها، تصريحات بورقيبة، ص6.
[320] - نفسها، جرحى بنزرت ومنزل بورقيبة، ص6
[321] - نفسها، ع 1787، 22 جويلية 1961، خطاب بورقيبة، ص3.
[322] - العمل، ع 1787، 22 جويلية 1961، القوات الفرنسية تسلم جثة مائة وخمسين شهيدا، ص6.

كامل ترابنا الوطني وتنظم هذه المعركة إلى المعركة التي يخوضها الشعب الجزائري المظفر".([323])

وقدمت إحصاءات جديدة للشهداء والجرحى نتيجة العدوان الفرنسي وتمثلت في ست مائة وسبعين شهيدا وألف ومائة وخمسة وخمسين جريحا.([324]) والملاحظ أن هذه الرواية قد فندها رشيد تراس رئيس بلدية بنزرت السابق الذي كان متواجدا على أرض المعركة حيث صرح "أن هنالك ما بين خمسة آلاف وستة آلاف شهيد تونسي قد أبادهم الجيش الفرنسي عن بكرة أبيهم([325])

وفي هذا الإطار اتصل مندوب الديوان السياسي للحزب الحرّ الدستوري بالقصرين صباح يوم 24 جويلية 1961 بممثل جبهة التحرّير الجزائرية برسالة أعرب فيها اللاجئون والمتطوعون الجزائريون بالقصرين عن تأييدهم الكامل لإخوانهم التونسيين في معركة الجلاء وتضمنت هذه الرسالة قائمة للمتطوعين الجزائريين وتلقى ممثل مندوب الحزب بتالة أيضا رسالة مماثلة مصحوبة بقائمة المتطوعين الجزائريين بهذه المدينة وفي صفاقس اتصل وفد من جبهة التحرّير الجزائرية بمندوب الحزب وعبّر له عن تضامن الجزائريين مع تونس في كفاحها من أجل تخليص التراب التونسي من الاحتلال الأجنبي.([326])

وهذا الموقف يعبّر عن كرم الإخوة الجزائريين واعترافهم بالجميل الذي قدمته الحكومة والشعب التونسي لإخوانهم وأن المعركة مع المستعمر الفرنسي سواء بالجزائر أو تونس معركة واحدة لهذا هب المجاهدون الجزائريون لنصرة إخوانهم التونسيون وعلقت جريدة "المجاهد" الجزائرية على العدوان الفرنسي على بنزرت من طرف الجيش الفرنسي قائلة " بسبب مساندة تونس للثورة الجزائرية وقد أراد دي غول أن يخنق الثورة ويعرقل مفاوضات إيفيان الثانية وقد أعلنت

---

[323] - نفسها، ع 1758، 23 جويلية 1961، برقية بورقيبة إلى رئيس فرحات عباس، ص2.

[324] - نفسها، ع 1789، 24 جويلية 1961، إحصائية للعدوان الفرنسي، ص3.

[325] - شهادة الدكتور رشيد تراس يوم 05 ماي 2006، بتونس

[326] - العمل، ع 1790، 25 جويلية 1961، المتطوعون الجزائريون، ص2.

الحكومة المؤقتة الجزائرية استعدادها الكامل لوضع جميع إمكانياتها من رجال واعتاد تحت تصرف تونس لصد العدوان الفرنسي على بنزرت".([327])

وفي هذا السياق وتعبيرا عن التضامن التونسي الجزائري عقد المسؤولون عن الاتحاد العام التونسي للشغل وضمّ كل من الحبيب عاشور ومحمود بن عز الدين ومحمد بن عبد القادر والاتحاد العام للعمال الجزائريين ضمّ كل من عليّ يحي عبد النور ودكار رحمون والجيلاني مبارك اجتماعا مشتركا وأصدروا على إثره البلاغ المشترك " إن المسؤولين عن المنظمتين القوميتين للاتحاد العام للعمال الجزائريين والاتحاد العام التونسي للشغل المجتمعين بتونس يوم 27 جويلية 1961 بعد استعراض التطورات الأخيرة للعدوان الفظيع الذي قامت به الجيوش الفرنسية ضدّ بنزرت يحيون الكفاح البطولي الذي يقوم به الشعب التونسي في هذه المعركة الحاسمة لتخليص البلاد من بقايا الاستعمار وينحنون بخشوع وإجلال أمام آلاف ضحايا الغدر الاستعماري المؤيد من طرف الحلّف الأطلسي ويشهرون بالشدّة الوحشية التي تظهرها القوات العسكرية الفرنسية وخاصة منها وحدات المظلات وينادون كافة النقابيين لمواصلة اليقظة التامة وتعزيز جبهة الدفاع المشترك للتحرّير الكامل لشمال إفريقيا".([328])

كل هذا يبرز مدّى التضامن التونسي الجزائري في معركة التحرّير ويبين مدّى التنسيق المشترك وأن المعركة واحدة لا بد أن يدخلوها متوحدين لكي يستطيعوا هزم المحتل وطرده من الأراضي التونسية الجزائرية.

وعقد كريم بلقاسم نائب رئيس الحكومة ووزير الخارجية الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ندوة صحفية بجنيف وتطرق فيها إلى العدوان الفرنسي على بنزرت جاء فيه " أن هذه الحوادث المؤسفة قد أقامت الدليل على أن الاستعمار الجديد لم يلق السلاح لا في الجزائر فحسب ولكن في إفريقيا الشمالية جمعاء".

---

[327] - المجاهد، ع101، نوفمبر 1961، للعدوان الفرنسي، بنزرت.

[328]-العمل،ع1793، 28 جويلية1961،الطبقة الشغيلة بتونس والجزائر تعبّر عن تضامنها المطلق مع الشعب التونسي.

وفي إطار تضامن الشعب الجزائري الشقيق مع الشعب التونسي في محنته قام وفد من الحكومة المؤقتة الجزائرية بزيارة المنذر بن عمار كاتب الدولة للصحة ويتركب من عبد الحميد مهري وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية وبوزيد مساعد رئيس البعثة الجزائرية بتونس و أحمد بؤنا رئيس الهلال الأحمر الجزائري وقدم الوفد لكاتب الدولة للصحة تبرعات الشعب الجزائري تمثلت في الأدوية والمواد الغذائية والألبسة الموجهة لجرحى ولاجئي بنزرت وأدّى الوفد الجزائري أيضا زيارة مماثلة إلى الفرجاني بالحاج عمار.([329])

وقد هبت الحكومة الجزائرية لتقديم المساعدات والإسعافات للتونسيين بعد العدوان الفرنسي على بنزرت للتعبير عن تضامنهما مع الشعب التونسي.

وفي هذا الإطار أيضا قام وفد من جبهة التحرّير الوطني الجزائرية بزيارة لوالي القيروان يوم 7 أوت 1961 للتعبير عن تضامن الشعب الجزائري والحكومة الجزائرية مع الشعب التونسي وقدم له مبلغا قدره مائة دينار تبرعا لفائدة ضحايا العدوان الفرنسي الغاشم على بنزرت.([330])

ووصلت الاتحاد العام التونسي للشغل رسالة تضامن من الاتحاد العام للعمال الجزائريين " في هذا اليوم الذي تعم فيه حملة تضامن مع الشعب التونسي والمغرب العربي كله وفي هذا اليوم الذي يعبّر فيه الشغالون والشعب التونسي مرة أخرى عن عزمهم الراسخ على مواصلة المعركة لتحقيق الجلاء عن بنزرت وتصفية رواسب الاستعمار، يؤكد لكم الاتحاد العام للعمال الجزائريين تضامنه الكامل في المعركة التي تخوضون غمارها والتي هي معركة المغرب كله، إن العمال الجزائريين الذين يكافحون الاستعمار منذ سبع سنوات كفاحا بطوليا الذي يخوضه إخوانهم بتونس وهم ينحنون بتإثر وخشوع أمام الشهداء ويندّدون بكل شدة بجرائم العصابات الاستعمارية التي تقتل وتقذف وتسلب بنزرت...([331])

---

[329] - العمل، ع 1798، 2 أوت 1961، الحكومة الجزائرية تقدم مساعدة هامة لجرحى ولاجئي بنزرت، ص5.

[330] - نفسها، ع1803، 08 أوت 1961 تبرعات من ممثلي جبهة التحرّير ص 5

[331] - العمل، ع 1814، 20 أوت 1961، تأييد من اتحاد العمال الجزائريين

وفي هذا الإطار أيضا قذفت المدفعية المنتصبة بالجزائر يوم 11 أكتوبر 1961 على الساعة السادسة مساء التراب التونسي حيث سقطت خمس وستون قذيفة من عيار مائة وخمسة على هنشير الحمام مندوبية عين دراهم وتسببت في استشهاد مواطن تونسي يبلغ من العمر ثماني عشرة سنة.[332]

وقامت المدفعية الفرنسية المنتصبة بالجزائر يوم 17 أكتوبر 1961 بقذف مركز عسكري تونسي يقع بالحمام وأعادت قصف يوم 18 أكتوبر 1961على الساعة السادسة صباحا مركز عسكري تونسي آخر يقع بفج الحكلة من معتمدية عين دراهم وقد تسببت في جرح جندي تونسي.[333]

وواصل الجيش الفرنسي اعتداءاته على حرّمة الأراضي التونسية حيث أطلق المركز العسكري الفرنسي الموجود بالحمراء على مسافة كيلو مترين من الحدود الجزائرية التونسية قذائف مدفعية على منطقة الحمام بمندوبية عين دراهم وفي الآن نفسه شن الطيران الفرنسي غارة حيث قذفت القنابل مما تسبب في جرح جندي تونسي وطفل يبلغ من العمر عشر سنوات وأما الخسائر المادية الجسيمة فتمثلت في تدمير مركز الحمام العسكري تدميرا كاملا.

وهدمت مساحة بأربعمائة متر حول المركز حيث يتواجد مساكن ومقهى وحمام.([334])

وشنت الطائرة الفرنسية من نوع ب ـ26 عدوانا يوم 9 نوفمبر 1961 على الساعة السابعة مساء حيث أطلقت رصاص رشاشاتها على جمع من المدنيين التونسيين في منطقة سيدي الطاهر التابعة لمشيخة بوادرياس من ولاية القصرين مما أسفر عن استشهاد مواطن تونسي يبلغ من العمر أربع وعشرين سنة كما ألحقت خسائر بقطعان الحيوانات.([335])

---

[332] - نفسها، ع 1860، 13 أكتوبر 1961، قذف التراب التونسيين ص 1.

[333] - نفسها، ع 1866، 20 أكتوبر 1961، المدّفعية الفرنسية تقصف مركزا به تونسيون، ص1.

[334] - نفسها، ع 1871، 26 أكتوبر 1961، عدوان فرنسي جديد، ص1.

[335] - العمل، ع 1886، 12 نوفمبر 1961، مقتل مواطن تونسي، ص1.

وجدّد الجيش الفرنسي عدوانه على الأراضي التونسية 22 نوفمبر1961 حيث اخترقت وحدة من المصفحات الفرنسية الحدود التونسية بناحية عين دراهم وهاجمت مركزا عسكريا تونسيا مما تسبب في قتلى وجرحى ولهذا أصدرت كتابة الدولة للدفاع يوم 23 نوفمبر 1961 البلاغ التالي: " في يوم 22 نوفمبر 1961 دارت معارك داخل التراب الجزائري بين قوات جيش التحرّير الجزائري والقوات الفرنسية وبداية من الساعة العاشرة صوبت القوات الفرنسية مدافعها إلى المراكز الحدودية الواقعة بين عين دراهم وطبرقة وبعد ذلك دخلت وحدة من الدبابات الفرنسية التراب التونسي حيث هاجمت مركز الرويع الكائن على بعد مائتي متر من الحدود فتصدت لها القوات التونسية وقد ألحقت خسائر جسيمة بالمركز من جراء قذف المدفعية والدبابات الفرنسية المنتصبة بالجزائر وقد سجل أيضا استشهاد جنديين وإصابة أربعة جنود آخرين بجروح بليغة مما وجب نقلهم إلى مستشفى باجة وفي نفس اليوم أيضا وقع قذف مركز الحمام من طرف الطيران الفرنسي وقد سجلت خسائر مادية بحتة".([336])

وقد كان الجيش الفرنسي كلما تعرض إلى هجمات وخسائر من طرف المجاهدين الجزائريين إلا واستباح الأراضي التونسية حيث كان يقوم باعتداءات متكررة بواسطة جيشه المرابط بالجزائر حيث أفادت الأنباء الواردة أنه على الساعة الواحدة من صباح يوم 1 جانفي 1962 صوبت المدفعية الفرنسية المنتصبة بالجزائر نيرانها نحو دوار الستارة التابعة لمشيخة أولاد مسلم من معتمدية عين دراهم الواقعة على نحو كيلو مترين داخل التراب التونسي مما أسفر عن استشهاد مواطن تونسي يبلغ من العمر ثلاثين سنة".([337])

وفي هذا السياق أيضا اعتدى الجيش الفرنسي صباح يوم الخميس 22 فيفري 1962 على الأراضي التونسية حيث توغلت فرقة من القوات الفرنسية قادمة من الجزائر على قرية عين أم جرع بالقرب من ساقية سيدي يوسف وألقت القبض

[336] - نفسها، ع 1896، 24 نوفمبر 1961، القوات الفرنسية تخترق الحدود التونسية، ص1.
[337] - نفسها، ع 1931، 4 جانفي 1962، عدوان الفرنسي على الحدود، ص1.

على بعض المواطنين ثم صوبت نيران مدافعها على دورية عسكرية تونسية أثناء قيامها بنجدة السكان الأبرياء وفي الآن ذاته صوب لفيف من الجنودالاستعماريين نيران رشاشاتهم في اتجاه مركز الجيش التونسي مما أسفر عن استشهاد قائد الدورية التونسية وجنديين وإصابة جنديين آخرين بجروح استوجب الأمر نقلهما إلى مستشفى الكاف.([338])

وقد أوردت وكالة تونس إفريقيا للأنباء تعليقا على اعتداءات الجيش الفرنسي حيث قالت "إنها دليل آخر على الفوضى التي تسود وحدات الجيش الفرنسي ويدل كذلك إلى أي حد أصبحت سلطة باريس متهورة تحت ضربات محترفي الحرب وأعداء السلم بشمال إفريقيا".([339])

وقد اقترف الطيران الفرنسي جريمة أخرى حيث شن يوم الأحد 25 فيفري 1962 على الساعة العاشرة صباحا هجوما جويا على هنشير بوغيز الكائن قرب حيدرة مستعملا أربع طائرات من نوع "ب-26" وقد استمرت العملية طيلة ساعتين بمشاركة المدفعية الفرنسية المرابطة بالكويف بالتراب الجزائري وقد استشهدت سيدة وإصابت أخرى بجروح".([340])

وفي هذا السيـاق هاجمت طائـرة استكشـاف فرنسيـة من نوع هيليكوبتر يوم السبت

3 مارس 1962 على الساعة الثالثة مساء مركب صيد تابع لمركز الديوان القومي للصيد البحرّي بطبرقة وبينما كان المركب في المياه الإقليمية التونسية شمالي ملونة على بعد ثلاثة أميال غربي طبرقة فإذا به يستهدف بوابل من الرصاص والقذائف من طرف الطائرة وقد أسفر الاعتداء عن استشهاد البحار وأصابت المركب بأضرار فادحة.([341])

---

[338] - العمل، ع 1957، 24 فيفري 1962، فرقة فرنسية تعتدي على الأراضي التونسية، ص1.
[339] - نفسها، ع 1976، 25 فيفري 1962، العدوان الفرنسي، ص1و6.
[340] - نفسها، ع 1977، 27 فيفري 1962، الطيران الفرنسي يقترف جريمة، ص1.
[341] - نفسها، ع 1984، 7 مارس 1962، عدوان فرنسي، ص1.

وجدّد الجيش الفرنسي المقيم بالجزائر اعتداءاته على الأراضي التونسية في ربيع 1962 لهذا أصدرت كتابة الدولة للدفاع البلاغ التالي " شنت سلسلة جديدة من اعتداءات القوات الفرنسية على الحدود التونسية ففي يوم 10 مارس 1962 سددت المدفعية الفرنسية هجماتها على مركز "فجة الكحلّة" بمعتمدية عين دراهم متسببة في أضرار مادية.

وفي يوم 12 مارس أطلقت المدفعية الفرنسية خمسين قذيفة على مركز الحمام بمعتمدية غار الدماء متسببة في أضرار مادية وقصفت أيضا الطائرات الفرنسية من نوع ب26 كدبة الفرنسي بمعتمدية عين دراهم بالقنابل الروكات.

وحلّقت الطائرات على منطقة بودرياسن معتمدية فرنانة حيث قصفت مركزا عسكريا ثم صوبت نيران رشاشاتها نحو قطيع من الأغنام.([342])

وعلى إثر الاعتداءات التي قام بها الجيش الفرنسي بالجزائر يومي 13و14 مارس1962 على الأراضي التونسية أصدرت كتابة الدولة للدفاع الوطني البلاغ التالي:

" تواصلت اعتداءات القوات الفرنسية على الحدود التونسية ففي يوم 13مارس1962 استهدف مركز الرويعي بمعتمدية عين دراهم بقذيفتين من القنابل وأسفر الاعتداء عن أضرار مادية وصوبت أيضا المدفعية الفرنسية نيرانها على المركز التابع لغار الدماء منها مركز الحمم وألحقت به أضرارا مادية وقد سقطت بوادي الديرة قنابل من عيار عشرة في الآن ذاته وحلّقت طائرة من نوع ب26 على مركز الصرابة بمعتمدية الصنم وطائرتان من نوع ب26 على منطقة بو جابر حيث استهدف مركز سيدي أحمد لقذف المدفعية من عيار عشرة وقد أصيب مركز بقنابل من عيار عشرة صادرة عن رأس العيون بالتراب الجزائري فسجلت به أضرار وفي يوم 14 مارس1962 حلّقت طائرة من نوع ب26 على ارتفاع

---

[342] - العمل ، ع 1989، 14 مارس 1962، اعتداءات جديدة، ص 1و6.

كبير على وادي الزيتون وعين الحارة ووادي زانة بمعتمدية ساقية سيدي يوسف".([343])

نلاحظ أن المناطق الحدودية التونسية عاشت الحرب الجزائرية الفرنسية ودفعت ثمنا باهضا بسبب تأييدها ومؤازرتها لثورة الجزائرية ونلمس ذلك في الحصار الإقتصادي وتقييد حرّكة المواطنين مما تسبب في ضياع أرزاقهم وتجويع السكان.

ولكن هذه السياسة لم تفلح حيث تم تغييرها بسياسة المداهمات والاعتقالات والإختطافات والتقتيل والتعذيب والاستيلاء على الأرزاق – وسبي –النساء بحجة ملاحقة الثوار الجزائريين تارة ومعاقبة السكان تارة أخرى.

ما نلاحظ أن اكتساحات الجيش الفرنسي القادم من الجزائر والجيش الفرنسي بتونس لم تؤدي الهدف لهذا تمت الإستعانة بالطائرات الفرنسية لقصف وتهديم المنازل وتشريد السكان وقتل رعاة الأغنام والأبرياء.

لقد عاشت المناطق الحدودية التونسية الحرب الجزائرية مثل المناطق الجزائرية ولم تعرف السلم إلاّ عندما استقلت الجزائر وقد قدمت المئات من الشهداء والجرحى والمعتقلين في السجون الفرنسية بالجزائر. كل هذا من أجل تثبيت الاستقلال التونسي واسترجاع الاستقلال الجزائري.

3- الأسلحـــــة:

إثر استرجاع الاستقلال التونسي سنة1956 تم تكوين الجيش الوطني التونسي وقوى الأمن من الحرس الوطني والشرطة الذين احتاجوا إلى الأسلحة ووجدت الحكومة التونسية صعوبة كبيرة في شرائها حيث تم فرض حصار وامتنعت فرنسا عن بيع الأسلحة لتونس بحجة أن هذه أسلحة تسلم للثوار الجزائريين ونلمس ذلك في خطاب بورقيبة قال فيه " إنه وجد صعوبة في

[343] - نفسها، ع 1990، 15 مارس 1962، اعتداءات، ص1و6.

الحصول على الأسلحة لتجهيز الجيش وقد خاطبنا فرنسا لكننا لا نلقى منها في الغالب إلا المماطلة واللكوء"([344])

وفي خطاب آخر صرح " بأنها امتنعت عن مدّنا ما نحتاج إليه من السلاح".([345])

وفي هذا السياق أيضا قامت فرنسا بمساع لدى كل من بريطانيا وأمريكا لكي لا تزود جيران الجزائر بالأسلحة.([346]).

ومن كل هذا نستنتج ان فرنسا امتنعت عن بيع الأسلحة لتونس وفي الآن ذاته تدخلت لدى كل من أمريكا وبريطانيا بعدم بيع الأسلحة بحجة إنها ستسلم إلى المقاومين الجزائريين وتحدث بورقيبة أيضا عن" أن فرنسا تمنعنا من السلاح وتقول لأصدقائها إن هذا السلاح الموجه إلى تونس في الظاهر فهو في الواقع موجه إلى الجزائر لذاك امتنعت بلجيكا وإن فرنسا لا تمدّنا وتسد كل الأبواب الممكنة في وجوهنا... واشتريت صفقة سلاح من ألمانيا والسويد تتكون من مائتي مسدس ووقع شحنها بصفة رسمية وقانونية على متن باخرة دنماركية ولما وصلت إلى وهران تم حجز تلك الأسلحة ثم أفرج عنها ثم حجزت مرة أخرى في ميناء عنابة فكل سلطة تفعل ما بدا لها ولا تعبأ بما تفعل أو تأمر به سلطة أخرى".([347])

والملاحظ أيضا أن فرنسا تدخلت لدى كل أصدقائها لكي لا تبيع الأسلحة لتونس وتستنتج ذلك من خلال خطاب بورقيبة حيث قال " نجد المعاكسات والمضايقات فيما يتعلق بمسألة السلاح إن فرنسا ترفض أن تبيع لنا السلاح وفي الآن ذاته تتدخل لدى الدول الأخرى متوسلة إليها ألا تبيعنا ما نحتاجه من السلاح حيث تدخلت لدى بلجيكا وإيطاليا وألمانيا".([348]) ويظهر أن سبب المماطلة وعدم بيع الأسلحة يتمثل في خوف فرنسا من انتقال هذه الأسلحة إلى الثوار الجزائريين ولهذا قامت بمساع لدى حلّفائها بعدم البيع وفي الآن ذاته حجزت الأسلحة الموجهة

---

[344] - بورقيبة، خطب، ج4، ص 108.
[345] - بورقيبة، خطب، ج4، ص108
[346] - عبد الرحمان، الصحافة، ص 188.
[347] - بورقيبة، خطب، ص 175-176.
[348] - نفسه، ج5، ص 24.

إلى تونس وهذا يدخل في إستراتيجية فرنسا في فرض حصار اقتصادي ومالي وعسكري بسبب التأييد التونسي للثورة الجزائرية.

وصرح بورقيبة أيضا" بأن أمريكا وإيطاليا وبلجيكا ترفض بيعنا الأسلحة لنا مدّعية أنها تخاف أن يحال هذا السلاح إلى الجزائريين".([349]) والملاحظ أن فرنسا نجحت لدى حلّفائها الذين امتنعوا عن بيع الأسلحة بحجة أنهم يخافون أن يتسلمها الجزائريين وتحدثت جريدة "الاستقلال" عن مماطلة فرنسا لتونس لتزويدها بالسلاح ولم تكتف بهذا فعمدت إلى حجز السلاح الذي استوردته تونس من مصادر أوروبية ثم تدخلت لدى الدول الأوروبية والتي رفضت بيع السلاح.([350])

وفي هذا الإطار أيضا تناولت جريدة " لوموند" « Le Monde » الفرنسية مسألة بيع السلاح "بأنه كان من الطبيعي أن تقدم فرنسا إعانتها العسكرية لتونس ولكن المساعدة التونسية للوطنيين الجزائريين هي التي حالت دون ذلك يجب الاعتراف بأن هذه المساعدة كانت بصورة غير مقبولة حيث أن الثوار الجزائريين المسلحين أصبحوا يعبّرون ويدخلون الحدود بكل حرّية وأمان واطمئنان ويتدربون في تونس ويستحمون ويتداوون ثم يعودون إلى الجزائر وان بورقيبة يتناول أسلحة بيد ويسلمها بيد أخرى إلى الثوار الجزائريين".([351])

وما يمكن أن نستشفه من موقف فرنسا هو عدم إيفاء بتعهداتها والتزاماتها تجاه تونس بتقديم الإعانة العسكرية والأسلحة وهذا التنكر مرده التعاون التونسي الجزائري وتواجد الثوار الجزائريين الذين أصبحت لهم قواعد بتونس. وقد طلبت الحكومة التونسية من فرنسا أن تبيع لها السلاح ولكنها وجهت لها مذكرة بواسطة سفيرها بباريس تفيد "بأنها قررت الامتناع عن تزويدنا بالسلاح بدعوى تخوفها أن يتسرب للمجاهدين الجزائريين ويستعمل ضدّ جنودها".([352])

---

349 - نفسه، ج5، ص 77.

350 - الاستقلال، ع 101، السلاح، ص1و2.

351 - العمل، ع 633، 16 نوفمبر 1957، الأسلحة، ص 3 وانظر كذلك لوموند، 15 نوفمبر 1957.

352 - بورقيبة، ص 209.

حجزت الحكومة الفرنسية أجهزة عسكرية موجهة لتونس بمطار نيس يوم 7أفريل1958 ولهذا أصدرت السلطات التونسية بيانا يفيد "بأن إدارة الجمارك حجزت أحد عشر صندوقا بها اثنان وعشرون جهازا لا سلكيا بعثت بها سفارة تونس بالمغرب إلى كتابة الدولة لشؤون الخارجية التونسية والملاحظ أنه كتب على كل صندوق عبارة " بريد الدبلوماسي" وقد حجزت هذه الأجهزة بنيس عندما شرع في نقلها من طائرة تابعة لشركة المغرب للطيران إلى طائرة أخرى تابعة لشركة فرنسا الجوية المتجهة إلى تونس.وقد عللت إدارة الجمارك الفرنسية اعتداءها على "البريد الدبلوماسي التونسي" مدعية أن الطابع الرسمي لم يوضع على البضائع الموجهة إلى تونس كما وقع استنطاق الشخصية الدبلوماسية التونسية من طرف أعوان الشرطة الفرنسية والأجهزة مازالت محجوزة بمطار بنيس ويحرّسها خمسون شرطيا مسلحين بالرشاشات وادعت أيضا بأن هذه الأجهزة موجهة إلى جبهة التحرّير الجزائرية".([353])

وفي هذا السياق أيضا أفادت وكالات الأنباء الفرنسية يوم 23 ماي 1958 "أن السلطات الفرنسية بسكيكدة قد حجزت باخرة إيطالية تحمل تسعة أطنان من العتاد العسكري الصادر من يوغسلافيا الموجه إلى جبهة التحرّير الوطني" ولكن الناطق باسم الحكومة اليوغسلافية" كذب ما أوردته وكالات الأنباء يوم 23 ماي 1958 تكذيبا قطعيا وأكّد أن حكومته لم توجه أي عتاد حربي إلى جبهة التحرّير ثم تبيّن أن الباخرة لم تكن تحمل عتادا حربيا بل ملابس عسكرية وآلات لأجهزة الراديو كما تبيّن أن الملابس موجهة إلى شركة "ماجور" بتونس وأما الأجهزة فهي موجهة إلى شركة " سيكالو وإخوته" بتونس ولكن بيان هذه الحقيقة لم يمنع السلطات العسكرية بسكيكدة من حجز الملابس والأجهزة وقد حملته بسيارات كبيرة إلى إحدى ثكنات الجيش الفرنسي".([354])

---

[353] - العمل، ع 765، 9 أفريل1958، السلط الفرنسية تحجز أجهزة موجهة إلى الحكومة التونسية، ص3.

[354]- العمل ،ع 24،804ماي1958،سلط الجزائر تعتدي على باخرة إيطالية وتحجز بضاعتها الموجهة إلى تونس، ص1.

وفي هذا الإطار انتقدت جريدة "الاستقلال" فرنسا والدول الغربية على موقفها من مسألة تزويد تونس بالسلاح اللازم لجيشها حيث قامت فرنسا تعارض إمدّاد حلّفائها بتونس بكمية من السلاح ولو أنها تكاد تكون دون أهمية تذكر واعتبرت سلوك الدول الغربية نفاقا وإنها تخاف من تسرب السلاح عن طريقنا إلى إخواننا المجاهدين عبّر الحدود الجزائرية.([355])

وفي هذا السياق اشترت تونس بطاريات جافة من ألمانيا ولكن هذه الشحنة المتكونة من مائتي صندوق من البطاريات الجافة كانت نقلتها إلى تونس باخرة فالنسبا الألمانية وقد وقع حجزها من طرف مصلحة الجمارك بالجزائر بحجة أن هذه البطاريات يمكن استعمالها لأجهزة اتصال عسكرية وتقدر قيمتها بثلاثة ملايين وأربعمائة ألف فرنك فرنسي أي ثلاثين ألف مارك ألماني".([356])

ونلاحظ أن فرنسا طبقت حصارا محكما على الحكومة التونسية فيما يتعلق بالأسلحة ونلمس ذلك في رفضها بيع الأسلحة لتونس وتدخلها لدى الدول الأوروبية بعدم البيع وفي الآن نفسه حجزت الأسلحة الموجهة إلى تونس وتسعى من كل هذا إلى إفراغ الاستقلال من مدلولاته وإنها لاترغب في أن ترى تونس دولة مستقلة لأن لها نوايا استعمارية تتمثل في إعادة احتلالها عندما يتم حسم المشكلة الجزائرية ولهذا لا تريد أن ترى جيشا قويـّا يقف في طريقها.

4- التهديـ ـد بإعادة احتلال:

اندلعت المقاومة المسلحة بتونس سنة 1952 ضدّ التواجد الفرنسي ومن أهدفها تحرّير البلاد واسترجاع الاستقلال وقد كبدت الفرنسيين خسائر فادحة في الأرواح والعتاد وقد تدعمت بإعلان الثورة بالجزائر وفي نوفمبر 1954 بدأ التنسيق والتعاون بين التونسيين والجزائريين لمقارعة فرنسا وخوفا من الهزيمة شرعت بالدخول في مفاوضات مع التونسيين ومنحهم الاستقلال الذاتي في جوان

---

355 -الاستقلال، ع 197، 9 أكتوبر 1959، السلاح، ص1.

356 - العمل ، ع 1277، 1 ديسمبر 1959، حجز شحنة من البطاريات ص 1،

1955 وهذه الخطوة لم تحلّ المشكلة بل تفاقم الوضع وتواصل التعاون التونسي الجزائري وازدادت ضغوطات المجاهدين الجزائريين والتونسيين ولهذا دخلت فرنسا من جديد مجبرة في مفاوضات جديدة اعترفت بموجبها باستقلال تونس في مارس 1956 لتنفرد بالثورة الجزائرية ثم تعود إلى احتلال تونس من جديد.

والملاحظ أن فرنسا كانت تتصور أن التونسيين سيتعاونون معها ويمنعون الجزائريين من إدخال الأسلحة والاستقرار بتونس ولكن خاب مسعاها لهذا فكرت في إعادة احتلال تونس ونلمس ذلك من خلال المخطط الذي وضعه الجنرال "سلان" Salan في سبتمبر 1957 و"ذلك باختلاق أحداث خطيرة بتونس تستوجب التدخل العاجل للقوات الفرنسية البرية والجوية والبحرّية حيث تقوم القوات الجوية بغارة جوية على تونس العاصمة وتقوم القوات البرية بتكليف الكتيبة رقم أحد عشر بزحف من سوق الأربعاء على تونس ثم إنزال بسوسة هذا حسب ما جاء به تقرير سيلان بتاريخ 9 سبتمبر1957"، غير أن الوضع الدولي والخلافات بين السلطة المدنية والعسكرية جمدت هذا المشروع".([357])

وما يمكن أن نستنتجه أن هذا المخطط الذي يتمثل في إعادة احتلال تونس يكشف أن فرنسا لم تكن صادقة في منح الاستقلال لتونس الذي لم يخدم مصالحها وقد حالت الأوضاع والظروف الدولية والانقسامات في صفوف الفرنسيين دون تنفيذه.

وفي هذا الإطار أيضا صرح الجنرال بلان بحديث لصحيفة "الأكسبريس" L'Express الفرنسية "أنه تحاور مع أربعة دبلوماسيين أجانب معتمدين بفرنسا حول القضية الجزائرية والحلّول الممكنة لها وأنه يرى أن الحلّ الوحيد هو إدخال بورقيبة السجن واحتلال تونس من جديد وأكّد أن ذلك ممكن وأنه يتم في بضع ساعات ولما نبهه الدبلوماسيون إلى أن تونس مستقلة أجاب بأن هذا متروك

---

[357] - Rey Gol dsziguer (Anne) : La Frontière, op. cit, p p72-73

للسياسيين."([358]) على إثر تفاقم المشكلة الجزائرية وعجز فرنسا عن حلّها انقسمت إلى قسمين معتدلين ومتطرفين يمثلهم الغلاة المعمرين والجيش الفرنسي بالجزائر الذي دخل في محادثات لجس النبض للدول الغربية عبّر دبلوماسيها وطرح عليهم الحلّول الممكنة للقضية الجزائرية واستخلص أن الحلّ الوحيد احتلال تونس لقطع الإمدّادات والمساعدات عن الثورة الجزائرية واختطاف بورقيبة وادخاله السجن وبذلك يتمكن الفرنسيين من حلّ المشكلة الجزائرية

وفي هذا السياق أدلى الجنرال "ماسو" بحديث صحفي لجريدة "لاستانيا" الإيطالية في عددها الصادر يوم 17 ماي 1958 وأكّد على ضرورة إعادة احتلال شمال إفريقيا أي تونس والمغرب قائلا " لو لم يتخل بعض الرعايا الفرنسيين عن تونس والمغرب لما وصلنا إلى هذا الحد فوحدة إفريقيا الشمالية الفرنسية ضرورية لإنقاذ الجزائر".([359])

وهكذا واصل القادة العسكريون الفرنسيون تصريحاتهم المعبّرة على أن فشلهم بالجزائر مرده إلى التخلي عن تونس والمغرب وعن الدعوة إلى احتلالهم من جديد لإنقاذ الجزائر من الضياع نشرت جريدة " إيل تامبو" الإيطالية الحديث الصحفي الذي أدلى به بورقيبة في العدد الصادر يوم 3 جوان 1958 قال فيه " لسنا مستعدين لمساعدة الجيش الفرنسي على تقتيل إخواننا الجزائريين وعندما يعلم التونسيون أن انتصار الفرنسيين بالجزائر يعني إعادة احتلال تونس".([360])

والملاحظ أن الرئيس بورقيبة كان يرد على التصريحات الفرنسية وفي الآن نفسه يرفض التعاون مع الجيش الفرنسي الذي كان يقوم بجرائم إنسانية في حق الجزائريين وأن انتصاره بالجزائر يعني إعادة احتلال تونس.

وفي هذا الإطار أيضا يرى أندري بوتار "أن الفرنسيين لا ينظرون بعين ارتياح إلى استقرار الثوار الجزائريين بتونس وإلى دبلوماسية التونسيين والتي تآزر جبهة التحرّير وكانت العلاقات تمر بأزمات دائمة ولهذا صرح عدد من

---

[358]- العمل، ع 732، 28 فيفري 1958، لا حلّ إلا باعتقال بورقيبة، ص1

[359] -نفسها، ع 797، 17 ماي 1958، وحدة شمال إفريقيا الفرنسية ضرورة لإنقاذ الجزائر، ص 1و3

[360] - العمل ، ع 812، 4 جوان 1958، حديث صحفي لبورقيبة، ص 1و4.

الجنرالات الفرنسيين الذين كانوا بالجزائر بعزمهم الذهاب ليعسكروا في تونس وينامو في فراش بورقيبة وكان ذلك ضربا من التهديد المباشر بتـقويض صرح النظام التونسي ومحق استقلاله".([361])

ويحلّل "بوتار" أسباب تأزم وتدهور العلاقات التونسية الفرنسية ويرجعها إلى تواجد الثوار الجزائريين بتونس وإلى نشاط الدبلوماسية التونسية التي تقوم بجهود كبيرة للتعريف بالقضية الجزائرية ومُساعدة جبهة التحرّير كل هذا أغضب الفرنسيين الذين هددوا باحتلال تونس من جديد وتقويض استقلالها.

وما يمكن أن نلاحظه أن الفرنسيين لم يكونوا صادقين في منحهم الاستقلال لتونس وغير مقتنعين به بل الظروف هي التي اجبرتهم فرضت عليهم ذلك والمتمثلة في التنسيق بين الثورة الجزائرية والمقاومة التونسية وما يدل على هذه النية الشريرة فرضهم الحصار المالي والعسكري وعدم تطبيق اتفاقيات الاستقلال.

وبعد فشل العدوان الفرنسي على الساقية في تحقيق أهدافه ومبتغاه اتخذت الحكومة التونسية عدة قرارات بموجبها يتم منع تحرّك الجيش الفرنسي إلا برخصة لهذا أعد جنرالات الجيش الفرنسي خطة لإعادة احتلال البلاد التونسية وقد برمجت عملية أولى مخطط "دوزر Plan Dozer وأطلق عليها اسم "المحطب" و"المعول" Serpe et pioche برمجت ليوم 25 ماي 1958 من أهدافها حماية أمن الفرنسيين الموجودين بتونس وتمكين القوات الفرنسية المتواجدة بتونس بحرّية التحرّك وتحطيم قوات جيش التحرّير الجزائري. والملاحظ أن هذه الخطة لم تطبق وتم تعديلها سنة 1959 واعداد مخطط ثاني بالاعتماد على المخطط الأول وأطلق عليه اسم "عملية الممشاط" Operation rateau تعتمد على عنصر المباغتة وتعمل على تجنب إلحاق الأضرار بالمدنيين وكذلك بالنسبة إلى عناصر الجيش التونسي كان الهدف من العملية تحطيم قواعد جيش التحرّير الجزائري الموجودة خاصة بغار الدماء.

---

[361] - اندري بوتار، بورقيبة، تعريب ونشر الشركة التونسية لتوزيع، تونس 1986، ص177.

وقد رفضت الحكومة الفرنسية تطبيقها لأن الأجواء السياسية غير مناسبة وكذلك الطرف الدولي بعد تطور الموقف الأمريكي فتم التراجع عنها([362])

وواصلت القوات الفرنسية الموجودة بالجزائر إعداد مشاريع احتلال تونس حيث أعدت هيئة أركان الجيوش الفرنسية بقسنطينة في جانفي 1962 مشروع خطة عسكرية تستهدف كل من غار الدماء والقصرين بموجبها يتم القضاء على جيش التحرّير الجزائري واحتلال تونس وتم رفضها لأن الحكومة الفرنسية حسمت أمر استقلال الجزائر([363])

إندلعت بالبلاد التونسية مقاومة مسلحة ضدّ التواجد الفرنسي وآزرها الجزائريون بإعلانهم الثورة التحرّيرية.

وأمام هذه التطورات قرر الفرنسيون منح التونسيين استقلالا مؤقتا حتى يحققون النصر على الثورة الجزائرية ويحتلون البلاد التونسية من جديد ولتحقيق هذه الإستراتجية إتبع الفرنسيون سياسة المراحلّ حيث دخلوا مع التونسيين في مفاوضات سنة 1955 لفك الترابط بين المقاومة التونسية والجزائرية ومنع التنسيق والتعاون فيما بينهما وإنتهت بالاستقلال الذاتي لأن هذه الخطوة لم تكن كافية ولم تقنع التونسيون لهذا شرعوا في مفاوضات ثانية والتي إنتهت بإعلان الاستقلال التونسي في مارس 1956 وقد توهم الفرنسيون إن التونسيون سيتعاونون معهم ويمنعون الجزائريون من إدخال الأسلحة والإقامة بتونس لأن التعاون قد إزداد لأن الحكومة والشعب التونسي إقتنعوا بأن الفرنسيين لم يكونوا مقتنعين وصادقين في منحهم الاستقلال لتونس بل أن الظروف هي التي فرضت عليهم ذلك وعندما يحققون النصر على الجزائريين يقومون بإعادة إحتلال تونس من جديد ولهذا قرروا التعاون والتنسيق مع الجزائريين لطرد المستعمر الفرنسي من كامل المغرب العربي لتثبيت الاستقلال التونسي وإسترجاع الاستقلال الجزائري.

---

[362]- Goldreiguer, la frontière algéro pp 85, 86, 87

هلالي عبد الحميد،سكان سهول مجردة العليا وجبال خمير:بين تصفيةالاستعمار،وتواصل مع الثورة الجزائرية (1954-1962)، مجلة روافد، عدد 11 ص 28-29.

[363]- Ibid, p 87

5- **طرد المرضى من المستشفى البحرّية الفرنسية:**

مواقف الشعب التونسي وحكومته المؤيدة والمساندة لثورة الجزائرية "أغضب الجيش الفرنسي الذي اتبع طرقا وأساليب عديدة للانتقام منه بالاعتداءات والقتل والاختطاف والحصار وتدمير المنازل والتنكيل بالمرضى وطردهم من المستشفيات الفرنسية حيث قام بطرد أربعين مريضا تونسيا من مستشفى البحرّية الفرنسية بمنزل بورقيبة الذي يرتبط باتفاقية مع كتابة الدولة للصحة التونسية حيث يتكفل بمقتضاها بإيواء مرضى ولاية بنزرت. وقد امتنع المستشفى فجأة يوم العدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف عن مداواة المرضى الذين كانوا في حالة علاج ويتضح من تحلّيل أحوال المرضى الذين تقرر إخراجهم من بينهم بالخصوص من هو مصاب بدمل في الدماغ وبمرض السكر في حالة خطيرة تبلغ درجتها أربعة غرامات فاصل سبعين ومن هو مصاب بشلل بالغ وبضعف فادح ناتج عن نزيف شديد كما أن من بينهم مريضة أدخلت المستشفى بكسر متوقع في عظم الرأس.([364])

وقد قامت السلطات التونسية بتحويلهم إلى مستشفى بنزرت والتضامن معهم قام وفد من الاتحاد القومي للنساء التونسيات بزيارتهم واستطاع معاينة الحالة الخطيرة التي عليها أغلبية المرضى وبالخصوص خمسة مرضى من بينهم امرأتان.([365]) هذا ما أظهر أن الفرنسيين لم يعيروا أي اهتماما إنسانيا في معاملتهم حيث كانوا لا يفرقوا بين الهدف المدني والعسكري وما إقدامهم على طرد المرضى وهم في حاجة ماسة إلى المعالجة إلا دليل على وحشيتهم وعدم إنسانيتهم.

---

[364] - العمل، ع 724، 19 فيفري 1958، مستشفى البحرّية الفرنسية يطرد أربعين مريضا، ص3.

[365]- نفسها، ع 727، 22 فيفري 1958، وفد نسائي يزور المرضى المطرودين، ص1.

III- على المستوى الأمنــي:

1- الجوسسة

كانت المواقف التونسية الداعمة للثورة الجزائرية سببا في الاعتداءات الفرنسية المتكررة على الجمهورية التونسية حكومة وشعبا حيث فرضت الحصارالإقتصادي والمالي والعسكري وتنكرت للاتفاقيات ولم تكتف بهذا بل زرعت شبكة جوسسة في كامل التراب التونسي لتخريب الاستقلال.

وفي هذا الإطار تمكنت الحكومة التونسية من اكتشاف خيوط شبكة الجوسسة تدعى فرع "ماجينا" وهي تابعة لمصلحة جمع الوثائق. والجوسسة الملحقة برئاسة الحكومة الفرنسية المتركبة من:

1- قسم الجوسسة المختصة ورئيسها المباشر الكومندان كونتي بول مستشار عسكري في السفارة الفرنسية بتونس وله الحصانة الدبلوماسية ومساعده الأول القبطان جوفري ضابط الشؤون العسكرية الإسلامية المكلف بالبترول والشرق الأوسط والقضايا الليبية له الحصانة الدبلوماسية والمساعدون الآخرون دودراي ريمون، شبوى، وبامبلوموس، شلافير قابطه مكلفون بقضايا السياسية التونسية والجزائرية ولهم الحصانة الدبلوماسية ولكل قباطنان أعوانًا في مختلف نواحي الجمهورية التونسية ولهذا القسم اتصالات متينة بأقسام مماثلة بروما والجزائر وطرابلس علاوة على باريس.

2- قسم الاستعلامات بالسماع وسرقة المكالمات الهاتفية والاتصالات الهاتفية وبالتلغراف والتيلكس والرسائل العادية.

الرئيس المباشر: الكومندان الاحتياطي درّة الشايب جزائري الأصل وملتجئ بالسفارة الفرنسية ومساعدان بيركتي بيار" وإسماعيل القلاتي وهما أعوان عاديون والفنيون الفرنسيون في البريد وفي المركز نهج انقلترة الرئيس بروسون مساعدوه، قيبودو ريشارد فقنيار قندولو وفنيون مختصون في المكالمات الهاتفية.

3- مركز فرحات حشاد: لاكاز، مونتاني واتلان مختص بالتلغراف والتيلكس وباتر مختص بفتح الرسائل وهيميريا.([366])

ولكشفها أمام الرأي العالمي عقد الطيب المهيري كاتب الدولة للداخلية ندوة صحفية وتلا نص التصريح الرسمي" لقد اكتشفت مصالح الأمن الوطني والبريد قضية خطيرة تتمثل في إجرام بعض الموظفين الممارسين لمهامهم ومن جملة مرتكبي هذه الجرائم موظفون فرنسيون دخلوا الإدارة التونسية تحت غطاء التعاون وبعنوان المساعدة الفنية وهم يتقاضون أجورهم من الحكومة التونسية. وهذه الأعمال الإجرامية فريدة من نوعها ومستوفية الشروط من الاتفاق الفني والدقة ونحن لا نعرف لها مثيلا في تاريخ الجوسسة والجوسسة المضادة أي في الميدان الذي لا تكاد المهارة فيه تجر إلى هذا النوع من الخسة، وفعلا فإن هؤلاء "السادة وأسيادهم لا يمارسون الجوسسة باختلاس الأخبار والاستعلامات فحسب بل يريدون الضرر بتونس والنيل من نظامها والقضاء على روح التعاون نفسها التي هي أساس سياستها، وإن الموظفين الفرنسيين بارتكابهم هذه الجريمة لا يقعون فقط في قبضة القانون إنهم دون شك متهمون بالنيل من أمن الدولة الداخلي والخارجي..."([367])

ومن خلال هذا التصريح نستنتج أن الحكومة التونسية أرادت وضع النقاط على الحروف حول تعاونها الفني مع فرنسا في البريد والإتصالات السلكية واللاسلكية الذي أصبح متهما بالجوسسة لا يخدم المصلحة التونسية وإنما يسعى لشل الاستقلال وبث الفوضى والاضطراب.

وبعد هذا التصريح قال": لقد بذلت الشرطة التونسية مجهودات منذ أشهر للكشف عن هذه الشبكة وسعت لذلك منذ مدّة طويلة إذ تطلب منها صبرا كثيرا ومرونة وحذقا فالقضية ليست وليدة هذا الأسبوع وقد كشفت هذه القضية في بداية شهر جانفي منذ سنة 1957 عندما وضعت مصالح شرطتنا يدها على حلّقة

---

[366] - العمل، ع 1028، 11 فيفري 1959، شبكة جوسسة، ص1.
[367] - نفسها، ع 1028، 11 فيفري 1959، شبكة جوسسة ، ص1

أخرى من سلسلة الجوسسة في قضية الكومندان "النى" الفرنسي الذي كان المسؤول عن شبكة وبارح التراب التونسي ومكثت مصالح الشرطة ترصد مثل هذا النشاط لأنها متيقنة حسبما بلغتها من معلومات أن الفرنسيين مازالوا متمادين في نشاطهم السابق.

ومنظمة الجوسسة تعمل بتونس ومركزها في باريس تابعة لرئاسة الحكومة مباشرة واسمها العام "س.د.ا.س.ا" وترجمتها بالعربية مصلحة جمع الوثائق والجاسوسية المعاكسة وأما فرعها بتونس فهو يسمى "ماجينا" متفنن في الجوسسة العتيقة أو الحديثة وكان يسمى قبل الاستقلال في سنة 1956 المكتب المركزي للاستعلامات التونسية " ب.س.ر.ت" ولما استقلت تونس أصبحوا تابعين مباشرة لباريس و"ماجينا" منظمة يرأسها الكومندان كوسي ويساعده القبطان جوفري ضابط الشؤون العسكرية الإسلامية وهنالك مساعدون هم دودراي ريمون، شبوى، بامبلوموس وكلهم قباطنة ويعمل معهم ملحق قنصلي وهو شلافير ولكل واحد اختصاص فمنهم من هو مختص بالبترول وشؤون الشرق الأوسط والقضايا الليبية والقبطان جوفري والباقون مختصون في قضايا السياسة التونسية العامة والقضايا السياسية بالجزائر ولكل واحد أعوانه في مختلف أنحاء الجمهورية ولهذا القسم المختص بالجوسسة السياسية أجهزة متينة تربطها بروما والجزائر وطرابلس وكل هذا يجري وراء جدران السفارة الفرنسية وإلى جانب القسم سالف الذكر هناك قسم آخر مختص بسرقة المكالمات الهاتفية والتلغرافية من ناحية وبالتيلكس والرسائل العادية ويشرف على هذا القسم الكومندان الاحتياطي الشايب درة وهو جزائري الأصل وبلغ أكثر من خمسين سنة ويحسن اللغات العربية والتونسية والشلحة والفرنسية.

والقضية التي تهمنا هي قضية الموظفين الفرنسيين العاملين بكتابة الدولة للبريد والبرق والهاتف وقد تتبعتها مصالح الأمن منذ سبعة أشهر واهتدت إليهم وأنّهم يعملون لفائدة الجاسوسية وباتصال مع السفارة الفرنسية والقسم الثاني المسؤول عنه درّة الشايب.

وبدأت هذه الشبكة عملها منذ سنة 1947 في مقر الصليب الأحمر الفرنسي بنهج انقلترة حيث كانت تختلس المخابرات والمكالمات ثم انتقلت في شهر جويلية 1955 إلى ثكنة القصبة ثم إلى السفارة الفرنسية وسميت مصلحة "ز" واتخذت لها مقرا بالطابق الثالث من السفارة.

وبدأت المصلحة "ز" وأشغالها بصفة منتظمة وتستغرق عمليات الاختلاس من الساعة الثامنة صباحا حتى الساعة العاشرة ليلا ويساعد درّة الشايب في عمله من الصباح حتى المساء المسمى "ركتي بيار" وإسماعيل القلاتي ومعهم أعوان آخرون.

ويهتم بخيوط الهاتف والتلغراف والتيلكس وهي آلات إرسال توجد في الولايات والسفارات التونسية بالخارج ومتصلة مباشرة برئاسة الجمهورية وكتابة الدولة للداخلية تتلقى بواسطتها الحكومة المراسلات العاجلة وتوجد التعليمات العاجلة أيضا والمراسلات العادية أي الرسائل التي توجه عن طريق البريد ووسائلها بسيطة: وسيلة ازدواج الخطوط وهي بسيطة في حد ذاتها إذ يكفي أن يركب خط تليفوني على الخط الأصلي وهكذا تسمع المكالمة في نفس الوقت بالسفارة الفرنسية وبين الأشخاص المعنيين وجهاز كامل أشرف على ضبطه فنيون مضطلعون وهي تتوزع على مركزين أحدهما بنهج انقلترة في مقر البريد والثاني في مقر البريد بالقصبة".[368]

ومركز نهج انقلترة يتواجد فيه فنيون فرنسيون انتدبتهم الحكومة التونسية وهو مكلفون بإصلاح أجهزة الهاتف وتوضيح المكالمات وهم رئيس بروسون ومساعدوه قيبودو وريشارد، ففنيار، قندولو وبروسون هو الذي خلق هذا الجهاز المحكم لاختلاس جميع أنواع المراسلات البريدية والجهاز يسمى بالفرنسية "كوندستور" وبمركز القصبة فنيان هما لاكاز ومونتابني.

368 - العمل، ع 1028، 11 فيفري 1959، شبكة جوسسة.ص1

وأما التلغراف والتيلكس فقد اختص فيهما "اتلان" وهو مفتش بريد وكل تلغراف رسمي هام وكل مخابرة بالتيلكس تصل حتما للسفارة الفرنسية.

وتجلب للسفارة الفرنسية كل الرسائل الحكومية أو غيرها التي تكسي أهمية بينة وتفتح بواسطة أساليب خاصة وتؤخذ منها صور وتترجم إذا بالعربية والمختص بها هو "باتز" وهيميريا"([369]). والملاحظ أن فرنسا استغلت التعاون على مستوى الإتصالات السلكية والاسلكية والبريد لزرع شبكة جوسسة على المكالمات الهاتفية حيث تم سرقتها والتنصت عليها وتحويلها للسفارة الفرنسية وخاصة الواردة من الرئاسة والداخلية والدفاع ولم يكتفوا بهذا بل يحولون الرسائل الهامة إلى السفارة الفرنسية حيث يتم فتحها وقراءتها ولهذا قررت الحكومة التونسية إيقاف هذه الشبكة وتحويلها إلى العدالة بتهمة النيل من أمن الدولة.

وفي هذا الإطار أذاعت وكالة الأنباء الفرنسية تبريرات يوم 10 فيفري 1959 مستمدّة من الأوساط المأذونة بباريس حول جريمة التجسس التي ارتكبها بعض الموظفين الفرنسيين بتونس في الإدارة التونسية حيث بررت عملهم واعتبرته عملا وطنيا نقتطف منها ما يلي "تلاحظ الأوساط المأذونة باريس أن فرنسا لم تحاول أبدا التدخل بأنه صورة من الصور في شؤون تونس ولإلحاق ضرر ما بها أو النيل من نظامها ولكن الوضع في تونس غير عادي فالثورة الجزائرية تجد مأوى لها هنالك وفرقها العسكرية تتكون وتنتظم وتتسلح في البلاد التونسية وتستطيع تبني الهجومات على التراب الجزائري ... وفي صورة ما إذا استطاع بعض الرعايا الفرنسيين التقاط معلومات عن نشاط الثوار الجزائريين فإن ذلك لا يعدو عن كونه شعورا وطنيا مشروعا لأرواح عدائية إزاء تونس ...ومهما يكن فإن السلطات التونسية بحرّمانها حتى الآن المعتقلين من وسائل الدفاع تتحمل مسؤولية..."([370])

---

369 - نفسها، مؤتمر صحفي، ص4.

370 - العمل، اعتراف واختلاف أعذار، ص4.

ونلاحظ من خلال هذا التعليق أن فرنسا تبرر هذه الجريمة وتعتبرها عملا وطنيا وبطوليا موجها ضدّ الثوار الجزائريين الذين يشنون هجمات عسكرية ضدّ الوجود الفرنسي بالجزائر و في الآن ذاته تعتبره حقا مشروعا للفرنسيين ويظهر في التبرير تناقضا أن الجوسسة موجهة ضدّ الجزائريين وفي الواقع نجدها موجهة أيضا ضدّ الرئاسة التونسية والداخلية والدفاع والخارجية بسرقة المكالمات والرسائل.

وعلقت جريدة "الزهرة " عن شبكة التجسس الفرنسية والتي تعمل باتصال مع سوستال وتجسس على المنظمات القومية والدوائر الحكومية وجبهة التحرّير والجيش التحرّير الجزائري وانتقدت في الآن نفسه موقف الحكومة الفرنسية الذي أرجعته إلى وجود الجزائريين بتونس.([371])

أدان رئيس بورقيبة أيضا في خطابه" موقف الصحافة الفرنسية المدافعة عن هذه الخساسة وأعرب عن أسفه لهذا التهور الأخلاقي الإنساني لدى الفرنسيين سواء أصحاب مسؤوليات أو أعوانهم.

وذكر بأن الجوسسة لم تكن مقصورة على محلّات الجزائريين حيث تم ربط مراكز الجزائريين بنهج الصادقية ومساكنهم بل حتى اتصالات والمسؤولين التونسيين وكتابة الدولة للدفاع مع الرئاسة".([372]) وقد فنّد الرئيس بورقيبة دعاية الصحافة الفرنسية التي قالت أن الجوسسة مقتصرة على الجزائريين بل شملت كذلك الرئاسة والداخلية والدفاع وسفارات التونسية بالخارج. وتفند الجريدة الإدعاءات والسخافات الفرنسية حول شبكة الجوسسة التي تتجسس على المنظمات القومية والدوائر الحكومية التونسية وضيوف تونس الأخوة الجزائريين وهذا العمل الجبان يتنافى مع الاستقلال والسيادة التونسية.

وفي هذا السياق عقد مجلس الوزراء الفرنسي اجتماعا ودرس تطور العلاقات التونسية الفرنسية وصدر بلاغ "لقد أحاط وزير الخارجية المجلس علما

---

[371] - الزهرة، ع 61، سلسلة الجديدة، 11 فيفري 1959، شبكة التجسس، ص2.
[372] - العمل، ع 1030، 13 فيفري 1959، حديث بورقيبة، ص1و3.

بتطور العلاقات بين تونس وفرنسا إثر اعتقال بعض الرعايا الفرنسيين وذكر بأن المساعدة التي تقدمها تونس لجبهة التحرّير تخلق وضعا غير عادي ومخالفا للقانون الدولي."

وقد علق وزير الأخبار الفرنسي على هذا البلاغ قائلا " إن وزير الخارجية قد استنتج أن مساعدة تونس للثوار الجزائريين هي مصدر جميع الحوادث التي تقع وتفسد العلاقات التونسية الفرنسية".([373]) وما يمكن ملاحظته أن الفرنسيين يرجعون أسباب الحماقات التي يرتكبوه بتونس إلى تواجد الأخوة الجزائريين وتناسوا أن تونس دولة مستقلة يحق لها استقبال من تشاء على أراضيها.

وتحدث وزير الخارجية الفرنسي أيضا أمام لجنة الشؤون الخارجية عن قضية الجوسسة بالقول "إن الوضعية غير عادية التي توجد بها تونس لا بد أن يحمل بعض الفرنسيين - بوازع وطني- على القيام بالأعمال وتحمل الأخطار نظرا لأن الحكومة التونسية لم تأخذ احتياطاتها الضرورية إزاء وجود عناصر من جبهة التحرّير الجزائرية بأرضها وهذا هو السبب الرئيسي للأزمة الحالية".([374]) ويبرر الوزير الفرنسي الجوسسة ويعتبرها حقا مشروعا والجواسيس الفرنسيون يعتبرهم وطنيين يقومون بالدفاع على فرنسا ضدّ تواجد جبهة التحرّير الجزائرية وجيش التحرّير الجزائري المتواجد بتونس والذي يهدد التواجد الفرنسي بالجزائر.

نلاحظ مما سبق ذكره إن الحكومة الفرنسية استطاعت زرع شبكة تجسس بالبلاد التونسية وجندت لها الفرنسيون اللذين قدموا في إطار التعاون الفني بالبريد والإتصالات لتجسس على الحكومة التونسية والمنظمات القومية وجبهة التحرّير الوطني وجيش التحرّير الجزائري.

وتهدف من كل هذا إلى تخريب الاستقلال التونسي وزرع الفوضى والإضطرابات والتصدى لجبهة التحرّير وجيش التحرّير المتواجدين بتونس بإضعاف نشاطاتهم وكشف مخططاتهم لهزمهم في المعركة وقد إستطاعت

---

[373] - نفسها، مجلس الوزراء الفرنسي، ص1و4.

[374] - العمل ، ع 1031، 14 فيفري 1959، تصريحات وزير الخارجية الفرنسي، ص 1و4.

الحكومة التونسية إفشال هذه المخططات بكشف هذه الشبكة وفضحها أمام الرأي العام الداخلي والخارجي.

2- استهداف الجالية التونسية بالمهجر:

تعاطفت الجالية التونسية بفرنسا والجزائر مع الثورة الجزائرية ولهذا أأصبحت هدفا للإعتداء على أفرادها بالسجن والاعتقالات والقتل وتحطيم محلّاتهم التجارية بالطرد من فرنسا والجزائر.

أ- فرنـــــسا:

تتواجد جالية تونسية كبيرة بفرنسا تربطها علاقة وثيقة مع الجزائريين وعند اندلاع الثورة الجزائرية تضامن التونسيون بفرنسا مع الجزائريين وساندوهم ولهذا أصبحوا محلّ تتبع من الشرطة الفرنسية والمنظمة السرية وأعلنت عليهم حرب لا هوادة فيها حيث ألقي القبض يوم 21 ماي 1957 على شابين تونسيين هما عبد الرحمان الحمّداني وعبد المجيد الحمّداني بتهمة التعاون مع الثوار الجزائريين.([375])

وأوقفت الشرطة الفرنسية بباريس المحامي التونسي عبد المجيد شاكر بسبب تطوعه للدفاع عن بن بلة وصحبة ومنعته من مقابلتهم وحيث حمل معه رسائل من القيادة الجزائرية تستشيرهم حول المفاوضات ووجهت له تهمة تآمر على أمن الدولة.([376])

وتواصلت الاعتقالات التونسيين المقمين بباريس حيث تم إلقاء القبض على التاجر التونسي محمد مالك حسين بفرنسا يوم 9 فيفري 1957 مع مجموعة من الجزائريين بتهمة المشاركة في أعمال جبهة التحرّير الوطني الجزائرية ومنذ ذلك الحين وهو رهين السجن تحت طلب قاضي التحقيق والتهمة الموجهة إليه هي استضافة الثوار الجزائريين بباريس وإيواؤهم ([377])

---

[375] - نفسها، ع 509، 12 جوان 1957، اعتقال شابين تونسيين بفرنسا، ص3.

[376] - العمل ، ع 535، 13 جويلية 1957، توقيف عبد المجيد شاكر بباريس، ص1.

[377] -الاستقلال، ع 101، 4 أكتوبر 1957، القبض على مواطن تونس بفرنسا، ص 1و2.

وفي هذا السياق أيضا أصدرت السفارة التونسية بباريس بلاغا يوم 16 مارس 1958 عن وضعية التونسيين " إن مدير جامع باريس رفض السماح بإقامة صلاة جنازة على جثمان مواطن تونسي مات ميتة طبيعية وبأن السلط المسؤولة هي التي أشارت إلى مدير المؤسسة بالرفض.([378])

والملاحظ أن التونسيين المقيمين بباريس يتعرضون إلى معاملة قاسية من قبل الشرطة ولهذا غادر حوالي مائة مواطن تونسي باريس راجعين إلى تونس وتؤكد الأوساط المطلعة بتونس بأن حركة المغادرة التونسيين لفرنسا ستستمر وتتفاقم.([379])

وتعرضت القنصلية التونسية بباريس ومرسيليا إلى الاعتداءات حيث هاجم جمع من المتظاهرين الفرنسيين يوم 14 ماي 1958 على الساعة السابعة مساء مقر القنصلية العامة التونسية بباريس مرسيليا ونتج عن ذلك أضرار مادية بداخل المكاتب القنصلية.([380])

وفي هذا الإطار أيضا انظم إلى جبهة التحرّير الجزائرية بفرنسا عدد من الطلبة والتجار والعمال التونسيين عن طواعية أو بإيعاز من الحزب الحرّ الدستوري التونسي ومن بينهم الطالبان الشاذلي بوزكورة عضو في مكتب اتحاد طلبة شمال إفريقيا المسلمين للسنة الجامعية 1958- 1959 كامين مال مكاف بالمطعم حيث تعرف عن طريق زميله الهادي البكوش على أحد أعضاء جبهة التحرّير الجزائرية رابح بوعزيز الذي يحمل اسمه الحرّكي قاصي سعيد وتوطدت العلاقات بينهما حيث اقترح عليه ذات يوم القيام بعمل سري ودقيق لفائدة جبهة التحرّير يتمثل في مسك جذاذات المناضلين وتحلّيلها بصفة مستمرة على ضوء المعلومات التي يقدمها له كل اسبوع.

---

[378] - العمل، ع 746، 18 مارس 1958، بيان سفارة تونس بباريس، ص1.

[379] - نفسها، مغادرة مائة تونسي لفرنسا، ص1.

[380] - نفسها، ع 795، 15 ماي 1958، المتظاهرين هاجمون قنصلية تونس بباريس ومرسيليا، ص3.

والملاحظ أن هذه الجذاذات تحتوي على كل المعلومات المتصلة بقيادة الجهة بكل من الجزائر وفرنسا (إسم، اللقب، تاريخ الولادة ومكانها، الإسم الحرّكي والعنوان القار، العنوان المنقول، المهمات التي اضطلع بها والموكولة إليه...) وتقوم الجبهة باستغلالها في نشاطاتها فوق التراب الجزائري والفرنسي([381])

ومن هذا المنطلق ضربت فرنسا رقابة شديدة على التجار والطلبة والعمال التونسيين لهذا احتاط بوزكورة ولم يخف هذا الصندوق في بيته بل كان يحمله وينقله من بيت على آخر لدى زملائه وأمام نجاحه في مهمته تعرف أيضا إلى حفيظ كرمان الذي طلب منه مساعدته في الحصول على جوازات سفر تونسية ولهذا تدخل لدى الهادي البكوش الذي استطاع إقناع السفير التونسي بباريس محمد المصمودي الذي مكنهم من بعض الجوازات التي تم استخدامها من قبل طلبة وعمال ومناضلي جبهة التحرّير الجزائرية بأوروبا([382])

وفي هذا السياق كانت للطالب المنجي بن حميدة علاقات مع محمد الحربي وعزيز ميلود حمّداني وغيرهم من رموز الثورة الجزائرية داخل مقر اتحاد طلبة شمال إفريقيا المسلمين. وفي ديسمبر 1958 قامت الشرطة الفرنسية بتشديد الرقابة على الشاذلي بوزكورة وقامت بتفتيشات ولم تجد الصندوق الذي تركه لدى زميله البشير سالم بالخير وقد سافر بوزكورة إلى ألمانيا حيث التقى حفيظ كرمان وعند رجوعه وجد بعض الجزائريين في البيت لنقل التعليمات وفي أثناء ذلك توصلت الشرطة الفرنسية إلى عنوانه نهج أليزيا Alesia بالدائرة 14 قرب محطة بورت دوريان Port d’orleans فتمت محاصرته واقتياده إلى مصالح الشرطة بوزارة الداخلية صحبة صديقه الهادي البكوش والذي أفرج عنه فيما بعد بينما خضع بوزكورة طيلة اسبوع كامل للإستنطاق والتعذيب والإستفزاز ثم قامت بتحويله على سجن الصحة بباريس حيث بقي لمدّة سنة كاملة دون محاكمة ثم قررت هيئة

---

[381] - بن يوسف عادل، النخبة التونسية والحرّكة الجزائرية (1927-1962)، المجلة المغاربية، ع109، زغوان 2003، ص 19، 20

[382] - نفسها

المحكمة طرده من التراب الفرنسي في ظرف لا يتجاوز الشهر مع تغريمه بخمسين الف فرنك وتمت مقايضته فيما بعد في صفقة تبادل الجواسيس الفرنسيين بالأسرى والمعتقلين.([383])

وفي هذا الإطار أيضا تم في يوم 19 فيفري 1959 إيقاف أربعة طلبة تونسيين من قبل الشرطة الفرنسية استنادا إلى تقارير مصلحة الإستخبارات التي اتهمتهم بالتعامل مع جبهة التحرّير الجزائرية فأودعوهم سجن الصحة بباريس.([384])

لهذا قام الصادق المقدم كاتب الدولة للخارجية التونسية بمساع لدى السفارة الفرنسية بتونس لإطلاق صراح الطلبة الأربعة والتاجر التونسي الذين ألقت عليهم السلطات الفرنسية القبض بتهمة مساعدة جبهة التحرّير الجزائرية.([385])

وأخبرت أيضا جريدة العمل بأن السلطات الفرنسية ألقت القبض بباريس على أربعة طلبة تونسيين آخرين وتاجر آخر يشتغل بالتجارة بنيس بتهمة مساعدة جبهة التحرّير الجزائرية.([386])

اتفقت تونس وفرنسا على تبادل المساجين السياسيين بينهما ولهذا أطلقت السلطات الفرنسية سراح أربعة وعشرين مواطنا تونسيا من السجون الفرنسية ووجهت لهم تهمة التعاون مع جبهة التحرّير الجزائرية وبالمقابل أطلقت تونس خمسة عشر جاسوسا فرنسيا من شبكة "ماجينا" وقد وصل عدد من المساجين التونسيين إلى تونس وهم محمد بن علي ومحمد العربي القروي الشريف والشاذلي بن علي بو عزيزة وعبد المجيد والشاذلي الرياح وقد قضى معظمهم مدّة تتراوح بين عام وعامين في السجون الفرنسية في باريس وليون وغيرها من المدّن الفرنسية ([387])وقد تعرض أيضا عدد من التونسيين المقيمين بفرنسا إلى عمليات

---

[383] - بن يوسف، المرجع السابق، ص 22، 23.
[384] - نفسه ص 22
[385] - العمل 1038، 21 فيفري 1959 مساعي الصادق المقدم ص 1
[386] - نفسها، ع1040 23 فيفري 1959، اعتقال الطلبة والتاجر ص 1
[387] - نفسها، 1235، 13 أكتوبر 1959، إطلاق سراح موطنين تونسيين، ص3.

مداهمة تفتيش واستفزاز يوم 14 ماي 1960 حيث فوجئت الجالية التونسية المقيمة بباريس بالشرطة الفرنسية يشن حملة واسعة استغرقت ساعة.([388])

وشنت الشرطة الفرنسية بمرسيليا أيضا حملة مداهمة لمنازل التونسيين حيث تم القبض على عزيز الجزيري وقدور الملى وتم نقلهم إلى محافظة الشرطة.وتواصلت الحملات حيث قامت الشرطة الفرنسية بحملة مداهمات أخرى يوم الثلاثاء 1 جوان 1960 ضدّ الجالية التونسية المقيمة بفرنسا.([389])

وفي إطار الحقد على كل ما يرمز لتونس تم الاعتداء على دار تونس بالحي الجامعي بباريس حيث سمع في الساعة الثانية عشرة وأربعين دقيقة من صباح يوم 14 أوت 1961 انفجار عنيف جدا في الحي الجامعي بباريس وبعد بحث وتدقيق تبين أن شحنة من البلاستيك انفجرت في المحلّ عدد 94 شارع جوردان بباريس أمام الجناح التونسي وقد أحدث الانفجار أضرارا مادية وقد وضعت القنبلة إلى سارية بجانب المدخل الرئيسي فتكسر جانب من هذا الباب وتهشم زجاج نوافذ الواجهة وألصقت بالسارية الأخرى رسائل للمنظمة السرية "منظمة غلاةالاستعمار الفرنسي" وعندما قدمت الشرطة الفرنسية أخبروا من طرف الطلبة بأنهم شاهدوا رجلين قفزا من على سياج الجناح وقد أمكن العثور على هذين المشبوه فيهما ولكن تم إطلاق سراحهما في الحين.([390])

نلاحظ أن الشرطة والغلاة اتفقوا على الإعتداء على التونسيين وكل ما يرمز لهم بالتنكيل بهم لأنهم ناصروا وأيدوا إخوانهم الجزائريين.

وتحدث محمد المصمودي في ندوته الصحفية عن اضطهاد التونسيين بباريس حيث قال مما يزيد في دهشتنا أن نظام التعسف والإذلال لا يوجد في بنزرت

---

[388] - العمل ، 1426،، 22 ماي 1960، حملة ضدّ اتهامات للجالية التونسية، ص1.

[389] - نفسها، ع1434، 2 جوان 1960، مدّاهمات، ص 4

[390] - نفسها، ع 1809، 15 أوت 1961،انفجار شحنة من البلاستيك أمام دار تونس بالحي الجامعي بباريس،ص1و6

فحسب بل في باريس فقد تم قتل تونسيين في ليون وفجرت قنابل بلاستيك وتكررت الأعمال العدوانية.([391])

نظمت جبهة التحرّير الجزائرية مظاهرات بباريس يوم 17 أكتوبر 1961 احتجاجا على الإجراءات العنصرية والتعسفية والقمعية المسلطة على الشعب الجزائري والعمال الجزائريين بباريس وقد شارك فيها التونسيون المقيمون بفرنسا للتعبير عن تضامنهم مع إخوانهم الجزائريين ولهذا عمدت قوات الشرطة الفرنسية إلى اعتقال عدد من المواطنين التونسيين وقد أساءت الشرطة الفرنسية معاملة المعتقلين التونسيين ولا تزال تحتفظ ببعضهم في السجون بينما أطلق سراح البعض الآخر إثر تدخل قنصل تونس بباريس.([392])

ونظرا لهذه الظروف المأسوية عقد المواطنون التونسيون المقيمون بفرنسا اجتماعا للتشهير بسياسة التعسف والاعتقالات المسلط عليهم وإلفات نظر الرأي العام إليهم وأصدروا البلاغ التالي: " عقدت هيئة التونسيين المقيمين بفرنسا اجتماعا عاما يوم 20 أكتوبر 1961 درست خلاله وضعية التونسيين التي أصبحت لا تطاق من جراء الإهانات والإيقافات التي يتعرض لها التونسيون من طرف السلطات الفرنسية ولهذا تذكر الهيئة بأنه على الرغم من الاحتجاج الذي رفعته إلى السلطات المسؤولة فإن البوليس الفرنسي لم يكف عن مطاردة التونسيين وإيقافهم في الأيام الأخيرة. وإن في سلوك البوليس الفرنسي ضدّ الطلبة والعمال التونسيين ما يدل على الطابع العنصري الذي أصبحت تتصف به عمليات المداهمة والاعتقال التي تقوم بها الشرطة الفرنسية ضدّ أبناء الشمال الإفريقي مهما كانوا..."([393])

وفي إطار سياسة القصاص تمت معاقبة الجالية التونسية المقيمة بفرنسا على مواقفها وتأييدها للثورة الجزائرية حيث قامت المنظمة السرية المسلحة بالاعتداء

---

391 - نفسها، ع 1819، 25 أوت 1961، ندوة صحفية لمحمد المصمودي، ص 1و6.

392 - العمل، ع 1865، 19 أكتوبر 1961، الشرطة الفرنسية تعتقل عدد من التونسيين في باريس، ص 1.

393 - نفسها، ع1870، 25أكتوبر1961، التونسيون المقيمون بباريس يشهرون بأعمال التعسف والإيقاف ضدّهم،ص6

على متجرين يملكهما تونسيون بباريس حيث انفجرت يوم السبت 9 ديسمبر 1961 مساء شحنة من البلاستيك في شارع لاهيشات بباريس وألحق هذا الانفجار أضرارا مادية جسيمة فالمتجر الأول مختص ببيع المواد الغذائية والثاني متجر خاص ببيع المواد الشرقية.([394])

كما اعتدت المنظمة السرية المسلحة الفرنسية على القنصلية الشرفية لتونس بروكسيل بالبلاستيك وذلك في الليلة الفاصلة بين يومي 3و4 جانفي1962 وكان الانفجار شديدا إلى درجة أنّه أحدث ضجة في السكان المجاورين للقنصلية وتسبب في تحطيم زجاج نافذة مكتب القنصل الشرفي لتونس وعثر داخل المكتب على علبتين تحملان إشارة المنظمة الإرهابية.([395]) قامت الحكومة التونسية بجهود لإطلاق سراح المساجين التونسيين بفرنسا حيث أبرمت اتفاقا مع فرنسا لتبادل المساجين وبموجبه سيتم إطلاق سراح عشرة تونسيين متهمين بالتعاون مع جبهة التحرّير الجزائرية وبالمقابل تطلق تونس عشرة فرنسيين.([396])

وفي هذا الإطار وصل الفوج الأول من المساجين السياسيين إلى تونس ويتركب من عز الدين زبيس الذي حُكم عليه بعشر سنوات سجنا وقد قضى منها أربع سنوات والثاني البشير الخذاري المحكوم عليه بخمس سنوات سجنا وقضى منها سنتين.([397])

وصل أيضا إلى تونس الفوج الثاني من المساجين المتعاطفين مع الثورة الجزائرية وعددهم تسعة على الساعة الخامسة والنصف من مساء يوم 16 فيفري 1962 قادمين من مرسيليا على متن باخرة استرال وهم العربي بن يوسف البالغ من العمر خمسة وعشرين سنة وألقي القبض في شهر مارس 1961 وحكم عليه بسنتين سجنا والصادق بو خريض البالغ من العمر سنة وعشرين سنة ألقى عليه القبض في سنة 1960 وحكم عليه بسنتين سجنا ومحمد الغربي البالغ من العمر

---

[394] - نفسها، ع 1913، 14 ديسمبر 1961، المنظمة السرية تنسف متجرين على ملك تونسيين بباريس، ص1.
[395]- العمل، ع 1932، 5 جانفي 1962، اعتداء بالبلاستيك على القنصلية التونسية، ص 1
[396] - نفسها، ع 1965، 13 فيفري 1962، اتفاق حول تبادل المساجين ص 1
[397]- نفسها، ع 1967، 15 فيفري 1962، عودة الفوج الأول من المعتقلين السياسيين ص 1، 2

ثلاثة وعشرين سنة والقي عليه القبض في شهر فيفري 1961 وحكم عليه بخمسة عشر شهرا سجنا.

ومحمد الخيري البالغ من العمر اثنين وثلاثين عاما وألقى عليه القبض في أفريل 1961 وحكم عليه بخمسة عشر شهرا سجنا ومحمد المسعودي البالغ من العمر واحدا وثلاثين عاما وحكم عليه بخمسة عشر شهرا سجنا والهادي فوناس البالغ من العمر ستة وعشرين سنة ألقي عليه القبض سنة 1960 بستراز بورع. وحكم عليه أربع سنوات سجنا ومنصور إنخاك البالغ من الغمر اثنين وعشرين عاما والمحكوم عليه بخمسة عشرة شهرا وكمال العروسي البالغ من العمر تسعة وثلاثين عاما المعتقل منذ سبتمبر 1960 والمحكوم عليه بثلاث سنوات والملاحظ أن هؤلاء المعتقلين السياسيين التسعة قضوا مدّة كبيرة بسجون لا سانتي واستراز بوزرع وتولوز ومريسليا.([398])

ب- الجزائر:

تقيم بالجزائر جالية تونسية تمارس التجارة وقد تعاطفت مع الثورة الجزائرية وساندتها لهذا تعرضت إلى اعتداءات من طرف الشرطة الفرنسية والمعمرين والمنظمة السرية حيث تعرضوا للإعتقال والسجن والقتل وتحطيم متاجرهم بسبب تضامنهم وتأييدهم للثورة الجزائرية.

ومن منطلق الأخوة التونسية الجزائرية بعثت الجالية التونسية بالجزائر برسالة احتجاج شديدة اللهجة إلى الحكومة التونسية إثر اعتقال المجاهدات الجزائريات جاء فيها "إن الجالية التونسية بالجزائر تطالب الحكومة التونسية بمنع القوات الاستعمارية من اتخاذ الثكنات التونسية مراكزا لاعتقال المجاهدين والمجاهدات الجزائريات. إن بقاء الأرض التونسية المستقلة كقاعدة حربية تستقر بها الجيوش الاستعمارية وتمر منها إلى البلاد الجزائرية لمحاربة إخواننا الجزائريين أمر يمس بكرامة كل تونسي مثلما يمس بصلة الأخوة الدينية والجنسية واللغوية التي تربطنا بالشعب الجزائري العريق مثلما يأباه علينا مبدأ المقاومةالاستعمارية في أي ناحية كان وفي أي بلد كان إن حجز البنات الجزائريات المسلمات المجاهدات بمنوبة التي هي ثكنة تونسية فوق الأرض التونسية يمثل اعتداء صريحا على السيادة التونسية مثلما هو اعتداء فوق أرضنا على بنات الجزائر المجاهدة إننا نشهر بهذا العمل المتوحش الذي تقوم به السلطات الفرنسية المتوحشة ونعتبر أن هذا العدوان فوق أرضنا هو اعتداء علينا ومن حقنا رد العدوان أننا نطالب الحكومة التونسية أن تجعل حدا لتحرّك

---

[398]- العمل ع 1969، 17 فيفري 1962، تسعة معتقلين تونسيين يعودون من فرنسا إلى أرض الوطن، ص 6

الجيوش الفرنسية فوق أرض البلاد التونسية حالا حتى تنتهي المحادثات الجارية بإجلائهم جميعا عن بلادنا بأي طريقة يريدها المستعمر سواء بالتي هي أحسن أو بالقوة كما نطالب الحكومة التونسية بمنع القوات الفرنسية من اتخاذ البلاد التونسية مركزا لاعتقال المجاهدين الجزائريين وبنات الجزائر المجاهدات وكذلك بمنع تصويب نيران المدفعية الفرنسية لمحاربة إخواننا المجاهدين الجزائريين وإننا نطالب بهذا ونحن متأكّدون من عزم الحكومة التونسية في هذا الشأن وبذلك تتمكن من دفع التضامن القومي التونسي الجزائري من طور القول إلى طور العمل وا مع المجاهدين في سبيل الحرية، والسلام، الجالية التونسية بالجزائر".([399])

نلاحظ أن الجالية التونسية المقيمة بالجزائر تحرّكت وقامت بمساعي لدى الحكومة التونسية لتمنع الجيش الفرسي من استعمال التراب التونسي والقواعد والمراكز لشن إعتداءاته على الشعب الجزائري واستنكرت كذلك اعتقال الجزائريات في ثكنة منوبة وطالبت الحكومة التونسية بالتدخل لوضع حدًا لهذه التجاوزات.

وفي هذا الإطار أيضا شارك التجار التونسيون بالجزائر أخوانهم الجزائريين في الإضراب الذي دعت إليه جبهة التحرّير الوطني الجزائرية إثر عرض القضية الجزائرية على مجلس الأمن في جانفي 1957 ولهذا صبت الإدارة الفرنسية جم غضبها عليهم حيث تم الاعتداء عليهم وعلى محلّاتهم التجارية ونلمس ذلك من الرسالة التي أرسلوها إلى الحكومة التونسية يستنجدون بما جاء فيها " باسم التجار التونسيين بالجزائر نلفت أنظاركم إلى ما ارتكبته السلطات الفرنسية بسوق أهراس ضدّ المغازات التونسية التي كانت موصدة والتي تم فتحها عنوة بعد تحطيم الأبواب ووضعت البضاعة تحت تصرف العموم.([400])

وواصلت الإدارة الفرنسية اعتداءاتها على التونسيين بالجزائر العاصمة الذين بعثوا برسالة يستغيثون بالحكومة التونسية لتتدخل ولتضع حدا لهذه الاعتداءات نصها: " نلفت أنظار الرأي العام التونسي عامة والحكومة التونسية بصفة خاصة إلى الحالة التي نقاسيها بالجزائر فزيادة على التعديات وتحطيم محلّاتنا قد أخذونا قهرا وتحت تهديد البنادق لرفع المزابل من الشوارع الجزائرية أيام الإضراب مع الضرب المبرح والإهانات التي لم يتحملها بشر فوق الأرض ولقد ضاعت أرزاقنا وانتهكت حرّماتنا وذقنا الأمرين ولذا نطالب من الحكومة التونسية أن تتدخل حالا

---

[399] - الصباح، ع 1447، 7 سبتمبر 1956، الجالية التونسية بالجزائر، ص2.

[400] - العمل، ع 390، 23 جانفي 1957، التجار التونسيين يستنجدون، ص2.

حتى نعتبر في هذه البلاد كبقية الأجانب العائشين خاصة ونحن أبناء دولة مستقلة وأملنا وطيد في سماع كلمتنا، أبناء تونس المستقلة في عاصمة الجزائر".([401])

وقد ذكرت جريدة " لاكسيون" L'action الخسائر التي لحقت بالتونسيين إثر مشاركتهم في الإضراب الذي دعت إليه جبهة التحرّير الجزائرية أن التجار التونسيين المستقرين بالجزائر قد لحقتهم خسائر فادحة تقدر بعشرات الملايين من إجراء عمليات النهب التي يشنها الفرنسيون أثناء الإضراب العام الذي قام به الشعب الجزائري إثر عرض قضيته على الأمم المتحدة.([402])

وقد تعرض بورقيبة في خطابه لهذه الاعتداءات على التجار التونسيين بالجزائر بالقول "إن الاضطهاد نال بعض المواطنين التونسيين ممن يتعاطون التجارة في الجزائر ففي أسبوع الإضراب تعرضت دكاكينهم ومغازاتهم للتحطيم من طرف العساكر الفرنسية حيث بعثرت سلعهم وبضائعهم على قارعة الطريق.

وترتب عن هذه العملية الانتقامية أن أصبح العديد من التجار في عداد المفلسين وآخرون ألقي القبض عليهم وزج بهم في السجون وأرسلوا إلى المحتشدات بمجرد قرار إداري."([403])

وما يمكن ملاحظته أن الفرنسيين صبوا جام غضبهم على التجار التونسيين حيث تم فتح دكاكينهم ومغازاتهم بالقوة وتعرضت للنهب والسرقة ولهذا اصبحوا في عداد المفلسين ولم يكتف الفرنسيون بهذا بل زجوا بعدد كبير منهم في السجون والمحتشدات.

وفي هذا السياق أيضا استقبل رئيس الحجرة التونسية للتجارة بتونس يوم الخميس 28 مارس 1957 وفدا عن التجار التونسيين بالجزائر الذين تحدثوا عما يقاسيه التونسيون بالجزائر من تعديات وإهانات وقمع فهنالك من رأى دكانه يخرب تماما ومنهم من كان ضحية إبعاد في المحتشدات الجزائرية.([404])

---

[401] - الصباح، ع 1580، 9 فيفري 1957، رسالة من التونسيين بالجزائر، ص 3.

[402] - نفسها ع 1596، 9 فيفري 1957، اعتداءات ص 4

[403] - بورقيبة، خطب، ج 4، ص 71

[404] - الصباح، ع 1625، 3 أفريل 1957، التجار التونسيين بالجزائر، ص3.

وفي هذا السياق أيضا صرح علي عوايدة الذي حكمت عليه المحكمة الفرنسية سنة 1956 بسبعة سنوات سجنا قضاها في سجون الجزائر (سوق اهراس، قالمة،الجزائر العاصمة، باب الواد،الحرّش وباتنه التي وجد في سجنها سبعة تونسيين وهم خليفة شايب عينه وأحمد لسود وآخرون) وقد أطلق سراحه في إطار صفقة تبادل الأسرى بين تونس وفرنسا ([1476])

ونظرا لهذه الوضعية قامت الحكومة التونسية بمساعي لإطلاق سراح المعتقلين التونسيين بالجزائر وذلك بمبادلتهم بجواسيس شبكة "ماجينا" ولهذا تم إطلاق سراح ثمانية وثلاثين مواطنا تونسيا حيث أقلتهم طائرة عسكرية خاصة من الجزائر وقد ألقي عليهم القبض بتواريخ مختلفة وأغلبهم يمارس التجارة وقد وجهت ضدّهم تهمة التعاون مع جبهة التحرّير ولهذا زج بهم في السجون الفرنسية بالجزائر.([405])

وفي هذا السياق تواصلت الاعتداءات على التونسيين بالجزائر حيث انفجرت شحنة من البلاستيك يوم 24 أوت 1961 على الساعة العاشرة مساء بمحلّ تجاري على ملك عائله بن إسماعيل الواقع بنهج تيار عدد 4 عنابة وقد تسبب الانفجار في استشهاد أربعة تونسيين من أصل جربي كانوا داخل المحلّ واندلعت النيران فهدمت المحلّ وأتت على ما فيه من بضاعة.([406])

وتواصلت الاعتداءات على التونسيين المقيمين بالجزائر حيث أفادت وكالة يونايتد برأس الأمريكية بوقوع اعتداءين بواسطة البلاستيك قد نفذا في الساعة التاسعة من مساء يوم 1 جانفي 1962 ضدّ مغازتين على ملك تونسيين بسوق أهراس وتوجد الأولى بنهج ليون ديوون والثانية بنهج قاستون تومسون.([407])

[1476] - شهادة،علي عوايدة.

[405] - العمل، ع 1235، 10 أكتوبر 1959، إطلاق سراح المساجين التونسيين،ص3.

[406] - نفسها، ع 1818، 25 أوت 1961، أربعة تجار تونسيين يذهبون شحنة البلاستيك في مدّينة عنابة، ص1و6.

[407]- نفسها،ع1930،3جانفي1962،الإرهابيون الاستعماريون ينسفون مغازتين على ملك تونسيين بسوق أهراس ص1.

وفي هذا الإطار أفادت الأنباء الواردة من الجزائر بأنه تم الاعتداء على محلّ تاجر تونسي مقيم بسكيكدة حيث انفجرت شحنة بلاستيك يوم 8 جانفي 1962 على الساعة الرابعة وثلاثين دقيقة وقد وضعت الشحنة أمام الباب الحديدي الكائن بنهج غونود وأسفر هذا الاعتداء عن أضرار مادية فادحة.([408])

ومما يلاحظ ان الجالية التونسية المقيمة بفرنسا أو الجزائر دفعت ثمّنا باهظا بسبب تضامنها مع الشعب الجزائري في كفاحه التحرّري حيث تعرضت للقتل والاعتقال والسجن والمحتشدات والنفي والإبعاد وإتلاف أرزاقها مما تسبب في إفلاس عدد كبير منها ومرد هذا إلى موقفهم المساند والمؤيد للثورة الجزائرية.

IV - صدى وقف إطلاق النار والاستقلال الجزائري:

على إثر إعلان وقف القتال بين الجزائر وفرنسا خرجت عشرات المظاهرات التلقائية في شوارع المدن التونسية وقد رفعت فيها الأعلام التونسية والجزائرية والليبية والمغربية وهتف فيها المواطنين بملء خناجرهم بحياة الجزائر حرّة مستقلة وبحياة الرئيسين بن خدة وبورقيبة وبحياة المغرب العربي الكبير معبّرين عن فرحتهم بالاتفاق الجزائري الفرنسي.([409]) وكل هذا يعبّر عن تلاحم الشعبين الشقيقين.

ولهذا اتصل الرئيس بورقيبة بالرئيس بن خذة وعبّر له عن تهانيه في الأثناء ذلك قام أعضاء الديوان السياسي للحزب الحرّ الدستوري التونسية بزيارة إلى رئيس بن خذه لتقديم التهاني له باسم الشعب التونسي.([410])

كما قام الرئيس بورقيبة بزيارة لرئيس بن خذه في مقر إقامته وأدلى بالتصريح التالي :" أنه ليوم عظيم في تاريخ المغرب العربي هذا الذي أعلن فيه وقف القتال بعد كفاح بطولي مرير دام أكثر من سبع سنوات شنه الشعب الجزائري على قوى الظلم والطغيان أن هذا القتال الذي استمات فيه الشعب

---

[408] - العمل ، ع 1935، 9 جانفي 1962، اعتداء على محلّ تاجر تونسي، ص1.
[409]- نفسها،ع 1994، 19 مارس 1962، مظاهرات ص 1
[410] - نفسها

الجزائري والذي آزره فيه إخوانه الأقربون وأنصار الحرية والعدالة في العالم لم نشك لحظة واحدة أنه سيكلل بالنصر واليوم يقدم الشعب الجزائري الشقيق على فترة دقيقة في كفاحه تحف بها المصاعب والأخطار من كل جانب وهي فترة بناء الدولة الجزائرية المستقلة وتشييد هياكلها وتوطيد أركانها فلا بد أن يخرج من هذا الامتحان منتصرا ولن يتم له ذلك إلا بالمحافظة على وحدة صفوفه والتمسك بكامل اليقظة وليثق الشعب الجزائري. وأنه لا يزال منتصرا ما دام متحد الصفوف قويا على الأحداث ملتفا حول قادته وزعمائه أن الجمهورية التونسية المستعدة اليوم وغدا لمؤازرته في هذه المرحلّة العصيبة كما آزرته بالأمس في كفاحه بالنفس والنفيس ونحن أن نبتهج ببشرى استقلال اختنا الجزائر نعتقد أن استقلالها سيكون فاتحة لعهد تعاون بيننا جميعا في نطاق المغرب العربي الكبير وتعاون جميع أنصار الحرية والسلام في العالم من أجل بناء مستقبل زاهر ومن أجل السير بشعوبنا نحو العزة والحرية والتقدم..."([411])

وقد كلف بورقيبة القنصل العام لتونس بباريس بتقديم تهانيه إلى قادة الجزائريين حيث قام بزيارة عشية يوم 18 مارس 1962 إلى قصر اونواليباغا لتبليغ الوزراء الجزائريين تحيات وتهاني الرئيس بورقيبة والحكومة والشعب التونسي في الوقت الذي يسترجعون فيه حرّيتهم بعد قضاء خمسة أعوام ونصف في الاعتقال.([412])

ووجه الرئيس بورقيبة أيضا برقية إلى كريم بلقاسم نائب رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ورئيس الوفد الجزائري هذا نصها: " إننا لمعجبون بثباتكم وشجاعتكم السياسية فهنيئا لكم بنجاحكم في هذه المرحلّة الحاسمة وتقبلوا مني أنتم ومساعدوكم أحرّ التهاني ويكن ا في عونكم".([413])

---

[411]- العمل،ع 1994 19 مارس 1962، تصريح الرئيس بورقيبة ص 4

[412]- نفسها ص 3

[413]- نفسها ص3

وفي هذا السياق أقيمت احتفالات في كافة مناطق الجمهورية حيث خرجت مسيرات ومظاهرات تعبّر عن فرحها وسرورها وتشكلات وفود لتقديم تهاني إلى ممثلي الحكومة المؤقتة في المناطق التونسية.([414])

أصدرت كتابة الدولة للرئاسة البلاغ التالي :"للتعبير عن فرحة الشعب التونسي ولتمكينه من الإعراب عن تضامنه مع الشعب الجزائري بمناسبة نجاح المفاوضات تقرر أن يكون يوم 19 مارس 1962 يوم عطلة.([415])

وفي هذا السياق أيضا تلقى الرئيس بورقيبة البرقية التالية من الوزراء الجزائريين الخمسة المعتقلين بقصرأولنوي: " لقد تإثرنا عميق التأثير ببرقيتكم الأخوية وإننا لنشكركم على الأماني التي عبّرتم عنها للشعب الجزائري ونقدم نفس الأماني لكم شخصيا وللشعب التونسي."([416])

كما وجه كريم بلقاسم نائب رئيس الحكومة المؤقتة ورئيس الوفد إلى ندوة أيفيان إلى بورقيبة البرقية التالية: " لقد تإثرنا كثيرا ببرقيتكم النبيلة في هذا الظرف التاريخي أن انتصار الجزائر هو في نفس الوقت انتصار للمغرب العربي وأننا واثقون من أن مساعدة تونس الثمينة أثناء كفاحها لن نفقدها في المرحلّة الجديدة التي نحن مقبلون عليها".([417])

وفي هذا الإطار أيضا استقبل الرئيس بورقيبة في الساعة الرابعة بعد الظهر من يوم 19 مارس 1962 جمعا غفيرا من الأخوان الجزائريين الذين جاؤوا لتحييه في قصر الجمهورية بالمرسى وكانوا يهتفون بحياته وبحياة زعماء الجزائريين وحياة المغرب العربي الكبير وألقى خطابا.([418])

وبمناسبة الاحتفال باستقلال الجزائر ولتوديع أعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية وجه الحزب الدستوري والمنظمات القومية دعوة إلى الجماهير لحضور الاجتماع وجاء في هذا النداء "بمناسبة الإعلان عن استقلال الجزائر الباسلة

414- نفسها، ص 3

415- نفسها ص 3

416- العمل ، ع 1995، 20 مارس 1962، برقية الوزراء الجزائريين، ص 2

417-نفسها، برقية كريم بلقاسم، ص 2

418- نفسها، بورقيبة يستقبل جمعا غفير من الإخوة الجزائريين، ص 2

ومشاركة فرحة الشعب الجزائري الشقيق وتعزيزا لتضامن شعوب المغرب العربي الكبير يدعو الحزب الحرّ الدستوري التونسي والمنظمات القومية الشعب التونسي إلى حضور المهرجان العظيم الذي سينظم يوم الاثنين 2 جويلية 1962 على الساعة الخامسة مساء بالملعب البلدي بالبلفيدير بإشراف الرئيس بورقيبة عن الحزب الحرّ الدستوري التونسي الاتحاد العام التونسي للشغل الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والاتحاد القومي للمزارعين التونسيين والاتحاد القومي النسائي التونسي، المجلس الأعلى للشباب، الاتحاد العام لطلبة تونس، الكشافة التونسية، المجلس الأعلى للرياضة.([1495])

والملاحظ أنه تم توجيه دعوة للمواطنين لحضور الاجتماع لمشاركة الشعب الجزائري في فرحته بالاستقلال ولتعزيز التضامن وتوديع القادة والحكومة الجزائرية.

مما سبق ذكره نلاحظ أن الشعب التونسي ناضل من أجل تثبيت استقلاله واسترجاع الاستقلال الجزائري ونلمس ذلك من خلاله تعاونه مع الشعب الجزائري وجبهة التحرّير وجيش التحرّير الجزائري حيث فتح أرضيه للثورة الجزائرية لتأسيس معسكرات وقواعد وسخّر كلّ إمكانياته لتحقيق النصر وتحمل المصاعب والحصار الإقتصادي والمالي والإعتداءات العسكرية والقتل والاعتقال والسجن والجوسسة لمدّة سبعة سنوات وهو في حالة حرب مع الاستعمار الفرنسي الذي أبى أن يلفظ أنفاسه إلى أن جاءت سنة 1962 عندما أعلن عن وقف إطلاق الـنّار والإعتراف بالاستقلال الجزائري وبذلك حقق الشعب التونسي ما كان يهدف إليه وخلد إسمه.

[1495] - نفسها، ع 2092، 1 جويلية 1962، نداء الحزب والمنظمات القومية، ص 2.

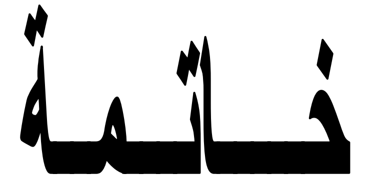
خاتمـة

لقد كانت لهذه المواقف تداعيات سلبية على الشعب التونسي الذي دخل الحرب وأصبح طرفا فيها حيث فرضت الحكومة الفرنسية حصار اقتصادي ومالي وديبلوماسي وحرّمت التونسيين من المساعدات والقروض المالية وفرضت مراقبة مشددة على الحدود وحاصرتها وكثفت الإعتداءات البرية والجوية والمداهمات والاعتقالات وزجت بهم في السجون وقتلت البعض الآخر.

ولم تكتف بهذا بل قامت بإعتداءات جوّية وبرّية على الساقية ورمادة وبنزرت وقد تواصلت هذه الإعتداءات إلى شهر مارس 1962 وقامت الحكومة الفرنسية بزرع شبكة الجوسسة على الحكومة التونسية والمنظمات القومية وجبهة التحرّير وجيش التحرّير الجزائري لتخريب الاستقلال التونسي وبث الفوضى والإضطرابات وإدخال التونسيين في حرب أهلية ورفض بيع الأسلحة للجيش وقوى الأمن التونسية قد تدخلت كذلك لدى الدول الأوروبية وأمريكا لكي تمنع بيع السلاح إلى تونس بحجة تسليمها إلى الجزائريين وأعدت مخططات لإعادة احتلالها إلاّ أنّ الظروف الدولية منعتها من تنفيذ ذلك وانتقمت من الجالية التونسية المتواجدة بفرنسا والجزائر حيث تم الزج بعدد كبير منها في السجون والمحتشدات والمعتقلات وتعرض البعض الآخر للقتل وتخريب الأملاك وضياعها.

والملاحظ أن الحكومة الفرنسية تهدف من كل هذا إلى شلّ الاستقلال التونسي وإفراغهم من محتواه، وهذه السياسة "الإرهابية" لم تثن التونسيين عن المضيّ قدمًا في دعم أشقائهم الجزائريين ومشاركتهم في المعركة التحرّيرية بالمغرب العربي بصفة غير علنية وقد حاولوا تفعيل استقلالهم وجعله في خدمة الثورة الجزائرية والمعركة التحرّيرية المغاربية حيث عملوا على تدويل القضية الجزائرية لطرد الفرنسين من المنطقة.

وقد تيقن التونسيون بأنّه لا معنى لاستقلالهم مادام الفرنسيين في الجزائر ولهذا دخلوا المعركة التحرّيرية بكل قواهم وسخروا كل إمكانياتهم.



كان نضال التونسيين والجزائريين ضدّ الاحتلال الفرنسي في بادئ الأمر سياسيا بتكوين الجمعيات والأحزاب وبتشكيل الوفود وتقديم العرائض. وعن طريق الصحافة ولكن نتائج هذه النضال كانت دون المطلوب حيث زَجَ المستعمر بزعماء الحركة الوطنية الجزائرية والتونسية في السجون والمعتقلات والمنافي ممّا إضطرّ مناضلي هذين البلدين إلى تغيير في استراتيجيتهم من أجل تحقيق التحرّر وذلك بنقل العمل السياسي إلى فرنسا والمشرق العربي للتّـعريف بالقضية الجزائرية والتونسية إذ شكلوا الجمعيات واللّجان المشتركة لكنها لم تحقق الهدف المطلوب ممّا دفعهم إلى إنتهاج أساليب العمل المسلح حيث اقتنعوا بأنّ ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة وعرفوا أن الحرية تأخذ ولا تـُهب.

ولهذا تم الإتّـفاق على تنظيم العمل المسلح والثورة في وجه المحتل الفرنسي حيث إندلعت المقاومة المسلحة بتونس سنة 1952 وتأخرت بالجزائر إلى سنة 1954 حيث تم إعلانها وقد أعطت دفعا قويا للتونسيين وتم تصعيد العمل المُسلح وقد كان لهذه السياسة الجديدة إثره الإيجابي إذ أجبرت فرنسا على الدخول في مفاوضات مع التونسيين لفك الترابط بين الجزائريين والتونسيين والتعاون بينهما لتَنْفِرد فرنسا بالثوّار الجزائريين.

لهذا تم منح التونسيين الاستقلال الذاتي سنة 1955 وعلى ضوء هذه الأحداث انقسمت الحركة الوطنية التونسية إلى شقين مؤيد نادّى بسياسة المراحلّ وآخر رافض دعا إلى مغربة الحرب ورفض تجزئة استقلال بلدان شمال إفريقيا مقتنعين في ذلك بأنّ الفرنسيين غير صادقين في مسعاهم وأنّهم دخلوا المفاوضات مجبرين وأن مسعاهم الأساسي كان زرع الفتنة والإنشقاق بين مناضلي الحركة الوطنية التونسية والجزائرية ولهذا قرّروا الإنضمام إلى صفوف الحركة الوطنية الجزائرية

وجيشها التحرّيري وقد تصاعدت الأعمال الثوّرية واتخذت أشكالاً متنوّعة ممّا أجبر الفرنسيين على الدخول في مفاوضات من جديد ومنح التونسين استقلالهم في مارس 1956 وقد توهم الفرنسيون من وراء ذلك بأنهم من خلال هذه الخطوة سيتم التعاون بينهم وبين التونسيين ومنع الجزائريين من إدخال الأسلحة والإقامة في تونس ومنع المتطوعين من الدخول إلى الجزائر وأمام رفض التونسيين التعاون معهم ومناداتهم بمنح الجزائريين استقلالهم لهذا تم تكثيف الإعتداءات العسكرية على البلاد التونسية وأصبح استقلالها هشا لا معنى له وإزداد اقتناع التونسيين بضرورة التعاون والتنسيق مع الجزائريين لطرد المستعمر والدخول في الحرب بصفة غير معلنة وتسخير كل الإمكانيات وجعل الأراضي التونسية في خدمة القضية الجزائرية.

ومن هذا المنطلق تبنت الحرّكة الوطنيةالتونسية وروافدها مطالب وشعارات الثورة الجزائرية وآمنت بعدالتها ونلمس ذلك من خلال عقدها للاجتماعات وتنظيمها للمظاهرات والإضرابات لتحسيس الرأي العام الداخلي والخارجي بالقضية الجزائرية والدعاية لها عبّر صحافتها وكذلك ومن خلال مشاركتها في المؤتمرات والندوات في الخارج وبتقديم العون والمساعدة المادية والأدبية وقد إقتنعت الحكومة التونسية بمرور الأيام أن الفرنسين منحوا التونسيين استقلالا مؤقتا وأنه سيتم استرجاعه واحتلال تونس من جديد بعد الإنتهاء من إخماد الثورة الجزائرية لهذا قدمت الحكومة التونسية المساعدات السياسية والديبلوماسية والاجتماعية والصحية والتعليمية والإدارية والمالية واللوجستية والعسكرية لإنجاحها وعملت كذلك على تنظيم الندوات والمؤتمرات لحلّ المشكلة الجزائرية بالطرق السلّمية كندوة تونس وطنجة والمهدية والرباط والتدخل لدى الفرنسين لإقناعهم بالحلّ السياسي والدخول في مفاوضات وتقديم الإغراءات بالتنازل عن بنزرت مقابل الإعتراف باستقلال الجزائر وواصلت كذلك مساعيها حتى تمكنت من إقناع الطرفين الجزائري والفرنسي بجدوى الحلّ السلمي عبّر المفاوضات وقد

قامت الدبلوماسية التونسية بدور كبير وفعّال في التعريف بالقضية الجزائرية واستغلال المنابر الدولية لخدمتها ونصرتها والدعاية لها.

كما عملت على تدويل القضية الجزائرية وإخراجها من الثنائية القُطرية والتأثير على الموقف البريطاني والأمريكي إذ دافعت على القضية الجزائرية في منابر منظمة الأمم المتحدة واستطاعت تفنيد الإدعاءات الفرنسية وكشف جرائمها في حق الشعب الجزائري والتونسي وكسب أنصار لها.

وأما اجتماعيا فقد ساعدت اللاجئين الجزائريين بتوفير الإقامة والمؤونة والحماية لهم وبالقيام لمساعي لدى المنظمات الدولية لتقديم المساعدات وتوفيرها وكذلك اعتنت بالنخبة والشبيبة الجزائرية بفتح المدارس والجامعات في وجوههم للتعليم ومنحتهم المنح للدراسة في تونس والخارج وأمّا إداريا فقد منحت حق الإشراف على الجالية الجزائرية لجبهة التحرّير الجزائرية وتوفيرها المكاتب والمقرات إلى جانب الديوان السياسي ومكنت الجزائريين من جوزات سفر تونسية للتنقل بها وأمّا السياسيين فقد منحتهم جوزات سفر ديبلوماسية.

أمّا على المستوى المالي حاولت تونس تقديم المساعدة للثورة عبّر فتح الإكتتاب وجمع التبرعات للمواطنيين والقطع من الأجور وفرض طابع جبائي وتخصيص منحة سنوية للحكومة الجزائرية واستقبلت البنوك التونسية الأموال الجزائرية من أوروبا والدول العربية ونقلت الحقيبة الديبلوماسية التونسية الأموال الجزائرية وهربت الديبلوماسية الأموال الجزائرية إلى البنوك الأوروبية والتونسية.

وأمّا صحيّا فقد فتحت البلاد التونسية المستشفيات والمستوصفات والعيادات التونسية في وجه المقاومين الجزائريين واللاجئين للمعالجة والتداوي وسعت كذلك إلى توفير الأدوية لهم، وبالإضافة إلى ذلك فقد عينت أطباء وممرضين جزائريين في مستشفياتها وقامت بتكوين الممرضين وقبولهم في مدارس الصحة.

وأمّا إعلاميا فقد قامت الحكومة التونسية بتجنيد الصحافة والإذاعة لخدمة القضية الجزائرية والتعريف بها على المستوى الداخلي والخارجي لكسبْ الأنصار والمؤيدين لها. ورياضيا حاولت إبراز الفريق القومي الجزائري لكرة القدم على

الساحة الدولية وفرت له أسباب النجاح والتألق واحتضنت لاعبيه إذ وفرت لهم جوزات السفر والتباري مع المنتخب التونسي ممّا تسبب في شطب إسمه من طرف الجامعة الدولية لكرة القدم.

ولوجوستيّا فإن البلاد التونسية لعبت دورا مميزا وفعّالا في تقديم الدعم والمساندة للجزائريين حيث سعت إلى توفير الإقامة والنقل والتغذية للمقاومين الجزائريين وفتحت أرضيها لتهريب الأسلحة عبّر البرّ والبحرّ والجوّ وتوفير مخازن آمنة ثم نقلها عبّر شاحنات الحرّس الوطني والجيش التونسي إلى الحدود الجزائرية التونسية.

وعسكريا فقد انظم التونسيّون إلى صفوف جيش التحرّير الجزائري بتشكيل فرق مشتركة أو بصفة فردية بعد سنة 1955 خاصة اليوسفيين وعند الاستقلال عملت الحكومة التونسية على تجنيد المتطوعين وإرسالهم إلى الجزائر لمشاركة إخوانهم الجزائريين حربهم التحرّيرية.

وعملت كذلك بالتعاون مع جبهة التحرّير وجيْش التحرّير الجزائري على المساعدة تهريب الأسلحة عبر البرّ والبحر والجوّ وفتح مراكز للتدريب والراحة والإستراحة والمدارس العسكرية والقواعد العسكرية.

وقامت تونس كذلك بتأمين تواجد الجزائريين وبمنع الفرنسيين من ملاحقتهم فوضعت الحواجز في وجه الجيش الفرنسي بتونس أو القادم من الجزائر وسرّبت معلومات عن تحرّكه للجزائريين ودخلت معهم في مواجهات ومعارك حربية دامية استشهد فيها الكثير من التونسيين وجرح البعض الآخر وفي الآن ذاته سهلت دخول الفرق الجزائرية إلى داخل البلاد. لقد كانت لهذه المواقف تداعيات سلبية على الشعب التونسي الذي دخل الحرب وأصبح طرفا فيها، إذ فرضت الحكومة الفرنسية حصار اقتصادي ومالي ودبلوماسي وحرّمت التونسيين من المساعدات والقروض المالية وفرضت مراقبة مشددة على الحدود وحاصرتها وكثفت الإعتداءات البرية والجوية والمداهمات والاعتقالات وزجت بهم في السجون وقتلت البعض الآخر.

ولم تكتف بهذا بل قامت بإعتداءات جوّية وبرّية على الساقية ورمادة وبنزرت وقد تواصلت هذه الإعتداءات إلى شهر مارس 1962 وقامت الحكومة الفرنسية بزرع شبكة الجوسسة على الحكومة التونسية والمنظمات القومية وجبهة التحرّير وجيش التحرّير الجزائري لتخريب الاستقلال التونسي وبث الفوضى والإضطرابات وإدخال التونسيين في حرب أهلية ورفض بيع الأسلحة للجيش وقوى الأمن التونسية قد تدخلت كذلك لدى الدول الأوروبية وأمريكا لكي تمنع بيع السلاح إلى تونس بحجة تسليمها إلى الجزائريين وأعدت مخططات لإعادة احتلالها من جديد إلاّ أنّ الظروف الدولية منعتها من تنفيذ ذلك وانتقمت كذلك من الجالية التونسية المتواجدة بفرنسا والجزائر حيث تم الزّج بعدد هام منها في السجون والمحتشدات والمعتقلات وتعرض البعض الآخر للقتل وتخريب الأملاك وضياعها.

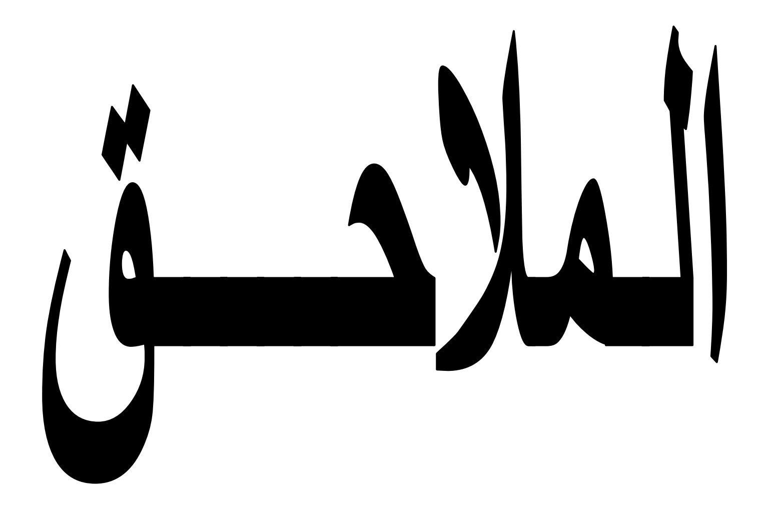
والملاحظ أن الحكومة الفرنسية تهدف من كل هذا إلى شلّ الاستقلال التونسي، وهذه السياسة "الإرهابية" لم تثن التونسيين عن المضيّ قدمًا في دعم أشقائهم الجزائريين ومشاركتهم في المعركة التحرّيرية بالمغرب العربي بصفة غير علنية وقد حاولوا تفعيل استقلالهم وجعله في خدمة الثورة الجزائرية والمعركة التحرّيرية المغاربية حيث عملوا على تدويل القضية الجزائرية لطرد الفرنسّيين من المنطقة.

وقد تيقن التونسيون بأنّه لا معنى لاستقلالهم مادام الفرنسيين في الجزائر ولهذا دخلوا المعركة التحرّيرية بكل قواهم وسخروا كل إمكانياتهم.

وقد لعب العامل الجغرافي والبعد الديني واللّغوي دورا حاسما في كسب المعركة وقد عرفت العلاقات نوعًا من الفتور ولكن سرعان ما تم التدارك والعودة إلى طبيعتها.

وهكذا تم حسم المعركة التحرّيرية وتخليص المغرب العربي من التواجد الفرنسي بإسترجاع الاستقلال التونسي وبإعادة الاستقرار والأمن للمنطقة المغاربية والملاحظ أنّه خلال فترة المعركة التحرّيرية رفعت شعارات الاستقلال والوحدة

المغاربية وقد تحقق الاستقلال ومازالت الوحدة المغاربية التي استشهد من أجلها أبناء الجزائر وتونس ونادوا بتحقيقها بعيدة المنال والتجسيد على أرض الواقع ومن هذا المنطلق استطاعوا مقارعة الفرنسيين وافتكاك استقلالهم ولكنهم انهزموا في تحقيق الوحدة وتبخرت آمالهم وأحلامهم ومرد ذلك إلى نشوة الانتصار وقصر النظر وعدم رسم وإعداد استراتيجية وإلى بقايا ورواسب الاستعمار الذي عمل على التفرقة والتجزئة.


الملاحق

ملحق تراجم الأعلام

أحمد بن صالح(1926)

ولد بالمكنين في جانفى 1926. درس بالمعهد الصادقي بتونس ثم بكلية الآداب بباريس، وقد اشتغل عند تخرجه بالتدريس. نشط مبكرا في صفوف الحزب الدستوري الجديد إذ أنتخب سنة 1944 رئيسا للشعبة الدستورية ثم رئيسا للخلية الدستورية بباريس. نشط أيضا في صلب الاتحاد العام التونسي للشغل منذ تأسيسه، وقد كلفه حشّاد سنة 1951 بتمثيل الاتحاد في أشغال الكنفدارلية العالمية للنقابات الحرّة ببروكسال. أصبح أمينا عاما للاتحاد بعد النوري بودالي الذي خلف حشاد لفترة قصيرة بعد مقتل هذا الأخير في ديسمبر 1952. تم إنتخابه سنة 1952 نائبا بالمجلس التأسيسي ومساعدا أولاّ لرئيسه. اختلف مع الزعيم بورقيبة بشأن دوره في النقابة وترك منصبه في الأمانة العامة للاتحاد التونسي للشغل لأحمد التليلي في ديسمبر 1956 .

عين إثر إعلان الجمهورية سنة 1957 كاتب دولة للصحة العمومية والشؤون الاجتماعية، وفي جانفي 1961 عين كاتب دولة للتخطيط والمالية وعضو بالديوان السياسي للحزبالاشتراكي الدستوري، وفي أكتوبر 1964 أصبح أمينا عاما للحزب قبل أن ينتخب نائبا بالبرلمان في نوفمبر من نفس السنة.

سيطر على الحياة السياسية باعتباره الرجل الثاني في الدولة طوال عقد الستينات إذ كاتب دولة للتخطيط والإقتصاد ثم كاتب دولة للتخطيط والتربية القومية، ولكن تجربة التعاضدّ التي قادها بموافقة بورقيبة فشلت فأعفي من مهامه وحوكم. فرّ من السجن ولجأ إلى أوروبا حيث استمر في نشاطه السياسي على رأس

"حرّكة الوحدة الشعبية" التي قام بتأسيسها.لم يعد إلى تونس إلاّ بعد إقالة بورقيبة ولكنه غادرها إلى أوروبا حيث تراجع نشاطه السياسي بشكل واضح.

الباهي الأدغم (1913 –1998)

ولد بتونس في 10 جانفي 1913. بدأ نشاطه السياسي في صلب الحرّكة الوطنية مبكرًا، بعد أحد أبرز مؤسسي "الشبيبة المدرسية" النواة الأولى للشبيبة الدستورية.

تعرض إلى الاعتقال والسجن بين 1938و 1944 ، كتب في جرائد الحزب الدستوري الجديد وخاصة Mission (1948 - 1952) ، واهتم خاصة بتكوين إطارات الحزب.

شارك في الدعاية للقضية التونسية وكسب التأييد الدولي لها، وقد زار في هذا الإطار المغرب الأقصى في 1948 ومصر في 1950، مستشارا سياسيا لحكومة محمد شنيق وبصفته هذه تحول إلى باريس ولكنه غادرها سرا سنة 1952 إثر حملة الاعتقالات التي شهدتها الحرّكة الوطنية فلجأ إلى القاهرة ونشط في التعريف بالقضية التونسية، ثم تحول إلى الولايات المتحدة الأمريكية في أفريل 1952، حيث تولى الإشراف على مكتب الحزب بنيويورك وقام بنشاط هام في كواليس الأمم المتحدة لصالح القضية التونسية، عاد إلى تونس في أكتوبر 1955، وقد أنتخب في مؤتمر صفاقس أمينا عاما للحزب. ظل طوال الخمسينات والستينيات الشخصية الثانية في هرمية الدولة والحزب بعد بورقيبة فقد أعيد إنتخابه للأمانة العامة للحزب في مؤتمر سوسة 1959، ثم في مؤتمر بنزرت سنة 1964.

عينه بورقيبة نائبا لرئيس الحكومة التي شكلها بورقيبة في أفريل 1956، ثم أصبح بعد إعلان الجمهورية كاتب دولة لدى الرئاسة وكاتب دولة للدفاع وقد اضطلع بمهمة الأشراف على الملف الجزائري. قاد الوفد التونسي في مؤتمر طنجة في أفريل 1958، وفي مؤتمر القمة العربي بالقاهرة في 1964.

بدأ في نهاية الستينيات في معارضة سياسية بن صالح التعاضدّية ، وقد بدأ قريبا من جناح الحزب الليبرالي. تراجع دوره السياسي بشكل كبير منذ عوضه نويرة على رأس الحكومة في الوقت الذي كان يترأس فيه الوفد التونسي في مؤتمر القمة العربي سنة 1970، وقد عين خلال هذا المؤتمر رئيسا للجنة العربية العليا للمتابعة الأمر الذي رأى فيه بورقيبة مبرّرا لإعفائه من مهامه على رأس الحكومة.واعتزل الحياة السياسية وتوفي سنة 1998.

الحبيب بورقيبة (1903-2000)

ولد بالمنستير في أوت 1903 من عائلة متواضعة، زاول تعليمه بالمدرسة الصادقية ثم بمعهد كارنو، في باريس حيث حصل على الإجازة في الحقوق.
إنخرط في النشاط السياسي مبكرا بإنضمامه إلى الحزب الدستوري الحرّ التونسي منذ سنة 1922. إنضم إلى سلك المحاماة عند عودته إلى تونس في 1927 ولكنه اشتغل خاصة بالصحافة الناطقة بإسم الحزب الدستوري، وقد إستطاع بالتنسيق مع زملائه في المهنة ورفاقه في الحزب تحويل " صوت التونسي"(La Voix du Tunisien) من جريدة أسبوعية إلى جريدة يومية، وإذ كان يعتبر الجريدة صوتا للجنة التنفذية للحزب فقد قام في نوفمبر 1932 بتأسيس جريدة "العمل التونسي"L'Action Tunisienne" ولكن الجريدة أوقفت في جوان 1933 إثر أحداث التجنيس.

تزعّم في صلب الحزب حرّكة الإنشقاق التي أدت إلى ميلاد حزب جديد في مارس 1934 إثر مؤتمر قصر هلال عرف بالحزب الدستوري الجديد، وقد أنتخب أمينا عاما له.

تعرض للإيقاف في سبتمبر 1934 فنفي إلى الجنوب التونسي قبل أن يستعد حرّيته في ماى 1936 ولكنه أوقف ثانية في 1938 إثر أحداث 9 أفريل فأحيل على المحكمة العسكرية بتهمة التآمر ضدّ أمن الدولة.

أطلقت قوات المحور سراحه ولكنه حرّص على عدم التورط معها داعيا رفاقه في الحزب إلى المراهنة على الحلّفاء. غادر تونس خلسة في مارس 1945 وإلتحق بالقاهرة حيث قام في الحزب بدور هام في التعريف بالقضية التونسية ليس فقط في الشرق وإنما أيضا في الولايات المتحدة الأمريكية التي تحوّل إليها في ديسمبر 1946 التونسية على أساس برنامج السبع نقاط. ساند تجربة حكومة شنيق التفاوضية، وقام في الأثناء بجولة دعائية جديدة قادته إلى بلدان عربية وآسيوية وإلى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة البريطانية ، وإذ فشلت التجربة دعا إلى تصعيد المواجهة فتم اعتقاله في جانفي 1952 .

قبل بخطاب بيار منداس فرنس في 31 جويلية 1954 مرحبا لحلّ القضية التونسية وقد قام بدور أساسي في توجيه المفاوضات التي قادت إلى التوقيع على إتفاقية الاستقلال الداخلي في 3 جوان 1955 بعد يومين فقط من عودته الظافرة إلى تونس ولكنه لم يلبث أن دخل في مواجهة عنيفة مع الأمين العام للحزب صالح بن يوسف بسبب الموقف من الإتفاقيات قبل أن يحسم الصراع لفائدته وخاصة في ظلّ تطور الأوضاع التونسية والإقليمية التي قادت إلى تمكين تونس من الحصول على استقلالها التام في 20 مارس 1956.

أنتخب في 8 أفريل رئيسا للمجلس التأسيسي وأصبح في 12 أفريل رئيسا لأوّل حكومة تونسية بعد الاستقلال. ومع إلغاء الملكية 1957 أصبح بورقيبة رئيسا للجمهورية التونسية قبل أن ينتخب لهذا المنصب في نوفمبر 1959، وقد أعيد انتخابه في نوفمبر 1964، ثم في نوفمبر 1969 قبل أن يقرّر البرلمان سنة 1974 إقراره رئيسا مدّى الحياة وقد إستمر في هذا المنصب إلى غاية إقالته في نوفمبر 1987.

المنجي سليم (1908-1969)

ولد بتونس في عائلة من أصل يوناني في 15 سبتمبر 1908. زاول تعليمه بالمدرسة الصادقية بتونس ثم بكلية الحقوق بباريس حيث حصل على الإجازة في الحقوق ونشط في جمعية الطلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا (AFMNAF) إنخراط مبكرًا في النشاط الحزبي في صاب الحزب الدستوري الجديد، وقد ألقي عليه القبض بسبب هذا النشاط إثر أحداث أفريل 1938 واستمر سجنه حتى سنة 1943 .

انعقد مؤتمر الحزب في أكتوبر 1948 بمنزله، وقد أنتخب خلاله مديرا للحزب، ثم أعيد إنتخابه في نفس هذه الخطة سنة 1952 إضافة إلى إنتخابه عضوا بالديوان السياسي للحزب. أعيد اعتقاله وسجنه إثر إغتيال حشاد في 5 ديسمبر 1952، وقد عين في أوت 1954 وزيرا في حكومة الطاهر بن عمار وقد قاد الوفد التونسي في مفاوضات الحكم الذاتي،ن ثم عين وزيرا للداخلية في حكومة الطاهر بن عمار الثانية في سبتمبر 1955.

عيّنه بورقيبة في أفريل 1956 وزيرا في الحكومة الاستقلال الأولى وبهذه الصفة قاد الوفد التونسي في مفاوضات الاستقلال. عيّن بعد ذلك مندوبا لتونس لدى الأمم المتحدة وسفيرا بواشنطن، وقد تم إنتخابه في سبتمبر 1961 رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة.

ترأس مؤتمر الحزب بسوسة سنة 1959 وقد أعيد إنتخابه عضوا بالديوان السياسي، كما أنتخب أمين مال الحزب. عّين في أوت 1962 كاتب دولة للشؤون الخارجية، ثم كاتب دولة ممثل شخصي لرئيس الدولة في نوفمبر 1964.

توفي سنة 1969 وهو يشغل خطة كاتب دولة إضافة إلى صفاته الحزبية والبرلمان (نائب بالبرلمان منذ 1956).

صالح بن يوسف(1909 - 1961)

ولد بجزيرة جربة بالجنوب الشرقي للبلاد التونسية، درس الحقوق بفرنسا.وبدأ العمل السياسي منذ شبابه في الحزب الحرّ الدستوري التونسي وهو من مؤسسي الحزب الدستوري التونسي الجديد وزعماءه وقد أصبح أمينا عاما في سنة 1948 (مؤتمر دار سليم) وقد تعرض للاعتقال لأكثر من مرّة (1935 – 1936 ثم 1938 – 1943) شارك في حكومة شنيق التفاوضية وتقلد منصب وزير العدل وبعد صدور مذكرة الاعتقال في 15 ديسمبر 1951 وبعدها لجأ إلى القاهرة وأصبح يقود نشاط الحزب في الخارج بداية من أواخر جانفي 1952

عارض إتفاقيات 3 جوان 1955 التي أدت إلى إنقسام الحزب بين الأمانة العامة ومكتب الديوان السياسي ثم سافر إلى ليبيا سنة 1956 وبقي بها سنة وبعدها إنتقل إلى القاهرة حيث أسس جيش التحرّير التونسي وقد قدم المساعدة للثورة الجزائرية في نضالها التحرّيري وتم إغتياله في فرنكفورت بألمانيا في أوت 1961.

الطيب المهيري(1924-1965)

ولد بالمرسى وزاول تعليمه بالصادقية وإنخرط بشعبة المرسى للحزب الحرّ الدستوري التونسي وسافر إلى فرنسا لمواصلة دراسته العليا حيث نال الإجازة في الحقوق من جامعة باريس وإنتخب كاتبا عاما للجامعة الدستورية(1946-1950) ولما عاد إلى تونس تولى الكتاب العام لجامعة تونس والأحواز وألقي عليه القبض سنة 1952 وعين بعد إطلاق سراحه من السجن عضوا في الديوان السياسي وأعادت السلطات الفرنسية اعتقاله في ديسمبر 1952 وتم نفيه إلى رمادة ثم إلى محشد تطاوين وإضطلع بإدارة الحزب الدستوري الحرّ الدستوري التونسي من أوت 1954 إلى أفريل 1956 ثم أسندت إليه كتابة دولة للداخلية بالإضافة إلى

عضويته في مجلس الأمة، متزوج وله بنتان ومسؤول على الماف الجزائري ، وتوفي يوم 30 جوان 1965 ودفن في مقبرة الجلاز .

أحمد التليلي(1916-1967):

ولد أحمد التليلي بقفصة سنة 1916 ودرس بالمدرسة الصادقية وانخرط في صفوف الحزب سنة 1937 ثم سافر إلى الجزائر لمواصلة الدراسة وإعداد شهادة الباكالوريا .

انتخب كاتبا عاما للاتحاد الجهوي للشغل بقفصة وانتخب كذلك كاتبا عاما لجامعة الحزب بقفصة سنة 1948 وقد كان عضو الهيئة الإدارية للاتحاد العام التونسي للشغل منذ سنة 1947.

ألقي القبض عليه في فيفري 1952 وأبعد إلى محتشد زعرور ثم سجن بالسجن العسكري بالقصبة ثم الإقامة الجبرية إلى جويلية 1954.

وإثر إطلاق سراحه أختير لعضوية الديوان السياسي للحزب الحرّ الدستوري ثم أعيد إنتخابة عضوا بالديوان السياسي في مؤتمر صفاقس وكلف بالأمانة المال وكان نائبا لرئيس المجلس القومي التأسيس.

وتولي منصب كاتب عاما مساعدا للاتحاد والعام التونسي للشغل ثم أصبح كاتبا عاما له سنة 1956 وانتخب عضوا للمكتب التنفيذي للجامعة الأممية للنقابات الحرّة في سنة 1955 كلفه الرئيس بورقيبة بالشؤون الجزائرية وبالعلاقات بين الدولة التونسية وجبهة التحرّير الجزائرية وجيش التحرّير الوطني الجزائري أي التنسيق بين السلطة التونسية والقادة الجزائريين فيما يتعلق بتزويد جيشي التحرّير بالسلاح والعتاد واستقبال للاجئين الجزائريين وإيوائهم في المخيمات وتنظيم العلاقات بين السلط الجهوية التونسية وممثلي جبهة التحرّير الوطني في تونس فاضطلع بهذه المهمة طوال سبع سنوات(1955-1962) بالتعاون مع كل الباهي الأدغم وكاتب الدولة للداخلية الطيب المهيري مدير الحزب عبد المجيد شاكر.

قسم رسمي
السفارة العامة

قـــــــرار

من المقيم العام الفرنسي بتونس مؤرخ في 29 جوان 1955 يتعلّق بالتراتيب المتعلّقة باجتياز الحدود الجزائرية التونسية وبشروط الجولان ببعض دائرات المملكة التونسية

إنّ المقيم العام الفرنسي بتونس

بعد إطلاعه على الأمر المؤرخ في غرة سبتمبر 1939 الصادر في الإعلان بحالة الحصار بالمملكة التونسية

وعلى الأمر المؤرخ في 7 أكتوبر 1943 المتعلّق بالنظام العمومي.

وعلى الأمر المؤرخ في 9 جوان 1940 الصادر في زجر المخالفات للنصوص الصادرة إجراء للعمل بالأمر المؤرخ في غرة سبتمبر 1939 المووما إليه أعلاه

وعلى الأمر المؤرخ في 24 جويلية 1941 الصادر في إجراء العمل بأحكام الاتفاق المتعلّق بالحدود الجزائية التونسية المؤرخ في 5 سبتمبر 1938 المغير بالاتفاق المؤرخ في 9 مارس 1941 قرر ما يأتي :

الفصل 1 : ابتداء من اليوم ا لخامس عشر من شهر جويلية عام خمسة وتسعمائة وألف فإنّ مجاوزة الحدود الجزائرية التونسية والجولان بالمملكة التونسية حول الحدود المذكورة تجري عليهما أحكام هذا القرار

الفصل 2 :الأشخاص الراغبون في التوجه إلى القطر الجزائري القاطنون بالمملكة التونسية خارج منطقة الحدود المعينة بالفصل الرابع من هذا القرار يجب أن تكون بأيديهم رخصة في المرور مسلمة من طرف سلط الشرطة أو السلطة المدنية النائية عن المقيم العام وبالتراب العسكري بالجنوب التونسي فإن رخص المرور تسلمها مكاتب الأمور الأهلية.

الفصل 3 : الأشخاص القاطنون بمنطقة الحدود المعينة بالفصل الرابع من هذا القرار يجب عليهم لمجاوزة الحدود الجزائرية التونسية الذي صار معمولا به بالمملكة التونسية بمقتضى الأمر الأعلى المؤرخ في 24 جويلية 1941 المووما إليه أعلاه ومع ذلك فإنّ أحكام الاتفاق المذكور فيما يخص العرب الرحالة لا يبقى العمل جاريا بها إلا بصفة وقتّية ريثما يمكن تسليم بطاقات شخصية إلى جميع من يهمهم الأمر.

الفصل 4 : منطقة الحدود عينت حسبما يأتي :

الحد الجوفي – البحرّ المتوسط

الحد الغربي والجنوبي الغربي – الحدود بين المملكة التونسية والقطر الجزائري من البحرّ إلى برج سان

الحد الشرقي – الخط الآتي بيانه :

طريق طبرقة – عين دراهم – فرنانة (طبرقة – كريق عين دراهم خارج منطقة الحدود – فرنانة في منطقة الحدود) الوادي الكبير – دار الغابات جنوب جبل بواغي – مجاز كراترة (الكيلوميتر الخامس شمالي غار الدماء) جبل الميدة (علامة عدد949) جبل ورجه القصر – مجرى وادي ملاق ووادي سراط إلى سيدي عمر بن سالم – سيدي بوهراواة (الكيلوميتر الثالث عشر جوفي قلعة جردة وجوفيتها غربيها) حيدة (في منطقة الحدود) ثنية حيدرة أولاد سلوقي (في منطقة الحدود) جبل نوفزة (علامة عدد 1127) ملتقى علقة بوحية (الكيلوميتر العاشر جوفي تيليبت وجوفيتها غربيتها) وهنشير باردو)جوفي جبل بوجول) ثنية من هذه النقطة إلى أحمد بن سعيدة (على أم القصب) ومن هناك إلى جانب سيف اللجام – وادي المراثة ووادي الفريب – تمغزة (في منطقة الحدود) – نقطة (خارج منطقة الحدود) صبرية (خارج منطقة الحدود) – العوينة – خارج منطقة الحدود – بئر الحاج إبراهيم – قصر ريلان (في منطقة الحدود) – برج لوبوف – جنين – بيار زر – مشيقيق (هذه النقطة الأربع خارج منطقة الحدود) – برج سان (في منطقة الحدود).

الفصل 5 – مجاوزة الحدود من طرف الأشخاص الغير قاطنين في منطقة الحدود لا يمكن وقوعها إلا بنقط المرور وعلى الصورة الآتي بيانها :

الطرقات :

الطريق الكبرى عدد 7 – طبرقة – باب عبّريك – القالة – من طلوع الشمس إلى غروبها

الطريق الكبرى عدد 17 – عين دراهم – ببوش – لاكروا – من طلوع الشمس إلى غروبها

الطريق الكبرى عدد6 – سوق الاربعاء – غار الديماء – سوق هراس – من طلوع الشمس إلى غروبها

الطريق الكبرى عدد5 – الكاف – ساقية سيدي يوسف – سوق هراس – من طلوع الشمس إلى غروبها

الطريق الكبرى عدد23 – قلعة سنان – جوفي بو جابر – المريج – من طلوع الشمس إلى غروبها

الطريق الكبرى عدد 4 – حيدرة هنشير سومة – تبسة – من طلوع الشمس إلى غروبها

الطريق الكبرى عدد23 مكررا – تالبت – بوشبكة – تبسة – من طلوع الشمس إلى غروبها

الطريق الكبرى عدد24 – تمغزة – ميس – من طلوع الشمس إلى غروبها

الطريق الكبرى عدد3 – نفطة – الوادي - من طلوع الشمس إلى غروبها

السكة الحديدية :

غار الدماء أوقات مرور الأرتال

الفصل 6 : السلطة العسكرية المحلّية تعين النقط وشروط المرور الخاصة للأشخاص القاطنين بمنطقة الحدود

الفصل 7 :الدخول لمنطقة الحدود فيما يخص الأشخاص القاطنين بالمملكة التونسية خارج المنطقة المذكورة والذين لا يرغبون في التوجه إلى القطر الجزائري لا يمكن الإذن به إلا بتسليم رخصة في المرور محرّرة من طرف سلط الشرطة أو سلطة المدنية النائية عن المقيم العام أو السلطة العسكرية المحلّية

الفصل 8 : جميع الأشخاص المقيمين بمنطقة الحدود يجب أن تكون بأيديهم البطاقة الشخصية المنصوص عليها بالاتفاق المتعلّق بالحدود الجزائرية التونسية المومإ إليه بالفصل الثالث من هذا القرار أو بصفة وقتية بطاقة الرحيل المشتركة المنصوص عليها بالاتفاق المذكور

الفصل 9 : الجولان بمنطقة الحدود مقيد بالشروط التي تعينها السلطة العسكرية

الفصل 10 : السلط المدنية النائية عن المقيم العام والسلطة العسكرية ومدير مصالح الأمن مكلفون كل فيما يخصه بتطبيق هذا القرار.

تونس في 29 جوان 1955

المقيم العام لفرنسا بتونس : بوايى دي لاتور

المصدر:

- الرائدالرسمي، ع 53 ، 5 جويلية 1955 ، قرارات

- الصباح،ع 1084، 6 جويلية 1955، اجراءات جديدة

مذكرة الاتحاد التونسي للشغل إلى المنظمة العالمية للنقابات الحرّة عن المشكلة الجزائرية

لا ترمي هذه المذكرة إلى أن تحيط إحاطة تامة ودقيقة بالمشكل الفرنسي – الجزائري . إنما هي خلاصة عن الحالة الموجودة بالجزائر كما نراها نحن كما نعيشها نحن في تونس. إذ بلادنا تجد نفسها للمرة الثانية في تاريخها مهددة بحرب جزائرية فرنسية حقيقية .

وان هذه المذكرة نداء أكيد أيضا إلى منظمتنا العالمية كي تساهم في إيجاد حلّ عادل للمشكل الفرنسي الجزائري.

تجري حوادث الجزائر منذ ثلاثة أعوام في جو متزايد من الإرهاب والاضطهاد. وان مما يسمى في شيء من الخجل " بحوادث" الجزائر إن هو في الحقيقة إلا حرب على غرار حرب الهند الصينية وقد سميت هي أيضا مدّة طويلة " بحوادث" حتى يخفى أمرها عن الرأي الفرنسي والعالمي على أنه لم تقم لحد الآن أية شخصية فرنسية رصينة باقتراح إيجابي يفتح سبيل الحلّول السلمية وان المسؤولين الفرنسيين مصرون على لغتهم القديمة : فالجزائر سوف تبقى إلى أبد الآبدين مرتبطة بفرنسا ولئن يعترف لها ببعض المميزات عن سائر المقاطعات الفرنسية فإن وجودها " القومي " لا يزال محلّ إنكار رغم انه وقع الاعتراف بشخصيتها المتميزة.

وقصارى القول فإن فرنسا في الجزائر نسيج من المتناقضات فهناك نزعة ديمقراطية تستمدّ مواقفها من المبادئ الإنسانية وهي تريد في غموض أن يجدّ جديد في الجزائر على أساس العدل وحرّية الشعوب ولكن قادة هذه النزعة لم يتمكنوا لحد الآن من وضع المشكلة على وجهها الصحيح فيبدو أن الواقع الجزائري لم يهضمه لحد الآن الضمير السياسي الفرنسي.

ماذا يريد الشعب الجزائر؟

وهذا العجز الفادح الذي آلت إليه السياسة الفرنسية بالجزائر تسبب في تعفن الحالة فالحلّول

التي كانت من قبل ممكنة و معقولة أي الحلّول الاجتماعية والاقتصادية لا يمكن اليوم قبولها بحال من جراء الاضطهاد الاستعماري.

فقد كان يكفي من قبل اليوم بخمس سنوات أن تدخل فرنسا بعض الإصلاحات وأن ترفع بعض الشيء من مستوى معيشة الجزائري وان توقف تيار العنصرية وان تزيد في عدد المدارس وان تعطي اللغة العربية نصيبها في التعليم العمومي وان تفتح في وجه النخبة الجزائرية أبواب الوظائف الإدارية في استغلالها الاجتماعي والاقتصادي ولكن عوضا عن ذلك تمادت فرنسا وتمادت في اضطهادها السياسي، ذلك هو سبب هذا التطرف الذي ركن إليه الجزائريون وهو منتسب إلى الناس وعدم الثقة بالوعود الفرنسية.

خطورة الحالة الجزائرية: بالنسبة إلى الجزائر نفسها يجب أن يفهم الرأي العالمي أن حوادث الجزائر ليست ناتجة عن شرذمة من المشاغبين بل هو الشعب

الجزائري بأسره يكافح بمختلف الوسائل من أجل تحرّيره وهذا التحرّير يجب أن يكون قبل كل شيء سياسيا لأنه لا أمل في تحرّير الاجتماعي والاقتصادي بشمال إفريقيا بدون تحرّير سياسي وان الشعب الجزائري لا يمكنه في الظرف الحاضر أن يأخذ مأخذ الجد كفاحا نقابيا بحتا وان الخلافات التي ظهرت أخيرا في خصوص المنظمين النقابيين اللتين ظهرتا بالجزائر لدليل على ذلك

بالنسبة إلى شمال إفريقيا أن الحرب الجزائرية خطر يهدد السلم بشمال إفريقيا فلا نظن أن الهدوء يمكن الاحتفاظ به طويلا أن لم يقع حلّ المشكل الجزائري سريعا ذلك أن المعطيات الشمالا فريقية مترابطة شديد الترابط لذلك من الضروري أن تنسق فرنسا سياستها بشمال إفريقيا

بالنسبة إلى الحالة العامة:

إذ لم يقع حلّ المشاكل الشمالا فريقية حلّا عادلا وسريعا يمكن المسؤولين من إعادة تنظيم البلاد وإنشاء اقتصادياتها ومقاومة الآفات الاجتماعية من بطالة وبؤس ومجاعة فإن الزمن يخدم لفائدة نظام بعينه وفلسفة سياسية اجتماعية بعينها لا يتمناها اليوم أحد في شمال إفريقيا وبذلك تكون مؤخرة العالم الغربي في خطر يجب أن لا يرى أحد في هذا الكلام ضربا من التهديد ولا نوعا من المساومة ولا جعجعة لفظية: الواقعية تفرض علينا التنبوء بذلك وان شمال إفريقيا ستكون فريسة طيعة إن لم تعمل فرنسا، إن لم يعمل العالم الحرّ على الاضطلاع بمسؤولياته فيوقف عاجلا هذه الحرب الفتاكة وينهج بسياسة سخية متبصرة.

استنتاجات واقتراحات:

1- الحالة بالجزائر هي إذن خطيرة في حد ذاتها وهي أكبر خطر يهدد سلام الشمال الافريقي

2 -إن الحالة بالجزائر تنذر بالخطر لأنها عنوان هذا البؤس الذي تقاسيه الجماهير الجزائرية وقد خدرتها النقابية الغير قومية أو المناهضة للقومية.

3 -إن هذه الحالة لتقوى نزعة الذين ينسوا – أو أرادوا اليأس من العالم الديمقراطي فتركوا العنان لنزواتهم الشرقية أو لهواجسهم الشيوعية.

4-من الخطر أن يترك الشغالون الاحرّار أخوانهم الجزائريين وحدهم في كفاهم دون أن يعبّروا لهم عن عطفهم

5- يجدر بمنظمتنا العالمية الحرّة أن توجه إلى الرأي الفرنسي نداء تدعوه فيه إلى إيجاد حلّ عادل للمشكل الفرنسي الجزائري على أساس الاعتراف بالجزائر أمة شمال إفريقية وأن للشعب الجزائري الحق في تدبير شؤونه بنفسه

6-ويكون أيضا من المستحسن بالخصوص في الميدان النقابي أن تبعث منظمتنا وفدا إلى فرنسا والجزائر لدرس الحالة والعمل على إيقاف هذه الحرب.

المصدر: صوت العمل، سلسله الثالثة، عدد 7، 14 أفريل 1956 ،مذكرة الاتحاد العام التونسي للشغل إلى المنظمة العالمية ، ص 1 و 4

مقابلة محمد البجاوي مع جريدة " لاكسيون l'action" في 16 أفريل 1956

و"العمل" يومي 17و18 أفريل 1956

سؤال 1 : تظهر الصحافة العالمية وبعض الساسة الفرنسيين المقاومة الجزائرية بأنها :

أ – مرتهنة بالخارج (مصر بنوع خاص)

ب – بدون رأس سياسي

ج – متهربة من المفاوضات (عن تطرف أو عن عدم ثقة بالنفس)

هل بإمكان تبيان العكس بالأدلة؟

جواب : الثورة الجزائرية هي صنيعة الجزائرية أنفسهم.

صحيح أن الصحافة العالمية وبعض الساسة الفرنسيين يقدمون الثورة الجزائرية على أنه مرتهنة بمصر، هذه نميمة.

في معرض الكلام عن تسلح المقاومة الجزائرية، اضطرت القيادة الفرنسية العليا إلى الاعتراف بأن جيش التحرّير كان لديه بنادق صيد، وعتاد مستولى عليه، وأسلحة أوتوماتيكية مأخوذة من العدو، وأدوات حربية مختلفة حملها مواطنون هربوا بأعداد كبيرة من الجيش الفرنسي.

لقد سبق للصحافة نفسها ولهؤلاء الرجال أن أظهروا، كل من منظاره المقاومة الجزائرية وكأنها مكيدة من وضع الخارج بتدبير من واشنطن، أو لندن، أو حتى من موسكو.

ألم يكن النازيون يتهمون المقاومة الفرنسية – هذا، حتى اقتصر مثل واحد – بأنها مجموعة من الرعاع، الطارئين، الخارجين على القانون، المجرمين واللّصوص الذين تمولهم الصهيونية الماسونية في لندن وواشنطن وموسكو؟

وسبق لتونس والمغرب أن عرفتا بدورهما حملة تشير كلاسيكية مماثلة.

إنّ الضيافة الأخوية والمتجردة التي ليها في بلدان مؤتمر باندونغ والشرق الأقصى المبعوثون الجزائريون، لا تضاهي مع ذلك تلك التي أحاطت بها لندن لجنة الجنرال دي غول الفرنسية.

هل الحكومات الاستعمارية نفسها تعارض الدستور الفرنسي الذي يضمن حق اللّجوء للمنفيين السياسيين؟

لا بد أن يكون الاستهزاء نصيب حملات الافتراء العديمة الجدوى ضدّ المقاومة الجزائرية، كما كان الأمر بالنسبة إلى تلك التي شنت ضدّ محرّري فرنسا.

لكن، ليس باستطاعة ذلك أن يمنعنا من إعلان شكرنا للدول العربية وشعوب مؤتمر باندونغ، بصورة عامة، والدول أو الشخصيات التي عبّرت وما تزال تعبّر عمليا عن تضامنها مع الجزائر الشهيدة.

- بدون رأس سياسي؟

- إنّ مجرّد عدم قطع رأس الثورة الجزائرية، كما كان يفترض أن يحصل لو أن الموضوع موضوع عصيان فوضوي؛ ومجرد كون هذه الثورة تطورت في اتجاه الإجماع القومي الحقيقي؛ وكون جبهة التحرّير الوطني قد ن نجحت سنة واحدة، في أن تحلّ مكان جميع الأحزاب السياسية القائمة منذ عشرات السنين والتي أفلست قياداتها السياسية، بما فيها حزب مصالي، جميعها دلائل كافية لأن تبرهن بأن الجزائر المقاومة رؤوسا سياسّية ذكّية.

- الثورة متهربة من المفاوضات (عن تطرف أو عن عدم ثقة بالنفس)؟

- يجدر التذكير بأننا كنا، حتى هذا التاريخ، الوحيدين في إرساء قواعد قيام مفاوضات محتملة، صادقة، لم ترد عليها السلطات الفرنسية حتى الآن بسوى التعزيز المضاعف لأجهزة القمع الجماعي، وقتل عشرات آلاف الجزائريين الأبرياء، وبينهم عدد كبير من النساء والشيوخ والأطفال، والضرب، وهدم المشاتي، وقصف الخيام من قبل السفن الحربية والطائرات إلخ.

إنّنا نعتبر عرضنا فتح باب المفاوضات، ما يزال مقبولا شرعيا، في الحين الذي تصبح فيه قناعتنا بحتمية النصر النهائي كاملة بفضل التعزيز الضخم لمنظمتنا السياسية التي أصبحت موحدة، وغير قابلة الهدم، وقادرة على حمل القادة العسكريين الفرنسيين على تأكيد عجز فرنسا التام، علنا، عن إنهاء المشكلة الجزائرية بالحلّ العسكري؛ إنّ دعوة منظمة حلّف شمال الأطلسي إلى التضامن بليغة بما فيه الكفاية.

سؤال 2 : الأمر الأهم بالنسبة إلى الجزائر هو أن تصبح دولة معترفا بها من قبل فرنسا والعالم. هذه هي نقطة الإنطلاق التي تتضمن الحلّ. هل أنت موافق على هذا الاقتراح؟

جواب : جبهة التحرّير الوطني متفقة على التأكيد، مرة جديدة، بأن لا مجال لإحالة "وقف إطلاق النار" إلا في حال اعتراف فرنسا بانتهاء النظام الاستعماري، وباستقلال الجزائر التي تعقد حكومتها الحرّة المفاوضات مع الحكومة الفرنسية على قدم المساواة المطلقة، بغية تحديد العلاقات الجزائرية – الفرنسية.

سؤال 3 : هل تعتمدون في كفاحكم من أجل تحرّير الجزائر على القوة العسكرية والإيمان الذي يقوي المقاومة الجزائرية فقط، أم على تأييد فئة من الرأي العام الفرنسي لكم كذلك؟

جواب : يعتمد الجزائريون على أنفسهم أولا. وقد دلت تجربة تحرّير الشعوب المغلوبة على أمرها، على أن اللجوء إلى الكفاح المسلح، الذي يرغمنا عليه الاستعمار الفرنسي، هو الوسيلة الأكثر فعّالية من أجل التقدم في طريق الاستقلال الوطني.

لكن العمل العسكري يجب أن يستكمل بالعمل السياسي.

وهذا هو السبب الذي جعل الرأي العام الفرنسي الذي أيد السلام في الحملة الانتخابية، يتصلب في الآونة الأخيرة نتيجة الضغط الاستعماري الذي لم يسبق له مثيل، إذ راح يشنع بالثورة الجزائرية التي أظهرت مظهر الحرّكة العنصرية والمتعصبة ضدّ الأجانب.

لكننا سعداء في أننا نلاحظ التطور الذي ما يزال وجلا في الجزائر، لوعي عدد من الجزائريين من أصل أوروبي لفكرة المفاوضات والسلام الذين انشقوا بهذا عن كبار دعاة الرجعية أمثال "بورجو" و "فروجير" و " لاكير" و سواهم.

وثمة جزائريون من أصل إسرائيلي يزدادون تفهما لحقيقة الأخوة التي تشعر بها جبهة التحرّير إزاءهم، وقد أصبح عدد منهم يباهي منذ الآن، بالقومية الجزائرية.

وإن نحن اعتمدنا على أنفسنا فمن الأكيد أيضا، أننا نعلق أهمية كبيرة على المساعدة التي يمكن أن يسديها لقضيتنا العادلة الفريق الواعي من الشعب الفرنسي الذي ما يزال قليل الاطلاع على الفظائع الفائقة الوصف التي ترتكب بإسمه في الجزائر.

ومما لا شك فيه أن ممثلي الحرّكة التحرّيرية الفرنسية ما برحوا يشكلون، ولو ببعض وهن، إحدى الروابط القادرة – إن لم يكن قد فاتت الأوان – على حماية مستقبل العلاقات الفرنسية – الجزائرية.

سؤال 4 : هل تعتقد أنه من المحتمل أن يفيد الجزائر نيل تونس والمغرب استقلاهمها منفردتين؟

ما هو رأيك بالتحديد في تضامن شمال إفريقيا وفي المستقبل المغربي؟

جواب : اعتقد أنه بدون استقلال الجزائر، يبقى استقلال المغرب وتونس خدعة.

في الواقع، لم ينس التونسيون والمغربيون أن احتلال فرنسا لبلاديهما كان لاحقا لاحتلال الجزائر.

إفريقيا الشمالية كل لا يتجزأ.

إنه لمن الختل الاعتقاد أن بإمكان المغرب وتونس أن تكونا ناجزتي الاستقلال، فيا لوقت الذي تكون في الجزائر واقعة تحت نير الاستعمار.

وإن رفضت فرنسا منح الجزائر استقلالها فهذا يعني أنها غير صادقة مع تونس والمغرب، وأنها تفكر في احتلال هذين البلدين عندما تصبح الظروف الدولية مؤاتية.

لقد عبّر، على أية حال، الزعماء المغربيون والتونسيون في هذا الصدد عن وجهة نظر جبهة التحرّير ذاتها، في تصريحات أدلوا بها مؤخرا.

ثم تعتبر جبهة التحرّير الوطني أن لا قبل لمستقبل شمالي إفريقيا أن يزدهر تماما إلا ضمن إطار اتحاد دول شمال إفريقيا الثلاث.

ونعتقد أن هذا ضروري لشعوب المغرب الثلاث التي، بالإضافة إلى تشابهها الطبيعي المعتمد والمتعدد، تصبح وثيقة الارتباط بمصالح مشتركة شرعية وعلى قدم المساواة الأخوية المطلقة.

كما نعتقد أن من مصلحة شعوب المغرب الثلاثة كذلك أن تنظم دفاعا مشتركا بينهما، وتوجيها وعملا ديبلوماسيا مشتركين، وحرّية التبادل التجاري وتضع مشروعا موضوعيا للتجهيز والصناعة، وللسياسة النقدية الموحدة، والتعليم، وتبادل الاخصائيين، والتبادل الثقافي إلى أقصى حد، والاستغلال المشترك لثرواتنا الجوفية مناطقنا الصحرّاوية.

إننا نعتبر، نحن الجزائريين، أن تضافر جهودنا في قلب ثورة شمال إفريقيا يخولنا القيام معا بدور هام في التعجيل بمختلف الوسائل بتحرّير الشعوب التي ما تزال مستعمرة، وبنوع خاص شعوب إفريقيا السوداء – المساهمة هكذا عمليا في إقامة سلام عالمي حقيقي، ضمن إطار منظمة الأمم المتّحدة.

سؤال 5 : كيف يكون وضع الأوروبيين في الدولة الجزائرية.

جواب : في دولة جزائرية حرّة، ستنعم الأقلية تماما بالمساواة في الحقوق والواجبات التي ينعم بها المواطن الجزائري دون أي تمييز.

ويعامل الذين يكونون قد اختاروا الجنسية الفرنسية كالأجانب وفقا للضمانات النابعة من حرّمة الكرامة الإنسانية.

وتضمن تماما الملكية الخاصة ذات الغنم المشروع.

سؤال 6 : هل يمكن أن تحدد بسطور، عن طريق منشور موجه إلى الرأي العام، أسباب معركتكم وأساليبها وأهدافها وغايتها؟

جواب : تقاتل جبهة التحرّير من أجل الاستقلال الوطني الحرّي وحده بأن يضع حدا نهائيا للنظام الاستعماري اللاإنساني الذي يظلم الجزائر الأسيرة.

ولبلوغ هذا الهدف، أخذت جبهة التحرّير بعين الاعتبار التجربة الدهرية لكفاح الشعب الجزائري لاستعادة حرّيته وسيادته.

فشلت جميع الأساليب الإصلاحية (المطالب الخطية، الوفود). وقد أجبر الاستعمار الفرنسي، الذي حمله طيشه المتطرف على معارضة تنفيذ القوانين المقترع عليها في مجلس النواب الفرنسي نفسه – أجبر الشعب الجزائري على اللجوء إلى وسيلته النهائية : الكفاح المسلح.

ومن أجل ذلك، عمدت جبهة التحرّير، إلى استنفار جميع الطاقات الوطنية للقضاء على قوة العدو الاستعماري، في مجموع دروعه العسكرية، والبوليسية، والادارية، والاقتصادية، والسياسية، والديبلوماسية بمختلف الوسائل الثورية.

الأهداف الآتية هي :

1 – خلق دولة جزائرية سيدة بحكومتها وجيشها وديبلوماسيتها

2 – اجراء انتخابات نيابية عامة

3 – الاصلاح الزراعي

إن المحدودية الحالية لهذه الأهداف، تشير إلى رغبة جبهة التحرّير في أن تبرز كون هدف الثورة الجزائرية الأول هو الحصول على حق الشعب المقدس في الاستقلال

يستحيل علينا إذا استباق الحكم منذ الآن على اختيار نهائي وحرّ للشعب الجزائري مطلع الثورة الجزائرية، دلات جميع ما نشرته جبهة التحرّير كما دلات نشاطتها، بقوة، على الانعدام التام للتعصب والعرقية أو كراهية الأجانب.

إنّ النظام الإقطاعي الذي يبقى عليه الاستعمار، يقضي عليه انتصار الثورة الجزائرية الوشيك.

ولن تكون الدولة الجزائرية لا ملكية ولا حكومة ظل ا ، كما تدعي الصحافة ويدعي أهل السياسة الفرنسيون بغية خداع الرأي العام ومحاولة عزلنا.

وما موقف جبهة التحرّير هذا سوى الانعكاس الحقيقي لميل الشعب الجزائري الطبيعي نحو ديمقراطية حقيقية، وهذا ما يسمح لنا بأن نؤكد بقوة منذ الآن بأن الدولة الجزائرية سوف تصبح جمهورية حديثة.

يظهر لنا في هذا النص أن سياسة التقارب مع بورقيبة لم تكن قد نمت بعد. لكنها كانت حاصلة ضمنا، بحكم الطريقة التي أعلنت بها. ولم يكن ثمة من شيء يوحي بأن اختلافا خطيرا في وجهات النظر كان قائما بين دول المغرب.

إلاّ أنّ تيارا معاديا لبورقيبة بدأ يظهر بعد فترة، في قلب جبهة التحرّير وأدّى تشهيره بالاتفاقات الفرنسية – التونسية إلى قيام حملة ضدّ شخص رئيس الدولة التونسية العتيد وسياسته. وكان هذا التيار في الواقع يدعم بقوة – في هذه المرحلّة الدقيقة من التاريخ التونسي – المبادئ المتطرفة لصالح بن يوسف أمين عام حزب الدستور آنذاك الذي دخل في صراع مكشوف مع بورقيبة.

وبصورة حتمية سارع إخواننا في البعثة الخارجية إلى تأييد وجهات نظر بن يوسف، وفي مدينة الجزائر نفسها أيد العديد من المسؤولين مبادئه. كانت فكرتهم الرئيسية بسيطة جدا : يجب أن يستمر الكفاح المسلح في دولة المغرب الثلاث، في آن واحد، حتى يتم الاستقلال الناجز ليس لدولة واحدة بل للثلاث معا. ويتّخذ كل "وقف" لأعمال الكفاح المشترك بنتيجة الاتفاقات الفرنسية – التونسية، شكل الخيانة في هذه الظروف. ويجدر القول إن هذه الفكرة المبدئية أصبحت عملية بحكم عقد اتفاق واضح : ارتبط بموجب اتفاق سري إخواننا في اللجنة الخارجية لجبهة التحرّير وصالح بن يوسف عن الحزب الدستوري، وعلال الفاسي عن حزب الاستقلال، بوجوب متابعة القتال حتى الاستقلال الناجز لبلادنا الثلاث.

وما لبثت جبهة التحرّير ان عمدت، بناء على بادرة من عبان إلى إذاعة منشورات ضدّ بوريبة في الجزائر.

غير أنّني كنت قد توجهت إلى تونس قبل ذلك بقليل، لتفادي وقوع مثل هذا الإنهيار في العلاقات. وفور وصولي إلى العاصمة، اتصلت ببورقيبة الذي كان شكل الوزارة بعد تعيينه رئيسا للحكومة. فاستقبلني بحرّارة، ومن أجل الحصول منه على تأييد علني للثورة الجزائرية، قدمت له في عشرين نقطة تقريبا، عددا من الطلبات الواضحة التي كان يمكن أن يشكل الكثير منها، في هذه المرحلّة الحاسمة

من نشاطه السياسي، مشكلات حقيقية، كان أحدهما يرمي إلى إنشاء منظمة لجبهة التحرّير في تونس بشكل غير معلن تماما. وقضى مطلب ثان بأن يقدم مساعدة عملية لمقاتلينا، وثالث بتدخله الشخصي لدى السلطات الفرنسية حتى يصادر إلى إطلاق سراح موقوفين من المقاتلين الجزائريين. (في ذلك الوقت كان ما يزال قسم من أجهزة الشرطة في تونس بيد الفرنسيين). استجاب الرئيس التونسي لكل مطلب بدون استثناء تلقائية وصدق مؤثرين.

وعرضت هذه النتائج على إخواني فيا لقيادة، عند عودتي إلى مدينة الجزائر، فهنأوني قائلين :

- كنت حاذقا جدا، ونجحت المهمة مئة بالمئة.

قلت محتجا :

- لم تكن بي حاجة لأن أكون حاذقا، فقد كان بورقيبة صادقا ومخلصا. وهو لم ير فيّ غير ممثل لجبهة التحرّير. وما منحنا إياه لم يكن ثمرة ديبلوماسيتي بل نتيجة تضامنه الفعلي معنا.

لم أكن أجهل أن ما يطرح هو بالتأكيد الموضوع الأساسي. فقد سبق واطلعت على المنشورات التي أصدرها عبان، واقتناعا مني بخطيئة، عزمت على فقء الدمل، لكن قيل لي:

- ليس مع بورقيبة عشرة أشخاص في تونس.

كان أحد أهداف سفري خاصة، استطلاع مكانة الرجل في بلده. أجريت اتصالات كثرة، وسرعان ما تعزز اقتناعي : فقد كان وراء بوقيبة جماهير الشعب التونسي الضخمة.

شرحت ذلك باسهاب، وتطرقت إلى الناحية السياسية :

- إن منتهى أمنيتنا يتمثل بالتأكيد، بقيام ثورة تعم المغرب. لكن التعال بها يكون ضربا من الخيال. فليس ثمة من حكومة مغربية أو تونسية تقبل بأن ترى بلادها في حالة حرب، فيما هي تنال الاستقلال ولو مقرونا ببعض التحفظات.

علينا إذن ألا ندخل في معركة مفتوحة مع القادة التونسيين أو المغربيين بأية حال من الأحوال؛ وأن نفهم أن استقلال تونس والمغرب، رغم الاحتلال المنفرد لكليهما، من شأنه أن يساعد على تطور كفاحنا؛ فبتصعيد هذه المعركة ينتهي الأمر بهذين البلدين إلى التحول إلى قاعدتين أساسيتي لنشاطنا السياسي والدبلوماسي والعسكري.

وطال النقاش على هذا النحو. وكان بن مهيدي وهديدوش أكثر الإخوان تكتما. لكن نظري اعتنقت بالنهاية، وأوقفت الحملة ضدّ بورقيبة.

لكنني أعلم أن من شأن هذه المناقشة أن تثار في أي وقت، فبدا لي هذا النجاح السلبي الذي أحرّزته في جلسة مغلقة غير كاف. وقررت، بغية خلق الأمر الواقع، جعل هذا الموقف علنيا وغير معرض للتبدل. فوجهت إلى بورقيبة كتابا مفتوحا، مستهدفا إعلام الرأي العام الجزائري والمغربي والولي، أن جبهة التحرّير تؤيد نشاطه ونشاط الحزب الدستوري.

وسرعان ما نشرت جريدة الدستور هذا الكتاب الذي كان حارا إلى درجة ظن معها الكثيرون من الجزائريون المتأثرين بحملة جبهة التحرّير المناوئة لبورقيبة، بأنه نص صادر عن التونسيين وطافت حتى في مدينة الجزائر، وبلغنا الكثير من التقارير الإيضاحية. وكان أن أجبنا الجميع بأن هذه الرسالة صادرة عنا، وأنها تترجم المواقف الرسمية لقيادة جبهة التحرّير. وهذا نصها :

"أحرّص على الكتابة إليك لأعبّر اك عن عميق عرفاني كجزائري وكمغربي، لجميع مواقف التأييد التي اك من المعركة المقدسة في سبيل استقلال الجزائر.

بصفتي مقاتلا مسؤولا في جبهة التحرّير، كان لي عظيم الشرف أن أقابك مرة أولى في باريس في مركز "البعثة التونسية"، ومرة ثانية في رمضان الماضي بالقرب من "الأرلانا" وفي تونس.

وفي كلا اللقاءين، ما انفكت تجدّد العزم بصدق على عدم ادخار أي جهد حتى يتم للشعب الجزائري تحقيق أمانيه المشروعة كاملة.

ولم أخف عنك من جانبي عميق الإعجاب الذي كنت وسأظل أكنّه باستمرار اك ولعماك الذكي في خدمة الشعب التونسي وخدمة السلام. وأظنك ذاكرا أني وجدت من حقّي إذ ذاك أن أؤكد أن عاطفة الاحترام الأخوي التي أعبّر عنها لن تلبث أن تصبح عاطفة جميع الجزائرية، رغم سوء الفهم العابر وبفضل نشاطك الشخصي.

لد تمّ ذلك اليوم، ولا يسع أي وطني إلا أن يسر لهذا. إذ أنه أصبح يتبين أكثر فأكثر لكل منا، أنك تشكل، بحد ذاتك وبمنجزاتك السريعة، جزءا ثمينا من رأسمالنا في شمال إفريقيا.

أصبح الجزائريون يعرفون – على غير رضى من بعض الحكومات الفرنسية – أن بورقيبة هو رجل عهد، يهمه قبل كل شيء الوفاء بتعهداته تجاه أي كان، وبنوع خاص تجاه الشعب الجزائري الذي يكافح اليوم، كالرجل الواحد، بقيادة جبهة التحرّير ضدّ أعمال الاستعمار الوحشية وجيشه. وسيستمر ذلك حتى اليوم الذي ينتزع فيه استقلاله الوطني، وهو الشرط الوحيد لقيام اتحاد شمال إفريقيا الطبيعي.

ما كانت فرنسا لتجني غير المكاسب لو أنها أصغت إليك وأنت تردد بلا هوادة، وكصديق، بأن استقلال الجزائر محتم. ففضلت على الاعتراف بهذا الواقع الثابت وعلى البحث عن حلّ سامي ناجز، القتل الجماعي وقصف المنازل وإعدام الأسرى، والتعذيب واتباع طرق الغستابو الوحشية، إنها، بكلمة، تشن الحرب إبادة، الفضل مصيرها.

وعلى الصعيد النفسي، يحاول عبثا المسؤولون الفرنسيون يائسين، كسب الرأي العام عن طريق إلصاق الافتراءات التي سبق وصمكم بها ووصم إخواننا الشجعان أبناء شعبي تونس والمغرب، بالجزائريين ومعركتكم القومية.

إنهم يتهموننا بكره الأجانب بينما نحن نؤيد في الواقع التعايش الأخوي بين جميع السكان الجزائريين دون تمييز، ولكن في جزائر مستقلة.

إنّه يتّهموننا بالتعصب بينما نحن مع الديمقراطية والحترام الطبيعي الدائم لشخص الإنسان.

إنّهم يتّهموننا بأننا نقوم بهذا الكفاح المقدس فقط لأننا "معادون للفرنسيين"، بينما نحن مع الصداقة الأخوية في السلام، لجميع شعوب أوروبا والعالم على أساس الإحترام المتبادل، وكرامة كل فرد.

ويتّهمون الثورة الجزائرية بأنها مسيّرة من قبل الأجنبي، في الوقت الذي يعلمون تماما أنها عمل الجزائريين أنفسهم، المجمعين، يقينا منهم بالنصر القريب، على السير بها حتى النهاية.

ثم افتراءات لا تقل حقارة، تكذيبها في كل يوم وقائع ثابتة، وفيما يتضاعف عدد أصدقائنا في العالم يتضاءل عدد مناصري الاستعمار الفرنسي الذي يعون حقيقته.

إن في استطاعة الأخ محمد كرمه، ممثل الإقتصاد التونسي الرفيع الشأن، الذي جاء للاشتراك في أعمال أول مؤتمر وطني للاتحاد العام الجزائري للتجارة أن يشرح لكم بمزيد من التفاصيل، الوجوه المختلفة لمعركة التحرّير الوطني.

وإنّي لأريد كذلك أن أقول لكم إن السلطات الفرنسية منعت محاضرة حول موضوع اقتصادي بحت، كان سيلقيها في مدينة الجزائر الأخ محمد كرمة، نزولا عند طلب الاتحاد العام للتجارة.

ويبدو أن مجرد كون السيّد كرمه تونسيا، برر بما فيه الكفاية هذا القرار الظالم المهين.

في الحقيقة، كانت هناك، عدا شخصية الخطيب الفذة، رغبة متعمدة في الحيلولة دون بروز التضامن الحسي والأخوي بين الشعبين التونسي والجزائري.

لهذا، فإني أقترح احترام ألا تدعوا هذه المؤامرة الصامتة تنجح، وذلك بإعطائكم، إذا أمكن العليمات من أجل :

1 – تخصيص برنامج في "صوت الجزائر" (وهذا ما نبقى مقصرين عن شكركم عليه بما فيه الكفاية) المؤتمر الاتحاد العام للتجارة متضمنا خاصة التصريح الذي أدلى به المندوب التونسي، وسوف يترقب ذلك جميع الجزائريين.

2 – نشر الخطاب الرئيسي الذي ألقي في المؤتمر في جريدة العمل، وعلى أوسع نطاق في سواها من الصحف التونسية.

وإني أختم متمنيا على المولى أن يمدّ بحياتي لأتابع القتال في خدمة بلادي، وأشهد تبوأها، في القريب العاجل، صف الدولة الحرّة المستقلة، وكذلك ولادة اتحاد شمال إفريقيا الذي تكون أنت أفضل صانعيه.

المصدر:

L' Action N48, 16 Avril 1956, Le Marquis Algérien déclaré à l'action,p6

العمل ، ع 17،151 أفريل 1956، ص2

العمل ،ع18،152 أفريل 1956، ص2

العـــمل نداء إلى الضمير العالمي مـــن مفتى الـــديار التونسية

أدعو العالم باسم الدين والإنسانية والاخاء البشرية والشفقة والرحمة أهيب بالأمم المتحدة على تباينها دينا ولونا وجنسا ولسانا استصراخ الضمير العالمي والشعور الإنساني لإنقاذ فريق من الشعب الجزائري يربو عدده على ثلاثمائة ألف نسمة وتخليصه من براثن الهلاك والابادة تحت ستار حماية الحدود وبتعلة منع تسرب المقاومين الجزائريين من الحدود التونسية وتكنهم من البطش بجنود الاستعمار القاسية الغاشمة أولئك الجنود الذين لا يرعون الإنسانية إلا وما حادثة اعتدائهم على قرية ساقية سيدي يوسف والفتك بعدد عظيم من سكان الأمنين ورميهم القنابل المدمرة المحرّقة على الشيوخ والرجال والنساء والأطفال ودكهم القرية حتى صارت خاوية على عروتها بعيدة على الأذهان ولا زالت أصداؤها في الأذان إن صدور قرار الحكومة الفرنسية بإحداث منطقة حرّام تبلغ مساحتها ربع القطر التونسي تمتد على طول الحدود من البحرّ إلى الصحرّاء الجنوبية ويقطنها نحو ثلاث مائة نسمة أو أكثر من الجزائريين المسلمين يزداد إخلاؤها من السكان وتقويض ما بها من البنيان وإحرّاق غاباتها ومنع الجزائريين من استطراق طراقاته ما هو إلا حكم على هذا العدد بالاباده والتشريد والاستهداف للبطش الشديد نظير ماسبق من الأحداث هذه المنطقة بحبال والمنال أنه قضى على أهله برصاص الرشاشات وقذائف الطائرات

أنه إجلاء السكان المدنيين مساكنهم بواسطة القهر والجبر تحت سلطان الحديد والنار وتركهم يهيمون في كل واد خالين من المتاع والزاد ممنوعين من الاتصال بإخوانهم بني جلدتهم مستهد في التعذيب القاسي والقمع والاضطهاد والأسلحة الفتاكة والمستغلة الأليمة اجرام صارخ وبعني عارم للكرامة البشرية ودروس للقيم الإنسانية لا يقره دين من الأديان لا يستسيغه إحساس نبيل أحد أن ظاهرة الصمت عن هذا القرار الجائر يسجله التاريخ ويحاسب عليه ذوي الضمائر الحية والشعور الإنساني والكلمة المسموعة وباطخ حين القرن العشرين عار لا يحمي ولايبيد.

يجب في الشريعة الإنسانية والرحمة على ممثلي الديانات وعلى رؤساء الدول العالم المتمدن وعلى الصحافة الحرّة وعلى العلماء وذوي الأقلام الراجحة وعلى الشعوب المتحضرة الراقية أن يقفوا سدا منيعا في وجه تنفيذ هذا القرار الخطير الذي يخدش الكرام الإنسانية وأن ينتشلوا هذه الجموع البشرية من سوء المصير.

محمد عزيز جعيط

مفتي الديار التونسية

المصدر: العمل، ع 733، 2 مارس 1958، نداء من المفتي التونسي حول منطقة الحرام.

تصريح مشترك للأحزاب الشيوعية لشمال إفريقيا

اجتمع ممثلو الأحزاب الشيوعية الجزائري والمغربي والتونسي في أوت1909 وفي نطاق مقابلاتهم الدولية تبادلوا في جوا أخوي ساده التفاهم المتبادل وجهات النظر في شأن الوضع في بلدانهم وخاصة في الجزائر وتباحثوا في المهمات الموضوعة في الساعة الحاضرة أمام شعوبهم وأحزابهم.

يترحم ممثلو الأحزاب الشيوعية الثلاثة على أرواح شهداء القضية الجزائرية الذين لا يحصى عددهم ويحيون تحية صادقة جيش التحرير الوطني المجيد.

للتغلب على مناورات الاستعمار الفرنسي والتعجيل باستقلال الجزائر ويبتهج ممثلو الأحزاب الثلاثة بعقد اجتماعهم في وقت بدأ فيه بعض الانفراج في النطاق العالمي إثر إعلان زيارة الرفيق خرتشوف إلى الولايات المتحدة وزيارة الرئيس أيزنهاور إلى الإتحاد السوفياتي، ولكن هذا الحدث الذي سوف تكون له أطيب النتائج بالنسبة إلى السلم العالمي لا يخفى عليهم خطورة التوتر القائم بين شعوبهم وبين الاستعمار الفرنسي الذي برز علاوة على تغذيته لهذا التوتر كآخر المناصرين للحرب الباردة وأنشط المدافعين عن العسكريين الألمان أثناء مؤتمر جنيف.

إن هذا الاجتماع يعقد في الوقت الذي تجتمع فيه دول إفريقيا المستقلة بمنروفيا قصد تنسيق سياستها وتشديد تعزيزها لنضال الشعوب الإفريقية في سبل استقلالها ومناصرة القضية الجزائرية بوجه خاص في وقت تتأهب فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة لبحث قضية الجزائر التي طالب بترسيمها هذا العام عدد أكبر من البلدان الإفريقية الأسيوية، في وقت تستعد فيه فرنسا لإجراء التجارب النووية في صحراء المغرب ذاتها متحدية بذلك إرادة السلم والانفراج الدولي.

إن هذا الإجتماع يعقد في وقت تشتد فيه حرب الإبادة الاستعمارية التي فرضت على الشعب الجزائري منذ خمسة أعوام واتخذت صبغة محاولة إجرامية لإتلاف شعب بأسره والتي يقدم لها الفيدرالية كامل الإعانة المالية والاقتصادية والعسكرية اللازمة لمواصلتها.

إن هذا الاجتماع يعقد في وقت يشعر فيه الاستعمار الفرنسي بإخفاق مجهوداته الحربية وباستحالة انتصاره عسكريا، الأمر الذي أوضحته بكل جلاء مقاومة الشعب الجزائري البطل مقاومة مستميتة لا تغلب فيلجأ إلى القيام بحملة تضليل سياسية واسعة ويحاول، محافظا بإصرار على خرافة الإدعاء بأن الجزائر فرنسية، إيهام الرأي العام بمزايا مشروع قسطنطينية "والإنتخابات" التي ينظمها الجيش الاستعماري.

وتحاول سياسة "دي غول" الاستفادة من تباطؤ الحكومتين المغربية والتونسية في تطبيق مقرارات طنجة ومن الصعوبات الاقتصادية الموروثة عن الاستعمار التي تجابهانها فتقوم بمناورات بارعة لإحداث التفرقة بين البلدان المغربية ولعزل الجزائر المجاهدة وتواصل في نفس الوقت استفزازاتها العسكرية وضغطها الاقتصادي على البلدين المستقلين.

ينبغي الرجوع إلى مبادئ طنجة

وتجمع الأحزاب الشيوعية الثلاثة أمام خطورة هذا الوضع على اعتبار أن القضية الأولى بالنسبة للشعوب المغربية في الساعة الحاضرة مازالت قضية استقلال الجزائر.

وتعتبر أن تعزيز الكفاح ومساندة المغرب وتونس للقضية الجزائرية بدون شرط أو تحفظ وتوسيع إعانتها المتعددة الأشكال أمور ضرورية للتعجيل بانتهاء الحرب ولتقريب ساعة تحرر الشعب الجزائري.

ولذا فإن تطبيق مقرارات طنجة التاريخية التي أثارت حماس شعوب المغرب والشروع في إنجاز وحدة المغرب العربي الكبير بتنسيق سياسة الحكومات الثلاث وببعث وتنشيط المؤسسات المشتركة مثل الكتابة القارة والمجلس الاستشاري أصبح أمرا أساسيا.

فإن المغرب وتونس يتحتم عليهما قبل كل شيء أن يخيبا سياسة تفرقة البلدان المغربية ويواصلا لذلك بأقصى حزم كفاحهم ضد الاستعمار وأن يتم ويدعما استقلالهما وأن يتحصلا على الأراضي التي لا زالت محتلة إليه ويتحتم عليهما أن يرفضا بدون إلتباس جميع المشاريع مثل المجموعة الفرنسية المغربية أو حلف المتوسط التي يمكن إلاّ أن تبقى تبعيتهما الاستعمارية، وأن يعترفا إن لاحقا للاستعماريين في استثمار بترول الصحراء.

ويجب عليهما أن يرفضا الاستعمار الجديد مهما كان الشكل الذي يبرز به وأن لا يقبلا حسب ما تتطلبه اتفاقية طنجة أي التزام فرنسا وشريكاتها في الكتلة الاطلنطية أو في السوق المشتركة التي تحاول إيهامهما مع مواصلة مساندتها للحرب الاستعمارية في الجزائر إنها ترغب في إعانتهما على حل مشاكلها فإنه ليس لهذين البلدين غير طريقة واحدة مجربة وهي استعمال كافة الإمكانيات القومية وإفادة مجموع الشعب بثمار الاستعمار وتحقيق الإصلاح الزراعي والتأميم والتطوير المخطط للاقتصاد والتصنيع التدريجي وهي الاستفادة استفادة كاملة من الإمكانيات الجديدة الواسعة في العالم وخاصة من الإعانة النزيهة التي تقدمها البلدان الإشتراكية، وهي تطبيق سياسة الحياد الإيجابي وضمان الديمقراطية وتوسيعها قصد توحيد الشعب وإثارة حماس الجماهير في معركة البناء الاقتصادي.

نداء الشعب إلى شعوب العالم لتعزيز التضامن مع الجزائر

إن الأحزاب الشيوعية الثلاثة تتعهد بالمثابرة على العمل في سبيل تقوية التضامن أكثر من ذي قبل وعلى أساس روح باندونغ بين شعوبها والبلدان الآسيوية الإفريقية التي تواصل نضالها المعادي للاستعمار وتناصر مناصر ثابتة قضية الشعب الجزائري.

وتعتبر أن تعزيز التضامن مع الشعوب العربية الشقيقة أمر ضروري وخاصة مع الشعب العراقي في نضاله لإفشال المحاولات الاستعمارية الرامية إلى شق قواه الوطنية وإلى وضع حدّ للحياة الديمقراطية في العراق وإلى القضاء هكذا على منجزات ثورة 14تموز المباركة.

وتعتقد أن الاضطهاد المسلط في سوريا ومصر على الشيوعيين وغيرهم من الوطنيين والديمقراطيين الذين تعبر للديمقراطية التي يستلزمها هذا الاضطهاد تفقد الشعب المصري الفخر الذي أحرزه من تأميم قناة السويس ومن إحباط الاعتداء الإنكليزي –الفرنسي- الإسرائيلي وتسيء أيضا إلى التضامن اللازم بين البلدان العربية وتعطل حركة وحدة هذه البلدان وحدة لا يمكن أن تقوم إلاّ على أساس الديمقراطية والإرادة الحرة واحترام خواص ومصالح كل بلد.

إن الأحزاب الشيوعية الثلاثة تتعهد بالعمل في سبيل إقامة علاقات الصداقة وتنميتها بين بلدانهم والمعسكر الإشتراكي الذي برزت مساعدته القوية للقضية الجزائرية بالقبول الذي لقيته البعثة الحكومية الجزائرية في الجمهورية الشعبية الصينية وفي جمهورية فيتنام الديمقراطية وفي سبيل تطوير التعاون مع البلدان الاشتراكية وخاصة مع الاتحاد السوفياتي الذي تسمح إعانته الاقتصادية والفنية النزيهة للدول الحديثة العهد بالاستقلال بالتحرر من مساومات الاستعماريين وضغطهم.

وتؤكد وجوب تقوية التضامن في النضال بين شعوب الثلاثة وقوى التقدم والسلم في فرنسا وعلى رأسها الحزب الشيوعي الفرنسي هذه القوى التي تقام في ظروف صعبة حرب الجزائر وتعتقد أن تشديد هذا الكفاح في فرنسا ضد الجزائر ومن أجل إيجاد حلّ على أساس التفاوض مع الحكومة الجزائرية سوف يعجل بنهاية هذه الحرب ويفتح الطريق للتعاون المثمر بين المغرب وفرنسا على أساس المساواة واحترام استقلال وسيادة كل بلد.

وتوجد نداء ملحا إلى الشعوب العربية وعلى كافة البلدان الآسيوية الإفريقية وإلى الحركة الشيوعية والعمالية وإلى كافة قوى التقدم والسلم في العالم حتى تعزز تضامنها بجميع الأشكال مع قضية الشعب الجزائري.

الأحزاب الشيوعية في خدمة المغرب العربي وتتعهد الأحزاب الشيوعية الثلاثة بتقوية نشاطها الانتصار السياسة التي ما انفكت تنادي بها في صالح الطبقة العاملة الكادحة في المدن والبوادي ومجموع شعوبها فتساهم مساهمة ناجعة في تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية فإنها ستضاعف جهودها لتعزيز الاتحاد الوطني بين جميع القوى الوطنية على أساس مكافحة الاستعمار وعلى أساس احترام الحريات الديمقراطية والاستقلالية التنظيمي.

يعبر الحزبان الشيوعيان المغربي والتونسي عن كامل تضامنهما مع الحزب الشيوعي الجزائري الشقيق الذي يحي الحزبان مشاركته في الحرب التحريرية ويقدران سياسة الاتحاد الوطني التي يسلكها والتي تبرز خاصة في تأييده الحازم للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ولجبهة التحرير الوطني في الكفاح ضد الاستعمار.

وتؤكد الأحزاب الشيوعية الثلاثة من أجل إعلاء سياستها الصائبة وتنسيق علاقتها مع الجماهير والدفاع بصورة ناجعة عن مصالح شعوبها، وتؤكد من جديد عزمها على تطبيق المبادئ العلمية العالمية للماركسية اللينينية التي مكنت شعوبا عديدة من التحصل على انتصارات رائعة على الاستعمار، تطبيقا حيا وخلاقا على وضع بلادها وواقعها وعلى النضال بثبات ضد التحريفية المعاصرة التي تهدد الأحزاب الشيوعية والعمالية في كيانها وضد الجمود العقائدي والتعصب اللذين يعطلان روابط الأحزاب بالجماهير ويؤديان إلى انعزالها وتؤكد من جديد مرافقتها التامة على تصريح الأحزاب الشيوعية والعمالية الاثنى عشر وتعلقها الراسخ بالأممية البرولتارية وبالتعاون بين الأحزاب والعمالية على أساس احترام استقلالها والمساواة بينهما في سبل إعلاء غاياتها المشتركة السامية الاشتراكية.

أوت 1909

عن الحزب الشيوعي الجزائري العربي بوهالي كاتب الحزب

عبد القادر الوهراني، ممثل الحزب في الخارج.

عن الحزب الشيوعي المغربي عبد السلام بورقية كاتبا الحزب

عبد ا العباشي عن الحزب الشيوعي التونسي

عبد الحميد بن مصطفى، عضو

المصدر:

الطليعة،ع 23،134 أوت1959، تصريح مشترك هام للأحزاب الشيوعية لشمال إفريقيا ص 20

النص الحرفي للخطاب الهام الذي ألقاه سعادة المنجي سليم
أمام اللجنة السياسية التابعة لهيأة الأمم المتحدة

أدلى السيد سليم بالبيان التالي قبل خطابه :

سيدي الرئيس

قبل أن أشرع في خطابي الخاص بالقضية الجزائرية أريد أن ألفت نظركم إلى بعض الفقرات التي جاءت ضمن خطاب السيد وزير الخارجية الفرنسية لما فيها من مسّ بالسيادة التونسية. وحرصًا مني على عدم الخروج عن موضوع الساعة وسعيا للمحافظة على الصبغة الخاصة التي تكتسبها هذه المناقشة فإني لن أرد الآن على تلك الفقرات التي أشرت إليها. ولكني أتمسك بحق الرّد عليها فيما بعد. والآن أشرع في خطابي.

سيدي الرئيس

حضرات النواب المحترمين.

منذ ثمانية أشهر وفي نفس هذه القاعة ختمت لجنتنا مناقشاتها الطويلة المضنية حول قضية الجزائر، هذه القضية التي اجتمعنا اليوم لمناقشتها من جديد. وبعد طول المداولات والمحادثات حول الحالة التي كانت عليها هذه المشكلة حينذاك قدمت عروض واقتراحات مختلفة وجرى الاقتراع في شأنها لدى اللجنة الأولى...

وأثناء جلسة الخامس عشر من فيفري سنة 1958 اتخذت الجمعية العامة قرارا، صودق عليه بالإجماع. وكان هذا القرار يوصى باتخاذ حلّ سلمي ديمقراطي عادل لهذه المعضلة وطبقا لهذا الالتزام، حملنا أنفسنا على الانتظار، وكان بعضنا متشائما والبعض الآخر متفائلا لكننا كنا جميعا مؤمنين بأننا ساهمنا في تسهيل حلّ مشكلة مؤلمة جدا وإن كان ذلك طبق قرار وكنا جميعا نرجو أن يتوفق هذا القرار لبلاغة أسلوبه واتزان صبغته إلى تعبيد طريق المنطق، وإلى إبراز الحقائق وإلى احترام مبادئ دستور الأمم المتحدة. وكنا نرجو أن يحصل بذلك حسم لجميع أسباب التطاحن وقضاء على الحالة الراهنة التي تمثل خطرًا جسيما على أمن وسلامة العالم.

لكن ويا للأسف لم يتم شيء من كل ذلك. فقد تواصلت الحرب أعنف ممّا كانت عليه وسجلت خسائر جسيمة أخرى في الأرواح البشرية.

القضية تنظر من جديد

ولكل هذه الأسباب طرحت القضية الجزائرية اليوم من جديد على بساط النظر في لجنتكم. لكنها تطرح الآن في صورة مختلفة عمّا كانت عليه في شهر فيفري الماضي بعد أن خابت الآمال.

ونحن نرجو أن نوفق في خاتمة هذه المناقشات إلى نتيجة أكثر واقعية ونجاعة من الأولى حتى لا نضطر لبحث نص الموضوع من جديد في مستقبل الأيام.

وسأسعى بكل جهدي في هذا الخطاب لشرح الأسباب التي دعت الوفد التونسي وعدّة وفود أخرى إلى المطالبة بإعادة النظر في هذه القضية. وسأعمل بعد ذلك لشرح الأمور التي تجعل المقترحات الفرنسية غير قادرة على حلّ المشكل. وفي الختام سأقدم العناصر التي يمكن أن تكون قاعدة للحلّ والتي يحسن بمنظمتنا إقرارها والتوصية بتطبيقها.

وسأكون واقعيا في خطابي كما أني سألزم الهدوء الضروري لمناقشة شاقة مضنية يستوجب ما نهدف إليه من نتائج واقعية كل نزاهة وإخلاص.

سأسلك هذا المسلك في خطابي لأننا لا نريد تحويل أنظارنا عن دولة مشاركة في منظمتنا يهمها أمر هذا النقاش أكثر من سواها. هذه الدولة هي فرنسا البلد الصديق الذي بعث إلى الوجود عددا كبيرا من القيم العليا هذا البلد الذي سيبقى - رغم أزمات زائلة مؤسفة تغلبت

فيها العاطفة والتحيز الجامح على العقل ـ بلد الديمقراطية ومبعث المبادئ الخالدة، مبادئ حقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها.

الحالة تزداد خطرا منذ الاجتماع الماضي

سيدي الرئيس

سادتي:

قلت في مستهل هذا البيان أن الجمعية العامة أبدت أملها، أثناء دورتها الحادية عشرة، في أن يوجد حلّ سلمي ديمقراطي عادل للقضية الجزائرية. كان ذلك في الخامس عشر من فيفري سنة 1959. ولم يكن من الخطأ الرجاء في أن تعمل فرنسا على هذا المنوال.

إلاّ أنّنا لاحظنا بعد ذلك أسف أن نار الحرب ازداد لهيبها عمّا كانت عليه وحلت الخسائر والتخريب مكان الحلّ السلمي. وتواصلت النجدات إلى القوات الفرنسية بصفة هائلة. وليس أدل على ذلك من التقارير الفرنسية التي أشارت إلى أهمية القوات المسلحة المقيمة حاليا بالجزائر. وحسب التقديرات الجديرة بالثقة يبدو أن العدة الفرنسية الحالية بالجزائر تقارب850000 جندي ينتمون إلى مختلف وحدات الجيش و55000 جندي آخرين يعملون في صفوف البحرية التابعة "لجيش الجزائر". وقد شارك هذا الصنف من الجنود في عدة عمليات أجريت بالمناطق الجبلية المشرفة على الشواطئ الجزائرية. يضاف إلى ذلك 70000 من الجندرمة ورجال البوليس و70000 آخرين من المدنيين التابعين لمصالح الإدارة الفرنسية. وتساوى جملة هذه الأرقام نحو 900000 نسمة أي عشر عدد سكان الجزائر كلهم. ويعني ذلك أن فرنسا تخصص رجلا واحدا من قواتها المسلحة لعشرة من السكان الأهالي.

أيّها السادة ! يكفى أن نتذكر أن الجيش الفرنسي لم يكن يعد أكثر من 50000 جندي في شهر أكتوبر سنة 1954 لنتصور جليا مدى تطور هذه الحرب وهول ما ينجر عنها من خسائر في الأرواح والأموال وهل من شك في أن كل هذه المصاريف كان من الأجدر أن تنفق لغايات سلمية كالتربية والنهوض الاقتصادي والاجتماعي.

تناسي أبسط مبادئ الحروب

لكن الصبغة الخاصة التي تكتسيها الحرب الجزائرية هو أنها تناست أبسط مبادئ الحروب العادية وذلك بسبب تتابع الاشتباكات بين قوات الدولة الفرنسية وطبقات الشعب الجزائري الطامح للحرية والكرامة وهكذا أصبحت الحرب لا تحترم الجريح ولا تراعي أي اعتبار في معاملة الأسرى. ونلاحظ بكل الأسف أن الخسائر، في حرب الجزائر لم تسجل في صفوف المقاتلين فحسب بل سجلت أيضا في صفوف المدنيين العزل والنساء والأطفال والشيوخ.

ضحايا من أجل البلاغات الحربية

وممّا تعودنا به في هذا الخصوص أنه كلما جرى اشتباك بين الثوّار والجنود الفرنسيين نجد في ميدان القتال إثر انسحاب الوطنيين عددا من الأموات والجرحى وإذا تفرسنا فيهم شاهدنا أنهم من رعاة الجبال البسطاء. لقد كان ذلك لأن القوات الفرنسية تريد أن تفسر كل معركة عن خسائر في صفوف الجزائريين مهما كان الثمن حتى يتسنى لها التصريح بذلك في البلاغات الرسمية. وهي على ما يبدو طريقة من أهمّ ما (اهتدت) إليه السلطات الفرنسية للقيام بحملاتها النفسانية في حرب الجزائر ومن جهة أخرى، فإنه كلما ألقيت قذيفة يدوية وتسببت في أضرار مادية وخسائر في الأرواح يؤسف لها، تعمد قوات الأمن في بحثها على من تسميهم بالمجرمين ـ إلى الإرهاب والتنكيل بجميع من يضعهم سوء الطالع في عرضتها.

اتساع رقعة الحرب

سيدي الرئيس

سادتي

نستطيع في الآونة الراهنة حسب المعلومات المستقاة من المصادر الفرنسية ـ أن نقدر الخسائر الجزائرية بخمسة وأربعين ألف نسمة. وإذا اعتبرنا أن جميع الجرحى الجزائريين الذين يصابون أثناء الاشتباكات من الجنود الفرنسيين يحملهم رفاقهم إثر المعارك نستطيع أن نجزم بأن الخسائر الجزائريين من الأرواح تفوت الرقم المشار إليه بكثير.

إلاّ أنّ حرب الجزائر تفاقمت بالنسبة لما كانت عليه في فيفري الماضي. ولم ينشأ هذا التفاقم بسبب تعزيز القوات المسلحة بالنجدات المتوالية أو بارتفاع عدد الضحايا المتزايد يوما بعد يوم فحسب بل لأنّ رقعة الحرب اكتسحت كامل القطر الجزائري الذي لا تمثل مساحة فرنسا كلها إلاّ الثلث بالنسبة له. لقد امتدت رقعة الحرب إلى أقصى الجنوب الجزائري وبلغت المناطق الصحراوية حيث تدور الآن معارك طاحنة بين جيش التحرير الوطني الجزائري والقوات الفرنسية وقد نتج عن هذا تخريب هائل في المنشئات القائمة هناك.

سيل من اللاجئين

وفضلا عن كل هذا فقد عبّرت الحرب الحدود الجزائرية وكانت لها وخم العواقب بالتراب التونسي نفسه وفعلا فقد نزح عدد كبير من المدنيين إلى تونس فرارا من أعمال القمع والإرهاب المسلطة على سكان القرى والمداشر وهكذا عبّرت الحدود التونسية موجات عارمة من اللاجئين نساء وأطفالا وشيوخا لم يحملوا معهم إلاّ ما كان في استطاعتهم أن يعبروا به الحدود ونزلوا بأرضنا محتمين بحمى تونس. ولم يسع حكومتي إلاّ أن تستجيب لهم فاستعانت بمنظمة الهلال الأحمر التونسية التابعة لمنظمة الصليب الأحمر الدولية وبجميع المنظمات القومية المحلية سعيا لتوفير أسباب الراحة الضرورية لنزلائها. لكن تضخم عدد اللاجئين حال دون تمكينهم جميعا من كل حاجياتهم خصوصا وأن الموارد التونسية الصرفة محدودة للغاية فدفع ذلك الحكومة التونسية إلى الاستنجاد باللجنة الأممية العليا الخاصة باللاجئين وقامت هذه المنظمة بالتحريات اللازمة في نفس المكان فتبين لها أنّ عدد اللاجئين الجزائريين بتونس لا يقل عن الخمسين ألفا وجميعهم في حاجة كاملة إلى جميع النجدات.

وأود هنا يا سيدي الرئيس، أن أشيد بروح (الحياد والتجرد) التي اتسمت بها أشغال البعثة الأممية في هذا الصدد ولقد كانت أعمالها كلها حسب مبادئ الأمم المتحدة.

حقوق مزعومة

أمّا حكومتي فإنها تؤمل أن يوضع حلّ في القريب العاجل لهذه الحرب وأن يتسنى لهؤلاء اللاجئين الرجوع إلى وطنهم لكن حلولهم بتونس تسبب و"يا للأسف" في عدّة مشاكل إنسانية صرفة فقد عمدت القوات الفرنسية ـ بدافع شعور لن أتجاسر على ذكره ـ إلى مطاردة اللاجئين منتهكة بذلك حرمة الحدود التونسية وقد كانت المدفعية وسلاح الطيران يعززان جانب الجنود الفرنسيين وتسبب ذلك في عدد من الضحايا التونسيين من مدنيين وعسكريين وقد كان الأمين العام لوزارة خارجيتنا الموفد إلى مكان الحادثة في مهمة رسمية في مقدمة الجرحى. وقتل عدد من رجال الجيش التونسي أيضا. وظهرت إثر ذلك نظريات غريبة تدعى أنها من مقتضيات القانون الدولي وحاول بها الجانب الفرنسي تبرير انتهاك حرمة التراب التونسي من طرف الجيوش الفرنسية الملحقة بالجزائر وتطرق إلى أسماعنا ما سمي (بحق التتبع) ثم حلّ محله نوع جديد من التشريع أسمى (بحق ردّ الفعل) ولا يستغرب أن يلتجأ في المستقبل القريب إلى الحق المعروف (بحق الأقوى) الذي يعرفه القانون الدولي حق العلم.

ورغم كل هذا فإنه لم يظهر إلى الآن ما يبرر هذا التطور المريع الذي أصبحت عليه حرب الجزائر بما ينجر عنها من عواقب أدت بعلاقاتنا مع فرنسا إلى أزمة شديدة ورغم كل شيء عرفت تونس كيف تسيطر على أعصابها واعتصمت بالهدوء الكافي لتلافي ما لا تحمد عقباه وأنه ليؤسفني ـ يا سيدي الرئيس ذكر هذا الجانب من الحرب الجزائرية ونتائجها المخلة بالعلاقات التونسية الفرنسية إلاّ أنه لا يتحتم علي عند الحديث عن الحرب الجزائرية أن أقول الحقيقة فحسب بل يجب أن أقول الحقيقة كلها كي يتسنى للجنتنا إعداد توصية للجمعية

العامة ينظر فيها لكافة الاعتبارات حتى تمكن السلم من الرجوع إلى نصابه وحتى تعيد إلى هذه البقعة من العالم الطمانينة والأمن.

استمرار المئاسى

وهكذا تبين أن الحالة تعكرت بالجزائر بالنسبة لما كانت عليه في شهر فيفري الماضي وقد أصبح عدد اللاجئين الجزائريين بتونس يربو عن الخمسين ألف بقطع النظر عن عشرات الآلاف من اللاجئين الذي حلوا بالمغرب الأقصى إبقاء على أرواحهم من الهلاك أمّا عدد الضحايا البشرية فهو مهول جدا كما ذكرت لكم آنفا هذه هي الحالة التي عليها الجزائر اليوم وهي مازالت متواصلة وإذا أنصتنا إلى بعض التصريحات فإنه يبدو أن هذه المصائب ليست على أبواب النهاية لقد تأثر الرأي العام العالمي في السنة الفارطة تأثرا عميقا وحق له ذلك للمحنة القاسية التي كان الشعب المجري المناضل من أجل الكرامة والاستقلال ضحية لها ولم تتعد خسائر الرواح في المجر28000 نسمة حسب المصادر الموثوق بها ولكم إذن أن تقارنوا بين خسائر الجزائر وخسائر المجر وأني واثق من أن الضمير العالمي لا يميز بين الشعوب المناضلة من أجل حريتها سواء أكان ذلك في أوروبا أو في إفريقيا أو في آسيا أو غيرها.

الضمير العالمي والفرنسي يستنكران

وإني عندما أتحدث عن الضمير لا أستثنى من ذلك شك الضمير الفرنسي المحترم الذي أستاء ولم يزل يستاء من الخسائر التي تلحق الأرواح الآدمية في الجزائر ومن الوسائل المستعملة لكبت صوت شعب يطالب بحريته ويهدف إلى الكرامة والعدل، ولقد تعالت الأصوات الفرنسية العديدة للاحتجاج على هذه الطرق التعسفية المخالفة لحقوق الإنسان ـ تلك الحقوق التي كانت فرنسا في مقدمة الدول المنادية بها.

وقد تعالت أصوات عدد كبير من الشخصيات الدينية والجامعية والفكرية التي تواصل كفاحها الجدير بكل احترام، وذلك من أجل وضع حدّ لأعمال التنكيل والتعذيب وغيرها من الوسائل المستخدمة، ويا للأسف، بالجزائر في هذه الحرب الغامضة البعيدة عن القرار التهدئة المرتجاة وتألف القلوب والتي ستضاعف شقة الخلاف وعمق الهوة بين الشعبين في حين أنها في حاجة إلى التعاون في كنف الاحترام والصداقة المتبادلة.

وقد أدى الأمر إلى أن يقدم عدد من ألمع الشخصيات استقالاتهم ومن بينها قائد في الجيش الفرنسي وعميد في كلية الحقوق وجمهرة من رجال القانون والقضاء عينتهم الحكومة الفرنسية ليكونوا أعضاء في لجنة الحقوق، فإن الأمر الذي دعا هؤلاء إلى تقديم استقالاتهم هو هذا الذي أجمع القوم على تسميته في شيء من الخداع والتلاعب بالتهدئة في الجزائر، وهذه الاستقالات دليل آخر على أن حرب الجزائر بعيدة كل البعد عن أن تحترم مبادئ التحارب وحقوق الإنسان، وهي دليل كذلك على أن الضمير الفرنسي لم يسكت بعد.

حلول فرنسا

وبودي الآن سيدي الرئيس أن أتعرض إلى مسألة الحلول التي عرضتها فرنسا في هذا الشأن. ففي شهر فيفري الماضي قدم مندوب فرنسا المحترم إلى لجنتنا أثناء مناقشاتها حول القضية الجزائرية، مشروعا يتضمن نقطتين : إيقاف إطلاق النار بدون قيد ولا شرط، إجراء انتخابات حرّة مع ضمانات لشرعيتها مثل حضور ملاحظين من الأقطار الشقيقة ثم فتح مفاوضات مع الممثلين الجزائريين الذين يتم انتخابهم حول السعي لضبط نظام جديد للجزائر.

وعلى هذا الأساس منح عدد كبير من الوفد ثقتهم في أن يوجد حلّ سلمي وديمقراطي عادل لهذه المسألة.

مشروع الإطار

واليوم، أي تسعة أشهر، تقدم فرنسا مشروعا جديدا يتمثل في الإطار القانوني الذي سأحاول شرحه وبسطه بإيجاز وفي نطاق النزاهة ما أمكنني ذلك فإذا ما طالعنا أقوال الصحافة الفرنسية أثناء مناقشة المشروع الأول لهذا الإطار أمام الجمعية الوطنية الفرنسية،

وحتى إذا ما طالعناها الآن بمناسبة المناقشات الجارية على المشروع نفسه بعد أن أدخل عليه شيء من التغيير، فإننا نميل إلى الاعتقاد مع بعض البرلمانيين الفرنسيين بأن مشروع الإطار القانوني الخاص بالجزائر لم يحرر إلاّ لبعض الحاجيات العاجلة التي تتطلبها مناقشة القضية الجزائرية بالأمم المتحدة ولن يكون له حظ التطبيق بصفة جدية وإن صادقت عليه الجمعية الوطنية الفرنسية وإن الدرس الذي يستطيع أن يستخلصه البعض من المصير الذي لقيه مشروع شهر فيفري الماضي عامل من العوامل التي تؤكد هذا الرأي.

إن وفدى لا يعتنق هذا الرأي إذ أنه يعتقد في إخلاص الحكومة الفرنسية وحسن نواياها، إلاّ أن ذلك لا يمنعنا من التفكير بأنه من الخطأ الاعتقاد بأن هذا المشروع كفيل بإيجاد الحلّ للخلافات أو بأنه يحترم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة أو بأنه يسير على غرار المشروع الذي قدمته فرنسا منذ تسعة أشهر.

الغاية من التعديل

وإن ما نستخرجه لأول وهلة من مشروع الإطار القانوني هو أنه لم يحرر قصد إرضاء رغبات الشعب الجزائري الذي تقوم حرب بينه وبين فرنسا، لكن المشرع حرر ليستجيب لمطامع الأهالي الفرنسيين المقيمين بالجزائر في الهيمنة والتسيطر، ونزعات بعض الكتلات البرلمانية الفرنسية الميالة إلى الرجعية. وسأكتفي بأن ألاحظ بدون أن أتدخل في شؤون فرنسا الداخلية أن التغيير الذي أدخل على المشروع والذي أحدث سقوط الحكومة الفرنسية السالفة، من طرف الحكومة الحالية لا يرمي حسب التصريحات الرسمية إلا لهذه الغاية.

إلاّ أن أحد الأسباب الرئيسية لهذه الحرب الغامضة التي يستعر لظاها منذ ثلاثة أعوام بالجزائر هو تعنت الأهالي الفرنسيين المقيمين بالجزائر على أن يكونوا المسيطرين رغم إرادة الشعب الجزائري، فكيف نأمل من ذلك الحين أن يتحصل المشروع وهو على صيغته تلك على رضا ممثلي الشعب الجزائري؟

النص الحرفي للخطاب الهام الذي ألقاه سعادة المنجي سليم
أمام اللجنة السياسية التابعة لهيأة الأمم المتحدة

نظرة خيالية

ومن جهة أخرى، فإن الاهتمام الذي تظهره الحكومة الفرنسية واستمرارها في إعطاء الضمان الكافي للأهالي الفرنسيين بالجزائر بأنّهم لن يضيعوا امتيازاتهم، تدل بجلاء إذا كنا في حاجة إلى دليل على أن الفكرة القائلة بأن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا ما هي إلاّ عمل من صنع الخيال لا يقوم على أساس وأن النصوص الرسمية الأخيرة تكذبها بصفة قطعية.

إلاّ أنّنا نجد هذا القول قد أقرّ من جديد بالفصل الأول من مشروع الإطار القانوني، ولقد أقام وفدي البرهان الساطع في السنة الماضية على ضعف هذه النظرية التي لم ينص عليها قانون من القوانين فلا التاريخ حاول إقرار هذا الفهم الفردي الزاعم بأن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا ولا تطور السياسة الفرنسية بالجزائر ولا الأحداث الساطعة، ولا النصوص أو الاتفاقيات الدولية التي تذكر الجزائر وجميع القوانين الفرنسية العتيقة المؤسسة للأساليب الانتخابية والسلطات المختلفة الخاصة بالجزائريين أو الفرنسي الجزائر.

وإني لا أريد، سيدي الرئيس أن أعود إلى إقامة البرهان على ذلك من جديد، وقد حظيت في مناقشات الدورة الحادية عشرة بالتبسيط في الموضوع، واسمحوا لي بأن أتناول بالبحث مرّة أخرى نقطة واحدة أرى أنّها لم تأخذ نصيبها الكافي من الشرح.

بين الأقوال والأفعال

لقد كانت الجزائر ممثلة في البرلمان الفرنسي حتى المدّة الأخيرة حسب قانون يشابه المشروع الذي كان المندوب الفرنسي المحترم قد ذكره لنا في شهر فيفري المنصرم. وقد قال في سياق حديثه عن المنتخبين لمناصب في الجمعية الوطنية الفرنسية والذين يكلفون بالتفاوض مع فرنسا، قال أن عدد هؤلاء يجب أن يبلغ الثلاثين، إلاّ أن الجزائر تعد خمس أهالي فرنسا التي تحتل بمفردها خمسمائة مقعدا في الجمعية ذاتها فقد كان من العدل أن تتمتع الجزائر بعدد من المقاعد يساوى خمس مجموع المقاعد أي أن عدد النواب الجزائريين يصير مائة عوضا عن ثلاثين فقط.

ولم يبلغ إلى علمي لحدّ الآن أنه يوجد نظام مماثل بمقاطعة ما أو بمجموعة من المقاطعات في أي ناحية من نواحي العالم عدا الجزائر.

وإذا اعتبرنا أن الدستور الفرنسي ينص على أن فرنسا جمهورية فردية وأن المقاعد النيابية في البرلمان توزع بصفة نسبيّة فإنّنا مجبورون مهما كان غرضنا على القول بأن المسؤولين الفرنسيين أنفسهم لا يعتقدون بأن الجزائر جزء من فرنسا. غير أن فرنسا تستمر في الدعوة إلى هذه النظرية وتسجلها في الفصل الأول من مشروع الإطار القانوني كان القول كاف بمفرده لأن يجرد الفعل، وذلك رغم مجرى التاريخ والأحداث القارة. إلاّ أن الجزائريين لا يقبلون فعلا هذه الترهات فبعد التجارب العديدة التي منيت بالفشل الذريع مثل المشاريع الداعية إلى الإدماج والتجزئة ودستور 1948 وغيرها، توصل الجزائريون إلى إقرار المبدأ التالي، وهو أنّهم إذا ما تمادوا على العيش في ظل نظام فرنسي يعاكس صالح الجزائر وينتهك حرمة الجزائريين بما فيهم من محاسن ومساو مثل بقية الناس، وإنهم يشكلون شعبا بذاته وكتلة مستقلة عن الشعب الفرنسي، وآمنوا بأن الصداقة لا تكون خالصة ومثمرة بالنسبة للجانبين إلاّ في كنف الاحترام والاستقلال..لقد أصبح الشعب الجزائري واعيا لشخصيته مؤمنا بأنه غير فرنسي مهما تضافرت الظروف، وبأنه لا ينتسب لأي شق آخر أو طائفة عدا الجزائر، ويتوق إلى أن يعيش في وطنه متمتعا بسيادته في ظل السلام والاحترام.

فإذا ما دار الحديث حول هذا الفهم الخيالي من أن الجزائر هي فرنسا فإن ذلك يعني السعي لتصلب المواقف ولمواصلة الحرب ولهذا السبب فإن وفدي يرى أن مشروع الإطار القانوني لن يساهم في إرجاع الأمن إلى الجزائر إذا ما صادقت عليه الجمعية الوطنية الفرنسية.

مشروعان مختلفان

وأود الآن أن أدرس هذا المشروع بالنظر إلى المشروع الذي تقدم به إلينا الوفد الفرنسي أثنـاء الدورة
الحادية عشرة للجمعية العامة. أن المشروع الأخير يرمي إلى إيقاف إطلاق النار تتبعه انتخابات حرّة يعين بمقتضاها الممثلون الحقيقيون للشعب الجزائري للتفاوض مع فرنسا حول الدستور الجديد للجزائر.
أمّا اليوم فإن الأمر أصبح لا يدعو إلى التفاوض حول دستور ما إذ أن فرنسا قد وضعت هذا الدستور ووضعته بمفردها بدون أن تساهم فيه معها عناصر جزائرية ولو من الجانب الموالي للسلطة إذا كان يوجد الآن من بقي مواليا لها. فإذا ما عدنا مرة أخرى إلى المناقشة التي دارت حول القضية الجزائرية في شهر فيفري 1958، نجد من بين التصريحات التي فاه بها مندوب فرنسا المحترم تأكيدا واضحا ووعدا صريحا بأن بلاده لا تنوي فرض أي حلّ على الشعب الجزائري.

أقوال وزير خارجية فرنسا

وفي الرابع من فيفري 1958 كان السيد وزير خارجية فرنسا المحترم يقول: "إن الانتخابات التي ستجرى في مختلف أنحاء التراب الجزائري حسب الشروط التي سأذكرها فيما بعد، سوف تبرز الرجال الجدد المؤهل منهم أن يبحثوا إلى جانب فرنسا عن حلّ سياسي ملائم..."
إلى أن يقول: "إن فرنسا، وأعيده مرة أخرى، تحافظ كعادتها على عرضها السابق الخاص بإيقاف إطلاق النار بدون قيد ولا شرط، أي عرض لا يسبقه شرط سياسي..نريد أن يقف القتال فقط لنتمكن من الوصول بوسائل ديمقراطية إلى حلّ سياسي "يجرى التفاوض حوله."
إلى أن يقول كذلك:"إذا لم أذكر لكم اليوم نظريتنا بشأن النظام المستقبل للجزائر وإن كنا قد تأملنا في هذه المسألة طويلا، فذلك لأننا حريصون على أن لا نفرض نظاما معينا قبل وقوع النقاش الذي ننوي المشاركة فيه".
وكان القول أوضح في الثاني عشر من شهر فيفري 1958، حيث جاء :"فيم يتمثل عرضنا؟ يتمثل في إيقاف إطلاق النار وانتخابات حرّة، ومفاوضات حول النظام الجديد للجزائر مع الممثلين المنتخبين من طرف الأهالي ويقول كذلك في فقرة أخرى :"إن الحكومة الفرنسية تؤكد باستمرار أنّها تقصد إيجاد حلّ ينتج عن التفاوض لا أن تفرض حلا للقضية".
وهكذا فإن فرنسا رفضت في شهر فيفري المنصرم أن تبسط النظام المستقبل للجزائر بدون أن تتفاوض بشأنه من قبل مع الممثلين الأكفاء للشعب الجزائري. وكانت متعلقة أثناء المناقشات السالفة بإحدى الحلول التي عرضتها هيأة الأمم المتحدة لفض الخلافات وهو التفاوض. وإن هذا التعهد قد لعب دورا هاما وساهم في جعل عدد من الوفود توافق على النظرية الفرنسية وتقرر منح ثقتها إلى فرنسا وتعرض القرار النهائي رقم 1012.
أمّا مشروع الإطار القانوني فإنه تخلى بصفة نهائية عن النظرية المنادية بالتفاوض، ليحدد نظام الجزائر ويضيق في جميع الإمكانيات.

تراجع سافر

وعلى هذا النحو فإن مشروع الإطار القانوني الذي يعرضه علينا وزير خارجية فرنسا المحترم يمثل تراجعا سافرا بالنسبة للمشروع الذي عرضه علينا في العام الماضي.
إن مشروع الإطار القانوني الذي وضعته فرنسا بمفردها والذي لا يستطيع أن يعده أولئك الذين يواصلوا بإسم الشعب الجزائري الكفاح من أجل الاستقلال، قاعدة صادقة.

كما أن هذا المشروع لا يمكن اعتباره أساسا صحيحا لأنه يقوم على الفهم الوهمي القائم بأن الجزائر فرنسية ويجب أن تبقى على هذه الصفة ولقد أقمنا الدليل على خطأ هذا الفهم الذي هو أحد الأسباب الرئيسية للخلاف القائم بين فرنسا والشعب الجزائري وقد بذلت بعض المحاولات لإقامة البرهان على أن هذا النوع من الدستور الموضوع يسمح باجتياز خطوات في نطاق الأساليب الديمقراطية فليسمح لنا بأن نعتقد عكس ذلك لأسباب حقيقية مدعمة ويبدو لي أنه من الزائد أن أفتح هنا مناقشة حول حقيقة السلطات وأنواع النفوذ التي يمنحها الإطار القانوني لمختلف الهيئات التي ينص على إنشائها بالجزائر المستقلة إلى مناطق تنعت بأنها مستقلة وإذا ما درسنا ذلك درسا جديا مدققا نستخلص أن هذا النفوذ وكل السلطات ضئيلة يتماشى والمحافظة على هيمنة فرنسي الجزائر - وفيما يخص الطابع القابل للتطور الذي يقال أن مشروع الإطار القانوني يتسم به فإنه لا يخرج دائما عن هذا النطاق الفرنسي ولا يسمح للشعب الجزائري بأن يتعاطى بإخلاص وصراحة حقه المشروع في حريته في تقرير مستقبله بحرية.

مشروعات واحدة بأسماء مختلفة.

والحقيقة أن هذا المشروع لا يخرج عن نطاق المشاريع المختلفة التي كانت فرنسا تقدمها منذ سنوات عديدة كلما أعلن الشعب الجزائري عزمه على التحرر من النظام المفروض عليه وكل هذه المشاريع تعود إلى النظام نفسه المبني على ذلك الفهم الخاطئ القائل بأن الجزائر فرنسية وأن الفرنسيين المقيمين هناك يجب أن يكونوا متمتعين لا بضمان مصالحهم فحسب بل بضمان سلطاتهم وهيمنتهم وتقدم هذه المشاريع في كل مرة في صيغ مختلفة تطلق عليها أسماء جديدة ولقد كانت كلها موضوعة من جانب واحد ولا يعمر الواحد منها طويلا حيث يبادر الشعب الجزائري برفضه ومن ذلك ينشأ الغضب وتنشأ الثورات وحركات التمرد التي ما انفكت تهز أركان الجزائر هزًا إلى أن أتى اليوم الموعود الذي آمن فيه الشعب الجزائري بأنه لن يتخلص من وضعه الحالي كشعب مولى عليه إلاّ بالإستقلال الذي يمنحه الحرية المطلقة في تقرير مصيره ومستقبله وفي إقرار تعاون نزيه مثمر مع فرنسا على أساس المساواة والاحترام المتبادل وكان شهر نوفمبر 1954 موعد انطلاق الثورة المسلحة الجزائرية التي قادتها بادئ ذي بدء أقلية كانت الترجمان المخلص الموثوق به لمطامع الشعب الجزائري ولم تمض مدّة قصيرة حتى أجتمع حولها الشعب الجزائري بأسره.

حتى الذين تعاونوا مع فرنسا يلومونها

وحتى الذين كانوا يتعاونون مع فرنسا لم يتوانوا في الانضمام إلى هذه الأقلية ويكفي أن نسجل هنا التصريحات التي أدلى بها إلى صحيفة (لوموند) الفرنسية الرئيس عبد الرحمان فارس في العام الماضي لنرتاح إلى ذلك، وسأقتصر على الإشارة إلى أن الرئيس عبد الرحمان فارس قد انتخب في الجمعية الجزائرية سنة 1951 والي أنه آخر رئيس لهذه الجمعية تم انتخابه حسب النظام الشرعي المطبق في الجزائر إذ ذاك، فهو - إذن - يحق له أن يتكلم باسم الجزائر وقد نصح فرنسا في تصريحه إلى جريدة (لوموند) في العام المنصرم بأن تتفاوض مع الشعب الجزائري ومع رفضه لأن يكون الناطق بلسان هذا الشعب فقد اعترف بنزاهة وصدق بأن قادة جبهة التحرير الوطني هم وحدهم أهل لدفع الشعب الجزائري نحو الكفاح إلاّ أنه يبدو أن فرنسا تصر مع الأسف في مثل هذه الظروف على فرض أنظمة إصلاحية بواسطة القوة.

نداء الرئيس بورقيبة

وإن الرئيس الحبيب بورقيبة لم يفتأ يلّح على هذا الأمر ولقد قال في ندائه الصادر يوم 10نوفمبر1957 :(لكننا نعلم أن فرنسا لن تخرج سالمة ولو دامت الحرب عشر سنوات إن الإطار القانوني يستوجب الثورة لكن ولو في حالة وجود ذلك فإنه من المتحتم التحصيل على مصادقة الأهالي المعنيين بالأمر، تلك المصادقة التي لا يمكن اغتصابها منهم رغم إرادتهم،

وذلك سينتج عنه نشوب ثورة جديدة بعد أربع أو خمس سنوات، وفي الحقيقة ليس هناك أي حلّ ممكن عدا الحلّ الراديكالي الذي يقبل الاستقلال ويعترف بحق الشعب في تقرير مصيره."

أعمال التنكيل والتعذيب

واسمحوا لي الآن، حضرة الرئيس، بأن أعود إلى بعض النقط التي عدلت عن ذكرها في الأول والتي لو لا إلحاح السيد وزير خارجية فرنسا في خطابه أول أمس لما فكرت في التعرض إليها.

ذلك لأنني كنت لا أريد تصيير هذا النقاش مثقلا ولا تحدّ من الصفاء الذي أراه ضروريا لكي يتم إيجاد حلّ للقضية أو توصية بحلّ يتماشى مع الحق والعدل عندما استنجد بعاطفة طبيعية وشرعية تستنكر التعذيب والتنكيل والتقتيل.

فإن الخطاب الذي استمعنا إليه يجبرني على إقرار الحقيقة في هذا الشأن، فقد تحدث وزير خارجية فرنسا عن الجرائم والاغتيالات التي يقال أن الوطنيين الجزائريين قد قاموا بها وأن المدنيين كانوا ضحاياها، نعم، أيها السادة، إن هذه القائمة طويلة لكن الشك بادئ المعالم عندما نتساءل عن مرتكبي هذه الأعمال، ويكفى أن نعود إلى جميع ما نشرته الصحافة الفرنسية وبصفة خاصة صحيفة (لوموند) التي لا يمكن أن نرميها بالتطرف في أي حال من الأحوال، لنعرف مدى الجرائم المرتكبة بالجزائر ذاتها والتي يسارع البعض إلى إسدال ستار من العفة والطهارة عليها. هل أحدثكم أيّها السادة عن أحد أساليب التعذيب المتمثلة في جبر المعتقلين الجزائريين على قطع الحطب من الغابات والتي يلقى أثناءها عدد كبير حتفهم فلا يعودون من الغابات أحياء وذلك بدعوى أنهم لما حاولوا الفرار أصابتهم رصاصة طائشة.

فماذا حصل بعد جميع الاحتجاجات التي رفعت في هذا الموضوع وبعد جميع المطالب التي قدمت من على منبر الجمعية الوطنية الفرنسية ذاتها في سبيل اتخاذ إجراءات جدية ضد مرتكبي مثل هذه الأعمال ولوضع حدّ لها؟

ثم ماذا حصل من التحديات العديدة التي طالب بفتحها الرأي العام الفرنسي بخصوص عدد من الشخصيات الجزائرية التي احتجبت أو التي قتلت عندما كانت بين أيدي العدالة الفرنسية أي أنّها قد شملتها نفس العدالة التي اشتهرت بنزاهتها واحترامها للضمانات الداخلة في هذا القانون بالنسبة للمتهمين أو الذين قد تثبت إدانتهم؟

هل لي أن أذكر واقعة بن المهيدي وحادث علي بومنجل وعددا كبيرا آخر قد يطيل هذا النقاش؟

ولقد سرد وزير خارجية فرنسا المحترم حادث نقابي جزائري ذهب ضحية اعتداء في باريس وأن وفدي يستنكر معكم كلكم أيّها السادة جميع هذه الأعمال ولقد كنت أود ألاّ أذكر بحادث مشابه ـ ذلك الحادث الذي ذهب ضحيته قائد نقابي تونسي معروف: فرحات حشاد الذي اغتيل في 5 ديسمبر1952 وأنتم تذكرون أيّها السادة أن اغتيال هذا الزعيم قد نسب في ذلك العهد إلى الوطنيين التونسيين وقد أظهر البحث بعد ذلك أن رجال الأمن الفرنسيين هم الذين ثبتت إدانتهم فسارعوا إلى مغادرة تونس.

ولهذه الأسباب فإننا نشك كثيرا فيمن تقع عليهم تبعة كل هذه الجرائم. خصوصا وقد اعتمد السيد وزير الخارجية الفرنسية في حادث " بكات" على الجامعة الدولية للنقابات الحرّة. ولا يسعني إلاّ أن أسرد ما جاء في خاتمة البلاغ الذي أشار إليه :"لقد جددت اللجنة التنفيذية التابعة للجامعة الدولية للنقابات الحرّة نداءها حتى يوضع حدّ لحوادث الاغتيال وللإجراءات البوليسية التي لا مبرر لها والمتخذة ضدّ النقابيين الجزائريين.

ولقد عمد هذا التصريح إلى عدم نسبة هذا الحادث إلى أي منظمة تاركا المجال الواسع للشكوك المختلفة في هذه القضية.

شاهد من أهلها

ولقد جاءت تعاليق الصحيفة الفرنسية "لوموند" في التاسع من نوفمبر1957 خير معبّر عن حقيقة الحادث. ولقد كان بودي أيّها السادة إلاّ أتعرض إلى ذكر هذا الجانب من حرب الجزائر إذ يتسم بالشراسة وحيث يتجاهل الجميع مبادئ احترام الإنسان اعتمادا على اعتقاد القسم النزيه من الرأي العام الفرنسي.

ولقد عمّ الاندهاش الضمير الفرنسي بأسره من أعمال التطهير التي تحاصر أثناءها مقاطعات كاملة وتشن عمليات التفتيش على ساكنيها. وتنتهي كل مرّة بتحطيم المباني والتنكيل بالمدنيين وإصدار الأحكام الجائرة عليهم.

وإن المصادر التي أرجع إليها في بسطتي هذه هي الصحافة الفرنسية الطافحة بالأمثلة وبالأحاديث الوصفية المدققة. ونتيجة عمليات التطهير أيّها السادة هي نزوح الأهالي الجزائريين المستمر نحو الحدود التونسية والمغربية. وهذه الأفواج من اللاجئين الجزائريين الذين فروا من العدوان والموت ينعتها مندوب فرنسا المحترم بأنّها تشكل خطرا على السيادة التونسية. وعندما شاع في أرجاء العالم ـ أيّها السادة ـ نبأ مجزرة ملوزة التي ذكرها المندوب الفرنسي المحترم بصفة عابرة، شاء عدد من الأقطار ومن بينها تونس أن تعرف الحقيقة في شأنها التي تكتسي صبغة خطيرة جدا ـ أيّها السادة ـ فلقد أردنا أن نطلع على جميع التفاصيل في خصوصها لنتمكن من الاقتناع الكامل فنستنكر بصفة علنية ما قام به المسؤولون عن هذه المجزرة سواء أكانوا من بين الوطنيين الجزائريين أو غيرهم وقد بادر عدد من الوفود بإرسال خطاب في الثالث عشر من جوان 1957 إلى السيد الأمين العام للأمم المتحدة يطلبون إليه دعوة فرنسا إلى القيام بتحريات حثيثة في نطاق دولي لإنارة السبيل حول هذه القضية. وإني ألاحظ بأسف أن فرنسا لم تر داعيا للاستجابة إلى ندائنا مستندة في ذلك ـ حسبما يبدو ـ على الفقرة السابعة من الفصل الثاني من الميثاق الأممي الذي رفضت بمقتضاه دول أخرى في العام الماضي السماح بإجراء أبحاث كانت قد أشارت عليها بها المم المتحدة. وأن هذا الرفض لم يساهم في إزالة الشكوك التي لا زالت تسود قضية ملوزة وقضايا أخرى تماثلها.

يجب وضع حدّ للحرب

وإني أعتذر يا حضرة الرئيس عن هذه التدقيقات التي رأيت من الضروري التعرض إليها وأعود لذكر الشروط التي عرضتها فرنسا كأساس لكل مفاوضات ترمي إلى إيقاف القتال وإجراء انتخابات حرّة. وإن السبب الرئيسي للخلاف القائم بين الجزائر وفرنسا يتمثل ـ مثلما أشرت إليه آنفا في التصادم الشديد بين إرادة شعب عازم على استرجاع سيادته وبين إصرار فرنسا على اعتبار الجزائر جزءا لا يتجزأ منها. ويتحتم إذا بعد أن يتم الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره أن يتم إيجاد تسوية بين الطرفين تضمن حقوقهما ومصالحهما.

فلا مناص إذا من الركون إلى التفاوض حسب الميثاق الأممي إذا أردنا وضع حدّ لهذه الحرب.

وإن الهدف المنطقي الذي نسعى إليه ليس إلاّ الوصول إلى اتفاق بين الطرفين بواسطة التفاوض.

وإذا ما تمادينا في المناداة بإيقاف القتال قبل الشروع في أي محاولة فإن ذلك يعين وضع عقبة في سبيل التفاوض.

فهل لكم أن تذكروا لي مثالا يثبت أن خلافا من هذا النوع وجد حلّه المنشود في اشتراط إيقاف القتال قبل الشروع في التفاوض حول الظروف السياسية والعسكرية التي يتم على مقتضاها إيقاف القتال.

طراز جديد من الانتخابات

أمّا فيما يخصني فإني سأذكر مثالا معاكسا كحلّ قضايا أندونيسيا والمغرب وتونس حيث سبق التفاوض إيقاف القتال. وفيما يخص الانتخابات فلقد أقمنا الدليل في العام الماضي في هذا

المكان بالذات على الشك الذي يخامرنا عندما يدور الحديث حول الانتخابات الفرنسية بالجزائر التي أصبحت تعرف "بالانتخابات من الطراز الجزائري"

ولكن ماذا تتضمن هذه الانتخابات التي تعرضها فرنسا؟ إنّها لا تهدف أيّها السادة إلاّ إلى تعيين ممثلين في المجالس المحلية والوطنية بفرنسا في الإطار المعهود الذي يؤكد من جديد أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا أي أنّها تعود مرّة أخرى إلى الفهم الخيالي وهو أصل المأساة التي تشغلنا حاليا. فإن الحكومة الفرنسية لا تقصد من وراء هذه الانتخابات أبرز المخاطبين في مفاوضات صادقة أساسها الإخلاص ترمي إلى إقرار حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره مع مراعاة المصالح الفرنسية.

فلنتحاش الإدعاء أيّها السادة بأن القادة الحاليين للشعب الجزائري لا يمثلون الجزائر فلقد سمعتم أكثر من مرّة - أيها النواب المحترمون - هذه المزاعم عندما عرضت على هذه الجمعية قضيتا تونس والمغرب. وعندما انتصر التعقل والتفهم للواجبات والمبادئ الأممية. شاهد الجميع أن قادة الحركة الوطنية بتونس والمغرب أكفاء للسير بشعبيهما في طريق السلام والسيادة المسترجعة دون الالتجاء إلى الانتخابات.

ولن أطيل في بسط ما يحويه الزعم المفاجئ الذي أثير أول أمس والقائل بأن الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره يعني الارتماء في أحضان الفوضى والإنقسام الخطير.

ولقد أثير اتهامات مختلفة لا أساس هل عند ما جرى النقاش بهذه المنظمة حول قضيتي تونس والمغرب. ولقد شاهدنا والحمد للهأن مثل الاتهامات خيالية محضة وأن تونس والمغرب هما الآن بلدان تسودهما الوحدة والوفاق والاستقرار وتساهمان بقسطهما بعد التحصل على الاستقلال في تشيد صرح السلام والتفاهم بين أمم العالم.

مساعي الحكومة التونسية

سيدي الرئيس

أيها السادة

لهذه الأسباب لا يمكن لتونس أن تبقى مكتوفة الأيدي إزاء هذه الحرب التي تجتاح الجزائر وفرنسا منذ ثلاثة أعوام نظرا إلى المصالح التي تربطها بالطرفين والصداقة التي تجمعها بهما.

أن الحكومة التونسية لم تنفك منذ البداية عن بذل المجهودات لإقناع الطرفين بالتي هي أحسن حتى تفتح مفاوضات تؤول إلى تحرير الجزائر مع ضمان المصالح الشرعية لفرنسا. ولقد اصطدمت أكثر من مرة بنظريات واهية لا تتماشى والمبادئ العصرية التي تراعي تطور الشعوب وعلاقاتها فيما بينها.

وكلما حاولت أن تقرّب بين الجانبين المتقابلين وأن تقودهما إلى مكافحة مباشرة وأن تبحث عن حلّ ملائم وجدت نفسها أمام مناورات تهدف لتثبيت مساعيها المخلصة النزيهة.

وهكذا حاولت حكومتي في شهر أكتوبر 1956 بمناسبة زيارة جلالة ملك المغرب أن تجمع القادة الجزائريين بها سعيا إلى التباحث معهم حول قاعدة لعدد من المقترحات قد تصادق فرنسا مع التأكيد لهم بتحقيق المطامع الشرعية لشعب الجزائر وحدث إذ ذاك اختطاف الطائرة المقلة للقادة الجزائريين ممّا أدى إلى تعطيل هذه المحاولة.

ولنا أن نفترض أنه لو لم يتم اختطاف الطائرة لأمكن إيجاد حلّ انتقالي يجنبنا مناقشات العام الماضي والمناقشات الحالية ويكون عاملا لإرجاع الهدوء إلى سالف نصابه للجزائر.

ولكن الأحداث أتت بعكس ذلك ولم تيأس حكومتي رغم ذلك، بل واصلت مساعيها. ولم يفتأ الرئيس الحبيب بورقيبة يكرر توجيه نداءاته لاحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة من خلال بياناته الأسبوعية وينصح الجانبين بإتباع الطرق المثلي الكفيلة بتسوية الخلاف الذي يدمي فرنسا والجزائر. ولهذا الغرض نفسه قرر كل من ملك المغرب ورئيس الجمهورية التونسية

أخيرا عقد ندوة بالرباط تهدف إلى تقريب شقة الخلاف وإزالة التصاب لتيسير إيجاد الحلّ المنشود. وقد أسفرت مباحثات رئيسي الدولتين التونسية والمغربية عن تصريح مشترك نشر في الرباط في الحادي والعشرين من شهر نوفمبر سنة 1957 واسمح لنفسي يا حضرة الرئيس ويا حضرات السادة بأن أسرد ما جاء في بلاغ الرباط:

البلاغ المشترك

"اجتمع جلالة الملك محمد الخامس وفخامة رئيس الجمهورية التونسية الحبيب بورقيبة يومي 20و21 نوفمبر 1957 بالرباط للتشاور طبقا لمعاهدة الأخوة والتعاون المبرمة بين البلدين. واستعراضا المسائل ذات المصلحة المشتركة. فسجلا بارتياح اتفاقهما الكامل. وقررا عقد ندوات دورية في المستقبل. ودرس رئيسا الدولتين القضية الجزائرية بصورة خاصة.

ونظرا للحرب القائمة بين أخوانهم الجزائريين الذين تجمعهم بهم شتى الروابط وبين الشعب الفرنسي الصديق. فإن جلالة ملك المغرب وفخامة رئيس الجمهورية التونسية يوجهان إلى الطرفين نداء حارًا لإجراء مفاوضات تؤدي إلى حلّ عادل يفضي إلى تجسيم سيادة الشعب الجزائري وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وكذلك إلى ضمان المصالح المشروعة لفرنسا ورعاياها بالجزائر.

ولهذا فإن رئيسي الدولتين يعرضان وساطتهما على فرنسا وعلى قادة جبهة التحرير الجزائرية.

وهما واثقان من أن إراقة الدماء ستنتهي بهذه الطريقة. وسيقف الحرب التي تهدد الأمن والاستقرار بشمال إفريقيا وتخل بالسلم هذه الرقعة من العالم.

****

وأود الآن أن أخلع عني صفة ممثل فخامة رئيس الجمهورية التونسية لبحث هذا البلاغ بصفة واقعية دون أي تحيز. إن التصريح يعبّر عن العناية الكبرى التي يعلقها الطرفان على حصول تقارب بين وجهات نظر فرنسا الصديقة والشعب الجزائري المناضل من أجل استقلاله.

ويعرب البيان المشترك عن إيمان محرريه العظيمين بمزية التفاوض وهو الوسيلة الكفيلة بحلّ الخلافات بين الأمم بصفة تتماشى وميثاق الأمم المتحدة.

ولقد صدر بيان الرباط لتهيئة الجوّ وتسهيل اجتياز العقبات. وهو يدعو الجانبين إلى لتفاوض في سبيل تحقيق السيادة الجزائرية وحماية مصالح فرنسا ورعاياها المقيمين بالجزائر.

ولقد أقبل رئيسا الدولتين العظميان على عرض وساطتهما على الطرفين رغم ما قد ينجر عن ذلك من عدم تفهم وذلك لتيسير فتح المفاوضات المرتجاة وتهيئة الجوّ الملائم للمقابلة الأولى بين ممثلي الجانبين وهو لعمري عرض نزيه صادق أملته عليهما رغبتهما الملحة في وضع حدّ لهذه الحرب الغامضة التي تدمي الشعبين اللذين يتحتم عليهما التعاون في كنف الصداقة والتفاهم على أساس الإعتراف بالسيادة الجزائرية وضمان المصالح الشرعية الفرنسية مهما كانت الظروف والمواقف المتطرفة وذلك سعيا منهما لحفظ السلام والأمن العالميين في منطقة حساسة من العالم.

وفي الثاني والعشرين من نوفمبر أبلغت الحكومتان التونسية والمغربية رسميا الحكومة الفرنسية بالطرق الدبلوماسية العادية نص البلاغ المشترك.

سيدي الرئيس

أيّها السادة

لقد لاحظ الوفد التونسي بكل ابتهاج أن نداء الرباط لم يذهب سدى. فقد ساع الجانب الجزائري الذي تمثله جبهة التحرير الوطني إلى تلبية هذا النداء حسب ما جاء في بلاغ 22 نوفمبر الذي يبعث على الأمل.

ونرجو أن نلاقي نفس التفهم لدى الجانب المقابل.

ونرجو أيضا أن نرى التعقل والحكومة الفرنسيين تنتصران على العاطفة. وعلى التطرف الاذين لا يجديان نفعا لفرنسا ولا يرجعان للتقاليد الفرنسية الحقة.
وأود أن أختم، سيدي الرئيس ويا حضرات السادة، هذه الكلمة مستشهدا بما جاء في بيان فخامة رئيس الجمهورية التونسية في 10 نوفمبر 1957 حيث يقول:
"إننا ما زلنا متمسكين بموقفنا حتى نسهل على فرنسا اجتياز هذه المرحلة، فترتاح من سرطان ما انفك ينخر كيانها بعد التخاص من هذه الجرثومة الاستعمارية، وتحلّ نفسية جديدة بيننا وبينها. تعتمد على الاحترام المتبادل وعدم استغلال الشعوب وقمعها بالقوة. وفي ذلك خير للإنسانية جمعاء ونشر للتعاون والصداقة. بين جميع البشر."

المصدر:العمل **8ديسمبر** **1957**

النص الحرفي لخطاب المنجي سليم
في اللجنة السياسية لمنظمة الأمم المتحدة

فيما يلي النص الحرفي للخطاب الذي افتتح به السيد المنجي سليم نائب تونس الدائم في منظمة مناقشة القضية الجزائرية.

سيدي الرئيس،
أيّها النواب المحترمون "ها نحن من جديد، وللمرّة الرابعة بصدد قضية الجزائر. "والحقيقة أن اللجنة السياسية تتناول هذه القضية في هذه المرّة والظروف غير الظروف التي ناقشناها السنة الماضية عند مرور الثالثة عشرة. وقد تجلت، فعلا منذ تسجيلها في جدول أعمال دورتنا الحالية آفاق جديدة لإعادة السلم إلى الجزائر عن طريق حلّ ديمقراطي يتماشى ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وروحه.
"فقد اعترف الجنرال دي غول في تصريح رسمي أدلى به في 16سبتمبر، بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بحرية. وفي 29 سبتمبر أعربت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عن ارتياحها للاعتراف بهذا الحق، فلم يبق على ما يظهر أي خلاف، جوهري بين طرفي النزاع، وأنه لا شيء يتعرض لإنهاء الحرب وللوصول إلى الحلّ المنتظر بفارغ صبر.

أسباب النزاع الظاهرة والخفية

"ومع ذلك إن الحرب متواصلة مع كل ما يترتب عنها من شقاء وخسائر في الأرواح وكل ما تثيره من أحقاد وضغينة."
إنه لأبّد من البحث عن الأسباب الحقيقية والخفية للنداء الذي جعل هذه الحرب البليدة تتواصل مدة 5سنوات وتحبط كل يوم أكثر الثقة والصداقة القائمين بين شعبين، خلقا للتعايش في كنف الكرامة والاحترام المتبادل، وللتعاون لصيانة مصالحهما المشتركة، وذلك حتى ندرك الوضع الإدراك التام ونستطيع أن نجد له الدواء الناجع.
"إننا سنسعى، في هذا التحليل، إلى رفع كابوس العاطفة وانتهاج الموضوعية التي تحتمها علينا أهمية المسألة وعلاقات خالص الصداقة القائمة بين بلادنا وفرنسا من جهة وكذلك الأخوة التي تربط شعبنا بالشعب الجزائري من جهة أخرى.

لو حضر الوفد الفرنسي...

"كان بودنا، سيدي الرئيس أن يشارك الوفد الفرنسي في مناقشة هذه المسألة التي تهمه إلى أقصى درجة ولو شارك لساهم، بلا شك، في تبديد بعض الالتباسات وضبط بعض نواحي المشكلة التي يدور حولها نقاشنا. ولسمح أيضا للجنتنا بأن تقول كلمتها بوضوح تام. وإن أملنا لشرعي خاصة وأن عرض تقرير المصير للشعب الجزائري حصل عند افتتاح الدورة الحالية وقد كان ممكنا أن نعتبر العرض موجها للشعب الجزائري بقدر ما هو موجه لمنظمتنا بل وإنه يهدف إلى إعطاء اتجاه أساسي لمناقشاتنا.

صفحات سوداء

"وقد نكون، سيدي الرئيس في غير حاجة إلى أن نذكر، بإيجاز، بسنوات الحرب الخمس التي شوهت الجزائر بالدماء والمتها فمنذ ما يزيد عن سنتين، يعمل ستمائة ألف جندي فرنسي، نظامي وغير نظامي، في الجزائر بشتى الوسائل الكلاسيكية ويستعملون المدافع والقنابل والدبابات والطيران ضد جيش التحرير الوطني الجزائري. ومنذ أن شبت حرب الجزائر في نوفمبر 1954 توالى بالجزائر مليون وأربعمائة ألف شاب فرنسي للقيام بعمليات حربية

مستمرة تتسبب في خسائر من الجانبين. وصدرت طيلة شهور، بلاغات رسمية فرنسية تضمنت أرقام الخسائر الناتجة عن المعارك والمقدرة بثمانمائة تقريبا في كل أسبوع وبلغت الخسائر المعترف بها رسميا في الجانب الجزائري 135 أيف رجل ومن الجانب الفرنسي 12ألف رجل.
"ومهما كان الشعور أمام هاته الأرقام، سواء كانت حقيقية أو مبالغة فيها من الجانبين، فإنه لا سبيل إلى تجاهل أهمية هذه الحرب الأليمة.

مشكلة اللاجئين

"وهناك من ناحية أخرى مائتان وخمسون ألف شخص أطفال بنسبة 50في المائة، لجأوا إلى تونس والمغرب إثر شتى عمليات التطهير والترويع الفرنسية في جهات شاسعة من الجزائر، ولا يعتمدون في العيش إلاّ على ما تمدهم به تونس والمغرب أو ما يحصل لهم من التضامن الدولي عبّر المندوبية السامية للأمم المتحدة ومنظمات الصليب الأحمر الدولية.
"كما نقل مليون جزائري من مكان إقامتهم العادية لإحداث الفراغ في البقاع المحرمة لأغراض عسكرية، وانتزعوا من منازلهم، وابعدوا عن أشغالهم وقطعوا عن وسطهم الاجتماعي وحشد هذا البشر في مناطق مختصة حيث تعيش أسرا كيفيات العيش من جميع النواحي وسوف نجتنب لأمر ما، استعراضها الآن.

القوة لا تثني العزيمة

"سيدي الرئيس، مازالت الحالة خطيرة بالجزائر. ورأينا أنه لا سبيل إلى إيجاد حلّ لها بواسطة الحرب وأن عرفت (بالتهدئة).
"إن سنوات الحرب الخمس التي أشرت لها لم تأت بنهاية "الإرهاب". وذلك لأن القوة لا تحطم العزيمة الوطنية عند شعب يئس من إيجاد حلّ، بطريقة التفاوض، يسمح له بالعيش الكريم في بلاده فدخل معمعة الحرب من أجل حريته واستقلاله.
وهذه حقيقة تم إقرارها، وإن حربا مثل التي تشنها فرنسا بالجزائر، لا يمكن أن تقضى على جهد شعب كامل أو تثنيه عن عزمه وذلك مهما كانت الوسائل المستعملة والمعدات العسكرية المستخدمة ومهما كانت خصال الجنود.
ولاسيما إلاّ أن نؤكد أسفنا العميق لأن نشاهد الشعب الجزائري يخوض غمار هذه المعركة الضروس مرغما. ولكننا لا نستطيع تأنيبه على ذلك، ولا يحجر علينا أن نعتقد بأن الفرنسيين النبلاء الذين امتنعوا من كل حلّ وسط مع القوة الغاشمة المستعمرة منذ عشرين عاما وقاموا بهمة من أجل حريتهم ومن أجل حرية الشعب المهزوم قاطبة ـ إن هؤلاء لا يمكن تأنيبهم على ذلك أيضا. وهؤلاء يعملون، هم الذين مرت عليهم التجربة، إن القوة لا تحطم أبدا المقاومة الوطنية التي هي التعبير عن ثورة شعب بأسره يستمد منها التأييد والمساندة.

الانتصار العسكري صعب على الجانبين

وهل يعني ذلك أن جيش التحرير الجزائري سينتصر على الجيوش الفرنسية؟ إنني أعتقد من جوارحي أن هذا الأمر عسير جدا.
إن الحرب قد تستمر ـ لا قدر ا ـ لكن أي شق من المتنازعين المتقابلين، حسب اعتقدنا، لن يتوصل إلى القضاء على الآخر، لأنه سيدي الرئيس، مثلما يستحيل على القوات الفرنسية أن تحرز على الغلبة النهائية على جيش التحرير الجزائري، لا يمكن لإخواننا الجزائريين أن ينتصروا على جيش عتيد مرن. وعلى كل، فإن الحرب مستمرة وتتسبب في خسائر تتضاعف كل يوم، ويصير استمرارها نفسه الحلّ المعقول عسيرا، هذا الحلّ الذي يراعى المطامح الشرعية للشعب الجزائري
ويحترم مصالح الفرنسيين المستقرين بهذا لبلاد، ولم ننفك نطالب بذلك منذ أربعة أعوام.

وإن حكومتي، والرئيس بورقيبة بالأخص،ما انفكا يناديان بإيجاد حلّ بطريق مفاوضات حرّة بطريقة ويضمن للمستقبل تعاونا مثمرا بين فرنسا والمغرب الكبير.

من أقوال الرئيس الحبيب بورقيبة

لقد أكد الرئيس بورقيبة في خطابه في الثاني من شهر مارس 1959 خلال المؤتمر السادس للحزب الدستوري بسوسة، الأضرار الناجمة عن هذه الحرب التي كلما تواصلت هددت إمكانات التفاهم بين فرنسا والجزائر، وكان يقول أيضا وأسرد أقواله.

استمرار الحرب يقوي الشعور بالحقد

"كلما استمرت الحرب قوي الشعور بالهزيمة والحقد في القلوب، وذلك ما يهدد بصفة خطيرة إمكانيات التعاون في المستقبل بين الجزائر وفرنسا، بعد أن يستتب السلام. ويصير من العسير على التونسيين والمغاربة المتضامنين مع الجزائريين، أن يتعاونوا بإخلاص مع فرنسا أو أن يحافظوا على بعض الود، وذلك من أجل انعدام الثقة المتبادلة."

إن الرئيس بورقيبة وحكومته ما انفكا يدعوان الحكومة الفرنسية إلى حلّ سلمي يقوم على الاعتراف بحق الشعب في تقرير مصيره، ويخرج عن نطاق الحلول العسكري. وترمي مجهوداتنا إلى تشجيع المسئولين الجزائريين على إتباع موقف ليّن وواقعي، وقد ظهرت للعيان أكثر من مرّة واحدة.

موقفنا موقف وسط

ولقد قال الرئيس بورقيبة في خطابه في 22نوفمبر 1957 عند ما كان يتحدث عن المجهودات التي يبذلها مع جلالة ملك المغرب سعيا لتوسط الودي : لقد اجتمعنا بوصفنا ممثلين لبلدين تهمهما مباشرة أكثر من غيرهما نتائج الحرب والسلام في الجزائر ورأينا من الملائم أن نحدد موقفا وسطا لا يكون موقف فرنسا الذي يعتبر الجزائر جزءا لا يتجزأ من أرض فرنسا ولا يمكن تفريقها، ولا يكون موقف جبهة التحرير الوطني الجزائرية الذي هو رد فعل على الموقف الفرنسي وحرصنا على تحديد موقف وسط ولكنه مركز على قاعدة واضحة، أي ضرورة التخاص من الوصاية الاستعمارية والتمكين من الحكم الذاتي بالنسبة للجزائر، وذلك ما نعبر عنه عند ما نؤكد حق الشعب الجزائري في السيادة والاستقلال."

ويضيف بعد ذلك:" للشعب الجزائري أن يتمتع حتما بهذا الحق وبأن يكون له وطن يمكنه أن يحيا في حسب نظام يختاره، ولكننا لا نقول: لا تفاوض قبل الاستقلال. نحن نطلب من الجانبين المتنازعين أن يجتمعا وحدهما أو بحضورنا لفتح مفاوضات على قاعدة سيادة الشعب الجزائري حيث أن النتيجة النهائية هي الاستقلال بعد أن يوضع حدّ للنظام الاستعماري" ولقد فشلت كل المحاولات التي قمنا بها طيلة الأربع سنوات الماضية سواء في المم المتحدة أو في الميادين أخرى سعيا للتوصل إلى حلّ سلمي عادل، ولم يمنعنا ذلك من أن نأمل أن العقل سيتغلب يوما وأن فرنسا ستجد نفسها واعية لبلاهة حرب لا يستفيد منها أحد ولا ترفع قط من هيبتها.

تونس تبذل ما في وسعها

إن تونس عملت كل ما هو في إمكانها إنسانيا لتساعد فرنسا والجزائر معها على إيجاد حلّ للنزاع ـ دون طرق الحرب ـ يتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وقد سجلنا بارتياح ما أدخلته جبهة التحرير أولا ثم الحكومة المؤقتة الجزائرية بعد تشكلها، من مرونة على موقفها أثناء السنوات الثلاث الأخيرة. فمن المطالبة بمبدأ الاعتراف مسبقا بالاستقلال قبل حصول أي اتفاق مع فرنسا، وصلوا إلى موقف الرضى بالتفاوض مع فرنسا على قاعدة الاستقلال ثم إلى موقف الرضى بالتفاوض الذي يسمح للجزائر باسترجاع كرامتها واستقلالها.

لم نجد إلاّ دلائل عدم التفهم

لكننا لم نجد من الجانب الفرنسي إلاّ دلائل عدم التفهم التي أضرت أحيانا ببلادنا، فمن أوهام خاطئة لا ترتكز على أي واقع، ومن اقتراحات الحلول تقوم على آراء تجاوزها التقدم البشري وسير التاريخ.

وكان المثلث: إيقاف القتال ثم انتخابات للمجلس الوطني الفرنسي، ثم التناقش مع المنتخبين الجزائريين حول الإصلاحات المزمع اتخاذها.

وكان بعد ذلك، استفتاء 1958 للمصادقة على الدستور الفرنسي، وتذكر اللجنة بلا شك، أن الصبغة التي أضفيت على هذا الاستفتاء بالجزائر تختلف تماما عن أشكال الاستفتاء الخاص بأقطار الإتحاد الفرنسي، فبينما كان معنى الاختيار بالنسبة لهذه الأقطار الدخول في مجموعة الفرنسية أو الاستقلال كان يتمثل بالجزائر في المصادقة أو عدم المصادقة على الدستور مثلما كان الشأن في أي جزء من أجزاء فرنسا."

وكل حلّ في أي شكل قدم لا يحيد عن مبدأ "الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا".

كنا شرحنا اعتمادا على حجج كافية ـ خلال المناقشات السالفة حول هذه المسالة ـ انعدام الواقعية من مثل هذا التخيل والحاجز الرئيسي الذي تقيمه في وجه حلّ سلمي عادل مطابق للحق المشروع للشعب الجزائري في استخراج سيادته وتحديد مستقبله ومصيره مثلما يراه.

المصدر:العمل 1959/12/2

النص الحرفي لخطاب المنجي سليم
في اللجنة السياسية لمنظمة الأمم المتحدة

الحواجز كلها زالت

وإنني لا أفكر مطلقا، سيدي الرئيس، إذا ما ذكرت بهذه الحوادث، في إثارة نزاع مبدئي هام كان سببا في هذه الحرب الضروس. لكن التذكير الذي سقته في الجزء الأول من بسطتي قد يساعدنا على فهم التردد المؤسف الذي نلاحظه الآن عندما أصبح النزاع ملغى تماما بمفعول حصول اتفاق بين الجانبين على حق المعترف به للشعب الجزائري في اختيار مصيره بحرية.
لقد تراكمت الخيبات التي يألم منها الشعب الجزائري طوال الخمسة أعوام الماضية والتي لم تساعد قط على التمهيد لعودة الثقة وتبعا لذلك على رجوع السلام بالجزائر، وهدا بالإضافة إلى عدم الإعتراف بحقوقه قبل دخوله في الكفاح سنة 1954. إذ أن درس المشكل الذي لبثت عناصره بدون تغيير سهل أكثر من ذي قبل، منذ افتتاح الدورة الحالية للجمعية العامة، وذلك بفضل عنصر ذي أهمّية كبرى وهو: الإعتراف، أخيرا بحق الشعب الجزائري بأن يختار بنفسه مصيره.

تحول حاسم في السياسة الفرنسية

فقد اعترف الجنرال دي غول في تصريحه الرسمي يوم 16 سبتمبر للشعب الجزائري بهذا الحق في تقرير المصير والتزم باسم فرنسا باستشارته بحرية حول مستقبله السياسي.
وستجرى هذه الاستشارة بمقتضى ذلك التصريح المؤرخ في 16سبتمبر 1959، حول النقاط الثلاث التالية:

1) الاستقلال
2) الحكم الذاتي في نطاق التعاون مع فرنسا
3) الفرنسة الكاملة

ويمثل هذا التصريح، بدون أي شك، تحولا حاسما في السياسة الفرنسية إزاء الجزائر وسيتمكن الشعب الجزائري من تحديد مستقبله بكل حرية وضبط النظام السياسي الذي يريد أن يبني عليه الجزائر الجديدة.
وهكذا يمكن أن تفتح الطريق نحو الوفاق والسلام.
وكان الرئيس بورقيبة يقول في غرة أكتوبر1959 عندما تحدث عن تصريح الجنرال دي غول (16سبتمبر) : "إذا اعترفت فرنسا للشعب الجزائري بحقه في تقرير مصيره وإذا كان لم يدخله تلاعب أو إستبلاه، فلم يعد ثمة أي مشكل لأنني لا أريد الاعتقاد بأن القادة الجزائريين يستطيعون رفض تحكيم شعبهم عندما تقبل فرنسا الامتثال لذلك كي تحدد حقوق الجزائر وشكل مصيرها"
وقبل ذلك بثلاثة أيام في 28سبتمبر1959. أعلنت الحكومة الجزائرية أنّها تقبل تطبيق مبدأ حق تقرير المصير للشعب الجزائري كحلّ للنزاع الذي يدمى الجزائر وأكدت أنّها تريد الامتثال لحكم شعبها في تحديد المستقبل السياسي للجزائر حسب الأشكال الثلاثة التي وردت في تصريح الجنرال دي غول في 16سبتمبر 1959.

القادة الجزائريون يظهرون اعتدائهم

ولا يسعنا إلاّ أن نقرّ أن ندة الحركة الوطنية الجزائرية قد أظهروا من خلال هذا التصريح مدى اعتدائهم ورغبتهم في السلام.
وهكذا، اتفق الجانبان – في هذين التصريحين الأساسيين في 16و28 سبتمبر1959 – لا على حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره ولكن وعلى الأخص، على تمكينه من التعبير في

كنف الهدوء والسلام المستتب عن إرادته. ولقد قبل الجانبان مبدأ وقف إطلاق النار كشرط ضروري لاستشارة حقيقية حرّة حول مستقبل الجزائر.

كلنا مغتبطون

سيدي الرئيس،

لا يسعنا في هذا المجال إلاّ أن نهنئ أنفسنا على هذا الإتفاق الذي يترك المجال للسلام في كنف الكرامة والصداقة المسترجعتين. ولكن ، لا يمكننا أن نمنع من التأسف على كل تصلب غامض لا يجدي نفعا.

وعلى التعليق بتخيلات خاطئة أو بردود فعل غالطة مستوحاة من الإصرار على العظمة، وقد أريقت دماء وضاعت من أجلها ضحايا لا تحصى.

سيدي الرئيس، تسمحون لي بأن أذكر الرئيس الحبيب بورقيبة ـ منذ ما يزيد عن العامين، في 17أوت1957 بالضبط، ضمن تصريح للإذاعة والتلفزة الأمريكية ن ،ب ،س ـ إلى هذا الحلّ للقضية الجزائرية وهذا ما قاله:

"إن الاعتراف ـ من جانب فرنسا ـ بتعلق الشعب الجزائري بالاستقلال أو على الأقل بحق تقرير المصير، سيمكن الطريق الوحيدة التي يمكن أن توصل إلى اتفاق بين فرنسا والجزائر"

ولكن ، فضل في ذلك الوقت عرض القانون الإطاري على الجزائر أي عاملين آخرين من الحرب ومن الآلام والكراهية التي لم تضاعف إلاّ في شعور التحفظ وهو مورد التردد والتوقي والتحقيق التي يريد الوطنيين الجزائريون أن يتخذوا منها ضمانات ضرورية لإجراء استشارة حرّة لدى الشعب الجزائري.

لابّد أن اللجنة ما زالت تذكر الصيغ المختلفة المقترحة من فرنسا لحلّ القضية، والتي ناقشناها هنا بالذات خلال الدورات الماضية، وكانت كلها توصل بعد إيقاف إطلاق النار إلى النهاية السياسة نفسها.

للحذر مبرراته

ولآن، وقد تحقق الإتفاق المبدئي بين الطرفين بشأن تطبيق تقرير الشعب الجزائري لمصيره وحول وجوب وقف القتال سلفا، لم يعد من الصعب أن نفهم ما تطالب به الحكومة الجزائرية من ضمانات وإن نفهم احترازها الناجم عن التجربة السابقة.

ولا يمكن أن يكون سببها حذرا خالصا إزاء رئيس الدولة الفرنسية الموقر الذي اعترف للشعب الجزائري بحقه في تقرير مصيره بنفسه.

ويعتقد وفدي، سيدي الرئيس، بأن الجزائر مثل فرنسا، يمكنها أن تأمل استتاب السلام والصفاء على قاعدة جدية نزيهة، وإنه لمن الإجرام أن تعرض للتلاشي برفض محاولة تهدئة تخوفات شرعية وضمان النجاح.

أسباب سوء التفاهم الباقي

سأحاول، بدون تحمس أو عاطفة، أن أحلل معطيات سوء التفاهم الذي ما يزال قائما بين الحكومة الفرنسية من ناحية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من ناحية أخرى، بعد أن تحقق الاتفاق المبدئي على حق تقرير المصير المعترف به للشعب الجزائري وعلى ضرورة إيقاف القتال قبل تمكين الشعب الجزائري من التعبير بحرية عن إرادته.

ويدعو الشأن، سيدي الرئيس، إلى السماح للشعب الجزائري ـ عن طريق استفتاء ـ بأن يختار بين حلول ثلاثة حددها تصريح 16سبتمبر، وهي التالية:

الاستقلال

الاستقلال الذاتي في كنف التعاون مع فرنسا

أو الفرنسة الكاملة

إنه من الطبيعي أن تؤمل فرنسا أن تسفر الاستشارة سواء عن نتيجة لفائدة فرنسا الكاملة أو على الأقل عن الحكم الذاتي في نطاق التعاون مع فرنسا، وأنه لمن الطبيعي أيضا أن تؤمل الحكومة الجزائرية أن تكون النتيجة لفائدة الاستقلال وإن كلا الطرفين سيعمل بلا شك على أن تسفر الاستشارة عن نتيجة مطابقة لأمانية وأنه من المقبول عادة في استفتاء من هذا القبيل أن أفضل استشارة هي التي يتم تحضيرها وتنظيمها وأجراؤها من جانب سلطة محايدة، وفي بعض الأحيان يعهد بمراقبتها مباشرة إلى سلطة دولية.

الضمانات ضرورية

لكن، سيدي الرئيس، في الحالة الحاضرة، لم تقدم الحكومة الجزائرية أي مطاب يرمي إلى تدخل سلطة دولية لمراقبة ذلك لاستفتاء، ورأينا أن هذا معناه أن الجانب الجزائري لا يغذي حذرا قطعيا تجاه الرجل

الذي يسير في الوقت الحاضر مصير فرنسا، بل يكتفي بالمطالبة ببحث الضمانات الكفيلة بإيجاد حرية فعلية في اختيار أحد الحلول التي نص عليها تصريح 16 سبتمبر 1959.

وإن الحرص على التمتع بضمانات شرعي لأن المشكل يهم الجزائر حيث لم تقم الإدارة الفرنسية الدليل على موضوعيتها بل على العكس.

ولست أريد، سيدي الرئيس، العودة إلى الماضي، فلقد تحدثنا عنه طويلا خلال الدورات السابقة أمام هذه اللجنة، لكن هذا الماضي لا يعمل، مع الأسف، لفائدة الثقة المطلقة في الأسلوب الذي تتبعه الإدارة الفرنسية في تنظيم وإجراء استشارات شعبية ولا أريد، سيدي الرئيس، أن أظهر في مظهر من يشعب حالة يمكن أن تبدو بسيطة.

ولكن وفدي لا يستطيع الإحجام عن الملاحظة بأن التصريحات التي أدلت بها شخصيات فرنسية على إثر التصريحين المنهجيين ليومي 16و 28 سبتمبر، والتي دعمت إحراز الشعب الجزائري، فقد شوّهت بعض التصريحات الرسمية التي كانت تقصد تحديد كيفية الاختيار المعروض على الشعب الجزائري ـ شوّهت تماما مبدأ تقرير المصير نفسه، وقد نشرت جريدة "لوموند" في 7نوفمبر 1959 نبأ تقول فيه، حسب مسيودولوفريي المندوب الفرنسي العام بالجزائر، أن الأسئلة التي ستلقى ستكون على النسق التالي:"السؤال الأول:هل تريد أن تكون مصير الجزائر مع فرنسا أم بدون فرنسا؟

السؤال الثاني: بما أنك اخترت أن تكون مع فرنسا هل تريد أن تدار شؤونك، مثل أجزاء فرنسا أم هل تريد أن تدار شؤونك ـ حسب نظام آخر معين يضبط في هذا الظرف الزمني تحت مراقبة الحكومة؟"

في مثل هذه الأحوال لا يبدو من المغالاة أن تطلب ضمانات حول كيفية إعداد وإجراء استشارة الشعب الجزائري عن مصيره. بل على العكس إنه من المعقول جدا ليكون الاستفتاء المنتظر سليما ونزيها أن يدور النقاش مباشرة بين الطرفين المعنيين حول هذه الضمانات ذات الصبغة السياسية.

المصدر: العمل،ع 1277 ، 121959/3 ص4

النص العربي لخطاب المنجي سليم في اللجنة السياسية لمنظمة الأمم المتحدة

أسباب نجاح الحلّ

إن الوفد التونسي، سيدي الرئيس، لا يعتقد أن أحسن كيفية للتفاهم بين طرفين مقتنعين على حدّ سواء بضرورة هذا الاتفاق هي أن يتبادلا الردود عن بعد وعن طريق التصريحات العمومية للصحافة أو للإذاعة، إنّنا نؤمن على العكس من ذلك، بفعالية الاتصال البشري المباشر، فكم من مشكلة بدت في البدء مستعصية الحلّ في التباعد الحل، واستطاعت أن تجد حلّها ـ أو على الأقل طريق حلّها ـ في دفء الاتصال البشري وبفضل نقاش صريح نزيه.

لقد جربنا ذلك هنا بالذات في الأمم المتحدة، ولكن ليكون مثل هذا النقاش مجديا ومكفول النجاح، سواء أسميناه محادثات أو مفاوضات، وجب أن يقبل الجانبان بدون إلتباس الإطار الذي تجرى فيه، ومن المعلوم أنه لا يمكن تحديد جميع النقاط التي يجب أن يتحقق بشأنها اتفاق لكن من الطبيعي أن يرسم إطار لها يشمل في الآن نفسه الشروط السياسية وتراتيب استشارة سليمة نزيهة للشعب الجزائري حول مصيره والشروط المادية لإيقاف القتال التي لا يمكن أن تلحق بأحد شبهة.

لا يمكن الفصل بين الجانب العسكري والجانب السياسي

ولكن، يبدو أن مشكلة أخرى تقوم أمامنا في هذا المقام وهي هل أن النقاش بين الجانين يجب أن يتعلق بإيقاف القتال ثم بالضمانات، فإذا ما حصل الاتفاق حول إيقاف القتال هل وجب أن نجري النقاش بصفة معاكسة؟ أن وفدي يعتقد سيدي الرئيس بأن هذا مشكلة خاطئة، ولكن السؤال سيبقى ماثلا ما لم يتحقق الاتصال، فنحن مقتنعون بأنه لا سبيل، في مثل هذه الظروف إلى بحث الناحية العسكرية دون الناقش والاتفاق على تراتيب وضمانات استفتاء سليم موضوعي.

إن الوفد التونسي يعتبر أن هناك كلا لا يتجزأ من مجموعة شروط سياسية وعسكرية ضرورية لإيقاف القتال عمليا ولابد للحكومة الفرنسية من جهة والحكومة الجزائرية من جهة أخرى، أن تحددا إيقاف بشأنها ويتلخص المر في الاتفاق على شروط جدية حول إيقاف القتال نهائيا دون التمييز بين طبيعة هذه الشروط لأنها تشكل لا يتجزأ مثلما قلناه سلفا.

ولا نظن ، سيدي الرئيس، أن ثمة حقا مطالب صعبة المنال ومثلما قلنا في القسم الأول من هذه البسطة لا يمكن أن تحدث هزيمة عسكرية من أي جانب من الجانبين، فالأمر يقتضي تحقيق أحسن الظروف لإعادة السلم والوفاق ليس إلاّ.

الثقة أساس التفاهم

وكيف يمكن بلوغ ذلك بدون إرجاع الثقة للشعب الجزائري؟ وجب أن يقتنع بأن أمانته لن تخيب مرة أخرى وأنه يستطيع تقرير مصيره بدون أي ضغط وليس للطرفين، طبعا، أن يحددا نظام جزائر الغد السياسي في المفوضات التي ستجرى بينهما بعد أجل قريب. فقد قبل كلاهما مبدأ تقرير المصير للشعب الجزائري أما تحديد النظام السياسي فهو ما سيقرره الاستفتاء الشعبي. وقد أعلنت الحكومة الجزائرية رسميا امتثالها سلفا لحكم شعبنا. وهي تريد فقط التأكيد من أن يصدر حكمه في الحرية الكاملة.

وهكذا، سيدي الرئيس فإننا نعتبر ما بقي من صعوبات يسير التذليل إذا اعتبرنا الوضع الذي كنا نتخبط فيه السنة المنصرمة. فاليوم تحقق الإتفاق بين الطرفين على مبدأ تقرير المصير للشعب الجزائري وضرورة إيقاف القتال قبل إجراء أي استفتاء شعبي.

ولم يبق للجانبين إلاّ أن يفتحا المفاوضات لضبط الشروط العامة والضمانات اللازمة حسب اتفاق مشترك لبلوغ إيقاف القتال متبوعا باستقلال واضح لا لبس فيه مثلما صرح به الجنرال دي غول في 16سبتمبر 1959.

من تصريحات دي غول

سيدي الرئيس، قال الجنرال دي غول في ندوته الصحفية يوم 10 نوفمبر1959 عندما تحدث عن الإمكانات المتوقعة لإيقاف القتال:

"إذا أردا قادة الثورة التناقش مع السلطات حول شروط انتهاء المعارك فلهم ذلك."

وأضاف قوله أيضا:" وإذا قرر ممثلو المنظمة الخارجية للثورة القدوم إلى فرنسا للتناقش فلا يتوقف الأمر عليهم ولهم أن يقدموا في أي وقت شاءوا سواء في السرّ أو في العلانية حسبما يرتضونه."

إن وفدي، سيدي الرئيس، ليهنئ نفسه على هذا التصريح الذي ساهم في التقريب بين وجهات النظر ـ حسب اعتقاده ـ ويبدو من الوضع أن قادة الثورة أو القادة الخارجيين للثورة المشار إليهم يشكلون ـ بلا نزاع جبهة التحرير الوطني التي لها ناطق رسمي معترف به رسميا أو مبدئيا وهو الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

عزيمة صادقة

وقد أسعدنا أن نلاحظ أن الحكومة الجزائرية أمسكت بالحبل، ولم تضع الفرصة، ففي تصريحها المنشور في 20 نوفمبر1959 أنابت عنها خمسة من قادة الثورة الجزائرية لفتح محادثات مع الحكومة الفرنسية تضبط الشروط والضمانات لتطبيق حق تقرير المصير وتضع حدا للمعركة. وإن تعيين الحكومة الجزائرية للوفد الذي سيشرع في المحادثات مع الحكومة الفرنسية بادرة تدل بدون شك على صدق عزمها، ومظهر يمثل خطوة هامة من شأنها أن تقرب الحل المؤمل.

وليسمح لي، سيدي الرئيس، بأن أعبر عن شكي في أن يكون هذا التعيين من جانب الحكومة الجزائرية قرار من المناقشة. بل على العكس، إنه عمل جدي جرئ تلتزم به الحكومة الجزائرية حقا كما يدل على ذلك بيان 20 نوفمبر 1959 حيث تصرح الحكومة الجزائرية:

إذا احتفظت الحكومة الفرنسية بمبدأ هذا الالتقاء فأن الحكومة الجزائرية قد تعبت حالا بتفويض لنوابها والتعليمات اللازمة لأداء مهمتهم."

وهذا يعني، في المنطق القانوني، أن كل التزام يتخذ من جانب المندوبين الخمسة المعينين يلزم الحكومة الجزائرية وجبهة التحرير، وهو تفويض عادي يعطي للمندوبين كي يتناقشوا أو يتفاوضوا.

وإن صفة المندوبين الخمسة المعنيين نفسها تدل على الصبغة الجدية للتفويض الذي منحوا إياه، وأولئك هم السادة: حسين آيت أحمد بن بلة، ورابح بطاط ومحمد بوضياف ومحمد خيضر، وكلهم أشخاص معروفون بتمكينهم بالمعنى العميق للحقائق وبإخلاص وكذلك بسمعتهم بين الشعب الجزائري.

كيف اختطفت الطائرة

وما زالت جنتنا تذكر كيفية اختطاف الطائرة التي كانت تقل أربعة أعضاء الوفد المعين حاليا من لدن الحكومة الجزائرية وقد كانت متجهة نحو تونس، وقد اختطفت القادة الأربعة في 22 أكتوبر1956 عندما كانوا مسافرين من الرباط إلى تونس لحضور استشارات بين جلالة محمد الخامس والرئيس الحبيب بورقيبة حول الوضع بالجزائر، وكانوا مسافرين على متن طائرة مغربية وتسبب إيقافهم في خلق توتر بين دولتين عضوين في الأمم المتحدة.

وازدادت أهميتهم الكبرى عظمة بالنسبة للحركة الوطنية الثائرة بالجزائر وإن هيبتهم لا نزاع فيها. وما الذي يدعو للاستغراب إذا ما عينوا أعضاء في وفد عين ليفتتح محادثات مع فرنسا؟ وبالرغم من ذلك، سيدي الرئيس، فقد ظهر نوع من الاستغراب أخيرا لتعيين، الثورة لأشخاص يوجدون في الإقامة الجبرية.

هل أنا في حاجة، سيدي الرئيس، لأن أذكر هنا، بأن بريطانيا قد أخرجت الدكتور نكرومة من السجن للتحادث معه، ثم عهدت له بمسؤوليات الحكم في غانة؟ وهل أذكر أيضا بأن فرنسا قد أعادت في سنة 1955 جلالة محمد الخامس من مدغشقر لتبحث معه الاتفاقيات التي أدت إلى الاستقلال المغرب وإلى إقامة تعاون سليم مثمر بين الدولتين؟

سوابق حسنة

وفي وسعي أن أطنب في ذكر الأمثلة وأتحدث عن تجربة شخصية..فهل كان لبريطانيا أو فرنسا أن تأسفا في المفاوضات السابقة التي أدت إلى وضع حدّ النزاعات دامية - عن تباحثها أو تفاوضها مع أشخاص كانوا إما في المنافي أو تحت الإقامة الجبرية؟.. أ فهل يحق لنا أن نشيد بمحادثات مماثلة لفائدة السلام العظمى ولفائدة الوفاق وإقرار التعاون الحقيقي بين الدول على أساس الكرامة والاحترام المتبادل.

أن المكانة السامية التي تحتلها الدول التي دخلت في مفاوضات في مثل تلك الظروف وأناس في مثل ذلك الوضع لم تتضاءل ولم تتدهور بل بعكس ذلك ارتفع مقدرها في نظر الرأي العام الداخلي لهذه الدول وكذلك في نظر الرأي العام الدولي.

على أن تشكيل الوفد الجزائري إلى المفاوضات لم يقل قائل بأنه أمر بات، وبلاغ عشرين نوفمبر لا ينفي بالمرة إضافة عضو أو عدة أعضاء آخرين. وعلى الحكومة الفرنسية الآن أن تقول كلمتها.

ويكفي أن تعرب الحكومة الفرنسية عن مصادقتها على بلاغ عشرين نوفمبر وعن قبولها مبدئيا للوفد المعين كي يتم أول اتصال مباشر عملي وذلك في أليق الظروف نظرا إلى أهمية المناقشات المنتظرة. ومشكلة تكوين الوفد المعين من طرف الحكومة المؤقتة للجمهورية لمباشرة المحادثات مع الحكومة الفرنسية تبدو لنا ونحن صادقون قضية تافهة لا يمكن بأي وجه من الوجوه إن تحول دون بلوغ هدف أعظم تحول دون بلوغ هدف أعظم شانا يظهر من حسن الحظ أن الجانبين مقران العزم على إداركه.

المهم إيقاف الحرب

سيدي الرئيس،

إننا لا نستطيع أن ننسى بينما يجرى الأخذ والرد حول تشكيل الوفد أن الحرب تتواصل في الجزائر بما تجره من تخريب وضحايا والآم.

إن هذه الحرب الدامية الأليمة تولد عنها وضع خطير تسبب في تلك المظاهر العديدة من سوء التفاهم بالشمال الإفريقي.

ولقد رحبنا بتصريح الجنرال"دي غول" في 16 سبتمبر المعترف للشعب الجزائري بحرية تقرير المصير، ورحبنا كذلك بتصريح الحكومة الجزائرية المؤقتة الصادر في 28 سبتمبر والقابل لهذا الاعتراف وهذان التصريحان الأساسيان يسجلان الاتفاق المبدئي الذي تم اليوم بين الجانبين المعنيين بشان حق الشعب الجزائري في تقرير المصير وضرورة التباحث حول وقف القتال كي يتمكن الشعب الجزائري من التعبير بحرية عن رأيه في مستقبله السياسي.

ومن رأينا أنه من الطبيعي أن يروم القادة الوطنيون الجزائريون التناقش بشأن شروط ضمانات تنفيذ تقرير المصير عند مناقشة وقف القتال.

ووفد بلادي يعتبر مثل هذا الطلب أمرا مشروعا وبرهانا على الجانب الجزائري جاد في مسعاه ونظرا إلى أهمية الهدف المنشود فإنه يظهر لنا أن العقبة الناتجة عن هذا الطلب ليست مما يستحيل تذليلها.

والنقاش الذي شرعنا فيه يساهم حسب اعتقادي في قهرها.

إفريقيا قلقة

سيدي الرئيس،

عندما انعقد مؤتمر مسروفيا الذي خصص لبحث الوضع في الجزائر أبدت حكومات الدول الإفريقية المستقلة التسع قلقها الشديد من جراء تواصل الحرب في الجزائر بين شعب يكافح ببسالة لاستعادة حقه الطبيعي في الحرية والاستقلال وبين فرنسا التحريرية بموجب طبعها والتي انساقت بمفعول دعاة الاستعمار إلى وضع متشابك مضر أكبر الإضرار بالسلام والوفاق والأمن وجميعها تحتاج إليها القارة الإفريقية بصورة ملحة.

وجميع الشعوب المحبة للحرية والعدالة واحترام حقوق الفرد والمجموعات القومية مهما كان عنصرها أو وضعها الجغرافي كلها تقبلت بارتياح الاتفاق المبدئي الحاصل بشأن حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره. وقد رحبنا أيضا بإزالة الأشواك التي كانت عالقة بالمسلك المؤدي إلى السلام في نطاق الكرامة.

واعتقادي أن مناقشتنا سوف تساعد على إزالة الغيوم وعلى تذليل الصعوبات التي ما زالت قائمة في طريق المباحثات المباشرة بين الجانبين المعيين بإنهاء القتال وبحرية ممارسة حق تقرير المصير.

إن وفدنا يا سيدي الرئيس، سوف يقدم مع وفود أخرى مشروع لائحة تأخذ بعين الاعتبار جميع العناصر الحالية وهذه اللائحة سوف تساعد على إيجاد حل نهائي لهذه المشكلة الأليمة بفضل إعرابها عن إحساس لجنتنا . ووفد بلادي إذ يفعل ذلك يرى أننا ساهمنا مخلصين في خدمة السلام والوفاق بين الأمم والمودة الحقيقية بين الشعوب على أساس الكرامة والاحترام المتبادل.

وبكلمة موجزة فغننا نكون بذلك قد قمنا بالدور الذي رسمناه لأنفسنا عندما صادقتنا على براءة منظمتنا.

شكرا سيدي الرئيس.

العمل، 1278، 1959/12/4، ص 4.

خطاب المنجي سليم في اللجنة السياسية للأمم المتحدة حول الجزائر

تشرع اليوم اللجنة الأولى في بحث القضية الجزائرية، وهذه هي المرة الخامسة التي يقع فيها بحث القضية الجزائرية في خمس دورات متوالية عقدتها الجمعية العامة.

وكم كان وفدنا يود ـ سيدي الرئيس ـ أن يحضر الوفد الفرنسي ويشارك مشاركة فعلية في المناقشات التي نشرع فيها بخصوص الجزائر، وكنا نود أن نشرح وجهة نظرنا بكل صراحة وإخلاص بحضور الوفد الفرنسي، وأن نستمع إلى توضيحاته حول جوانب المشكلة التي تبدو لنا غامضة أو مناقضة لأهداف السلم باعتبار العدالة والصداقة التي نعمل من أجلها، وكنا نود أن نتلقى اعتراضات الوفد الفرنسي بما يوجبه المقام من الصراحة والإيضاح، ولسنا من أولئك الذين يعتقدون في عصمة البشر من الضلال.

وكان من شان المشاركة المباشرة للوفد الفرنسي في المناقشات أن تعدل بعض الواقف إذا استطاعت أن تقنعنا بخطأ هذه المواقف.

ولا يمكننا في هذه الحال إلاّ أن نسجل أسفنا العميق لاستمرار الوفد الفرنسي على اجتناب الاشتراك في مناقشات هذه القضية، وهو بسلوكه هذا يفضل الالتجاء إلى المناقشات الخاصة عن النقاش الصريح الأمين داخل اللجنة.

وفي الوقت الذي تفتتح فيه هذه المناقشات الهامة، اسمح لنفسي ـ سيدي الرئيس ـ بأن أعبر عن الأمل الحار في أن تنتهي هذه المناقشات إلى نتيجة عادلة وإنشائية، تخرج عن نطاق الأماني والتمنيات وتدخل طريق القرارات العملية الفعلية التي تسمح بوضع حد للحرب وبإقرار السلم على أساس الحق والعدل وذلك نظرا للأحداث الأخيرة والعواقب التي قد تنجم عنها.

ويخوض الوفد التونسي غمار هذا النقاش بكل أمانة وصراحة ومع التجرد للدفاع عن قضية هامة خطيرة ما انفكت تثير الضمير العالمي منذ أكثر من ستة سنين وتشغل بصفة جدية المحافل الدولية، وتضع كل يوم قضية الأمن والسلام العالميين في خطر، وعندما نحاول أن نتخلص من العواطف والأهواء التي قد تحرف حكمنا، فإننا نكتفي بالتذكير، في إيجاز بالأحداث الواقعة، وبرسم الخطوط الكبرى لتطور الحرب بالجزائر، وبتعفن الحالة الناتجة عن ذلك وبمواقف الطرفين المتنازعين، ثم بعد هذا نستخلص النتيجة المفروضة في نظرنا، على ضمائرنا.

أوريد ـ سيدي الرئيس ـ قبل كل شيء أن أذكر بأن المسألة الجزائرية إنما هي مسالة حرب حقيقية تدور رحاها منذ أكثر من ست سنوات على أرض الجزائر، وتضاعف كل يوم خراب المدن والبوادي، وتزيد كل يوم في عدد الضحايا سواء من الجزائريين أو من الفرنسيين، وتكدس كل يوم الأحزان والمئاتم الخاصة والعامة.

لقد اندلعت هذه الحرب في غرة نوفمبر 1954، ولم تلبث أن تحولت بعد أيام قلائل من طورها الأول المتمثل في عمل وطني ثوري مسلح، إلى حرب عصابات عمت أطراف البلاد في أوائل سنة 1955، ثم نظمت هذه الحركة الثورية الوطنية الجزائرية، وأصبحت حربا حقيقية يقوم بها جيش حقيقي عرف منذ ذلك الحين باسم (جيش التحرير الوطني) وهو جيش منظم ومجهز تجهيزا عصريا ويتألف من عشرات الآلاف من الرجال بإطاراتهم وضباطهم الذين تكونوا، في معظمهم بالجيش الفرنسي نفسه.

وهذا الجيش الجزائري كان وما زال من القوة، بحيث أجبر فرنسا بسرعة على أن تسخر قوات عسكرية هائلة للعمل بالجزائر وكان عدد الجنود الفرنسيين المقاتلين بالجزائر سنة 1954 يبلغ 50000جندي وما لبث أن تضاعف هذا العدد مرات عديدة حتى أن التقارير الفرنسية الموثوقة بصحتها تنص على أن عدد الجنود الفرنسيين بالجزائر قد تجاوز منذ سنة 1957 العدد الإجمالي الذي هو 800000 رجل، يوجد من بينهم 400000 رجل بصفة منتظمة في الجيش الفرنسي، والبلقي من العدد الإجمالي موزع بين الجندرمة وكتائب الأمن الجمهوري، والميليشيا، بالإضافة إلى الـ 50000 رجل العاملين على البواخر الحربية التي تحرس الشواطئ الجزائرية والجبال المشرفة على البحر.

لا يبدو أن هذه القوات قد وقع التخفيض فيها منذ ذلك التاريخ، وليست الوسائل المستعملة أقل أهمية فالجيش الفرنسي المحارب بالجزائر يعززه طيران قوي يستعمل سواء لتتبع حركات وحدات جيش التحرير الجزائري، أو لتقوية شوكة دفاع الجيوش الفرنسية بواسطة وهي القنابل أو استعمال الرشاشات الجوية ضد المقاتلين الجزائريين، وأمام هذه الوسائل المسخرة من كلا الطرفين لا نستطيع إنكار طابع هذه الحرب الحقيقية (وهي حرب عصابات حقا) وهي حرب على أية حال ولكنها تشن منذ ستة سنين بعنوان القيام بعمل (لتهدئة الجزائر)، وخطوات هذه الحرب تظهر كذلك من الخسائر البشرية الهامة التي تسجلها كل يوم، وحسب مصدر فرنسي رسمي بلغت هذه الخسائر في أكتوبر 1957، 45000 قتيل، وحسبما جاء في تصريح مأذون به في نوفمبر 1959 فإن عدد الضحايا قد بلغ 145000 من الجزائريين و12 ألف من الفرنسيين ويظهر - سيدي الرئيس - أن السلطات الفرنسية قد امتنعت من نشر تقديرات حول عدد الضحايا في المعارك التي تدور في أرض الجزائر بين الجيوش الفرنسية وجيش التحرير الجزائري منذ بداية سنة 1960 غير أن هناك بلاغات جزائرية تذاع من حين لأخر وتزيد في الاعتقاد بأن عدد الضحايا البشرية في ازدياد كل يوم، ومع هذا فإن الأرقام التي لدينا والتي هي في رأينا، غير حقيقية لضحايا الحرب كافية لتأكيد خطورة هذه الحرب بالجزائر.

سيدي الرئيس،

لقد حرصت، في إعطاء هذه البيانات الحربية، أن اعتمد على مصادر فرنسية فقط، وربما زادت هذه المصادر في عدد الضحايا، في وقت من الأوقات لترسيخ الاعتقاد في تصفية الثورة والقضاء عليها أو نقصت من ذلك العدد وفي وقت من الأوقات كذلك لتهوين الخسائر والتنقيص من قيمة الثورة.

على أنه مهما يكن الهدف من ذلك فإن الحرب مستمرة بالجزائر وليس هناك أي دليل عل أنها ستنتهي بقوة السلاح، والحرب التي يقوم بها جيش التحرير الجزائري هي مؤيدة من طرف الشعب الجـزائري بأسره لأنها حرب لها هدفها المشروع وتستجيب لرغبة الشعب الجزائري وإرادته في استرجاع حريته

وكرامته، وكل الذين في فرنسا قد سبق لهم أن لبوا منذ 18 جوان 1940 النداء الجريء الذي وجهه الجنرال (دي غول) لمواصلة المقاومة الفرنسية الثمينة لا يستطيعون إلا أن يقتنعوا بأنه من المستحيل القضاء على مقاومة شعب تحدوه رغبة شديدة في استرجاع كرامته واستقلاله، وهذه الحرب ذات الطابع الخاص والتي تدور منذ أكثر من ست سنوات بالجزائر تسببت إلى جانب خسائرها المادية والبشرية العظيمة، في خرق المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، وفي عدم احترام الأخلاق والكرامة البشرية، وأبسط المبادئ التي يجب أن تخضع لها علائق الطرفين المتقاتلين ومعاملة الأسرى وقد شوشت هذه الوضعية الضمير العالمي والشعب الفرنسي الذي تأثر للإعتداءات على حرمة تلك الحقوق والأخلاق التي مازال متعلقا بها تعلقا عميقا.

وقد ارتفعت أصوات فرنسية كثيرة مستنكرة تلك الطرق المستعملة في حركة القمع بالجزائر، أمّا السجون ومراكز الاحتشاد فهي مليئة بالمواطنين الجزائريين فقد أبعد مئات الآلاف من الجزائريين عن ديارهم ووقع تجمعهم في مناطق مهيئة من قبل لهذا الغرض هناك أكثر من 250000 جزائري جلهم من الشيوخ والنساء والأطفال قد هجروا بلادهم والتجاوا في سنة 1958 إلى تونس والمغرب ويشكلون لحومتي تونس والمغرب والمندوبية السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة موضوع اهتمام وانشغال دائمين فيما يخص أسكانهم وتغذيتهم وحالتهم الأدبية وتربية أطفالهم، ولا أريد ـ سيدي الرئيس ـ أن أتوسع أكثر مما سبق في هذه القضية لكن هذا لا يجعلني اسكت عن الطابع الدولي الذي تتخذه الحرب الجزائرية يوما بعد يوم والحوادث الناجمة عنها في البلدان المجاورة، واكتفى في الوقت الحاضر بالتذكير بالاعتداءات والهجومات المسلحة على بلادي بسبب خرق الجيش الفرنسي للحدود، وإن تدمير قرية ساقية سيدي يوسف مازال شاهدا على ذلك وهو الاعتداء الذي تسبب في قتل وجرح مائة تونسي، والذي أجبر الحكومة التونسية على تقديم شكوى أمام مجلس الأمن.

وسأرجع - سيدي الرئيس - للحديث عن هذا المظهر من مظاهر المشكلة فيما بعد، وآتى - عند الحاجة - بكل البيانات الصالحة التي تسمح باعتبار هذه الحرب - ويا للأسف - كمثل تلك الحروب التي تتولد عنها عواقب وخيمة تزعزع أركان السلم والمن العالميين.

ويمكن لمناقشتنا أن تجد في نطاق صلاحيات جلستنا العامة حلا إيجابيا وسريعا لهذه المشكلة، وإن تخلصنا من التعقيدات العالمية الجديدة التي تهدد السلم والأمن في العالم بصورة مباشرة ويبدو لنا من المفيد في هذا الصدد أن نلح بأننا لا نسعى في الإكثار من التعقيدات ولا في المناقشات على الصعيد الدولي والمهم قبل كل شيء هو أن نرى هذا النزاع الدامي ينتهي في أقصر الآجال على أساس الحق والإنصاف، وإذا كنا مضطرين لتأكيد هذا الجانب من القضية فلكي نلاحظ الأهمية التي تكتسبها والتي تتطلب من منظمتنا اتخاذ موقف واضح صريح يكون من شأنه أن يرجع السلم والطمأنينة بالجزائر، والصداقة والوئام بين شعبين تربط بينهما علائق كثيرة. ومن المفيد لإدراك النزاع القائم بين الشعب الجزائري وفرنسا منذ ستة سنين والبحث عن الأسس والوسائل الكفيلة بوضع حدّ له أن نتعرض بصورة موجزة إلى أصل هذا النزاع، فيرجع أصل النزاع، في رأينا إلى زمن بعيد جدا فهو يستمد أسبابه ومصدره من المقاومة الشجاعة التي قام بها الشعب الجزائري طيلة 17 عاما ضد الاحتلال الفرنسي في سنة 1830، ومنذ سنة 1947، لم ينفك الشعب الجزائري يظهر من حين لأخر غضبه وسخطه على مصيره في بلاده بالذات وقد اتخذت مقاومته الدامية أشكالا مختلفة.

وليس في عزمي - سيدي الرئيس - أن أسرد كل الثورات التي قامت بالجزائر منذ احتلالها بل سأكتفي بالتذكير بأهم مراحل المقاومة التي شنها الشعب الجزائري من أجل استرجاع حريته وكرامته. فقد شارك الشعب الجزائري، أثناء الحرب العالمية الثانية، في الدفاع إلى جانب الحلفاء لإقرار السلم على قاعدة مبادئ التصريح الأطلسي المشهور، وكان من الطبيعي عندئذ أن يشارك في بهجة الاحتفالات بالنصر في 8 ماي 1945، وإن يلوح بعمله الوطني، ولكن لشد ما كانت خيبة عندما وجد نفسه ضحية قمع وعنف وحشي، إذ كلفه رفع عمله في غمرة تلك الاحتفالات خسارة أكثر من 10000 شخص بين قتيل وجريح في ظروف ثلاثة أيام.

وهذا القمع قد أحدث خيبة أمل كبيرة وغضبا أكبر لم يستطع قانون 1947 الممنوح للجزائر محوهما من نفوس الجزائريين أو تهدئة خواطرهم لأن ذلك القانون قد جاء لتدعيم أإدماج الجزائر في فرنسا وبإقرار المبادئ الإنتخابية والسياسية التي تساعد الاستعمار الفرنسي على البقاء بالجزائر إلى ما لا نهاية له.

وأسمح لنفسي بأن أذكر في هذا الصدد أن الثمانية ملايين جزائري يجب أن يكون لهم حسب القانون المذكور تمثيل مساو لتمثيل المليون أوروبي في الجمعيات المنتخبة.

ويظهر أن هذا النظام الانتخابي المرتكز على التمثيل المتساوي المزدوج قد وقع تحويره نوعا ما في القانون الإطاري الصادر في 1957 ولكننا نعلم أن هذا التحوير لم يتم إلا بعد مرور أربعة سنوات من الحرب الرهيبة ولا شك أن مثل هذا الحل الناقص والمتأخر لا يمكن أن يحظى بموافقة الشعب الجزائري فإلى متى نؤجل إلى الغد ما يجب أن نقوم به اليوم في نطاق المصلحة والشرف؟ وهل أن السياسة الفرنسية ستضل دائما سياسية تحقق القليل بعد ضياع الوقت؟

وأرجع - سيدي الرئيس - للحديث بإيجاز عن قانون 1947 " العظيم" لا لأحظ فقط بأنه بالرغم عن الأخطاء الأساسية والتي كنت ذكرتها، فإن تطبيقه قد كان محل تزويرات انتهت بفقدان الشعب الجزائري لثقته في كل حل تمنحه إياه فرنسا بمفردها وتطبقه هي بنفسها بالجزائر.

وليس من المفيد - سيدي الرئيس - في رأيي أن أذكر بالظروف التي جرت فيها الانتخابات الأولى بالجزائر تطبيقا لقانون 1947 "العظيم"، وإذا أطلت الحديث عن قانون 1947 هذا، فلأننا نعتبر أن الخيبة وفقدان الثقة والحذر الذي أدت بالشعب الجزائري إلى القيام برد فعل عنيف شرع فيه منذ أول نوفمبر 1954 للدفاع عن حقوقه وكرامته.

وقد جرت محاولات كثيرة بين 1947 و1954 قام بها المواطنون الجزائريون من أجل استخراج حقوق الشعب الجزائري وكرامته، بطريقة العمل السياسي العادي والتأثير على الرأي العام وعلى معاداة السياسة في فرنسا والجزائر لكن كل هذه المحاولات قد اعترضها من الجانب الفرنسي عدم التفهم والعناد والتعلق بأعذار واهية.

وهكذا اضطر الوطنيون الجزائريون - كما قلت - إلى رد الفعل العنيف وشن الحرب لإحقاق حق الشعب الجزائر كأي شعب من شعوب العالم في الحياة الحرة المستقلة وفي ممارسة مسؤوليات مصيره ومستقبل أجياله المقبلة بنفسه ولقد كان - يسدي الرئيس - هذا التذكير ضروريا لإدراك تطور العواقب السياسية لحرب الجزائر إدراكا واضحا، وإدراك الحلول التي ينبغي إيجادها لإعادة استقرار السلم وإعادة الصداقة بين الشعبين الجزائري والفرنسي على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

ويود وفدي، وقد وصلنا إلى هذه الدرجة من المناقشة، أن يلاحظ بأن تعرضنا لمه في مناقشاتنا السابقة في جمعيتنا هذه قد أدركه الجنرال "دي غول" نفسه كما عبر عنه في خطابه يوم 4 نوفمبر 1960 إذ قال:

"إن مشكلة تسوية القضية الجزائرية موضوعة منذ 130 سنة وكانت سلطنا العمومية في جميع الأزمان متجمدة في النظام السياسي، هذا مع وجود مجموعتين تختلفان اختلافا كبيرا ومتساكنتين في الجزائر وكانت التخوفات والمصالح تقيم سدا في وجه التقدم، وبكلمة واحدة

فإذا كنا عملنا الشيء الكثير بالجزائر، فإننا لم نعمل أشياء أخرى في أبانها وهكذا إلى أن أتى يوم نسف فيه الغليان غطاء المرجل ومن المؤسف أن الدماء التي سالت من الطرفين قد زادت في تعقيد الأشياء بصفة مخيفة ولكن من يدري أن تلك الأعمال لم تساعد في النهاية علة تربية الميول إلى التعقل والعدل في القلوب وفي الأفكار؟" (ذلك ما قاله "دي غول ")

وهذا الرأي هو بالضبط ما كنا ننادي به، وهذا هو الإنصاف في القول الذي كنا ننشده.

وأسمح لنفسي - سيدي الرئيس - بأن أذكر بأن تونس بذلت منذ بداية الحرب مجهودات جبارة في سبيل انتصار العقل وإحلال العدل ولم ندخر أي جهد لحمل الحكومة الفرنسية والحكومة الجزائرية على التفاوض المباشر لتسوية النزاع على أساس الحق وطبقا لمبادئ الميثاق الذي كانت فرنسا من الدول الأولى التي صادقت عليه.

ولذلك قبل القادة الجزائريون، بعدما كانوا يطالبون بالاعتراف بالاستقلال الجزائريون التفاوض على قاعدة الاستقلال ثم قبلوا الخضوع لحكم سليم شريف يصدر عن إرادة الشعب الجزائري بخصوص مستقبله، ويدور هذا الحكم حول الاختيار بين ثلاثة كلمات وهي : الاستقلال، والاشتراك مع فرنسا، أو الاندماج في فرنسا.

والأمر الذي يطالب به القادة الجزائريون منذ حوالي سنتين هو أن يكون الاستفتاء الذي يمكن الشعب الجزائري من إبداء رأيـه في جـو من الحرية التامة، وهـذا خـاصة عـند مـا نعرف كيف دارت

الاستشارات الشعبية في الجزائر وبالخصوص استشارة 1958 التي تحدثنا عنها منذ حين، واسمح لنفسي بوضع الستار عن الظروف التشريعي وانتخابات شهر نوفمبر من نفس السنة تلك الظروف التي جرى فيها أيضا استفتاء 1958، بالجزائر بمشاركة الجيش الفرنسي، وأنني لن أعود إلى هذا الموضوع لأنه سبق لوفدي أن شرحه خلال المناقشات التي دارت هنا في 9ديسمبر1958 شرحا ضافيا، ويتضح من هذا كله أن المطالبة بالضمانات هي دليل على الأمانة والصدق.

ويسبق علينا - سيدي الرئيس - أن نذكر بأن كل المحاولات التي بذلناها إلى مختلف الحكومات الفرنسية لم نجد آذانا صاغية وأذكر بالخصوص عرض المساعي الحميدة الذي تقدم بها في 21 نوفمبر 1957 جلالة محمد الخامس ملك المغرب والرئيس بورقيبة.

لكن الحكومة الفرنسية رفضت هذا العرض، وذهبت تونس فيما بعد إلى تقديم بعض التنازلات لفرنسا فيما يخص قاعدة بنزرت الحربية التي تطالب بلادي باسترجاعها من فرنسا مؤملة أنه ربما تساعد تلك التنازلات على إعادة السلم بالجزائر والسماح للشعب الجزائري بتمكينه من سيادته.

لكن كل هذه العروض رفضت، بكل أسف وواجبي - سيدي الرئيس - أن أتطرق إلى كل المحاولات الودية التي وقع القيام بها من طرف غيرنا للوصول إلى التعقل والعدل اللذين أظهرهما الجنرال " دي غول" في خطابه الأخير، فمنذ بداية النزاع تمسكت فرنسا في موقفها بعنصرين لم يزيدا إلا في تمديد المأساة.

العنصر الأول هو اعتبار الجزائر جزءا لا يتجزأ من فرنسا التي لا تقبل الجدال في هذا الموضوع، وقد أقمنا - سيدي الرئيس - الدليل غير ما مرة على بطلان هذا الادعاء الذي لا ينطبق على الواقع وذلك أثناء المناقشات السابقة، ولكن التشبث الجنوني بهذا الادعاء والحرص على تكراره خلال الأربعة أعوام الأولى من الحرب قد ساهما بصورة أكيدة في مضاعفة تعفن الوضعية وجعل إيجاد حل سلمي للنزاع من الأمور الصعبة.

أما العنصر الثاني، فيتمثل في إظهار فرنسا للزعماء الوطنيين الجزائريين المطالبين باستقلال بلادهم. في مظهر الأشخاص الذين لا يعبرون عن رغبات الشعب الجزائري ومطامحه التي يسعى إليها بطبيعة الحال كل شعب يعيش على الأرض في كل زمان وفي كل مكان والحقائق الجزائرية تقيم البرهان الساطع على أن الحرية التي يطالب بها الجزائريون مقابل تضحيات جسيمة وثقيلة هي محل تأييد الشعب الجزائري ومؤزرته كما أقامت تجارب تونس والمغرب الدولتان المجاورتان للجزائر الدليل القاطع على سخافة ذلك الادعاء وبطلانه، واعتمادا على ادعاءاتها، اهتمت فرنسا خلال أربع سنوات بأعداد إصلاحات على أساس أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا وبمواصلة الحرب وراء ستار التهدئة وفي تلك الأثناء ظهر برنامج (غي موللي) لحل القضية الجزائرية والذي يتضمن: وقف إطلاق النار، ثم إجراء انتخابات، ثم التفاوض، وأسمح لنفسي، في هذا الصدد، بالتذكير بأن عبارة التفاوض تعني التفاوض مع المنتخبين لضبط إصلاحات تدخل على الجزائر التي تعتبر في هذا الحل أيضا جزء لا يتجزأ من فرنسا.

وكان لنا شرف مناقشة هذا المشروع هنا بالضبط بمحضر السيد وزير الخارجية في الحكومة الفرنسية آنذاك ولا أعود لتحليل ذلك الحل، بل أذكر فقط بأن لجنتنا لم تتظاهر بأنها قد وجدت في هذا ما من شأنه أن يضع حد للحرب على أنها تبنت قار 1012(11) في 15فيفيري1957 الذي يعبر عن الأمل في إيجاد حل سلمي ديمقراطي وعادل بالجزائر، ثم شهدنا بعد ذلك ظهور حل القانون الإطاري المتضمن بحملة من الإصلاحات الإدارية والسياسية المضبوطة مع اعتبارات الجزائر لا يتجرأ من فرنسا، والحقيقة أنه منذ إبراز الشخصية الجزائرية، وقد سبق أ ناقشنا هذا الموضوع هنا بمشاركة السيد وزير الخارجية الفرنسية في ذلك الوقت وختمت الجمعية العامة مناقشاتها بإصدار قرار 1186 (12) اهتمام الأمم المتحدة)

وألاحظ أن هذا القرار قد أشار إلى مساعي تونس والمغرب الحميدة التي يمكن القول بأن عبارة (الوسائل الأخرى الكفيلة..) تعني تلك المساعي، ونحن نعرف مصير هذه العروض الوردية التي كانت تهدف أولا وبالذات إلى إرجاع السلم والتعاون.

ولقد خلق رجوع الجنرال (دي غول) إلى الحكم في جوان1958 أمالا عريضة سواء بالجزائر أو العالم. فإن النداء الذي وجهه هذا الفرنسي العظيم في 18 جوان 1940 لاستئناف المقاومة الفرنسية والحيلولة دون ابتلاع الشخصية الفرنسية من طرف الغزاة المحتلين لا يمكن تناسيه، وكانت تلك الآمال مرتكزة على ذلك النداء المشهور.

ولا نستطيع إلاّ أن ناسف لكون الاستفتاء الذي جرى سنة 1958 بالبلدان الإفريقية لم يكن الاستفتاء ذاته الذي جرى في نفس الوقت بالجزائر ففي تلك البلدان كان الاستفتاء يدور على قبول الاشتراك في عضوية المجموعة الفرنسية في الشكل الذي حدده لها دستور 1958، أو رفض هذا الاشتراك يعنى الاستقلال أما في الجزائر، كما في المفاوضات الفرنسية الأخرى فكان الاستفتاء يدور حول المصادقة على الدستور المقترح أو عدم المصادقة عليه.

ومن الجائز القول بأنه لو أعطى الاستفتاء 1958 بالجزائر نفس الهدف الذي أعطى له في البلدان الإفريقية الأخرى، لا مكن بروز حل سلمي شبيه بالحل الذي أصبحت بمقتضاه دول إفريقيا شقيقة أخرى مستقلة ذات سيادة وتحتل مقاعدها اليوم بيننا في كنف الصداقة.

وإن وجود الإدارة الجزائرية، ووجود جيش فرنسي وفير العدد بأرض الجزائر، ليس من شانه، مثلما برهنت عليه الأحداث السابقة، أن تأتي بكل التطمينات المتعلقة بصدق الاستشارة الشعبية بالجزائر، ومن الجائز القول بأنه رغم التدابير الشديدة المتعلقة بإحصاء الإقتراعات فلم يكن في الإمكان إعادة السلم وتغيير مجرى الحداث، أما فيما يخص الأمم المتحددة فقد كان عليها أن تدرج ذلك في قرارها 1184 (12) الصادر في 10 ديسمبر 1957 والذي يعبر عن الأمل في إيجاد "حل سلمي ديمقراطي عادل".

لكن هذا مع الأسف، ما لم يقع، والحرب مستمرة بأحزانها وخرابها وضحاياها من الجانبين.

سيدي الرئيس،

يبدو من المفيد أن نذكر بأنه عند المناقشة التي جرت في هذه اللجنة في الدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة طالب مشروع قرار يعترف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال. بفتح مفاوضات بين الطرفين سعيا وراء تمكين الشعب الجزائري من ممارسة حقه في تقرير مصيره بنفسه.

ومن المهم أن نلاحظ بأنه قبيل الاقتراع على مجموعة الفقرات أحرزت بعض الفقرات من ذلك المشروع، وخاصة الفقرة المتعلقة بالاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال، أحرزت على أغلبية تفوق الثلثين، غير أن مشروع القرار لم يحرز على أغلبية الثلثين في

الجمعية العامة بعد أن أحرز عليها وتجاوزها في اللجنة الأولى وهذا التذكير يفيدنا لأنه يعرض الموقف عامة خلال دورتها المنصرمة.

وما زلنا نتذكر، أن رئيس الدولة الفرنسية بعد أن تخلى فعلا عن مبدأ حل القضية الجزائرية حلا فرديا، قد تعهد في خطابه يوم 16 سبتمبر 1959 بمنح الشعب الجزائري حق الإفصاح عن إرادته بخصوص مستقبله بكل حرية. وهكذا وقع الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره في نطاق الحرية، وعلى هذا الشعب أن يختار بين عروض ثلاثة: الاستقلال أو الحكم الداخلي بالاشتراك مع فرنسا أو الإندماج ، وقد حيت الحكومة والشعب التونسي، وعدد كبير من الدول الصديقة، بكل ارتياح هذه البادرة الصادرة عن الجنرال "دي غول" والتي تستجيب للتمنيات التي وقع التعبير عنها خلال مناقشات الدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة، وذلك رغم كل الصعوبات والعقوبات التي ما زالت موجودة.

وقد قبلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، في تصريح جرئ يوم 28 سبتمبر1959 إن تخضع لحكم استفتاء شريف وصادق يسمح للشعب الجزائري بتقرير مصيره.

وقد برهنت المحافل الدولية والرأي العام العالمي عن ارتياح كبير بخصوص الاتفاق الذي حصل بين الطرفين على أساس ذلك المبدأ.

لكن بقيت هناك مشاكل هامة تبعث على التخوف المشروع وخاصة خطر تقسيم الجزائر الناتج عن تجمع نزعات معارضة قد تبرز أثناء الاستفتاء، والإشراف عليه مع مشاركة القرارات الفرنسية الجبارة بالجزائر.

غير أن العالم كله أظهر ارتياحه لإتفاق الطرفين حول مبدأ حق تقرير المصير، وكان يمكن تسوية نقط الخلاف الهامة الباقية في وجهتي نظر الجانبين في محادثات مباشرة تجرى بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

وهذه الآمال قد حملت عددا كبيرا من الوفود خلال مناقشات الدورة السابقة. على أن يحاولوا تحاشي تبني أي قرار مهما كان نوعه.

ومن المفيد أن نذكر هنا بأن مشروع القرار الذي قدم في اللجنة الأولى من .... الرابعة عشرة، بأن عبر عن ارتياح الوفد لقبول الطرفين حق تقرير المصير أساسا لحل القضية الجزائرية ناشد الجانبين المتنازعين بفتح محادثات بينهما تسمح بضبط تطبيق حق الشعب الجزائري في تقرير المصير بما في ذلك شروط وقف القتال، في أسرع وقت ممكن.

لكن مشروع القرار هذا لم يفز بمصادقة الجمعية العامة بعد أن تبنته اللجنة الأولى وذلك بالرغم عن أن المبادئ التي تضمنها قد وافقت عليها الأغلبية الساحقة من الوفد ومازلنا نذكر أن الدورة الرابعة عشرة للأمم المتحدة كانت آنذاك تهدف إلى ختم المناقشات بدون اتخاذ أي قرار لأنها كانت تعتقد أن فرنسا قد سلكت طريق الصواب في حل النزاع الجزائري، وكان

ينبغي تشجيعها على المضي في هذا السبيل، كما كان ينبغي تقدير العواطف والأحاسيس الطبيعية البشرية لكن عددا كبيرا من الوفود، كان يرى أنه مع احترام تلك الطريقة وتلك العواطف، لا ينبغي تجنب اتخاذ موقف واضح من طرف منظمة أممية كمنظمتنا، لتعزيز العدل وإحقاق الحق حسب مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ولا يرى وفدي ـ سيدي الرئيس ـ أنه من الضروري إثارة موضوع الحركات الفوضوية الإنقسامية التي أوحي بها الاستعمار الرجعي المتقهقر أو الحكم عليها والتي كانت الجزائر خاصة مسرحا لها في شهر جانفي وفيفري 1960.

وهكذا فإن فقدان أي قرار صادر عن الدورة الرابعة عشرة للأمم المتحدة لم يعطل تلك الحركات، كما كان يؤمل، بل كانت تلك النتيجة العكس تماما.

وأجتاز ـ سيدي الرئيس ـ هذه المرحلة من الحياة الداخلية الفرنسية لأصل إلى مرحلة (مولان). فقد توجه رئيس الدولة الفرنسية مباشرة في خطاب 14 جوان القادة الجزائريين بقوله: " نحن ننتظر ملاقاتهم لنجد معهم نهاية مشرقة للقتال الذي مازال يجرى وللاتفاق على مصير الأسلحة وضمان مستقبل المقاتلين".

وهذه الدعوة قد أثارت أمالا عظيمة في العالم أجمع، وقررت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، رغم عدم ثقتها بنتائج مثل هذه الاتصالات قررت في 20 جوان أن ترسل وفدا يرأسه السيد فرحات عباس للاتصال بالجنرال دي غول وأرسلت في الحين مسؤولين عنها إلى باريس لضبط طرق سفر الوفد الجزائري وتنظيمه. وفي 25 جوان وصل المبعوثون الجزائريون إلى باريس حيث وقع نقلهم فور وصولهم على متن طائرة (هيليكوبتر) إلى مقر بلدية (مولان).

ومن حق المرء أن يأمل بان مثل هذه المحادثات الأولية وإن كانت مخصصة من حيث المبدأ لتنظيم طرق سفر الوفد الجزائري، إن تخلق الجو الضروري اللائق لمفاوضات عسيرة صعبة ولكن لابد منها.

فماذا جرى إذن " مولان"؟ فمن الناحية الشكلية كان المبعوثون الجزائريون منعزلون انعزالا عمليا، ووقع منهم من الاتصال بالرأي العام الخارجي باستثناء إمكانية استعمال الخط الهاتفي وجهاز لنقل الرسائل مرتبط مع تونس حيث توجد الحكومة الجزائرية ويجب الاعتراف ـ سيدي الرئيس ـ بأن مثل هذه المعاملة لا تسمح بخلق الجو مثل المثالي لنجاح اتصالات مثمرة.

أما من الناحية الواقعية فأن تصرف الممثلين الفرنسيين والدعاية الصاخبة التي نظمت خلال الأربعة أيام، تدل بوضوح بأن التأويل الرسمي لتصريحات الجنرال دي غول يوم 14 جوان هو : أن شرط وطرق المقابلة بين الوفدين الفرنسي والجزائري يجب أن تقرر من جانب واحد

أي من طرف الحكومة الفرنسية، وهذا ما يبرز لنا من خلال البلاغ الفرنسي الصادر في 29 جوان والذي يؤكد ما يلي:

"شرح ممثلو الحكومة الفرنسية الشروط التي يجب أن تنظم فيها المحادثات".

وهذا معناه رفض التفاوض رفضا فعليا..فكل الاقتراحات والآراء التي قدمها المبعوثان الجزائريان رفضت رفضا باتا.

سيدي الرئيس،

إنني لا أعتقد أنني بصدد إضاعة وقت اللجنة عند ما أسرد عليكم أهم الشروط التي وضعتها الحكومة الفرنسية بواسطة ممثليها فهي:

1) كل مناقشة أو كل تعديل لشروط الحكومة الفرنسية لا يقبل وإن المفاوضات المقبلة يجب أن تضبط طرقها وبرنامجها من طرف واحد أي من طرف فرنسا وحدها.
2) وقع منع الوفد الجزائري من استعمال إمكانيات العمل الحر التي تضمن الكرامة، والنظام الشائع لإقامة المفاوض.

فعلا فقد منع الوفد الجزائري من الاتصال بالخارج، وكانت حريته أقل من حرية السجين السياسي.

وهكذا جعلت الشروط التي قدمها أحد الطرفين من الحادثات محادثات عميقة.

وكانت الخيبة المرة..في 4جويلية نشرت الحكومة الجزائرية المؤقتة بلاغا يشرح أسباب الفشل ويترك مع هذا الباب مفتوحا لاستئناف الحوار ويؤكد رغبة الحكومة الجزائرية في الوصول إلى حل سلمي، ولم تطلب هذه الحكومة إلا أن تجرى المحادثات في ظروف وشروط تليق بمبدأ المفاوضات نفسه والحكومة الجزائرية الوفية دائما لمبدأ تقرير المصير لم تستمر في المطالبة بالاعتراف بها كما هي وتكفيها ثقتها في إرادة الشعب الجزائري وفي تعبيره الحر على هذه الإرادة.

وفي 5جويلية كتبت صحيفة "نيورك تايمز" إفتتاحية صريحة اللهجة جاء فيها بالخصوص:

"لقد عومل المبعوث الجزائري السيد أحمد بومنجل بصفة فعلية معاملة الأسير ويريد الفرنسيون إجراء مفاوضات مع السيد فرحات عباس في نفس الظروف والشروط، ويعتبر الجزائريون أن ذلك ليس من المفاوضات في شيء".

"ويظهر للملاحظين أن الجزائريين يتمتعون بحجة دامغة عند ما يطالبون بإجراء المحادثات في جو من الحرية الكاملة اعترافا بكرامة أولئك الذين عرض عليهم الجنرال "دي غول" سلم البطال".

وكتبت صحيفة "كريستيان سيانس مونتور" بتاريخ 2جويلية تقول في نفس الموضوع:

"يبدو أن الفرنسيين يعتبرون المفاوضات الجزائريين كرجل يعرضون استسلامهم ومن المعقول أن يأمل الثوار وضع شروط الانتخابات في نطاق الاتفاق بخصوص وقف إطلاق النار".

وأخيرا قالت صحيفة " التايمز" (اللندنية) يوم 5جويلية " إن مطالب جبهة التحرير الجزائرية مطالب معقولة" وكان يؤمل في ذلك الوقت أن يثير الرئيس "دي غول" مفاوضات حقيقية لكنه طمس ذلك الأمل عندما أكد في خطاب له " بسان لو" أن فشل محادثات "مولان" يرجع إلى الجزائريين الذين رفضوا شروط فرنسا.

وأثناء الصيف وقع القيام ببادرة جديدة من طرف الحكومة الفرنسية تتمثل في إحداث " لجان المنتخبين" :يقع اختيار أعضائها من بين الناجحين في الإنتخابات الجهوية التي جرت بفرنسا في شهر ماي الفارط.

وكان على لجان المنتخبين الجزائريين، في نظر المسؤولين الفرنسيين أن يقوموا بدرو إعداد "نظام للجزائر" وهناك أعمال أخرى وقع القيام بها ولم تزد ـ سيدي الرئيس ـ إلاّ في بث الغموض والشكوك حول الرغبة الصادقة في تطبيق حق تقرير المصير كما أن التطورات الأخيرة ليس من شانها أن تزيل تلك الشكوك وتمحو ذلك الغموض.

ولم يبق سوى الالتجاء إلى منظمتنا لمحاولة إيجاد حل لهذا النزاع الدامي، الذي لم يتوصل الطرفان إلى تسويته بالوسائل السلمية وبالمفاوضات المباشرة النزيهة التي ما زالت فرنسا ـ ويا للأسف الشديد ـ تتنكر لها وتتجاهلها لذلك اضطر وفدي إلى المطالبة مع الوفود الإفريقية والأسيوية الأخرى من جديد بإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال دورتنا هذه، وكم كنا نود لو أعفينا من هذا العمل

لو جرت مفاوضات مباشرة بين الجانبين وحل النزاع باتفاق مشترك على أساس مبدأ حق تقرير المصير وتطبيقه.

وها أنا الآن تدرجت إلى يوم 4 نوفمبر1960 الذي حدد فيه الرئيس الفرنسي مرة أخرى الحل الذي يرتئيه للمشكلة الجزائرية فقد حافظ خطابه هذا على مبدأ تقرير المصير الذي اعترف به للشعب الجزائري في تصريح يوم 16 سبتمبر1959 ولكنه أضاف إليه هذه المرة عناصر جديدة.

فمن ناحية إمكانية تقسيم الجزائر أصبحت هذه الفكرة أكثر وضوحا من ذي قبل، فإنه في صورة ما إذا اختار الشعب الجزائري الاستقلال فإن فرنسا ستتخذ عندئذ التدابير اللازمة لحماية الجزائريين الذين أبدوا رغبتهم في البقاء فرنسيين وأمام هذا الموقف فإننا نسمح لأنفسنا ـ سيدي الرئيس ـ بان نتساءل عما إذا كنا منذ 16 سبتمبر1959 أمام مبدأ لتقرير المصير

معترف به للشعب الجزائري في مجموعه كشعب أو كنا أمام نفس هذا المبدأ مع الاعتراف به لمختلف الآراء والنزاعات التي قد تبرز أثناء الاستفتاء؟

إن هذه النظرية الأخيرة مخالفة تماما للقواعد المألوفة وإذا ما وقع التشبث بها فإنها ستؤدي بالجزائر إلى حالة فوضوية تكون خطرا على هذه البلاد وعلى الاستقرار والأمن العالميين، كما أنه إذا ما أخذنا بتلك النظرية فيمكن لبعض المناطق أن تختار في مجموعها الاستقلال، كما يمكن لبعض الدوائر البلدية أن تختار الاندماج في فرنسا، ويمكن كذلك لمناطق أخرى أن تختار الاشتراك مع فرنسا وهكذا نشهد في هذه الحالة ميلاد جزائر مقسمة إلى مقاطعات صغيرة منها ما هو مستقل، وما هو مشترك مع فرنسا، وما هو مندمج فيها، وهذا بالإضافة إلى فكرة (التجمع) التي ظهرت في وقت من الأوقات الأمر الذي يجعلنا نقف أمام جزائر تتركب من ثلاثة أقاليم مختلفة لكل واحد منها نظامه الدولي الخاص.

ووفدي لا يستطيع ذكر أحدى هاتين الطرقتين، بدون أن يعبر عن حيرته وقلقه الشديدين، فإن أمن بلادنا نفسها سيُمس بصورة خطيرة من جراء مثل هذه الوضعية، ومن الحكمة والحق أن يطبق حق تقرير المصير على مجموع الشعب الجزائري، وحسب الأسس الديمقراطية لا يقع اعتبار سوى الرأي الذي التفت حوله أغلبية الشعب الجزائري في كامل تراب الجزائر الذي يجب اعتباره وحدة لا تتجزأ، ويجب أن تكون الجزائر هي عين ما تقرره، أغلبية شعبها بكامل الحرية والإخلاص.

ولكن فوق خطر التقسيم الذي أشرت إليه فإن الجنرال (دي غول) حسب ما جاء في خطابه 4نوفمبر1960 ينتوى مواصلة العمل فيما شرعت فيه بعد الانتخابات أي تأسيس لجان منتخبة بصفة تجعل جميع مسؤوليات الشؤون الجزائرية في كل أدوارها منوطة بعهدة الجزائريين.

ويبدو لنا أن هذا البرنامج ملئ بالمخاطر، فهو قبل كل شيء يدفع بالمستقبل في الاتجاه الذي يرجوه رئيس الدولة ذاته وهو جعل الجزائر مستقلة داخليا ومرتبطة مع فرنسا وهذا البرنامج لا ينطبق على المبدأ المقدم والمعترف به وهو مبدأ حق تقرير الشعب الجزائري لمصيره، وفوق هذا فهو يخلق مشاكل عويصة من الصعب التغلب عليها يوم يبدئ الشعب رأيه في شكل آخر غير الارتباط مع فرنسا ويختار الاستقلال إن كانت تلك مشيئته ثم أن هذا البرنامج يمكن أن يتولد عنه تشكيلة حكومية مزعومة غايته الوقوف في وجه الوطنيين وقد عرفنا سيدي الرئيس برنامج من هذا النوع عرفنا ابن عرفة في سنة 1953 في المغرب وعرفنا ابن البكوش ومزالى خلال سنتى 45-1952 في تونس.

أما فيما يتعلق بالجزائر المحاربة فإن برنامجا من هذا النوع إذا ما نفد فإنه يضاعف من خطورة النزاع وسوف لن تكون نتيجته الظاهرية سوى مواصلة الحرب باسم فرنسا.

ومن اليسير أن نعترف أن برامج من هذا القبيل لا يمكن أن يطمئن لها محبو السلام والوئام والصداقة والتعاون ثم أن التأكيد الذي جاء به دي غول في خطاب 4نوفمبر والقائل بأن المحادثات المقبلة الخاصة بتنظيم استفتاء يسمح للشعب الجزائر بتقرير مصيره، فهذا التأكيد خاضع لشرط إيقاف إطلاق النار مسبقا.

وقد أبدى وفدي نظريته بكامل الوضوح في هذا الخصوص واكتفى بدوري في هذه المرحلة من النقاش بأن أقدم لحضرات أعضاء لجنتنا مثال حدث تاريخي لا يتطرق إليه الشك وهو مستمد من تاريخ ايرلندة.

ففي سنة 1782 فرض جيش تحريري يسمى (فرقة المتطوعين) بفضل تضحياته على الحكومة البريطانية الرجوع إلى التأمل والعقل حتى منحت ايرلندة نوع برلمان ذي كفاءة داخلية بشرط إيقاف إطلاق النار ودون أن تجرى مفاوضات فيما يتعلق بالضمانات وشهد الثوّار بعد أن جردوا ماديا من أسلحتهم وحلت صفوفهم معنويا شهدوا اختناق هذا الدستور الممنوح وزواله واستمرت حركة التحرير الايرلندية في كفاحها 120 سنة أخرى كلها تضحيات والآم.

إن هذا المثال ـ يا سيدي الرئيس ـ يشكل حجة كل ما عساني أن أقدمه في خصوص قضية إيقاف إطلاق النار بالجزائر قبل كل نقاش بين الطرفين وها أنا أصل إلى نهاية خطابي يا سيدي الرئيس واعتذر على أني كنت مسهبا في كلمتي ولكنني اعتبر أن هذا النقاش هو رئيسي ليس فقط بالنسبة للقضية الجزائرية في حدّ ذاتها وتأثيراتها المتزايدة خطورتها في الصعيد الدولي فحسب ولكن وبالخصوص وبالنسبة لمنظمتنا وللقيمة الفعلية لمبادئ ميثاقها وللحرية وللعدالة التي ترتكز عليها. إننا على يقين عميق مخاص بأنه بعد المناقشات المؤسفة والاتجاهات المقلقة التي أشرنا إليها يتأكد على منظمتنا أن تتحمل كامل مسؤولياتها وأن الجلسات الخمس السابقة اقتصرت على التعبير عن تمنيات وآمال عوض تقديم مشاريع حلّ يعتمد على حق تقرير المصير، ويبدو أن هذه الاتجاه المحمود على كل حال قد ساعد ماسكي زمام استعمار يرفض أن يستخلص الدروس والعبر التي يفرضها التاريخ والحقائق.

ويلوح أنه من الصعب الشروع في مفاوضات وقد تعود أسباب هذه الصعوبات إلى دواعي العظمة والناموس والحساسية والكبرياء وهذه الأمور كلها حسب نظرنا لا يجب أن تطغي على مصلحة السلام العليا والعدالة.

إن مبدأ حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره لا زال صالحا، ولقد قبله الطرفان المتنازعان، وبدون شك فإن الخلاف الهام الباقي هو تأمين عمليات الاستفتاء الجزائري من كل الوجوه ذلك الاستفتاء الذي سيسمح للجزائر باختيار مصيرها.

ويتحتم على منظمتنا حسب رأينا أن تحقق مثل هذا التشاور وأن تمنحه تأييدها وضمانها المعنوي، فحضورها سيأتي بدون شك، بالإطمئنان اللازم وسيهدي، التخوفات ويسمح بتفادي هذه العقبة المشؤومة التي مازلنا نرتطم بها والتي تعوق إجراء مفاوضات حول تنظيم استفتاء قبل مبدأه الجانبان. ونحن نعتقد بكامل الصدق أن حضورا من هذا النوع لا يمكن التخوف منه، ففرنسا مشاركة في منظمتنا فهي إحدى الدول المكونة لها وأحد أعضاء مجلس الأمن الدائمين، أمّا وضع الجزائر فغير ذلك إذ هي غير مشاركة في المنظمة في وضعها الراهن.

تلك هي نظرية وفدي في المشكل الجزائري الآن، وقد شرحتها بكل صدق وإخلاص لخير منظمتنا ولخير فرنسا أيضا واعيا تماما لمشاعر الصداقة المتينة، الصادقة الصحيحة التي تفرض علينا مدى إعانتنا في نطاق الميثاق لصديق، قصد إخراجه من المآزق الذي يتخبط فيه وتحريره من الهفوات التي يوشك أن يعيش عليها وذلك شأننا في جميع المشاكل الأساسية ومبادئ الحق والعدالة.

وقد تحدثت طبعا في هذا العرض الأول عما يفيد المداولات بصفة مباشرة، ثم أن موقف تونس شرع بكامل الوضوح من طرف الرئيس بورقيبة في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة دورة مجلسنا القومي يوم 17أمتوبر 1960، وقد تشرف وفدي بشرحه يوم 10أكتوبر أثناء مداولات دورتنا الرابعة عشرة العامة.

سيدي الرئيس،

أسمح لنفسي بختم هذا العرض الأول بهذا الرأي الذي أبداه الرئيس بورقيبة :" أتمنى أن تتمكن منظمة الأمم المتحدة من الوقوف في وجه الطغيان والشراهة، وذلك في وسعها بدون شك، فقد برهنت على ذلك عند ما أوقفت إراقة الدماء في كوريا وعند ما تصدت للطغيان في المجر وعندما رفضت العدوان على قناة السويس، فالرجاء أن تتخذ موقفا مشرفا آخر في الجزائر وذلك كي تطمئن الشعوب الصغيرة وتحيى فيهم جذوة الإيمان بالعدالة وإقناعهم أكثر من ذي قبل بأن منظمة الأمم المتحدة لا زالت الملجأ الأمين لهم وأنه لازال في استطاعتنا صيانتهم من المخاطر والجبروت.

المصدر: العمل،ع، 1598 1960/12/11 ص8

الحبيب بورقيبة الإبن يوضح موقفنا من قضية الجزائر الشقيقة

"الحكومة الجزائرية المؤقتة تمدّ يدها دائمًا لكل الإمكانيات الإيجاد حلّ عادل بواسطة التفاوض لتعود السلم"

تولى السيد الحبيب بورقيبة الابن ممثل تونس الدائم لدى هيئة الأمم المتحدة مساء الثلاثاء الماضي الدفاع عن القضية الجزائرية واللائحة الإفريقية الآسيوية في اللجنة السياسية فقال:

"يشهد العالم منذ سبع سنوات مأساة دامية يعانيها شعب عيل صبره عندما وجد قوما لا يفهمون لغة الإعتدال فاضطر إلى الكفاح المسلح عسى أن يحق الحق ويزهق الباطل.

واسمحوا لي سيدي الرئيس بتأكيد نتيجة لهذه من الحرب الضرس فإن ما يزيد عن نصف أبناء الشعب الجزائري لا يتجاوزون العشرين عاما من العمر وتوقفوا سادتي لحظة لتتبينوا ما ينجر عن ذلك فإن حوالي خمسة ملايين من البشر فتحوا أعينهم للدنيا أو بلغوا من الرشد في جو خانق مكفهر بالحرب والقمع والإرهاب والتعذيب.

وبالرغم من هذا الجو الجهنمي فنحن نرى أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تمد يدها دائما لكل الإمكانيات لإيجاد حل عادل بواسطة التفاوض تعود بفضله السلم إلى هذه الرقعة من العالم.

فأين نحن اليوم وقد راجعت منذ أسابيع شائعات ووقع الإدلاء عمدا بتصريحات غير مفهومة تبعث على الظن بأن مفاوضات سرية تجرى حاليا وبأنها ستصبح علنية من حين لأخر.

ويبدو لنا من المؤسف أن نضطر إلى إقصاء مثل هذا الكلام إذ لم يحدث شيء جدي ولا يمكننا الآن أن نسجل أن هناك بعض التناقض بين هذه الشائعات وهذه التصريحات من ناحية وبين قساوة مجرى الأحداث من ناحية أخرى.

ولأقتصر على التذكير في هذا الميدان بالقمع الوحشي الذي نال في أكتوبر الماضي المتظاهرين المسالمين أولئك الجزائريين القاطنين بفرنسا وعلى التذكير أيضا بإضراب الجوع المرير الطويل الذي لازمه آلاف المعتقلين الجزائريين.

ولنضع هذه الأمور في نصابها ونوضح الحالة بعد الحديث عن هذه الحواشي.

أولا يقول الجانبان أنهما يريدان التفاوض.

ثانيا أن العقبة التي أدت إلى فشل المحادثات الفرنسية الجزائرية الأخيرة والمتمثلة في مشكل الصحراء قد اقتصت ظاهريا منذ أن اعترف رئيس الجمهورية الفرنسية علنا انه هو نفسه لا يتصور أن يشعر سكان الصحراء بانتماء إلى غير الدولة الجزائرية المستقلة.

ثالثا: أن العالم الذي يشهد هذه المأساة وأصبح ينتظر نهايتها بفارغ صبر والذي يزداد اقتناعه بإرادة الجانبين في إنهاء هذه الحرب إن العالم ينتظر أن تنجز المبادئ والنوايا الواردة في التصريحات.

أملنا أن تستأنف المفاوضات وبالرغم من كل دواعي الريبة والحذر والأسف التي يحق لتونس أن تشعر بها منذ الاعتداء الذي استهدفت له في بنزرت في جويلية الماضي فنحن نريد مرة أخرى أن نعبر عن أملنا وتمنياتنا في أن تستأنف المفاوضات التي توقفت.

غننا يحودنا الأمل في ذلك لأننا واثقون بأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تريد كما أرادت وأعلنت دائما عن هذه الإرادة، تريد إنهاء حرب الجزائر وإن الشعب الجزائري لم يختر الحرب عفوا كما هو الشأن لدى بعض الذين يحاربونه وهو في حاجة أكيدة إلى طاقته لإعادة بناء الجزائر التي لا نرحم ولتلافي الوقت الذي أضاعه في هذه الحرب وخوض جهاده المقدس الحقيقي ضد الجهل والجوع والمرض والتخاف وينبغي على الحكومة الفرنسية أن تفهم أن هذه هي الحوافز التي تحرك سواء المجاهدين الجزائريين في ساحة الوغى أو الدبلوماسيين ورجال الدولة الجزائريين عند ما يعبرون عن سياستهم. ومن ناحية أخرى فإن الحكومة الفرنسية تستعد للاعتراف أخيرا بدولة جزائرية مستقلة فهل تريد من وراء ذلك أن تفرض على هذه الدولة نظاما شبيها بنظام الامتيازات القنصلية؟ وهل يحاولون في العشرين بعد إعراضهم عن فكرة الجزائر التي كانت تخامر عقول قدماء الاستعماريين وتخلوا عن فكرة عصر مصابيح الزيوت؟

هل يحاولون بعد هذا أن يركنوا إلى تطبيق سياسة الاعتماد على البواخر لحماية رعاياهم كما لو كان تجريد دولة حرة ذات سيادة ليس فيها ما يكفيهم لضمان أرواحهم وأملاكهم ؟ ولم يبق بعد شك لاسيما بعد التصريحات العلنية التي أدلت بها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بهذا الشأن لم يبق شك في سياسة شعب اختار إعادة بناء وطن حيث يكون قادرا على الحياة دون أن يتعرض للإهانات أو يلحقها بغيره.

دي غول اعترف باستعمال

"تصفية الاستعمار" عندما يتحدث عن قضية الجزائر

يبدو لنا من واجب الحكومة الفرنسية أن تذهب إلى نهاية التفكير الذي اتبعه الرئيس دي غول بشأن الصحراء وفعلا فإن حكومتي تعتقد أن الصحراء يجب أن تكون جزائرية بدون تحفظ ولا يكفي في رأينا إلا أن يحلق في سمائها علم الجزائر المستقلة ولست أنوي في حديثي أن أسمح لنفسي بأن أملي على الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سياستها بشأن الصحراء أو أن أقدم لها توصيات بهذا الشأن ولكن من واجبي ومن حقي مثل كل جيران الجزائر أن

أؤكد معارضتنا لإعادة الكرة في استعمال هذه المنطقة ميدانا لاستئناف تجارب نووية محتملة تلك التجارب التي نددت بها الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة.

وقد وجهت انتقادات للائحة الإفريقية الآسيوية وهي انتقادات تنقسم إلى قسمين قسم منها يؤاخذ محرريها على تحيزهم والقسم الأخر يعتمد على مسألة عبارات فقد قيل عن هذا النص المطروح علينا أنه مغرض متحيز ويراد به أن يكون تعبيرا عن حكم مسبق أي بعبارة أخرى أنه يعبر عن رغبة جانب واحد. لقد آخذوا هذه اللائحة بأنها تذكر باللائحة (1514) التي يراها المنتقدون غير قابلة للتنفيذ لأنها تطالب بحق البلدان والأقطار المستعمرة في الاستقلال وقد صدر هذا الانتقاد كأنما الجزائر غير مستعمرة حقا.

إن في ذلك بقايا لتلك الخرافة التي كنت أتحدث عنها ولكن هذه الخرافة تخلت عنها الحكومة الفرنسية التي أعلنت عن تخليها على لسان الرئيس دي غول الذي لاحظ أن استقلال الجزائر لا مناص منه واعترف بأن المشكل الجزائري قائم منذ 130 عاما أي منذ الحرب الاحتلال بل هناك أكثر من ذلك فإن الرئيس دي غول نفسه يستعمل عبارة تصفية الاستعمار عند ما يعالج ضرورة إنهاء هذه المأساة الدامية.

وآخذوا مشروع اللائحة لتضمنه مرتين عبارة احترام وحدة التراب الجزائري وسلامته وهل نحتاج إلى التذكير بأن هذا المبدأ قد صودق عليه في الفقرة الثانية من اللائحة 1573 المصادق عليه بأغلبية كانت ساحقة إلى درجة أن بعض أصوات فقط لم توافق عليها.

هل يمكنهم أن يلومونا على مساعدة استعداد طيب أظهره الجانبان بالاستدلال بما نال موافقة الرأي العام العالمي المتمثل هنا.

وزعموا أن محرري هذه اللائحة متحيزون وقالوا أن مشروع اللائحة لا يشير إلى الضمانات الواجب منحها للأقلية ذات الأصل الأوروبي وأعتقد أني أجبت على هذا الانتقاد عندما تحدثت عن الخطر المحدق من الاستمرار في الاعتقاد بأن سياسة الاستسلام يمكن العمل بها في عصرنا الحاضر فإن الجزائر المستقلة التي ستكون قريبا بيننا تجاهد لإقرار ديمقراطية لن يكون فيها متسخ للظلم أو التمييز.

الضمانات متوفرة لأوروبي جزائر الغد وإن الحكومة المؤقتة تعرض على هذه المجموعة ذات الأصل الأوربي أحسن ضمان وهو الضمان الذي يكسبهم صفة مواطن وأود أن أستعمل عبارة قيلت منذ بضع سنين وهي عبارة مواطن ذي حق كامل في الدولة الجزائرية فإن طلبا يتجاوز هذا الحد يكون مشطا ولا يتماشى مع نظام دولة مستقلة ذات سيادة أما الحيثية الثالثة في هذه اللائحة وهي الحيثية التي تشير إلى مسؤولية الأمم المتحدة في المساهمة في تنفيذ حق حرية تقرير المصير فقد أخذوها على أنها تبعث فرنسا على الشك في رغبة الطرف المقابل

في الوصول إلى حل في نطاق ثنائي وللرد على هذه المؤاخذة اقتصر على القول بأن لائحتنا تحث الجانبين على استئناف المفاوضات المباشرة الرامية إلى إيجاد حلّ.

ومن ناحية أخرى فإن وفدي لا يمكنه أن يفهم كيف يرفضون لمنظمتنا إمكانية توجيه دعوة إلى الحكومتين الفرنسية والجزائرية ففي الإمكان المساهمة في العمل بعدة أنواع من المساهمات سواء كانت مادية أو قيمة وهذا حسب الإمكانيات ولكن العالم كله يمكنه بشرط الإيمان بالعمل أن يساهم فيه ولو بالدعاء.

أما النوع الثاني من اللوم فإنه يتمثل في كون لائحتنا تذكر اسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائري. ويحاول المنتقدون أن يبرروا لومهم باعتبارهم: الأول يقولون أن مثيرا من الأعضاء في منظمتنا لم يعترفوا بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وبالتالي فغن اسمها قد يحول دنهم ومساندة هذه اللائحة.

وفي هذا حرص على احترام الشكليات وهو حرص مشكور ولكنه لم يعمل به عندما بحثت قضايا أخرى إذ سميت بعض النظم بإسمائها والحال أنه غير معترف بها.

إن أصداء بعض الأمثلة أصداء سابقات حقيقية لم تخف في هذه القاعة وتدل كلها على أن أعضاء المنظمة لهم من الواقعية ما يجعلهم يطلقون على الواقع الثابت اسمه حتى ولو لم يقع تبادل الوثائق الرسمية للاعتراف بالنظام المقصود.

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أصبح لقبا مستعملا رسميا في فرنسا نفسها

ومن ناحية أخرى فإن وفدي شعر بأنهم يؤاخذون النص بكونه تعدى حدود النتائج المستخلصة من المفاوضات السابقة وقالوا لنا أن مثل هذا التحرير متناقض مع اتفاق المتخاطبين على إجراء المفاوضات أي أنهم يذكروننا بان الحكومة الفرنسية لم تكن تتحدث مع الحكومة الجزائرية.واسمحوا لي بأن استقيت جوابي من العبارات الفرنسية نفسها وفي وسعي إذا سمحتم سيدي الرئيس والسادة الزملاء الحاضرين أن أقترح الالتجاء إلى طريقة وقع العمل بها أشهرا في فرنسا وهي طريقة واضع العبارة بين قوسين لاستهزاء أولا ثم أصبحت هذه الطريقة عادة فراحوا يضعون أسماء الوزراء الجزائريين بين قوسين ولا يبدو لي أن مثل هذه العملية ما زالت مفيدة سيما وأن هذين القوسين زالا لا من الصحافة الفرنسية فحسب وإنما خاصة من التصريحات الرسمية للحكومة الفرنسية واكتفى بالاستدلال بعدد واحد من جريدة لوموند الباريسية صدر يوم 2ديسمبر وقد أوردت الجريدة في هذا العدد تحليلا لمداولات البرلمان الفرنسي وفي المداولات رد السيد لويس جوكس وزير الدولة المكلف بالشؤون الجزائرية باسم حكومته على بعض الأسئلة فاستعمل كلمة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ثلاث مرات وبدون قوسين.

وهكذا فإن الحكومة الفرنسية نفسها قبلت أن تنادي مخاطبها باسمه دون الاعتراف به بصورة قطعية وحتى إذ قالت أنها لا تعترف به فإنها تلفظ باسمه وهل نحن في حاجة سيدي الرئيس إلى الإلحاح على كلمة اسم فاهت به الحكومة الفرنسية نفسها هل نحن في حاجة إلى تأكيد وهل هذا الذي يراد إقامته كحجة ذات مظهر قانوني والحال انه ذريعة ضعيفة جدا كفيلة بأن تحمل أصدقاء فرنسا على عدم مجاراتها في عملها الخاص في هذا الشأن.

لا، سيدي الرئيس، لا سادتي الزملاء، إن وفدي لا يسعه الاعتقاد بأن مثل هذا اللوم وهذه المؤاخذة قادرة على خذلان لجنتنا إلى درجة حرمان لائحتنا من بعض الأصوات الإيجابية لائحتنا التي لو تفضل الوفد الفرنسي بأن شرفنا بحضوره معنا في هذه الجلسة لصعب عليه معارضتها.

وأريد أن أعتقد بأن مشروع هذه اللائحة المعتدلة والواقعية والإنشائية خاصة سيحظى بإجماع أصوات الأعضاء في اللجنة السياسية اليوم والجمعية العامة إذا وسيكون ذلك انتصارا للعقل والواقعية وهما خير بشير بالسلم في ربوع إفريقيا الشمالية المتخبطة في المئاسي فمن يمكنه أن يبخل بصوته لفائدة السلم؟

المصدر: العمل 22/12 / 1961 ،ع،1920

كشف النقاب عن شبكة الجوسسة الفرنسية

تصريح رسمي

تلا السيد الطيب المهيري في مفتتح الندوة نص التصريح الرسمي الخاص بوجهة نظر حكومتنا حول قضية الجوسسة "لقد اكتشفت مصالح الأمن الوطني والبريد قضية خطيرة تتمثل في إجرام بعض الموظفين الممارسين لمهامهم.

ومن جملة مرتكب هذه الجرائم موظفون فرنسيون دخلوا الإدارة التونسية تحت شارة التعاون وبعنوان المساعدة الفنية وهم يتقاضون أجرهم من الحكومة التونسية.

وهذه الأعمال الإجرامية فريدة من نوعها ومستوفية الشروط من حيث الإتقان الفني والدّقة. ونحن لا نعرف لها مثيلا في تاريخ الجوسسة المضادة أي في الميدان الذي لا تكاد المهارة فيه تجر إلى هذا النوع من الخسّة.

وفعلا فإنّ هؤلاء "السادة" وأسيادهم لا يمارسون الجوسسة باختلاس الأخبار والاستعلامات فحسب، بل يريدون الضرر بتونس والنيل من نظامها والقضاء على روح التعاون نفسها التي هي –كما تعلمون- أساس سياستنا.

إن "موظفينا" الفرنسيين بارتكابهم هذه الجريمة، لا يقعون فقط في قبضة القانون غنهم دون شك متهمون بالنيل من أمن الدولة الداخلي والخارجي ولكن هناك بالنسبة إلينا ما هو اخطر من ذلك.

فالتعاون التونسي –الفرنسي في نطاق المساعدة الفنية لبث في مأمن حتى الآن من صدى المشاكل السياسية. وقد اختارت الحكومة التونسية، رغم التماسات عدة شركات أجنبية، الأجهزة الفرنسية لإعداد شبكتها الهاتفية الجديدة.

وحتى عندما كانت أزمة ساقية سيدي يوسف في أوجها كانت مصالحنا الاقتصادية تسطر مع مصالح مسيو ديبوا بسفارة فرنسا برنامج مساعدة هام.

وهذه -مع الأسف- هي المصالح نفسها التي "يحتمي" بها اليوم المتهمون.

فماذا نقول اليوم عن المساعدة الفنية؟

إنه من الواضح أن أولئك الذين خانوا الثقة التونسية قد طرحوها من جديد على بساط البحث. وإذا كانت المساعدة الفنية في نظر بعض الفرنسيين معناها الجوسسة فإننا نحن نريد أن نعتقد أن هناك من الناس ف فرنسا وغير فرنسا من يؤمن بالمعنى الحقيقي للمساعدة الفنية."

الأحداث كما بينها السيد الطيب المهيري

احتوت الندوة الصحفية التي عقدها السيد الطيب المهيري كاتب الدولة للداخلية على تصريح تلاه في البداية ثم اشفعه ببيان مسهب مفصل عن قضية الجوسسة تولى ترجمتها السيد إدريس قيقة مدير الأمن الوطني للفرنسية، وفيما يلي بيانات السيد الطيب المهيري.

هذا وقد حضر الندوة التي انعقدت بمقر كتابة الدولة للأخبار والإرشاد السيد رشيد إدريس كاتب الدولة للبريد والسيد محمد المصمودي كاتب الدولة للأخبار والإرشاد والسيد احمد الزواش والس تونس والأحواز وشيخ مدينة العاصمة والسيد إدريس قيقة مدير الأمن الوطني والسيد محمد الغراب رئيس ديوان السيد الطيب المهيري وجمهرة من الصحفيين التونسيين ومراسلي الوكالات الأجنبية والإذاعات.

البيـ ـ ـان

"دعوتكم، أيها السادة، إلى هذه الندوة الصحفية لأحدّثكم عن قضية الجوسسة التي يهتم بها الرأي العام التونسي وغيره، وألفت نظركم بادئ ذي بدء إلى أن شبكة الجوسسة ليست منحصرة في مراكز كتابة الدولة للبريد حيث كان الالتقاط والإستماع فما قضية البريد إلا حلقة من شبكة عامة شاملة للبلاد التونسية كلها، ويمكننا التصريح بأن هذه القضية بما فيها من أعمال قام بها الفرنسيون الموظفون في البريد.

وقد بذلت شرطتنا مجهوداتها منذ أشهر للكشف عن هذه الشبكة وسعت لذلك مدة طويلة إذ تطلبت منها صبرا كثيرا ومرونة وحذقا، فالقضية ليست وليدة هذا الأسبوع وقد اكتشفنا مثل هذه القضايا منذ سنة 1957 في بداية شهر جانفي عندما وضعت مصالح شرطتنا يدها على حلقة أخرى من سلسلة الجوسسة في قضية الكومندان (ألنى) الفرنسي الذي كان المسؤول عن الشبكة، وبارح التراب التونسي، ومكنت مصالح الشرطة تتعرف لمثل هذا النشاط لإنها كانت متيقنة حسبما يبلغها من معلومات أن الفرنسيين مازالوا متمادين في نشاطهم السابق سواء قبل الاستقلال في عهد الحماية أو بعد الاستقلال لأسباب عدّة.

منظمة الجوسسة... ما هي؟

ومنظمة الجوسسة هذه في تونس وهي فرنسية تعمل هنا ومركزها في باريس تابعة لرئاسة الحكومة مباشرة واسمها العام (س.د.ا.س.ا) وترجمتها بالعربية: مصلحة جمع الوثائق والجاسوسية المعاكسة، أما فرعها بتونس فهو يسمى "ماجنتا" متفنن في الجوسسة العتيقة أو الحديثة، وكان يسمى الفرع قبل الاستقلال في سنة 1956 "المكتب المركزي للاستعلامات التونسية" (ب.س.ر.ت) .

ولما استقلت البلاد وتغيرت الأوضاع وجب على أصحاب هذا الفن أن يغيروا إسمهم فأصبحوا تابعين مباشرة لباريس وكونوا المنظمة أو الفرع المذكور "ماجنتا" وهي بنت المنظمة السابقة.

ولا يخفى أن نشاط الجوسسة قبل الاستقلال لا يهمنا مطلقا لأن الميادين كلها كانت تابعة للفرنسيين وتحت سلطتهم بحكم نظام الحماية.

ما هي "ماجنتا"

"ماجنتا" منظمة يرأسها الكومندان "بول كونتي" الذي كان يشغل منصب مستشار عسكري في السفارة الفرنسية وعندما نقول مستشارا عسكريا يعني انه تابع للسلك الدبلوماسي ويتمتع بالحصانة الدبلوماسية ولا تستطيع سلطة النيل منه بمفعول هذه الحصانة فله –إذن- أن يعمل ما يشاء ولا يناله عقاب مهما كانت الصفة ولقد احترمت تونس على عادتها في احترام القواعد القانونية الدولية هذه الحصانة ولم تنل من الكومندان فبارح التراب التونسي أثناء الأسبوع الماضي، وقد سارعت السفارة في ترحيله لأنه شخصية هامة ، وهكذا الشأن في مثل هذه الظروف، فالسفارات تبادر بترحيل أدمغة جوسستها.

لكن... أن الكومندان ليس بالوحيد إذ يساعده في أداء مهمته هذه اعوان كثيرون يعملون بالسفارة الفرنسية بتونس ويتمتعون هم أيضا بالحصانة الدبلوماسية.

1- قسم الجوسسة السياسية المختصة

ومساعد الكومندان "كونتي" هو القبطان "جوفري" ضابط الشؤون العسكرية الإسلامية ثم صار دبيلوماسيا، وهنا يتضح ان الفرق بين البدلتين العسكرية والدبلوماسية ليس بالشاسع الكبير.

وهناك أيضا المساعدون الآخرون وهم "دودراي ريمون" ، "شبوي"، "بامبلوموسي" وكلهم "قباطنة". زيادة على ذلك يعمل معهم ملحق قنصلي وهو "شيلافير".

هذه هي أسماء أفراد المنظمة الجاسوسية، ولكل واحد منهم اختصاصه فمنهم من هو مختص بالبترول وشؤون الشرق الأوسط والقضايا الليبية، القبطان جوفري والباقون مختصون في قضايا السياسة التونسية العامة والقضايا السياسية بالجزائر ولكل واحد أعوانه في مختلف أنحاء الجمهورية. ولهذا القسم المختص بالجوسسة السياسية أجهزة قوية تربطها إتصالات متينة بروما والجزائر وطرابلس.

كل هذا كان يجري وراء جدران السفارة الفرنسية المتمتعة بالحصانة.

2- قسم الاستعلام بسرقة المكالمات الهاتفية والتليغراف والتيليكس والرسائل

وإلى جانب القسم الأول المختص بالجوسوسية السياسية هناك قسم ثان اختصاصه سرقة المكالمات الهاتفية والتلغرافية من ناحية وبالتليكس والرسائل العادية من ناحية أخرى.
ويشرف على هذا القسم ويتولى رئاسته الكومندان الاحتياطي الشايب درة وهو جزائري الأصل له نياشين فرنسية ويبلغ أكثر من الخمسين ويحسن اللغات العربية والتونسية والشلحة والفرنسية.
والملاحظ أن "ماجنتا" لم تقتصر أعمالها على الشؤون التونسية بل أن شبكتها تمتد حتى في السفارات الأجنبية، ومن الطبيعي أن تستخدم لمثل هذه الأغراض عناصر تونسية في مختاف الأوساط التونسية وتلتقط الأخبار بصفة مباشرة أو غير مباشرة وتلتقط المعلومات هنا وهناك.
فمعهد هذه الشبكة ومقرها هو السفارات الفرنسية نفسها والأعوان جلهم من موظفي السفارة كذلك مثل "كونتي" وهؤلاء ملتجئون بالسفارة لأنهم يعرفون أن التونسيون الذين بلغوا درجة من الحضارة والتمدن تجعلهم يحترمون القواعد الأساسية للتعامل، وأنا نأسف حقا لكل هذا وستتخذ الحكومة الإجراءات التي تفرضها المصلحة العليا للبلاد، ولن الحكومة التونسية وإن كانت تستقبل الأجانب بصدر رحب وتمنحهم كل احترام وخاصة إذا كانوا ينتسبون إلى السفارات فليست هي مستعدة لقبول المجرمين المتقنعين بالحصانة الدبلوماسية كي يخربوا نظامها ويخلوا أمنها.

قضية الفنيين الفرنسيين العاملين بالبريد

والقضية التي تهمنا الآن هي قضية الموظفين الفرنسيين العاملين بكتابة الدولة للبريد والبرق والهاتف، ونستطيع أن نسميها " شبكة البريد" وقد تتبعها مصلح الأمن منذ 7 أشهر واهتدت أخيرا بعد صبر إلى تحطيم هذه الشبكة، لكن الشبكة لا تعمل في البريد فقط ولو اقتصر الأمر على بث الفوضى في خطوط الهاتف لكان أهون ولاكتسى صبغة أخرى بل أن أعضاءها يعملون لفائدة الجاسوسية وباتصال مباشر مع السفارة الفرنسية وخاصة مع القسم الثاني أي مع مصلحة الشايب درة الذي كان يعمل لفائدة مصالح فرنسية أخرى منذ 1964 ثم شملته ترقية فأصبح رئيسا لهذا القسم بالسفارة الفرنسية بتونس.

تاريخ "الاختلاس"

بدأت هذه الشبكة عملها في الحقيقة في عام 1974 في مقر الصليب الأحمر الفرنسي بنهج انقلترة حيث كانت تختلس المخابرات والمكالمات ثم انتقلت في شهر جويلية 1955إلى ثكنة القصبة، لهذا السبب أجل تسليم ثكنة القصبة أشهرا عديدة وقد استغرقت حكومتنا من ذلك فكان الرئيس كلما خاطب السفير في الموضوع رجاه أن ينتظر ريثما يتم نقل الأدباش

والأثاث وما ذلك، ولكن الأمر كان على عكس ذلك في الحقيقة، فقد كان الوقت يمضي في نقل مصالح هذه الشبكة من القصبة إلى مقر السفارة الفرنسية بالذات بساحة الاستقلال.

وسميت المصلحة "مصلحة _ ز_ واتخذت لها مقرا الطابق الثالث من السفارة الفرنسية الذي نسب في دعوته إلى الحمام، لربما استوحى الفرنسية، هذا النعت من الخيوط الطائرة...من يدري...

وبدأت المصلحة _ز_ أشغالها بصفة منتظمة وتستغرق عمليات الاختلاس من الساعة الثامنة صباحا حتى العاشرة ليلا.

مساعدا الشايب درة

ويساعد الشايب درة في عمله من الصباح حتى المساء المسمى"بركي بيار" و"إسماعيل القلاتي" ومع الإثنين ورئيسهم أعوان آخرون طبعا من راقنين وراقنات وكتاب وغيرهم... مصلحة كاملة.

الهاتف والتلغراف والتيلكس والمراسلات العادية

يهتم قسم الجوسسة المذكور بخيوط الهاتف (التليفون) والتلغراف والتيلكس (وهي آلات إرسال توجد في الولايات والسفارت التونسية في الخارج ومتصلة مباشرة برئاسة الجمهورية وكتابة الدولة للداخلية تتلقى بواسطتها الحكومة المراسلات العاجلة وتوجه التعليمات العاجلة أيضا) والمراسلات العادية أي الرسائل التي توجه عن طريق البريد، وهكذا فإن جميع مصالحنا مكشوفة بالسفارة الفرنسية.

1) سرقة المكالمات الهاتفية:

لقد اتجهت عناية الشرطة التونسية إلى قضية سرقة المكالمات الهاتفية منذ شهر جويلية 1974 عندما جرى تفتيش منزل المسمى (فاران) الذي أحيل على الحكومة الفرنسية إذا ذاك وغادر تونس.

أ- وسيلة إزدواج الخطوط:

وهي بسيطة في حد ذاتها إذ يكفي أن يركب خط تليفوني على خط الأصل وهكذا تسمح المكالمة في نفس الآن بالسفارة الفرنسية وبين الأشخاص المعنيين.

ب-جهاز كامل أشرف على ضبطه فنيون مضطلعون وهي تتوزع على مركزين أحدهما بنهج انقلترا في مقر البريد والثاني في مقر البريد بالقصبة.

- مركز نهج انقلترا:

يحتوى على فرنسيين فنيين انتدبتهم الحكومة التونسية منذ عامين بعنوان التعاون الفني وهم مكلفون بإصلاح أجهزة الهاتف وتوضيح المكالمات ويتمتع كل واحد منهم بعقد مع الحكومة التونسية يخوله تقاضي ثلاثمائة وخمسون دينارا في الشهر...

لأنهم فنيون عظماء، ولأن حضورهم ضروري.

وهؤلاء الفنيون هم: _ قيبودو _ ريشارد _ فقنيار _ قندولو_ وهم مسجونون. و"بروسون" هو الذي خلق هذا الجهاز المحكم الاختلاس جميع أنواع المراسلات البريدية والجهاز يسمى بالفرنسية (كوندستور) وتكونت الشبكة. وهؤلاء ورثوا في الحقيقة مناصب أسلافهم :لوساجير وفرنان وفيس وفوندا الذين كانوا مستقرين في عهد الحماية وقد كانوا يتعاطون نفس المهنة لكن الجدد العاملين في الإطار التونسي بعد الاستقلال أحدق وأحنك واقدر على خلق وسائل الجوسسة المتقنة.

- مركز القصبة: فنيان فرنسشيان إثنان وهما: "لاكاز" و"مونتانيى" ومن أعوان الجوسسة وقد ألقي عليهما القبض، ومهمتهما مثل مهمة الآخرين، فكل شيء واضح وكل ما قام به هؤلاء لفائدة السفارة الفرنسية.

2- التلغراف والتيلكس:

كان يختص فيها المسمى "اتلان" وهو مفتش بريد، وكل تلغراف رسمي هام وكل مخابرة بالتيلكس تصل حتما للسفارة الفرنسية ويطلع عليها، وهو مسجون.

3- الرسائل العادية:

تجاب للسفارة الفرنسية كل الرسائل الحكومة أو غيرها التي تكتسي أهمية بينة وتفتح بواسطة أساليب خاصة وتؤخذ منها صور وتترجم إذا كانت بالعربية والمختص بها هو الموظف" باتز".

وهناك شخص آخر فرنسي متهم بنفس القضية وهو "هيميريا" وقد احتمى باميرال بنزرت الفرنسي وفتشت عليه شرطتنا فتبينت ذلك.

تمت الأبحاث

ولقد تمت الأبحاث والمتهمون الآن على ذمة العدالة ادخلوا السجن.

قضية هامة تؤثر في الأمن العام وفي العلاقات بين البلدين

وكما أوضحت سابقا فإن هؤلاء جميعا منذ عامين في تونس بتعاقد مع الحكومة وجلبتهم السفارة الفرنسي وقدمتهم لنا والمشرف عليهم هو "دوبوا" الناطق باسمهم والمشرف أيضا على كل ما يخص البريد.

واتضح أيضا أن الشبكة تواردت على تونس حلقات متتابعة متواصلة يخلف الجدد القدامى ويباشر هؤلاء ما خلفه الآخرون ولا يخفى ما تكتسبه هذه القضية من أهمية وخطورة وتأثيرها في الأمن العام من ناحية والعلاقات التونسية الفرنسية من ناحية أخرى، وقد كنا نظن أن الحكومة الفرنسية الصديقة أرسلتهم إلينا لا بقصد تخريبي والإخلال بنظامنا ولكن على المقدرة

الكافية ولتهذيب معلوماتنا وصقلها، ولم يكن التلميذ في وقت من الأوقات عاقا لأستاذه، لكن هذا الأستاذ مجرم.

وأختم هذه البيانات معرب عن أسفنا لأن تكون سفارة دولة صديقة تضطر مصالح الأمن للتحدث عنها ولتتبعها ونأسف لأن يكون حسن طويتنا وإخلاص نيتنا قد لقي مثل هذا الجزاء الذي جلبناهم وأعطيناهم مناصب في إدارتنا يتعاطون أعمال غدر وخيانة وإجرام ويقومون بأعمال لا تمت للفن الذي طلبناه وإذا كانت الجاسوسية فنا من الفنون.

قد نهتدى إلى اكتشاف قضايا أخرى

وغلى جانب هذه القضية تقوم ولا شك قضايا أخرى سنهتدي إليها مصالح الأمن وهي فهم مصالح الجوسسة أو قسماتها ومن أنواع نشاطها.

حادث يؤسفنا

وأعرب هنا عن أسفي لما تمكن العدالة من الاقتصاص من أحد المتهمين في القضية إذ ألقي المتهم (قندولو) بنفسه من الطابق الرابع في غدارة الأمن الوطني فانتحر وهو من الأعوان الخطرين جدا وقد عهد من قبل أن المتهمين في مثل هذه القضايا يفضلون الانتحار على إفشاء الأسرار يعتقدونها ضارة بدولتهم والملاحظ أن الانتحار ورد عند هذا الشخص حيث أنه من قبله أبوه بعد أن قتل وزجته وذلك في 11 جوان 1951

المصدر:العمل،ع،11 فيفيري1959، ع 1028

فخامة الرئيس يخاطب فوجا من ’خواننا الجزائريين في استقبال شعبي

استقبل فخامة الرئيس الحبيب بورقيبة في الساعة الرابعة بعد ظهر أمس جمعا غفيرا من الإخوان الجزائريين الذين جاءوا لتحيته في قصر الجمهورية بالمرسى وكانوا يهتفون بحياته وبحياة الزعماء الجزائريين وحياة المغرب العربي الكبير.

ورفع فخامة الرئيس على الأعناق وألقى في جموع الأخوان الجزائريين الكلمة التالية التي قوطعت المرار العديدة بالتصفيق الحار وبالهتاف بحياة زعيم المغرب العربي

كلمة فخامة الرئيس

أبنائي الأفاضل

إنني مسرور جدا بقدومكم وبما أبديتموه من فرح أحس أنه منبعث من قلوبكم، وأنتم تعلمون أن التونسيين يشاطرونكم فرحتكم هذه من صميم قلوبهم كما أنكم تتذكرون أن هذه الدولة ورئيسها الواقف أمامكم كانا منذ أن انطلقت الشرارة الأولى للثورة الجزائرية مندفعين بدون احتراز في مناصرتها رغم أن كثيرا من الناس لم يكونوا يعتقدون نجاحهم. كما أنكم تعرفون أن إعانة الدولة التونسية لهذه الثورة ابتدأت في الوقت الذي كانت فيه الجيوش الفرنسية ما تزال معسكرة بالتراب التونسي وكنا نسخر سيارات الحرس والشرطة والولاة لإيصال الذخيرة الحربية للمجاهدين الجزائريين رغم الحراسة الشديدة التي كان يقوم بها رجال الجندرمة الفرنسيون الذين لم يكونوا قد انسحبوا من التراب التونسي إذاك.

ولم يخف الأمر على القوات الفرنسية المنتصبة بالتراب الجزائري مما عرضنا لحملات انتقامية فظيعة كنا نتحملها برباطة جاش وكنا مع ذلك نصرح بأن لا سلم بيننا وبين فرنسا ما لم تتحرر الجزائر.

وعندما كانت الثورة الجزائرية في أولها ولم تصل لجيش التحرير الإمدادات الخارجية سواء من إخواننا العرب في المشرق أو من الحكومات الإفريقية والآسيوية والحكومة الاشتراكية كنا نمد إخواننا الجزائريين بما لدينا من ذخائر حربية، لا أقول هذا تبجحا أو تفاخرا وإنما إثباتا للحقيقة خصوصا وأن بعضا من إخواننا الجزائريين كانوا ينظرون إلى الأمور نظرة سطحية ويقولون أن تونس لا يمكن أن تفيد الجزائر ما لم تعلن الحرب على فرنسا، وقد كان جوابنا: إن مساعدتنا في نضالكم بالكيفية التي اخترناها خير لكم لأن دخولنا في الحرب إلى جانبكم يفضي إلى اكتساح الجيش الفرنسي للتراب التونسي من جديد ولا يعود على الثورة إلا ببضعة آلاف من المجاهدين، بينما يحرمها من اللجوء إلى دولة مستقلة والاحتماء بحماها المعترف به دوليا. ومن مجال واسع لجلب الأسلحة وتهريبها عندما تضايق القوات الفرنسية كتائب جيش

التحرير ولتجميع القوى ومعالجة الجرحى والاطمئنان على الشيوخ والنساء والأطفال كل ذلك إلى جانب النفوذ الأدبي ومساعي الدبلوماسية التونسية وكان من أثر هذا النوع من الدعاية الذي اخترناه والذي هو في الحقيقة حرب مقنعة إن جن جنون الفرنسيين فكانت حوادث الساقية وحيدرة.

ولكن نفوذ تونس دوليا وحسن علاقتها مع أمريكا والغرب ضيق الخناق على فرنسا فلم تستطع أن تد يدها إلى الجنود الجزائريين في التراب التونسي رغم تحققها من وجودهم في تونس مما سهل على إخواننا الجزائريين اللجوء إلى التراب التونسي كلما ضايقهم العدو فإذا ما لاحقهم الجيش الفرنسي رفعنا أصواتنا احتجاجا على انتهاك لحرمة بلادنا فكان الفرنسيون يجيبوننا بأن لا سبيل إلى ذلك.

إن هذه الويلات التي قاسيناها إلى جانب أشقائنا الجزائريين لا يمكن أن تقارن بما قدمه إخواننا في المشرق _ مشكورين – من إمدادات حربية ومالية إذ هناك فرق بين من يكتفي بالتبرع أو بمجرد مرور السلاح من ترابه وبين من يختزن السلاح بأرضه ويستخدم فيها لواجهة العدو، فيكون عرضة لأصناف القمع.

إننا تحملنا كل ذلك طيلة سبع سنوات ونيف وتحملنا قطع علاقتنا مع فرنسا الذي انجر عنه حرماننا من مساعداتها المالية وتعرضنا في النهاية إلى حملة بنزرت الوحشية ومع أن لا نفصل بين قضيتنا وقضية الجزائر فإما النصر وإما الهزيمة، لنا جميعا.

هذا ما أردت أن أذكركم به في هذا اليوم العظيم لأؤكد لكم أن الشعب التونسي وحكومته ورئيسه يد واحدة معكم وأني عند ما انتقدكم في بعض الأحيان أو أعتب عليكم في شيء ما فإنما ذلك بصفتي أخا أكبر منكم سبر غور فرنسا ويسعى إلى أن يبصركم بما يكفل انتصاركم. فعند ما كنت أنصح بقبول ما يسمونه بأنصاف الحلول كنت أؤمن بأن قبول المهم يكتمل به الحق شيئا فشيئا، وإن ذلك يجنبنا ما وقع فيه إخواننا في قضية فلسطين إذ نادوا بقاعدة "الكل أولا شيء"

والآن وقد اعترفت فرنسا في الاتفاقيات الأخيرة بحق الشعب الجزائري في الاستقلال وفي أن يكون سيدا في بلاده، لا خادما لدولة أخرى فقد أصبح على الجزائريين، كما قلت في كلمتي بمناسبة وقف إطلاق النار أن يكونوا دولة في أرض الجزائر نفسها، وذلك أنهم كانوا أشبه بمن يطالب بأرض غصبت منه ثم اعترف له بها وأعطى حجة تملكها فأصبح من واجبه أن يحوزها ويتصرف فيها.

على الجزائريين أن يكونوا الدولة الجزائرية بالرغم من الغل الذي يعشش في نفوس فئة من غلاة الاستعماريين بالجزائر الذين كبرت عليهم هزيمتهم في حرب فني فيها جانب عظيم منهم وأريقت دماؤهم هدرا. وهذا ما أكدته المرار العديدة لهؤلاء الاستعماريين الغلاة.

على أن المرحلة التي لا بد من اجتيازها لتوطيد أركان الدولة الجزائرية هي بدون شك مراحل صعبة تقتضي فكرا ثاقبا ورجالا، وانسجاما بين مختلف طبقاتكم وبين زعمائكم وقادتكم، وانصياعا لهم وأن تراءى لبغضكم مالا يرتاح إليه أو ما مالم يجد له تأويلا وخاصة في هذه المرحلة الانتقالية التي تكثر فيها المناورات وقبل أن تتم الانتخابات وينتصب المجلس التأسيسي وتمسك الحكومة الجزائرية المنتخبة بأزمة الحكم.

هذه أهم تضحية عليكم أن تقوموا بها وهي لا تقل عن التضحية بالدم والروح فلتكونوا كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا إلى أن تتخلصوا من هذه النكبة التي عمرت مائة وثلاثين سنة ولتتجهوا بكل قواكم وتفكيركم إلى البناء والتشييد ولتفهموا أن أولئك الفرنسيين الذين كنتم تقاتلونهم سيصبحون في عهدكم وسيصبحون مسؤولين عن أمنهم وحياتهم في أرضكم فلتؤدوا هذه المسؤولية على الوجه الأكمل ليكونوا أهلا للسيادة والحرية وحتى تعرف الدنيا أن الشعب الجزائري يحارب عندما يحارب بجد ويهادن ويصالح وينسى الأحقاد بجد ولنتوكل على ا للسير إلى الأمام حتى نكون أمة راقية متقدمة منسجمة مع شقيقاتها.

وأملي أن يبعث اجتماع الأقطاب الثلاثة الذي أفسده الاستعماريون باختطاف السيد أحمد بن بلة ورفاقه في 22أكتوبر1956 وإن لا يحل علينا يوم 22اكتوبر المقبل إلا وقد صفا الجو وتمت الانتخابات بالجزائر وانتصبت الدولة الرسمية هناك فتجتمع ونضبط أمورنا ونخطط المراحل التي مازال علينا قطعها لتحقيق المغرب العربي الكبير تلك الدولة الكبيرة التي ننشدها جميعا والتي يسهل تحقيقها إذا خلت القلوب من مركبات الحسد والغيرة والغرور والتعاظم والتفاخر وساد الصفاء جميع القلوب.

إنها وا لفكرة سهلة التحقيق إذا توفرت كل تلك الأسباب، وعندما تتحقق سوف يكون لمجوعتنا هذه وزنها في الميدان الدولي العام وسوف تساهم بالمجهود في استقرار السلم بربوع العالم وتحقيق ازدهارا كاملا في هذه الرقعة من إفريقيا.

والسلام عليكم ورحمة ا .

المصدر :العمل 20 مارس1962،ع،1995ص6.

الرئيس بن خدة يسافر إلى المغرب ويعبر عن تشكراته للمجاهد الكبر والشعب التونسي

لم تنم تونس ليلة الماضية إذ غمرت الفرحة بإعلان وقف القتال بالجزائر كل المواطنين الذين امتزجوا بإخواننا الجزائريين الهازجين المترنمين بأناشيد النصر والنشوة تغمرهم والمستقبل البسام ينتظرهم.

وقد التحم شعب تونس وشعب الجزائر أمس بمطار العوينة إلتحاما تلقائيا سيكون الدعامة الأولى لبعث مغربنا الكبير.

وقد تبودلت التهاني بين أبناء الشعبين الشقيقين بينما تصافح السيد الباهي الأدغم كاتب الدولة للرئاسة والدفاع الوطني مع الرئيس بن يوسف بن خدة مودعا إياه عند مغادرته تونس في طريقه إلى الرباط عبر روما ومدريد.

وكان في توديع رئيس الحكومة الجزائرية والسيد سعيد المحمدي وزير الدولة بالحكومة الجزائرية السادة كتابة الدولة وأعضاء الديوان السياسي يتقدمهم السيد الباهي الأدغم كاتب الدولة للرئاسة والدفاع والأمين العام للحزب والسيد عبد العزيز المهيري ووالي العاصمة وشيخ مدينتها.

كما حضر لتوديع الرئيس بن يوسف بن خدة أعضاء السلك الديبلوماسي العربي والإفريقي وممثلو الدول الشرقية وممثل عن سفارة إيطاليا وعدد كبير من الشخصيات التونسية والجزائرية.

وكان مطار العوينة مزدانا بالأعلام التونسية والجزائرية، وكانت الجماهير تهتف بحياة المجاهد الأكبر الحبيب بورقيبة والرئيس بن خدة وبالمغرب العربي الكبير وتعالت الهتافات خاصة عند حلول رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة مطار العوينة على الساعة التاسعة وخمسين وأربعين دقيقة الذي دخل قاعة الاستقبال صحبة أعضاء الحكومة التونسية بين سمطين من الحرس الشرفي.

واشتد الحماس بالجماهير فرفعوا الرئيس بن يوسف على الأكتاف حتى داخل المطار، وقبل امتطائه الطائرة بقليل أدلى رئيس الحكومة الجزائرية بالتصريح التالي :

تصريح الرئيس الجزائري

"إننا نتوجه إلى المغرب للالتقاء بإخواننا الوزراء الخمسة المعتقلين منذ سنة 1956 والذين أطلق سراحهم إثر التوقيع على الاتفاقيات المبرمة.

وللمرة الأولى منذ تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سيجتمع كل وزراء الحكومة الاثنى عشر بالمغرب.

وهذا هو أول مظهر للوضع الجديد الناتج عن إعلان وقف القتال الذي سيقودنا بالطبع إلى السلم.

ولئن بدت بكل وضوح خلال المفاوضات الفرنسية الجزائرية رغبة متبادلة للوصول إلى الإتفاق فإن مشاكل كبرى ما زالت قائمة وخاصة مشكلة مقاومة المنظمة السرية المسلحة.

وإننا نعتقد أن احترام الاتفاقيات هو وحده الكفيل بأن يضمن استتباب سلم حقيقية تفتح الطرق للتعايش في الجزائر وتعاون مثمر بين الشعبين الفرنسي والجزائري

وغن هذه المشاكل والمشاكل التي تنجر حتميا عن استقلال الجزائر هي التي سيبحثها في اليام القادمة الأعضاء الاثنى عشر للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

ومن الطبيعي أن تكون في طليعة هذه المسائل مسألة تشييد المغرب العربي التي أصبح تحقيقها أسهل من ذي قبل بسبب ارتقاء الجزائر قريبا إلى الاستقلال.

وفي هذا اليوم الذي سبق ذكرى الاحتفال باستقلال تونس الذي لا نستطيع الاحتفال به بين إخوزاننا التونسيين فإننا نتقدم للشعب التونسي اصدق تمنياتنا بالسعادة والرفاهية.

ولن أبارح تونس دون أن أعبر باسم الشعب الجزائري وحكومته عن تشكراتنا الحارة للشعب التونسي الشقيق ولحكومته وإلى أخي في الكفاح الرئيس الحبيب بورقيبة.

وإني أتوجه بشكري الخاص إلى أعضاء السلك الدبلوماسي وأطلب منهم أن يعبروا لشعوبهم وحكوماتهم عن اعتراف الجزائر بالجميل للمساندة التي منحونا إياها في كفاحنا.

وأننا على يقين من أن هذه المساندة ستتواصل وستدعم في الفترة الحاسمة التي يجتازها الشعب الجزائري.

وإني أحيي في النهاية باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الشعب الجزائري الأبي وأجدد التعبير في هذا الظرف عن إيماننا الراسخ بمستقبل الجزائر مستقلة."

وأدلى الرئيس بن خدة بتصريح فور وصوله إلى روما جاء فيه:

"إنه ليوم مشهود بالنسبة للجزائر ولكن إيقاف القتال ليس هو السلم لأنه يوجد في الجزائر أعداء للسلم فهناك عصابات تسعى إلى تخريب السلم".

ثم أشار إلى تهديد الصحافيين الإيطاليين بالموت من طرف الإرهابيين الفاشيستين في العاصمة الجزائرية فقال:

"لقد تسنى للرأي العام الايطالي أن يلمس الطرق التي لا يتردد هؤلاء القوم في استعمالها، كطرد الصحافيين الايطاليين من عاصمة الجزائر، وإن هؤلاء يريدون مواصلة أعمالهم الإجرامية دون شهود، وإن السلم بالجزائر يتطلب مواصلة المقاومة حتى النهاية ضج هذه المجموعات من المغامرين".

واستقل الرئيس بن خدة صحبة السيد سعيد المحمدي الطائرة في الساعة الوحدة وخمسين دقيقة بعد ظهر أمس قاصدين الرباط عبر مدريد.

وأثناء توقفه بروما تناول الرئيس بن خدة طعام الغداء بمطعم المطار مع القائم بأعمال تونس بايطاليا وسفراء الجمهورية العربية المتحدة والمغرب وممثل الجامعة العربية.

وعلم أن الرئيس بن خدة يتوجه صباح اليوم إلى الرباط.

المصدر: العمل ،ع،1995، 1962/3/20.

اليوم يسافر بن بللة ورفاقه إلى المغرب

أطلق إذن سراح أحمد بن بللة ورفاقه الأربعة بعد إيقاف طال من22أكتوبر حتى 18 مارس1962.

وكان الاتجاه الأول الذي سلكه القادة الجزائريون على متن طائرتهم الخاصة هو مطار جنيف، وقد استقلوا الطائرة أورلي في الساعة الحادية عشرة و18 دقيقة من مساء الأحد، وكان الملاحظون ينتظرون أنهم سيقصدون الرباط.. ولكن المفاجأة حصلت وحل الأخوان الخمسة مصحوبين بمندوب مغربي بمطار "كوانتران" بجنيف. وكانت ساعة وصولهم منتصف الليل و20 دقيقة حيث طوق المطار بقوة من البوليس السويسري ثم انتقلوا حالا إلى نزل "سينيال بوجي".

وهناك كان أعضاء الوفد التفاوضي على غير موعد معهم حيث أرادوا أن يصيبوا شيئا من الراحة بعد مغادرتهم التي استغرقت 12يوما وظهر مفعولها للعيان في منتصف نهار أمس، إذ أعلن وقف القتال بالجزائر.

وهكذا قضى القادة الجزائريون أول ليلة لهم خارج فرنسا وثاني ليلة أيضا في الأرض السويسرية بيحار رفاقهم على قمة الجبل المشرق على بحيرة جنيف بعيدا عن ضوضاء المدينة التي مازالت تتأمل خبر إعلان وقف القتال.

وخصص ابن بلله وصحبه نهار أمس للاتصال ببعض الديبلوماسيين المعتمدين بجنيف والممثلين لأقطار شقيقة وصديقة ومن بينهم رئيس مكتب تونس القار السيد محمد الممي الذي كانت مقابلتهم معه في الخامسة من بعد ظهر أمس.

والمعتد من جهة أخرى أن ابن بللة وصحبه وأعضاء الوفد التفاوضي الجزائري يقصدون اليوم الرباط في المساء بطريق الجو وقد يستقلون الطائرة التي تغادر مساء اليوم زويخ لتصل فجر غد إلى الرباط.

وإن الجو العام الذي يخيم في أوساط الملاحظين بجنيف لهو مثال إلى الارتياح بعد حدوث النتيجة الإيجابية التي تنتظرها دول وشعوب العالم المحبة للسلام.

السيد كريتيان فوشي يعين مندوبا عاما جديدا لفرنسا بالجزائر

باريس_ انعقد في الساعة الثالثة بعد ظهر أمس اجتماع استثنائي لمجلس الوزراء الفرنسيين بقصر الايليزي برئاسة الجنرال دي غول.

وتلا السيد توي تيرنوار الوزير المفوض الفرنسي إثر هذا الاجتماع البلاغ التالي:

"قدم وزير الدولة المكلف بالشؤون الجزائرية تقريرا عن المحادثات التي جرت بايفيان وعن نتائجها.

وباقتراح منه ومن وزير العدل تمت المصادقة على قرارين متعلقين بظروف الاستشارات على تقرير مصير السكان الجزائريين وبالعفو وبإحداث محكمة أمن عام بالجزائر.

وأعلن السيد لوي تيرنوار أن الاستفتاء القادم سيكون محل بيان يوجهه رئيس الجمهورية اليوم إلى البرلمان وأكد السيد تيرنوار أن معرفة تاريخ هذا الاستفتاء سيعرف هو أيضا اليوم.

وأوضح السيد تيرنوار ردا على سؤال أحد الصحفيين أن المحكمتين العرفيتين المحدثتين في الجزائر العاصمة ووهران ستبقيان حتى يتم إحداث محكمة الأمن العام.

وقد ألغي اجتماع وزراء فرنسا المقرر عقده غدا بسبب الجلسة الاستثنائية التي سيعقدها برلمان فرنسا.

هذا ولم يعين تاريخ للاجتماع المقبل لمجلس الوزراء الفرنسي.

المصدر: العمل ،ع،1995،1962/3/20.

خطاب المجاهد الأكبر في يوم استقلال الجزائر

بسم ا الرحمان الرحيم،

ضيوفنا الكرام،

أيها الشعب التونسي،

أيها الشعب الجزائري من وراء الحدود،

عقد هذا الاجتماع الرهيب بمناسبة انتهاء عمليات الاقتراع التي أجريت بالقطر الجزائري وأسفرت عن إجماع الشعب على التصويت بنعم لفائدة الحرية والاستقلال، وبمناسبة تأهب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، للرجوع إلى أرض الوطن مرفوعة الرأس، موفورة الكرامة صاحبة السيادة في قطر افتكت منه سيادته منذ 132 سنة

يوم من أيام تونس المشهود

وهذا الحدث العظيم، أردنا أن نخصص له من أيام تونس المشهود لمشاطرة إخواننا الجزائريين فرحتهم، الغامرة للتعبير على أن تأييدنا لهم ولقضيتهم تأييد لا ينتهي ولا يزول، وهو مستمر من قبل الكفاح التحريري وإثناءه وبعد الأمر بالكف عن إطلاق النار ويستمر كذلك في طور الجهاد الأكبر الذي ينتظر الشعب الجزائري بعد الاستقلال.

والواقع أن استعمال جملة:"مشاطرة الشعب التونسي الشعب الجزائري فرجته" ليس إلا الاستعمال مجازيا لأن فرحة الجزائر هي فرحة تونس والشعب التونسي، وغن انتصار الشعب الجزائري هو انتصار للشعب التونسي فنحن كما قال الرئيس بن يوسف بن خذة منذ حين :"شعبان عشنا جنبا على جنب في ساحة الكفاح وتعرضنا لعدوان واحد".

أسبقية الإعانة التونسية

ولقد اندفعت تونس لتأييد الجزائر ومناصرتها وتدعيم الإعانة للشعب الجزائري منذ اليوم الأول حين لم يكن أحد يثق في نجاح الثورة الجزائرية، وقبل أن يكون للثورة جيش تحرير ولا حكومة مؤقتة، وقد قامت الثورة على عصابات من المكافحين لم يعتبرها الأخرون إلا جماعات لا تختلف عن طوائف من قطاع الطرق أو المقامرين المجانين، ولم يكن الفرنسيون وحتى الأحرار منهم يومئذ يؤمنون بأن الجزائر يمكن يوما ما أن تخرج عن صبغة إنها أرض فرنسية أو جزء من البلاد الفرنسية وفي ذلك الظرف بالذات لم يتجاوز اهتمام إخواننا في الشرف العربي بالثورة التساؤل عن طبيعة وأهمية المعارك الدائرة في خنشة وجبال الأوراس وغيرها من أجزاء البلاد الجزائرية وهل هي حركة جدية أو هزلية ولم يكن بأيدي الثائرين الأحرار إلا أسلحة الصيد والخناجر فاستطعنا أن نمدهم بكل ما يصل لأيدينا من الأسلحة سواء التي تحتفظ بها لجان الرعاية في تونس أو التي في حيازة الفدائيين التونسيين، وفتحنا صدورنا

وأحضاننا لقبول أفواج اللاجئين في إبان الصفحة الأولى قبل أن يصل المدد من أسيا وأروبا ومن أمريكا والكندا وروسيا طيلة ثلاثة أعوام، إذ كانت فرنسا تتجاهل أمر هؤلاء اللاجئين ولا تعترف لهم بحق اللجؤ وإنما تطالب بتسليمهم على إعتبارهم رعاياها فروا من بلادها ورغم ذلك تقاسمنا مع هؤلاء الخوان لقمة العيش وأركان الغرفة.

للحقيقة والتاريخ

وقبل أن تترعرع حركة التحرير الجزائري، وقبل أن يشتد ساعدها وتدخل إلى ميدان الجد ويقرا لها حسابها لم يجد الجزائريون إلا تونس تفتح أبوابها وتقدم معونتها رغم أن بلادها ما تزال محتلة من طرف الجيش الفرنسي، ولست أقول هذا من باب التبجح أو على سبيل المن لأنه لا يتجاوز في الواقع القيام ببعض الواجب الذي في اعتقادنا لإخواننا الجزائريين وإنما أذكره إحقاقا للحق وردا على ما قرأناه في بعض الصحف وما سمعناه من بعض الإذاعات الصادرة لا من البلدان الفرنسية والاستعمارية وإنما صدرت عن الإذاعات الصادرة بالتواطئ مع فرنسا والتغرير بالجزائريين واللعب بالقضية الجزائرية، وعندما ألقيت كلمة الترحيب بالمطار يوم قدوم السيد بن بللة ورفاقه وأشرت في العرض التاريخي الذي استطردته إلى الظروف التي سافر فيها الوفد الجزائري عام 1956 لحظور ندوة تونس ثم ما حصل من اختطاف رجاله من الطائرة التي تقلهم لم أكن أقصد وايم ا إدانة إخواننا المغربة أو ملك المغرب وإنما قصدت ره تلك الادعاءات المغرضة التي تتهم تونس بالتواطئ مع فرنسا في جريمتها وإحقاقا الحق، ودمغ الباطل إذ لا يجوز لنا في ذلك الحين بالذات التبجح والتباهي بما أسديناه من الأيدي ابتغاء وجه ا وإرضاء لضمائرنا وهو ما يعرفه ا جل وعلا ويعرفه إخواننا الجزائريون أنفسهم.

أمال واحدة

وإذا قلت أن فرحة الشعب الجزائري الذي يستمع إلى الآن هي فرحة الشعب التونسي فليس ذلك جديدا، لأنكم تتذكرون ولا شك ما صرحت به يوم عودتي من المنفى عام 1955 قبل أن تحرز تونس على استقلالها : حيث طالبت بوجوب حل القضية الجزائرية حلا سلميا معقولا عادلا وذلك بالاعتراف للشعب الجزائري كبقية شعوب العالم بحقه في الكرامة والحرية والاستقلال، ولا كرامة للشعوب إلا إذا أحرزت على حريتها وحقها في تقرير مصيرها بنفسها.

وطرق واحدة..

وفرحتنا المشتركة لها سبب آخر وهوان الخطة التي اتبعتها تونس، والإستراتيجية التي رسمتها قبل سواها للتخلص من الاستعمار الفرنسي الذي يرمي إلى إحلال شعب محل شعب آخر هما نفس الخطة والإستراتيجية اللتين اتبعهما إخواننا الجزائريون وأمكن بفضلهما

التخاص من ربقة الاستعمار وليست العبرة في الإحراز على الاستقلال نفسه، وإنما العبرة في الطرق الموصلة للاستقلال ومصدر الإعانة التي تمكن من البلوغ إليه.

وذلك أن الناس في صميم الصراع الدموي، وفي قلب معركة الحياة أو الموت التي يخوضونها تتطور بهم الأمور وتغلبهم الظروف على أمرهم وتمكن لهم الغايات وراء الإعانات تندس فيهم المطامع والنظريات وتتشعب أمامهم المسالك وقد لا يجدون نهاية الطريق بعد أن وجدوا بدايته.

وعلى سبيل المثال نذكر المثال الرهيب الذي وقعت فيه شعوب نعرفها من الشخصيات مثل ما قدمته شعقب تونس والجزائر والمغرب وخاضت الكفاح التحريري السنين الطويلة وبسبب تعنت مستعمريها وتصلتهم وخاصة المستعمرون الفرنسيون دخلت بلادهم الحرب الباردة، وآلت النتيجة إلى تقسيم البلاد بين المعسكرين المتقابلين ووقوعها تحت كلا كل استعمار جديد وتعرضها إلى فقد وحدتها الجنسية ومعاملتها بضروب من القهر والضغط والكبت مما يجعلها تتساءل أيهما أشد عليها الاستعمار الفرنسي القديم أو الحالة التي آلت إليها بين المعسكرين.

والنتائج واحدة...

وقد أمكننا والحمد في تونس وفي الجزائر الوصول إلى النتائج الحاسمة باتباع طرق تكاد تكون متشابهة من حيث الأطوار والملابسات وحالة المخاض التي مرت بنا جميعا، وما قدمناه من الأرواح والدماء، وما تحملناه من المصائب والنكبات، وما آثرناه من إلتماس الحلول التي تقوم على الاتصال المباشر بين الطرفين وعلى التفاوض والتفاهم وحصول الاتفاق لذلك، وهي نتيجة لها أهميتها.

الحلول الوسطى

وقد اعتبرت أن من أسباب اشتراكنا في فرحة الاستقلال مع إخواننا الجزائريين وحدة الكفاح ووحدة الطريق المستعملة في الكفاح وهناك وحدة ثالثة تجعل التشابه تاما بين شعبنا والشعب الجزائري وهو تشابه له تأثيره في مستقبل العلاقات التي تربطنا وفي تحديد مدى ما سيكون من التعاون بيننا في ميدان السياسة الخارجية والداخلية وتلك الوحدة هي أن الإتفاق تم بيننا وبين أعدائنا الذين كنا معهم في قتال مريرا على حلول وسطى أو ما يسمى بالحلول المنقوصة.

وها نحن وجدنا أنفسنا مرة أخرى أمام الحلول المنقوصة تلقاء الذين يطالبون بالكل ويرفضون المراحل وحبذا للحلول المنقوصة الايجابية التي تمكن الشعب الجزائري من اجتياز هذه المرحلة والدخول في مرحلة أخرى يستعمل فيها طرقا تختلف عن طرق الحرب ويعتمد إثناؤها على التفهم والتعاون في نطاق المصالح المشتركة والاتفاقيات الحرة التي يراعي في

تطبيقها روحها ولبها لألفظها وقشورها وتقوم على الإرادات الصادقة لا على الأوراق والإمضاءات.

وكثيرا ما أثارت الحلول المنقوصة من سوء الحظ مشاكل معقدة وكما حدث اليوم في الجزائر وبين إخواننا الجزائريين حدث بالأمس في تونس وبين التونسيين، ويبدو أن بعض الإخوان هناك لم يكونوا راضين عن اتفاقيات "إيفيان" مثلما وقع في تونس بالنسبة لإتفاقيات جوان1955 عندما أنكر بعضهم امتداد سلطة البوليس مدة عشرين عاما وضرورة التفاهم مع الفرنسيين وهي مشاكل تولدت عن الحلول المنقوصة ومن الواجب التغلب عليها في كل الحالات.

الاتحاد يذلل الصعاب

ومن الميسور إن يتم التغلب بكل سرعة على المشاكل التي تثيرها الحلول المنقوصة، إذا أعتصم الجميع بالتحاد والانسجام وحافظ إخواننا على الانقياد التام لزعمائهم والثقة بهم لأولئك الزعماء من الإمكانيات الواسعة ما يفتح أمامهم مجال العمل وحرية التصرف وهم مسؤولون بما يحققونه من النتائج.

ومن سوء الحظ أن الكفاح الجزائري استغرق سبعة أعوام وثمانية أشهر سالت أثناءها أودية من الدماء سقط فيها من الضحايا ما يزيد عن المليون نسمة.

والسبب في ذلك ما أظهرته فرنسا من عناد شديد وتصلب بغيض بحيث لم تلجأ للرضى بهذه الحلول المنقوصة التي تنطوي على الحلول الكاملة حتما إلا بعد سبعة أعوام ونيف من الحرب والدماء والدموع وهي في ذلك أشبه بالإخطبوط الذي لا يلين إلا بضربه الأرض.

لقد أنذرت وأعذرت

وكثيرا ما حذرت الفرنسيين ونصحتهم بأنه لا يفترض إطلاقا أن يرجع الجزائريون عن الكفاح ولا أن يرضعوا السلاح ولو استمرت الحرب عشرين سنة أخرى، ولو خسروا عشرات آلاف مواطن في كل شهر وما دام الشعب الجزائري يعد عشرة ملايين من الأنفس فإنه عاقد العزم على الاستمرار في المعركة لثلاثين سنة فأكثر.

والإستراتيجية التي ينبني عليها كفاحه لا تتمثل في التصادم بين جيشين يعمل كل منهما لأجلاء الآخر عن الجزائر لأن الجزائريين لا يملكون ويا للأسف جيش الصدام المتكافئ مع الجيش الفرنسي عددا وعدة، وليس من المهم أن يسجل نصرا حاسما على الجيش الفرنسي.

وما دامت هذه الطريقة لا تؤدي إلى النتيجة المرجوة كما هو الشأن بالنسبة للثورات التي اندلعت قديما في الجزائر وفي المغرب ولم تؤدي كذلك لأي نتيجة وكانت أشبه بتقابل المطرقة مع الفخار ف□ن المهم هو كسب الانتصار لا على الشعب الفرنسي وإنما كسبه على الاستعمار الفرنسي، وبهذا الاعتبار يكون الهدف من الكفاح والدماء المراقة هو الضغط على

فرنسا وقادتها وفتح باب الشغب المستمر الذي لا ينتهي مهما ارتفع عدد الضحايا حتى تلتجئ فرنسا بعد التفكير والتدبير إلى التماس أخف الضررين والإذعان للتنازل عن الحكم المباشر وتمكين الشعب الجزائري من تقرير مصيره.

درس وعبرة

ومن الحق أن تكون هذه الإستراتيجية الحكيمة درسا لكل الشعوب الضعيفة التي تسعى جاهدة للتخاص من ربقة عدو أقوى منها عسكريا وماديا وعمليا وهي كسب للإنسانية بصفة عامة.

وقد أعطت تونس هذا الدرس في المعركة الأخيرة من كفاحها وقد استمرت ثلاثة أعوام ونيف، وفي المعركة وفي قلبها وقد استمرت خمسة أعوام، وفي التي قبلهما وقد استمرت أربعة أعوام، وفي كامل مدة النضال التحريري طيلة ثلاثين عاما وهي صامدة بصورة الجات فرنسا إلى تحويل العنان والانصراف عن طريق العنف وسلوك جادة الصواب فتأثرت التخلي عن سياسة الاستعمار وسيادتها وكرامتها والحكم المباشر، ونزعت إلى تمكين الشعوب المستعمرة من حريتها ولا يجوز بعد هذه المكاسب لأي شعب ضعيف أن يخشى قوة عدوه، وهل كان هناك نسبة في العدد والعدة بينة المجاهدين الجزائريين.

وإنما انتصر هؤلاء المجاهدين بالصبر والدوام والمثابرة وتحمل الهزائم العسكرية المتكررة والرجوع للمعركة المرة بعد المرة والسنة بعد الأخرى وبذلك أرجعوا فرنسا إلى الجادة.

ذلك هو الطريق الموصل للأهداف المنشودة والذي يجب أن تسلكه الشعوب العربية أو الشعوب الإفريقية التي مازالت تعاني ويلات القهر والاضطهاد والتي ربما استعمل بعضها طرقا أخرى ووسائل تباعد بينها وبين الهدف.

إذا الشعب يوما أراد الحياة...

إن الطريق الذي خطناه هو الطريق الذي يقود إلى الحياة الكريمة وعلى الشعوب التي تجاهد من أجل الكرامة وعلى الشعوب التي تجاهد من أجل الكرامة، وتعمل لنيل الحرية وكانت لها إرادة ثابتة سليمة أن تتحمل العذاب وتسخو بالتضحية وتتحلى بالصبر ليستجيب لها القدر وتفوز بالعزة والسيادة كما قال شاعرنا التونسي:

"إذا الشعب يوما أراد الحياة *** فلا بد أن يستجيب القدر"

ولن يستجيب القدر إلا إذا برهنا على حبنا للحياة، وحبنا للحرية ومن الكذب أن نطمح للحرية والحياة إذا آثارنا الراحة على خدمة الشعب، والمذلة على الموت في ساحة الشرف وميادين الجهاد.

مغرب عربي يحكمه بنوه

وهناك وحدة أخرى تلتقي فيها شعوبنا وتفتح أمامنا آفاقا كبيرة من التعاون المثمر النزيه، وهي أننا لا نحتفل اليوم بانتهاء حكم أجنبي في جزء معين من تراب المغرب العربي الكبير الذي

توالت عليه الدول المستعمرة وداسه الغاصبون والغزاة الأجانب وغلبوه على أمره السنين الطوال وكلما إنهارت دولة إلا وحلت محلها دولة أجنبية أخرى هنا في تونس وفي الجزائر تستعمر وتمارس أنواع العذاب والإرهاق وحتى إذا شعرت شعوبنا بفرصة الانتقام والشماتة في الدولة المنهارة فسرعانما تشعر بأنها استبدلت استعمار باستعمار آخر وأن المستعمر الجديد كسابقه لا يفكر في امر الشعب ولا تهمه مصالحه لأنه أجنبي عن الشعب ولا تربطه به عاطفة الحنو والاشفاق وإنما نحن نحتفل بمجموع هذه الرقعة الإفريقية التي ظلت تعاني الحكم الأجنبي من العهد الروماني والعهد الوندالي والعهد البيزنطي والعهد النورماني والعهد الإسباني والعهد التركي وعهد الدايات والبايات وكنما حل عهد وذهب عهد انفتح لها أمل سرعان ما يخيبه الواقع الاستعماري المرير وقد استطاعت شعوبنا رغم هذه العهود الطويلة من القهر

المصادر والمراجع

I المصادر

1-الأرشيفية:

- وثائق الأرشيف التونسي : صندوق 63 ملف 2

Fonds : Archives Nationales Tunisie :

Série : Histoire du Mouvement National

Carton	Dossier	Dates
6	**Dossier1 :** Listes des articles des journaux arabes et français publiés en Tunisie.	1932-1960
12	**Dossier 6 :** Comptes rendus du débat parlementaire de l'Assemblée Nationale . Française mettant l'acton sur les violences en Algérie et les promesses . d'autonomie données par Mendès France.	1955
53	**Dossier 5 :** Rapport de mouvement national dès l'établissement du protectorat jusqu'à l'avènement des négociations franco-tunisiennes.	1944-1955
313	**Dossier 4 :** Etablissement d'un service de la correspondance téléphonie entre l'Algérie et la Tunisie.	1915-1952
94	**Dossier 2 :** Rapports et notes concernant l'activité politique des algériens de Tunis et rapprochement entre le parti populaire algérien et l'étoile Nord Africaine d'Algérie et le parti néo-destourien de Tunisie.	1938
94	**Dossier 3 :** Rapports, bulletins et correspondances sur la situation politique, économique et militaire des pays de l'Afrique du Nord au cours de la deuxième guerre mondiale et attitudes des nationalistes vis-à-vis de la France.	1963-1941
161	**Dossier 21 :** Notes relatives à la révision de la convention du 5 septembre 1938 sur la circulation des frontaliers entre la Tunisie et l'algérie.	1948
34	**Dossier 1 :** Notes relatives au statut des algériens musulmans résidant en Tunisie.	1955

- وثائق الأرشيف الجزائري
- (أنظر كتاب محمد الحربي: Les archives de la révolution algérienne)
- وثائق الأرشيف الفرنسي:

أ- العسكري

Service historique de l'armée de Terre, Fonds château de Vincennes

المصلحة التاريخية لجيش البر الفرنسي (S370, 371, 372, 374, 375, 376, 428, 437, 441442, 443, 444, 445, 503, 503, 504, 505, 506, 507, 508, 509, 510. **).**

Service Historique de l'Armée de Terre
Fonds : Service Historique de l'Armée de Terre (château de Vincennes)
Sous-série : Tunisie 2H
Dates extrêmes : 1831-1963.

N° Bobine	N° Carton	Titre et dossier	Dates	N° Folio
S 371	2H 127	**Dossier 1 :** - CSTT, JMO, de l'Etat Major avec Annexes, 1er, 2ème, 3ème et 4ème bureaux. Annès 1958. - Crise Franco-tunisienne B.R.H du 1er avril au 30 juin 1958. - Activité du gènèral de Brigade Pinsarb, Commandant les forces terrestres de Tunisie du cours du 4ème trimestre 1958. - J.M.O, 2ème tri 1958. 2ème bureau. - JMO, 2ème tri 58, 3ème Bureau	1958-1960	1198
S377	2H 149	**Dossier 1 :** Confèrence de l'hebdomadaire « L'Action » portant essentiellement sur les relations politiques franco-tunisienne. Le Maghreb Arabe. - Affaires en rapport avec le 2e bureau : Presse, exemplaire des journaux tunisiens.	1955/ 5 1957/12	243
S378	2H 143	**Dossier 2 :** Journal « L'action »1	1957	347
S372	2H 129	**Dossier 2 :** - Activités syndicale, Mouvement National, Action des diffèrents organisations tunisiennes et réactions de la France. Rapports politiques de la Résidence générale de France à Tunis. - Bulletins d'Informations mensuels de Tunisie	1945/10 1954/3	467
S374	2H131	**Dossier 1 :** - C.S.T.T. Cabinet	1955-1957	150

		- Rapport d'inspection. Dossier 2 : - C.S.T.T Cabinet « Départ » Chrono-Secret confidentiel. (Janvier 1958- juin 1960).	1950-60	
S376	2H 136	**Dossier 1 :** - Négociations et conventions franco- tunisiennes. L'autonomie interne. L'indépendance, Bourguiba, Ben Youssef. - Conventions signées à Paris entre la France et La Tunisie, 3 juin 1955. - textes officiels du protocole d'accord sur l'indépendance et l'inter dépendance, 20 mars 1956.	1957/11 1958/11	138
S 376	2H 138	**Dossier 1 :** - commandement Supérieur des troupes de Tunisie. - Affaires en rapport avec le 1er bureau. Organisation et réorganisation des armes et services 1951-1958.	1955/5 1957/12	243
S 379	2H 143 144	**Dossier 1 :** - Collection de "l'Action " et d'Afrique "Action" portant sue la guerre d'Algérie. Les évènements de Sakiet Sidi Youssef. - La situation générale en Afrique du Nord. En Afrique Noire et dans le Monde. Affaires se rapportant au 2è bureau, Presse algérienne et tunisienne.		
	2H 144	**- Dossier 2 :** - Collection de la " Dépêche de Constantine " et de " L'Etat algérien " portant sur la première Assemblée Nationale constituante algérienne.	1962/9	13
S380	2H 145	**Dossier1 :** - revue de la presse Arabe d'Egypte et d'Iraq portant sur la situation politique du Monde Arabe. - Le Nationalisme Nord-Africain, Les relations arabes. - La politique arabe de la France. - Plys Physionomie de la presse égyptiennes de langue. Arabe, décembre 1954. - Physionomie de la presse égyptienne de langue Arabe, janvier –mai 1955.	1943/12 1955/05	
S384	2h 149	**- Dossier 1 :** - Commandement Supérieur des troupes des Tunisie. - Physionomie de la presse arabe tunisienne (Novembre 1954) - " " (décembre 1954)	1954/11 1954/12	314
S385	2H 150	**- Dossier 1 :** - Commandement Supérieur des troupes de Tunisie. 2ème bureau. - Négociations franco-tunisienne. - physionomie de la Presse arabe tunisienne Janvier, à	1955/1 1955/4	508

		avril 1955, février 1955, mars 1955, avril 55.		
S 387	2 H 152	**Dossier 1 :** - Revue de la presse tunisienne de langue arabe sur les négociations franco-tunisiennes. - Le mouvement youssefiste- la guerre d'Algérie.	1956/1 1956/2	403

S 370	**2H 126**	**Dossier 1 :** C.S.T.T: Journal des Marches et opérations de l'Etat-Major de l'année 1955-1957.		
S371	**2H 127**	**Dossier 1 :** Crise Franco-tunisienne du 1 avril au 30 juin 1958. - Histoire des faits. -Rapport de l'Etat-Major du commandement des forces terrestres de Tunisie 1958-1960.	**1958-1960.**	
S 375	**2H 136**	**Dossier 1 :** - Négociation et conventions franco-tunisiennes (1954-1956). - Textes officiels du protocole d'accord su l'indépendance – et l'interdépendance. - Revendication tunisienne depuis sa 15/5/1956		
S 377	**2H 143**	**Dossier 1 :** Conférences dé L'hebdomadaire. « L'Action » portant essentiellement sur les relations politiques franco-tunisiennes, le Maghreb-Arabe (1955-1957).		
S384	**2H 149**	**Dossier1 :** Physionomie de la presse arabe tunisienne : Négociation franco-tunisienne et Mouvement de Résistances Armée (Fellaghas). - Physionomie de la presse arabe décembre 1954.		
S508	**2H 315**	- Commandement Supérieur des Troupes de Tunisie - Secteur de Gafsa (1955-1957) . **Dossier 1 :** Journaux des marches. opérations (août 1955)./12/1954 – 31		
S 523	**2H 398**	**Dossier1 :** Activité rebelles: trafics d'armes et personnels vers L'Algérie, incidents frontaliers (1956).		
S 509	**2H 316**	Groupement Sud. Secteur de Ben Gherdene (1956 - 1957).		
S 526	**2H 401**	**Dossier 1:** Emploi de l'aviation dans les opérations Contre les Fellaghas (1954-1956).		
S 533	**2H 413**	**Dossier 2:** Secteur de Gafsa : Maintien de L'Ordre, dossier d'opérations (7-12/1955).		
S 534	**2H 414**	**Dossier 1 :** Mantien de l'Hordre : dossiers		

		d’opérations (1956-1957).		
S 535	**2H 415**	(1955- 1956). (Secteur de Karouan).		
S 540	**2 H 427**	**Dossier 2:** Opérations du maintien d’ordre dans le Sud tunisien et répercussions des événements d’Algérie		
S 442	**2 H 246**	**Dossier 1:** Opération de Maintien D’ordre (Avril – Mai – Juin 1958, Secteur de Rèmada .		
S 475	**2 H 282**	**Dossier 1:** Lignes stratégiques Algério-tunisienne (1957).		
S 476	**2 H 283**	**Dossier n°6:** ravitaillement: Points d’eau dans le sud tunisien – 1955-1957.		
S 503	**2 H 310**	**Dossier 2:** Zone frontière du Secteur de Khroumirie, (1/8/54 – 20/5/56). **Dossier3:** Zone frontière du kef, août 54 – avril 57. **Dossier 4:** Synthèses et bulletins de renseignements (juillet 55 – mars 57). **Dossier 5:** Secteur du Maktar (Juillet – Nov 55).		
S 504	**2 H 311**	**Dossier 3:** Secteur de Kasserine, sécurité, fellaghas (55-57).		
S 505	**2 H 312**	- Division Sud. Crée le 15 août 55, devenue Groupement- Sud-Tunisien du 1 mai 57 au août 58. - Bulletins de renseignements déc 55- avril 57.		
S 507	**2H 314**	**Dossier 1 :** Activités de rebelles (55-56). **Dossier 2 :** Activités et aides aux rebelles (57). **Dossier 3 :** Trafics et récupérations d’armes et de munitions. **Dossier 4 :** Activités nationalistes. (Actions dossiers).		
S 390	**2 H 157**	**Dossier :** - Stationnement des troupes de Tunisie : - Statut de l’armée tunisienne de la libération au 10 janvier 56. / 17 /2/56. - Armée Nationale tunisienne : organisation, recrutement, stage, renforts pour L’Algérie,(mars1956- Sep 1959). - Armée Nationale tunisienne : Mouvements, (février – Juillet 1957). - Liaison Entre Etat-Major français et tunisien (Nov 56- mars 57). - Renseignements divers oct 1956- Juillet 1959.		
S 396	**2H 165**	**Dossier 4 :** Organisation militaire du Sud Tunisien 1945 – 1949, 1957.		
S 408	**2H 175**	**Dossier 2 :** Stratégie militaire française en Tunisie après L’indépendance		
S 436	**2H 236**	**Dossier 3 :** Stratégie française en Afrique du Nord (1957).		

S 441	2H 245	**Dossier2 :** Opérations Mantien de L'ordre. Comptes – rendues et rapports d'opération (Secteur de Tunis – 1958).		

Fonds : Service Historique de l'Armée de Terre
Série N : - Archives de la Guerre.
1- Sous Série : 7N – Etat-Major de l'Armée, Attachés Militaires.

Bobine	Carton	Thèmes	Date	Folio
S. 205	7N4093	**Doss1 :** Bulletins de renseignements relatifs à : La situation politique et militaire des pays musulmans. La politique coloniale. La situation politique en Tunisie. L'action du Néo-Destour et ses relations avec les groupements politiques nord-africains. **Doss 2 :** Bulletins de renseignements.	1938-1940	
S.209	7N4133	**Doss 2 :** Réorganisation militaire de l'Afrique du Nord. Activités et revendications nationalistes en Afrique du Nord entre les deux guerres.	1919-1953	990

Bobine	Carton	Thèmes	Dates	Folio
S310	2H72	**Doss :** .Le mouvement nationaliste en Afrique du Nord	1939-1940	761
S372	2 H129	**Doss1 :** Evolution de la situation politique et économique et sociale en Tunisie pendant la deuxième guerre mondiale. **Doss 2 :** Activités syndicales, mouvement national. Action des différentes organisations tunisiennes et réactions de la France.	1943-1946 1945-1954	556 467
S375	2H136	**Doss1 :** négociations et conventions franco- tunisiennes. L'autonomie interne, Bourguiba, ben youssef. **Doss 2 :** négociations franco-tunisiennes.	1954-1958 1957-1958	138
S373	2H130	**Doss1 :** synthèses personnelles des généraux portant sur l'évolution de la situation politique et militaire en Tunisie.	1944-1960	174
S379	2H143-144	**Doss 1 :** Collections de l'Action et « Afrique Action » portant essentiellement sur la guerre d'algérie. Les événements de sakiet sidi youssef.	1958-1960	345
S387	2H152	**Doss 1 :** Revue de la presse tunisienne de langue arabe portant essentiellement sur : le mouvement youssséfiste, négociation franco-tunisienne, la guerre d'Algérie.	1956	403
S388	2H153	**Doss 1 :** Commandement supérieur des troupes de Tunisie. Physionomie de la presse arabe tunisienne. L'indépendance tunisienne et le soutien apporté au mouvement du FLN.	1956-1957	769
S390	2H157	Stationnement des troupes de Tunisie. .Statut de l'Armée tunisienne de la liberté	1947-1955	35
S 437	2H237	**Doss 1 :** Opérations frontières : Frontières algéro-tunisiennes Incidents de frontières.	1957 19+58	
S540	2H427	**Doss 2 :** Opérations du maintien de l'ordre dans le sud tunisien et répercussions des événements d'Algérie. **Doss 3 :** Comptes rendus d'événements et rapports d'opérations de maintien de l'ordre.	1943-1945	

ب- الأرشيف الوطني الفرنسي:

Fonds : Archives Nationales de France, Paris.
Série F60 : Secrétariat Générale du Gouvernement et Services du Premier Ministre.

Bobine	Carton	Thème	Dates	Folio
F88	F60/190	Algérie : affaires politiques.	1942	
	F60/191	Questions politiques et administratives.	1944-1948	200
F145	F60/807	Trafics et armes.. Farhat Abbés et Cheikh Brahim.	5/10/42 18/9/44	
F148	F60/810	Rapport journalier de la sécurité 1944.. Police Algérie : renseignement généraux. Rapports journaliers du 10 janvier au 31-12-1943.	1/5/43 5/1/45	1358
F149	F60/811	Notes de renseignements diverse : Algérie.	22/10/42 9/1/45	1213
F150	F60/812	Bulletin mensuel d'informations et de documentation sur la situation politique et les faits intéressant l'ordre social . en Algérie.	23/12/42 16/1/45	1302
F163	F60/827	Questions économiques et sociales : Afrique du nord : Algérie, Maroc et Tunisie : questions communes.	1/1/1943 13/1/1945	708
F171	F60/835	Activités politiques : Combats : Combats : Tunisie, combats en algérie. Nationalisme : en algérie. Dossier Mssali Hadj. Parti PPA. Tracts et journaux clandestins. Déportations d'agitations nationalistes.	21/1/44 20/10/45	704
F179	F60/846	Exposé de la situation politique en Algérie.	1945	
F180	F60/847	Exposé de la situation politique en Algérie . Situation politique en Tunisie..	1946	
F187	F60/859	Bulletins de renseignements du centre orientation et liaisons : Algérie, Tunisie.	1946	
F196	F60/871	Le nationalisme algérien.	1936-1946	

		Gouvernement général de l'Algérie Questions politiques : PPA		
F197	F60/872	Evénements diverses : rapports. Troubles du 1 mai. Evénements d'Algérie de Mai : presse française. Revue de presse algérienne 15 Mai – 1 septembre 1945 à 14 janvier – 24 juillet 1946.	07/11/1944 24/7/1946	
F199	F60/874	Documents algériens : Synthèses de l'activité algérienne.	1945-1946	1127
F204	F60/882	Rapports politiques de la Résidence générale : 1945 Rapports politiques de la résidence générale 1946,1947		
F204	F60/883	Situation politique en Tunisie 1945 – 1946 et 1947.		731

ج- أرشيف ماوراء البحار:

Fonds : Archives Nationales d'Outre-Mer (A.NA.O.M)
(Aix-en –Provence)
Sous série : Tunisie 25

Bobine	Carton	Thème	Date	Folio
A46	25H32	**Doss 3 :** nationalisme, relations avec l'algérie. Surveillance des nationalistes tunisiens se rendant en Algérie. Tournée de nationaliste algériens à tunis. Relations entre le parti du peuple algérien et le néo-destour. Presse nationaliste. Frontière algéro-tunisiennes.	1963 -1944	45
A47	25H33	**Doss 1 :** nationalisme tunisien. Répercutions en algérie. Surveillance des relations entre nationalistes tunisiens et nationalistes algériens. Déplacement en Algérie de nationalistes tunisien.	1935-1939	273
A48	25H33	**Doss 4 :** La Tunisie pendant la deuxième guerre mondiale. Liaisons entre nationalistes tunisiens et oulamas algériens. **Doss6 :** les aspirations nationales des tunisiens. Historique du mouvement national.	1939-1945 1946	125 32
A54	26H6	**Dos 1 et 2 :** Situation internationale, revue de presse	1939-1947	242

		Informations générales sur la Tunisie.		
A55	26H7	**Doss 1 et 2 :** Situation générale de la Tunisie et du monde arabe Informations sur la situation de la Tunisie.	1948-1949	319
A56	(Suite) 26H7	**Doss 3 à 5 :** arabe .Situation générale de la Tunisie et le monde Revue de presse.	1948-1951	297
A57	26H8	Analyse de presse tunisienne : **Doss 1 :** information générale dur la Tunisie **Doss 2 :** guerre d'Algérie à travers la presse tunisienne.	1956	141
A58	26H9	**Doss 1 :** informations générales sur la Tunisie. Guerre d'Algérie. Guerre d'Algérie.	1957 (08-09 1957 (10-12	333
A59	26H10 (1)	Extrait de la presse tunisienne de langue arabe. **Doss 1 à 7 :** Informations générales sur la Tunisie. Guerre d'Algérie. Affaire Sakiet sidi Youssef. Conférence de Tanger.	1958	
A60	26H10(2)	**Doss à 12 :** Iformations générales sur la Tunisie. Problème algérien. Relations internationales	1958 (mois 8 à12)	
A61	26H11 (1)	**Doss 1à 4 :** Informations générales sur la Tunisie. Problème algérien.	1959-1960	910
A62	26H11 (2)	**Doss 5 à 9 :** Problème algérien	1960 (mois 5 à 9)	
A63	26h12 (1)	**Doss 1 à 5 :** Informations générales sur la Tunisie. Guerre d'Algérie.	1960-1961	
A64	26H12 (2)	Informations générales sur la Tunisie. Problème Algérien, Affaire de liberté.	1961	Mois 3 à 7
A 73	26H19 (1)	**Doss 1 à 5 :** Situation générale de la Tunisie. Activités nationalistes.	1949 (12)	
A74	26H19 (2)	**Doss 7 :** Guerre d'Algérie et relations franco-tunisiennes	1956-1958	
A80	26H23	Voix d'Algérie Causerie de Radio de Tunis.		
A81	26H24 (1)	La voix d'Algérie information sur la guerre d'Algérie : politique et imilitaire.		
A82	26H24 (2)	Information sur la guerre d'Algérie : politique et militaire	1959-1960	

A83	26H25 (1)	Allocation du président Bourguiba.	1975-1958 (12)	
A 84	26H 25 (2)	Discours du Bourguiba.	1957-1960 (9)	

د- الدبلوماسي :

وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية (باريس)

Fonds : Archives du Ministère des Affaires Etrangères (A.M.A.E)

(Quai d'Orsay)

Série Tunisie 1944-1955

Deuxième partie : 1950-1955.

Bobine	Carton	Thèmes	Dates
627	277	Personnalités politique tunisiennes, notices bibliographiques et renseignements.	1950-55
638-639	297 à 299	Le Néo-Destour : historique, acteurs, notes de synthèses.	1950-55
640	300 à 302	Habib Bourguiba : notices bibligraphiques, renseignements activités politiques.	1945-55
645-646	308-309	Salah Ben Youssef : notices bibliographiques, renseignements.	1945-55
688	390	Négociations pour l'autonomie interne, conventions de 1955.	
698	405	Ratifications et applications des conventions de 1955	
739	495	Affaires militaires et forces armées en Tunisie	1950-55

Fonds : Archives Nationales d'Outre-Mer (ANOM)

Aix en Provence :

Sous série : Tunisie 25Het et 26H (1945-1960)

Bobine	Carton	Thèmes	Dates
A47	25H33	**Doss 3 :** Manifestation nationaliste à Bizerte.	
A59	26H10	**Doss2 :** Affaire de Sakiet Sidi Youssef, relations avec la France.	Fev 1958
A80	26H23	**Doss 4 :** Emissions diverses sur le Maghreb et l'évacuation de Bizerte.	Sep 1958-Mars 1960
A83	26H25	**Doss 1 :** discours de Bourguiba de 1957. **Doss 2 :** Discours de Bourguiba de 1958.	
A84	26H25(2)	**Doss 3 :** discours de Bourguiba sur la situation en Tunisie. **Doss 4 :** discours de Bourguiba et revue de presse arabe.	1957-59 1960

26H8 / 26 H9/ 26H 10

المركز الفرنسي للأرشيف الديبلوماسي بنانت

Fonds : Archives du Ministère des Affaires Etrangères

(Archives Diplomatiques de Nantes)

Fonds : (Archives Diplomatiques de Nantes)

Série : Protectorat Tunisie (Fonds de la Résidence à Nantes) (1929-1949)

N° de bobines	N° d'archives	Thèmes	Dates	Folio
R14	I530 bis	**Dossier 2 :** Nationalisme tunisien et maghrébin	1943-49	55
R37	I569A (I)	**Doss 1 :** Algérie : rapports mensuels sur la situation politique, économique, administrative, sociale et sanitaire des indigènes algériens. Tunisie : situation politique et économique du sud tunisien. **Doss 2 :** rapports de la situation de l'Algérie et la Tunisie. - Nationalisme algérien. Doss3 : Algérie : mouvement national et situation politique, économique et social en Algérie. Tunisie : répercussion dans les milieux politiques des événements de Constantine (mai 1945). **Doss 4 :** mouvement national et situation politique, économique et sociale du sud algérien. - Relations des nationalistes algériens avec le Néo-Destour. - Surveillance de la frontière tuniso-algérienne et contrôle des algériens en Tunisie.	1937-44 1944-45 1945-46	219
R38	I569A (2)	**Doss :** Algérie :		

		- situation politique et économique de l'Algérie. - relations des nationalistes algériennes avec les nationalistes tunisiens. - Surveillance de la frontière tuniso-algérienne et contrôle des algériens en Tunisie. **Doss2 :** Algérie : - élections à l'Assemblé algérienne - situation politique et économique de l'Algérie. - relations algéro-tunisiennes.	1947-1948 1948-49 1948-50	505 250 255
R 204	1876 (2)	Mouvement national tunisien	1936-50	
R209	1888	**Doss 1 :** - Réglementations de l'introduction du commerce de la détention et port d'armes en Tunisie. Collecte d'armes par les nationalistes tunisiens.	1949	
R216	1891	**Doss 2 :** évolution de la situation internationale et son effet sur la population tunisienne.	1945-1949	
NMF	1892 (I)	**Dossier unique :** direction des services de sécurités	1924-49	

- وثائق مركز التوثيق القومي (C.D.N)

- ملف العلاقات التونسية الجزائرية رقم 29.

ب) الصحيفة:

1) العربيــة * التونسية

- ***الإرادة:*** جريدة سياسية اخبارية شعارها "إرادة الشعب من إرادة ا وإرادة ا لا تقاوم"، أصدرت أول أعدادها يوم 8 جانفي 1934 وأخر أعدادها 18 مارس 1955 جريدة يومية ثم أصبحت أسبوعية وهي لسان حال الحزب الدستوري القديم ومديرها محمد المنصف المستيري.
- ***الزهرة:*** جديدة سياسية أدبية تجارية وأصدرت أول أعدادها يوم 20 جويلية 1890، نصف أسبوعية ثم أصبحت يومية قريبة من الحزب الدستوري القديم مديرها عبد الرحمان الصنادلي وآخر أعدادها صدر يوم 9 أفريل 1959 قد عطلتها السلطات الفرنسية منذ سنة 1951 حتى سنة 1956 لتظهر من جديد.
- ***الصباح:*** جريدة سياسية إخبارية جامعة أصدرت أول أعدادها يوم 1 نوفمبر1851، قريبة من الحزب الدستوري الجديد ومديرها الحبيب شيخ روحه.
- ***البلاغ:*** جريدة يومية إخبارية جامعة أصدرت أول أعدادها يوم 21أوت 1954 وهي قريبة من الحزب الدستوري الجديد ومديرها أبو عثمان القبطوني وآخر أعدادها صدر في 6 ديسمبر 1955.
- ***البلاغ الجديد*** جريدة يومية إخبارية سياسية جامعة وأصدرت أول أعدادها3 جانفي 1956 وهي قريبة من الأمانة العامة(صالح بن يوسف) ومديرها محمد الصغيّر.
- ***الأخبار:***

- ***العمل***: جريدة نصف أسبوعية ثم أسبوعية وهي سياسية إخبارية لسان حال الحزب الدستوري الجديد وأصدرت أول أعدادها 1 جوان 1934 ومديرها الحبيب بورقيبة.وبعد 1955 أصبحت يومية وآخر أعدادها 1988.
- ***الطليعة*** : ***:*** جريدة أسبوعية سياسية اخبارية أصدرت أول اعدادها 11 جوان 1937 وهي لسان حال الحزب الشيوعي التونسي ومديرها عليّ جراد وآخر أعدادها صدر في 23 ديسمبر 1962.
- ***الأسبوع***: ***:*** جريدة أسبوعية جامعة تصدر كل يوم إثنين وأصدرت أول أعدادها 24 ديسمبر 1945 وأخرها 23 جانفي 1956 ومديرها نور الدين بن محمود ومضمونها إخباري، سياسي، ثقافي، فني، اجتماعي.
- ***الاستقلال***: ***:*** جريدة أسبوعية سياسية جامعة وهي السان الرسمي للحزب الدستوري الحرّ التونسي القديم وأصدرت أول أعدادها يوم 30 ديسمبر 1955 مضمونها إخباري سياسي وآخر أعدادها صدرت 22 أفريل 1960 عارضة اتفاقيات الاستقلال الداخلي ومجلة الأحوال الشخصية.
- ***صدى الزيتونة***: جريدة أسبوعية سياسية اخبارية أدبية إنتقادية أصدرت أول أعدادها يوم 31 أفريل 1954 اتجاهها إسلامي في خدمة القصبة الزيتونة وآخر أعدادها صدر يوم 30 جانفي 1956.
- ***اليقضة***: جريدة سياسية أسبوعية اجتماعية أصدرت أول أعدادها يوم 31 ماي 1955 إتجاهها قريب من الحزب الدستوري الجديد وآخر أعدادها صدر يوم 11 أفريل 1957.
- ***صوت الطالب الزيتوني***: جريدة أسبوعية زيتونية وأصدرت أول أعدادها يوم 29 أوت 1950 وهي لسان لجنة ضرب الطالب الزيتوني وآخر أعدادها صدر يوم 1 ديسمبر 1951.

****الجرائد الجزائرية***:

- المجاهد: جريدة جزائرية وطنية أصدرتها هيئة التحرّير الوطني عام 1956 لتنطق بلسان جبهة التحرّير الوطني التي أعلنها في الجزائر وكانت تصدرعن المجاهد ملحقا باللغة الفرنسية.

- ***المقاومة***: جريدة جزائرية صدرت في المغرب 1956 وهي تنطق بلسان الثورة الجزائريين وجبهة التحرّير الوطني.

****الجرائد المغربية:***

- ***العلم***: لسان حال حزب الاستقلال وقد تأست في الرباط سنة 1946 على يد عبد الجليل القباج وقد عطلتها السلطات الفرنسية منذ سنة 1951 حتى سنة 1956 لتظهر من جديد.

- العهد الجديد: على إثر إعلان استقلال المغرب تحولت جريدة "السعادة" سنة 1957 التي كانت تصدرها الحماية على جريدة وطنية وأصبح اسمها "العهد الجديد" وأصبحت سنة 1960 تسمى "الفجر" وهي جريدة تنطق بلسان البلاط الملكي.

- الرأي العام: جريدة يومية سياسية تأسست وأيلول سنة 1947 في الدار البضاء لتكون لسان حال حزب الشورى والاستقلال الذي يتزعمه محمد الحسن الوزاني وتعطلت مرارا في عهد الحماية.

**** المجلات***

- الفكر: مجلة ثقافية شهرية أصدرت أول أعدادها في أكتوبر 1955 ومضمونها أدبي ثقافي ومديرها محمد مزالي واحتجبت سنة 1986.

- الندوة: مجلة تونسية شهرية جامعة أصدرت أوّل أعدادها في جانفي 1953 مضمونها أدبي تاريخي فلسفي اتجاهها محافظة على الهوية العربية وآخر أعدادها صدر في جانفي فيفري 1957.
- الشعب: جريدة أسبوعية إخبارية أصدرت أول أعدادها 1 مارس 1947 وآخرها 8 ماي 1957.

- L'Action : Quotidien indépendant – organe de défense des intérêts – organe de défense des intérêts tunisiens : 1 novembre 1932 a 1988 information générales néo-destourein .
- La Presse : Journal quotidien d'informations public des 12 Mars 1936.
- Petit matin : Quotidien politique d'information rapides mai 1923, arrêt définitif 9 septembre 1967.
- **La Dépêche Tunisienne :** Quotidien politique d'information date de parution 25 décembre 1889 arrêt définitif 30 septembre 1961..
- El Moudjahid : Journal politique Algérien organe centrale de Front de libération Nationale Algérienne date parution juin 1956 a Alger et 1 novembre 1957 a Tunis N11 date de disparition 19 mars 1962 N° 91 a Tunis.
- Le Monde : Quotidien parisien 1944.
- Le Figaro : Quotidien parisien 1854
français **- L'humanité :** Organe Central du Parti communiste, observateur Français 1904. Quotidien.

ج - الشهــادات المسجلة :

- حسين التريكي: ولد بالمنستير سنة 1915 تحصل على شهادة الإبتدائية ثم انتقل إلى فرنسا ليواصل تعليمه الثانوي ولكنه بعد سنتين رجع إلى تونس ليواصل تعليمه بالمراسلة وانظم إلى الحزب الدستوري الجديد وهو من أنصار الأمانة العامة وبعد الاستقلال دافع عن القضية الجزائرية في المنابر العالمية.
- الطاهر لسود: ولد بالحامة سنة 1910 درس بالكتاب والتحق لصفوف الحزب الدستوري الجديد وشارك في المقاومة التونسية وهو عن معارضي اتفاقيات الاستقلال لسنة 1955.
- عمارة سلوغة: ولد بسيدي بوزيد سنة 1916 درس بالكتاب وانظم إلى حرب الدستوري الجديد وشارك في المقاومة التونسية وهو من أنصار الديوان السياسي.
- عبد الجليل المهيري: ولد بتونس سنة1927 ودرس في الصادقية تعليم الابتدائي والثانوي وسافر على فرنسا لمواصلة تعليمه العالي وانظم على حزب الدستور الجديد وهو من أنصار الديوان السياسي.
- عبد القادر دغرير، ولد بسوسة ودرس بالكتاب ، انظمّ إلى صفوف المقاومة التونسية تمّ تسجيل شهادته في18 جوان2006 بسوسة .
- علي عوايده : ولد في18 أكتوبر 1932بمدنين، درس بالكتّاب وانظمّ إلى صفوف الثورة الجزائرية سنة 1956، تمّ تسجيل شهادته في 10 أوت 2006 بمدنين .

- **صالح بوحبيل :** ولد في 8 أوت 1934 بمدنين ، درس بالكتّاب وهو من أنصار اليوسفّيين انضمّ إلى صفوف الثورة الجزائرية سنة 1956 تم ّتسجيل شهادته في 19 أوت 2006 بمدنين .

- **عبد الوهاب السندي**: ولد في 4أكتوبر 1924 بقفصة درس بالكتاب، انضمّ إلى صفوف المقاومة التونسية تم ّتسجيل شهادته في 30 ديسمبر 1993 فقفصة .

- **رشيد التراس:** ولد في 16 فيفري 1933 بمنزل بورقيبة ، درس ببنزرت ثم ّباريس ، تمّ تسجيل شهادته في 20 نوفمبر 1996 بمنوبة .

د- المذكرات:

-إدريس (رشيد): **ذكريات المكتب المغرب العربي بالقاهرة تونس**، تونس، الدار التونسية للنشر،1971.

- **بورقيبة (الحبيب):**

* **خطب**، 13 جزء، تونس، وزارة الإعلام 1978

* **حياتي وأرائي وجهادي**، تونس، وزارة الإعلام 1981

* **لمحة عن تاريخ الحزب الإشتراكي الدستوري** (1934-1947) تونس، وزارة الإعلام،1981

* **مدخل إلى تاريخ الحرّكة القومية بتونس،** وزارة الإعلام 1969

* **بين تونس وفرنسا**، تونس وزارة الإعلام، 1985.

* **مدخل إلى تاريخ الحرّكة الوطنية، تونس،** وزارة الإعلام 1975.

- بن بله (أحمد)، **مذكرات**، بيروت، الطليعة 1985.

- بحرّي (يونس)، **دماء في المغرب العربي صفحات خالدة من النضال الدامي من أجل الحرية والاستقلال،** بيروت، دار النشر الجامعيين، بدون تاريخ

- بورقعة (لخضر)، **شاهد على اغتيال الثورة، الجزائر،** دار الحكمة 1990

-المولهي(محمد الحبيب)، مذكرات الوطن والصمود ،دار العرب الإسلامي بيروت،1991.

- بجاوي (محمد): **حقائق الثورة الجزائرية**، تونس، دار الفكر 1971

- ثامر (الحبيب)، **هذه تونس**، مراجعة حمادي الساحلّي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1988

- **خير الدين (محمد):**

* **مذكرات**، الجزء الأول، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب بدون تاريخ.

مذكرات، الجزء الثاني، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، بدون تاريخ

شهادة أحمد بن صالح السياسية، إضاءات حول نضاله الوطني والدولي، منشورات مؤسسة التميمي، تونس،2002

-الذيب (فتحي): **عبد الناصر والثورة الجزائرية،** القاهرة، دار المستقبل العربي،1984.

- زروال (محمد) ، **اللمامشة في الثورة**، دار صومة، الجزائر ،2003.

- **عباس (فرحات): حرب الجزائر وثورتها "ليل الاستعمار"** ترجمة أبو بكر، مرجال المغرب بمطبعة فضاله 1970.

غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحرّكة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية إلى إعلان الاستقلال**. الدار البيضاء، الشركة المغربية للطبع والنشر، 1976

- غلاب (عبد الكريم)، **تاريخ الحرّكة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية إلى إعلان الاستقلال**. الدار البيضاء، الشركة المغربية للطبع والنشر، 1976

- الفاسي (علاله):

* **الحرّكات الاستقلالية في المغرب العربي**، تطوان، دار الطباعة المغربية، 1948.

* **نداء القاهرة**، الرباط، مطبعة الرسالة، 1981.

- المدني (أحمد توفيق):
* **حياة كفاح:** مذكرات القسم الأول: الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1976
* **حياة كفاح:** مذكرات القسم الثاني: الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1977
* **حياة كفاح:** مذكرات القسم الثالث: الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1988
- المنظمة الوطنية للمجاهدين، **التقرير الولائي لتاريخ الثورة سوق أهراس،** 18 سبتمبر 1986، ص10-11
- رضا مالك، **الجزائر في إفيان تاريخ المفاوضات السرية (1956-1956)** ترجمة فارس غضوب، دار الفرابي، بيروت، 2003
- الورتلاني (الفضيل): **الجزائر الثائرة،** الجزائر، دار الهدى، 1992.
- Azzouz (Azedine) :**Histoire ne pardonne pas Tunisie (1938-1969)**. Paris, harmattan, 1990.
Abbas (Ferhat) : * **La nuit coloniale** Paris, PUF, 1984-
***Autopsie d'une guerre Laurore**, Paris, Ed.Garnier 1980 .
BEN KHEDDA (BEN Youcef) -
* **Les ouvrages du 1er novembre 1954**, Alger, Edition Dahlab, 1989
* **La accords d'Evian**, Alger, OPU, 1987
Bessis (Juliette) **Maghreb de traverse du Siècle**, Paris, L'Harmatta, 1997. -
S et Belkassen, Bourguiba et la conquete d'un destin (1901-1957) , .Bessis - Jeune Afrique, Paris, 1988
Bomberger (Serge), **les rebelles Algériens**, Paris, Plon, 1958 -
- Bourguiba (Habib), **Citations**, Tunis, Edition Dar Amel, 1970.
- Boudaiaf (Mohamed), **où va l'Algérie ,notre révolution** Paris, Edition libraire, 1964
-Ben Sliman(Sliman) ,souvenirs politiques, ceres, Tunis, 1989
-Cabinet du ministre d'Alger, **Algérie 1957**, Alger 1957
-Courrie (Yves), **La Guerre d'Algérie**, Paris, Fayard, 1968.
-De Gaulle (Charle), **Mémoire d'espoir le renouveau (1958-1962)** Paris, Fayard, 1985
Harbi (Mohamed) : -
* **Les archives de la révolution Algérienne**, Paris, Jeune Afrique, 1981.
* **Le FLN mirage et réalité : des origines de la prise du pouvoir (1945-1962)**, Paris, Jeune Afrique 1980
* **Une vie debout mémoire politique Tome I (1945-1962)**, Paris, La Découverte, 2002
Haroun (Ali) : **Le 7ème willaya la guerre de FLN en France**, Alger, - OPU, 1980
Hamdane (Mohamed), **Guides des Périodes Parus en Tunisie de 1839 au - 20/03/1956, Fascules2 en langue français**, carthage, Tunis, 1989.
Guide des périodes parus en Tunis de l'indépendance à 1993, CDN, - Tunis, 1994.
Julien (Charle Andre) : **Histoire de l'Algérie contemporaine**, Paris, PVF, 1979 -
- Kafi (Ali) : **Du militant politique au dirigeant militaire. Mémoires (1946-1962)**, Alger, Casbah, 2002.
Ladgham (Bahi) : **Correspondances (1952-1955) : les années décisives**, Tunis, - Cérès, 1990
Masmoudi (Mohamed) : **Les Arabes dans la tempête** ,Paris, Jean Claud - Simoem,1977

Mahsas (Ahmed) : **Le mouvement révolution en Algérie de 1er guerre à 1954**, Alger, Edition Barka, 1990. -

Mandouze (Andrée) : **La révolution Algérienne par textes et document**, Paris, PUF, 1960 -

Martin (Jean François) : **Histoire de la Tunisie contemporaine De Ferry a Bourguiba (1881-1961)**, Paris, l'Harmattan, 1993 -

- Malek Redha : **L'Alegrie a Evian Histoire des négociations secrètes 1956-1962**, Alger. Anep 2001

Rachid (Driss) : **Reflet d'un combat**, Tunis, ISHMN série mémoires, 1996 -

Saadi (Yacet): **La Bataille d'Alger**, Alger, ENL, 1984 -

II- المراجع:

- أجيرون (شارل روبير)، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ترجمة عيسى عصفور، بيروت، منشورات عديدات.

- بلقريز (عبد ا) وآخرون: **الحرّكة الوطنية المغربية والحال القومية**، بيروت، الدوريات 1992.

- بنيامين (سطورا)، **مصالي الحاج(1898-1974)رائد الوطنية الجزائرية** ، ترجمة صادق عمارة ومصطفى ماض،الجزائر، دار القصبة،1998.

– **بوتارا أندري**، الحبيب بورقيبة، **تعريب ونشر الشركة التونسية لتوزيع،تونس،1986**

- بن العقوبة (عبد الرحمان): **الكفاح القومي السياسي الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.

- بن حميدة (عبد السلام): **الحرّكة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس (1924-1956)** ترجمة رضا بسباس وآخرون صفاقس، دار محمد علي الحامي، 1984.

- بوحوش (عمار): **تاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، بيروت، دار الغرب الإسلامي 1997.

- التركي (عروسية)، **فصول من تاريخ الحرّكة الوطنية في تونس المعاصرة**، صفاقس تونس،جوان 2005.

- تليلي (رضا)، الديمقراطية والتنمية في فكر أحمد تليلي، منشورات قسم الدراسات والتوثيق، تونس، 2005.

- جربال(دحو)، **جيش التحرّير المغاربي(1948-1955)**، أعمال ملتقى مؤسسة بوضياف، الجزائر،2004.

- الجابري(محمد صالح)، **التواصل الثقافي بين الجزائر وتونس**، بيروت دار العرب الإسلامي،1990.

- جوليان (شارل أندري): **إفريقيا الشمالية تسير**، ترجمة محمد مزالي وآخرون، تونس، الدار التونسية للنشر، 1976.

- جرمان (عياش): **دراسات في تاريخ المغرب**، الرباط، الشركة المغربية 1986.

- حربي (محمد): **جبهة التحرّير بين الواقع والأسطورة**، ترجمة كميل قيصر داغر، بيروت، دار الكلمة للنشر، 1983.

- حمدّان (محمد)، دليل **الدوريات الصادر بالبلاد التونسية منذ الاستقلال إلى 1993**،تونس، 1994.

روم (لاندو):
* **أزمة المغرب الأقصى**، ترجمة اسماعيل علي وآخرون القاهرة، دار النشر، 1961
* **مراكش بعدالاستقلال**، تعريب خيري حماده، بيروت دار الطليعة
- الحداد الطاهر، **التعليم والحرّكة الإصلاح في الزيتونية**، تقديم والتحقيق أنور بوسنينة، تونس1981

- الزبيري (محمد العربي):
* **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب 1989
* **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب 1990
* **تاريخ الجزائر المعاصرة (1942-1992):** ج2 درهوس الجزائر 2000
- سعد ا (أبو القاسم):
* **الحرّكة الوطنية الجزائرية**، 3 أجزاء، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990.
* **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، 3 أجزاء، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1989.
- السوفي عمار، **بني خداش وجيرانها عبر الحركات النضالية من الحركة التمردية إلى المقاومة اليوسفية**، مطبعة الياسمينة، تونس، 2001
* **عواصف الإستقلال رؤية في الخلاف اليوسفي البورقيبي**، مطبعة الياسمينة، تونس، 2006
- الصغير علية عميرة،**اليوسفيون وتحرر المغرب العربي**، المغاربية للطباعة والإشهار، تونس، 2007
- الشابي (المنصف)**: صالح بن يوسف حياة كفاح تونس**، دار الأواس للنشر، 1990.
- شاطر(خليفة) وآخرون، **تونس عبّر التاريخ: الحرّكة الوطنية ودولة الاستقلال** ج3- مركز الدراسات والبحوث الإقتصادية والاجتماعية، تونس،2005.
- الشيخ(سليمان)، **الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين**، دار القصبة، الجزائر، 2003.
- العسكري (ابراهيم): **لمسات من مسيرة الثورة التحرّيرية ودور القاعدة الشرقية**. قسنطينة، دار البحث، 1992.
- عبد الرحمان (عواطف)**: الصحافة العربية في الجزائر، دراسة تحلّيلية لصحافة الثورة الجزائرية** (1954-1962) القاهرة، دار المأمون للطباعة، 1978.
- عزيز(عبد الكريم)، **نضال شعب أبي تونس(1881-1956)**،مركز النشر الجامعي، تونس،2001.
- عوادي (عبد الحميد): **القاعدة الشرقية**، الجزائر، دار الهدى 1993.
- قصاب (أحمد): **تاريخ تونس المعاصر (1881-1956)** ترجمة حمادي الساحلّي تونس الشركة التونسية للتوزيع، 1986.
- قنان (جمال): **دراسات في المقاومة الاستعمارية**، الجزائر، منشورات المتحف الوطني الجزائري، 1995.
- القزدغلي(حبيب)**، *تطور الحرّكة الشيوعية بتونس(1919-1943)*،** منشورات كلية الآداب منوبة، تونس1992.
- **المحجوبي (علي)**، **الحرّكة الوطنية التونسية بين الحربين**، منشورات الجامعة التونسية،تونس،1986 .
- مناصرية (يوسف)**، الحزب الحرّ الدستوري التونسي (1919-1934)**، بيروت دار الغرب الإسلامي، 1988.

- نايت بلقاسم (مولود): **ردود الفعل الغربية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر 1954**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.
- هلال (عمار): **دراسات في تاريخ الجزائر**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.
- هامون (هرفي وباتريك) : **حملة الحقائب "المقاومة داخل فرنسا للحرب الاستعمارية في الجزائر** (1954-1962)، بيروت، دار الكلمة للنشر، 1983.

.

-**Ayachi (Moktar**), Histoire d'un école de cadres:L'union générale des étudiants de Tunisie au cours des annes 50/60**, Tunis,2003.**

AGERON (Charles Robert) -
* **Histoire de l'Algérie contemporaine**, Paris, PUF, 1964
* **La Guerre d'Algérie et les Algériens (1954-1962)**, Paris, Armand Colin, 1997.

Alleg (Henri) : **Prisonnier de guerre**, Paris, Edition de Minuit 1996. -
* **La Guerre d'Algérie** . 3T. . Paris, Edition Messidon 1981

- Alistair. (Horne) : **Histoire de la guerre Algérie**, Paris Albin Michel, 1991.

Ben Atia (Ferouk), **Si Mohamed Khattab**, Alger, OPU 1991. -

Bessis (Juliette) **Maghreb de traverse du Siècle**, Paris, L'Harmatta, 1997. -

S et Belkassen, Bourguiba et la conquete d'un destin (1901-1957) , .Bessis - Jeune Afrique, Paris, 1988

Boisson (Jean), ***Essai sur le problème Algérien**, Paris, l'Harmattan, 1990
***Ben Bella arrête le 22 octobre 1956**, Paris l'Harmattan 1987.

- Brondino (Michel) : Le Grand Maghreb et mythe de réalité, Tunis, ALIF, 1990
- Bourouba (Boualem), les syndicalistes Algériens leur combat de l'éveil à la libération (1936-1962), Alger, Dahlab Edition , 2001
-El Mechat (Samya), **Tunisie les chemins vers l'indépendance (1945-1956)**, Paris, L'Harmattan 1992.
- Elsenhans Hartmut, **La guerre d'Algerie (1954-1962), la transition d'une France à l'autre, le passage de la IVe à la Ve République**,Paris, Publisud,2000
- Ganiage (Jean), **Histoire contemporaine du Maghreb 1830 à nos jours**, Paris, Fayard,1994
- Guentri (Mohamed) : **Organisation politico administrative et militaire de la révolution Algérienne de 1954**, Alger, O.P.U., T1-T2, 1990.
- Hadhri (Moheddine), **l'URSS et le Maghreb de la révolution octobre a l'indépendance (1917-1962)** Paris L'Harmattan, 1985
- Hassani (Abdelkrim), **Guerilla sans visage**, Alger OPU, 1980

Hamdane (Mohamed), **Guides des Périodes Parus en Tunisie de 1839 au 20/03/1956, Fascules2 en langue français**, carthage, Tunis, 1989. -
Guide des périodes parus en Tunis de l'indépendance à 1993, CDN, - Tunis, 1994.

- Martin (Jean François) : **Histoire de la Tunisie contemporaine De Ferry a Bourguiba (1881-1961)**, Paris, l'Harmattan, 1993
- Merle (Rorert), **Ahmed BEN BELA**, Paris Edition Gallimard, 1965.
- Meynier (Gilbert), **Histoire intérieure du FLN (1954-1962)**, Paris, Fayard, 2002 .

- Renaud (Patrick Charles), **La bataille de Bizerte**, Paris, l'Harmattan, 1996- Sahine (Rachid) : **Mémoire des Rouched « un témoignage vivant sur l'Algérie contemporaine** Paris Edition Publisud, 1991.
- Sebay (Pairl) : **Tunis histoire d'une ville**, Paris, l'Harmattan, 1999- Terrinoire (Louis) : **De Gaule et mouvement national**, Paris, Fayard, 1985.
- Teguta (Mohamed) : **L'Algérie en guerre**, Alger OPU, 1981 .

دوريــات

- منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحرّكة الوطنية
- أعمال الندوة الدولية السادسة حول البلاد التونسية (1950-1951) تونس 1991.
- أعمال الملتقى الدولي السابع حول تصفية الاستعمار الأطوار والأبعاد (1952-1964) تونس 199
- المجلة التاريخية المغاربية : العهد الحديث والمعاصر : وهي دورية نصف سنوية وأصدرت أول أعدادها في جانفي 1974.
- الكراسات التونسية : وهي دورية سنوية تصدرها كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس وأول أعدادها سنة 1956.
- مجلة "روافد" : وهي دورية سنوية يصدرها المعهد الأعلى لتاريخ الحرّكة الوطنية بدأت في الصدور سنة 1995.
- Revue Internationale d'Histoire Militaire, N°76 la guerre d'Algérie la défense des Frontières les barrages algero- marocaine et Algero-Tunisien 1956-1962.

الـمـقــالات

1-بالعربية:

- بن يوسف (عادل)، - **النخبة التونسية والحرّكة الجزائرية 1927-1962**، المجلة التاريخية المغاربية، ع109 ، زغوان،2003 .
- **المناضل الدكتور حافظ جندي المجهول،** مجلة الصادقية،ع 21جانفي2001
- المجاهد بوبكر الصديق بن رينة، مجلة أول نوفمبر،ع1987،87
- الزغيدي (محمد لحسين)، **التحضيرات السرية للثورة التحرّيرية**، مجلة الذاكرة،ع1، الجزائر،1994.
- هلالي (عبد الحميد)، **سكان سهول مجردة العليا وجبال خمير:بين تصفية الاستعمار وتواصل مع الثورة الجزائرية(1954-1962)، مجلة روافد، عدد11 ،2006**
- الشايبي(محمد لطفي)-**الدولة التونسية الجديدة والثورة الجزائرية(1954-1958)**،الجزائر،2002.
- **حول تطور مفهوم التحرّر من خلال تجربة النضال الوطني التونسي (1916-1956)**، الملتقى الدولي عن إشكالية التحرّر والتحديات الدولية الراهنة،الجزائر 2005.

2- بالفرنسية:

Aleya(SghaiersA) , **Les Tunisiens et la revolution Algerienne** Inact 1er congres du mouvements nationaux au Maghreb, Tunis, 1988.

(Maurice), **L'ALN extérieure face aux barrages frontières**, RIHMN°76 Faivr

فهـرس الأعـلام

-أ-

-ب-

ـتـ

-ث-

-ج-

-ر-

-ز-

- س-

- ش-

-ع-

-غ-

- م-

فـهـرس الأمـاكـن

-أ-

- ب-

- خ -

- د -

-ذ-

-ر-

-ز-

-س-

- ش -

-ف-

- ق-

- ك-

- ل-

- م-

المهدية 52-391-400-417-566-

منزل بورقيبة (فريفيل) 303-434-526-543

مرناق333-351-

مدنين 335-379-380-382-384-386-389-391-

392-394-397-398-401-402-406-407-409-410

-411-412-414-419-430-431-436-468-474-478

المظيلة 336-349-392-447-

مجاز الباب307-341-354-396-417-436-450-454-512-

ماطر307-354-408-431-451-

المنصوف386

مطماطة 388-389-391-394-398-407-417-433-434-

مكثر 391-394-397-401-402-405-412-416-420-

440-451-451-460-461-467-472-

المكناسي 393-

مارث390-394-430

الموانسة 394-

مورسوت 396

منقار البط 401-449-456-467-468-

ماوز407-

متيال فيل 416-

مغقيق417

مقرين351-420

مجردة 431-458-

ماجن الفج 438-

ماجل بن عباس502

مرسيليا 121-551-554-556

مضيق جبل طارق 481-

مضيق صقلية481-

مضيق قناة السويس481

ملاق 431

- ن-

نيويورك 97-160-275

نيودلهي 102-309-

نفزاوة 348-398-399-418-430-443-

فهرس مستشفيات ومصحات

مراكز الصحة

مستوصفات

فهرس الأحزاب والمنظمات الأحزاب

الجمعيات

المنظمات

الفصل الثاني :

الدعم اللوجستي والعسكري للثورة الجزائرية (1954 – 1962) الصمود ضدّ المساومة والتهديد

مقدمة *الفصل:*

I **- الدعم اللوجستي**

1- التموين والنقل والإقامة

أ- التموين

ب- النقل

ج- الإقامة

2- الأسلحة

أ- تهريب الأسلحة

ب- مخازن الأسلحة

II **- الدعم العسكري**

1- انضمام التونسيون للثورة الجزائرية

أ - المتطوعون التونسيين

ب -الفرق المختلطة التونسية الجزائرية

2- المراكز العسكرية

أ - مراكز التدريب

ب - المدارس العسكرية

ج- مراكز الراحة

3- الفرق الجزائرية

4- السدود

خاتمة الفصل:

الفصل الثالث : نتائج الدعم التونسي للثورة الجزائرية (1954 – 1962) التضحية والانتصار.

مقدمة *الفصل:*

I **- على المستوى السياسي والاقتصادي والمالي**